



## اهداءات ٢٠٠٢

أسرة د/ محمد الرحمن بدوي  
جمعية د/ محمد الرحمن بدوي لإحياء التراث  
القاهرة







فهرسة الجزء الثاني من فتح الباري  
بشرح صحيح البخاري

﴿ فهرست الجزء الثاني من فتح الباري ﴾

صفحة	عقيدة	صفحة	عقيدة
٢	باب من لم يكره الصلاة الا بعد العصر	٢	﴿ كتاب مواقيت الصلاة ﴾
٥	والفجر	٥	باب قول الله تعالى متدين اليه الخ
٥٢	باب ما يصلى بعد العصر من القنوت ونحوهما	٥	باب الجمعة على اقامة الصلاة
٤٤	باب التكبير بالصلاة في يوم قيم	٥	باب الصلوات الخمس كفارة
٤٤	باب الاذان عند هاب الوقت	٦	باب فضل الصلاة لوقتها
٤٥	باب من صلى بالناس جماعة بعد هاب الوقت	٧	باب الصلوات الخمس كفارة
٤٧	باب من نسي صلاة فليصل اذا ذكر الخ	٩	باب في تضييع الصلاة عند وقتها
٤٨	باب قضاء الصلاة لاولى فالاولى	١٠	باب المصلي يتأخر به عز وجل
٤٨	باب ما يكره من السجود بعد العشاء	١٤	باب الابراد باظهار في السجود
٤٩	باب السجود في الفقه والخير بعد العشاء	١٤	باب وقت الظهر عند زوال
٥٠	باب السجود مع الاهل والضييف	١٦	باب تأخير الظهر الى العصر
٥١	﴿ كتاب ابواب الاذان ﴾	١٧	باب وقت العصر
٥١	باب بدء الاذان	١٩	باب وقت العصر
٥٥	باب الاذان مشي	٢٠	باب انهم من فاتته صلاة العصر
٥٦	باب الاقامة واحدة الخ	٢١	باب من ترك العصر
٥٧	باب فضل التأذين	٢٣	باب فضل صلاة العصر
٥٩	باب دفع الصوت بالنداء	٢٦	باب من أدرك ركعة من العصر قبل المغرب
٦٠	باب ما يحسن بالاذان من الدعاء	٢٨	باب وقت المغرب
٦١	باب ما يقول اذا سمع المنادي	٣٠	باب من كره أن يقول المغرب العشاء
٦٢	باب الدعاء عند النداء	٣١	باب ذكر العشاء والعتمة ومن رآه واسمعا
٦٤	الاستسقاء في الاذان	٣٧	باب وقت العشاء اذا اجتمع الناس أو تأخروا
٦٦	باب الكلام في الاذان	٣٧	باب فضل العشاء
٦٧	باب الاذان الاعمى اذا كان لمن يغيره	٣٧	باب ما يكره من النوم قبل العشاء
٦٨	باب الاذان بعد الفجر	٣٤	باب النوم قبل العشاء لمن غلب
٧٠	باب الاذان قبل الفجر	٣٥	باب وقت العشاء الى نصف الليل
٧٢	باب كم بين الاذان والاقامة ومن ينتظر اقامة الصلاة	٣٥	باب فضل صلاة الفجر
٧٤	باب من انتظر الاقامة	٣٦	باب وقت الفجر
٧٤	باب من سأل اذانين صلاطين شاه	٣٨	باب من أدرك من الفجر ركعة
		٣٨	باب من أدرك من الصلاة ركعة
		٣٩	باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس

صحيفة	صحيفة
باب من قال لا يؤذن في السفر مؤذن واحد	٧٥
باب الاذان للمسافر بين الخ	٧٥
باب هل يتبع المؤذن قامهنا وهننا وهل	٧٧
يتفتى في الاذان	٧٩
باب قول الرجل قاتنا الصلاة	٧٩
باب لا يصى الى الصلاة وليأتها بالسكينة	٧٩
والوقار	٨١
باب متى يقوم الناس اذ ارأوا الامام عدا	٨١
الاقامة	٨٢
باب لا يؤم الى الصلاة مستعجلا وليت	٨٢
بالسكينة والوقار	٨٢
باب هل يخرج من المجدلة	٨٢
باب اذا قال الامام متكئا حتى يرجع	٨٣
انتظروه	٨٤
باب قول الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم	٨٤
ما صلينا	٨٤
باب الامام تعرض له الحاجة بعد الاقامة	٨٤
باب الكلام اذا أقيمت الصلاة	٨٤
أبواب صلاة الجماعة والامامة	٨٥
باب وجوب صلاة الجماعة والامامة	٨٥
باب فضل صلاة الجماعة	٨٩
باب فضل صلاة فقير في جماعة	٩٤
باب فضل التهجير الى الظهور	٩٥
باب احتساب الآثار	٩٥
باب فضل صلاة المشاء مع الجماعة	٩٦
باب اتان قافر قهما جماعة	٩٧
باب من جلس في المسجد ينظر الصلاة	٩٧
وقضل المساجد	١٠١
باب فضل من غدا المسجد ومن راح	١٠١
باب اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا	١٠٢
المكتوبة	١٠٤
باب حد المرء ان يشهد بالجماعة	١٠٤
باب الرخصة في المطر والعلة أن يصلى في	١٠٨
صحيفة	
وحله	
باب هل يصلى الامام عن خضر وهل	١٠٨
يخطب يوم الجمعة في المطر	١٠٩
باب اذا حضر الطعام أقيمت الصلاة	١١١
باب اذا دعى الامام الى الصلاة وبسده	١١١
ما ياكل	١١١
باب من كان في حاجة أهله فأقيمت الصلاة	١١٢
فخرج	١١٢
باب من صلى بالناس وهو لا يريد الا ان	١١٢
يعلمهم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم	١١٢
وسنة	١١٢
باب أهل العاروم والفضل أحق بالامامة	١١٢
باب من أقام الى جنب الامام له	١١٣
باب من دخل ليوم الناس فجاها الامام	١١٤
الاول فتأخر الاول أو لم يتأخر جازت	١١٤
صلاته	١١٦
باب اذا استنوا في القراءة فليؤمهم	١١٦
أكبرهم	١١٧
باب اذا ارأوا الامام قوما فامهم	١١٧
باب انما يعمل الامام يؤم	١١٨
باب متى يسجد من خلف الامام	١٢١
باب انهم من رفع رأسه قبل الامام	١٢٥
باب امامة العبد للمولى	١٢٧
باب امامة المقتون والمترع	١٢٩
باب يقوم عن عين الامام بعد انتموا اذا	١٣١
كان اثنين	١٣١
باب اذا قام الرجل عن يسار الامام فعوله	١٣١
الامام الى يمينه لم تضد صلاتهما	١٣٢
باب اذا طول الامام وكان الرجل بحاجة	١٣٢
فخرج يصلى	١٣٣
باب تخفيف الامام في القيام واقام الركوع	١٣٣
والسجود	١٣٧
باب اذا صلى لنفسه فليطول ما شاء	١٣٧

صحيفة	صحيفة
باب من شك امامه اذا طول	١٣٨
باب الايجاز في الصلاة وانماها	١٣٨
باب من أخف الصلاة عند كمال الصبي	١٣٨
باب اذا صلى ثم لم يقرأ	١٣٩
باب من أسمع الناس تكبيرا الامام	١٣٩
باب الرجل ياتم بالامام وياتم الناس بالمامو	١٤٠
باب هل يأخذ الامام اذا شق يقول الناس	١٤٠
باب اذا بكى الامام في الصلاة	١٤١
باب تسوية الصفوف عند الاقامة وبعدها	١٤١
باب اقبال الامام على الناس عند تسوية الصفوف	١٤٢
باب الصف الاول	١٤٢
باب اقامة الصف من تمام الصلاة	١٤٢
باب ثم من لم يتم الصفوف	١٤٢
باب الزق المنكب بالنكب والقسم في الصف	١٤٤
باب اذا قام الرجل عن يسار الامام وحوله	١٤٤
باب الامام خلفه الى يمينه فتمت صلاته	١٤٤
باب المرأة وحدها تكون صفا	١٤٤
باب ميمنة المسجد والامام	١٤٥
باب اذا كان بين الامام وبين القوم حاجب أو صفة	١٤٥
باب صلاة الليل	١٤٦
باب اوقات الصلاة	١٤٧
باب ايجاز التكبير واقتراح الصلاة	١٤٧
باب دفع اليدين في التكبير الاولى	١٤٨
باب دفع اليدين اذا كبروا اذ ارفعوا واذا رفعوا	١٤٩
باب لا يرفع يديه	١٥٠
باب دفع اليدين اذا قام من الركعتين	١٥٠
باب موضع اليدين في الصلاة	١٥٢
باب تشوع في الصلاة	١٥٣
باب ما يقول بعد التكبير	١٥٤
باب	١٥٧
باب رفع البصر الى الامام في الصلاة	١٥١
باب دفع البصر الى سماع في الصلاة	١٥٨
باب الانكسار في الصلاة	١٥٩
باب هل يلتفت لامر ينزل به أو يرى شيئا أو بصاف في القبلة	١٥٩
باب وجوب القراءة للامام والمأموم في الصلاة كلها في الحضر والنف	١٦٠
باب القراءة في الظهر	١٦٥
باب القراءة في العصر	١٦٧
باب القراءة في المغرب	١٦٧
باب المهرق في المغرب	١٦٨
باب المهرق في العشاء	١٧٠
باب القراءة في العشاء بالسجدة	١٧٠
باب القراءة في العشاء	١٧٠
باب يطول في الاولين ويختص في الآخرين	١٧٠
باب القراءة في القجر	١٧٠
باب المهرق قراءة صلاة الصبح	١٧١
باب الجمع بين السورتين في ركعة والقراءة في الخواتم بسورة قبل سورة وبأول سورة	١٧٢
باب يقرأ في الآخرين فاتحة الكتاب	١٧٦
باب من خافنا قراءة في الظهر والعصر	١٧٧
باب اذا أسمع الامام الاية	١٧٧
باب يطول في الركعة الاولى	١٧٧
باب جهر الامام بالتأمين	١٧٧
باب فصل التأمين	١٨٠
باب جهر المأموم بالتأمين	١٨١
باب اذا ركع دون الصف	١٨١
باب اتمام التكبير في الركوع	١٨٣
باب اتمام التكبير في السجود	١٨٤
باب التكبير اذا قام من السجود	١٨٤
باب وضع الاكف على الركبتين في الركوع	١٨٥
باب اذا لم يتم الركوع	١٨٦

صحيفة	صحيفة
باب الدعاء قبل السلام ١٢٥	باب استواء التاهر في الركوع ١٨٧
باب ما يتخير من الدعاء عند التشهد وليس بواجب ٢١٨	باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم لذلك ١٨٧
باب من لم يحس حجبته وأنه حتى صلى ٢١٩	لا يتم ركوعه إلا بعد ١٨٧
باب التسليم ٢١٩	باب الدعاء في الركوع ١٩١
باب يلم - ين - يلم - يلم - يلم - يلم ٢١٩	باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه ١٩١
باب من لم يرد السلام على الإمام واكتفى بتسليم الصلاة ٢١٩	من الركوع ١٩٢
باب الذكر بعد الصلاة ٢٢٠	باب فضل الله بربنا لك الحمد ١٩٢
باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم ٢٢١	باب ١٩٣
باب مكث الإمام في مصلاه بعد السلام ٢٢١	باب الاطمأينة حين يرفع رأسه من الركوع ١٩٥
باب من صلى بالناس فذكر حاجة فخطأهم ٢٢٢	باب هوى بالتكبير لمن يسجد ١٩٧
باب الانتقال والانصراف عن اليمين والشمال ٢٢٣	باب فضل السجود ١٩٨
باب ما جاء في التوم التئي والبصل والكراث وقول النبي صلى الله عليه وسلم من أكل توم أو بصل من الجوع أو غيره فلا يقرب من مسجدنا ٢٢٣	باب يدري ضيقه ١٩٩
باب وضوء الصبيان ٢٢٣	باب يستقبل القبلة بأطراف رجله ٢٠٠
باب خروج النساء في المساجد بالليل والنفس ٢٢٥	باب إذا لم يتم سجوده ١٠٠
باب صلاة النساء خلف الرجال ٢٣٨	باب السجود على سبعة أعظم ٢٠٠
باب مرفة نصران السام من الصبح ٢٣٨	باب السجود على الأتف ٢٠٢
باب استدخال المرأة زوجها بالمخرج إلى المسجد ٢٣٨	باب السجود على الأتف في الطين ٢٠٢
باب كتاب الجمعة ٢٣٩	باب نقد الثياب وشددها ومن ضم اليه ثوبه إذا خاف أن تنكشف عورته ٢٠٢
باب فرض الجمعة ٢٣٩	باب لا يكف شعرا ٢٠٢
باب أفضل غل يوم الجمعة وهل على الصبي شهر يوم الجمعة أو على النساء ٢٤١	باب لا يكف ثوبه في الصلاة ٢٠٢
باب الطيب للجمعة ٢٤١	باب التسبيح والدعاء في السجود ٢٠٢
باب فضل الجمعة ٢٤٤	باب الملك بين السجدين ٢٠٣
باب ٢٤٤	باب لا يفرش ذراعيه في السجود ٢٠٤
باب ٢٤٤	باب من استوى قاعدة في وتر من صلاته ٢٠٤
باب ٢٤٤	باب كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة ٢٠٥
باب ٢٤٤	باب يكبر وهو ينضم من السجدين ٢٠٥
باب ٢٤٤	باب سنة الجلوس في التشهد ٢٠٦
باب ٢٤٤	باب من لم يقرأ التشهد الأول واجبا ٢٠٩
باب ٢٤٤	باب التشهد في الأولى ٢١٠
باب ٢٤٤	باب التشهد في الآخرة ٢١٠

صفحة	مصحف
٢٨٠	باب الدفن بالجمعة
٢٨١	باب يبس أسن ما بعد
٢٧٢	باب السواك يوم الجمعة
٢٨٨	باب من نزل بسواك غيره
الجمعة الخ	باب ما قرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة
٢٩٠	باب الجمعة في القرى والمدن
٢٩١	باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من
الآية	القباء والصدان وغيرهم
٢٩٢	باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر
٢٩٣	باب من أين تقرأ الجمعة وعلى من يجبا الخ
٢٩٤	باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس
٢٩٤	باب إذا اشتد الحرب يوم الجمعة
٢٩٥	باب المني إلى الجمعة وتول لله جل ذكره
العدو	فأعوا إلى ذكر الله الخ
٢٩٨	باب لا يفرق بين اثنين يوم الجمعة
٢٩٩	باب لا يقيم لرجل أخاه يوم الجمعة ويضعه
باب الصلاة الطالِب والمطلوب راكبا فاما	أخاه
باب التكبير والقلس بالصبح والصلاة	باب الأذان يوم الجمعة
عند الاغارة والحرب	باب المؤذن الواحد يوم الجمعة
﴿كتاب العيدين﴾	باب يجيب الامام على المنبر إذا سمع النداء
باب في العيدين والتجمل فيه	باب الجلوس على المنبر عند التأذين
باب الحراب والفرق يوم العيد	باب التأذين عند الخطبة
باب سنة الميدين لاهل الاسلام	باب الخطبة عند المنبر
باب الاكل يوم التفرق قبل الخروج	باب الخطبة قائما
باب الاكل يوم التحرر	باب استقبال الناس الامام اذا خطب
باب الخروج الى المصلى وغيره	باب من قال في الخطبة بعد انتهاء ما بعد
باب المشي والركوب الى العيد والصلاة	باب القعدة بين الخطبة يوم الجمعة
قبل الخطبة وبشر اذان ولا فامة	باب الاستماع الى الخطبة يوم الجمعة
باب الخطبة بعد العيد	باب اذا رأى الامام رجلا جاءه أو هو خطيب
باب ما يكره من حمل السلاح في العيد	أمره أن يصلي ركعتين
والحرم	باب من جاءه الامام بخطب صلى ركعتين
باب التكبير للعيد	تفقيتين
باب فضل العمل في أيام التشريق	باب وضع اليدين في الطلب
باب التكبير في أيام منى واذا شهدا الى عرفة	
باب الصلاة الى الحرة	



محقة

محقة

٣٥٧ أبواب الكسوف	٣٧٧ باب زحام الناس إذا قرأ الإمام السجدة
٣٥٧ باب الصلاة في كسوف الشمس	٣٧٧ من رأى أن الله لم يوجب السجود
٣٦٠ باب المصطفة في الصلاة	٣٧٩ باب من قرأ السجدة في الصلاة فسيدها
٣٦٢ باب النداء بالصلاة جامعة	٣٧٩ باب من لم يجد موضعا للسجود مع الإمام
٣٦٣ باب نطية الإمام في الكسوف	من الزحام
٣٦٤ باب هل يقول كسفت الشمس أو ضفت	٣٧٩ أبواب التنصير
٣٦٤ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم تحرف الله	٣٧٩ باب ما جاء في التنصير
عباده بالكسوف	٤٨١ باب الصلاة على
٣٦٥ باب التعوذ من عذاب القبر في الكسوف	٣٨٢ باب كم أقام النبي صلى الله عليه وسلم في
٣٦٦ باب طول السجود في الكسوف	حجته
٣٦٧ باب صلاة الكسوف جامعة	٣٨٢ باب في كم تنصر الصلاة
٣٦٩ باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف	٣٨٤ باب يقصر إذا خرج من موضعه
٣٦٩ باب من أحب العتاقة في كسوف الشمس	٣٨٠ باب يصلي المغرب ثلاثا في السفر
٣٦٩ باب صلاة الكسوف في السجدة	٣٠٨ باب صلاة تطوع على الدابة
٣٧٠ باب لا تنكس الشمس لو تأخذ ولا	٣٨٨ باب الأعمام على الدابة
طياته	٣٨٩ باب ينزل للمكتوبة
٣٧٠ باب ألف كوفي الكسوف	٢٨ باب صلاة تطوع على الحمار
٣٧١ باب الدعاء في الكسوف	٣٩٠ باب من لم تطوع في السفر فبر الصلاة
٣٧١ باب قول الإمام في نطية الكسوف	٣٨١ باب من تطوع في السفر في غير الصلاة
جد	٣٩١ باب الجمع في السفرين المغرب والعشاء
٣٧١ باب الصلاة في كسف القمر	٣٦٢ باب هل يؤذن أو يقيم إذا جمع بين المغرب
٣٧٢ باب الركعة الأولى في الكسوف أطول	والعشاء
٣٧٢ باب المهر بالقرأة في الكسوف	٣٩٣ باب يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل
٣٠٣ أبواب سجود القرآن	أن تزيغ الشمس
٣٧٤ باب سجدة تزيل السجدة	٧٩٣ باب إذا ارتحل به نمازات الشمس على
٣١٤ باب سجدة من	الظهر ثم ركب
٣٧٥ باب سجدة لتجيم	٣٩٤ باب صلاة لقاعد
٣٧٥ باب سجود المسلمين مع المشركين	٣٩٦ باب صلاة لقاعد الأعمام
٣٧٦ باب من قرأ السجدة لم يجد	٣٩٠ باب إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب
٣٧٧ باب من سجد بسجود أنارى	٣٩ باب إذا صلى قاعدا ثم سح أو وجد خلفه ثم
	ما في



**(الجزء الثاني)**

من قح الباري بشرح صحيح الامام أبي  
عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري الشيخ الاسلام  
قاضي القضاة الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن  
علي بن محمد بن محمد بن جبر الصقلي  
الشافعي زيل القاهرة المحروسة  
نفعنا الله بعلومه  
آمين

**(وبهامته من الجامع الصحيح للامام البخاري)**

**(الطبعة الاولى)**

بالطبعة الاخيرة لما انكها ومديرها السيد  
(عمر حسين الخشاب)  
بمصر القاهرة

# اشعار عبد العزيز

## ( كتاب مواقيت الصلاة )

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

كذا المستمل وبعدة البسطة ولزقيقه البسطة مقدمة وبعد ما باب مواقيت الصلاة وفضلها وكذا في نسخة  
الصغافى وكذا الكريمة لكن بلا بسطة وكذا الاصبلى لكن بلا باب ومواقيت جمع ميعات وهو فعال من  
الوقت وهو القدر المحدد لفعل من الزمان أو المكان ( قوله كتابا موقوتا وقته عليهم ) كذا وقع في أكثر  
الروايات وسقط في بعضها لفظ موقوتا فتشكل ابن التين تشديدا ثانيا من وقته وقال المعروف في اللغة  
التقصيف ١٠ والظاهر ان المصنف أراد بقوله موقوتا بيان أن قوله موقوتا من التوقيت فقلنا عن مجاهد  
في معنى قوله موقوتا قال مفر وضاع عن غيره محدودا وقال صاحب المنهاج كل شئ جعل له حين ونجاة فهو  
موقت يقال وقته ليعلم كذا أى أجله ( قوله حدثنا عبد الله بن مسلمة ) هو القسطنطيني وهذا الحديث أول شئ في  
الموطأ ووجه كلهم مذنبون ( قوله أنشأ الصلاة يوما ) وللمصنف في بدء الخلق من طريق الليث عن ابن  
شهاب بيان الصلاة المذكورة ولفظه أنشأ العصر شيئا أهل ابن عبد البر ظاهرياً قد أنه فعل ذلك يوماً لا  
ان ذلك كان مطلقاً وان كان أهل بيته معروفين بذلك ١٠ وسبق في بيان ذلك قريبيان باب تضييع الصلاة  
عن وقتها وكذا في نسخة الصغافى وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب أنشأ الصلاة مرة يعني  
العصر والطبراني من طريق أبي بكر بن حزم ان عروة حدثت عمر بن عبد العزيز وهو يومئذ أمير المدينة  
في زمان الوليد بن عبد الملك وكان ذلك زمان يؤخرون فيه الصلاة يعني بنى أمية قال ابن عبد البر المراد انه  
أنشأ حتى خرج الوقت المستحب لانه أنشأ حتى غربت الشمس اهـ ويؤيده سائق رواية الليث المتقدمة  
وأما رواه الطبراني من طريق يزيد بن أبي حبيب عن اسامة بن زيد الليثي عن ابن شهاب في هذا الحديث  
قال دعا المؤذن للصلاة العصر فامسى عمر بن عبد العزيز قبل أن يصلها فحمل على أنه غاب المساء لانه

( كتاب مواقيت الصلاة )  
( بسم الله الرحمن الرحيم )  
وقوله ان الصلاة كانت على  
المؤمنين كتابا موقوتا موقوتا  
وقته عليهم حدثنا عبد الله  
ابن مسلمة قال قرأت على  
مالك عن ابن شهاب أن عمر  
ابن عبد العزيز أنشأ الصلاة  
يوماً فدخل عليه عروة بن  
الزبير فخاصمه

دخل فيه وقد رجع عمر بن عبد العزيز عن ذلك فروي الا واعي عن ماسم بن واصل بن حيو عن ابيه ان عمر  
ابن عبد العزيز حتى في خلافة كان يصلي الظهر في الساعة الثامنة والعصر في الساعة العاشرة حين تدخل  
(قوله ان المنيعة بن شعبة آخر الصلاة يوما) بين عبد الرزاق وابنه عن ابن جريح عن ابن شهاب ان  
الصلاة المذكورة العصر ايضا ولقظه أمس المنيعة بن شعبة صلاة العصر (قوله هو بالعراق) في  
الموطأ واية القعني وغيره عن مالك وهو بالكوفة وكذا أخرجه الامام علي عن أبي خليفه عن القعني  
والكوفة من جملة العراقيين التعبير بها أنحص من التعبير بالعراق وكان المنيعة انذاك أمير اعلم من قبل  
عاصم بن أبي سفيان (قوله أبو مسعود) أي عقبه بن عمر والبدري (قوله هذا) أي التأخير (قوله  
أليس) كذا الرواية وهو استعمال صحيح لكن لا تكفي لاستعمال في مخاطبة الخاضر المستوفى بمخاطبة  
العائب اليس (قوله قد علمت) قال عباس بن علي ظاهره على علم المنيعة بذلك يحتمل أن يكون ذلك على  
سبيل الظن من أبي مسعود لعله بحصة المنيعة (قوله) ويؤيد القول واية شبيب بن ابن شهاب عند  
المصنف في غزوة بئر بلقظ فقال قد علمت غير أدلة استفهام ويؤيد القول عن ماسم بن واصل جريح  
جميعا (قوله ان جبريل نزل) بين ابن اسحق في المغازي ان ذلك كان صبيحة ليلة التي فرست فيها الصلاة  
وهي ليلة الاسراء قال ابن اسحق حدثني عتبة بن مسلم عن نافع بن جبير وقال عبد الرزاق عن ابن جريح قال  
قال نافع بن جبير وغيره لما أصبح النبي صلى الله عليه وسلم من الليلة التي أسرى به لم يرعه الا جبريل نزل حين  
زاعت الشمس ولذلك سميت الاولى أي صلاة الظهر فأمر فصيح بأصحاب الصلاة جامعة فاجتمعوا فصلى به  
جبريل وصلى النبي صلى الله عليه وسلم بالناس فذكر الحديث وغيره على من زعم ان بيان الاوقات انما  
وقع بعد الهجرة والحق ان ذلك وقع قبلها بيان جبريل ورواه بيان النبي صلى الله عليه وسلم (قوله نزل  
فصلى فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال عباس بن ظاهره ان صلواته كانت في فراغ صلاة جبريل لكن  
المنصرف في غيره ان جبريل أم النبي صلى الله عليه وسلم فصل قوله صلى الله عليه وسلم على ابن جبريل كان كلما  
فعل من الصلاة تابعه النبي صلى الله عليه وسلم بفعلاه وهذا جزم التوروي وقال غيره القامعني الوار  
واعترض بأنه يلزم ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم كان يتقدم في بعض الاركان على جبريل على  
ما يقتضيه ملحق الجمع وأجيب بمرعاة الحسنة وهي التبيين فكان لاجل ذلك يترأخ عنه وقيل القاء  
للسبيبة كقوله تعالى فذكره موسى ففضي عليه وفي رواية البث عند المصنف وغيره نزل جبريل فاضى  
فصلبت معه وفي رواية عبد الرزاق عن معمر نزل فصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلي الناس  
معه وهذا أبو يدر رواية نافع بن جبير المتقدمه وانما دعاهم الى الصلاة بقوله الصلاة جامعة لان الاذان لم يكن  
شرع حينئذ واستدل بهذا الحديث على جواز الانتماء عن ياتم وغيره ويحاج به عما يجاب به عن قصة  
أبي بكر في صلواته خلف النبي صلى الله عليه وسلم وصلاته الناس خلفه فانه محمول على انه كان مبالغا في كمال  
سبائقي تقريره في أبواب الامامة واستدل به ايضا على جواز صلاة المفترض خلف المقتل من جهة ان  
الملائكة ليسوا مكلفين بمثل ما كلف به الانس فالحال ان العري وغيره واجب عياض باحتيال أن لا تكون  
تلك الصلاة كانت راجعة على النبي صلى الله عليه وسلم حيث ذوقه بعباده عاقد من انما كانت صبيحة ليلة  
فرض الصلاة واجبا باحتيال ان الوجوب عليه كان مطلقا لبيان فم يقتضي الوجوب لا بعد تلك الصلاة  
قالوا ايضا لا سلم ان جبريل كان متغابلا كانت تلك الصلاة راجعة عليه لانه مكلف بتبليغها فهي صلاة  
مفترض خلف مفترض اه وقال ابن المنير قد يعلق به من يجوز صلاة مفترض بغير خلف مفترض بغير  
آخر كذا قال وهو مسلم في صورة المؤدة مثلا خلف المنيعة لافي سورة الظهر خلف العصر مثلا (قوله  
هذا أمرت) بفتح المشاة على المشهور والمعنى هذا الذي أمرت به أن تصلية كل يوم وليتوروي بالضم أي  
هذا الذي أمرت بتبليغه لك (قوله اعلم) بصيغة الامر (قوله أو ان جبريل) بفتح الهاء وهو  
للاستفهام وانما هو المعطوف والمطوق على شيء مقدور وكسر همزة ان ويجوز زالفتح (قوله فموت

ان المنيعة بن شعبة  
آخر الصلاة يوما هو  
بالعراق فدخل عليه أبو  
مسعود الانصاري فقال  
ما هذا يا منيعة أليس قد علمت  
ان جبريل صلوات الله  
وسلامه عليه نزل فصلى  
فصلى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ثم صلى فصلي  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ثم صلى فصلي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ثم  
صلى فصلي رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ثم صلى فصلي  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ثم قال بهذا أمرت  
فقال عمر لعروة اعلم ما  
تحدث به أو ان جبريل  
هو أقام رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فموت

(الصلاة) كذا المنتهى بصيغة الجمع والباقي وقت الصلاة بالافراد وهو الحسن (قوله كذا كان بشير)  
هو فتح الموحدة بعدها جهة وزن فاعل وهو تايي جليل ذكر في الصحابة لكن به في قوله في عهد النبي صلى الله  
عليه وسلم ورواه قال ابن عبد البر هذا الحديث منقطع عند جماعة من العلماء لان ابن شهاب لم يقل حضرت  
مرا جعه عروة لعروة لم يقل حديث بشير لكن الاعتبار عند الجمهور بثبوت القام والمجالة  
لا بالصيغ اه وقال الكرماني اعلم ان الحديث بهذا الطورين ليس متصل الاستاذ اذ لم يقل ابو مسعود  
شاهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قلت) هذا يسمى  
منقطع اصطلاحا وانما هو من كلامي لانه لم يذكر القصص فاحتمل ان يكون مع ذلك من النبي صلى الله  
عليه وسلم او بلغه عنه بشيخ من شاهده او سمعه كصافي آخر على انه رواية الليث عند المصنف تزل  
الاشكال كله ولفظه فقال عروة سمعت بشير بن ابي مسعود يقول سمعت ابي يقول سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول قد كرا الحديث وكذا ساق ابن شهاب وليس فيه التصريح بمعاينه من عروة وابن  
شهاب فليحرب عليه التدليس لكن وقع في رواية عبد الزاق عن معمر عن ابن شهاب قال كرامع عمر بن  
عبد العزيز قد ذكره وفي رواية شعيب عن الزهري سمعت عروة يتحدث عمر بن عبد العزيز بالحديث قال  
القرطبي قول عروة ان جبريل نزل ليس فيه جهة واضحة على عمر بن عبد العزيز اذ لم ينعى الا الاوقات قال  
وغاية ما يتوهم عليه انه ذكره عما كان يعرفه من تفاصيل الاوقات قال وفيه بعد لا نكار عمر على عروة  
حيث قاله اعلم ما تحدثت عروة قال وظاهر هذا الانكار انه لم يكن عنده علم من امامة جبريل (قلت)  
لا يلزم من كونه لم يكن عنده علم منها ان لا يكون عنده علم بتفاصيل الاوقات المذكورة من جهة العمل  
المستعمل لكن لم يكن يعرف ان اسلمه بشيخ جبريل بالفعل فلهذا استبقت فيه وكانه كان يرى ان لا مفاضلة بين  
اجزاء الوقت الواحد وكذا يعمل عمل المفيدة وغيره من الصحابة ولم أقف في شيء من الروايات على جواب  
المفيدة لابي مسعود والظاهر انه يرجع اليه والله اعلم وأملنا زاده عبد الزاق في مصنفه عن معمر عن  
الزهري في هذه القصة قال فلم يزل عمر يعلم الصلاة بسلامة حتى طارف الدنيا ورواه ابو الشيخ في كتاب  
المواقيت من طريق الوليد عن الاوزاعي عن الزهري قال ما زال عمر بن عبد العزيز يعلم مواقيت  
الصلاة حتى مات ومن طريق اسمعيل بن حكيم عن عمر بن عبد العزيز جمل ساهل بن قيس مع غروب  
الشمس زاد من طريق ابن اسحق عن الزهري فاما الزهري حتى مات فكله يدل على ان عمر لم يكن محتاطا  
في الاوقات كثيرا احتياطا الا بعد ان حدثه عروة بالحديث المذكور (فتبينه) ورد في هذه القصة  
من وجه آخر عن الزهري يسان ابي مسعود للاوقات وفي ذلك ما رفع الاشكال وبوضع وجه احتياج  
عروة به فروى ابو داود وغيره ومحمد بن خزيمة وغيره من طريق ابن وهب والطبراني من طريق يزيد بن  
ابي حبيب كلاهما عن اسامة بن زيد عن الزهري هذا الحديث بلساندهم واذي آخره قال ابو مسعود  
فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر حين تزل الشمس فذكر الحديث وذكروا ابو داود ان  
اسامة بن زيد تفرد بتفسير الاوقات فيه وان اصحاب الزهري لم يذكروا ذلك قال واهشام بن  
عروة وشعيب بن ابي مرقوق عن عروة لم يذكروا تفسير اه ورواه هشام آخر جهاس عبيد بن منصور في  
سننه ورواه حبيب آخرهما الحرب بن ابي اسامة في مسنده وقد وجدت ما يعضد رواية اسامة ويزيد  
عليهما ان البيان من فعل جبريل وذلك فيما رواه الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز والبيهقي في السنن  
الكبرى من طريق يحيى بن سعيد الانصاري عن ابي بكر بن حزم انه بلغه عن ابي مسعود فذكره منقطعاً  
لكن رواه الطبراني من وجه آخر عن ابي بكر عن عروة فراجع الحديث الى عروة ووضع انه اصله  
في رواية مالك ومن تابعه اختصاوا بذلك جزم ابن عبد البر وليس في رواية مالك ومن تابعه ما ينفي الزيادة  
المذكورة فلا مفر من الحالة هذا ما لا شك وفي الحديث من القوا اندخول العلماء على الامر اوانكارهم  
عليهم ما يخاف السنة واستنابات العالم في استغفر السامع والرجوع عند التنازع الى السنة فيه

الصلاة قال عروة كذا  
كان بشير بن ابي مسعود  
يتحدث عن ابيه

قال عروة وقد حدثني عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر والناس في حجرته فقلت أن تظهر

(باب قول الله تعالى منيعين إليه وأخوه وأهله الصلاة ولا تكونوا من المشركين) حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا عبد الوهاب بن عباد عن أبي جرة عن ابن عباس قال قدم وفد عبد القيس على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا انا هذا الحى من ربيعة ولنا نصل البيت الا في الشهر الحرام فربايتي فأتخذه عنك وفد عبد الوهاب من ربيعة وانا نصل امرهم ربيع وانا نصلهم عن ربيع الايمان بالله ثم فسر حالهم شهادة أن لا اله الا الله وأقر رسول الله وأقام الصلاة وآتاه الزكاة وأن تؤدوا الى خمس ماغنم وأنى عن الدنيا والجنم والمقبر والنقير (باب البيعة على اقام الصلاة) حدثنا عبد بن المنى قال حدثنا يحيى قال حدثنا اسمعيل قال حدثنا قيس عن جرير بن عبد الله قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم على اقام الصلاة وآتاء الزكاة والنصح لكل مسلم (باب) الصلاة كفارة حدثنا اسمعيل قال حدثنا يحيى عن الاعشى قال حدثني شقيق قال سمعت حذيفة قال كنا جلوسا عند عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال انكم

فضيلة عمر بن عبد العزيز وفيه فضيلة المباداة بالصلاة في الوقت المفاضل وقبول شرب الواحد الثابت واستدل به ابن بطال وغيره على ان الجملة المتصلة دون المنقطع لان عروة ايلع عن استيفاهم عمله لما أن أرسل الحديث بذلك من حديثه به فرجع اليه فكان عمر قال له تأمل ما قول فقله بلفظ من غيرت فكان عروة قال له بل قد سمعته ممن قد سمع صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمصاحب قد سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم واستدل به عياض على جواز الاحتجاج بعمر صلى الله عليه وسلم كمنع عروة حين احتج على عمر وقال واغارا حجة عمر لثبته فيه لانه لم يرض بهم سلا كذا قال وظاهر السابق يشهد لما قال ابن بطال وقال ابن طلال ايضا في هذا الحديث دليل على ضعف الحديث الوارد في أن جرير لم يأتني صلى الله عليه وسلم في يومين لو قنن مختلفين لكل صلاة قال لانه لو كان محصيا لم ينكر عروة على عمر صلاته في آخر الوقت بحجة الصلاة بجرير بل مع ابن جرير قد صلى في اليوم الثاني في آخر الوقت وقال الوقت ما بين هذين وأجيب باحتمال ان تكون صلاة عمر كانت خرجت عن وقت الاختيار وهو مصير ظل الشيء مثله لا عن وقت الحواز وهو مضى الشمس فبحجة انكار عروة ولا يلزم منه ضعف الحديث أو يكون عروة أنكر مخالفة ما روى عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصلاة في أول الوقت روى ان الصلاة بعد ذلك انما هي لبيان الحواز فلا يلزم منه ضعف الحديث أيضا وقد روى سعيد بن منصور عن طريقين بطلن من حبيب من سلا قال ان الرجل يصلي الصلاة وما فاتته ولم يأتها من وقتها خيره لمن أهله وما روى أيضا عن ابن عمر من قوله يؤذي ذلك احتياج عروة بحديث عائشة في كونه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر والناس في حجرته وهي الصلاة التي وقع الانكار بسببها وذلك تظهر مناسبة ذكره الحديث عائشة بعد حديث أبي مسعود لان حديث عائشة يشعر بموافقته على صلاة العصر في أول الوقت وحديث أبي مسعود يشعر بان أصل بيان الاوقات كان بتعليم جرير بل (قوله) قال عروة وقد حدثني عائشة (قال) انكرتني هو اما مقول ابن شهاب أو طبق من الجاردي (قلت) الاستعمال الثاني على بعده مغاير الواقع كما يظهر في باب وقت العصر فربايتي فأتخذه مستدعا عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة فومقوله وليس يتعلق وسنذكر الكلام على فوائده هناك انشاء الله تعالى (قوله) باب منيعين إليه (قوله) باب منيعين إليه من ربي تكفير تارك الصلاة لما يقتضيه مفهومها وأجيب بان المراد أن ترك الصلاة من أفعال المشركين فورد النهي عن التشبه بهم لأن من واقعهم في الترك صار مشركا وهي من أعظم ما ورد في القرآن من فضل الصلاة ومناسبتها للحديث وقد عدا القيس أن في الآية اقتران في الشرك بالقامة الصلاة وفي الحديث اقتران انبات التوحيد بالقامة ما تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الايمان وقوله في هذه الرواية حدثنا عبد الوهاب بن عباد كذا لا في ذرو سقطت الواو لغيره وهو ممن وافق اسمه اسم أبيه وامم جملة حبيب الملهين أبي مسفرة وقوله انا هذا الحى هو بالنص على الاختصاص والله أعلم (قوله) باب البيعة على اقام الصلاة (قوله) روى به كونه اقامة والمراد بالبيعة المبيعة على الاسلام وكان النبي صلى الله عليه وسلم أول ما بشرت بعد التوحيد اقامة الصلاة لانها رأس العبادات الدينية ثم اداها الزكاة لانها رأس العبادات المالية ثم صلى كل قوم ما حاجهم اليه أمس فباع جرير على الصبي لانه كان سيدقومه فارشده الى تعليمه يامى بالصبي لاهم وبيع وقد عدا القيس على اداها الخمس لكونهم كانوا أهل محاربة مع من يلهم من كفار مشرك وقد تقدم الكلام على حديث جرير أيضا مستوفى في آخر كتاب الاعيان ويحيى في الاسناد ايضا هو القطن وامعيل هو ابن أبي خلف قيس هو ابن أبي طرم (قوله) باب الصلاة كفارة كذا لا كثر ولم يستعمل باب تكفير الصلاة (قوله) حدثنا يحيى هو القطن وشقيق هو ابن سلمة أبو واثل (قوله) سمعت حذيفة (قوله) سمعت حذيفة (قوله) في الفتنة (قوله) فيه دليل على جواز اطلاق اللفظ العام واردة الخاص اذ تبين انه لم يسل الا في فتنة مخصوصة ومعنى الفتنة في الاصل

بمحظ قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفتنة قلت

والصلاة والأمر والنهي  
قال ليس هذا أو هو ولكن  
للقنّة التي تخرج كما تخرج  
الجور قال ليس عليه منها  
يأمن يا أمير المؤمنين إن  
يئسوا منها يا أبا مفضل قال  
أي كسر أم يغم قال كسر  
قال إذا اضطررنا أدقا  
أكان يغميرع الباب قال  
تم كان أن دون القنّة اليلة  
أن حديثه حديث ليس  
بالأخلاق فمن أن نال  
حديثه يغميرع نامسروفا  
قاله قال الباب عمر  
حديثه قنّة قال حديثنا  
يزيد بن زريع عن سليمان  
التي عن أبي عثمان  
الهدوي عن ابن مسعود أن  
وجلا أصاب من امرأة  
قوله في النبي صلى الله عليه  
وسلم فاحبره فقل الله أقم  
الصلاة طري النهار ولفا  
من الليل إن الحسنات  
يذهبن السيئات فقال  
الرجل يا رسول الله أنى هذا  
قال لجميع أمضى كلهم  
(باب فضل الصلاة لوقتها)  
حديثنا أبو الوليد هشام بن  
عبد الملك قال حديثنا  
قال الوليد بن العيزار أخبرني  
قال سمعت أبا عمرو الشيباني  
يقول حديثنا صاحب هذه  
الدار وأشار بيده إلى الدار  
عبد الله قال سألت النبي  
صلى الله عليه وسلم أي  
العمل أحب إلى الله قال

الصلاة على وقتها

الاستخبار والاستحسان ثم استعملت في كل أمر يكشفه الامتحان عن سوءه وطلق على الكفر والنفاق في التأويل البعد على الفضيلة والعباد والقتال والقول من الحسن إلى القبح والميل إلى الشئ والأعجاب به وتكون في الخبر والنسب قوله تعالى يولدكم بالشرا والخير قنّة (قوله أنا كقوله) أي أنا أحفظ ماله الكاف زائدة لثما كبد أو هي بمعنى على ويحتمل أن يراد بها المثلثة أي أقول مثل مقالته (قوله عليه) أي النبي صلى الله عليه وسلم (أو عليها) أي على المقارنة لثمن من أدلوه (قوله الأمر والنهي) أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما صرح به في الزكاة (قوله قلنا) هو مقول شقيق وقوله أني حديثه هو مقول حذيفة والاعطيط جمع أغلوطه وقوله نعمنا أي خفنا وهو مقول شقيق أيضا وقوله الباب عمر لا يغير قوله قبل ذلك أن يئسوا بين القنّة بابا لأن المراد بقوله يئسوا أي بين زمانك وبين زمان القنّة وجود حياتك وسألي الكلام على حقيقة قنّاه هذا الحديث في علامات النبوة أن شاء الله تعالى (قوله إن رجلا) هو أبو اليسر يغميرع القنّاتين والمهمة الانصاري روى الترمذي بقل غيره ولم أقف على اسم المرأة المذكورة ولكن جاني بعض الحديث أنهما من الانصار (قوله لجميع أمضى كلهم) فيه مباغلة في التا كبد وسقط كلهم من رواية المستعلى وسألي الكلام على حقيقة قنّاه هذا الحديث في آخر تفسير سورة هود أن شاء الله تعالى واحتج المربّعة بظاهره وظاهر الذي قبله على أن أفعال الخير مكفرة للكبائر والصغار وجهه وهو أهل السنة على الصغار عملا بحمل المطلق على التقيد كما سألني بسطه هناك أن شاء الله تعالى (قوله باب فضل الصلاة لوقتها) كذا ترجمه وأورد له في قوله على وقتها وهي رواية شعبة وأكر الرواة ثم أخرجه في التوحيد من وجه آخر بلفظ الترجيع وكذا أخرجه مسلم بالقنّتين (قوله قال الوليد بن العيزار أخبرني) هو على التقديم والتأخير (قوله حديثنا صاحب هذه الدار) كذا رواه شعبة مبهورا ومالك بن مغزل عند المصنف في الجهاد وأبو إسحق الشيباني في الترجيع عن الوليد فصرح بإسما عبد الله وكذا رواه الشافعي من طريق أبي معاوية الضعيف عن أبي عمرو الشيباني وأحمد بن طري بن أبي عبيدة بن عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه (قوله وأشار بيده) فيه الاكتفاء بالإشارة المهمة عن التصريح وعبد الله هو ابن مسعود (قوله أي العمل أحب إلى الله) في رواية مالك بن مغزل أي العمل أفضل وكذا لا تكرار وإقناع كان هذا اللفظ هو المسؤول به فلفظ حديث الباب ملزم عنه ومحصل ما يجب به الطاعة من هذا الحديث وغيره مما اختلف فيه إلا حجة بآية أفضل الأعمال أن الجواب اختلف باختلاف أحوال السائلين بأن أعلم كل قوم بما يحتاجون إليه أو بمالهم فيه رغبة أو بمعاملاتهم بهم أو كان الاختلاف باختلاف الأوقات بأن يكون العمل في ذلك الوقت أفضل منه في غيره فقد كان الجهاد في ابتداء الاسلام أفضل الأعمال لأنه الوسيلة إلى القيام بها والتمكين من ادائها وقد تضمنت النصوص على أن الصلاة أفضل من الصدقة ومع ذلك ففي وقت ومواسم المضطر تكون الصدقة أفضل أو أن أفضل ليست على بابها بل المراد بها الفضل المطلق أو المراد من أفضل الأعمال أخذت من رهي مرادة وقال ابن دقيق العيد لا الأعمال في هذا الحديث محمولة على البدنية ورأى بذلك الأحرار عن الأعيان لأنهم أعمال القلوب فلا تقارن حينئذ وبين حديث أبي هريرة أفضل الأعمال إيمان بالله الحديث وقال غيره المراد بالجهاد هنا ما ليس بفرض عن لأنه يتوقف على أن الإنسان فيكون ربه مائة مائة عليه (قوله الصلاة على وقتها) قال ابن طلال فيه أن الدار إلى الصلاة في أول وقتها أفضل من تراخي فيها لأنها شرط قيامها ان تكون أحب الأعمال إذا أقبلت لوقتها المنحب (قلت) وفي أخذ ذلك من اللفظ المذكور نظر قال ابن دقيق العيد ليس في هذا اللفظ ما يقتضي أول ولا آخر أو كان المقصود بالاحتراز عما إذا وقتت قضاء وتعب بان آخرها عن وقتها محرم ولفظ أحب يقتضي المشاركة في الاستحياء فيكون المراد الاحتراز عن إيقاعها آخر الوقت وأجيب بأن المشاركة في إيقاعها بالنسبة إلى الصلاة وغيرها من الأعمال فإن وقت الصلاة في وقتها كانت أحب إلى الله من غيرها من الأعمال فوقع الاحتراز عما إذا وقتت خروج

وقتها من معذرتك لثام والناسي فان اخرجهما لها عن وقتها لا يوصف بالتحريم ولا يوصف بكونه أفضل  
 الاعمال مع كونه محسوبا لكن ابتاعها في الوقت أحب (تنبيه) اتفق أصحابنا على القول المذكور في  
 الباب وهو قوله على وقتها وانما فهم على بن حصص وهو شيخ صدوق من رجال مسلم فقال الصلاة في أوّل  
 وقتها أخرجها الحكم والدارقطني والبيهقي من طريقه قال الدارقطني ما أحسبه حقه لأنه كبر وقتها فحفظه  
 (قلت) ورواه الحسن بن علي المعمرى في اليوم واليلة عن أبي موسى محمد بن المثنى عن غندر عن شعبة  
 كذلك قال الدارقطني فترد به المعمرى فصدروا أصحاب أبي موسى عنه بلفظ على وقتها ثم أخرجه  
 الدارقطني عن الحما على بن أبي موسى كرواية الجماعة وهكذا رواه أصحاب غندر عنه والظاهر ان  
 المعمرى وهم فيه لأنه كان يحدث من حفظه وقد أطلق النووي في شرح المذهب أن رواية في أوّل وقتها  
 ضعيفة اهـ لكن لها طريق أخرى أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والحاكم وغيرهما من طريق عثمان بن  
 عمر عن مالك بن مغول عن الوليد بن غندر عن عثمان بذلك والمعروف عن مالك بن مغول كرواية الجماعة كذا  
 أخرجه المصنف وغيره وكان من رواها كذلك ظن أن المعنى واحدا وعكس أن يكون أخذ من لفظة على  
 لأنها تقتضي الاستعلاء على جميع الوقت فحينئذ أوله قال القرطبي وغيره قوله في وقتها اللام للاستقبال مثل  
 قوله تعالى فطهرهم من بعدئذ أي مستقبلات عدتهن وقيل لا ابتداء كقوله تعالى أقم الصلاة لولولك الخمس  
 وقيل بمعنى أي في وقتها وقيل على معنى اللام فقيه ما تقدم وقيل لأرادة الاستعلاء على  
 الوقت وظانته تحقيق دخول الوقت ليقع الأداء فيه (قوله ثم أي) قيل الصواب أنه غير متون لأنه غير  
 موقوف عليه في الكلام والسائل ينتظر الجواب والتنوين لا يوقف عليه فتشويهه وسهوا بما بعده خطأ  
 فيوقف عليه وقفة لطيفة ثم يرقى بما بعده فله الفا كفاي وحكي ابن الجوزي عن ابن الخطاب المزني  
 بتوريته لأنه معرب غير مضاف وتعجب بأنه مضاف تقدير أو المضاف إليه محذوف لفظا والتقدير ثم أي  
 العمل أحب فيوقف عليه بلا تنوين وقد نسي سيوي على أنها أقرب ولكنها تبي إذا أنضفت واستشكله  
 الزجاج (قوله قال بر الوالد بن) كذا ذكره والمصنف قال ثم بر الوالد بن زيادة ثم قال بعضهم هذا الحديث  
 موافق لقوله تعالى أن أشكرن ولو لا ذلك لكان أخذ من تفسير ابن عيينة حيث قال من صلى الصلوات  
 الخمس فقد شكر الله ومن دعا والده عقبها فقد شكر لهما (قوله حدثني بن) هو مقول عبد الله بن مسعود  
 وفيه تقريرنا كيد لما تقدم من أنه باشر السؤال ومع الجواب (قوله ولو استزنته) يحتمل أن يريد من  
 هذا النوع وهو من أحب أفضل الأعمال ويحتمل أن يريد من مطلق المسائل المحتاج إليها وإذا التزم من  
 طريق بن مسعود عن الوليد فكيف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو استزنته زادني فكانه استشعر  
 منه مشقة وبؤده ما في رواية لمسلم فارتك أن استزده الأراء عليه أي شقة عليه للإسقام وفي  
 الحديث فضل تعظيم الوالدين وإن أعمال البر يفضل بعضها على بعض وفيه السؤال عن مسائل شتى في  
 وقت واحد والرقب بالعلم والتوقف عن الأكثر عليه خشية ملامه ما كان عليه العصبية من تعظيم النبي  
 صلى الله عليه وسلم والثقة عليه وما كان هو عليه من إرشاد المسترشدين ولو شق عليه وفيه إن الإشارة  
 تنزل منزلة التصريح إذا كانت مجيبة للشار البه حيرة له عن غيره قال ابن بري ما الذي يقتضيه النظر  
 تقديم الجهاد على جميع أعمال البدن لأن فيه بذل النفس إلا أن الصبر على الحاقلة على الصلوات  
 وأدائها في أوقاتها والمحافظة على بر الوالدين أمر لازم متكرر دائم لا يصبر على أمر أقيم أمر الله فيه إلا  
 الصديقون والله أعلم (قوله باب) بالتنوين الصلوات الخمس كفارة كذا تنبئ في أكثر الروايات وهي  
 أحسن من الترجمة السابقة على التي قبلها وسقطت الترجمة من بعض الروايات وعليه مشي ابن بطال ومن  
 تبعه وزاد الكشي في بعده قوله كفارة الخطايا إذا صلاهن وقتهن في الجماعة وغيرهما (قوله إن أي حازم  
 والدارودي) كل منهما يعني عبد العزيز وهما ديان وكذا يصف حال الأستاذ (قوله عن يزيد بن  
 عبد الله) أي ابن أبي أسامة بن الهاد البجلي وهو تابعي ضريحه أرهنا الحديث بهذا الإسناد إلا من طريقه

قال ثم أي قال بر الوالد بن  
 ثم أي قال الجهاد في سبيل  
 الله قال حدثني بن مسعود  
 أنه صلى الله عليه وسلم ولو  
 استزنته لزدني (باب)  
 الصلوات الخمس كفارة  
 حدثنا إبراهيم بن حمزة  
 قال حدثني ابن أبي حازم  
 والدارودي عن يزيد بن  
 ابن عبد الله

وأخرجه مسلم أنشأ من طريق الحديث بن سعد بن بكر بن مضر كذا ما عنه فهو من طريق الأعمش عن  
 أبي صالح عن أبي هريرة أخرجه البيهقي في الشعب من طريق محمد بن عيسى عنه لكنه شاذ لأن أصحاب  
 الأعمش أغاروه عنه عن أبي سفيان عن جابر وهو عند مسلم أنشأ من هذا الوجه (قوله عن محمد بن  
 إبراهيم) هو التميمي وروى حديث الأعمال وهو من التابعين أيضاً في الاستاذ ثلاثة تابعين على نسق  
 (قوله أرايتهم) هو استفهام تقرير متعلق بالاستخبار أرايتهم يعني (قوله لو أن نهرًا) قال الطبري  
 لفظ لو يقتضي أن يدخل على الفعل وإن يحجب لكنه موضع الاستفهام موضع تأكيد وتقرير والتقدير  
 لو ثبت نهر صفته كذلك لكان في كذا أو التهر فضع الهاء وسكونها ما بين جنبي الوادي هي بذلك لسنه وكذلك  
 سمي النهر لسنه صوته (قوله ما تقول) كذا في النسخ المتعددة بأفراد مخاطب المعنى ما تقول أي السامع  
 ولا يسمي في المستخرج على مسلم وكذلك ما عاب على الجوزي ما تقول بصيغة الجمل والاشارة في ذلك إلى  
 الاغتسال قال ابن مالك فيه شاهد على إجراء فعل القول مجرى فعل الظن وشروطه أن يكون مضارعاً مستنداً  
 إلى مخاطب متصل باستفهام (قوله يعني) يضم أو زعل على الفاعلية (قوله من دره) زاد مسلم شيئاً والدرن  
 الوضوح وقد يطلق الدرن على الحب الصغار التي تفصل في بعض الاجساد بأنني البص في ذلك (قوله قالوا  
 لا يعني) يضم أو زعل أيضاً وشأنه منصوب على المفوضية ولمس لا يعني فضع أو زعلتني بالرفع والفاء في قوله  
 فذلك جواب شيء محذوف أي إذا تقرر ذلك عندكم فهو مثل الصلوات الخ وقائدة التمثيل التأكيد  
 وجعل المفعول كالخصوص قال الطبري في هذا الحديث مما لفته في أن القلوب لا نههم يقتصر وأن الجواب  
 على لا بل أعادوا اللفظ تأكيداً وقال ابن العربي وجه التمثيل أن المرء كما تشد بالانقاد والخصوسة في  
 بدنه وتبايع بطهره الماء الكثير فكذلك الصلوات تظهر العبد عن أعذارها فتزوب حتى لا تبقى له ذنبا إلا  
 أسقطته انتهى وظاهره أن المراد بالمخاطبات في الحديث ما هو أعم من الصغيرة والكبيرة لكن قال ابن بطال  
 يؤخذ من الحديث أن المراد الصغار خاصة لأنه مخاطب بالدرن والدرن صغير بالنسبة إلى ما هو أكبر  
 منه من القروح والحراجات انتهى وهو مبني على أن المراد بالدرن في الحديث الحب والظواهر أن  
 المراد بالدرن الوسخ لأنه الذي يناسبه الاغتسال والتنظف وقد جاء من حديث أبي سعيد الخدري  
 التصريح بذلك وهو فيما أخرجه الزوار والطبري بإسناد لا بأس به من طريق أبي عطاء بن بشار مع أبي  
 سعيد الخدري يحدثه أنه فع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أرايت لو أن رجلاً كان له مفعول بين  
 منزله ومعتله خمسة أشهر فإذا انطلق إلى معتله عمل ما شاء الله فأصابه ومنع أو صرع فخطبهم نهر اغتسل  
 منه الحديث ولهذا قال القرطبي ظاهر الحديث أن الصلوات الخمس تستقل بتكفير جميع الذنوب وهو  
 مثل كل لكن يروى مسلم قبله حديث العلاء عن أبيه عن أبي هريرة في قول الصلوات الخمس كفارتها ما بينها  
 ما اجتنب الكبائر فعلى هذا المذهب يحمل ما أطلق في غيره (قائدة) قال ابن رزق في شرح الأحكام توجه  
 على حديث العلاء اشكال يصعب التخلص منه وذلك أن الصغار نص القرآن مكفرة باجتناب الكبائر  
 وإذا كان كذلك فما الذي تنكفرو الصلوات الخمس انتهى وقد أجاب عنه شيخنا الإمام البيهقي بأن  
 السؤال غير وارد لأن مراد الله أن يجتنبوا أي في جميع العمر ومعناه المواظبة على هذه الحالة من وقت  
 الإيمان أو التكليف إلى الموت والذي في الحديث أن الصلوات الخمس تنكفرو ما بينها أي في يومها إذا اجتنب  
 الكبائر في ذلك اليوم فعلى هذا لا تعارض بين الآية والحديث انتهى وعلى تقدير ورود السؤال فالتخلص  
 منه بحمد الله سهل وذلك أنه لا يتم اجتناب الكبائر إلا بفعل الصلوات الخمس فمن لم يفعلها لم يجز اعتبارها  
 بالكبائر لأن تركها من الكبائر فوق التكفير على فعلها والله أعلم وقد فصل شيخنا الإمام البيهقي  
 أحوال الإنسان بالنسبة إلى ما صدرت من صغيرة وكبيرة فقال تعصرت في خمسة أحوال أن لا يصدر منه  
 شيء البتة فهذا يعارض برفع الدرجات تأتي ما تأتي بصغار بلا صغر وهذا تنكفرو عنه جزأاً ثالثها أنه  
 لكن مع الإصرار فلا تنكفرو إذا قلنا أن الإصرار على الصغار كبيرة وأنها أن تأتي بكبيرة واحدة وصغار

عن محمد بن إبراهيم عن أبي  
 شبله بن عبد الرحمن عن  
 أبي هريرة أنه سمع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول  
 أرايت لو أن نهرًا يباب  
 أحدكم يشغل فيه كل يوم  
 خمساً ما تقول ذلك يعني من  
 دونه قالوا لا يعني من دره شيئاً  
 قال فذلك مثل الصلوات  
 الخمس يحسب الله بها الخطايا



خامسها أن يأتي بكبار وصغار وهذا فيه نظر محتمل إذا لم يجنب الكبار أن لا تكفر الكبار بل  
تكفر الصغار ويحتمل أن لا تكفر شيئاً أصلاً والناظر أرحم لأن مفهوم المخالفة إذا لم تنعني جهته  
لا يعمل به فهذا لا تكفر شيئاً أصلاً لا خلاط الكبار والصغار أو تكفر الصغار فم  
تنعني جهة مفهوم المخالفة هو رواته بين الفصلين فلا يعمل به ويؤيده أن مقتضى تجنب الكبار أن  
هناك كبار ومقتضى ملائحة الكبار أن لا كبار فيصان الحديث عنه (فيه) لم أره في شيء من  
طرقه عند أحد من الأئمة السنة وأجد بلفظ ما قول الأئمة البخاري وليس هو عند أبي داود أصلاً  
وهو عند ابن ماجه من حديث عثمان لا من حديث أبي هريرة ولفظ مسلم أرايت لو أن نهر يباب أحدكم  
يفضل فيه كل يوم خمس مرات هل كان يني من دونه شيء وعلى لفظه اقتصر عبد الحق في الجمع بين  
الصغيرين وكذا الجديد وقع في كلام بعض المتأخرين جداً أن ساقه بلفظ ما تقول أنه في الصغيرين والسنة  
الأربعة وكله أراد أصل الحديث لكن رد عليه أنه ليس عند أبي داود أصلاً وإن ماجه من حديث أبي  
هريرة ووقع في بعض النسخ المتأخرة من البخاري بالماء الصنانية آخر الخروف ومن غول فزع بعض أهل  
العصر أنه غلط وأنه لا يصح من حديث المعنى واعتد على ما ذكره ابن مالك مما قدمته وأعطيت ذلك بل  
له وجه وجيه والتقدير ما يقول أحدكم في ذلك والشرط الذي ذكره ابن مالك وغيره من الصاغة فهو  
لا جرم فعل القول مجرى فعل الظن كما تقدم وأما إذا ترك القول على حقيقة فلا هذا ظاهر وأما ثبت  
عليه لا لا يشترط (قوله باب في تضعيع الصلاة عن وقتها) ثبت هذه الترجمة في رواية الجوى والكشميني  
وسقطت الباقي (قوله مهدي) هو ابن ميمون وغيلان هو ابن جبريل الأسناد كله بصريون (قوله قبل  
الصلاة) أي قبل الصلاة شيء مما كان على عهد علي الله عليه وسلم وهي باقية فكيف يصح هذا  
السلب المأمور فأجاب بأنهم غير هؤلاء أيضاً بأن أثر جوهان عن الوقت هو هذا الذي قال لا في ذلك يقال له أبو  
رافع يئنه أجد بن خنبل في روايته لهذا الحديث عن زوج عن عثمان بن حذعن أنس فذكرهوه فقال  
أبو رافع يا أبا جزة ولا الصلاة فقال له أنس قد علمت ما صنع الحاجب في الصلاة (قوله نعمت) بالمسلمين والنزول  
للاكثر ولكنكم سميت بالمجبة وتشديد الباء هو أو وضع في مطابقة الترجمة ويؤيد الأزل ما ذكرته أنفاً  
من رواية عثمان بن حذعن ورواه القزويني من طريق أبي عمران الجوني عن أنس فذكرهوه هذا الحديث  
وقال في آخره أول يصنعوا في الصلاة مقد علمت وروى ابن سعد في الطبقات بسبب قول أنس هذا القول فخرج  
في ترجمة أنس من طريق عبد الرحمن بن البراء بن الحارثي سمعت ثابتاً البناي قال كنا مع أنس بن مالك  
فأخرج الحاجب الصلاة فقام أنس يرد أن يكلمه فيها أخوانه شفقة عليه منه فخرج فركب دابته فقال في  
مسيرة ذلك والله ما أعرف شيئاً مما كنا عليه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم الشهادة أن لا إله إلا الله  
فقال رجل فالصلاة يا أبا جزة فقال قد علمت الظهر عند المغرب أفتك كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وأخرجه ابن أبي عمري مسنده من طريق جلد عن ثابت مختصراً (قوله عن عثمان بن أبي رواد) هو  
خزاساني سكن البصرة واسم أبيه ميمون (قوله أخو عبد العزيز) أي هو أخو عبد العزيز بن زلفكشميني  
أخي عبد العزيز وهو يدل من قوله عثمان (قوله يدمشق) كان قدوم أنس يدمشق في إمارة الحاجب على  
العراق قدمها شاكياً من الحاجب للشفقة وهو أنذاك الوليد بن عبد الملك (قوله مما أدركت) أي في عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله الإلهة الصلاة) بالنسب والمراد أنه لا يعرف شيئاً مبرحوداً من  
الطائفة معمولاً به على وجهه غير الصلاة (قوله هذه الصلاة قد ضيعت) قال المهلب المراد بتضعيعها  
تأخيرها عن وقتها السبق لأنهم أخرجوها عن الوقت كذا قال وتبعه جماعة وهو مع عدم مطابقته  
لترجمة مخالف الواقع قد صدق أن الحاجب وأميره الوليد وغيرهما كانوا يزعمون الصلاة عن وقتها والناظر  
في ذلك مشهور منها مار واهد بالزاق عن ابن جبرج عن عطاء بن أنس الويلد الجمعة حتى أمسى فجت  
فصلت الظهر قبل أن يجلس ثم سلبت العصر وأجالس أعلموه ويحلبوناً فاضل ذلك عطاء، خوفاً

(باب في تضعيع الصلاة)

عن وقتها) حدثنا موسى

ابن اسمعيل قال حدثنا

مهدي عن غيلان عن

أنس قال ما أعرف شيئاً مما

كان على عهد النبي صلى

الله عليه وسلم قبل الصلاة

قال أليس صنعت ما صنعت

فيها هو حدثنا هرون

زواوة قال أخبرنا عبد

الواحد بن واصل أبو عبيدة

الحلواني عن عثمان بن أبي

رواد أخو عبد العزيز قال

سمعت الزهري يقول دخلت

على أنس بن مالك يدمشق

وهو يركب فقلت له ما يبكيك

فقال لا أعرف شيئاً مما

أدركت الإلهة الصلاة

وهذه الصلاة قد ضيعت

• وقال بكر بن خنف

حدثنا محمد بن بكر بن خنف قال أخبرنا عثمان بن أبي رواد نحوه (باب المصلي ينأى وبه عز وجل) حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا هشام عن قتادة عن أنس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إن أحدكم إذا صلى ينأى به فلا يتفلن عن عيشه ولكن تحت قدمه اليسرى • وقال سعيد بن قتادة لا يتفل قدمه أو بين يديه ولكن عن يساره أو تحت قدمه • وقال شعب لا يبرز بين يديه ولا عن يمينه لكن عن يساره أو تحت قدمه • وقال جده عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يبرز في القبلة ولا عن يمينه ولكن عن يساره أو تحت قدمه • حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا يزيد بن إبراهيم قال حدثنا قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اعتدلوا في السجود ولا يسط ذراعيه كالكلب وإذا ركع فلا يرفع من بين يديه ولا عن يمينه فأخبرنا يحيى بن (باب الإرداء بالظهر في شدة الحر) حدثنا أيوب ابن سليمان قال حدثنا أبو بكر عن سليمان بن بلال قال سألت عن كيسان حدثنا الأعرج عبيد الرحمن وغيره عن أبي هريرة

على نفسه من القتل ومهامله وأه أنعم شيخ البخاري في كتاب الصلاة من طريق أبي بكر بن عتبة قال صليت إلى جنب أبي جيفة فسي الحاج بالصلاة فقام أبو جيفة فصرى ومن طريق ابن عمر أنه كان يصلي مع الحاج فلما أتم الصلاة ترك أن يشهدا معه ومن طريق محمد بن أبي اسمعيل قال كنت معني وصفت ثور القوليد فأتمر الصلاة فنظرت إلى سعيدين جبير وعطاء بن أبي أيمن وهما قاعدان (قوله وقال بكر بن خنف) هو البصري ترك مكة وليس له في الجامع إلا هذا الموضع وقد وصله الأسماعيلي قال أخبرنا محمد بن محمد الواسطي قال أخبرنا أبو بشر بكر بن خنف (قوله نحوه) ساقه عند الأسماعيلي موافق للذي قبله إلا أنه زاد فيه وهو وحده وقال فيه لا أعرف شيئا مما كنا عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والباقي سواء (فتبينه) أطلق أنس مجول على مشاهدته من أمراء الشام والبصرة خاصة والأفسياني في هذا الكتاب أنه قدم المدينة فقال ما أنكرت شيئا إلا أنكم لا تقيمون الصفوف والسبيل فيه أنه قدم المدينة وعمر بن عبد العزيز أميرها يجتهد وكان على طريقة أهل بيته حتى أخبره مروءة عن بشير بن أبي معمر عن أبيه بالنس على الأوقات فكان يحافظ بعد ذلك على عدم إخراج الصلاة عن وقتها كما تقدم بيانه في أوائل الصلاة مع ذلك فكان (ق) رأى الأسماعيلي فيؤخر الظهر إلى آخر وقتها وقد أنكر ذلك أنس أيضا كافي حديث أبي أمامة بن سهل عنه (قوله باب المصلي ينأى به) أتمم الكلام على حديث هذا الباب في أبواب المساجد ومناسبة هذه الترجمة لما قبلها من جهة أن الأحاديث السابقة ذكرت على مدح من أوقع الصلاة في وقتها وزم من أخرجهما عن وقتها ولو مناجاة الرب جل جلاله وأرفع درجات العبد فأشار المصنف بإيراد ذلك إلى الترغيب في المحافظة على الفرائض في أوائل الفصل وهذا المقتضى الذي يحث على فوائدها على من قصر في ذلك (قوله حدثنا هشام) هو ابن أبي عبد الله الدستواي (قوله وقال سعيد) أي أن أبي عمرو به (عن قتادة) أي بالأسناد المذكور وطريقه موصولة عند الإمام أحمد وابن حبان وقوله فيها قدمه أو بين يديه شك من الرازي (قوله وقال شعب) أي عن قتادة بالأسناد أيضا وطريقه موصولة عند المصنف فيما تقدم من آدم عنه وتقدم أيضا في باب حمل الخطأ من المسجد عن حفص بن عمر عن شعبه وأراد من الذين التطبيقين بيان اختلاف ألفاظ أصحاب قتادة عنه في رواية هذا الحديث ورواية شعبه أنهم أجازوا ولكن ليس فيها المناجاة وقال الكرماني ليس هذا التطبيق موقوفا على قتادة ولا على شعبه يعني له من مرفوعة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ويحتمل الدخول تحت الأسناد السابق بأن يكون معناه مثلا حدثنا مسلم حدثنا هشام وحديثنا مسلم قال قال سعيد وحديثنا مسلم قال قال شعبه انتهى وهو احتمال ضيف بالنسبة لشعبة فإن مسلم بن إبراهيم موافق منه وباطل بالنسبة لسعيد فإنه لا رواية عنه والذي ذكرته هو المعتمد وكذا طريق جسد وصلها المؤلف في أول أبواب المساجد من طريق اسمعيل بن جعفر عنه لكن ليس فيها قوله ولا عن يمينه (قوله اعتدلوا في السجود) يأتي الكلام عليه في أبواب صفه الصلاة (قوله فأخبرنا يحيى) في رواية الكشمي فإنه ينأى به قال الكرماني لم يسله تقدمان على النبي عن البراق عن الحسن بن عيسى عن يمينه ملكا وعائلا بالمناجاة ولا تتأني بينهما لأن الحكم الواحد يجوز أن يكون له علمان سواء كانا مجتمعين أو منفردتين والمنأى تارة يكون قدام من مناجاه وهو لا أكثر وتارة يكون عن يمينه (قوله باب الإرداء بالظهر في شدة الحر) قدم المصنف باب الإرداء على باب وقت الظهر لأن لفظ الإرداء يستلزم أن يكون بعد الزوال لآتيه أنه وقت الإرداء وما إذا انحطت قوة الوجد من حر الظهيرة فكانه أشار إلى أول وقت الظهر أو أشار إلى حديث جابر بن سمرة قال كان بلال يؤذن الظهر إذا دحضت الشمس أي مات (قوله حدثنا أيوب) هو ابن سليمان بن بلال كافي رواية أبي خذو أبو بكر وهو ابن أبي يس وهو من قرآن أيوب وسليمان هو ابن بلال والحداد أيوب روى أيوب عنه تارة بواسطة وتارة بلا واسطة (قوله حدثنا الأعرج عبد الرحمن وغيره) هو أبو سبله بن عبد الرحمن فيما أثبت وقد رواه أبو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن

أبو بن سلمان فلم يقل فيه وغيره والاسناد كله مدنيون (قوله نافع) هو باقر عطف على الاعرج هو من رواية صالح بن كيسان عن نافع وقد روى ابن ماجه من طريق عبد الرحمن الثقفي عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بضعة أردوا بالظهر وروى السراج من هذا الوجه بضعة شدة الحر من فح جهنم (قوله أنهما) أي أبا هريرة وابن عمر حديثه أي حديثنا من حديث صالح بن كيسان ويحتمل أن يكون ضمير أنهما يعود على الاعرج ونافع أي أن الاعرج هو نافع حديثه أي حديثنا من حديث صالح بن كيسان عن شيخيهما بذلك وقع في رواية الامام علي أنهما حديثه ضمير فلا يحتاج إلى التقدير المذكور (قوله إذا اشتد) أسهل اشتد وزن أفتل من الشدة ثم أدغمت إحدى اللين في الأخرى ومفهومه أن الحر إذا لم يشتد لم يشرع الإبرادوكذا لا يشرع في البرد من باب الأولى (قوله فأبردوا) بقطع الهمزة وكسر الراء أي أخروا إلى أن يبرد الوقت يقال أبرد إذا دخل في البرد كما ظهر إذا دخل في الظهيرة ومثله في المكان أن تجدد إذا دخل بجدا وأنهم إذا دخل تامة والامر بالإبراد أمر استحبابي قيل أمر إذا شد وقيل بل هو للوجوب حكمه صيغ غير غفلة الكرماني فقل الإجماع على عدم الوجوب نعم قال جمهور أهل العلم بسبب تأخير الظهور في شدة الحر إلى أن يبرد الوقت وينكسر الومج ونحوه بضمهم بالجماعة فأما المنفرد بالتجديد في حقه أفضل وهذا قول أكثر المالكية والشافعية أيضا لكن خصه بالبلد الحار وقيد الجماعة عما إذا كانوا إقتناون مسيئدا من بعدهم فلو كانوا مجتمعين أو كانوا عيشون في كن فالأفضل في حقهم التجديد والمشهور عن أحد التسويمين غير تخصيصه ولا يقدح هو قول الحنفية والكوفيين وإن المنذر واستدل به الترمذي بحديث أبي ذر الذي بعده هذا لأن رواية أنهم كانوا في سفر وهي رواية لم تصنف أيضا سنأتي قريبا قال ظفر كان على مذهبه الشافعية لم يأمر بالإبراد لاجتماعهم في السفر وكانوا يحتاجون إلى أن يتناولوا من البعد قال الترمذي والأول أولى فلا يتابع وتعبه الكرماني بأن العادة في السفر الكثرة في نفرتهم في أطراف المنزل للتخفيف وطلب الرعي فلا ينسجم اجتماعهم في تلك الحافة انتهى وأضاف في خبر طردتهم بما أخذ خباء كبير يجمعهم بل كانوا ينصرفون في ظلال الشجر وليس هناك كن عيشون فيه فليس في بيان الحديث ما يخاف مما لا الشافعية يطالبونه أنها استنبطت من النص العام وهو الأمر بالإبراد معنى يخصه وذلك جائز على الأصح في الأصول لكنه مبنى على أن الله في ذلك تآذيه بالحرفي طريقهم والتمسك بعمومه أن يقول العلة فيه تآذيهم بحال مضاعف بجاهاهم حالة السجود وفيه حديث أنس كنا إذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم بالظها رجعنا على ثيابنا أنما ملحور واه أبو عوانة في صحيحه بهذا اللفظ وأصله في مسلم وفي حديث أنس أيضا في الصحيحين نحوه وسببنا في جواب عن ذلك أن الصلاة الأولى أظهر فإن الإبراد لا يزال الحر من الأرض وذهب بضمهم إلى أن نجعل الظهور أفضل مطلقا وقولنا معنى أردوا صلوا في أول الوقت أخذنا من برد النهار وهو أوفى وهو تأويل يبعد برده قوله كان شدة الحر من فح جهنم أذا التعليل بذلك يدل على أن المطلوب التأخير وحديث أبي ذر الذي صرح في ذلك حيث قال انتظروا تنظروا والحاصل لهم على ذلك حديث خباب شكوا إلى الرسول الله صلى الله عليه وسلم حال مضاعف بجاهاهم أكتافهم بشكنا أي فلم يزال شكوا نارهم حديث صحيح رواه مسلم ونحوه أيضا بالإحاديث الدخلى فضيلة أول الوقت وبأن الصلاة حينئذ أكثر مشقة فتكون أفضل والجواب عن حديث خباب أنه محمول على أنهم طلبوا تأخيرا زائدا عن وقت الإبراد وهو زوال حال مضاعف وذلك قد يستلزم خروج الوقت فلا يكمل بجمعهم أو هو منسوخ بأحاديث الإبراد طاعتها متأخرة عنه واستدل له الحطابى بحديث المغيرة بن شعبه قال كنا نصل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظهور بالهجرة ثم قال لنا أردوا بالصلاة الحديث وهو حديث صحيح وثقات واه أحدوا ابن ماجه وجمعه ابن جبان ونقل الخليل عن أحد أمهات هذا آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم وجمعه بعضهم بين الحديثين بأن الإبراد خصه بالتجديد أفضل وهو قول من قال أنه أمر إرشاد وعكسه بذهبهم فقال الإبراد أفضل وحديث خباب يدل على الجواز وهو الصارف للأمر عن

ونافع مولى عبد الله بن عمر  
عن عبد الله بن عمر أنهما  
حسدناه عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أنه قال  
إذا اشتد الحر فأبردوا

الوجوب كذا قيل وفيه ظن لان ظاهره المنع من التأخير وقيل معنى قول خباب فلم يشكنا أى فلم يحوجنا  
 الى شكوى بل أذن لنا في الإبراد حتى عن ثعلب يروى أنه في الخبر زيادة وأما ابن المنصور بعد قوله فلم  
 يشكنا وقال إذا زالت الشمس فصلا وأحسن الاجوبة كما قال المازري الاوّل والمجواب عن الحديث أوّل  
 الوقت أنها عامة أو مطلقة أو بالامر بالاراد خاص فهو مقدم ولا التفات الى من قال المجيل أو كثر مشقة  
 فيكون أفضل لان الاضطرار لم يتعصر في الاثنى بل قد يكون الاخف أفضل كما في قصر الصلاة في السفر  
 (قوله بالصلاة) كذا أكثر والباقية وقيل زائدة ومعنى أبردا أو أخر وعلى سبيل التضييق أى  
 أخر الصلاة وفي رواية الكشي عن الصلاة قبل زائدة أيضا أو عن معنى الباء أو هي المبالغة أى  
 تجاوز وأوقفها المعتاد الى أن تنكسر شدة الحر والمراد بالصلاة الظاهر لان الصلاة التي يشتد الحر فيها  
 أوّل وقتها وقدها صريح في حديث أبي عبد كسائي آخر الباب فلهذا جعل المصنف في الترجة المطلق على  
 المقدور والله أعلم وقد جعل بعضهم الصلاة على عمره ما بناء على أن المقرد المعروف به فقال به أشبه في العصر  
 وقال به أحديث رواية عنه في الشتاء حيث قال يؤخر في الصيف دون الشتاء بل أحديثه في المغرب ولا في  
 الصبح لضيق وقتها (قوله فان شدة الحر) تطيل المشر وعنه التأخير المذكر وهو الحكمة في دفع  
 المشقة لكم إن اقدلب المشروع وهذا أظهر أو كونها الحالفة التي ينتشر فيها العذاب يؤده حديث  
 عمرو بن عيسى عند مسلم حيث قال له أقصر عن الصلاة عند استواء الشمس فانها ساعة تبصر فيها جهنم وقد  
 استشكل هذا بان الصلاة سبب الرحمة ففعلها مظنة لظهور العذاب فكيف أمر بتركها وأجاب عنه أبو  
 الفتح البصري بان التعليل اذا جاء من جهة الشارع وجب قبوله وإن لم يفهم معنا واستنبطه ابن بن  
 المنبر معنى يناسبه فقال وقت ظهور أو أرقب الغضب لا ينجح فيه الطلب الا من أذن له فيه والصلاة لا تنفخ عن  
 كونها طالبا ودعاء فاسباب الاقتصار منها حيث لا يحدث الشفاعة حيث اعتدوا الانبياء كلهم  
 إلا نبيهم الله تعالى غضب غضبا لم يغضب قبله مثله ولا يغضب بعده مثله سوى نبينا صلى الله عليه وسلم فلم  
 يستدبر بل طلب لكونه أذن له في ذلك ويمكن أن يقال يصبر جهنم سبب فيها وفيها سبب وجود شدة الحر  
 وهو مظنة المشقة التي هي مظنة سبب المشوع فاسباب أن لا يصلي فيها لكن روي أنه من صبرها ستر  
 في جميع السنة والاراد مختص بشدة الحر فهم متغابرون في حكمه الاراد دفع المشقة وحكمة الترك  
 وقت صبرها لكونه وقت ظهور وأرقب الغضب والله أعلم (قوله من فجع جهنم) أى من سعة انتشارها  
 وتنفسها ومنه مكان أقمع أى منصرف وهذا كتابه من شدة استعارها وظاهره أن مثار وجه الحر في  
 الارض من فجع جهنم حقيقة وقيل هو من مجازا التشبيه أى كانه نال جهنم في الحر والاول أولى يؤده  
 الحديث الا أني اشكت التناول الذي بها فاذن لها بنفسين وسببى في الصفة (قوله عن المهاجر أبي  
 الحسن) المهاجر ارم ليس وصف الاضطرار بل وصفه لجمع الصفة كذا في العباس وسببى في الباب الذي  
 بعده بغير ألف ولا هم (قوله عن أبي ذر) في رواية المصنف في صفة النار من طريق أخرى عن شعبة بهذا  
 الاسناد سمعت أبا ذر (قوله أذن مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم) هو بلال كسائي قريبا (قوله  
 الظهر) بالنصب أى أذن وقت الظهور ورواه الاحمالي بلفظ أراد أن يؤذن بالظهور وسببى بلفظ  
 الظهر وهما واضحا (قوله قال أبرد) ظاهره أن الامر بالاراد وقع بعد تقدم الاذان منه وسببى  
 في الباب الذي بعده بلفظ أراد ان يؤذن فظاهر وظاهره أن ذلك وقع قبل الاذان فيصعب بينهما على أنه  
 شرع في الاذان قبله لأبرد فترك معنى أذن شرع في الاذان ومعنى أراد أن يؤذن أى يتم الاذان والله أعلم  
 (قوله حتى وأبناى بالتلوي) كذا وقع هنا مؤخر عن قوله شدة الحر الى آخره وفي غير هذه الرواية وقع  
 ذلك عقب قوله أبرد وهو أوقع في السياق لان الغاية متعلقة بالاراد وسببى في الباب الذي بعده بعبه  
 مباحته لن شاذة على (قوله حفظناه من الزهري) في رواية الاحمالي عن جعفر القزلي عن  
 علي بن المديني شيخ المصنف في بلفظ حدثنا الزهري (قوله عن سعيد بن المسيب) كذا رواه أكثر

بالصلاة فان شدة الحر من  
 فجع جهنم حدثنا ابن شاذ  
 قال حدثنا عنده قال حدثنا  
 شعبة عن المهاجر أبي الحسن  
 سمع زيد بن وهب عن أبي  
 ذر قال أذن مؤذن النبي  
 صلى الله عليه وسلم الظهور  
 فقال أبرد أبرد أذن انتظر  
 وقال شدة الحر من فجع  
 جهنم حتى وأبناى بالتلوي  
 فاذا اشتد الحر فابردوا  
 على الصلاة حدثنا على  
 ابن عبد الله قال حدثنا  
 سفيان قال حفظناه من  
 الزهري عن سعيد بن  
 المسيب عن أبي هريرة عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال اذا اشتد الحر فابردوا  
 بالصلاة فان شدة الحر من

أصحاب سفيان عنه ورواه أبو العباس السراج عن أبي قدامة عن سفيان عن الزهري عن سعيد أبي  
 سله أحدهما وأكلاهما ورواه أيضاً من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن أبي سله وحده  
 والطريقان محفوظان فقد رواه الشيخ وعمرو بن الحارث عند مسلم ومعمرو بن جريح عند أهلوا بن  
 أنس الزهري وأسامة بن زيد عند السراج منهم عن الزهري عن سعيد أبي سله كلاهما عن أبي هريرة  
 (قوله واشتكت النار) فيه رواية الإجماع على قال واشتكت النار وفعل قال هو التي صلى الله عليه  
 وسلم وهو بالأسناد المذكور قبل وهم من جهة موقوف أو معلقا وقد أفرد أحد في مسنده عن سفيان  
 في ذلك السراج من طريق سفيان وغيره وقد اختلف في هذه الشكوى هل هي لسان القائل أو لسان  
 الحال واختار كلا طائفة وقال ابن عبد البر لكلا القولين وجهه وظاهر الأول أرجح وقال بعض أئمة  
 الأظهر وقال القرطبي للاحالة في حل اللفظ على حقيقته قال وإذا أخبر الصادق بأمر جاز لم يحجج إلى تأويله  
 فعمله على حقيقته أولى وقال الثوري نحو ذلك ثم قال عمله على حقيقته هو الصواب قال نحو ذلك  
 الثوري ورجع البيضاوي حله على الجواز فقال شكواها مجاز عن علياً تناولها بعضها بعضاً مجاز  
 عن ازدحام أجزائها وتنفيها مجاز عن خروج ما يبرز منها قال الزين بن المنير المختار حله على الحقيقة  
 لصلاحيته القدرة لذلك وإن استأخره الكلام الحال وإن عهده وصحت لكن الشكوى وتفسيرها  
 والتمايل له والأذن والقبول والتفكير وقصره على اثنين فقط بعيد من الجواز خارج عما ألف من استعماله  
 (قوله بنسفين) بفتح القاف والنفس معروفي وهو ما يخرج من الجوف ويدخل فيه من الهواء (قوله  
 نفس في الشتاء ونفس في الصيف) بالجرفه ما على البدل أو اليان ويحذف زالفه والنصب (قوله أشد)  
 يجوز الكسوفه على البدل لكنه في رواية في الأصل في قول البيضاوي هو غير بعيد محذوف تقديره فذلك  
 أشد وقال الطبري جعل أشد مبتدأ محذوف الخبر وأولى التقدير أشد ما يجحدون من الحر من ذلك النفس  
 (قلت) يؤيد الأول رواية الإجماع على من هذا الوجه بلفظ فهو أشد يؤيد الثاني رواية النسائي  
 من وجه آخر بلفظ أشد ما يجحدون من الحر من جهة وفي سياق المصنف لقب وشعر غيرهم تبو هو مرتب  
 في رواية النسائي والمراد بالزهر رشدة البرد واستشكل وجوده في النار ولا إشكال لأن المراد بالنار  
 مجملها فيها طبقة زهر ربه وفي الحديث ردى من زعم من المعترة وغيرهم أن النار لا تخلق الا يوم  
 القيامة (تنبيه الأول) قضية التحليل المذكور قد ينهون منها مشروعية تأخير الصلاة في وقت  
 شدة البرد ولم يقل به أحد لانها تكون غالباً في وقت الصبح فلا تزول الا بطول الشمس فلا آخرت تلج الوقت  
 (الثاني) النفس المذكور ينشأ عنه أشد الحرق في الصيف وانما لم يقتصر في الأمر بالاراد على أشده  
 لوجود المشقة عند شديده أيضاً فالأشديده تحصل عند التنفس والشدة منتمية بعد ذلك فيتم الإراد  
 إلى أن تذهب الشدة والله أعلم (قوله بالظهر) قد يجهض به على مشروعية الإراد للجمعة وقال بعض  
 الشافعية وهو مقتضى صنيع المصنف كإساق في باب لكن الجمهور على خلافه كإساق في وجهه ان شاء  
 الله تعالى (قوله تابعه سفيان) هو الزور وقد وصله المؤلف في صفة النائم به الخلق ولفظه بالصلاة  
 ولم أره من طريق سفيان بلفظ بالظهر وفي أسنده اختلاف على الثوري ورواه عبد الرزاق عنه هذا  
 الأسناد فقال عن أبي هريرة يدل أبي سعيد أخرجه أحد عنه والحرز في من طريق عبد الرزاق أيضاً ثم  
 روى عن أبيه قال هذا الحديث ورواه أصحاب الإجماع عنه عن أبي صالح عن أبي سعيد وهذه الطريق  
 أشهر ورواه أئمة وهو متفق عنه فقال عن أبي هريرة قال والطريقان حسنى محفوظان لأن الثوري  
 ورواه عن الأعمش بالوجهين (قوله ويحيى) هو ابن سعيد القطن وقد وصله أحد عنه بلفظ بالصلاة  
 ورواه الإجماع على أن أبي يحيى عن المقدسي عن يحيى بلفظ بالظهر (قول وأبو عوانة) لم أقف على من  
 وصله عنه وقد أخرجه السراج من طريق محمد بن عيسى واليعقبي من طريق وكيع كلاهما عن الأعمش  
 أيضاً بلفظ بالظهر (قائمة) رتب المصنف أحاديث هذا الباب ترتيباً حسناً فبدأ بالحديث المطلق وتبع

فبيع جهنم واشتكت النار  
 إليها فقالت يارب  
 أكل بعضي بعضاً فاذن لها  
 بنفسين نفس في الشتاء  
 ونفس في الصيف أشد  
 ما يجحدون من الحر وأشد  
 ما يجحدون من الزهر  
 \* حدثنا عمر بن حفص  
 قال حدثنا أبي قال حدثنا  
 الأعمش قال حدثنا أبو  
 صالح عن أبي سعيد قال  
 قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أبردوا بالظهر  
 فإن شدة الحر من فجع  
 جهنم تابعه سفيان ويحيى  
 وأبو عوانة عن الأعمش

بالحدث الذي فيه الأرشاد إلى غاية الوقت التي تنهى إليها الأبراد وهو ظهور في التلوي وتلت بالحدث الذي فيه بيان العرفي كون ذلك المطلق محمولا على المقيد وربع بالحدث المفصّل بالتقديم والله الموفق (قوله باب الأبراد بالظرف السفر) أراد بهذه الترجمة أن الأبراد لا يتحقق بالحضر لكن يحصل ذلك ما إذا كان المسافر نازلا ما إذا كان سائرا أو على سير ففيه جمع التقديم والتأخير كما يأتي في باب واد وفيه حديث في خبر الماضي مقصد السفر مشير إلى أن تلك الرواية المطلقة محمولة على هذه المقيدة (قوله فأراد المؤذن) في رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن شيبان ومسلم عن أمية بن خلف والترمذي عن طريق أبي داود الطيالسي وأبي عوانة عن طريق حص بن عمرو وهب بن جرير والطحاوي والجوزقي عن طريق وهب أيضا كلهم عن شعبة التصريح بأنه بلال (قوله ثم أراد أن يؤذن فقال له أبرد) زاد أبو داود في روايته عن أبي الوليد عن شعبة مرفوعا وثلاثون مرفوعا عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة بذلك الثالثة وهو عند المصنف في باب الأذان للمسافرين فإن قيل الأبراد للصلاة فكيف أمر المؤذن به فلاذنان فالجواب أن ذلك مبنى على أن الأذان هل هو الوقت أو الصلاة وفيه خلاف مشهور والأمر للذكر بقوى القول بأنه الصلاة وأجاب الكرماني بأن طاهم جرت بانهم لا يتصرفون عند جماع الأذان عن الحضور إلى الجماعة فلا أرباد الأذان لغرض الأبراد للعبادة قال ومحمّل أن المراد بأن يؤذن هنا الأقامة قلت ويشهد له رواية الترمذي عن طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة بلفظ فأراد بلال أن يقيم لكن رواه أبو عوانة عن طريق حص بن عمرو عن شعبة بلفظ فأراد بلال أن يؤذن وفيه ثم أمره فأذن وأقام ويجمع بينهما بأن أقامته كانت لا تختلف عن الأذان لمحافظة صلى الله عليه وسلم على الصلاة في أول الوقت فرواية فأراد بلال أن يقيم أي أن يؤذن ثم يقيم ورواية فأراد أن يؤذن أي ثم يقيم (قوله حتى رأينا في التلوي) هذه الغاية منقطعته بقوله فقال له أبرد أي كان يقول في الزمان الذي قبل الرتبة أبرد أو منقطعته بأرد أي قال له أبرد أي أن ترى أو متعلقة بتقدير أي قال له أبرد فأرد أي أن رأينا والى بفتح الفاء وسكون الياء بعد هاءزة هو جاعدا الزوال من الظل والتلوي جمع تلويح المتناهة وتشديد اللام كما لا يتجمع على الأرض من زاب أو رمل أو خردك وهي الغالب منطبعة غير شاخصة فلا يظهر لها ظل إلا إذا ذهب أكثر وقت الظهور وقد اختلف العلماء في غاية الأبراد فقبل حتى يصير الظل ذراعا بعد ظل الزوال وقيل ربع قامة وقيل ثلثها وقيل نصفها وقيل غير ذلك وزعم المازري على اختلاف الأوقات أن الظل إذا طال على الصواعد أنه يختلف باختلاف الأحوال لكن بشرط أن لا يعتدلى آخر الوقت أو ما لموقع عند المصنف في الأذان عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ حتى ساوى الظل التلوي فظاهره به غرض أنه أخرها إلى أن صار ظل كل شيء مثله ويحتمل أن يراد بهذه المساواة ظهور الظل بحسب التل بعد أن لم يكن ظاهر أقصاه في الظهور ولا في المقدار أو يقال قد كان ذلك في السفر فلهذا أخر الظهور حتى يجمعا مع العصر (قوله قال ابن عباس تنفيا قيل) أي قال في تفسير قوله تعالى تنفيا ظلاله معناه تميل كما أنه أراد أن يسمي بذلك الظل ماثل من جهة إلى أخرى وتنفيا في رواية بالمتناهة القروانية أي الظلال وقرئ أيضا بالتناسبة أي الشيء والقراءتان شهرتان وهذا التعليق في رواية السقلى وكريمة وقد وصله ابن أبي حاتم في تفسيره (قوله باب) بالتسوية (وقت الظهر) أي ابتداءه (عند الزوال) أي زوال الشمس وهو ميلها إلى جهة المغرب وأشار بهذه الترجمة إلى الردعي من زعم من الكوفيين أن الصلاة لا تجب بأول الوقت كما سبأني ونقل ابن بطال أن الفقهاء يباشرهم على خلاص ما نقل عن الكرخي عن أبي حنيفة الصلاة في أول الوقت تقع فلا تنهى والمعروف عند الحنفية تضعيف هذا القول ونقل بعضهم أن أول الظهور إذا صار إلى قدر الشراك (قوله وقال جابر) هو طرف من حديث وصله المصنف في باب وقت المغرب بلفظ كان يصلي الظهر بالمهاجرة والمهاجرة اشتداد الحر في نصف النهار قبل مجيء بطلان من المهيرو هو المترك لأن الناس يتركون التصرف حيث تكثر الحرارة ويقولون وحديث أنس تقدم في العلم في باب من ترك على وكيفية هذا الاستناد

(باب الأبراد بالظفر السفر) حدثنا شعبة قال حدثنا مهاجر أبو الحسن مولى لبني تميم الله قال سمعت زيد بن وهب عن أبي ذر الغفاري قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فأراد المؤذن أن يؤذن فظفر فقال النبي صلى الله عليه وسلم أبرد ثم أراد أن يؤذن فقال له أبرد حتى رأينا في التلوي فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن شدة الحر من فح جهنم فإذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة \* وقال ابن عباس رضي الله عنهما تنفيا قيل (باب وقت الظهر عند الزوال) وقال جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالمهاجرة \* حدثنا أبو الجهم قال أخبرنا شعبة عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم خرج حين زانت  
 الشمس فصلي الظهر فقام  
 على المنبر فذكر الساعة  
 فذكر أن فيها أموراً عظيماً  
 ثم قال من أحب أن يسأل  
 عن شيء فليسأل فلا نسألفي  
 عن شيء إلا أخبركم  
 ما دوستي مضى هذا أكثر  
 الناس في البكاوا أكثر أن  
 يقول سلوني فقام عبدالله  
 ابن حذافة السهمي فقال  
 من أي قال أبو حذافة  
 ثم أكثر أن يقول سلوني  
 فبكروا هم على ركبته فقال  
 رضينا بالله ربنا بالأسلام  
 ديننا وبمحمد نبينا فكت  
 ثم قال عرشت على الجنة  
 والنار أضاف في عرض هذا  
 الحائط فم أركلني والشر  
 وجدتنا حصن بن عمر قال  
 حدثنا شعبة عن أبي المنهال  
 عن أبي برة كان النبي  
 صلى الله عليه وسلم صلى  
 الصبح أحدنا يعرف  
 جليسه ويقرأ فيها ما بين  
 الستين إلى المائة وكان  
 يصلي الظهر إذا زالت  
 الشمس والعصر وأحدا  
 يذهب إلى أقصى المدينة  
 ورجع والنمس حية  
 ونسب عقال في المغرب  
 ولا يلبس تأخير العشاء إلى  
 ثلث الليل ثم قال في السفر  
 الليل وقال معاذ قال شعبة ثم  
 لقينته مرة قال أو ثلث  
 الليل \* حدثنا محمد قال  
 أخبرنا عبيد الله قال أخبرنا  
 خالد بن عبد الرحمن قال  
 حدثني غالب الطحان عن

لكن باختصار وسأني الكلام على فوائده مستوعبان شاء الله تعالى في كتاب الاعتصام (قوله زانت)  
 أي مالت وقد رواه الترمذي بلفظ زانت والعرض منه هنا صدر الحديث وهو قوله خرج حين زانت  
 الشمس فصلي الظهر فقام على المنبر فذكر الساعة أول وقت الظهر إذ لم ينقل إلى صلى قبله وهذا الذي  
 استقر عليه الإجماع وكان فيه خلاف فخرج عن بعض الصحابة أنه يجوز صلاة الظهر قبل الزوال وعن أحد  
 وأما قوله في الجمعة كسباً أي في باب (قوله في عرض هذا الحائط) ضم العين أي جانبه أو وسطه (قوله فلم  
 أركلني والشر) أي المرمى في ذلك المقام (قوله عن أبي المنهال) في رواية أنكم سمعنا حديثاً أبي المنهال  
 وهو يسار بن سلامة الأتي ذكره في باب وقت العصر من رواية عوف عنه (قوله يعرف جليسه) أي الذي  
 يجنبه في رواية الجوزي من طريق وهب بن جرير عن شعبة فينظر الرجل جل إلى جليلة إلى جنبه فيعرف  
 وجهه ولا حد فينصرف الرجل فيعرف وجه جليسه وفي رواية لمسلم فينظر إلى وجه جليسه الذي  
 يعرف فيعرفه في أخرى وتنصرف حين يعرف بعضنا وجه بعض (قوله والعصر) بالنصب أي وبصلى  
 العصر (قوله واحد يذهب إلى أقصى المدينة ورجع والنمس حية) كذا لو لم يضاف رواية أبي ذر  
 والأصلي وفي رواية ضميرهما ويرجع بر زيادة واو وصيغة المضارع وعليها شرح الطحاوي وظاهره  
 حصول الذهاب إلى أقصى المدينة والرجوع من ثم إلى المسجد لكن في رواية عوف الاتية قريباً ثم  
 يرجع أحدنا إلى رحلتي أقصى المدينة والنمس حية قلبي فيه الذهاب فقط دون الرجوع وطريق  
 الجميع بينهما وبين رواية الباب أن يقال يتحمل أن الواو في قوله واحد يذهب أي على قول من قال انهارت  
 للترتيب مثل ثم وفيه تقديم وتأخير والتقدير ثم يذهب أحدنا أي من صلى معه وما قوله يرجع فيضمحل أن  
 يكون بمعنى يرجع ويكون بياناً لقوله يذهب فيضمحل أن يكون يرجع في موضع الحال أي يذهب راجعاً  
 ويضمحل أن إذا انشأ شرط سقطت ما لو أرادوا التقدير ولو يذهب أحدنا نحو وجزا الكرماني أن يكون يرجع  
 خبر البعيدة الذي هو أحدنا يذهب جلة عليه فهو وان كان محتملاً من جهة اللفظ لكنه ينافي رواية  
 عوف وقد رواه أحد عن حجاج بن محمد عن شعبة بلفظ والعصر يرجع الرجل إلى أقصى المدينة والنمس  
 حية ولمسلم والنسائي من طريق خلا في الخبر عن شعبة مثله لكن بلفظ يذهب رجل يرجع وقال  
 الكرماني أيضاً بعد أن حكى احتمالاً آخر وهو أي قوله يرجع عطف على يذهب ولو أومقنعة ورجع بمعنى  
 يرجع انتهى وهذا الاحتمال الأخير يرميه ابن بطال وهو موافق لرواية السني حكيناها أو يؤيد ذلك  
 رواية أبي داود عن حصن بن عرش شيخ المصنف فيه بلفظ وان أحدنا يذهب إلى أقصى المدينة ورجع  
 والنمس حية وقد قدنا ما يرد عليها وان رواية عوف أوضحت أن المراد بالرجوع الذهاب إلى المنزل من  
 المسجد وانما سمى رجوعاً لأن ابتداء النهي كان من المنزل إلى المسجد فكان الذهاب منه إلى المنزل رجوعاً  
 وسأني الكلام على بقية مباحث هذا الحديث في باب وقت العصر قريباً (قوله وقال معاذ) هو ابن  
 معاذ البصري عن شعبة أي بإسناده المذكور وهذا التعليق وصله مسلم عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه  
 بنو الأستاذ كله بصريون وكذا الذي قبله جزم حادين سلمة عن أبي المنهال عنده مسلم بقوله في ثلث الليل  
 وكذا لا حد عن حجاج عن شعبة (قوله حدثنا محمد) كذا الأصل في غيره ولا يذخر في مقابل (قوله أخبرنا  
 عبدالله) هو ابن المبارك (قوله أخبرنا خلف بن عبد الرحمن) كذا وقع هنا مملو وهو السلي وأسم جده  
 بكير وبنت الأمران في مستخرج الإجماع ليس له عند البخاري غير هذا الحديث الواحد وفي طبقته  
 خلف بن عبد الرحمن الخراساني قيل دمشق وخلف بن عبد الرحمن الكوفي العيادي ولم يخرج له ما البخاري  
 شيئاً (قوله بالظهار) جمع ظهيرة وهي الهجرة والمراد صلاة الظهر (قوله معاذنا على ثيابنا) كذا في  
 رواية أبي ذر الأكرين وفي رواية كريمة فيمنعنا زيادة فاهو هي طائفة على شيء مقدر (قوله اتقاء  
 الحر) أي الوقاية من الحر وقد روى هذا الحديث بشر بن المغيرة عن غالب كأمي ولفظه مفار  
 لفظه لكن المعنى متقارب وقد تقدم الكلام عليه في باب العمود على التوب في شدة الحر وفيه الجواب

بكر بن عبدالله المزني عن أنس بن مالك قال كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظهار ثم بعدنا على ثيابنا اتقاء الحر

عن استدلال من استدلل به على جواز الصلوة على الثوب ولو كان يترك بجرته وفيه المبادأة لصلاة  
الظهر ولو كان في شدة الحر ولا يخالص ذلك الا به الاراد بل هو بيان الجواز وان كان الاراد افضل  
والله اعلم **(قوله باب تأخير الظهر الى العصر)** أي الى أول وقت العصر والمراد أنه عند قرائته من هذا دخل  
وقت صلاة العصر كسبائي عن أبي الشعثاء راوى الحديث وقال الزين بن المنير أن شار البخاري الى أن ثبت  
القول باشتراك الوقتين لكن لم يصرح بذلك على ما ذكر في الامور المحققة لان لفظ الحديث يقتضي ذلك  
ويحتمل غيره قال والترجمة مشعرية بتقاء الفاصلة بين الوقتين وقد نقل ابن بطال عن الشافعي وتبعه  
غيره فقالوا قال الشافعي بين وقت الظهر وبين وقت العصر فاصلة لا تكون وقتا للظهر ولا للعصر اه ولا  
يعرف ذلك في كتب المذهب عن الشافعي وانما المنقول عنه انه كان يذهب الى ان آخر وقت الظهر  
ينفصل من أول وقت العصر ومما اده في القول بالاشتراك ويدل عليه أنه احتج بقول ابن عباس وقت  
الظهر الى العصر والعصر الى المغرب فكأنه لا اشتراك بين العصر والمغرب فكذلك لا اشتراك بين الظهر  
والعصر **(قوله عن جابر بن زيد)** هو أبو الشعثاء والاسناد كله بصريون **(قوله سبعاً وعشانياً)** أي سبعاً  
جاءاً وعشانياً جميعاً كما صرح به في باب وقت المغرب من طريق شعبة عن عمرو بن دينار **(قوله فقال)**  
**(أيوب)** هو الحشاني والمقول به هو أبو الشعثاء **(قوله عسى)** أي أن يكون كما قلنا واحتمال المطر قال  
به أيضاً مالك عقب إخراج هذا الحديث عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس نحوه وقال يدل  
قوله بالمدينة من غير خوف ولا سفر قال مالك لعله كان في مطر لكن رواه مسلم وأصحاب السنن من  
طريق جابر بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير بلفظ من غير خوف ولا مطر فاستثنى أن يكون الجمع  
المذكور في النوى أو السفر أو المطر وجوز بعض العلماء أن يكون الجمع المذكور للمرض وقواه  
النزوى وفيه ظرارة لو كان جمعه صلى الله عليه وسلم بين الصلوتين لمرض المريض لما صلى  
معه الامن بخوفه فقد المذنب والظاهر أنه صلى الله عليه وسلم جمع بينهما وقدم صريح بذلك ابن عباس  
في روايته قال النووي ومنهم من تأوله على أنه كان في غيب فصلي الظهر ثم انكشف الغيب مثلاً  
فبان أن وقت العصر دخل فصلاها قال وهو باطل لانه وان كان فيه أدنى احتمال في الظهر  
والعصر فلا احتمال فيه في المغرب والعشاء اه وكان فيه الاحتمال مبني على أنه ليس المغرب الا وقت  
واحد المختار عنده خلافة وهو أن وقتها عند ادى العشاء فعل هذا الاحتمال قائم قبل ومنهم من تأوله  
عن أن الجمع المذكور صوري بأن يكون آخر الظهر الى آخر وقتها وعمل العصر في أول وقتها قال وهو احتمال  
ضعيف وأباطل لانه مخالف للظاهر مخالفة لا لتحمل اه وهذا الذي ضعفه استحسنة القريظي ووجه قبله  
امام الحرمين وجزم به من القدماء ابن الماجشون والسيوطي وقواه ابن سيد الناس بأن أبا الشعثاء هو راوى  
الحديث عن ابن عباس فقال به ذلك فيمارواه الشخان من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار وقد كرر  
هذا الحديث وزاد في تأييد أبا الشعثاء أنه أخر الظهر وعمل العصر وأخر المغرب وعمل العشاء قال وأما  
أخذه قال ابن سيد الناس وراوى الحديث أدري المراد من غيره (قلت) لكن لم يجرم بذلك بل لم يسبق عليه  
فقد تقدم كلامه لا يدور بخبره لأن يكون الجمع بعد الظهر لكن يقوى مذكوره من الجمع الصوري  
أن طرق الحديث كلها ليس فيها تعرض لوقت الجمع فلما ان تحمل على مطلقها تستلزم إخراج الصلاة عن  
وقتها المحدثين غير عذر وأما أن تحمل على صفة مخصوصة لا تستلزم إخراجها ويجمع بها بين مقتضى  
الاحاديث والجمع الصوري أول والله اعلم وقد ذهب جماعة من الأئمة الى الأخذ بظاهر هذا الحديث  
فجوزوا الجمع في الحضر للساحة مطلقاً لكن بشرط أن لا يتخذ ذلك عادة ومن قال بما ينسب من روى ربيعة  
وأشهب وابن المنذر والفضال الكبير وسكاه الخطابي عن جماعة من أصحاب الحديث واستدل لهم بما  
وقع عند مسلم في هذا الحديث من طريق سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس لفصل ذلك قال أراد أن  
لا يخرج أحد من أمته عن قسائي من طريق عمرو بن هرم عن أبي الشعثاء أن ابن عباس صلى بالبصرة

**(باب تأخير الظهر الى العصر)** حدثنا أبو  
النعمان قال حدثنا حماد  
ابن زيد عن عمرو بن دينار  
عن جابر بن زيد عن ابن  
عباس أن النبي صلى الله  
عليه وسلم صلى بالمدينة سبعاً  
وعشانياً الظهر والعصر  
والمغرب والعشاء فقال  
أيوب لم يبق صلاة مطيرة  
قال عسى



الاولى والعصر ليس بينهما شئ والمغرب والعشاء ليس بينهما شئ فعل ذلك من شغل وقته ورفعته الى النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية مسلم من طريق عبد الله بن شقيق أن شغل ابن عباس المذكور كان بالخطبة وأنه خطب بعد صلاة العصر الى أن بدت الحجرة ثم جمع بين المغرب والعشاء وقبه تصديق أبي هريرة لابن عباس في رفضه وما ذكره ابن عباس من التليل بنى الحرج ظاهري مطلق الجمع وقلبه مثله عن ابن مسعود فوجأ أخرجه الطبراني وإلفظه جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء فقيل له في ذلك فقال صنعت هذا لئلا يخرج أمتي وأرادت في الحرج بقدر حق جاهلي الجمع الصوري لأن القصد إليه لا يخرج من حرج في قوله باب وقت العصر وقال أبو أسامة عن هشام عن ابن مسعود جرت في كذا وقع هذا التعليق في رواية أبي خذوا الأسبلي وكريمة والصواب تأخيرها عن الاستناد الموصول كجرت به عادة المصنف والحاصل أن أس بن عباس وهو أبو حمزة الليثي وأبو أسامة ورواها الحديث عن هشام وهما بن عروة بن الزبير عن أبيه عن عائشة وزاد أبو أسامة التقييد بقصر الجيزة وهو أوضح في تفصيل العصر من الرواية المطلقة وقد وصل الامعاء على طريق أبي أسامة في مستخرجه لكن بلفظ والشمس واقعه في حرجي يعرف بذلك أن الضمير في قوله جرت بالعائشة وفيه نوع الثبات واستناد أبي حمزة كلهم مديون والمراد بالجيزة وهي بضم الميم حلة يسكنون الجليم البيت والمراد بالشمس ضوءها وقوله في رواية الزهري والشمس في حرجي تأييد بقية وقوله لم يظهر التي أي في الموضع الذي كانت الشمس فيه وقد قدم في أول المواقيت من طريق مالك عن الزهري بلفظ والشمس في حرجي تأييد أن تظهر أي ترتفع فهذا الظهور غير ذلك الظهور وبمحصلة أن المراد بظهور الشمس خروجهما من الجيزة وظهر والتي أي ابتساطه في الجيزة وليس بين الروايتين اختلاف لأن ابتساط التي لا يكون إلا بعد خروجه الشمس (قوله ابن عيينة عن الزهري) في رواية الجدي في مسنده عن ابن عيينة حدثنا الزهري وفي رواية محمد بن منصور عند الامعاء بن عن شفيان مصنفه أن زاذى ورواه علي بن الزهري (قوله والشمس طالعة) أي ظاهرة (قوله بعد) بالضم يلاتون (قوله وقال مالك إلى آخره) يعني أن الأربعة المذكورين روي عنهم الزهري بهذا الاستناد فنعلموا الظهور والشمس وابن عيينة جعله لفي وقد قدمنا توجيه ذلك وطريق الجمع بينهما وأن طريق مالك وصلها المؤلف في أول المواقيت وأما طريق يحيى بن سعيدة والانساري فوصلها في الدخلى في الزهريات وأما طريق شعيب وهو ابن أبي حمزة فوصلها الطبراني في مسند الشاميين وأما طريق ابن أبي حفصة وهو محمد بن ميسرة فروىناها من طريق ابن عدي في نسخة إبراهيم بن طهمان عن ابن أبي حفصة والمستفاد من هذا الحديث تفصيل صلاة العصر في أول وقتها وهذا هو الذي فهمته عائشة وكذا الراوي عنها عروة واحتج به علي بن عمر بن عبد العزيز في تأخير صلاة العصر كما تقدم وشذا الخواص فقال لا دلالة فيه على التجليل لاحتمال أن الجيزة كانت قصيرة الجدار فلم تكن الشمس تغيب عنها الأقرب غروبها فيقبل على التأخير لا على التجليل وتغيبان الذي ذكره من الاحتمال الثاني معروم اتساع الجيزة وقد عرفنا الاستفاضة والمشاهدة أن حرجاً وأج النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن منسفة ولا يكون ضوء الشمس باقياً في قصر الجيزة الصغيرة إلا والشمس ظلمة ثم ترفع والامتي مالك جداراً ترفع ضوءها عن قاع الجيزة ولو كانت الجدار قصيرة قال النووي كانت الجيزة ضيقة العروة قصيرة الجدار بحيث كان طول جدارها أقل من مسافة العروة يعني مسيرها فإذا صار ظل الجدار مثله كانت الشمس أبعد في أواخر العروة اه وكان المؤلف لما لم يضع له حديث على شرطه في تعيين أول وقت العصر وهو مصير ظل كل شئ مثله استغنى بهذا الحديث الدال على ذلك بطريق الاستنباط وقد أخرج مسلم عدة أحاديث مصرحة بالمقصود ولم ينقل عن أحد من أهل العلم مخالفة في ذلك إلا عن أبي حنيفة فإنه قال تهور عنه أنه قال أول وقت العصر مصير ظل كل شئ مثله بالتبعية قال الطبراني خالفه الناس كلهم في ذلك حتى أمجلاه بنى الأخذين عنه والافتدائهم لجامعة عن جاب بعدهم قالوا ثبت الأمر بالاراد ولا يحصل إلا بعد ظاهبات اشتداد الحرج ولا

(باب وقت العصر) وقال أبو أسامة عن هشام عن ابن مسعود جرت في كذا وقع هذا التعليق في رواية أبي خذوا الأسبلي وكريمة والصواب تأخيرها عن الاستناد الموصول كجرت به عادة المصنف والحاصل أن أس بن عباس وهو أبو حمزة الليثي وأبو أسامة ورواها الحديث عن هشام وهما بن عروة بن الزبير عن أبيه عن عائشة وزاد أبو أسامة التقييد بقصر الجيزة وهو أوضح في تفصيل العصر من الرواية المطلقة وقد وصل الامعاء على طريق أبي أسامة في مستخرجه لكن بلفظ والشمس واقعه في حرجي يعرف بذلك أن الضمير في قوله جرت بالعائشة وفيه نوع الثبات واستناد أبي حمزة كلهم مديون والمراد بالجيزة وهي بضم الميم حلة يسكنون الجليم البيت والمراد بالشمس ضوءها وقوله في رواية الزهري والشمس في حرجي تأييد بقية وقوله لم يظهر التي أي في الموضع الذي كانت الشمس فيه وقد قدم في أول المواقيت من طريق مالك عن الزهري بلفظ والشمس في حرجي تأييد أن تظهر أي ترتفع فهذا الظهور غير ذلك الظهور وبمحصلة أن المراد بظهور الشمس خروجهما من الجيزة وظهر والتي أي ابتساطه في الجيزة وليس بين الروايتين اختلاف لأن ابتساط التي لا يكون إلا بعد خروجه الشمس (قوله ابن عيينة عن الزهري) في رواية الجدي في مسنده عن ابن عيينة حدثنا الزهري وفي رواية محمد بن منصور عند الامعاء بن عن شفيان مصنفه أن زاذى ورواه علي بن الزهري (قوله والشمس طالعة) أي ظاهرة (قوله بعد) بالضم يلاتون (قوله وقال مالك إلى آخره) يعني أن الأربعة المذكورين روي عنهم الزهري بهذا الاستناد فنعلموا الظهور والشمس وابن عيينة جعله لفي وقد قدمنا توجيه ذلك وطريق الجمع بينهما وأن طريق مالك وصلها المؤلف في أول المواقيت وأما طريق يحيى بن سعيدة والانساري فوصلها في الدخلى في الزهريات وأما طريق شعيب وهو ابن أبي حمزة فوصلها الطبراني في مسند الشاميين وأما طريق ابن أبي حفصة وهو محمد بن ميسرة فروىناها من طريق ابن عدي في نسخة إبراهيم بن طهمان عن ابن أبي حفصة والمستفاد من هذا الحديث تفصيل صلاة العصر في أول وقتها وهذا هو الذي فهمته عائشة وكذا الراوي عنها عروة واحتج به علي بن عمر بن عبد العزيز في تأخير صلاة العصر كما تقدم وشذا الخواص فقال لا دلالة فيه على التجليل لاحتمال أن الجيزة كانت قصيرة الجدار فلم تكن الشمس تغيب عنها الأقرب غروبها فيقبل على التأخير لا على التجليل وتغيبان الذي ذكره من الاحتمال الثاني معروم اتساع الجيزة وقد عرفنا الاستفاضة والمشاهدة أن حرجاً وأج النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن منسفة ولا يكون ضوء الشمس باقياً في قصر الجيزة الصغيرة إلا والشمس ظلمة ثم ترفع والامتي مالك جداراً ترفع ضوءها عن قاع الجيزة ولو كانت الجدار قصيرة قال النووي كانت الجيزة ضيقة العروة قصيرة الجدار بحيث كان طول جدارها أقل من مسافة العروة يعني مسيرها فإذا صار ظل الجدار مثله كانت الشمس أبعد في أواخر العروة اه وكان المؤلف لما لم يضع له حديث على شرطه في تعيين أول وقت العصر وهو مصير ظل كل شئ مثله استغنى بهذا الحديث الدال على ذلك بطريق الاستنباط وقد أخرج مسلم عدة أحاديث مصرحة بالمقصود ولم ينقل عن أحد من أهل العلم مخالفة في ذلك إلا عن أبي حنيفة فإنه قال تهور عنه أنه قال أول وقت العصر مصير ظل كل شئ مثله بالتبعية قال الطبراني خالفه الناس كلهم في ذلك حتى أمجلاه بنى الأخذين عنه والافتدائهم لجامعة عن جاب بعدهم قالوا ثبت الأمر بالاراد ولا يحصل إلا بعد ظاهبات اشتداد الحرج ولا

بذهبي وقت البلاد الا بعد ان يصير ظل الشيء مثليه فيكون أول وقت العصر مصير الظل مثليه وحكاية  
 مثل هذا اخفى عن رده **(قوله أخبرنا عبد الله)** هو ابن المبارك وعرف هو الاعرابي **(قوله دخلت آثار أبي)**  
 زاد الامام علي زمن اخرج ابن زيد من البصرة **(قلت)** وكان ذلك في سنة أربع وستين كسأني في كتاب  
 الفتن وسلامة والسيار حكاية عنه ولله هاتوا لم أجدهم من زجه وقد رعت لانه عنه روايته في الطبراني  
 الكبير في كراهي الحوض **(قوله المكتوبة)** أي الفروضة واستدل به على أن الوزير من المكتوبة تكون  
 أبي هريرة لم يذكره وفيه بحث **(قوله كان يصلي الصلوة)** أي صلاة الصلوة المهيمة وهو الهامر بمعنى  
 وهو وقت صلاة المغرب ومبيت الظهر بذلك لأن وقتها يدخل حيث **(قوله تدعوها الأولى)** قيل مبيت  
 الأولى لأن أول صلاة النهار وقيل لأن أول صلاة صلاها جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم حين بين  
 له الصلوات الخمس **(قوله حين تدخض الشمس)** أي تزول عن وسط السماء مأخوذة من الحوض وهو  
 الزائق وفي رواية السلم حين تزول الشمس وتقتضي ذلك أنه كان يصلي الظهر في أول وقتها ولا يخاف  
 ذلك الأمر بالارادة لاحتمال أن يكون ذلك في زمن البرد أو قبل الأمر بالارادة وأما عند تدخض وسط  
 الارادة لا يتحقق بشدة الحر والبيان الجواز وقد يتمثل بظواهر من قال ان فضيلة أول الوقت لا تحصل  
 الا بتقدم ما يمكن تقديمه من طهارة وسفر وغيرهما قبل دخول الوقت **(والمكان الذي يظهر أن المراد  
 بالحديث التقرب فحصل الفضيلة لمن لم يتأخر عن دخول الوقت بغير أسباب الصلاة)** **(قوله إلى رحله)**  
 بفتح الراء وسكون المهملة أي مكانه **(قوله في أقصى المدينة)** صفة للرحل **(قوله والله حسنة)**  
 أي بيضاء نقية قال ابن المنبر المراد بحياته أقوة أثره حرارة ولو نأوشعها وأتارة وذلك لا يكون بعد  
 مصير الظل مثل الشيء اه وفي سنن أبي دارود باسناد صحيح عن عيشة أحد التابعين قال حياتها ان تجرد  
 حرها **(قوله ونسيت مقال في المغرب)** قائل ذلك هو سيار بينه وأخفى روايته عن حجاج عن شعبة عنه  
**(قوله أنه يؤخر من العشاء)** أي من وقت العشاء قال ابن دقيق العيد فيه دليل على استحباب التأخير  
 قبل الان التبعيض يدل عليه وتقيبانه بعض مطلق لا دلالة لفيه على قهولا كثره وسبأني في باب وقت  
 العشاء من حديث جابر أن التأخير إنما كان لا يتأخر من يجيئه الله وهو واجتماعه **(قوله التي تدعوها  
 العتمة)** فيه إشارة إلى ترك تمحيته بذلك وسبأني الكلام عليه في باب مفرد وقال الطبراني لعل تهذيبه  
 الظهر والعشاء دون غيرهما لا تمام بأمرهما فسمي الظهر بالأولى شعر يتقدمها ونسبة العشاء  
 بالعتمة شعر يتأخرها وسبأني الكلام على كراهة النوم قبلها في باب مفرد **(قوله ولكن ينقل)** أي  
 ينصرف من الصلاة أو ينتقل إلى المأموين **(قوله من صلاة الغداة)** أي الصبح وفيه أنه لا كراهية في  
 نسيه الصبح بذلك **(قوله حين يعرف الرجل جلس)** تقدم الكلام على اختلاف ألفاظ الرواية فيه  
 واستدل بذلك على التحيل بصلاة الصبح لأن ابتداء معرفة الإنسان وجهه جلس به يكون في آخر الليل  
 وقد صرح بان ذلك كان عند فراغ الصلاة ومن المعلوم من طهارة صلى الله عليه وسلم ترتيب القراءة وتعديل  
 الأركان فتقتضي ذلك أنه كان يدخل فيها مقلداً وادعى ابن من المنبر أنه مخالف لحديث عائشة التي  
 حيث ظلت فيه لا يعرف من النفس وتقيبان الفرق بينهما ما ظاهراً وهو أن حديث أبي هريرة متعلق بمعرفة  
 من هو مسفر جالس إلى جنب المصلي فهو محذور حديث عائشة متعلق بمن هو متلفذ مع أنه على بعد فهو  
 بعيد **(قوله يقرأ)** أي في الصبح **(بالسنتين إلى المائة)** يعني من الآتي وقد رواه في رواية الطبراني  
 بسورة الحاقة ونحوها وقد قدم في باب وقت الظهر بلفظ ما بين السنتين إلى المائة وأشار الكرماني إلى أن  
 القياس أن يقول ما بين السنتين والمائة لأن لفظ بين يقتضي الدخول على متعدد قالو لا يحتمل أن يكون  
 التقدير بقر ما بين السنتين وفوقها إلى المائة فتدق لفظ فوقها دلالة الكلام عليه وفي السابق تأدب  
 الصغير مع الكبير وصارعه السؤال بالجواب إذا كان عارفاً به **(قوله إلى بني عمرو بن عوف)** أي قبيلة  
 لأنها كانت منازلهم واخراج المصنف لهذا الحديث مشعر بأنه كان يرى أن قول الصحابي كذا فعل كذا

قال أخبرنا عبد الله قال  
 أخبرنا عوف عن سيار  
 ابن سلامة قال دخلت أنا  
 وأبي على أبي هريرة الأسلي  
 فقال له أبي كيف كان  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يصلي المكتوبة فقال  
 كان يصلي المهيمة التي  
 تدعوها الأولى حين  
 تدخض الشمس ويصلي  
 العصر ثم يرجع أحداً  
 إلى رحله في أقصى المدينة  
 والنس حية ونسيت  
 ما قال في المنسوب وكان  
 يتحجب أن يؤخر من  
 العشاء التي تدعوها العتمة  
 وكان يكره النوم قبلها  
 والحديث بعد ما كان  
 ينقل من صلاة الغداة  
 حين يعرف الرجل جلس  
 ويقرب السنتين إلى المائة  
 حدثنا عبد الله بن مسعود  
 عن مالك عن ابن طلحة عن  
 أنس بن مالك قال كنا نصلي  
 العصر ثم يخرج الإنسان  
 إلى بني عمرو بن عوف  
 فيصلهم يصلون العصر  
 حدثنا ابن مقلد قال  
 أخبرنا عبد الله قال أخبرنا  
 أبو بكر بن عثمان بن  
 مهمل بن حنيف

مسند أوله يصريح بانفاقه الى زمن النبي صلى الله عليه وسلم وهو اختيار الحافظين وقال الدارقطني والطيب وغيرهما هو موقوف والحق انه موقوف لظاهر وقوع حكاية الصابي أو روم في مقام الاحتياج فيجعل على أنه أراد كونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى ابن المبارك هذا الحديث عن مالك فقال فيه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر الحديث أخرجه النسائي قال الترمذي قال العلماء كانت منازل بني عمرو بن عوف على ميلين من المدينة وكانوا يصلون العصر في وسط الوقت لأنهم كانوا يتخلفون بأعمالهم وحروبهم فدل هذا الحديث على تجهيل النبي صلى الله عليه وسلم بصلاة العصر في أول وقتها وسبأني في طريق الزهري عن أنس أن الرجل كان يأتيهم والشمس مرتفعة (قوله بعثت أبا أمامة) هو سعد بن سهل بن خنيس وهو عم الراوي عنه وفي القصة دليل على أن عمر بن عبد العزيز كان يصلي الصلاة في آخر وقتها تبعاً لسلفه إلى أن أنكر عليه عروة فرجع إليه كأخذوا غماً أنكر عليه عروة في العصر دون الظهر لأن وقت الظهر لا كراهة فيه بخلاف وقت العصر وفيه دليل على صلاة العصر في أول وقتها أيضاً وهو عند انتهاء وقت الظهر ولهذا تشكك أبو أمامة في صلاة أنس أي الظهر أو العصر فيدل أيضاً على عدم الفاصلة بين الوقتين وقوله لمعهم هو على سبيل التوقيف ولو كونه أكثر من مع أن نسبهما مجتمع في الانصار لكنه ليس معه على الحقيقة والله أعلم (قوله باب وقت العصر) كذا وقع في رواية المستفي دون غيره وهو خطأ لأنه تكرار بلا فائدة (قوله والشمس مرتفعة حية) فيه إشارة إلى بشارها وضوئها كما تقدم وقوله بعد ذلك فيأتيهم والشمس مرتفعة أي دون ذلك الارتفاع لكنهم تصل إلى الحد الذي يوصف به لأنها منخفضة في ذلك الدليل على تجهيل النبي صلى الله عليه وسلم بصلاة العصر لوصف الشمس بالارتفاع بعد أن غشى مسافة أربعة أميال وروى النسائي والطبري واللفظ لمن طريق أبي الأيبي عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا العصر والشمس بيضاء عاكفة ثم أوجع إلى قومي في ناحية المدينة فقول لهم قوموا فاصطلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد صلى قال الطبري نحن نعلم أن أولئك يعني قوم أنس لم يكونوا يصلون الا قبل اصفرار الشمس فدل ذلك على أنه صلى الله عليه وسلم كان يجعلها (قوله بعض العوالي) كذا وقع هنا أي بين بعض العوالي والمدينة المسافة المذكورة وروى البيهقي حديث الباب من طريق أبي بكر الصغاني عن أبي العباس شيخ البخاري فيه وقال في آخره وبعد العوالي بضم الموحدة وباللالمهلة كذلك أخرجه المصنف في الاعتصام تعليقا ورواه البيهقي من طريق الليث عن حماد عن الزهري لكن قال أربعة أميال أو ثلاثة وروى هذا الحديث أبو عوانة في مصنفه وأبو العباس السراج جماعه أحد بن الفرج أبي عتبة عن مجاهد بن جبر عن إبراهيم بن أبي غيلة عن الزهري لفظه والعوالي من المدينة على ثلاثة أميال وأخرجه الدارقطني عن الحاملي عن أبي عتبة المذكور بسنده فوقع عنده على ستة أميال ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فقال فيه على ميلين أو ثلاثة فحصل من ذلك أن أقرب العوالي من المدينة مسافة ميلين أو بعدها مسافة ستة أميال لأن كانت رواية الحاملي محفولة ووقع في المدونة عن مالك أبعاد العوالي مسافة ثلاثة أميال قال عياض كانه أراد معظم عمارتها أو الأبعاد ما غاب عنه أميال انتهى وبذلك جزم ابن عبد البر وغير واحد آخرهم صاحب التهايمر فيحصل أن يكون أراد أنه أبعاد الأمكنة التي كان يذهب إليها الذهاب في هذه الواقعة والعوالي عبارة عن القرى المجتمعة حول المدينة من جهة نجد هاو ألبما كان من جهة تهايمر فيقال لها السافة (تنبيه) قوله بعض العوالي إلى آخره مدرج من كلام الزهري في حديث أنس بن عتبة عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في هذا الحديث قال فيه بعد قوله الشمس حية قال الزهري والعوالي من المدينة على ميلين أو ثلاثة ولم يصف الكراماني على هذا فقال هو ما كلام البخاري أو أنس أو الزهري كما هو طائفة (قوله في الطريق الأخرى) كذا نصلي العصر) أي مع النبي صلى الله عليه وسلم كما يظهر ذلك من الطرق الأخرى وقد رواه مثله بن مخلد عن مالك كذلك مصرناه أخرجه الدارقطني في غرائب

قال بعثت أبا أمامة يقول  
صلىنا مع عمر بن عبد العزيز  
الظهر ثم خرجنا حتى دخلنا  
على أنس بن مالك فوجدناه  
يصلي العصر فقلت يا عم  
ما هذه الصلاة التي صليت  
قال العصر وهذه صلاة  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم التي كنا نصلي معه  
(باب وقت العصر)  
حدثنا أبو العباس قال  
أخبرنا شيخنا عن الزهري  
قال حدثني أنس بن مالك  
قال كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يصلي  
العصر والشمس مرتفعة  
حينئذ ذهب الفقهاء إلى  
العوالي فيأتيهم والشمس  
مرتفعة وبعض العوالي  
من المدينة على أربعة  
أميال أو نحوه وحدثنا  
عبد الله بن يوسف قال  
أخبرنا مالك عن ابن شهاب  
عن أنس بن مالك قال كنا  
نصلي العصر

(قوله ثم يذهب الذاهب من الـ) كأن أنسا أو أذا بال ذاهب نفسه كأن شعر بذلك رواية أبي الأيضا  
 المتقدمة قال ابن عبد البر لم يختلف على ملك أنه قال في هذا الحديث قالوا لم يتابعه أحد من أصحاب  
 الزهري بل كلهم يشرون إلى العوالي وهو الصواب عند أهل الحديث قال يقول مالك إلى قبا وهو سم لاشئ  
 فيه وتعقبه يروى عن أبي ذئيب عن الزهري إلى قبا قال مالك نقله الباقى عن الدارقطى فنسبه إلى وهم  
 فيه إلى مالك متبناه أن كان وهما أحتمل أن يكون منه وأن يكون من الزهري حين حدث به مالك  
 وقد رواهنا عن محمد بن خالد عن مالك فقال فيه إلى العوالي كالأول الجماعة فقد اختلف فيه على مالك وقوع  
 عن الزهري بخلاف ما لمزم به ابن عبد البر وأما قوله الصواب عند أهل الحديث العوالي فصح من حيث  
 اللفظ ومع ذلك فالعنى متقارب لكن رواية مالك أحسن لأن قبا من العوالي وليست العوالي كل قبا  
 ولعل مالك لما رأى أن في رواية الزهري اجالا لجلها على الرواية المفسرة وهى رواية المتقدمة عن  
 أصح حيث قال فيها ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف وقد تقدم أنهم أهل قبا فبنى مالك على أن  
 القصة واحدة لأنها جمعا حدثاه عن أنس والمخى متقارب فهذا الجمع أولى من الجزم بأن مالكاً وهم فيه  
 وأما استدلال ابن بطال على أن الوهم فيه من دون مالك رواية تالين بن محمد المتقدمة الموافقة لرواية  
 الجماعة عن الزهري فضع نظر لأن مالكاً أثبت في الموطأ باللفظ الذى يرواه عنه كافة أصحابه ورواية تالين  
 بخلافه شاذة فكيف تكون دالة على أن رواية الجماعة فهو مبرر إن سلمنا أنهم وهم فهو من مالك كالجزم  
 به البراء والدارقطى ومن تبعهما أو من الزهري حين حدث به أو الأولى سلوك طريق الجمع التى أوضحتها  
 والله الموفق قال ابن رشد قضى البخارى بالصواب لمالك بالكتاب حسن إشارة وأو جرحه لانه قدم أنزال الجمل  
 ثم أتبعه بحديث مالك المفسر المعين (تبيينه) قبا تقدم ضبطها في باب ما جاء في القبة (قوله إلى قبا  
 فأتى بهم) أى أهل قبا وهو على حد قوله تعالى وأسأل القرية والله أعلم قال الزورى في الحديث المبادرة  
 بصلاة العصر في أول وقتها لانه لا يمكن أن يذهب بعد صلاة العصر ميلين أو أكثر أو النسي لم تغير فيه  
 دليل الصحيح هو أن أول وقت العصر مضى على كل شئ منه خلافاً لى حنفية وقد مضى ذلك في الباب  
 الذى قبله (قوله باب أثم من فاتته صلاة العصر) أشار المصنف بذلك إلى أن المراد بالافوات  
 تأخيرها عن وقت الجواز في غير عذر لأن الأثم أعني تأخير على ذلك وسبأى البعث في ذلك (قوله الذى تفوته)  
 قال ابن زبيرة روى عنه روى من كره أن يقول فاتتنا الصلاة (قلت) وسبأى الكلام على ذلك في باب مفرد  
 في صلاة الجماعة (قوله صلاة العصر فكانما) كذلك كشمعنى وسقط لاد كلفظ صلاة والفا من  
 قوله فكانما (قوله لمزأهه) هو بالنصب عند الجمهور على أنه مفعول ثان لوز وأهمرى في مفعول  
 لم يسم فاعله وهو طائفة على الذى فاتته فالعنى أصيب بأهله ماله وهو متدلى مفعولين ومثله قوله تعالى ولن  
 يترككم أعمالكم إلى هذا وأشار المصنف فيما وقع في رواية المستمل قال قال أبو عبد الله يترككم انتهى  
 وقبل وترهنا عني قصص على هذا يجوز نصبه وروعه لأن من رد النص إلى الرجل نصبوا أضمر ما يقوم  
 مقام الفاعل ومن رده إلى الأهل رفع وقال القرطبي يروى بالنصب على أن وتر بمعنى سلب هو يتعدى  
 إلى مفعولين أو بالرفع على أن وتر بمعنى أخذ فيكون أهله هو المفعول الذى لم يسم فاعله وقع في رواية المستمل  
 أيضاً وترت الرجل إذا قلته تقيلاً أو أخذت ماله وحقيقه الورك قال الخليل هو الظلم الذى لم يسم فاعله  
 فاستعمله في المال مجازاً لكن قال الجوهرى الموقر وهو الذى نزل له تقبيل فلم يدرك بدمه تقبيل منه وتر  
 وتقول أيضاً وتره حقه أى قصه وقيل الموقر من أخذ أهله وأمهله هو ينظر إليه وذلك أشد لعنه فوقع  
 التشبيه بذلك لمن فاتته الصلاة لانه يجتمع عليه ظلمان غم الأثم وغم فقد الثواب كاجتماعهم على الموقر  
 غمان غم السلب وغم الطلب جازاً وقيل معنى وتر أخذ أهله وماله فصار وترأى فرداً وبذلك الذى قبله  
 رواية أبي مسلم الكيسى من طريق حاد بن مسلم عن أبيه عن نافع فقد كثر نحو هذا الحديث ووافى آخره  
 وهو قاع وظاهر الحديث التخلط على من تفوته العصر وأن ذلك مختص بهما وقال ابن عبد البر يحتمل

ثم يذهب الذاهب من الـ  
 قبا فأتى بهم والنسي  
 هر تفعه (باب أثم من  
 فاتته العصر) حدثنا  
 عبد الله بن يوسف قال  
 أخبرنا مالك عن نافع عن  
 عبد الله بن عمر أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 قال الذى تفوته صلاة  
 العصر فكانما ورأهه  
 وماله

قوله قال قال أبو عبد الله  
 الخ هكذا بالاصول التى  
 يدينون ولم يسم رواية  
 المستمل وتعامها كفى  
 القسط لاني أعمالكم وترت  
 الرجل إذا قلته تقيلاً  
 أو أخذت ماله لا اه  
 مصححه



هشام على هذا الإسناد عن يحيى بن أبي كثير شيان ومعمور حديثهما عندنا جملوا فيهم الأوامعي فرواه  
 عن يحيى عن أبي قلابة عن أبي الهيثم عن ربيعة بن أبي الهيثم عن ربيعة بن أبي قلابة عن أبي قلابة  
 التميمي عليه في باب التكبير المذكور أن شاء الله تعالى (قوله كتاب ربيعة) هو ابن الحبيب الأسلمي  
 (قوله ذي غيم) قيل خص يوم الغيم بذلك لأنه مظنة التأخير ما لم ينقطع بحادثه فدخل الوقت فيه الغيم في  
 التأخير حتى يخرج الوقت ولم يشغل بأي آخر فظن قضاء الوقت فيسترس في شغله إلى أن يخرج الوقت  
 (قوله بكروا) أي عجلوا والتكبير يطلق لكل من يادو بأي شيء كان في أي وقت كان وأصله المبادرة  
 بالشيء أول النهار (قوله فإن النبي صلى الله عليه وسلم) الفاعل تعليل وقد استشكل معرفة تيسر دخول  
 أول الوقت مع وجود الغيم لأنهم لم يكونوا متمددون فيه الأعلى الشمس وأجيب باحتمال أن ربيعة قال  
 ذلك عند معرفة دخول الوقت لأنه لا مانع في يوم الغيم من أن يظهر الشمس أحياناً ثم أنه لا يشترط إذا  
 احتجبت الشمس اليقين بل يكفي الاجتهاد (قوله من ترك صلاة العصر) زاد معمر في روايته معتمداً وكذا  
 أخرجه أحمد عن حديث أبي الهيثم (قوله قد حبط) سقط فقد من رواية المسكوفي وفي رواية معمر  
 أحبط الله عمله وقد استدل بهذا الحديث من يقول بتكثير أهل المعاصي من الخواريج وغيرهم وظواهر  
 تطهير قوله تعالى يوم يكفر بالآيمان قد حبط عمله وقال ابن عبد البر مفهوم الآية أن من لم يكفر بالآيمان  
 لم يحبط عمله فيعارض مفهومها ومنطوق الحديث فيستعين تأويل الحديث لأن الجميع إذا أمكن كان أولى  
 من الترجيح وتكفي بظاهر الحديث أيضاً الحثابة ومن قال بقوله من أن نارك الصلاة يكفر وجوابهم  
 ما تقدم وأيضاً فلو كان على مذهبنا البطلان لاختصت العصر بذلك وأما الجمهور فقاتلوا الحديث فاقفوا  
 في تأويله فراقفهم من أول سبب الترك ومنهم من أول الحبط ومنهم من أول العمل فقتل المراد من تركها  
 باحد الوجهين أو معترفاً لكن مستقفاً من تأويلها أو تعقب بان الذي فهمه الخصامي أنها ما هو التفریط  
 ولهذا أمر بالمبادرة إليها وقوله أولى من فهم غيره كما تقدم وقيل المراد من تركها ما يتكسلاً لكن خرج  
 الوجه عن خرج الزجر الشديد وظاهره غير مراد بقوله لا يترك الزجر وهو مؤمن وقيل هو من مجاز التنبية  
 كان المعنى قد أشبهه من حبط عمله وقيل معناه كالأمر بحبط وقيل المراد بالحبط نقصان العمل في ذلك  
 الوقت الذي رُفِعَ فيه الأعمال إلى الله فكأن المراد بالعمل الصلاة خاصة أي لا يحصل على أجر من صلى  
 العصر ولا يرتفع بعملها حينئذ وقيل المراد بالحبط الإبطال أي يبطل انتفاعه بعمله في وقت تأمير يتبع  
 به كزجر بحيث ساءت عليه حسنة فانه موقوف في المشبهة فان غفله فحجره بالوقوف وإبطال انتفع الحسنة  
 انذاك وإن حذب ثم غفله فكذلك قال معنى ذلك القاضي أبو بكر بن العربي وقد تقدم مبسوطاً في  
 كتاب الإيعان في باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله ويحصل مقال أن المراد بالحبط في الآية عبر المراد  
 بالحبط في الحديث وقال في شرح الترمذي الحبط على قسمين حبط إسقاط وهو واجب الكفر للإيعان  
 وجميع الحسنات وحبط موازته وهو واجب المعاصي الانتفاع بالحسنات عند رجوعها عليها إلى أن  
 تفصل العبادة فجمع اليميناء حسنة وقيل المراد بالعمل في الحديث عمل الدنيا الذي بسبب الاشتغال به  
 ترك الصلاة بمعنى أنه لا يتفقه ولا يتقرب وأقرب هذه التأويلات قول من قال أن ذلك خرج من جرح  
 الشديد وظاهره غير مراد بآية أعلم (قوله باب فضل صلاة العصر) أي على جميع الصلوات إلا الصبح  
 وغاجلة على ذلك لأن حديث الباب لا يظهر منه ما رجحان العصر عليها ويحتمل أن يكون المراد أن  
 العصر ذات فضيلة لا ذات أفضلية (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي خالصة وقيل هو ابن أبي حازم ووقع  
 عند ابن مردويه من طريق شعبة عن اسمعيل التصريح بسماع اسمعيل من قيس وسماع قيس من جرير  
 (قوله فظنر الله بالقرآن ليله) زاد مسلم ليله البدر وكذا المصنف من وجه آخر وهو قال من العتقة أيضاً  
 كما سيأتي في باب فضل صلاة العجمر (قوله لا تضامون) بضم أوله مخففاً أي لا يحصل لكم ضم حينئذ  
 وروى بفتح أوله والتضامون الضم والمراد في الأزدحام وسيأتي بسط ذلك في كتاب التوسيد (قوله)

قال كتاب ربيعة في غزوة في  
 يوم ذي غيم فقال بكروا  
 صلاة العصر فإن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال من ترك  
 صلاة العصر فقد حبط  
 عمله (باب) فضل صلاة  
 العصر وحدثنا الجليلي  
 قال حدثنا اسمعيل بن  
 معاوية قال حدثنا  
 اسمعيل بن قيس عن جرير  
 قال كتابنا عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم فظنر  
 إلى القمر ليلة البدر  
 فقال انكم سترون وكم كما  
 ترون هذا القمر  
 لا تضامون في رؤيته

فان استطعتم أن لا تغلبوا فيه إشارة إلى قطع أسباب الغلبة المناهضة للاستطاعة كالنوم والشغل ومقاومة ذلك بالاستعداد وقوله فافعلوا أي عدم الغلبة فهو كتابة عماد كرم من الاستعداد ووقع في رواية شعبة المذكورة فلا تغفلوا عن صلاة الحديث (قوله قبل طلوع الشمس وقبل غروبها) زاد مسلم يعني العصر والغروب لا ينمى من وجه آخر عن اسمعيل قبل طلوع الشمس صلاة الصبح وقبل غروبها صلاة العصر وقال ابن بطال قال المذهب قوله فان استطعتم أن لا تغلبوا عن صلاة أي في الجماعة قال وخص هذين الوقتين لاجتماع الملائكة فيهما ورفعهم أعمال العباد الثلاثة وهم هذا الفضل العظيم (قلت) وعرف بهذا مناسبة أراد حديث يتعاقبون عقب هذا الحديث لكن لم يظهر في وجه تقييد ذلك بكونه في جماعة وان كان فضل الجماعة معلوما من أحاديث أخرى بل ظاهر الحديث يتناول من صلاها ولو منفردا إذ مقتضاهم التعريض على فعلهما أعم من كونه جماعة أولا (قوله فافعلوا) قال الخطابي هذا يدل على أن الوعد بغيره ينالها بالمحافظة على هاتين الصلاتين اه وقد يستدل لذلك بأخرجه الترمذي من حديث ابن عمر رضى الله عنه قال أن آدمي أهل الجنة منزلة فقد قرأ الحديث وفيه وأكرمهم على الله من ينظر إلى وجهه غفوة وعشية وفي مسنده ضعف (قوله ثم قرأ) كذا في جميع روايات الجامع وأكثر الروايات في غيره بإمام فاعل قرأوا ظهر أنه النبي صلى الله عليه وسلم لكن لم أر ذلك مرسوما وحده عليه جماعة من الشراح ووقع عند مسلم عن زهير بن حرب عن مروان بن معاوية بإسناد حديث الباب ثم قرأ روى الصافي وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريق يعلى بن عبيد عن اسمعيل بن أبي خالد فظهر أنه وقع في سياق حديث الباب وما وقع إدراج قال العلماء ووجه مناسبة ذكر هاتين الصلاتين عند ذكر الروايات أن الصلاة أفضل الطاعات وقد ثبت لها تين الصلاتين من الفضل على غيرهما ما ذكر من اجتماع الملائكة فيهما ورفع الأعمال وغير ذلك فمما أفضل الصلوات فاسب أن يجازى بالمحافظة عليهما بأفضل العطايا وهو النظر إلى الله تعالى وقبله بالحق قرؤة الله تعالى ربوبة الصلوات والشمس وهما آياتان عظيمتان شرعت لخصوفا الصلوات كونهما من محبته به الله تعالى أن يحافظ على الصلاة عند غروبها اه ولا يخفى بعده وتكفاه والله أعلم (قوله يتعاقبون) أي تأتي طائفة عقب طائفة ثم تعود الأولى عقب الثانية قال ابن عبد البر وإنما يكون التعاقب بين طائفتين أو رجلين بان يأتي هذا مرة عقبه هذا مرة تعقيب الجيوش أن يجهز الأمير بعثا إلى مدة ثم يأذن لهم في الرجوع بعد أن يجهز غيره إلى مدة ثم يأذن لهم في الرجوع بعد أن يجهز الأولين قال القرطبي الوافي قوله يتعاقبون علامة أن فاعل المذكور الجميع على لغة بلارث وهم القائلون أكلوني البراغيث ومنه قول الشاعر

بجوران يصرون السليط أهله \* وهي لغة قاشية وعليها جعل الإغصان قوله تعالى وأسر والتبوى الذين ظلموا قال وقد نصف بعض النقاد في تأويلها ورواها للبل وهو تكلف مستغنى عنه فان تلك اللفظة مشهورة ولها وجه من القياس واضح وقال غيره في تأويل الآية قوله وأسر وأما تدعى الناس المذكورين أو لا والذين ظلموا بدل من الضمير وقبل التقدير أنه لما قيل وأسر والتبوى قيل من هم قال الذين ظلموا أساءه الشيخ يحيى الدين والاول أقرب إذ الأصل عدم التقدير ورواها جماعة من الشراح على أن حديث الباب من هذا القبيل ووافقه ابن مالك ونقشه أبو حنيفة زاعما أن هذه الطريق اختصرها الرازي وأصح ذلك عبارة الرواة الزمان وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ أن الله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار الحديث وقد سمع في العزالي مسند الزمان عن هذا الحديث بهذا اللفظ في بعض النسخ فالعزالي هو الذي أولى ذلك أن هذا الحديث رواه عن أبي الزناد مالك في الموطن ولم يختلف عليه باللفظ المذكور وهو قوله يتعاقبون فيكم وتابسه على ذلك عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أخرجه سعيد ابن منصور عنه وقد أخرجه البخاري في بدء المثل من طريق شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد بلفظ الملائكة يتعاقبون ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وأخرجه النسائي أيضا من طريق موسى بن عبيدة عن

فان استطعتم أن لا تغلبوا  
على صلاة قبل طلوع  
الشمس وقبل غروبها  
فافعلوا ثم قرأ وسبح بحمد  
ربك قبل طلوع الشمس  
وقبل المغرب \* قال  
اسمعيل فافعلوا تقوونكم  
\* حدثنا عبد الله بن  
يوسف قال حدثنا مالك عن  
أبي الزناد عن الأعرج عن  
أبي هريرة رضى الله عنه  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال يتعاقبون

أبي الزناد بلفظ ان الملائكة يتعاقبون فيكم فاختلف فيه على أبي الزناد قال طاهر انه كان تارتد كره هكذا  
ونارده هكذا فنفري بحث أبي حبان ونؤيد ذلك ان غير الاعرج من أصحاب أبي هريرة قد روه ناعلا خروجه  
أجلوه مسلم من طريق همام بن منه عن أبي هريرة مثل رواية موسى بن عبيدة لكن يختلف ان من أوله  
وأخرجه ابن خزيمة والسراج من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ ان ملائكة يتعاقبون وهذه  
هي الطريقة التي أخرجهما الزبارة وأخرجه أبو يعقوب في الحلية بإسناد صحيح من طريق أبي موسى عن أبي  
هريرة بلفظ ان الملائكة فيكم يعتقدون وإذا عرف ذلك فالعز والى الطريق التي تتحد مع الطريق  
التي وقع القول فيها أولى من طريق مفارقة لها فليصر ذلك الى تحريم التعاقب والنسائي من طريق  
أبي الزناد لما أروضته والله الموفق (قوله فيكم) أي المصلين أو مطلق المؤمنين (قوله ملائكة) قيل هم  
الحفظة قلهم عياض وغيره عن الجمهور وورد ابن زبارة وقال القرطبي الا ظهر عندى أنهم غيرهم وبقوه  
انه لم ينقل ان الحفظة يمارقون العبد ولا ان حفظة الليل غير حفظة النهار وانهم كلواهم الحفظة  
لم يقع الاكتفاء في السؤال منهم عن حاله انما دون غيرهما في قوله كيف تركتم عبادي (قوله ويجمعون)  
قال الزين بن المنبر التعاقب مفارلا جتماع لكن ذلك منزل على حالين (قلت) هو ظاهره وقال ابن عبد  
البراء اظهر انهم يشهدون معهم الصلاة في الجماعة واللفظ محتمل للجماعة وغيره كما يحتمل ان التعاقب  
يقع بين طائفتين دون غيرهم وان يقع التعاقب بينهم في النوع لا في الشخص قال عياض والحكمة في  
اجتماعهم في هاتين الصلاتين من لطف الله تعالى بعباده وكرامه لهم بان جعل اجتماع ملائكة في  
حال طاعة عباده تكون شهادتهم لهم باحسن الشهادة (قلت) وفيه ثم لا يرجع انهم الحفظة ولا شئ  
ان الذين يصعدون كانوا مقيمين عندهم مشاهدين لعمالهم في جميع الاوقات فالاولى ان يقال الحكمة  
في كونه تعالى يسألهم الا عن الحالة التي تركوهم عليها مذكروا ويحتمل ان يقال ان الله تعالى يسر عنهم  
ما يعملونه فيما بين الوقتين لكنه بناء على أنهم غير الحفظة وفيه اشارة الى الحديث الا تخران الصلاة الى  
الصلاة فكلما بينهما فن ثم وقع السؤال من كل طائفة عن آخر شئ فارقوم عليه (قوله ثم يرجع الذين  
ياؤوا فيكم) استدلل به بعض الحنفية على احتساب تأخير صلاة العصر ليقع عروج الملائكة اذا فرغ منها  
آخر النهار وتجب بان ذلك غير لازم اذ ليس في الحديث ما يقتضي أنهم لا يصعدون الا ساعة الفراق من  
الصلاة بل جائز أن تفرغ الصلاة وتأخر واجد ذلك الى آخر النهار ولا مانع ان يصعد ملائكة  
النهار وبعض النهار باقوتهم ملائكة الليل ولا رد على ذلك وصفهم بالميت بقوله ياؤوا فيكم لان اسم  
الميت صادق عليهم ولو تقدمت اقامتهم بالليل اقامتهم قطعة من النهار (قوله الذين ياؤوا فيكم) اختلف  
في سبب اقتصار على سؤال الذين ياؤوا الذين ظنوا فقبل هو من باب الاكتفاء بد كراهة المتلين عن  
الاخر قوله تعالى فذكر ان تغتف الذكري أي وان لم تنفم وقوله تعالى سرايس فيكم الحسرا أي بالرد  
والى هذا اشارة ابن التين وغيره ثم قيل الحكمة في الاقتصار على ذلك ان حكم طرقي النهار يعلم من حكم  
طريق الليل فلو كره لكان نكرا وان قيل الحكمة في الاقتصار على هذا الشئ دون الاخر ان الاحتراق بالليل  
مظنة المعصية فقامت مع عصبان مع امكان دواحي الفعل من امكان الاخفاف ونحوه واشتغال بالطاعة  
كان النهار أولى بذلك فكان السؤال عن الليل أبلغ من السؤال عن النهار لكون النهار محل الاشتهار  
وقيل الحكمة في ذلك ان ملائكة الليل اذا سلوا الفجر عرجوا في الحال وملائكة النهار اذا سلوا العصر  
لشئ الى آخر النهار لضبط بقية عمل النهار وهذا ضعف لانه يقتضي ان ملائكة النهار لا يسئلون عن  
وقت العصر وهو خلاف ظاهر الحديث كما سيأتي ثم هو مبني على أنهم الحفظة وفيه نظر لاسيما وقيل  
بناء ايضا على أنهم الحفظة أنهم ملائكة النهار فقط وهم لا يرجون عن ملازمة بني آدم وملائكة الليل  
هم الذين يسرجون ويتعاقبون ونؤيده ملواه أبو يعقوب في كتاب الصلاة بهم من طريق الاسود بن زيد  
التي قال يلتقي الحارسان أي ملائكة الليل وملائكة النهار عند صلاة الصبح فيسلم بعضهم على بعض

فيكم ملائكة بالليل  
وملائكة بالنهار ويجمعون  
في صلاة الفجر وصلاة  
العصر ثم يرجع الذين ياؤوا  
فيكم



فقصص ملائكة الليل وثابت ملائكة النهار وقيل بمحمّل أن يكون العروج انما يقع عند صلاة الفجر خاصة وأما القول فيقع في الصلوات معا وفيه التعاقب وصورته ان تنزل طائفة عند العصر وتبيت ثم تنزل طائفة ثانية عند الفجر فيجتمع الطائفتان في صلاة الفجر ثم يروح الذين باقوا فقط ويستريح الذين نزلوا وقت الفجر الى العصر فتنزل الطائفة الاخرى فيصلى اجتماعهم عند العصر ايضا ولا يصعد منهم أحد بل ثبت الطائفتان أيضا ثم يروح إحدى الطائفتين ويستريح ذلك قصص صورة التعاقب مع اختصاص القول بالعصر والعروج بالفجر فلهذا اخص السؤال بالذين باقوا والله اعلم وقيل ان قوله في هذا الحديث ويجمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر وهم لانه ثبت في طرق كثيرة ان الاجتماع في صلاة الفجر من غير ذكر صلاة العصر كافي للصحيين من طريق سعيد بن المنبى عن أبي هريرة في أثناء حديث قال فيه ويجمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر قال أبو هريرة واقروا ان شئتم وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا وفي الترمذي والنسائي من وجه آخر باسناد صحيح عن أبي هريرة في قوله تعالى في قرآن الفجر كان مشهودا قال شهاده ملائكة الليل والنهار وروى ابن مردويه من حديث أبي الفداء فروعا نحوه قال ابن عبد البر ليس في هذا دفع للرواية التي فيها ذكر العصر اذ لا يلزم من عدم ذكر العصر في الآية والحديث الاستبعاد اجتماعهم في العصر لان المسكوت عنه قد يكون في حكم المذکور بل دليل آخر قال ويحتمل أن يكون الاختصار وقع في الفجر لكونها جهرية وبجنته الاول مقبلة لانه لا دليل الى ادعاء ترويح الزاوى التقسيم امكان التوفيق بين الروايات واسمان الزيادة من العدل الضابط مقبول لم لا يقال ان روايته من لم يذكر كسؤال الذين أقاموا في النهار واقع من قصص بعض الروايات أو يحتمل قوله ثم يروح الذين باقوا على ما هو أعم من الميت بالليل والائمة بالنهار فلا يختص ذلك بليل دون نهار ولا عكسه بل كل طائفة منهم اذا سجدت سجدت وتعاينها فيه انها استعملت لفظ بات في أقام مجازا وكون قوله فيألهم أي كلاما من الطائفتين في الوقت الذي يصعد فيه يدل على هذا الحديث روايته موسى بن عبيدة عن أبي الزناد عند النسائي ولفظه ثم يروح الذين كانوا فيكم فعلى هذا يقع في المن اختصار ولا اختصار وهذا أقرب الاجوبة وقد وقع لاهذا الحديث من طريق أخرى واختصار فيه التصريح بسؤال كل من الطائفتين وذلك فمارواه ابن خزيمة في صحيحه وأبو العباس السراج جميعا عن يوسف بن موسى عن جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر وصلاة العصر فيجتمعون في صلاة الفجر قصص ملائكة الليل وتبيت ملائكة النهار ويجمعون في صلاة العصر قصص ملائكة النهار وتبيت ملائكة الليل فيألهم بهم كيف تكم عبادي الحديث وهذه الرواية تدل على الاشكال وتفتي عن كثير من الاحتمالات المتقدمة فهي المعتمدة ويحتمل ما يخص منها على قصص بعض الروايات (قوله فيألهم) قبل الحكمة فيه استدعاء شهادتهم لبي آدم بالخير واستطاعتهم بما يقتضى التعطف عليهم وذلك لاطهار الحكمة في خلق نوع الانسان في مقابلة من قال من الملائكة اقبل فيها من يصدقها ويسبقها العمل ونسج يملكه وتقدس قال في أعظم ما لا تعلمون أي وقد وجدتهم من مسح وتقدس مثلكم بنسج شهادتكم وظل عباد هذا السؤال على سبيل التنبه للملائكة كما أمر وان يكتبوا أعمال بني آدم وهو سبحانه تعالى أعلم من الجميع بالجميع (قوله كيف تكم عبادي) قال ابن أبي جرة وقع السؤال عن آخر الأعمال لان الأعمال بخواتمها قال والعباد المسؤل عنهم المذکورون في قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان (قوله تكم كنهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون) لم يراعوا الترتيب الموجود لانهم يؤمنون بالآخرة قبل الانبأ والحكمة فيه انهم طابقوا السؤال لا يقال كيف تكم لان الخبر به صلاة العباد والأعمال بخواتمها فتسبب ذلك اخبارهم عن آخر عملهم قبل أوله وقوله تكم كنهم وعلم ظاهره انهم يارقونهم عند سر وعلمهم في العصر سواء غت أم منع مانع من أعمالها وسواء شرع الجميع فيها أم لا لان المنتظر في حكم المصلى ويحتمل أن يكون

فيألهم وهو أعلم بهم  
كيف تكم عبادي  
فيقولون تكم كنهم وهم  
يصلون وأتيناهم وهم  
يصلون

المراشد ولهم وهم صلوات أي يقتلرون صلاة المغرب وقال ابن التين الوارث قوله وهم يصلون واول الحال  
 أن ترى ركاهم على هذه الحال ولا يقال يلزم منه أنهم فارقهم قبل انقضاء الصلاة فظهر له دواهمهم والخبر  
 ملحق بانهم يشهدونها لا تقول هو محمول على أنهم شهدوا الصلاة مع من صلاها في أول وقتها وشهدوا  
 من دخل فيها بعد ذلك ومن شرع في أسباب ذلك (تيسره) استنبط منه بعض الصوفية أنه يسحب  
 أن لا يشارك الشخص شيئا من أموره الأرواح على طهارة كشمه إذا حلقه ونظفه إذا نظفه وفي هذا  
 أبعد وهو خذ لك وقال ابن أبي جرة أبيات الملائكة كما ترجمت أو اعنه لاهم علوه السؤال يستدعي  
 التحفظ على بني آدم فزاد في موجب ذلك (قلت) ووقع في جميع ابن خزيمة من طريق الأعمش عن  
 أبي صالح عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث فاغفر لهم يوم الدين قالوا يستفاد منه أن الصلاة على  
 العبادات لانه عنها وقع السؤال والجواب وفيه الإشارة إلى عظم هاتين الصلاتين لكونهما يجتمع  
 فيهما الطمأنينة وفي غيرهما طمأنينة واحدة والإشارة إلى شرف الوقتين المذكورين وقد وردان  
 الرزق فيهم بعد صلاة الصبح وإن الأعمال ترفع آخر النهار فمن كان حينئذ في طاعة فبورك في رزقه  
 وفي عمله والله أعلم وترتب عليه حكمه الأما بالمحاظلة عليها والاهتمام بها وفيه تشرية هذه  
 الأما على غيرهما يستلزم تشرية فيها على غيره وفيه الاختيار بالتبويب وترتب عليه زيادة  
 الإيمان وفيه الاختيار بلفظ فيه من ضبط أحوالنا حتى يتقسط ونحفظ في الأوامر والنواهي ونفرح في  
 هذه الأوقات بقدوم رسل ربنا وسؤال ربنا عن أوقافه اعلامنا بحب ملائكة الله لنا أفرادهم جبا  
 ونقترب إلى الله بذلك وفيه كلام الله تعالى مع ملائكته وغير ذلك من الفوائد والله أعلم وسأني الكلام  
 على ذلك في باب قوله ثم يصرح في كتاب التوحيد أن شاء الله تعالى (قولنا من أدرك ركعة من العصر  
 قبل الغروب) أو ردفه حديث أبي سلمة عن أبي هريرة إذا أدرك أحدكم معة من صلاة العصر قبل  
 أن تغرب الشمس فليت صلاته فكانه أراد تفسيرا للحديث أن المراد بقوله معة أي ركعة وقد رواه  
 الأسامي عن طريق حسين بن محمد عن شيان بلفظ من أدرك منكرك ركعة فدل على أن الاختلاف في  
 اللفاظ وقع من الرواة ويستأنى روايتك في أبواب وقت الصبح بلفظ من أدرك ركعة ولم يحتج على  
 روايتك في ذلك فكان عليها الاعتماد وقال الخطابي المراد بالسجدة الركعة ركعها ومجودها والركعة  
 انما يكون غامها بجودها فصحت على هذا المعنى معة انتهى وقد روي البيهقي هذا الحديث من طريق  
 محمد بن الحسين بن أبي الحسين عن الفضل بن دكين وهو أبو نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ أن أدرك  
 أول معة من صلاة العصر وأما إتيان المصنف في الترجمة بحجاب الشرط لما في لفظ المتن الذي أورده من  
 الاحتمال وهو قوله فليت صلاته لأن الأما بالانعام أهم من أن يكون ما ينم أداء أو قضاء فحذف جواب  
 الشرط لظننا ويحتمل أن تكون من في الترجمة موصولة في الكلام حذف تقديره باب حكم من أدرك الخ  
 لكن سأتى من حديثك بلفظ فقد أدرك الصلاة وهو يقتضي أن تكون أداء وستأتي صاحبه هناك  
 أن شاء الله تعالى (قوله انما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأما كإين صلاة العصر إلى غروب الشمس)  
 ظاهره أن بقا هذه الأما في موضع في زمان الأما السابقة وليس ذلك المراد قطعا وانما مضاهة أن نسبة مدة  
 هذه الأما إلى مدة من تقدم من الأما مثل ما بين صلاة العصر وغروب الشمس إلى بقية النهار فكانه  
 قال انما بقاؤكم بالنسبة إلى ما سلف إلى آخره وحاصله أن في جميعه إلى وجوده المضاعف وهو لفظ نسبة وقد  
 أخرج المصنف هذا الحديث وكذا حديث أبي موسى الآتي بعده في أبواب الأما ووقع استيفاء الكلام  
 عليهما هناك أن شاء الله تعالى والنسب متباين مطابقة الترجمة والتوفيق بين مظاهرها الاختلاف  
 منها (قوله آتوني أهل التوراة التوراة) ظاهره أن هذا كالشرح والبيان لما تقدم من تحدي معة  
 الزمان وقيل زاد المصنف من رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر في فضائل القرآن هنا من ملككم ومثل  
 اليه ودوننا صرى إلى آخره وهو يشعر بأنهم ما قضيتان (قولنا طمأنينة) كقولنا طمأنينة على

(باب) من أدرك ركعة  
 من العصر قبل الغروب  
 حدثنا أبو نعيم قال حدثنا  
 شيان عن يحيى عن أبي  
 سلمة عن أبي هريرة قال  
 قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم إذا أدرك أحدكم  
 معة من صلاة العصر  
 قبل أن تغرب الشمس  
 فليت صلاته وإذا أدرك  
 معة من صلاة الصبح  
 قبل أن تطلع الشمس فليت  
 صلاته • حدثنا عبد العزيز  
 ابن عبد الله قال حدثني  
 إبراهيم بن سعد عن ابن  
 شهاب عن سالم بن عبد الله  
 عن أبيه أنه أخبره أنه  
 سمع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يقول انما بقاؤكم  
 فيما سلف قبلكم من الأما  
 كإين صلاة العصر إلى  
 غروب الشمس آتوني  
 أهل التوراة التوراة  
 فعملوا بها حتى إذا انتصف  
 النهار عجزوا فاعطوا  
 قريبا قريبا آتوني أهل  
 الانجيل قريبا فعملوا  
 إلى صلاة العصر

تقسيم القرار يط على العمال لان العرب اذا اوردت تقسيم الشيء على متعدد كروثه كما قال اقسام هذا المال على بني فلان وروهماءى لكل واحد درهم (قوله في حديث ابن عمر عز و) قال الله اوردى هذا مشكل لانه ان كان المراد من مات منهم مسلماً فلا يوصف بالعزيز لانه عمل ما امر به وان كان من مات بسد التغيير والتبديل فكيف يحل القبر اطار من جسد عمله بكفره او رده ان التسليم لا لخال بعضهم ولم ينقص عنه واوجب بان المراد من مات منهم مسلماً قبل التغيير والتبديل وعبر بالعزيز كونه لم يستوتوا على النهار كله وان كانوا قد استوفوا عمل ما قدر لهم قوله عز و ائى عن امرأ الا اجر الاثني دون الاثني لكن من ادرك منهم النبي صلى الله عليه وسلم وآمن به اعطى الاجر من بين كل سبق مصرجه في كتاب الايمان قال المهلب ما مضاه اورد الباري حديث ابن عمر وحديث أبي موسى في هذه الترجمة ليل على انه قد سبق بعمل البعض اجر الكل مثل الذي اعطى من العصر الى الليل اجر النهار كله فهو نظير من يعطى اجر الصلاة كلها ولو لم يدرك الا ركعة وهذا يظهر مطابقة الحديثين للترجمة (قلت) ونكته ذلك ان يقال ان فضل الله الذي اقام به عمل ربيع النهار مقام عمل النهار كله هو الذي اقتضى ان يقوم ادراك الركعة الواحدة من الصلاة بالركعة التي هي العصر مقام ادراك الاربعة في الوقت خاشع تركاني كون كل منهما ربيع العمل وحصل بهذا التغيير الجواب عن استشكل وقوع الجميع اداء مع ان الاكثر اغاوغ خارج الوقت فيقال في هذا ما اوجب به أهل الكتابين فكذلك فضل الله توفيقه من يشاء وقد استبعد بعض الشراح كلام المهلب فيقول هو منقطع عن محل الاستدلال لان الامة عملت آخر النهار فكان افضل من عمل المتقدمين قبلها واخلاف ان تقديم الصلاة افضل من تأخيرها ثم هو من الخصوصيات التي لا يقاس عليها لان قيام آخر النهار لا يجزئ عن جلته فكذلك سائر العبادات (قلت) فاستبعد غير مستعمل وليس في كلام المهلب ما يقتضي ان يقع العبادات في آخر وقتها افضل من ايقاعها في أولها وما اخذوا عمل البعض عن الكل فيقبل الفضل فهو كالخصوصية سواء قل ابن المنير يستنبط من هذا الحديث ان وقت العمل بمسجد الى غروب الشمس واقراب الاعمال المشهورة بهذا الوقت صلاة العصر قال فهو من قبيل الإشارة لا من صريح العبارة فان الحديث مثال وليس المراد العمل الخاص بهذا الوقت بل هو شامل لسائر الاعمال من الطاعات في قبضة الامهال التي يقام الساعه وقد قل امام الحرمين ان الاحكام لا تؤخذ من الاحاديث التي تأتي لضرب الامثال (قلت) وما ابداه مناسب لادخال هذا الحديث في ابواب اوقات العصر لا لخصوص الترجمة وهي من ادرك ركعة من العصر قبل الغروب بخلاف ما ابداه المهلب وأكناها واملأ وقع من المخالفة بين سياق حديث ابن عمر وحديث أبي موسى فظاهرها انها قضيتان وقد حاول بعضهم الجمع بينهما فقص وقال ابن ريشة ما حاله ان حديث ابن عمر ذكر ما لا لاهل الاعذار اتقوه فنجزوا فأشار الى ان من يجز عن استيفاء العمل من غير ان يكون له صنيعة في ذلك ان الاجر يحصل له ما نقصلنا من الله فقال و ذكر حديث أبي موسى مثالا لابي آخر بغير عذر والى ذلك الإشارة بقوله عنهم لاجابة لنا الى اجره فأشار بذلك الى ان من آخر عاصدا لا يحصل له ما حصل لاهل الاعذار (قوله في حديث أبي موسى فقال أكلوا) كذلك ذكره بجزء قطع والكاف وكذا ذكر في الجارية ووقع هنا التكميل في اعماله جزء وصل بالعين (قوله في حديث ابن عمر ونحن كنا أكرم عملاً) فلهذا بعض الحنفية كما في هذا كتاب الامر الى ان وقت العصر من مصر ظل كل شيء مثله لانه لا يظن كان من مصر ظل كل شيء مثله لكان مساوياً لوقت الظهر وقد قالوا كنا أكرم عملاً فضل على انه دون وقت الظهر وأوجب مع المساواة ذلك معروفي عند أهل العلم بهذا الفن وهو ان المدة التي بين الظهر والعصر أطول من المدة التي بين العصر والغروب واملأ نفسه بعض الحنابلة من الاجماع على ان وقت العصر ربع النهار فيصم على التقريب اذا فرضنا على ان أول وقت العصر مصير الظل مثله كإكمال الجمهور وأما على قول الحنفية كالأخذ من الظهر الى العصر أطول فطاعوا على التقليل لانه من التمثيل والتشبيه التسوية

من كل جهة وبأن الخبر إذا ورد في معنى مقصود لا تؤخذ منه المعارضة لما ورد في ذلك المعنى، بعينه مقصودا في أمر آخر وبأنه ليس بالخبر نص على أن كلا من الطائفتين أكثر عملا لصديق أكثرهما بجمعين أكثر عملا من الحسين وبأنه إن يكون أطلق ذلك فتليبا وبأنه إن يكون ذلك قول اليوم وخاصة فيندفع الاعتراض من أصله كما جزم به بعضهم وتكون نسبة ذلك للجميع في الظاهر غير مرادة بل هو عموم أريد به الخصوص أطلق ذلك فتليبا وبأنه لا يلزم من كونهم أكثر عملا أن يكونوا أكثر مازالا لاحتقال كون العرف في زمنهم كل أشق ويؤيده قوله تعالى بنا ولا نتحمل علينا أصرار كما حلت على الذين من قبلنا وما يؤيد كون المراد كرامة العمل وقتله لا بالنسبة إلى طول الزمان وقصره كون أهل الأخبار متفقين على أن المدة التي بين عيسى وبيننا صلى الله عليه وسلم دون المدة التي بين بيننا صلى الله عليه وسلم وقيام الساعة لأن جمهور أهل المعرفة بالأخبار قالوا أن مدة الفترة بين عيسى وبيننا صلى الله عليه وسلم ستان مائة سنة وثبت ذلك في صحيح البخاري عن طائفة وقيل أن هنادون ذلك حتى بلغ من بعضهم أنهما مائة وخمس وعشرون سنة وهذه مدة السنين بالمشاهدة أكثر من ذلك فلو عكسنا لما في المراد القليل بطول الزمان ونصر هذا القول أن يكون وقت العصر أطول من وقت الظهر ولا فائز به فدل على أن المراد كرامة العمل وقتله والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله باب وقت المغرب وقال عطاء يجمع المرض بين المغرب والعشاء) أشار بهذا الأثر في هذه الترجمة إلى أن وقت المغرب يتعد إلى العشاء وذلك أنموذج كان مضيقا لافضل عن وقت العشاء ولو كان منفصلا لم يجمع بينهما كافي الصبح والظهر ولهذه النكتة ختم الباب بحديث ابن عباس قال قال الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر في وقت أحدهما وبين المغرب والعشاء في وقت أحدهما وأما الأحاديث التي أوردها في الباب فليس فيها مليل على أن الوقت مضيق لانه ليس فيها إلا مجرد المبادأة إلى الصلاة أو أول وقتها وكانت تلك عائدة إلى الله عليه وسلم في جميع الصلوات الأربعة في خلاف ذلك كالإيراد وكأخير العشاء إذا أطوا كافي حديث جابر والله أعلم وأما أثر عطاء فوسله عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريح عنه واختلف العلماء في المرض هل يجوز له أن يجمع بين الصلوتين كالسافر لمخيه من الفرق به أو لا يجوز له أحدواصق مطلقا واختاره بعض الشافعية وجوزهم مالك بشرطه والمشهور عن الشافعية وأصحابه المنع ولم أرى المسئلة خلافا من أحد من الصحابة (قوله الوليد) هو ابن مسلم (قوله هو عطاء بن مهيبي) وهو مولى رافع بن خديج فإنه قال ابن جابر بن مهيبي مستعين (قوله والله ليصير مواقع نبله) بفتح النون وسكون الموحدة أي المواضع التي تصل إليها مهامه إذا روى ما روى أحمد في مسنده من طريق علي بن بلال عن ناس من الانصار قالوا كنا نصل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب ثم رجع فنترى حتى تأتي ديارنا فاحتج علينا مواقع مهامنا استنادهم حسن والنبل هي السهام العربية وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها قال ابن سيده وقيل واحد هائلة تلغز وغرة ومقتضاه المبادأة بالمغرب في أول وقتها بحيث أن الفراغ منها يقع والضوابط (قوله محمد بن جعفر) هو غندر (قوله عن محمد بن عمرو) في مسلم من طريق معاذ عن شعبة عن سعد بن محمد بن عمرو بن الحسن (قوله قدم الحاج) بفتح الحاء المهملة وتشديد الجيم وآخره جيم هو ابن يوسف الثقفي وزعم الكرماني أن الرواية بنسب أوله قال وهو جمع حاج انتهى وهو مخبر بفتح بلائ خلاق فقه وقع في رواه أبي عروافة في صحيحه من طريق أبي النضر عن شعبة سألت جابر بن عبد الله في زمن الحاج وكان يؤخر الصلاة عن وقت الصلاة وفي رواية مسلم من طريق معاذ عن شعبة كان الحاج يؤخر الصلاة (قائدة) كان قدوم الحاج المدينة أميرا عليها من قبل عبد الملك بن مروان سنة أربع وسبعين وذلك عقب ختل ابن الزبير فأمره عبد الملك على الحرمين وماعهما ثم نقله بعد هذا إلى العراق (قوله بالهجرة) ظاهره معارض حديث الإبراد أن قوله كان يفعل بشعر بالكثرة والدوام عرفا قاله ابن دقيق العيد ويجمع بين الحديثين بأن يكون أطلق الهجرة على الوقت بعد الزوال مطلقا لأن الإبراد إذا قدم مقيد بحال شدة الحر وغير ذلك كما قدمه فلو جلت شروط الإبراد بدوا لا يخل

(باب) وقت المغرب وقال عطاء يجمع المرض بين المغرب والعشاء حدثنا محمد بن مهران قال حدثنا الوائلي قال حدثنا أبو العباس مولى رافع بن خديج هو عطاء ابن مهيبي قال سمعت رافع بن خديج يقول كنا نصل المغرب مع النبي صلى الله عليه وسلم فينصرف أحدنا وأنه ليصير مواقع نبله حدثنا محمد بن شاو قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن سعد بن محمد بن عمرو بن الحسن بن علي قال قدم الحاج فسألنا جابر بن عبد الله فقال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالهجرة والعصر والشمس

فالمحق كان يصلي الظهر بالهجرة الا ان احتاج الى الاراد وتعبيا لم يكن ذلك مراده فصل كافي في  
العشا والله اعلم **(قوله شيه)** بالنون انه أي الصلة صافية لم تدخلها مقرونة ولا غير **(قوله اذا وجبت)**  
أي ثابت وأصل الوجوب السقوط والمراد سقوط قرص الشمس وفاعل وجبت مستتر وهو الشمس وفي  
رواية أبي داود عن مسلم بن ابراهيم والمغرب اذا غربت الشمس ولا يوجب عوانته من طريق أبي النضر عن  
شعبة والمغرب بين شمس وفيه دليل على أن سقوط قرص الشمس يدخل بوقت المغرب ولا يفتي أن  
محله ما اذا كان لا يسهل بين رؤيتهما فربما هو الرائي حائل والله اعلم **(قوله والعشاء أحيانا وأحيانا)**  
ومسلم أحيانا يؤخرها وأحيانا يبطل كان اذا رآهم قد اجتمعوا الخ والمصنف في باب وقت العشاء عن  
مسلم بن ابراهيم عن شعبة اذا كثر الناس عمل واذا قلوا أخر ونحوه لا يوجب عوانته في رواية الأحيان جمع  
حين وهو اسم مبهم يقع على القليل والكثير من الزمان على المشهور وقيل الحين سنة أشهر وقيل أربعون  
سنة وحديث الباب يقرى المشهور وسأني الكلام على حكم وقت العشاء في باب **وقال ابن دقيق العيد** اذا  
تعارض في شخص أمران أحدهما أن يقدم الصلاة في أول الوقت مفردا أو يؤخرها في الجماعة أحما  
أفضل الاقرب عدني ان التأخير لصلاة الجماعة أفضل وحديث الباب يدل عليه لقوله **واذا رآهم أطوارا**  
أخر فيؤخر لاجل الجماعة مع امكان التقديم **(قلت)** ورواية مسلم بن ابراهيم التي تقدمت تدل على  
أخص من ذلك وهو أن انتظار من تكثر بهم الجماعة أولى من التقديم ولا يفتي أن عمل ذلك ما اذا لم يقف  
التأخير ولم يشق على الحاضرين والله اعلم **(قوله كانوا أو كان)** قال الكرماني الشافعي الراي من  
جابر ومنها ما متلازمان لان أحما كان يدخل فيه الآخران أو ادانتي صلى الله عليه وسلم فصاحيق  
ذلك كانوا معه وان أراد الصلوة فالتبني صلى الله عليه وسلم كان امامهم أي كان شأنه التبجيل لهاداغالا كما  
كان يصنع في العشاء من تبجيلها أو تأخيرها وخبر كافو المحذوف يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم كانوا يصلون  
والفلس يضيغ اللام ظلة آخر الليل **وقال ابن بطال** لما حله عليه حديثه خبر كانوا وهو جازر كلف  
خبر المبتدأ في قوله والذين لم يسمعوا أي ضعن مثل ذلك والمخذف الثاني كلف الجملة التي بعدوا تقديره  
أولم يسمعوا مجتمعين **قال ابن التين** ويصح أن يكون كانوا تاممة غير ناقصة بمعنى الحضور والوقوع  
فيكون المحذوف مابداً وأخاسة **وقال ابن المنير** يحتمل أن يكون شكاً من الراي هل قل كان النبي صلى  
الله عليه وسلم أو كانوا يحتمل أن يكون تقديره والصحيح كانوا مجتمعين مع النبي أو كان النبي صلى الله عليه  
وسلم وحده يصلها بالفلس **(قلت)** والتقدير المتقدم أولى والمحق انه شئ من الراي فتدويع في روايته  
مسلم والصحيح كانوا أو قال كان النبي صلى الله عليه وسلم وفيه حذف واحد تقديره والصحيح كانوا يصلونها  
أو كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلها بفلس وقوله بفلس يعلق بأي الفظن كان هو الواقع ولا يلزم من  
قوله كانوا يصلونها أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن معهم ولا من قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه كان وحده بل المراد بقوله كانوا يصلونها أي النبي صلى الله عليه وسلم بجماعته وهكذا قوله كان النبي  
صلى الله عليه وسلم يصلها أي بجماعته والله اعلم **(قوله عن سلمه)** هو ابن الاكوع وهذا من ثلاثيات  
البضاري **(قوله اذا توارت بالجب)** أي استترت والمراد الشمس قال الخطابي لم يذكرها اعتمادا على انها  
السامعين وهو كقوله في القرآن حتى توارت بالجب انتهى وقد رواه مسلم من طريق حازم بن اعين  
عن يزيد بن أبي عبيد بلفظ اذا غربت الشمس وتوارت بالجب فدل على أن الاختصار في المسن من شيخ  
البضاري وقد صرح بذلك الامام علي ورواه عبد بن جعفر عن صفوان بن عيسى وأبو عوانة والامام علي  
من طريق صفوان ايضا عن يزيد بن أبي عبيد بلفظ كان يصلي المغرب ساعة غروب الشمس حين يغيب  
حاجبها والمراد حاجبها الذي يبي بعد أن يغيب أكثرها والرواية التي فيها توارت أمر حفي المراد وقد تقدم  
الكلام على حديث ابن عباس في الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر والله اعلم واستدل بهذه  
الاحاديث على ضعف حديث أبي بصير بالموحدة ثم المهملة ترصه في آتيا حديث ولا صلاة بعدها حتى يرى

تعبه والمغرب اذا وجبت  
والعشاء أحيانا وأحيانا  
اذا رآهم اجتمعوا يصل  
واذا رآهم أطوارا أخر  
والصحيح كانوا أو كان النبي  
صلى الله عليه وسلم يصلها  
بفلس • حدثنا المكي بن  
ابراهيم قال حدثنا يزيد بن  
أبي عبيد عن سلمه قال كنا  
نصلي مع النبي صلى الله  
عليه وسلم المغرب اذا  
توارت بالجب • حدثنا  
أحمد قال حدثنا شعبة قال  
حدثنا عمرو بن دينار قال  
سمعت جابر بن زيد عن ابن  
عباس قال صلى النبي صلى  
الله عليه وسلم سبعا جسا  
وعثمان جسا

قوله أحدهما الخ كذا  
بالنسخ التي يابدين ولا يفتي  
مافيه اه مصححه

الشاهدوا شاهد التجم (قوله باب من كره أن يقال للمغرب العشاء) قال الزين بن المتبر عدل المصنف من  
 الجزم كان يقول باب كراهية كذا لأن لفظ المغرب لا يختص بها مطلقا لكن فيه النهي عن غلبة الأعراب  
 على ذلك فكان المصنف يرى أن هذا القول لا يقتضي المنع من إطلاق العشاء عليه أحيانا بل يجوز أن  
 يطلق على وجه لا يترك له التسمية الأخرى كإطلاق ذلك الأعراب وقوله طعن على قولهم قال وانما شرب لها  
 التسمية للمغرب لأنه اسم شرع بمعاها أو يابته وقتها وكره إطلاق اسم العشاء عليها لتلايق الالتباس  
 بالصلة الأخرى وعلى هذا لا يكره أيضا أن تسمى العشاء بقيد كان يقول العشاء الأول ويؤيده قولهم  
 العشاء الأخرى كما ثبت في الصحيح وسيأتي من حديث أنس في الباب الذي يليه وتقول ابن بطال من غيره أنه  
 لا يقال للمغرب العشاء الأول ويحتاج إلى دليل خاص وأما من حديث الباب فلا حجة (قوله عبد الوارث)  
 هو ابن سعيد الثوري وقوله عن الحسين هو المعلم (قوله حديثي عبد الله المزني) كذا لا تكرهه كرام  
 أبيه زاد في رواية كرمه هو ابن مفضل اللعين المجهمة والفاء المشددة وكذلك وقع منسوب إلى كرم أبيه في  
 رواية عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عند الأماغي وغيره والاستغناء عنه بصرى (قوله  
 لا تغلبكم) قال الطائي يقال غلبه على كذا غلبه منه أو أخذته منه فقرأوا المعنى لا تعرضوا للمأهون من  
 طاعتهم من تسمية المغرب بالعشاء والعشاء لغة فغصب منكم الأعراب اسم العشاء التي سماها الله بها  
 قال فالتى على الظاهر للأعراب وعلى الحقيقة لهم وقال غيره معنى الغلبة أنحكم تعونها إمامهم  
 يعونها إمامان معتمدا بالاسم الذي يعونها واقفونهم وإذا وافق الخصم خصمه صار كأنه أقطع له  
 حتى غلبه ولا يحتاج إلى تصدير غصب ولا أخذ وقال الثوري شتى المعنى لا تطلقوا هذا الاسم على ما هو  
 متداول بينهم فيغلب مصطلحهم على الاسم الذي شرعته لكم وقال القرطبي الأعراب من كان من أهل  
 البادية وإن لم يكن عربيا والعربي من ينسب إلى العرب ولو لم يسكن البادية (قوله على اسم صلاتكم)  
 الصغير بالاسم بعد قول الأزهري أن المراد بالنهي عن ذلك أن تؤخر صلاتها عن وقت الغروب وكذا  
 قول ابن المنير السري في النهي سد الغزيرة لا تدعى عشا فيظن امتداد وقتها عن غرب الشمس أخذها  
 من لفظ العشاء اه وكأنه أراد تقوية مذهبه في أن وقت المغرب مضيق وفيه نظر إذ لا يلزم من تسميتها  
 المغرب أن يكون وقتها مضيقا فإن الظهر سميت بذلك لأن ابتداء وقتها عند الظهر وليس وقتها مضيقا بلا  
 خلاف (قوله قال وتقول الأعراب هي العشاء) سر النهي عن موافقتهم على ذلك أن لفظ العشاء لغة  
 هو أول ظلام الليل وذلك من غيبوبة الشفق فلو قبل المغرب عشاء لآدى إلى أن أول وقتها غيبوبة  
 الشفق وقد جزم الكرماني بأن فاعل قال هو عبد الله المزني وأرى الحديث ويحتاج إلى نقل خاص لذلك  
 والإظهار إيراد الأماغي أنه من تسمية الحديث فإنه أوردته بلفظ فإن الأعراب تسمونها الأصل في مثل  
 هذا أن يكون كلاما واحدا حتى يجرم دليل على إدراجها (قائدة) لا يتناول النهي تسمية المغرب  
 عشاء على حيل التغليب كن قال مثلا صليت العشاء من إذا قلنا إن حكمة النهي عن تسميتها عشاء تخوف  
 الميسر زوال البس في الصيغة المذكورة والله أعلم (تنبيه) أورد الأماغي حديث الساب من  
 طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه واختلف عليه في لفظ المتن فقال هرون الحال عنه كرواية  
 البخاري (قلت) وكذلك رواه أحمد بن حنبل في مسنده وأبو نعيم في حربه عن أبي نعيم في  
 مستخرجه وغيره وأحد عن عبد الصمد وكذلك رواه ابن خزيمة في صحيحه عن عبد الوارث بن عبد الصمد عن  
 أبيه اه وقال أبو مسعود الرازي عن عبد الصمد لا تغلبكم الأعراب على اسم صلاتكم فإن الأعراب  
 تسميها عمة (قلت) وكذلك رواه علي بن عبد العزيز الباقى عن أبي مسعود في الباقى فيه أخرجه  
 الطبراني عنه وأخرجه أبو نعيم في مستخرجه عن الطبراني كذلك روى الأماغي إلى ترجيح رواية أبي  
 مسعود وافقه حديث ابن عمر يعني الذي رواه مسلم كما سجد كره في صدر الباب الذي يليه والذي يبين لي  
 أنهما حديثان أحدهما في المغرب ولا يستحق في العشاء كما جاء عند عبد الوارث بسند واحد والله تعالى

(باب) من كره أن يقال  
 للمغرب العشاء حدثنا  
 أبو معمر هو عبد الله بن  
 عمرو قال حدثنا  
 عبد الوارث عن الحسين  
 قال حدثنا عبد الله بن  
 بريدة قال حدثني عبد الله  
 المزني أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال لا تغلبكم  
 الأعراب على اسم صلاتكم  
 المغرب قال وتقول  
 الأعراب هي العشاء

أعلم (قوله باب ذكر العشاء العتمة ومن رآه واسعا) غار المصنف بين هذه الترجمة والتي قبلها مع ان  
سياق الحديثين الواردة فيهما واحد وهو التي عن غلبة الأعراب على النجسين وذلك لاهل بيت عن  
التي صلى الله عليه وسلم اطلاق اسم العشاء على المغرب ويثبت عنه اطلاق اسم العتمة على العشاء فصرف  
المصنف في الترجمةين بحسب ذلك والحدث الذي ورد في العشاء أخرجه مسلم من طريق أبي سلمة بن عبد  
الرحمن عن ابن عمر بلفظ لا تغلبتكم الأعراب على اسم صلاتكم فان في كتاب الله العشاء وهم يسمون  
بجلب الأبل ولابن ماجه نحوه من حديث أبي هريرة واسناده حسن ولا يفي على الوجهين من حديث عبد  
الرحمن بن عوف كذلك زاد الشافعي في روايته في حديث ابن عمر وكان ابن عمر اذا همهم بقولون العتمة  
صاح وغضب وأخرج عبد الرزاق هذا الموقوف من وجه آخر عن ابن عمر واختلف السلف في ذلك فحسم  
من كرهه كابن عمر وروى الحديث منهم من أطلق جوازها قلها إن أبي شيبة عن أبي بكر الصديق وغيره  
ومنها من جعله خلافا لولي وهو الراجح وسيأتي للمصنف وكذلك نقله ابن المنذر عن مالك والشافعي  
واختاره ومثل القرطبي ممن غيره اغماشى عن ذلك تزيح هذه العبادة الشرعية الدينية عن ان يطلق  
عليها ما هو اسم لفظة دينية وهي الحليبة التي كانوا يجعلونها في ذلك الوقت يسمونها العتمة (قلت)  
وذكر بعضهم ان تلك الحليبة انما كانوا يستعملونها في زمان الجدي فتوظا من السؤا والصلوات الملتقى هذا  
فهي لفظة دينية مكرهه لا تطلق على لفظة دينية بحسب معنى العلم في الاصل تأخير مخصوص وقال  
الطبري العتمة بقية الذين تصحبها الناقية بعدها هي من الليل سميت الصلاة بذلك لانهم كانوا يصلونها في  
تلك الساعة وروى ابن أبي شيبة من طريق يعقوب بن مهران قال قلت لابن عمر من أول من سمى صلاة  
العشاء العتمة قال الشيطان (قوله قال أبو هريرة) شرع المصنف في ايراد أطراف أحاديث مجذوفة  
الاسانيد كلها بحسب تخريجها في أمكنة أخرى ساهل ثابتون تسعة هذه الصلاة تارة عتمة وتارة عشاء  
وأما الاحاديث التي لا تسعها فيقال فيها اطلاق الفعل لقوله أعتم النبي صلى الله عليه وسلم فقامت ايراده  
لها الإشارة الى ان النبي عن ذلك انما هو اطلاق الاسم لا منع تأخير هذه الصلاة عن أول الوقت وحديث  
أبي هريرة المذكور وصله المصنف باللفظ الأول في باب فضل العشاء جاء عن جعفر باللفظ الثاني وهو العتمة في  
باب الاستماع في الاذان (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف (قوله الاختيار) قال الزين بن المنير  
هذا لا يتأوله لفظ الترجمة فان لفظ الترجمة يفهم التسوية وهذا ظاهر في الترجمة (قلت) لا تنافي بين  
الجواز والاولوية فالشأن اذا كانا نزي الفعل فليكون أحدهما أولى من الآخر وانما صار عتمة  
أولى لما اقتضه لفظ القرآن ويترجح ايضا بأنه أكثر ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم وبان تسميتها عشاء  
يشعر بأول وقت يختلف تسميتها لانه شرع بخلاف ذلك وبأن لفظه في الترجمة لا ينافي بما ذكرناه  
الاختيار وهو واضح لمن نظره لا يقل من كره فاشأ الى الخلاف ومن نقل الخلاف لا يمتنع عليه أن يختار  
(قوله يزيد كره عن أبي موسى) سيأتي موسولا عند المصنف مطولا بعد باب واحد وكان له مجزؤه لانه  
اختصر لفظه فيه على شيئا الحافظ أو الفضل وأجاب به من اعترض على ابن الصلاح حيث فرق بين  
العصيتين وحاصل الجواب ان سيقا الخبر لم يدل على القوة وسيفه التمرض لا يدل ثم بين مناسبة العدول  
في حديث أبي موسى عن الجزم مع محنة الى التمرض بان الجازي قد فعل ذلك يعني غير التضييق وهو  
ما ذكره من ايراد الحديث بالمعنى وكذا الاقتصار على بعضه لوجود الاختلاف في جوازه وان كان المصنف  
يرى الجواز (قوله وقال ابن عباس وعائشة) أما حديث ابن عباس فوصله المصنف في باب التوم قبل  
العشاء كسابقين في باب واحد وعائشة بلفظ أعتم العشاء فوصله في باب فضل العشاء من طريق عقيل وفي  
الباب الذي بعده من طريق صالح بن كيسان كلاهما عن الزهري عن عروة عنها وأما حديثها بلفظ أعتم  
بالتمة فوصله المصنف ايضا في باب خروج النساء الى المساجد بالليل بعد باب وضوء الصليدين من كتاب  
الصلاة أيضا من طريق شعيب عن الزهري بالسنن المذكور أخرجه الاسما على من طريق عقيل أيضا

**باب ذكر العشاء**  
والعتمة ومن رآه واسعا  
وقال أبو هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم أهل  
الصلاة على المنافقين  
العشاء القبر وقال لو  
يطون ساق العتمة والقبر  
(قال أبو عبد الله)  
والاختيار أن يقول  
العشاء لقوله تعالى ومن  
بعد صلاة العشاء ويذكر  
عن أبي موسى قال كنا  
نقارب النبي صلى الله  
عليه وسلم عند صلاة  
العشاء فاعتم بها وقال ابن  
عباس وعائشة أعتم النبي  
صلى الله عليه وسلم  
بالعشاء قال بعضهم عن  
عائشة أعتم النبي صلى الله  
عليه وسلم بالعتمة

٣٢ وقال جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي العشاء وقال أنور روضة كان النبي صلى الله عليه وسلم يوتر العشاء وقال أنس آخر

والتي صلى الله عليه وسلم  
العشاء الاخرى وقال ابن  
عمرو أبو أيوب وابن عباس  
صلى النبي صلى الله عليه  
وسلم المغرب والعشاء  
حدثنا عبدان قال أخبرنا  
عبدالله قال أخبرنا يونس  
بن الزهرى قال سأل أخيراً  
عبدالله قال صلى لنا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
ليلة صلاة العشاء وهي  
التي يدعون الناس الغنمة  
ثم أصراف عليه الصلاة  
والسلام فقبل علينا فقال  
أرأيتم ليكم هذه فان  
وأسماء بنته معها لا يبقى  
ممن هو على ظهر الأرض  
أحد (باب) وقت العشاء  
إذا اجتمع الناس أو تأخروا  
● حدثنا سالم بن ابراهيم  
قال حدثنا شعبه عن سعد  
ابن ابراهيم عن محمد بن عمر  
وهو ابن الحسن بن علي  
قال سألت أبا جعفر بن عبدالله  
عن صلاة النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال كان  
النبي صلى الله عليه وسلم  
يصلي الظهر بالمهاجرة  
والعصر والمغرب حيث  
والغروب إذا وجبت والعشاء  
إذا كثر الناس عجل وإذا  
قلوا أتوا بالصبح ينسئ  
(باب) فضل العشاء ●  
حدثنا يحيى بن بكير قال  
حدثنا الليث بن عقيل  
عن ابن شهاب عن عروة

## الحلقة

ان مائنه اخبرته قالت نعم رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة المشاء وذلك قبل

فولہوا بن ابی ذئب بن سحیحہ بن ہارث بن ابی کبیر ۵۱

أَنْ تَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ



الحديث لالة السابق عليه (قوله نام النساء والصبيان) أي الحاضرون في المسجد وانما بعضهم بذلك لانهم مظنة قوة الصوم وعمل الشفقة والرحمة بخلاف الرجال وسباني قريباً في حديث ابن عمر في هذه القصة حتى يوقد نافي المسجد ثم استيقظنا ونحوه في حديث ابن عباس وهو مجهول على أن الذي روى بعضهم لا كلهم ونسب الرضا في الجمع مجازاً وسباني الكلام على قضية هذا الحديث في باب الصوم قبل العشاء (قوله عن يزيد) هو بالموحدة والبالغة التصغير وشبهه أبو ردة هو جلده (قوله في خضع طليان) بفتح الموحدة من خضع وضمها من طليان (قوله بوجه الشغل في بعض أمره) فاعتم بالصلاة فيه دلالة على أن تأخير النبي صلى الله عليه وسلم إلى هذه الغاية لم يكن قصداً ومثله قوله في حديث ابن عمر الاتي قريباً مثل عنها ليلته كذا قوله في حديث عائشة اعتم بالصلاة ليلته على أن ذلك لم يكن من شأنه والفصل في هذا حديث جابر كذا إذا اجتمعوا أهل وإذا أطلقوا آخر (قائلاً) الشغل المذكور كان في تجهيز جيش رواء الطبري من وجه صحيح عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر (قوله حتى أجاز الليل) بالموحدة ونسب جابر لما أطلعت بنحوه واشتبهت بالبحر المتلوي رواته أبو سعيد الضرير وعيسى بن أبي جابر كثر ظلمته وأجاز القمر كثر ضوؤه وقال الأصمعي أجاز تصفياً مأخوذة من بهرة الشيء وهو وسطه ويؤيده أن في بعض الروايات حتى إذا كان قريباً من نصف الليل وهو في حديث أبي سعيد كما سباني وسباني في حديث أنس عند المنصف إلى نصف الليل وفي الصحاح أجاز بالليل ذهب معظمه وأكثره وعند مسلم من رواه أم كلثوم عن عائشة حتى ذهب طرفة الليل (قوله على رسلكم) بكسر الراء ومويز فضاء المعنى تأوفاً (قوله ان من نعمة الله) بكسر هـ زان وهو من ضبطه بالفتح وأما قوله إنه ليس أحد فهو بفتح الهاء لتعليل واستدلال بذلك على فضل تأخير صلاة العشاء ولا يعارض ذلك قضية أول الوقت لما في الانتظار من الفضل لكن قال ابن بطال ولا يصح ذلك لأن الآية لا نص في الانتظار أولى (قلت) وقد روى بالتصغير في أن فهم الضعيف وذلك الحاجة ترك التطويل عليهم في الانتظار أولى (قلت) وقد روى أحد أبو داود والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء فلم يخرج حتى مضى نحو من شطر الليل فقال إن الناس قد سألوا أخذوا مضاجعهم وأنكم إن زالوا في صلاة ما انتظروا الصلاة ولو لا نصف الضعيف وسقم السقيم وما جئنا في الحاجة لا شرت هذه الصلاة إلى شطر الليل وسباني في حديث ابن عباس قريباً ولو أن أشق على أمي لأمرهم أن يصلوها هكذا للترمذي وصححه من حديث أبي هريرة ولو أن أشق على أمي لأمرهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه فعل هذا من وجده بقوة على تأخيرها ولم يقله الصوم ولم يبق على أحد من المؤمنين فالتأخير في حقه أفضل وقد قررنا في التوراة في شرح مسلم وهو اختيار كثير من أهل الحديث من الشافعية وغيرهم والله أعلم ونقل ابن المنذر عن القسوة واصق أن المنصب تأخير العشاء إلى قبل الثلث ويقال الطساوي ينسب إلى التثنية بمثل ملك وأحدوا كراهية والتابعين وهو قول الشافعي في الحديث وقال في القديم النجيل أفضل وكذا قال في الاملاصحه التوروي وجماعه وقالوا الله بما يقضى به على القديم وتعقب بأنه ذكر في الاملاصحه من كتبه الجسدية والختار من حيث الدليل أفضلية التأخير ومن حيث النظر التفصيل والله أعلم (قوله فرسى) جمع فرخان على غير قياس ومثوره زى الإنسان سكرى في قراءة أو تأنيث أفرح وهو غزال الجال غلظت في رواية الكشي في فرجنا وفرجنا لبعضهم فرجنا فرجنا بفتح الراء على المصدر وقع عندهم كل رواية الأولى وسبب فرجهم علمهم باختصاصهم بهذه العبادة التي هي نعمة عظمى مستزمنة لمشويرة الحسنى مع ما انضاف إلى ذلك من تيميمه فيها خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله باب ما يكره من الصوم قبل العشاء) قال الترمذي كرهه كثر أهل العلم الصوم قبل صلاة العشاء وخبر بعضهم فيه في رمضان خاصة انتهى ومن قلت عنه الرخصة قيدت عنه في أكثر الروايات عاذاً كان له من بوقته أو عرف من طهارة أنه لا يستغرق وقتاً للاختيار أو عدمه وهذا جيد حيث

نام النساء والصبيان  
فخرج قال لاهل المسجد  
ما ينتظرها أحد من أهل  
الأرض غيركم وحدثنا  
محمد بن العلاء قال أخبرنا  
أبو أسامة عن يزيد عن أبي  
بردة عن أبي موسى قال  
كنت أنا وأصحابي الذين  
قدموا معني السفينة  
نزلوا في بطن طليان والنبي  
صلى الله عليه وسلم بالمدينة  
فكان شارب النبي صلى  
الله عليه وسلم عند صلاة  
العشاء كل ليلة يقرئهم  
فوافقنا النبي صلى الله عليه  
وسلم أن نأمر أصحابي وله بعض  
الشغل في بعض أمره فاعتم  
بالصلاة حتى أجاز الليل ثم  
خرج النبي صلى الله عليه  
وسلم فصلى بهم فلما قضى  
صلاته قال لمن حضره على  
رسلكم أبشر وإن من نعمة  
الله عليكم أنه ليس أحد من  
الناس يصلي هذه الساعة  
غيركم أو يقل ما صلي هذه  
الساعة أحد غيركم  
لا يدري أي الكلمتين  
قال قال أبو موسى فرجنا  
فرجى عما معنا من رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
(باب) ما يكره من الصوم  
قبل العشاء

حدثنا محمد بن سلام قال أخبرنا عبد الوهاب الثقفي قال حدثنا عبد الله بن أبي المنذر عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره النوم قبل العشاء والحديث بعدها ٢٤ (باب) النوم قبل العشاء غلب حدثنا أيوب بن سليمان قال حدثني أبو بكر عن سليمان قال صالح

أفلح أن علة النهي خشية خروج الوقت وحمل الجوارى إلى الخصة على ما قيل دخول وقت العشاء والكرهية على ما عذله قوله (قوله حدثنا محمد بن سلام) كذا في رواية أبي ذر ووافقه ابن السكن وفي أكثر الروايات حدثنا محمد بن عمرو بن قيس عن أبي ذر وابن السكن وحدثني أبي هريرة المذکور طرف من حديثه إلا في السر بعد العشاء (قوله الحديث بعدها) أي المحادثة وسأيت بعد أبواب أن هذه الكراهية مخصوصة بما إذا لم يكن في أمر مطلوب وقبل الحكمة فيه فلا يكون سببا في ترك قيام الليل أو الاستغراق في الحديث ثم يستغرق في النوم فخرج وقت الصبح وسأيت في الجمع بين هذا الحديث وبين حديثه صلى الله عليه وسلم بعد صلاة العشاء في الباب المذكور (قوله لم يأت النوم قبل العشاء غلب) في الترجمة إشارة إلى أن الكراهية تخصه بمن تعامل في ذلك مختارا وقيل ذلك مستفاد من ترك أنكاره صلى الله عليه وسلم على من رقد من الذين كانوا ينتظرون خروجه لصلاة العشاء أو قيل بالفريقين من غلبه النوم في مثل هذه الحالات من غلبه وهو في منزله مثلا لكن معناه (قوله حدثني أبو بكر) هو عبد المجيد بن أبي أوس وأما حديثه أنه أخبرنا جميل بن شاذان عن أبيه عن أبيه عن أبيه (قوله ولا تلي) بالمشاء الفوقانية وضع اللام المشددة أي صلاة العشاء والمراد أنها لا تلي بالهيئة القصوى وهي الجماعة إلا بالبدنية وبه صرح اللودري لأن من كان يحكمه من المستضعفين لم يكرهوا يصليون الأسر أو أمغار مكة والمدينة من البلاد فلم يكن الإسلام دخلها (قوله وكذا) أي التي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في هذا بيان الوقت المختار لصلاة العشاء لما شعر به السابق من الموانعة على ذلك وقد وردت بصيغة الأمر في هذا الحديث عند القسائي من رواية إبراهيم بن أبي عتبة عن الزهري ولفظه ثم قال صلوا فيها بين أن يصب الشفق إلى ثلث الليل وليس بين هذا وبين قوله في حديث أنس أنه أخر الصلاة إلى نصف الليل معارضة لأن حديث عائشة محمول على الأغلب من عذبه صلى الله عليه وسلم (قائدة) زاد مسلم من رواية يونس عن ابن شهاب في هذا الحديث قال ابن شهاب ذكرني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما كان لكم أن تزروا رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلاؤكم في حين صاحبه وقوله تزروا بفتح المشاء الفوقانية وسكون النون وضع الزاي بعدها راء أي تطاروا عليه وروى يونس أنه بعد ما سمعوا من شراهم مكسورة ثم زاي أي فخرجوا (قوله حدثنا محمود) هو ابن غيلان (قوله شغل عنها ليلة فأنشأها) هذا التأخير مغاير لما أخره كوفي في حديث جابر وغيره المقيد بتأخير اجتماع المسلمين وسياقه يشعر بأن ذلك لم يكن من عادته (قوله حدثني نافي المسجد) استدله من ذهب إلى أن النوم لا ينقض الوضوء ولا لا تقصه لا احتمال أن يكون الأقدم منهم كان قاعدا متمكنا أو لا احتمال أن يكون مضطجعا لكنه قرأ وأن لم ينقل اكتفا على خبر من أنهم لا يصلون على غير وضوء (قوله وكان) أي ابن عمر (رقدها) أي قبل صلاة العشاء وهو محمول على ما إذا لم يحض أن يغلبه النوم من وقتها كما صرح به قبل ذلك حيث قال لو كان لي لياك أقدمها أم أخرها وروى عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن نافع عن ابن عمر كان يعارقد عن المشاء الآخرة ويأمر أن يؤظفوه والمنصف حل ذلك في الترجمة على ما إذا غلبه النوم وهو اللائق بحال ابن عمر (قوله قال ابن جريج) هو إسناده الذي قبله وهو محمود عن عبد الرزاق عن ابن جريج وهو من مذهبهم من زعم أنه معلق وقد أخره عبد الرزاق في مصنفه بالأسانيد وأخرجه من طريقه الطبراني عنه أبو نعيم في مستدرجه (قوله فقام بمحرمات الصلاة) زاد في المتن رقد النساء والصبيان وهو مطابق لحديث عائشة المخفى (قوله وأما عذله على رأسه) كذا لا ذكره ولكن جئني على رأيي وهو لما ذكره من هيئة عصره صلى الله عليه وسلم شرعه من الماء وكماله كان اغتسل قبل أن يخرج (قوله طمئت) هو مقول ابن جريج وعطاء هو ابن أبي رباح وهو من

يحيى وقد أناس واستيقظوا وقد استيقظوا فقام محرم من الخطباء قال الصلاة على عاصم بن عباس فخرج وعصم في صلاة الله عليه وسلم كافي أنظر إليه الآن يظن رأسه باردا وعذله على رأسه فقال لو كان أنشأ على أمي لأمته أن يصلوا ما هنا فاستبقت عطاء كيف وضع النبي صلى الله عليه وسلم على رأسه كما أنباء ابن عباس

فقدولى عظامين اساميهما من بكتيد موضع الحراق اساميه على قرن الراس ٢٥ ثم فنهجها فكتل على الراس حتى نشت

ابهامه طرف الإذنهما  
بل الوجه على الصدغ  
وتاحية الحية لا يضر ولا  
يطش إلا كذا وتقل  
ولان أشن على أمتي  
لامتهم أن يصلوا هكذا  
(باب) وقت العشاء الى  
نصف الليل وقال أبو رزة  
كان النبي صلى الله عليه  
وسلم يصب تأخيرها  
حدثنا عبد الرحيم  
المحاربي قال حدثنا زائدة  
عن جده الطويل عن  
أنس قال أخر النبي صلى  
الله عليه وسلم ليلة العشاء  
الى نصف الليل ثم صلى ثم  
قال قد سلى الناس وناموا  
أما أنكم في صلاةنا  
انتظرونها وزاد ابن أبي  
مريم أخبرنا يحيى بن أوبى قال  
حدثني جده أنه سمع أنسا  
قال كفى أنظروا ويصن خلقه  
ليتشد (باب) فضل صلاة  
الغدير حدثنا سعد قال  
حدثنا يحيى عن أم هانئ  
قال حدثتنا قيس عن جبر  
ابن عبد الله كنعان الذي  
سلى الله عليه وسلم أنظروا  
الى القمر ليلة البرق فقال  
أما أنكم سترون ربكم كما  
ترون هذا الانعامون  
أول انصافون في رؤيته  
فان است طعن أن لا تغلبوا  
على صلاة قبل طلوع  
الشمس وقبل غروبها  
خافوا ثم قال فسمع بعد  
ربك قبل طلوع الشمس  
وقبل غروبها حدثنا

زعم انه ابن سار (قوله فسد) أي فرق قرن الراس بانه (قوله ثم ضما) كذا الباضاد المجبة والميم  
وسلم وسماه بالمهمة والموحدة وسماه بعض قال لا يصف عصر الميم الشعر باليد (قلت)  
ورواية البخاري موجه لان ضم اليدقة للعاصر (قوله حتى مستها به) كذا الباضاد الكشميني  
ولقبه ابهاميه وهو منصوب بالمفعولية وقوله على الاذن على هذا فهو قوع على الراس والاول  
طرف منصوب وقوله ابهاميه وهو مرفوع يؤيد رواية الاكثر رواية حجاج عن ابن جريح عند النائي  
وأبي نعيم حتى مستها به طرف الاذن (قوله لا يضر ولا يطش) أي لا يضر ولا يتجمل وقصر  
بالشاف لا كرووع عند الكشميني لا يضر العين والاول أصوب (قوله لامتهم أن يصلوا) كذا  
بني ذلك في كتاب التمني عند المصنف من رواية سفيان بن عيينة عن ابن جريح وغيره في هذا  
الحديث وقال انه لو قلنا أن أشن على أمتي (قائلة) وقع في الطرائف من طريق طاوس عن ابن عباس  
في هذا الحديث بمعناه قال وذهب الناس الا عثمان بن مظعون في ستة عشر رجلا خرج النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال ما سلى هذه الصلاة أمة حكيم (قوله باب وقت العشاء الى نصف الليل) في هذه الترجمة  
حديث مرع أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص في بيان أول الاوقات وأخرها وفيه  
قذا صليتم العشاء فانه وقت الى نصف الليل قال النووي معناه وقت لادائها اختيارا أو أم وقت الجواز  
فيقتدى بطلوع الفجر حديث أبي قتادة عند مسلم انما التفرط على من لم يصل الصلاة حتى يجي وقت  
الصلاة الاخرى وقال الاصطخري اذا ذهب نصف الليل سارت قضاء قال ودليل الجمهور حديث أبي قتادة  
المذكور (قلت) وعموم حديث أبي قتادة مخصوص بالا جاع في الصبح وعلى قول الشافعي الحديث في  
المغرب فلا سطره ان يقول انه مخصوص بالحديث المذكور وغيره من الاحاديث في العشاء والله أعلم  
(قوله وقال أبو رزة) هو طرف من حديثه المتقدم في باب وقت العصر وليس فيه تصريح بقدر نصف  
الليل لكن أباود التميمي والتروست لم يأتوا بمقدمة الثلث وأخرى بالنصف كان النصف غاية  
التأخير ولم أرفق امتداد وقت العشاء الى طلوع الفجر حديث ناصر بن عياض (قوله حدثنا عبد الرحيم  
المحاربي) كذا في ذخرووع لابي الوقت وغيره عبد الرحيم بن عيسى في حديثه عن عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن  
محمد المحاربي الكوفي يكنى أبا يزيد هو من قدماء شيوخ البخاري وليس له في الصحيح عنه غير هذا الحديث  
الواحد (قوله صلاة العشاء) زاد مسلم ليه وفيه اشعار بأنه يمكن أن يطلب على ذلك (قوله قد سلى الناس)  
أي الممهودون ممن سلى من المسلمين اذ ذلك (قوله وزاد ابن أبي مريم) يعني سعيد بن الحكم المصري  
ومراده هذا التعليق ببيان معاجيد الحديث من أنس (قوله كذا أنظروا الخ) الخ في موضع المفعول  
لقوله زاد وقد وقع لنا هذا التعليق موصولا طالبا من طريق أبي طاهر الخضر في الجزء الاول من فوائده  
قال حدثنا البغوي حدثنا أحمد بن منصور حدثنا ابن أبي مريم وسندوا أرسل أنس هل اتخذ النبي صلى  
الله عليه وسلم خاتما قال نعم أخره الشافعي كروفي أخره كذا أنظروا ويصن خلقه ليتشد أو يمس  
بالموحدة والصاد المهمة التي يقرب سبأ الكلام على فضل انتظار الصلاة في أبواب الجماعة وعلى الخاتم  
وليه في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى (قوله باب فضل صلاة الغدير) وقع في رواية أبي خزيمة بهذا  
والحديث ولم يظهر لقوله والحديث فوجه في هذا الموضع وجهه الكرماني بان الفرض منه باب كذا وباب  
الحديث الزاوي في فضل صلاة الغدير (قلت) ولا يخفى بعد ذلك انه قد ورد في شيء من المستقرات  
ولا عرج عليها أحد من الشراح فالتأخر أنها وهم هذا الحديث أخرجه جبر أيضا باب فضل صلاة  
العصر فيزياد ويقتل انه كان فيه باب فضل صلاة الغدير والعصر فترقت الكلمة الأخيرة والله أعلم  
(قوله يحيى) هو القطن بن اسمعيل هو ابن أبي خلف قيس هو ابن أبي حازم وقد تقدم الكلام على حديث  
جبر في باب فضل صلاة العصر (قوله أبو جرة) بالهم والاسم هو الضبي وشيخه أبو بكر هو ابن أبي  
موسى الأشجري بليل الرواية التي بعده حيث وقع فيها أن أبا بكر بن عبد الله بن قيس وعبد الله بن قيس  
حدثني بن خالد قال حدثنا حماد بن عمار حدثني أبو جرة عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

هو أبو موسى وقد قيل أنه أبو بكر بن عمار بن ربيعة والأول أرجح كما ساقى آخر الباب (قوله من صلى  
البردين) بفتح الميم وسكون الراء تنبيه برؤا الصلاة الصبر والعصر ويدل على ذلك قوله في حديث  
جر صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها زاد في رواية مسلم يعني العصر والخبر قال الخطابي معناه  
بردين لأنهما فصلان في بردي النهار وهما طرفة حسين بطيب الهواء وتذهب سودة الحار وتقبل عن أبي  
عبيد أن صلاة المغرب تدخل في ذلك أيضا وقال البراء في توجيه اشتصاص هاتين الصلاتين بدخول  
الجنة دون غيرها من الصلوات مصلحة أن من وصولة لأثر طرية المراد الذين صلواهما أول ما فرضت  
الصلاة ثم ما توافر في فرض الصلوات الخمس لأنها فرضت أولا ولا ركعتين بالفداء وركعتين بالعشى ثم فرضت  
الصلوات الخمس فهو خبر عن ناس مخصوصين لا عموم فيه (قلت) ولا يخفى ما فيه من التلخيص والوجه  
أن من في الحديث شرطية وقوله دخل جواب الشرط وعُدل عن الأصل وهو فصل المضارع كان يقول  
يدخل الجنة أراد قلنا كيف وفوقه يجعل ما سبق كالواقع (قوله وقال ابن ربيعة) هو عبد الله البصري  
القداني وهو أحد شيوخ البضاري وقوله صلى محمد بن يحيى الذهلي قال حدثنا عبد الله بن ربيعة وهو ربيعة  
من طريقه في الجزء المشهور المروي عنه من طريق السلي واللفظ المتروك واحد (قوله حدثنا إسحق) هو  
ابن منصور وهو يقع منسوبا في ثمن من الكتب والروايات واستدل أبو علي القاسمي على أنه ابن منصور بن  
مسلم مروي عن إسحق بن منصور عن حبان بن هلال حدثنا غيره هذا (قلت) ورأيت في رواية أبي علي  
الشيباني عن القريبي في باب البيعان بالخيار حدثنا إسحق بن منصور حدثنا حبان بن هلال قال حدثنا  
هذه القرينة أقوى من القرينة التي في رواية مسلم (قوله حدثنا حبان) هو ابن هلال وهو بفتح الحاء  
المهملة فاجتمع الروايات عن همام بن شيخ أبي جرة هو أبو بكر بن عبد الله فهذا بخلاف من زعم أنه  
ابن عمار بن ربيعة وحديث عمار أخرجه مسلم وغيره من طريق عن أبي بكر بن عمار عن أبيه لكن  
لفظه لم يبلغ النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها وهذا اللفظ مغاير لفظ حديث أبي موسى  
وإن كان معناها واحدا فالصواب أنه واحد ثان (قوله باب وقت الخبر) ذكر فيه حديث نصر  
زيد بن ثابت مع النبي صلى الله عليه وسلم من وجهين عن أنس فلو روي همام عن قتادة فهي عن أنس إن  
زيد بن ثابت حدثه فخلعه من مسند زيد بن ثابت ووافقه هشام عن قتادة كما ساقى في الصيام وأما روية  
سعيد وهو ابن أبي عروبة عن قتادة فهي عن أنس بن أبي العز زيد بن ثابت نصر مروي رواية السرخسي  
والسلي نصر واجعله من مسند أنس وأما قوله نصر واجعه الجمع فتأذره ورجع عند مسلم رواية  
همام فإنه أخرجهما وأعرض عن رواية سعيد يدل على رجحانها أيضا أن الامام علي أخرجهما رواية سعيد  
من طريق خلف بن الحرث عن سعيد فقال عن أنس عن زيد بن ثابت والذي يظهر لي في الجمع بين  
الروايتين أن أبا حنيفة ذلك لم يكن به خبر معهما ولا لجل هذا سأل زيد عن مقداد وقت المصروع كما  
ساقى بعد ثم وجدت ذلك نصر بحافي رواية القاسمي وابن حبان وقتلتهما عن أنس قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يا أنس أتريد الصيام أطعمني شيئا فخبته بفروا فأنهيه له وذلك بعد ما أذن بلال  
قال يا أنس أقرر رجلا يا كل مني فدعوت زيد بن ثابت فجاء فقص مره ثم قام فصلى ركعتين ثم خرج إلى  
الصلاة فعلى هذا قلنا أوقوله كم كان بين الأذان والمصروع أي أذان ابن أم مكتوم لأن بلالا كان يؤذن  
قبل الفجر والآخر يؤذن إذا طلع (قوله قلت كم كان بينهما) سقط لفظ كان من رواية السرخسي  
والسلي ووقع عند الامام علي من رواية عفان عن همام قلنا لا بد من رواية خلف بن الحرث عن سعيد  
قال خلف أنس القائل كم كان بينهما وقع عند المصنف من رواية غيره عن سعيد قلت لانس فهو مروي  
قتادة قال الامام علي والروايتان صحيحتان بأن يكون أنس سأل زيد أو قتادة سأل أنسا والله أعلم (قوله  
قام بنبي الله صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة فصليا) كذلك جميع في نصيفة التبيين وغيره فصليا بصيغة  
الجمع وساقى الكلام على بقية قوا هذا الحديث في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى واستدل

من صلى البردين دخل  
الجنة • وقال ابن ربيعة  
حدثنا همام عن أبي جرة  
أن أبا بكر بن عبد الله بن  
قيس أخبره بهذا حديثنا  
اصح عن حبان قال حدثنا  
همام قال حدثنا أبو جرة  
عن أبي بكر بن عبد الله  
عن أبيه عن النبي صلى  
الله عليه وسلم مثله  
(باب) وقت الخبر  
• حدثنا حماد بن عاصم  
قال حدثنا همام عن قتادة  
عن أنس أن زيد بن ثابت  
حدثه أنهم نصروا مع  
النبي صلى الله عليه وسلم  
ثم قاموا إلى الصلاة قلت كم  
بينهما قال قدر خمسين أو  
ستين يعني آية • حدثنا  
حسن بن صباح مع روحا  
قال حدثنا سعيد عن قتادة  
عن أنس بن مالك أن نبي  
الله صلى الله عليه وسلم وزيد  
ابن ثابت نصرا فخطبوا  
من معورهما قام بنبي الله صلى  
الله عليه وسلم إلى الصلاة  
فصليا قلت لانس كم كان  
بين فراغهما من معورهما  
ودخولهما في الصلاة قال  
قدوما يقرأ الرجل خمسين  
آية حدثنا معجل بن أبي  
أويس

المحنف به على ان أول وقت الصبح طلوع الفجر لانه الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب والمدة التي  
 بين الفراغ من الصوم وال دخول في الصلاة هي قراءة التحسين آية أو نحوها فقلت خمس ساعة ولعلها  
 مقدار ما ينشأ شعر ذلك بان أول وقت الصبح أول ما يطلع الفجر وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يدخل  
 فيها بظلمة والله أعلم **(قوله عن أخيه)** هو أبو بكر عبد الجيد وسليمان هو ابن بلال وسبأ الكلام  
 على حديث سهل بن سعد في الصيام والقرض منه هنا الإشارة الى مبادئة التي صلى الله عليه وسلم بصلاته  
 الصبح في أول الوقت بعد حديث عائشة تقدم في أو ابسرا العزوة ولقطة أصرح في مراد في هذا الباب من  
 جهة التفليس بالصبح وان سياقه يقتضي المواظبة على ذلك وأصرح منه ما أثر به أو داود من حديث  
 ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم أسقر بالصبح مرة ثم كانت حلالة بعد التفليس حتى مات فلم يفتد الى أن  
 يسفر وأما ما رواه أصحاب السنن وصححه غير واحد من حديث واقع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أسقروا بالصبح فإنه أعظم لأجره فدخله الشافعي وغيره على ان المراد بذلك تحقق طلوع الفجر  
 ورجله الطحاوي على ان المراد الايام ينطوي على القراءة فيها حتى يخرج من الصلاة مسفرا وأبعد من زعم  
 انه ناسخ الصلاة في الفليس وأما حديث ابن مسعود الذي أخرجه المحنف وغيره أنه قال لما رأيت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم صلى صلاة في غير وقتها غير ذلك اليوم يعني في الفجر يوم المزدلفة فحمل على انه دخل  
 فيها مع طلوع الفجر من غير تأخير فان في حديث زيد بن ثابت وسهل بن سعد ما يشعر بتأخير بسيرة لانه  
 صلاها قبل ان يطلع الفجر والله سبحانه وتعالى أعلم **(قوله في حديث عائشة كثر)** قال الكرمانى هو مثل  
 أكلوف البراغيث لان قياسه الافراد وجمع **(قول نساء المؤمنات)** تقديره نساء الانفس المؤمنات  
 أو نحو ذلك حتى لا يكون من إضافة الشيء الى نفسه وقيل ان نساء هنا بمعنى الفاضلات أى فضلات  
 المؤمنات كما قال رجال القوم أى فضلائهم **(قوله يشهدن)** أى يحضرن وقوله لا يعرفن أحد قال  
 الداودى معناه لا يعرفن نساء أم رجال أى لا يظهر للرأى الا الاشباح خاصة وقيل لا يعرفن أى ما هن  
 فلا يعرفن بين خديجة وزينب وشعفة النوى بان المتلفعة في النهار لا تعرف عنها فلا يبقى في الكلام  
 فائدة وتجب بان المعرفة هنا متعلق بالاعيان فلو كان المراد الاول لصير بنى العلم وما ذكره من ان المتلفعة  
 بالنهار لا تعرف عنها فيه فظهر لان لكل امرأه هيئة غير هيئة الاخرى في الفليس ولو كان بدنها منطى  
 وقال الباقى هذا يدل على انهن كن سافرات اذ لو كن متقبحات لمت قطعية الوجه من معرفتهن لا الفليس  
**(قلت)** وفيه ملقبة لانه مبني على الاشتباه الذي أشار اليه النوى وأما اذا قلنا ان لكل واحدة منهن  
 هيئة فالحال فلا يلزم ما ذكره الله أعلم **(قوله متلفعات)** تقدم شرحه والمروط جمع مرط بكسر الميم وهو  
 كساء معصم من خز أو صوف أو غير ذلك وقيل لا يسمى مرط الا اذا كان اخضر ولا يلبسه الا النساء وهو  
 مردود بقوله مرط من شعر أسود **(قوله ينقلن)** أى يرجعن **(قوله من الفليس)** من ابتدائية أو قطعيلية  
 ولا معارضة بين هذا وبين حديث أبي رزة السابق انه كان ينصرف من الصلاة حين يعرف الرجل جلبيه  
 لان هذا اخبار عن رؤى المتلفعة على بعد ذلك اخبار عن رؤى المجلس وفي الحديث استعجاب المبادئة  
 بصلاته الصبح في أول الوقت وجواز خروج النساء الى المساجد لشهود الصلاة في الليل ولا يؤخذ منه  
 جوازه في النهار من باب أولى لان الليل مظنة الترسية أكثر من النهار وعلى ذلك اذا لم يحض عليهن أو بهن  
 قننه واستدل به بعضهم على جواز صلاة المرأة مخففة الاضواء فكلما جعل التلفع صفة لشهود الصلاة  
 وتجبه عياض بانها أخبرت عن هيئة الانصراف والله أعلم **(قوله يابعن أدركن من الشجر ركعة)**  
 تقدم الكلام على الحكمة في حذف جزاء الشرط من الترجمة في باب من أدركن من العصر ركعة  
**(قوله يحدثنه)** أى يحدثن زيد بن أسلم ورجل الاسناد كلهم مدنيون **(قوله فقد أدركن الصبح)**  
 الادراك الوصول الى الشيء فظاهره انه يكتفى بذلك وليس ذلك امراديا لاجماع فقيل يحمل على انه أدرك  
 الوقت فذا صلى ركعة أخرى فقد مكث حلالة وهذا قول الجمهور وقد صرح بذلك في رواية الراوردي

عن أخيه عن سليمان بن  
 أبي حازم أنه سمع سهل بن  
 سعد يقول كنت أسهر في  
 أهل ثم يكون سرعه في  
 ان أدرك صلاة الفجر مع  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وحدتنا يحيى بن بكير  
 قال أخبرنا يثيب عن حنبل  
 عن ابن شهاب قال أخبرني  
 عروة بن الزبير أن عائشة  
 أخبرته قالت كن نساء  
 المؤمنات يشهدن مع  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم صلاة الفجر متلفعات  
 بمروطهن ثم ينقلن الى  
 بيوتهن حين يقضى الصلاة  
 لا يعرفن أحد من الفليس

عن زيد بن أسلم أخرجه البيهقي من وجهين ولفظه من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس  
وركعة بعدما تطلع الشمس فقد أدرك الصلاة وأصرح منه رواية أبي غسان محمد بن مطرف عن زيد بن  
أسلم عن عطاء بن وهب بن يسار عن أبي هريرة بلفظ من صلى ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ثم سلى  
ما بين بعد غروب الشمس فلم يفته العصر وقال مثل ذلك في الصبح وقد تقدمت رواية المصنف في باب من  
أدرك من العصر ركعة من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة وقال فيها فاستملاهم للناسي من وجه آخر  
من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة كلها إلا أنه قضى طلوعه والبيهقي من وجه آخر من  
أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى ويؤخذ من هذا الرد على الطحاوي حيث  
خص الأدرك باختلام الصبي وطهر الخائف وإسلام الكافر وشهو أو أدركت نصرته مذهبه في أن من  
أدرك من الصبح ركعة فقد استملاهم لأنه لا يكملها إلا في وقت الكراهة وهو مبني على أن الكراهة  
تتأول الغرض والتفرد وهي خلافية مشهورة قال الترمذي وهذا قول الشافعي وأجلوا مصنف وخالف  
أبو حنيفة فقال من طلع عليه الشمس وهو في صلاة الصبح بطلت صلاته واحتج بذلك بالأحاديث  
الواردة في النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس رادعي بعضهم أن أحاديث النهي ناهية لهذا الحديث  
وهي دعوى تحتاج إلى دليل فإنه لا يصار إلى النسخ إلا بخلاف الجمع بين الحديثين يمكن أن يحمل أحاديث  
النهي على ما لا يبيح من التوافل ولا شك أن التخصيص أولى من ادعاء النسخ ومفهوم الحديث أن من  
أدرك أقل من ركعة لا يكون مدرك الوقت ولحقها في ذلك تفصيل بين أصحاب الاعتذار وغيرهم وبين  
مدرك الجماعة ومدرك الوقت وكذا مدرك الجمعة ومقدار هذه الركعة قدر ما يكبر للأحرام وبقرأ أم  
القرآن ويركع ويرقع ويصعد سجدةين بشرط كل ذلك وقال الرافعي المعتبر فيها أن يخضع ما يقدر عليه  
أحد وهذا في حق غير أصحاب الاعتذار أما أصحاب الاعتذار كن أهل من اعتذار أو ظهرت من حياء أو غير  
ذلك فإن في من الوقت هذا القدر كانت الصلاة في حقهم أداء وقد قال قوم يمكن ما أدرك في الوقت أداء  
وبعد قضاء ما يسيل يكون كذلك لكنه يلحق بالأداء حكوا واختار أن الكمل أداءه من فضل الله تعالى  
وتحل بعضهم الإتيان على أنه لا يجوز لمن ليس بعد تأخير الصلاة حتى لا يتي منها إلا هذا القدر والله أعلم  
(الطبعة) أورد المصنف في باب من أدرك من العصر طريق أبي سلمة عن أبي هريرة وفي هذا الباب  
طريق عطاء بن يسار ومن معه عن أبي هريرة لأنه قد قدم في طريق أبي سلمة ركعة العصر وقد تم في هذا ذكر  
الصبح فاسب أن يذكر في كل منهما ما قدم لما يشع به التقدير من الاهتمام والله الهادي للصواب  
(قوله باب من أدرك من الصلاة ركعة) هكذا ترجمه وساق الحديث بلفظ من أدرك ركعة من الصلاة  
فقد أدرك الصلاة وقد رواه مسلم من رواية عبيد الله العمري عن الزهري وأحال به على حديث مالك  
وأخرجه البيهقي وغيره من الوجه الذي أخرجه منه مسلم ولفظه كلفظ ترجمة هذا الباب قد تقدم قوله من  
الصلاة على قوله ركعة وقد وضع لنا بالاستقراء أن جميع ما يقع في تراجم البضاري مما ترجمه بلفظ الحديث  
لا يقع فيه شيء من غير لفظ الحديث الذي يورده الأوفور ومن وجه آخر بذلك اللفظ المفار فتدوره  
ما كرام اطلاعهم والقاهران هذا أعظم من حديث الباب الماضي قبل عشرة أبواب ويحتمل أن تكون  
اللام عهدية فيقتضوا أن يؤيده أن كلامهما من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة وهذا المطلق وذلك مفيد  
فيصل المطلق على المقيد وقال الكرماني الفرق بينهما أن الأول فحين أدرك من الوقت قد ذكر ركعة وهذا  
فحين أدرك من الصلاة ركعة كذا قال وقال بعد ذلك في الحديث أن من دخل في الصلاة فصل ركعة  
وخرج الوقت كان مدركا للجمعة أو تكون كلها إذا وهو الصحيح انتهى وهذا يدل على اتحاد الحديثين عنده  
لجملتهم متعلقين بالوقت بخلاف ما قال أوزلا وقال الترمذي معناه من أدرك مع الإمام ركعة فقد أدرك  
فضل الجماعة وقيل المراد بالصلاة الجمعة وقيل غير ذلك وقوله فقد أدرك الصلاة ليس على ظاهره  
بالإجماع لما قدمناه من أنه لا يكون بالركعة الواحدة مدركا لجميع الصلاة بحيث تحصل راتد عنه من

(باب من أدرك من  
القبلة ركعة) حدثنا  
عبيد الله بن مسلمة عن  
مالك عن زيد بن أسلم عن  
عطاء بن يسار وعن يسار  
ابن عبيد عن الأعرج  
يحدثونه عن أبي هريرة  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال من أدرك  
من الصبح ركعة قبل أن  
تطلع الشمس فقد أدرك  
الصبح ومن أدرك ركعة  
من العصر قبل أن تغرب  
الشمس فقد أدرك العصر  
(باب من أدرك الصلاة  
ركعة) حدثنا عبيد الله  
ابن يوسف قال أخبرنا مالك  
عن ابن شهاب عن أبي  
سلمة بن عبد الرحمن عن  
أبي هريرة أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال  
من أدرك ركعة من  
الصلاة فقد أدرك الصلاة

الصلاة فافيه اضمار تقديره قد أدرك وقت الصلاة أو حكم الصلاة أو فوض ذلك و يلزمه انما قضينا  
وقد تقدم بقية مباحثه في الباب الذي قبله ومفهوم التقدير لكه أن من أدرك دون الكه لا يكون  
مدر كاله أو هو الذي استقر عليه الاتفاق وكان فيه شذوذ قد قدم منها ادراك الامام كما يعزى ولولم يدرك  
معه الزكوع قبل يدرك الكه ولو رفع الامام رأسه لم يرفع فيه من اتمهم رؤسهم ولو بقي واحد وعن  
الثوري وروافذاه كبر قبل أن يرفع الامام رأسه أدرك أن وضع يديه على ركبتيه قبل رفع الامام وقيل  
من أدرك تكبيرة الاسراء وتكبيرة الزكوع أدرك الكه وعن أبي العالية إذا أدرك السجود أكل  
فيه الكه معهم ثم يقوم فبرك فقط وتجزئه (قوله باب الصلاة بعد التبر حتى ترفع الشمس) يعني  
ما حكمها قال الزبير بن المنير لم يثبت حكم النهي لأن تعيين النهي عنه في هذا الباب بما كثر فيه الاختلاف  
وخص الترجمة بالفجر مع اشتغال الاحاديث على الفجر والعصر لأن الصبح هي المذكورة أولا في سائر  
أحاديث الباب (قلت) أولان العصر ورد فيها كونه صلى الله عليه وسلم على بعد هذا بخلاف الفجر  
(قوله هشام) هو ابن أبي عبد الله السخاوي (قوله عن أبي العالية) هو الرازي بابا القنانية  
واحد ووقع بالتصريح ووقع مصر حاه عند الاسماعيلي من رواية غندل عن شعبة وأبو رطل المصنف طريق  
يحيى وهو القطن عن شعبة عن قتادة سمعت أبا العالية والسرفيا التصريح بهما عن قتادة من أبي  
المالية وإن كانت طريق هشام أعلى منها (قوله شهد عدي) أي أعلني أو أخبرني ولم يرد شهادة الحكم  
(قوله مزيون) أي لاشك في صدقهم ودينهم ورواية الاسماعيلي من طريق يزيد بن زريع عن  
هشام شهد عدي رجال مزيون فيهم عمر وبنو رواية شعبة حدثني جلال أبيهم إلى عمر (قوله ناس  
هذا) أي بهذا الحديث بعناء فإن مسددا رواه في مسنده ومن طريقه البيهقي ولفظه حدثني ناس  
أبهم إلى عمرو قال فيه حتى تطلع الشمس ووقع في الترمذي عنه سمعت غير واحد من أصحاب النبي صلى  
الله عليه وسلم منهم عمرو وكان من أبيهم إلى (قوله بعد الصبح) أي بعد صلاة الصبح لأنه لا بائزان  
يكون الحكم فيه معطال الوقت إلا بد من أداء الصبح فتعين التقدير المذكور قال ابن دقيق العيد هذا  
الحديث معمول به عند فقهاء الامصار وخالف بعض المتقدمين وبعض الظاهريين من بعض الوجوه  
(قوله حتى تشرق) بضم أولهم أشرق وقال أشرفت الشمس أو غصت وأضأت و يؤيد حديث أبي  
سعيد إلا في الباب بعده بلفظ حتى ترفع الشمس وروى بفتح أولهم وضع يده قرب قال شريك  
الشمس أي طلعت و يؤيد رواية البيهقي من طريق أخرى عن ابن عمر شيخ البخاري فيه بلفظ حتى تشرق  
الشمس أو تطلع على الشلو قلذ كزان في رواية مسدح حتى تطلع الشمس فيشرق وكذا هو في حديث أبي  
هريرة إلا في آخر الباب بلفظ حتى تطلع الشمس بالجزم يجمع بين الحديثين بأن المراد بالطلع طلوع  
مخصوص أي حتى تطلع من نضعة قال الثوري أجبت الامم على كراهة صلاة لاسبيل لها في الاوقات  
المنهي عنها أو تنقوا على جواز الفرائض المؤداة فيها واختلقوا في النوافل التي لها سبب كصلاة نضعة  
المسجود ومسجود القنوة والشكر وسلاة العيد والكسوف وسلاة الجنائزة وقضاء الفائقة قد ذهب الشافعي  
وطائفة إلى جواز ذلك كله بلا كراهة وذهب أبو حنيفة وآخرون إلى أن ذلك داخل في عموم النهي وأجبت  
الشافعي بأنه صلى الله عليه وسلم قضى سنة الظهر بعد العصر وهو مريح في قضاء السنة الفائقة للظاهرة  
أولى والفرصة المفضية أولى ويلحق بالسبب (قلت) وما نقله من الاجماع والاتفاق متعقب فقد  
حكى غيره من طائفة من السلف الإباحة مطلقا وأن أحاديث النهي منسوخة وبطلت داود وغيره من أهل  
الظاهر وبلغت جزم ابن حزم عن طائفة أخرى المنع مطلقا في جميع المصالحات ومجوع عن أبي بكر وقوب  
ابن عمر المنع من صلاة الفروض في هذه الاوقات وحكى آخرون الاجماع على جواز صلاة الجنائزة في  
الاقوات المكروهة وهو متعقب على ما سأل في بابها وما ادعاه ابن حزم وغيره من النسخ مستندا إلى حديث  
من أدرك من الصبح وكه قبل أن تطلع الشمس فبطلت اليها أخرى فدل على الإباحة للصلاة في الاوقات

(باب الصلاة بعد الفجر)

حتى ترفع الشمس) حدثنا

خص بن عمر قال حدثنا

هشام عن قتادة عن أبي

العالية عن ابن عباس قال

شهد عدي رجال

مزيون وأرضاهم

عدي عمران النبي صلى

الله عليه وسلم ناس عن

الصلاة بعد الصبح حتى

تشرق الشمس وبعد

العصر حتى تقرب حدثنا

مسدد قال حدثنا يحيى عن

شعبة عن قتادة قال سمعت

أبا العالية عن ابن عباس

قال حدثني ناس بهذا

حدثنا مسدد قال حدثنا

يحيى بن سعيد

قوله منها كذا بالنسخ

والخطيب هل اه





**(باب) لا تعزى الصلاة:**

فَسَلَّ غُرُوبُ النِّجَمِ  
 وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ  
 قَالَ أَخْبَرَنَا مَالُكَ عَنْ نَافِعٍ  
 عَنْ ابْنِ عُرْفَانَ رَسُولَ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ  
 لَا يَبْصُرُ أَحَدٌ فِصْلِي  
 عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ  
 غُرُوبِهَا ۖ حَدَّثَنَا عَبْدُ  
 الْعَزِيزُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ  
 حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي عَدَسٍ  
 عَنْ مَالِكِ بْنِ أَبِي شَهَابٍ  
 قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ زَيْدٍ  
 الْجَدِيُّ أَنَّهُ مَعَ أَبِي عَبْدِ  
 الْحَدَّادِ يَقُولُ تَغَيُّتْ  
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَسَلَّمَ يَقُولُ لِصَلَاةٍ بَعْدَ  
 الصُّبْحِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ  
 وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى  
 تَغُيَّبَ الشَّمْسُ ۖ حَدَّثَنَا  
 مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي نَصْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا  
 غُنْدَرٌ قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَةُ عَنْ  
 أَبِي الْيَاسِقِ قَالَ سَمِعْتُ جِرَانَ  
 ابْنَ أَبِي نَصْرٍ يَحْكِي عَنْ معاوية  
 قَالَ إِنَّكُمْ لَتَسْلَوْنَ صَلَاةَ  
 لَقَدْ حَكَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَرَانَا  
 بَصُلْهًا وَلَقَدْ سَمِعْتُ عَنْ أَبِي  
 الزُّبَيْرِ كَتَمِينَ بَعْدَ الْعَصْرِ  
 ۖ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ  
 حَدَّثَنَا عَبْدُ عَزِيزٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ  
 عَنْ خُبَيْبٍ عَنْ قُصَيْبِ بْنِ  
 حَاصِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ  
 سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ تَلَاوَةِ  
 الْقُرْآنِ حَتَّى تَطْلُعَ النُّجُومُ  
 وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَقْرُبَ  
 النُّجُومُ (بَابُ مَنْ لَمْ يَكُورْ  
 الصَّلَاةَ الْأَعْدَا الْعَصْرِ

فدخل فيه الصلاة عند طلوع الشمس وكذا من بعد صلاة العصر إلى أن تغرب الشمس ولا يعكر على ذلك أن من لم يصل الصبح ملاحق بزغت الشمس هكذا له التنفل حينئذ لأن الكلام إنما هو على الغالب المعتاد وأما هذه الصورة النادرة فليست مقصودة وفي الجملة عدلها أربعة أوجه وبني خاص وهو الصلاة وقت استواء الشمس وكانه لم يصح عند المؤلفين على شرطه فترجم على نفيه وفيه أربعة أحاديث حديث عبيد بن عامر وهو عند مسلم ولفظه وحين شوم قائم الظهيرة حتى ترتفع وحديث عمرو بن عبسة وهو عند مسلم أيضا ولفظه حتى يستقل الظل بالراح فإذا أقبل اللفظ في فصل وفي لفظ لابي داود حتى يعزل الريح ظله وحديث أبي هريرة وهو عند ابن ماجه والبيهقي ولفظه حتى تستوي الشمس على رأسك كالريح فإذا زالت فصل وحديث الصائحي وهو في المطاوعة لفظه ثم إذا استوت ظلمها فإذا زالت فارقها وفي آخره ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات وهو حديث هرسل مع قوة رجاله وفي الباب أحاديث أخر ضعيفة وقضية هذه الزيادة قال عمر بن الخطاب فنهى عن الصلاة نصف النهار وعن ابن مسعود قال كانت هي عن ذلك وعن أبي سعيد المقبري قال أدركت الناس وهم يتقربون ذلك وهو مذهب الأئمة الثلاثة والجمهور وخالف مالك فقال ما أدركت أهل الفضل إلا وهم يتجبدون ويصلون نصف النهار قال ابن عبد البر وقد روى مالك حديث الصائحي فاما أنه لم يصح عنده وأما أنه رده بالعمل الذي ذكره انتهى وقد استثنى الشافعي ومن واقفه من ذلك يوم الجمعة وفتحهم أنه صلى الله عليه وسلم نذر الناس إلى التكبير يوم الجمعة ورغب في الصلاة إلى خروج الإمام كسبائي في بابه وجعل الغاية خروج الإمام وهو لا يخرج إلا بعد الزوال فدل على عدم الكراهة وجاء فيه حديث عن أبي قتادة هو فوائده صلى الله عليه وسلم كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة في استاده الخطاط وقد كرهه البيهقي شواهد ضعيفة إذا ضمت قوى الخبر والله أعلم **(قائدة)** فرق بعضهم بين حكمة النهي عن الصلاة بعد صلاة الصبح والعصر وعن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها فقال بكراهة في الحالتين الأولين ويحرم في الحالتين الآخرين ومن قال بذلك محمد بن سيرين ومحمد بن جرير الطبري واخرج عاتبة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى بعد العصر فدل على أنه لا يحرم ولا يحل فعله على بيان الجواز وسيأتي ما فيه في الباب الذي بعده وروى ابن عمر قهرم الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وأباحها بعد العصر حتى تصغر وقال ابن حزم واخرج حديث علي أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر إلا الصلاة التي ترفعها رواه أبو داود بأسناد صحيح قوى واشتهر إطلاق الكراهة في الجميع فقل هي كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه والله أعلم **(قوله رواه عمر الخ)** يريد أن أحديث هؤلاء الأربعة وهي التي تقدمت وأراد هاهنا المبين السابقين ليس فيها تصرف للاستواء ولكن قال به ابن قولان في زيادة من حافظه فحب قبولها **(قوله حدثنا حماد)** هو ابن زيد **(قوله أصلي)** زاد الأصابع في أوله من وجهين عن حماد بن زيد كان لا يصلي من أول النهار حتى تزول الشمس ويقول أصلي إلى آخره **(قوله أن لا تحروا)** أصله تضرأى وتقصدوا وأدعوا زافق آخر هذا الحديث عن ابن جريج عن نافع فان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك وقال أنه يطلع قرن الشيطان مع طلوع الشمس **(تنبيه)** قال بعض العلماء المراد بحصر الكراهة في الأوقات الخمسة إنما هو بالنسبة إلى الأوقات الأصلية والافتقار كرهه في الكراهة التنفل وقت إقامة الصلاة ووقت صعود الإمام لحطبة الجمعة وفي حالة الصلاة المكتوبة جماعة من لم يصلها وعند المالكية كراهة التنفل بعد الجمعة حتى ينصرف الناس وعند الحنفية كراهة التنفل قبل صلاة المغرب وسيأتي ثبوت الأهمية في هذا الجامع **(الصحيح)** **(قوله باب ما يصلي بعد العصر من الفوائت ونحوها)** قال الزين بن المنير يظهر الترجمة أخرج النافلة المحضة التي لا سبب لها وقال أيضا أن السري في قوله ونحوها ليدخل فيه وروايت النوافل وغيرها **(قوله وقال كريب)** يعني مولى ابن عباس **(عن أم سلمة)** إلى آخره وهو طرف من حديث أورده المؤلف مطولا في باب إذا كلم وهو يصلي فأشار بيده فيقول كتاب الجنائز

رواه عمرو وابن عمرو وأبو سعد وأبو هريرة وحدثنا أبو التعمان حدثنا حماد عن أبيه عن نافع عن ابن عمر قال أصلي كرايت أجماعي يصلون لا أنهي أحدا يصلي بليل ولا نهار ما شاء غير أن لا تحروا طلوع الشمس ولا غروبها **(باب ما يصلي بعد العصر من الفوائت ونحوها)** وقال كريب عن أم سلمة صلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد العصر ركعتين وقال شغلني ناس من عهد القيس عن الركنين بعد الظهر وحدثنا أبو نعير قال حدثنا عبد الواحد بن أين قال حدثني أبي

وقال في آخره أتاني ناس من عبد القيس فشقوني عن الكتفين اللتين بعد الظهر فمهما اتان (قوله في حديث عائشة والذي ذهب به مازكهما حتى لقي الله وقوله في الرواية الأخرى مازك المجذنين بعد العصر عندني قط وفي الرواية الأخرى لم يكن يدعهما سرا ولا علانية وفي الرواية الأخيرة ما كان يأتي في يوم بعد العصر الأصلي وكتبتين) غلبت هذه الروايات من أجاز النقل بعد العصر مطلقا لما لم يصد له صلاة غروب الشمس وقد تقدم نقل المذهب في ذلك وأوجب عنه من أطلق الكراهة بأن فعله هذا يدل على جواز استدراك ما فات من الروايات من غير كراهة وأما ما رواه عنه صلى الله عليه وسلم على ذلك فهو من خصائصه والله ليل عليه رواية ذكر أن مولاه عائشة أنها حدثته أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العصر وينهى عنها ويواصل وينهى عن الوصال رواه أبو داود ورواية أبي سلمة عن عائشة في نحو هذه القصة وفي آخره وكان إذا صلى صلاة أجهتاراه وسلم قال البيهقي الذي اختص به صلى الله عليه وسلم المداومة على ذلك لأصل القضاء وأما ما روى عن ذكر أن من أم سلمة في هذه القصة أنها قالت فقلت يا رسول الله أتقصها إذا فاتنا فقال لا فهي رواية ضعيفة لا تقوم بها (قلت) أخرجها الطحاوي واحتج بها على أن ذلك كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم وفيه ما في (قائده) روى الترمذي من طريق جرير عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال اغتصلى النبي صلى الله عليه وسلم الكتفين بعد العصر لأنه أتاه مال فشقه عن الكتفين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ثم لم يعد قال الترمذي حديث حسن (قلت) هو من رواية جرير عن عطاء وقد سمع منه بعد اختلاطه وإن صح فهو شاهد لحديث أم سلمة لكن ظاهر قوله ثم لم يعد معارض لحديث عائشة المذكور في هذا الباب فيصير النبي على علم الراوي فإنه لم يطلع على ذلك والمثل متقدم على الثاني وكذا ما رواه النسائي من طريق أبي سلمة عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في بيته بعد العصر ركعتين مرة واحدة الحديث وفي رواية أنه صلى ركعتين بعد العصر ولا يعد فيجمع بين الحديثين بأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يصليهما إلا في بيته فلذلك لم يروهما ابن عباس ولا أم سلمة ويشترى ذلك قول عائشة في الرواية الأولى وكان لا يصليهما في المسجد مخافة أن تنقل على أمته (قوله أنه سمع عائشة قالت والذي ذهب به) في رواية البيهقي من طريق اسحق بن الحسن والإسماعيل من طريق أبي ذر روى عنه كلاهما عن أبي نعيم شخ البخاري فيه أنه دخل عليها فسألهما عن ركعتين بعد العصر فقالت والذي ذهب بنفسه تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم وزاد فيه أيضا فقال لها أين عن عمر كان ينهى عنهما ويضرب عليهما فقالت صدقت ولكن كان النبي صلى الله عليه وسلم يصليهما فذكره والخبر بذلك عن عمر أيضا ثابت في رواية كريب عن أم سلمة التي ذكرناها في باب إذا كان وهو يصلي في أول الخبر عن كريب ابن ابن عباس والمسود بن غفر مقبول عن الحسن بن أزرهر أرسلوه إلى عائشة فقالوا اقرأ عليهما السلام مناجيعا وسلمها عن الكتفين بعد صلاة العصر وقل لها أنا أخبرنا أنك تصليهما وقد بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنهما وقال ابن عباس وقد كنت أضرب الناس مع عمر عليهما الحديث (تنبيه) روى عبد الرزاق من حديث زيد بن خالد سب ضرب عمر الناس على ذلك فقال عن زيد بن خالد أن عمر وأمه وخليفته ركب بعد العصر فصر به فذكر الحديث وفيه فقال عمر يا زيد لا تأتي أخشى أن يقتلها الناس سما إلى الصلاة حتى الليل لم أضرب فيها فافعل عمر كان يرى أن النهي عن الصلاة بعد العصر إنما هو خشية إيقاع الصلاة عند غروب الشمس وهذا هو الحق قول ابن عمر الماضي وما نقلناه عن ابن المنذر وغيره وقد روى يحيى بن بكير عن الليث عن أبي الأسود عن عروة عن نعيم الهاروي بخوروا بقر بن خالد وجواب عمر له وفيه ولكني أخاف أن يأتي بعدكم قوم يصلون ما بين العصر إلى المغرب حتى يمر وبالساعة التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي فيها وهذا أيضا يدل لما قلناه والله أعلم (قوله ما خفف عنهم) في رواية المسنن ما خفف عنهم وسألت الكلام على ذلك في أعلام النبوة أن شاء الله تعالى (قوله هشام) هو ابن عروة (قوله ابن أخي) بالنصب على التداوم وحرف الندا محذوف وأنبأه الإسماعيلي في روايته (قوله)

أنه سمع عائشة قالت  
والذي ذهب به مازكهما  
حتى لقي الله وما لقي الله  
تعالى حتى قيل عن الصلاة  
وكان يصلي كثيرا من صلاته  
فأعاد النبي الكتفين بعد  
العصر وكان النبي صلى  
الله عليه وسلم يصليهما  
ولا يصليهما في المسجد  
مخافة أن ينقل على أمته  
وكان يحجب ما خفف عنهم  
وحدثنا مسدد قال حدثنا  
يحيى قال حدثنا هشام قال  
أخبرني أبي قال قالت  
عائشة ابن أخي مازك  
النبي صلى الله عليه وسلم  
المجذنين بعد العصر  
عندي قط \* حدثنا  
موسى بن إسماعيل قال

حدثنا عبد الواحد قال حدثنا الشافعي قال حدثنا ٤٤ عبد الرحمن بن الاسود عن أبيه عن عائشة قالت وكنتان لم يكن رسول الله

صلى الله عليه وسلم يدعوهما  
سرا ولا علانية وكنتان  
قبل الصبح وركعتان  
بعد العصر \* حدثنا محمد  
ابن عروزة قال حدثنا  
شعبة عن أبي اسحق قال  
رأيت الاسود وسروقا  
شهدا على عائشة قالت  
ما كان النبي صلى الله عليه  
وسلم يأتي في يوم بعد العصر  
الا صلى ركعتين (باب  
التكبير بالصلاة في يوم غير)  
حدثنا معاذ بن فضال قال  
حدثنا هشام عن يحيى هو  
ابن أبي كبير عن أبي قلابه  
أي أبا المليح حدثني قال  
كنا مع يزيد في يوم ذي غيم  
فقال بكروا بالصلاة فإن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
قال من ترك صلاة العصر  
حبط عمله (باب الاذان  
بعد ذهاب الوقت)  
حدثنا عمران بن ميسرة  
قال حدثنا محمد بن فضيل  
قال حدثنا حسين عن  
عبد الله بن أبي تاذة عن  
أيسه قال سماع النبي  
صلى الله عليه وسلم ليلة  
فقال بعض القوم لو عرفت  
بنايا رسول الله قال أضاف  
أن تناموا عن الصلاة  
قال بلال أنا وأنتانكم  
فأضطجوا وأسند بلال  
ظهوره إلى راحته فغطيه  
عنه فنام فاستيقظ النبي  
صلى الله عليه وسلم وقد  
طلع حاجب الشمس فقال  
يا بلال أين ما قلت قال  
ما ألقيت على نومة مثلهما  
فقال قال الله قبض أرواحكم

عبد الواحد) هو ابن زياد الشيباني هو وأوصى وأوصى المذكور في الاسناد الذي بعده هو السبيعي  
(قوله يدعوهما) زاد النسائي في يتي (فائدة) فوتمت عائشة رضي الله عنهما من مواظبتها صلى الله عليه  
وسلم على الركعتين بعد العصر ان يهيم صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بعد العصر حتى يقرب الشمس  
محتجب عن قصد الصلاة عند غروب الشمس لا لظلمة فلهذا قال ما تقدم نقله عنها وكانت تنفعل بعد  
العصر وقد أخرج المصنف في الحج من طريق عبد العزيز بن ربيع قال وأبت ابن الزبير بصلي ركعتين  
بعد العصر ويخبران عائشة حدثته التي صلى الله عليه وسلم لم يدخل بينهما الا صلاحهما وكان ابن الزبير  
فهم من ذلك ما فهمته خاتمة عائشة والله أعلم وقد روى النسائي أن معاوية سأل ابن الزبير عن ذلك فورد  
الحديث إلى أم سلمة فذكرت أم سلمة قصة الركعتين حيث شغل عنها فراجع الأمر إلى ما تقدم (تنبيه)  
قول عائشة ما ترك كها حتى لنى الله عز وجل وقوله لم يكن يدعوها وقوله ما كان يأتي في يوم بعد العصر  
الا صلى ركعتين مرادها من الوقت الذي شغل عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ولم يرد أنه كان  
بصلي بعد العصر ركعتين من أول ما فرضت الصلوات مثلا إلى آخر عمره بل في حديث أم سلمة ما يدل على  
أنه لم يكن يفعلهما قبل الوقت الذي ذكرت أنه قضاهما فيه (قوله باب التكبير بالصلاة في يوم غير)  
أو روي حديث يزيد الذي تقدم في أوقات العصر في باب من ترك العصر قال الأمامي جعل البخاري  
الترجمة لقول يزيد لا لحدث وكان حق هذه الترجمة أن يترجم بعض ما شغل عليه ألقاظ الحديث ولولم يكن على  
الارواحي عن يحيى بن أبي كثير بلفظ بكر وأيا الصلاة في يوم الغيم فإن من ترك صلاة العصر حبط عمله  
(قلت) من طاعة البخاري أن يترجم بعض ما شغل عليه ألقاظ الحديث ولولم يكن على  
شرطه فلا يراد عليه وروينا في سنن سعيد بن منصور عن عبد العزيز بن ربيع قال بلغنا أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال هلكوا صلاة العصر في يوم الغيم استأذنه قومي مع إرساله وقد تقدم الكلام على المتن في  
باب من ترك العصر (فائدة) المراد بالتكبير المبادأة إلى الصلاة في أول الوقت وأصل التكبير فعل الشيء  
بكرة وبالبكرة أول التماس ثم استعمل في فصل الشيء في أول وقته وقيل المراد بجعل العصر وجههما مع  
الظهور وروى ذلك عن عمر قال إذا كان يوم غيم فأخروا الظهر وعجلوا العصر (قوله باب الاذان بعد  
ذهاب الوقت) سقط لفظ ذهاب من رواية المسمى قال ابن المنير انما صحح المؤلف بالحكم على خلاف  
عادته في المختلف فيه لقوة الاستدلال من الخبر على الحكم المذكور (قوله حدثنا حسين) هو ابن عبد  
الرحمن الواسطي (قوله سماع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة) كان ذلك في رجوعه من خيبر كذا أجزم به  
بعض الشراح مع هذا على ما وقع عند مسلم من حديث أبي هريرة وفيه نظر لما بينته في باب الصعيد الطيب  
من كتاب التيمم ولا ينعى في المستخرج من هذا الوجه في أوله كتمام النبي صلى الله عليه وسلم وهو سير  
بناوذا ومسلم من طريق عبد الله بن رباح عن أبي قتادة في أول الحديث قصته في مسيرته مع النبي صلى الله  
عليه وسلم وأنه صلى الله عليه وسلم نفس حتى مال عن راحته وإن أبقاها دعه ثلاث مرات وإنه في  
الآخرة مال عن الطريق فقتل في سبعة أنفس فوضع رأسه ثم قال احفظوا علينا صلا تناولوا يدكم ما وقع عند  
البخاري من قول بعض القوم لو عرفت بناوذا لقول بلال أنا وأنتانكم ولم أقف على نومة هذا السائل  
والعريس تزول المسافر فغيره فأمه وأصله تزول آخر الليل وجواب لو عرفت بقدره لكان أسهل علينا  
(قوله أنا وأنتانكم) زاد مسلم في رواية فن يوقظنا قال بلال أنا (قوله فغطيته عني) في رواية السرخسي  
فقلت بغير ضمير (قوله فاستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم والشمس في ظهوره) (قوله يا بلال أين ما قلت) أي أين الوفاة بقولك  
أول من استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم والشمس في ظهوره (قوله أن الله قبض أرواحكم) هو قوله تعالى  
الله ينوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها ولا يلزم من قبض الروح الموت فالتوا انقطاع نفع  
الروح بالبدن ظاهر أو باطن أو التوم انقطاعه عن ظاهره فقطز أو مسلم أماته ليس في التوم تفرط الحديث

(قوله حين شاه) حين في الموضوعين اس وقت واحد من قوم القوم لا يتفق غالباً في وقت واحد بل يتأخرون  
 فيكون حين الاولى خبراً عن احسان متعددة (قوله فممن الذين بالناس بالصلاة) كذا هو بتشديد ذال اذن  
 و بالمؤدة فهم ساءوا لكشمي فاذن بالمؤدة حق المؤدة من بالناس واذن معناه اعلم وسأيت ما به بعد  
 (قوله فتوضاً) زاد أبو يعين في المستخرج فتوضاً الناس فلما ارتفعت في رواية المصنف في التوحيد من طريق  
 هشيم عن حسين فتوضوا سواهم فتوضوا الى أن طلعت الشمس وهو ابن سياراً ونحوه لا يابى داود من طريق  
 خلاص بن حسين ويستفاد منه أن تأخير الصلاة الى أن طلعت الشمس وارتفعت كان بسبب الشغل بقضاء  
 حاجتهم لا لتزويج وقت الكراهة (قوله وراياشت) وزنه افعال بتشديد اللام مثل احوار واهار اوى  
 صفت وقيل انما يقال ذلك في كل لون بين لونين فالما الخالص من المياض مثلاً فاما يقال له أبيض (قوله  
 فصلي) زاد أبو داود بالناس وفي الحديث من القوا ند جواز التماس الاتباع ما يتعلق بمصالحهم الدينية  
 وغيرها ولكن بصيغة العرض لا بصيغة الاعتراض وأن على الامام أن يراعي المصالح الدينية ولا اختراز  
 مما يحصل فوات العباد عن وقتها بسببه وجواز التزام الخادم القيام بمراعاة ذلك والاكتفاء في الامور  
 المهمة بالواحد وقبول العذر عن اعتذاره بما سائق وتسويغ المطالبة بالوفاء بالاتزام وتوجه المطالبة  
 على بلال بذلك تنبيهه على احتساب الدعوى والثقة بالنفس وحسن الظن بها لاسيما في مظان الغلبة  
 وسلب الاختيار وانما يدر بلال ان قوله انا أؤظكم اتباعاً لعادتي في الاستيقاظ في مثل ذلك الوقت لاجل  
 الاذان وفيه خروج الامام بنفسه في الغزوات والسراري وفيه الرد على منكري القدر وانه لا واقع في التكون  
 الا بشد وفي الحديث أيضاً مترجم وهو الاذان للفاشقة به قال الشافعي في القديم وأحدوا أبو نوري وابن  
 المنذر وقال الاوراع ومما لا الشافعي في الجديد لا يؤذن لها والمختار عند كثير من اصحابه ان يؤذن للصلاة  
 الحديث وحمل الاذان هنا على الاقامة متعقب لانه عقب الاذان بالوضوء ثم ارتفاع الشمس فلو كان  
 المراد به الاقامة لكان أمراً للصلاة عنها نعم يمكن حمله على المعنى القوي وهو محض الاعلام لا لسيما على رواية  
 الكشمي بن وقدر وي أبو داود وابن المنذر من حديث جرير بن حسين في نحو هذه القصة فاصح الا لا فاذن  
 فصلينا ركعتين ثم أمره فقام فصلي الفداء وسأني الكلام على الحديث الذي احتج به من لم يأت في  
 الباب الذي بعده هذا وفيه مشرعية الجماعة في القوائيم وسأني في الباب الذي بعده أيضاً واستدل  
 به بعض المالكية على عدم قضاء السنة الزاوية لانه لم يذكر فيه أنهم صلوا ركعتي الفجر ولا لانه لم يذكر فيه لانه  
 لا يلزم من عدم ذكر عدم الوقوع لاسيما وقد ثبت أنه ركعتان في حديث أبي قتادة هذا عند مسلم وسأني  
 في باب مفرد ذلك في أبواب الطلوع واستدل به المذهب على أن الصلاة الوسطى هي الصبح قال لا صلى الله  
 عليه وسلم لم يأمر أحد بمراعاة وقت صلاة غير ما وفيما قاله نظر لا يخفى قال ويدل على أنها هي المأمور  
 بالمحافظة عليها أنه صلى الله عليه وسلم نفسه صلاة غير الفجر عذر شغلها اه وهو كلام متعارف في عذر  
 أبي من النوم واستدل به على قبول خبر الواحد قال ابن زريق وليس هو يقطع فيه لاحتمال أنه صلى الله  
 عليه وسلم لم يرجع الى قول بلال بمجرد بل بعد النظر الى الفجر واستيقظ مثلاً وفيه جواز تأخير قضاء  
 الفائتة عن وقت الانتباه مثلاً وقد تقدم ذلك مع ربيعة فواته في باب المصعب الطيب من كتاب التيمم  
 (قوله باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت) قال الزين بن المنير انما قيل البخاري بعد ذهاب  
 الوقت ولم يقل مثلاً من صلى صلاة فائتة للاشعار بأن ابقائها كان قريب خروج وقتها كالقوائيم التي  
 جهل يومها أو شهرها (قوله هشام) هو ان أبي عبد الله الدستوائي ويحيى هو ابن كثير وأبو سلمة جوعيد  
 الرحمن (قوله ان عمر بن الخطاب) قد اتفق الرواة على أن هذا الحديث من رواية جابر عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم الاجماع في نصيفه فانه واه عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير قال فيه عن جابر عن عمر  
 بن الخطاب عن مسند عمر بن الخطاب هاج وهو ضعيف (قوله يوم الخندق) سأني شرح أمره في كتاب الغزاي  
 (قوله بعد ما غربت الشمس) في رواية شيبان عن يحيى عن عبد المنصف وذلك بعد ما افطر الصائم والمغني

حين شاه ورد هاعلمك حين  
 شايما بلال فممن الذين بالناس  
 بالصلاة فتوضاً فلما  
 ارتفعت الشمس وراياشت  
 قام فصلي  
 (باب من صلى بالناس  
 جماعة بعد ذهاب الوقت)  
 حدثنا معاذ بن فضالة قال  
 حدثنا هشام بن يحيى عن  
 أبي سلمة عن جابر بن عبد  
 الله أن عمر بن الخطاب جاء  
 يوم الخندق بعد ما غربت  
 الشمس

واحد **﴿قوله بسب كفا قرش﴾** لانهم كانوا السبب في تأخيرهم الصلاة عن وقتها اما المختار كما وقع  
لعمرو واما مطلقا كما وقع لغيره **﴿قوله ما كنت﴾** قال اليعمرى لفظه كاد من أفعال المقارع فذا قلت  
كاد يدعهم فهم منها ما قرب القيام ولم يتم قالوا راجع فيها أن لا تفرق بان بخلاف عسى فان الراجح فيها  
أن تفرق قال وقد وقع في مسلم في هذا الحديث حتى كادت الشمس أن تغرب **﴿قلت﴾** وفي البخاري في باب  
غزوة الخندق أيضا وهو من تصرف الرواة وهل تسوغ الرواية للضعف في مثل هذا أولا الظاهر الجواز  
لان المقصود الاخبار عن صلواته صلى الله عليه وسلم كيف وقعت لا الاخبار عن عمر هل تكلم بالراجحة أو المروجة  
قال واذا تفر رأت معنى كاد المقاربة فتقول عمر ما كنت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب معناه أنه  
صلى العصر قرب غروب الشمس لان في الصلاة يقتضى اثباتها واثبات الغروب يقتضى نفيه فتحصل  
من ذلك العمري ثبوت الصلاة ولم يثبت الغروب اه وقال الكرماني لا يلزم من هذا السياق وقوع الصلاة  
في وقت العصر بل يلزم منه أن لا تقع الصلاة لانه يقتضى أن يكسود الله كانت عند كسودها قال واصله  
عرفا ما صليت حتى غربت الشمس اه ولا يخفى ما بين التقريرين من الفرق وقاله من العرف ممنوع  
وكذا العندة للفرق الذي أوجهه اليعمرى من الاثبات والنفي لان كادا ثابتة أنقت واذا انقضت أثبتت  
كما قال فيها العمري ملغزا

اذ انقضت والله أعلم أثبتت \* وان أثبتت قامت مقام محمود

هذا الى معنى تفسيره بلفظ كسودته من الثقل والله الهادي الى الصواب فان قيل الظاهر أن عمر كان مع  
النبي صلى الله عليه وسلم فكيف اختص بان أدرك صلاة العصر قبل غروب الشمس بخلاف بقية الصحابة  
والنبي صلى الله عليه وسلم معهم فالحجاب أنه يحتمل أن يكون الشغل وقع بالمشر كين الى قرب غروب  
الشمس وكان عمر حينئذ متروضا فبادر فأقام الصلاة ثم جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فأعلمه بذلك في  
الحال التي كان النبي صلى الله عليه وسلم فيها قد شرع فيها الصلاة ولهذا قام عند الاخبار وهو أصحها الى  
الوضوء وقد اختلف في سبب تأخير النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة ذلك اليوم فقيل كان ذلك نسيانا  
واستبعد أن يقع ذلك من الجميع ويمكن أن يستدل به بغيره اه أحسن حديث أبي جعفر أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم صلى المغرب يوم الاحزاب فلما سلم قال هل علم رجل منكم أني صليت العصر قالوا لا  
يا رسول الله فصلى العصر ثم صلى المغرب اه وفي نسخة هذا الحديث نظرا لانه مخالف لما في الصحيحين من قوله  
صلى الله عليه وسلم لعمر والله ما صليتها ويمكن الجمع بينهما بتكلف وقيل كان عمر الكونهم شغلوه  
فلم يذكروا من ذلك وهو أقرب لاسيما وقد وقع عند اجدو النسائي من حديث أبي سعيد أن ذلك كان قبل  
أن ينزل الله في صلاة الخوف فرجا لا ور كيانا وقد اختلف في هذا الحكم هل نسخ أم لا كما سيأتي في كتاب  
صلاة الخوف ان شاء الله تعالى **﴿قوله بطحان﴾** بضم أوله وسكون ثانيه وادب المدينية وقيل هو بفتح أوله  
وكسر ثانيه حكاه أبو عبيد البكري **﴿قوله فصلي العصر﴾** وقع في الموطأ من طريق آخرى ان الذي خاتمهم  
الظهر والعصر وفي حديث أبي سعيد الذي أشرنا اليه الظاهر والعصر والمغرب وأنهم صلاوا بعد هوى  
من الليل وفي حديث ابن مسعود عند الترمذي والنسائي أن المشر كين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله وفي قوله أربع يجوز لان العشاء لم تكن ثابتة  
قال اليعمرى من الناس من رجح ما في الصحيحين ومصرح بذلك ابن العربي فقال ان الصحيح ان الصلاة التي  
شغل عنها واحدة وهي العصر **﴿قلت﴾** يؤيده حديث علي في مسلم شغلوا عن الصلاة الوسطى صلاة  
العصر قال ومنهم من جمع بان الخندق كانت وقته أهمل فكان ذلك في أوقات مختلفة في وقتا لا يام قال وهذا  
أولى **﴿قلت﴾** وبشره أن روي أبي سعيد وابن مسعود ليس فيها ما تعرض لقصة عمر بل فيها أن قضاءه  
للصلاة وقع بعد خروجه وقت المغرب وأما رواية حديث الباب ففيها أن ذلك كان عقب غروب الشمس  
قال الكرماني فان قلت كيف دل الحديث على الجماعية **﴿قلت﴾** اما لانه يحتمل أن في البيان اختصارا واما

فجعل بسب كفا قرش  
قال يا رسول الله ما كنت  
أصلي العصر حتى كادت  
الشمس تغرب قال النبي  
صلى الله عليه وسلم  
والله ما صليتها فقمنا الى  
بطحان فتوضأ للصلاة  
وتوضأ نالها فصل العصر  
بعد ما غربت الشمس ثم  
صلى بعدها المغرب

من اجراء الراوى الفاتنة التي هي العصر والحاضرة التي هي المغرب يجري واحدا ولا شأنا المغرب كانت  
بالجماعة لما هو معلوم من عاداته اهـ وبالاختصار الاول جزم ابن المنير عن الذين فقال فان قيل ليس فيه  
تصريح بأنه صلى في جماعة أجب بان مقصود الترجمة مستفاد من قوله فقام وقفا وقرأ أو قضا (قلت)  
الاختصار الاول هو الواقع في نفس الامر فقد وقع في رواية الامام علي ما يقتضي انه صلى الله عليه وسلم  
صلى بهم اخرجهم من طريق يزيد بن زريع عن هشام بلطف فصرى بنا العصر وفي الحديث من القوا نذرتب  
القوائم والاكثر على وجوبه مع ذلك كرامع التسيان وقال الشافعي لا يجب الترتيب فيها واختلافها فيما  
اذا نذر كرفائسته في وقت حاضرة ضيق هل يبدأ بالفاتنة وان خرج وقت الحاضرة أو يبدأ بالحاضرة أو  
يقتصر فقال بالاول مالك وقال الثاني الشافعي وأصحاب الرأي وأكثر أصحاب الحديث وقال بالتالث أشهب  
وقال عياض محل الخلاف اذا تكررت الصلوات القوائم طالما اذا تكررت فلا خلاف انه يبدأ بالحاضرة  
واختلاف في حد القليل قبل صلاة يوم وقيل أربع صلوات وفيه جواز المين من غير اختلاف اذا اقتضت  
مصلحته من زيادة طمأنينة أو نفي قومه وفيه ما كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه من مكارم الاخلاق  
وحسن التاني مع أصحابه وأتلفهم وما ينبغي الاقتداء به في ذلك وفيه استحباب قضاء القوائم في الجماعة  
وبه قال أكثر أهل العلم الا لا يثبت مع أنه أجاز صلاة الجمعة جماعة اذا قامت الاقامة لصلاة الفاتنة واستدل  
به على عدم مشروعية الاذان للفاتنة وأجاب من اعتبره بأن المغرب كانت حاضرة ولم يذكر الراوى  
الاذان لها وقد عرفت من عاداته صلى الله عليه وسلم الاذان للحاضرة فدل على أن الراوى ترك ذلك  
لأنه لم يضع في نفس الامر وتقصير احتمال أن تكون المغرب لم يتسبأ عنها الا يصدر ويحرقها على  
رأى من يذهب الى القول بتضيغه وعكس ذلك بعضهم فاستدل بالحديث على أن وقت المغرب منقطع لانه  
قدم العصر عليه فاو كان ضيقا ليد المغرب ولا سما على قول الشافعي في قوله بتقديم الحاضرة وهو الذي  
قال بان وقت المغرب ضيق فحتاج الى الجواب عن هذا الحديث وهذا حديث جابر وأما حديث أبي سعيد  
فلا يثبت فيه هذا الما تقدم أن فيه أنه صلى الله عليه وسلم صلى بعد مضى هوى من الليل (قوله باب من  
نسى صلاة قبل صل اذا كرو لا بعد الاثلاث الصلاة) قال علي بن المنير صرح البخاري بآيات هذا الحكم  
مع كونه مما اختلف فيه لقوة دليله ولكونه على وفق النكاح اذا لوجب خمس صلوات لا أكثر من  
الفاتنة كل العدد المأمور به لوكونه على مقتضى ظاهر الخطاب لقول الشارع قبل صلوا لم يذكر زيادة  
وقال أيضا لا كفارة لها الا الاثلاث فاستفد من هذا الحصر أن لا يجب غير اعادتها وذهب مالك الى أن من ذكر  
بعد أن صلى صلاة لم يصل التي قبلها فإنه صلى التي ذكر ثم صلى التي كان صلاحها مراعاة لترتيب انتهى  
ويحتمل أن يكون البخاري أشار بقوله ولا بعد الاثلاث الصلاة الى تضييف ما وقع في بعض طرق حديث  
أبي قتادة عند مسلم في قصة النوم عن الصلاة حيث قال فإذا كان الغد قبل صلوا عند وقتها فان بعضهم زعم  
أن ظاهرا إعادة القضية من بين عند ذكرها وعند حضور مثلها من الوقت الا في ولكن اللفظ المذكور  
ليس ناصيا ذلك لانه لا يمتثل أن يذكر بقوله قبل صلوا عند وقتها أي الصلاة التي تحضر لا أن يذكر  
التي صلاحها يدور وقتها لكن في رواية أبي داود من حديث عمران بن حصين في هذه القصة من أدرك  
منكم صلاة الغداة من غدا صلا فليقض معها مثلها قل الخطابي لا أعلم أحدا قال بظاهرها وجوبها وقال وبشبه  
أن يكون الامر فيه للاستصحاب ليعوز فضيلة الوقت في القضاء انتهى ولم يقل أحد من السلف باستصحاب  
ذلك أيضا بل عدوا الحديث غلطاً من رواه عن يحيى ذلك لترديد غيره عن البخاري ويؤيد ذلك ما رواه  
النسائي من حديث عمران بن حصين أيضا قالوا يا رسول الله لا تقضها لوها منكم فقال صلى الله  
عليه وسلم لانها كم الله عن الربا يأخذ منكم (قوله وقال ابراهيم) أي الضيق وأثره هذا موصول عند  
الثوري في جامعه عن منصور وغيره عنه (قوله عن همام) هو ابن يحيى والاسناد كله بصريون (قوله  
من نسي صلاة قبل صل)

(باب) من نسي صلاة  
قبل صل اذا كرو لا بعد  
الاثلاث الصلاة وقال  
ابراهيم من ترك صلاة  
واحدة عشر سنه لم يعد  
الاثلاث الصلاة الواحدة  
حدثنا أبو نعيم وموسى بن  
اسماعيل قال حدثنا همام  
عن قتادة عن أنس بن  
مالك عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال من نسي  
صلاة قبل صل اذا كرو  
لا كفارة لها الا الاثلاث واقم  
الصلاة لا كرى

همام بلطف قلبه صلوا هو ابن العماد و زاد مسلم و انما من و انما سجد عن قتادة و انما عنهما له من رواية  
 المتين بن سعيد الضبي عن قتادة نحوه و سياتي لفظه و قد غلب بدليل الخطاب منه القائل أن العامد  
 لا يقضي الصلاة لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فيلزم منه ان من لم ينس لا يصلي وقال من  
 قال يقضي العامد بان ذلك مستفاد من مفهوم الخطاب فيكون من باب النسيه بالادنى على الاعلى لانه  
 اذا وجب القضاء على النامي مع سقوط الاثم و رفع الحرج عنه فالعامد أولى و ادعى بعضهم أن وجوب  
 القضاء على العامد يؤخذ من قوله صلى لان النسيان يطبق على الترتك سواء كان عن ذهل أم لا ومنه قوله  
 تعالى نسوا الله فانساهم أنفسهم نسوا الله فسيهم قال و يقوى ذلك قوله لا كفارة لها و النامي و النامي  
 لا اثم عليه ﴿قلت﴾ وهو يثبت ضعف لان الخبر بذكر النام ثابت و قد قال فيه لا كفارة لها و الكفارة  
 قد تكون عن الخطا كما تكون عن العمد و القائل بان العامد لا يقضي لم يرد انه أخف حالا من النامي بل  
 يقول انما لو شرع له القضاء لكان هو النامي سواء و النامي غير اثم بخلاف العامد فالعامد أسوأ حالا  
 من النامي فكيف يستويان و يمكن ان يقال أن اثم العامد بانحراجه الصلاة عن وقتها باق عليه ولو قضاها  
 بخلاف النامي فإنه لا اثم عليه مطلقا و وجوب القضاء على العامد الخطاب الاول لانه قد شرط ببالصلاة  
 و ترتب في ذمته فصار تدبيره عليه و لا بد من لا يسقط الابدائه في اثم بانحراجه لها عن الوقت المحدود لها  
 و يسقط عنه الطلب بادائها في أظرفي رمضان فامدافاته يجب عليه أن يقضي مع بقاء اثم الاظفار عليه  
 والله أعلم ﴿قوله قال موسى﴾ أي دون أبي نعيم ﴿قال همام معته﴾ يعني قتادة ﴿يقول بعد﴾ أي في وقت  
 آخر (الذكرى) يعني أن هماما معه من قتادة مرة بلطف لذكرى بلامين و رفع الراء بعد هاء ألف  
 مقصورة و وقع عند مسلم من طريق يونس أن ازهرى كان يقرأها كذلك و مرة كان يقولها قتادة بلطف  
 لذكرى بلام واحدة كسر الراء و هي القراءة المشهورة و قد اختلف في ذكر هذه الآية هل هي من كلام  
 قتادة أو هي من قول النبي صلى الله عليه وسلم و في رواية مسلم عن هذاب قال قتادة و أقم الصلاة كرى  
 و في روايته من طريق المتين عن قتادة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رقد أحدكم عن الصلاة أو  
 غفل عنها فليصلها اذا ذكرها قال الله يقول أقم الصلاة لذكرى و هذا ظاهر أن الجميع من كلام النبي  
 صلى الله عليه وسلم و استدلل به على أن شرع من قبلنا شرع لنا لان الخطاب بالآية المذكورة موسى عليه  
 الصلاة والسلام و هو الصحيح في الأصول ملزم و نافع و اختلف في المراد بقوله لا كرى فقيل المعنى لند كرى  
 فيها و قيل لا ذكر كرك بالمدح و قيل اذا ذكرتها أي لند كبرى قالها و هذا بعض قراءته من قرأ لند كرى  
 وقال الغنى الام للظرف أي اذا ذكرتها أي اذا ذكرتها أي لند كبرى أي لند كبرى و قيل لا كرى غيرها و قيل  
 شكر لند كرى و قيل المراد بقوله لا كرى ذكر أمرى و قيل المعنى اذا ذكرت الصلاة فقلدت كرتي فان الصلاة  
 عبادة لله فيذكرها ذكر المعبود فكانه اذا ذكر الصلاة قال التور بشئ الاول أن يقصد الى وجه  
 بواقف الا يتقوا الحديث وكان من الغنى أقم الصلاة لند كرها لانه اذا ذكرها ذكر الله تعالى أو يقدر مضاف  
 أي لند كرى أو ذكر كرها لند كرها لند كرها لند كرها لند كرها لند كرها لند كرها لند كرها لند كرها  
 و هو ابن هلال و أراد بهذا التطبيق بيان معاقبة قتادة لمن أنس لتصرحه فيما بالتدبير و قد وصله أبو  
 عوانة في صحيحه عن عمار بن رباح عن جابر بن هلال و فيه أن هماما معه من قتادة مرتين كافي رواية  
 موسى ﴿قوله باب قضاء الصلاة﴾ و لكن يمين الصلوات الاولى فالاولى و هذه الترجمة عبر عنها بعضهم بقوله  
 باب ترتيب الفوائت و قد تقدم نقل الخلاف في حكم هذه المسئلة و يصح المذكر فيه هو التظان و بقية  
 الاسناد تقدم قبل و أو و المتن هنا مختصر و لا ينضج الاستدلال به لمن يقول وجوب ترتيب الفوائت  
 الا اذا قلنا ان أفعال النبي صلى الله عليه وسلم المحردة للوجوب اللهم إلا أن يستدل به و هو قوله صلوا كما  
 رأيتموني أصلي فيقول و قد اعتبر ذلك الشافعية في أشياء غير هذه ﴿قوله باب ما يكره من السفر بعد العشاء﴾  
 أي بعد صلاتها قال عياض السمر و بنو بفتح الميم و قال أبو عمرو بن سراج الصواب سكوتها لانه اسم

قال موسى قال همام  
 معته يقول بعد و أقم  
 الصلاة للذكرى  
 \* وقال جابر بن عبد الله  
 همام قال حدثنا قتادة قال  
 حدثنا أنس عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم نحوه ﴿باب  
 قضاء الصلاة الاولى  
 فالاولى﴾ حدثنا مسدد  
 قال حدثنا يحيى عن هشام  
 قال حدثنا يحيى هو ابن  
 أبي كثير عن أبي سلمة عن  
 جابر قال جعل عمر يوم  
 انخلق بسبب كفارهم  
 وقال يا رسول الله ما كنت  
 أصلي العصر حتى غربت  
 الشمس قال فترنل طيان  
 قصلي بعد ما غربت الشمس  
 ثم صلى المغرب ﴿باب  
 ما يكره من السفر بعد  
 العشاء﴾



مسدد قال حدثنا يحيى  
قال حدثنا عوف قال  
حدثنا أبو المنال قال  
انطلقت مع أبي إلى أبي رزة  
الاسلمي فقال له أبي حدثنا  
كيف كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يصلي  
الكتابة قال كان يصلي  
المعبر وهي التي تدعوها  
الاولى حين تدخل الشمس  
ويصلي العصر ثم يرجع  
أحدنا إلى أهله في أقصى  
المدينة والنس حجة  
ونسبت ما قال في المغرب  
قال وكان يسحب أن يؤخر  
العشاء قال وكان يكبره  
النوم قبلها والحديث  
بعدها وكان ينقل من  
صلاة الفداة حين يعرف  
أحدنا جليسه ويقرب من  
السنتين إلى المائة (باب  
السهر في الفقه والخبر بعد  
العشاء) حدثنا عبد الله  
ابن صباح قال حدثنا أبو  
علي الحنفى قال حدثنا قرة  
ابن خالد قال انتظرونا الحسن  
وراث علينا حتى قربنا  
من وقت قيامه فجاء وقال  
دعنا جبرنا هنا هو لا ثم قال  
قال أنس نظرنا النبي صلى  
الله عليه وسلم ذات ليلة حتى  
كان شطر الليل يبلغه  
فجاء فوصل لنا ثم خطبنا  
فقال ألا أن الناس قد  
صلواتهم وقد واثقكم  
تروا في صلاة ما انتظرتهم  
الصلاة وان الصوم

أفعل رأيا لم يفتح فهو اعتماد السمر المحاذين وأصله من لون شرو القمر لانهم كأوا يتحدثون فيه والمراد  
بالسهر في الترجمة ما يكون في أمر مباح لان الحزم لا اختصاص لكرامته عيا بعد صلاة العشاء بل هو حرام في  
الافاق كلها وأما ما يكون مستحاضا في باب الذي بعده (قوله الساهر من السمر) هكذا وقع  
رواية أبي ذر وحده واستشكل ذلك لانه لم يتقدم للساهر ذكر في الترجمة والذي يظهر لي أن المصنف أراد  
تفسير قوله تعالى ساهى السجرون وهو المشار إليه بقوله ههنا أي في الأيقرة الحاصل أنها لما كان الحديث  
بعد العشاء يسمى السمر والسمر مشتقان من السهر وهو يطلق على الجمع والواحد ظهر وجه مناسبة  
ذكر هذه اللفظة هنا وقد أكثر البخاري من هذه الطريقة اذا وقع في الحديث للفظه توافق اللفظة في القرآن  
يستخرج بتفسير تلك اللفظة من القرآن وقد استقرى البخاري أنه اذا مر اللفظ من القرآن يتكلم على غريبه  
وقد تقدم الكلام على حديث أبي رزة المذكور في هذا الباب في باب وقت العصر وموضع الحاجة منه  
هنا قوله وكان يكبره النوم قبلها والحديث بعدها لان النوم قبلها قد يؤدى إلى إخراجها عن وقتها مطلقا  
أو عن الوقت المختار والسهر بعد ما قد يؤدى إلى النوم من أصبح أو عن وقتها المختار أو عن قيام الليل  
وكان عمر بن الخطاب يضرب الناس على ذلك ويقول أمروا أنزل الليل ونوما آخره واذنوا من ران علة  
النهي ذلك فقد يفرق فارق بين الليل الطوال والقصار ويمكن أن تحمل الكراهية على الإطلاق حسما  
للمادة لان الشيء اذا شرع لكونه مظنة قد يستمر فيصير مثله والله أعلم (قوله باب السهر في الفقه والخبر  
بعد العشاء) قال علي بن المنير الفقيه يدخل في عموم الخبر لكنه خصه بالذ كرتنوجا بذكره وتنبيه على  
قدره وقد روى الترمذى من حديث عمر بن الخطاب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسهر وهو أبو بكر في  
الامر من أمور المسلمين وأما معهما (قوله حدثنا عبد الله بن صباح) هو الطار وهو مصرى وكذا بقية  
رجال هذا الاسناد (قوله انتظرونا الحسن) أي ابن أبي الحسن البصرى (قوله وراث علينا) الواو  
للحال وراث بمنزلة غيرهم هو رأى أبنا (قوله من وقت قيامه) أي الذي جرت عادته بالعودة معهم  
فيه كل ليلة في المسجد لاختلافه عنه (قوله دعنا جبرنا هنا) بكسر الجيم كان الحسن أو ردهذا مورد  
الاعتذار من تخلفه عن العودة على عادته (قوله ثم قال) أي الحسن (قال أنس نظرنا) وفي رواية  
الكشمرى انتظرونا وما يعنى (قوله حتى كان شطر الليل) برفع شطر وكان تامه وقوله يبلغه أي  
يقرب منه (قوله ثم خطبنا) هو موضع الترجمة لما قرأناه من ان المراد بقوله بعدها أي بعد صلاتها  
وأورد الحسن ذلك لاصحاه مؤنس السهر ومعرفة انهم وان كان فاتهم الاجر على ما يتعلوه منه في تلك  
الميلة على ظنهم فلم يقنهم الاجر مطلقا لان منظر الخبير غير فيحصل له الاجر بذلك والمراد بأنه يحصل لهم  
الخبير في الجملة لا من جميع الجهات وهذا يجب عن استشكل قوله أنهم في صلاة مع أنهم جائز لهم الاكل  
والحديث وغير ذلك واستدل الحسن على ذلك بفعل النبي صلى الله عليه وسلم فانه أنس اصحابه بمنزل ذلك  
ولهذا قال الحسن بعد ذلك القوم لا يزالون يجيروننا انتظرونا الخبير (قوله قال قرة هومن حديث أنس)  
بعض الكلام الاخير هذا هو الذي يظهر لي لأن الكلام الاوّل ظاهر في كونه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
والاخير هو الذي لم يصرح الحسن برفعه ولا يوصله فادارة الذي اطلع على كونه في نفس الامر موسولا  
مرفوعا أن يعلم من رواه عنه بذلك (نتيجه) أخرج مسلم وابن خزيمة في صحيحهما عن عبد الله بن الصباح  
شيخ البخاري بسنده هذا حديثا قالوا البخاري فيه في بعض الاسناد والمثقفان عن أبي علي الحنفى عن  
قرة بن خالد عن قتادة عن أنس قال نظرنا النبي صلى الله عليه وسلم ليلة حتى كان قريبا من نصف الليل  
قال فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فوصل قال فكأنما أنظر إلى يمين خلقه حلقة فضة أتتني وأخرجه  
الاسماعيلى في مستخرجه عن عمر بن سهل عن عبد الله بن الصباح كذلك من رواية قرة عن قتادة ولم  
يسبب في ذلك فان الذي يظهر لي أنه حديث آخر كان عند أبي علي الحنفى عن قرة أيضا ومعه منه عبد الله

وأبو بكر بن أبي حمزة أن قسداً بن عمر قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء في آخر حياته فظلم فلم يأم النبي صلى الله عليه وسلم فقال أو أرى أنكم لتسكن هذه فترأس مائة سنة لا يقي من هو اليوم على ظهر الأرض أحد فوهل الناس في مقالة النبي صلى الله عليه وسلم إلى ما يصدقون في هذه الأحاديث ٥٠ عن مائة سنة وأما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يقي من هو اليوم على ظهر الأرض يرب ذلك أنها تخرم ذلك القرن

ابن الصباح كأمع منه الحديث الآخر عن قرة عن الحسن ويدل على ذلك أن في كل من الحديثين مالمس في الآخر وقد أورد أبو نعيم في مستقرحه الحديثين من الطريقين فأورد حديث قرة عن قتادة من طريق منافع بن يزيد بن عمرو بن أبي علي الحنفي وحديث قرة عن الحسن من رواية حجاج بن نصير عن قرة وهو في الصحيح حديث واحد عن أنس اشترك الحسن و قتادة في معامعة منه فاقصر الحسن على موضع حاجته منه فليد كر قصة الخاتم وزاد مع ذلك على قتادة ما لم يذكره والله أعلم ﴿قوله وأبو بكر بن أبي حمزة﴾ نسبة إلى جده وهو أبو بكر بن سليمان بن أبي حمزة وقد تقدم كذلك في باب البحر العلم من كتاب العلم وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر هناك ﴿قوله فوهل الناس﴾ أي غاطوا أو غموا أو فزعوا أو نسوا أو ازلوا أقرب هنا وقيل وهل بالفتح يعني وهم بالكسر وهل بالكسر مثله وقيل بالفتح غلط والكسر فزع ﴿قوله في مقالة﴾ وفي رواية السستي والكشبي من مقالة ﴿قوله إلى ما يصدقون في هذه﴾ وفي رواية الكشبي من هذه ﴿قوله عن مائة سنة﴾ لأن بعضهم كان يقول إن الساعة تقوم عند نفسي مائة سنة كما روي ذلك الطبراني وغيره من حديث أبي مسعود البصري وزدنا عليه علي بن أبي طالب وقد بين ابن عمر في هذا الحديث مراد النبي صلى الله عليه وسلم وإن مراده أن عند انقضاء مائة سنة من مقالة تلك بضم ذلك القرن فلا يقي أحد من كان موجوداً حال تلك المقالة وكذلك وقع بالاستقراء فكان آخر من ضبط أمره من كان موجوداً حينئذ أبو الطفيل عامر بن واثقه وقد أجمع أهل الحديث على أنه كان آخر الصحابة موتاً وغاية ما قيل فيه أنه بقي إلى سنة عشر ومائة وهي رأس مائة سنة من مقالة النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم قال النووي وغيره احتج البخاري من قال بقوله بهذا الحديث على موت الخضر والجمه ورعى خلافه وأجابوا عنه بأن الخضر كان حينئذ من ساكني الجعر فلم يدخل في الحديث فالوفاة هي الحديث لا يقي من رزقه أو تعرفه فهو طعام أريد به الخصوص وقيل استمرزالا من الأرض عن الملائكة وقالوا أخرج عيسى من ذلك وهو حي لأنه في الدعاء لا في الأرض وخرج بإليس لأنه على الماء أو في انقواء وأبعد من قال إن الأدمي في الأرض عهد به والمراد أرض المدينة والحق أنها للعوم وتتناول جميع بني آدم وأما من قال المراد أمة محمد سواء أمة الأباة وأمة الدعوة وخرج عيسى والخضر لانهم الباسم أمتهم وهو قول ضعيف لأن عيسى يحكم بشرعته فيكون من أمتهم والقول في الخضر أن كان يساً كالقول في عيسى والله أعلم ﴿قوله باب البحر العلم والضيف﴾ قال علي ابن النثير ما حصله انقطع البخاري هذا الباب من باب الدرر في الفقه والتحرير لا يخطأ وتنبه عن معنى التبريل لأن التبرير بمعنى الضمير لا يقع على غير هذا النوع من الدرر خارج عن أصل الضيافة والصلة المأمور بها فقد يكون مستغنى عنه في حق ما يفتق بالبحر الجائر أو المتردد بين الإباحة والتدب ووجه الاستدلال من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر المذكور في الباب اشتغال أبي بكر بعبادة الصلاة بجميعه إلى بيته ومراحيته لخبر الأضياف واشتغاله بعبادته بينهم وذلك كله في معنى الدرر لأنه مدمر مشتمل على مخاطبة وملاطفة ومعة تبه انتهى ﴿قوله كالوا أناسا﴾ للكشبي كانوا أناسا ﴿قوله فهو أنا وأبي﴾ زاد الكشبي عن أبي راسم صلى فهو أنا وأبي ﴿قوله لم ثبت حيث صليت العشاء﴾ في رواية الكشبي حتى بدل حديث ﴿قوله ففرقنا﴾ أي جعلنا فراقاً وسد كرفقته هذا الحديث وما شتمل عليه من الأحكام وغيره في علامات النبوة مفسلاً شاء الله تعالى ﴿تأخر﴾ اشتمل كتاب المواقيت على

باب البحر العلم والضيف) حدثنا أبو النعمان قال حدثنا معمر ابن سليمان قال حدثنا أبي قال حدثنا أبو عثمان عن عبد الرحمن بن أبي بكران أصحاب الصفة كانوا أناسا فقرأوا النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثلاثين وأربع فقامس أوسادس وإن أبا بكر جاء بثلاثة وأطلق النبي صلى الله عليه وسلم بشرة قال فهو أنا وأبي فلا أدري قال وإني أرى وخادم بين بيتنا وإني بيت أبي بكر وإن أبا بكر تعشى عند النبي صلى الله عليه وسلم ثم لبث حيث صليت العشاء ثم رجع فلبث حتى تعشى النبي صلى الله عليه وسلم فجاء بعد ما مضى من الليل مشاء الله قالت امرأته وما بسبب عن أضيافك أو قالت ضيفك قال أو ما عشتهم قالت أو ما حتى بقي قد عرضوا فأجاباً قال فذهب أنا فاشتيت فقال يا غنم خذ معك وسب وقال كلوا

لا هنأ فقال والله لا أطعمه أبداً وإمام الله ما كنا نأخذ من لقمة الأرباب من أسفها أكثر ما قال وشيعه وأصارت أكثر مائة مما كانت قبل ذلك فنظر إليها أبو بكر فلا هي كاهي أو أكثر منها فقال لا مائة يا بنت بني فراس ما هذا قالت لا وقرة عيني لعمري الآن أكثر منها قبل ذلك ثلاث مرات فكل منها أبو بكر وقال إنما نحن ذلك من الشيطان يعني عينه ثم أم كلثوم لما همته ثم جعلوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأصبحت عنده وكان بيننا وبين قوم عقد غصى الأجل ففرقنا اثني عشر رجلاً مع كل رجل منهم أناس الله أعلم مع كل رجل فاجلوا

مائة حديث وسبعة عشر حديثاً المعلق من ذلك ستة وثلاثون حديثاً والباقي موصول بالخاص منها ثمانية وأربعون حديثاً والمكروم منها فيه وفيما تقدم تسعة وستون حديثاً واثنته مسلم على جمعهما سوى ثلاثة عشر حديثاً وهي حديث أنس في السجود على الظاهر وقد أخرج معناه وحديثه ما هرقب شيئاً وحديثه في المعنى هذه الصلاة قد ضيعت وحديث ابن عمر وأبو داود وكذا حديث أبي سعيد وحديث ابن عمر أيضاً ذكرهم فيما سلف قبلكم وحديث أبي موسى مثل المسلمين واليهود وحديث أنس كالتصلي العصر وقد اتفقوا على أصله وحديث عبد الله بن مغفل لا يظلمكم الأعراب وحديث ابن عباس ولأن أشق وحديث سهل بن سعد كنت أنصر وحديث معاوية في الركعتين بعد العصر وحديث أبي قتادة في التوم عن الصبح على أن مسلماً أخرج أصل الحديث من وجه آخر لكن يفتي الشرح أنهما حديثان لقصتين والله أعلم وفيه من الآثار الموقوفة ثلاثة آثار والله سبحانه وتعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب أبواب الأذان)

الأذان لقصة الأعلام قال تعالى وأذان من الله ورسوله واستنصتاه من الأذن بقصتين وهو الاستماع وشهرها لإعلام بوقت الصلاة بأنفاً فمخصوصة قال القرطبي وغيره الأذان على قنأ أنفاً فمستعمل على مسائل العقيدة لأنه بدأ بالأكبرية وهي تضمن وجود الله وكمالته ثم تبي بالتوحيد وفي الشريفة ثم بآيات الرسالة فالحمد صلى الله عليه وسلم ثم دعا إلى الطاعة فمخصوصة غيب الشهادة بالرسالة لأنها لا تعرف إلا من جهة الرسول ثم دعا إلى الفلاح وهو البقاء الدائم وفيه الإشارة إلى المعاد ثم أعاد فادعوا فبدأ يحصل من الأذان الإسلام بدخول الوقت والله تعالى أعلم جامعة وانها رشحاً ترا لا سلام والمصلحة في اختيار القول له دون الفعل سهولة القول ويسره لكل أحد في كل زمان ومكان واختلاف أعمار أفضل الأذان أو الأمانة تأنيهاً أن علم من نفسه القيام بحقوق الإمامة فهو أفضل والأذان وفي كلام الشافعي ما يؤمن بالله واختلف أيضاً في الجمع بينهما فقبل بكرة وفي البيهقي من حديث جابر رضي الله عنه عن ذلك لكن منده ضيف وصرح عن عمر بن الخطاب في الأذان مع اختلافه لا أدت رواه سعيد بن منصور وغيره وقيل هو خلاف الأولى وقيل بضم وبصححه النووي (قوله باب بدء الأذان) أي ابتداءه وسقط لفظ باب من رواية أبي ذر وكذلك سقطت البسملة من رواية لقابسي وغيره (قوله وقول الله عز وجل وإذا ناديتهم إلى الصلاة الآية) يشير بذلك إلى أن ابتداء الأذان كان بالمدنية وقد ذكر بعض أهل التفسير أن اليهود لما سمعوا الأذان قالوا قد ابتدأ به محمد سبأ لم يكن فيهم أمضى فزلت وإذا ناديتهم إلى الصلاة الآية (قوله وقول الله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة) يشير بذلك أيضاً إلى ابتداء الأذان لان ابتداء الجمعة إنما كان بالمدنية كما سيأتي في بابها واختلف في السنة التي فرض فيها أذان جمع أن ذلك كان في السنة الأولى وقبل بل كان في السنة الثانية وروى عن ابن عباس أن فرض الأذان زل مع هذه الآية أخرجه أبو الشيخ (تنبيه) الفرق بين معنى الآية من التسمية بالي والمذم أن صلات الأفعال تختلف بحسب مقاصد الكلام فمقصود في الأولى معنى الانتهاء في الثانية معنى الاختصاص فإله المكرمات ويحتمل أن تكون الآية بمعنى إلى أو العكس والله أعلم وحديث ابن عمر المذكور في هذا الباب ظاهر في أن الأذان غاشم صريح بعد الهجرة فانه في النداء بالصلاة قبل ذلك مطلقاً وقوله في آخره بإلزامه فناد بالصلاة كان ذلك قبل رؤى بعبد الله بن زيد وسياق حديثه يدل على ذلك كما أخرجه ابن خزيمة ابن حبان من طريق محمد بن اسحق قال حدثني محمد بن ابراهيم التميمي عن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه قال حدثني عبد الله بن زيد فذكر خصوص حديث ابن عمر وفي آخره فينبأهم على ذلك أرى عبد الله النداء فذكر كراي وأبو ذر فيها صفة الأذان لكن يغرب في جميع وفيه ترديد التكبير وافراد الأمانة وتنبية قد قامت الصلاة وفي آخره قوله صلى الله عليه وسلم انهم لا يأتون إلا الله تعالى فقيم مع لال فالله عليه فانه أئدى صوتاً منكم وفيه

منهما أجمعون أو كما قال  
(باب بدء الأذان) وقوله  
عز وجل وإذا ناديتهم إلى  
الصلاة اتخذوها هزوا  
ولعل ذلك بأنهم قوم  
لا يعقلون وقوله إذا نودي  
للصلاة من يوم الجمعة  
فناديتهم من مبصرة

عجى وعرفوه انه رأى مثل ذلك وقد أخرج الترمذى في ترجمة بدء الاذان حديث عبد الله بن زيد مع حديث عبد الله بن عمر وإجماعهم فيه البخارى لانه على غير شرطه وقد روى عن عبد الله بن زيد من طرق وحكى ابن خزيمة عن الذهلى انه ليس في طريقه أصح من هذه الطريق وشاهده حديث عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن سلاوم بن مصلح عن سعد بن عبد الله بن زيد والمرسل أقوى اسنادا ووقع في الاوسط للطبراني أن أبيا بكر أيضا رأى الاذان ووقع في الوسط للقرائى أنه رآه بضعة عشر رجلا وعبارة الجليل في شرح التنبيه أربعة عشر رجلا وأنكره ابن الصلاح ثم النووي ونقل مغلطاي أن في بعض كتب الفقهاء أنه رآه سبعة ولا يثبت شئ من ذلك إلا لعبد الله بن زيد وقصة عرجان في بعض طرقه في مسند الحرث بن أبي أسامة بنسندواه قال أول من أذن بالصلاة جبريل في سماء الدنيا فجمعه عمرو بن بلال فسبح حمرا بلالا فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم ثم جاء بلال فقال له سبقت بها عمر **(قائدان)** الأولى وردت أحاديث تدل على أن الاذان شرع بمكة قبل الهجرة منها للطبراني من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال لما أسرى بالنبي صلى الله عليه وسلم أوحى الله إليه الاذان فنزل به فعله بلالا وفي اسناده طه بن زيد وهو متروك ولدا رقتي في الاطراف من حديث أنس أن جبريل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاذان حين فرضت الصلاة واسناده ضعيف أيضا ولا ين مردو به من حديث عائشة في قولها ما أسرى بي أذن جبريل فقلت الملائكة أنه صلى بهم فقد منى فصليت وفيه من لا يعرف ولا يراو غيره من حديث علي قال لما أراد الله أن يعلم رسوله الاذان أناء جبريل بدأ به فقال لها العيراق فركبها فذكر الحديث وفيه اخرج ملك من وراء الحجاب وقال الله أكبر الله أكبر وفي آخره ثم أتى الملك بيده فأمر بالهاء وفي اسناده زبائن المنذر أو الجارود وهو متروك أيضا ويمكن على تقدير الصحة أن يجعل على تعدد الاسراء فيكون ذلك وقع بالمدينة وأما قول القسطلي لا يلزم من كونه معه ليلة الاسراء أن يكون مشروعا في حقه ففيه نظر لقوله في أولها أراد الله أن يعلم رسوله الاذان وكذا قول المحب الطبري يجعل الاذان لسلطة الاسراء على المعنى الأقوى وهو الاعلام ففيه نظر أيضا نصريحه بكيفية المشروعة وفيه والحق أنه لا يصح شئ من هذه الاحاديث وقد جزم ابن المنذر بأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بغير اذان منذ فرضت الصلاة بمكة إلى أن هاجر إلى المدينة وإلى أن وقع المنشأ وفي ذلك على ما في حديث عبد الله بن عمر ثم حديث عبد الله بن زيد انتهى **(٣)** وقد حاول السهلي الجمع بينهما فتكلف وتصف والاخذ بما صح أولى فقال يابا على صحة الحكمة في عجى الاذان على لسان الصحابي ان النبي صلى الله عليه وسلم معه فوق سبع سموات وهو أقوى من الوحي فلا تأخر الا بالامر بالاذان عن فرض الصلاة وأراد اعلامهم بالوقت فقرأى الصحابي المنام فقصها فوافقت ما كان النبي صلى الله عليه وسلم معه فقال انها لروايق وعلم حينئذ أن مراد الله بما أراه في السماء أن يكون سنة في الارض وتقوى ذلك عواقبه عمر لان المسكنة تنطق على لسانه والحكمة أيضا في اعلام الناس به على غير لسانه صلى الله عليه وسلم التنويه بقدره والرفع لذكره بلسان غيره ليكون أقوى لاهم وأختم لسانه انتهى خلاصا واثني حسن دبع و يؤخذ منه عدم الاكتفاء بربا عبد الله بن زيد حتى أصبح بمكة لثبوتها التي ذكرها لكن قد يقال فلم لا يقتصر على عمر فمن أن يجاب لصبر في معنى الشهادة وقد جاب في رواية ضعيفة سبقت ما ظاهره أن بلالا أيضا رأى لکنها مؤثقة فان لفظها سبقت بلالا فيعمل المراد بالدين على مباشرة التأذين بربا عبد الله بن زيد ومما كثر السؤال عنه هل يشر النبي صلى الله عليه وسلم الاذان بنفسه وقد وقع عند السهلي أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن في سفره وصلى بالحجاز وهو على رءوسهم واليهام من فؤهم واليهام من أسفلهم أخرجه الترمذى من طريق ثور على عمر بن الزماح رقبه إلى أبي هريرة وأوليس هو من حديث أبي هريرة وإنما هو من حديث يعلى بن مرة وكذا جزم النووي بان النبي صلى الله عليه وسلم أذن مرة في السفر وعزاه لترمذى وقواه ولكن وجدناه في مسند أحمد من الوجه الذي أخرجه الترمذى

**(٣)** قوله وقد حاول السهلي الجمع بينهما الخ كذا في جميع النسخ التي بأيدينا وتامل فقل الله يفتح عليك بصر رها وقد ظهر لنا ان فيها تعريفا وسطا ونعوذ بالله من سقم النسخ اه محصية

ولفظه قاضي بلا فاذا نزع صرف أن رواية الترمذي اختصارا وأن معنى قوله أذن أمر بزيادة كإيقال أعطى الخليفة العالم الفلاني ألفا وثمانيا عشر الطلاء وغيره ونسب التلخيص لكونه أمره يوم أن أقرب ما وقع في بدء الأذان ما رواه أبو الشيخ بسند فيه مجهول عن عبد الله بن الزبير قال أخذ الأذان من أذان إبراهيم وأذن في الناس بالجماعة قال صلى الله عليه وسلم ما رواه أبو نعيم في الخلاصة بسند فيه مجهول أن جبريل نادى بالأذان لأدم حين أهبط من الجنة الفائدة الثانية قال الزبير بن المنذر عرض النصارى عن التصريح بحكم الأذان لعدم إصباح النار والورد في نفسه عن حكم معين فثبت مشروعيته وسلم من الاعتراض وقد اختلف في ذلك ومنشأ الاختلاف أن مبدأ الأذان لما كان عن مشورة أو قمها النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه حتى استقر برؤا بعضهم فأقره كان ذلك بالمندوبات أشبه ثم لما اطلب على تقريره ولم ينقل أنه تركه ولا أمر بتركه ولا رخص في تركه كان ذلك بالواجبات أشبه انتهى وسأني بقية الكلام على ذلك قريباً إن شاء الله تعالى (قوله حديثنا عبد الوارث) هو ابن سعيد وخطه هو الحذاء كائنت في رواية كريمة والسناد كله بصريون (قوله ذكروا النار والناروس فذكروا اليهود والنصارى) كذا ساقه عبد الوارث مختصراً ورأيه عبد الوهاب الأتية في الباب الذي بعده أو وضع قليلاً حيث قال لما كثر الناس ذكروا أن يكون وقت الصلاة بنى يعرفونه فذكروا أن يوردوا ناراً أو يضرؤوا ناقوساً وأوضح من ذلك رواية روح بن عطاء عن خالد عن أبي الشيخ ولفظه فقالوا الواخذنا ناقوساً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذاك النصارى فقالوا واخذنا ناقوساً فقال ذاك اليهود فقالوا في وقتنا ناراً فقال ذاك للمجوس فقل هذا في رواية عبد الوارث اختصاراً كأنه فيه ذكروا النار والناروس واليق فذكروا اليهود والنصارى والمجوس والقف والنشر فيه معكوس فالتار للمجوس والناروس للنصارى واليق لليهود وسأني في حديث ابن عمر التخصيص على أن اليهود للمجوس وقال الكرمانى يحتمل أن تكون النار واليق جميعاً لليهود جميعاً حديثي أنس وابن عمر انتهى ورواية روح فتى عن هذا الاحتمال (قوله قاضي بلال) هكذا في معظم الروايات على البناء للمفعول وقد اختلف أهل الحديث بشأن أهل الأصول في اقتضاء هذه الصيغة للرفع والمختار عند محقق الطائفتين أنها تقتضي بيان الظاهر أن المراد بالآخر من له الأمر الشرعى الذى يلزم أتباعه وهو الرسول صلى الله عليه وسلم يؤيد ذلك هنا من حيث المعنى أن التقريب في العبادة غايته أخذ عن توفيق فيقوى جانب الرفع جداً وقد وقع في رواية روح بن عطاء المذكور كونه قاضي بلال بالنسب وفاعل أمر هو النبي صلى الله عليه وسلم وهو بين في سياقه وأمرح من ذلك رواية النسائي وغيره عن قتيبة عن عبد الوهاب بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر باللائل الحاء كم صرح برفعه امام الحديث بلامدافعة قتيبة (قلت) ولم ينزعه بقدر أخرجه أبو عروبة عن طريقه وان المروزي عن قتيبة وجمعي بن معين كلاهما عن عبد الوهاب وطريق جمعي عند العارضى أيضاً ولم ينزعه عبد الوهاب وقد رواه البلاذرى من طريق ابن شهاب الحنظلي عن أبي قلابة وتوضيحه وقوع ذلك عقب المشاورة في أمر التساوى الصلاة مظهر في أن الآخر ذاك هو النبي صلى الله عليه وسلم لا غيره كما استدلل به ابن المنذر وابن حبان واستدل بور ودالاً به من قال في جواب الأذان ونصب بيان الأمر أغارود بسبعة الأذان لا ينفعه وأجيب بأنه إذا ثبت الأمر بالصيغة لمن أن يكون الأصل مأموماً وإيقاله ابن دقيق العيد ومن قال بوجوبه مطلقاً الأوزاعى وداود وابن المنذر وهو ظاهر قول مالك في الموطأ وسكى عن محمد بن الحسن وقيل وأجيب في الجملة فقط وقيل فرض كفاية والجمهور على أنه من السنن المؤكدة وقد تقدم ذكر منشأ الخلاف في ذلك وأعطأ من استدلل على عدم وجوبه بالاجتماع لما ذكرناه والله أعلم (قوله ابن عمر كان يقول) في رواية مسلم عن عبد الله بن عمر أنه قال (قوله حين قدموا المدينة) أى من مكة في الهجرة (قوله فيخينون) جماعة مهملات بداهة متعانة ثم من أى يحدرون أحياناً بالياء إليها والحين الوقت والزمان (قوله ليس ينادى أنها) ضم الهمزة على البناء للمفعول قال ابن مالك فيه جواز استعمال ليس حرفاً باسم لهو لا خبر وقد أشار

قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ  
 حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي قَلَابَةَ  
 عَنْ أَنَسٍ قَالَ ذَكَرَ النَّارُ  
 وَالنَّارُوسُ فَقَرَأَ الْيَهُودُ  
 وَالتَّصَارِيُّ فَأَمَرَ بِلَالُ أَنْ  
 يَسْتَقِيمَ الْأَذَانُ وَنُورُ  
 الْإِقَامَةِ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ  
 غِلْغُلَانَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ  
 قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي  
 نَافِعٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْكَافَرِ  
 كَانَ السُّلُوكُ حِينَ قَدِمُوا  
 الْمَدِينَةَ يَحْتَمِلُونَ فَرَجِيحُونَ  
 الصَّلَاةَ لَيْسَ يَنَادِي لَهُمَا

قوله الحنّاط في نسخة  
الحنّاط اه مصححه

اليهسيو وهو يحتمل أن يكون أحدهما ضعيف الشأن والجملة بعدها خبر (قلت) ورواية مسلم تؤيد ذلك فإن لفظه ليس ينادى بها أحد (قوله فتكلموا بما في ذلك فقال بعضهم اتخذوا) لم يقع تعيين المتكلمين في ذلك وانحصر الجواب في هذه الرواية ووقع لأن ما جاء من وجه آخر عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم استشار الناس لما جمعهم إلى الصلاة فذكروا البوق فكرهه من أجل اليهود ثم ذكروا الناقوس فكرهه من أجل النصارى وقد تقدمت رواية روح بن عطاء نحوه وفي الباب عن عبد الله بن زيد عند أبي الشيخ وعند أبي عمير بن أنس عن حمزة عن زيد بن منصور (قوله بل بوقاً) أي بل اتخذوا بوقاً ووقع في بعض النسخ بل قرناً وهي رواية مسلم والنسائي والبوق والقرن معصوفان والمراد أنه ينفخ فيه فيصنعون عند سماع صوته وهو من شعار اليهود يسمى أيضاً الشبور بالشين المججمة المفتوحة والموحدة المضومة الثقيلة (قوله فقال عمر أولاً) الهزعة للاستفهام والواو اللطيف على مقدركم في نظائره قال الطبري الهزعة انكار الجملة الأولى أي المقدرة وتقر بالجملة الثانية (قوله رجلاً) زاد الكشي عن ابن جني عنكم (قوله ينادى) قال القرطبي يحتمل أن يكون عبد الله بن زيد لما أخبر بروايه وصدقه النبي صلى الله عليه وسلم بأمر عمر فقال أولاً تبعثون رجلاً ينادي أي يؤذن للرب والمأذنة كورة فقال النبي صلى الله عليه وسلم قوماً بلال فعلى هذا اتفاق في سياق حديث ابن عمر هي الفصيحة والتقدير فافترقا فافترى عبد الله بن زيد فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم قصص عليه فصدقه فقال عمر (قلت) وسياق حديث عبد الله بن زيد بخلاف ذلك فإن فيه أنه لما قصص بروايه على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ألقها على بلال فليؤذن بها قال فسمع عمر الصوت فخرج فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لقد رأيت مثل الذي رأى فدخل على أن عمر لم يكن حاضراً لما قصص عبد الله بن زيد بروايه والظاهر أن إشارة عمر بإرسال رجل ينادي بالصلاة كانت عقب المشاورة فيما يقعونه وإن رؤيا عبد الله بن زيد كانت بعد ذلك والله أعلم وقد أخرج أبو داود وسند صحيح إلى أبي عمير بن أنس عن حمزة عن زيد بن منصور قالوا أئمتنا صلى الله عليه وسلم الصلاة كتب يجمع الناس لها فقبل أن يصروا به عند حضور وقت الصلاة فذا رأوها أذن بعضهم بعضاً فلم يعبه الحديث وفيه ذكروا القنقاز ثم القنقاز وسكون النون يعني البوق وذكروا الناقوس فأنصرف عبد الله بن زيد وهو مهمتهم فأرى الأذان ففدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكان عمر وأه قبل ذلك فكتبه عشرين يوماً ثم أخبره النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما منعك أن تخبرنا قال سبى عبد الله بن زيد فاستحييت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بلال قم فاعلم ما أمرنا به عبد الله بن زيد فافعله ترجم له أبو داود في الأذان وقال أبو عمر بن عبد البر روى قصة عبد الله بن زيد جماعة من الصحابة بالفاظ مختلفة ومعان متفاربة وهي من وجوه حسن وهذا أحسنها (قلت) وهذا الاتفاق ما تقدم أن عبد الله بن زيد لما قصص منامه فسمع عمر الأذان فجاء فقال قد رأيت لأنه يحتمل على أنه لم يخبر بذلك عقب أخبار عبد الله بل متراسخاً عنه لقوله ما منعك أن تخبرنا أي عقب أخبار عبد الله فاعتذر بالاستحياء فدل على أنه لم يخبر بذلك على الفور وليس في حديث أبي عمير التصريح بأن عمر كان حاضراً عند قصص عبد الله وروايه بخلاف ما وقع في روايته التي ذكرناها فسمع عمر الصوت فخرج فقال فافعله صريح في أنه لم يكن حاضراً عند قصص عبد الله والله أعلم (قوله فتاد بالصلاة) ورواية الاسماعيلي فاذن بالصلاة قال عباس المراد الإعلام المضمّن بحضور وقتها لا خصوص الأذان المشرع وأغرب القاضي أبو بكر بن العربي فحمل قوله أذن على الأذان المشرع وطعن في صحة حديث ابن عمر وقال هبلاً لا يعبس كيف صححه والمعروف أن شرع الأذان إنما كان بروي عبد الله بن زيد انتهى ولا يدفع الأحاديث الصحيحة بمثل هذا مع إمكان الجمع كما قدمناه وقد قال ابن منداه في حديث ابن عمر أنه يجمع على محتمل (قوله بل بال) قال عباس وغيره فيه هبة لشرع الأذان فاعلموا قلت وكذا احتج به ابن خزيمة وابن المنذر وتعبه النووي بأن المراد بوله ثم أي أذهباني موضع بارز فادفعه بالصلاة ليسمع الناس قال وليس فيه تعرض للقيام في حال الإذان انتهى

فتكلموا بما في ذلك فقال بعضهم اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى وقال بعضهم بل بوقاً مثل قرن اليهود فقال عمر أولاً تبعثون رجلاً ينادي بالصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بلال فقام فنادى بالصلاة

وما عاين ليس بعيد من ظاهر اللفظ فان الصيغة محتملة للامرين وان كان ما عاين اجمع وقيل عاين ان  
مذهب العلماء كافة ان الاذان قاعد الايجوز لا الأبانور ووافقه أبو الفرج المالكي ونعيبان الخلاف  
معرفة عند الشافعية وبان المشهور وعند الحنفية كلهم ان القيام سنة وأنه لو اذن قاعدا مع والصواب  
ما قال ابن المنذر أنهم اتفقوا على أن القيام من السنة (قائده) كان اللفظ الذي ينادي به بلال للصلاة  
قوله الصلاة جامعة أخرجه ابن سعد في الطبقات من عمر اسيل سعيد بن المسيب وظن بعضهم أن بلالا  
حينئذ أغمر بالاذان المهور قد كرم مناسبة اختصاص بلال بذلك دون غيره لكونه كان المعابد ليرجع  
عن الاسلام فيقول أحد أحد غزوى بولاية الاذان المشتهرة على التوحيد في ابتدائها وانتهائها وهي  
مناسبة حسنة في اختصاص بلال بالاذان الا أن هذا الموضع ليس هو محلها في حديث ابن عمر دليل على  
مشروعية طلب الاحكام من المعاني المستنبطة من الاقتصار على الطواهر فلهذا ان العري على  
مراد المصالح والعمل بما اؤذك انه لما شق عليهم التكبير الى الصلاة فتقوهم أشغالهم أو تأخير فيقوهم  
وقت الصلاة تطروا في ذلك وفيه مشروعية التشاور في الامور المهمة وأنه لا حرج على أحد من المتأخرين  
إذا أخبر بما أدى اليه اجتهاده وفيه منقبة ظاهرة للضرورة واستشكل اثبات حكم الاذان برؤا عبد الله بن  
زيد لان رؤا بن عياض لا ينبغي عليها حكم شرعي وأجيب بان حال مقارنة الوحي ذلك أو لا صلى الله عليه  
وسلم أمره بغيرها لينظر أيقر على ذلك أم لا ولا سيما لما رأى نظمها بعد دخول الوسوس فيه وهذا ينبغي  
على القول بجواز اجتهاده صلى الله عليه وسلم في الاحكام وهو المنصور في الاصول يؤيد الاول ما رواه عبد  
الرازق وأبو داود في المراسيل من طريق يعقوب بن حمير الليثي أحد كبار التابعين أن عمر لما رأى الاذان جاء  
ليخبر به النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فمأرعه الا اذان بلال فقال له النبي صلى الله  
عليه وسلم سقت بذلك الوحي وهذا أصح مما حكى الهادوي عن ابن مسعود ان جبريل أتى النبي صلى الله عليه  
وسلم بالاذان قبل ان يخبره عبد الله بن زيد وعمر ثمانية أيام وأشار اليه الى ان الحكمة في ابتداء شرح  
الاذان على لسان غير النبي صلى الله عليه وسلم التنويه بخلق قدره على لسان غيره ليكرن أنفسهم لشانه والله  
أعلم (قوله باب الاذان مني) في رواية الكشي عن مني مني أي من منين ومني معدول عن اثنين  
الاثنين وهو بغير تدوين قصص رواية الكشي عن مني على التوكيد لان الاول بغير تدوينه كل لفظ من ألفاظ  
الاذان والثاني يؤكد ذلك (قائده) ثبت لفظ هذه الترجمة في حديث لابن عمر في قوله أخرجه أبو داود  
الطحايسى في مسنده فقال فيه مني مني وهو عند أبي داود والنسائي ومحمد بن خزيمة وغيره من هذا  
الوجه لكن بلفظ من منين منين (قوله عن معاذ بن عطيبة) هو بصري ثقة زوى عن أيوب وهو من  
أقرانه وقدر وى جاد بن زيد عنهما جميعا وقال ما سمعنا قبل أيوب ورجال اسناده كلهم بصريون (قوله  
ان يشفع) يشفع أوله وقع الفاء أي يأتي بألفاظه شفعاً قال الزين بن المنير وصف الاذان بأنه يشفع بفسره  
قوله مني مني أي من منين منين وذلك يقتضي ان تستوي جميع ألفاظه في ذلك لكن لم يختلف في ان كلمة  
الترديد التي في آخره منسوبة فيفضل قوله مني على ما رواه واكانه أراد بذلك أن يكدم مذهبه في ترك تزييع  
التكبير في أوله لكن لمن قال بالترديد أي نظيره ما داه اثبت الطبر بذلك وسيأتي في الاقامة توجيهه  
يقتضي ان الفاعل به لا يحتاج الى الدعوى التخصيص (قوله وان يوتر الاقامة الا الاقامة) المراد بالمني غير  
المراد بالثبت فالمراد بالثبت جميع الالفاظ المشروعة عند القيام الى الصلاة والمراد بالمني خصوص قوله قد  
قامت الصلاة كما سيأتي فان صريح ما حصل من ذلك جناس تام (نتيجه) ادعى ابن منده ان قوله الاقامة  
من قول أيوب غير مسند كافي رواية اسمعيل بن ابراهيم وأشار الى ان في رواية معاذ بن عطيبة هذه ادراجا  
وكذا قال أبو محمد الاصل في قوله الاقامة هو من قول أيوب وليس من الحديث وفيما قاله نظر لان عبد  
الرازق رواه عن معمر عن أيوب بنده متصلا بخبر مفسر ولفظه كان بلال يثنى الاذان ويوتر الاقامة  
الا قوله قامت الصلاة وأخرجه أبو عروانة في صحيحه والبراج في مسنده وكذا هو في مصنف عبد الرزاق

(باب الاذان مني)  
حدثنا سليمان بن حرب  
قال حدثنا جاد بن زيد  
عن معاذ بن عطيبة عن  
أيوب عن أبي قلابة عن  
أنس قال أمر بلال أن  
يشفع الاذان وأن يوتر  
الاقامة الا الاقامة

وللاسماعيلي من هذا الوجه و يقول قد قامت الصلاة من أين والاصل ان ما كان في الخبر فهو منه حتى  
يقوم دليل على خلافه ولا دليل من رواية اسمعيل لانه انما يتصل منها ان خالدا كان لا يدكر ان زيادة  
وكان أبو بريد كرها وكل منهما روى الحديث عن أبي قلابه عن أنس فكان في رواية أبو بريد زيادة من  
حافظ تقبل والله أعلم وقد استشكل عدم استثناء التكرير في الإقامة وأجاب بعض الشافعية بأن التثنية  
في تذكير الإقامة بالنسبة إلى الأذان أفراد قال النووي وهذا لا يصح أن يقول المؤذن كل تكبيرتين بنفس  
واحد (قلت) وهذا انما يتأتى في أول الأذان لا في التكرير الذي في آخره وعلى ما قال النووي ينبغي للمؤذن  
ان يفرد كل تكبيرة من التثنية في آخره بنفسه ويظهر به سلب التكرير ترجيح قول من قال بترييع التكبير في  
أوله على من قال بتثنيته مع ان لفظ الشفع يتناول التثنية والترييع فليس في لفظ حديث الباب ما يتخالف  
ذلك بخلاف ما يوجهه كلام ابن بطال وأما الترييع في التكبيرين فلا يصح في صورته أن يشهد بالوحدانية  
تثنية ثم بالرسالة تثنية ثم رجوع فيشهد كذلك فهو وان كان في الصدوم بما فهم في الصورة منى والله أعلم  
(قوله حديث محمد وهو ابن سلام) كذا في رواية أبي ذر وأهله الباقي (قوله حديث عبد الوهاب  
التقي) في رواية كريمة أو في رواية الأصلية حديثا وليس في رواية كريمة التقي (قوله حديثنا خالدا)  
كذا في رواية الأصلية ولغيرهما أخبرنا (قوله قال لما ذكر الناس قال ذكروا) قال الثانية زائدة ذكرت  
تأكيدا (قوله ان يعلموا) بضم أولهم من الاعلام وفي رواية كريمة بفتح أولهم من العلم (قوله ان يوروا ناراً) أى  
يوقدوها يقال ورى الزنادا خرجت نارهم وأوربته اذا أخرجه وقع في رواية مسلم ان ينور وانار أى  
يظهر وانوروا النار من خشية تضرب بخشية أسفر من أفضرج منها صوت وهو من شعار النصارى  
(قوله وان يوروا الإقامة) احتج به من قال بفرد قوله قد قامت الصلاة والحديث الذي قبله حجة عليه لما  
قدمنا فان احتج بعمل أهل المدينة عورض بعمل أهل مكة ومعهم الحديث الصحيح (قوله باب الإقامة  
واحدة) قال الزبير بن المنير خالف البخاري لفظ الحديث في الترجمة فتعدل عنه الى قوله واحدة لان لفظ  
الوتر غير مختص في المرة فتعدل عن لفظ فيه الاشتراك الى ما لا اشتراك فيه (قلت) وانما لم يقل واحدة  
واحدة مراعاة للفظ الخبر الوارد في ذلك وهو عند ابن حبان في حديث ابن عمر الذي أشرت اليه في الباب  
الماضى ولفظه الاذان منى والإقامة واحدة وقوى الدارقطني وحسنه في حديث أبي محمد ورواه  
أن يقيم واحدة واحدة (قوله الاقوله قد قامت الصلاة) هو لفظ معمر عن أيوب كما تقدم قبل واعترضه  
الاسماعيلي بان يراد حديث سماعة بن عتيبة في هذا الباب أى من اراد حديث ابن عليه والجواب ان  
المصنف قصد رفع فهم من يشوه انه موقوف على أيوب لانه لو رده في مقام الاحتجاج به ولو كان عنده  
مقطوع على الصحيح به (قوله حديثنا خالدا) هو الخالد كما تقدم والاسناد كله بصريون (قوله قال اسمعيل) هو ابن  
ابراهيم المذكور في أول الاسناد وهو المعروف بابن عليه وليس هو معلقا (قوله فذكرت) كذا لاكثر  
بجدة المفعول وللكشيحي والأصلي فذكره أى حديث خالدا وهذا الحديث حجة على من زعم ان الإقامة  
منى مثل الأذان وأجاب بعض الحنفية بدعوى التخصيص وان أفراد الإقامة كان أولاً ثم نسخ بحديث أبي  
محمدة يعني الذي رواه أصحاب السنن وفيه تنبيه الإقامة وهو متأخر عن حديث أنس فيكون ناسخا  
وهو دس بأن في بعض طرق حديث أبي محمودة المحسنة الترييع والترييع فكان يلزمهم القول به وقد  
أنكرنا جد على من ادعى النسخ بحديث أبي محمودة واحتج بان النبي صلى الله عليه وسلم رجع بعد الفتح الى  
المدينة وأقر بلالا على أفراد الإقامة وعلمه سعد القرظ فاذا نبعده كآراء الدارقطني وأما كم وقال ابن  
عبد البر ذهب أحمد وأصحابه وداود وابن جرير الى ان ذلك من الاختلاف المباح فان رجع التكبير الاول في  
الأذان أو تناء أو رجع في التشهد أو لم يرجع أوتى الإقامة أو أفردا كلها أو الاقدامات الصلاة فالجميع  
جائز وعن ابن خزيمة ان رجع الأذان ورجع فيه في الإقامة أو أفردا وقبل لم يقل بهذا التفصيل أحد  
قبله والله أعلم (قائلة) قيل الحكمة في تثنية الأذان وفرد الإقامة ان الأذان لعلام الغائبين فيكرر

حديثي محمد وهو ابن سلام  
قال حديثي عبد الوهاب  
التقي قال حديثنا خالدا  
الحذاء عن أبي قلابه عن  
أنس بن مالك قال لما ذكر  
الناس قال ذكروا ان يعلموا  
وقت الصلاة بشئ يعرفونه  
قد ذكر وان يوروا ناراً  
أو يضربوا ناراً وسافهم  
بلال أن يشفع الأذان  
وأن يوروا الإقامة (باب)  
الإقامة واحدة الاقوله قد  
قامت الصلاة حديثنا  
على بن عبد الله قال حديثنا  
اسمعيل بن ابراهيم قال  
حديثنا خالدا عن أبي قلابه  
عن أنس قال أمر بلال  
أن يشفع الأذان وأن يور  
الإقامة قال اسمعيل  
فذكرت لأبواب فقال  
الإقامة



ليكون أوصل اليهم بخلاف الإقامة فانها الحاضرة من ومن ثم استحباب يكون الاذان في مكان عال بخلاف الإقامة وأن يكون الصوت في الاذان أرفع منه في الإقامة وأن يكون الاذان من تلا والإقامة من سرية وكر وقد قامت الصلاة لانها المقصودة من الإقامة بإذن (قلت) فوجه ظاهر وأما قول الخطابي لوسرى بينهما الشبهة الامر عند ذلك وصار لان نفوت كثير من الناس صلاة الجماعة فبفسه نظران الاذان يستحب أن يكون على مكان عال لتشتت الامع كاتقدم وقد تقدم الكلام على تنبيه التكبير وتؤخذ حكمة الترجيع جميع ما تقدم واما اختصاص بالشهادة لانه أعظم ألقاظ الاذان والله أعلم ﴿قوله باب فضل التأذين﴾ راجع المنصف لفظ التأذين لورود حديث الباب وقال الزين بن المنير التأذين يتناول جميع ما يصدر عن المؤذن من قول وفعل وهنئة وحقيقة الاذان تعقل بدون ذلك كذا قال والطاهر أن التأذين هنا أطلق بمعنى الاذان لقوله في الحديث حتى لا يسمع التأذين وفي رواية لمسلم حتى لا يسمع صوتها لتعبد بالسمع لا يدل على فعل ولا على هينته مع أن ذلك هو الاصل في المصدر ﴿قوله اذا نودي للصلاة﴾ وللنساء عن قتبية عن مالك بالهلافة من رواية لمسلم أيضا ويمكن جعلها على معنى واحد ﴿قوله ضراط﴾ جملة احمية وقعت حالا بدون او لمصول الرباط بالضمير وفي رواية الاصيل وله ضراط وهي المنصف من وجه آخر في بدل الخلق قال عياض يمكن جعله على ظاهره لانه جسم متشذب يصع منه خروج الرج ويحتمل انها عبارة عن شدة تقاروه بقوير وايه لمسلم له خاص من معملات مضموم الاول قد فسره الاصمعي وغيره بشدة السد وقال الطبري شبه شغل الشيطان نفسه عن معام الاذان بالصوت الذي علا الدمع ومنعه عن معام غيره ثم معاه ضراطا تفصيلا (تنبيه) الظاهر أن المراد بالشيطان ابليس وعليه يدل كلام كثير من الشراح كما سيأتي ويحتمل أن المراد جنس الشيطان وهو كل مفرود من الجن والانس لكن المراد هنا شيطان الجن خاصة ﴿قوله حتى لا يسمع التأذين﴾ ظاهره انه يتعمد اخراج ذلك اما ليشغل بسماع الصوت الذي يخرج من معام المؤذن أو يصنع ذلك استغناء عما يقوله السقاء ويحتمل أن لا يعتمد ذلك بل يحصل له عند معام الاذان شدة خوف تحدث له ذلك الصوت بسيما ويحتمل أن يتعمد ذلك ليقابل ما يناسب الصلاة من الطهارة بالحدث واستدله على استحباب رفع الصوت بالاذان لان قوله حتى لا يسمع ظاهره في انه بعد الى غاية يفتي فيها معاه للصوت وقد وقع بيان الغاية في رواية لمسلم من حديث جابر فقال حتى يكون مكان الراء حتى لا يسمع عن أبي سفيان راويه عن جابر أن بين المدينة والرواح ستة وثلاثين ميلا هذه رواية تنبيه عن جرر عند مسلم وأخرجه عن اصحق عن جرر ولم يسن لفظه ولفظ اصحق في مسنده حتى يكون بالرواح وهي ثلاثون ميلا من المدينة فأورد في الخبر والمعتمد رواية تنبيه وسباني حديث أبي سعيد في فضل رفع الصوت بالاذان بعده ﴿قوله قضى﴾ يضم أوله والمراد بالقضاء القضاء أو الانتهاء ويرى بفتح أوله على حذف الفاعل والمراد المنادي واستدل به على انه كان بين الاذان والإقامة فصل خلافا لمن شرط في ادراك فضيلة أول الوقت ان ينطق أول التكبير على أول الوقت ﴿قوله اذا نوب﴾ يضم المثناة وتشديد الواو المكسورة قيل هو من نوب اذا نوب جميع وقيل من نوب اذا أشار شوبه عند الفراغ لاعلام غيره قال الجمهور والمراد بالنوب هنا الإقامة وبذلك جزم أبو عوانة في معجمه والخطابي والبيهقي وغيرهم قال القرطبي نوب بالصلاة اذا أقمت وأصله انه رجع الى ما يشبه الاذان وكل من ردد صوتا فهو نوب ويدل عليه رواية مسلم في رواية أبي صالح عن أبي هريرة فاذ مع الإقامة ذهبو زعم بعض الكوفيين ان المراد بالتشبيب قول المؤذن بين الاذان والإقامة حتى على الصلاة حتى على الفلاح فقامت الصلاة وحتى ذلك بين المنذور عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وزعم انه نفرد به لكن في سنن أبي داود عن ابن عمر أنه كره التشبيب بين الاذان والإقامة فهذا يدل على انه سلف في الجملة ويحتمل أن يكون الذي نفرد به القول الخاص وقال الخطابي لا يعرف العامة التشبيب الاقول المؤذن في الاذان الصلاة خير من التوم لكن المراد به في هذا الحديث الإقامة والله أعلم ﴿قوله أقبل﴾ زاد مسلم في

### ﴿باب فضل التأذين﴾

حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا نودي للصلاة أدبر الشيطان وله ضراطا حتى لا يسمع التأذين فاذا قضى النداء أقبل حتى اذا نوب للصلاة أدبر حتى اذا قضى التشبيب

رواية أبي صالح عن أبي هريرة فوسوس **(قوله أقبل حتى يحظر)** بضم الطاء قبل عياض كذا سمعناه من أكثر الرواة وضبطناه عن المتقين بالكسر وهو الوجه ومعناه يوسوس وأسلمه من خطر البعير بذبذبة إذا سره فصر به تغذيه وأما بالضم فمن الرواة رأي يد فوسوسه فير بينه وبين قلبه فيشغله وضبط المجهري في نوادره الضم مطاوعا وقال هو يحظر بالكسر في كل شيء **(قوله بين المروضة)** أي قلبه وكذا هو المصنف من وجه آخر في بدء الخلق قال الباقى المعنى أنه يحول بين المروءين ما يريد من أقباله على صلواته خلاصة فيها **(قوله)** يقول إذا ذكر كذا إذا ذكر كذا **(وقع في رواية كريمة)** أو الطوبى إذا ذكر كذا وهي سلم والمصنف في صلاة السهو إذا ذكر كذا وإذا زاد مسلم من رواية عبدربه عن الأهرج فنهأه ومنه أودى كرم من حاجاته ما لم يكن يذكر **(قوله)** لما لم يكن يذكر **(أي لشيء لم يكن على ذكره قبل دخوله في الصلاة وفي رواية سلم لما لم يكن يذكر كرم من قبل ومن ثم استنبط أبو حنيفة الذي شك إليه أنه دفن مالا ثم لم يستل كانه ان يصلى ويحرم من ان لا يحدث نفسه بشيء من أمر الدنيا ففعل ذلك كمكان المال في الحال قبل خصه بما يعلم دون ما لا يعلم لا يعلم لما سبقه ليوقعه في الفكرة فيه وهذا أهم من ان يكون في أمور الدنيا أو في أمور الدين كالعالم لكن هل يدل ذلك التفسير في معاني الآيات التي تلوه لا يعد ذلك لأن غرضه قصص خشوعه وإخلاصه بأمره كان **(قوله حتى نزل الرجل)** كذا البههور بإتقاء المشاة المفتوحة ومعنى نزل في الأصل أنصاف الخمبر عنه بالخبر نهاوا الكتم هنا بمعنى بصير أو بينى ووقع عند الأصل بصل بكسر الساكنة أي ينسى ومنه قوله تعالى ان فضل أحدهما أو بفضه أي يحطى ومنه قوله تعالى لا يضل روي لا ينسى والمشهور الأول **(قوله لا يدري)** وفي رواية صلاة السهو ان يدري بكسر همزة ان وهي نافية بمعنى لا وحكى ابن عبد البر عن الأكر في المطاوع الهمزة ووجه ما تنقبه عليه جامع وقال القرطبي ليست رواية الفتح لشيء الأمر رواية المضاد الساكنة فتكون ان مع الفعل بتأويل المصدر ومفعول ضل أن باسقاط حرف الجر أي بصل عن دراسته **(قوله كم صلى)** والمصنف في بدء الخلق من وجه آخر عن أبي هريرة حتى لا يدري أن لا تأتى أم أو يعاوسيات الكلام عليه في أبواب السهو ان شاء الله تعالى وقد اختلف العلماء في الحكمه في هر وب الشيطان عند سماع الاذان والاقامة دون سماع القرآن والذ كوفي الصلاة فحصل يهرب حتى لا يشهد للمؤذن يوم القيامة فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن من ولائس الاشهاد كما يأتي بعد ولعل البخاري أشار إلى ذلك بإيراد الحديث المذكور عقب هذا الحديث ونقل عياض عن بعض أهل العلم ان اللفظ عام والمراد به خاص وان الذي يشهد من تضع منه الشهادة كإسباني القول فيه في الباب الذي بعده وقيل ان ذلك خاص بالمؤمنين طالما الكفار فلا يقبل لهم شهادة ورد له ما جاء من الآثار بخلافه وبالغ الزين بن المنير في تقرير الأول وهو تمام احتمال وقيل يهرب نفورا عن سماع الاذان ثم يرجع موسوسا ليعود على الصلوة فصار رجوعه من جنس فزاره والجامع بينهما الاستغفاف وقيل لان الاذان ادعاء للصلاة المتمثلة على السجود الذي يأتيه معنى بيته واعترض بأنه يعود قبل السجود ولو كان يهرب لا يجله بعد الاعتذار عنه وأجيب بأنه يهرب عند سماع الدعاء بذلك ليعاط نفسه بأنه لم يخاف أمرا ثم يرجع ليعود على الصلوة الذي يأتيه وقيل انما يهرب لانفاق الجميع على الاعلان بشهادة الخلق وإقامة الشريعة واعترض بان الاتفاق على ذلك حاصل قبل الاذان وبعده من جميع من يصلى وأجيب بان الاعلان أنقص من الاتفاق فان الاعلان مختص بالاذان لا يشاركه فيه غيره من المهرم والتكبير والتلاوة مثلا ولما قال له مد الله بن زهده أنه على بلال فإنه أندى صوتا من أنى أنقص في المد والاطاعة والاسماع ليم الصوت ويطول أمدا لتأني فيكثر الجميع ويثرت على الشيطان مقصوده من الهاء الا أن دعى على إقامة الصلاة في جماعة أو أخرجهما عن وقتها أو وقت فضيلتها فخرجت وقد يأس عن ان يردهم عما أعلنوا ثم يرجع لمطالع عليه من الاذى والوسوسة وقال ابن الجوزي على الاذان**

أقبل حتى يحظر بين المروءة  
ونفسه يقول إذا ذكر كذا  
أذكر كذا لما لم يكن يذكر  
حتى يظل الرجل لا يدري  
كم صلى

هبة يشتد زجاج الشيطان سبيها لأنه لا يكاد يضع في الأذان ياء ولا غفلة عند النطق به بخلاف الصلاة  
 فان النفس تفتقر فيها ففتن لها الشيطان أبواب الوسوسة وقد ترجم عليه أبو عوانة اللبيل على ان  
 المؤذن في أذانه وأقامته من عنده الوسوسة والياء التبعاء الشيطان منه وقيل لان الأذان اعلام  
 بالصلاة التي هي أفضل الأعمال بالفاظ هي من أفضل الله كرا لا راد فيها ولا يقص منها بل تقع على وفق  
 الامر فيقر من جماعها وأما الصلاة فلا يقع من كثير من الناس فيها من التفرط فيتمكن الخبيث من  
 المفراط فلو قدر أن المصلى وفي جميع ما أمر به فيها لم يفر به اذا كان وحده وهو نادو وكذا اذا انضم اليه من  
 هموم له فانه يكون أندرا أشار اليه ابن أبي حمزة نعم الله بركته **فائدة** قال ابن بطال يشبه ان يكون الزجر  
 عن خروج المزمع من المسجد بعد ان يؤذن المؤذن من هذا المعنى للتلايكون متشبها بالشیطان الذي يفر عند  
 جماع الأذان والله أعلم **تنبيهان** الأول فهم بعض السلف من الأذان في هذا الحديث الأتيان  
 بصور الأذان وان لم يفر بجدية ثم انط الأذان من وقوعه في الوقت وغير ذلك في جميع مسلم من رواية  
 سهل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال اذا جمعت سوف ناد بالصلاة واستدل بهذا الحديث وروى مالك عن  
 زيد بن أسلم نحوه **(الثاني)** وردت في فضل الأذان أحداث كثيرة ذكر المصنف بعضها في مواضع أخرى  
 واقتصر على هذا هنا لان هذا الخبر ضمن فضلا لا ينال بغير الأذان بخلاف غيره من الاخبار فان الثواب  
 المذكور في هذا الحديث في أنواع أخرى من العبادات والله أعلم **قوله** باب رفع الصوت بالنداء **قوله** قال الزين  
 ابن المنير لم ينص على حكم رفع الصوت لانه من صفة الأذان وهو لم ينص في أصل الأذان على حكم كاقدم وقد  
 ترجم عليه النسائي باب الثواب على رفع الصوت بالاذان **قوله** وقال عمر بن عبد العزيز **وصله** ان أبي  
 شيبة من طريق عمر بن سعيد بن أبي حسين ان مؤذنا ناذن في أذانه **قوله** قاله عمر بن عبد العزيز  
 ذكره في ألقاب على اسم هذا المؤذن وألقبه من بني سعد القيرط لان ذلك وقع حيث كان عمر بن عبد العزيز  
 أميراً على المدينة والظاهر انه خاف عليه من التطريب المخرج عن الخشوع لانه نهاه عن رفع الصوت  
 وقد روى نحوه هذا من حديث ابن عباس مرفوعاً أخرجه الدارقطني وفيه إسحق بن أبي يحيى العجلي وهو  
 ضعيف عند الدارقطني وابن عدى **وقال** ابن حبان لا تخل الرواية عنه ثم غفل فذكر في الثقات **قوله**  
 عن أبيه **زاد** ان عبيدة وكلين ينفان في هرا بئى سعيد وكانت أمه عند أبي سعيد أخرجه ابن خزيمة من  
 طريقه لكن قلبه ابن عبيدة فقال عن عبد الرحمن بن عبد الله الصنع قول مالك واقفه عبد العزيز  
 الماحشون وزعم أبو حمزة في الأطراف ان البخاري أخرجه رويته لكن لم يجدنا لعلنا ذكره خاف فانه  
 ابن عساكر واسم أبي حمزة عمر بن زيد بن عوف بن ميسن بن عمرو بن غنم بن مازن بن الصارمات أبو  
 مصعب في الجاهلية وابنه عبد الرحمن بخاري روى ابن شاهين في الصحابة من طريق قيس بن عبد الله بن  
 عبد الرحمن بن أبي مصعب عن أبيه عن جده حديثاً جمعه من النبي صلى الله عليه وسلم في سياقه ان  
 جده كان يدروا فيه نظراً لان أصحاب المغازي لم يدركوه فيهم وانما ذكروا انه قيس بن أبي مصعب **قوله**  
 ان أبي سعيد الخدري قال له **أي** عبد الله بن عبد الرحمن **قوله** تحب الغنم والبادية **أي** لاجل الغنم لان  
 محبة يحتاج الى اصلاحها بالمرعى وهو في الغالب يكون في البادية وهي الصحراء التي لا حجارة فيها **قوله** في  
 غنمك او باديتك **يقول** ان تكون أو شكام من الراوى ويحتمل ان تكون للتسوية لان الغنم قد لا تكون  
 في البادية ولا قد يكون في البادية حيث لا غنم **قوله** فاذا كنت للصلاة **أي** لاجل الصلاة وللمصنف في بدء  
 الخلق بالصلاة **أي** أعلمت بوقتها **قوله** فافهم فيه اشعار بان أذان من أراد الصلاة كان مقرواً عندهم  
 لاقتصاره على الامر بالرفع دون أصل التأذين واستدلى به الراوى للقول الصار الى استحباب أذان المنفرد  
 وهو الراجح عند الشافعية بناء على ان الأذان حق الوقت وقيل لا يستحب بناء على ان الأذان لا يستدعى  
 الجماعة للصلاة ومنهم من فصل بين من يرجو جماعة أولاً **قوله** بالنداء **أي** بالأذان **قوله** لا يسمع  
 مدى صوت المؤذن **أي** غاية صوته قال البيضاوي غاية الصوت تكون آخى من ابتدائه فلا يشهله

**(باب رفع الصوت بالنداء)**

**وقال** عمر بن عبد العزيز  
 أذن أذا سمي  
 فاعتزلناه حد ثنا عبد الله  
 ابن يوسف أخبرنا مالك عن  
 عبد الرحمن بن عبد الله بن  
 عبد الرحمن بن أبي مصعب  
 الأنصاري ثم المازني عن  
 أبيه أنه أخبره أن أبا سعيد  
 الخدري قال له أي أوالك  
 تحب الغنم والبادية فإذا  
 كنت في غنمك أو باديتك  
 فاذنت للصلاة فارفع  
 صوتك بالنداء فانه لا يسمع  
 مدى صوت المؤذن

من بعده ووصل اليه منتهى صوته فلان يشهد له من دنايته وسمع مبادئ صوته أولى **(قوله بن ولا انس ولا ثني)** ظاهره يشمل الحيوانات والجمادات فهومن العام بعد الخاص يؤيده ما في رواية ابن خزيمة لا يسمع صوته شجر ولا مدرو ولا جرو ولا بن ولا انس ولا يداود والناسي من طريق أبي يحيى عن أبي هريرة بلفظ المؤذن بضره لمدى صوته يشهد له كل رطب وياض ونحوه للناسي وغيره من حديث البراء وصححه ابن السكن فهذه الاحاديث تبين المراد من قوله في حديث الباب ولا ثني وقد تكلم بعض من لم يطلع عليها في تأويله على غير ما يقتضيه ظاهره قال القرطبي قوله ولا ثني المراد به الملائكة وتعب بانهم دخلوا في قوله بن لانهم يستخفون عن الابصار وقال غيره المراد كل ما يسمع المؤذن من الحيوان حتى مالا يعقل دون الجمادات ومنهم من حله على ظاهره وذلك غير متنع عقلا ولا شرعا قال ابن بري تقرر في العادة ان السماع والشهادة والتسبيح لا يكون الا من حي فهل ذلك حكاية عن لسان الحال لان الموجودات ناطقة بلسان حاله ليجلال بارها وهو على ظاهره وغير متنع عقلا ان الله يخلق فيها الحياة والكلام وقد تقدم البحث في ذلك في قول النار اكل بعضي بعضا وسألت في الحديث الذي فيه ان البقرة قالت انما خلقت للبرث وفي مسلم من حديث جابر بن سمرة في قوله تعالى وان من شيء الا اسبح بحمده وتعالى في قوله تعالى وان من شيء الا له خلق فاعلم **(قائدة)** السري في هذه الشهادة مع انها تقع عند عالم النسيب والشهادة ان احكام الاخرة جرت على نعم احكام الخلق في الدنيا من توجبه الدعوى والجواب والشهادة قاله ابن بري المنبر وقال التوربشتي المراد من هذه الشهادة اشتها المشهود له يوم القيامة بالفضل وعلاو الدرجة وكان الله يفضي بالشهادة قوما فلذلك يكرم بالشهادة آخر **(قوله الا تشهد)** لكن معني الا تشهد له وتوجبهما واضح **(قوله قال أبو سعيد)** معناه قال الكرمل في أي هذا الكلام الا خبر وهو قوله انه لا يسمع الخ (قلت) وقد أورد الرازي في هذا الحديث في الشرح بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يسمع الله من رجل نصب الغنم وسأته الى آخره وسبقه الى ذلك الغزالي وامامه والقاضي حسين وابن داود وشارح المختصر وغيرهم وتعبه النووي وأجاب ابن اربعة عنهم بانهم فهموا ان قول أبي سعيد معناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنه صلى الله عليه وسلم لا يسمي كل ما ذكر اه ولا يخفى بعده وقد رواه ابن خزيمة من رواية ابن عيينة ولفظه قال أبو سعيد اذا كنت في البوادي فارفع صوته بالنساء فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يسمع فذكره ورواه يحيى القطان أيضا عن مالك بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كنت فارفع صوته فانه لا يسمع فذكره فالظاهر ان ذكر الغنم والبادية موقوف والله أعلم وفي الحديث استحباب رفع الصوت بالاذان ليكرمن يشهد له عالم يمجده أو يتأذى به وفيه ان حب الغنم والبادية ولا سيما عند نزول النفس من عمل السلف الصالح وفيه جواز التبدى ومساكنة الاعراب ومشاركتهم في الاسباب بشرط حفظ من العلم وامن من غلبة الجفا ومعية ان اذان القذندوب اليه ولو كان في قفرو ولو لم يترج حضور من يصلي معه لانه ان فاعدا المسلمين فلم يشته استشهاده من معه من غيرهم **(قوله باب ما يحقن بالاذان من الدعاء)** قال الزين بن المنير فقد القناري بهذه الترجمة والتبرج قبلها استيفاء ثمرات الاذان الاول في فضل التأذين قصد الاجماع للصلاة الثانية فيها فضل اذان المنفرد لا يداع الشهادة بذلك والثالثة فيها حق الدعاء عند وجود الاذان قال واذا انتفى عن الاذان فائدة من هذه الفوائد لم يشرع الا في حكاية عند معاه ولهذا عقبه بترجمة ما يقول اذا دعاه للمنادي اه كلامه لمختصا بوجه الاستدلال لترجته من حديث الباب ظاهره باقي المتن من متعلقات الجهاد وقد أورد المصنف هناك هذا الاستدلال وسياقه أتم ما هنا وسياق الكلام على قوله هناك ان شاء الله تعالى وقد روى مسلم طرقه المتعلق بالاذان وسياقه

يحيى بن ولا انس ولا ثني  
الا تشهد له يوم القيامة قال  
أبو سعيد معناه من رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
**(باب ما يحقن بالاذان من الدعاء)** حديث قتيبة  
قال حدثنا اسمعيل بن  
جعفر عن جده عن انس  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم انه كان اذا غرنا  
قوما لم يكن يغربنا حتى  
يسمع وينظر فان سمع  
أذانا فكف عنهم وان لم يسمع  
أذانا فأغار عليهم قال  
غفر بنا الى خير فلاتمينا  
الهم ليل ظنا أصبح ولم  
يسمع أذانا وكبر وكبت  
خلف أبي طلحة وان قدى  
لقدس قدم النبي صلى الله عليه  
وسلم قال غفر ج والينا  
بما كنا لهم وما حرم فلما  
قال والنبي صلى الله عليه  
وسلم قال الحمد لله محمد  
والنبي قال فلما أسمع  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال الله أكبر الله  
أكبر خروبتني برأنا اذا  
ترنا باساحة قوم فساء  
صباح المنذر بن

أوضح أخرجه من طريقين جادين سلمه عن ثابت عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ إذا  
 طلع الفجر وكان يستمع الأذان فحين سمع أذاناً أملاً وتوا لا آثار قال الخطابي فيه إن الأذان شعار الإسلام وأنه  
 لا يجوز تركه ولو أن أهل بلد اجتمعوا على تركه كان للسلطان قتالهم عليه اهـ وهذا أحد أقوال العلماء  
 كما تقدم وهو أحد الأوجه في المذهب وأغرب ابن عبد البر فقال لا أعلم فيه خلافاً عن قول أصحابنا من  
 نقلوا بالشهد في الأذان حكم بإسلامه إلا إذا كان عيسياً أو فلا رد عليه مطلق حديث الباب لأن العيسوية  
 طائفة من اليهود حدثت في آخر دولة بني أمية فاعتزفوا بن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن إلى  
 العرب فقط وهم منسوبون إلى رجل يقال له أبو عيسى أحدث لهم ذلك «نفيه» وقع في سياق حديث  
 الباب لم يكن يفرق بينوا لاختلاف في ضبطه في رواية المسخلى يفرق من الأظارة يجوز على أنه بدل من قوله يكن  
 وفي رواية الكشي يفرق بينوا ساكنين الفين وباللهال المهملة من الغزو في رواية كريمة يفرق ويراي بعدهما  
 من الغزو وفي رواية الأصلية بغير كالأول لكن بإثبات الياء في رواية غيرهم بضم أوله وساكن الفين من  
 الأضار ورواية مسلم تشهد برواية من رواه من الأظارة والله أعلم ﴿قوله باب ما يقول إذا سمع المنادي﴾  
 هذا النقل رواية أبي داود الطيالسي عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري في حديث الباب وآخر  
 المصنف عدم الجزم بحكم ذلك لقوة الخلاف فيه كسأيت ثم ظاهر مذهبه يقتضي ترجيح ما عليه الجمهور  
 وهو أن يقول مثل ما يقول من الأذان إلا ليطعن في حديث أبي سعيد الذي بدأ به عام وحديث  
 معاوية الذي تلاه به يخصه والخاص مقدم على العام ﴿قوله عن عطاء بن زيد﴾ في رواية ابن وهب عن  
 مالك بن نوس عن الزهري أن عطاء بن زيد أخرجه أخرجه أبو حنيفة «فائدة» اختلف على الزهري في إسناده  
 هذا الحديث وعلى ما لا يضا لكنه اختلاف لا يقدح في صحته فرواه عبد الرحمن بن أمية عن الزهري  
 عن سعيد عن أبي هريرة أخرجه النسائي وابن ماجه وقال أحمد بن صالح وأبو حاتم وأبو داود والترمذي  
 حديث مالك ومن تابعه أصح ورواه يحيى القطان عن مالك عن الزهري عن السائب بن زيد أخرجه مسند  
 في مسنده عنه وقال الفارغاني انشطروا الصواب الرواية الأولى وفيه اختلاف آخر دون مكر لا لطيل به  
 ﴿قوله إذا سمعتم﴾ ظاهره اختصاص الأجابة بمن يسمع حتى لو رأى المؤذن على المنارة مثلاً في الوقت وعلم  
 أنه يؤذن لكن لم يسمع أذانه لم يعد وأصح لا تنصرف له المتابعة قاله النووي في شرح المذهب ﴿قوله فقولوا مثل  
 ما يقول المؤذن﴾ ادعى ابن وضاح أن قوله المؤذن مدحج وإن الحديث انتهى عند قوله مثل ما يقول وتجب  
 بان الادراج لا يشتمل على مجرد الدعوى وقد انفقت الروايات في الصحين والموطأ على إثباتها ولم يصب صاحب  
 العمدة في حذفها ﴿قوله ما يقول﴾ قال الكرماني قال ما يقول ولم يقل مثل ما قال ليشعر بأنه يجيبه بعد كل  
 كلمة مثل قلتم ﴿قلت﴾ والصريح في ذلك ما رواه النسائي من حديث أم حبيبة أنه صلى الله عليه وسلم كان  
 يقول ما يقول المؤذن حتى يسكت وأما أبو الفتح الصيري فقال ظاهر الحديث أنه يقول مثل ما يقول عقب  
 فراغ المؤذن لكن الأحاديث التي تفصحت بأجابه كل كلمة عقبها دللت على أن المراد المسابقة يشير إلى حديث  
 عمر بن الخطاب الذي هند مسلم وغيره فلا يرجح به حتى فرغ استحبته التدارك أن لم يطل الفصل قاله  
 النووي في شرح المذهب بحثاً وقد قاله فيما إذا كان له عذر كالصلاة وظاهر قوله مثل أنه يقول مثل قوله في  
 جميع الكلمات لكن حديث عمر أيضاً حديث معاوية<sup>٢</sup> لا يدل على أنه يستثنى من ذلك حتى على  
 الصلوة حتى على الفلاح فيقول بدلها لا حول ولا قوة إلا بالله كذلك استدلل به ابن خزيمة وهو المشهور عند  
 الجمهور وقال ابن المنذر يحتمل أن يكون ذلك من الاختلاف المباح فيقول قارة كذا وتارة كذا وحتى بعض  
 المتأخرين عن بعض أهل الأصول أن الخاص والعام إذا أمكن الجمع بينهما وجب العمل بهما قال فلم لا يقال  
 يستحب السامع أن يجمع بين الجعلة والحرقلة وهو وجه عند الحنابلة وأجيب عن الجمهور من حيث المنى  
 بأن الأذان الزائدة على الجعلة يشترك السامع والمؤذن في تواجها وأما الجعلة فتقتصر على الصلاة  
 وذلك يحصل من المؤذن فغرض السامع مما يفوته من ثواب الجعلة بثواب الحرقلة ولما قيل أن يقول يحصل

﴿باب ما يقول إذا سمع  
 المنادي﴾ حدثنا عبد الله  
 ابن يوسف قال أخبرنا مالك  
 عن ابن شهاب عن عطاء بن  
 زيد الليثي عن أبي سعيد  
 الخدري أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال إذا  
 سمعت النداء فقولوا مثل  
 ما يقول المؤذن • حدثنا  
 معاذ بن

المجيب الثواب لامتناله الامر ويمكن أن يرد اداسبقنا واسرانا الى القيام الى الصلاة اذا تكبر وعلى  
سمعه الله اليها من المؤذن ومن نفسه وقرب من ذلك الخلاف في قول المأموم مع اقله من هذه كسأني في  
موضعه وقال الطيبي معنى الجملة في علم وجهه ليس يرتل في الهدى عاجلا والقرآن بالنعيم اجلا فناسب  
أن يقول هذا أمر عظيم لا يستطيع مع ضعف القيام به الا اذا وهن الله بجوده وقوته وعملوا مخطئ فيه  
المناسبة ما نقل عبد الرزاق عن ابن جريح قال حدثت ان الناس كانوا ينصتون للمؤذن انصاتهم للقراءة فلا  
يقول شيئا الا قالوا صل حتى اذا قل حتى على الصلاة قالوا لا حول ولا قوة الا بالله واذا قال حتى على الفلاح قالوا  
ما شاء الله انتهى والى هذا صار بعض الحنفية وروى ابن أبي شيبة مثله عن عثمان وروى عن سعيد بن جبير  
قال يقول في جواب الجملة معناه اطفأ وروا ذلك وجوه من الاختلاف أخرى قيل لا يجيبه الا في  
التشهدين فقط وقيل هما والتكبير وقيل يضيف الى ذلك الحروف لثبوت ما في آخره وقيل هما أي بهما  
يدل على التوسيد والاختلاص كفاء وهو اختيار الطحاوي وحكما أيضا خلافا هل يجيب في الترتيب  
أولا وقبل الاذن مؤذن آخر هل يجيبه بعد اجابته للاول أو لا قال النووي ولم يره شيئا الاصحنا وقال  
ابن عبد السلام يجيب كل واحد باجابه تعدد السبب واجابه الاول أفضل الا في الصبح والجمعة فانهما  
سواء لهما ما شرع وان وفي الحديث دليل على أن لفظ المثل لا يقتضي المساواة من كل جهة لان قوله - مثل  
ما يقول لا يصدر مع رفع الصوت المطلوب من المؤذن كذا قيل ونفسه بحث لان المجازاة وقعت في القول لاني  
صقته والفرق بين المؤذن والمجيب في ذلك ان المؤذن مقصوده الاعلام فاحتاج الى رفع الصوت والسماع  
مقصوده ذكر الله فكفي بالسر أو الجهر لا مع الرفع نعم لا يكتفيه أن يجهر به على خاطره من غير تلفظ الظاهر  
الامر بالقول وأغرب ابن المنير فقال حقيقة الاذان جميع ما يصدر عن المؤذن من قول وقيل وهبة وتغيب  
بان الاذان معناه الاعلام لفظ ونصه الشرع الفاظ مخصوصة في اوقات مخصوصة فاذا وجدت جدد  
الاذان ولمزاد على ذلك من قوله أو فعل أو هبة يكون من مكملاته ويوجد الاذان من دونها ولو كان على  
ما أطلق لكان ما أحدث من التسبيح قبل الصبح وقبل الجمعة ومن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
من جهة الاذان وليس كذلك لانه ولا شرعا استدلل به على جواز اجابه المؤذن في الصلاة عملا بظاهر الامر  
ولان المجيب لا يقصد الخطأ وقيل يؤخر الاجابه حتى يفرغ لان في الصلاة شغلا وقيل يجيب الا في  
الجمعة لئلا يجمع الخاطئين والباقي من ذكر الله فلا يمنع لكن قد يقال من يسدل الجملة  
بالحرف لا يمنع لانهم من ذكر الله قاله ابن دقيق العيد وقرئ بن عبد السلام في فتاويه بين ما اذا كان يقول  
انفاضة فلا يجيب بناء على وجوب موالاتها ولا فيصيح وعلى هذا أن اجاب في النافضة استأنف وهذا قاله  
بجملته والمشهور في المذهب كراهه الاجابه في الصلاة بل يؤخرها حتى يفرغ وكذا في حال الاجتماع والخلاء لكن  
ان أجاب بالجملة بطلت كذا أطلقه كثير منهم ونص الشافعي في الام على عدم فساد الصلاة بذلك واستدل  
به على مشروعية اجابه المؤذن في الاقامة قالوا الا في كل الاقامة يقول اقامها الله وأدامها وقاس ابدال  
الجملة بالحرفة في الاذان أن يجيب هنا لكن قد يفرض بان الاذان اعلام عام فيصير على الجميع أن يكونوا  
دعاة الى الصلاة والاقامة اعلام خاص وعلم من معها محصور فلا يصح أن يدعو بعضهم بعضا واستدل  
به على وجوب اجابه المؤذن سكاها الطحاوي عن قوم من السلف وقال الحنفية وأهل الظاهر وابن وهب  
واستدل للمشهور بحديث أخرجه مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم مع مؤذنا فاعلموا تكبر على الفطرة  
فلما تشبه قال خرج من النار قال طائفاً عليه الصلاة والسلام غير ما قال المؤذن علمنا ان الامر بذلك  
للاستقبال وتعقب بما ليس في الحديث انه لم يقل مثل ما قال فيجوز أن يكون قالوا لم ينقله الراوي اكفاء  
بالعادة ونقل القول الراوندو بانه يحتمل أن يكون ذلك وقع قبل صدور الامر ويحتمل أن يكون الر جل لما  
أمم لم يرد أن يدخل نفسه في عموم من خاطب بذلك قيل ويحتمل أن يكون الر جل لم يقصد الاذان لكن يرد  
هذا الاخير أن في بعض طرقه انه حضرته الصلاة (قوله حدثنا هشام) هو الدستواوي ويحيى هو ابن أبي كثير

قال حدثنا هشام عن يحيى  
بن محمد بن ابراهيم بن  
الحارث قال حدثني يحيى  
ابن طلحة

(قوله انه مع معاوية يومئذ فقال له الى قوله واشهد ان محمداً رسول الله) هكذا أو ردنا من هنا مختصراً  
 وقد رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن هشام ولقظه كنا عند معاوية فتأدى المنادي بالصلاة فقال  
 مثل ما قال ثم قال هكذا سمعت نبيكم ثم قال البخاري حدثنا اسحق أنبأ يونس بن جرير حدثنا هشام عن  
 يحيى بن خزيمة قال سمعتي وحديثي بعض اخواننا أنه لما قال صلى على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله فقال  
 هكذا سمعت نبيكم يقول انتهى فأحال بقوله خزيمة على الذي قبله وقد عرفت أنه لم يبق لفظه كله وقد وقع  
 لنا هذا الحديث من طريق عن هشام المذكور تأمينا من الامعاء على من طريق معاذ بن هشام عن أبيه  
 عن يحيى حدثنا محمد بن ابراهيم حدثنا عيسى بن طه قال دخلنا على معاوية فتأدى مناد بالصلاة فقال الله  
 أكبر الله أكبر فقال معاوية الله أكبر الله أكبر فقال أشهد أن لا اله الا الله فقال معاوية وأنا أشهد أن  
 لا اله الا الله فقال أشهد أن محمداً رسول الله فقال معاوية وأنا أشهد أن محمداً رسول الله قال يحيى حدثني  
 صاحب لنا أنه لما قال صلى على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال هكذا سمعت نبيكم انتهى  
 فاشتمل هذا السياق على فوائد أحدها تصريح يحيى بن أبي كثير بالسماع لعن محمد بن ابراهيم فامن  
 ما ينعني من تدليسنا فيما بيان ما اخترع من رواية البخاري ثالثها ان قوله في الرواية الأولى انه مع  
 معاوية يومئذ فقال مثله فيه حذف تقديره انه مع معاوية يسمع المؤذن يومئذ فقال مثله رابعها ان الزيادة  
 في رواية وهب بن جرير في زعمها متباعدة معاذ بن هشام لهنا معناه ان قوله قال يحيى ليس تعليقاً من  
 البخاري كما زعمه بعضهم بل هو عنده باسناد اسحق وأبدي الحافظ قطب الدين احتمالاً لأنه عنده  
 باسناد بن ثمان اسحق هذا في نسب وهو ابن راهو به كذلك صرح به أو نعم في سخر جه وأخرجه من  
 طريق عبد الله بن شبر وبه عنه وأما ما لم يذكر في الحديث يحيى بن معاوية فلم أقف في شيء من الطرق  
 على تعيينه وحكي الأكرمان عن غيره ان المراد به الأوزاعي وبنيته نظراً لان الظاهر ان قائل ذلك لم يكن  
 حديثه عن معاوية وابن عصر الأوزاعي من عصر معاوية وقد غلب على ظني انه علقمة بن وقاص  
 ان كان يحيى بن أبي كثير أرواه والافاضة بن عبد الله بن علقمة أو عمرو بن علقمة وانما قلت ذلك  
 لاني جمعت طريقه عن معاوية فلم أجده في زيادة في ذكر الحقول في الامن طريقين أحدهما عن مثل  
 التميمي عن معاوية وهو في الطبراني باسناد واهو الا يخرج عن علقمة بن وقاص عنه وقد أخرجه  
 النسائي والقفط وهو ابن خزيمة وغيرهما من طريق ابن جرير أخرجه عن يحيى بن عيسى بن عمر  
 أخبره عن عبد الله بن علقمة بن وقاص عن أبيه قال اني لعند معاوية إذ أذن مؤذن فقال معاوية كما  
 قال حتى أذا قال صلى على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله فلما قال صلى على الصلاة قال لا حول ولا قوة  
 الا بالله وقال بعد ذلك ما قال المؤذن ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك ورواه ابن  
 خزيمة أيضاً من طريق يحيى القطان عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن جده قال كنت عند  
 معاوية فذكر مثله وأوقفه سبباً منه وتبين هذه الرواية أن ذكر الحقول في جواب يحيى على الصلاة  
 اختصر في حديث الباب بخلاف ما قلناه في بعض من وقف مع ظاهره وان في قوله في الطريق الأولى  
 فقال مثل قوله الى أشهد أن محمداً رسول الله يعني مع كقوله تعالى ولانأكلوا أموالهم الى أموالكم  
 (تبيين) أخرج مسلم من حديث عمرو بن الخطاب بنحو حديث معاوية وانما لم يخرج البخاري لاختلاف  
 وقع في صله واصله كما أشار اليه الدارقطني ولم يخرج مسلم حديث معاوية لان الزيادة المقصودة منه  
 ليست على شرط الصحيح المصنف الذي فيها لكن اذا انضم أحد الحديثين الى الآخر قوى جدار في الباب  
 أيضاً عن الحرث بن قوف الهاشمي وأبي داود وهما في الطبراني وغيره عن أنس في الزرار وغيره والله تعالى  
 أعلم (قوله باب الدعاء عند النداء) أي عند غمام النداء وكان المصنف لم يقبده بذلك اتباعاً لطلاق  
 الحديث كإسباغ اليك فيه (قوله حدثني علي بن عياش) باباً ما لا يخبره وأشير في الجملة فهو الموصى من  
 كبار شيوخ البخاري ولم يلقه من الائمة الستة غير وقد حدث عنه القسمة هذا الحديث أخرجه أحمد في

أنه مع معاوية يومئذ فقال  
 مثله الى قوله واشهد أن  
 محمداً رسول الله وحدثنا  
 اسحق بن يونس قال حدثنا  
 وهب بن جرير قال حدثنا  
 هشام عن يحيى بن خزيمة  
 يحيى وحديثي بعض  
 اخواننا أنه لما قال  
 صلى على الصلاة قال  
 لا حول ولا قوة الا بالله  
 وقال هكذا سمعت نبيكم  
 صلى الله عليه وسلم يقول  
 (باب الدعاء عند النداء)  
 حدثني علي بن عياش قال  
 حدثنا شعيب بن أبي حمزة

مسند عنه ورواه علي بن المديني شيخ البخاري مع تقدمه على أحد عنه أخرجه الامام علي بن طريقه  
 (قوله عن محمد بن المنكدر) ذكر الترمذي ان شيئا تفرد به عن ابن المنكدر فهو غريب مع محتمه وقد  
 تويع ابن المنكدر عليه عن جابر أخرجه المطبعا في الاوسط من طريق أبي الزبير عن جابر بن محمد ووقع في  
 زوائد الاسماعيل أخرجه ابن المنكدر (قوله من قال حين يسمع النداء) أي الاذان والاداء لله وهو محتمل  
 أن يكون التقدير من قال حين يسمع نداء المؤذن وظاهره أنه يقول الذي كرم الله وجهه رجال يصاح الاذان ولا  
 يتقدمه بغيره لكن محتمل أن يكون المراد من النداء تمامه اذا المطلق يحمل على الكامل بوجه حديث  
 عبد الله بن عمرو بن العاص عنده مسلم بلفظ قولوا مثل ما يقول ثم صلوا على ثم صلوا الله في هذا  
 ان ذلك يقال عند فراغ الاذان واستبدال الطحاوي بظاهر حديث جابر على أنه لا يتعين اجابة المؤذن بمثل  
 ما يقول بل لو اقتصر على الذي كرم الله وجهه وقد بين حديث عبد الله بن عمرو والمراد وان الذين يحمل  
 على ما بعد الفراغ واستدل به ابن بركة على عدم وجوب ذلك لظاهر اراده لكن لفظ الاصر في رواية مسلم  
 قد يفسد به من يدعي الوجوب وقال الحنفية وابن وهب من المالكية وخالف الطحاوي أصحابه ووافق  
 الجمهور (قوله رب هذه المصنوعة) بفتح الدال زاد البيهقي من طريق محمد بن عون عن علي بن عباس اللهم  
 اني أسألك بحق هذه الدعوة التامة والمراد بها دعوة التوحيد كقوله تعالى له دعوة الحق وقيل دعوة  
 التوحيد تامة لان الشريعة تنص أو التامة التي لا يدخلها تغيير ولا تبديل بل هي باقية الى يوم النشور  
 أو لانها هي التي تسبق صفة التمام وملواها فخر من الفساد وقال ابن التين وسفت باتامة لان فيها اتم  
 القول وهو لا اله الا الله وقال الطبرسي من أوله اني قوله محمد رسول الله هي الدعوة التامة والحيصة هي  
 الصلاة القائمة قوله يقيمون الصلاة ويقيمون الصلاة القائمة الداعية من قام على  
 الشيء اذا دأب عليه وعلى هذا فقوله والصلاة القائمة بيان للدعوة التامة ويحتمل أن يكون المراد  
 بالصلاة المصنوعة المدعوة اليها حينئذ وهو أظهر (قوله الوسيلة) هي ما يقرب به الى الكبير يقال توسلت  
 أي تضر بتوسطك على المنزلة العلية ووقع ذلك في حديث عبد الله بن عمر عنده مسلم باقظ قائما منزلة في الجنة  
 لا تنبغي الا لعبد من عباد الله الحديث ونحوه للبراز عن أبي هريرة ويمكن رد هاتين الاوالتين الى  
 تلك المنزلة فخر به من الله فتكون كالقربة التي ينسول بها (قوله والفضيلة) أي المرتبة الزائدة على سائر  
 الخلائق ويحتمل أن تكون منزلة أخرى أو تفسير الوسيلة (قوله مقام محمود) أي بمحمد القائم فيه وهو  
 مطلق في كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات ونسب على النظر فيه أي بعينه يوم القيامة قائمه مقام  
 محمود أو ضمن بعينه معنى أقمه أو على انه مضاعف بعينه أعطوه ويحتمل أن يكون حالاً أي بعينه  
 مقام محمود قال النووي ثبتت الرواية بالنسبة وكانه حكاية لفظ القرآن وقال الطبرسي انما تكبره لانه انهم  
 وأجل كانه قيل مقام آية قام محمود بكل لسان (قلت) وقد جاني هذه الرواية بعينها من رواية علي بن  
 عباس شيخ البخاري فيه بالتحريف عند النسيان وهي في صحيح ابن خزيمة وابن حبان يضافون الطحاوي  
 والمطبراني في المطاوعة البيهقي وفيه تعقب على أن تكر ذلك كالتنوي (قوله الذي وعدته) زاد في رواية  
 البيهقي انك لا تختلف المباد وقال الطبرسي المراد بذلك قوله تعالى عسى أن يستعبد بكم مقام محمود أو أطلق  
 عليه الوعد لأن عسى من الله واقع كاصح عن ابن عيينة وغيره والموصول ما بديل أو عطف بيان أو خبر  
 مبتدأ محذوف وليس صفة للكرة وتوضيحه رواية النسيان وابن خزيمة وغيرهما المقام المحمود بالالف  
 واللام فيه صفة بالموصول والله أعلم قال ابن الجوزي والا كره على أن المراد بالمقام المحمود الشفاعة  
 وقيل اجلاسه على العرش وقيل على الكرسي وحكى كلام القولين عن جافعة وعلى تقدير اجمعه لا ينافي  
 الاول لاحتمال أن يكون الاجلاس علامة الاذن في الشفاعة فيحتمل أن يكون المراد بالمقام المحمود  
 الشفاعة كما هو المشهور وان يكون الاجلاس هي المنزلة المعبر عنها بالوسيلة أو الفضيلة ووقع في صحيح ابن  
 حبان من حديث كعب بن مالك في قوله يا بيت الله الناس فيكسوف في حلة خضراء فاقول ما شاء الله ان

عن محمد بن المنكدر عن  
 جابر بن عبد الله أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال  
 من قال حين يسمع النداء  
 اللهم رب هذه الدعوة  
 التامة والصلاة القائمة  
 آت محمدا الوسيلة والفضيلة  
 وابعثه مقام محمود الذي  
 وعدته



أقول فذلك المقام المحمود يظهر أن المراد بالقول المذكور هو الثناء الذي شأه بين يدي الشفاعة  
ويظهر أن المقام المحمود هو مجموع ما يحصل له في تلك الحال فهو يشعر قوله في آخر الحديث حلت شفاعة بن  
الامر المطالب به الشفاعة والله أعلم **(قوله حلته)** أي استحققت وجبت وأزيلت عليه يقال حل بحل  
بالضم إذا زل واللام بمعنى على وبؤده ورواية مسلم حلت عليه وقع في الطعاري من حديث ابن مسعود  
وجبت ولا يجوز أن يكون حلت من الحل لأنها لم تكن قبل ذلك محرمة **(قوله شفاعة)** استشكل بعضهم  
جعل ذلك نوا بالقابل ذلك مما ثبت من أن الشفاعة للمؤمنين وأوجب بان صلى الله عليه وسلم شفاعات  
أخرى كادخال الجنة بغير حساب وكرفع الدرجات فيعطى كل أحد ما يناسبه وتقل عياض عن بعض  
شيوخه أنه كان يرى اختصاص ذلك عن قالة مخلصا مستقصر الجلال النبي صلى الله عليه وسلم لا من قصد  
بذلك مجرد الثواب ونحو ذلك وهو محكم غير مسمى ولو كان أخرجه الفاضل المذهب لكان أشبهه وقال  
المذهب في الحديث الحظ على الدعاء في أوقات الصلوات لأنه حال وجا لا جابة والله أعلم **(قوله باب)**  
**الاستهام في الأذان** أي الاقتراع ومنه قوله تعالى فسامهم فكان من المدحفين قال الخطابي وغيره قيل له  
الاستهام لانهم كانوا يكتبون أسماءهم على سهام إذا اختلفوا في الشيء فنخرج سهمه غلب **(قوله)** وبذكر  
أن قوما اختلفوا أنورحه سعد بن منصور والبيهقي من طريق أبي عبيد كلاهما عن هشيم عن عبد الله  
ابن شرمه قال شاح الناس في الأذان بالقدسية فاختصوا إلى سعد بن أبي وقاص فاقرع بينهم وهذا  
منقطع وقد وصله سيف بن أبي عمري في الفتوح والطبري من طريقه عنه عن عبد الله بن شرمه عن شقيق  
وهو أبو وائل قال اقتضت القدسية صدور التهاقرا جعنا وقد أصيب المؤذن فذكره وزاد فخرجت القرعة  
لرجل منهم فاذن **(قائدة)** القدسية مكان بالعراق معروف نسب إلى قدس رجل نزل به وحكي الجوهري  
أن إبراهيم عليه السلام قدس على ذلك المكان فلذلك صار منزلا للساج وكانت به قعة للمسلمين مشهورة  
مع انفرس وذلك في خلافة عمر سنة خمس عشرة وكان سعد يومئذ الأمير على الناس **(قوله عن)** يضم  
أوله بلفظ التصغير **(قوله مولى أبي بكر)** أي ابن عبد الرحمن بن الحر بن هشام **(قوله)** يعلم الناس  
قال الطبري وضع المضارع موضع الماضي ليعيد استعرازا له **(قوله ما في النداء)** أي الأذان وهي رواية  
بشر بن عمر عن مالك هذا السراج **(قوله والصف الأول)** زاد أبو الشيخ في روايته من طريق الأعرج  
عن أبي هريرة من الخبر والبركة وقال الطبري أخاف مفعول يعلم وهو ما لم يبين الفضيلة ما هي ليعيد ضربا  
من المبالغة وأنه مما لا يدل تحت الوصف والاطلاق أغماه في قدر الفضيلة والاقتداء بنيت في الرواية  
الأخرى بالخبر والبركة **(قوله ثم يحدوا)** في رواية المستمل والجوهي ثم لا يحدون وحكي الكرماني أن في  
بعض الروايات ثم لا يحدوا ووجهه يجوز حذف النون تخفيفا ولم أقف على هذه الرواية **(قوله)** لا ين  
يستهموا أي لم يحدوا شيئا من وجوه الأولوية أمافي الأذان فبان يستووا في معرفة الوقت وحسن الصوت  
ونحو ذلك من شرائط المؤذن وتكملته وأمافي الصف الأول فبان يصلوا قعة واحدة ويستووا في الفضل  
فيقرع بينهم إذا لم يترادوا فيما بينهم في الحالين واستدل به بعضهم لمن قال بالاختصار على مؤذن واحد وليس  
بظاهره استهتام أكثر من واحد في مقابلة أكثر من واحد ولأن الاستهام على الأذان يتوجه من جهة  
التولية من الامام لما فيه من المزية وزعم بعضهم أن المراد بالاستهتام هذا الترابي بالسهم وأنه أخرج  
مخرج المبالغة واستأنس بحديث لفظه بجماله عليه بالسوفى لكن الذي فهمه البخاري منه أولى وذلك  
استشهاده بقصة سعد ورواية مسلم فكانت قرعة **(قوله عليه)** أي على ما ذكره عمل الأمرين  
الأذان والصف الأول وبذلك يصح تبويب المصنف وقال ابن عبيد البر الها فائدة على الصف الأول  
لا على النداء وهو حق الكلام لأن الضمير يعود له قرب مذكوره ونازعه القرطبي وقال أنه يلزم منه أن  
يقى النداء ضائعا لفائدة قال والضمير يعود على معنى الكلام المتقدم ومثله قوله تعالى ومن يفعل ذلك  
يقا أي بما أجمع ذلك **(قلت)** وقد رواه عبد الرزاق عن مالك بلفظ لا يستهموا وعلموا فهذا مفسر

حلت شفاعة يوم القيامة  
**(باب الاستهام في الأذان)**  
وبذكر أن قوما اختلفوا  
في الأذان فاقرع بينهم  
سعد بن هشيم عن عبد الله بن  
يوسف قال أخبرنا مالك  
عن أبي بكر  
عن أبي صالح عن أبي هريرة  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال لو يعلم  
الناس ما في النداء والصف  
الأول لم يحدوا ولا أن  
يستهموا عليه

بالمراد من غير تكلف (قوله التجرير) أي التبرك إلى الصلاة قاله الهرلوي وحله التحليل وغيره على ظاهره  
 فقالوا المراد الاتيان إلى صلاة الظهر في أول الوقت لأن التجرير مشتق من الهجرة وهي شدة الحر تصف  
 النهار وهو أول وقت الظهر وإلى ذلك عمل المصنف كإسائي ولا روى عنه ذلك مشروعية الإرداء لأنه أريد به  
 الرفق وأما من تركه فأنشأه وقصد إلى المسجد لينتظر الصلاة فلا يخفى ما له من الفضل (قوله لا يستبقوا إليه)  
 قال ابن أبي جرة المراد بالاتباع معنى للاحسان المسابقة على الإقدام حاشية في السرعة في المشي  
 وهو منوع عنه انتهى وسأني الكلام على بقية الحديث في باب فضل صلاة العشاء في الجمعة قريبا  
 وبأني الكلام على المزد بالصف الأول في أوخر أبواب الإمامة أن شاء الله تعالى (قوله باب الكلام في  
 الأذان) أي في أنشائه بغير ألفاظه وجرى المصنف على عادته في عدم الجزم بالحكم الذي دلالة غير صريحة  
 لكن الذي أورد فيه يشعر بأنه يختار الجواز وحكي ابن المنذر الجواز مطلقا عن عروءه وعطاء الحسن  
 وقنادة وقال أحمد عن النخعي وابن سيرين والوازي الكراهة وعن الثوري المنع وعن أبي حنيفة  
 وصاحبه أنه خلاف الأولى وعليه يدل كلام مالك والشافعي وعن إمامين برأيه يكرهه إلا أن كان  
 قضيا يتعلق بالصلاة واختاره ابن المنذر لظاهر حديث ابن عباس المذكور في الباب وقد نازع في ذلك  
 الداودي فقال لأجه قبه على جواز الكلام في الأذان بل القول المذكور مشرووع من جملة الأذان في  
 ذلك المصل (قوله وتكلم سليمان بن صرد في أذانه) وصله أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة  
 وأخرجه البخاري في التاريخ عنه واسناده صحيح ولفظه أنه كان يؤذن في العسكرو فيأمر غلامه بالحاجة في  
 أذانه (قوله وقال الحسن) لم أره موصولا والذي أخرجه ابن أبي شيبة وغيره من طرق عنه جواز  
 الكلام بغير قيد الضم قبل مطابقتها لترجيه من جهة أن الضم إذا كان بصوت قد يظهر من حرف  
 مفهم أو أكثر ففسد الصلاة ومن منع الكلام في الأذان أراد أن يساويه بالصلاة وقد ذهب أكثر إلى أن  
 تعدد الضم يبطل الصلاة ولولم يظهر منه حرف فاستوى مع الكلام في بطلان الصلاة بعده (قوله  
 جاد) هو ابن زيد وعبد الحميد هو ابن دينار وعبد الله بن الحرث هو البصري ابن عم محمد بن سيرين  
 وزوج ابنته وهو تابعي صغير ورواية الثلاثة عنه من باب رواية الأقران لأن الثلاثة من صفار التابعين  
 ورجال الأسناد كلهم بصريون وقد جمعهم جاد كسدد كاهنا وكذلك رواه سليمان بن حرب عنه عند أبي  
 عروبة وأبي نعيم في المستخرج وكان جاد رعا انقصر على بعضهم كإسائي قريبا في باب هل يصلي الإمام من  
 حضر عن عبد الله بن عبد الوهاب الجلي عن جاد عن عبد الحميد وعن عاصم فرقهما ورواه مسلم عن  
 الربيع عن جاد عن أيوب وعاصم ومن طرق أخرى عنها وهيب عن أيوب وحكي عن وهيب أن أيوب  
 لم يسمعه من عبد الله بن الحرث وفيه نظر لأن في رواية سليمان بن حرب عن جاد عن أيوب وعبد الحميد  
 قالوا سمعنا عبد الله بن الحرث كذلك أخرجه الأمعاء على وغيره وسند فيه شيخ آخر وهو ابن عيسى  
 سائني في كتاب الجمعة أن شاء الله (قوله خطبنا) استدل به ابن الجوزي على أن الصلاة المذكورة  
 كانت الجمعة وفيه نظر نعم وقع التصريح بذلك في رواية ابن عيسى ولفظه أن الجمعة عزمة (قوله في يوم  
 وزع) يقع الزاوسكون الزا بعد ما عزم مجع كذا لا كرهنا ولا بن السكون والكع مني وأي الوقت  
 بالذال المهمة بدل الزا وقال القرطبي أنها أشهر قال والصواب الفتح لأنه الأم وبالسكون المصدر انتهى  
 وبالفتح رواية القاضي قال صاحب المحكم الزع الماء القليل في التمدد وقيل أنه طين وحمل وفي  
 العين الرذغة الوحل والزع أشد منه لو في الجمهرة الرذغة والزع الطين القليل من مطر أو غيره  
 (تنبيه) وقع هنا يوم زع بالإضافة وفي رواية الجلي الآية في يوم ذي زع وهي أوضح وفي رواية  
 ابن عيسى في يوم مطير (قوله فلما بلغ المؤذن حي على الصلاة فأمه) كذا فيه وكان هنا حذفا فاستدبره  
 أراد أن يفوهها فأمه يؤيده رواية ابن عيسى إذا قلت أشهد أن محمدا رسول الله فلا تقل حي على الصلاة  
 ووب عليه ابن خزيمة وبقية ابن حبان ثم الحب الطبري حذف حي على الصلاة في يوم المطر وكانه نظر إلى

ولو حملون ما في التجرير  
 لا يستبقوا إليه ولو حملون  
 ما في التهمة والمصح  
 لا قوهما ولو جوا (باب)  
 الكلام في الأذان وتكلم  
 سليمان بن صرد في أذانه  
 وقال الحسن لا بأس أن  
 يفتنه هو يؤذن أو يقيم  
 حدثناه سعد قال حدثنا  
 جاد عن أيوب وعبد الحميد  
 صاحب الزبيري وعاصم  
 الاحول عن عبد الله بن  
 الحرث قال خطبنا ابن  
 عباس في يوم زع فلما  
 بلغ المؤذن حي على الصلاة  
 فأمه أن ينادي الصلاة  
 في الحال فنظر القوم بعضهم  
 إلى بعض

المعنى لان يحى على الصلاة معناه حملوا الى الصلاة والصلاة في الحال وصلوا في بيوتكم بتأخير ذلك وعند الشافعية وجه انه يقول ذلك بعد الاذان وآثره بقوله بعد الحيلتين والفى بتقصيه الحديث ما تقدم وقوله الصلاة في الحال ينصب الصلاة والتقدير صلوا الصلاة والرجال جمع رجل وهو سكن الرجل وطابقه من اناؤه قال النووي فيه ان هذه الكلمة تنقل في نفس الاذان وفي حديث ابن عمر يعني الاتي في باب الاذان للمسافرة انما تنقل بعده قال والامر ان ياتزان كما نص عليه الشافعي لكن بعده أحسن ليتم نظام الاذان قال ومن أصحابنا من يقول لا يقوله الا بعد الفراغ وهو ضعيف مخالف لمخرج حديث ابن عباس انتهى وكلامه يدل على انها تراد مطلقا انى اثنائه وامابعده لانها بدل من حى على الصلاة وقد تقدم عن ابن خزيمة ما يخالفه وقد ورد الجمع بينهما في حديث آخر أخرجه عبد الرزاق وغيره بإسناد صحيح عن عيسى بن النضام قال اذن مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم الصبح في ليلة باردة فتعنت لوقايل ومن قد فلا خرج فلما قال الصلاة خبر من النوم قالها **﴿قوله﴾** فقال فعل هذا **﴿قوله﴾** ففهم من تأخرهم الانكار وفي رواية الطبري كائهم أنكروا ذلك وفي رواية ابن علبسة فكان الناس استنكروا ذلك **﴿قوله﴾** من هو خبر منه **﴿قوله﴾** ولكنك معني منهم وللجبي معني النبي صلى الله عليه وسلم كذا في أصل الرواية ومعني رواية الباب من هو خير من المؤذن يعني فعله مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو خير من هذا المؤذن وأما رواية الكشي معني ففقيهنا ورعل من اذن كافوا جاعا عن كانت محفوظه أو أراد جنس المؤذنين أو أراد خبر من المنكرين **﴿قوله﴾** وانها أي الجمعة كما تقدم **﴿عزمه﴾** بسكون الزاي ضد الرخصة زاد ابن علبسة وانى كرهت ان أخر جكم فتشرون في الطين وفي رواية الطبري من طريق حاصم اني أؤفكم وهي ترجع رواية من روى أسرج بحالها الممهلة وفي رواية أخرى عن حاصم عند ابن خزيمة ان أخرج الناس وأكلتهم ان يحملوا الخبث من طرقهم الى مسجدكم وسأني الكلام على ما يتعلق بسقوط الجمعة بغزو المشرق فباب الجمعة ان شاء الله تعالى ومطابقة الحديث للترجمة أنكروها الداودي فقال لاجه على عى جواز الكلام في الاذان بل القول المذكور من جهة الاذان في ذلك المثل وتعب يانه وان ساخ ذكر في هذا المثل لكنه ليس من انفاذ الاذان المهود وطريق بيان المطابقة ان هذا الكلام لما جازت زبادة في الاذان الحاجة اليه دل على جواز الكلام في الاذان لمن يحتاج اليه **﴿قوله﴾** باب اذان الاعمى أي جوازه **﴿قوله﴾** اذا كان لمن يخبره أي بالوقت لان الوقت في الأصل مبنى على المشاهدة وعلى هذا القيد يجعل ما روى ابن أبي شيبة وابن المنذر عن ابن مسعود وابن الزبير وغيرهما انهم كرهوا ان يكون المؤذن أعمى وأما ما نقله النووي عن أبي حنيفة ودأود ان اذان الاعمى لا يصح فقد تعقبه السر وحبانه غلط على أبي حنيفة نعم في المحيط للتنبيه انه يكره **﴿قوله﴾** حدثنا عبد الله بن مسلمة هو القضي قال الدارقطني فخر القضي بر وايته اياه في الموطأ موصولا عن مالك ولم يذكر غيره من رواة الموطأ فيه ابن عمر وواقفه على وسيله عن مالك لا خور الموطأ عبد الرحمن بن مهدي وعبد الرزاق وروح بن عباد وأبو قرة وكامل بن طلبة وآخرون ووصله عن الزهري جماعة من حفاظ أصحابه **﴿قوله﴾** ان بلالا يؤذن بليل **﴿قوله﴾** فيه اشعار بان ذلك كان من عادة المنقره وزعم بعضهم ان ابتداء ذلك باحتياط منه وعلى تقدير رجحانه فقد أقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فصارت حكم الماء ورويه وسأني الكلام على تعيين الوقت الذي كان يؤذن فيه من الليل بعد باب **﴿قوله﴾** فكلوا **﴿قوله﴾** فيه اشعار بان الاذان كان علامة عندهم على دخول الوقت فين لهم ان اذان بلال بخلاف ذلك **﴿قوله﴾** ابن أم مكتوم اسمه عمرو كاسأني موصولا في الصيام وقضائ القرآن وقيل كان اسمه الحسين فجاه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله ولا يجتمع انه كان له اذان وهو قرض طهرى أسلم قديما لا شهر في اسم أبيه قيس بن زائد وكان النبي صلى الله عليه وسلم يكرمه ويستخلفه على المدينة وشهد القادسية في خلافة عمر فاشهد بها وقيل رجع الى المدينة فقتل وهو الاعمى المذكور في سورة عيسى وإيم اسمه هاتكة بنت عبد الله الخزرجية وزعم بعضهم انه ولد أعمى فكثبت اسمه أم مكتوم

فقال فعل هذا من هو خير منه وانها عزمه **﴿باب﴾** اذان الاعمى اذا كان له من يخبره حدثنا عبد الله ابن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم قال

لا يكتم فور بصره والمعروف أنه صلى بمسجد بستانين **(قوله وكان رجلاً أعمى)** ظاهره ان  
 فاعل قال هو ابن عمرو وبذلك جزم الشيخ الموقف في المعنى لكن رواه الاسماعيلي عن أبي خليفه والطحاوي  
 عن يزيد بن سنان كلاهما عن القعني فحيناً أنه ابن شهاب وكذلك رواه اسمعيل بن اسحق ومعاذ بن المتني  
 وأبو مسلم الكشي الثلاثة عند الدارقطني والخزاعي عند أبي الشيخ ونظام عند أبي نعيم وعثمان الدارمي  
 عند البيهقي كلهم عن القعني وعلى هذا ففي رواية البخاري ادراج ويجاب عن ذلك بأنه لا يمنع كون ابن شهاب  
 قاله أن يكون شيخه وهو كذلك شيخ شيخه وقدرناه البيهقي من رواية أبي سعيد بن مسلمان عن ابن وهب عن  
 يونس والبيهقي عن ابن شهاب وفيه قال سالم وكان رجلاً خبيراً بالبصر في هذا أن الشيخ ابن شهاب قاله  
 أيضاً وسألتني في كتاب الصباح عن المصنف من وجه آخر عن ابن عمرو ما يؤدى معناه وسند كلفظه قريباً  
 فثبت صحته وسنده ولابن شهاب فيه شيخ آخر هو عبد الرزاق عن معمر عن سعيد بن المسيب وفيه  
 الزيادة قال ابن عبد البر هو حديث آخر لابن شهاب وقد وافق ابن اسحق معمر عنه عن ابن شهاب **(قوله)**  
**أصبحت أصبغت** أي دخلت في الصباح هذا ظاهره واستشكل لأنه لا يصلح أن أخذناه لا كل فاعلم يؤذن  
 حتى يدخل في الصباح لازم منه جواز الاكل بعد طلوع الفجر والاجماع على خلافه الا من شد كالأعمش  
 وأجاب ابن حبيب وابن عبد البر والاسميلي وجماهير من الشراح بأن المراد قارب الصباح وهو يعبر على  
 هذا الجواب أن في رواية أبي سعيد التي قدناها ولم يكن يؤذن حتى يقول له الناس حين ينظرون إلى روع  
 الفجر أذن وأبلغ من ذلك أن لفظ رواية المصنف التي في الصباح حتى يؤذن أن أم مكتوم قاله لا يؤذن  
 حتى يطاع الفجر وانما قلت أنه لا يبلغ لكون جبعه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وأيضاً فقولاه  
 بل لا يؤذن بليل يشعر أن أم مكتوم بخلافه ولا يؤهل كان قبل الصبح لم يكن بينه وبين بلال فرق لصدق  
 أن كلامهم ما أذن قبل الوقت وهذا الموضوع عند في غاية الاشكال وأقرب ما يقال فيه أن أذانه جعل  
 علامة لتحریم الاكل والشرب وكان أنه كان له من ربيع الوقت بحيث يكون أذانه مقارناً بالبدء بطلوع  
 الفجر وهو المراد بالزور وعند أخذ في الاذان يعترض الفجر في الاذن ثم ظهر أنه لا يلزم من كون  
 المراد بقولهم أصبغت أي قاربت الصباح وقوع أذانه قبل الفجر لاحتمال أن يكون قولهم ذلك يقع  
 في آخر جزء من الليل وأذانه يقع في أول جزء من طلوع الفجر وهذا وإن كان مستبعداً في العادة فليس  
 بمستبعد من مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم المؤيد بالملائكة فلا يشترك فيه من لم يكن بذلك الصفة وقد  
 روي أبو قرة من وجه آخر عن ابن عمرو حديثاً فيه وكان أم مكتوم تنوح الفجر فلا يخطئه وفي هذا  
 الحديث جواز الاذان قبل طلوع الفجر وسألتني بعد باب استحباب أذان واحد بعد واحد وأما دان اثنين  
 مما عني منه قوم ويقال إن أول من أذنه بنو أمية وقال الشافعية لا يكره الا ان حصل من ذلك  
 تمويه واستدلال به على جواز اتخاذ مؤذنين في المسجد الواحد قال ابن دقيق العيد وأما الزيادة على الاثنين  
 فليس في الحديث تعرض له انتهى ونس الشافعي على جوازه ولفظه ولا بتضييق أن أذن أكثر من اثنين  
 وعلى جواز تقليد الأعمى للبصير في دخول الوقت وفيه أوجه واختلاف فيه الترجيح وصحح النووي في  
 كتبه أن للأعمى والبصير اعتماد المؤذن الثقة وعلى جواز شهادة الأعمى وسبأ ما فيه في كتاب  
 الشهادات وعلى جواز العمل بخبر الواحد وعلى أن ما بعد الفجر من حكم النهار وعلى جواز الاكل مع الشك  
 في طلوع الفجر لان الأصل جاهل الجبل وخالف في ذلك مالك فقال يجب القضاء على جواز الاعتماد على  
 الصوت في الرواية إذا كان عارفاً به وإن لم يشاهد الراوى وخالف في ذلك شعبة لاحتمال الاشياء وعلى  
 جواز ذكر الرجل بغيره من المعاهدة إذا كان يقصد التعريف بخبره وجواز نسبة الرجل إلى أمه إذا  
 اشتهر بذلك واحتج به **(قوله باب الاذان بعد الفجر)** قال الزين بن المنير قدّم المصنف ترجمة الاذان  
 بعد الفجر على ترجمة الاذان قبل الفجر بخلاف الترتيب الموجود في الاصل في الشرع ان لا يؤذن الا بعد  
 دخول الوقت فقدّم ترجمة الاصل على ما ذكره وأشار ابن بطال الى الاعتراض على الترجمة بأنه لا خلاف

وكان رجلاً أعمى لا ينادى  
 حتى يقال أصبغت أصبغت  
**(باب الاذان بعد الفجر)**  
 حدثنا عبد الله بن يوسف  
 أخبرنا مالك عن نافع عن  
 عبد الله بن عمر قال أخبرني  
 حفصة أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم

فيه بين الأئمة وأغلب الخلاف في جواز قبل الفجر والذي يظهر في أن مراد المصنف بالترجحين أن بين أن  
 المعنى الذي كان يؤذن لاجله قبل الفجر غير المعنى الذي كان يؤذن لاجله بعد الفجر وأن الأذان قبل  
 الفجر لا يكتب عن الأذان بعده وأن أذان ابن أم مكتوم لم يكن يقع قبل الفجر والله أعلم **(قوله كان إذا  
 اعتكف المؤذن للصبح)** هكذا وقع عند جمهور رواة البخاري وفيه نظر وقد استشكله كثير من العلماء  
 ووجهه بعضهم كسبأني والحديث في المطاع عند جميع رواته يلفظ كان إذا سكت المؤذن من الأذان  
 لصلاة الصبح وكذا رواه مسلم وغيره وهو الصواب وقد أصح في رواية ابن شبيب عن الثوري كذلك وفي  
 رواية الهمداني كان إذا أذن بدل اعتكف وهي أشبه بالرواية المصروفة ووقع في رواية النسائي عن  
 البخاري بلفظ كان إذا اعتكف وأذن المؤذن وهو يقتضي أن سببه بالرواية المصروفة ووقع في رواية النسائي عن  
 وليس كذلك وانظاره من أصله وقد أطلق جماعة من الحفاظ القول بأن الوهم فيه من عبد الله  
 ابن يوسف شيخ البخاري ووجه ابن طال وغيره بأن معنى اعتكف المؤذن أي لازم إقامته ونظره إلى  
 أن يطلع الفجر ليؤذن عنه أول أدراكه قالوا أصل المعكوف لزوم الإقامة مكان واحد وقبيل بأنه يلزم منه  
 أنه كان لا يصليها إلا إذا وقع ذلك من المؤذن لما يقتضيه مفهوم الشرط وليس كذلك لمواطأته عليهما  
 مطلقا والحق أن لفظ اعتكف يحرف من لفظ سكت وقد أخرجه المؤلف في باب ركعتين بعد الظهر من  
 طريق أبيوب عن نافع بلفظ كان إذا أذن المؤذن وطلع الفجر **(قوله وما الصبح)** يعني به أي ظهوره وأغرب  
 الكرماني فصيح أنه بالنون المكسورة والهمزة بعد المدوكا أنه ظن أنه معطوف على قوله للصبح فيكون  
 التقدير واعتكف لتداء الصبح وليس كذلك فإن الحديث في جميع النسخ من المطاوع البخاري ومسلم  
 وغيره ما بالباء الموحدة المفتوحة وبعد الدال أنب معصروا والواو فيه والحاء لا والواو العطف وبذلك تم  
 مطابقة الحديث للترجمة وسيأتي فيه الكلام عليه في أبواب التطوع إن شاء الله تعالى **(قوله عن يحيى)**  
 هو ابن أبي كثير **(قوله بين النداء والإقامة)** قال الزين بن المنير حديث عائشة أهدى الاستدلال به للترجمة من  
 حديث حفصة لأن قولها بين النداء والإقامة لا يستلزم كون الأذان بعد الفجر ثم أجاب عن ذلك بما يحصله  
 أما عنت بالركعتين وكفى الفجر وهما البصليان لا بعد الفجر فإذا سلكا هذا الاستلزام أن يكون  
 الأذان واقع بعد الفجر انتهى وهو مع ما فيه من التكلف غير سالم من الانتقاد والذي عندي أن المصنف  
 جرى على عادته في الأعيان التي يفسر ما ورد في طرق الحديث الذي يستدل به وبين ذلك فيما أورده بعد  
 ما بين من وجه آخر عن عائشة ولفظه كان إذا سكت المؤذن فاه فر كركعتين خفيفتين قبل صلاة الصبح  
 بعد أن يستبين الفجر **(قوله عن عبد الله بن دينار)** هذا إسناد آخر لما في هذا الحديث قال ابن عبد البر  
 يختلف عليه فيه واعترض ابن التيمي فقال هذا الحديث لاهل على الترجمة لجعله غاية الأسفل ابتداء أذان  
 ابن أم مكتوم فدل على أن أذانه كان يقع قبل الفجر قليل وجواب ما تقدم ذكره في الباب الذي قبله وقال  
 الزين بن المنير الاستدلال بحديث ابن عمر أنه قال يؤذن من غير أنه يؤذن حتى ينادي ابن أم مكتوم يقتضي أنه  
 ينادي حين يطلع الفجر لأنه لو كان ينادي قبله لكان كليل ينادي بليل **(فتية)** قال ابن منده حديث  
 عبد الله بن دينار يجمع على خمسة رواه جماعة من أصحابه عنه ورواه عنه شعبة فاختلف عليه فيه رواه  
 يزيد بن هريرة عنه على الشك أن بلالا كما هو المشهور وأما ابن أم مكتوم ينادي بليل فكلوا وأثروا  
 حتى يؤذن بلال قال وشعبة فيه إسناد آخر له ورواه أيضا عن خبيب بن عبد الرحمن عن حمته أئيسة  
 فذكره على الشك أيضا أخرجه أحمد بن حنبل عن غيره ورواه أبو داود والطحاوي عنه جازما بالأول ورواه  
 أبو الوليد عنه جازما بالثاني وكذا أخرجه ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان من طرق عن شعبة وكذلك  
 أخرجه الطحاوي والطبراني من طريق منصور بن زاذان عن خبيب بن عبد الرحمن وادعي ابن عبد البر  
 وجماعة من الأئمة بأنه مغلوب وأن الصواب حديث الباب وقد كنت أميل إلى ذلك إلى أن رأيت الحديث في  
 صحيح ابن خزيمة من طريق آخر من عائشة وفي بعض ألفاظه ما يبدو وقوع الهمزة وهو قوله إذا أذن

كان إذا اعتكف المؤذن  
 للصبح ورواه الصبح  
 ركعتين خفيفتين قبل أن  
 تقام الصلاة • حدثنا أبو  
 نعيم قال حدثنا شيان عن  
 يحيى عن أبي سلمة عن عائشة  
 كان النبي صلى الله عليه  
 وسلم صلى ركعتين خفيفتين  
 بين النداء والإقامة من  
 صلاة الصبح • حدثنا عبد  
 الله بن يوسف قال أخبرنا  
 مالك عن عبد الله بن دينار  
 عن عبد الله بن عمر أن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال إن بلالا ينادي  
 بليل فكلوا وأثروا  
 حتى ينادي ابن أم مكتوم

جمهوره ضمر البصر فلا يخرجكم وإذا أذن بلال فلا يطعم أحد أخرجه أحد وجاءه عائشة أيضا أنها  
 كانت تنكر حديث ابن عمر وتقول انه غلط أخرج ذلك اليه من طريق الدراودى عن هشام عن أبيه  
 عنها فذكر الحديث وزاد قالت عائشة وكان بلال يصبر الفجر قال وكانت عائشة تقول غلط ابن عمر انتهى  
 وقد جمع ابن خزيمة والضبي بين الحديثين بما حاصله أنه يحتمل أن يكون الأذن كان يؤذن بلال وإن أم  
 مكثوم فكان الذي صلى الله عليه وسلم يعلم الناس أن أذان الأول منهما لا يحرم على الصائم شيئا ولا يدل على  
 دخول وقت الصلاة بخلاف الثاني ويحرم ابن جبان بذلك ولم يبدئه احتجالاته أنكر ذلك عليه الضياء وغيره وقيل  
 لم يكن يؤذنا كما كانت لهما حالتان مختلفتان فإن بلالا كان في أول ما شرع الأذان يؤذن وحده ولا يؤذن للصبح  
 حتى طلغ الفجر وعلى ذلك فعمل ربيعة عروة عن امرأته من بنى البزار قالت كان بلال يجلس على بيتي وهو  
 أعلى بيتي المدينة فإذا رأى الفجر غطأ ثم أذن أخرجه أبو داود وسانده حسن وربيعة جعد عن أنس أن  
 سأل سأل عن وقت الصلاة فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأذن حين طلغ الفجر الحديث أخرجه  
 النسائي وسانده صحيح ثم أورد في أم مكثوم وكان يؤذن بلال واستمر بلال على حاله الأول وعلى ذلك  
 تزل ربيعة أئمة وغيرهم في آخر الأمر أخر ابن أم مكثوم لضعفه وكل به من روى الفجر واستمر  
 أذان بلال بليل وكان سبب ذلك ما روى أنه ربما كان أخطأ الفجر فاذن قبل طلوعه وأنه أخطأ مرة فأمره  
 النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجع فيقول إلا أن العبد نام يعني أن غلبه النوم على عينيه منعه من تبين  
 الفجر وهو حديث أخرجه أبو داود وغيره من طريق جاد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر موصولا  
 من فوطا ورجاه ثقات حفاظ لكن اتفق أئمة الحديث على ابن المديني وأجد بن حنبل والبخاري والذهلي  
 وأبو حاتم وأبو داود والترمذي والاثم والدارقطني على أن جادا أخطأ في رفعه وأن الصواب وقفه على  
 عمر بن الخطاب وأنه هو الذي وقع له ذلك مع مؤذنه وإن جادا انفرد برفعه ومع ذلك فقد وجدته متابع  
 أخرجه البيهقي من طريق سعيد بن زريق وهو يرفع الزاوي وسكون الرأب بعدها موحدة ثياب كياء النسب  
 فرواه عن أيوب موصولا لكن سعيد ضعيف ورواه عدد الزاوي عن معمر عن أيوب أيضا لكن أعضه فلم  
 يذكرنا فاعلم ولا ابن عمر له طريق أخرى عن نافع عند الدارقطني وغيره اختلفت في رفعها ووقفها أيضا  
 وأخرى من سلة من طريق يونس بن عبيد وغيره عن جعد بن هلال وأخرى من طريق سعيد عن قتادة  
 من سلة وصلها يونس عن سعيد بن زريق كذا أنس وهذه طرق يقوى بعضها بعضا قوة ظاهرة فلهذا والله أعلم  
 استقر أن بلالا يؤذن الأذان الأول وسند كراختلافهم في تعيين الوقت المراد من قوله يؤذن بلال في الباب  
 الذي بعده **هذا** (قوله باب الأذان قبل الفجر) أي سلكه هل يشرع أولا وإذا شرع هل يمكن به عن  
 إعادة الأذان بعد الفجر أولا وإلى مشروعيته مطلقا ذهب الجمهور وخالف الثوري وأبو حنيفة ومحمد وإلى  
 الاكتفاء مطلقا ذهب مالك والشافعي وأحمد وأصحابهم وخالف ابن خزيمة وابن المنذر وطائفة من أهل  
 الحديث وقال به الغزالي في الإحياء وادعى بعضهم أنه لم يرد في شيء من الحديث ما يدل على الاكتفاء  
 وتعب بجهد الباب وأوجب بأنه مسكوت عنه فلا يدل على التنزل فحله فيما أذكر لم يرد نطق بخلافه  
 وهذا قد ورد حديث ابن عمر وعائشة بما يشعر بعدم الاكتفاء وكان هذا هو السرى في إيراد البخاري  
 الحديث بما في هذا الباب عقب حديث ابن مسعود ثم حديث زيد بن الحارث عند أبي داود يدل على  
 الاكتفاء فإن فيه أنه أذن قبل الفجر بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وأنه استأذنه في الإقامة فتعنه إلى أن  
 طلغ الفجر فأمره فأقام لكن في إسناده ضعف وإضافته واقعة عين وكانت مقرو من ثم قال القرطبي  
 انه مذهب راض غير أن العمل المنقول بالمدينة على خلافه انتهى فلم يرد إلا العمل على قاعدة الملكية  
 وادعى بعض الحنفية كاحكام السر وحي منهم أن النداء قبل الفجر لم يكن بالفاظ الأذان وإنما كان  
 تذكرا أو تيسيرا كما يقع للناس اليوم وهذا مردود لكن الذي يصنع الناس اليوم محدث قطعاً وقد  
 تباينت الطرق على التمييز بلفظ الأذان فحمله على معناه الشرعي مقدم ولأن الأذان الأول لو كان

(باب الأذان قبل الفجر)  
 حدثنا أحمد بن يونس قال

بألفاظ مخصوصة لما التمس على السامعين وسباق الخبر يقتضي أنه خشي عليهم الالتباس وادعى ابن  
 القطان أن ذلك كان في رمضان خاصة وقبه نظر **(قوله زهير)** هو ابن معاوية الجعفي **(قوله عن أبي عثمان)**  
 في رواية ابن خزيمة من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه حدثنا أبو عثمان ولم أجد هذا الحديث من  
 حديث ابن مسعود في شيء من الطرق إلا من رواية أبي عثمان عنه ولا من رواية أبي عثمان إلا من رواية  
 سليمان التيمي عنه واشتهر عن سليمان وله شاهد في صحيح مسلم من حديث معمر بن حنبل **(قوله أحمدم)**  
**أو أحمدا منكم** شل من الراوي وكلاهما بعيد العموم وإن اختلفت الحسية **(قوله من معجوره)** بفتح  
 أوه اسم لما يؤكل في البصر ويجوز الهم وهو اسم الفعل **(قوله لير جمع)** بفتح اليا ويكسر الجيم المخففة  
 يستعمل هكذا لأمر متعددا يقال رجع زيدو ورجع زيدوا يقال في المتعدى بالتفصيل فيل هذا من  
 رواه بالضم والتشديد أخطأ فإنه يصير من التجميع وهو الترديد وليس مرادنا وإنما معناه رد الفاعل  
 أي المتبدي إلى راحته فيقوم إلى صلاة الصبح فيشطأ أو يكون له حاجة إلى الصيام فيشعر ويوقظ النائم  
 ليتأهب لها بالنقل ونحوه وعند الطحاوي حديث ابن مسعود هذا المذاهبه فقال فقد أخبر أن ذلك النداء  
 كان لما ذكر الصلاة ونصب بأن قوله بالصلوة زاد في الخبر وليس فيه حصر فمأذ كرفان قيل تقدم  
 في تعريف الأذان الشرعي أنه إعلام بدخول وقت الصلاة بألفاظ مخصوصة والأذان قبل الوقت ليس  
 إعلاما بالوقت فالجواب أن الإعلام بالوقت أهم من أن يكون إعلاما بأنه دخل أو قارب أن يدخل وإنما  
 اختصت الصبح بذلك من بين الصلوات لأن الصلاة في أول وقتها هي غيبه والصبح يأتي غالباً بعقب نوم  
 فتاسب أن ينصب من يوقظ الناس قبل دخول وقتها لتأهبوا بذكر كوافضلة أول الوقت والله أعلم  
**(قوله وليس أن يقول الفجر)** فيه إطلاق القول على الفعل أي يظهر وكذا قوله وقال بأصابعه ورفعها  
 أي أشار وفي رواية الكشميني بأصبعه ورفعها **(قوله ألى فوق)** بالضم على البناء وكذا أسفل لتبسة  
 المضاف إليه دون لفظة نحوه الله الأمر من قبل ومن بعد **(قوله وقال زهير)** أي الراوي وهي أيضاً جني  
 أشار وكأنه جمع بين أصبعيه ثم رفعها ليكن مفعلة الفجر الصادق لأنه يطلع معترضا ثم يم الأفق ذاهبا بينا  
 وشمالا يتخلل الفجر الكاذب وهو الذي تدعيه العرب نيب السرحان فإنه يظهر في أعلى السماء ثم يختفئ  
 وإلى ذلك أشار بقوله رفع وطأ طأ رأسه وفي رواية الأسماعيلي من طريق عيسى بن يونس عن سليمان قال  
 الفجر ليس هكذا ولا هكذا ولكن الفجر هكذا فكان أصل الحديث كان هذا اللفظ مقروفاً بالاشارة الدالة  
 على المراد وهذا اختلفت عبارة الرواة وأخصر ملوقع فيها رواية جرير عن سليمان عنده مسلم وليس الفجر  
 المعترض ولكن المستطيل **(قوله حدثني إسحق)** لم أوه منسوباً بورد في الجلباني وهو عندي ابن إبراهيم  
 الحنظلي المعمر وفي ابن راهويه كإخبره المزني وبدل عليه تعبيرة بقوله أخبرنا فإنه لا يقول قال حدثنا  
 بخلاف إسحق بن منصور وإسحق بن نصر وأما ملوقع بخط الدماطي أنه الواسطي ثم فسره بأنه ابن شاهين  
 فليس هو وباللأنه لا يعرفه عن أبي أسامة شيء لأن أباسامة كوفي وليس في شيوخ ابن شاهين أحد من  
 أهل الكوفة **(قوله قال عبيد الله حدثنا)** قال قال أبو أسامة وعبيد الله قال حدثنا قال تقدير حدثنا  
 عبيد الله **(قوله وعن نافع)** هو مدفوع على عن القاسم بن محمد والحاصل أنه أخرج الحديث عن عبيد الله  
 ابن عمر بن وجهين الأول ذكره فيه أساذ بن نافع عن ابن عمر والقاسم عن عائشة وأما الثاني فاختصر فيه  
 على الأساذ الثاني **(قوله حتى يؤذن)** في رواية الكشميني حتى ينادى وقد أوردته في الصيام بلفظ  
 يؤذن وزاد في آخره فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر وقال القاسم لم يكن بين أذانها إلا أن يرقى ذوا بقل ذأ وفي  
 هذا تقييداً أطلق في الروايات الأخرى من قوله أن بلالا يؤذن بليل ولا يقال أنه مرسل لأن القاسم تابعي  
 فلم يدرك القصة المذكورة لأنه تمت عند الناس من رواية شخص بن غياث وعند الطحاوي من رواية  
 يحيى القطان كلاهما عن عبد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة فقد كرا الحديث قالت لم يكن بينهما إلا أن  
 يتل هذا ويصعد هذا وعلى هذا فحقى قوله في رواية البخاري قال القاسم أي في روايتهم عن عائشة وقد وقع

حدثنا زهير قال حدثنا  
 سليمان التيمي عن أبي  
 عثمان التيمي عن عبد  
 الله بن مسعود عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال  
 لا نعين أحدكم أو أحدا  
 منكم أذان بلال من  
 معجوره فإنه يؤذن أو ينادي  
 بليل ليرجع فأنكم ولبنه  
 أنكم وليس أن يقول الفجر  
 أو الصبح وقال بأصابعه  
 ورفعها إلى فوق وطأ طأ  
 أسفل حتى يقول هكذا  
 وقال زهير بسأبته  
 أحدهما فوق الأخرى ثم  
 مددهما عن يمينه وشماله  
 حدثني إسحق قال أخبرنا  
 أبو أسامة قال عبيد الله  
 حدثنا عن القاسم بن محمد  
 عن عائشة عن نافع عن  
 ابن عمر أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال  
 وحدثني يوسف بن عيسى  
 المروزي قال حدثنا  
 الفضل قال حدثنا عبيد  
 الله بن عمر عن القاسم بن  
 محمد عن عائشة عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أنه قال  
 إن بلالا يؤذن بليل فكلوا  
 وأمروا حتى يؤذن ابن  
 أم مكتوم

عنده مسلم من رواه ابن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثل هذه الزيادة وفيها نظراً وضعته  
في كتاب المسند وجئت الزيادة أيضاً في حديث أبيه الذي تقدمت الإشارة إليه وفيه جهة لمن ذهب  
إلى أن الوقت الذي يقع فيه الأذان قبل الفجر هو وقت المصور وهو أحد الأدوجه في المذهب واختاره  
السبكي في شرح المنهاج وحكي تحصيله عن القاضي حسين والمتولى وقطعه البغوي وكلام ابن دقيق العيد  
بشعره فإنه قال بعد أن حكاه رجح هذا بأن قوله لا بل لا ينادي بليل خبر يشعل به فائدة للماسعين قطعاً  
وذلك إذا كان وقت الأذان مشتبهاً محتملاً لا يكون عند طلوع الفجر فبين صلى الله عليه وسلم أن ذلك  
لا يمنع الأكل والشرب بل الذي يمنعه طلوع الفجر الصادق قال وهذا يدل على تقارب وقت أذان بلال  
من الفجر انتهى ويقويه أيضاً ما تقدم من أن الحكمة في مشروعيته التأهب لا إدراك الصبحي أول  
وقت وأجمع النووي في أكثر كتبه أن مبدأه من نصف الليل الثاني وأجاب عن الحديث في شرح مسلم  
فقال قال العلماء معناه أن بلالاً كان يؤذن ويتر بص بعد أذانه للسعداء ونحوه فإذا قرب طلوع الفجر نزل  
فأخبر ابن أم مكتوم فبأشهب بالطهارة وغيرها ثم رقى وبشرع في الأذان مع أول طلوع الفجر وهذا مع  
وضوح مخالفته لمبدأ الحديث يحتاج إلى دليل خاص لما يحصيه حتى يسوغ له التأويل وروا ذلك أقوال  
أخرى معروفة في الفقهاء واحتج الطحاوي لعدم مشروعيته الأذان قبل الفجر بقوله لما كان بين  
أذانهما من القرب ما ذكر في حديث عائشة ثبت أنها كانتا يقصدان وقتاً واحداً وهو طلوع الفجر  
فيضطه بلال ويصعبه ابن أم مكتوم وتعقب بأنه لو كان كذلك لما أقره النبي صلى الله عليه وسلم  
مؤذناؤه عند عليه ولو كان كما ادعى لكان وقوع ذلك منه تارة وظاهر حديث ابن عمر يدل على أن ذلك  
كان شأناً وعادة لله أعلم **(قوله باب كم بين الأذان والأقامة)** أماباب قوم من رؤسنا بلا  
تنوين وكما استفهامية وميم زعمها مخذوف وتقديره ساعة أو صلاة أو نحو ذلك ولعله أشار بذلك إلى ما روى  
عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليلاً اجلسي بين الأذان والأقامة فذكر ما يفرغ الأسفل من  
أكله والمشارب من شربه والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته أخرجه الترمذي والحاكم لكن إسناده  
ضعيف وله شاهد من حديث أبي هريرة ومن حديث سلمان أخرجهما أبو الشيخ ومن حديث أبي بن  
كعب أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند وكلاهما رويهما فكانه أشار إلى أن التقدير بذلك ثبت  
وقال ابن بطال لأحد ذلك غير تمكن دخول الوقت واجتماع المصلين ولم يختلف العلماء في الطوع بين  
الأذان والأقامة إلا في المشرق كإسباقي ووقع هناك رواية نسبت للكشمي ومن انظر لاسطر الأقامة وهو  
خطأ فإن هذا لفظ ترجمة تلي هذه **(قوله حدثنا إسحاق الواسطي)** هو ابن شاذان ويحتمل أن يكون  
هو الذي عناه الدمايطي ونقلناه عنه في الذي مضى لكني رأيت أنه كلفته أو لا يحيط القطب الحلي وقد  
روى البخاري عن إسحاق بن زهير الصفاق وهو واسطي أيضاً لكن ليست له رواية عن حاكم وهو ابن  
عبد الله الطحان والجري سعيد بن أبياس وهو بضم الجيم كاتقدم في المقدمة ووقع مسمى في رواية  
وهو بن يقبة عن خالد عند الاسماعيلي وهو إحدى فوائد المستخرجات وهو معدود فيمن اختلط  
واففقوا على أن سماع المتأخرين منه كان بعد اختلافه ونخاله منهم لكن أخرجه الاسماعيلي من رواية  
يزيد بن زريع وعبد الأعلى وابن عليه وهم ممن سمع منه قبل اختلافه وهي إحدى فوائد المستخرجات  
أيضا وهو عند مسلم من طريق عبد الأعلى أيضاً وقد قال الجلي أنه من سمعهم سماعاً من الجري فإنه  
سمع منه قبل اختلافه ثمان سنين ولم يتفرده مع ذلك الجري بل تابعه عليه كهمس بن الحسن بن  
ابن يبريد وسياقي عند المصنف بعد باب يروي رواية يزيد بن زريع من القوائد أيضاً تسمية ابن يبريد  
عبد الله والتصريح بتدبيره للجري **(قوله بين كل أذانين)** أي أذان وأقامة ولا يصح حمله على  
ظاهره لأن الصلاة بين الأذانين مفروضة والخبر ناطق بالتعبير لقوله لمن شاء وأجرى المصنف الترجمة  
يجري البيان للجمهور لزمه بأن ذلك المراد وتوارد الشراح على أن هذا من باب التغليب قوله -

**(باب كم بين الأذان والأقامة ومن ينتظر إقامة الصلاة)** حدثنا إسحاق الواسطي قال حدثنا خالد بن الجري عن ابن يبريد عن عبد الله بن مغفل المزني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بين كل أذانين



القميرين الشمس والقمر ويحتمل أن يكون أطلق على الأقامة أذان لأنها اعلام بمضو وقصل الصلاة كأن الأذان اعلام بدخول الوقت ولا مانع من جعل قوله أذانين على ظاهره لأنه يكون التقدير بين كل أذانين صلاة نافذة غير المفروضة «قوله صلاة» أي وقت صلاة أو المراد صلاة نافذة أو تكررت لكونها تناول كل عدد فواء المصلي من النافذة كركعتين أو أربع أو أكثر ويحتمل أن يكون المراد به الحث على المبادرة إلى المسجد عند سماع الأذان لا انتظار الأقامة لأن منتظر الصلاة في صلاة قاله الزين بن المنبر «قوله ثلاثا» أي قالها ثلاثا أو سبأني بعد باب بلفظ بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة ثم قال في الثالثة لمن شاء وهذا بين أنه لم يقل لمن شاء إلا في المرة الثالثة بخلاف ما يشعر به ظاهره وإية الأولى من أنه قد قل مرة بقوله لمن شاء واسلم والاعمال على قول في الرابعة لمن شاء وإن المراد بالاربعة في هذه الآية المرة الرابعة أي أنه اقتصر فيها على قوله لمن شاء فأطلق عليها بعضهم بأربعة باعتبار مطلق القول وهذا توافق رواية البخاري وقد تقدم في العلم حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا تكلم بكلمة أعدها ثلاثا وكان يقول بعد الثلاث لمن شاء ليل على أن التكرار لئلا يكيد الاستحباب وقال ابن الجوزي فائدة هذا الحديث أنه يجوز أن يتوهم أن الأذان الصلاة فتع أن يفعل سوى الصلاة التي أذن لها فبين أن النطق بين الأذان والأقامة ينافي حديث أنس وقد مر ذلك في الأقامة كسبأني ووقع عند أجدادنا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت وهو أنخص من الرواية المشهورة بالامتنع «قوله حديث أنس كان المؤذن إذا أذن» في رواية الإسماعيلي إذا أخذ المؤذن في أذان المغرب «قوله قام ناس» في رواية النسائي قام كبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا تقدم للمؤلف في أبواب ستر العورة «قوله يتدرون» أي يستفهمون والسواري جدم سار به وكان غرضهم بالاستداف إليها الاستئثار بها من بين أيديهم لكونهم يصلون فرادى «قوله وهم كذلك» أي في تلك الحال وزاد مسلم من طريق عبد العزيز بن وهب عن أنس فيصلي المغرب فيصلي الصلاة قد صليت من كثرته من يصلهما «قوله ولم يكن بينهما» أي الأذان والأقامة «قوله شيء» التنوين فيه للتعظيم أي لم يكن بينهما شيء كثير وهذا يشهد قول من زعم أن الرواية المتعلقة معارضته للرواية الموصولة بل هي مبنية لها وبنى الكثير يقتضي اثبات القليل وقد أخرجهما الإسماعيلي موصولة من طريق عثمان بن عمر عن شعبة بلفظ وكان بين الأذان والأقامة قريب لمحجدين نصر من طريق أبي عامر عن شعبة نحوه وقال ابن المنبر يجمع بين الروايتين بحمل النفي المطلق على المبالغة مجازا والاثبات القليل على الحقيقة وحمل بعض العلماء حديث الباب على ظاهره فقال دل قوله ولم يكن بينهما شيء على أن عموم قوله بين كل أذانين صلاة مخصوص بغير المغرب فانهم لم يكونوا يصلون بينهما بل كانوا يشرعون في الصلاة في أثناء الأذان ويفرغون مع فراغه قال ويؤيد ذلك ما رواه البزار من طريق حبان بن عبد الله عن عبد الله بن بريدة عن أبيه مثل الحديث الأول وزاد في آخره إلا المغرب اه وفي قوله ويفرغون مع فراغه نظر لأنه ليس في الحديث ما يقتضيه ولا يلزم من شروعه في أثناء الأذان ذلك وأما رواية حبان وهو يقع المصلحة والتعانية فتأذنه لا فهو كان صدوقا عند البزار وغيره لكنه خالف الحفاظ من أصحاب عبد الله بن بريدة في استناد الحديث ومنته وقد وقع في بعض طرقه عند الإسماعيلي وكان بريدة يصلي ركعتين قبل صلاة المغرب فلو كان الاستثناء محفوظا لم يحتج بريدة وإيه وقد نقل ابن الجوزي في الموضوعات عن القلاس أنه كذب حبان المذكور وقال القرطبي وغيره ظاهر حديث أنس أن الركعتين بعد المغرب وقبل صلاة المغرب كان أمر أقر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه عليه وسلم محمولوا به حتى كانوا يستبقون إليه وهذا يدل على الاستحباب وكان أسلمه قوله صلى الله عليه وسلم بين كل أذانين صلاة وأما كونه صلى الله عليه وسلم يصلها ما فلا يبنى الاستحباب بل يدل على أنها ليست من الراتب والى استحبابها ذهب أجدادنا وأصحاب الحديث وروى عن ابن عمر قال ما رأيت أحدا يصل ما على عهد النبي صلى الله عليه وسلم

صلاة ثلاثا لمن شاء، حدثنا  
محمد بن شار قال حدثنا  
غندر قال حدثنا شعبة  
قال سمعت عمرو بن عامر  
الانصاري عن أنس بن  
مالك قال كان المؤذن إذا  
أذن قام ناس من أصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم  
يتدرون السواري حتى  
يخرج النبي صلى الله عليه  
وسلم وهم كذلك يصلون  
الركعتين قبل المغرب ولم  
يكن بينهما شيء قال وقال  
عثمان بن حنبل وأبو داود  
عن شعبة لم يكن بينهما إلا  
قليل

وعن الخلفاء الأربعة وجعلة من العصابة أنهم كانوا يصلونهما وهو قول مالك والشافعي وادعى بعض المالكية تسخيمهما فقال إنما كان ذلك في أول الأمر حتى حدثت نهي عن الصلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس فبين لهم بذلك وقت الجواز ثم ندب إلى المبادرة إلى المغرب في أول وقتها فلو استقرت المواظبة على الاشتغال بغيرها لكان ذلك تذريعة إلى مخالفة أدراك أول وقتها وتقصيبان دعوى التسخيم لا دليل عليها والمنقول عن ابن عمر واه أبو داود من طريق طاوس عنه ورواية أنس المشقة مقدمة على نفسه والمنقول عن الخلفاء الأربعة واه محمد بن نصر وغيره من طريق إبراهيم الضبي عنهم وهو منقطع ولو ثبت لم يكن فيه دليل على التسخيم ولا الكراهة وسيأتي في أبواب التطوع أن عقبه بن عمر سئل عن الكعتين قبل المغرب فقال كنا نفعلهما على عهد النبي صلى الله عليه وسلم قبل له فليخضعن إلا أن قال الشيفل فاعل غيره أيضاً منعه الشيفل وقد روى محمد بن نصر وغيره من طريق قوبة عن عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب وأبي الدرداء وأبي موسى وغيرهم أنهم كانوا يواظبون عليهما وأما قول أبي بكر بن العربي اختلف فيها العصابة فلم يفعلوا أحد بهدم فرددوا يقول محمد بن نصر وقدروا ينازع جماعة من العصابة والتابعين أنهم كانوا يصلون الكعتين قبل المغرب ثم أخرج ذلك بأسانيد متعددة عن عبد الرحمن بن أبي لبابة وعبد الله بن بريدة ومجيب بن عقيل والأعرج وطاهر بن عبد الله بن الزبير وعراك بن مالك ومن طريق الحسن البصري أنه سئل عنها فقال حدثني وإبني أن أرا دلهما وعن سعيد بن المسيب أنه كان يقول حتى على مؤمن إذا أدن المؤمن أن يركع ركعتين وعن مالك قول آخر باستحبابهما وعند الشافعية وجهر جملة النووي ومن تبعه وقال في شرح مسلم قول من قال أن فعلهما يؤدي إلى تأخير المغرب عن أول وقتها خيال فاعلمنا بذلك من غيرهم ما من سبيل لتأخير الصلاة عن أول وقتها (قلت) وبمجموع الأدلة ترشد إلى استحباب تخفيفهما كما روي الفخري والحاكم في النسب إليهما واه أبا جابر الطاهي لأن العاصم بين الأذان والإقامة لا يرد وكما كان الوقت أشرف كان ثواب العبادة فيه أكثر واستدل بحديث أنس على امتداد وقت المغرب وليس ذلك واضح (تنبيهان) أحدهما ما يفتيه حديث أنس للترجمة من جهة الإشارة إلى أن العصابة إذا كانوا يتدرون إلى الكعتين قبل صلاة المغرب مع قصر وقتها فالمبادرة إلى التفتل قبل غيرها من الصلوات تنفع من باب الأولى ولا يتعذر كعتين إلا ما ضاع في المغرب في قصر الوقت كالصبح (الثاني) لم تصل لنا رواية عثمان بن حمله وهو يفض الجيم والموحدة إلى الآن وزعم مغلطاي ومن تبعه أن الإجماع على وصلها في قصره وليس كذلك فإن الإجماع على أنها أخرجه من طريق عثمان بن عمر وكذلك لم تصل لنا رواية أبي داود وهو الطيالسي فيما يظهر في وقيل هو الحفري يفتي بالمهمة والفاء وقد وقع لنا مقصود روايتهما من طريق عثمان بن عمر وأبي طاهر والله الحمد

**في قوله باب من انتظر الإقامة** موضع الترجمة من الحديث قوله ثم اضبط على شعبة الأيمن حتى يأتيه المؤذن وأوردها من رد الاحتمال تنبيها على اختصاص ذلك بالإمام لأن المأموم مندوب إلى أحرار الصف الأول ويحتمل أن يشارك الإمام في ذلك من كان منزله قريبا من المسجد وقيل يستفاد من حديث الباب أن القى يورد من الحضر على الاستيقاق إلى المسجد هو من كان على مسافة من المسجد وأما من كان يسمع الإقامة من داره فانتظاره للصلاة إذا كان متيسرا لها كانتظاره إياها في المسجد وفي مقصود الترجمة أيضاً ما أخرجه مسلم من حديث جابر بن سمرة قال كان بلال يؤذن ثم لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم **قوله إذا سكت المؤذن** أي فرغ من الأذان بالسكوت عنه هذا في الروايات المعتمدة بالمشاة الفرقانية وحكي ابن التين أنه روى بالموحدة ومعناه صب الأذان وأفرغه في الآذان ومنه أفرغ في أدنى كلاما حسنا اه والرواية المذكورة لم تثبت في شيء من الطرق وإنما ذكرها الخطابي من طريق الأوزاعي عن الزهري وقال أنس بن مالك بن نصر وأبو جعفر ابن المبارك عنه ضبطها بالموحدة وأفرط الصغاني في العباب فخرم أنها بالموحدة وكذا ضبطها في نفسه التي ذكر أنها بالمها على نسخة القريوي وأن الحديثين

(باب من انتظر الإقامة)  
حدثنا أبو العباس قال  
أخبرنا شعيب بن الزهري  
قال أخبرني عروة بن الزبير  
أن عائشة قالت كان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم إذا سكت المؤذن

يقولونها بالمشاة ثم ادعى أنها نصف وليس كإمام (قول بالاولى) أى عن الاولى وهى متعلقة بسكت يقال سكت عن كذا اذا تركه والمراد بالاولى الاذان التى يؤذن به عند دخول الوقت وهو اقل باعتبار الاقامة وثان باعتبار الاذان التى قبل الفجر وجاءه التأنيث لاعتبار قبل مؤلفاته للاقامة اولاه أو أراد المناداة أو الدعوة التامة ويحتمل أن يكون صفة لمخروف والتقدير اذا سكت عن المرة الاولى أو فى المرة الاولى (تنبيه) أخرج البيهقي من طريق موسى بن عبيدة عن سالم بن أبي النضر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج بعد النداء الى المسجد فان رأى أهل المسجد قليلا جلس حتى يجتمعوا ثم يصلى واستانه قويم مع ارسله وليس ينهوه بين حديث الباب تعارض لانه يحمل على غير الصبح أو كان يفعل ذلك بعد أن يأتيه المؤذن ويخرج معه الى المسجد (قوله بسنتين) بموحدة أو خروءون وفى رواية يستنبر بنون وآخرواء وسبأى الكلام على ركعتي الفجر في أبواب التطوع ان شاء الله تعالى (قوله باب من كل اذانين صلاة) تقدم الكلام على فوائده قبل باب ترجمهنا بلفظ الحديث وهناك بعض ما دل عليه (قوله باب من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد) كانه يشير الى ما رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح أن ابن عمر كان يؤذن للصبح في السفر اذانين وهذا صريح منه الى التسوية بين الحضر والسفر وتظاهر حديث الباب بان الاذان في السفر لا يشكر لانه لم يفرق بين الصبح وغيرها والتعليل الماضي في حديث ابن مسعود يؤذيه وعلى هذا فلا مفهوم لقوله مؤذن واحد في السفر لان الحضر ايضا لا يؤذن فيه الا واحد ولو احتج الى تعددهم لتباعد أطفال البلد أو كل واحد في جهة ولا يؤذنون جميعا وقد قيل أن أول من أحدث التأذين جميعا بنو أمية وقال الشافعي في الامم وأحب أن يؤذن مؤذن بعد مؤذن ولا يؤذن جماعة معا وان كان مسجد كبير فلا بأس أن يؤذن في كل جهة منه مؤذن سميع من يليه في وقت واحد (قوله في نقر) هم من ثلاثة الى عشرة (قوله من قوى) هم نوثيل بن بكر بن عبد مناف بن كنانة وكان قدوم وفد بني ليث فيبذل كره ابن سعد بان سجد متعددة ان واقعة التي قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يشهر لقبه (قوله رقيقا) بقاء تخاف من الرقيق وفى رواية لا يصلى قبل والكعبة حتى يقاين أى رقيق القلب (قوله وسأوا) زاد فى رواية ما جعل بن عليه عن أيوب بن كزار يقول أصلى وهو في باب رجة الناس والمبايعة من كتاب الادب ومثله في باب خبر الواحد من رواية عبد الوهاب الثقفي عن أيوب (قوله فاذا حضرت الصلاة) وجه مطابقه للترجمة أن ظاهره مخالفتها لقوله فكروا فيهم وعلوهم فاذا حضرت فظاهاه أن ذلك بعد وصولهم الى أهلهم وتعليمهم لكن المصنف أشار الى راية الآية في الباب الذى بعده فاذا كان فيها اذا انتمأخرتما فاذا نالوا تعارض بينهما ايضا بين قوله في هذه الترجمة مؤذن واحد لان المراد بقوله اذا أى من أحب منكما أن يؤذن فليؤذن وذلك استواء مما في الفضل ولا يعتبر في الاذان السن بخلاف الامامة وهو واضح من سياق حديث الباب حيث قال فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبرهم واستدل بهذا على أفضلية الامامة على الاذان وعلى وجوب الاذان وقد تقدم انقول فيه في أوائل الاذان وبيان خطا من نقل الاجماع على عدم الوجوب وسبأى فيه الكلام على هذا الحديث في باب اذا استواء في القراءة من أبواب الامامة ان شاء الله تعالى (قوله باب الاذان للمسافرين) كذا الكشي عنى والباقي للمصنف بالافراد وهو الحسن (قوله اذا كانوا جماعة) هو مقتضى الحديث الذى أوردها لكن ليس ثم ما يمنع اذان المنفرد وقد روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يقول انما التأذين بليلش أو ركب عليهم أمير فينادى بالصلاة ليجتمعوا لها فاخبرهم فانهاى الامامة حتى تموز ذلك عن مالك وذهب الائمة الثلاثة ما التورى وغيرهم الى مشروعية الاذان لكل أحد وقد تقدم حديث أبي سعيد في باب رفع الصوت بالنداء وهو يقتضى استحباب الاذان للمنفرد وما لم ينعطها فقال اذا كنت في سفر فقم تؤذن ولم تقم فاعدا الصلاة ولعله كان يرى ذلك شرطاً في صحة الصلاة أو يرى استحباب الاعادة لا وجوبها (قوله والامامة) بالمقتضى عطفاً على الاذان ولم يختلف في مشروعية الامامة في كل حال (قوله وكذلك يعرفه) لعله يشير الى حديث جابر

بالاولى من صلاة الفجر  
قام فركم ركعتين خفيفتين  
قبل صلاة الفجر بعد  
أن يستسبين الفجر ثم  
اضطجع على شقه الايمن  
حتى يأتيه المؤذن للاقامة  
(باب) بين كل اذانين  
صلاة لمن شاء \* حدثنا  
عبد الله بن يزيد قال حدثنا  
كهمس بن الحسن عن  
عبد الله بن ربيعة عن  
عبد الله بن مغفل قال قال  
النبي صلى الله عليه وسلم  
بين كل اذانين صلاة بين  
كل اذانين صلاة ثم قال في  
الثالثة لمن شاء (باب  
من قال ليؤذن في السفر  
مؤذن واحد) حدثنا  
معلى بن أسد قال حدثنا  
وهيب عن أيوب عن أبي  
قلاية عن مالك بن الحويرث  
أن النبي صلى الله عليه  
وسلم في نفر من قوى فاقنا  
عنده عشرين ليلة وكان  
رجعاً رقيقاً فلما رأى  
شوقنا الى أهالينا قال ارجعوا  
فكفروا فيهم وعلوهم  
وصلا فاذا حضرت الصلاة  
فليؤذن لكم أحدكم  
وليؤمكم أكبركم (باب  
الاذن للمسافرين اذا  
كانوا جماعة والامامة  
وكذلك يعرفه

وجمع وقول المؤذن الصلاة في الرحا في الليلة الباردة أو المطيرة) • حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا شعبه عن المهاجرين أبي الحسن  
 بن زيد بن وهب عن أبي ذر قال كُتِبَ ٧٦ النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فأراد المؤذن أن يؤذن فقال له أريد أن

أؤذن فقال له أريد ثم أراد  
 أن يؤذن فقال له أريد حتى  
 سارى الظل التلوث فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 إن شدة الحر من فيح جهنم  
 • حدثنا محمد بن يوسف قال  
 حدثنا شعبان عن خالد  
 الحذاء عن أبي قتادة عن  
 مالك بن الحويرث قال أتى  
 رجلان النبي صلى الله  
 عليه وسلم يريدان المسفر  
 فقال النبي صلى الله عليه  
 وسلم إذا أنتمما سرتما  
 فاذا نتما أقبما ثم ابوءكما  
 أكبركما • حدثنا محمد بن  
 المنبهي قال حدثنا عبد  
 الوهاب قال حدثنا أبو  
 عن أبي قتادة قال حدثنا  
 مالك قال أتى النبي صلى  
 الله عليه وسلم ونحن  
 شبيبة متقاربون فأقمنا  
 عنده عشر يومًا وليلة  
 وكان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم رجسًا رقيقًا فلما  
 ظن أن قد اشتبهت بنا أهدنا  
 أو قد اشتبهت بنا أهدنا  
 ثم كتبنا فأنشروا قال  
 أبو حمزة إلى أهلكم فأقموا  
 فيهم وعلوهم ومروهم  
 وذكر أشياء أحفظها  
 ولا أحفظها وصلوا كما  
 رأيتموني أصلي فإذا حضرت  
 الصلاة فليؤذن لكم  
 أحدكم وليؤمكم أكبركم  
 • حدثنا مسدد قال حدثنا  
 يحيى عن عبيد الله بن  
 عمر قال حدثني نافع قال  
 أذن ابن عمر في ليلة باردة

الطويل في صلاة الحج وهو عند مسلم وفيه أن بلا لائن وأقام للماجع النبي صلى الله عليه وسلم بين الظهر  
 والعصر يوم عرفة (قوله لاجم) بفتح الجيم وسكون الميم هي من ذلقة وكان أشار بذلك إلى حديث ابن مسعود  
 الذي ذكره في كتاب الحج وفيه أنه صلى المغرب بإذان وأقامة والعشائرا بإذان وأقامة ثم قال رأيت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل (قوله وقول المؤذن) هو المنخفض أيضا وقد تقدم الكلام على  
 حديث أبي ذر مستوفى في باب الأربابا تظهر في المواقيت وفيه البيان أن المؤذن هو بلال وأنه أذن  
 وأقام فطبق هذه الترجمة (قوله حدثنا محمد بن يوسف) هو القريابي وبذلك صرح أبو نعيم في المستخرج  
 وسفيان هو الثوري وقد روى القاري عن محمد بن يوسف أيضا عن سفيان بن عيينة لكنه محمد بن  
 يوسف اليكندي وليست رواية عن الثوري والقريابي وإن كان يروي أيضا عن ابن عيينة لكنه إذا  
 أطلق سفيانًا فغير يده الثوري وأذا روى عن ابن عيينة فإنه قد قد متنا ذلك (قوله أتى رجلان)  
 هما مالك بن الحويرث وأبو الحديث ورفقة وسفيان بن بابي سفر الأنثيين من كتاب الجهاد بلفظ  
 انصرف من عند النبي صلى الله عليه وسلم أنوا صاحب ولم أرى شي من طرفة نسيه صاحبه (قوله  
 فاذا نتما) قال أبو الحسن بن القصار أو أوجه الفضل والأفاد أن الواحد يجوز أن يكون نسيه منه أنه أمرهما أن  
 يؤذنا جميعا كما هو ظاهر اللفظ فإن أراد أنهما يؤذنان معا فليس ذلك جبر أو قد قد متنا النقل عن السلف  
 بخلافه وإن أراد أن كلاهما يؤذن على حدة فنه نظر فإن أذان الواحد يكفي الجماعة ثم يصب  
 لكل أحد اجابة المؤذن فالأولى حل الأمر على أن أحدهما يؤذن والآخر يحجب وقد تقدم له توجيه  
 آخر في الباب الذي قبله وأن الحاصل على صفة عن ظاهره قوله فيه فليؤذن لكم أحدكم ولطريقي من  
 طريق جاد من سلمة عن خالد الحذاء في هذا الحديث إذا كنت مع صاحبك فأذن وأقم وليؤمكما أكبركما  
 واستروح القرطبي فحمل اختلاف ألفاظ الحديث على تعدد القصة وهو بعد وقال الكرماني فليطبق  
 الأمر بالثنية وبالجمع والمراد واحد كقوله يا موسى اضرب بعنقه وقوله قتلته بنو قعيم مع أن القتال  
 والضارب واحد (قوله ثم أقبما) فيه محملان قال صاحب اجابة المؤذن بالاقامة أن حمل الأمر على  
 ما مضى والأخا في يؤذن هو الذي يقيم (تيسه) وقع هنا في رواية أبي الوقت حدثنا محمد بن المنبهي حدثنا  
 عبد الوهاب عن أبي ذر كحدث مالك بن الحويرث مطولا نحو ما مضى في الباب قبله وسفيان  
 بإقامه في باب خبر الواحد على ذكره هناك اقتصر باقي الرواة (قوله حدثنا يحيى) هو القطان (قوله  
 بضجنان) هو بفتح الصاد المعجمة وبالجمجمة سدها فون على وزن فلان غير مصروف قال صاحب الصحاح  
 وغيره هو جبل بناحية مكة وقال أبو موسى في ذيل القرييين هو موضع أو جبل بين مكة والمدينة وقال  
 صاحب المشارق ومن تبعه هو جبل على يمين مكة وقال صاحب الفائق بينه وبين مكة خمسة  
 وعشرون ميلا وبينه وبين وادي مريسة أميال انتهى وهذا القدر أكثر من يدين وضبطه بالأميال  
 يدل على من ذراعتاه وصاحب الفائق ممن شاهد ذلك أماما كن واعتنى باختلاف من تقدم ذكره من  
 يراها أصلا يؤيده ما ذكره أبو عبيد البكري قال وبين قديد وضجنان يوم قال معبد الخراي  
 قد جعلت ما قد يمدحى • وماه ضجنان لهاضى القد

(قوله وأخبرنا) أي ابن عمر (قوله كان يأمر مؤذنا) في رواية مسلم كان يأمر المؤذن (قوله ثم يقول  
 على آثره) صريح في أن القول المذكور كان بعد فراغ الأذان وقال القرطبي لما ذكر رواية مسلم بلفظ  
 يقول في آخر نداءه يحتمل أن يكون المراد في آخره قبيل الفراغ عنه جمعا بينه وبين حديث ابن عباس  
 انتهى وقد قدمنا في باب الكلام في الأذان عن ابن خزيمة أنه جعل حديث ابن عباس على ظاهره وأن  
 ذلك يقال بدلا من الجملة نظرا إلى المعنى لأن معنى حي على الصلاة هلوا إليها ومعنى الصلاة في الرحا  
 بضجنان ثم قال سافر في رحله وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر مؤذنا يؤذن ثم يقول على آثره أصلا  
 قوله وادي مريسة في نسخة وادي مريسة وضبطه بالنسبة إلى بكسر الميم وسكون الراء ولفظه المريسة ويعبره أم مريسة  
 في الرحا

تأخر وأعن النبي، ولا يناسب إيراد اللفظين معاً لأن أحدهما خفض الآخر اه وعكن الجميع بينهما ولا يلزم منه ما ذكر بأن يكون معنى الصلاة في الرجال رخصة لمن أراد أن يترخص ومعنى هلم إلى الصلاة تدبيلن أراد أن يستكمل الفضيلة ولو تحتمل المشقة يؤيد ذلك حديث جابر عندهم مسلم قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فطارنا فقال ليل من شاء منكم في رحله ﴿قوله في الليلة الباردة أو المطيرة﴾ قال الكرماني فبيلة بمعنى فاعلة واستناد المطر إليها مجاز ولا يقال انها بمعنى مفعولة أي مطور فيها لوجود الها في قوله مطيرة اذ لا يصح مطورة فيها اه لمخا صوفيه أو لالتنوع لا لالتنوع في جميع أبي عوانة لئلا يباردة أو ذات مطر أو ذات ريح ودل ذلك على أن كلام من الثلاثة عذري التأخر عن الجماعة ونقل ابن بطال فيه الإجماع لكن المعروف عند الشافعية أن الريح عذري الليل فقط وظاهر الحديث اختصاص الثلاثة بالليل لكن في السنن من طريق ابن ابي عمير عن نافع في هذا الحديث في الليلة المطيرة والغداة القرة وفيها إسناد صحيح من حديث أبي المصعب عن أبيه أنهم مطر وأبوهم رخص لهم ولم يرد في شيء من الأحاديث الترخص بغير ذلك في النهار صريحاً لكن القياس يقتضي الحاقه وقد نقله ابن الزعفراني ﴿قوله في السفر﴾ ظاهره اختصاص ذلك بالسفر ورواية مالك عن نافع الآية في أبواب صلاة الجماعة مطلقة وبها أخذ الجمهور ولكن قاعدة حل المطلق على المقيد تقتضي أن يخص ذلك بالسفر مطلقاً ويطبق به من تفقه بذلك مشقة في الحضور ومن لا تفقه والله أعلم ﴿قوله حدة امصق﴾ وقع في رواية أبي الوقت ابن ابن منصور وبذلك جزم خلف في الأطراف وقد تردد الكلام باذي هل هو ابن ابراهيم أو ابن منصور ورجح الجاني أنه ابن منصور واستدل على ذلك بأن مسلماً أخرجه هذا الحديث بهذا الإسناد عن امصق بن منصور ﴿قوله فاذنه بالصلاة ثم خرج بلال﴾ اختصره المصنف وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق عن جعفر بن عون فقال بعد قوله بالصلاة فقاموا بوضوء فتوضأ ذكراً لقصه ﴿قوله وأقام الصلاة﴾ اختصر بقتله وهي عند الاسماعيلي أيضاً وهي وزكها بين يديه والظن بمرور الحديث وقد قدمننا الكلام عليه في باب ستره الامام سقره من خلفه ﴿قوله بالاطح﴾ هو موضع معروف خارج مكة وقد بنيته في ذلك الباب وفهم بعضهم أن المراد بالاطح موضع جمع لا كونه في التربة وليس ذلك مراده بل بين جمع والاطح مسافة طويلة وأما ورد حديث أبي جحيفة لانه يدنس في أصل الترجه وهي مشرعية الاذان والاقامة للمسافرين ﴿قوله باب هل يتبع المؤذن فاه ههنا وههنا﴾ هو بناء تحتانية ثم ثنائين مفتوحات ثم معددة مشددة من التثنية وفي رواية الاصل يتبع يضم أوله واسكان المثناة وكسر الموحدة من الاتباع والمؤذن بالرفع لانه فاعل التثنية وفاه منصوب على المفعول لسه وههنا وههنا وظاهر ما كان والمراد بهما جهات الجبلين والشمال كاسمائي ان شاء الله تعالى في الكلام على الحديث وقال الكرماني لفظ المؤذن بالنصب وفاعله محذوف تقديره الشخص وتقوم فاه بالنصب بدل من المؤذن قال ابوافق قوله في الحديث فجعلت اتبع فاه اه وليس ذلك بلازم لما عرفت من طريقه المصنف أنه لا يتبع مع اللفظ الذي يورده غالباً بل يترجمه ببعض ألفاظه الواردة فيه وكذا وقع ههنا فان في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عند أبي عوانة في محبسه فجعل يتبع فيسه يميناً وشمالاً وفي رواية وكيع عن سفيان عند الاسماعيلي رأيت بلالاً يؤذن يتبع فيسه وصف سفيان يعيل رأسه يميناً وشمالاً والحاصل ان بلالاً كان يتبع فيسه الناجيتين وكان أبو جحيفة ينظر اليه فكل منهما ما يتبع باعتبار ﴿قوله وهل يلتفت في الاذان﴾ يشير إلى ما قلناه في رواية وكيع وقد روى امصق الأزرق عن سفيان عند النسائي فجعل يصرف عننا وشمالاً وسبأ في رواية يحيى بن آدم بلفظ والتفت ﴿قوله ويذكر عن بلال انه حمل اصبعه في أذنيه﴾ يشير بذلك إلى ما وقع في رواية عبد الزاق وغيره عن سفيان كما سنخه بعد ﴿قوله كان ابن عمر الخ﴾ أخرجه عبد الزاق وابن أبي شيبة من طريق نسير وهو بالتون والمهمة مصحفان ذعنوا فيهم الفال المهمة وسكون العين المهمة وقسم الام عنه عن ابن عمر

في الليلة الباردة أو المطيرة  
في السفر حدثنا امصق  
قال أخبرنا جعفر بن عون  
قال حدثنا أبو العباس  
عن عون بن أبي جحيفة  
عن أبيه قال رأيت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
بالاطح فجاءه بلال  
فاذنه بالصلاة ثم خرج  
بلال بالصلاة حتى ذكرها  
بين يدي رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بالاطح  
وأقام الصلاة ﴿باب هل  
يتبع المؤذن فاه ههنا  
وههنا وهل يلتفت في الاذان  
ويذكر عن بلال انه حمل  
اصبعه في أذنيه وكان ابن  
عمر لا يحمل اصبعه في أذنيه

قوله عند الاسماعيلي في  
نسخة عند الاصيل ٨١

محسنة

(قوله وقال ابراهيم) يعني التقى الخوصه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة عن جرير بن منصور عنه بذلك زاد ثم يخرج فيتروا ثم يرجع فقصم (قوله وقال عطاه) وصله عبد الرزاق عن ابن جبر قال قال عطاه بن عيسى وسنه مسنده أن لا يؤذن المؤذن إلا متوشاها من الصلاة هو فاتحة الصلاة لابن أبي شيبة من وجه آخر عن عطاه أنه كره أن يؤذن الرجل على غيره وضوءه وقدر وفيه حديث مرفوع أخرجه الترمذي والبيهقي من حديث أبي هريرة في أسناده ضعف (قوله وقالت عائشة) تقدم الكلام عليه في باب تقضي الحائض المتألم من كتاب الحيف وان مسأله وفي إيراد البخاري لها هنا إشارة إلى اختيار قول التقى وهو قول مالك والكوفيين لأن الأذان ليس من جهة الأركان فلا يشترط فيه ما يشترط في الصلاة من الطهارة ولا من استقبال القبلة كالأصحح فيه الشروع الذي ينافيه الالتفات ويصل الأصبع في الأذن وهذا أعرف من نسبة ذكره لهذه الآثار في هذه الترجمة ولا اختلاف نظر العلماء فيها أو ربما بلفظ الاستفهام ولم يحزم بالحكم (قوله حدثنا محمد بن يوسف) هو القريابي وسفيان هو الثوري (قوله ههنا وههنا بالأذان) كذا أورد مختصرا ورواه أبو كعب عن سفيان عن مسلم ثم حيث قال فجعلت أتبع فاه ههنا وههنا يعنيما لا يقول شي على الصلاة شي على الفلاح وهذا فيه تعبير للالتفات في الأذان وأن عمله عند المحدثين يوجب عليه ابن خزيمة إخراج المؤذن عند قوله شي على الصلاة شي على الفلاح فيه لا يبدنه كله قال وأما يمكن الإخراج بالشمع بالخراشيف أو غيره ثم ساقه من طريق وكيع أيضا بلفظ جعل يقول في أذانه هكذا ويحرف رأسه عينا وشعلا لا يرفي ورواه عبد الرزاق عن الثوري في هذا الحديث بآذان أحدهما الاستدارة والآخرى وضع الأصبع في الأذن ولفظه عند الترمذي رأيت بل لا يؤذن ويدور وينبع فاه ههنا وههنا وأصبعه في أذنه فاه يدعو وهو مدرج في رواية سفيان عن عون بن آدم عن سفيان عن عون عن أبيه قال رأيت بلالا أذن فأتبع فاه ههنا وههنا والتفت عينا وشعلا قال سفيان كان حجاج يعني ابن أرقطه يذكرنا عن عون أنه قال فلهذا أذن في أذانه فلما قلنا عونا لم يذكر فيه الاستدارة أخرجه الطبراني وأبو الشيخ من طريق يحيى بن آدم وكذا أخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن الوليد المدني عن سفيان لكن لم يسم حجاجا وهو مشهور عن حجاج أخرجه ابن ماجه وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم من طريقه ولم ينفرد به بل ووافقه إدريس الأودي ومحمد العريزي عن عون لكن الثلاثة متفقون فقيل فاه ههنا هو مثل وهو قيس بن الربيع فرواه عن عون فقال في حديثه ولم يستدأ أخرجه أبو داود ويمكن الجمع بأن من أثبت الاستدارة عن استدارة الرأس ومن نفاها عن استدارة الجسد كله ومشي ابن بطال ومن تبعه على ظاهره فاستدل به على جواز الاستدارة بالبدن كله قال ابن دقيق العيد فيه دليل على استدارة المؤذن إلا لاسماع عند التلفظ بالمحذرين واختلف هل يستدأ بيده كله أو بوجه فقط وقدمه قارنان مستقبل القبلة واختلف أيضا هل يستدري في المحذرين إلا أوليين مرة وفي الثانية مرة أو يقول شي على الصلاة عن عينة ثم شي على الصلاة عن شماله وكذا في الأخرى قال ورجم الثاني لأنه لا يكون لكل جهة تصيب منها فاه والاول اقرب إلى لفظ الحديث وفي المعنى عن أحمد لا بد والآن كان على منارة بقصد اسماع أهل الجهتين وأما وضع الأصبع في الأذن فقد روي عن سفيان عن أبيه عن سفيان عن أبيه عن عائشة وشواهد كترها في تعليق التعليق من أصحابنا وأبو داود وابن حبان من طريق أبي سلام الدمشقي أن عبد الله الهذلي في حديثه قال قلت لبلال كيف كانت نفقة النبي صلى الله عليه وسلم فقد كرا الحديث وبه قال بلال فجعلت أصبعي في أذني فأذنت ولا نجاه والماكم من حديث سعد القرظ أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بلالا أن يجعل أصبعه في أذنيه وفي أسناده ضعف قال العلماء في ذلك فائدتان أحدهما أنه قد يكون أرفع لصوته وفيه حديث ضعيف أخرجه أبو الشيخ من طريق سعد القرظ عن بلال أنهم ما أنه علامة للمؤذن يعرف من رآه على هذا وكان به فمهم أنه يؤذن ومن ثم قال بعضهم يجعل يده فوق أذنه حسب قول الترمذي أصعب أهل

وقال ابراهيم لابنائه  
يؤذون على غير وجهي وقال  
عطاء الوضوء حق وسنة  
وقالت عائشة كان النبي  
صلى الله عليه وسلم يذكر  
الله على كل احيانه حدثنا  
محمد بن يوسف قال حدثنا  
سفيان عن عوف بن ابي  
جعيفة عن ابيه انه رأى  
ابا يؤذون فجعلت أتبع  
ناه وهما بالاذنان

العلم أن يدخل المؤذن أصبعه في أذنيه في الاذان قال واستحبه الاوزاعي في الاقامة أيضا (تبيينه) لم يرد  
تعيين الاصبع التي تستحب وضعها جزم النووي أنها المسحرة واطلاق الاصبع مجاز عن الآية (تبيينه)  
آخر وقع في المفتي للعوق نسبة حديث أبي جحيفة بلفظ ان بلا أذن ووضع أصبعه في أذنيه إلى  
تخرج البصري ومسلم وهو مروي وساق أبو نعيم في المستخرج حديث الباب من طريق عبد الرحمن بن  
مهدي وعبد الزاق عن سفيان بلفظ عبد الزاق من غير بيان فما أجل لاجل ما هم أنهم متوافقتان  
وقد عرفت ما في رواية عبد الزاق من الادراج وسلامه رواية عبد الرحمن من ذلك والله المستعان  
﴿قوله باب قول الرجل فاتتنا الصلاة﴾ أي هل يكره أم لا (قوله وكره ابن سيرين الخ) وصله ابن أبي شيبة  
عن أزهر عن ابن عون قال كان محمد يعني ابن سيرين يكرهه فذكره (قوله وقول النبي صلى الله عليه وسلم)  
هو بالرفع على الاستدعاء وأصح خبره وهذا كلام المصنف أراد على ابن سيرين ووجه الرد أن الشارع  
أطلق لفظ القوات فدل على الجواز وإن سيرين مع كونه كرهه فانما كرهه من جهة اللفظ لأنه قال  
وليقم لنذكرك وهذا المحصل معنى القوات لكن قوله لنذكرك فيه نسبة عدم الادراك اليه بخلاف  
فاتتنا فاعمل ذلك هو الذي لفظه ابن سيرين بن وقوله أصح معناه صحيح أي بالنسبة إلى قول ابن سيرين فانه غير  
صحيح الثبوت النص بخلافه ومثله أحد من حديث أبي قتادة في قصة نومهم عن الصلاة وقتل يارسول الله  
فاتتنا الصلاة ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم وموقع هذه الترجمة وما بعد هامن أبواب الاذان  
والاقامة أن المرء عند ادجابه المؤذن يحتمل أن يدرك الصلاة كلها أو بعضها أو لا يدرك شيئا فاحتجج إلى  
جواز اطلاق القوات وكيفية الايمان إلى الصلاة وكيفية العمل عند قوات البعض ونحو ذلك (قوله)  
شيبان) هو ابن عبد الرحمن وهو ابن أبي كثير (قوله عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه) في رواية مسلم  
من طريق معاوية بن سلام من يحيى بن أبي كثير القصر في اختيار عبد الله به وبخيار أبي قتادة لعبد  
الله (قوله جليلة الرجال) وفي رواية كرفة والاصلي جليلة رجال يعني اولادهم والعهد الذي وقد  
سمى منهم أبي بكره فبقارواه الطبراني من رواية بونس عن الحسن عنه نحوه في نحو هذه القصص و جليلة  
يعني لام وموحدة مفتوحات أي أصواتهم حال حركتهم واستدل به على أن الفتحات خاطر المصل إلى الامر  
المحدث لا يفسد صلاته وسند كرا الكلام على المفتي في الباب الذي بعده ﴿قوله باب لا يسي إلى الصلاة  
الخ﴾ سقطت هذه الترجمة من رواية الاصمعي ومن رواية أبي ذر عن غير السرخسي وثبوته اسوب  
لقوله فيها وقاله أبو قتادة لأن الضمير يعود على ما ذكر في الترجمة ولولا ذلك لعاد الضمير إلى المنز  
السابق فيكون ذكر أبي قتادة تكرارا بلا فائدة لأنه ساقه عنه (قوله وعن الزهري) أي بالاسناد  
الذي قبله وهو آدم عن ابن أبي ذئب عنه أي أن ابن أبي ذئب حدث به عن الزهري عن شيبان حدث به عن  
أبي هريرة وقد جمعهما المصنف في باب المشي إلى الجمعة عن آدم فقال فيه عن سعيد وأبي سلمة كلاهما  
عن أبي هريرة وكذلك أخرجه مسلم من طريق ابراهيم بن سعد عن الزهري عنهما وذكر الدارقطني  
الاختلاف فيه على الزهري جزم بأنه عنده عنهما جميعا قال وكان رجلا تقصير على أحدهما وأما  
الترمذي فانه أخرجه من طريق يزيد بن زريع عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة وحده ومن طريق  
عبد الزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد وحده قال وقول عبد الزاق أصح ثم أخرجه من طريق ابن  
عبدية عن الزهري كما قال عبد الزاق وهذا محل صحيح لو لم ثبت أن الزهري حدث به عنهما وقد أخرجه  
المصنف في باب المشي إلى الجمعة من طريق شبيب ومسلم من طريق بونس كلاهما عن الزهري عن أبي  
سلمة وحده فترجم قال الدارقطني: ﴿قوله اذا سمعت الاقامة﴾ هو أخص من قوله في حديث أبي قتادة اذا  
أتيت الصلاة لكن انظاره أنه من مفهوم المواظفة لان المسرع اذا أتيت الصلاة يترجى ادراك فضيلة  
التكبير الأولى ونحو ذلك ومع ذلك فقد نهى عن الاسراع فغيره ممن جاء قبل الاقامة لا يحتاج إلى الاسراع  
لانه يتحقق ادراك الصلاة كلها فينهى عن الاسراع من باب الأولى وقد لفظ فيه بعضهم معنى غير هذا

﴿باب﴾ قول الرجل فاتتنا الصلاة وكره ابن سيرين أن يقول فاتتنا الصلاة ولكن ليقم لنذكرك قول النبي صلى الله عليه وسلم أصح حدثنا أبو نعيم قال حدثنا شيبان عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال بينما نحن نصل مع النبي صلى الله عليه وسلم إذ جمع جليلة الرجال فلما صلى قال الصلاة قال فلا تفعلوا إذا أتت الصلاة فليكنم بالسكينة فما أدرستم فسألوا وما فاتكم فأنقوا ﴿باب﴾ لا يسي إلى الصلاة وليأتها بالسكينة والوقار وقال ما أدرستم فسألوا وما فاتكم فأنقوا قاله أبو قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب قال حدثنا الزهري عن سعد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعت الاقامة فامشوا إلى الصلاة

فقال الحكمية في التقييد بالإقامة أن المسمع إذا أقبلت الصلاة بصل إليها وقد انبهر بغير أو هو في تلك الحالة فلا يحصل له تمام الخشوع في الترتيل وغيره بخلاف من جاء قبل ذلك فإن الصلاة قد لا تمام فيه حتى يستريح انتهى وقضية هذا أنه لا يكره الإسراع لمن جاء قبل الإقامة وهو مخالف للصريح قوله إذا أتيت الصلاة لأنه يتناول ما قبل الإقامة وأما قيد الحديث الثاني بالإقامة لأن ذلك هو الحامل في الغالب على الإسراع **(قوله عليكم بالسكينة)** كذا في رواية أبي ذر وغيره وعليكم بالسكينة بغير ما وكذا في رواية مسلم من طريق بن جونس وضبطها القرطبي شارحه بالنصب على الإغراء وضبطها النووي بالرفع على أنها جملة في موضع الحال والاستشكال بعضهم دخول الباء قال لأنه منع بدفعه قوله تعالى عليكم أنفسكم وقه نظر ثبوت زيادة الباء في الأحاديث الصحيحة كحديث عليكم برخصة الله وحديث فليعلم بالصوم فإنه له وجاء وحديث فليعلم بالمرأة قاله لا في طه في قصة صفية وحديث فليعلم بسبيل فإنه تاشه لعدم وحديث عليكم بقيام الليل وحديث عليكم بنحو قصة تفضل وغير ذلك ثم إن الذي علل به هذا المعترض غير موقوف بمقصوده ألا يلزم من كونه يجوز أن يتعدى بنفسه امتناع تعدي به بالباء وإذا ثبت ذلك فبطل على أن نفسه اثنتين والله أعلم **(قائلة)** الحكمية في هذا الأمر تستفاد من زيادة وقعت في مسلم من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة فذكر نحو حديث الباب وقال في آخره فإن أحدكم إذا كان بعد إلى الصلاة فهو في صلاة أي أنه في حكم المصلي فينبغي له اعتماد ما ينبغي للمصلي اعتماداً واجتناب ما ينبغي للمصلي اجتناباً **(قوله والوقار)** قال عياض والقرطبي هو معنى السكينة وذكره سبيل التأكيد وقال النووي الظاهر أن بينهما فرقاً وأن السكينة التأني في الحركات واجتناب العبث والوقار في النهي كض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات **(قوله ولا تسرعوا)** فيه زيادة تأكيد يستفاد منه الروي من أول قوله في حديث أبي قتادة لا تفعلوا أي، الاستجبال المقضي إلى عدم الوقار وأما الإسراع الذي لا ينافي الوقار كن خلف قوت التكبير فلا وهذا يحتمل عن الحسن بن راهويه وقد تقدمت رواية الصلاة التي فيها هو في صلاة قال النووي أنه بذلك على أنه لم يردك من الصلاة شيئاً لأنك بمصلا مقصوده لكن في صلاة وعدم الإسراع أيضاً يستلزم كثرة الخطأ وهو معنى مقصوده أنه وردت فيه أحداث بكذب ما عند مسلم أن بكل خطوة درجة ولا يزداد من طريق سبعين المسبب عن رجل من الانصار هو فوطاذا فوضاً أحدكم فأحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد لم يرفع قدمه العتيق إلا كتب الله له حسنة ولم يضع قدمه اليسرى إلا حظ الله عنه سيئة فإن أتى المسجد فصل في جماعة غفر له فإن أتى وقد صلاوا بغيره بغير بعض فصل ما أدرك وأتم ما ينبغي كان كذلك وأن أتى المسجد وقد صلاوا فأتم الصلاة كان كذلك **(قوله فما أدركتم فصلوا)** قال الكرماني الفاضل جواب شرط محذوف أي إذا بينت لكم ما هو أوليكم فما أدركتم فصلوا **(قلت)** أو التقدير إذا فاضتم فما أدركتم أي فاضتم الذي أمرتكم به من السكينة وترك الإسراع واستدل بهذا الحديث على حصول فضيلة الجماعة بأرداك جزء من الصلاة لقوله فما أدركتم فصلوا لم يفصل بين القليل والكثير وهذا قول الجمهور وقيل لا تدرك الجماعة بأقل من ركعة الحديث السابق من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الجماعة على الجمعية وقد قدمنا الجواب عنه في موضعه وأنه ورد في الأوقات وأن في الجمعة حدثنا خاصاً بها واستدل به بأضاعلي احتجاب الله دخول مع الإمام في أي حالة وجد عليها وفيه حديث أصبح منه أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عبد العزيز بن رفيع عن رجل من الانصار هو فوطان وجدني راكماً أرقاً ما أوساجدا فليكن معي على حالي التي أنا عليها **(قوله وما فاتكم فأتوا)** أي أكلوا هذا هو الصحيح في رواية الزهري ورواه عنه ابن عيينة بلفظ فاقضوا وحكم مسلم في التمييز عليه بالوهي في هذه اللفظة مع أنه أخرجه إسناداً في صحيحه لكن لم يسن لفظه وكذا روى أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة فقال فاقضوا أخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق بلفظ فأتوا واختلف أيضاً في حديث أبي قتادة فرواه الجمهور فأتوا ووقع لمعاوية بن هاشم عن سفيان فاقضوا كذا ذكره ابن أبي شيبة

وعليكم بالسكينة والوقار  
ولا تسرعوا فما أدركتم  
فصلوا وما فاتكم فأتوا

**(قوله انبهر رأي انقطع  
نفسه كذا بهامش اه  
محممه)**

قوله عن سفيان في نسخة  
عن شيان اه محمه



عنه وأخرج مسلم إسناده في صحيحه عن أبي شبة فلم يسق لفظه أيضا وروى أبو داود ومثله عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال ووقت في رواية أبي رافع عن أبي هريرة واختلف في حديث أبي ذر قال وكذا قال ابن سيرين عن أبي هريرة وليقضى (قلت) ورواية ابن سيرين عند مسلم بلفظ صل ما ذكرت واقض ما سيقنا والحاصل أن أكثر الروايات وروايتي بلفظ فأقروا أهلها بلفظ فأقضوا وإضا تظهر فائدة ذلك إذا جعلنا بين الإتمام والقضاء معانرة لكن إذا كان يخرج الحديث واحدا واختلف في لفظه منه وأمكن والاختلاف إلى معنى واحد كان أولى وهنا كذلك لأن القضاء وإن كان يطلق على الثابت غالبا لكنه يطلق على الأداء أيضا وروى يعنى الفراغ كقوله تعالى فإذا قضيت الصلاة فاستروا ربكم وإذا كان آخر فصل قوله هنا فأقضوا على معنى الأداء أو الفراغ فلا يعارض قوله فأقروا لوجه فيه لم يمتثل رواية فأقضوا على أن ما أدركه المأموم هو آخر صلاته حتى استحب له الجهر في الركعتين الأخيرتين وقراءة السورة وترك الفتوت بل هو أولى لو كان كان آخر صلاته لا أن استولا يكون إلا عن شيء تقدمه وأوضح دليل على ذلك أنه يجب عليه أن يشهد في آخر صلاته على كل حال فلا يكون ما يدركه مع الإمام آخره لما احتاج إلى إعادة التشهد وقول ابن بطال أنه ما تشهد إلا لاجل السلام لأن السلام يحتاج إلى سبق تشهد ليس بالجواب الناض على دفع الإراد المذكور واستدل ابن المنذول ذلك أيضا على أنهم أجمعوا على أن تكميلة الاقتراح لا تكون إلا في الركعة الأولى وقد عمل بمقتضى اللفظين الجهر وفاسم قالوا إن ما أدرك المأموم هو أول صلاته إلا أنه يقضى مثل الذي فات من قراءة السورة مع أم القرآن في الركعة لكن لا يستحب له إعادة الجهر في الركعتين الباقيتين وكان أغلبه فيه قوله ما ذكرت مع الإمام فهو أول صلاته واقض ما سبق به من القرآن أخرجه البيهقي وعن عصمق والمزني لا يقرأ إلا أم القرآن فقط وهو القياس واستدل به على أن من أدرك الإمام ركعا لم يحسب له تلك الركعة فلا يحرم إتمام صلاته لأنه فات الوقوف والقراءة فيه وهو قول أبي هريرة وجماعة بل حكاه البخاري في القراءة خلف الإمام عن كل من ذهب إلى وجوب القراءة خلف الإمام واختاره ابن خزيمة والضعيف وغيرهما من محدثي الشافعية وقواه الشيخ في الدين السبكي من المتأخرين والله أعلم ووجه الجهر وسدث أبي بكره حبش ترك دون الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم زائد الله حرصا ولا تعد ولم يأمره بإعادة تلك الركعة وسبق في أثناء صفة الصلاة أن شاء الله تعالى ﴿قوله باب متى يقوم الناس إذا رآوا الإمام عند الإقامة﴾ قيل أورد الترجمة بلفظ الاستفهام لأن قوله في الحديث لا تقوموا حتى عن القيام وقوله حتى تروى في نسخة بلفظ قيام عند الزمة وهو مطلق غير مقيد بشيء من ألفاظ الإقامة ومن ثم اختلف السلف في ذلك كما سألني ﴿قوله هشام﴾ هو الله استوائى وقد رواه أبو داود عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه هنا عن أبيان الطمار عن يحيى فلفظه فيه شتان ﴿قوله كتب إلى يحيى﴾ ظاهره في أنه لم يسمع منه وقد رواه الأعمام على من طريق هشام عن هشام الصوائف كلاهما عن يحيى وهو من تدليس المصنف وصرح أبو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن هشام أن يحيى كتب إليه أن عبد الله بن أبي قتادة حدثه فأمّن بذلك تدليس يحيى ﴿قوله إذا أقبمت﴾ أي إذا ذكرت ألفاظ الإقامة ﴿قوله حتى تروى﴾ أي خربت وصرح به عبد الرزاق وغيره عن معمر عن يحيى أخرجه مسلم وابن حبان من طريق عبد الرزاق وحده حتى تروى خربت اليك وفيه من ذلك حذف تقديره قوموا وقال مالك في الموطأ لم أسمع في قيام الناس حين تقام الصلاة بمحدود إلا أني أرى ذلك على طاعة الناس فإن منهم الثقيل والخفيف وذهب الأكثر إلى أنهم إذا كلن الإمام معهم في المسجد لم يشعروا حتى يفرغ الإقامة وعن أنس أنه كان يقوم إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة وراه ابن المنذر وغيره وكذا رواه سعيد بن منصور ومن طريق أبي إسحق عن أصحاب عبد الله وعن سميد بن المسيب قال إذا قال المؤذن الله أكبر وجب القيام وإذا قال صلى على الصلاة عدلت الصفوف وإذا قال لا إله إلا الله كبر الإمام وعن أبي حنيفة يقومون إذا قال صلى على الفلاح فإذا قال قد قامت الصلاة كبر الإمام وأما إذا لم يكن الإمام في المسجد

﴿باب متى يقوم الناس﴾  
إذا رآوا الإمام عند  
الإقامة • حدثنا مسلم بن  
إبراهيم قال حدثنا هشام  
قال كتب إلى يحيى بن أبي  
كثير عن عبد الله بن أبي  
قتادة عن أبيه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم إذا أقمت الصلاة  
فلا تقوموا حتى تروى

﴿قوله واقض ما سبق لفي  
نسخة ما فاتك اه مصححه

فذهب الجمهور إلى أنهم لا يقومون حتى يروه وخالف من ذكرنا على التفصيل الذي شرحنا وحدث  
 الباب حجة عليهم وفيه جواز الإقامة والامام في منزله إذا كان بصها وتقدم أدنه في ذلك قال القرطبي  
 ظاهر الحديث إن الصلاة كانت تقام قبل أن يخرج النبي صلى الله عليه وسلم من بيته وهو معارض  
 لحديث جابر بن جهمرة أن بالاً كان لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه سلم ويجمع بينهما بأن  
 بالاً كان يراقب خروج النبي صلى الله عليه وسلم فأول ما رآه بشرع في الإقامة قبل أن يراه غالب الناس  
 ثم إذا رآه أو ما قبله يقوم في مقامه حتى تستدل صفوقهم (قلت) ويشهد له ما رواه عبد الرزاق عن ابن  
 جريح عن ابن شهاب أن الناس كانوا ساعة يقول المؤمن الله أكبر يقومون إلى الصلاة فلا يأتي النبي صلى  
 الله عليه وسلم مقامه حتى تستدل الصفوق واما حديث أبي هريرة إلا في قريباً بلفظ أقيمت الصلاة فتسوي  
 الناس صفوقهم فخرج النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه في مخرج أي نعيم فصف الناس صفوقهم ثم خرج  
 علينا ولفظه عندهم أقيمت الصلاة فصفنا فعدنا الصفوق قبل أن يخرج إلينا النبي صلى الله عليه وسلم  
 فأتى مقام مقامه الحديث وعنه في رواية أبي داود أن الصلاة كانت تقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فإذا أخذ الناس مقامهم قبل أن يجي النبي صلى الله عليه وسلم فيصيح بينهم وبين حديث أبي قتادة بأن ذلك  
 وبما وقع لبيان الجواز وإن صنيهم في حديث أبي هريرة كان سبب التهي عن ذلك في حديث أبي قتادة  
 وأهم كانوا يقومون ساعة تمام الصلاة ولولم يخرج النبي صلى الله عليه وسلم فقامهم عن ذلك لاحتلال أن  
 يقع له شغل يبطئ فيه عن الخروج فيشقى عليهم انتظاره ولا ردها حدث أنس إلا في مقام في مقامه  
 طويلاً في حاجة بعض القوم لاحتلال أن يكون ذلك وقع نادراً أو فعله لبيان الجواز (قوله باب لا يقوم  
 إلى الصلاة مستجلاً وليقم إليها بالسكينة والوقار) كذا في رواية الحموي وفي رواية المنتمى باب لا يسئ  
 إلى الصلاة وسقط من رواية الكشي وجعاً في رواية الباقرين بلفظ باب لا يسئ إلى الصلاة ولا يقوم  
 إليها مستجلاً (قوله لا يسئ) كانه يشير بذلك إلى رواية أسير بن في حديث أبي هريرة عنده سلم  
 ولفظه إذا ثوب بالصلاة فلا يسئ إليها أحدكم وفي رواية أبي سلمة عن أبي هريرة عند المصنف في باب  
 المشي إلى الجمعة من كتاب الجمعة إذا أقيمت الصلاة فلا تأوّهانسون وسبأى وجه الجمع بينهما وبين  
 قوله تعالى فلا تسوا إلى ذكر الله هناك إن شاء الله تعالى (قوله عليكم بالسكينة) كذا في رواية أبي زر  
 وكرهه وفي رواية الأسدي وأبي الوقت وعليكم بالسكينة بعد ذلك الباب وكذا أخرجه أبو هريرة عن طريق  
 عن شيان (قوله تابعه علي بن المبارك) أي عن يحيى ومناقبه وصلها المؤلف في كتاب الجمعة ولفظه  
 وعليكم بالسكينة بغيرياء أيضاً وقال أبو العباس الطبري في تفرد شيان وعلي بن المبارك عن يحيى بهذه  
 الزيادة وتقيباً معاوية بن سلام تابعهما عن يحيى ذكره أبو داود وعقب رواية أبيان عن يحيى فقال  
 رواه معاوية بن سلام وعلي بن المبارك عن يحيى وقال إنه حتى روى في عليكم بالسكينة (قلت) وهذه  
 الرواية المعلقة وصلها الإسماعيلي من طريق الوليد بن مسلم عن معاوية بن سلام وشيخان جميعاً عن يحيى  
 كما قال أبو داود (قوله باب هل يخرج من المسجد) أي لضرورة وكذا في غيرنا في تخصيص ما رواه  
 مسلم وأبو داود وغيرهما من طريق الشعثاء عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يخرج من  
 المسجد بعد أن أدن المؤمن فقال أما هذا اقتصد عصى ألقاهم فلان حديث الباب يدل على أن ذلك  
 مخصوص بمن ليس لضرورة فيلحق بالجنب المحدث والرافعوا الحلق ونحوهم وكذا من يكون أمام المسجد  
 آخر من في معناه وقد أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة  
 رضي الله عنه فصرح رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم والتخصيص ولفظه لا يسمع النداء في مسجد  
 ثم يخرج منه إلا حاجة ثم لا يرجع إليه إلا ما نطق (قوله لم يخرج وقد أقيمت الصلاة) بمحتمل أن يكون  
 المعنى خرج في حال الإقامة ويحتمل أن تكون الإقامة تقدمت خروجه وهو ظاهر الرواية التي  
 في الباب الذي بعده لتعقيب الإقامة بالسجدة وتعقيب السجدة بخروجه جميعاً بالفاء وبمحتمل

(باب) لا يقوم إلى الصلاة  
 مستجلاً وليقم إليها  
 بالسكينة والوقار حدثنا  
 أبو نعيم قال حدثنا شيان  
 عن يحيى عن عبد الله بن  
 أبي قتادة عن أبيه قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم إذا أقيمت الصلاة  
 فلا تقوموا حتى تروني  
 وعليكم بالسكينة تابعه  
 علي بن المبارك  
 (باب) هل يخرج من  
 المسجد لم يخرج  
 عبد العزيز بن عبد الله  
 قال حدثنا إبراهيم بن سعد  
 عن صالح بن كيسان عن  
 ابن شهاب عن أبي سلمة عن  
 أبي هريرة أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم خرج  
 وقد أقيمت الصلاة

أن يجمع بين الراءين بان الجلتين وقتنا حالاً أي خرج والحال أن الصلاة أقسمت والصفوف عدلت  
وقال الكرماني لفظ قد تغرب الماضي من الحال وكأنه خرج في حال الإقامة وفي حال التعديل ويحتمل  
أن يكونوا الغاشر عوا في ذلك باذن منه أو فرضه تدل عليه (قلت) وتقدم احتمال أن يكون ذلك سبباً  
للهمي فلا يلزم منه مخالفتهم له وقد تقدم الجمع بينهما وبين حديث أبي قتادة لا تقوموا حتى تروى قريبا  
(قوله وعدلت الصفوف) أي سويت (قوله حتى إذا قام في صلاة) زاد مسلم من طريق يونس عن  
الزهري قبل أن يكبر أنصرف وقد تقدم في باب إذا ذكر في المسجد أنه جنب من أبواب الغسل من وجه  
آخر عن يونس بلفظ فلما قام في مصلاه ذكر فقيه دليل على أنه أنصرف قبل أن يدخل في الصلاة وهو  
معارض لما رواه أبو داود وابن حبان عن أبي بكرة أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل في صلاة الفجر فكبر  
ثم رما اليهم ولما كانت من طريق عطاء بن يسار صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم  
أشار بيده أن امكثوا عنكم الجمع بينهما يحمل قوله كبر على أراد أن يكبر أو بانها ما وقعنا أبداء عياض  
والقراطي احتمالاً وقال النوري أنه لا يظهر وزعمه أن حبان كعادته كان ثبت والاختلاف الصحيح أصح  
ودعوى ابن بطال أن الشافعي احتج بحديث عطاء على جواز تكبير المأموم قبل تكبير الإمام قال فنافس  
أصله حاجت بالرسل متعقبه بأن الشافعي لا يراد المراسيل مطلقاً بل يخرج منها بما يتعبد والامر هنا  
كذلك حديث أبي بكرة الذي ذكرناه (قوله انتظروا) جلة حالية وقوله أنصرف أي إلى محله وهو جواب  
إذا وقوله قال استئناف أحوال (قوله على مكانكم) أي كوفوا على مكانكم (قوله على هبتنا) بفتح الهاء  
بعدها يا هبتنا نسبة كانت ثم هزلة مفتوحة ثم مثناة والمراد بذلك أنهم امتثلوا أمره وقوله على مكانكم  
فاستمر على الهيئة أي الكيفية التي تركهم عليها وهي قيامهم في صفوفهم المندبة كرواية الكشميني  
على هبتنا بكسر الهاء وبعدالها فون مفتوحة والهيئة الفرق ورواية الجماعة أوجه (قوله ينظف)  
بكسر الطاء وضما هي بغير كاحصر به في الراءية التي بعده (قوله وقد اغتسل) زاد الهاروني من  
وجه آخر عن أبي هريرة قال أتى كعب بن جحش فبقيت أن اغتسل وفي هذا الحديث من القوائد غير ما مضى  
في كتاب الغسل جواز التيسار على الاتيان في أمر العبادة لأجل التشريع وفيه طهارة الماء المستعمل  
وجواز الفصل بين الإقامة والصلاة لأن قوله فصل ظاهر في أن الإقامة لم تعدل الظاهر أنه مقيد بالضرورة  
وبما من خروج الوقت وعن مالك إذا بعثت الإقامة من الاحرام تعاد وينبغي أن يحمل على ما إذا لم يكن  
عذر وفيه أنه لا حياء في أمر الدين وسيل من غلب أن يأتي بعذر موهم كان يغسل بانه ليومهم أنه عذر  
وفيه جواز انتظار المأمومين بحجى الإمام فيما عدا الضرورة وهو غير القيام المنهى عنه في حديث أبي  
قتادة وأنه لا يجب على من احتل في المسجد فأراد الخروج منه أن يتعمد في الغسل وجواز الكلام  
بين الإقامة والصلاة وسأقي في باب مفرد جواز تأخير الجنب الغسل عن وقت الحدث (قائداً) ورفع  
بعض النسخ هنا قبل لابي عبد الله أي البخاري إذا وقع هذا لا يحدثنا بل فعل مثل هذا قال نعم فيلنظرون  
الإمام قياماً أو قعوداً قال كان قبل التكبير فلا بأس أن يفتدوا وإن كان بعد التكبير انتظروهم قياماً  
ورفع في بعضها في آخر الباب الذي بعده (قوله باب إذا قال الإمام مكانكم) هذا اللفظ في رواية يونس  
عن الزهري كما مضى في الغسل بلفظ فقال لنا مكانكم بحذف حرف الجر (قوله حتى يرجع) بالتون  
للكشميني وبالهزلة للأصلي وبالتنسية للباقيين (قوله حدثنا اسحق) كذا في جميع الراءيات غير  
منسوب وجوز ابن طاهر والجبائي أنه اسحق بن منصور وبخزم المزي وكتبتاً جوز أنه ابن راهويه  
لثبوت في مسنده عن القريائي إلى أن رأيت في سبيله مسنداً لمحمد بن يوسف هو القريائي وقد أثار البخاري  
عنه بغير واسطة (قوله عن الزهري عن أبي سلمة) صرح بالحدث في الموضوعين اسحق بن راهويه في  
روايته له عن القريائي عن طريقه أخرجه أبو نعيم في المستخرج (قوله فتقدم وهو جنب) أي في نفس  
الامر لا أنهم لمخلوا على ذلك منه قبل أن يعلمهم وقد تقدم في الغسل في رواية يونس فلما قام في صلاة

وعدلت الصفوف حتى  
إذا قام في صلاة انتظروا  
أن يكبر أنصرف قال على  
مكانكم فكتبتنا على هبتنا  
حتى خرج البنا ينظف  
رأسه ما وقد اغتسل  
(باب) إذا قال الإمام  
مكانكم حتى يرجع انتظروهم  
حدثنا اسحق قال حدثنا  
محمد بن يوسف قال حدثنا  
الوزاعي عن الزهري  
عن أبي سلمة بن عبد  
الرحمن عن أبي هريرة  
قال أقمت الصلاة فسوى  
الناس صفوفهم فخرج  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فتقدم وهو جنب  
فقال على مكانكم فوجع  
فاغتسل ثم خرج ورأسه  
بغير ماء فغسل بهم

ذكره ابن جني في رواية أبي نعيم ذكر أنه لم يفتل ومضت فوائده في الباب الذي قبله ﴿قوله باب قول الرجل قلبي صلى الله عليه وسلم ماضينا﴾ قال ابن بطال فيه رد لقول إبراهيم الضبي بكرة أن يقول الرجل لم يفتل ويقول قلبي ﴿قلت﴾ وكرهه الضبي إنما هي حق في منظر الصلاة وقد صرح ابن بطال بذلك ومنظر الصلاة في صلاة كانت بالنص فإطلاق المنظر ماضينا يقتضي في ما أدته الشارع فلذلك كرهه والإطلاق الذي في حديث الباب إنما كان من ناس لها أو مشتغل عنها بالحرب كما تقدم تفر به في باب من صلى بالناس جماعة بعد دخول الوقت في أبواب المواقيت فافرق حكمه ما تفرقا والذي يظهر لي أن الضاري أراد أن ينه عن أن الكراهة المحكية عن الضبي ليست على الإطلاقها لما دل عليه حديث الباب ولو أراد الرد على الضبي مطلقا لا قصه به كما أفصح به بالرد على ابن سيرين في ترجمة فاشنا الصلاة ثم إن اللفظ الذي أورده المؤلف وقع التقى فيه من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا من قول الرجل لكن في بعض طرقه وقوع ذلك من الرجل أيضا وهو موكا أو رده في المخاري وهذه عادة معروفة للمؤلفين بجمع بعض ما وقع في طرق الحديث الذي يسوقه ولم يقع في الطريق التي يوردها في تلك الترجمة ويدخل في هذا ما في الطبراني من حديث جندب في قصة النوم عن الصلاة فقالوا يا رسول الله هو نائم فمضت حتى طلعت الشمس وبقية فوائده الحديث تقدمت في المواقيت ﴿قوله ما كنت أن أسمى حتى كانت الشمس تغرب﴾ وذلك بعد ما أظفر الصائم قال الكرماني مستحكما كيف يكون الجنب بعد الغروب لأن الصائم إنما يفتل حين تدفع نومه بانعجاف اليوم ثم أجاب بأن المساء بقوله يوم الخندق في زمان الخندق والمراد به بيان التاريخ لا خصوص الوقت اه والذي يظهر لي أن الإشارة بقوله وذلك بعدما أظفر الصائم إشارة إلى الوقت الذي خاطب به عمر النبي صلى الله عليه وسلم لا إلى الوقت الذي صلى فيه عمر العصر فإنه كان قرب الغروب كما يدل عليه كذا وأما إطلاق اليوم وإرادة زمان الواقعة لا خصوص النهار فهو كثير ﴿قوله باب الامام تعرض له الحاجة بعد الإقامة﴾ أي هل يباح له التشاغل بما قبل الدخول في الصلاة أو لا تعرض بكسر الراء أي تظهر ﴿قوله عن أنس﴾ في رواية لمسلم مع أنساب الاسناد كذا بصريون ﴿قوله أقيمت الصلاة﴾ أي صلاة العشاء بينه جندب بن ثابت عن أنس عنده مسلم ﴿قوله ينادي رجلا﴾ أي يحاذيه ولم أقف على إمام هذا الرجل وذكر بعض الشراح أنه كان كبيرا في قومه فأراد أن ينأفقه على الإسلام ولم أقف على مستند ذلك قيل ويحتمل أن يكون ملكا من الملائكة جاء موسى من الله عز وجل ولا يخفى بعده إلا احتمال ﴿قوله حتى نام بعض القوم﴾ زاد شعبة عن عبد العزيز بن مأم فمضى أخرجه مسلم وهو عند المصنف في الاستئذان ووقع عند ابن جندب وهو في مسنده عن ابن عليه عن عبد العزيز في هذا الحديث حتى نعى بعض القوم وكذا هو عند ابن جندب من وجه آخر عن أنس وهو يدل على أن النعم المذكور لم يكن مستغفرا وقد تقدم الكلام على هذه المسئلة في باب الوضوء من النوم من كتاب الطهارة وفي الحديث جواز مناجاة الواحد غيره بحضور الجماعة وترجم عليه المؤلف في الاستئذان طول التحري وفيه جواز الفصل بين الإقامة والأحرام إذا كان لحاجة أو أملا كان لغیر حاجة فهو مكره واستدل بالرد على من أطلق من الخشية أن المؤذن إذا قل قد قامت الصلاة وجب على الإمام التكبير قال ابن الزين المنبري المصنف الإمام بالمرجع أن الحكم عام لأن لفظ الخبر يشعر بأن المناجاة كانت لحاجة النبي صلى الله عليه وسلم وقوله النبي صلى الله عليه وسلم ينادي رجلا ولو كان لحاجة الرجل لقال أنس ورجل ينادي النبي صلى الله عليه وسلم وهذا ليس بلازم وفيه غفلة منه عما في صحيح مسلم بلطف أقيمت الصلاة فقال ورجل في حاجة فقام النبي صلى الله عليه وسلم ينادي ووالذي يظهر لي أن هذا الحكم إنما يتعلق بالإمام لأن المأموم إذا عرضت له الحاجة لا يتقيد به غيره من المأمومين بخلاف الإمام • ولما إن كانت مسئلة الكلام بين الأحرام والإقامة تشمل المأموم والإمام أطلق المؤلف الترجمة ولم يشدها بالإمام فقال ﴿باب الكلام إذا أقيمت الصلاة﴾ وأشار بذلك إلى

﴿باب﴾ قول الرجل قلبي صلى الله عليه وسلم ماضينا حديثا أبو نعيم قال حدثنا شيبان عن يحيى قال سمعت أبا سلمة يقول أخبرنا جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءه عمر بن الخطاب يوم الخندق فقال يا رسول الله والله ما كنت أن أسمى حتى كانت الشمس تغرب وذلك بعدما أظفر الصائم فقال النبي صلى الله عليه وسلم والله ما سلمتها فقل النبي صلى الله عليه وسلم إلى بطحان وأما معه قوضا ثم صلى العصر بعدما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب ﴿باب﴾ الإمام تعرض له الحاجة بعد الإقامة • حدثنا أبو عمر عبد الله بن عمر وقال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال أقيمت الصلاة والنبي صلى الله عليه وسلم ينادي رجلا في جانب المسجد فقام إلى الصلاة حتى نام القوم ﴿باب﴾ الكلام إذا أقيمت الصلاة

ازد على من كرهه مطلقا **(قوله حدثنا عباس بن الوليد)** هو الزيام وعبد الاعلى هو ابن عبد الاعلى  
 السامى بالهامة والاستاد كله بصريون ايضا وقول جندسالت تابنا شعر بان الاختلاف في حكم المسئلة  
 كان قديما ثم انه ظاهر في كونه اخذه عن انس واسطة وقد قال الزرار بن عبد الاعلى بن عبد الاعلى تفرد  
 عن جند بن ذكوان واما عامة اصحاب جند عنه عن انس بغير واسطة **(قلت)** كذلك أخرجه أحد عن يحيى  
 الطنابري جماعة عن جند كذلك أخرجه ابن حبان من طريق شمع عن جندسلكن لم أتص على شيء من  
 طريقه على تصريح سماعه من انس وهو مدلس فالظاهر ان رواية عبد الاعلى هي المتصلة **(قوله)**  
**فحبسه** أي منعه من الدخول في الصلاة وزاد هشيم في روايته حتى نفس بعض القوم ويدخل في هذا  
 الباب ما سألني في الامامة من طريق زائدة عن جند قال حدثنا انس قال أقيمت الصلاة فقبل علينا رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وجهه زادا بن حبان قبل ان يكبر قال أقوموا صفوفكم وراوا لكن لما كان هذا  
 يتعلق بعلمه الصلاة كان الاستدلال بالاول اظهر في جواز الكلام مطلقا والله أعلم **(خاتمة)** اشغل  
 كتاب الاذان ومامعه من الاحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثا المعلق منها ستة احاديث  
 المكروه وفيه ما مضى ثلاثة وعشرون وانما الصواب اربعة وعشرون وواقعه مسلم على غير ما يحاسب  
 أربعة احاديث حديث أبي سعيد لا يسمع مدى صوت المؤذن وحديث معاوية وجاري في القول عند سماع  
 الاذان وحديث بلال في جمل اصبعه في آذنيه وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم غائبه آثار  
 والله أعلم **(أبواب صلاة الجماعة والامامة)**

ولم يفردوا الا بكتاب فيمارأينا من نصح كتابه بل أنصح به كتاب الاذان لتعلقه به لكن ترجم عليه  
 أبو يعقوب في المستخرج كتاب صلاة الجماعة فظهر رايه شجعة أبي أحمد الجرجاني **(قوله باب وجوب**  
**صلاة الجماعة)** هكذا ثبت الحكم في هذه المسئلة فكانت القوة دليلها عنده لكن أطلق الوجوب وهو اعم  
 من كونه وجوب عين أو كفاية الا ان الأثر الذي ذكره عن الحسن يشعر بكونه بداهة وجوب عين لما  
 عرف من طهارة انه يستعمل الا ثار في التراجيح وتوضيها وتكملها وتعين أحد الاحتمالات في حديث  
 الباب وجندس يباح من اعترض عليه بان قول الحسن يستدل له لا به ولم يثبت أحد من الشراح على من  
 وصلى أثر الحسن وقد وجدته بعينه وأما منه وأصرح في كتاب الصيام للصائم بن الحسن المروزي  
 باسناد صحيح عن الحسن في رجل يصوم يعني تطوعا قما صامه أنه أن يطرق قلبه طر ولا قضاء عليه وله  
 أجر الصوم وأجر البرقيل فتناه أن يصلي العشاء في جماعة قال ليس ذلك لها هاء فربضه وأما حديث الباب  
 فظاهر في كونه فرض عين لانها لو كانت سنة لم يحد فارقها بالترقيق ولو كانت فرض كفاية لكأنت فاقعة  
 بالرسول ومن معه ويحتمل أن يقال التهديف بالترقيق المذكور يمكن أن يقع حق تارك في فرض  
 الكفاية كشرعية قتال تارك في فرض الكفاية وفيه نظر لان الترقيق الذي قد يقضى الى القتل  
 أنخص من المقاتلة ولان المقابلة إنما اشترع فيما اذا عمل الى الجميع على الترتيق والى القول بانها فرض عين  
 ذهب عطاء والارزاهي وأحدو جماعة من محدثي الشافعية كابي ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن  
 حبان والنخداود ومن تبعه فجعلها شرطيا جهة الصلاة وأشار ابن دقيق العيد الى انه مبدئي على ان  
 ما يوجب في العبادة كان شرطيا فيها كما كان الهم المذكور والاعلى لازمه وهو الحضور وجوب  
 الحضور ودليله على لازمه وهو الاشتراط ثبت الاشتراط بهذه الوسيلة الا انه لا يتم الانسليم أن ما يوجب  
 في العبادة كان شرطيا فيها وقد قيل انه الغالب ولما كان الوجوب قد ينفك عن الشرطية قال أحدنا  
 واجبة غير شرط انتهى ونظائر من الشافعي أنها فرض كفاية وعليه جمهور المتقدمين من اصحابه وقال  
 به كثير من الحنفية والمالكية المشهور وعند الباقرين انها سنة مؤكدة وقد أجابوا عن ظاهر حديث الباب  
 بأجوبة منها ما تقدم ومنها هو تأنيده وانه امام الحرم من ابن خزيمة والذي نقله عنه النووي الوجوب  
 حسبما قال ابن زبيرة ان بعضهم استنبط من نفس الحديث عدم الوجوب لكونه صلى الله عليه وسلم هم

• حدثنا عباس بن الوليد  
 قال حدثنا عبد الاعلى  
 قال حدثنا جند قال  
 سألت تابنا البنان في عن  
 الرجل تكلم بعد ما تقام  
 الصلاة فحدثني عن انس  
 ابن مالك قال أقيمت الصلاة  
 ففرض للنبي صلى الله  
 عليه وسلم رجل فحبسه  
 بعد ما أقيمت الصلاة  
**(باب)** وجوب صلاة  
 الجماعة • وقال الحسن  
 ان منعه أمه عن العشاء  
 في الجماعة شفقة عليه  
 لم يطعها • حدثنا عبد  
 الله بن يوسف قال  
 أخبرنا مالك عن أبي الزناد

بالتوجه الى المتخلفين فلو كانت الجماعة فرض عين ما هم بتركها اذا توجه وتعقب بان الواجب يجوز تركها  
هو واجب منه (قلت) وليس فيه ايضاً دليل على انه لو فعل ذلك لم يتداركها في جماعة آخرى ومنها هو  
ثالثها ما قال ابن بطال وغيره لو كانت فرضاً لقال حين فوعده بالاحراق من تخلف عن الجماعة لم تجز صلاته  
لانه وقت البيان وتعقبه ابن دقيق العيد بان البيان قد يكون بالتخصيص وقد يكون بالجملة لقال سئل  
الله عليه وسلم لقد هممت الى آخره دل على وجوب الحضور وهو كاف في البيان ومنها هو رابعها ما قال  
البايعي وغيره ان الخبر ورويه ورواه الزجر وحقيقته غير مرادة وانما المراد المبالغة ويرشد الى ذلك  
وعندهم بالمعقوبة التي يعاقب بها الكفار وقد انعقد الاجماع على منع عقوبة المسلمين بذلك واوجب  
بان المنع وقع بعد نسخ التعذيب بالنار وكان قبيل ذلك جازاً لا بدليل حديث أبي هريرة الا في الجهاد  
الدال على جواز التعذيب بالنار ثم على نسخه فعمل التهديد على حقيقته غير محتج ومنها هو خامسها كونه  
سئل الله عليه وسلم ترك تحريمهم بعد التهديد فلو كان واجبا ما عاقبهم قال القاضي عياض ومن تبعه  
ليس في الحديث حجة لانه عليه السلام هم ولم يفعل زاد النووي ولو كانت فرض عين لما تركهم وتعقبه  
ابن دقيق العيد فقال هذا ضعيف لانه سئل الله عليه وسلم لا يجر الا عما جاز له فله لو فعله وأما الترك  
فلا دليل على عدم الوجوب لاحتمال أن يكونوا الزجر وبذلك تركوا الخلف الذي ذمهم بسببه على انه  
قد جاء في بعض الطرق بيان سبب الترك وهو قتلوا وهادأ من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة باللفظ  
ولو امكن البيوت من النساء والذرية لا قتلت صلاة النساء وأمرت قتلوا يجرقون الحديث ومنها هو  
سادسها ان المراد بالتهديد قوم تركوا الصلاة أو لا يجرد الجماعة وهو متعقب بان في رواية مسلم  
لا يشهدون الصلاة أي لا يحضرون وفي رواية بخلاف عن أبي هريرة عند أحمد لا يشهدون النساء  
في الجميع أي في الجماعة وفي حديث أسامة بن زيد عند ابن ماجه هم فوطا ليهن رجال عن تركهم  
الجماعات أولاً سرق بيوتهم ومنها هو سابعها ان الحديث ورد في الحث على مخالفة فعل أهل التفات  
والتهديد من التشبيه لهم بالخصوم ترك الجماعة فلا يثم الدليل أشار اليه الزين بن المنير وهو قريب من  
الوجه الرابع ومنها هو ثامنها ان الحديث ورد في حق المناققين فليس التهديد ترك الجماعة بخصوصه  
فلا يثم الدليل وتعقب باستبعاد الاعتناء بتأديب المناققين على تركهم الجماعة مع العلم بان الصلاة لهم  
وبانه كان مرضاعهم وعن عقوبتهم مع حله بطونهم وقد قال لا يتحدث الناس ان محمد يقتل أصحابه  
وتعقب ابن دقيق العيد هذا التعقيب بأنه لا يثم الا اذا دعي ان ترك معاقبة المناققين كان واجبا عليه ولا  
دليل على ذلك فاذا ثبت انه كان غيرا فليس في اعراضه عنهم ما يدل على وجوب ترك عقوبتهم انتهى والذي  
ظهر لي ان الحديث ورد في المناققين لقوله في صدر الحديث الا في بعد أربعة أو ابليس صلاة أنقل  
على المناققين من النساء والقبر الحديث ولقوله لم يعلم أحد منهم الى آخره لان هذا الوصف لا يقع  
بالمناققين بالمؤمن الكامل لكن المراد به نفاق المعصية لا نفاق الكفر بدليل قوله في رواية بخلاف  
لا يشهدون النساء في الجميع وقوله في حديث أسامة لا يشهدون الجماعة وأصرح من ذلك قوله  
في رواية يزيد بن الأصم عن أبي هريرة عند أبي داود ثم آتى قوما يصافون في بيوتهم ليستمع منهم فله فهدأ  
بدل على ان نفاقهم نفاق معصية لا كفر لان الكافر لا يصلي في بيته اغما يصلي في المسجد باو جماعة فاذا  
خلأ في بيته كان كافرا عنه الله من الكفر والاستهزاء به عليه القوطي وايضا قوله في رواية المقبري  
ولو امكن البيوت من النساء والذرية يهل على انهم لم يكونوا كفارا لان تحريم بيت الكافر اذا نصب  
طريقا الى القلة عليه لم يمنع ذلك وجود النساء والذرية في بيته وعلى تقدير أن يكون المراد بالنفاق في  
الحديث نفاق الكفر فلا يدل على عدم الوجوب لانه يتضمن ان ترك الجماعة من صفات المناققين وقد  
نهى عن التشبيه بهم وسبق الحديث بدل على الوجوب من جهة المبالغة في ذم من تخلف عنها قال الطيبي  
خروج المؤمن من هذا الوعيد ليس من جهة انهم اذا معوا النساء جاز لهم الخلف عن الجماعة بل من

جهة ان القلق ليس من شأنهم بل هو من صفات المنافقين ويدل عليه قول ابن مسعود لقد رأيتنا وما  
 يختلف عن الجماعة إلا مناقروا به سلم انتهى كلامه وروى ابن أبي شيبه وسعيد بن منصور وباسناد  
 صحيح عن أبي عبد بن أنس حدثني عمو مني من الانصار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يشهدهما  
 منافق يعني العشاء والتجمير ولا يقال فهذا يدل على مذهب اليه صاحب هذا الوجه لا لانتفاء أن يكون  
 المؤمن قد تخلف وانما ورود الوعيد في حق من تخلف لا في قول بل هذا يشوي ما ظهر لي أو لا ان المراد  
 بالتناق نفاق المعصية لا نفاق الكفر فسل هذا الذي خرج هو المؤمن الكامل لا العاصي الذي يجوز  
 له الانحلال للنفاق عليه مجاز للمدل عليه مجموع الاحاديث ومنها هو وتسعهما ادعاء بعضهم ان فرضية  
 الجماعة كانت في أول الاسلام لاجل سد باب القلق عن المصلحة على المنافقين ثم نسخ حكمه عياض  
 ويمكن ان يتقوى بشيئ من نسخ الوعيد المذكور في جهة هم وهو الطريق بالنار كما سبق واغضاني كتاب  
 الجهاد وكذا ثبت نسخ ما يتضمنه الضرر من جواز العقوبة بالمال ويدل على النسخ الاحاديث الواردة  
 في تفصيل صلاة الجماعة على صلاة الفرد كما سبق بيانه في الباب الذي بعده هذا لان الافضلية  
 تقتضي الاشتراك في أصل الفضل ومن لازم ذلك الجواز ومنها هو وعاشرها ان المراد بالصلاة الجمعة  
 لا باقي الصلوات ونصروا القرطبي وتعقب بالاحاديث المصرحة بالعشاء وفيه بحث لان الاحاديث اختلفت  
 في تعيين الصلاة التي وقع التعليل بسببها هل هي الجمعة أو العشاء أو العشاء والفجر معا فان لم تكن احاديث  
 مختلفة ولم يكن بعضها أرجح من بعض والوقف الاستدلال لانه لا يتم الا ان تعين كونها غير الجمعة  
 أشار إليه ابن دقيق العيد ثم قال فليتأمل الاحاديث الواردة في ذلك انتهى وقد تأملت ما قرأت التعيين ورد  
 في حديث أبي هريرة أن أم مكتوم وابن مسعود أما حديث أبي هريرة فحديث الباب من رواية الأخرج  
 عنه يروي الى انها العشاء لقوله في آخره لهذا العشاء وفي رواية مسلم يعني العشاء ولهما من رواية أبي صالح  
 عنه أيضا انما الامام الى انما العشاء والفجر وعينها السراج في رواية له من هذا الوجه العشاء حيث قال في  
 صدر الحديث آخر العشاء ليلة فخرج فوجد الناس قليلا فغضب فذكر الحديث وفي رواية ابن حبان من  
 هذا الوجه يعني الصلوتين العشاء والفداة وفي رواية مجلان والمقبري عند أحد التصريح بتعيين العشاء  
 ثم سألوا واما عن أبي هريرة في الابهام وقد ورد مسلم من طريق وكيع عن جعفر بن برقان عن يزيد  
 ابن الاصم عنه فليست في لفظه وساقته التزمذي وغيره من هذا الوجه باهم الصلاة وكذلك رواه السراج  
 وغيره من طريق جعفر وخالفهم معه عن جعفر فقال الجمعة أخرجه عبد الرزاق عنه والبيهقي من  
 طريقه وأشار الى ضعفه الشاذل ها يدل على وهمه فيها رواية أبي داود والطبراني في الاوسط من طريق  
 يزيد بن يزيد بن جابر عن يزيد بن الاصم فذكر الحديث قال يزيد قلت لزيد بن الاصم يا أبا عوف الجمعة عنى  
 أو غيرهما قال صمت أذناني لم أكن سمعت أبا هريرة بأثره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذكره  
 ولا غيره فاقطعوا ان الراجح في حديث أبي هريرة أنها لا تقتصر بالجمعة وأما حديث ابن أم مكتوم فساد ذكره  
 قريبا وأنه موافق لابي هريرة وأما حديث ابن مسعود فآخرجه مسلم وفيه الجزم بالجمعة وهو حديث  
 مستقل لان مخرجه مغاير لحديث أبي هريرة لا يقدح أحدهما في الآخر فيعمل على انهما اثنان كما  
 أشار إليه النووي والجب الطبري وقد وافق ابن أم مكتوم أبا هريرة على ذكر العشاء وذلك فيما أخرجه ابن  
 خزيمة وأحمد والما كرم من طريق حسين بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن شداد عن ابن أم مكتوم أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم استقبل الناس في صلاة العشاء فقال لقد هممت اني أتى هؤلاء الذين  
 يختلفون عن الصلاة فامرهم عليهم بيوتهم فقام ابن أم مكتوم فقال يا رسول الله قد علمت ما بي وليس في قائد  
 أراد أحدوا بيني وبين المسجد فمبرا وغللا ولا أقدر على قائد كل ساعة قال أسمع الاقامة قال نعم قال  
 فامرهم لم يرض له ولا بين حبان من حديث جابر قال أسمع الاذان قال نعم قال فاتها ولو جوا وقد جلس  
 الجلاد على انه كان لا يثنى عليه التصرف بالمشي وحده ككثير من الميامان واعتقد ابن خزيمة وغيره

حدث ابن أم مكتوم هذا على فريضة الجماعة في الصلوات كلها ووجهه يحدث الباب بالاحاديث  
 انه اتى الى الرخصة في الخلق عن الجماعة قالوا لان الرخصة لا تكون الا من واجب وفيه نظروا وروا  
 ذلك امر آخر اثم به ابن دقيق العبد من يقبل الظاهر ولا يتقيد بالمعنى وهو ان الحديث ورد في صلاة  
 معنية فقبل على وجوب الجماعة فيها دون غيرها وأشار الى انفصال عنه بالتسليم بدلالة العموم لكن  
 فوزع في كون القول بما ذكره كرا ولا يظهر به محضه بان قاعدة حمل المطلق على المقيد تقتضيه ولا يستلزم  
 ذلك ترك اتباع المعنى لان غير العشاء والفجر مظنة الشغل بالنكسب وغيره أما العصران فظاهر وأما  
 المغرب فدلنا في الغالب وقت الرجوع الى البيت والاكل ولا سيما للصائم مع شيق وقتها بخلاف العشاء  
 والفجر فليس المختلف عنهما عذر غير الكسل المذموم وفي الحافظة عليها في الجماعة أيضا انتظام الانسنة  
 بين المتجاورين في طرق النهار واجتمعوا النهار بالاجتماع على الطاعة وبقية تنصونه كذلك وقد ورد في رواية  
 غلان عن أبي هريرة عن أحد تلاميذ تميم بن الحارث بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة  
 الا بجماعة من ثمانية الى اربعين من غيرهما وقد اختلف في هذا الموضع لا وثبات بعض الكلام ببعض واجمع من  
 الاجابة بان لم يقل بالوجوب عشرة اجوبة لا توجد مجموع في غير هذا الشرح (قوله عن العرج)  
 في رواية السراج من طريق شبيب عن أبي الزناد مع العرج (قوله والذي نفسي بيده) هو قسم كان  
 النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا ما قسم به والمعنى ان امر نفوس العباد يد الله أي يتقدره ويبدله وفيه  
 جواز اقسام على الامر الذي لا شذوذه فيها على عظم شأنه وفيه الرد على من كره ان يحلف بالله مطلقا  
 (قوله لقد هممت) الام جواب القسم والهم المعزم وقيل دونه وزاد مسلم في أوله انه صلى الله عليه وسلم  
 فقد ناسى في بعض الصلوات فقال لقد هممت فافلذ كرسب الحديث (قوله لم يحط لم يحط) كذا الجمهور  
 والسجدة بلام التعليل ولكشفه بيني والباقي في ضبط بالقاء كذا في الموطأ معنى يحط بكسر لسين  
 اشتغال التراب به يحتمل ان يكون أطلق عليه ذلك قبل ان يصف به تجوزا عن انه يستغفره (قوله  
 ثم أختلف الى رجال) أي اتهم من خلفهم وقال الجوهري خالف الى فلان أي أناه اذا غاب عنه أو المعنى  
 اختلف الفعل الذي أظهرت من إقامة الصلاة وأثره وأسير اليهم أو أختلف ظنهم في مشغول بالصلاة  
 عن قصد اليهم أو معني أختلف تخلف أي عن الصلاة الى قصد المذكورين والتشديد بالرجال يخرج  
 النساء والصبيان (قوله فارق) بالتشديد والمراد به التكثير يقال حرفه اذا بالتم في تحريكه (قوله  
 عليهم) يشعر بان العقوبة ليست قاصرة على المال بل المراد تحريك المقصودين والبيوت تبع الفاعلين  
 بها وفي رواية مسلم من طريق أبي صالح فارق يوتأ على من فيها (قوله والذي نفسي بيده) فيه إعادة  
 الدين للمبالغة في التأكيد (قوله عرفا) بفتح العين المهمة وتسكون الراء بعد ها فان قيل الخليل العراق  
 العظيم باللام وان كان عليه لحم فهو عسوق في الحكم عن الاصمى العسوق سكن الراء قطعة لحم وقال  
 الازهرى العرق واحد العراق وهي العظام التي يؤخذ منها هبر اللحم ويبقى عليها لحم رقيق فيكسر ويطنخ  
 ويؤكل معالي النظام من لحم دقيق ويشمس العظام يقال عرقت اللحم وعرقت وتقرقه اذا أخذت  
 اللحم منه ثم شاور في المحكم جمع العرق على عراق بالضم عزير وقول الاصمى هو اللذان هنا (قوله  
 أو امرأتين) تنبيه حرمة بكسر الميم وحكى الفتح قال الخليل هي ما بين ظلي الشاة وحكا أبو عبيد وقال  
 لا أدري ما وجهه ونقله السجدة في روايته في كتاب الاحكام عن القريبي قال قال بنون من محمد بن سلمان  
 عن الجاهلي المرأة بكسر الميم مثل مسناة ومضاة ما بين ظلي الشاة من اللحم قال عباس الفهم على هذا  
 أسلية وقال الاخفش المرمة بكسر الميم كالواضحة بها اتصال بحلدة برموت في كرم من زاب فاسم أيتها في  
 الحرم غلب وهي المرمة والملاحاة (قلت) ويبعد ان تكون هذه مراد الحديث لاجل التبيين وحكى  
 الطبري عن الاصمى ان المرمة سهم الهدف قال ويؤيده ما حدثني ثمان من طريق أبي رافع عن أبي هريرة نحو  
 الحديث باقظ وان أجدهم اذا شهد الصلاة معي كان له عظم من شاة معينة أو سهمان للفعل وقيل المرمة

من الأهرج عن أبي هريرة  
 أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال والذي  
 نفسي بيده لقد هممت  
 أن آمر بحطب ليطبخ ثم  
 آمر بالصلاة فيؤذن لها ثم  
 آمر رجلا فيؤم الناس ثم  
 أشاف إلى رجال فارق  
 عليهم بيوتهم والذي نفسي  
 بيده لو يعلم أحد منهم أنه  
 يجدهم فامينا أو امرأتين  
 حستين لشهد العشاء



سهم يتعلم عليه الرى وهو سهم دقيق مستوى غير محمد قبل الزين بن المنير و يدل على ذلك التثنية فانها مشعرة بتكرار الرى بخلاف السهام المهددة الحربية فانها لا يتكرر ومما اوفى الزين بشرى تفسير المرومة بالسهم ليس بوجه ويذهب عن كراهية مع وجوه ابن الاثير بأنه لما ذكر المظلم السجين وكان مجاور كل تبعه بالسهمين لانهما مما يلهى به انتهى وانما وصف العرق بالعين والمرمة بالسجين ليكون ثمرا بحث نفساني على تحصيلهما وفيه الاشارة الى الذم المتخلفين عن الصلاة بوصفهم بالحرق على الشئ المحقير من مطعوم او ملعوب به مع التفرط فيما يحصل رفيع الدرجات ومنازل الكرامة وفي الحديث من القوائد أيضا تقديم العبد والتهديد على العقوبة وسره أن المقدسة اذا ارتفعت بالاوهن من الزجر اكنى به عن الاعلى من العقوبة بنبه عليه ابن دقيق العيد وفيه جواز العقوبة بالمال كذا استدلل به كثير من القائلين بذلك من المالكية وغيرهم وفيه نظرا لما أسلفناه ولا احتمال ان التصريق من باب ما لا يتم الواجب الا به اذ الظاهر ان الباعث على ذلك انهم كانوا يعتقدون في بيوتهم فلا يتوصل الى عقوبتهم الا بضرر يقها عليهم وفيه جواز أخذ أهل الجرائم على غرة لانه صلى الله عليه وسلم هم بذلك في الوقت الذي عهد منه فيه الاشتغال بالصلاة بالجماعة فأراد أن يثبتهم في الوقت الذي يتفقون انه لا يطرقهم فيه أحد وفي السياق اشعار بأنه تقدم منه وجرهم عن التخلف بالقول حتى استحقوا التهديد بالفعل وترجم عليه البخاري في كتاب الاخصاص وفي كتاب الاحكام بان اخرج أهل المعاصي والرب من البيوت بعد المعرفة بربان من طلب منهم بحق فاختفى أو امتنع في بيته لهدا ومطلا اخرج منه بكل طريق يتوصل اليه كما أراد صلى الله عليه وسلم اخراج المتخلفين عن الصلاة بالقضاء والناو عليهم في بيوتهم واستدل به ابن العربي وغيره على مشروعية قتل تارك الصلاة منها وانا هو في روع في ذلك ورواه أبي داود والى فيها انهم كانوا يصلون في بيوتهم كاعتدائهم بتكرار عليه نعم عكن الاستدلال منه بوجه آخر وهو انهم اذا استحقوا العسر بترك صفة من صفات الصلاة اخرجهم عنها سواء قلنا واجبة أو مندوبة كل من تركها أصلا راسا حتى بذلك لكن لا يلزم من التهديد بالتصريق حصول القتل لا داغا ولا غالبا لانه يمكن الفرار منه أو الاجتهاد به بد حصول المقصود منه من الزجر والارهاب وفي قوله في رواية أبي داود ليست بهم حلة دلالة على ان الاعذار تبطل التخلف عن الجماعة ولو قلنا انها فرض وكذا الجمعة وفيه الرخصة للامام أو نائبه في ترك الجماعة لاجل اخراج من يستحق في بيته ويتركها ولا بد في ان تلقى بذلك الجمعة فقد ذكره وامن الاعذار في التخلف عنها خوفا من القسرم وأصحاب الجرائم في حق الامام كالفرما واستدل به على جواز امامة المفضل مع وجود المفاضل اذا كان في ذلك مصلحة قال ابن زريق وفيه نظر لان المفاضل في هذه الصورة يكون ثابتا وهذا لا يتخلف في جوازه واستدل به ابن العربي على جواز اعدام محل المعصية كما هو مذهب مالك ومعقب بأنه منسوخ كاقيل في العقوبة بالمال والله أعلم ﴿قوله بفضل صلاة الجماعة﴾ أشار الزين بن المنير الى ان ظاهر هذه الترجمة ينافي الترجمة التي قبلها ثم اطال في الجواب عن ذلك ويكنى منه ان يكون الشئ واجبا لا ينافي كونه ذا فضيلة ولكن الفضائل تتفاوت فالمراد منها بيان زيادة ثواب الجماعة على صلاة الفرد ﴿قوله وكان الاسود﴾ أي ابن يزيد النخعي أحد كبار التابعين وأثره هذا وصلاه ابن أن شبيهه باسناد صحيح ولفظه اذا فاتته الجماعة في مسجد وقومه ومناسيته للترجمة انه لو لا ثبوت فضيلة الجماعة عند ما ترك فضيلة أول الوقت والمبادرة الى خلاص النفس وتوجه الى مسجد آخر كذا أشار اليه ابن المنير والذي يظهر لي ان البخاري قصد الاشارة بآثار الاسود وأنس الى أن الفضل الوارد في أحاديث الباب مقصور على من جرح في المسجد من جمع في بيته مثلا كإسائي البص في في الكلام على حديث أبي هريرة لا التجميع ولو لم يكن مختصا بالمسجد لجمع الاسود في مكانه ولم ينتقل الى مسجد آخر لطلب الجماعة ولما جاء أنس الى مسجد بني رفاعه كإسنيته ﴿قوله وجاء أنس﴾ وصله أبو يعلى في مسنده من طريق الجعد أبي عثمان قال مر بنا أنس بن مالك في مسجد بني ثعلبة فذكر كثره وقال وذلك في صلاة الصبح وفيه فأمر رجلا

﴿باب فضل صلاة الجماعة﴾ وكان الاسود اذا فاتته الجماعة ذهب الى مسجد آخر وجاء أنس الى مسجد فدخل فيه فأذن وأقام وصلى جماعة حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

فأذن وأقام ثم سلم بأصحابه وأخرج به ابن أبي شيبة من طريق عن الجعد وعند البيهقي من طريق أبي عبد  
 الصمد العمري عن الجعد نحوه وقال مصعب بن زياد روى عنه أنس في نحو عشرين من قتيبه وهو يؤيد  
 ما قلناه من إرادة الجمع في المسجد (قوله صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد) بالجمعة أي المنفرد وقال  
 فذا الرجل من أصحابه إذا أتني منفردا وحده وقدمه وأهسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع وسبأته أرواح  
 ولفظه صلاة الرجل في الجماعة تريد على صلاته وحده (قوله بسبع وعشرين درجة) قال الترمذي عامة من  
 رواه قال أحسن وعشرين ابن الأبن عمر فإنه قال بسبع وعشرين (قلت) لم يختلف عليه في ذلك إلا ما وقع عند  
 عبد الرزاق عن عبد الله العمري عن نافع فقال فيه خمس وعشرون لكن العمري ضعيف ووقع عند أبي  
 عوانة في مصنفه من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع فإنه قال فيه خمس وعشرين وهي  
 شاذة بخلافه إرواة الحفاظ من أصحاب عبد الله وأصحاب نافع وإن كان راوياً ثقة وأما ما وقع عند مسلم  
 من رواية الفضال بن عثمان عن نافع بلفظ بسبع وعشرين فليست بخافية إرواة الحفاظ لصديق البضع  
 على السبع وأما خبر ابن عمر فقصص عن أبي سعيد وأبي هريرة كل في هذا الباب وعن ابن مسعود عند أحمد  
 وابن خزيمة وعن أبي بن كعب عند ابن ماجه وأما ما ذكره عن عائشة وأنس عند السراج وورد أيضاً من  
 طريق ضعيف عن معاذ بن وهب عن عبد الله بن زيد بن ثابت وكلها عند الطبراني وانفق الجميع على  
 خمس وعشرين سوى رواية أبي قتال أربع أو خمس على الشلو وسوى رواية لا يهري روى عنه أحمد  
 فيها سبع وعشرون وفي أسنادها شريك القاضى وفي حفظه ضعف وفي رواية لا يهري عوانة بسبع وعشرين  
 وإست مغايرة أيضاً لصديق البضع على الخمس فرجع إلها بات كلها إلى الخمس والسبع إلا أن الشلو  
 واختلف في أهم أرواح فقيل رواية الخمس لكثرة روايتها وقيل رواية السبع لأن فيها زيادة من عدل  
 حافظ ووقع الاختلاف في موضع آخر من الحديث وهو غير الجعد المذكور وفي رواية بات كلها التفسير  
 بقوله درجة أو حذفت الميزان لاطرق حديث أبي هريرة في بعضها ضعفا وفي بعضها جزأ وفي بعضها درجة  
 وفي بعضها صلاة ووقع هذا الأخير في بعض طرق حديث أنس وأما قوله أن ذلك من تصرف الرواة  
 ويحتمل أن يكون ذلك من التفتن في العبارة وأما قول ابن الأثير أن صلاة درجة ولم يقل جزأ ولا نصيباً ولا  
 خطأ ولا نحو ذلك لأنه أراد الثواب من جهة العلو والارتفاع فإن ثقت في هذه بكذا وكذا درجة لأن  
 المروجات إلى جهة فوق فكانت بناء على أن الأصل لفظ درجة فوما عد ذلك من تصرف الرواة ولكن نفيه  
 وورد الجز من دوافعه ثابت وكذلك الضعف وقد جمع بين روايتي الخمس والسبع وجوده منها أن  
 ذكر القليل لا يفي الكثير وهذا قول من لا يعتبر مفهوم العدد لكن قد قال به جماعة من أصحاب الشافعي  
 وحكى عن نفسه وعلى هذا قيل وهو الوجه الثاني لعله صلى الله عليه وسلم أخبر بالخمسة ثم أحله الله  
 بزيادة الفضل فأخبر بالسبع وتعبناه بمصاح إلى التاريخ وبأن دخول النسخ في الفضائل مختلف فيه  
 لكن إذا فرغنا عن المنع لم نبق تقدم الخمس على السبع من جهة أن الفضل من الله قبل الزيادة لا النقص  
 تأملها أن اختلاف العدد باختلاف خبرها وعلى هذا قيل الدرجة أصغر من الجزء وتعبنا بأن الذي  
 روى عنه الجز روى عنه الدرجة وقال بعضهم الجز في الدنيا والدرجة في الآخرة وهو مبنى على التغير  
 وأما الفرق بقرب المسجد فغيره سابعها الفرق بحال المصل كل يكون أعلم أو أشنع سادسها الفرق  
 بإتباعها في المسجد أو في غيره سابعها الفرق بالمتنظر للصلاة وغيره ثامنها الفرق بإدراك كلها أو  
 بعضها تاسعها الفرق بكثرة الجماعة وقتهم عاشرها السبع مختصة بالتعب والشمس وقيل بالفجر  
 والعصر والخمس جماعة ذلك حادى عشرها السبع مختصة بالمهربة والخمس بالسيرة وهذا الوجه  
 عندى أوجهها لما بينته ثم إن الحكمة في هذا العدد الخاص غير محققة المعنى ونقل الطيبي عن التوربشتي  
 ملخصه أن ذلك لإدراك بالآية بل هي جمعة إلى علم النبوة التي قصرت علوم الأولياء عن إدراك  
 حقيقتها كلها ثم قال ولعل الفائدة من اجتماع المسلمين مصطفين كصفوف الملائكة في الاقتداء

قال صلاة الجماعة تفضل  
 صلاة الفرد بسبع وعشرين  
 درجة حدثنا عبد الله  
 ابن يوسف قال حدثني الليث  
 قال حدثني ابن الهاد

بالامام و اظهار شعار الاسلام وغير ذلك وكأنه يشير الى ما قدمه عن غيره وغفل عن مراد من زعم ان هذا  
الغرض ذكره لا يفيد المطلوب لكن أشار الى كراهية احتمال أن يكون أصله كون المكتوبات خمساً  
فأورد المبالغة في كثرة ما قصرت في مثلها فصارت خمساً وعشرين ثم ذكر للسمع مناسبة أيضاً من  
جهة عدد ركعات الفرائض وربها وقال غيره الحسنه بعشر المعلى منفرداً فاذا انضم اليه آخر بلغت  
عشرين ثم يذكر عدد الصلوات الخمس أو زاد عدد أيام الاسبوع ولا يخفى فساد هذا لو قيل الاعداد  
عشرات ومئين وألف وغير الامور الوسط فاعتبرت المائة والعدد المذكور وبها وهذا أشد فساداً  
من الذي قبله وقرأت بخط شيخنا البلقي فيما كتب على العمدة ظهر لي في هذين العدد بن شي لم أسبق  
اليه لان لفظ ابن عمر صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ ومعه الصلاة في الجماعة كما وقع في حديث  
أبي هريرة صلاة الرجل في الجماعة وعلى هذا فكل واحد من المحكوم به بذلك صلى في جماعة وأدى  
الاعداد التي يتحقق فيها ذلك ثلاثة حتى يكون كل واحد صلى في جماعة وكل واحد منهم أتى بحسنه هي  
بشرة فيحصل من مجموعها ثلاثون فاقصر في الحديث على الفضل الزائد وهو سبعة وعشرون دون  
الثلاثة التي هي أصل ذلك انتهى وظهر لي في الجمع بين العددين ان أقل الجماعة امام ومأموم فلو لا  
الامام مامى المأموم مأموماً وكذا عكسه فاذا تفضل الله على من صلى جماعة بزيادة خمس وعشرين  
درجة حل الخبر الوارد بقلتها على الفضل الزائد والخبر الوارد بقله سبع وعشرين على الاصل والفضل  
وقد خاض قوم في تعيين الاسباب المقتضية للدرجات المذكورة قال ابن الجوزي وما جازاً باطل وقال  
الحب الطبري ذكر بعضهم ان في حديث أبي هريرة يعني ثالث أحاديث الباب اشارة الى بعض ذلك  
ويضاف اليه أمور أخرى وردت في ذلك وقد فصلها ابن بطال ونسبه جماعة من الشارحين ونسب  
الذين من الخبر بعض ما ذكره واختار نقصه لا آخره ورده وقد ثبت ما وقفت عليه من ذلك وحذفت  
ما لا يختص بصلاة الجماعة فأزلهما اجابة المؤذن بنية الصلاة في الجماعة والتكبير اليها في أول الوقت  
والمشي الى المسجد بالسكينة ودخول المسجد داعياً وصلاة النية عند دخوله كل ذلك بنية الصلاة في  
الجماعة سادسها انتظار الجماعة سابعاها صلاة الملائكة عليه واستغفارهم له ثامناًها هادتهم  
له تاسعها اجابة الاقامة حاشرها السلامة من الشيطان حين يقرعند الاقامة حادى عشرها الوقوف  
منتظراً احرام الامام أو الدخول معه في أى هيئة وحده عليها ثاني عشرها ادراك تكبيرة الاحرام كذلك  
ثالث عشرها سوية الصفوف وسدسها رابع عشرها جواب الامام عند قوله مع الله قلن حده خامس  
عشرها الا من من السهو قال وتنبه الامام اذا سها بالنسيج أو ألق عليه سادس عشرها حصول  
الخشوع والسلامة عما يلهي قال سابع عشرها تحسين الهيئة ثانياً ثامن عشرها احتفاف الملائكة  
به تاسع عشرها التدرب على تجويد القراءة وتعلم الاركان والاباح العشرون اظهار شعار الاسلام  
الحادى والعشرون ارقام الشيطان بالاجتماع على العبادة والتعاون على الطاعة ونشاط المتكامل  
الثاني والعشرون السلامة من صفة التفات ومن اساءة غيره انظرن بأنه ترك الصلاة رأساً الثالث  
والعشرون رد السلام على الامام الرابع والعشرون الاتذاع باجتماعهم على الدعاء رافعة كروعود  
بركة الكامل على الناقص الخامس والعشرون قيام نظام الانفة بين الجيران وحصول تعاضدهم  
في أوقات الصلوات فهذه خمس وعشرون خصلة وردت في كل منها أمر أو ترغيب ونحوه وفي منها أمران  
يختصان بالجمهورية وهما الانصات عند قراءة الامام والاستماع لها والتأمين عند تأمينه له بوافق تأمين  
الملائكة وبهذا يتبرح ان السبع تحقن بالجمهورية والله أعلم ﴿تنبات﴾ الاول مقتضى الاتصال التي  
ذكرتها اختصاص التضعيف بالجمع في المسجد وهو الراجع في نظري كما سيأتي البحث فيه وعلى تقدير ان  
لا يختص بالمسجد فاقبسط مجازاً كرمثلاثة أشياء وهي المشي والدخول والنية فيمكن ان نقوض  
من بعض ما ذكر مما يشتمل على خصتين متقاربتين أقيم مقام خصلة واحدة كالاخيرين لان منفعة

الاجتماع على الدعاء والفرغ من صلاة ركعة الكمال على الناقص وكذا فائدة قيام نظام الالفه غير  
فائدة حصول التماسك وكذا فائدة أمن المأمومين من الدهو غالباً غير تنبيه الامام اذا سها فبذاته ثلاثة  
يمكن أن يعرض بها الثلاثة المذكورة فيحصل المطلوب الثاني لا يرد على الخصال التي ذكرتها كون  
بعض الخصال يختص ببعض من صلى جماعة دون بعض كالتكبير في أول الوقت وانتظار الجماعة وانتظار  
احرام الامام ونحو ذلك لأن أول ذلك يحصل لقاصده بمجرد التنية ولو لم يقع كما سبق والله أعلم الثالث معنى  
الدرجة أو الجزء حصول مقدار صلاة المنفرد بالعدد المذكور للمجمع وقد اثنان ردين في العبداني أن  
بعضهم زعم خلاف ذلك قال والاول أظهر لانه قد ورد ميثاق في بعض الروايات انتهى وكأنه يشير إلى  
ما عند مسلم في بعض طرقه بلفظ صلاة الجماعة تعدل خمسا وعشرين من صلاة الفرد وفي أخرى صلاة  
مع الامام أفضل من خمس وعشرين من صلاة يصلها وحده ولا حدة من حديث ابن مسعود باسناد رواه  
ثقات نحوه وقال في آخره كما مثل صلاته هو مقتضى لفظ رواية أبي هريرة رضي الله عنه حيث قال تضعف  
لأن الضعف كما قال الأزهري المثل الذي لم يزد ليس بمقصود على الثابتين تقول هذه تضعف التي أي مثله  
أو مثله فصاعداً لكن لا يرد على العشرة وظاهر قوله تضعف وكذا قوله في رواية ابن عمر وأبي سعيد  
تفضل أي تزيد وقوله في رواية أبي هريرة السابقة في باب مساجد السور ويد أن صلاة الجماعة تساوي  
صلاة المنفرد وتر يدعيها العدد المذكور فيكون لمصلي الجماعة ثواب ست أو ثمان وعشرين من صلاة  
المنفرد (قوله عن عبد الله بن عباس) بحجة ومرددين الأولى مثله وهو انصاري مدني وبواقة في  
اسمه واسم أبيه عبد الله بن عباس بن الأرت لكن ليست في الصحيحين روايته (قوله بخمس وعشرين)  
في رواية الأصلية بخمسة وعشرين زادا بن حبان وأبو داود من وجه آخر عن أبي سعيد فإن صلاها في صلاة  
فأتم ركوعها ومجودها بلغت خمسين صلاة وكان السري في ذلك أن الجماعة لا تسألف كفي حق المسافر لو جود  
المثقة بل حتى النوى أنه لا يجزئ فيه الخلاف في وجوبها لكن فيه قطره خلاف نص الشافعي وحتى  
أبو داود عن عبد الواحد قال في هذا الحديث أن صلاة الرجل في الجماعة تضاعف على صلاته في الجماعة  
انتهى وكأنه أخذ من المطلق قوله فإن صلاها لثلاثة الجماعة والافتراء لكن جله على الجماعة أولى  
وهو الذي يظهر من السياق فيلزم على مطلق النوى أن ثواب المندوب يزيد على ثواب الواجب عنده  
يقول بوجوب الجماعة وقد استشكله العراقي على أصل الحديث بناء على القول بأن ثابته ثم أورد عليه  
أن الثواب المذكور محبب على صلاة الفرد وسقته من صلاة الجماعة فلا يلزم منه زيادة ثواب  
المندوب على الواجب وأجابه بانه يفرض المسئلة فمن صلى وحده ثم أعاد في جماعة فإن ثواب الفرد  
يحصل له بصلاة وحده والتضعيف يحصل بصلاة في الجماعة فيبقى الاشكال على حاله وفيه نظر لأن  
التضعيف لم يحصل بسبب الاعادة وإنما حصل بسبب الجماعة إذ لو أعاد منفرد لم يحصل له الصلاة واحدة  
فلا يلزم منه زيادة ثواب المندوب على الواجب ومما ورد من الزيادة على العدد المذكور ما أخرجه ابن  
أبي شيبة عن طريق عمر بن عمار عن ابن عباس موقفاً عليه قال فضل صلاة الجماعة على صلاة المنفرد خمس  
وعشرون درجة قال فإن كانوا أكثر من ذلك فعلى عدد من في المسجد فقال رجل وإن كانوا عشرة آلاف  
قال نعم وهذا الحكم الرغ لا يقال بالأي لكنه غير ثابت (قريبه) سقط حديث أبي سعيد من هذا  
الباب في روايته كبره وثبت الباقي وأورد الامام علي قبل حديث عمر (قوله في حديث أبي هريرة  
صلاة الرجل في الجماعة) في رواية الجوري والكشميني في جماعة بالتكبير (قوله خمسة وعشرين  
ضعفاً) كذا في الروايات التي وقفا عليها وحتى الكرماني وغيره ان فيه خمسا وعشرين درجة بتأويل  
النصف بالدرجة أو الصلاة (قوله في بيته وفي سورة) مقتضاه أن الصلاة في المسجد جماعة تزيد على  
الصلاة في البيت وفي السوق جماعة وفراى قال ابن دقيق العيد قال والذي يظهر أن المراد بمقابل  
الجماعة في المسجد الصلاة في غيره منفردا لكنه خرج مخرج الغالب في أن من لم يحضر الجماعة في المسجد

عن عبد الله بن خباب عن  
أبي سعيد الخدري أنه سمع  
النبي صلى الله عليه وسلم  
يقول صلاة الجماعة  
تفضل صلاة الفرد  
بخمس وعشرين درجة  
حدثنا موسى بن اسمعيل  
قال حدثنا عبد الواحد  
قال حدثنا الأعمش قال  
سمعت أبا صالح يقول  
سمعت أبا هريرة يقول قال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم صلاة الرجل في الجماعة  
تضعف على صلاته في بيته  
وفي سورة خمسا وعشرين  
ضعفاً

على منفردا قال وهذا رفع الاشكال عن استشكل تسوية الصلاة في البيت والسوق انتهى ولا يلزم  
 من حمل الحديث على ظاهره التسوية المذكورة اذ لا يلزم من استوائهما في المقدولية عن المسجد أن  
 لا يكون أحدهما أفضل من الآخر وكذا لا يلزم منه أن تكون الصلاة جماعة في البيت أو السوق لأفضل  
 فيها على الصلاة منفردا بل الظاهر أن التضيق المذكور يختص بالجماعة في المسجد والصلاة في  
 البيت مطلقا أولى منها في السوق لما ورد من كون الاسواق موضع الشياطين والصلاة جماعة في البيت  
 وفي السوق أولى من الانفراد وقبلها عن بعض الصحابة قصر التضعيف إلى خمس وعشرين على التجميع  
 في المسجد العام مع تقرير الفضل في غيره وروى عبيد بن منصور بإسناد حسن عن أوس المفاقرى أنه  
 قال لعبد الله بن عمرو بن العاص أ رأيت من نضأ فأحسن الوضوء ثم صلى في بيته قال حسن جيل قال فإن  
 صلى في مسجد عشرته قال خمس عشرة صلاة قال فإن مشى إلى مسجد جماعة فصلى فيه قال خمس وعشرون  
 انتهى وأخرج جدين زنجويه في كتاب الترغيب نحوه من حديث وثالة شخص الخمس والعشرين بمسجد  
 القبائل قال وصلاته في المسجد الذي يجمع فيه أي الجمعة يتخسما تسعة وسبعة ضعيف (قوله وذلك أنه إذا  
 نضأ) ظاهره أن الأمور المذكورة على التضعيف المذكور إذا التقدر وذلك لأنه فكأنه يقول التضعيف  
 المذكور سبعة كتب وكبت وإذا كان كذلك فخرتب على موضوعات متعددة لا يوجد جود بعضها إلا إذا  
 دل الدليل على العاقبة ليس معتبرا أو ليس مقصودا فإنه هذه الزيادة التي في حديث أبي هريرة معقولة  
 المعنى فالأخذ بها متروكة والروايات المطلقة لا تنافيها بل يحصل مطلقا على هذه المقيدة والذين قالوا  
 بوجوب الجماعة على الكفاية ذهب كثير منهم إلى أن الحرج لا يسقط بإقامة الجماعة في البيوت وكذا  
 روى عن أحد في فرض العين وجوه وبأن أصل المشروعية إنما كان في جماعة المساجد وهو وصف معتبر  
 لا ينفي الغاوة فيقتضيه المسجد بلحق بمعنى مضاعف يحصل به الظاهر والشرار (قوله لا يخرج إلا  
 الصلاة) أي قصد الصلاة في جماعة والادف فيها للعهد لما بيناه (قوله لم يخط) يخرج أنه رخص الطائفة وقوله  
 خطوة ضططناه بضم أوله ويجوز الضم قال الجوهرى الخطوة بالضم ما بين الصدين والفتح المرأة الواحدة  
 وحزم البعير أي انها بالفتح وقال القرطبي انها في روايات مسلم بالضم والله أعلم (قوله فإذا صلى) قال  
 ابن أبي جرة أي صلى صلاة نامة لأنه صلى الله عليه وسلم قال للمسي صلاته راجع فصل ثالث متصل (قوله  
 في مصلاه) أي في المكان الذي أوقع فيه الصلاة من المسجد كما أنه خرج مخرج الغالب والافتقار إلى  
 بقعة أخرى من المسجد مستحرا على نية انتظار الصلاة كان كذلك (قوله اللهم رجه) أي فالذين ذلك  
 زاد ابن ماجه اللهم تب عليه وفي الطريق الماضية في باب مسجد السوق اللهم اغفر له واستدل به على  
 أفضلية الصلاة على غيره مما في الأعمال لما ذكر من صلاة الملائكة عليه ودعائهم له بالرحمة والمغفرة  
 والتوبة وعلى تفضيل صالحى الناس على الملائكة لأنهم يكونون في تحصيل الدرجات بعبادتهم والملائكة  
 مشغولون بالاستغفار والادعاء لهم واستدل بأحاديث الباب على أن الجماعة ليست شرطاً للصلاة لأن  
 قوله على صلته وحده يقتضى صحة صلته منفردا لاقتضاء صفة أفعال الاشتراك في أصل التفاضل فإن  
 ذلك يقتضى وجود فضيلة في صلاة المنفرد وما لا يصح لأفضلية فيه قال القرطبي وغيره ولا يقال إن لفظه  
 أفضل قدره لأنبات صفة الفضل في إحدى الجهتين كقوله تعالى وأحسن مقبلا لا تأخروا عن هذا أفلا تعلمون  
 قوله حيث ترد صيغة أفضل مطلقة غير مقيدة بعدد معين فإذا قلنا هذا العدد أزيد من هذا فكذلك أفلا تعلمون  
 وجود أصل العدد ولا يقال بحمل المنفرد على المعذور لأن قوله صلاة الفرد صيغة مجرم فيشمل من صلى  
 منفردا بمعذور وبغير عذر فحمله على المعذور يحتاج إلى دليل وأيضا ففضل الجماعة حاصل للمعذور ولما  
 سبأ في هذا الكتاب من حديث أبي موسى مر فوطاذا مضى العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل بمحسبا  
 مقيما وأشار ابن عبد البر إلى أن بعضهم حمله على صلاة التافلة ثم رده بحديث أفضل صلاة المرقى بيته  
 المكتوبة به استدلل بها على تساوى الجماعات في الفضل سواء كثرت الجماعة أم قلت لأن الحديث دل على

وذلك أنه إذا نضأ فأحسن  
 الوضوء ثم خرج إلى المسجد  
 لا يخرج إلا الصلاة لم  
 يخط خطوة إلا رقت له  
 بهادر جنة وخط عنه بها  
 خطيئة فإذا سلى لم تزل  
 الملائكة تصلى عليه مادام  
 في مصلاه اللهم صل عليه  
 اللهم ارحمه ولا يزال أحدكم  
 في صلاة ما انتظر الصلاة

﴿باب﴾ فضل صلاة الله  
في جماعة حدثنا أبو اليمان  
قال أخبرنا شعيب عن  
الزهري قال أخبرنا سعيد  
ابن المسيب وأبو سلمة بن  
عبد الرحمن أن أبا هريرة  
قال سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول تفضل  
صلاة الجميع صلاة  
أحدكم وحده يخص  
وعشرين جزءاً وتجتمع  
ملائكة الليل وملائكة  
النهار في صلاة الفجر ثم  
يقول أبو هريرة فاقروا أن  
شتم أن قرآن الفجر كان  
مشهوداً قال شعيب حدثني  
نافع عن عبد الله بن عمر  
قال تفضلها بسبع  
وعشرين درجة حدثنا  
عمر بن حفص قال حدثنا  
أبي قال حدثنا الأعشى  
قال سمعت أبا قال سمعت  
أم الدرداء تقول دخل  
علي أبو الدرداء وهو مضطرب  
فقلت ما أغضبك فقال  
والله ما أعرف من أمة محمد  
سلي الله عليه وسلم شيئاً  
الأنهم يصلون جميعاً  
حدثنا محمد بن المثلث قال  
حدثنا أبو أسامة عن يزيد  
ابن عبد الله عن أبي بردة  
عن أبي موسى قال قال  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أعظم الناس أجراً في  
الصلاة

فضيلة الجماعة على المنفرد وفي رواية أخرى قال بعض المالكية وقوله عمار بن  
أبي شبة بإسناد صحيح عن إبراهيم النخعي قال إذا سلى الرجل مع الرجل فها جماعة لهم التضييق  
وعشرين انتهى وهو مسلم في أصل الحصول لكنه لا يثبت من هذا الفضل لما كان أكثر لاسماع ووجود النص  
المصرح به وهو ما رواه أحد أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من حديث أبي بن كعب في صلاة  
الرجل مع الرجل أو في من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أو في من صلاته مع الرجل ومالك فهو أحب  
إلى الله ولشاهد أقوى في الطبراني من حديث قباث بن أشيم وهو يفتح القاف والموحدة وبعد الألف مثله  
وأبو بالمعجمة بعدها تحتانية فوزن آخره يرتب على الخلاف المذكور أن من قال بالتفاوت استحب  
إعادة الجماعة مطلقاً لصلى الأكرية ولم يستحب ذلك إلا<sup>٢</sup> خرون ومنهم من فصل فقال نادم الأعم  
أو الأورع أو في البقعة الفاضلة ووافق مالك على الأخير لكن قصره على المساجد الثلاثة والمشهور عنه  
بالصديق الحق والمدني وكان الجماعة تتفاوت في الفضل بالقوة والكثرة وغير ذلك مما ذكره كذا يقول  
بعضها بعضاً ولذلك عقب المصنف الترجمة المطلقة في فضل الجماعة بالترجمة الحقيقية بصلاة الفجر  
واستدل بها على أن أقل الجماعة امام ومأموم وسبب الكلام عليه في باب مفرد قريباً إن شاء الله تعالى  
﴿قوله﴾ باب فضل صلاة الفجر في جماعة هذه الترجمة أعني من التي قبلها مناسبة حديث أبي هريرة  
لإمام من قوله وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر فإنه يدل على أنه لصلاة الفجر على  
غيرها وزعم ابن بطال أن في قوله وتجتمع إشارة إلى أن الدرجتين الزائدتين على خمس وعشرين تؤخذ من  
ذلك ولهذا أعقبه برواية ابن عمر التي فيها بسبع وعشرين وقد تقدم الكلام على الاجتماع المذكور في  
باب فضل صلاة العصر من المواقف ﴿قوله﴾ خمس وعشرين جزءاً كذا في النسخ التي وقفت عليها ونقل  
الزركشي في نكتته أنه وقع في النصين خمس بحذف الموحدة من أوله والهاء من آخره قال وحذف خمس على  
قدر الباء بقول الشاعر \* أشارت كليب بالأكف الإصابع \* أي إلى كليب ولما حذف الهاء ففعل  
نأول الجزء بالوجه انتهى وقد أوردناه في التفسير من طريق معمر بن الزهري بلفظ فضل صلاة  
الجميع على صلاة الواحد خمس وعشرين درجة ﴿قوله﴾ قال شعيب حدثني نافع أي بالحديث فهو طريقه  
الآن قال بسبع وعشرين درجة وهو موافق لرواية مالك وغيره عن نافع كما تقدم وطريق شعيب هذه  
موصولة جوازاً لكن ما إن تكون معلقة وهو بعيد بل هي معطوفة على الاستدلال الأول والتقدير حدثنا  
أبو اليمان قال شعيب وتظار هذا في الكتاب كثيرة ولكن لم أر طريق شعيب هذه إلا عند المصنف ولم  
يسخرها إلا إسماعيل ولا أبو نعيم ولا أوردوها الطبراني في مسند الشاميين في ترجمة شعيب ﴿قوله﴾ سمعت  
سالمًا هو ابن أبي الجعد وأم الدرداء هي الصغرى التابعة لا الكبرى العنابية لأن الكبرى ماتت في  
حياة أبي الدرداء وعاشت الصغرى بعدهما ناطلاً وقد جزم أبو حاتم بن سالم بن أبي الجعد لم يدرك أبا  
الدرداء فعلى هذا لم يدرك أم الدرداء الكبرى وفسرهما الكرمانى هنا بصفتان الكبرى وهو خطأ أقول سالم  
سمعت أم الدرداء وقد تقدم في المقدمة أن اسم الصغرى هي جهممة والكبرى خيرة ﴿قوله﴾ من أمة محمد  
كذا في رواية أبي ذر ذكره في رواية أبي محمد بن الحنفية في مسند أبي بكر بن عمار عن أبي بكر بن عمار  
من شربه محمد لم ينفعهما كان عليه الصلاة في جماعة فحذف المضاف دلالة الكلام عليه  
انتهى ووقع في رواية أبي الوثمن أن أم محمد بن عمار سكن الميم بعد هاروا وكذا ساقه الحديث في  
جمعه وكذا هو في مسند أحمد ومختصر إسماعيل وأبي نعيم من طريق عن الأعشى وعندهم ما أعرف  
فيهم أي في أهل البلد الذي كان فيه وكان لفظه فهم لما حدث من رواية البخاري عن بعض النقلة أمر  
بأنه يعود الصغرى فيهم على الأمة ﴿قوله﴾ يصلون جميعاً أي مجتمعين وحذف المفعول وتقديره الصلاة  
أو الصلوات وعمراد أبي الدرداء أن أعمال المذكورين يحصل في جميعها النقص والتفسير الإجماع  
في الصلاة وهو أمر غريب لأن حال الناس في زمن النبوة كان أنهم عاصوا إليه بعد هارم كان في زمن

الشيخين أم جاءه رايه بعدهما وكان ذلك صدر من أبي الدرداء في أواسط عمره وكان ذلك في أواسط خلافة عثمان فبالت شعري إذا كان ذلك العصر القاضل بالصفة المذكورة عند أبي الدرداء فكيف بمن جاء بعدهم من الطائعات إلى هذا الزمان وفي هذا الحديث جواز الغضب عند تغيير شيء من أمور الدين وانكار المنكر باظهار الغضب إذا لم يستطع أكثر منه والقسم على الخير كما قدم في نفس السامع (قوله) أبعدهم فأبعدهم بمعنى أي إلى المسجد وسبأى الكلام على ذلك بعد باب واحد (قوله مع الإمام) زاد مسلم في جماعته وبين أنهما رواية أبي كريب ومحمد بن العلاء الذي أخرجه البخاري عنه (قوله من الذي يصلي ثم ينام) أي سواء صلى وحده أو في جماعة ويستفاد منه أن الجماعة تتفاوت في تقدم (تكبير) استشكل أراد حديث أبي موسى في هذا الباب لأنه ليس فيه صلاة الفجر ذكر بل آخره يشعر بأنه في العشاء ووجه ابن المنير وغيره بأنه دل على أن السبب في زيادة الأجر وجود المشقة بالمشي إلى الصلاة وإذا كان كذلك فالمشي إلى صلاة الفجر في جماعة أشق من غيرها لأنها وإن شاركتها العشاء في المشقة في الظلمة فإنها تزيد عليها عقارة النوم المشقة في طبعها لم أراد أحد من الشراح تبينه على مناسبة حديث أبي الدرداء للترجمة إلا أن ابن المنير فإنه قال تدخل صلاة الفجر في قوله يصلون جميعا وهي أخص بذلك من باقي الصلوات وذكر ابن رشد نحوه وزاد أن استهاد أبي هريرة في الحديث الأول بقوله تعالى أن قرآن الفجر كان مشهودا يشير إلى أن الاعتناء بهذا كذا وأقول تفنن المصنف بإيراد الحديث الثلاثة في الباب إذ تؤخذ المناسبة من حديث أبي هريرة بطريق الخصوص ومن حديث أبي الدرداء بطريق العموم ومن حديث أبي موسى بطريق الاستنباط ويمكن أن يقال لفظ الترجمة يحتمل أن يراد به فضل الفجر على غيرها من الصلوات وإن يراد به ثبوت الفضل لها في الجملة فحديث أبي هريرة شاهد لذلك وحديث أبي الدرداء شاهد لذلك في حديث أبي موسى شاهد لهما والله أعلم (قوله باب فضل التهجير إلى الظهر) كذا لا كثر عليه شرح ابن المنير وغيره وفي بعضها إلى الصلاة وعليه شرح ابن بطال وقد تقدم الكلام عليه في باب الاستهام في الأذان (قوله بينما راجل) في هذا المتن ثلاثة أحاديث قصة الذي غصن الشوك والشهداء والترغيب في النداء وغيره مما ذكره المفسرون منه ذكر التهجير وقد تقدم الحديث الثالث مفردا في باب الاستهام من عبد الله بن يوسف عن مالك بن النخعي في الجاهلية أيضا الأول في النظام كذلك وتكنا على شرحه هناك وكان قتيبة حديثه عن مالك هكذا مجموعا فلم يتصرف فيه المصنف كما أنه في الاختصار وتكلف ابن المنير إيراد ما يناسبه لذلك من جهة أنه دال على أن الطاعون قلت فلا ينبغي أن تترك وأعرف بعدم مناسبة الثاني (قوله فأنذره) في رواية الكشي في آخره (قوله فشكر الله) أي رضى بفعله وقبل منه وفيه فضل إطاعة الأذن عن الطريق وقد تقدم في كتاب الإيمان أنها أدنى شب الإحسان (قوله الشهداء خمس) كذا لا يذعن الجوى وللباقين خمسة وهو الأصل في المذكر وجاز الأول لأن المعبر عنه ذكر كوروسبأى الكلام على مباحته في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى (قوله باب احتساب الآثار) أي إلى الصلاة وكأنه لم يقصد احتساب كل شيء إلى كل طاعة (قوله حديثنا عبد الوهاب) هو التثنية (قوله يابى سلمة) بكسر اللام وهم بطن كبير من الأنصار ثم من الخزرج وقد غفل القزاز وتبعه الجوهري حيث قال ليس في العرب سلمة بكسر اللام غير هذا القبيل فإن الأئمة الذين سننوا في المؤلفات والمختصات كروا عدد من الأسماء كذلك لكن يحتمل أن يكون أراد قبيلة القبيلة أو البطن فبه بعض اتجاه (قوله ألا تحسبون) كذا في النسخ التي وقفنا عليها بآيات التورن وشرحه الكرماني بخلافه ووجهه بأن العامة أجازوا ذلك يعني تخفيفا على المعنى ألا تعدون نظامكم عند مشيكم إلى المسجد فإن لكل خطوة ثوابا والاحتساب وإن كان أصله العدل لكنه يستعمل غالباً بمعنى طلب تحصيل الثواب بنية خالصة (قوله وحديثنا ابن أبي مريم) كذا لا يذروه وحده وفي رواية البلخي وقال ابن أبي مريم ذكره صاحب الإطراف بلفظ وزاد ابن أبي مريم وقال أبو نصير في

أبعدهم فأبعدهم بمعنى  
والذي ينتظر الصلاة حتى  
يصل مع الإمام أعظم  
أجر من الذي يصلي ثم ينام  
(باب) فضل التهجير إلى  
الظهر حديثنا قتيبة عن  
مالك عن أبي موسى قال  
بكر عن أبي صالح السمان  
عن أبي هريرة أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال  
بينما راجل عشي بطريق  
وجد غصن شوك على  
الطريق فأنذره فذكر الله  
له فتفرقه ثم قال الشهداء  
خمس المطعون والمبطون  
والغريق وصاحب الهدم  
والتهجد في سبيل الله وقال  
لو يعلم الناس مافي النداء  
والصف الأول ثم يحدوا  
الأبن يستموا عليه  
لا يستموا عليه ولو يعلمون  
مافي التهجير لاسبقوا إليه  
ولو يعلمون مافي القسمة  
والصبح لاتوهوا ولو هموا  
(باب) احتساب الآثار  
حديثنا محمد بن عبد الله  
ابن حوشب قال حدثنا  
عبد الوهاب قال حدثنا  
محمد

المستخرج ذكره البخاري بالرواية يعني معلقا وهذا هو الصواب وله نظائر في الكتاب في رواية يحيى بن  
 أيوب لانه ليس على شرطه في الأصول **(قوله عن أنس)** كذا لا يبيح ذروعه أيضا والباقيين حديثا أنس  
 وكذا ذكره أبو نعيم أيضا وكذا معناه في الأول من فوائد المخلص من طريق أحمد بن منصور عن ابن أبي  
 حرميم ولفظه سمعت أنسا وهذا هو الصحيح في إيراد طريق يحيى بن أيوب عقب طريق عبد الوهاب ليسين  
 إلا من من يندليس حيد وقد تقدم تطهير في باب وقت العشاء وقد أخرجه في الحج من طريق مروان  
 الفرزاري عن حيد وصافي المقت كمالا **(قوله فيزولوا ريبا)** يعني لأن ديارهم كانت بعيدة من المسجد وقد  
 صرح بذلك في رواية مسلم من طريق أبي الزبير قال سمعت جابر بن عبد الله يقول كانت ديارنا بعيدة من  
 المسجد فأردنا أن نتبع بيوتا فنقرب من المسجد فها نار رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال إن لكم بكل خطوة  
 درجة والسر من طريق أبي نصر عن جابر أرادوا أن يروا من أجل الصلاة ولا ينم ديوهم من طريق  
 أخرى عن أبي نصر عنه قال كانت منازلنا بسلام ولا يعارض هذا ما سألنا في الاستسقاء من حديث أنس  
 وما يضاف بين سلم من دالوا لاحتال أن تكون ديارهم كانت من وراء سلم وبين سلم والمسيح قد رمل **(قوله)**  
 أن يعرفوا المدينة في رواية الكشي من أن يعرفوا منازلهم وهو بضم واو وسكون العين المهملة وضم الراء  
 أي يعرفونها خالية يقال أعراها إذا تخلها والعراء الأرض الخالية وقيل الواسعة وقيل المكان الذي  
 لا يستقر فيه شيء وبني هذه الكراهة على السبب من معهم من القرب من المسجد لتبني جهات المدينة  
 حاضرة بساكنها واستغادوا بذلك كثرة الأسر لكثرة الخطا في المشي إلى المسجد واذ في رواية الفرزاري التي في  
 الحج فها هو ما وصل في رواية المخلص التي ذكرناها ولترمى من حديث أبي سعيد في يتقفلوا وسلم من  
 طريق أبي نصر عن جابر فقالوا ما يسرنا أن نأخذ نحتولنا **(قوله)** وقال بجاهد خطاهم آثارهم والمشى في  
 الأرض بارجلهم **(كذا)** في ذرو والباقيين وقال بجاهدوا وتكتب ما قدموا آثارهم قال خطاهم وهكذا  
 وصله عبد بن حيد من طريق ابن أبي نجيع عنه قال في قوله تعالى وتكتب ما قدموا وقال أفعالهم وفي قوله  
 وآثارهم قال خطاهم وأشار البخاري بهذا التطبيق إلى أن قصة بني سلم كانت بسبب زول هذه الآية  
 وقد ورد مصرح به من طريق حماد عن عكرمة عن ابن عباس أخرجه ابن ماجه وغيره واستنداه قوى  
 وفي الحديث أن أعمال البراء كانت خالصة تكتب آثارها حسنات وفيه استحباب السكنى بقرب المسجد  
 إلا أن حصلت به منفعة أخرى أو أراد كثيرا لأجر بكثرة المشي إلى المسجد على نفسه ووجهه أنهم طلبوا  
 السكنى بقرب المسجد للفضل الذي علوه منه فأتوا بغيره على ما علمهم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بل يرجع دور  
 المفسدة بإخلاصهم جوانب المدينة على المصلحة المذكورة وأعمالهم بأن لهم في التردد إلى المسجد من الفضل  
 ما يقوم مقام السكنى بقرب المسجد أو يزيد عليه واختلف فمن كانت دياره قريبة من المسجد فقارب الخطا  
 بحيث تساوى خطاه من داره بعيدة هل يساوى الفضل أو لا والى المساواة جميع الطري وروى ابن أبي  
 شيبة من طريق أنس قال مشيت مع زيد بن ثابت إلى المسجد فقارب بين الخطا وقال أردت أن نكثر خطانا  
 إلى المسجد وهذا لا يرم منه المساواة في الفضل وإن دل على أن في كثرة الخطا فسيلا لأن ثواب الخطا  
 الشاق ليس كثواب الخطا السهل وهو ظاهر حدث أبي موسى الماضى قبل باب حيث جعل بعدهم مسمى  
 أعظمهم أحرأوا سئل من بعضهم استحباب قصد المسجد البعيد لو كان بينه وبينه مسجد قريب وانما يتم  
 ذلك إذا لم يلزم من ذهابه إلى البعيد هجر القرى والافاجياؤه بذكر الله أولى وكذا إذا كان في المسجد مانع  
 من الكمال كان يكون امامه مبتدعا **(قوله)** باب فضل صلاة العشاء في الجماعة **(أورد فيه)**  
 الحديث الدال على فضل العشاء والتغير فيفضل أن يكون من ادلة الترجمة أثبات فضل العشاء في الجملة أو  
 اثبات أفضليتها على غيرها والظاهر الثاني وجهه أن القبر ثبتت أفضليتها كما تقدم وسوى في هذا بينها  
 وبين العشاء وما سوى الأفضل يكون أفضل جزما **(قوله ليس أثقل)** كذا لا أكثر بحذف الألف وبينه  
 الكشي من رواية أبي ذر ذكره عنه فقال ليس صلاة أثقل دل هذا على أن الصلاة كلها ثقيلة على

عن أنس قال قال النبي  
 صلى الله عليه وسلم يا بني  
 سلمة ألا تحسبون أن تارككم  
 وقال بجاهد في قوله وتكتب  
 ما قدموا وآثارهم قال  
 خطاهم **(وحدثنا ابن)**  
**أبي حرميم أخبرنا يحيى بن**  
**أيوب قال حدثني حيد عن**  
**أنس أن بني سلمة أرادوا**  
**أن يتقفلوا عن منازلهم**  
**فينزلوا قريباً من النبي**  
**صلى الله عليه وسلم قال**  
**فكره النبي صلى الله عليه**  
**وسلم أن يعرفوا المدينة فقال**  
**الأحباشون أن تارككم قال**  
**بجاهد خطاهم آثارهم**  
**والمشي في الأرض بارجلهم**  
**(باب) فضل صلاة**  
**العشاء في الجماعة حدثنا**  
**عمر بن حفص قال حدثنا**  
**أبي قال حدثنا الأعمش**  
**قال حدثني أبو صالح عن**  
**أبي هريرة قال قال النبي**  
**صلى الله عليه وسلم ليس**  
**صلاة أثقل على المناقبين**  
**من القبر والعشاء**



المنافقين ومنه قوله تعالى ولا يؤتون الصلاة الا وهم كالى وانما كانت العشاء والغبر أثقل عليهم من غيرهما لقوة الداعي الى تركهما لان العشاء وقت السكون والراحة والصبح وقت لذة النوم وقيل وجه كون المؤمنين يشعرون بما ترتب عليهما من الفضل لقيامهم بمقتضاهما دون المنافقين (قوله ولو يعلون ما فيها) أى من مزيد الفضل لائقهما أى الصلاتين والمراد انوا الى اهل البيت يصلون فيه جماعة وهو المسجد (قوله ولو جوبا) أى يرحفون اذا امتنعهم مانع من المشي كما يرحف الصغير ولا يمشي فيه من حديث أبى الدرداء ولو جوبا على المراقى والركب وقد تقدم الكلام على باقى الحديث فى باب وجوب صلاة الجماعة (قوله فى آخره على من لم يخرج الى الصلاة بعد) كذا لا ذكر بلفظ بعد ضد قبل وهي مذنية على الضم ومعناه بعد أن يسمع التساءل اليها أو بعد أن يبلغه التهديد المذكور ولكنهم يمشى بدلها يشعرون أى لا يخرج وهو يقدر على الجوى ويؤيده ما قد مر من رواية لافى داود وليست بهم علة ووقع عند الداروى الشارح هنا لا عذر وهو فى موضع من غير هاتين لم يخف عليهما فى شئ من الروايات عنده غيره (قوله باب اثنان خافوهما جماعة) هذه الترجمة لفظ حديث ورد من طريق ضعيفة منها فى ابن ماجه من حديث أبى موسى الأشعرى وفى مجمع البحوى من حديث الحكم بن عمير وفى افراد الدارقطنى من حديث عبد الله بن عمرو وفى البيهقى من حديث أنس وفى الاوسط للطبرانى من حديث أبى امامة وعند أحمد من حديث أبى امامة أيضا أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلى وحده فقال لأرجل تصدق على هذا فبصلى معه فقام رجل فصلى معه فقال هذان جماعة والقصة المذكورة من قوله هذان جماعة أخرجهما أبو داود والترمذى من وجه آخر صحيح (قوله اذا حضرت الصلاة) تقدم من هذا الوجه فى باب الاذان للمسافر وأوله أنى رجلان النبى صلى الله عليه وسلم يريدان السفر فقال لهما فاذكروا فذا عترض على الترجمة بأنه ليس فى حديث مالك بن الحويرث نسبة صلاة الاثنين جماعة والجواب ان ذلك مأخوذ بالاستنباط من لازم الامر بالامامة لانه لو استوت صلاتهم جماعة مع صلاتهم ما نفردوا لكانت بامرهما بالصلاة كان يقول أنادوا أجمعوا صلوا واعترض أيضا على أصل الاستدلال بهذا الحديث بأن مالك بن الحويرث كان مع جماعة من أصحابه ففعل الاقتصاد على التثنية من تصرف الرواة والجواب انهما قضيتان كما تقدم واستدل به على أن أقل الجماعة امام ومأموم أعم من أن يكون المأموم رجلا وصيدا وأمرأة ونكاح ابن بطال هنا على مسئلة أقل الجميع والاختلاف فيها ورده الزين بن المنير بأنه لا يلزم من قوله الاثنان جماعة أن يكون أقل الجميع اثنين وهو واضح (قوله باب من جلس فى المسجد ينتظر الصلاة) أى لبصليها جماعة (قوله نصلى على أحدكم) أى نستغفر له قبل عبر تصلى لى تناسب الجزاء والعمل (قوله مادام فى صلاة) أى ينتظر الصلاة كما صرح به فى الطهارة من وجه آخر (قوله لا يزال أحدكم الخ) هذا القدر أفرد مالك فى الموطأ عما قبله وأكثروا رواة عنه الى الاول فجعلوه حديثا واحدا ولا يجوز فى ذلك (قوله فى صلاة) أى فى ثواب صلاة لافى حكمها لانه يحل له التكلام وغيره مما منع من الصلاة (قوله مداومت) فى رواية الكشمغينى ما كانت وهو عكس ما مضى فى الطهارة (قوله لا يتعنه) يقتضى انه اذا صرف نيته عن ذلك صار فى آخر انقطع عنه الثواب المذكور وكذلك اذا شارك نية الانتظار أمر آخر وحل يحصل ذلك لمن نية ايقاع الصلاة فى المسجد ولو لم يكن فيه الظاهر خلافه لانه ثبت الثواب المذكور على المجموع من النية وشغل البقعة بالعبادة لكن المذكور ثواب يخصه ولعل هذا هو السر فى إيراد المصنف الحديث الذى يليه وفيه ورجل قلبه معلق بالمساجد وقد تقدم الكلام فى الطهارة على معنى قوله ما لم يحدث وفيه زيادة على ما هنا وان المراد بالحدث حدث الفرج لكن يؤخذ منه ان احتساب حدث أيده اللسان من باب الاولى لان الاذى منهما يكون أشد أشار الى ذلك ابن بطال وقد تقدم الكلام على باقى فوائد فى باب فضل صلاة الجماعة ويؤخذ من قوله فى صلاة الذى صلى فيه أن ذلك قديم على شئ انظر صلاة أخرى بتقييد الصلاة الاولى بكونها بمنزلة المالو كان فيها نقص فالتجبر بانفاذه كما ثبت

ولو يعلون ما فيها لا تؤهها  
ولو جوبا ولقد هبت أن  
أمر المؤذن فيقيم ثم أمر  
رجلا يؤم الناس ثم أخذ  
شعلا من نار طرقت على من  
لا يخرج الى الصلاة بعد  
(باب) اثنان خافوهما  
جماعة \* حدثنا سعد  
قال حدثنا يزيد بن زريع  
قال حدثنا خالد بن أبى  
قلاية عن مالك بن الحويرث  
عن النبى صلى الله عليه  
وسلم قال اذا حضرت  
الصلاة فذاؤا أقيمت  
ليؤمك أكبر كما (باب)  
من جلس فى المسجد ينتظر  
الصلاة وفضل المساجد  
\* حدثنا عبد الله بن  
مسلة عن مالك عن أبى  
الزناد عن الاعرج عن أبى  
هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال ان  
الملائكة تصلى على أحدكم  
مادام فى مصلا ما لم يحدث

في الخبر الآخر **(قوله اللهم اغفر له اللهم ارحمه)** هو مطابق لقوله تعالى والملائكة يسجدون بحمدهم ويستغفرون لمن في الارض قبل السرفه انهم يطلبون على افعال بني آدم وما فيها من المعصية والخلل في الطاعة فيقتصرون على الاستغفار اللهم من ذلك لان دفع المفسدة مقدم على جلب المصلحة ولوقض ان فيهم من تحفظ من ذلك فانه يعرض من المغفرة بما جابله من الثواب **(قوله حدثنا يحيى)** هو القاطن وعبيد الله هو ابن عمر العمري وخبيب بن ميمونة وهو خال عبيد الله الراوي عنه وحفص بن غاصم هو ابن عمر بن الخطاب وهو جد عبيد الله المذكور لابي **(قوله عن أبي هريرة)** تحتلف الرواة عن عبيد الله في ذلك ورواية مالك في الموطاعن خبيب فقال عن أبي هريرة عن الشن ورواه أبو فرعة عن مالك بن نويرة والطرف فعلة عن ابنه مصعب الزبيري وشذ في ذلك عن أصحاب مالك والظاهر أن عبيد الله حفظه لكونه لم يشك فيه ولكونه من رواية خاله ورواه الله أعلم **(قوله سبعة)** ظاهره اختصاص المذكورين والثواب المذكور وجه الكرماني بما تحصله ان الطاعة امان تكون بين العبد وبين الرب أو بينه وبين الخلق فالأولى بالان والآخر كرا بالقلب وهو المعلق بالمسجد أو بالبدن وهو النائي في العبادة والثاني طام وهو العادل أو خاص بالقلب وهو صاحب أو المال وهو الصدوق أو بالبدن وهو العفة وقد نظم السبعة العلامة أبو شامة عبد الرحمن بن اسماعيل فيما أنشدناه أبو اسحاق التنوخسي اذا ناهن أبي الهدي أحد بن أبي شامة عن أبيه مما علمنا من لفظه قال

وقال النبي المصطفى ان سبعة \* يظلمهم الله الكريم يظلم

محب عفيف نائي متصدق \* وبالذمصل والامام صدق

ووقع في جميع مسلم من حديث أبي اليسر مر فواعان آثار مغمرا أو وضع له أظله الله في ظله يوم لا نضل الاظله وهاتان الخاصتان غير السبعة الماضية قلل على ان العدد المذكور لا مضموم له وقد أثبت هذه المسئلة على العالم شمس الدين بن عطاء الرازي المعروف بالهروري لما قدم القاهرة ودعى اليه بحفظ جميع مسلم فسأته بحضرة الملك المؤيد عن هذا وعن غيره فاستخضر في ذلك شيا ثم تبعته بعد ذلك الاحاديث الواردة في مثل ذلك فزادت على عشر خصال وقد اتفقت منها سبعة وروى بإسناد جيد ما نظمته في بيتين تذيلا على بيتي أبي شامة وهما

وؤد سبعة ظللال غار وعونه \* وانظار ذي صبر وتخفيف حله

وارفاد ذي غرم وعون مكاتب \* وتاجر صدق في المقال وفضله

فاما الظلال الغار في رواه ابن حبان وغيره من حديث عمر وأما عون المجاهد فرواه أحدوا والحاكم من حديث سهل بن حنيف وأما انتظار المعسر والوضيعة عنه في جميع مسلم كذا كرنا وأما رافد الغارم وعون المكاتب فرواهما أحدوا والحاكم من حديث سهل بن حنيف المذكور وأما التاجر الصدوق فرواه البيهقي في شرح السنة من حديث سلمان وأبو القاسم التيمي من حديث أنس والله أعلم ونظمته مرة أخرى فقلت في السبعة الثانية

وتحسين خلق مع اطانة طارم \* تخفيف يد حتى مكاتب أهله

وحديث يحيى الخلق أخرجه الطبراني من حديث أبي هريرة بإسناد ضعيف ثم تبعته ذلك فجمعت سبعة أخرى وقلمتها في بيتين آخرين وهما

وؤد سبعة حزن ومشي لمسجد \* وكروه وضو ثم مطعم فضله

وأخذ حق باذل ثم كافل \* وتلبر صدق في المقال وفضله

ثم تبعته ذلك فجمعت سبعة أخرى ولكن أحاديثها ضعيفة وقلت في آخر البيت

\* تربع به الساعات من فض فضله \* وقد أوردت الجميع في الامالي وقد أوردته في جزءه من معرفة اتصال الموصلة الى الظلال **(قوله في ظله)** قال عياض اشافة الظل الى الله اشافة ملك وكل ظله فهو ملك

اللهم اغفر له اللهم ارحمه  
لا يزال أحدكم في صلاة  
مادامت الصلاة تحبسه  
لا يمنعه أن ينقلب الى أهله  
الا الصلاة حدثنا محمد بن  
بشار قال حدثنا يحيى عن  
عبيد الله قال حدثني خبيب  
ابن عبد الرحمن عن حفص  
ابن غاصم عن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال سبعة يظلمهم الله  
في ظله يوم لا ظل الا ظله

كذلك قال وكان حقه ان يقول اضافته تشرى فيحصل امتياز هذا على غيره كما قيل للكعبة بيت الله مع ان  
المساجد كلها ملكه وقيل المراد بظله كرامته وحجابه كما قال فلان في ظل الملك وهو قول عيسى بن دينار  
وقواه عياض وقيل المراد بظله عرشه ويدل عليه حديث سلمان عند سعيد بن منصور باسناد حسن بسبعة  
ينظلمهم الله في ظل عرشه فذكر الحديث وإذا كان المراد بظله العرش استلزم ما ذكر من كونهم في كنف  
الله وكرامته من غير عكس فهو أرجح وبه جزم القرطبي ويؤيده أيضا تقييد ذلك بيوم القيامة كما صرح  
به ابن المبارك في روايته عن عبيد الله بن عمرو وهو عند المصنف في كتاب الخلود وبهذا يستدفع قول من  
قال المراد بظله طوبى أو ظل الجنة لأن ظلمها انما يحصل لهم بهذا الاستقرار في الجنة ثم ان ذلك مشترك  
لجميع من يدخلها والسياق يدل على امتياز أصحاب الخصال المذكورة فيرجع ان المراد بظله العرش وروى  
الترمذي وحسنه من حديث أبي سعيد مر فوجا أحب الناس الى الله يوم القيامة وأقرهم منه مجلسا امام  
عادل **(قوله الامام العادل)** اسم فاعل من العدل وذكر ابن عبد البر ان بعض الرواة عن مالك ورواه بلفظ  
العدل قال وهو ما بلغ لا تمجعل المسمى نفسه عدلا والمراد به صاحب الولاية العظمى ويلقب به كل من ولى  
شيئا من أمور المسلمين فعمل فيه ويؤيده رواية مسلم من حديث عبد الله بن عمرو روى عنه ابن المقطين عند  
الله على منابر من نورة من بين الرجن الذين يدعون في حكمهم وأهلهم وما ولوا وأحسن ما قرى به العادل  
انما الذي يتبع أمر الله في وضع كل شيء في موضعه من غير إفراط ولا تفريط وقدمه في الذكر لعموم النفع به  
**(قوله وشاب)** خص الشاب لكونه مظنة غلبة الشهوة لما فيه من قوة الباعث على متابعة الهوى فان  
ملازمة العبادة مع ذلك أشد وأدلى على غلبة التقوى **(قوله في عبادة ربه)** في رواية الامام أحمد عن  
يحيى القطان بعبادة الله وهي رواية مسلم وهما يعني زادا حاد بن زيد عن عبيد الله بن عمر بن قتيبي في  
ذلك ان خرج الجوزي وفي حديث سلمان ألقى شيئا وبشابه في عبادة الله **(قوله معلق في المساجد)**  
هكذا في الصحيحين وظاهره أنه من التعليق كأنه شبه بالشيء المعلق في المسجد كالقنديل مثلا إشارة الى طول  
الملازمة بقلبه وان كان جسده منار جاعنه ويدل عليه رواية الجوزي كأنه قلبه معلق في المسجد  
ويحصل ان يكون من الصلاة وهي شدة الحب ويدل عليه رواية أحمد معلق في المساجد وكذا رواه  
سلمان من جهلوا زاد الجوزي متعلق بزيادة مثناة بعد الميم وكسر اللام زاد سلمان من حبها وزاد  
مالك اذا خرج منه يود اليه وهذه الخصلة هي المقصودة من هذا الحديث لدرجة وتسايقها للركن الثاني  
من التبرج وهو فضل المساجد ظاهرة وللاول من جهة عادل عليه من الملازمة للمسجد واستقرار  
الكون فيه بالقلب وان عرض الجسد عارض **(قوله تحايا)** بشدة اليامر أصله تحايا أي اشتركا في جنس  
الحبة وأحب كل منهما الاخر حقيقة لاظهار فقط ووقع في رواية حاد بن زيد ورجلان قال كل منهما  
لا تخافني أحب في الله فصدر اهل ذلك ونحوه في حديث سلمان **(قوله اجتماعي ذلك وتفرقا عليه)**  
في رواية الكشي في اجتماعه عليه وهي رواية مسلم أي على الحب المذكور والمراد انهما ادعى على الحب  
الدينية ولم يقطعا بها عارض ديني سواء اجتماع حقيقة أم لا حتى فرق بينهما الموت ووقع في الجمع  
للميمى اجتماع على خبر ولم أر ذلك في شيء من نسخ الصحيحين ولا غيرهما من المستخرجات وهي عندى  
تحريف **(نتيجه)** عدت هذه الخصلة واحدة مع ان متعاطيها اثنان لان الحببة لا تتم الا باثنين ولما  
كان المتعاطيان بمعنى واحد كان عددا حدهما متعاطيا عن عدالته خرلان القرض عند الخصال لا أحد  
جميع من انفسها **(قوله ورجل طلبته ذات منصب)** بين المجذوف أحد في روايته عن يحيى  
القطان فقال دعته امرأه كذا في رواية كريمة وسلم وهو المصنف في الخلود عن ابن المبارك  
والمراد بالمنصب الاسل أو الشرف وفي رواية مالك دعته ذات حسب وهو يطلق على الاسل وعلى  
المال أيضا وقد وصفها بكل الاوصاف التي جرت العادة في هذا الغيبة لمن تحصل فيه وهو المنصب  
الذي يستلزمه الجاه والمال مع الجمال وقيل من يجمع ذلك فيها من النساء زاد ابن المبارك الى نفسها

الامام العادل وشاب نشأ  
في عبادة ربه ورجل قلبه  
معلق في المساجد ورجلان  
تحايا في الله اجتماعا على  
ذلك وقصر عليه ورجل  
طلبته ذات منصب  
ورجال

والحق في الشعب من طريق أبي صالح عن أبي هريرة تعرضت نفسها عليه والظاهر أنه قد عساه إلى  
 الفاحشة وبجزم القرطبي ولم يحكم غيره وقال بعضهم يحتمل أن تكون دعوته إلى التزويج مخافة أن  
 يشغل عن العبادة لاقتنائها أو خفي أن لا يقوم بحجتها لشغله بالعبادة عن التكسب بما يليق بها  
 والاول أنظهر وبؤده وجود البكائية في قوله إلى نفسه ولو كان المراد التزويج صرح به والصبر عن  
 الموصوفة بمآذ كرم أن كمل المراتب لكثرة الغيبة في مثلها وعسر تحصيلها لاسما وقد أغنت عن  
 مثاق التوصل إليها بمرودة ونحوها (قوله فقال أني أخاف الله) زائدة رواية كرمعرب العالمين والظاهر  
 أنه يقول ذلك بسببه إمالته بجرها عن الفاحشة أو ليعتذر إليها ويحتمل أن يقوله بقلبه فإلهام من قال  
 القرطبي إنما يصد ذلك عن شدة خوفه من الله تعالى ومتمن تقوى وحياء (قوله تصدق أخني) بلفظ  
 الماضي قال الكرماني وجهه حاله بتقدير قد وقع وقوعه وأيه أحد تصدق فآخني وكذا المصنف في الزكاة  
 عن مسدد عن يحيى تصدق بصدقة فأخفاها أو مثلها لك في الموطأ الظاهر أن راوي الأولى حسد  
 العاطف ووقع في رواية الأصلي تصدق أخفاها بكسر الهمزة ومدودا على أنه مضدرا وأنت المصدر  
 محذوف ويحتمل أن يكون حال من الفاعل أي تخفيأه وقوله بصدقة تكبرها ليشمل كل ما تصدق به من  
 قليل وكثير وظاهره أيضا يشمل المندوبة والمعمورة لكس نقل النزوى عن العلماء أن أظهار المفروضة  
 أولى من أخفائها (قوله حتى لا تعلم) بضم الميم ونقصها (قوله تعالاهما متفق عليه) هكذا وقع في معظم  
 الروايات في هذا الحديث في البخاري وغيره ووقع في صحيح مسلم مقولاً حتى لا تعلم بيمينه متفق عليه وهو  
 نوع من أنواع علوم الحديث أعقله ابن الصلاح وإن كان أورد نوع المقلوب لكنه قصره على ما يقع في  
 الاستدوابه عليه شيخنا في محاسن الاصطلاح ومثل له بحديث ابن أم مكتوم بؤذن بليل وقد قلنا  
 الكلام عليه في كتاب الأذان وقال شيخنا ينبغي أن يسمى هذا النوع المعكوس انتهى والاولى تسميته  
 مقولاً بانيكون المقلوب نارة في الاستدوابه نارة في المتن كما قالوه في المدو ج سواء وقد سمعنا بعض من تقدم  
 مقولاً قال عباس هكذا في جميع النسخ التي وصلت إلينا من صحيح مسلم وهو مقول بوالصواب الاول وهو  
 وجه الكلام لأن السنة الملهودة في الصدقة أخطاءها باليمين وقد ترجم عليه البخاري في الزكاة باب  
 الصدقة باليمين قال وبشبهه أن يكون الوهم فيه ممن دون مسلم بدليل قوله في رواية مالك لا يرددها  
 عقبه رواية عبيد الله بن عمر فقال عمنل حديث عبيد الله فلو كانت بينهما مخالفة ليلها كانه على  
 الزيادة في قوله ورجل قلبه معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه انتهى وليس الوهم فيه ممن دون  
 مسلم ولا منه بل هو من شعبة أو من شيخ شعبة يحيى القطان فإن مسلماً أخرجه عن غير بن حرب وابن غير  
 كلاهما عن يحيى وأشعر وسبقاه بأن اللفظ زهير وكذا أخرجه أبو يعلى في مسنده عن زهير وأخرجه  
 الجوزي في مسنده عن أبي حامد بن الشريفي عن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم عن يحيى القطان كذلك  
 وعنه بأن قال سمعت أبا حامد بن الشريفي يقول يحيى القطان عندنا وأهم في هذا أنما هو حتى لا تعلم تعالاه  
 ما تنفق عنه فلت والجرم يكون يحيى هو الوهم فيه فله نظر لأن الامام أحمد قد رواه عنه على الصواب  
 وكذلك أخرجه البخاري هاتين محمد بن بشر وروى الزكاة عن مسدد وكذا أخرجه الامام علي بن طريق  
 بقريب الدور وفي حقه من عمر وكلهم عن يحيى وكان أبا حامد لما رأى عبد الرحمن قد تابع زهيراً رجع  
 عنده أن الوهم من يحيى وهو محتمل بأن يكون منه لما حدث به هذين خاصة مع احتمال أن يكون الوهم  
 منهما ما أورده عليه وقد تكلف بعض المتأخرين في حقه هذه الرواية المقلوبة وليس يجيد لأن المخرج متحد  
 ولم يختلف فيه على عبيد الله بن عمر شيخ يحيى فيه ولا على شيخه خبيب ولا على مالك رفيق عبيد الله بن عمر  
 فيه ولا ما استدلال عباس على أن الوهم فيه ممن دون مسلم بقوله في رواية مالك مثل عبيد الله فقد عكسه  
 غيره فواضح مسلماً بقوله مثل عبيد الله لكونهما ليسا متساويين والذي يظهر أن مسلماً لا يقصر لفظ  
 المثل على المساوي في جميع اللفظ والترتيب بل هو في المعظم إذا تساوى في المعنى والمعنى المقصود من هذا

فقال أني أخاف الله ورجل  
 تصدق أخني حتى لا تعلم  
 تعالاهما متفق عليه ورجل

الموضع انما هو اخفاء الصدقة والله اعلم ولم نجد هذا الحديث من وجه من الوجوه الا عن أبي هريرة الا ما وقع عندنا من التردد هل هو عنه أو عن أبي سعيد كما قدمناه قبل ولم نجده عن أبي هريرة الا من رواية حفص ولا عن حفص الا من رواية غيب نعم أخرجه البيهقي في الشعب من طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة والراوية عن سهل عبد الله بن عامر الاسلمي وهو ضعيف لكنه ليس بمتروك وحديثه حسن في المتابعات ووافق في قوله تصديق بينه وكذا أخرجه سعيد بن منصور من حديث سليمان الفارسي باسناد حسن موقوفا عليه لكن حكمه الرفع وفي مسند أحمد من حديث أنس باسناد حسن مرفوعا ان الملائكة قالت يا رب هل من خلقك شيء أشد من الجبال قال نعم الحديد قالت فهل أشد من الحديد قال نعم النار قالت فهل أشد من النار قال نعم الماء قالت فهل أشد من الماء قال نعم الحج قال فهل أشد من الحج قال نعم ان آدم يتصدق بينه فيضها عن شماله ثم ان المقصود منه المبالغة في اخفاء الصدقة بحيث ان شماله مع قوم من بينه وتلازمهما لصورتهما تعلم لما علت ما علت اليمين لشدة اخفائها فهو على هذا من مجاز التشبيه ورواه جاذب بن زيد عند الجوزي في تصديق بصدقة كذا حتى بينه من شماله ويحتمل أن يكون من مجاز الخلق والتقدير حتى لا يعلم ما شماله أو بعد من زعم أن المراد بشماله نفسه وأنه من تسمية الكل باسم الجزء فانه يضل الى أن نفسه لا تعلم ما تنفق نفسه وقيل هو من مجاز الحديث والمراد بشماله على شماله من الناس كانه قال مجاز وشماله وقيل المراد انه لا رأي في صدقته فلا يكتبها كاتب الشمال وحتى القرطبي عن بعض مشايخه أن معناه ان يتصدق على الضعيف المكتسب في صورة الشراء لترويج صدقته أو رفع قيمتها واستحقاقه وفيه قطران كان أراد أن هذه الصورة مراد الحديث خاصة وان أراد أن هذا من صور الصدقة المحضة فسلم والله أعلم (قوله ذكر الله) أي قبله من التذكار أو بلسانه من التذكروا خالبا أي من الخلوالة يكون حينئذ أسد من الربا والمراد خالبا من الالتفات الى غير الله ولو كان في ملازمه ورواية البيهقي ذكر الله بين يديه ويؤيد الاول رواية ابن المبارك وجاذب بن زيد ذكر الله في خلاء أي موضع خال وهي أصح (قوله ففاض عيناه) أي فاض الدموع من عينيه وأسند النقيض الى العين مبالغة كأنها هي التي فاضت قال القرطبي وفيض العين بحسب حال اذا كرو بحسب ما يشك في حال أو صاف الجلال يكون البكاء من خشية الله وفي حال أو صاف الجلال يكون البكاء من الشوق اليه (قلت) قد خص في بعض الروايات بالاول في رواية جاذب بن زيد عند الجوزي ففاض عيناه من خشية الله ونحوه في رواية البيهقي وشهد به لرواه الحاكم من حديث أنس مرفوعا من ذكر الله ففاض عيناه من خشية الله حتى يصب الارض من دموعه لم يصد يوم القيامة (تبيين) الاول ذكر الله في هذا الحديث لا مفهوم له بل يشترك النساء معهم فيما ذكر الا ان كان المراد بالامام العادل الامامة العظمى والا فيمكن دخول المرأة حيث تكون ذات عيال فتصدق فيهم وتخرج حصة ملازمة المسجد لان صلاة المرأة في بيتها أفضل من المسجد وماعد ذلك فالمشاركة حاصلة لمن حتى الى جل الذي دعت المرأة فانه يتصور في امر أمها هاهنا جبل مثلا فامتنعت خوفا من الله تعالى مع حاجتها أو شاب جبل دعاه ملك الى ان يزوجها ابنته مثلا فخشى أن يرتكب منه الفاحشة فامتنع مع حاجته اليه (الثاني) استوعبت شرح هذا الحديث هنا وان كان مخالفا لما شرطت لان الباقى المواضع به كتاب الزايق وقد اختصرها المصنف حيث أودعه فيه وساقه ثانيا في الزكاة والحدود فامتنع فيه هنا لان لا وليه وجها من الأولوية (قوله سئل أنس) تقدم التصريح بسماع جليله منه في باب وقت العشاء (قوله صلى الناس) أي غير الخاطئين ممن صلى في داره أو مسجد قبيسته وبأسس يعلم قال بان الجماعة غير واجبة (قوله ولم تر الوافي صلاة) أي في نواب صلاة كما قدم (قوله ويص) بكسر الموحدة وبالمهمل أي يرقه ولمعانه وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في باب وقت العشاء وباقى الكلام على الخاتمة في كتاب الناس ان شاء الله تعالى (قوله باب فضل من

ذكر الله خاليا ففاض  
عيناه حديثنا فيه قال  
حدثنا اسمعيل بن جعفر  
عن حميد قال سئل أنس  
هل اتخذ رسول الله صلى  
الله عليه وسلم خاتما فقال  
نعم أخرجه صلاة العشاء  
الى شطر الليل ثم أقبل  
عليها بوجه بهما صلى  
فقال صلى الناس وردة وا  
ولم تر الوافي صلاة منذ  
انتظروها قال فكان في نظر  
الي ويص خاتمه (باب  
فضل من

غدا للمجدد من راح) هكذا كرموا قضا الفظ الحديث في القصد والراح ولا يذر بلفظ خرج  
بدل غدوا وعن المستبلى والسر خسى بلفظ من يخرج بصيغة المضارع وعلى هذا فالمراد بالقدرة الذهاب  
وبالراح الرجوع والاصل في القدر الماضي من بكرة النهار والراح بعد الزوال ثم قد يستعملان في كل  
ذهاب ورجوع سويا (قوله أهد) أي هيا (قوله) لكشمهني زلا لا تنكبر والقزل ضم النون  
والزاي المكان الذي يحيا القزل فيه وسكون الزاي ملابا للقدم من الضافة ونحوها فعلى هذا من  
في قوله من الجنة التبعية على الاول وللتبيين على الثاني رواه مسلم وابن خزيمة وأحمد بلفظ زلا لا  
الجنة وهو محتمل للمعنيين (قوله كلما غدا أو راح) أي بكل غدوة وروحة وظاهر الحديث حصول  
الفضل لمن أتى المسجد مطلقا لكن المقصود منه اختصاصه بمن يأتيه للعبادة والصلاة رأسها والله  
أعلم (قوله باب إذا أقبمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه  
مسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن جبان من رواية عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة  
واختلف على عمرو بن دينار في رقصه ووقفه وقيل ان ذلك هو السبب في كونه البصري لم يخرج به  
ولما كان الحكم محصا كره في الترجمة وأثر في الباب ما يغني عنه لكن حديث الترجمة أعم من حديث  
الباب لانه يشمل الصلوات كلها وحديث الباب يختص بالصبح كما سنوضحه ويحتمل أن يقال اللام في  
حديث الترجمة عهدية فيتفقان هذا من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى فالحكم في جميع الصلوات  
واحد وقد أخرجه أحمد من وجه آخر بلفظ فلا صلاة الا التي أقبمت (قوله إذا أقبمت) أي إذا  
شرع في الإقامة وصرح بذلك محمد بن جهماد عن عمرو بن دينار فيما أخرجه ابن جبان بلفظ إذا أخذ  
المؤذن في الإقامة وقوله فلا صلاة أي صحيحة أو كاملة أو ناقصة وبالاول أولى لانه أقرب إلى نفي الحقيقة لكن  
لما لم يقطع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة المصلّي واقصر على الانكاد على أن المراد نفي الكمال ويحتمل  
أن يكون النفي بمعنى انتهى أي فلا تسلاوا حيث تكون يؤيد ذلك ما رواه البخاري في التاريخ والبراز وغيرهما  
من رواية محمد بن عمار عن ثور بن عبد الله عن أنس مرفوعا في نحو حديث الباب وفيه ونهى أن يصليا  
إذا أقبمت الصلاة وروى بصيغة انتهى أيضا فيما رواه أحمد من وجه آخر عن ابن جينة في قصته  
هذه فقال لا تجعلا هذه الصلاة مثل الظهر واجعلها بينهما فاصلا ونهى المذا كور للترتيب لما تقدم من  
كونه لم يقطع صلته (قوله الا المكتوبة) فيه منع النفل بعد الشروع في إقامة الصلاة سواء كانت راتبة  
أم لا لان المراد بالمكتوبة المفروضة ورواه مسلم بن خالد عن عمرو بن دينار في هذا الحديث قبل ما روى  
الله ولا ركعتي القبر قال ولا ركعتي الفجر أخرجه ابن عدي في ترجمته يحيى بن نصر بن حاجب واسناده  
حسن والمفروضة تشمل الحاضرة والقائمة لكن المراد الحاضرة وصرح بذلك أحمد والبخاري من  
طريق آخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ إذا أقبمت الصلاة فلا صلاة الا التي أقبمت (قوله  
مر النبي صلى الله عليه وسلم برجل) لم يسن البخاري لفظ رواية ابراهيم بن سعد بل تحول إلى رواية شعبة  
فأوهام انها متواترة فثبتان وليس كذلك فقد ساق مسلم رواية ابراهيم بن سعد بالسند المذكور ولفظه  
مر برجل يصلي وقد أقبمت صلاة الصبح فكله بشي لا يندري ما هو فلما انصرفنا أحاطنا به نقول ماذا  
قال قلت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال لي وثلاث أحدكم أن يصلي الصبح أو يعاقني هذا السنان مخافة  
لسان شعبة في كونه صلى الله عليه وسلم كلم الرجل وهو يصلي ورواية شعبة تقتضي انه كلمه بعد أن  
فرغ ويمكن الجمع بينهما بكلمة ألا سرافلهذا احتاجوا أن يسألوه ثم كلمه تاجها فرفع معوه وفائدة  
التكرار تأكيد الانتكار (قوله وحديثي عبد الرحمن) هو ابن بشر بن الحكم كاجر بن عا كرواخرجه  
الجوزقي من طريقه (قوله سمعت رجلا من الازد) في رواية الاصل من الاسد المهلة الساكنة  
بدل الزاي الساكنة وهي لقصة صحيحة (قوله يقال له مالك ابن جينة) هكذا يقول شعبة في هذا  
القصبي وتابعه على ذلك أبو عوانة وجاد بن سلمة وحبك الحفاظ يحيى بن معين وأحمد والبخاري ومسلم

غدا إلى المسجد ومن راح)  
حدثنا علي بن عبد الله قال  
حدثنا يزيد بن هرون قال  
أخبرنا محمد بن مطرف عن زيد  
ابن أسلم عن عطاء بن يسار  
عن أبي هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال من  
غدا إلى المسجد وراح  
أعد الله له منزلة من الجنة  
كلما غدا أو راح (باب)  
إذا أقبمت الصلاة فلا  
صلاة الا المكتوبة)  
حدثنا عبد العزيز بن  
عبد الله قال حدثنا ابراهيم  
ابن سعد عن أبيه عن  
حفص بن غصم عن عبد  
الله بن مالك ابن جينة قال  
مر النبي صلى الله عليه وسلم  
برجل قال وحديثي عبد  
الرحمن قال حدثنا جزي بن  
أسد قال حدثنا شعبة قال  
أخبرني محمد بن ابراهيم قال  
سمعت حفص بن غصم قال  
سمعت رجلا من الازد  
يقال له مالك ابن جينة أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم

والناسي والامام صلى وابن الشرفي والدارقطني وأبو مسعود وآخرون عليهم بالوهم فيه في موضعين أحدهما أن يجيئة والله عبد الله لأمالك وثانيهما أن الخبيفة والرواية لعبد الله لأمالك وهو عبد الله ابن مالك بن القشب بكسر القاف وسكون المجمة بعدها موحدة وهو لقب واسمه جذنب بن نضلة بن عبد الله قال ابن سعد قدم مالك بن القشب مكة يعني في الحاشية خلفا لابي المطلب بن عبد مناف وتزوج بجيئة بنت الحارث بن المطلب وامها عذرة بجيئة لقب وأدركت بجيئة الاسلام فاستوحشبت وأسلم ابنها عبد الله قدما وليه ذكر أحدا لمالك في الصحابة إلا بعض من تلقاه من هذا الاسناد بما لا يغيره وكذا أغرب الداودي الشارح فقال هذا الاختلاف لا يضر فاي الرجلين كان فهو صاحب وسكن ابن عبد البر اختلاف في بجيئة هل هي أم عبد الله أو أم مالك والصواب أنها أم عبد الله كما تقدم فينبغي أن يكتب ابن بجيئة بزيادة القسوة يعرب اعراب عبد الله كما في عبد الله بن أبي ابن سلول ومحمد بن علي ابن الحنفية (قوله رأي رجلا) هو عبد الله الرازي كإرواه أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم مر به وهو يصلي وفي رواية أخرى له خرج وابن القشب يصلي ووقع لبعض الرواة هنا ابن أبي القشب وهو خطأ كما بينته في كتاب الصحابة ووقع لمحو هذه القصة أيضا لابن عباس قال كنت أصلي وأخذ المؤمنون في الإقامة فغذني النبي صلى الله عليه وسلم وقال أصلي الصبح أربعا أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والبراء والحاكم وغيرهم فيفضل تعدد القصص (قوله لاث) بثلاثة خفيفة أي دار وأحاط قال ابن خزيمة أصل القوت الطي يقال لاث صامته إذا دارها (قوله به الناس) ظاهرا أن الضمير للنبي صلى الله عليه وسلم لكن طريق إبراهيم بن سعد المتقدمه تقتضي أنه للرجل (قوله الصبح أربعا) بمسحرة معدودة في أوله ويجوز قصرها وهو مستقيم إنكار وأعادها بكسرة الانكار والصبح بالنصب باضمار فعل تقديره أصلي الصبح وأربعا منصوب على الحال قاله ابن مالك وقال الكرماني على البدلية قال ويجوز رفع الصبح أي الصبح نصلي أربعا واختلف في حكمة هذا الانكار فقال القاضي عياض وغيره للالتفات إلى الزمان فيلزم وجوبها ويؤيده قوله في رواية إبراهيم بن سعد فوشنا أحدكم وعلى هذا إذا حصل الامن لا يكره ذلك وهو متعقب بسموم حديث الترجة وقيل للالتباس صلاة الفرض بالنفل وقال النووي الحكمه فيه أن يتفرغ للفرصة من أولها فيشعر فيها عقب مشروع الامام والمحافظة على مكملات الفريضة أولى من التشاغل بالنافلة وهذا يلحق بقول من يرى قضاء النافلة وهو قول الجمهور ومن ثم قال من لا يرى بذلك إذا علم أنه يدرك الركعة الأولى مع الامام وقال بعضهم إن كان في الأخيرة لم يكره التشاغل بالنافلة بشرط الامن من الالتباس كما تقدم والاولى من المالكية والثاني من الحنفية ولهم في ذلك سلف من ابن مسعود وغيره وكانهم لما تعارض عندهم الامر بتخصيل النافلة والنهي عن اشغالات تلك الحالة فجاءوا بين الامرين بذلك وذهب بعضهم إلى أن سبب الانكار عدم الفصل بين الفرض والنفل للالتباس وإلى هذا جنح الطحاوي واحتج به بالأحاديث الواردة بالامر بذلك ومقتضاها أنه لو كان في زاوية من المسجد لم يكره وهو متعقب بما ذكره ادنو كان المراد بمجرد الفصل بين الفرض والنفل لم يحصل انكار أصلا لأن ابن بجيئة سلم من صلاته قطعا ثم دخل في الفرض ويدل على ذلك أيضا حديث قيس بن عمار الذي أخرجه أبو داود وغيره أنه صلى وركعتي الفجر بعد الفراغ من صلاة الصبح فلما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم حين سأله لم ينكر عليه قضاءهما بعد الفراغ من صلاة الصبح متصلا بما قبله على أن الانكار على ابن بجيئة إنما كان للتنفل حال صلاة الفرض وهو موافق لعموم حديث الترجة وقد فهم ابن عمر اختصاص المنع عن يكون في المسجد لأخارجته فصع عنه أنه كان محصص من يشغل في المسجد بالشروع في الإقامة ومعه أنه قصد المسجد فسمع الإقامة فصلى ركعتي الفجر في بيت خضرة ثم دخل المسجد فصلى مع الامام قال ابن عبد البر وغيره المجلة عند التنازع السنة فن أدلى بها فقد أظهر ترك التنفل عند إقامة الصلاة وتداركها بعد قضاء الفرض أقرب إلى اتباع

رأي رجلا وقد أقيمت الصلاة يصلي ركعتين فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم لاث به الناس فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أصح أربعا

السنو يتأيد ذلك من حيث المعنى بان قوله في الاقامة على الصلاة معناه حلوا الى الصلاة أى التي يقام  
 لها فاسعد الناس بان مال هذا الامر من لم يشاغل عنه بغيره والله أعلم واستدل بمعوم قوله فلا صلاة الا  
 المكسو بل من قال يقطع النافذة اذا اقيمت القرينة وبه قال أبو حامد وغيره من الشافعية وخص آخرون  
 النهي عن ينشئ النافذة على ما مبهم قوله تعالى ولا تبطئوا أعمالكم وقيل يفرض بين من يفتش فوت  
 القرينة في الجماعة فيقطع والا فلا واستدل بقوله التي اقيمت بان المأموم لا يصلي فرضا ولا فلا خلف  
 من يصلي فرضا آخر كما ظهر مثلا خلف من يصلي العصر وان جازت اعادة الفرض خلف من يصلي ذلك  
 الفرض ((قوله تابعه عند روى معاذ عن شعبه عن مالك)) أى تابعه من أسد بن روابته عن شعبه بهذا  
 الاسناد قال ابن مالك ابن حنبله وفي رواية الكشمي عن شعبه عن مالك أى باسناده والاول يقتضي  
 اختصاص المتابعة بقوله عن مالك ابن حنبله وفي رواية الكشمي عن شعبه عن مالك أى باسناده والاول يقتضي  
 في نفس الامر وطريق عند وصلها أحذف منه عنه كذلك وطريق معاذ وهو ابن معاذ البصري  
 البصري وصلها الامام علي من رواية عبيد الله بن معاذ عن أبيه وقدره وأبو داود الطيالسي في مسنده  
 عن شعبه وكذا أخرجه أحمد عن يحيى القطان وبه حجاج والنسائي من رواية وهب بن جرير والامام علي  
 من رواية يزيد بن هرون كلهم عن شعبه كذلك ((قوله وقال ابن اسحق)) أى صاحب المغازي عن سعد بن  
 ابن ابراهيم وهذه الرواية موافقة لرواية ابراهيم بن سعد عن أبيه وهي الصحيحة ((قوله وقال حاد)) يعني ابن  
 سلمه كالحزم المزي وأخرون وكذا أخرجه الطحاوي وابن منده موصولا من طريقه وهو الكرماني  
 في زعمه انه حاد بن زيد والمراد ان حادا وافق شعبه في قوله عن مالك ابن حنبله وقد وافقهما أبو عوانة فيما  
 أخرجه الامام علي بن جعفر القرياني عن قتيبة عنه لكن أخرجه مسلم والنسائي عن قتيبة فوقع في  
 روايتهما عن ابن حنبله مبهما وكان ذلك وقع من قتيبة في وقت محمد ليكون أقرب الى الصواب قال أبو  
 مسعود أهل المدينة يقولون عبد الله بن حنبله وأهل العراق يقولون مالك بن حنبله والاول هو الصواب  
 انتهى فيقتل أن يكون السهو فيه من سعد بن ابراهيم لما حدث به بالعراق وقد رواه القتيبي عن ابراهيم بن  
 سعد على وجه آخر من الوهم قال عن عبد الله بن مالك ابن حنبله عن أبيه قال مسلم في صحيحه قوله عن أبيه  
 خطأ انتهى وكأنه لما رأى أهل العراق يقولون عن مالك ابن حنبله ظن أن رواية أهل المدينة مرفوعة  
 في ذلك والله أعلم ((قوله باب حد المرض أن يشهد الجماعة)) قال ابن التين تعالين بطل معنى الحد  
 ههنا الحد وقد نقله الكسائي ومثله قول عمر في أبي بكر كنت أرى منه بعض الحد أي الحد وقال والمراد  
 به هنا الحد على شهود الجماعة قال ابن التين ويصح أن يقال هنا حد بكسر الجيم وهو الاجتماع في  
 الامر لكن لم يجمع أحد اراء الجليل انتهى وقد أثبت ابن قرقول رواية الجيم وعزالها القابسي وقال  
 ابن شيبة انما المعنى ما يحدوه مرض أن يشهد مع الجماعة فإذا جاز ذلك الحد لم يصبه شهودها  
 ومناسبة ذلك من الحد في خروج وجهه صلى الله عليه وسلم متوكئا على غيره من شدة الضعف فكانه يشير  
 الى أنه من بلغ الى تلك الحال لا يصبه تكليف الخروج للجماعة الا اذا وجد من يتوكأ عليه وأن قوله  
 في الحديث الماضي لا تؤموا ولو جئوا وقع على طريق المبالغة قال ويمكن أن يقال معناه باب الحد  
 الذي لم يرض أن يأخذ نفسه بالزعة في شهود الجماعة انتهى ملخصا ((قوله مرضه الذي مات فيه))  
 سيأتي الكلام عليه مبينا في آخر المغازي في سببه ووقت ابتدائه وقدره وقد بين الزهري في روايته  
 كافي الحديث الثاني من هذا الباب أن ذلك كان بعد أن اشتد به المرض واستقر في بيت عائشة ((قوله  
 غصرت الصلاة)) هي العشاء كافي رواية موسى بن أبي عائشة الا أنه قوي بان باب اغتاج الامام  
 ليؤتم به سندا كرمنا الخلف في ذلك ان شاء الله تعالى ((قوله فاذن)) بضم الهمزة على البناء المفعول وفي  
 رواية الاصيل وأذن بالواو وهو المراد به اذان الصلاة ويحتمل أن يكون معناه أعلم وقوله رواية أبي  
 معاوية عن الامام علي ((قوله في باب الرجل يأثم بالامام ولفظه جاء بلال يؤذنه بالصلاة واستفد منه نعمة

تابعه عند روى معاذ عن  
 شعبه عن مالك وقال ابن  
 اسحق عن سعد عن شخص  
 عن عبد الله بن حنبله وقال  
 حاد أخبرنا سعد عن  
 شخص عن مالك ((باب  
 حد المرض أن يشهد  
 الجماعة)) حدثنا عمر بن  
 حفص قال حدثني أبي قال  
 حدثنا الامام عن ابراهيم  
 قال الاسود كنا عند  
 عائشة رضى الله عنها  
 فذكرنا المواظبة على  
 الصلاة والتعلم لها قالت  
 لما مضى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم مرضه  
 الذي مات فيه غصرت  
 الصلاة فاذن فقال



المهم وسأقتر رواية موسى بن أبي عائشة أنه صلى الله عليه وسلم بدأ بالسؤال عن حضور وقت الصلاة وأنه أراد أن يتبعها للزوج إليها فاعلم عليه الحديث (قوله مروا أبا بكر فليصل) استدلل على أن الأمر بالامر بالشيء يكون أمراً به وهي مسألة معروفة في أصول الفقه وأجاب الماتعون بأن المعنى بقوا أبا بكر في أمره وفصل النزاع أن النافي أن أراد أنه ليس أمر حقيقة فليصل لأنه ليس فيه صيغة أمر لثاني وإن أراد أنه لا يستلزم غرود والله أعلم (قوله قيل له) قائل ذلك عائشة كما سيأتي (قوله أسيف) وزن فاعل وهو جعني فاعل من الأسف وهو شدة الحزن والمراد أنه رقيق القلب ولا ينجان من رويته لما هم عن شقيق عن مسروق عن عائشة في هذا الحديث قال عاصم والأسيف الرقيق الرحيم وسيأتي بعد سنة أو أب من حديث ابن عمر في هذه القصة فقالت عائشة أنه وجد رقيقاً إذا قرأ عليه البكاء من حديث أبي موسى نحوه ومن رواه مالك عن هشام عن أبيها عنها بلقط قالت عائشة قلت إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فرعر (قوله فأعادوا له) أي من كان في البيت والمخاطب بذلك عائشة كما ترى لكن جمع لأنهم كانوا في مقام الموافقة لها على ذلك ووقع في حديث أبي موسى بالافراد ولقطه فعادت ولا ين عمر فعادته (قوله فأعاد الثالثة فقال أنكن صواحب يوسف) فيه حذف بينه وبين عائشة رويته المذكورة وإن المخاطب له حينئذ حفصة بنت عمر بامر عائشة فقيه أيضاً فرعر فقال ما أنكن لانتين صواحب يوسف وصواحب جمع صاحبة والمراد أن مثل صواحب يوسف في أظهار خلاف ما في الباطن ثم إن هذا الخطاب وإن كان بلقط الجمع والمراد به أحدهن عائشة فقط كأن صواحب صيغة جمع والمراد إضافة فقط وجه المشابهة بينهما في ذلك أن إضافة استدعت النسوة وأظهرت لهن الأكرام بالإضافة ومرارها زيادة على ذلك وهو أن ينظر إلى حسن يوسف ويحبه وإن عائشة أظهرت أن سبب إرادتها صرف الإمامة عن أبيها كونه لا يسمع المأمومين القراءة ليكنها ومرارها زيادة على ذلك وهو أن لا يشتم الناس به وقد صرحت هي فيما بعد ذلك فقالت لقد راجعته ومالحتني على كثرة مراءجعتة إلا أنه لم يرفع فلي أن يحب الناس بعده وجلا فقام مقامه أبداً الحديث وسيأتي بشامه في باب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في أو آخر المفازي إن شاء الله تعالى وآخر جهه مسلم أيضاً وهذا القدر يندفع إشكال من قال أن صواحب يوسف يقع منهن أظهار مخالفاً ما في الباطن ووقع في مرسل الحسن عند ابن أبي خزيمة أن أبا بكر أمر عائشة أن تكلم النبي صلى الله عليه وسلم أن يصرف ذلك عنه فأردت التوصل إلى ذلك بكل طريق فربتم ووقع في أماني ابن عبد السلام أن النسوة آتين أمره العزير يظهرن تعنيفها ومقصودهن في الباطن أن يدعن يوسف إلى أنفسهن كذا قال وليس في سببان الآية ما ساعد ما قال (فائدة) زاد جاد بن سليمان عن إبراهيم في هذا الحديث أن أبا بكر هو الذي أمر عائشة أن تشير على رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يأمر عمر بالصلاة أخرجه الدورقي في سننه وزاد مالك في رويته أنه أخذ كرهاة فالت حفصة لما شتمها كنت لا صيب من خير أو مثله لا سيما عيل في حديث الباب وانما كانت حفصة ذلك لأن كلامها صادف المرة الثالثة من العاودة وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يراجع بعد ثلاث فلما أشار إلى الانكار علم ابتداء كرم كونهن صواحب يوسف وجدت حفصة في نفسها من ذلك لكون عائشة هي التي أمرتها بذلك ولعلها قد كرت ما وقع لها معها أيضاً في قصة المناء في كيسان في موضعه (قوله فليصل بالناس) في رواية لكشمي للناس (قوله فخرج أبو بكر) فيه حذف دل عليه سابق الكلام وقد بينه في رواية موسى بن أبي عائشة المذكورة ولقطه فأناه الرسول أي بلال لأنه هو الذي أعلم بحضور الصلاة فأجيب بذلك وفي رويته أيضاً فقال له إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر أن تعلى بالناس فقال أبو بكر وكان رجلاً رقيقاً عاجزاً عن حمل الناس فقال له عمر أنت أسبق بذلك انتهى وقول أبي بكر هذا ليرد به ما أردت عائشة قال النوري تأوله بعضهم على أنه قاله فواضعا وليس كذلك بل قاله العذر المذكور وهو كونه رقيق القلب كثير البكاء فخشي أن لا يسمع الناس انتهى ويحتمل أن يكون رضى الله عنه فهم من الإمامة الصغرى

مروا أبا فليصل بالناس  
فقيل له إن أبا بكر رجل  
أسيف إذا قام مقامك  
لم يسمع أن يصلي بالناس  
وأعاد فأعاد والله فاعاد  
الثالثة فقال أنكن  
صواحب يوسف مروا أبا  
بكر فليصل بالناس فخرج  
أبو بكر

الامامة العظمى وعلم ما في تحملها من الخطر وعلم قوة عمر على ذلك فاختره وبؤده أنه عند البيعة أشار عليهم أن يبايعوه أو يبايعوا أبا عبيدة بن الجراح واظهار أنهم لم يطلع على المراجعة المقدمة منهم من الامر له بذلك فغرض الامر له في ذلك سوا باشر بنفسه أو استخف قال القرطبي وبس تقاد منه ان لمستخف في الصلاة أن يستخف ولا يتوقف على اذن خاص له بذلك (قوله فضلي) في رواية المسخلى والرسخى يصلى وظاهره أنه شرع في الصلاة ويحتمل أن يكون المراد أنه نهاها وسيأتي في رواية أخرى معاوية بن الاعشى بلفظ فلما دخل في الصلاة وهو يحتمل أيضا بأن يكون المراد دخل في مكان الصلاة وبأن اجتمع مع من جالس على ظاهره ان شاء الله تعالى (قوله فوجد النبي صلى الله عليه وسلم من نفسه خفة) ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم وجد ذلك في تلك الصلاة حينها ويحتمل أن يكون ذلك بعد ذلك وان يكون فيه حذف كاتقدم مثله في قوله فخرج أبو بكر وأوضح منه رواية موسى بن أبي عائشة المذكورة فقصي أبو بكر تلك الأيام ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد من نفسه خفة وعلى هذا لا ينبغي أن تكون الصلاة المذكورة هي العشاء (قوله حمادى) يضم أوله وفتح الدال أى يتم على الرجلين متجايفين مشبه من شدة الضعف والتهادى التمايل في المشى البطي وقوله يحطان الارض أى لم يكن يقدر على تحكيمهما من الارض وسط لفظ الارض من رواية الكشمغنى وفي رواية فاصم المذكورة عند ابن جبان انى لا تقرب الى بطون قدميه (قوله بين رجلين) في الحديث الثاني من حديث الباب أنهما العباس بن عبد المطلب وعلى بن أبي طالب ومثله في رواية موسى بن أبي عائشة ووقع في رواية فاصم المذكورة وجد خفة من نفسه فخرج بين بريرة وفوقه ويجمع كما قال الثوري بأنه خرج من البيت الى المسجد بين هذين ومن ثم الى مقام الصلاة بين العباس وعلى أو يحمل على التعدد ويدل عليه ما في رواية الداروقنى أنه خرج بين اسامة بن زيد والفضل بن العباس وامامنا في مسلم أنه خرج بين الفضل بن العباس وعلى فذلك في حال يجيئه الى بيت عائشة (تنبيه) فويعضم النون والموحدة كروه بعضهم في النساء العبايات فوهو وانما هو عبد أسود كاقوع عند سيفي كتاب الردة وبؤده حديث سالم بن عبيد بن جهم ابن خزيمه بلفظ خرج بين بريرة وجدل آخر (قوله فاراد أبو بكر) زاد أبو معاوية عن الاعشى فاصم ابن بكر حسه وفي رواية او قوم بن شرحبيل عن ابن عباس في هذا الحديث فلما أحس الناس به سجدوا أخرجه ابن ماجه وغيره بإسناد حسن (قوله أن مكانا) في رواية فاصم المذكورة أن اثبت مكانا وفي رواية موسى بن أبي عائشة فأوما إليه بأن لا يتأخر (قوله ثم أتى به) كذا هنا بضم الهمزة وفي رواية موسى بن أبي عائشة ان ذلك كان بامرهم ولقظه فقال الجلصاني الى جنبه فاجلسا وعين أبو معاوية عن الاعشى في اسناد حديث الباب كإسباني بعد أبواب مكان الجلوس فقال في روايته حتى جلس من يسار أبي بكر وهذا هو مقام الامام وسيأتي القول فيه وأقرب القرطبي شارح مسلم لما حكي الخلاف هل كان أبو بكر اماما أو أموما فقال لا يرفع في الصحيح بيان جلوسه صلى الله عليه وسلم هل كان عن يمين أبي بكر أو عن يساره انتهى ورواية أبي معاوية هذه عند مسلم أيضا فالجيب منه كيف ينقل عن ذلك في حال شرعه له (قوله فقيل للاعشى الخ) ظاهره الانقطاع لان الاعشى لم يسنده لكن في رواية أبي معاوية عنه ذكر ذلك متصلا بالحديث وكذا في رواية موسى بن أبي عائشة وغيرها (قوله رواه أبو داود) هو الطيالسي (قوله بعضه) بالنصب وهو يدل من الضمير وروايته هذه وصلها الزاير قال حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى حدثنا أبو داود بلفظه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم المقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصف ومنهم من يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المقدم ورواه مسلم بن ابراهيم عن شعبة بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكر أخرجه ابن المنذر وهذا عكس روايه أبي موسى وهو اختلاف شديد ووقع في رواية مسروق فيها

فصلى فوجد النبي صلى الله عليه وسلم من نفسه خفة فخرج حمادى بين رجلين كافى أنظر وجهه يحطان الارض من الجمع فلما دأبوا بكران يتأخر فأوما اليه النبي صلى الله عليه وسلم أن مكانا ثم أتى به حتى جالس الى جنبه فقيل للاعشى وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى وأبو بكر يصلى بصلاته والناس يصلون بصلاته أبي بكر فقال برأسه نعم رواه أبو داود عن شعبة عن الاعشى بعضه

أيضا اختلاف فأخرج ابن جبان من رواية حاتم عن شقيق عنه بلفظ كان أبو بكر يصلي بصلاته  
والناس يصلون بصلاته أي بركوا أخرجه الترمذي والنسائي وابن خزيمة من رواية شعبة عن نعيم بن أبي  
هند عن شقيق بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكر وظاهر رواية شعبة عن نعيم بن أبي  
هند شاهد الهيئة المذكورة ولكن تتفاوت الروايات عنها بالجزم بما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم  
كان هو الإمام في تلك الصلاة منها رواية موسى بن أبي عائشة التي أشرنا إليها فيها بلفظ أبو بكر يصلي  
بصلاته النبي صلى الله عليه وسلم والناس بصلاته أي بركوا وهذا رواية زائدة عن قدامة عن موسى وخلفه  
شعبة أيضا فرواه عن موسى بلفظ أن أبا بكر صلى بالناس ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الصف  
خلفه فمن العلماء من لا يرجع تقدم الرواية التي فيها أن أبا بكر كان مأموما بالجزم بها ولأن أبا معاوية  
أحفظ في حديث الأعمش من غيره ومنهم من لا يكره ذلك ورجح أنه كان اماما وعمل بقول أبي  
بكر في باب من دخل ليؤمن الناس حيث قال ما كان لأبي عائشة أن يتقدم بين يدي رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ومنهم من لا يجمع فحول القصة على التعدد وأجلب عن قول أبي بكر كإسباني في بابه  
ويؤيد اختلاف النقل عن الصحابة غير عائشة فحديث ابن عباس فيه أن أبا بكر كان مأموما كإسباني في  
رواية موسى بن أبي عائشة وكذا في رواية أرقم بن شرحبيل التي أشرنا إليها عن ابن عباس وحديث  
أنس فيه أن أبا بكر كان اماما أخرجه الترمذي وغيره من رواية جندب عن عائشة بلفظ آخر صلاة  
صلاها النبي صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر في نوب وأخرجه النسائي من وجه آخر عن جندب عن أنس  
فلم يذكرنا شيئا وسبأني بيان ما ترتب على هذا الاختلاف من الحكم في باب انما جعل الإمام ليؤتم به قريبا  
إن شاء الله تعالى (قوله وزاد أبو معاوية عن الأعمش جلس عن يسار أبي بكر فكان أبو بكر يصلي قائما)  
يعني روى الحديث المذكور أبو معاوية عن الأعمش بلفظ يسار أبي بكر فكان أبو بكر يصلي قائما  
كاهم عن الأعمش بإسناده المذكور فزاد أبو معاوية بذلك وقد تقدمت الإشارة إلى المكان الذي  
وصله المصنف فيه وغفل مطلقا ومن تبعه فتفسيره وصله إلى رواية ابن عمر عن أبي معاوية في صحيح ابن  
جبان وليس بجندب ومن وجهين أحدهما أن رواية ابن عمر ليس فيها عن يسار أبي بكر والثاني أن نسبه  
إلى تخرج صاحب الكتاب أولى من نسبه لغيره فيه (قوله في الحديث الثاني لما نقل على النبي صلى الله  
عليه وسلم) أي أشد به مرضه يقال نقل في مرضه إذا وكلت أعضاؤه عن خفة الحركة (قوله فأذن  
له) بفتح الهمزة وكسر الميم وتشديد النون أي الأذواج وحكي الكرماني أنه روى بضم الهمزة وكسر  
الذال وتخفيف النون على البناء للمجهول واستدل به على أن القسم كان واجبا عليه صلى الله عليه وسلم  
كإسباني في موضعه إن شاء الله تعالى وقد تقدم حديث الزهري هذا في باب الفصل والوضوء من المصنف  
وفيه زيادة على الذي هنا سبأني في رواية ابن أبي عائشة عن عبيد الله بن شبيب الزهري وساقه أتم من  
سابق الزهري (قوله قال هو على بن أبي طالب) زاد الإسماعيلي من رواية عبد الرزاق عن معمر ولكن  
عائشة لا تطيب نفسها لغيره ولأن إسحق في المغازي عن الزهري ولكنها لا تقدر على أن تذكره بغير علم  
يقف الكرماني على هذه الزيادة فعبر عنها بعبارة شعبة وفي هذا رد على من تنطع فقال لا يجوز أن  
يظن ذلك بعائشة ورد على من زعم أنها أجمعت الثاني لكونه لم يتعين في جميع المسافة إذ كان تارة ينوكا  
على الفضل وتارة على أسامة وتارة على علي وفي جميع ذلك الرجل الآخر هو العباس واختص بذلك  
أكرامه وهذا قولهم عن قاله الواقع خلافاً لأن ابن عباس في جميع الروايات الصحيحة جازم بأن المهم  
على فهو المتمد والله أعلم ودعوى وجود العباس في كل مرة الذي يتبدل غيره مردود بدليل رواية  
حاتم التي قدمت الإشارة إليها غير هاتين في أن العباس لم يكن في مرة ولا في مرتين منها والله أعلم  
وفي هذه القصة من القوائد غير ما مضى تقديم أبي بكر وترجمه على جميع الصحابة وبفضلته غير بعده  
وجواز القضاء الوجه لمن آمن عليه الإعجاب وملاطفة النبي صلى الله عليه وسلم لازماً وجهه وخصوصاً

وزاد أبو معاوية عن  
الأعمش جلس عن يسار  
أبي بكر فكان أبو بكر  
يصلي قائما حدثنا إبراهيم  
ابن موسى قال أخبرنا هشام  
ابن يوسف عن معمر عن  
الزهري قال أخبرني عبيد  
الله بن عبد الله قال قالت  
عائشة لما نقل النبي صلى الله  
عليه وسلم واشتد وجهه  
استأذن أزواجه أن  
يعرض في بيتي فأذن له  
فخرج بين رجلين فخطب  
رجلاه الأرض وكان بين  
العباس ورجل آخر قال  
عبيد الله بن عبد الله فذكرت  
ذلك لابن عباس ما قالت  
عائشة فقال لي وهل تدري  
من الرجل الذي لم تسم  
عائشة قلت لا قال هو علي  
ابن أبي طالب

لما نشأ وجوازهم اجماع الصغیر الكبير والمشاور في الامر العام والادب مع الكبير لهم أبي بكر بالتأخر  
 عن الصفا وكرام الفاضل لانه أراد أن يتأخر حتى يستوي مع الصف فلم يتركه النبي صلى الله عليه وسلم  
 يخرج عن مقامه وفيه ان البكاولو كقولنا بطل الصلاة لانه صلى الله عليه وسلم بعد أن علم حال  
 أبي بكر في رفة القلب وكثرة الكلام بعدل عنه ولا نهاه عن البكاولو أن الاعاء يقوم مقام النطق واقتصار  
 النبي صلى الله عليه وسلم على الإشارة بمحتمل أن يكون لضعف صوته ويحتمل أن يكون للاعلام بأن  
 مخاطبة من يكون في الصلاة بالاعاء أولى من النطق وفيه تأكيده أمر الجماعة والاخذ فيها بالاشد والله  
 كان المرض يرخس في تركه لو يحتمل أن يكون فصل ذلك لبيان جواز الاخذ بالاشد وان كانت الرخصة  
 أولى بوقال الطبري اغما فصل ذلك لتلاصق أحد من الجماعة بعده نفسه بأدنى عذر فيختلف عن الامامة  
 ويحتمل أن يكون قصد افهام الناس أن تقديمه لا يبرك كان لاهلته لذلك حتى انه صلى خلفه واستدل  
 به على جواز استخلاف الامام لغير ضرورة واصنبح أبي بكر وعلى جواز مخالفة مهوف المأموم للضرورة  
 كن قصد أن يبلغ عنه ويحقق به من زعمه عن الصغیر على جواز اتمام بعض المأمومين بعض وهو  
 قول الشعبي واختيار الطبري وأوما اليه البخاري كإسائي وقبيلان أبي بكر اغما كان مطلقا كإسائي في  
 باب من أسمع الناس التكبير من رايه أخرى عن الاعشى وكذا ذكره مسلم وعلى هذا يعني الاقتداء  
 اقتداءهم بصوته ويؤيده انه صلى الله عليه وسلم كان جالسا وكان أبو بكر قائما فكان بعض أهله يفتي  
 على بعض المأمومين فن تم كان أبو بكر كالامام في حقهم والله أعلم وفيه اتباع صوت المكيرو صحة صلاة  
 المستمع والسامع ومنهم من شرط في صحته تقدم اذن الامام واستدل به الطبري على أن للامام أن يقطع  
 الاقتداء به ويقتدي هو بغيره من غير أن يقطع الصلاة على جواز انشاء القدوة في أثناء الصلاة وعلى جواز  
 تقدم احرام المأموم على الامام بناء على أن أبي بكر كان دخل في الصلاة ثم قطع القدوة وانتم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وقد قدمناه ظاهرا واية ويؤيده أيضا أن في رايه أرقم بن شرحبيل عن ابن  
 عباس فابتدأ النبي صلى الله عليه وسلم القراءة من حيث انتهى أبو بكر واستدل به على صحة صلاة القادر  
 على القيام فاما خلف القاعدة خلافا لما نكبه مطاعا ولا حديث أو جب القعود على من يصلي خلف  
 القاعدة كإسائي الكلام عليه في باب اغما جعل الامام يؤتم به ان شاء الله تعالى ﴿قوله باب الرخصة في  
 المطر والجمعة أن يصلي في وقته﴾ ذكر العلامة من عطف العام على الخاص لانها أعم من أن تكون المطر  
 أو غيره والصلاة في الرحا أعم من أن تكون بجماعة أو منفردا الحكم املنة الاخراد والمقصود الاصل  
 في الجماعة انما هي في المسجد وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر في كتاب الاذان وعلى حديث  
 عتيان في باب المساجد في البيوت وسياقه هناك أتم وأميل شيخه هنا هو ابن أبي اويس ﴿قوله  
 باب هل يصلي الامام من حضر﴾ أي مع وجود العلامة الرخصة التخلف فلونكف قوم الحضور فعلى ٣٣  
 الامام لم يكره فالامام بالصلاة في الرحا على هذا لا باحة لا لتب ومطابقة ذلك لحديث ابن عباس من  
 قوله فيه فظفر بعضهم الى بعض لما أمر المؤذن أن يقول الصلاة في الرحا فانه دال على ان بعضهم حضر  
 وبعضهم لم يحضر ومع ذلك خطب وصلى عن حضر وأما قوله هل يخطب يوم الجمعة في المطر فظاهر  
 من حديث ابن عباس وقد تقدم الكلام عليه في الاذان أيضا وفيه ان ذلك كان يوم الجمعة وان قوله  
 انها عزمة أي الجمعة وأما ما بقية حديث أبي سعيد فن جهة ان العادة في يوم المطر ان يتخلف بعض  
 الناس وأما قول بعض الشراح يحتمل أن يكون ذلك في الجمعة فسرودا نسيان في الاعة كاف انما  
 كانت في صلاة الصبح وحديث أنس لا ذكر لتب فيه ولا يلزم أن يدل كل حديث في الباب على كل ماني  
 الترجمة ﴿قوله من جاد﴾ هو مطوف على قوله حدثنا جاد بن زيد وليس يعلق وقد تقدم في الاذان عن

مصدق عن جلودها جميعا **(قوله نحوه)** أي عظيم لفظه وجسم معناه ولهذا استثنى منه لفظ اخرجكم  
 وان في هذا دلالة أو تمكيد إلى آخره ويحتمل أن يكون المراد بالاستثناء ما تم جامعته فإن المعنى وفي الرواية  
 الثانية هذه الزيادة **(قوله فقيسون)** كذا لاكثر بابيات النون وهو على حذف مقدر ولكن كنهين  
 فقيسون وقد تقدمت مباحث الحديث في كتاب الأذان وحديث أبي سعيد بأي في الاعتكاف ومسلم  
 شعبة فيه هنا هو ابن ابراهيم وهشام والستوائي ويحيى هو ابن أبي كثير وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن  
 وقوله سألت أبا سعيد أي عن ليلة القدر **(قوله في حديث أنس قال رجل من الأنصار)** قيل إنه عتيبان بن  
 مالك وهو محتمل لتقاوب النصين لكن لم أر ذلك صريحا وقد وقع في رواية ابن ماجه الآية أنه بعض  
 جمومة أنس وليس عتيبان محال أنس الأعلى سبيل المجاز لأنه من قبيلة واحدة وهي الخزرج لكن كل  
 منهما من بطن **(قوله مطلق)** أي في الجماعة في المسجد **(قوله وكان رجلا غصفا)** أي عينا في هذا  
 الوصف إشارة إلى علة تخلفه وقد عده ابن جبان من الأعداء المخصصة في التأخر عن الجماعة وزاد عبد  
 الحميد عن أنس وإن أحب أن تأكل في بيتي وتصل في فيه **(قوله فبسط له حصيرا)** سبق الكلام فيه في  
 حديث أنس في أوائل الصلاة في باب الصلاة على الحصر **(قوله فصل عليه ركعتين)** زاد عبد الحميد  
 فصل وصلينا معه **(قوله فقال رجل من آل الجارود)** في رواية على بن الحميد عن شعبة الآية أنه منصف  
 في صلاة الصبي فقال فلان بن فلان بن الجارود وكان عبد الحميد بن المنذر بن الجارود البصري وذلك أن  
 البخاري أخرج هذا الحديث من رواية شعبة وآخرجه في موضع آخر من رواية خالد الحذاء كلاهما عن  
 أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن أنس وآخرجه ابن ماجه وابن جبان من رواية  
 عبد الله بن عون عن أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن أنس فاقضى ذلك أن في  
 رواية البخاري انقطاعا وهو متدفع بشرح أنس بن سيرين عنده بمعناه من أنس فغير ذلك رواية ابن  
 ماجه ما من المزني في متصل الأسانيد وأما أن يكون فيها وهم لكون ابن الجارود كان حاضرا فعند أنس  
 لما حدث بهذا الحديث وسأله عما علم من ذلك فظن بعض الرواة أن فيه رواية وسأني الكلام على  
 فوائده في باب صلاة الصبي ومطابقته لهذه الترجمة إمامنا جهة ما يلزم من الرخصة لمن له عذر أن يتخلف  
 عن الحضور فإن ضروره موافقته صلى الله عليه وسلم على الصلاة بالجماعة أن يصلي في بني أمية من جهة  
 ما ورد في طريق عبد الحميد المذكورة حيث قال أنس فصل وصلينا معه فإنه مطابق لقوله وهل يصلي عن  
 حضر والله أعلم **(قوله باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة)** قال الزبير بن المنذر حذف جواب  
 الشرط في هذه الترجمة أشعرا إياهم الجزم بالحكم قوة الخلاف انتهى وكان أشعر بالآثارين المذكورتين  
 في الترجمة إلى منزعه العليا في ذلك فإن ابن عمر جرحه على الإطلاق وأشار أبو الدرداء إلى تفهيد عما إذا كان  
 القلب مشغولا بالآكل وأثر ابن عمر ذكره كور في الباب بعناؤه وأثر أبي الدرداء موصله إلى المبارك في كتاب  
 الزهد وآخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب تعظيم قدر الصلاة من طريقه **(قوله حدثنا يحيى)** هو  
 ابن سعيد القطان وقد أخرجه السراج من طريق يحيى بن سعيد الأموي عن هشام بن عروة أيضا لكن  
 لفظه إذا حضر وذكره المصنف في كتاب الأطعمة من طريق سفيان عن هشام بل لفظ إذا حضر وقال  
 بعده قال يحيى بن سعيد وهو صحيح عن هشام إذا حضر انتهى ورواية وهيب وصلها الإمام علي وأخرجه  
 مسلم من رواية ابن غبر وهيب وكيع بل لفظ إذا حضر ووافق كلا جماعة من الرواة عن هشام لكن  
 الذين روه بل لفظ إذا حضر كما قال الإمام علي أكثر الفرق بين القطين أن الحضور أعين من الوضع فحمل  
 قوله حضر أي بين يديه لتألف الروايات واتحاد المخرج وبؤيده حديث أنس الآتي بعده بل لفظ إذا قدم  
 العشاء ولمسلم أن أقرب العشاء على هذا أقلينا ط الحكيمة عما إذا حضر العشاء لكنه لم يقرب إلا كل كالم  
 يقرب **(قوله وأقيمت الصلاة)** قال ابن دقيق العيد الألف واللام في الصلاة لا ينبغي أن تحمل على  
 الاستغناء ولا على تعريف المأهية بل ينبغي أن تحمل على المغرب لقوله فابدأ بالعشاء وترجع حله

نحوه فغيره قال كرهت  
 أن أوثقم فقيسون  
 فدوسون الطين إلى ركبكم  
 \* حدثنا مسلم قال حدثنا  
 هشام عن يحيى عن أبي  
 سلمة قال سألت أبا سعيد  
 الجارود فقال جاءت مصابة  
 فظنرت حتى سألت السقف  
 وكان من جريد القبل  
 فأقيمت الصلاة فرأيت  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يصلي في المأموال الطين  
 حتى رأيت أثر الطين في  
 جبهته \* حدثنا آدم قال  
 حدثنا شعبة قال حدثنا  
 أنس بن سيرين قال سمعت  
 أنسا يقول قال رجل من  
 الأنصار إني لا أستطيع  
 الصلاة معك وكان رجلا  
 ضعا فاصنع لتي صلى  
 الله عليه وسلم طعاما فدماه  
 إلى منزله فبسط له حصيرا  
 ونضع طرف الحصر ففعل  
 عليه ركعتين فقال رجل  
 من آل الجارود لأنس  
 أكان النبي صلى الله عليه  
 وسلم يصلي الصلبي قال ما  
 رأيته صلاها الا يومئذ  
**(باب إذا حضر الطعام  
 وأقيمت الصلاة)** وكان  
 ابن عمر يبدأ بالصلاة وقال  
 أبو الدرداء من فضله المرو  
 أقبله على حاجته حتى  
 يقبل على صلاته وقلبه  
 فارغ وحدثنا مسدد قال  
 حدثنا يحيى عن هشام قال  
 حدثني أبي قال سمعت  
 عائشة عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم أنه قال إذا وضع  
 العشاء وأقيمت الصلاة

على المغرب لقوله في الرواية الأخرى فابعدوا به قبل أن تصلوا المغرب والحديث يفسر بعضه بعضا وفي رواية صحيحة إذا وضع العشاء وأحدكم صائم انتهى وسند كرم من أخرجه هذه الرواية في الكلام على الحديث الثاني وقال الفقيهاني ينبغي عليه على العموم نظرا إلى العلة وهي التشويش المقضى إلى ترك التشويش وذكر المغرب لا يقتضي حصرها إلا بالجامع غير الصائم قد يكون أشوق إلى الأكل من الصائم انتهى ووجهه على العموم انما هو بالنظر إلى المعنى الجامع للبائع بالصائم وللغدا بالعشاء بالنظر إلى اللفظ الوارد ((قوله فابعدوا بالعشاء)) حل الجمهور وهذا الأمر على الندب ثم اختلفوا فمنهم من قيده عن إذا كان محتاجا إلى الأكل وهو المشهور عند الشافعية وزاد الفزاري ما إذا خشي فساد المأكول ومنهم من لم يقيده وهو قول الثوري وأحمد وأصحق وعليه يدل فعل ابن عمر ألا تأكلوا فطر ابن خزيمة فقال بطل الصلاة ومنهم من اخبر بالبداية بالصلاة إلا أن كان الطعام خفيفا فقله ابن المنذر عن مالك وعند أحمد يحجب تقصيل قالوا يبدأ بالصلاة أن لم يكن متعلقا بنفسه بالأكل أو كان متعلقا به لكن لا يجهل عن سلاته فإن كان يجهل عن سلاته بدأ بالطعام وأصبحت الأعادة ((قوله عن عقبيل)) في رواية الأمام على حديثي عقبيل وعنده أيضا عن ابن شهاب أخبرني أنس ((قوله إذا قدم العشاء)) زاد ابن حبان والطبراني في الأوسط من رواية موسى بن عيسى عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب وأحدكم صائم وقد أشرجه مسلم من طريق ابن وهب عن عمرو بن بدون هذه الزيادة وذكر الطبراني أن موسى بن أبي نضر قد رويها انتهى وموسى ثقة متفق عليه ((قوله ولا يجهلوا)) بضم المثناة ويقعها والجيم مفتوحة فجمعها وروي بضم أوله وكسر الجيم ((قوله في حديث ابن عمر إذا وضع عشاء أحدكم)) هذا أخص من الرواية الماضية حيث قال إذا وضع العشاء فيجمل العشاء في ذلك الرواية على أنه لا يجهل ما كان عليه من الطعام فلو وضع عشاء غيره لم يدخل في ذلك ويحتمل أن يقال بالنظر إلى المعنى لو كان جائعا واشتغل بخارجه بطعام غيره كان كذلك سديله أن ينتقل عن ذلك المكان أو ينال ما كولا يزال شغلا به ليس يدخل في الصلاة وقيل لا وهو يؤيد هذا الاحتمال عموم قوله في رواية مسلم من طريق أخرى عن عائشة لا صلاة بحضرة طعام الحديث وقول أبي الفداء الماضي أقبله على حاجته ((قوله ولا يجهل)) أي أحدكم المذكور أو لا يزال الطيب أفرد قوله يجهل نظرا إلى لفظ أحد وجعل قوله فابعدوا انظرا إلى اللفظ كمال والمعنى إذا وضع عشاء أحدكم فابعدوا انتهى بالعشاء ولا يجهل حتى يفرغ معكم منه انتهى ((قوله وكان ابن عمر)) هو موصول عطفا على المرفوع وقد رواه السراج من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن نافع قد ذكر المرفوع ثم قال قال نافع وكان ابن عمر إذا حضر عشاءه وسمع الإقامة وقراءة الامام لم يفرغ حتى يفرغ ورواه ابن حبان من طريق ابن جريح عن نافع أن ابن عمر كان يصلي المغرب إذا غابت الشمس وكان أحيانا يلقاه وهو صائم فيقدم له عشاءه وقد روى الصلاة ثم يقام وهو يسمع فلا يترك عشاءه ولا يجهل حتى يقضى عشاءه ثم يخرج فيصلي انتهى وهذا أصح ما ورد عنه في ذلك ((قوله وانه يسمع)) في رواية الكشميني وانه يسمع زيادة لام التأكيد في أوله ((قوله وقال زهير)) هو ابن معاوية الحنفي وطريقه هذه موصولة عند أبي عوانة في مستدرجه وأما روايته توجب عثمان فقد ذكر المصنف أن أبا راهيم بن المنذر رواه عنه وأبا راهيم من شيوخ البخاري وقد وافق زهير وأبا راهيم عنده مسلم وأبو بدو عند أبي عوانة والروايات في حديثي السراج كلهم عن موسى بن عقبيل قال الثوري في هذه الأحاديث كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي بدأ كله لما فيه من ذهاب كمال الخشوع ويطبق به ما في مناهجنا في مثل القلب وهذا إذا كان في الوقت ساعة فإن ضاق سلى على حاله محافظة على حرمة الوقت ولا يجوز التأخير وعلى الثوري وجه أنه يسد بالأكل ولو كان خرج الوقت لأن مقتضى الصلاة الخشوع فلا يفرغ منه انتهى وهذا ما يجي على قول من وجب الخشوع فيه ثمه نظر لأن المفسدين إذا تعارضتا اقتصر على أخفهما وخروج الوقت أشد من ترك الخشوع بدليل صلاة الخوف والغريق وغير ذلك وإذا صلي لمحافظة الوقت صححت مع الكراهة ونسب الأعادة عند الجمهور ورواه ابن حزم أن

فابعدوا بالعشاء حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قدم العشاء فابعدوا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ولا تجمسوا عن عشاءكم حدثنا عبيد بن آدم عجل عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابعدوا بالعشاء ولا يجهل حتى يفرغ منه وكان ابن عمر يوضع له الطعام وتقام الصلاة فلا يأتيها حتى يفرغ وانه يسمع قراءة الامام وقال زهير وهو بن عثمان عن موسى بن عقبيل عن نافع عن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان أحدكم على الطعام فلا يجهل حتى يقضى حاجته منه وإن أقيمت الصلاة ورواه أبا راهيم بن المنذر عن وهب بن عثمان وهو بن

في الحديث دلالة على امتداد الوقت في حق من وضع له الطعام ولو خرج الوقت المحدود وقيل مثل ذلك في حق  
 الثائم والنامي واستدل التوروي وغيره بحديث أس على امتداد وقت المغرب واعتز به ابن دقيق  
 العيد أنه إن أريد بذلك التوسعة إلى غروب الشفق فيه نظروا أن أريد به مطلق التوسعة فسلم ولكن  
 ليس يحمل الخلاف المشهور فإن بعض من ذهب إلى ضيق وقتها جعله مقدرا من يدخل فيه مقدار ما يتناول  
 لقمة يكسر بها سورة الجوى واستدل به القرطبي على أن شهود صلاة الجماعة ليس واجباً لأن ظاهره  
 أنه يشغل بالاً وإن فاتته الصلاة في الجماعة وقبضه نظراً لأن بعض من ذهب إلى الوجوب كان حبان  
 جعل حضور الطعام عذراً في ترك الجماعة فلا دليل فيه حينئذ على إسقاط الوجوب مطلقاً وقبضه دليل  
 على تقديم فضيلة الحشوع في الصلاة على فضيلة أول الوقت واستدل بعض الشافعية والحنابلة بقوله  
 فابدأ على تخصيص ذلك بمن لم يشرع في الأكل أو أمان شرع ثم أقيمت الصلاة فلا يتعدى بل يقوم إلى  
 الصلاة قال التوروي وصنع ابن عمر يطل ذلك وهو المصواب وتعب ابن صنع ابن عمر اختياره والآخر  
 فالنظر إلى المعنى يقتضي ما ذكره ولا يمكن قداً أخذ من الطعام مادفع شغل البال به ويؤيد ذلك حديث  
 عمرو بن أمية المذكور في الباب بعده ولعل ذلك هو السر في إيراد المصنف له عقبه وروى محمد بن منصور  
 وابن أبي شيبة بإسناد حسن عن أبي هريرة وابن عباس أنهما كانا يأكلان طعاماً في التنوير سواء فأراد  
 المؤذن أن يقيم فقال له ابن عباس لا تجعل إلا تقوم في أنفسنا منه شيء وفي رواية ابن أبي شيبة لا يعرض  
 لنا في صلاة نأكله عن الحسن بن علي قال الشاء قبل الصلاة يذهب النفس للزامة وفي هذا كله إشارة إلى  
 أن الصلاة في ذلك تشوف النفس إلى الطعام فينبغي أن يدار الحكم مع علته وجوده وعدمه لا يتقيد بكل  
 ولا بعض ويستثنى من ذلك الصائم فلا تتركه صلته بحضرة الطعام إذا الممتنع بالشرع لا يشغل العاقل  
 نفسه به لكن إذا غلبت أصبه القول من ذلك المكان «فائدتان» الأولى قال ابن الجوزي ظن قوم  
 أن هذا من باب تقديم حق العبد على حق الله وليس كذلك وإنما هو صيانة على الحق لا يدخل الخلق في  
 عبادته بقابضه قبل أن يطعم القوم كما شأنا أسيراً لا يقطع عن الحاق الجماعة قالوا (الثانية) ما يقع في  
 بعض كتب الفقه إذا حضر العشاء أو العشاء فبدأوا بالعشاء لا أصل له في كتب الحديث بهذا اللفظ كذا في  
 شرح الترمذي لا يشغله أي الفضل لكن رأيت بخط الحافظ قطب الدين ابن أبي شيبة أخرجه عن أحمد بن  
 وهو ابن عليه من ابن أحمق قال حدثني عبد الله بن رافع عن أم سلمة هي فوعا إذا حضر العشاء وحضرت  
 العشاء فبدأوا بالعشاء فإن كان ضبطه فذاك والا فقدر وأحد في مسنده عن أحمد بن لفظ وحضرت  
 الصلاة ثم راجعت مصنف ابن أبي شيبة فقرأت الحديث فيه كما أخرجه أحد والله أعلم ﴿قوله باب  
 إذا دعا الإمام إلى الصلاة ويده ما يأكل﴾ قيل أشار بهذا إلى أن الأمر الذي في الباب قبله للشدب  
 لا للوجوب وقد قدمنا قول من فصل بين ما إذا أقيمت الصلاة قبل الشروع في الأكل أو بعده فيجتمعا أن  
 المصنف كان يرى التفصيل ويحتمل تقييده في الترجمة بالإمام أنه كان يرى تخصيصه بأمم أغلبية من  
 المأمومين فالأمر متوجه إليهم مطلقاً يؤيد قوله فيما سبق إذا وضع عشاء أحدكم وقد قدمنا تقرير  
 ذلك مع قبضه قولنا الحديث في باب من لم يتوضأ من لم الشاءة من كتاب الطهارة وقال الزين بن المنير لعله  
 صلى الله عليه وسلم أخذ في خاصة نفسه بالعرضة تقدم الصلاة على الطعام وأمر غيره بالخاصة لأنه لا يقوى  
 على مداقة الشهوة وترويضها به انتهى ويسكر على من استدله به على أن الأمر للشدب احتمال أن  
 يكون اتفاق في تلك الحالة أنه قضى حاجته من الأكل فلا تملك الدلالة عليه وأما إمامنا المذكور في الإسناد هو ابن سعد  
 وصالح هو ابن كيسان والإسناد كله مدينون ﴿قوله باب من كان في حاجة أهله﴾ كأنه أشار بهذه الترجمة  
 إلى أنه لا يلحق بحكم الطعام كل أمر يكون للنفس تشوف إليه أذلو كان كذلك لم يبق للصلاة وقت في الغالب  
 وأيضا فوضع الطعام بين يدي الأكل فيه زيادة تشوف وكل ما تأخر تناوله ازداد بخلاف باقي الأمور ومجمل  
 النص إذا اشغل على وصف يمكن اعتباره بتعين عدم الغاية ﴿قوله في مهنة أهله﴾ يقض إليهم وكسر هاوسكون

﴿باب إذا دعا الإمام إلى الصلاة ويده ما يأكل﴾  
 حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثنا إبراهيم بن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني جعفر بن عمرو بن أمية أن أباه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل فدايعت منها فدعى إلى الصلاة فقام فطرح السكين فسلم ولم يتوضأ ﴿باب من كان في حاجة أهله فاقبضت الصلاة فخرج﴾ حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال حدثنا الحكم عن إبراهيم بن الأسود قال سألت عائشة رضي الله عنها ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصنع في بيته قالت كان يكون في مهنة أهله تضي في خدمة أهله

فإذا حضرت الصلاة خرج إلى الصلاة (باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلم صلاته التي صلى الله عليه وسلم رسته) حدثنا  
 موسى بن اسماعيل قال حدثنا وهيب قال حدثنا أبو ب عن أبي قلابة قال جاءنا مالك بن الحارث بن عيسى سمعنا هذاه فقال في لاصلي بكم وما أريد  
 الصلاة أصلي كيف رأيته النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فقلت لأبي قلابة كيف كان يصلي قال مثل شعثنا هذا قال وكان شعثنا يجلس إذا  
 رفع رأسه من السجود قبل أن يمشي في ١١٢ الركنة الأولى (باب) أهل العلم والفضل أحق بالإمامة \* حدثنا مصعب بن نصير

الهاشمي ما وجدنا في الحديث بالخدمة وهي من تفسير آدم بن أبي إياس شيخ المصنف لأنه أخرجه في  
 الآداب عن حفص بن عمر في الثقات عن محمد بن عروة وأخرجه أحمد عن يحيى القطان وغندر  
 والاسماعيل عن طريق أبي بن مهيدي وراه أبو داود الطيالسي كلهم عن شعبة بدوناه في الصحاح المهنة  
 بالفتح الخدمة وهذا موافق لما قاله لكن فسر صاحب المحكم بأخص من ذلك فقال المهنة الحدق بالخدمة  
 والمعدل ووقع في رواية المستبلى وحده في مهنة بيت أهله وهي موجهة مع شذوذها والمراد بالأهل نفسه أو  
 ما هو أهم من ذلك وقد وقع مفسر في الشمال للترمذي من طريق عمرة عن عائشة بلفظ ما كان الاشترام  
 البشرى فلو في رواية بوجلب شامته بخدمة نفسه ولا جدوا بن حبان من رواية عروة عنها بخط ثوبه ويخفف  
 تعلقه زائدان حبان ويرفع دونه زائدان كما في الاكسل ولا يرى أثره ضرب بسده امره ولا خلاصه قوله فإذا  
 حضرت الصلاة في رواية ابن عرمرة فإذا سمع الأذان وهو أخص ووقع في الترجمة فاقبمت الصلاة وهي  
 أخص مكانه من أخذها من حديثها المتقدم في باب من انتظر الأقامة فإن فيه حتى يأتيه المؤذن للأقامة  
 واستدل بحديث الباب على أنه لا يكره التسمية في الصلاة وأن النبي عن كف الشعر والثياب للترتيب  
 لكنهما لم يذكرهما إلا في موضعين كذا ذكره ابن بطال ومن تبعه وفيه نظر لانه يحتاج إلى  
 ثبوت أنه كان له هيتان ثم لا يلزم من ترك ذكر التسمية لفصل الصلاة وعدم وقوعه وفيه الترغيب في التواضع  
 وترك التكبر وخدمة الرجل أهله وترجم عليه المؤلف في الآداب كيف يكون الرجل في أهله (قوله باب  
 من صلى بالناس الخ) والحديث مطابق للترجمة وكأنه لم يجرم فيها بالحكم للسنيته (قوله حدثنا وهيب)  
 هو ابن خالد الاستاذ كله بصريون (قوله في لاصلي بكم وما أريد الصلاة) استشكل في هذه الإرادة لما  
 يلزم عليها من وجود صلاة غير فرقة ومثلها لا يصح وأوجب بأنه لم يردني القربة وإنما أراد بيان السبب  
 المانع له على الصلاة في غير وقت صلاة معينة جامع وكذا قال ليس المانع على على هذا الفعل حضور  
 صلاة معينة من أداء أو إعادة أو غير ذلك وإنما المانع على عليه قصد التعليم وكأنه كان يعين عليه حينئذ  
 لانه أحد من خطب بقوله صلوا كما رأيتوني أصلي كما سألني ورأى أن التعليم بالفعل أوضح من القول فقيه  
 دليل على جواز مثل ذلك وأنه ليس من باب التثنية في العبادة (قوله أصلي) زائد في باب كيف بعد مدلى  
 الأرض عن معلى عن وهيب ولكني أريد أن أريكم (قوله مثل شعثنا) وهو عمرو بن سلمه كسائي في  
 باب البث بين العبدتين وسياقه هناك أتم وقد كرفوا أنه هناك إن شاء الله تعالى (تنبيه) أخرج صاحب  
 العدة هذا الحديث وليس هو عند مسلم من حديث مالك بن الحارث (قوله باب أهل العلم والفضل  
 أحق بالإمامة) أي من ليس كذلك ومقتضاه أن العلم والأفضل أحق من العالم والفاضل وذكر الفضل  
 بعد العلم من العام بعد الخاص وسألني الكلام على ترتيب الألقاب بعد البابين (قوله حدثنا حسين) هو ابن  
 علي الجاني والاسناد سوى الزاوي عنه كلهم كوفيون وأبو ردة هو ابن أبي موسى وهو من زعم أنه هنا  
 أخوه (قوله فريق) أي فريق القلب (قوله لم يسمع) أي من البكاء (قوله فأنه الرسول) هو بلال  
 (قوله فصلى بالناس في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي إلى أن مات وكذا صرح به موسى بن عتبة  
 في المغازي (قوله عن أبيه عن عائشة) كذا رواه جماعة عن مالك موصولا وهو في أكثر نسخ الموطأ  
 مرسل ليس فيه عائشة (قوله هه) هي كلمة زجر حثت على السكون (قوله فليصل بالناس) في رواية

قال حدثنا حسين عن زائدة عن عبد الملك بن  
 حمير قال حدثني أبو ردة  
 عن أبي موسى قال مرض  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 فأشد مرضه فقال مروا  
 أبي بكر فليصل بالناس قالت  
 عائشة أنزل رجل وريق إذا  
 قام مقام لم يستطع أن  
 يصلي بالناس قال مروا  
 أبي بكر فليصل بالناس  
 فعادت فقال مروا أبي بكر  
 فليصل بالناس فأنكر  
 صاحب يوسف فأنكر  
 الرسول فصلى بالناس في  
 حياة النبي صلى الله عليه  
 وسلم \* حدثنا عبد الله بن  
 يوسف قال أخبرنا مالك  
 عن هشام بن عروة عن  
 أبيه عن عائشة أم المؤمنين  
 أنها قالت إن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال في  
 مرضه مروا أبي بكر يصلي  
 بالناس قالت عائشة فقلت  
 إن أبي بكر إذا قام في مقام  
 لم يسمع الناس من البكاء  
 فغير عرف فليصل بالناس  
 فقلت عائشة فقلت لطفه  
 قوله لانه أبي بكر إذا قام في  
 مقام لم يسمع الناس من  
 البكاء فغير عرف فليصل بالناس  
 فقلت حفصة فقال

ورسل الله صلى الله عليه وسلم معه ابنه لئن سواحب يوسف مروا أبي بكر فليصل بالناس  
 فقالت حفصة لما شتمت كتب لاصيب منك خيرا \* حدثنا أبو إيمان قال أخبرني شعيب عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك الأنصاري  
 وكان تبع النبي صلى الله عليه وسلم وخدمه وصحبه أن أبي بكر كان يصلي بهم في وجع النبي صلى الله عليه وسلم الذي توفي فيه حتى إذا كان يوم  
 الاثنين وهم صفوف في الصلاة فكشف النبي صلى الله عليه وسلم ستر الجرة نظرا للناس وهو قائم وكان وجهه ورقة مصحف ثم تنهمر بضيء



فهمنا أن نقتن من الفرج رؤية النبي صلى الله عليه وسلم فنكص أبو بكر رضي الله عنه على نفسه ليصل المصطفى ولن أن النبي صلى الله عليه وسلم خارج إلى الصلاة فاشار اليه النبي صلى الله عليه وسلم أن أغواصلا تك وأرضى السرتوق من يومه \* حدثنا أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا عبد العزيز بن أنس قال لم يخرج النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا قامت الصلاة فذهب أبو بكر

يتقدم فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم يا طهال فرقه فطواضع وجه النبي صلى الله عليه وسلم ما رأينا منظرًا كان أعجب إلينا من وجه النبي صلى الله عليه وسلم حين وضع لنا رؤا وبه إلى أبي بكر أن يتقدم إليه حينئذ إن رجع إلى مكانه (قائلة) وفي حديث ابن عباس في نحو هذه القصة أنه صلى الله عليه وسلم قال لهم في تلك الحالة ألا وإني نمت أن أقرأ كما هو أسجد الحديث أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن معبد عنه (قوله عن حرة بن عبد الله) أي ابن عمر بن الخطاب في كلام ابن بطال ما هوهم أنه حرة بن عمرو الأسلمي وهو خطأ (قوله معاودة) بضم المع والهمزة وسكون المثناة أي عائشة وبسكون الهمزة وفتح النون أي هي ومن معها من النساء (قوله نابه الزبيدي) أي تابعه بن يزيد ومثابه هذه وصلة الطبراني في مسند الشاميين من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عنه موصولة لمروا فوا زاد فيه قولها فرجهم وقال فيه فراجعت عائشة ومثابه أن أخت الزهري وصلها ابن عدي من رواية العراوردي عنه ومثابه أصحق بن يحيى وصلها أبو بكر بن شاذان البغدادي في نسخة أصحق بن يحيى في رواية يحيى بن صالح عنه (تنبه) ظن بعضهم أن قوله عن الزهري أي موقوف عليه وهو خطأ لما يشاء (قوله قال عقيل ومعهما) أخره (قال الكرمانى الفرق بين رواية الزبيدي وابن أخت الزهري وأصحق بن يحيى وبين رواية عقيل ومعهما أن الأولى متابعة والثانية مقابلة ومعهما بالقرابة إلا أن ابن أختها بصيغة قال وليس في إصلاح الحديثين صيغة مقابلة وإنما السرف في ركع عقيل ورواية يحيى ومعهما على رواية بنون ومن تابعه أنهما أرسلوا الحديث وأوالتهم لصلوة أي أنهما خالفا لبون ومن تابعه فارسلا الحديث فأما رواية عقيل فوصلها المذهبي في الزهريات وأما معمر فاختلف عليه فرواه عبد الله بن المبارك عنه مرسلا كذلك أخرجه ابن سعد وأبو يعلى بن طهرقه ورواه عبد الرزاق عن معمر موصولا لكن قال عن عائشة بدل قوله عن أبيه كذلك أخرجه مسلم وكان رجوعه عنده لكون عائشة صاحبة القصة ولما حرة لها من رجوع الأول عند البخاري لأن المحفوظ في هذا عن الزهري من حديث عائشة وروايته ذلك عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنها ومعاودة ابن في رواية عبد الرزاق عن معمر متصلا بالحديث المذكور أن عائشة قالت وقد معاودة وما جرى على معاودة إلا في خشيته أن يشام الناس بأبي بكر الحديث وهذه الزيادة إنما تحفظ من رواية الزهري عن عبيد الله عنها لا من رواية الزهري عن حرة وقد روى الإسماعيلي هذا الحديث عن الحسن بن سفيان م عن يحيى بن سليمان شيخ البخاري فيه مفصلا لجعل أوله من رواية الزهري عن حرة عن أبيه بالقدس الذي أخرجه البخاري بآخره من رواية الزهري عن عبيد الله عنها والله أعلم (قوله باب من قام) أي صلى (الي جنب الإمام ليلة) أي سبب اقتضى ذلك وقد تقدم ما فيه في باب حد المريض (قوله قال عروة فوجد) هو الأسناد المذكور وهم من جملهم معلقا ثم إن ظاهره

المكشحي للناس وقد تقدم الكلام على فواته هذين الحديثين في باب حد المريض أن يشهد الجماعة والظاهر أن حديث أبي موسى من مر أسبل الحجاب ويحتمل أن يكون تلقاء عائشة أو بلال وحديث أنس من طريق الزهري سباني في الوفاة من آخر المخازي (قوله حدثنا أبو عمرو) هو عبد الله بن عمرو لا إسماعيل بن إبراهيم وعبد العزيز بن وهب ولا إسماعيل بصريون (قوله ثلاثا) كان إسماعيل وهما من حين خرج النبي صلى الله عليه وسلم فليهما قاعدا كما تقدم (قوله فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم يا طهال) هو من أجاء قال يجرى فعل وهو كثير (قوله لو رأينا) في رواية المكشحي ما نقلناه قوله فوا ما يده إلى أبي بكر أن يتقدم ليس بخالفا لقوله في أنه قد تقدم أبو بكر في السابق حذف يظهر من رواية الزهري حيث قال فيها فنكص أبو بكر والحاصل أنه تقدم ثم ظن أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج قفا فاشار إليه حينئذ إن رجع إلى مكانه (قائلة) وفي حديث ابن عباس في نحو هذه القصة أنه صلى الله عليه وسلم قال لهم في تلك الحالة ألا وإني نمت أن أقرأ كما هو أسجد الحديث أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن معبد عنه (قوله عن حرة بن عبد الله) أي ابن عمر بن الخطاب في كلام ابن بطال ما هوهم أنه حرة بن عمرو الأسلمي وهو خطأ (قوله معاودة) بضم المع والهمزة وسكون المثناة أي عائشة وبسكون الهمزة وفتح النون أي هي ومن معها من النساء (قوله نابه الزبيدي) أي تابعه بن يزيد ومثابه هذه وصلة الطبراني في مسند الشاميين من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عنه موصولة لمروا فوا زاد فيه قولها فرجهم وقال فيه فراجعت عائشة ومثابه أن أخت الزهري وصلها ابن عدي من رواية العراوردي عنه ومثابه أصحق بن يحيى وصلها أبو بكر بن شاذان البغدادي في نسخة أصحق بن يحيى في رواية يحيى بن صالح عنه (تنبه) ظن بعضهم أن قوله عن الزهري أي موقوف عليه وهو خطأ لما يشاء (قوله قال عقيل ومعهما) أخره (قال الكرمانى الفرق بين رواية الزبيدي وابن أخت الزهري وأصحق بن يحيى وبين رواية عقيل ومعهما أن الأولى متابعة والثانية مقابلة ومعهما بالقرابة إلا أن ابن أختها بصيغة قال وليس في إصلاح الحديثين صيغة مقابلة وإنما السرف في ركع عقيل ورواية يحيى ومعهما على رواية بنون ومن تابعه أنهما أرسلوا الحديث وأوالتهم لصلوة أي أنهما خالفا لبون ومن تابعه فارسلا الحديث فأما رواية عقيل فوصلها المذهبي في الزهريات وأما معمر فاختلف عليه فرواه عبد الله بن المبارك عنه مرسلا كذلك أخرجه ابن سعد وأبو يعلى بن طهرقه ورواه عبد الرزاق عن معمر موصولا لكن قال عن عائشة بدل قوله عن أبيه كذلك أخرجه مسلم وكان رجوعه عنده لكون عائشة صاحبة القصة ولما حرة لها من رجوع الأول عند البخاري لأن المحفوظ في هذا عن الزهري من حديث عائشة وروايته ذلك عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنها ومعاودة ابن في رواية عبد الرزاق عن معمر متصلا بالحديث المذكور أن عائشة قالت وقد معاودة وما جرى على معاودة إلا في خشيته أن يشام الناس بأبي بكر الحديث وهذه الزيادة إنما تحفظ من رواية الزهري عن عبيد الله عنها لا من رواية الزهري عن حرة وقد روى الإسماعيلي هذا الحديث عن الحسن بن سفيان م عن يحيى بن سليمان شيخ البخاري فيه مفصلا لجعل أوله من رواية الزهري عن حرة عن أبيه بالقدس الذي أخرجه البخاري بآخره من رواية الزهري عن عبيد الله عنها والله أعلم (قوله باب من قام) أي صلى (الي جنب الإمام ليلة) أي سبب اقتضى ذلك وقد تقدم ما فيه في باب حد المريض (قوله قال عروة فوجد) هو الأسناد المذكور وهم من جملهم معلقا ثم إن ظاهره

(١٥ - فتح الباري ثاني) هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا يكرأن

يصل بالناس في مرضه فكلن يصلي جهما قال عروة فوجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفسه نغمة فخرج فاذا أبو بكر يوم الناس فلولا أن أبو بكر استأخرا شار إليه أن كانت تجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم حذاء أبي بكر إلى جنبه فكان أبو بكر يصلي صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يصلون بصلاة أبي بكر ثم قوله عن الحسن بن سفيان في نسخة أخرى عن الحسين بن سنان وإبراهيم بن مصعب

الارسل من قوله فوجدنا آخره لكن رواه ابن أبي شيبة عن ابن غير هذا الاسناد متصلا بما قبله  
 وأخرجه ابن ماجه عنه وكذا وصلة الشافعي عن يحيى بن حبان عن جابر بن سلمة عن هشام وكذا وصلة  
 عن عروة عنها كاتهدم ويحتمل أن يكون عروة أخذته عن جاشع وعن غيره فها ذلك قطعه عن القدر  
 الاول الذي أخذته عنها وحدها والاصل في الامام أن يكون متصفا على المأمومين لان شاق المكان أو لم  
 يكن الامام وموحد وكذا في كافر اعراضا وما ذلك يجوز ويجزى ولكن نفوت الفضيلة **(قوله باب**  
**من دخل) أي إلى المهراب مثلا (ليوم الناس غيا للامام الاول) أي الراتب (فتأخر الاول) أي الدخول**  
**فكل منهما أول باعتبار والمعرفة إذ أعيدت كانت عين الاولى الا بقية سنة وقربه كونهما غير هاهنا**  
**ظاهرة (قوله فيه فاشته) يتر بالشق الاول وهو ما إذا تأخر إلى رواية عروة عنها في الباب الذي قبله حيث**  
**قال فلما آه استأمر وبالناس وهو ما إذا استأخر إلى رواية عبد الله عنها حيث قال فأراد أن يتأخر وقد**  
**تقدمت في باب حد المرض والجواز مستفاد من التقرير وكلا الأمرين في قولنا في حديث الباب (قوله**  
**عن سهل بن سعد) في رواية النسائي من طريق سفيان عن أبي حازم سمعت سهلا (قوله ذهب إلى بنى**  
**عمرو بن عوف) أي ابن مالك بن الاوس والاوس أحد قبلي الانصار وهما الاوس والخزرج وبنو**  
**عمرو بن عوف بن كبر من الاوس فيه عدة أحياء كانت منازلهم بقباء منهم بنو أمية بن زيد بن مالك بن**  
**عوف بن عمرو بن عوف وبنو شبيعة بن زيد وبنو ثعلبة بن عمرو بن عوف والسبب في ذهابه صلى الله**  
**عليه وسلم إليهم في رواية سفيان المذكورة قال وقع بين حيين من الانصار كلام وللمؤلف في الصلح**  
**من طريق محمد بن جعفر عن أبي حازم ان أهل قباء اقتتلوا حتى راموا بالجار فاجبر رسول الله صلى الله**  
**عليه وسلم بذلك فقال اذهبوا بنا صلح بينهم وله فيه من رواية أبي غسان عن أبي حازم فخرج في الناس من**  
**أصحابه وسمى الطبراني منهم من طريق موسى بن محمد عن أبي حازم في بن كعب وسهل بن بضاء**  
**والمؤلف في الاحكام من طريق جابر بن زيد عن أبي حازم ان وجهه كان بعد ان صلى الظهر والطبراني**  
**من طريق عمر بن علي عن أبي حازم ان الخبير جاء بذلك وقد أذن بلال لصلاة الظهر (قوله فغانت**  
**الصلاة) أي صلاة العصر وصرح في الاحكام ولفظه فلما حضرت صلاة العصر أذن وأقام وأمر أبا**  
**بكر فتقدم لم يسم فاعل ذلك وقد أخرجه أحمد وأبو داود وابن حبان من رواية حماد المذكورة وفيه**  
**الغايص وان ذلك كان بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه فقال بلال ان حضرت العصر ولم آت**  
**فأبكر فدخل بالناس فلما حضرت العصر أذن بلال ثم أقام ثم أمر أبا بكر فتقدم نحوه للطبراني من**  
**رواية موسى بن محمد عن أبي حازم وعرف بهذا أن المؤذن بلال وأما قوله لا يكر أنصلي للناس فلا**  
**يخالف ما ذكرناه يحمل على أنه استغفهم هل يبادر أول الوقت أو ينتظر قليلا لبأى النبي صلى الله عليه**  
**وسلم ورجع عند أبي بكر المبادرة لانها فضيلة متفق عليها فلا تترك لفضيلة متروكة (قوله فاقم) بالنصب**  
**ويجوز الرفع (قوله قال نعم) زاد في رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه ان شئت وهو في باب رفع الأيدي**  
**عند المؤلف واقفا فرض ذلك لاحتمال أن يكون عند زيادة علم من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك**  
**(قوله فصل أبو بكر) أي دخل في الصلاة ولفظه عبد العزيز لم يذكر كور وقدم أبو بكر فكبر ورواية**  
**المسعودي عن أبي حازم فاستفتح أبو بكر الصلاة وهي عبد الطبراني وهذا يجاب عن الفرق بين المقامين**  
**حيث امتنع أبو بكر هنا أن يستمر اماما حيث استمر في مرض موته صلى الله عليه وسلم حين صلى خلفه**  
**الركعة الثانية من الصبح كاصرح به موسى بن عقبه في المغازي فكان لما ان مضى معظم الصلاة حسن**  
**الاستمرار ولما ان لم يحضر منها الا البسر لم يستمر وكذا وقع لعبد الرحمن بن عوف حيث صلى النبي صلى الله**  
**عليه وسلم خلفه الركعة الثانية من الصبح فانه استمر في صلاته اماما لهذا المعنى وقصة عبد الرحمن عند**  
**مسلم من حديث الغيرة بن شعبة (قوله فتخلص) في رواية عبد العزيز بن رجا، النبي صلى الله عليه وسلم عشي**  
**في الصفوف اشتقا حتى قام في الصف الاول ولم يترك الصفوف حتى قام عند الصف المتقدم (قوله**

**(باب من دخل ليوم الناس**  
**فجاها الامام الاول فتأخر**  
**الاول) لم يتأخر جازت**  
**صلاته) فيه فاشته عن**  
**النبي صلى الله عليه وسلم**  
**حدثنا عبد الله بن يوسف**  
**قال أخبرنا مالك عن أبي**  
**حازم بن دينار عن سهل بن**  
**سعد الساعدي أن رسول**  
**الله صلى الله عليه وسلم ذهب**  
**إلى بنى عمرو بن عوف**  
**ليصلح بينهم فغانت**  
**الصلاة فجاء المؤذن إلى**  
**أبي بكر فقال أنصلي**  
**لناس فأقيم قال نعم فصلي**  
**أبو بكر فقام رسول الله**  
**صلى الله عليه وسلم والناس**  
**في الصلاة فتخلص حتى**  
**وقف في الصف**



اعلام غيره بما صدر منه وسيأتي في باب مفرد وفيه رفع اليدين في الصلاة عند الدعاء والثناء وسيأتي كذلك وفيه استحباب جلد الله لمن تحدث له نعمة ولو كان في الصلاة وفيه جواز الالتفات للباحة ران مخاطبة المصلّي بالإشارة الأولى من مخاطبته بالعبارة وأنها تقوم مقام النطق لما تابة النبي صلى الله عليه وسلم أبابكر على مخالفة اشارته وفيه جواز شق الصفوف والمشي بين المصلين لقصد الوصول إلى الصف الأول لكمة مقصود على من يليق ذلك به كالامام أو من كان يصعد أن يحتاج إلى الامام إلى استخلافه أو من أراد سد فرجة في الصف الأول أو ما يليه مع ترك من يليه سدها ولا يكون ذلك مدعودا من الذي قال الملهب لا تعارض بين هذا وبين انتهى عن الغطى لأن النبي صلى الله عليه وسلم ليس بكثير في أمر الصلاة ولا غيرها لأن له أن يتقدم بسبب ما ينزل عليه من الأحكام وأطال في تقرير ذلك وتعب بان هذا ليس من الخصائص وقد أشار إلى المعتمد في ذلك فقال ليس ذلك شيء من الذي والحفاء الذي يحصل من الغطى وليس كمن شق الصفوف والناس جلوس لما فيه من تخلي رفاقهم وفيه كراهة التصفيق في الصلاة وسيأتي في باب مفرد وفيه الحمد والشكر على الوجهة في الدين وإن من أكرم بكرامة يتخير بين القبول والترك إذا فهم ذلك الأمر على غير وجهه أو فروم ولكن القرينة التي يستلزم في ترك ذلك هي كونه صلى الله عليه وسلم شق الصفوف إلى أن انتهى إليه فكانه فهم من ذلك أن مراده أن يؤم الناس وإن أمره أيام الاستمرار في الإمامة من باب الإكرام وهو التوبة بقدره فشق هو طريق الأدب والتواضع ورجع ذلك عنده احتمال نزول الوحي في حال الصلاة لتغيير حكمه من أحكامها وكان له لاجل هذا لم يتعقب صلى الله عليه وسلم اعتذاره برده عليه وفيه جواز إمامة المفضل للفاضل وفيه سؤال الرئيس عن سبب مخالفة أمره قبيل الزجر عن ذلك وفيه إكرام الكبير بمخاطبته بالكنية واعتماد ذكر الرجل لنفسه بما يشمر بالتواضع من جهة استعمال أبي بكر خطب القسبة مكان الحضور أن كان حد الكلام أن يقول أو بكر ما كان في فعله عنه إلى قوله ما كان لأن أبي خافه لانه أدل على التواضع من الأول وفيه جواز العمل القليل في الصلاة لتأثر أبي بكر عن مقامه إلى الصف الذي يليه وإن من استأج إلى مثل ذلك يرجع القهقري ولا يستدبر القبلة لا يضر عنها واستنبط ابن عبد البر منه جواز الفخ على الامام لأن التسبيح إذا جازت التلاوة من باب الأولى والله أعلم ﴿ قوله باب الاستواء في القراءة فليؤمهم أ كبرهم ﴾ هذه الترجمة مع ملأ يته من زيادة في بعض طرق حديث الباب منتزعة من حديث أخرجه مسلم من رواية أبي مسعود الأنصاري مر فوطا يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانت قراءاتهم سواء فليؤمهم أقدّمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فليؤمهم أ كبرهم سن الحديث ومدايره على اسميل بن رجا عن أوس بن زمعة عن عتبة وليسا جميعا من شرط البخاري وقد نقل ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه أن شعبة كان يتوقف في صحة هذا الحديث ولكن هو في الجملة يصلح للاحتجاج به عند البخاري وقد علق منه طرفا بصيغة الجزم كما سيأتي واستعمله هنا في الترجمة وأورد في الباب ما يؤيد معناه وهو حديث مالك بن الحويرث لكن ليس فيه التصريح باستواء المخاطبين في القراءة وأجاب الزين بن المنير وغيره بما حصله أنساوي هجرتهم وأقامتهم وغرضهم جامع ما في الشباب غالبا من الفهم ثم توجه الخطاب إليهم بأن يعلّموا من وراءهم من غير تخصيص بعضهم دون بعض دال على استوائهم في القراءة والتفقه في الدين ﴿ قلت ﴾ وقد وقع التصريح بذلك فيما رواه أبو داود من طريق مسلم بن محمد عن خالد الحذاء عن أبي قلابة في هذا الحديث قال وكذا أو مستدتمتار بين في الصلح انتهى وأظن في هذه الرواية إدراجا فان ابن خزيمة رواه من طريق اسمعيل بن عيسى عن خالد قال قلت لأبي قلابة فأتى القراءة قال إنما كانا متقار بين وأخرجه مسلم من طريق طريق حفص بن غياث عن خالد الحذاء أو قال فيه قال الحذاء وكانا متقار بين في القراءة ويحتمل أن يكون مستند أبي قلابة في ذلك هو أخبار مالك بن الحويرث كما أن مستند الحذاء هو أخبار أبي قلابة كما به فينبغي الإدراج عن الاستناد والله أعلم ﴿ تنبيه ﴾ ضحك خالد أوس بضخ الصاد المجهمة وسكون الميم وقبح العين المهملة

﴿ باب إذا استسوا في القراءة فليؤمهم أ كبرهم ﴾  
حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن أبيه عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث قال قد منا على النبي صلى الله عليه وسلم غلبه وسلم

٣ قوله تغيير حكم من أحكامه في نسخة أخرى لتعيين حكم الخ اه معصية

بعدها جيم معناه الغليظ وقوله في حديث أبي مسعود أقرؤهم قبل المراتب الاثني عشر وقبل هو على ظاهره ويجب ذلك اختصاراً لقسمها قال النووي قال أصحابنا الأئمة مقدم على الاقرار فان الذي يحتاج اليه من القراءة مضبوط والذي يحتاج اليه من الفقه غير مضبوط فقد يعرض في الصلاة أمر لا يقدر على مراعاة الصلاة فيه الاكامل الفقه ولهذا تقدم النبي صلى الله عليه وسلم ألا يكرر في الصلاة على الباقي مع أنه صلى الله عليه وسلم نص على أن غيره أقرأه منه كأنه صلى حديث أقرؤكم أي قال وأجواباً عن الحديث بأن الاقرار من الصلابة كان هو الاثني عشر (قلت) وهذا الجواب يلزم منه أن من نص النبي صلى الله عليه وسلم على أنه أقرأ من أي يكرر كان أقرأه من أي يكرر فيفسد الاحتجاج بأن تقديم أي يكرر كان لأنه الاثني عشر قال النووي بعد ذلك ان قوله في حديث أبي مسعود كان كالأقرأه سواء فاعلمهم بالسنة كان كالأقرأه بالسنة سواء فأقدمهم في الهجرة يدل على تقديم الاقرار مطلقاً انتهى وهو واضح للغاية وهذه الرواية أخرجهما مسلم أيضاً من وجه آخر عن اسماعيل بن رباح ولا يخفى أن محل تقديم الاقرار اغما هو حيث يكون طرفاً يابغين معرفته من أحوال الصلاة فأما إذا كان جاهلاً بذلك فلا يقدم اتفاقاً والسبب فيه أن أهل ذلك العصر كانوا يعرفون معنى القرآن لكنهم أهل اللسان فالأقرأه من بل القارئ كان أقرأه في الدين من كثير من الفقهاء الذين جاؤ بعدهم (قوله ونحن شعبة) بقض المحضة والمحدثين جمع شاب زائد في الأدب من طريق ابن عيسى عن أيوب شعبة متقارون والمراد تقدمهم في السن لأن ذلك كان في حال قدومهم (قوله نحو ما من عشرين) في رواية ابن عيسى المذكورة الجزئية ولطفه فأما عنده عشرين ليلة المراد بأبوابها ووقع التصريح بذلك في رواية أبيه في خبر الواحد من طريق عبد الوهاب عن أيوب (قوله رجماً فقال لو رجعت) في رواية ابن عيسى وعبد الوهاب رجماً رجماً فاقطن أنا اشتقنا إلى أهلنا وسألنا عن زكنا بعدنا فأخبرنا فقال أوجعوا إلى أهليكم فأتيتهم وعلوهم وعكن الجمع بينهم بأن يكون عرض ذلك عليهم على طريق الإنصاف بقوله لو رجعت اذلو بدأهم بالامر بالرجوع لا يمكن أن يكون فيه تفسيراً فيحصل أن يكونوا أجابوه بنعم فأمرهم حينئذ بقوله أرجعوا واقتصر الصابي على ذكر سبب الامر برجوعهم بأنه المشوق إلى أهليهم دون قصد التعليم هو لما قام عندنا من القرينة الدالة على ذلك ويمكن أن يكون عسر ذلك بصريح القول منه صلى الله عليه وسلم وإن كان بسبب تعليمهم فوهم أشرف في حقهم لكنه أخبر بالواقع ولم يترن بماليس فيهم ولما كانت نيتهم صادقة شوقهم إلى أهلهم لحظ التكامل في الدين وهو عليه السلام كما قال الامام أحمد في الحرس على طلب الحديث حظ وافق حقا (قوله وليؤمكم أكبركم) ظاهره تقديم الاكبر بكثير السن وقوله وأما من جوز أن يكون مراده بالأكبر ما هو أهم من السن أو القدر كاللقدم في الفقه والقراءة والدين فيجوز لما تقدم من فهم رواية الخبر حيث قال للتابعي فأين القراءة فإنه دال على أنه أراد كبير السن وكذا دعوى من زعم أن قوله وليؤمكم أكبركم معارض بقوله يؤم القوم أقرؤهم لأن الاول يقتضي تقديم الاكبر على الاقرار والثاني عكسه ثم انفصل عنه بأنه قصة مالك بن الحويرث واقعة عين فإله احتمال بخلاف الحديث الاتزانة تقرير قاعدة تفيد التعميم قال فيحصل أن يكون الاكبر منهم كان يومئذ هو الاثني عشر انتهى والتخصيص على تقاربهم في العلم يرد عليه فالجميع الذي قدمناه أولى والله أعلم وفي الحديث أيضاً فضل الهجرة والرحلة في طلب العلم وفضل التعليم وما كان عليه صلى الله عليه وسلم من الشفقة والاهتمام بأحوال الصلاة وغيرهما من أمور الدين وإجازة خبر الواحد وقيام المحبة وتقديم الكلام على شعبة قوائمه في باب من قال يؤذن في السفر مؤذن واحد وبأن الكلام على قوله صلوا كما رأيتموني أصلي في باب إجازة خبر الواحد شاء الله تعالى (قوله) باب إذا أراد الامام قولاً فاعلم (قوله) قيل أشار بهذه الترجمة إلى أن حديث مالك بن الحويرث الذي أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه من قولهم زار قولاً فاعلم يؤمهم وليؤمهم رجل منهم مجمل على من عهد الامام الاعظم وقال الزين بن المنير مراده ان الامام الاعظم ومن يحسرى مجراه اذا حضر يمكن محالاً لا يتقدم

ونحن شعبة فابن عيسى  
نحو ما من عشرين ليلة  
النبي صلى الله عليه وسلم  
رجماً فقال لو رجعت إلى  
إلى بلادكم فليعلموهم  
مرهم فليصلوا صلاة كذا  
في حين كذا وصلاة كذا  
في حين كذا اذا حضرت  
الصلاة فليؤذن لكم  
أحدكم وليؤمكم أكبركم  
(باب إذا أراد الامام قولاً  
فامهم)

حدثنا معاذ بن أسد قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا معمر عن الزهري قال أخبرني محمد بن الربيع قال سمعت عثمان بن مالك الأصبهاني قال  
استأذن النبي صلى الله عليه وسلم فأذن له فقال أين تريد أن أصلي من بيتك فاستأذنته إلى المكان الذي أحب فقام ووصفنا خلفه ثم سلم  
وسلمنا ﴿باب أنما يجعل الإمام لمؤتميه﴾ ٧١١ وصلى النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي فيه بالناس وهو جالس

وقال ابن مسعود انذروني  
قبيل الامام بعدو فيك  
بقدر ما رغب في بيع الامام  
فقال الحسن في يوم ركب  
مع الامام وكنت مني ولا  
يقدر علي السجود بسجد  
للكعبة الاخيرة معدنين  
ثم يقضى ال ركعة الاولى  
بسجودها وفيهم نسي  
مصلة حتى قام بسجد  
\* حدثنا احمد بن حنبل  
قال حدثنا زائدة عن  
موسى بن ابي عائشة عن  
عبد الله بن عبد الله بن  
عقبة قال دخلت على  
عائشة فقلت ألا تخدثنني  
عن مرض رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قالت بلى  
تقول النبي صلى الله عليه  
وسلم فقال اوصلي الناس  
فقلنا يا رسول الله وهم  
يتظرونك قال ضعوا لي  
ما في الخضب قالت فقلنا  
فاغتسل فذهب لسوءه  
فاغنى عليه ثم افاق فقال  
صلى الله عليه وسلم اوصلي  
الناس قلنا لا هم يتظرونك  
يا رسول الله قال ضعوا لي  
ما في الخضب قالت فقلنا  
فاغتسل ثم ذهب لسوءه  
فاغنى عليه ثم افاق فقال  
اوصلي الناس قلنا لا هم  
يتظرونك يا رسول الله  
فقال ضعوا لي ما في الخضب  
فقلنا فاغتسل ثم ذهب

عليه ماله الدار أو المنفعة ولو كان ينبغي المالك أن يأذن له ليصعق بين الحسين حتى الامام في التقدم  
وحق المالك في منع التصرف بغير اذنه انتهى مخلصا ويحصل أنه أشار إلى ما في حديث أبي مسعود  
المتقدم واليوم إلى رجل في سلطانه ولا يجلس على تكرمته الا بأذنه فان ماله الشيء سلطان عليه والامام  
الاظم سلطان على المالك وقوله الا بآذنه يحتمل عوده على الامر من الامامة والجلوس وبذلك جزم أحدكم  
حكاه الترمذي عنه فتصغر بالان من امة الحائنين (قوله لا تتعاذون أسد) وهو مروي سكن  
البصرة وليس هو أخا علي بن أسد أحد شيوخ البخاري أيضا وكان معاذ المذكو كوكا ليعده الله من المبارك  
وهو شيعته في هذا الاسناد وقد تقدم الكلام على حديث عتيان مستوفى في باب المساجد التي في البيوت  
(قوله لا يفتاح لالامام ليؤتم به) هذه الترجمة قطعة من الحديث الاصح في الباب المراد به ان  
الاتمام يقتضي متابعة المأموم لامامه في أحوال الصلاة فتتقن المقارنات والمسابقة والمخالفة الامداد  
الدليل الشرعي عليه ولهذا صدر المصنف الباب بقوة وعلى النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي  
فيه وهو جالس أي والناس خلفه قياما لم يل بأمرهم بالجلوس كما سيأتي فدل على دخول التخصيص في عموم  
قوله افتاح لالامام ليؤتم به (قوله وقال ابن مسعود الى آخره) وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح وسيأف  
أنه ولفظه لا يبادر واغتصم بالركوع ولا بالسجود واذا رفع أحدكم رأسه والامام ساجد فليسجد ثم يبعث  
قدمه يسبقه به الامام انتهى كانه أخذ من قوله صلى الله عليه وسلم افتاح لالامام ليؤتم به ومن قوله وما  
فانكم تفتأون وروى عبد الله بن زاذان عن معمر بن وهب عن قول ابن مسعود ولفظه اغتصم بالركوع رأسه قبل الامام  
في ركوع أو سجد فليضع رأسه بقدر رفعه اياه واسناده صحيح قال الزين بن المنبر اذا كان الرفع المذكور  
يؤتم به بوضاء القدر الذي خرج فيه عن الامام فأولى أن يبعثه في سجدة السجود فلا يسجد حتى يسجد  
وظهرت بهذا مناسبة هذا الاثر للترجمة (قوله وقال الحسن الى آخره) فيه قرآن أما الفرع الاول فوصفه  
ابن المنذرق في كتابه الكبير ورواه سعيد بن منصور عن هشيم عن نوح عن الحسن ولفظه في الرجل  
يركع يوم الجمعة فيزججه الناس فلا يقدر على السجود قال اذا فرغوا من صلاتهم يسجد معه تينزل كفته الاولى  
ثم يقوم فيسلي ركعتي سجدتين ومقتضاه أن الامام لا يتجمل الاركان قبل يقدر على السجود معه لانه  
له الركعة ومناسبة للترجمة من جهة أن المأموم لو كان له أن ينفرد عن الامام لم يسجد معه في صلاته التي  
اختلف بعض اركانها حتى يحتاج الى طاركه بعد فراغ الامام واما الفرع الثاني فوصفه ابن أبي شيبة وسيأف  
أنه ولفظه في رجل نسي سجدة من أول صلاته فلم يذكرها حتى كان آخر ركعة من صلاته قال يسجد ثلاث  
سجدات فان ذكرها قبل السلام يسجد سجدة واحدة وان ذكرها بعد قضاء الصلاة يستأنف الصلاة  
وقد تقدم الكلام على حديث طائفة الاول في باب الحمد لمريض أن يشهد الجماعة وقد ذكرنا ما نسبته  
لترجمة قبل وقوفه في ضروفا كماله المستفي والسرخسي بالتون وللباقين ضروفا وهو أوجه وكذلك  
آخره مسلم عن أحمد بن حنبل بن شاذان في البخاري وفيه الاول كماله الكرمانى محمول على تضمين الوضع معنى  
الإعطاء أو على نزاع الخافض أي ضروفا في عدم والتخصيص تقدم الكلام عليه في أبواب الوضوء وأن الماء  
الذي اغتسل به كان من سبع قيربوز ذكرت حكمه ذلك هناك (قوله فذهب) في رواية الكشي معني ثم  
ذهب (لنحوه) يضم التون بعدها مدة أي لينشئ يسجد (قوله فأخفى عليه) فيه أن الاعضا مجاز على  
الانبياء لانه نشئ بالتوم قال النووي جازع عليهم لانه مرض من الامراض بخلاف الجنون فلم يجز عليهم لانه  
نقص (قوله فيقتل ورسول الله صلى الله عليه وسلم لصلاة العشاء) كذا لا ذكر بلام التحليل وفي

رواية المستعلى والسر حسي الصلاة المشاء الا شرة وقبحه أن الراوي كانه فسر الصلاة المسؤول عنها  
 في قوله صلى الله عليه وسلم أسلى الناس فذكره أي الصلاة المسؤول عنها هي المشاء الا شرة (قوله فخرج  
 بين رحلين) كذا في الكشي بين ولما اذن وخرج بالراوي (قوله لصلاة الظهر) هو صريح في أن الصلاة  
 المذكورة كانت الظهر وزعم بعضهم أنها الصبح واستدل بقوله رواية أبو بكر هذا الظن ابن ماجه واستاده حسن  
 عباس وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم القراءة من حيث بلغ أبو بكر هذا الظن ابن ماجه واستاده حسن  
 لكن في الاستدلال به نظر لا احتمال أن يكون صلى الله عليه وسلم مع لما يقرب من أبي بكر الآية التي كانت  
 انتهى إليها خاصة وقد كان هو صلى الله عليه وسلم يدعو الآية أحدا في الصلاة السرية كما سيأتي من  
 حديث أبي قتادة ثم لو سلم لم يكن فيه دليل على أنها الفضل كانت في بيته وقد صرح الشافعي بأنه صلى الله عليه  
 عن أم الفضل بنت الحارث قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالمرسلات عرفاً ثم  
 ما صلى لنا بعدها حتى قبضه الله وهذا الظن البخاري وسيأتي في باب الوفاة من آخر المغازي لكن وجدت بعد  
 في النسائي أن هذه الصلاة التي ذكرتها أم الفضل كانت في بيته وقد صرح الشافعي بأنه صلى الله عليه  
 وسلم لم يصل بالناس في مرض موته في المسجد الا مرة واحدة وهي هذه التي صلى فيها بعد وكان أبو بكر  
 فيها أولاً فلما مات صار مأموماً مع الناس التكبير (قوله فجعل أبو بكر يصلي وهو قائم) كذا في الكشي  
 والمستعلى والسر حسي وهو بأنهم من الانتماء واستدل بهذا الحديث على أن اختلاف الأمام الراتب إذا  
 اشترك أولى من صلواتهم فاعداً لأنه صلى الله عليه وسلم استخلف أبا بكر ولم يصل بهم فاعداً غير مرة واحدة  
 واستدل به على صحة إمامة القاعد المعذور ومثله بالقيام أيضاً وخالف في ذلك مالك في المشهور وعنه ومحمد  
 ابن الحسن في أحكامه الطحاوي ونقل عنه أن ذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وأخرج يحدث جابر عن  
 الشعبي عن فوفاة يؤمن أحد بمدي جالساً واعترضه الشافعي فقال قد علم من أخرج بهذا أن لا يفتقه  
 لأنه صلى الله عليه وسلم ومن رواية رجل رغب أهل العلم من الرواية عنه يعني جابر الجعفي وقال ابن بركة لوصح لم  
 يكن فيه جهالة لا يحتمل أن يكون المراد منع الصلاة بالخالس أي بعرب قوله جالساً معقولاً لا حالاً وحكي  
 عياض عن بعض مشايخهم أن الحديث المذكور يدل على نسخ أمر المتقدم لهم بالجوارس لمساواة خلفه  
 قياماً وتعقب بأن ذلك يحتاج لوصح إلى تاريخ وهو لا يصح لكنه زعم أنه يقوى بأن الخلفاء الراشدين لم  
 يفعله أحد منهم قال والنسخ لا يثبت بعد النبي صلى الله عليه وسلم لكن مواظبتهم على ترك ذلك تشهد صحة  
 الحديث المذكور وتعقب بأن عدم النقل لا يدل على عدم الوقوع ثم لو سلم لا يلزم منه عدم الجواز لا احتمال  
 أن يكونوا اكتفوا باستخلاف القادر على القيام لا اتفاق على أن صلاة القاعد بالقيام من موجهة بالنسبة  
 إلى صلاة القائم عنه وهذا كاف في بيان سبب تركهم - لا إمامة من تعودوا - أيضاً بأنه صلى الله عليه وسلم  
 اغتصاباً بهم فاعداً لأنه لا يصح التقدم بين يديه لنبي الله عن ذلك ولأن الأئمة شفعاء ولا يكون أحد شافعاً  
 له وتعقب بصلاة صلى الله عليه وسلم خلف عبد الرحمن بن عوف وهو ثابت بلا خلاف وصح أيضاً أنه صلى  
 خلف أبي بكر كقائمه والجب أن عمدة مالك في من إمامة القاعد قليل وبيعة أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم كان في تلك الصلاة مأموماً خلف أبي بكر وانكراه أن يكون صلى الله عليه وسلم أم في مرض موته فاعداً  
 كما حكاه عنه الشافعي في الام فكيف يدعي إمامه عدم تصويبه صلى الله عليه وسلم أم في مرض موته فاعداً  
 المذكور لما كان في غاية الصحة ولعمركم أنه لا يتصور وجوها مختلفة وقد تبين بصلاة خلف  
 عبد الرحمن بن عوف أن المراد بمنع التقدم بين يديه غير الإمامة وأن المراد يكون الأئمة شفعاء أي في حق  
 من يحتاج إلى الشفاعة ثم لو سلم أنه لا يجوز أن يؤم أحد بعد ذلك على من إمامة القاعد وقد أم القاعد  
 جماعة من الصحابة بعده صلى الله عليه وسلم منهم أسيد بن حضير وجابر بن قيس بن قعد وأنس بن مالك  
 والاسانيد عنهم بذلك بحجة أخرجهما عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم بل ادعى ابن  
 حبان وغيره إجماع الصحابة على صحة إمامة القاعد كما سيأتي وقال أبو بكر بن العربي لا جواب لا محالة

وسلم

عن حديث مرض النبي صلى الله عليه وسلم بمخلص عند السبل واتباع السنة أولى والتخصيص لا يثبت  
بالاحتمال قال الا اني سمعت بعض الاشياخ يقول الحال أحد وجوه التخصيص وقال النبي صلى الله عليه  
وسلم والتبرك به وعدم العرض عنه يقتضي الصلاة معه على أي حال كان عليه وليس ذلك لفعله وإنما  
فقد صلى الصلاة القاعد عن القائم لا يتصو في حقه ويتصو في حق غيره والجواب عن الأول رده بعدم  
قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموه في أصلي وعن الثاني بان التخصيص انما هو في حق القاعد في النافلة  
وأما المذهب وروى القريضة فلا تفتن في صلاته عن القائم واستدل به على نسخ الأمر بصلاة المأموم قاعدة  
إذا صلى الإمام فاعاد الكونه صلى الله عليه وسلم أقر الصحابة على القيام خلفه وهو قاعدة هكذا أقروه  
الشافعي وكذا نقله المصنف في آخر الباب عن شيخه الجسدي وهو تليد الشافعي بذلك يقول أبو حنيفة  
وأبو يوسف والاوزاعي وحكامه الوليد بن مسلم عن مالك وأبو بكر أحمد بن حنبل كور بذلك وجمع بين  
الحديثين بنزلهما على حالتين أحدهما إذا ابتدأ الإمام الراتب الصلاة قاعد المرض يرحي ربه وخينئذ  
يعملون خلفه فعقدوا ثانيهما إذا ابتدأ الإمام الراتب فاعاد المأمومين ان يعملوا خلفه فيلزموا ما رآه  
ما يقتضي صلاة امامهم قاعدة أم لا كافي الأحاديث التي في مرض موت النبي صلى الله عليه وسلم فان تقرره  
لهم على القيام على أنه يلزمهم الجلوس في تلك الحالة لأن أبا بكر ابتدأ الصلاة فاعادوا صلواتهم قياما  
بخلاف الحالة الأولى فانه صلى الله عليه وسلم ابتدأ الصلاة جالسا فاعادوا خلفه قياما أنكر عليهم ويقول  
هذا الجمع ان الأصل عدم النسخ لاحياءه وفي هذه الحالة لا يستلزم دعوى النسخ منين لان الأصل في حكم  
القاعد على القيام ان لا يصلي قاعدة وقد نسخ الى القعود في حق من صلى امامه قاعدة فدعوى نسخ القعود  
بعد ذلك تقتضي وقوع النسخ منين وهو يسيد وأبعد منه ما تقدم عن نقل عياض فانه يقتضي وقوع  
النسخ ثلاث مرات وقد قال يقول أحد جماعة من محدثي الشافعية كان خزيمة وابن المنذر وابن عباس  
وأبا جابر عن حديث الباب باجوبه أخرى منها قول ابن خزيمة عن الأحاديث التي وردت باسم المأموم ان  
يصلي قاعدة اتباعا لمامه لم يختلف في معناه ولا في سياقها وأما صلاته صلى الله عليه وسلم فاعادوا خلفه  
فيها هل كان اماما أو مأموفا قال وماله يختلف فيه لا ينبغي تركه تختلف فيه وأجيب بدفع الاختلاف والجل  
على أنه كان اماما مأمورا ومأثورا ومنها ان بعضهم جمع بين القصتين بان الأمر بالجلوس كان للندب  
وتقرره قيامهم خلفه كان لبيان الجواز فعلى هذا الأمر من أم قاعدة المذهب فخير من صلى خلفه بين القعود  
والقيام والقعود أولى لثبوت الأمر بالانتمام والاتباع وكثرة الأحاديث الواردة في ذلك وأجاب ابن خزيمة  
عن استبعاد من استبعد ذلك بان الأمر قد صدر من النبي صلى الله عليه وسلم بذلك واستمر عليه عمل الصحابة  
في حياته وبعده فروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن قيس بن قهظ بفتح القاف وسكون الهاء الانصاري  
ان اماما لهم اشتكى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فكان يؤمنوا وهو جالس ونحن جلوس  
وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن أسيد بن حضير انه كان يؤم قومه فاشتكى فخرج اليهم بعد شكواه  
فأمرهم أن يصلي بهم فقال اني لا أستطيع أن أصلي فاعادوا فاعادوا فاعادوا فاعادوا فاعادوا فاعادوا فاعادوا  
داود من وجه آخر عن أسيد بن حضير انه قال يا رسول الله ان امامنا مرضي قال اذا صلى فاعادوا فاعادوا  
وفي اسناده انقطاع وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن جابر انه اشتكى فحضرته الصلاة فصلى بهم  
جالسا صلواته جالسا وعن أبي هريرة انه أنى بذلك واستناده صحيح أيضا وقد أئتم ابن المنذر من قال  
بان الصحابي أعلم بنأويل ما روى بان يقول بذلك لان أبا هريرة وجابر ويا الأمر المذكور واستمر على  
العمل به والقيام به الذي صلى الله عليه وسلم ولم يلزم ذلك من قال ان الصحابي أذار وروى وحمل بخلافه ان  
العمرة عما عمل بان الأولى لانه هنا عمل فوق ما روى وقد ادعى ابن حبان الاجماع على العمل به وكأنه  
أراد السكوني لانه حاكمه أو بعده من الصحابة الذين تقدم ذكرهم وقال انه لا يحفظ عن أحد من الصحابة  
غيرهم القول بخلافه لا من طريق صحيح ولا ضعيف وكذا قال ابن حزم انه لا يحفظ عن أحد من الصحابة



خلاف ذلك ثم نازع في ثبوت كون الصحابة صلوا خلفه صلى الله عليه وسلم وهو قاعد قيامه أبي بكر قال  
 لان ذلك لا يرد صريحاً أو طائل في ذلك مما لا طائل فيه والذي ادعى فيه قد أثبتته الشافعي وقال انه في رواية  
 ابراهيم بن الاسود عن عائشة ثم وجدته مصرجه أيضاً في مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء  
 فذكر الحديث وللفقه فصول النبي صلى الله عليه وسلم قاعداً وجعل أبو بكر وراءه وبينه وبين الناس  
 وصلى الناس وراءه قياماً وهذا من سلم يستند بالرواية التي علقها الشافعي عن أبيه وهذا هو الذي  
 يقتضيه النظر فانهم ابتدؤا الصلاة مع أبي بكر قياماً بلا نزاع فمن ادعى أنهم قعدوا بعد ذلك فخطبه البيان ثم  
 وأيت ابن حبان استدلل على أنهم قعدوا بعد أن كانوا قياماً بجار واه من طريق أبي الزبير عن جابر قال استخفى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلينا وراءه وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره قال فالتفت علينا  
 فرأينا قاعداً فإشاراً لنا فبعدنا فلما سلم قال ان كدت تم لتفعلون فعل فارس والروم فلا تفعلوا الحديث وهو  
 حديث صحيح أخرجه مسلم لكن ذلك لم يكن في مرض من موته وإنما كان ذلك حيث سقط عن الفرس كافي رواية  
 أبي سفيان عن جابر أيضاً قال ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرساً باليد فقصه على جلع غنمة  
 فأنفكت قدمه بالحديث أخرجه أبو داود وابن خزيمة بإسناد صحيح فلا حجة على هذا الماداماً أنه غسل  
 بقوله في رواية أبي الزبير وأبو بكر يسمع الناس التكبير وقال ان ذلك لم يكن إلا في مرض من موته لان صلته  
 في مرضه الاول كانت في مشربة عائشة ومعه نفر من الصحابة لا يحتاجون إلى من يسمعهم تكبيره بخلاف  
 صلته في مرض من موته فانما كانت في المسجد يجمع كثير من الصحابة فاحتاج أبو بكر أن يسمعهم التكبير انتهى  
 ولا راحة له فيما قصته لان اجماع التكبير في هذا لا يتابع أبان الزبير عليه أحد وعلى تقدير انه حفظه  
 فلما منع أن يسمعهم أبو بكر التكبير في تلك الحالة لأنه يحمل على ان صوته صلى الله عليه وسلم كان خفياً  
 من الوجع وكان من عادته أن يجهر بالتكبير فكان أبو بكر يجهر عنه بالتكبير لذلك ورواؤه كله انه  
 أمر بمحمل لا يترك لأجله الخبر الصريح بأنهم صلوا قياماً كما تقدم في مرض عطاء وغيره بل في مرض عطاء  
 أنهم استمرروا قياماً ما لي أن انقضت الصلاة نعم وقع في مرض عطاء المذكور ومثلاً به بعد قوله وصلى  
 الناس وراءه قياماً فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو استقبلت من أمرى ما استقبلت ما سلمت الا فعدوا  
 فصلا صلاة امامكم ما كان ان صلى قائماً فصلا قياماً ما وان صلى قاعداً فصلا قعدوا وهذه الزيادة تقوى  
 ما قال ابن حبان ان هذه القصة كانت في مرض من موت النبي صلى الله عليه وسلم ويستفاد منها نسخ الامر  
 بوجوب صلاة المأمومين قعدوا اذا صلى امامهم قاعداً لانه صلى الله عليه وسلم لم يأمرهم في هذه المرة  
 الا بخبره بالاجادة لكن اذا نسخ الوجوب بقي الجواز والجواز لا ينافي الاستصحاب فيجعل أمره الاخير بان  
 يصلوا قعدوا على الاستصحاب لان الوجوب قد دفع بتقريره لهم وترك أمرهم بالاجادة هذا مقتضى الجمع  
 بين الأدلة وبالله التوفيق والله أعلم وقد تقدم الكلام على باقي فوائد هذا الحديث في باب حد المرض  
 ان يشهد الجماعة (قوله في بيته) أي في المشربة التي في حجرة عائشة كما بينه أبو سفيان عن جابر وهو دال  
 على ان تلك الصلاة لم تكن في المسجد وكان صلى الله عليه وسلم يجز عن الصلاة بالناس في المسجد فكان  
 يصلي في بيته من حفر لكنه لم ينقل انه استخلف ومن ثم قال عياض ان الظاهر انه صلى في حجرة عائشة واثم  
 به من حفر عنده ومن كان في المسجد وهذا الذي قاله محتمل ويحتمل أيضاً ان يكون استخلف وان لم ينقل  
 ويلزم على الأقل سلامة الامام أعلى من المأمومين ومذهب عياض خلافه لكن له أن يقول بحمل المنع  
 ما ذكره من الامام في مكانه العالي أحد وها كان معه بعض الصحابة (قوله وهو شك) بتفويض الكفا  
 بوزن فاض من الشكايه وهي المرض وكان سبب ذلك ما في حديث أنس المذكور بعده انه سقط عن فرس  
 (قوله فصل جالساً) قال عياض محتمل أن يكون أصابه من السقطة وضى الأعضاء منعه من القيام  
 (قلت) وليس كذلك وإنما كانت قدمه صلى الله عليه وسلم انفكت كافي رواية بشر بن الفضل عن جابر  
 عن أنس عند الامام عيسى وكذا لا يداود وابن خزيمة من رواية أبي سفيان عن جابر كذا قدمناه وأما قوله

في بيته وهو شك فصل  
 جالساً

في رواية الزهري عن أنس بن مالك جش شقه الايمن وفي رواية يزيد عن جندب عن أنس جش ساقه أو كنفه  
 كما تقدم في باب الصلاة على السطوح فلا ينافي ذلك كون قدمه انفتحت لاحتتمال وقوع الامر بن وقصد  
 تقدم تفسير الجش بأنه الخدش والخدش قشر الجلد ووقع عند المصنف في باب جوى التكبير من رواية  
 سفيان عن الزهري عن أنس قال سفيان حفظت من الزهري شقه الايمن فلا خبرنا قال ابن جرير ساقه  
 الايمن (قلت) ورواية ابن جرير أخرجهما عبد الرزاق عنه وليست مصحفة كما زعم بعضهم لموافقه رواية  
 جندب المذكورة لها وانما هي مفسرة لمحل الخدش من الشق الايمن لان الخدش لم يستوعبه وحاصل  
 ما في القصة أن عائشة أمهم سمعت الشكوى من جابر وأنس السبب وهو السقوط عن القوس وعن جابر  
 العلق في الصلاة فاعداوى انفتكا القدم وأخذا بن جابر ان هذه القصة كانت في ذي الحجة  
 سنة خمس من الهجرة (قوله وصلى وراءه قوم قياما) ولمسلم من رواية عبدة عن هشام فدخل عليه  
 ناس من أصحابه يعودونه الحديث وقد سمي منهم في الأحاديث أنس كما في الحديث الذي بعده عند  
 الاسماعيلي وجابر كما تقدم وأبو بكر كل في حديث جابر وعمر كافي رواية الحسن من مسند عبد الله الرزاق  
 (قوله فأشار إليهم) كذا لاكثرها من الاشارة وكذا في جميعهم في الطب من رواية يحيى القطان عن هشام  
 ووقع هنا العموي فأشار عليهم من المشورة والاول أصح فقد رواه أنس عن هشام بلفظ فأمرأ  
 إليهم ورواه عبد الرزاق عن معمر عن هشام بلفظ فأخف بيده يوتيهم إليهم وفي مرسل الحسن  
 ولم يبلغهم الغاية (قوله انما جعل ليؤتم به) قال البيضاوي وغيره الاتمام الاقتداء والاتباع أي  
 جعل للامام اماما يقتدى به ويتبع ومن شأن التابع أن لا يسبق متبوعه ولا يساويه ولا يقدم عليه  
 في موقعه بل يراقب أحواله ويأتي على أثره بغير فعله ومقتضى ذلك أن لا يتخالفه في شيء من الأحوال وقال  
 النووي وغيره مما تبعه الامام واجبة في الأفعال الظاهرة وقد ثبت عليها في الحديث فذكر الركون  
 وغيره بخلاف الشيعة فانهم لم يذكروا خبرا بديل آخر وكانه يعني قصة هذا الاتية ويمكن أن يستدل  
 من هذا الحديث على عدم دخولها لانه يقتضي المحصر في الاقتداء به في أفعاله لا في جميع أحواله كما لو كان  
 محدثا أو جاهلا بخلافه فان الصلاة خلفه تصح لمن لم يعلم حاله على الصحيح عند العلماء ثم مع وجوب المتابعة  
 ليس شيء منها شرط في صحة القدوة لا تكثير الاحرام واختلاف في الاتتمام والمشهور عند المالكية  
 اشتراطه مع الاحرام والقيام من التشهد الاول وخالف الحنفية فقالوا تنكفي المقارنة قالوا لان معنى  
 الاتتمام الامتثال ومن فعل مثل فعل امامه عدم امتلاوسا في بعد باب الدليل على نحرجه التقديم على  
 الامام في الاركان (قوله فاذا ركعوا فاركعوا) قال ابن المنير مقتضاه أن ركوع المأموم يكون بفسد ركوع  
 الامام اما بعد تمام احتوائه واما ان يسبقه الامام بأوله فيشروع فيه بعد أن يشروع قال وحديث أنس أم  
 من حديث عائشة لانه زاد فيه المتابعة في الاقوال أيضا (قلت) قد وقعت الزيادة المذكورة وهي قوله  
 وانما قال سمع القليل حده في حديث عائشة أيضا ووقع في رواية الثب عن الزهري عن أنس زيادة أخرى  
 في الاقوال وهي قوله في أوله فاذا كبر فكبروا وسيأتي في باب إيجاب التكبير وكذا فيه من رواية الأعرج  
 عن أبي هريرة وزاد في رواية عبدة عن هشام في الطب واذا ركعوا فاركعوا واذا سجدوا وسجدوا وهو يتناول  
 الركوع من الركوع والركوع من السجود وجميع السجودات وكذلك وردت زيادة ذلك في حديث أنس  
 الذي في الباب وقد وافق عائشة وأنا وجابر اعلی ورواية هذا الحديث دون القصة التي في أوله أبو هريرة  
 وله طرق عنه عند مسلم منها ما انفق عليه الشيخان من رواية هشام عنه كإسني في باب إقامة الصف  
 وفيه جميع ما ذكر في حديث عائشة وحديث أنس بالزيادة وزاد أيضا بلفظه ليؤتم به فلا تقتله وأعليه  
 ولم يذكرها المصنف في رواية أبي الزناد عن الأهرج عنه من طريق شعيب عن أبي الزناد في باب إيجاب  
 التكبير لكن ذكرها السراج والطبراني في الاوسط وأبو نعيم في المستخرج عنه من طريق أبي اليمان  
 شيخ البخاري فيه وأبو عوانة (٣) من رواية بشر بن شعيب عن أبيه شيخ أبي اليمان ومسلم من رواية

وصلى وراءه قوم قبيلا  
 فأشار إليهم أن اجلسوا  
 فلما انصرف قال انما جعل  
 الامام ليؤتم به فاذا ركع  
 فاركعوا واذا ركع فاركعوا  
 واذا قال مع الله الله

قوله والقيام من التشهد  
 الاول كذا بالنسخ التي  
 بإيدنا وله قول والا  
 فالمعروف من مذهبه  
 انها في القيام ليست بشرط  
 اه محصه

٣ قوله من رواية بشر في  
 نسخة من طريق يسر  
 بالسين المهملة وقوله من  
 رواية مقبرة الخ كذا في  
 نسخة وفي غيرهما من رواية  
 المتصون عن عبد الرحمن  
 وسرر اه محصه

مغيرة بن عبد الرحمن والاسماعيلي من رواية مالك ورواه كلهم عن أبي الزناد شيخ شبيب وأخذت هذه  
الزيادة أن الأمر بالاتباع بجميع المأمومين ولا يكتفي في تحصيل الانتماء بالاتباع بعض دون بعض ولمسلم  
من رواية الأعمش عن أبي صالح عنه لا تبادر والامام اذا كفر فكبر والحديث زاد أبو داود ومن رواية  
مصعب بن محمد عن أبي صالح ولا تركوا حتى يركع ولا تسجدوا حتى يسجدوه هي زيادة حسنة تنفي احتمال  
اوداعه المقارنة من قوله اذا كبر فكبروا (فائدة) جزم ابن بطال ومن تبعه حتى ابن دقيق العيدان الفاء  
في قوله فكبروا والتعقيب قالوا ومقتضاه الأمر بأن أفعال المأموم تقع عقب فعل الامام لكن تعقيب  
الفاء التي للتعقيب هي العاطفة وأما التي هنا فهي للربط فقط لأنها وقعت جوابا للشرط فعلى هذا لا تقتضي  
تأخر أفعال المأموم عن الامام الا على القول بتقدم الشرط على الجزاء وقد قال قوم ان الجزاء يكون مع  
الشرط فعلى هذا لا تنتهي المقارنة لكن رواية أبي داود هذه صريحة في انتفاء التقدم والمقارنة والله  
أعلم (قوله فقولوا بنا والله الحمد) كذا الجمع في رواية في حديث عائشة تأتيت الواو وكذا المهم في حديث  
أبي هريرة وأسنن في رواية الليث عن الزهري في باب استحباب التكبير فلا تخشعني بخلاف الواو ورجح  
اثبات الواو بأن فيها معنى زائد لكونها عاطفة على محذوف تقديره بنا استجب أو ربنا ألعنك والله  
الحمد فيشتمل على الفاعل والثناء معا ورجح قوم حذفها لان الأصل عدم التقدير فتكون عاطفة على  
كلام غير تام والاول اوجه كقول ابن دقيق العيد وقال التورى ثبتت الزاوية بآيات الواو وحذفها  
والوجهان جائزان غير مرجح وسيأتي في أبواب صفة الصلاة الكلام على زيادة اللهم قبلوا وتقل عياض  
عن القاضي عبد الوهاب انه استدل به على ان الامام يقتصر على قوله مع الله لمن جده وان المأموم يقتصر  
على قوله ربنا والله الحمد وليس في السابق ما يقتضي المنع من ذلك لان السكون عن الشيء لا يقتضي تركه  
فعله نعم مقتضاه ان المأموم يقول ربنا والله الحمد عقب قول الامام سمع الله لمن جده فلما منع الامام من قول  
ربنا والله الحمد فليس بشئ لانه ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بينهما كما سيأتي في باب ما يقول  
عند الوقوف رأسه من الركوع واتي باقي الكلام عليه هناك (قوله عن أنس) في رواية شبيب عن الزهري  
أخبرني أنس (قوله فصل صلاة من الصلوات) في رواية شبيب عن الزهري خضرت الصلاة وكذا في  
رواية جسد عن أنس عند الاسماعيلي قال القرطبي الامام لله قد ظاهرا والمراد الفرض لأنها التي عرف  
من حديثهم انهم يصنعون لها بخلاف النافلة وحتى عياض عن ابن القاسم انها كانت فلا تعقب بأن في  
رواية جابر عند ابن خزيمة وأبي داود الجزم بانها فرض كما سيأتي لكن لم أقف على تعيينها الا أن في حديث  
أنس فصلي بنا يومئذ فكانها نارية الظهر أو العصر (قوله فصل بنا واده قعودا) ظاهره بخلاف حديث  
عائشة والجمع بينهما ان في رواية أنس هذه اختصارا وانه اقتصر على ما آل اليه الحال بعد أمره لهم  
بالجلوس وقد تقدم في باب الصلاة في المطوح من رواية جسد عن أنس بلفظ فصلي بهم جالسوا وهم قيام  
فلما سلم قال اغماجل الامام فيها أيضا اختصارا لانه لم يذكر فيه قوله لهم جلسوا والجمع بينهما انهم  
ابتدؤا الصلاة قياما فاما ما ألبهم بان يقعدوا فقتلوا فقتل كل من الزهري وجيد أحد الزهري ووجهها  
عائشة وكذا جعلهم جالس عند مسلم وجمع القرطبي بين الحديثين باحتمال أن يكون بعضهم قعد من أول  
الحال وهو الذي حكاه أنس وبعضهم قام أي أشارا اليه بالجلوس وهذا الذي حكاه عائشة وتعقب  
بأنه قد قعدوا بعضهم غير انه صلى الله عليه وسلم لا يستلزم النسخ بالاجتهاد لان فرض القادر في الأصل  
القيام وجمع آخر من بينهما باحتمال تعدد الواقعة وفيه بعد لان حديث أنس ان كانت القصه فساهبة  
لزم منه مذكر نمان النسخ بالاجتهاد وان كانت متأخرة لم يلحق على إعادة قول اغماجل الامام ليؤتمر به الى  
آخره لانهم قد استألفوا أمره السابق وصالوا قعودا لكونه فاعدا (فائدة) وقع في رواية جابر عند أبي داود  
انهم دخلوا يعودونه من بين فصلي بهم فيها لكن بين أن الاولى كانت نافلة وأقصرهم على القيام وهو جالس  
والثانية كانت فرضا وابتدؤا قياما فإشار اليهم بالجلوس وفي رواية بشر عن جسد عن أنس عند الاسماعيلي

فقولوا ربنا والله الحمد  
واذا صلى جالساً فصلوا  
جلسوا حدثنا عبد الله  
ابن يوسف قال أخبرنا مالك  
عن ابن شهاب عن أنس  
ابن مالك أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ركع فركع  
فصرع عنه فجلس فجلس  
الايمن فصل صلاة من  
الصلوات وهو فاعدا فصل بنا  
وراه قعودا فلما انصرف  
قال اغماجل الامام ليؤتم  
به فذا صلى فاعدا فصلوا  
فيما فاعدا ركع فاركعوا واذا  
رفع فاركعوا واذا قال مع  
الله فركع فركعوا واذا  
والله الحمد واذا صلى فاعدا  
فصلوا قياما

نحوه «قوله واذ لي جالسا» استدلل به على صحة امامة الجالس كما تقدم وادعى بعضهم ان المراد الامر ان يقتدى به في جلوسه في الشهود بين المجدين لان ذلك عقد كراي كوعا وقع منه والمجود قال فيحصل على ان الجالس للشهادة ما واثمها فامرهم بالجلوس واضعا وقذبه على ذلك بقوله في حديث جابر ان كذا ثم ان تعالوا فعل فارس والى ومقومهم على ماو لهم وهم قعود فلا تقصوا وبقية ابن دقيق العيد وغيره بالاستعداد وان ساق طرق الحديث تأييد ما يؤول الى كان المراد الامر بالجلوس في الركن لقال واذ اجلس فاجلسوا بالناسيب قوله واذ اجلسوا فاجلسوا ما عدل عن ذلك الى قوله واذ اجلسا كان كقوله واذ اجلسي فاجلسا لمراد بذلك جميع الصلاة وبذلك قول انس فيصلي بنا وراه قعودا «قوله اجمعون» كذا في جمع الطرق في النصين بالواو لان الرواة اختلفوا في رواية همام عن أبي هريرة كاسا في باب اقامة الصلوة فقال بعضهم اجمعين بالياء والاول تاكيد لضمير الفاعل في قوله صلوا وانطأ من ضعفه فان المعنى عليه والثاني نصب على الحال أي جلوسا مجتمعين أو على التاكيد لضمير مقدم على منصوب كانه قال اجمعكم اجمعين وفي الحديث من القوا غير ما تقدم مشروعية ركوب الخيل والتدرب على أخلاقها والتأني لمن يحصل له سقوط ونحوهما اتفق النجاشي على الله عليه وسلم في هذه الواقعة وبه الاسوة الحسنة وفيه انه يجوز عليه صلى الله عليه وسلم ما يجوز على البشر من الاسقام ونحوها من غير نقص في مقداره بذلك بل ايزداد قدره ورفعة ومنصبه جلالة «قوله باب متى يسجد من خلف الامام» أي اذا اعتدل أو جلس بين المجدين «قوله وقال انس» هو طرف من حديثه الماضي في الباب بقوله لكن في بعض طرقه دون بعض وسأني في باب استحباب التكبير من رواية الثوري عن الزهري بلفظه ومناسبه حديث الباب بما قدمناه انه يقتضي تقديم ما يسمى ركوعا من الامام بناء على تقدم الشرط على الجزاء وحديث الباب بشرو «قوله عن سفيان» هو الثوري وأوصى هو السبيعي وعبد الله بن زيد هو الخطاطي كذا وقع منسوبه بعد الاسماء على في رواية لشعبة عن أبي اسحق وهو منسوب الى خطبة دفع المجعة واسكان الطاء بن من الاوس وكان عبد الله المذكور أميرا على الكوفة في زمن ابن الزبير ووقع للمصنف في باب رفع اليصر في الصلاة ان أبا اسحق قال سمعت عبد الله بن زيد يخطب وأبو اسحق معروف بالرواية عن البراء بن عازب لكنه سمع هذا عنه واسطة وفيه لطيفة وهي رواية يحيى بن يحيى عن يحيى بن عمار بن كلاب عن الانصار عن من الاوس وكلاهما سكن الكوفة «قوله وهو غير كذب» الظاهر انه من كلام عبد الله بن زيد وعلى ذلك جرى الحديث في جمعه وصاحب العمدة لكن يروى عياض الثوري في تاريخه عن يحيى بن معين انه قال قوله وهو غير كذب انما يريد عبد الله بن زيد الراوي عن البراء لا البراء ولا يقال لرجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم غير كذب يعني ان هذه العبارة انما تحسن في مشكوك في عدائته والصلابة كلهم عدول لا يحتاجون الى تركية وقد نقضه الخطاطي فقال هذا القول لا يوجب حجة في الراوي انما يوجب حقيقة الصدوق قال وهذه عاهدنا اذا أرادوا ان يكذبوا العلم بالراوي والعمل بما روى كان أبو هريرة يقول سمعت علي بن الصادق المصدوق قال ابن مسعود حدثني الصادق المصدوق قال عياض وبعه الثوري لا وصم في هذا على الصلابة لانه لا يرد به التعديل وانما أراد به تقوية الحديث اذ حدث به البراء وهو غير منهم ومثل هذا قول أبي مسلم الخولاني حديثي الحبيب الامين وقد قال ابن مسعود وأبو هريرة قد كذبهما قال وهذا قوله تنبيه على صحة الحديث لان ثابته قصد به تعديل راو يوافقنا في ابن معين للبراء عن التعديل لاجل صحته ولم ينزهه عن ذلك عبد الله بن زيد لوجهه فان عبد الله بن زيد معدود في الصلابة انتهى كلامه وقد علمت أنه أخذ كلام الخطاطي فسطه واستدرك عليه الازام الاخير وليس وارد لان يحيى بن معين لا ثبت بحجة عبد الله بن زيد وقد نقضها ايضا مصعب الزبيري وتوقف فيها أحد بن حنبل وأبو عاصم وأبو داود وأثبتها ابن البرقي والدارقطني وآخرون وقال النووي معنى الكلام حديث البراء وهو غير منهم كما علمت فتعوا بما أخبركم به عنه وقد اعترض بعض

واذا اجلسي جالسا فجلوسا  
أجمعون قال أبو عبد الله  
قال الحيدري قوله اذا اجلسي  
جالسا فجلوسا جلوسا هو في  
مرثه التقديم ثم صلى بعد  
ذلك النبي صلى الله عليه  
وسلم جالسا والثاني خلفه  
قيامهم بامرهم بالقرود  
وانما يؤخذ بالآخر  
فالاخر من فعل النبي صلى  
الله عليه وسلم «باب متى  
يسجد من خلف الامام»  
وقال انس فاذا سجد  
فاجعدوا به حدثنا مسدد  
قال حدثنا يحيى بن سعيد  
عن سفيان قال حدثني  
أبو اسحق قال حدثني عبد  
الله بن زيد قال حدثني  
البراء وهو غير كذب قال  
كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم

المأخرين على التنظير المذكور وقال كأنه لم يمتشئ من علم البيان للفرق الواضح بين قولنا قلان صدوق  
وقلان غير كذب لأن في الأول إثبات الصفة للموصوف وفي الثاني نفي ضد هاتنه فهما مقترنان قال والسبب  
فيه ان نفي الضد كأنه يقع جوابا لما بين اثبتة بخلاف إثبات الصفة انتهى والذي يظهر في ان الفرق بينهما انه  
يقع في الإثبات بالمطابقة وفي النفي بالاتزام لكن التنظير صحيح بالنسبة إلى المعنى المراد باللفظين لأن كلا  
منهما رد عليه أنه تركه في حق مقطوع بتركيته فيكون من محصيل الحاصل ويحصل الانفصال عن  
ذلك عما تقدم من أن المراد بكل منهما تفخيم الأمر وتغويته في نفس السامع وذكر ابن دقيق العيد ان  
بعضهم استدلل على أن كلام عبد الله بن يزيد يقول أي احص في بعض طرقه سمعت عبد الله بن يزيد وهو  
يخطب يقول حدثنا البراء وكان غير كذب قال وهو محتمل أيضا قلت لكنه أحد من الأول وقد  
وجدت الحديث من غير طريق أي احص عن عبد الله بن يزيد وفيه قوله أيضا حدثنا البراء وهو غير  
كذب أخرجه أبو هاشم في صحيحه من طريق محارب بن دينار قال سمعت عبد الله بن يزيد على المنبر يقول  
فذكره وأصله في مسلم لكن ليس فيه قوله وكان غير كذب وهذا يؤول إلى الكلام لعبد الله بن يزيد  
والله أعلم **(فائدة)** وروى الطبراني في مسند عبد الله بن يزيد هذا شيئا جليل على سبيل واثقه لهذا  
الحديث فإنه أخرجه من طريقه أنه كان يصلي بالناس بالكوفة فكان الناس يضعون رؤسهم قبل  
أن يضع رؤسهم ويرفون قبل أن يرفع رؤسهم فذكر الحديث في إنكاره عليهم **(قوله)** إذا قال مع الله  
لمن حده **(قوله)** في رواية شعبة إذا رفع رأسه من الركوع ولمسلم من رواية محارب بن دينار إذا رفع رأسه  
من الركوع فقال سمع الله الله حده لم يزل قيسا **(قوله)** لم يحن **(قوله)** بفتح الضائفة وسكون المهملة ألم  
يش قال حنيت العود إذا نمته وفي رواية لمسلم لا يحن وهي لغة محكية يقال حنيت وحنوت بمعنى  
**(قوله)** حتى يقع ساجدا **(قوله)** في رواية أسير السبل عن أبي احصق حتى يضع جبهته على الأرض وسألت في  
باب سجود السهو وشعره لمسلم من رواية غيره عن أبي اسحق ولا جد عن غندر عن شعبة حتى يسجد ثم  
يسجدون واستدل به ابن الجوزي على أن المأموم لا يشرع في الركوع حتى يتمه الإمام وتعب  
بأنه ليس فيه إلا التأخر حتى يتلبس الإمام بالركن الذي يتقبل إليه بحيث شرع المأموم بعده وعنه  
وقبل الفراغ منه وقع في حديث عمرو بن حريث عند مسلم فكان لا يحن أحد منا ظهروه حتى يستتم  
ساجدا ولا يحن على من حديث أنس حتى يتمكن النبي صلى الله عليه وسلم من السجود وهو أوضح في  
انتفاء المقارنة واستدلل به على طول المطابقة وفيه نظر وعلى جواز النظر إلى الإمام لاتباعه في انتفاء لانه  
**(قوله)** حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان بن عروه هكذا في رواية المستعلي وكريهة وسقط للباقي وقد أخرجه  
أبو عروانة عن الصنفاني وغيره عن أبي نعيم ولفظه كنا إذا سجدنا خف النبي صلى الله عليه وسلم  
يحن أحد منا ظهروه حتى يضع رسول الله صلى الله عليه وسلم جبهته **(قوله)** باب اثم من رفع رأسه  
قبل الإمام **(قوله)** أي من السجود كإساقى بيانه **(قوله)** عن محمد بن زياد **(قوله)** هو الجحى مد فيمكن البصرة  
وله في البخاري أحاديث عن أبي هريرة وفي التابعين أيضا محمد بن زياد الألهاني الجحى وله عنده حديث  
واحد عن أبي أمامة في المزارعة **(قوله)** أما يحنى أحدكم **(قوله)** في رواية الكشيحي أول لا يحنى ولا ي  
داود عن حفص بن عمر عن شعبة أما يحنى أو لا يحنى بالمثل وأما بتخفيف الميم حرف استفهام مثل  
الأولها التافسة دخلت عليها همزة الاستفهام وهو هنا استفهام في يحن **(قوله)** ذكره إذا رفع رأسه قبل  
الإمام **(قوله)** زاد ابن خزيمة من رواية جاذ بن يزيد عن محمد بن زياد في سلانه وفي رواية حفص بن عمر  
المذكورة الذي يرفع رأسه والإمام ساجدين أن المراد الرفع من السجود فقيهه تعقب على من قال  
ان الحديث نص في المنع من تقديم المأموم على الإمام في الرفع من الركوع والسجود معا وإنما هو نص  
في السجود يلتصق به الركوع لكونه في مضاه ويمكن أن يشرق بينهما ما بين السجود من جهة واحدة لان  
البدء أقرب مما يكون فيه من جهة الارتفاع الخاضع المطلوب منه فلذلك خص بالتصميم عليه ويحتمل

إذا قال سمع الله الله حده  
لم يحن أحد منا ظهروه حتى  
يقع النبي صلى الله عليه  
وسلم ساجدا ثم يرفع رؤسهم  
يبدعه حدثنا أبو نعيم عن  
سفيان عن أبي احصق نحوه  
بهذا **(باب)** اثم من رفع  
رأسه قبل الإمام حدثنا  
عجاج بن مهنا قال حدثنا  
شعبة عن محمد بن زياد قال  
سمعت أبا هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال أما  
يحنى أحدكم أو لا يحنى  
أحدكم إذا رفع رأسه قبل  
الإمام أن يجعل الله رأسه  
رأس حمار

أن يكون من باب الاكتفاء وهو ذكر أحد الشيئين المشرقين في الحكم إذا كان لا جد كور من به وأما  
التقدم على الامام في الخفض في الركوع والجدو فقيل يلحق به من باب الاولى لان الاعتدال والجلوس  
بين المحدثين من الوسائل والركوع والجدو من المقاصد واذل الله ليل على وجوب الموافقة فيما  
هو وسيلة فاولى أن يجب فيها هو مقصود يمكن أن يقال ليس هذا بواضح لان الرغف من الركوع  
والجدو يستلزم قطعه عن غاية كاله ودخول النقص في المقاصد أشد من دخوله في الوسائل  
وقد ورد الزجر عن الخفض والرغف قبل الامام في حديث آخر أخرجه البزار من رواية علي بن  
عبد الله السعدي عن أبي هريرة رضي الله عنه في حديث آخر أخرجه  
عبد الله بن زاذل عن هذا الوجه موقوفاً وهو المحفوظ (قوله أو يجعل الله صورته سورة جبار) الثلث من  
شعبة قد رواه الطيالسي عن جابر بن سلمة وابن خزيمة من رواية جابر بن زيد ومسلم من رواية يونس بن  
عبيد والريبع بن مسلم كلهم عن مجاهد بن ياديعبر ردد فأما الجاهلان فقالا رأس وأما يونس فقال  
صورة وأما الريبع فقال وجه واطاهر أنه من تصرف الراوي قال عياض هذه الروايات متفقة لان الوجه  
في الرأس ومغظم الصورة فيه (قلت) لفظ الصورة يطلق على الوجه أيضاً وأما الرأس فرواها أن تكون هي  
أصل فمى المعتمدة وخص وقوع الوجه عليها لانها وقفت الجناية وهي أصل وظاهر الحديث يقتضي  
نحوه قول قبل الامام لكونه قد وقع عليه بالسخ وهو أشد العقوبات بذلك جزم النووي في شرح المعذب  
ومع القول بالخصم فالجهد على أن فاعله ياتم ويجزى صلته عن ابن عمر بتطو به قال أحمد في رواية  
وأهل الظاهر بناء على أنهم يفتقروا الفساد وفي المعنى عن أحمد أنه قال في رسالته ليس من سبق  
الامام صلاة لهذا الحديث قال ولو كانت له صلاة لرجى له الثواب لم يحش عليه العقاب واختلف في معنى  
الوجه المذكور فقيل يحتمل أن يرجم ذلك إلى أمر معنوي فإن الجاهل موصوف بالبلادة فاستعير هذا  
المعنى الصاهل بما يجب عليه من فرض الصلاة ومتابعة الامام ويرجم هذا الجاهل أن التعويل لم يقع مع كثرة  
الفاعلين لكن ليس في الحديث ما يدل على أن ذلك يقع ولا بدواً فاعله على كون فاعله متعرباً لذلك  
وكون فعله ممكن أن يقع عنه ذلك الوجه ولا يلزم من التعرض للشيء وقوع ذلك الشيء قاله ابن دقيق العيد  
وقال ابن بركة يحتمل أن يراد بالتعويل المسخ أو تعويل الهيئة الحسية أو المعنوية أو هما معاً وحله  
آخر ون على ظاهره فلا مانع من جواز وقوع ذلك وسيأتي في كتاب الاثرية الدليل على جواز وقوع  
المسخ في هذه الامة وهو حديث أبي مالك الاشعري في المغازي فإن فيه ذكر المسخ وفي آخره ويمسح  
آخر من فرقة وخناز راى يوم القيامة وسيأتي في هذا في تفسير سورة الانعام شاء الله تعالى ويقوى  
جهده على ظاهره ان في رواية ابن جابر من وجه آخر عن مجاهد بن زيد ان يقول الله رأسه رأس كلب فهذا  
بعد الحجاز لانقاء المناسبة التي ذكرها من بلاد الجاهل وما بعده أيضاً ارادوا عبد الامر المستقل  
وباللفظ الدال على تغيير الهيئة الحاصلة أو رده تشبيهه بالجاهل لاجل البلادة لقال مثلاً فراسه رأس  
جبار وانما قلت ذلك لان الصفة المذكورة وهي البلادة حاصلة في فاعل ذلك عند فعله المذكور فلا يحسن  
أن يقال له يحشى اذا فعلت ذلك ان تصير بليداً مع أن فعله المذكور وانما نشأ عن البلادة وقال ابن  
الجوزي في الرواية التي عبر فيها بالصورة هذه اللفظة تمنع تأويل من قال المراد رأس جباري بالبلادة ولم  
يبين وجه المنع وفي الحديث كمال شقيقته صلى الله عليه وسلم بأمته وبيانه لهم الاحكام وما يترتب عليها  
من الثواب والعقاب واستدل به على جواز المقارنة ولاد لا لنفسه لانه لا ينطوقه على منع المسابقة  
ونعته هو على طلب المتابعة وأما المقارنة فكأنه قال ابن بركة استدلال بظاهره قوم لا يقولون على  
جواز التنازع (قلت) وهو مذهب ردي مبني على دعوى بغير برهان والذي استدلل بذلك منهم انما  
استدل بأصل النسخ لا بخصوص هذا الحديث (الطيفه) قال صاحب القبس ليس للتقدم قبل الامام  
شبه الاطلب الاستحجال ودواؤه أن يستخضره إلى سلم قبل الامام فلا يستعمل في هذه الافعال والله أعلم

أو يجعل الله صورته سورة  
جبار

﴿قوله باب امامة العبد والمولى﴾ أي العتيق قال الزبير بن المنذر لم يخصص الجاهل ولكن لو حبه لا يراده أدلته ﴿قوله وكانت عائشة الخ﴾ وصله أبو داود في كتاب المصاحف من طريق أبي بصير عن ابن أبي مليكة أن عائشة كان يؤمها غلامها ذكوان في المصنف ووصله ابن أبي شيبة قال حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبي بكر بن أبي مليكة عن عائشة أنها أعتقت غلاما لها عن درق كان يؤمها في رمضان في المصنف ووصله الشافعي وعبد الرزاق من طريق أخرى عن ابن أبي مليكة أنه كان يأتي عائشة بأبلى الوادى هو وأبوه وعبيد بن عمير والمصور بن غزير فموتوا ناس كثير فيؤمهم أبو عمرو ومولى عائشة وهو يومئذ غلام لم يمتق وأبو عمرو والمذكور هو ذكوان والى صحة امامة العبد ذهب الجمهور وخالف مالك فقال لا يؤم إلا الأحرار إلا أن كان فارسا أوهم لا يقرؤن فيؤمهم إلا في الجمعة لأنهم لا يحب عليه وخالفه أنسب واحتج بانها تزعم إذا حضرها ﴿قوله في المصنف﴾ استدلل به على جواز قراءة المصلى من المصنف ومنع منه آخر لو كان حوله محلا كثيرا في الصلاة ﴿قوله ولما البقي﴾ بفتح الواو وحده كسر المجهمة والتشديد إلى الزانية تقول ابن التين انه رواه بفتح الواو وحده ومكون المجهمة والتشديد الأول وأبو وهو معطوف على قوله والمولى لكن فصل بين المتعاطفين بأثر عائشة وغفل القرطبي في مختصر البخاري فحصله من بقية الآثار المذكورة والى صحة امامة ولدا الزنا ذهب الجمهور أيضا وكان مالك يكره أن يقض المصلي أن يبايعه عنده أنه يصير معززا كالإمام الناس فيأخرون بسببه وقيل لأنه ليس في الغالبين بفقهاء فيغلب عليه الجهل ﴿قوله وللأعرابي﴾ بفتح الهمزة أي ساكن البادية والى صحة امامته ذهب الجمهور أيضا وخالف مالك وعنه غلبة الجهل على سكان البوادي وقيل لأنهم يدعون نقص السن وترك حضور الجماعة غالباً ﴿قوله والغلام الذي لم يحتمل﴾ ظاهره أنه أراد المراهق ويحتمل الأعم لكن يخرج منه من كان دون سن التمييز بدليل آخر ولعل المصنف راعى اللفظ الوارد في النبي عن ذلك وهو فقاروا عبد الرزاق من حديث ابن عباس من قولها لا يؤم الغلام حتى يحتمل واسناده ضعيف وقد أخرج المصنف في غزوة الفتح حديث عمرو بن سلمة بكسر اللام أنه كان يؤم قومه وهو ابن سبع سنين وقيل إنما يستدل به هنا لأن أحد بن حنبل توقف فيه فقيل لأنه ليس فيه اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وقيل لا خيال أن يكون أراد أنه كان يؤمهم في النافلة دون الفريضة وأجيب عن الأول بأن زمان زول الوصي لا يقع فيه لاحد من الصحابة التقرير على ما لا يجوز فعله ولهذا استدلل أبو سعيد وجابر على جواز العزل بأنهم كانوا يعزلون والقرآن ينزل كما سيأتي في موضعه وأيضاً فالوفاة الذين قدموا عمرو بن سلمة كانوا جماعة من الصحابة وقد نقل ابن خزم أنه لا يعلم لهم في ذلك مخالفتهم وعن الثاني بأن سياق رواية المصنف يدل على أنه كان يؤمهم في الفرائض لقوله فيه صلوا صلاة كذا في حين كذا فإذا حضرت الصلاة الحديث وفي رواية لا يداود قال عمرو فاشهدت مشهدي في حرم الاكتم امامهم وهذا يعم الفرائض والنوافل واحتج ابن خزم على عدم الصحابة صلى الله عليه وسلم أمر أن يؤمهم أقرؤهم قال فعلى هذا انما يؤم من يتوجه اليه الأمر والوصي ليس بأمر ولا ان القم رفع عنه فلا يؤم كذا قال ولا يخفى ضاده لا نقول المأمور من يتوجه اليه الأمر من الباقين بأنهم يقدّمون من انصف بكونه أكثر قرأنا فاطل ما احتج به والى صحة امامة الصبي ذهب أيضا الحسن المصري والشافعي وأبو بكرهما مالك والثوري وعن أبي حنيفة وأحمد ورواية ابن المشهور عنهما الأجزاء في النوافل دون الفرائض ﴿قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم يؤمهم أقرؤهم﴾ لكتاب الله أي فكل من انصف بذلك باذنت امامته من عبد وصبي وغيرهما وهذا طواف من حديث أبي مسعود النخعي كرهناه في باب أهل العلم أحق بالإمامة وقد أخرجه مسلم وأصحاب السنن بلفظ يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله الحديث وفي حديث عمرو بن سلمة المذكور عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وليؤمكم أكثركم قرأنا وفي حديث أبي سعيد عند مسلم أيضا إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم وأخفهم بالإمامة أقرؤهم واستدل بقوله أقرؤهم عن ابن امامة الكافر لأنصح لأنه لا قرأته ﴿قوله ولا ينجع العبد

﴿باب امامة العبد والمولى﴾ وكانت عائشة يؤمها عبدها ذكوان من المصنف ولما البقي والأعرابي والغلام الذي لم يحتمل لقول النبي صلى الله عليه وسلم يؤمهم أقرؤهم لكتاب الله ولا ينجع العبد

من الجماعة) هذا من كلام المصنف وليس من الحديث المعلق (قوله بغيره) أي بغير ضرورة لبيده  
فلوقد تفتت الفضلة عليه بغير ضرورة لم يكن له ذلك وسند كرمسته في الكلام على قصة سالم  
في أول حديثي الباب (قوله عن عبد الله) هو العمري (قوله لما قدم المهاجرون الأولون) أي من مكة  
إلى المدينة وبه صرح في رواية الطبراني (قوله العصبه) بالنصب على الظرفية لقوله قدم كذا في جميع  
الروايات وفي رواية أبي داود رتوا العصبه أي المكان المعنى بذلك وهو باسكان الصاد المسموعة بعدها  
موحدة واختفى في أوله فقبل بالفتح وقبل بالضم ثم رأيت في النهاية ضبطه بعضهم بفتح العين والصاد  
المهملين قال أبو عبد البكري لم ضبطه الأصلي في روايته والمعروف المعصبون بحمد التشديد وهو  
موضع بقاء (قوله وكان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة) زائد في الأحكام من رواية أبي جريح عن نافع وفيهم  
أبو بكر وعمر وأبو سلمة أي ابن عبد الأسد وذو أي ابن حارث بن عاصم بن ربيعة واستشكل ذكر أبي بكر  
فيهم إذ في الحديث أن ذلك كان قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر كان في نفسه وجهه الميضي  
باحتمال أن يكون سالم المذکور استمرار على الصلاة بهم فخص ذكر أبي بكر ولا يخفى ما فيه ووجه الدلالة  
منه إجماع كبار الصحابة القريشيين على تقديم سالم عليهم وكان سالم المذکور مولى أمره من الأنصار  
فأعتمقه وكان إمامته بهم كانت قبل أن يقتل بذلك تظهر مناسبة قول المصنف ولا يخفى العبد وأما  
قيل لمولى أبي حذيفة لأنه لازم بأحذيفة بعد عتبته بن ربيعة بعد أن عتب قتيبة فظاهر أن ذلك قيل  
له مولاه كإسباني في موضعه واستشهد سالم بالإمامة في خلافة أبي بكر رضي الله عنهما (قوله وكان أكثرهم  
قرأنا) إشارة إلى سبب تقدمهم مع كونهم أكثرهم منه وفي رواية الطبراني لأنه كان أكثرهم قرأنا  
(قوله حدثنا يحيى) هو القطان (قوله امعوا وأطيعوا) أي يضافه طاعة الله (قوله وان استعمل)  
أي جعل ملأ والمصنف في الأحكام من مسدد عن يحيى وان استعمل عليكم عبد حشبي وهو أصرح  
في مقصود الترجمة ذكره بعد باب من طريق غندر عن شعبة بن قيس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ي  
ذراع مع وأطع الحديث وقد أخرجه مسلم من طريق غندر بإسناد له آخر عن شعبة عن أبي  
عمران الجوفى عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال إن خليلي صلى الله عليه وسلم أوصاني أن أضع وأطع  
وان كان عبدا حبشيا فجود الأطراف وأخرجه الجماعة وأبو يعقوب في هذا الوجه وفيه قصة أن أبا ذر انتهى  
إلى أبي بكر وقد أقيمت الصلاة فاذا عبد يؤمهم قال قيل هذا أبو ذر فذهب بن توفيق قال أو ذرا صاف خليلي  
صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وأخرج مسلم أيضا من طريق غندر أيضا عن شعبة عن يحيى بن  
الحسين سمعت جدي يحدث أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب في حجة الوداع يقول ولواستعمل  
عليكم عبد بقودكم بكتاب الله وفي هذه الرواية قائدان تعين جهة الطاعة وتاريخ الحديث أنه كان في  
أو آخر عهد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كان رأسه بيضاء) قيل شبه بذلك أصغر رأسه وذلك  
معروف في الحبشة وقيل لسواده وقيل له شعر رأسه وتعلقه وجهه الدلالة منه على صحة إمامة العبد  
أنه إذا أمر بطاعته فقد أمر بالصلاة خلفه قاله ابن بطال ويحتمل أن يكون مأخوذا من جهة ما ترويه  
عندهم أن الأمير هو الذي يتولى الإمامة بنفسه أو نائبه واستدل به على المنع من القيام على السلاطين  
وان جازوا الان القيام عليهم بفضي غالبا إلى أشدهما ينكر عليهم وجهه الدلالة منه أنه أمر بطاعة العبد  
الحشبي والإمامة العظمى إنما تكون بالاستحقاق في قرين فيكون غيرهم متبليا فإذا أمر بطاعته  
استأنز المنهى عن مخالفة والقيام عليه ورده ابن الجوزي بأن المراد بالعامل هنا من يستعمله الإمام  
لا من يلى الإمامة العظمى وبأن المراد بالطاعة الطاعة فيما وافق الحق انتهى ولا مانع من حمله على أعم  
من ذلك فقد وجد من ولى الإمامة العظمى من غير قرين من ذوى الشوكة متغلبا وسيأتي بسط ذلك في  
كتاب الأحكام وقد عكسه بعضهم فاستدل به على جواز الإمامة في غير قرين وهو متعبد لالزام  
بين الاجراء والجواز والله أعلم (قوله باب إذا لم يتم الامام وأتم من خلفه) يشير بذلك إلى حديث

من الجماعة بغيره  
• حدثنا إبراهيم بن  
المنذر قال حدثنا أنس بن  
عياض عن عبد الله عن  
نافع عن ابن عمر قال لما قدم  
المهاجرون الأولون العصبه  
موضع بقاء قبل مقدم  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم كان يؤمهم سالم مولى  
أبي حذيفة وكان أكثرهم  
قرأنا هو سعد بن عبد الله  
بشار قال حدثنا يحيى قال  
حدثنا شعبة قال سمعتني  
أبا الصباح عن أنس عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
قال امعوا وأطيعوا وان  
استعمل حبشي كان رأسه  
في بيضة (باب إذا لم يتم  
الإمام وأتم من خلفه)



عقبة بن عامر وغيره كما سألني **﴿قوله حدثنا الفضل بن سهل﴾** هو البغدادي المعروف بالاعرج من صفار شيوخ البخاري ومات قبله بسنة **﴿قوله يصولون﴾** أي الأئمة واللام في قوله لكم للتبليغ **﴿قوله فإن أصابوا فلكم﴾** أي ثواب صلاتكم زاد أحد عن الحسن بن موسى بهذا السند ولهم أي ثواب صلاتهم وهو يعني عن تكلف فيه حذفها وتعليل ابن بطال بظاهر الزاوية المحذوفة فزعم أن المراد بالأساية هنا أساية الوقت واستدل بحديث ابن مسعود من قوله فلكم كدركون أقوام يصولون الصلاة غير وقتها فإذا أدركتموهم فصولوا في بيوتكم في الوقت ثم صلاوا معهم وأجلوها بجمعة وهو حديث حسن أخرجه الترمذي وغيره فالتقدير على هذا فإن أصابوا الوقت وإن أخطأوا الوقت فلكم يعني الصلاة التي في الوقت انتهى وغفل عن الزيادة التي في رواية أحمد فأنها تدل على أن المراد صلاتهم معهم لا عند الانفراد وكذا أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طرق عن الحسن بن موسى وقد أخرج ابن حبان حديث أبي هريرة من روجه آخر أصرح في مقصود الترجة ولفظه يكون أقوام يصولون الصلاة فإن أقواماً فلكم ولهم وروى أبو داود من حديث عقبة بن عامر من طريقين أم الناس فأصاب الوقت فله ولهم وفي رواية أحمد في هذا الحديث فإن صالوا الصلاة لوقتها وأتوا الركوع والصدوق في ذلك ولهم فهذا يبين أن المراد ما هو أعم من ترك أساية الوقت قال ابن المنذر هذا الحديث يرد على من زعم أن صلاة الإمام إذا فسدت فسدت صلاة من خلفه **﴿قوله وإن أخطأ﴾** أي ارتكبوا الخطيئة ولم يرد به الخطأ المقابل للعدل لأنه لا ثم فيه قال المهلب فيه جواز الصلاة خلف البر والفاجر إذا خيف منه وجه غيره قوله إذا خيف منه بأن الفاجر إذا يوم إذا كان صاحب شركه وقال البيهقي في شرح السنة فيه دليل على أنه إذا صلى يقوم بمحذاته نصح صلاة المأمومين وعليه إعادة واستدل به غيره على أنهم من ذلك وهو محض الانتماء بمن يحمل شيئاً من الصلاة وكذا كان أو غيره إذا أتم المأموم وهو وجه عند الشافعية بشرط أن يكون الإمام هو الخليفة أو نائبه والأصح عندهم صحة الاقتداء بالجمعة علم أنه ترك واجباً ومنهم من استدلل به على الجواز مطلقاً بناء على أن المراد بالخطأ ما يقابل العدل في الخلف في الأمور والاجتهادية كمن صلى خلف من لا يرى قراءة البسملة ولا أنما من أركان القراءة ولا أنها آية من الفاتحة بل يرى أن الفاتحة شجرة بولها قل فإن صلاة المأموم نصح إذا قرأها أو البسملة لأن غايته حال الإمام في هذه الحالة أن يكون أخطأ وقد دل الحديث على أن خطأ الإمام لا يؤثر في صحة صلاة المأموم إذا أصاب **﴿تنبيه﴾** حديث الباب من رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وفيه مقال وقد ذكرنا هذا حديثاً عن ابن حبان وروى الشافعي معناه من طريقين صفوان بن سليم عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة من قوله بل فقط يأتي قوم فيصاولونكم فإن أتوا كان لهم ولكم وإن نقصوا كان عليهم ولكم **﴿قوله باب امامة المقتنون﴾** أي الذي دخل في الفتنة فخرج على الإمام ومنهم من فسره بما هو أعم من ذلك **﴿قوله أو ابتدع﴾** أي من اعتقد شيئاً مما يخالف أهل السنة والجماعة **﴿قوله وقال الحسن صل وعليه بدته﴾** وسيله سعيد بن منصور عن ابن المبارك عن هشام بن حسان أن الحسن سئل عن الصلاة خلف صاحب البدعة فقال الحسن صل خلفه وعليه بدته **﴿قوله وقال لنا محمد بن يوسف﴾** هو الفرغاني قيل عبر بهذه الصيغة لأنه مما أخذ من شعبة في المذاكرة فلم يقل فيه حدثنا وقيل إن ذلك مما تخمسه بالاجازة أو المألوحة أو العرض وقيل هو متصل من حيث اللفظ منقطع من حيث المعنى والذي ظهر لي بالاستقراء خلاف ذلك وهو أنه متصل لكنه لا يعبر بهذه الصيغة إلا إذا كان المتن موقوفاً أو كان فيه وإليس على شرطه والذي هنا من قبيل الأول وقد وسيله الإسماعيلي من رواية محمد بن يحيى قال حدثنا محمد بن يوسف الفرغاني **﴿قوله عن جسد بن عبد الرحمن﴾** أي ابن عوف وفي رواية الإسماعيلي أخبرني جسد وأخرجه الإسماعيلي من طريقين آخرين عن الأوزاعي وخالفه يونس بن يزيد فقال عن الزهري عن عروة أخرجه للإسماعيلي أيضاً وكذلك رواه معمر عن الزهري أخرجه عمر بن شبة في كتاب مقتل

• حدثنا الفضل بن سهل قال حدثنا الحسن بن موسى الأشيب قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يصولون لكم فإن أصابوا فلكم ولهم وإن أخطأوا فلكم وعليهم **﴿باب امامة المقتنون﴾** وقال الحسن صل وعليه بدته قال أبو عبد الله وقال لنا محمد بن يوسف حدثنا الأوزاعي قال حدثنا الزهري عن جسد بن عبد الرحمن

عثمان عن غندر عنه ويحتمل أن يكون الزهري فيه شيطان **(قوله عن عبيد الله بن عدى)** في رواية ابن المبارك **الان** رآه عن الامام جليل وأبي نعيم حدثني عبيد الله بن عدى بن الحارث من سني نوفل بن عبد مناف وعبيد الله المذكور تابعي كبير معدود في الحساب لكونه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكان عثمان من أقارب أمه كاسياً في موضعه **(قوله اننا امام عامة)** أي جماعة وفي رواية يونس وأنت الامام أي الاعظم **(قوله وزل بلمازى)** أي من الحصار **(قوله ويصلي لنا)** أي يؤمننا **(قوله امام قننة)** أي رئيس قننة واختلف في المشار إليه بذلك فقيل هو عبد الرحمن بن عديس البسوي أحد رؤس المصريين الذين حصر وعثمان قاهل ابن واضح فبما نقله عنه ابن عبد البر وغيره وقاله ابن الجوزي وزاد ان كنانة بن بشر أحد رؤسهم صلى بالناس أيضا **(قلت)** وهو المراد هنا فان سيف بن عمر روى حديث الباب في كتاب الفتوح من طريق أخرى عن الزهري بسنده فقال فيه دخلت على عثمان وهو محصور وكانته يصلي بالناس فقلت كيف ترى الحديث وقد صلى بالناس يوم حصر عثمان أو امامة بن سهل بن حنيف الانصاري لكن باذن عثمان ورؤاه عمر بن شبة بسند صحيح ورؤاه ابن المديني من طريق أبي هريرة وكذلك صلى بهم عن أبي طالب فيمار واهامعيل الخطمي في تاريخ بغداد من رواية ثعلبة بن يزيد الحنفي قال فلما كان يوم عيد الفجار واهامعيل الخطمي ابن المبارك فيمار واه الحسن الحنفي لم يصل بهم غيرها وقال غيره صلى بهم عدة صلوات وصلى بهم أيضا سهل بن حنيف وراه عمر بن شبة باسناد قوي وقال بالادوي معنى قوله امام قننة أي امام وقت قننة الله وليس واحدا من هؤلاء ادا بقوله امام قننة وقال بالادوي معنى قوله امام قننة أي امام وقت قننة وعلى هذا الاختصاص له بالخارجي قال ويدل على صحة ذلك ان عثمان لم يرد كراة أي أمهم بكرهه بل ذكر ان فضله أحسن الاعمال انتهى وهذا ما قبله المصنف من ترجمته ولو كان كما قال لم يكن قوله ونخرج مناسبا **(قوله ونخرج)** في رواية ابن المبارك وانما نخرج من الصلاة معه والخرج التأم أي تخاف الوقوع في الغرر أصل المخرج الضيق ثم استعمل للدلالة لانه يعرض على صاحبه **(قوله فقال الصلاة أحسن)** في رواية ابن المبارك ان الصلاة أحسن وفي رواية معقل بن زياد عن الادريجي عند الامام علي من أحسن **(قوله فاذا أحسن الناس فاحسن)** ظاهره انه رخص في الصلاة معهم كما يقول لا يضرك كونه مقنونا بل اذا أحسن فواقفه على احسانه وترك ما لفتن به وهو المطابق لاسبق الباب وهو الذي فهمه الادوي حتى احتاج الى تقدير حذف في قوله امام قننة وخالف ابن المنير فقال يحتمل ان يكون رأى ان الصلاة خلفه لا تصح فنادى عن الجواب بقوله ان الصلاة أحسن لان الصلاة التي هي أحسن هي الصلاة الصحيحة وصلاة الخارج غير صحيحة لانه اما كافر أو فاسق انتهى وهذا قاله نصره للذهبي في عدم صحة الصلاة خلفه فاسق وفيه نظر لان سيفار روى في الفتوح عن سهل بن يوسف الانصاري عن أبيه قال صكره الناس الصلاة خلف الذين حصر وعثمان الاعثمان فانه قال من دعا الى الصلاة فاجيبوا انتهى فهذا امر عي في ان مقصوده بقوله الصلاة أحسن الاشارة الى الاذن بالصلاة خلفه وفيه تأييد لما فهمه المصنف من قوله امام قننة وروى سعيد بن منصور من طريق مكحول قال قالوا لعثمان انا نخرج ان نصلي خلف هؤلاء الذين حصرنا فذكر نحو حديث الزهري وهذا منقطع الا انه اعتضد **(قوله واذا أسأوا فاجتنب)** فيه تحذير من القننة والدخول فيها ومن جيع ما ينكر من قول أو فصل أو اعتقاد في هذا الاثر الحظ على شهود الجماعة ولا سيما في زمن القننة لئلا يزداد نفقار الكلمة وفيه ان الصلاة خلف من نكره الصلاة خلفه أولى من تعطيل الجماعة وفيه رد على من زعم ان الجمعة لا يجزئ أن تقام بغير اذن الامام **(قوله والزيدي)** بضم الزاي هو محمد بن الوليد **(قوله المخت)** وروناه بكسر النون وفيها قالوا لالمراد به من فيه تكبر وتن وشبهه بالناس والمثاني المراد به من يؤتى به بزم أبو عبد الله فيما حكاه ابن التين مختصا بان الاول لا مانع من الصلاة خلفه اذا كان ذلك أصل خلقته ورد بان

عن عبيد الله بن عدي بن شيار أنه دخل على عثمان ابن عفان رضي الله عنه وهو محصور فقال انك امام عامة وزل بلمازى ويصلي لنا امام قننة ونخرج فقال الصلاة أحسن ما يعمل الناس فاذا أحسن الناس فأحسن معهم واذا أسأوا فاجتنب اسأهم وقال الزبيدي قال الزهري لا يرى أن يصلي خلف المخت



المذكور اليه ووجه من زعم انهم تعلّق البخاري قدس الله روحه بغير المذكور في هذا هو  
 ابن عبد الله بن الأشعث واستند عمر بن الحرث بهذه الرواية عنه العلوي رجل **(قوله باب اذا لم ينو الامام أن  
 يؤم الخ)** لم يجز حكم المسئلة لمخالفته من الاحتمال لانه ليس في حديث ابن عباس ان قصر عمر بن النبي  
 صلى الله عليه وسلم لم ينو الامامة كما انه ليس فيه انه قوى لاني ابتداء صلاته ولا بهذان فلم ينو ابن عباس فصلي  
 معه لكن في زيادة اياه منه موقف المأموم ما يشعر بالثاني واما الاول فالاصل عدمه وهذه المسئلة تختلف  
 فيها والاصح عندنا تشعبه لا يشترط لصحة الاقتداء ان ينو الامام الامامة واستدل ابن المنذر ايضا  
 بحديث أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في شهر رمضان قال غُثِّتْ قِصَمَتِي إِلَى جَنْبِهِ وَجَاءَ آخِرُ  
 قِصَمَاتِي إِلَى جَنْبِي حَتَّى كُنَّا رَهْطًا ظُلُمَ أَحْسَنُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَأَخَّرُ زَوْفِي صَلَاتِهِ الْحَدِيثُ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي  
 أَنَّهُ لَمْ يَنْوِ الْإِمَامَةَ ابْتِدَاءً وَاشْتُمَاوَهُمْ وَأَقْرَبَهُمْ وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ كَأَسْيَأَنِي فِي  
 كِتَابِ الصَّلَاةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى يُوْذَعِبُ أَحَدًا إِلَى التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ النَّافِثَةِ وَالْفَرَضِ فَشَرَطَ أَنَّ يَنْوِيَ فِي  
 الْفَرِيضَةِ دُونَ النَّافِثَةِ وَفِيهِ تَطَرُّعٌ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا صَلَّى وَحْدَهُ  
 فَقَالَ أَلَا رَجُلٌ يَصَدِّقُ عَلَى هَذَا فَيُصَلِّيَ مَعَهُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ  
 حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ **(قوله عن عبد الله بن سعد بن أبي حنيفة)** هُوَ مَنْ أَقْرَبَ أَهْلَ الْإِيمَانِ مِنْ رِجَالِ الْأَسْنَادِ  
 كُلِّهِمْ يَصْرُفُونَ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى بَقِيَّةِ فَوَائِدِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورِ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ الثَّلَاثَةِ  
 تَامًا فِي كِتَابِ الْوُزَارِ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى **(قوله باب اذا طول الامام وكان للرجل)** أَيْ الْمَأْمُومِ (حَاجَةٌ  
 نَفْرَجُ وَصَلَى) وَلِلْكَشْمِيِّ فِيهِ فُصْلٌ بِالْفَاءِ وَهَذَا التَّرْجُومَةُ عَكْسُ الَّذِي قِيلَ لَهَا فِي الْأَوَّلِيِّ جَوَازُ الْأَنْتَعَامِ  
 عَنْ لَمْ يَنْوِ الْإِمَامَةَ فِي الثَّانِيَةِ جَوَازُ قَطْعِ الْأَتِمَامِ مَعَ الدُّخُولِ فِيهِ وَآمِلُ قَوْلَهُ فِي التَّرْجُومَةِ فَجَسْتَمَلُ أَنَّهُ  
 خَرَجَ مِنَ الْقُدُورَةِ أَوْ مِنَ الصَّلَاةِ رَأْسًا مِنْ الْمَسْجِدِ قَالَ ابْنُ رَشِيدٍ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ خُرُجَ الْمُتَزَلِّهِ فَيُصَلِّي  
 فِيهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ فَانْصَرَفَ الرَّجُلُ قَالَ وَكَانَ سَبَبُ ذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلَّذِي رَأَاهُ  
 يَصَلِّي أَسْلَمَانِ مَعًا كَأَقْدَمَ (قُلْتُ) وَلَيْسَ الْوَاقِعُ كَذَلِكَ فَإِنْ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ فَانْصَرَفَ الرَّجُلُ فَيُصَلِّي فِي  
 نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَطْعُ الصَّلَاةِ أَوْ الْقُدُورَةِ لَكِنْ فِي مُسْلِمٍ فَانْصَرَفَ الرَّجُلُ فَلَمْ يَمْسُ  
 وَحْدَهُ وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ رَوَاهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ وَمَحَارِبِ بْنِ ذَاوَالْأَوَّالِ يَرْوِيهِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ  
 مِقْسَمٍ وَرَوَاهُ عُمَرُ وَالْمَصْنُفُ هُنَا عَنْ شُعْبَةَ فِي الْأَدَبِ عَنْ سَلِيمِ بْنِ حَبِيبٍ وَمُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ ثَلَاثَتَهُمْ  
 عَنْهُ وَرِوَايَةُ مَحَارِبَ تَأْتِي بِعَدْلٍ بَيْنَ هِيَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَمَقْرُونَةُ بَابِي صَالِحٌ وَرِوَايَةُ أَبِي الْإِثْرِ يَرْوِيهِ عَنْ مُسْلِمٍ  
 وَرِوَايَةُ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ خُزَيْمَةَ وَهُوَ طَرَفٌ آخَرُ غَيْرُهُ سَادٌ كَرِيمٌ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَعْرِزًا وَوَاقِعًا قَدِمَتْ  
 ذِكْرُهُ لِسَهْلِ الْخَوَالِطِ عَلَيْهَا **(قوله حدثنا مسلم)** هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ رِوَايَتَهُ عَنْ شُعْبَةَ  
 مَخْتَصَرَةٌ كَمَا هُوَ كَذَلِكَ أَخْرَجَهَا الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ أَيُّوبَ الْأَزْدِيِّ عَنْهُ وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ الظَّاهِرُ مِنْ  
 قَوْلِهِ فَصَلَّى الْعَشَاءَ إِلَى آخِرِهِ دَخَلَ نَحْتِ الطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ وَكَانَ الْحَامِلُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ الْوُحُودُ عَنْ ذَلِكَ لَمْ  
 تَطَابِقِ التَّرْجُومَةُ ظَاهِرًا لَكِنْ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ أَنَّ مَرَادَ الْبُخَارِيِّ بِذَلِكَ الْإِشَارَةَ إِلَى أَسْلِ الْحَدِيثِ عَلَى طَرِيقِ  
 وَاسْتِقْدَادِ الطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ هَلَاوَالْأَسْنَادِ كَمَا فِي الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ قَائِدَةُ التَّصَرُّعِ بِجَمَاعٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ جَابِرٍ  
**(قوله يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم)** زَادَ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ مَنصُورٍ عَنْ عُمَرَ وَعَشَاءُ الْاِسْتِرَاءِ فَكَانَ  
 الْعَشَاءُ الَّتِي كَانَ يُوَالِبُ فِيهَا عَلَى الصَّلَاةِ مِنْ ثَمَنٍ **(قوله ثم يرجع فيؤم قومه)** فِي رِوَايَةِ مَنصُورٍ  
 الْمَذْكُورَةِ فِيهِ يَجْمَعُ ثَلَاثَ الصَّلَاةِ وَالْمَصْنُفُ فِي الْأَدَبِ فِيهِ صَلَّى بِهِمُ الصَّلَاةُ أَيْ الْمَذْكُورَةُ فِي هَذَا رَدُّ عَلَى  
 مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الصَّلَاةَ الَّتِي كَانَ يَصَلِّيُهَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرَ الصَّلَاةِ الَّتِي كَانَ يَصَلِّيُهَا  
 بِقَوْمِهِ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ قُتَيْبَةَ فَصَلَّى لِلَّهِ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَشَاءَ ثُمَّ آتَى قَوْمَهُ فَأَمَّهُمْ وَفِي رِوَايَةِ  
 الْجَدِيدِ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَنِي سُلَيْمَةَ فَصَلَّى بِهِمْ وَلَا تَخَالُفُهُ قَبْلَهُ لِأَنَّ قَوْمَهُ هُمْ بَنُو سُلَيْمَةَ وَفِي رِوَايَةِ  
 الثَّانِيَةِ عَنْهُ ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى بِقَوْمِهِ فِي بَنِي سُلَيْمَةَ وَلَا حُدُثَ ثُمَّ رَجَعَ فَيُؤْمِنَا **(قوله فصل في العشاء)** كَذَا فِي

**(باب اذا لم ينو الامام أن يؤم ثم جاءه قومه فأمهم)**  
 حدثنا مسلم قال حدثنا  
 اسمعيل بن ابراهيم عن ابي  
 عبد الله بن سعد بن  
 جبير عن ابيسه عن ابن  
 عباس قال بت عند  
 خالي بمكة فقام النبي  
 صلى الله عليه وسلم يصلي  
 من الليل فقامت أمي  
 معه فقامت عن يساره  
 فأخذ برأسى فأقامني من  
 يمينه **(باب اذا طول الامام وكان للرجل حاجة فخرج وصلى)** حدثنا مسلم  
 قال حدثنا شعبه عن  
 عمر بن جابر بن عبد الله  
 أن معاذ بن جبل كان يصلي  
 مع النبي صلى الله عليه وسلم  
 ثم يرجع فيؤم قومه قال  
 حدثني محمد بن بشير قال  
 حدثنا غندر قال حدثنا  
 شعبه عن عمرو قال سمعت  
 جابر بن عبد الله قال كان  
 معاذ بن جبل يصلي مع  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 ثم يرجع فيؤم قومه فصلي  
 العشاء



فيه العهد القوي ويحتمل أن يادها الجنس فكانه قال واحدا من الرجال لأن المعروف تعرف الجنس كالسكر في مؤداه ووقع في رواية الأمام على قيام رجل فأنصرف وفي رواية سليمان بن جابر فجوز رجل فصلى صلاة خفيفة ولا بن عيينة عند مسلم فأخبره رجل فلم يمتلى وحده وهو ظاهر في أنه قطع الصلاة لكن ذكر البيهقي أن محمد بن عباد شيخ مسلم تفرد عن ابن عيينة بقوله ثم سلم وان الحفاظ من أصحاب ابن عيينة وكذا من أصحاب شعبة وهو ابن دينار وكذا من أصحاب جابر لم يذكروا السلام وكأنهم فهم أن هذه اللفظة تدل على أن الرجل قطع الصلاة لأن السلام يتخلل به من الصلاة وسائر الأبيات تدل على أنه قطع القدوة فقط ولم يخرج من الصلاة بل استمر فيها منفردا قال الرافعي في شرح المسند في الكلام على رواية الشافعي عن ابن عيينة في هذا الحديث فتصير رجل من خلقه فصلى وحده هذا يحتمل من جهة اللفظ أنه قطع الصلاة وتبقى عن موضع صلاته واستأنفها لنفسه لكنه غير محمول عليه لأن الفرض لا يقطع بعد الشروع فيه انتهى ولهذا استدلل به الشافعية على أن المأمور أن يقطع القدوة يتم صلاته منفردا وإن أعجز التور في غيره فقال لا دلالة فيه لأنه ليس فيه انفارقه وبقى على صلاته بل في الرواية التي فيها أنه سلم دليل على أنه قطع الصلاة من أصلها ثم استأنفها فيدل على جواز قطع الصلاة وإبطال العذر (قوله فكان معاذ بن مال من) والسمي تلوا من ذلك سميت فكان بهمة وفوق مشددة معاذ بن مال منتهى الأولى تدل على كونه كذا من غير خلاف الثانية ومعنى يئس من أي تناوله ذكره بسوءه وقد قهر في رواية سليمان بن جابر ولفظه فبلغ ذلك معاذ فقال أنه منافق وكذا لا يبر ولا بن عيينة فقال والله أنا فقلت يا بلال قال لا والله لا بين رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يخبره وكان معاذ قال ذلك أولا ثم جاءه أصحاب معاذ للرجل (قوله فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم) بين ابن عيينة في روايته وكذا جابر وأبو أريزير أنه الذي جاء فاشتكى من معاذ وفي رواية النسياني فقال معاذ لئن أصبحت لأذكرن ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فأنزل إليه فقال ما حدثك على الذي صنعت فقال يا رسول الله هلكت على ناصلي فذكر الحديث وكان معاذ أسبغ بالاشكوى فلما أرسل إليه جاء فاشتكى من معاذ (قوله فقال قاتن) في رواية ابن عيينة أقتان أنت زاعم جابر ثلاثا (قوله أو قال قاتنا) شئنا من الراوي وهو منصوب على أنه خبر كان المقدرة وفي رواية أبي الزبير أن يرد أن تكون قاتنا لا جدي في حديث معاذ بن رفاعه المتقدم بآه إذ لا تنكح قاتنا وزاد في حديث أنس لا تطول بهم ومعنى الفتنة ههنا أن التطويل يكون سببا لخروجهم من الصلاة ولتكره الصلاة في الجماعة وروى البيهقي في الشعب بإسناد صحيح عن عمر قال لا تنقضوا إلى الله عبادكم يكون أحدكم أماما فطول على القوم الصلاة حتى يغضب إليهم ما هم فيه وقال الداودي يحتمل أن يريد بقوله قاتن أي معذب لأنه عذبهم بالتطويل ومنه قوله تعالى أن الذين قتلوا المؤمنين قبل قضاء عذابهم (قوله وأمره بسورتين من أوسط المفصل قال مسروق) أي ابن دينار (لا أحفظهما) وكان قال ذلك في حال تعذيبه لشعبة والرافعي في رواية سليمان بن جابر عن عمر وأقرأوا الشمس وضحاها وسبح اسم ربنا الأعلى ونحوها وقال في رواية ابن عيينة عند مسلم أقرأوا بكذا وأقرأوا بكذا قال ابن عيينة فقلت لعمر إن أبا الزبير حدثنا عن جابر أنه قال أقرأوا بالشمس وضحاها والليل إذا يغشى وسبح اسم ربنا الأعلى فقال عمر ونحوه هذا وسبح بذكره جابر في حديثه عن جابر وفي رواية الليث عن أبي الزبير عند مسلم مع الثلاثة أقرأوا باسم ربنا زاد ابن جريج عن أبي الزبير وأضى أخرجه عبد الرزاق وفي رواية الجدي عن ابن عيينة مع الثلاثة الأول والسماء ذات البروج والسماء والطارق وفي المراتب المفصل أقوال ستأتي في فضائل القرآن أعجبها أنه من أول ق إلى آخر القرآن (قوله أوسط) يحتمل أن يريد به المتوسط والسور التي مثلها من قصار المتوسط ويحتمل أن يريد به المعتدل أي المناسب للسماع من المفصل والله أعلم واستدل بهذا الحديث على صحة اقتداء المقرض بالمتنفل بناء على أن معاذ كان ينوي بالاولى الفرض وبالثانية التفل ويدل عليه ما رواه عبد الرزاق والشافعي والبخاري والدارقطني وغيرهم

فكأن معاذ يئس من  
فبلغ ذلك النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال قاتن  
قاتن قاتن ثلاث مرار وقال  
قاتن قاتن قاتن وأمره  
بسورتين من أوسط  
المفصل قال مسروق  
أحفظهما

من طر يق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن جابر في حديث الباب زادني له تطوع ولهم فريضة وهو حديث صحيح وجعله حال الصبح وقد صرح ابن جريج في رواية عبد الرزاق بسماعه فيه فانتفتت منه تدليس فقول ابن الجوزي انه لا يصح مردود وتعليل الطحاوي له بان ابن عيينة سافه عن عمرو ثم من سباق ابن جريج ولم يذكر هذه الزيادة ليس بقادح في صحته لان ابن جريج أسن وأجسل من ابن عيينة وأقدم وأخذ ابن عمر ومنه ولو لم يكن كذلك فبغير زيادة من ثقة حافظ ليست متناقضة وايضا من هو أحفظ منه ولا أكثر عددا فلا معنى للتوقف في الحكم بضمها واماردا للطحاوي لها باحتمال ان تكون مدرجة بقوابه ان الاصل عدم الادراج حتى يثبت التفصيل فهما كان مضمومين الى الحديث فهو منه ولا سيما اذ روى من وجهين والامر هنا كذلك فان الشافعي اخرجهما من وجه آخر من جابر متابعا لعمرو بن دينار عنه وقول الطحاوي هو ظن من جابر مردود لان جابرا كان من يصلي مع معاذ فهو محمول على ان يسمع ذلك منه ولا يظن بجابرا أنه يخبر من شخص بامر غير مشاهد الا بان يكون ذلك الشخص أطلعه عليه واما احتياج اصحابنا لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم انما اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة فليس يجيد لان حاصله انهم من التمس الصلاة غير التي اقيمت من غير تعرض لنية فرض أو نقل ولو تعينت نية الفريضة لا تمتنع على معاذ أن يصلي الثانية بقوله لانما ليست حادثة فرضا له وكذلك قول بعض اصحابنا لا يظن بمعاذ ان ترك فضيلة الفرض خلف افضل الاثمة في المسجد الذي هو من افضل المساجد فانه وان كان فيه نوع رجم لكن للخصايف ان يقول اذا كان ذلك بامر النبي صلى الله عليه وسلم لم يمتنع أن يحصل له الفضل بالاتباع وكذلك قول الخطابي ان الله شاء في قوله كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء حقيقة في المقرضة بقال كان ينوي بها التطوع لان مخالفة ان يقول هذا لا ينافي ان ينوي بها التثقل وامام قول ابن حزم ان المخالفين لا يجوزون ان عليه فرض اذا اقيم ان يصليهم متطوعا فكيف ينسبون الى معاذ ما لا يجوز عندهم ففسد ان كان كافا في نفسه قوي واسلم الاجابة التمسك بالزيادة المتقدمة وامام قول الطحاوي لا حجة فيها لانها لم تكن بامر النبي صلى الله عليه وسلم ولا بقرره لجوابه انهم لا يختلفون في ان رأى الصحابي اذا لم يخالفه غيره حجة والواقع هنا كذلك فان الذين كان يصلي بهم معاذ كلهم صحابة وفيهم ثلاثون عقيلوا ويعون بدوا بقاله ابن حزم قال ولا يحفظ عن غيرهم من الصحابة امتناع ذلك بل قال معهم بالجواز عمرو بن عمرو وأبو الدرداء وأُس وغيرهم وامام قول الطحاوي لو سلمنا جميع ذلك لم يكن فيه حجة لاحتمال أن ذلك كان في الوقت الذي كانت الفريضة فيه صلى من نين أي فيكون منسوخا فقد نفيه ابن دقيق العيد بانه يتضمن اثبات النسخ بالاحتمال وهو لا يسوغ وبانه يلزمه اقامة الدليل على ما ادعاه من اعادة الفريضة اه وكأنه لم يقف على كتابه فانه قد ساق فيه دليل ذلك وهو حديث ابن عمر رفعه لا تصلوا الصلاة في اليوم من نين ومن وجه آخر مرسل ان أهل العالية كانوا يصلون في بيوتهم ثم يصلون مع النبي صلى الله عليه وسلم فبلغه ذلك فقامهم في الاستدلال بذلك في تقدير صحته نظر لاحتمال ان يكون النهي عن ان يصلوا هم نين على انها فريضة وبذلك جزم البيهقي جما بين الحديثين بل لوقال قائل هذا النهي منسوخ بحديث معاذ لم يكن بعيدا ولا يقال الفصة قد عرفت لان صاحبها استشهد باحدنا فانقول كانت احدي أو اثرا لثلاثة فلا مانع ان يكون النهي في الاولى والاذن في الثالثة متلا وقد قال صلى الله عليه وسلم للرجلين الذين لم يصلبهما اذا صليتما في رحاكما ثم أتيتما مسجد جاعة فصليا امامهم فانها لكائنا لثة أخرجه اصحاب السنن من حديث يزيد بن الاسود العامري وصححه ابن خزيمة وغيره وكان في ذلك في جهة الوداع في أخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم ويدل على الجواز أيضا أمره صلى الله عليه وسلم بان ادرك الاثمة الذين يأقون بعده ويثرون الصلاة عن ميقاتها أن صلوا في بيوتكم في الوقت ثم اجعلوا معهم نافلة فاما استدلال الطحاوي انه صلى الله عليه وسلم نهى مهابدا عن ذلك بقوله في حديث سلم بن الحرث اما ان تصلي معي واما ان تخفف فقولهم قد عرفت ان معناه اما أن تصلي معي ولا تصلي بقولهم واما ان تخفف بقولهم ولا تصلي معي ففيه نظر لان مخالفة أن يقول بل

التقدير اما أن نصلى متى قطعنا ذلك تخفيفا واما أن نخفف بقومنا فتصلى متى وهو أولى من تقدير ملافه من  
مقابل التخفيف بترك التخفيف لانه هو المسؤول عنه المتنازع فيه واما قوله بعضهم بكونه منسوخا بان  
صلاة الخوف وقتها راعى صفته فتحالفت ظاهرة بالأفعال المنافية في حال الأمن فلو جازت صلاة  
المفترض خلف المتفعل لصلى النبي صلى الله عليه وسلم بهم من غير علة ولا تقع فيه مخالفة ظاهرا لم يفعل  
ولذلك على المنع خوفا أنه ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى بهم صلاة الخوف من بين كآخره أبو داود  
عن أبي بكره صرح بمحصوله وسلم عن جابر نحوه واما صلواته بهم على فوج من ألف ألف قلابان الجواز واما قول  
بعضهم كان فعل معاذ للضرورة لقلة القراء في ذلك الوقت فهو ضعيف كما قال ابن دقيق العيد لان القدر  
المحزى من القراءة في الصلاة كان حافظوه كثيرا وما زاد لا يكون سببا لتركها أمر ممنوع عنه شرعا في  
الصلاة وفي حديث الباب من القوائد أيضا استحباب تخفيف الصلاة مراعاة حال المأمومين وأما من قال  
لا يكره التطويل إذا علم رضا المأمومين فيشكل عليه أن الامام قد لا يعلم حال من يأتي قيامته به بعد دخوله في  
الصلاة كما في حديث الباب فعلى هذا يكره التطويل مطلقا الا إذا فرض في مصلى يقوم بمحضورين راضين  
بالتطويل في مكان لا يشتبه غيرهم وفيه أن الجماعة من أمور الجماعة عز في تخفيف الصلاة وجواز إعادة  
الصلاة الواحدة في اليوم الواحد من غير جواز خروج المأموم من الصلاة لعذر وأما بفعل عذر فاستدل به  
بعضهم ونصب وقال ابن المنير لو كان كذلك لم يكن لأمر الأئمة بالتخفيف فائدة وفيه نظر لان فائدة الأمر  
بالتخفيف الماخظة على صلاة الجماعة ولا يتناقض ذلك جواز الصلاة منفردا وهذا كما استدلل بعضهم بالقصة  
على وجوب صلاة الجماعة وفيه نحو هذا النظر وفيه جواز صلاة المنفرد في المسجد الذي يصل فيه الجماعة  
إذا كان بعذر وفيه الانكار بلفظ وقوعه بصورة الاستفهام يؤخذ منه تعريض كل أحد بحسبه  
والاكتفاء في التعزير بالقول والاشكال في المكروهات واما تكراره ثلاثا فكذا قد تقدم في العلم أنه  
صلى الله عليه وسلم كان بعد الكلمة ثلاثا لتعظيمه وفيه اعتذار من وقع منه خطأ في الظاهر وجواز  
الوقوع في حق من وقع في محذور وظاهره ان كان له عذر باطن للتنفير عن فعل ذلك وأنه لا يؤم على من فعل  
ذلك متأولا ولا ينال التخفيف من صفته المنافي ﴿قوله ياب تخفيف الامام في القيام وأتمام  
الركوع والصعود﴾ قال الكرماني الواو بمعنى مع كانه قال باب التخفيف بحيث لا يفوته شيء من الواجبات  
فهو تفسير لقوله في الحديث فليجتزله لا يباهي بالجوهر المؤدى الى فساد الصلاة قال ابن المنير وبعده ابن  
رشيد وغيره خص التخفيف في الترجة بالقيام مع أن لفظ الحديث اعم حيث قال فليجتزله لان الذي يطول  
في الغالب انما هو القيام وماعداه لا يشق اتمامه على أحد وكانه حلي حديث الباب على قصة معاذ فان  
الأمر بالتخفيف فيها يخص بالقراءة انتهى ملخصا الذي يظهر ان الجازي اشار بالترجمة الى بعض ما ورد  
في بعض طرق الحديث كما هو وأما قصة معاذ فغير حديث الباب لان قصته معاذ كانت في العشاء وكان  
الامام فيها معاذ وكانت في مسجد بني سلمة وهذه كانت في الصبح وكانت في مسجد بني وهب من قسرة الامام  
المبهم هنا عاذ بل المراد به أبي بن كعب كما أخرجه أبو يعلى بإسناد حسن من رواية عيسى بن جابر وهو  
بالجيم عن جابر قال قال أبي بن كعب صلى ياهل قياما تستغفرون وطويلة قد نزل معه غلام من الانصار في  
الصلاة فلما سمع استفتحها اغتسل من صلاته فغضب أبي فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يشكو الغلام وأتى  
الغلام يشكو أبا فغضب النبي صلى الله عليه وسلم حتى عرف التضييق وجهه ثم قال ان منكم  
منفر من هذا أصليتم فأجروا فان غفلتم الضعيف والكبير والمرضى والحاجة فابان هذا الحديث  
ان المراد به في حديث الباب مما يطيل بنا فلان أبي في القراءة واستغفاره من أضاف اسميه  
الامام وياي موضع كان وفي الطبراني من حديث علي بن حاتم من أمتنا قلتم الركوع والسجود في قول ابن  
المنير ان الركوع والسجود لا يشق اتمامهما نظر فانه ان أراد أقل ما يطلق عليه اسم تمام فذلك لا بد منه وان  
أراد غاية اتمام فقد يشق قسما في حديث البراءة قريباً أنه صلى الله عليه وسلم كان قيامه وركوعه وسجوده

(باب تخفيف الامام في  
القيام وأتمام الركوع  
والسجود) حديثنا آجدين  
يونس قال



قربان السواء (قوله حدثنا زهير) هو ابن معاوية الجعفي واسم جليل هو ابن أبي شالحو قيس هو ابن أبي حازم أبو مسعود هو الانصاري البصري والاستاذ كوكبيون (قوله أن رجلا) لم أفت على اسمه وهو هم من زعم أنه حزم بن أبي بن كعب لأن قصته كانت مع معاذ لا مع أبي بن كعب (قوله أني لا تأخر عن صلاة القعدة) أي فلا أخضرها مع الجماعة لاجل التطويل وفي رواية ابن المبارك في الاحكام والله أني لا تأخر زيادة القسم وفيه جواز مثل ذلك لأنه لم يشكر عليه وتقدم في كتاب العلم في باب الغضب في العلم بلفظ اني لا أكاد أدرك الصلاة وتقدم في جميعه ويحتمل أيضا أن يكون المراد أن الذي ألفه من تطويله اقتضى له أن يشاغل عن المحي في أول الوقت وثوقا بتطويله بخلاف ما إذا لم يكن بطول فانه كان يحتاج الى المبادرة اليه أول الوقت وكان يعقد على تطويله فيشتاغل ببعض شغله ثم توجه فيه صادف انه نارة يدركه ونارة لا يدركه فذلك قال لا أكاد أدرك مما يطول بنا أي بسبب تطويله واستدل به على نجسة الصبح بذلك ووقع في رواية سفيان الاثنية قربان الصلوات في الغصروا غما خصها بالذكر لأنها تطول فيها القراءة غالباً والآن الانصراف منها وقت التوجه لمن لم يعرف اليها (قوله اشدد) بالنصب وهو نص لصدر محذوف أي غضبا لشدوسيه الماخلة الموعظة أو للتقصير في تعلم ما ينبغي تعلمه كذا قال ابن دقيق العيد ونصبه تليذه أو أفضح العمري بانه يتوقف على تقدم الاعلام بذلك قل ويحتمل أن يكون مظهر من الغضب لأرادة الاهتمام بما يليه لاجلها ليكون آمن سماعه على بال للابود من فعل ذلك الى مثله أو قول هذا احسن في الباعث على أصل اظهار الغضب اما كونه أشد احتمال الثاني أو جهورا لرد عليه التعقب المذكور (قوله ان منكم متفرجين) فيه تفسير للمراد بالفتنة في قوله في حديث معاذ أقنأنا أنت ويحتمل ان تكون قصة أبي هذبه بعد قصة معاذ قلنا أني بصيغة الجمع وفي قصة معاذ واجهه وحده بالطالب وكذا ذكر في هذا الغضب ولم يذكره في قصة معاذ وبهذا توجه الاحتمال الاول لابن دقيق العيد (قوله فابكم ماصلى) ما زاد ووقع في رواية سفيان بن أم الناس (قوله فليخفف) قال ابن دقيق العيد التطويل والتخفيف من الامور الاضافة فقد يكون الشئ خفيفا بالنسبة الى جادة قوم طويلا بالنسبة لعادة آخرين قال وقول الفقهاء لا يزيد الا مام في الركوع والسجود على ثلاث نسيجات لا يخالفوا ودعى النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يزيد على ذلك لان رغبة الجماعة في الخير تقتضى أن لا يكون ذلك تطويلا (قلت) وأولى ما أخذ من التخفيف من الحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي عن عبد بن أبي العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له أنت امام قوم فلو أقعدوا القوم باضعفهم اسأده حسن وأصله في مسلم (قوله فان فيهم) في رواية سفيان فان خلفه وهو تعليل الامر المذكور ومقتضاه أنه متى لم يكن فيهم منصف بصفة من المذكور انهم يضر التطويل وقد قدم ما ورد عليه في الباب الذي قبله من امكان مجي من ينصف باحداها وقال العمري الاحكام انما تناط باغالب لا بالصورة النادرة فينبغي للائحة التخفيف مطلقا قال وهذا كما شرع القصص في صلاة المسافر وعلى بالشفقة وهو مع ذلك يشرع ولو لم يشرع عملا بالغالب لأنه لا يدرى ما يطول عليه وهنا كذلك (قوله الضعيف والكبير) كذا ذكره ووقع في رواية سفيان في العلم فان فيهم المريض والضعيف وكان المراد بالضعيف هنا المريض وهناك من يكون ضعيفا خلقته كالضعيف والمن وسأيت في الباب الذي بعده من يقول فيه (قوله باب اذا صلى لنفسه فليطول ماشاء) يريد ان عموم الامر بالتخفيف يختص بالائمة طامثا المنفرد فلا جرح عليه في ذلك لكن اختلف فيها اذا أطال القراءة حتى خرج الوقت كما سجد كره (قوله فان فيهم) كذا لاكثر ولكن عني فان منهم (قوله الضعيف والسقيم) المراد بالضعيف هنا ضعيف الخلقه والسقيم من به مرض زاد مسلم من وجه آخر عن أبي الزناد والصغير والكبير وزاد الطبراني من حديث عثمان بن أبي العاص والحاصل والمرضى وله من حديث علي بن حاتم والعايا السليل وقوله في حديث أبي مسعود الباقى وزاد الحاجة هي اشمل الاوصاف المذكورة (قوله فليطول ماشاء) ولمسلم فليصل كيف شاء

حدثنا زهير قال  
حدثنا اسمعيل قال سمعت  
قيسا قال أخبرني أبو مسعود  
ان رجلا قال والله يا رسول  
الله اني لا تأخر عن صلاة  
القعدة من أجل فلان مما  
يطيل بنا فلما أيسر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في  
موعظة أشد غضبا منه  
يوشد ثم قال ان منكم  
متفرجين فابكم ماصلى  
يا ناس فليخفف فان فيهم  
الضعيف والكبير وذا  
الحاجة (باب اذا صلى  
لنفسه فليطول ماشاء)  
حدثنا عبد الله بن يوسف  
قال أخبرني مالك عن أبي  
الزناد عن الأعرج عن أبي  
هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال اذا صلى  
أحدكم للناس فليخفف فان  
فيهم الضعيف والسقيم  
والكبير واذا صلى أحدكم  
لنفسه فليطول ماشاء

**(باب من شك امامه اذا طول)** وقال أبو أسيد طوالت بنا يا بني حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا صفوان عن ابي عبد الله بن أبي خالد عن قيس ابن أبي حازم عن أبي مسعود

١٣٨

فقتضيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رآته غضب في موضع كان أشد غضبا منه يومئذ ثم قال يا أيها الناس ان منكم منفر من قن أم الناس فليجوز فإن خلفه الضعيف والكبير وإذا الحاجة فحدثنا آدم ابن أبي اياس قال حدثنا شعبه قال حدثنا عمار بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله الانصاري قال أقبل رجل بناخضين وقد جنح الليل فوافق معاذاً يصلي فركب ناخضه وأقبل الى معاذ فقرر بأسورة البقرة أو النساء فاطلق الرجل وبلغه ان معاذاً قال منه فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فشكله معاذ فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا معاذ أتان أنت أو أتانا أنت ثلاث مرات فلولا حلت بسج امره بلنا الأعلى والشمس وضاهاد الليل اذا انقضى فانه يصلي وراك الكبير والضعيف وذو الحاجة أصعب هذا في الحديث فتابعه سعيد بن مسروق ومعهرو الشياطين قال عمر وعبيد الله بن مقسم وأبو الزبير عن جابر قراً معاذ في العشاء بالبقرة وتابعه الامش عن

أبي عذبة قال سمعته على جواز اطالة القراءة ولو خرج الوقت وهو المصعب عند بعض أصحابنا وفيه نظرا لانه يعارضه عموم قوله في حديث أبي قتادة انما التقرب بالنية في صلاة حتى تدخل وقت الاخرى آخر جه مسلم واذا تعارضت صلته للبالغة في الكمال بالتطويل ومفسده ايقاع الصلاة في غير وقتها كانت مراعاة أولى واستدل بهومعه ايضا على جواز تطويل الاعتدال والجلوس بين الصلوتين **(قوله باب من شك امامه اذا طول)** فيه حديث أبي مسعود وهو ظاهر في الترجمة وكذا حديث جابر والتعليق عن أبي أسيد وهو الانصاري واصله ابن أبي شيبة من رواية المنذر بن أبي أسيد قال كان أبي يصلي خلفي فرأيت قال يا بني طوالت بنا اليوم واستفيد منه نسيمة الابن المذكور وفيه عجة على من كرهه الرجل ان يؤم أباه كطما ورايت بخط البدر الزركشي انه في بعض نسخ البخاري وكرو هذا ان يؤم الرجل أباه فان ثبت ذلك فقد دس ابن أبي شيبة هذا التعليق وكان المنذر كان املاوا بن أبي المجد **(تنبيه)** وقع في رواية المسلقى أبو أسيد ففتح الهمزة والواو بالضم كالشائين **(قوله في حديث محارب عن جابر أقبل رجل بناخضين)** النافع بالنون والاضداد الجمجمة والحاء الملهمة فاستعمل من الابل في سقى النخل والزرع **(قوله وقد جنح الليل)** أي أقبل بظلمته وهو يؤيد ان الصلاة المأذونة كانت العشاء كما تقدم **(قوله بسورة البقرة أو النساء)** زاد أبو داود الطيالسي عن شعبه عن محارب بن هذيل عن زعمان الشافعي عن جابر **(قوله فلولا صليت)** أي فلا صليت **(قوله فانه يصلي وراك)** تقدم شرحه في الباب الذي قبله فكان هذا هو المأمل من وجه بين القصصين لكن في شوت هذه الزيادة في هذه القصة نظرقوله بعدها حسب هذا في الحديث يعني هذه الجملة الأخيرة فانه يصلي الخ وقال ذلك هو شعبه الراوى عن محارب وقد رواه غير شعبه من أصحاب محارب عنه بدونها وكذا أصحاب جابر **(قوله تابعه سعيد بن مسروق)** هو ابو صفوان الثوري وروايته هذه واصله أبو عروانة من طريق أبي الاحوص عنه ومتابعة معروصلها السراج من رواية أبي نعم عنه ومتابعة الشياطين وهو أبو اسحق واصله الزمان من طريقه كاهم عن محارب والمراد أنهم تابوا شعبه عن محارب في أصل الحديث لافي جميع ألفاظه **(قوله قال عمرو)** هو ابن دينار وقد تقدم روايته قبل بيان بن وروايته عبد الله بن مقسم واصله ابن خزيمة من رواية محمد بن هلال عنه وهو عن أبي داود باختصار وروايته ابن الزبير واصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه وهي عند مسلم من طريق الليث عنه لكن لم يسن ان السورة البقرة **(قوله وتابعه الامش عن محارب)** أي تابع شعبه وروايته عند النسائي من طريق محمد بن فضيل عن الامش عن محارب وأبي صالح كلاهما عن جابر بطوله وقال فيه في طولهم معاذ ولم يسن السورة **(قوله بالاجاز في الصلاة والكالها)** ثبتت هذه الترجمة عند المسلقى وكروية وكذا ذكرها الاسماعيلي وسقط للباقيين وعلى تقدير مسوطها فماسبة حديث أسس لترجمة من جهة ان من سطر بن النبي صلى الله عليه وسلم في الاجاز والاقام لا يشكى منه تطويل وروى ابن أبي شيبة من طريق أبي جهم قال كانوا أي العصابة يتون ويخرجون ويباردون الوسوسة فين الملقى تخفف عنهم ولهذا تعقب المصنف هذه الترجمة بالاشارة الى أن تخفيف النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لهذا السبب لصعته من الوسوسة بل كان يخفف عند حدوث أمر يقتضيه كيكاء صبي **(قوله عبد العزيز)** هو ابن سفيان والاسناد كاه بصريون والمراد بالاجاز مع الكال الاثبات باقل ما يمكن من الاركان والابحاض **(قوله باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي)** قال ابن من المنبر التراحم السابقة بالتخفيف تتعلق بحق المأمومين وهذه الترجمة تتعلق بقدر زائد على ذلك وهو مصلحة غير المأموم لكن حيث تتعلق بشي يرجع اليه **(قوله عن يحيى بن أبي كثير)** في رواية بشر بن

مخارب **(باب الاجاز في الصلاة والكالها)** حدثنا أبو عمرو قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا عبد العزيز بن عرأس بكر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يوتر الصلاة ويكلمها **(باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي)** حدثنا ابراهيم بن موسى قال أخبرنا الوليد قال حدثنا ابو داود عن يحيى بن أبي كثير

مخارب **(باب الاجاز في الصلاة والكالها)** حدثنا أبو عمرو قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا عبد العزيز بن عرأس بكر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يوتر الصلاة ويكلمها **(باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي)** حدثنا ابراهيم بن موسى قال أخبرنا الوليد قال حدثنا ابو داود عن يحيى بن أبي كثير

ابن بلال قال حدثني شريك بن عبد الله قال سمعت أنس بن مالك يقول ما سلم من وراء.

من النبي صلى الله عليه

ذكر الأئمة عن الإمام جعفر (عليه السلام) قوله: «عبد الله: أبقوا قنطرة» فرواها في رواية أخرى.

ثم يأتي قوله فصل فيهم (باب من أجمع الناس زكياً الامام) حدثنا مسدد قال حدثنا عبد الله بن داود قال حدثنا الأعمش عن إبراهيم

عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت لما مرض النبي صلى الله عليه وسلم مرضه الذي مات فيه أتاه نوزله بالهداية فقال مروا بأبي بكر

فلمصل بالناش فليت ان ألتكر رجل أسف ان نقيم مقامك منذ قلا نعدر على القراءة قال مر وأبادكر فلمصل فقات مشبه فقال في الثانية أو

الاصناف: صاحب دسفر، و آیاتك فليعلم، فصل، و خرج النسخ، و اقر عليه و سجدى بن راجل، كان اقر الى المخطوط، و جلس

*(The music continues, fading out.)*

الارض فلما رآه أبو بكر ذهب يتأخر فأشار إليه أن صل فأتى أبو بكر رضى الله عنه وقعد النبي صلى الله عليه وسلم إلى جنبه وأبو بكر دفع الناس التكبير باسمه محاضرا عن الأعمش (باب الرجل يأتيه الإمام ويؤمن بالناس بالمأموم ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال وليأتكم من بعدكم) حتى قتيبة ١٣٤ قال حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت لما نقل

وسل الله صلى الله عليه وسلم جاء بلال يؤذنه بالصلاة فقال مروا أبا بكر يصلي بالناس فقلت يا رسول الله إن أبا بكر رجل أسيب وإنه متى ما قسم مقامك لا بيع الناس فلو أمرت عمر فقال مروا أبا بكر أن يصلي بالناس فقلت فخصه فقل له إن أبا بكر رجل أسيفه ما متى قسم مقامك لا بيع الناس فلو أمرت عمر فقال إنك لا تفن صوابا يوسف مروا أبا بكر أن يصلي بالناس فلو دخل في الصلاة وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفسه خفة فقام جهاد بين رجلين ورجلاه فخطان في الأرض حتى دخل المسجد فلما سمع أبو بكر حجة ذهب أبو بكر يتأخر فأما إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جلس عن يسار أبي بكر فكان أبو بكر يصلي فأتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فاعدا يقتدى أبو بكر بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يقتدون بصلاة أبي بكر رضى الله عنه (باب هل يأخذ الإمام إذا سئل يقول الناس)

والشاهد فيه قوله أبو بكر يسمع الناس التكبير وهذه اللفظة مفسرة عند الجمهور والجمهور في الرواية الماضية وكان أبو بكر يصلي صلاة النبي صلى الله عليه وسلم والناس يصلون بصلاة أبي بكر وقد كره البخاري أن يحاضر أتباع عبد الله بن داود على ذلك وسأني العث في ذلك في الباب الذي بعده قال ابن مالك ووقع في بعض الروايات هناك بقوم مقامك يعني مروا أبا بكر يصلي بآيات اليا فيهما وهو من قبيل اجراء المعنى مجرى الصحيح والاكتفاء بحذف الحركة ومنه قراءة من قرأ أنه من يتقى ويصبر (تنبيه) سقط في رواية أبي ذر المروزي من هذا الاستناد إبراهيم ولا بد منه (قوله باب الرجل يأتيه الإمام ويؤمن بالناس بالمأموم) قال ابن بطال هذا موافق لقول مسروق الشعبي إن الصوف يوم بعضها بعضا خلافا للجمهور (قلت) وليس المراد أنهم يأمون بهم في التبليغ فقط كأنهم بعضهم بل الاختلاف معزى لأن الشعبي قال حين أكرم قبل أن يرفع الصنف الذي يليه رؤسهم من الرخصة أنه أدركهم ولو كان الإمام رفع قبل ذلك لأن بعضهم بعض أمة انتهى فهذا يدل على أنه يرى أنهم يضمنون عن بعضهم بعض ما يفعله الإمام وأثر الشعبي الأول وصله عبد الرزاق والثاني وصله ابن أبي شيبة ولم يضع البخاري باختصاره في هذه المسئلة لأنه بدأ بالترجمة التي ألقى أن المراد بقوله بأن الناس يابى بكر أن في مقام المبلغ فتعي هذه الرواية التي أطلق فيها اقتداء الناس بأبي بكر ورشح ظاهرها بظاهر الحديث الملق فيحصل أن يكون يذهب إلى قول الشعبي ويرى أن قوله في الرواية الأولى يسمع الناس التكبير لا يعني كونهم يأمون به لأن إمامهم لهم التكبير جزء من أجزاء ما يأمون به فيه وليس فيه في تفسيره وبذلك رواية الإمام علي من طريق عبد الله بن داود الملق كوروكيع جيعان عن الأعمش هذا الاستناد قال فيه والناس يأمون بأبي بكر وأبو بكر يسمعهم (قوله ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم) هذا طرف من حديث أبي عبد الله الذي قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أصحابه تأخرا فقال تقدموا واتوا بي وليأتكم من بعدكم الحديث أخرجه مسلم وأصحاب السنن من رواية أبي نضرة عنه فيسئل وأغاد كره البخاري بصيغة التمجيز لأن أبانضرة ليس على شرطه لضعفه وهذا اعتدلي ليس بصواب لأنه لا يلزم من كونه على غير شرطه أنه لا يصلح عنده للاحتجاج به بل قد يكون صالحا للاحتجاج به عنده وليس هو على شرط صحيحه الذي هو أعلى شروط الصحة والحق أن هذه الصيغة لا تختص بالضعيف بل قد تشمل في الصحيح أيضا بخلاف صيغة الجزم فاتها لا تستعمل إلا في الصحيح وظاهره يدل للمذهب الشعبي وأجاب النووي بأن معنى وليأتكم من بعدكم أي يقتدى بكم من خلفكم مستدلين على أفعالي بأفعالكم قال وفيه جواز اعتماد المأموم في متابعة الإمام الذي لا يراه ولا يسمعه على مبلغ عنه أو سفح داهمه براه متابعا للإمام وقيل معناه تعلوا مني أحكام الشرع وتعلم منكم التابعون بعدكم وكذلك أتباعهم أي انقراض الدنيا (قوله مروا أبا بكر يصلي) كذاه بآيات الباقية وقد تقدم توجيه ابن مالك في رواية الكشمي أن يصلي (قوله متى يقوم) كذا وقع في المتن كثر في المتن بآيات الواو وجه ابن مالك بأنه شبه متى فإذا لم تجزم كاشبهه إذ أتيت في قوله إذا أخذت مضاجعكم تكبرا أو رعاؤكم ثلاثين غلظت الخون ووقع في رواية الكشمي متى ما يقم ولا اشكال فيها (قوله فخطان الأرض) في رواية الكشمي في خطان الأرض وقد تقدمت بقية مباحث الحديث في باب حد المرض وقوله في السند الأعمش عن إبراهيم عن الأسود كذا الجميع وهو الصواب وسقط إبراهيم بين الأعمش والأسود من رواية أبي ذر المروزي وهو هو قاله الجبائي (قوله باب هل يأخذ الإمام إذا سئل يقول الناس) وأورد فيه قصة ذي البدين في

حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك بن أنس عن أبي إدريس عن أبي عمير عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنصرف من اثنين فقال لهما والدين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدن ذو البدين فقال الناس نعم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى اثنين أخرج من سلم ثم كبر فيجدهم على بغيره وأطول

أبراهيم عن أبي سلمة عن

أبي هريرة قال صلى النبي  
صلى الله عليه وسلم الظهر  
ركعتين فقبل صليت  
ركعتين فصلى ركعتين ثم  
سلم ثم جدد صلاتين  
(باب) إذا صلى الإمام في  
الصلاة وقال عبد الله بن  
شداد سمعت تشج عمرو أبا  
في آخر الصلوة قرا أغنا  
أشكر حتى وحزني إلى الله  
حدثنا اسمعيل قال حدثنا  
مالك بن أنس عن هشام بن  
عروة عن أبيه عن عائشة  
أم المؤمنين أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال في  
مرضه مروا أبا بكر بصلي  
بالتاس قالت عائشة قلت  
إن أبا بكر إذا قام في مقامك  
لم يسمع الناس من البكاء  
فمرهم بصلي بالتاس فقال  
مروا أبا بكر فليصل الناس  
فصالت عائشة فقلت  
لحفصة تولى إن أبا بكر  
رجل أصف إذا قام مقامك  
لم يسمع الناس من البكاء  
فمرهم فليصل للناس  
ففعلت حفصة فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم مه  
انكن لآتين صواحب  
يوسفى وأبا بكر فليصل  
لناس قالت حفصة لعائشة  
ما كنت لأصعب منك خيرا  
(باب نسوة الصلوة وبهذه)  
حدثنا أبو الوليد هشام بن  
عبد الملك قال حدثني شعب  
قال حدثني عمرو بن مرة  
قال سمعت سفيان بن أبي

السهر وسبأ في الكلام عليها في موضع قال الزين بن المنير أراد أن يحل الخلاف في هذه المسئلة هو إذا  
كان الإمام شاكأ ما إذا كان على يقين من فعل نفسه فلا خلاف أنه لا يرجع إلى أحد انتهى وقال ابن  
الدين يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم شاكأ بخباري الدين فسألهم إرادة بنق أحد الآخر من فلا  
صدوقا الدين علم صحة قوله قال وهذا الذي أرادنا بخاري بنو به وقال ابن بطال بعد أن حكى الخلاف  
في هذه المسئلة حل الشافعي وجوهه عليه الصلاة والسلام على أنه ذكر قد كروفيه نظرا لأنه لو كان  
كذلك لبينه لهم لم تقع اللبس ولو يثبت من ادعى ذلك فليذكره (قلت) قد ذكره أبو داود  
من طريق الأوزاعي عن الزهري عن سعيد وعبد الله عن أبي هريرة بهذه القصة قال أبو بصير مصدق  
السهر حتى يقنه الله ذلك (قوله باب إذا بكى الإمام في الصلاة) أي هل تقصد ألا ولا الأثر والخبر  
الذان في الباب يدلان على الجواز وعن الشعبي والشافعي والثوري أن البكاء لا يفسد الصلاة وعن  
المالكية والحنفية أن كان ذكر الأثر والخوف لم يفسد في مذهب الشافعي ثلاثة أوجه أحدها أن ظهر منه  
حرفان أقصدوا لافلتائيه وحكى عن نفسه في الاملاء أنه لا يفسد مطلقا لأنه ليس من جنس الكلام ولا يكاد  
يبين منه حرف محقق فأشبه الصوت المتفعل ثالثها أن القفال أن كان فيه مطبقا لم يفسد والأقصد  
أن ظهر منه حرفان وبه قطع المتولي والوجه الثاني أقوى دليلا (فائدة) أطلق جماعة التسوية بين الفضل  
والبكاء وقال المتولي لعل الأظهر في الفعل البطلان مطلقا لما فيه من هتك حرمة الصلاة وهذا أقوى من  
حيث لمعني والله أعلم (قوله قال عبد الله بن شداد) أي ابن الهادي وهو تابعي كبير له رواية بولايه محبة  
(قوله سمعت تشج عمرو) التشجيع بفتح التون وكسر الجيم فواخره جسيم قال ابن فارس تشج المأوى تشج  
تشج إذا غص بالبكاء في حلقه من غير انتصاب وقال الهروي التشجيع صوت معصير جيع كارد المعصبي  
بكاف في صدره وفي الحكم هو أشد البكاء وهذا الأثر هو مسيد بن منصور عن ابن عيينة عن اسمعيل بن  
محمد بن سعد مع عبد الله بن شداد من هذا وقد في صلاة الصبح وأخرج ابن المنذر من طريق عبيد بن عمير  
عن عمر بن الخطاب وقد تقدم الكلام على حديث أبي بكر وقوله فيه من البكاء أي لأجل البكاء في الباب  
حدث عبد الله بن الشيرازي رسول الله صلى الله عليه وسلم بصلي بنا وفي صدره أزين كافر المرحل  
من البكاء رواه أبو داود والنسائي والترمذي في الشمائل وإسناده قوي وصححه ابن خزيمة وابن حبان  
والحاكم وهو من زعم أن مسلما أخرجه والمرجل بكسر الميم وقع الجهم الصدر إذا غلت ولاز برقع  
الهرة بعدها زاي ثم تحاينة ساكنة ثم زاي أيضا وهو صوت الصدر إذا غلت وفي لفظ كاز بالرسي  
(قوله باب نسوة الصلوة هذا لإقامة بعدها) ليس في حديث الباب دلالة على تقييد النسوة  
بما ذكر لكن أشار بذلك إلى ما في بعض الطرق كعادته في حديث الثعمان عند مسلم أنه صلى الله عليه وسلم  
قال ذلك عندما كاد أن يكبر وفي حديث أنس في الباب الذي بعده هذا أقبت الصلاة فأقبل علينا فقال  
(قوله أنسون) بضم التاء المثناة وفتح السين وضم الواو المشددة وتشديد التون ولشعبي أنسون  
بواو بن قال البيضاوي هذه اللام هي التي تلتقي بها القسم والقسم هامة مدرولهذا كده بالتون  
المشددة انتهى وسبأني من رواية أبي داود في بيان أن القسم في هذا الحديث (قوله وأيضا فمن الله بين  
وجوهكم) أي أن نسوة والمراد بنسوة الصلوة اعتدال الضامين على معنى واحد أو أراد بهما سد  
الخلل الذي في الصف كجاءني واختصني في العيد المذكور قيل هو على حقيقة والمراد نسوة الوجه  
يحول خلقه عن وضعه يجعله موضع الفضا ويحو ذلك فهو تطير ما تقدم من العيد فحين رفع رأسه قبل  
الإمام أن يجعل الله رأسه وأسن حاروفيه من الطاهر وقوع العيد من جنس الحناية وهي التحالفة  
وعلى هذا فهو واجب والتحرر به فيه حرام وسبأني في الصف في ذلك في باب أن ثم لم يمت الصلوة فرياد يؤيد  
حله على ظاهره حديث أبي امامة أنسون أنصرفت أو تطهر من الوجه أخرجه أحمد وفي إسناده ضعف  
ولهذا قال ابن الجوزي الظاهر أنه مثل العيد المذكور في قوله تعالى من قبل أن تخلص وجوهها فتردها على

المحدث قال سمعت الثعمان بن بشر يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم أنسون سفوفكم أوليتا من الله بين وجهكم



آخره الاماعيلي عن ابن حذيفة واليهيقي من طريق عثمان الاداري كلاهما عنه وكذلك أخرجه  
 أبو داود عن أبي الوليد وغيره وكذا مسلم وغيره من طريق جماعة عن شعبة وزاد الاماعيلي من طريق  
 أبي داود الطائفي قال سمعت شعبة يقول دأهنت في هذا الحديث لم أسأل قتادة سمعته من أنس أم لا  
 انتهى ولم أر عن قتادة الامعنا ولعل هذا هو السرفي أراد الضاري لحديث أبي هريرة في الباب  
 تقويه له وقد استدلل ابن حزم بقوله إقامة الصلاة على وجوب تسوية الصفوف قال لان إقامة الصلاة  
 واجبة وكل شيء من الواجب واجب ولا يخفى ما فيه ولا سيما قد بينا أن الرواية لم يتفقوا على هذه العبارة  
 وجملة ابن بطال بظاهر لفظ حديث أبي هريرة فاستدل به على أن التسوية سنة قال لان حسن الشيء  
 زيادة على غايته وأورد عليه رواية من غام الصلوة وأجلب ابن دقيق العيد فقال قد يؤخذ من قوله غام  
 الصلوة الاستصحاب لان غام الشيء في العرف أمر زائد على حقيقة الشيء لا يتحقق إلا ما كان يطلق  
 بحسب الوضع على بعض مالاتهم الحقيقة إلا به كذلك قال وهذا لا يخفى بعد لان لفظ الشارع لا يحمل إلا على  
 ما دل عليه الوضع في اللسان العربي وإنما يحمل على العرف إذا ثبت أنه عرف الشارع لا الصرف الحادث  
 «تنبيه» لفظ الترجمة أورده عبد الرزاق من حديث جابر **﴿** قوله باب أن من لم يؤم الصفوف **﴾** قال  
 ابن رشد وأورد فيه حديث أنس ما أنكرت شيئا إلا أنكم لا تقيمون الصفوف وتغيبون الانكار فرفع  
 على ترك التسوية فلا يدل ذلك على حصول الإثم وأوجب بأنه لعله حل الإثم في قوله تعالى فيصدركم الذين  
 يخالفون عن أمره على أن المراد بالإثم الشان والحال لا مجرد الصيغة فليزمن منه أن من خالف شيئا من  
 الخلال التي كان عليها صلى الله عليه وسلم أن يأثم لم لا يدل عليه الوعيد المذكور في الآية وإنكار أنس  
 ظاهر في أنهم خالفوا ما كانوا عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم من إقامة الصفوف فعلى هذا تستلزم  
 المخالفة التأنيم انتهى كلام ابن رشد مختصا وهو ضعيف لانه يفرض أن لا يثبت شيء مستنون لان التأنيم  
 اغنا يحصل عن تركه وأوجبوا قول ابن بطال أن تسوية الصفوف لما كانت من السنن المندوب إليها التي  
 يستحق فاعلمها المندوب لها يدل على أن ناكها يستحق الذم فهو متعقب من جهة أنه لا يلزم من ذم نارك السنة  
 أن يكون أغنا لعلنا لكن يرد عليه التعقب الذي قبله ويحتمل أن يكون البخاري أخذ الوجوب من  
 صيغة الأمر في قوله سووا صفوفكم ومن عموم قوله سواوا كما رأيت ينفى أعلى ومن ورود الوعيد على تركه  
 فوسع عنده هذه القرائن أن انكار أنس اغنا وقع على ترك الواجب وان كان الانكار قد يقع على ترك  
 السنن ومع القول بان التسوية واجبة فصلا من خالف ولم يوصف به لا اختلاف في المذهبين ويؤيد ذلك أن  
 أنس لم ينكره عليهم لم يأثمهم بإعادة الصلاة وأفرط ابن حزم بخلافه بالطلال ونافذ عن ادعى الاجماع على  
 عدم الوجوب بما صرح عن عمر أنه ضرب قدم أبي عثمان النهدي لإقامة الصفوف وبما صرح عن سويد بن غفلة  
 قال كلن باليل يسوي منا كينا ويضرب أقدامنا في الصلاة فقال ما كان عمرو ببال بضر بان أحدا على  
 ترك غير الواجب وفيه نظير لما رواه ما كانا بان التعزير على ترك السنة «قوله بشر» هو المبيعة  
 مصغر «قوله ما أنكرت مندوب عهدت» في رواية المستطلى والكشميني ما أنكرت منامند عهدت  
 «قوله وقال عقبه بن عبيد» هو أبو الرحال بفتح الراء وتشديد الحاء المهملة وهو أخو سعيد بن عبيد وأرى  
 الاستاد الذي قبله وليس لقبه في البخاري إلا هذا الموضع المعقب وأراد به بيان سماع بشر بن سار قال جاء  
 أنس وقد وصله أحدف مستنده عن يحيى الطائفي عن عقبه بن عبيد الطائفي حديث بشر بن سار قال جاء  
 أنس إلى المدينة فقلنا ما أنكرت منامند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما أنكرت منكم شيئا غير  
 أنكم لا تقيمون الصفوف «تنبيه» هذهقدمة لأنس غير المقدمة التي تقدم ذكرها في باب وقت العصر  
 فان ظاهر الحديث فيها أنه أنكر تأخير الظاهر إلى أول وقت العصر كما مضى وهذا الانكار أيضا غير الانكار  
 الذي تقدم ذكره في باب تضييع الصلاة عن وقتها حيث قال لا أعرف شيئا كان على عهد النبي صلى  
 الله عليه وسلم إلا الصلاة وقد ضيعت فان ذلك كلن بالشام وهذا بالمدينة وهذا يدل على أن أهل المدينة

**﴿** باب **﴾** أن من لم يؤم  
 الصفوف حدثنا معاذ بن  
 أسد قال أخبرنا الفضل بن  
 موسى قال أخبرنا سعيد  
 ابن عبيد الطائفي عن بشر  
 ابن سار الانصاري عن  
 أنس بن مالك أنه قدم المدينة  
 فقبله ما أنكرت منذ  
 يوم عهدت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال  
 ما أنكرت شيئا إلا أنكم  
 لا تقيمون الصفوف  
 وقال عقبه بن عبيد عن  
 بشر بن سار قدم علينا  
 أنس المدينة بهذا

كأوفي ذلك الزمان أمل من غيرهم في التمسك بالسنة ﴿قوله باب الزان المنكب بالنكب والقصد بالهدم في الصف﴾ المراد بذلك المبالغة في تعديل الصف وسد خطه وقدر الأمر بسد خال الصف والترغيب فيه في أحاديث كثيرة أجعلها حديث ابن عمر عن أبي داود وصححه ابن خزيمة والحاكم ولفظه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أقفوا الصفوف وحاذروا بين المناكب وسدوا الخلل ولا تذروا فرجات للشيطان ومن وسيل صفوا صله الله ومن قطع صفاً قطعه الله ﴿قوله وقال النعمان بن بشير﴾ هذا طرف من حديث أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من رواية ابن القاسم الجوفى واسمه حسين بن حريش قال سمعت النعمان بن بشير يقول أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس بوجهه فقال أقفوا صفوفكم فلا والله لأقسمن صفوفكم أو ألقن الله بين قلوبكم قال فلقصد رأي الرجل منا يلزم منكبه بمنكب صاحبه وسكبه بكعبه واستدل بحديث النعمان هذا على أن المراد بالنكب في آية الوضوء العظم الثاني في جانبي الرجل وهو عند ملتقى الساق والقدم وهو الذي يمكن أن يلزم بالفي جنبه خلافاً لما ذهب أن المراد بالنكب مؤخر القدم وهو قول شاذ ذهب إلى بعض الحنفية ولم يشته محققوهم وأثبتوه بعضهم في مسئلة الحاج لا الوضوء وأنكره الأصمعي قول من زعم أن النكب في ظهر القدم ﴿قوله عن أنس﴾ روى معبد بن منصور عن هشيم فصرح فيه بتحديث أنس لحديثه في زيادة التي في آخره وهي قوله وكان أحدنا لي آخره وصرح بأنهما من قول أنس وآخرجه الإصعيلي من رواية معمر عن حميد بلفظ قال أنس فلقد رأيت أحدنا لي آخره وأما هذا التصريح أن الفضل المذكور كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبهذا يتم الاحتجاج به على بيان المراد بأقامة الصف وتسويته وزاد معمر في روايته ولو فعلت ذلك بأحدهم اليوم لنفركا أنه يضل شعوس ﴿قوله باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحوله الإمام خلقه إلى يمينه تحت صلاته﴾ تقدم أكثر لفظ هذه الترجمة قبل بضعين من عشرين عاماً لكن ليس هناك لفظ خلقه وقال هناك لم تغد صلاتهما بدل قوله تحت صلاته أخرجه مالك حديث ابن عباس هذا لكن من وجه آخر ولم ينه أحد من الشراح على حكمه هذه الأعداد بل أسقط بعضهم الكلام على هذا الباب والذي يظهر لي أن حكمه يختلف باختلاف الجوابين لقوله لم تغد صلاتهما أي بالعمل الواقع منهما لكونه خفيفاً وهو من مصلحة الصلاة أيضاً وقوله تحت صلاته أي المأمور ولا يضر وقوفه عن يسار الإمام أو لا مع كونه في غير موقفه ولأنه معذور بعدم العلم بذلك الحكم ويحتمل أن يكون الضمير للإمام ونوجبه أن الإمام وحده في مقام الصف وهو محموله لتحويل المأمور فيه التفات ببعض بدنه ولكن ليس ركناً لأقامة الصف للمصلحة المذكورة فصلاته على هذا لا تقص فيها من هذه الجهة والله أعلم وقال الكرماني يحتمل أن يكون الضمير للرجل لأن الفاعل وإن تأخر لفظاً لكنه متقدم رتبة فلكل منهما قرب من وجهه ﴿قلت﴾ لكن إذا عاد الضمير للإمام أضافه أنه استمر زان محوله من بين يديه ثلاثاً بصير كالمار بين يديه ﴿قوله باب المرأة وحدها تكون صفاً﴾ أي في حكم الصفوف بهذا يدفع اعتراض الإصعيلي حيث قال الشخص الواحد لا يسمي صفواً أقل ما يقوم الصف بآيتين ثم إن هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه ابن عبد البر من حديث عائشة عن قومها المرأة وسد هاضف ﴿قوله حدثنا عبد الله بن محمد﴾ هو الجعفي وإن كان عبد الله بن محمد بن أبي شيبة قد روى هذا الحديث أيضاً عن سفيان وهو ابن عيينة ﴿قوله عن إصعق عن أنس﴾ في رواية الحميدي عن أبي نعيم وعلى بن المديني عن الإصعيلي كلاهما عن سفيان حدثنا إصعق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك ﴿قوله صليت أنا وبشير﴾ كذلك الجميع وكذلك وقع في خبر يحيى بن يحيى المشهور من روايته عن ابن عيينة ووقع عند ابن قتيون فبارواه عن ابن السكن بسنده في الخبر المذكور وصليت أنا وبشير من مهملة ولا م مضمر فصحفت على الراوي من لفظ يتم ومشى على ذلك ابن قتيون فقال في قوله على الاستعجاب سليم غير منسوب وساق هذا الحديث ثم إن هذا طرف من حيث اختصره سفيان وطوله مالك تقدم في باب الصلاة على الجصير واستدل بقوله فصصفت أنا وبشير ورواه على أن

﴿باب الزان المنكب بالنكب والقصد بالهدم في الصف﴾ والمراد بذلك المبالغة في تعديل الصف وسد خطه وقدر الأمر بسد خال الصف والترغيب فيه في أحاديث كثيرة أجعلها حديث ابن عمر عن أبي داود وصححه ابن خزيمة والحاكم ولفظه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أقفوا الصفوف وحاذروا بين المناكب وسدوا الخلل ولا تذروا فرجات للشيطان ومن وسيل صفوا صله الله ومن قطع صفاً قطعه الله ﴿قوله وقال النعمان بن بشير﴾ هذا طرف من حديث أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من رواية ابن القاسم الجوفى واسمه حسين بن حريش قال سمعت النعمان بن بشير يقول أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس بوجهه فقال أقفوا صفوفكم فلا والله لأقسمن صفوفكم أو ألقن الله بين قلوبكم قال فلقصد رأي الرجل منا يلزم منكبه بمنكب صاحبه وسكبه بكعبه واستدل بحديث النعمان هذا على أن المراد بالنكب في آية الوضوء العظم الثاني في جانبي الرجل وهو عند ملتقى الساق والقدم وهو الذي يمكن أن يلزم بالفي جنبه خلافاً لما ذهب أن المراد بالنكب مؤخر القدم وهو قول شاذ ذهب إلى بعض الحنفية ولم يشته محققوهم وأثبتوه بعضهم في مسئلة الحاج لا الوضوء وأنكره الأصمعي قول من زعم أن النكب في ظهر القدم ﴿قوله عن أنس﴾ روى معبد بن منصور عن هشيم فصرح فيه بتحديث أنس لحديثه في زيادة التي في آخره وهي قوله وكان أحدنا لي آخره وصرح بأنهما من قول أنس وآخرجه الإصعيلي من رواية معمر عن حميد بلفظ قال أنس فلقد رأيت أحدنا لي آخره وأما هذا التصريح أن الفضل المذكور كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبهذا يتم الاحتجاج به على بيان المراد بأقامة الصف وتسويته وزاد معمر في روايته ولو فعلت ذلك بأحدهم اليوم لنفركا أنه يضل شعوس ﴿قوله باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحوله الإمام خلقه إلى يمينه تحت صلاته﴾ تقدم أكثر لفظ هذه الترجمة قبل بضعين من عشرين عاماً لكن ليس هناك لفظ خلقه وقال هناك لم تغد صلاتهما بدل قوله تحت صلاته أخرجه مالك حديث ابن عباس هذا لكن من وجه آخر ولم ينه أحد من الشراح على حكمه هذه الأعداد بل أسقط بعضهم الكلام على هذا الباب والذي يظهر لي أن حكمه يختلف باختلاف الجوابين لقوله لم تغد صلاتهما أي بالعمل الواقع منهما لكونه خفيفاً وهو من مصلحة الصلاة أيضاً وقوله تحت صلاته أي المأمور ولا يضر وقوفه عن يسار الإمام أو لا مع كونه في غير موقفه ولأنه معذور بعدم العلم بذلك الحكم ويحتمل أن يكون الضمير للإمام ونوجبه أن الإمام وحده في مقام الصف وهو محموله لتحويل المأمور فيه التفات ببعض بدنه ولكن ليس ركناً لأقامة الصف للمصلحة المذكورة فصلاته على هذا لا تقص فيها من هذه الجهة والله أعلم وقال الكرماني يحتمل أن يكون الضمير للرجل لأن الفاعل وإن تأخر لفظاً لكنه متقدم رتبة فلكل منهما قرب من وجهه ﴿قلت﴾ لكن إذا عاد الضمير للإمام أضافه أنه استمر زان محوله من بين يديه ثلاثاً بصير كالمار بين يديه ﴿قوله باب المرأة وحدها تكون صفاً﴾ أي في حكم الصفوف بهذا يدفع اعتراض الإصعيلي حيث قال الشخص الواحد لا يسمي صفواً أقل ما يقوم الصف بآيتين ثم إن هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه ابن عبد البر من حديث عائشة عن قومها المرأة وسد هاضف ﴿قوله حدثنا عبد الله بن محمد﴾ هو الجعفي وإن كان عبد الله بن محمد بن أبي شيبة قد روى هذا الحديث أيضاً عن سفيان وهو ابن عيينة ﴿قوله عن إصعق عن أنس﴾ في رواية الحميدي عن أبي نعيم وعلى بن المديني عن الإصعيلي كلاهما عن سفيان حدثنا إصعق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك ﴿قوله صليت أنا وبشير﴾ كذلك الجميع وكذلك وقع في خبر يحيى بن يحيى المشهور من روايته عن ابن عيينة ووقع عند ابن قتيون فبارواه عن ابن السكن بسنده في الخبر المذكور وصليت أنا وبشير من مهملة ولا م مضمر فصحفت على الراوي من لفظ يتم ومشى على ذلك ابن قتيون فقال في قوله على الاستعجاب سليم غير منسوب وساق هذا الحديث ثم إن هذا طرف من حيث اختصره سفيان وطوله مالك تقدم في باب الصلاة على الجصير واستدل بقوله فصصفت أنا وبشير ورواه على أن



السنة في موقف الاثنين أن يصالح خلف الإمام خلافاً لقال من الكوفيين أن أحدهما يقف عن عيـنه  
والآخر عن يساره ويحتمل في ذلك حديث ابن مسعود الذي أخرجه أبو داود وغيره عنه أنه أُمِّمَ عقبة عن  
عنه والاسود عن شعله وأجاب عنه ابن سيرين بأن ذلك كان لضيق المكان وراه البخاري ((قوله رمى  
أم سليم خلفاً)) فيه أن المرأة لا تصف مع الرجل وأصله ما يحتمل من الاقتناع بها فلو خالفت أجزأت  
صلاتها عند الجمهور وعن الحنفية تنفس صلاة الرجل دون المرأة وهو عيب وفي توجيهه تصف حديث  
قال قاله سلم دلـه قول ابن مسعود آخر وهن من حيث أخرهن الله والامر للوجوب حيث تترك مكان  
ولا مكان يجب أخرهن فيه إلا مكان الصلاة فإذا حدث الرجل فسدت صلاة الرجل لأنه ترك ما أمر  
به من تأخيرها وسكينة هذا فتى عن تكلف جوابه والله المستعان فقد ثبت النهي عن الصلاة في الزوب  
المغصوب وأمر لاسه أن ينزعه فلو خالفت فصلي فيه ولم ينزعه أتم وأجزأه صلاته فلم يبق في الرجل  
الذي خالته المرأة ذلك وأوضع منه لو كان لباب المسجد صفة محلوكة فصلي فيها متخص بغير اذنه مع  
اقتداره على أن ينتقل عنها إلى أرض المسجد بخطوة واحدة صحت صلاته وأتم وكذلك الرجل مع المرأة  
التي خالته ولا سيما إن مات بعد أن دخل في الصلاة فصلت بجنبته وقال ابن رشد الأقربان البخاري  
قصداً أن يبين أن هذا مستثنى من عموم الحديث الذي فيه قبله لا صلاة للمنفرد خلف الصف يعني أنه متخص  
بالرجال والحديث المذكور أخرجه ابن حبان من حديث علي بن شيبان وفي محمته نظراً لكاند كرهه في باب  
إذا ركع دون الصف واستدل به ابن بطلان على صحة صلاة المنفرد خلف الصف خلافاً للاحد قال لا ملأ  
ثبت ذلك للمرأة كان للرجل أولي لكن مخالفة من يقول انغسلوا في ذلك لا امتناع أن تصف مع الرجال  
بخلاف الرجل فإنه أن يصف معهم وأن راحهم وإن يجذبهم رجلاً من طائفة الصف فيقوم معه فأخترنا  
وباق مباحة تصدق باب الصلاة على المحصر ((قوله باب ميمنة المسجد والإمام)) أورده  
حديث ابن عباس مختصراً وهو موافق لوجه آخر مما لا دام بالمطابقة وأما المسجد في الزوم وقد تعقب  
من وجه آخر وهو أن الحديث انما روي إذا كان المأموم واحداً أما إذا أكثر فلا دليل عليه على  
فصل ميمنة المسجد وكأنه أشار إلى ما أخرجه النسائي بإسناد صحيح عن البراء قال كنا إذا صلينا خلف  
النبي صلى الله عليه وسلم أحياناً نكون عن يمينه ولا يي داود بإسناد حسن عن عائشة رضي الله عنها أن الله  
وملائكته يصلون على ميامن الصفوف وأما ما رواه ابن ماجه عن ابن عمر قال قيل للنبي صلى الله عليه  
وسلم إن ميمنة المسجد تطلعت فقال من عمر ميمنة المسجد كتب له كفلان من الأجر ففي إسناده مقال  
وان ثبت فلا يعارض الأول لازم لورداً في عارض رول بزواله ((قوله حدثنا موسى)) هو ابن اجمعيل  
التيودكي وعاصم هو ابن سليمان ((قوله وقال يده)) أي تناول ويصل عليه رواية لا معاصي فأخذ  
يبدى ((قوله من روائى)) في رواية السكتيبي من روائه وهو أوجه ((قوله باب إذا كان بين  
الإمام وبين القوم حائط أو سدة)) أي هل يضر ذلك لا لا اقتداء أولاً والظاهر من تصرفه أنه لا يضر كما  
ذهب إليه المالكية والمسئلة ذات خلاف شهر ومنهم من فرق بين المسجد وغيره ((قوله وقال الحسن))  
لم أره موصلاً بلفظه وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه في الرجل يصل خلف الإمام أو فوق سطح  
بأنه لا بأس بذلك ((قوله وقال أبو مجاز)) وصده ابن أبي شيبة عن معتمر بن ليث بن أبي سليم عنه عنه  
وليث ضعيف لكن أخرجه عبد الله بن أبي التيمي وهو معتمر عن أبيه عنه فإن كان مضبوطاً فهو  
إسناد صحيح ((قوله حدثني محمد)) هو ابن سلام قاله أبو نعيم وبه جزم ابن عساكر في روايته وعبد هو  
ابن سليمان ((قوله في حجرته)) ظاهراً أن المراد حجرته يمينه ويدل عليه ذكر جدران الحجره وأوضع منه  
رواية جابر بن زيد عن يحيى عند أبي نعيم بلفظ كان يصل في حجره من حجر أو واجه ويحتمل أن المراد  
الحجرة التي كان احتجراً في المسجد بالحصى كفي الرواية التي يحد هذه وكذا حديث زيد بن ثابت الذي  
أمدته ولا يداود ويحتمل نصر من وجهين آخرين عن أبي سلمة عن عائشة أنها هي التي نصبت له الحصى

وأبي أم سليم خلفاً ((باب  
ميمنة المسجد والإمام))  
حدثنا موسى قال حدثنا  
ثابت بن يزيد قال حدثنا  
عاصم عن التيمي عن ابن  
عباس قال قمت ليلة أسرى  
عن بسار النبي صلى الله  
عليه وسلم فأخذ يبدى أو  
بعضدى حتى آتاه من  
يمينه وقال يده من روائى  
((باب)) إذا كان بين الإمام  
وبين القوم حائط أو سدة  
وقال الحسن لا بأس أن يصل  
ويشرك يمينه ثم روى أبو  
مجاز بأنهم الإمام وإن كان  
بينهما طريق أو جدار إذا  
مع تكبير الإمام وحديثي  
محمد قال أخبرنا عبدة عن  
يحيى بن سعيد الأنصاري عن  
عمرة عن عائشة قالت كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يصل من الليل في حجرته  
وجدار الحجره قصير فرأى  
الناس متخص النبي صلى  
الله عليه وسلم فقام ناس  
يصلون بصلاته فأصبحوا  
يقعدوا بذلك

معه ناس يصلون يصلاته  
سمعوا ذلك ليلتين أو ثلاثا  
حتى إذا كان بعد ذلك جلس  
رسول الله صلى الله عليه  
و سلم فلم يخرج فلما أصبح  
ذكر ذلك الناس فقال أتى  
خشيت أن تكتب عليكم  
صلاة الليل (باب صلاة  
الليل) حدثنا إبراهيم بن  
المنذر قال حدثنا ابن أبي  
الفضل قال حدثنا ابن أبي  
ذئب عن المقرئ عن أبي  
سلفة بن عبد الرحمن عن  
عائشة رضي الله عنها أن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
كان له صبر يسطه بالتهار  
ويحضره بالليل فتاب إليه  
ناس فصاروا رواه حدثنا  
عبد الإصلي بن حاد قال  
حدثنا وهيب قال حدثنا  
موسى بن عقبة عن سالم  
أبي النصر عن بسر بن سعيد  
عن زبدين نابت أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
اتخذ حجرة قال حبيت أنه  
قال من صبر في رمضان  
فصلى فيها باللي فصلي  
بصلاته ناس من أصحابه  
فما علمهم جعل بعد فخرج  
اليهم فقال قد عرفت الذي  
رأيت من صنعكم فصاروا  
أحب الناس في بيوتكم فإن  
أفضل الصلاة صلاة الليرة  
في بيته الا المكتوبة قال  
عقان حدثنا وهيب قال  
حدثنا موسى قال سمعت أبا  
النضر عن بسر عن زيد  
عن النبي صلى الله عليه وسلم

على باب بيتنا فلما ان يحمل على التمدد أو على الجاز في الجدار وفي نسبة الحجر اليها (قوله فقام ناس) في  
رواية الكشي عن فقام ناس وهذا موضع الترجمة لأن مقتضاها هم كانوا يصلون بصلاته وهو داخل  
الحجرة وهو خارجها (قوله فقام ليلة الثانية) كذلك ذكره وفيه حذف تقدير ليلة الفداء الثانية وفي  
رواية الأصيلي فقام ليلة الثانية (قوله فلما أصبح ذكر ذلك الناس) أي له وأبا عبد الله زان الذي  
خاطبه بذلك عمر رضي الله عنه أخرجه عن معمر عن الزهري عن عروة عنها (قوله ان تكتب عليكم)  
أي تفرض وهي رواية جاذب بن زبد عن أبي نعيم وكذا رواه عبد الله زان عن ابن جريح عن الزهري عن  
عروة عنها وسأني بقية مباحث في كتاب التهجيد ان شاء الله تعالى (قوله باب صلاة الليل) كذا  
وقع في رواية المستمعي وحده ولم يصرح عليه أكثر الشراح ولا ذكره الا معاصلي وهو وجه السابق لأن  
الترجم متعلقة بابواب المصنف وافتتاحها كانت الصلاة بالخالف فيقبل انما مائة من اقامة الصلوة  
ترجم لها وأوردنا عندده فيها صلاة الليل بخصوصها فلها كتاب مفرد ساقى في أوامر الصلاة وكان  
النسخة وقع فيها تكرير لفظ صلاة الليل وهي الجملة التي في آخر الحديث الذي قبله فظن ان الراوي انها ترجمة  
مستقلة فصدرها بلفظ باب وقد تكلف ابن رشيد توجيهها بما حمله ان من صلى بالليل مأمورا في الظلمة  
كانت فيه مشاهة من صلى وراه حائل وأبعد من قال يريد أن من صلى بالليل مأمورا في الظلمة كان  
كن صلى وراه حائل ثم ظهر في احتمال أن يكون المراد صلاة الليل جماعة تخفف لفظ جماعة والذي يأتي  
في أبواب التهجد انما هو حكم صلاة الليل وكيفيتها في عدد دل كملت أو في المجدد أو البيت ونحو ذلك  
(قوله عن المقرئ) هو سعيد والاسناد كله مدنيون (قوله ويحضره) كذا لاكثر بالراء أي يقضه  
مثل الحجرة في رواية الكشي عن الزاوي بدل الراء أي يجعله خارجا بينه وبين غيره (قوله فتاب) كذا  
لاكثر عنه ثم موحدة أي اجتمعوا ووقع عند الخطابي آو أي رجعا وفي رواية الكشي عن أبي النصر عن  
فتار بالثنية والراء أي قاموا (قوله فصاروا رواه) كذا أورده مختصرا وعرضه بيان ان الحجرة المذكورة  
في الرواية التي قبل هذه كانت حصيرا وقد ساقه الامعاصلي من وجه آخر عن ابن أبي ذئب بالمولد ذكر  
الكلام على فوائده في كتاب التهجد ان شاء الله تعالى (قوله عن سالم أبي النصر) كذا لاكثر  
الراء عن موسى بن عقبة وخالفهم ابن جريح عن موسى بن قنبر كذا بالانصر في الاسناد أخرجه النسائي  
ورواية الجماعة أولى وقد واقعهم مالك في الاسناد لكن لم يرفع في الموطأ وروى عنه خارج الموطأ مرفوعا  
وفيه ثلاثة من التابعين مدنيون على نسق أولهم موسى السدكوري (قوله حجرة) كذا لاكثر بالراء  
ولا كشي عن أيضا بالزاي (قوله من صنعكم) كذا لاكثر ولا كشي عن فيهم يضم المصدا وسكون القون  
وليس المراد به صلاتهم فقط بل كونهم رفعوا أصواتهم بهجوا به ليخرج اليهم وحسب بعضهم الباب لظنهم  
انه نائم كما ذكر المؤلف ذلك في الادب في الاعتصام وزاد فيه حتى خشيت ان تكتب عليكم ولو كتب  
عليكم ما قمت به وقد استشكل الخطابي هذه الخشية كما سنوضحه في كتاب التهجد ان شاء الله تعالى  
(قوله أفضل الصلاة صلاة المرفق في بيته الا المكتوبة) ظاهره انه يشمل جميع التوافل لان المراد  
بالمكتوبة المفروضة ولكنه محمول على ما لا يشترع فيه الجميع وكذا ما لا يصح المجدد كركعتي الحجية  
كذا قال بعض أئمتنا ويحتمل ان يكون المراد الصلاة ما شرع في البيت وفي المجدد معا فلا دخل تخية  
المجدد لانها لا تشرع في البيت وأن يكون المراد بالمكتوبة ما شرع فيه الجماعة وهل يدخل ما وجب  
بعارض كالندوة فيه نظر والمراد بالمكتوبة الصلوات الخمس لا ما وجب بعارض كالندوة والمراد  
بالراء جنس الرجال فلا يراد استثناء النساء لثبوت قوله صلى الله عليه وسلم لا تغتصن المساجد وبيوتكم خير  
لهم أخرجه مسلم قال الترمذي انما على النافذة في البيت لكونه أنقى وأبعد من الراء وليترك البيت  
بذلك فتزل فيه الرحمة ينقر منه الشيطان وعلى هذا يمكن أن يخرج بقوله في بيته غيره ولو أمن  
فيه من الراء (قوله قال عقان) كذا في رواية كريمة وحدها ولا ذكره الامعاصلي ولا ولا يهجم ذكر



الإيجاب لتعسيره باذا التي تختص بما يجزى وقوعه وقال الكرمانى الحديث دال على الجزئية الثانية من  
 ان رجعة لان لفظ اذا أصلى قائم امتناول ليكون الاقتراح في حال القيام فمكانه قال اذا افتتح الامام  
 الصلاة قائما فتحو انتم ايضا قائما ولما لا يحتمل أن تكون الواو بمعنى مع والمعنى باب الإيجاب التكبير عند  
 افتتاح الصلاة فيجئ ذلك لانه على الترجمة مشكل انتهى ومحصل كلامه أنه لم يظهر له فوجبه إيجاب  
 التكبير من هذا الحديث والله أعلم وقال في قوله يقولوا ربنا ولك الحمد لولا الدليل الخارجى وهو الاجماع  
 على عدم وجوبه لكان هو أيضا واجبا انتهى وقد قال بوجوبه جماعة من السلف منهم الحنفى شيخ  
 البخارى وكان له لم يطع على ذلك وقد تقدم الكلام على فوائد الحق المذكور مستوفى في باب اغماجل الامام  
 ليؤتم به وقوعه في رواية المستعلى وحده في طريق شبيب عن الزهرى واذا سجد فاسجد واوقع في رواية  
 الكشمى في طريق الباقى ثم انصرف بدل قوله فلما انصرف وزيادة الواو في قوله ربنا لك الحمد وسقط  
 لفظ جعل عند السرخسى في حديث أبي هريرة من قوله اغماجل الامام ليؤتم به ((قائدة)) تكبيرة  
 الاحرام ركن عند الجمهور وقيل شرط وهو عند الحنفية ووجه عند الشافعية وقيل سنة قال ابن المنذر  
 لم يقل به أحد غير الزهرى ونقله غيره عن حديد السيب والاوزاعى ومالك بن عتيبة عن أحد منهم نصرا  
 وبما وافق من أدرك الامام را كما تجزئته تكبيرة (ك) كوع نعم نقله الكرخى من الحنفية عن ابراهيم  
 ابن عليه وأبي بكر الاصم ومخالفتهما الجمهور كثيرة ((تنبيه)) لم يختلف في إيجاب التسمية في الصلاة وقد  
 أشار إليه المصنف في أخر الإيمان حيث قال باب ما جاء في قول النبي صلى الله عليه وسلم لا عمل بالتسمية  
 فدخل فيه الإيمان والوضوء والصلاة والركعة الى آخر كلامه ((قوله باب رفع اليدين في التكبيرة  
 الاولى مع الاقتراح سواء)) هو ظاهر قوله في حديث الباب رفع يديه اذا افتتح الصلاة وفي رواية شبيب  
 الاكية بعد ما يرفع يديه حين يكبر فهذا دليل المارقة وقد ورد تقديم الرفع على التكبير وعكسه أخرجهما  
 مسلم في حديث الباب عنده من رواية ابن جريح وغيره عن ابن شهاب بلطف رفع يديه ثم كبر وفي حديث  
 مالك بن الحويرث عنده كبر ثم رفع يديه وفي المارقة وتقديم الرفع على التكبير خلاف بين العلماء والمرجح  
 عند أصحابنا المارقة ولم أر من قال بتقديم التكبير على الرفع ويرجح الاول حديث واثنان جرحه عند أبي  
 داود بلطف رفع يديه مع التكبير وقضية الملية أنه يتخير بانتهائه وهو الذى صححه النووي في شرح المذهب  
 ونقله عن نص الشافعى وهو المرجح عند المالكية وصح في الروضة تبعاً لاصلاحه لاحتلاهاه لاحتلاهاه وقال  
 صاحب الهداية من الحنفية الأصح رفع ثم يكبر لان الرفع في صفة الكبرياء عن غير الله والتكبير اثبات  
 ذلك والتقى سابق على الاثنان كإثبات كلمة الشهادة وهذا مبني على ان الحكمة في الرفع ما ذكر وقد قال  
 فريق من العلماء بالحكمة في اقتراحهما أن يراه الاصم وبسمه الاعسمى وقد ذكرت في ذلك مناسبات أخر  
 فقيل منه الاشارة الى طرح الدنيا والقبال بكلمته على العبادة وقيل الى الاستسلام والاقبال لئلا يناسب  
 فيه قوله الله أكبر وقيل الى استظامه لادخل فيه وقيل اشارة الى تمام القيام وقيل الى رفع الحجاب بين  
 اليد والمعبود وقيل ليستقبل بجميع بدنه قال الفرطى هذا أنسيما وتعقب وقال الربيع قلت للشافعى  
 ما معنى رفع اليدين قال تعظيم الله وتباع سنيته ونقل ابن عبد البر عن ابن عمر أنه قال رفع اليدين من  
 زينة الصلاة وعن عقبه بن طاهر قال بكل رفع عشر حسنات بكل اصبع حسنة ((قوله حديثنا عند الله بن  
 مسلم)) هو القعنى وفي روايته هذه عن مالك خلاف حافى روايته عنه في الموطأ وقد أخرجه الاصحاح على  
 من روايته بلطف الموطأ قال الفارقلى رواه الشافعى والقعنى وسرد جماعة من روة الموطأ فلم  
 يذكر وافية الرفع عند الكوع قال وحديثه عن مالك في غير الموطأ ابن المبارك وابن مهدي والقطان  
 وغيرهم بإثباته وقال ابن عبد البر كل من رواه عن ابن شهاب أثبتته غير مالك في الموطأ خاصة قال  
 النووي في شرح مسلم أجمع الامسة على استحباب رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام ثم قال بعد أسطر  
 أجمعوا على أنه لا يجب شيء من الرفع الا أنه سقى بوجوبه عند تكبيرة الاحرام عن داود وقال أحد بن سيار

((باب رفع اليدين في  
 التكبيرة الاولى مع  
 الاقتراح سواء)) حدثنا  
 عبد الله بن مسلمة عن  
 مالك عن ابن شهاب عن  
 سالم بن عبد الله عن أبيه  
 أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم كان يرفع يديه حذر  
 منكبيه اذا افتتح الصلاة  
 واذا كبر للركوع واذا رفع  
 رأسه من الركوع رفعهما  
 كذلك أيضا وقال مع الله  
 لمن جده ربنا ولك الحمد وكان  
 لا يفضل ذلك في السجود

من أصحابنا اه واعترض عليه بأنه تناقض وليس كإلحاق المعترض فقلعه أراد إجماع من قبل المذكورين  
 أول ثبت عنده عنهما أولان الاستصحاب لا ينافي بالوجوب بالاعتذار الأول بتدفع اعتراض من أورد  
 عليه أنه ما لك قال في روايته عنه أنه لا يستحب نقله صاحب التبصرة عنهم وحكامه الجابج عن كثير من  
 متقدمهم وأسلم العبارات قول ابن المنذر لم يحتفظوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا  
 افتتح الصلاة وقول ابن عبد البر أجمع العلماء على جواز رفع اليدين عند افتتاح الصلاة وعن قول الجواب  
 أيضا الأوزاعي والحميدي شيخ البخاري وابن خزيمة من أصحابنا نقله عنه الحارث بن زجره مجوزين على  
 العلوي وحكامه القاضي حسين عن الإمام أحمد وقال ابن عبد البر كل من نقل عنه الإيجاب لا يبطل الصلاة  
 بتركه إلا في رواية عن الأوزاعي والحميدي (قلت) ونقل بعض الحنفية عن أبي حنيفة بأن تركه وأما  
 قول النووي في شرح المذهب أجمعوا على استحبابه ونقله ابن المنذر ونقل البدر عن ابن زجره أنه لا يرفع  
 ولا يعتدل خلفهم ونقل القفاي عن أحمد بن سيار أنه أو جبهه وإذا لم يرفع لم ينص صلاته وهو مردود بإجماع  
 من قبله وفي نقل الإجماع نظر فقد نقل القول بالوجوب عن بعض من تقدمه ونقله القفاي في فتاوى به عن  
 أحمد بن سيار الذي مضى ونقله القرطبي في أوائل تفسيره عن بعض المالكية وهو مقتضى قول ابن  
 خزيمة أنه ركن واحتج ابن حزم بموطأه النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ونقله صاكر أبا بكر بن ميمون في أصل  
 وسبأني ما روى عليه في ذلك في الباب الذي يليه وبقي الكلام على نهاية الرفع بعد باب ﴿قوله باب﴾  
 رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع قد صنف البخاري في هذه المسئلة نحو أم فروا وحكي فيه عن  
 الحسن وحسين بن هلال أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك قال البخاري ولم يستن الحسن أحدا وقال ابن عبد  
 البر كل من روى عنه ترك الرفع في الركوع والرفع منه روى عنه فعله إلا ابن مسعود وقال محمد بن نصر  
 المروزي أجمع علماء الأمصار على مشروعية ذلك لأهل الكوفة وقال ابن عبد البر لم يرو أحد عن  
 مالك ترك الرفع فيها إلا ابن القاسم والذي يأخذ به الرفع حديث ابن عمر وهو الذي رواه ابن وهب وغيره  
 عن مالك لم يحتج الترمذي عن مالك غيره ونقل الطحاوي ربعه القرطبي في المفهم أنه أخرق في مالك  
 وأصحهما ولم رالمالكية دليل على تركه ولا تمسكا لأبول ابن القاسم وأما الحنفية فعولوا على رواية  
 مجاهد أنه صلى الله عليه وسلم يرفع يديه يفعل ذلك وأجيبوا بالظن في استناده لأن أبا بكر بن عياش راو يساه  
 حفظه بأسره وعلى تقدير صحته فقد أثبت ذلك سالم ونافع وغيرهما عنه وسأني رواية نافع بعد ابنه والعدد  
 الكثير أولى من واحد لا سيما وهم مثبتون وهو نافع مع أن الجمع بين الروايتين ممكن وهو أنه لم يكن يراه  
 واجبا ففعله تارة وتركه أخرى ومما يدل على ضعفه ما رواه البخاري في جزع رفع اليدين عن مالك أن ابن عمر  
 كان إذا رأى رجلا لا يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع رماه بالحصى واحتجوا أيضا بحديث ابن مسعود أنه رأى النبي  
 صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند الافتتاح ثم لا يعود أخرجه أبو داود ورواه الشافعي بأنه لم يثبت قال ولو ثبت  
 لمكان الحديث مقصدا على الثاني وقد صححه بعض أهل الحديث لكنه استدل به على عدم الوجوب  
 والطحاوي إنما نصب الخلاف مع من يقول بوجوبه كالأوزاعي وبعض أهل الظاهر ونقل البخاري  
 عقب حديث ابن عمر في هذا الباب عن شيخه على بن المدني قال حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم  
 عند الركوع والرفع منه حديث ابن عمر وهذا هو الذي رواه ابن عساكر وقد ذكره البخاري في جزع  
 رفع اليدين و زاد وكان على أعلم أهل زمانه ومقابل هذا قول بعض الحنفية أنه يبطل الصلاة ونسب  
 بعض متأخري المغاربة إلى البدعة ولهذا ما لبس بعض محققهم كالحاكم ابن دقيق العيد أن تركه  
 درألهذه المفسدة وقد قال البخاري في جزع رفع اليدين من زعم أنه بدعة فقد طعن في الصحابة بأنه لم يثبت  
 عن أحمد منهم تركه قال ولا أسانيد أصح من أسانيد الرفع انتهى والله أعلم و ذكر البخاري أيضا أنه رواه  
 سبعة عشر رجلا من الصحابة وذكر الحارث بن عمرو القاسم من منده من رواه العشرة المبشرون ذكره جنيبا أو  
 الفضل الحافظ أنه تنسح من رواه من الصحابة فبلغوا خمسين رجلا (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك

(باب رفع اليدين إذا كبر  
 وإذا ركع وإذا رفع) حدثنا  
 محمد بن مقاتل قال أخبرنا  
 عبد الله قال أخبرنا  
 عن الزهري قال أخبرني  
 سالم بن عبد الله

عن أبيه أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام في الصلاة رفع يديه حتى تكونا حذو منكبيه وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع ويفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع ويقول مع الله لمن جده ولا يفعل ذلك في السجود \* حدثنا مصنف الواسطي قال حدثنا خالد بن عبد الله عن خالد بن أبي قلابة أنه رأى مالك بن الحويرث إذا صلى كبر ورفع يديه وإذا أراد أن يركع رفع يديه وإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه وحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع هكذا (باب إلى أين يرفع يديه) وقال أبو جعفر إن أصحابه رفع النبي صلى الله عليه وسلم حذو منكبيه حدثنا أبو البيمان قال أخبرنا عن الزهري قال أخبرنا سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال وأبى النبي صلى الله عليه وسلم افتتح التكبير في الصلاة فرفع يديه حين يكبر حتى يحلها حذو منكبيه وإذا كبر للركوع فعل مثله وإذا أقبل مع الله لمن جده فعل مثله وقال ربنا ولك الحمد ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود (باب رفع اليدين إذا قام من الركعتين)

وبنحوه ما بين يدينا وأما هذه الطرقة فتصرح الزهري بأخبار سالم به (قوله عن أبيه) معناه غير أبي ذر فقالوا عن عبد الله بن عمر (قوله حين يكبر للركوع) أي عند ابتداء الركوع وهو مقصود رويته مالك بن الحويرث المذكورة في الباب حيث قال وإذا أراد أن يركع رفع يديه وسبأني في باب التكبير إذا قام من السجود من حديث أبي هريرة ثم يكبر حين يركع (قوله ولا يفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع) أي إذا أراد أن يركع ويؤيده رواية أبي داود من طريق أبي يسى عن الزهري بلفظ ثم إذا أراد أن يركع صلبه ورفعها حتى يكونا حذو منكبيه ومقتضاه أنه يندى برفع يديه عند ابتداء القيام من الركوع وأما رواية ابن عيينة عن الزهري التي أخرجهما عن أحمد وأخرجهما عن أحمد أبو داود بلفظ وبعد ما رفع رأسه من الركوع فقامه بعد ما يسمع في الرفع لتفق الربيات (قوله ولا يفعل ذلك في السجود) أي لا في الهوى إليه ولا في الرفع منه كافي رواية شعيب في الباب الذي بعده حيث قال حين يسجد ولا حين يرفع رأسه وهذا يشبه ما لا يخفى من السجود إلى الثانية وإلى الرابعة والتشديد ويشمل ما إذا قام إلى الثالثة أيضا لكن بدون تشهد لكونه غير واجب وإذا قلنا بأصحاب جلسة الاستراحة لم يلد هذا اللفظ على نفي ذلك عند القيام منها إلى الثانية والرابعة لكن قدر ويحيى القطان عن مالك عن نافع عن ابن عمر فروعا هذا الحديث وفيه ولا يرفع بعد ذلك أخرجه المداورقاني في الفرائض بأسانيد حسن وظاهره يشمل النبي عما عدا المواطن الثلاثة وسبأني أثبات ذلك في موطن رابع بعد باب (قوله عن خالد) هو الحمد أو في رواية المستفي والمصرحي حدثنا خالد (قوله إذا صلى كبر ورفع يديه) في رواية مسلم ثم رفع يديه من روية نعيم بن عاصم عن مالك بن الحويرث حتى يحاذي يمينه وهو المذهب الطبري فعزاه للمنفق (قوله وحدث) أي مالك بن الحويرث وليس معطوفا على قوله أي سبق فاعله أو قلابة قصير ملاح (قوله) باب إلى أين يرفع يديه لم يجرز المصنف بالحكم كإخراجه قبل وبعد سبأني فإنه فيما إذا قرى الخلاف لكن الأرجح عنده محاذاة المنكبين لا قصره على إرادته (قوله وقال أبو جعفر) هذا التعليق طرف من حديث سبأني في باب سنة الحواشي في الشهد وسند كرهنا من عرفناه منه من أصحابه المذكورين إن شاء الله تعالى (قوله حذو منكبيه) بفتح المهملة واسكان الذال المجمة أي مقابلهما والمنكبي جمع عظم العضد والكف وهذا أخذ الشافعي والجمهور وذهب الحنفية إلى حديث مالك بن الحويرث المتقدم ذكره عندهم وفي لفظ له حتى يحاذي يمينه وعند أبي داود من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر بلفظ حتى حاذى نأذنيه ورجع الأول لكون أسناده أصح وروى أبو ثور عن الشافعي أنه جمع بينهما فقال يحاذي بظهر كفيه المنكبين وبأطراف أمانه الأذنين ويؤيده رواية أخرى عن وائل عند أبي داود بلفظ حتى كانتا حياض منكبيه وحاذى يمينه أذنيه وهذا قال المتأخرون من المالكية فيما حكاه ابن شاس في الجواهر لكن روى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه حذو منكبيه في الاقتراح وغيره دون ذلك أخرجه أبو داود وبعرضه قول ابن جريج قلت لنافع أكان ابن عمر يجعل الأولى أرفعهن قال لا ذكره أبو داود أيضا وقال لم يذكر رفعهما دون ذلك غير مالك فيما أعلم (قوله وإذا أقبل مع الله لمن جده فعل مثله) ظاهره أنه يقول التسبيح في ابتداء ارتفاعه من الركوع وسبأني الكلام عليه بعد أبو بصيلة (فائدة) لم يرد دليل على التفريق في الرفع بين الرجل والمرأة وعن الحنفية يرفع الرجل إلى الأذنين والمرأة إلى المنكبين لأنه استقرأ الله أعلم (قوله يرفع اليدين إذا قام من الركعتين) أي بعد التشهد فغير جملة أذكار كونهم قائما من السجود لعدم قوله في الرواية التي قبلها لا حين يرفع رأسه من السجود ويحتمل حل النبي هناك على حاله فرفع الرأس من السجود لا على ما بعد ذلك حين يستوي قائما وأبعد من استدلال بقول سالم في روايته ولا يفعل ذلك في السجود على موافقة رواية نافع في حديث هذا الباب حيث قال وإذا قام من الركعتين فإنه لا يلزم من كونهم ينشئه أنه أثبت بل هو ساكت عنه وأبعد أيضا من استدلال برواية سالم على ضعف رواية نافع

واحق ان عيسى بن مريم وابني نافع وسالم تعارض بل في رواية نافع زادتم بنفها سالم وستأتي الاشارة الى ان  
سالمنا اثبتهما من وجه آخر **قوله** حدثنا عياش **هو** بالمتن الشاذة والمتن بالجمجمة وهو ابن الوليد الرام وعبد  
الاعلى هو ابن عبد الاعلى وعبيد الله هو ابن عمر بن حفص **قوله** ورفع ذلك ابن عمر الى النبي صلى الله  
عليه وسلم **قوله** رواه أبي ذراني النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو داود ورواه الثقي بن عبد الوهاب  
عن عبيد الله فلم يرفعه وهو الصحيح وكذا رواه الميث بن سعد وابن جريح ومالك بن نافع موقوفاً وحكي  
الداورقني في العلل الاختلاف في رفعه ورفعته وقال الاشبه بالصواب قول عبد الاعلى وحكي  
الا معاصلي عن بعض مشايخه أنه أما أن عبد الاعلى أنطق في رفعه قال الامعاصلي وخلفه عبد  
الله بن ادريس وعبد الوهاب الثقي والمعتز يعني عن عبيد الله فرووه موقوفاً عن ابن عمر **قلت** ورفعته  
معتز وعبد الوهاب عن عبيد الله عن نافع كمال لكن رفعاه عن عبيد الله عن الزهري عن سالم عن ابن  
عمر أخرجهما البخاري في جزيرع الدين وفيه الزيادة وقد نرى نافع على ذلك عن ابن عمر وهو فيما  
رواه أبو داود وصححه البخاري في الجزاء المذكور من طريق محارب بن دثار عن ابن عمر قال كان النبي صلى  
الله عليه وسلم إذا قام في الركعتين كبر ورفع يديه وله شواهد منها حديث أبي جند الساعدى وحديث  
علي بن أبي طالب أخرجهما أبو داود وصححهما ابن خزيمة وابن حبان وقال البخاري في الجزاء المذكور  
ما زاده ابن عمر وعلى وأبو حنيفة عشرة من الصحابة من الرفع عند القيام من الركعتين يصحح لاهم لم يحكموا  
صلاة واحدة فاختصوا فيها وانما زاد بعضهم على بعض والزيادة مقبولة من أهل العلم وقال ابن  
بطال هذه زيادة يجب قبوله الممنقول بالرفع وقال الخطابي لم يقل به الشافعي وهو لازم على أسفه في قبول  
الزيادة وقال ابن خزيمة هو سنة وإن لم يذكره الشافعي فلا سند صحيح وقد قال قولوا بالنسبة ودعوا قول  
وقال ابن دقيق العيد قياس نظر الشافعي أنه يجب الرفع فيه لأنه أثبت الرفع عند الركوع والرفع منه  
لكونه زائداً على من اقتصر عليه عند الافتتاح والحج في الموضع واحدة وأول راض سيرة من سيرها  
قال والصواب اثباته أما كونه مذهباً للشافعي لكونه قال إذا صرح الحديث فهو مذهبي فقيه نظر انتهى  
ووجه النظر أن محل العمل بهذه الوصية ما إذا عرف أن الحديث لم يطلع عليه الشافعي أما إذا عرف أنه أطلع  
عليه ورده أو تأمله فوجه من الوجوه فلا الأمر هنا محتمل واستنبط البيهقي من كلام الشافعي أنه يقول  
به لقوله في حديث أبي جند المشتمل على هذه السنة وغيرها وهذا قول وأطلق النووي في الرضة  
أن الشافعي نص عليه لكن الذي رأيت في الام خلافاً لذلك فقال في باب رفع اليدين في التكبير في الصلاة  
بعد أن أورد حديث ابن عمر بن مريم قال سمعته يقول عليه ولا تأمره أن يرفع يديه في شيء من ذلك في الصلاة  
التي لها ركوع ويعود الا في هذه المواضع الثلاثة وأما ما وقع في أواخر البوطي برفع يديه في كل خفض  
 ورفع فعمل المنخفض على الركوع والرفع على الاعتدال والاختصه على ظاهره يقتضي استصحابه في  
الدخول أيضاً وهو خلاف ما عليه الجمهور وقد نفاه ابن عمر وأعرب الشيخ أبو حامد في تعليقه فنقل  
الاجماع على أنه لا يشرع الرفع في غير المواطن الثلاثة وتعب بهما ذلك عن ابن عمر وابن عباس وطاوس  
ونافع وعطاء كما أخرجه عبد الله زاذ وغيره عنهم بإسناد قوي به وقد قال به من الشافعية ابن خزيمة وابن  
المشدر وأبو علي الطبري والبيهقي والبقوي وسكان ابن خزيمة من ساداتهم من مال وهشاد وأصح موقوفات  
عليه من الأحاديث في الرفع في سجودهم رواه النسائي من رواية سعيد بن أبي عمرو بن قتادة عن أنس  
ابن مالك عن مالك بن الحويرث أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في صلاة إذا ركع وإذا رفع  
رأسه من ركوعه وإذا سجد وإذا رفع رأسه من سجوده حتى يحاذيهما فروع أذنيه وقد أخرج مسلم  
هذا الاسناد طرفه الأخير كما ذكرناه في أول الباب الذي قبل هذا ولم يشر به سعيد فقد تابعه همام عن  
قتادة عن أبي عوانة في صحيحه وفي الباب عن جماعة من الصحابة لا يخالفون فيها عن مقال وقد روى  
البخاري في جزيرع الدين في حديث علي المرتفع ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو ما عدوا أشارا إلى

حدثنا عياش قال حدثنا  
عبد الاعلى قال حدثنا  
عبيد الله عن نافع أن ابن  
عمر رضى الله عنهما كان  
إذا دخل في الصلاة كبر  
ورفع يديه وإذا ركع رفع  
يديه وإذا قل مع الله لم  
حمده رفع يديه وإذا قام  
من الركعتين رفع يديه ورفع  
ذلك ابن عمر الى النبي صلى  
الله عليه وسلم

تضعيف ما ورد في ذلك **(تنبيه)** وروى الطحاوي حديث الباب في مشكله من طريق نصير بن علي عن  
عبد الاعلى بلفظ **كان رفع يديه في كل خفض ورفع وركوع وسجود وقام وقعود** بين السجدتين  
ويذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك وهذا رواية شاذة فقد رواه الاسماعيلي عن جماعة  
من مشايخه الحفاظ عن نصير بن علي المذكور بلفظ **عاش شيخ الخاري** وكذا رواه هو أبو نعيم من  
طريق أخرى عن عبد الاعلى كذلك **(قوله)** رواه جادين سلمة عن أبيه **(أوب إلى آخره)** وصله البخاري في  
الجزء المذكور عن موسى بن اسمعيل عن حماد بن عوف قال لفظه كان إذا كبر رفع يديه وإذا ركع وإذا رفع  
رأسه من الركوع **(قوله)** رواه ابن طهمان يعني إبراهيم بن أبيه عن أبيه وموسى بن عتبة وهذا وصله البيهقي  
من طريق عمر بن عبد الله بن زرين عن إبراهيم بن طهمان هذا السند موقوف فالحديث حماد وقال آخره  
وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك واعترض الاسماعيلي فقال ليس في حديث حماد ولا ابن  
طهمان رفع من الركعتين المعقود لاجله الباب قال فقلت للحديث عنه دخل له باب في باب يعني ان هذا  
التعليق يلحق بحديث سالم الذي في الباب الماضي وأجيب بأن البخاري قصد الرد على من جزم بأن رواية  
نافع لاصل الحديث موقوفة وأنه خالف في ذلك سالما كما نقله ابن عبد البر وغيره فذهبين هذا التعليق أنه  
اشتد على نافع في رفعه ورفعاه لخصوص هذه الزيادة والذي يظهر أن السبب في هذا الاختلاف ان  
نافعا كان روي موقفا ثم يقبضه بالرفع فكانه كان أحيانا يقتصر على الموقوف أو يقتصر عليه بعض  
الرواة عنه والله أعلم **(قوله)** باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة **(قوله)** أي في حال القيام **(قوله)** كان الناس  
يؤمرون **(قوله)** على ذراعه أيهم موضعه من الفراغ في حديث وائل عند أبي داود والنسائي ثم وضع يده اليمنى  
على ظهر كفة اليسرى والرسغ من الساعد ومحمدا بن خزيمة وغيره وأصله في صحيح مسلم بدون الزيادة  
والرسغ ضم الراء وسكون السين المهملة يسددها محمدا بن الفضل بين الساعد والكف ويسمى أثر على  
نحوه في آخر الصلاة ولم يذكر أيضا طهمان الجسود وقد روى ابن خزيمة من حديث وائل أنه وضعهما  
على صدره والبراء عند صدره وعند أحمد في حديث هب الطائي نحوه وهب بضم الهاء وسكون اللام  
بعد ما موحدة وفي زيادات السند من حديث علي أنه وضعهما تحت السرة وأسناده ضعيف واعترض  
الدهلي في أطراف المطايع قال هذا معقول لأنه ظن من أبي حازم ورد بأن أبي حازم لم يقل لا أعلمه إلى آخره  
لكن في حكم المرفوع لأن قول الصابي كناؤم بكذا يصرف بظاهره إلى ما له الأمر وهو النبي صلى  
الله عليه وسلم لأن الصابي في مقام تعريف الشرع فيصل على من صدر عنه الشرع ومثله قول عائشة  
كناؤم بكذا يصرف بظاهره إلى ما له الأمر وهو النبي صلى الله عليه وسلم وأطلق البيهقي أنه  
لا اختلاف في ذلك بين أهل النقل والله أعلم وقد ورد في سنن أبي داود والنسائي ويصحح ابن السكن شيء  
يستأنس به على تعيين الأسماء والأمور فروي عن ابن مسعود قال رأى النبي صلى الله عليه وسلم واضعا  
يدى اليسرى على يدي اليمنى فترعاها ورضع اليمنى على اليسرى استاده حسن قيل لو كان من فوطا ما احتاج  
أبو حازم إلى قوله لا أعلمه الخ وال جواب أنه أراد الانتقال إلى التصريح بالاول لا يقال له مرفوع وإنما يقال  
له حكم الرفع قال العلماء الحكمة في هذه الهيئة أنه صفة السائل التذلل وهو أمع من العبد وأقرب  
إلى الخشوع وكان البخاري لحظ ذلك فقبحه بباب الخشوع ومن اللطائف قول بعضهم القلب موضع  
النسبة والعادة ان من احتذر على حفظ شيء يحصل يديه عليه قال ابن عبد البر لم يأت عن النبي صلى الله  
عليه وسلم فيه خلاف وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين وهو الذي ذكره مالك في المطايع لم يحن  
ابن المنذر وغيره عن مالك غيره وروى ابن ابي حاتم عن مالك الأسال وصار إليه أكثر أفعاله وعنه  
الفرقة بين التبريضة والتأفقه منهم من كرهه إلا مسال ونقل ابن الحاجب أن ذلك حديث يسجد معتدا بقصد  
الراحة **(قوله)** قال أبو حازم يعني رواه بالسند المذكور والله (لا أعلمه) أي سهل بن سعد (الابن) يعني بغير

ورواه حماد بن سلمة عن  
أبيوب عن نافع عن ابن عمر  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم رواه ابن طهمان  
عن أبيوب وموسى بن  
عتبة مختصرا

**(باب وضع اليمنى على  
اليسرى في الصلاة)**  
حدثنا عبد الله بن سلمة  
عن مالك عن أبي حازم عن  
سهل بن سعد قال كان الناس  
يؤمرون أن يضع الرجل  
يده اليمنى على ذراعه  
قال أبو حازم لا أعلمه إلا  
ينبغي ذلك إلى النبي صلى  
الله عليه وسلم

قوله الله في نفسه الذي  
أه محصاه



أوله وسكون النون وكسر الميم قال أهل اللغة غبت الحديث إلى غيرى رفعته وأسندته وصرح بذلك عن ابن عيسى وابن يوسف عند الإسماعيلي والدارقطني وزاد ابن وهب ثلاثهم عن مالك بلفظ رفع ذلك ومن اصطلاح أهل الحديث إذا قل الراوى بغيره فإدراكه رفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولو لم يقمده (قوله وقال إسماعيل بن يحيى ذلك ولم يقل يحيى) الأول يضم أوله ونحو الميم بلفظ مجهول والثاني وهو المنق كرواية القعني في الأول إلهام ضمير الشأن فيكون من سلالان أحدهما لم يعين من غمائه وعلى رواية القعني الضمير لسهل شخفه ومتصل وإسماعيل هذا هو ابن أبي أويس شيخ البخاري كجزم به الجسدي في الجمع وقرأت بخط مغلطاي هو إسماعيل بن إسحق القاضى وكان رأى الحديث عند الجوزي والبيهقي وغيرهما من روايته عن القعني فظن أنه المراد وليس كذلك لأن رواية إسماعيل بن إسحق موافقة لرواية البخاري ولم يذكر أحد أن البخاري روى عنه وهو أصغر سنًا من البخاري وأحدثهما وشاركاه كثير من مشايخه البصريين القدماء ووافق إسماعيل بن أبي أويس على هذه الرواية عن مالك وسويد بن سعيد فيما أخرجه الدارقطني في الغرائب (تنبيه) حتى المطالع ابن رواحة القعني يضم أوله من أنقى قال وهو غلط وتعقب بان الزاج ذكر في كتاب فعلت وأفتحت الحديث وأتمته وكذا حكمه ابن دريد وغيره ومع ذلك فلا يضيقنا في البخاري عن القعني بضم أوله من الثلاثي فعل الضم ورواية القعني في المطاوعة والله أعلم ﴿قوله باب الخشوع في الصلاة﴾ سقط لفظ باب عن رواية أبي ذر والبخاري فارة يكون من فعل القلب كالخشبة وتارة من فعل البدن كالسكون وقيل لا بد من اعتبارهما حكاية الفخر الرازي في تفسيره وقال غيره وهو معني يقوم بالنفس يظهر عنه سكون في الأطراف بلام مقصود العبادة ويدل على أنه من فعل القلب حديث علي الخشوع في القلب أخرجه الحاكم وأما حديث فوشع هذا خشعت جوارحه فيه إشارة إلى أن الظاهر عنوان الباطن وحديث أبي هريرة من هذا الوجه سبق الكلام عليه في باب غلة الإمام الناس في أتمام الصلاة من أبواب القبلة وأورد فيه أيضًا حديث أنس من وجه آخر يفيض مغيرة (قوله عن أنس) عند الإسماعيلي من رواية أبي موسى عن غنبل التصريح بقول قتادة سمعت أنس بن مالك (قوله أقبوا الركوع والبهود) أي أكملوها وفي رواية معاذ عن شعبة عند الإسماعيلي أقبوا أقبوا (قوله فوالله أنى لأراكم من بعدي) تقدم الكلام على معنى هذه الرواية وأغرب الدارقي الشارح غمسل البعدية هنا على ما بهد الوفاة يعني أن أعمال الأمة تعرض عليه وكأنه لم يتأمل سببان حديث أبي هريرة حيث بين فيه سبب هذه المقالة وقد تقدم في الباب المذكور وما يدل على أن حديث أبي هريرة وحديث أنس في قضية واحدة وهو مقتضى صنيع البخاري في إيراد الحديثين في هذا الباب وكذا أورد همام مع ما واستشكل إيراد البخاري لحديث أنس هذا لكونه لا ذكر فيه للخشوع الذي ترجمه وأجيب بأنه أراد أن يبينه على أن الخشوع يدرك بسكون الجوارح إذا الظاهر عنوان الباطن وروى البيهقي بإسناد صحيح عن مجاهد قال كان ابن الزبير إذا قام في الصلاة كانه عود وحديث أنس بن مالك الصحيح كان كذلك قال وكان يقال ذلك الخشوع في الصلاة واستدل بحديث الباب على أنه لا يجب إكمالهما بالعبادة وفيه نظر نعم في حديث أبي هريرة من وجه آخر عند مسلم صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم مات أنصرف فقال يا فلان ألا تحسن صلاتك وفي رواية أخرى أقبوا الركوع والبهود وفي أخرى أقبوا الصلوة وفي أخرى لا تسبقوني بالركوع ولا بالبهود وعند أحمد صلى بنا الظهر وفي مؤخر الصلوة وفي كل قضاء الصلاة وعند من حديث أبي سعيد الخدري أن بعض الصحابة تعمد المداينة لينظر هل يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أولًا فلا تفتي الصلاة تمام عن ذلك واختلاف هذه الأسباب يدل على أن جميع ذلك صدر من جماعة في صلاة واحدة أو في صلوات وقد حكى النووي الإجماع على أن الخشوع ليس واجب ولا بد عليه قول القاضى حسن بن مدامة الاخيرين إذ انتهت إلى حذفه مع الخشوع أبطلت الصلاة وقاله أيضًا بوزيد المروزي لجواز

وقال إسماعيل بن يحيى ذلك ولم

يقول يحيى

(باب الخشوع في الصلاة)

حدثنا إسماعيل قال حدثني

مالك عن أبي الزناد عن حسن

الأعرج عن أبي هريرة

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال هل ترون

قبلتي ههنا والله لا يخفى

علي ركوعكم ولا خشوعكم

وإنى لأراكم من وراء

ظهري \* حدثنا محمد بن

إشراق قال حدثنا غندر قال

حدثنا شعبة قال سمعت

قتادة عن أنس بن مالك

عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال أقبوا الركوع

ولسجود فوالله أنى لأراكم

من بعدي وبعثنا من

بعثنا ظهري إذا ركعتم

وإذا سجدتم

أن يكون بعد الاجماع السابق أو المراد بالاجماع أنه لم يصرح أحد بوجوبه وكلاهما في أمر يحصل من مجموع المدافعة وترك الخشوع وفيه تعقب على من نسب إلى القاضي وأبي زيد أنه ما قال إلا الخشوع شرط في صحة الصلاة وقد حكاه المذهب الطبري وقال هو يجوز على أن يحصل في الصلاة في الجملة لا في جسيمها والخلاف في ذلك عند الحنابلة أيضا وأما قول ابن بطال فإن قال فأن الخشوع فرض في الصلاة قيل له بحسب الإنسان أن يقبل على صلاته بقلبه ونيتة ويريد ذلك وجه الله عز وجل ولا طاقة له بما اعترضه من الخواطر لحاصل كلامه أن الصدق المذكور وهو الذي يجب من الخشوع وما زاد على ذلك فلا وأنكر ابن المنير إطلاق الفرضية وقال المصواب أن عدم الخشوع تابع لما ظهر عنه من الآثار وهو أمر متفاوت فإن أثر نقصان الواجبات كان حراما وكان الخشوع واجبا والا فلا وقد سئل عن الحكمة في تحذيرهم من النقص في الصلاة برؤية آياهم دون تحذيرهم برؤية الله تعالى لهم وهو مقام الاحسان المبين في سؤال جبريل كالتقدم في كتاب الاعيان اعيد الله كائناته ترأفهم لم تكن رآه فاه بال حاجب بان في التعليل برؤية صلى الله عليه وسلم لهم تنبيه على رؤية الله تعالى لهم فانهم إذا أحسنوا الصلاة لتكون النبي صلى الله عليه وسلم يراهم أيقظهم ذلك إلى معرفة الله تعالى مع ما تضمنه الحديث من المجزة له صلى الله عليه وسلم بذلك وللكونه يبعث شهداء عليهم يوم القيامة فإذا علموا أنه رآهم تحفظوا في عبادتهم ليشهد لهم بحسن عبادتهم ﴿قوله ما يقول بعد التكبير﴾ في رواية المستحلى باب ما يقروا بدل ما يقول وعليه اقتصر الأئمة ما عني واستشكل إيراد حديث أبي هريرة الذي ذكر للقراءة فيه وقال الزين بن المنير ضمن قوله ما يقروا ما يقروا من الدعاء قولاً متصلاً بالقراءة أو لما كان الدعاء والقراءة يقصد بهما التقرب إلى الله تعالى استغنى بذلك كراهة هجماع الآخر كراهة علقتهما بتناوبهما بارادوا قال ابن رشد دما لا افتتاح يتضمن مناجاة الرب والاقبال عليه بالسؤال وقراءة الفاتحة تتضمن هذا المعنى فظهرت المناسبة بين الحديثين ﴿قوله كانوا يغتصون الصلاة﴾ أي القراءة في الصلاة وكذلك رواه ابن المنذر والجوزقي وغيرهما من طريق أبي عمرو والموثري وهو نفس من عمر شيخ البخاري فيه بلفظ كانوا يغتصون القراءة بالجسد رب العالمين وكذلك رواه البخاري في جزء القراءة خلف الامام عن عمرو بن حماد عن شعبة وذكرنا ابن من روى رواية حفص بن عمر ﴿قوله بالجسد رب العالمين﴾ بضم الدال على الحكاية واختلف في المراد بذلك فقيل المعنى كانوا يغتصون بالقراءة وهذا قول من أثبت السجدة في أولها وتعقب بانها انما تسمى الجسد فقط وأوجب منع الحصر ومسنده ثبت سميتها بهذه الجملة وهي الجسد رب العالمين في صحيح البخاري أخرجه في فضائل القرآن من حديث أبي سعيد بن المعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ألا أعلم أعظم سورة في القرآن فذكر الحديث وفيه قال الجسد رب العالمين هي السبع المثاني ويسمى الكلام عليه ان شاء الله تعالى وقيل المعنى كانوا يغتصون بهذا اللفظ تحسبا ظاهرا لحديث وهذا قول من نفي قراءة البسملة لكن لا يلزم من قوله كانوا يغتصون بالجسد أنهم لم يقرؤا بسم الله الرحمن الرحيم سرا وقد أطلق أبو هريرة السكوت على القراءة سرا كافي الحديث الثاني من الباب وقد اختلف الرواة عن شعبة في لفظ الحديث فرواه جماعة من أصحابه عنه بلفظ كانوا يغتصون القراءة بالجسد رب العالمين ورواه آخرون عنه بلفظ فلم أجمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم كذا أخرجه مسلم من رواية أبي داود الطيالسي ومحمد بن جعفر وكذا أخرجه الخطيب من رواية أبي عمرو والموثري شيخ البخاري فيه وأخرجه ابن خزيمة من رواية محمد بن جعفر باللفظين وهؤلاء من أثبت أصحاب شعبة ولا يقال هذا اضطراب من شعبة لا نأقول قدر رواه جماعة من أصحاب قتادة عنه باللفظين فأنخرجه البخاري في جزء القراءة والثالث وابن ماجه من طريق أبي يونس وهو لا يلتزم من طريق أبي عوانة والبخاري فيه وأبو داود من طريق هشام الدستوائي والبخاري فيه وابن حبان من طريق محمد بن سلمة والبخاري فيه والمراج من طريق همام كلهم عن قتادة باللفظ الأول وأخرجه مسلم من طريق الأوزاعي عن قتادة

باب ما يقول بعد التكبير ﴿حديثنا حفص ابن عمر قال حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يغتصون الصلاة بالجسد رب العالمين﴾ حديثنا موسى ابن اسمعيل قال حدثنا عبد الواد بن زياد قال حدثنا همام بن القعقاع

بلفظ لم يكنوا إذ ذكر وبسم الله الرحمن الرحيم وقد قدح بعضهم في محته يكون الا و آخر واه عن قتادة  
 مكاتبه وفيه طرفان الا و اعي لم ينفرديه فقد رواه أبو يعلى عن أحمد الدورقي والسراج عن بصوت  
 الدورقي وعبد الله بن أحمد عن أحمد بن عبد الله السلي ثلاثهم عن أبي داود الطيالسي عن شعبة بلفظ فلم  
 يكونوا يقتضون القراءة بسم الله الرحمن الرحيم قال شعبة قلت فتدفعه من أنس قال نعم سألتها لكن  
 هذا التي محمول على ما قدمناه أن المراد أنه لم يسمع منه البسلة فيحتل أن يكونوا يقرؤنها سراً ويؤيده  
 رواية مرواه عنه بلفظ فلم يكونوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم كذا رواه سعيد بن أبي عروبة عن  
 القاسم بن ابن جبان وهمام عند الدارقطني وشبان عند الطحاوي وابن جبان وشعبة أيضاً من طريق  
 وكيع عنه عند أحمد بن حنبل عن قتادة ولا يخال هذا اضطراب من قتادة لا ناقول قد رواه جماعة من  
 أصحاب أنس عنه كذلك فرواه البخاري في جزء القراءة والسراج أو عوانة في صحيحه من طريق ابن مقبل  
 أبي طلحة والسراج من طريق ثابت البناني والبخاري فيه من طريق مالك بن دينار كلهم عن أنس باللفظ  
 الاول ورواه الطبراني في الاوسط من طريق اصحق أيضاً وابن خزيمة من طريق ثابت أيضاً والنسائي من  
 طريق منصور بن ذاذان وابن جبان من طريق أبي قلابة والطبراني من طريق أبي نعيم كلهم عن أنس  
 باللفظ الثاني للجهر ف طريق الجمع بين هذه اللفاظ حسبي في القراءة على في السماع وفي السماع على في  
 الجهر يؤيده أن لفظ رواية منصور بن ذاذان فلم يسمعنا قراءة بسم الله الرحمن الرحيم وأصرح من ذلك  
 رواية الحسن عن أنس عند ابن خزيمة بلفظ كذا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فادفع بهذا تعطيل من  
 أعلاه بالاضطراب كان عبد البر لان الجمع اذا امكن تعين المصير اليه وامان قدح في محته بان أبا سلة  
 سعيد بن زيد سأل أناس عن هذه المسئلة فقال انما لئلا في عن منى ما حفظه ولا سألني عنه أحد فقلت  
 ودعوى أبي شامة ان أناس سأل من ذلك سؤالين فسؤال أبي سلة هل كان الاقتراح بالبسلة أو بالجملة وسؤال  
 قتادة هل كان يبدأ بالقراءة أو غيرهما قال ويلى عليه قول قتادة في صحيح مسلم نحن سألناه انتهى فليس  
 بعيداً ان الدورقي في مسنده باستناد الخصمين أن سؤال قتادة نظير سؤال أبي سلة والذي في مسلم اختلافه  
 عقير رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة ولم يبين صورة المسئلة وقد بينها أبو يعلى والسراج وعبد  
 الله بن أحمد في روايتهم التي ذكرناها عن أبي داود أن السؤال كان عن اقتراح القراءة بالبسلة أو صرح من  
 ذلك رواية ابن المنذر من طريق أبي جابر عن شعبة عن قتادة قال سألت أنساً يقرأ الرجل في الصلاة بسم  
 الله الرحمن الرحيم فقال صليت وراى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر فلم أسمع أحد منهم يقرأ  
 بسم الله الرحمن الرحيم فظهر اتحاد سؤال أبي سلة وفتادته وتايشه أن أنساً جاب قتادة بالحكم دون أبي سلة  
 فلهذا ذكره لمسألة قتادة بدليل قوله في رواية أبي سلة ما سألني عنه أحد فقلت أو ألقاهما معاً حفظه  
 قتادة دون أبي سلة فان قتادة أحفظ من أبي سلة بلا نزاع وإذا انتهى البحث الى ان يحصل حديث أنس في  
 الجهر بالبسلة على ما ظهر من طريق الجمع بين مختلف الروايات عنه في وجده رواية فيها انبات الجهر  
 قدمت على فقيه الجهر فتدبر رواية الملتب على الثاني لان أنسا بعد جدا ان يعجب النبي صلى الله عليه  
 وسلم مدع عشرتين ثم يعجب أبا بكر وعمر وعثمان وخمس وعشرين سنة فلم يسمع منهم الجهر بما في صلاة  
 واحدة بل لكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كانه بعد عهده ثم ذكره الجهر بالاقتراح  
 بالجهري ولم يستصر الجهر بالبسلة فيتعين الاخذ بحديث من أثبت الجهر وسأني الكلام على ذلك  
 في باب جهري المأمور بالتأمين ان شاء الله تعالى قريباً وترجمه ابن خزيمة وغيره بالاجابة الاسرار بالبسلة في  
 الجهرية وفيه نظراً فلم يختلف في اجابته بل في استحبابه واستدل به المالكية على ترك دعاء الاقتراح  
 وحديث أبي هريرة الذي بعده رد عليه ولكن هذا هو السر في إرادته وقد قصر وأن المراد بحديث أنس بيان  
 ما يقتضيه القراءة فليس فيه تعرض لثاني دعاء الاقتراح (تنبيه) وقع ذكر عثمان في حديث أنس في  
 رواية عمر بن مرزوق عن شعبة عند البخاري في جزء القراءة وكذا في رواية عجاج بن محمد عن شعبة

عند أبي عوانة وهو قوي رواية شيان وهشام والوازي وقد أئثرنا إلى روايتهم فيما تقدم **﴿قوله حدثنا أبو زرعة﴾** هو ابن عمرو بن جرير الجبلي **﴿قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسكت﴾** ضبطناه بفتح أوله من السكوت وحكى الصكرمان عن بعض الروايات بضم أوله من الاسكات قال الجوهرى يقال تسكمت الرجل تسكت بغير ألف فاذا انقطع كلامه فلم تسكمت قلت أسكت **﴿قوله اسكاته﴾** بكسر أوله بوزن افعلاتن السكوت وهو من المصادر الشاذة نحو أثبتته اثباته قال الخطابي معناه سكوت يقتضى بعده كلاما مع قصر المدة فيه وساق الحديث يدل على أنه أراد السكوت عن الجهر لا من مطلق القول أو السكوت عن القراءة لا عن الذكر **﴿قوله قال أحسبه قال هنية﴾** هذه رواية عبد الواحد بن زياد بالنون ورواه جرير عن مسلم وغيره وابن فضال عن ابن ماجه وغيره بلفظ سكت هنية بغير ياء واما اختار البخاري ورواه عبد الواحد بن فضال فوقع التصريح بالحدث فيها في جميع الاسناد وقال الصكرمان في المراءاة قال بدل اسكاته هنية **﴿قلت﴾** وليس بواضح بل الظاهر أنه مثل حل وصف الاسكاته بكونها هنية أم لا وهنية بالنون بلفظ التصغير وهو عند الأكثر تشديد الياء وكريعا من القرطبي أن أكثر رواة مسلم قالوه بالهمزة واما النووي فقال الهمز خطأ قال وأصله هنية فلما عجز صرنا هنية فاجتعت واو ياء وسقطت احداهما بالسكون فقلت الروايات ثم أودعنا قال غيره لا نعلم ذلك اجازة الهمز فقد قلب الياء همزة وقد وقع في رواية النكشبندي هنية بضمها وهو رواية أصح والجديد في مسندهم ما عن جرير **﴿قوله أبي وأبي﴾** الياء منقطعة بمحذوف اسم أو فعل والتقدير أنت مقضى أو أفدلت واستدل به على جواز قول ذلك فزعم بعضهم أنه من خصائصه صلى الله عليه وسلم **﴿قوله اسكاته﴾** بكسر أوله وهو باق على الأصل ورواه المظهرى شارح المصابيح هو بالنصب على أنه مفعول بفعل مقدر أى أسألت اسكاته أن رعى نزع الحافض انتهى والفتوى رواية بالتأليف للأكثر ووقع في رواية المسننى والمسرخسى بفتح الهمزة وضم السين على الاستفهام وفي رواية الجدي مقول في سكتك بين التكبير والقراءة ولمسلم أو أتت سكتك وكلمة مشعران هناك قولنا كثرته قال ما تقول ولم يقل هل تقول بيه عليه ابن قتيب العبد قال ولعله استدلى على أصل القول بحركة الفم كما استدلى غيره على القراءة باضطراب اللجبة **﴿قلت﴾** وسأق من حديث خباب بعد ما يوقل ابن بطال عن الشافعى أن سبب هذه السكتة لإعلام ابن قريء المأموم فيها الفاتحة ثم اعترضه بأنه لو كان كذلك لقال في الجواب أسكت لكى يقرأ من خلفي ورواه المنير بأنه لا يلزم من كونه آخره بصفة ما يقول أن لا يكون سبب السكوت ما ذكرنا انتهى وهذا النقل من أصله غير معروف عن الشافعى ولا عن أصحابه إلا أن الغزالي قال في الاحكام المأموم يقرأ الفاتحة إذا اشتغل الإمام بدعاء الافتتاح وخولف في ذلك بل أطلق التولى وغيره كراهة تقديم المأموم قراءة الفاتحة على الإمام وفي وجه أن فرغها قبله طلعت صلواته المعروف أن المأموم يقرأها إذا سكت الإمام بين الفاتحة والسورة وهو الذى حكاه عياض وغيره عن الشافعى وقد نص الشافعى على أن المأموم يقول دعاه الافتتاح كما يشوله الإمام والسكتة التي بين الفاتحة والسورة ثبت فيها حديث سمرة عند أبي داود وغيره **﴿قوله باعد﴾** المراد بالماعدة محو ما حصل منها والعصمة عما سبأ من مهار وهو مجاز لأن حقيقة الماعدة انقاض في الزمان والمكان وموقع التشبيه أن التقاطع المشروط والمغرب مستحيل فكأنه أراد أن لا يبق لها منه اقتراب بالسكبة وقال الصكرمان في كرو لفظ بين لأن العطف على الضمير البحرور ساد فيه الحافض **﴿قوله بقاء﴾** مجاز عن زوال الغيوب ونحوها ولما كان الدنس في التوب الايض أظهر من غيره من الألوان وقع التشبيه به قاله ابن دقيق العيد **﴿قوله بالماء والتنج والبرد﴾** قال الخطابي ذكر التنج والبرد تأكيداً ولا يلزم ما أن تمسحهما الأيدي ولم يمتنع الاستعمال وقال ابن دقيق العيد عبر بذلك عن غاية الخوف أن التوب الذى يتكرر عليه ثلاثة أشياء متعينة يكون في غاية النقاء قالو يحتمل أن يكون المراد أن كل واحد من هذه الأشياء مجاز عن صفة يقع بها الخوف وكأنه كقول تعالى واعف عنا واغفر لنا وارحمنا وأشار الطبري

قال حدثنا أبو زرعة قال حدثنا أبو هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسكت بين التكبير وبين القراءة اسكاته قال أحسبه قال هنية قلت بآبى وأبى برسول الله اسكاته بين التكبير وبين القراءة ما تقول قال أقول اللهم بأعد بيني وبين خطاياى كما بأعدت بين المشرق والمغرب اللهم أغفر لي يا رب

الى هذا بحثنا قال عكن أن يكون المطلوب من ذكر التلج والبرود بعد الماء مشمول أنواع الرحمة والمغفرة بعد العفو لاطلافاً حرارة عذاب النار التي هي غاية الآخرة ومنه قولهم رد الله مضجعه أي رحمه ووفاه عذاب النار انتهى و يؤيده ورود وصف الماء بالبرود في حديث عبد الله بن أبي أوفى عند مسلم وكأنه جعل الخطأ للجنة فبهم لكونها مسببة عنها فصر عن أطرافها بالنفس وبالغ فيه باستعمال المردات ترفيقاً عن الماء إلى أبرد منه وقيل التوريش خص هذه الثلاثة بالفرق لثلاثتها منزلة من المعاد وقيل الكرمانى يحتمل أن يكون في الدعوات الثلاث إشارة إلى الأزمدة الثلاثة فالباعدة للمستقبل والتقية للهمال والفصل لما مضى انتهى وكان تقديم المستقبل للاهتمام بدفع ما سبب في قبل رفع ما حصل واستدل بالحدوث على مشروعية الدعاء بين التكبير والقراءة خلافاً للمشهور عن مالك وروفيه أيضاً حديث وجهي إلى آخره عند مسلم من حديث علي لكن قبله صلاة الليل وأثره الشافعي وابن خزيمة وغيرهما بلفظ إذا صلى المكتوبة وأعمده الشافعي في الأم وفي الترمذي ويصح أن جان من حديث أبي سعيدة الاقتراح سبحانه اللهم نقل الساجي عن الشافعي استحباب الجمع بين التوجه والتسبيح وهو اختيار ابن خزيمة وجامعة من الشافعية وحديث أبي هريرة أصح ما ورد في ذلك واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة بما ليس في القرآن خلافاً للحنفية ثم هذا الدعاء صدر منه صلى الله عليه وسلم على سبيل المبالغة في الظاهر اليهودية وقيل قاله على سبيل التحليل لامتة واعتضد بكونه لو أراد ذلك لظهر به وأجيب ورود الأمر بذلك في حديث حمزة عند البراء روفيه ما كان الإحصاء عليه من المحافظة على تتبع أحوال النبي صلى الله عليه وسلم في تركه وسكناؤه وأمره وإعلانه حتى حفظ الله بهم الدين واستدل به بعض الشافعية على أن التلج والبرود مطهران واستبعده ابن عسكراً السلاطون بعده من استدلال بعض الحنفية به على نجاسة الماء المستعمل ﴿قوله باب﴾ كذا في رواية الأصلية وكرهه بلازجة وكذا قال الامام علي باب بلازجة وسط من رواية أبي ذر روى في الوقت وكذا لا يذكره أبو نعيم وعلى هذا فحاشية الحديث غير ظاهرة لقرع جوفه في تقدير ثبوت لفظه باب فوكاله فصل من الباب الذي قبله كإقراره غير مرة فله يعنى أيضاً قال الكرمانى وجه المناسبة أن دعاء الافتتاح مستلزم لتطويل القيام وحديث الكسوف فيه تطويل القيام فتناساوا وحسن منه مقال ابن رشد فيحتمل أن تكون المناسبة في قوله حتى قلت أرب أو أنا معهم لأنه وإن لم يكن فيه دعاء فنيق مناجاة واستطاف فيصعب مع الذي قبله جواز دعاء الله ومناجاة بكل ما فيه خضوع ولا يتخص بما ورد في القرآن خلافاً لبعض الحنفية ﴿قوله أو أنا معهم﴾ كذا اللالكثير مزمرة الاستفهام بعدهما ووطافقه وهي على مقدرو في رواية كريمة بحذف الهمزة وهي مقدرة ﴿قوله حسبت أنه قال نخدشها﴾ قائل ذلك هو نافع بن عمر راوى الحديث بينه الإجماع على فالخبر في أنه لا بن أبي مليكة ﴿قوله لا هي أطعمها﴾ سقط لفظ هي من رواية الكشيبي والجرى ﴿قوله نأكل من خشش أو نخشاش الأرض﴾ كذا في هذه الرواية على السلتوك من اللفظين بمعجمات مفتوح الأول والمراد حشرات الأرض وأذكر الخطأ في رواية خشش وضبطها بعضهم بضم أوله على التصغير من لفظ خشش فعلى هذا لا أنكار ورواه بعضهم بضم أوله وقال عياض هو تصغير وسأني الكلام على بقية فوائده في كتاب الكسوف وعلى قصة المرأة صاحبة الهمزة في كتاب بدء الخلق إن شاء الله تعالى ﴿قوله باب رفع البصر إلى الامام في الصلاة﴾ قال ابن زبني المنير أنظر المأموم إلى الامام من مقاصد الإتمام فإذا تمكن من مراقبته فغير التفتات كل ذلك من اصلاح صلته وقال ابن بطال فيه حجة لما قل أنظر المأمولى يكون إلى جهة القبلة وقال الشافعي والمكوفيون بدعيه أنه إن نظر إلى موضع سجوده لأنه أقرب للشعور وورد في ذلك حديث أخرجه سعد بن منصور من مسند محمد بن سيرين ورواه ثقات وأخرجه البيهقي موصولاً وقال المرسل هو محفوظ وفيه أن ذلك سبب نزول قوله تعالى والذين هم في صلاتهم خاشعون ويمكن أن يفرق بين الامام والمأموم فيجب لهما النظر إلى موضع السجود كذا المأموم إلا حيث يحتاج إلى

(باب) حدثنا ابن ابي  
مريم قال أخبرنا نافع بن  
عمر قال حدثني ابن ابي  
مليكة عن أسماء بنت أبي  
بكر أن النبي صلى الله عليه  
وسلم صلى صلاة الكسوف  
فقام فأطال القيام ثم رقع  
فأطال الركوع ثم قام فأطال  
القيام ثم رقع فأتى  
الركوع ثم رفع ثم سجد  
فأطال السجود ثم رفع ثم  
سجد فأطال السجود ثم قام  
فأطال القيام ثم رقع فأتى  
الركوع ثم رفع فأتى الركوع  
القيام ثم رقع فأتى الركوع  
ثم رفع فسجد فأطال  
السجود ثم رفع ثم سجد  
فأطال السجود ثم انصرف  
فقال قد دنت من الجنة  
حتى لو اجترأت عليها  
لجئتكم بقطاف من قطافها  
ودنت من النار حتى قلت  
أحيا أو أنا معهم فإذا  
أمرأة حسبت أنه قال  
نخدشها هرة فظلمت ما شأن  
هذه قالوا اجسبتها حتى  
ماتت جوعاً لا هي أطعمها  
ولا أرسلتها قال نافع  
حسبت أنه قال نأكل من  
خشش أو نخشاش الأرض  
(باب رفع البصر إلى  
الامام في الصلاة)

وقالت عائشة قال النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف وأيت جهنم يحطم بعضها صاحبه وأيقونى نارن \* حدثنا موسى قال  
حدثنا عبد الواحد قال حدثنا ١٥٨ الأعمش عن حمارة بن حمير عن أبي معمر قال قلنا لجلاب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

مر أمة امامه وأما المنفرد فحكمه حكم الإمام والله أعلم (قوله وقالت عائشة الخ) هذا طرق من حديث  
وصله المؤلف في باب إذا انقضت الصلاة وهو في أو آخر الصلاة وموضع الترجة منه قوله حين رأيتسوفى (قوله  
حدثنا موسى) هو ابن اسمعيل وعبد الواحد هو ابن زياد (قوله عن حمارة) في رواية حفص بن غثبات  
عن الأعمش حدثنا حمارة وسبأ بن زيد أربعة أبواب وبقي الكلام على المتن في بياموضع الترجة منه  
قوله باضطراب لحبسته (قوله حدثنا حجاج) هو ابن مهنا ولم يسمع البخاري من حجاج بن محمد وقد تقدم  
الكلام على حديث البراء بن عتيبي سجدة خلف الإمام وقع فيه هتاف رواية كريمة (وأي الوقت  
وغيرهما حتى يرويه قد سجدة اثبات التورن في رواية أبي ذر والاصلي بخذها وهو أوجه وجزا الاول على  
ايرادها لعل وحديث ابن عباس يأتي في الكسوف وهو ظاهر المناسبة وتحدث أنس يأتي في الزقاق وفيه  
التصريح بسماعه لعل له من أنس واعترض الامام على علي ايراده هنا فقال ليس فيه نظر المأمومين  
إلى الامام وأوجب بان فيه ان الامام يرفع بصره الى ما أمامه وإذا ساء ذلك الامام ساء للمأموم والذي  
يظهر ان حديث أنس مختصر من حديث ابن عباس وان القصص فيها ما وحيدة فسيأتي في حديث ابن  
عباس ان صلى الله عليه وسلم قال رأيت الجنة والنار قال في حديث أنس وقد قالوا في حديث ابن عباس  
رأيتك تكلمت بهذا موضع الترجة ويحتمل أن يكون مأخوذا من قوله فاشار بيده قبل قبلة المسجد  
فان رويتم بالاشارة تقتضي أنهم كانوا يرايون أفعاله (قلت) لكن بطرق هذا احتمال أن يكون سبب  
رفع بصرهم اليه وقوع الاشارة منه لأن الرفع كان مستمرا ويحتمل أن يكون المراد بالترجة ان الاصل  
نظر المأموم الى موضع سجدة لانه المطلوب في الخشوع الا ان الاحتجاج الى الروي بما يفعله الامام يقتضي به  
مثلا والله أعلم (قوله باب رفع البصر الى السماء في الصلاة) قال ابن بطال أجمعوا على كراهة رفع  
البصر في الصلاة واختلفوا فيه خارج الصلاة في الدعاء فذكره شرح وطائفة وأجازة الا كثرون لان  
السماء قبلة الدعاء كان الكعبة قبلة الصلاة قال عياض رفع البصر الى السماء في الصلاة فيه نوع اعراض  
عن القبلة وتخرج عن هيئة الصلاة (قوله حدثنا قتادة) فيه دفع لتعليل ما أخرجه ابن عدى في الكامل  
فادخل بن سعيد بن أبي هريرة وقادة رجلا وقد أخرجه ابن ماجه من رواية عبد الله بن علي بن عبد  
الاعلى عن سعد بن وهب عن أنث أصحابه زاذ في أوله بيان سبب هذا الحديث ولقطة صلى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يوما بأصحابه فلما قضى الصلاة أقبل عليهم في وجهه فذكره وقدره عبد الرزاق عن معمر عن  
قادة مر سلاما ذكرنا وهو على غير قاده لان سجدا أعلم بحديث قتادة من معمر وقد تابعه هشام  
على وصلة عن قتادة أخرجه السراج (قوله في صلاتهم) زاد مسلم من حديث أبي هريرة عند الدعاء فان  
جل المطلق على هذا المقيد اقتضى اختصاص الكراهة بالدعاء الواقع في الصلاة وقد أخرجه ابن ماجه  
وابن حبان من حديث ابن عمر بغير تنقييد ولقطة لا ترفعوا ابصاركم الى السماء يعني في الصلاة وأخرجه  
بغير تنقييد أيضا مسلم من حديث جابر بن سمرة والطبراني من حديث أبي سعيد الخدري وكعب بن مالك  
وأخرج ابن أبي شيبة من رواية هشام بن حسان عن محمد بن سيرين كانوا يلقون في صلاتهم حتى نزلت  
فدأوا المومنون الذين هم في صلاتهم فاشعروا فاقبلوا على صلاتهم ونظروا أمامهم وكانوا يستحبون ان  
لا يبارزوا بصرهم موضع سجدة وصله لنا كم يذكروا في هريرة وفيه وروعه الى النبي صلى الله عليه  
وسلم وقال في آخره فلما طار رأسه (قوله لبتين) كذا المستطلى والجوى يضم الياء ويكون النون وفتح  
المشاة والهوام والياء تشديد النون على البناء لليلة والنون قلنا كيدوا للباقي لبتين بفتح أوله وضوح

يعرفني الظهور والمصر قال  
نعم قلنا بكم كنتم تعرفون  
ذلك قل باضطراب لحبسته  
\* حدثنا حجاج قال  
حدثنا شعبة قال أنا أنا  
أو اصق قال سمعت عبد  
الله بن زيد يخاطب قال  
حدثنا البراء وهو غدير  
كذب انهم كانوا اذا صلوا  
مع النبي صلى الله عليه  
وسلم فرفع رأسه من  
الركوع فموا قايما حتى  
يروه قد سجد \* حدثنا  
اسمعيل قال حدثني مالك  
عن زيد بن أسلم عن عطاء بن  
يسار عن عبد الله بن  
عباس قال خفت الشمس  
على عهد النبي صلى الله  
عليه وسلم فصلى فقالوا  
يا رسول الله رأيتك تناول  
شيئا من مقام ثم رأيتك  
تكلمت فقال اني أريت  
الجنة فتناولت منها  
هقودا ولو أخذته لا كلمت  
منه ما بقيت الدنيا \* حدثنا  
محمد بن سنان قال حدثنا  
فليح قال حدثنا هلال بن  
علي عن أنس بن مالك قال  
صلى لنا النبي صلى الله عليه  
وسلم ثم فرغ من التبر فاشار  
بيده قبل قبلة المسجد ثم  
قال لقد رأيت الآن منذ  
صليت لكم الجنة والنار  
ممثلين في قبلة هذا الجدار

ثم أركب اليوم في الخبر والنشر ثلاثا (باب رفع البصر الى السماء في الصلاة) حدثنا علي بن عبد الله قال أخبرنا  
يحيى بن سعيد قال حدثنا ابن أبي عروبة قال حدثنا قتادة أن أنس بن مالك حدثه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال أقولم  
يرفعون ابصارهم الى السماء في صلاتهم فاشدقوه في ذلك حتى قال لبتين عن ذلك .

الهاء على البناء للفاعل **(قوله وألقظنن أبصارهم)** ولمسلم من حديث جابر بن مرة **أولاً ترجع إليهم** يعني أبصارهم واختلف في المراد بذلك فقيل هو عيود على هذا الفعل المذكور حرام وأفرط ابن حزم فقال يطل الصلاة وقيل المعنى أنه يحشى على الأبصار من الأوزار التي تقول بها الملائكة على المصلين كما في حديث أسيد بن حضير **الأذى في فضل القرآن** إن شاء الله تعالى أشار إلى ذلك الهادي وغيره في جامع حادين سبعة عن أبي مجاز أحد التابعين وأوهنا للتصغير تظير **قوله تعالى** تفتانونهم أي يسلمون أي يكون أحد الأمرين إما الملائكة وأما الأسلام وهو خير في معنى الأمر **(قوله باب الالتفات في الصلاة)** لم يبين المؤلف حكمه لكن الحديث الذي أورده على الكراهة وهو إجماع لكن الجمهور على أنها لا تنزيه وقال المتولي يحرم الألتفات وهو قول أهل الظاهر وورد في كراهية الالتفات مصرحاً على غير شرطه عدة أحاديث منها عند أحمد وابن خزيمة من حديث أبي ذر رضى الله عنه لا يزال الله مقبلاً على المصل في صلاته ما لم يلتفت فإذا صرف وجهه عنه انصرف ومن حديث الحارث الأشعري وغيره **وإذا** فإذا أصليتم فلا تلتفتوا وأخرج الأول أيضاً أبو داود والنسائي والمراد بالالتفات المذكور لم يستدركه بطلان صدره أو عتقه كله وسبب كراهة الالتفات يحتمل أن يكون نقص المشيوع أو ترك استقبال القبلة ببعض البدن **(قوله)** عن أبيه **هو أبو الشعثاء** الحارثي ووافى أباً الأوصى على هذا الاستدشيان عند ابن خزيمة **وإذا** عند النسائي ومعه عند ابن حبان وعالمهم أسرايل فرواه عن أشعث عن أبي عطية عن مسروق ووقع عند البيهقي من رواية مسعر عن أشعث عن أبي وائل فهذا اختلاف على أشعث والراجح رواية أبي الأوصى وقد رواه النسائي من طريق حمارة بن عسيم عن أبي عطية عن عائشة ليس بينهما مسروق ويحتمل أن يكون لأشعث فيه شعبان أو وه أو عطية بناء على أن يكون أبو عطية حله من مسروق ثم أتى عائشة فحله عنها وأما الرواية عن أبي وائل فتأخذ لآل لا يعرف من حديثه والله أعلم **(قوله هو اختلاس)** أي اختطافاً بصره ووقع في الهابة والاختلاس انتقال من الخلسة وهي ما يؤخذ سلباً مكررة وفيه نظر وقال غيره المختلس الذي يخطف من غير غلبة ويربوا مع ما ناله المالك والنسابة بأخذ بقوة والسارق بأخذ في خفية فلما كان الشيطان قد شغل المصلي عن صلاته بالالتفات إلى شيء ما يضر بجمعه أشبهه المختلس وقال ابن بزرة **أدب** إلى الشيطان لأن فيه انقطاعاً عما ملاحظه التوجه إلى الحق سبحانه وقال الطيبي معنى اختلاساً تصوراً لرفع ثقل الفعل بالتحلس لأن المصلي يقل عليه الرب سبحانه وتعالى والشيطان من تصدله بتظرفوات ذلك عليه فإذا التفت اغتم الشيطان الفرصة فقلبه تلك الحالة **(قوله)** مختلس **كذلك** كتر بحذف المفعول ولكنه مبهمة في تحلله وهي رواية أبي داود عن مسدود شيخ البخاري قيل الحكمة في جعل مصد السهو جوار المشكوك فيه دون الالتفات وغيره مما ينقص المشيوع لأن السهو لا يؤاخذ به المكلف فشرع له الجبر دون العبد ليمنع من العبد ليمنع من العبد فيصنعه ثم أورده المصنف حديث عائشة في قصة أنجائية أبي جهم وقد تقدم الكلام عليه في باب إذا صلى في ثوبه أعلام في أوائل الصلاة ووجه دخوله في الترجمة أن أعلام الخيصة إذا لحظها المصلي روى على عائشة كان ريباً من الالتفات ولذلك خلطها مع الأوقوم بصريحه على أعلامها ورواهه شغلان عن صلاته وكان المصنف أشار إلى أن عدة كراهة الالتفات كونه يؤثر في المشيوع كما ذكر في قصة أنجائية ويحتمل أن يكون أراد أن ما لا يستطاع دفعه عنه لا يلم العبد بغيره بل الإنسان ولهذا لم يعد النبي صلى الله عليه وسلم تلك الصلاة **(قوله)** شغلني **في** رواية الكشميني شغلني وهو أوجه وكذا اختلج في أذهابها **أوبه** **(قوله إلى أبي جهم)** كذا لا كثر وهو الصحيح ولكن كشميني جهم بالتصغير **(قوله)** باب هل يلتفت لأمر ينزل به أو يرى شيئاً أو يصافح في القبلة **الظاهر** أن قوله في القبلة ينطبق بقوله يصافح وأما قوله شيئاً فأعم من ذلك والجامع بين جميع ما ذكر في الترجمة حصول التأمل المتعارف للمشيوع وأنه لا يقدح إلا إذا كان لغرض حاجة **(قوله وقال مهمل)** هو ابن سعد وهذا طرف من حديث تقدم موصولاً في باب من دخل ليوم الناس ووجه الدلالة منه أنه صلى الله

أو لظظنن أبصارهم  
**(باب الالتفات في الصلاة)** حدثنا مسدد  
 قال حدثنا أبو الأحوص  
 قال حدثنا أشعث بن سليم  
 عن أبيه عن مسروق عن  
 عائشة قالت سألت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم عن  
 الالتفات في الصلاة فقال  
 هو اختلاس يختلس  
 الشيطان من صلاة العبد  
 \* حدثنا قتيبة قال حدثنا  
 سفيان عن الزهري عن  
 عروة عن عائشة أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم صلى في  
 خيصة لها أعلام فقال  
 شغلني أعلام هذه أذهبا  
 بها إلى أبي جهم وأقوى  
 بأنجائية **(باب مهمل)**  
 يلتفت لأمر ينزل به أو  
 يرى شيئاً أو يصافح في القبلة  
 وقال سهل التفت أبو بكر  
 رضى الله عنه فرأى النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 \* حدثنا قتيبة بن سعيد  
 قال حدثنا الليث عن  
 نافع عن ابن عمر أنه قال  
 رأى النبي صلى الله عليه  
 وسلم تخامفة في قبلة المسجد  
 وهو يصلي

بين يدي الناس فغناهم  
قال حسين انصرف  
أحدكم إذا كان في الصلاة  
فإن الله يسئل وجهه فلا  
يتختم أحد قيل وجهه في  
الصلاة روى موسى بن  
عقبة وابن أبي رواد عن  
نافع \* حدثنا يحيى بن  
بكر حدثنا الليث بن سعد  
عن عقيل عن ابن شهاب  
قال أخبرني أنس بن مالك  
قال بينما المسلمون في صلاة  
الفرع لم يبقأهم الرسول  
الله صلى الله عليه وسلم قد  
كشف ستر حجره فأنشأ  
فقطر إليهم وهم صفوف  
فتبسم بعضهم ونكص أبو  
بكر رضى الله عنه على  
عقبه ليعمل له نصف  
قطن أتير بالخر وج  
وهم المسلمون أن يفتنوا  
في سلامته فآشار إليهم أن  
أقوا صلاتكم وأوشى  
السترو في من آخر ذلك  
اليوم (باب وجوب  
القراءة للامام والمأموم  
في الصلوات كلها في الحضر  
والسفر وما يجهر فيها وما  
يخافت) حدثنا موسى  
قال حدثنا أبو عروانة قال  
حدثنا عبد الملك بن عمر  
عن جابر بن سمرة قال سألت  
أهل الكوفة سعدا بن عمرو  
رضي الله عنه ففعله  
واستعمل عليهم همما  
فشكوا حتى ذكروا أنه  
لا يحسن يصلي

عليه وسلم ليأمر أبا بكر بالإعادة بل أشار إليه أن ينادي على إمامته وكان التفاته لحاجة (قوله في حديث  
ابن عمر بين يدي الناس) يحتمل أن يكون متعلقا بوجهه وهو يصلي أو بقوله رأى غمامة (قوله غناهم قال  
حين انصرف) ظاهره أن الحضور وقع منه داخل الصلاة وقد تقدم من رواية مالك عن نافع غير مقيد بحال  
الصلاة وسبق الكلام على فوائده في آخر أبواب القبلة وأورد هناك أيضا من رواية أبي هريرة رضي  
سعد وعائشة وأنس من طرق كلها غير مقيدة بحال الصلاة (قوله واه موسى بن عقبة) وصله مسلم  
من طريقه (قوله وابن أبي رواد) اسم أبي رواد معون وصله أحد عن عبد الرزاق عن عبد العزيز بن أبي  
رواد والمذكور فيه أن الحديث كان به الفراغ من الصلاة فالغرض منه على هذا المتابعة في أصل الحديث  
ثم أورد المصنف حديث أنس المتقدم في باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة قال ابن بطال وجه مناسبتها  
لترجيحه أن الصحابي لما كشف صلى الله عليه وسلم الستار تفتوا إليه وبذل على ذلك قول أنس فآشار إليهم  
ولولا التفاته لم أروا إشارته اه ووضعه كون الجهرية عن يسار القبلة قالنا نظر إلى إشارة من هو فيها  
بحاجة إلى أن يلتفت ولم يأمرهم صلى الله عليه وسلم بالإعادة بل أقرهم على صلاتهم بالإشارة المذكورة والله  
أعلم (قوله باب وجوب القراءة للامام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر) لم يذكر المأموم  
لأن حكمه حكم الإمام وذكر الابطال أنه يترك القراءة كارتص فيه بخفي بعض  
الركعات (قوله وما يجهر فيها وما يخافت) هو يضم أول كل منهما على البناء للجهول وتقدير الكلام  
وما يجهر به وما يخافت به لانه لا لازم فلا يني منه قال ابن رشد قوله وما يجهر به مطوف على قوله في الصلوات  
لاهي القراءة والمعنى وجوب القراءة فيما يجهر فيه ويخافت أي أن الواجب لا يختص بالسرية دون  
الجهرية بخلافه في المأموم انتهى وقد اعتنى البخاري بهذه المسئلة فخصص فيها أمره واستدكر  
ما يحتاج إليه في هذا الشرح من فوائده أن شاء الله تعالى (قوله حدثنا موسى) هو ابن اسمعيل (قوله عن  
جابر بن سمرة) هو الصحابي ولا يبه سمرة بن جندب سمرة أيضا وقد صرح ابن عيينة بسماع عبد الملك  
من جابر أخرجه أحد وغيره (قوله شئ أهل الكوفة هذا) هو ابن أبي وقاص وهو قال جابر بن سمرة  
الرواي منه وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن عبد الملك عن جابر بن سمرة قال كنت جالسا عند عمر أجد  
أهل الكوفة يشكون إليه سعد بن أبي وقاص حتى قالوا أنه لا يحسن الصلاة انتهى وفي قوله أهل الكوفة  
مجاز وهو من إطلاق الكل على البعض لأن الغرض شكوه بعض أهل الكوفة لا كلهم في رواية أخرى أنه عن  
عبد الملك في صحيح أبي عروانة جعل ناس من أهل الكوفة ونحوه لا معنى له روى عن جابر بن عمر عن عبد الملك  
وسمي منهم عند سيف والطبراني الجراح بن سنان وقبيصة وأربدا لاديدون وذكروا العسكري في الأول  
أن منهم الأشعث بن قيس (قوله فعزله) كان عمر بن الخطاب أمر سعد بن أبي وقاص على قتال الفرس  
في سنة أربع عشر ففرض الله العراق على يديه ثم اختط الكوفة سنة سبع عشر واستمر عليها أميرا إلى سنة  
أحدى وعشرين في قتل خليفته بن نياط وعند الطبري سنة عشرين فوقعه مع أهل الكوفة ما ذكر  
(قوله واستعمل عليهم همما) هو ابن ياسر قال خليفة استعمل همما على الصلاة وابن مسعود على بيت  
المال وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض انتهى وكان تخصيص همما بالذ كر وقوع التصريح  
بالصلاة دون غيرهما لما وقعت فيه الشكوى (قوله فشكوا) ليست هذه المسألة عطفة على قوله فعزله  
بل هي تفسيرية طائفة على قوله شكى عطف تقدير وقوله فعزله واستعمل اعتبارا إذا شكوى كانت  
سابقة على العزل وينتشر رواية معمر الماضية (قوله حتى ذكروا أنه لا يحسن يصلي) ظاهره أن جهات  
الشكوى كانت متعددة ومنها قصة الصلاة وصرح بذلك في رواية ابن عون الآية قريبا فقال عمر لقد  
شكوا في كل شيء حتى في الصلاة وذكر ابن سعد وسيف أنهم زعموا أنه لما في بيع خمس باعه وأنه صنع على  
داره يا عياض يا من خشب وكان السوق مجاورا له فكان ينادي بأصواتهم زعموا أنه قال انقطع التصويت  
وذكر سيف أنهم زعموا أنه كان يلهيه الصيد عن الخروج في السرايا وقال الزبير بن كافي كتاب



النسب رفع أهل الكوفة عليه أشياء كشفها عن روجها باطلة اه ويقوله يقول عرق وسبته فاني لم  
أزله من عجز ولا خيانه وسأني ذلك في مناقب عثمان (قوله فاسل اليه فقال) فيه حذف تقديره فوصل  
اليه الرسول فجاء الي عمرو سباني تسمية الرسول (قوله يا يا اسحق) هي كنية سعد كني بذلك با كبر أولاده  
وهذا تعظيم من محله وقبه دلالة على أنه لم تدفع فيه لشكوى عنده (قوله أما أنا راقه) أما أنا تشبهوهي  
للتقسيم والتقسيم هنا محذوف تقديره وأما هم فقالوا ما قالوا وفيه القسم في الخبر لنا كبدته في نفس السامع  
وجواب القسم يدل عليه قوله فاني كنت أصلي بهم (قوله صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) بالنسب  
أي مثل صلاة (قوله ما أخرجهم) بفتح أوله وكسر الراء أي لأنفس وحكي ابن التين عن بعض الرواة أنه بضم  
أوله فقهه من الرابح واستضعفه (قوله أصلي صلاة العشاء) كذا ههنا بالتخي والمذهب المصمغ غير الجرجاني  
فقال العشي وفي الباب الذي بعده صلاتي العشي بالكسر والتشديد لهم إلا الكشميني ورواه أبو داود  
الطيالسي في مسنده عن أبي عوانة بلفظ صلاتي العشي وكذا في رواية عبد الرزاق عن معمر وكذا الزائدة  
في صحيح أبي عوانة وهو الأرجح ويدل عليه التثنية والمراد بهما الظهور والعصر ولا يعدان نفع التثنية في  
المسحود وباديهما المغرب والعشاء لكن يحكم عليه قوله الآخر بين لأن المغرب اسمها أخرى واحدة  
والله أعلم وأبدي الكرماني لتخصيص العشاء بالذكر حكمته وهو أنه لما اتفق فعل هذه الصلاة التي وقها  
وقت الاستراحة كان ذلك في غير ما طهر بقى الأولى وهو حسن ويقال مثله في الظهر والله عز وجل جازفت  
الاشتغال بالفتاة والمعاشر والأولى أن يقال لعل شكواهم كانت في هاتين الصلاتين خاصة فذلك خصهما  
بالذكر (قوله فارك في الأوليين) قال القرطبي أن كذا أي أقيم طولاً أي أطول فيهما القراءة (قلت)  
ويحتمل أن يكون التطويل معاهو أعمن من القراءة كالركوع والسجود لكن المعهود في التفرقة بين  
الركعات إنما هو في القراءة وسباني قريبان من رواية ابن عون عن جابر بن سمرة أمديق الأوليين والأوليين  
بضائقتين تثنية الأولى وكذا الآخر بين (قوله وأخف) بضم أوله وكسر الخاء المعجمة وفي رواية الكشميني  
وأحذف بفتح أوله وسكون الميم فهو كذا هو في رواية عثمان بن سعيد الدارمي عن موسى بن عمار عن شيخ  
الضاري فيه أخرجه البهي وكذا هو في جميع طرق هذا الحديث الذي وقفت عليها إلا أن في رواية عبد الحميد  
كثير من شبهة عند الامام عجليل بالميم بدل الفاء والمراد بالحذف التطويل لا حذف أصل القراءة  
فكانه قال أحذف الركون (قوله ذلك الظن ب) أي هذا الذي تقول هو الذي كنت تظنه زاد مسعر عن عبد  
المطلب بن عون معاً فقال سعد أتعلي الاعراب الصلاة أخرجه مسلم وفيه دلالة على أن الذين شكروهم  
يكونوا من أهل العلم وكانهم طسوا مشروعية الأسوية بين الركعات فأنكر وأعلى سعد التفرقة فيستفاد  
منه ذم القول بالرأي الذي لا يستند إلى أصل وفيه ان القياس في مقابلة النص فاسد الاعتبار قال ابن  
بطال وجه دخول حديث سعد في هذا الباب أنه لما قال أركدوا أخفا أعلم أنه لا يترك القراءة في شيء من  
صلاته وقد قال أنها مثل صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم واختصر الكرماني فقال وركدوا الإمام يدل  
على قرأته عادة قال ابن رشد ولهذا أتبع الضاري في الباب الذي بعده حديث سعد بحيث أتى قيادة  
كالغصلة (قلت) وليس في حديث أبي قتادة هناك كرا القراءة في الآخر بين نعم هو مذكور من حديثه  
بعد عشرة أبواب وانحتمت الدلالة على الوجوب إذ ضم إلى الحد كقولهم صلى الله عليه وسلم ساداً كباراً توفي  
أصلي فحصل التطابق بهذا لقوله القراءة للامام ومذاكر من الجهر والمخافة وأما الحضر والسفر وقراءة  
الماموم من غير حديث سعد مما ذكر في الباب وقد يؤخذ السفر والحضر من إطلاق قوله صلى الله عليه  
وسلم فاعلم فصل بين الحضر والسفر وأما وجوب القراءة على الإمام من حديث عبادة في الباب ولعل  
البحار أي كتنى قوله صلى الله عليه وسلم فاعلم فصل بين الحضر والسفر وأما وجوب القراءة على الإمام من حديث عبادة في الباب ولعل  
صلاته كلها وهذا التقرير يندفع اعتراض الامام عجليل وغيره حيث قال لادالة في حديث سعد على  
وجوب القراءة وانحافه تحقيقها في الآخرين عن الأوليين (قوله فاسل مع رجلاً أو رجلاً) كذا لهم

فاسل اليه فقال يا يا  
اسحق ان هؤلاء يزعمون  
أنك لا تحسن نصلي قال  
أما أنا والله فاني كنت أصلي  
بهم صلاة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ما أخرج  
عنها أصلي صلاة العشاء  
فارك في الأوليين وأخف  
في الآخر بين قال ذلك الظن  
بنا يا يا اسحق فاسل معه  
رجلاً أو رجلاً إلى الكوفة  
فقال عنه أهل الكوفة  
ولم يدع مسجد إلا سأل  
عنه



الى قننة الجاهم وكانت سنة ثلاث وعثمانين وكانت قننة المختار حين غلب على الكوفة من سنة خمس وستين الى ان قتل سنة سبع وستين **(قوله دعوة سعد)** أفردوا لارادة الجنس وان كانت ثلاث دعوات وكان سعد مرفقا باجابة الدعوة روى ان طرفا من طريق الشعبي قال قبل لسعد متى اسبغت الدعوة قال يوم بدر قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم استجب لسعد وروى الترمذي وابن حبان والحاكم من طريق قيس ابن ابي حازم عن سعد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم استجب لسعد اذا دعاك وفي هذا الحديث من القوة لدسوس ما تقدم جواز عزل الامام بعض عماله اذا شكى اليه وان لم يثبت عليه شيء اذا اقتضت ذلك المصلحة قال مالك قد عزل عمر سعد او هو اعزل من ياتي بعده الى يوم القيامة والذي يظهر ان عمر عزله حسما لمادة الفتنة ففي رواية سيف قال عمر قال الاحتياط وان ياتي من أمير مثل سعد لما عزله وقيل عزله ايثار القرب منه لكونه من أهل الشورى وقيل لان مذهب عمر انه لا يستقر بالعامل أكثر من أربع سنين وقال المازري اختلفوا هل يعزل القاضي بشكوى الواحد أو الاثنين أو لا يعزل حتى يجتمع أكثر على الشكوى منه وفيه استفسار للعامل عما قيل فيه والسؤال عن شكوى في موضع عمله والاقتصاف في المسئلة من يظن به الفضل وفيه ان السؤال عن عدالة الشاهد ونحوه يكون ممن يجاوره وان تعرض العدل للكشف عن حاله لا ينافي قبول شهادته في الحال وفيه خطاب الى جل الجليل بكتبته والاعتذار لمن سمع في حقه كلام سوء وفيه الفرق بين الاقتراء الذي يقصده السب والاقتراء الذي يقصده دفع الضرر فيعز رفاق الاول دون الثاني ويحتمل ان يكون سعد لم يطلب حقه منهم أو عقابهم وكتفى بالامانة على الذي كشف قناعه في الاقتراء عليه دون غيره فإنه صار كالمنفرد بآيته وقبحا في الخبر من دعا على ظالمه فقد انتصر فلهه أراد الشفقة عليه بان يحل له العقوبة في الدنيا فإنه انتصر لنفسه وراعى حال من ظلمه لما كان فيه من وفور الديانة يقال ان اتحاد ما عليه لكونه امتا شرمه من محب صاحب الشريعة وكان قد انتصر لصاحب الشريعة وفيه جواز الدعاء على الظالم المعلن بما ستر من النقص في دينه وليس هو من طلب وقوع المعصية ولكن من حيث انه يؤدي الى نكابة الظالم وعقوبته ومن هذا القبيل مشروعية طلب الشهادة وان كانت تستلزم ظهور الكافر على المسلم ومن الاول قول موسى عليه السلام ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم الآية وفيه سلوك الودع في الدعاء واستدله على ان الاولين من الراجعة من شأن في الطول وسبأ في البحث في ذلك في الباب الذي بعده **(قوله عن محمود بن الربيع)** في رواية الحميدي عن سفيان حدثنا الزهري سمعت محمود بن الربيع ولا بن أبي عمر عن سفيان بالاسناد عند الامام على سمعت عباد بن الصامت وسلم من رواية صالح بن كيسان عن ابن شهاب ان محمود بن الربيع أخبره ان عباد بن الصامت أخبره بهذا التصريح بالخيار بن دفع تعليل من أعليه بالانقطاع لكون بعض الرواة أدخل بن محمود وعباد بن جلاوي رواية ضعيفة عند الهارثي **(قوله لاصلاة لم يقرأ بها نحة الكتاب)** زاد الحميدي عن سفيان فيها كذا في مسنده وهكذا رواه يعقوب عن سفيان عن الحميدي أخرجه البيهقي وكذا لا بن أبي عمر عند الاسماعيلي وتقوية وعثمان بن أبي شيبة عذابي نعم في المستخرج وهذا يعني ان المراد القراءة في نفس الصلاة قال عياض قيل يحمل على نفي الذات وصفاتها لكن الذات غير متفية فيخص بدليل خارج فو زعي تسليم عدم نفي الذات على الاطلاق لان ادعى ان المراد بالصلاة معناها للقوى فغير مسلم لان الفاظ الشارع محمولة على عرفه لانه يحتاج اليه فيه لكونه بحث لبيان الشرعيات لا لبيان موضوعات اللغة وإذا كان المنفي الصلاة الشرعية استقام دعوى نفي الذات فلي هذا الاحتجاج الى اضمحلال الاجزاء والاكمال لانه يؤدي الى الاجمال كانه على القاضي أبي بكر وغيره حتى مال الى التوصلان نفي الكمال بشعر يحصل الاجزاء فلو قدر الاجزاء منتقيا لاجل العموم قلنا باننا لاجل اشعار نفي الكمال بشعره فيتناقض ولا سبيل الى اضمحلال اجزاء مع الا ان اضمحلالها خارج اليه للضرر وهو من دفعه باضمحلاله فلا حاجة الى أكثر منه ودعوى اضمحلال أحد هما ليست باولى من

دعوة سعد قال عبد الله  
فانا رأيت بعد قد سقط  
حاجبه على عينيه من  
الكسر وأنه يتعسر  
لاجور في الطريق فمزمع  
حدثنا علي بن عبد الله قال  
حدثنا سفيان قال حدثنا  
الزهري عن محمود بن الربيع  
عن عباد بن الصامت أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال لاصلاة لم يقرأ  
بها نحة الكتاب حدثنا  
محمود بن بشير قال حدثنا  
يحيى عن عبيد الله قال  
حدثني سعد بن أبي سعيد  
عن أبيه عن أبي هريرة أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم دخل المسجد فدخل  
رجل فسلم على النبي  
صلى الله عليه وسلم فرد  
فقال ارجع فصل فانك لم  
تصل فرجع فصل كالمصلي  
ثم جاء فسلم على النبي صلى  
الله عليه وسلم فقال ارجع  
فصل فانك لم تصل ثلاثا  
فقال والذي بعثني بالحق  
ما أحسن عسيرة فسلمني  
فقال اذا كنت الى الصلاة  
فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك  
من القرآن ثم اركع حتى  
تطمئن كما تم ارفع حتى  
تعتدل قائما ثم اصعد حتى  
تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى  
تطمئن جالسا واصل ذلك  
في صلاتك كلها

الاشترقه ابن دقيق العبد في هذا الاخير تطر لا ان لنا بعد الرجل على الحقيقة فالجل على أقرب  
 المجاز إلى الحقيقة أولى من الجل على أبعدهما في الأجزاء أقرب إلى نفي الحقيقة وهو السابق إلى الفهم  
 ولانه يستلزم نفي الكمال من غير عكس فيكون أولى ويؤيده رواية الاسماعيلي من طريق العباس بن  
 الوليد الترمي أحدث شيوخ البصري عن سفيان هذا الاسناد بلفظ لا تجزئ صلاة لاقرأ فيها بغضه  
 الكتاب وتابته على ذلك زباد بن أيوب أحد الأثبات أخرجه الدارقطني وشاهد من طريق العلان بن عبد  
 الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مر فوطاهم هذا اللفظ أخرجه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما وأولاهم من  
 طريق عبد الله بن سواد القشيري عن رجل عن أبيه مر فوطاهم صلاة لاقرأ فيها بالقرآن وقد  
 أخرج ابن خزيمة عن محمد بن الوليد القشيري عن سفيان حدث الباب بلفظ لا صلاة الا بقراءة فاتحة  
 الكتاب فلا يمنع أن يقال ان قوله لا صلاة نفي بمعنى النهي أي لا اتصلوا لا بقراءة فاتحة الكتاب وتظهيره  
 ما رواه مسلم من طريق القاسم عن عائشة مر فوطاهم صلاة بحضرة الطعام فلهي عن محمد بن حبان بلفظ  
 لا يصلي أحدكم بحضرة الطعام أخرجه مسلم من طريق جاثم بن معجل وغيره عن يعقوب بن مجاهد عن  
 القاسم وابن حبان من طريق حسين بن علي وغيره عن يعقوب بن أنس عن ابن حبان أيضا شاهدان  
 حديث أبي هريرة بهذا اللفظ وقد قال وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة الحنفية لكن شوا على قاعدتهم  
 انهم الوجب ليست شرط في صحة الصلاة لان وجوبها انما ثبت بالسنة والذي لا تتم الصلاة الا بفرض  
 والقرض عندهم لا ثبت بان يدعى القرآن وقد قال تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن فالقرض قراءة  
 ما تيسر ونهين الفاتحة انما ثبت بالحديث فيكون واجبا يأثم من يتركه ويجزئ الصلاة بدونه وانما تقر ذلك  
 لا بنفسه يجي من يعمد ترك قراءة الفاتحة منهم ترك الطمأنينة فيصلي صلاة بدأن بتقربها إلى  
 الله تعالى وهو يستعمل كتاب الاثم فيها بالغة في تحقق مخالفتها لمذهب غيره واستدل به على وجوب قراءة  
 الفاتحة في كل ركعة بناء على ان الركعة الواحدة تسعي صلاة فيجوز توفيه نظر لان قراءتها في ركعة  
 واحدة من الرابعة مثلا يقتضي حصول اسم قراءتها في تلك الصلاة والاصل عدم وجوب الزيادة على المرة  
 الواحدة والاصل ايضا عدم اطلاق الكل على البعض لان الظهر مثلا كلها صلاة واحدة حقيقة كما صرح  
 به في حديث الامراء حيث سمي المكتوبات خسا وكذا حديث عبادة خمس صلوات كتبها الله على العباد  
 وغير ذلك فاطلاق الصلاة على ركعة منها يكون مجازا قال الشيخ في الدين وغاية ما في هذا البحث ان يكون في  
 الحديث دلالة مفهومة على صحة الصلاة بقراءة الفاتحة في كل ركعة واحدة منها فان دل دليل خارج منطوق  
 على وجوبها في كل ركعة كمن مقدماته انتهى وقال يقتضي هذا البحث الحسن البصري رواه ابن المنذر  
 باسناد صحيح ودليل الجمهور قوله صلى الله عليه وسلم وافضل ذلك في صلاتك كلها بعد أن أمره بالقراءة وفي  
 رواية لاحد وابن حبان ثم افضل ذلك في كل ركعة ولمل هذا هو السري ايراد البصري لعقب حديث  
 عبادة واستدل به على وجوب قراءة الفاتحة على المأموم سواء أمر الامام أم جهل ان صلاته صلاة حقيقة  
 فقتني عند انتفاء القراءة الا ان جاء دليل يقتضي تخصيص صلاة المأموم من هذا العموم فيقدم قاله  
 الشيخ في الدين واستدل من أسقطها عن المأموم مطلقا كالحنفية بحديث من صلى خلف امام فقرأه  
 الامام بقراءة لكنه حديث ضعيف عند الحفاظ وقد استوعب طرقه وعمله الدارقطني وغيره واستدل من  
 أسقطها عنه في الجمهور كالماكية بحديث واذا قرأنا متروا وهو حديث صحيح أخرجه مسلم من حديث  
 أبي موسى الاشعري ولاداة فيه لا مكان الجمع بين الامرين فينبعث فيما بعد الفاتحة أو نبعت اذا قرأ  
 الامام ويقرأ اذا سكنت وعلى هذا فبين على الامام السكون في الجمهور به ليقرأ المأموم ثلاثا لا يوقعه في  
 ان يكتب النهي حيث لا ينبعث اذا قرأ الامام وقد ثبت الاذن بقراءة المأموم الفاتحة في الجمهور به بقيد  
 وذلك فيما أخرجه البصري في جزاء القراءة والتمدي وابن حبان وغيرهما من رواية مسكون عن مجاهد بن  
 الربيع عن عبادة ان النبي صلى الله عليه وسلم تفلت عليه القراءة في القبر فلما فرغ قال لعلمكم تفرؤن

خلف امامكم قلنا ثم قال فلا تفعلوا الا بما فتحه الكتاب فانه لا صلاح له لم يقرأه او الظاهر ان حديث الباب مختصر من هذا وكان هذا سببه والله اعلم ولشاهد من حديث أبي قتادة عن أبي داود والنسائي ومن حديث أنس عند ابن حبان وروى عبد الرزاق عن سعيد بن جبير قال لا بد من أم القرآن ولكن من معنى كان الامام يسكت ساعة قدر ما يقرأ المأموم بأم القرآن **(فائدة)** زاد ميمون عن الزهري في آخر حديث الباب فصاعدا أخرجه النسائي وغيره واستدل به على وجوب قدر زاد على الفاتحة وتعب بانه ورد دفع ثم قصر الحكم على الفاتحة قال البخاري في جزاء القراءة هو نظيره قوله تعظم البدن ربيع بنار فصاعدا وادعى ابن حبان والقريظي وغيرهما الاجماع على عدم وجوب قدر زاد عليها وفيه نظر وشبهة عن بعض الصحابة ومن هدم فيمار واه ابن المنذر وغيره ولعلهم أرادوا ان الامر استقر على ذلك وسيأتي بعد غائبة ابواب حديث أبي هريرة وان لم ترد على أم القرآن أن أجزأت ولا ينزعه من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قام فعلى ركعتين لم يقرأ فيما لا يفتح الكتاب ثم ذكر البخاري حديث أبي هريرة في قصة النبي صلى الله عليه وسلم عليه بعد أربعة وعشرين بابا موضع الماحية منه هنا قوله ثم أقرأ ما تيسر من القرآن وكان له أشار بإعادة عقب حديث عبادة ان الفاتحة أغانا ختم على من يحسنها وان لا يحسنها يقرأ ما تيسر عليه وان اطلاق القراءة في حديث أبي هريرة مقيد بالفاتحة كما في حديث عبادة والله اعلم قال الخطابي قوله ثم أقرأ ما تيسر من القرآن ظاهر الاطلاق التيسير لكن المراد به فاتحة الكتاب لمن أحسنها بدليل حديث عبادة وهو كقوله تعالى فاستيسر من الهدى ثم عينت السنة المراد وقال ابو داود في قوله ما تيسر يحمل على الفاتحة فانها متيسرة أو على ما زاد من الفاتحة بعد أن يقرأها أو على من عجز عن الفاتحة وتعب بان قوله ما تيسر لا لاجال فيه حتى ييسر بالفاتحة والتعبيد بالفاتحة ينافي التيسير الذي يدل عليه الاطلاق فلا يصح حمله عليه وأيضا فسورة الاخلاص متيسرة وهي أقصر من الفاتحة فلم يقصر التيسير في الفاتحة وأما الحمل على ما زاد فبني على تسامع تعين الفاتحة وهي محل النزاع وأما حمله على من عجز فبعدد الجواب القوي عن هذا انه ورد في حديث المدي صلة تفسير ما تيسر بالفاتحة كما أخرجه أبو داود من حديث زفاعة بن رافع رفعه واذا قمت فتوجهت فكبر ثم قرأ بام القرآن وبما شاء الله ان تقرأ واذا ركعت فضع راحتك على ركبتك الحديث وقع فيه في بعض طرقة ثم قرأ ان كان معك قرآن فان لم يكن فاحمد الله وكبر واهل فاذا جمع بين الفاظ الحديث كان تعين الفاتحة هو الاصل لمن معه قرآن فان عجز عن تعلمه او كان معه شيء من القرآن قرأ ما تيسر والا انتقل الى الذكر ويحتمل في طريق الجمع أيضا ان يقال المراد بقوله فقرأ ما تيسر من القرآن أي بعد الفاتحة بقوله حديث أبي سعيد عند أبي داود بسند قوي أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نقرأ فاتحة الكتاب وما تيسر **(قوله باب القراءة في الظهر)** هذه الترجمة والتي بعدها يحتمل ان يكون المراد به ما اثبات القراءة فيها وانما تكون سرا إشارة الى من خاف في ذلك كان عباسا كإسباني البعث فيه بعد غائبة ابواب ويحتمل ان يراد به تقدير المقر أو تبيينه الاول اظهر لكونه لم يتعرض في البابين لاخراج شيء مما يتعلق بالاحتمال الثاني وقد أخرج مسلم وغيره في ذلك أحاديث مختلفة سيأتي بعضها وجمع بينها فوقع ذلك في أحوال متفاربة اما البيان الجواز أو لغير ذلك من الاسباب واستدل ابن العربي باختلافها على عدم مشروعية سورة معينة في صلاة معينة وهو واضح فيها اختلاف لا فيقال يختلف كتنزيل وهل أن في صيغ الجمعة **(قوله حدثنا شيبان)** هو ابن عبد الرحمن ويحيى هو ابن أبي كثير **(قوله عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه)** في رواية الحوزي من طريق عبيد الله بن عيسى عن شيبان التصريح بالخبر لحي من عبد الله ولعمد الله من أبيه وكذا النسائي من رواية الاوزاعي عن يحيى لكن بلفظ الحديث فيها وكذا عنه من رواية أبي ابراهيم القنادي عن يحيى حديثي عبد الله فاشم بذلك تدليس يحيى **(قوله الاولين)** يتبعانيتين تنبيه الاولى **(قوله صلاة الظهر)** فيه

**(باب القراءة في الظهر)**

حدثنا أبو التعمان قال

حدثنا أبو عوانة عن عبد

المالك بن حمير عن جابر بن

«هرة قال قال سعد كنت

أصلي بهم صلاة رسول الله

صلى الله عليه وسلم صلاتي

العشي لا أنعم عنها كنت

أركض في الاولين وأحذف

في الاخرين قال عمر ذلك

الطن بل حدثنا أبو نعيم

قال حدثنا شيبان عن يحيى

عن عبد الله بن أبي قتادة

عن أبيه قال كان رسول

الله صلى الله عليه وسلم

يقرأ في الركعتين الاوليين

من صلاة الظهر بفاتحة

جواز تسمية الصلاة بوقتها **«قوله وسورتين»** أي في كل ركعة سورة كسبأ في صريح الباب الذي بعده واستدل به على أن قراءة سورة أفضل من قراءة قدرها من طويلة قاله النووي و زاد البغوي ولو قصرت السورة عن المقر وكان مأخوذاً من قوله كان يفعل لا يمتدل على الدوام أو الغالب **«قوله يطول في الأولى ويصغر في الثانية»** قال الشيخ في الدين كان السبب في ذلك أن النشاط في الأولى يكون أكثر فناسب الخفيف في الثانية صلوا من الملل انتهى وروى عبد الرزاق عن معمر عن يحيى في آخر هذا الحديث قسطنطينه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى ولا يداووا بنزعة نفوسهم من رواية أبي ظالم عن سفيان عن معمر وروى عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاء قال إنني لأحب أن يطول الإمام الركعة الأولى من كل صلاة حتى يكبر الناس واستدل به على استحباب تطويل الأولى على الثانية وسيأتي في باب مفرد وجع بينه وبين حديث سعد المصافي حيث قال أمدي في الأولين أن المراد تطويلهما على الآخر بين التسمية بينهما في الطول وقال من استحب استواءهما فاطالت الأولى بدوام الافتتاح والتعوذ واطقت القراءة فها هو مبدل عليه حديث أبي سعيد عند مسلم كان يقرأ في الظهر في الأولين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي رواية لابن ماجه أن الذين حزنوا ذلك كانوا ثلاثين من الصحابة وادعى ابن جبان أن الأولى إنما طالت على الثانية بالزيادة في القربل فيها مع استواء المقر وهو ما قد روى مسلم من حديث حفصة أنه صلى الله عليه وسلم كان يركل السورة حتى تكون أطول من أطول منها واستدل به بعض الشافعية على جواز تطويل الإمام في الركوع لأجل الدخول قال القرطبي ولا حجة فيه لأن الحكمة لا يسلل بها تخلفها أو لعدم انضباطها ولا يمكن بدخل في الصلاة بذكر قصير فإن الركعة ثم يطيلها لأجل الآتي وإنما كان يدخل فيها الباقي بالصلاة على سنها من تطويل الأولى فافترق الأصل والفروع فاضتغ الاطلاق انتهى وقد ذكر البخاري في جزء القراءة كلاماً عنه أنه لم يرد عن أحد من السلف في انتظار الدخول في الركوع حتى والله أعلم ولم يضع في حديث أبي قتادة هذا ذكر القراءة في الآخرين قوله عليه بعض الحنفية على إسقاطها فهم لما كنتم يفتي حديثه من وجه آخر كسبأ في حديثه بعد عشرة أبواب **«قوله وسبع الآيات أحبنا»** في الرواية الآتية وبعنا وكذا أخرجه الإصمعيلى من رواية شيبان ولفظنا من حديث البراء كتنا صلى الله عليه وسلم الظهر فندع منه الآتية بعد الآتية من سورة لقمان والذوات ولا بن خزيمة من حديث أنس نحوه لكن قال بسبع اسم ربنا الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية واستدل به على جواز الجهر في السرية وأنه لا يجوز دسوسه على من فعل ذلك خلافاً لمن قال ذلك من الحنفية وغيرهم سواء قلنا كان يفعل ذلك عمد البیان الجواز أو بغير قصد للاسترقاق في التدبر وفيه جمعة من رزم أن الأمر أشرف طه الصلاة السرية وقوله أحبنا يمدل على تكرور ذلك منه وقال ابن دقيق العيد فيه دليل على جواز الاكتفاء بظاهر الحال في الابتعاد دون التوقف على اليقين لأن الطريق إلى العلم بقراءة السورة في السرية لا يكون إلا بسمع كلها أو بما يفيد يقين ذلك لو كان في الجهرية وكان مأخوذاً من جماعهم مع قيام القرينة على قراءة ما فيها ويحتمل أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم كان يخبرهم عقب الصلاة دائماً وأغلباً بقراءة السورتين وهو بعيد جداً والله أعلم **«قوله حدثنا عمر»** هو ابن حفص بن غياث **«قوله حدثني عمارة»** هو ابن عمر كافي الباب الذي بعده **«قوله عن أبي معمر»** هو عبد الله بن مخيرة بفتح المهملة والموحدة بينهما مخيممة ساكنة الأزدى وأخاذا المصاطب أن لاسيه محبة ووجهه بعضهم في ذلك فإن المعاصي أخرج حديثه الترمذي وقال في سياقه عن مخيرة وليس بالأزدى (قلت) لكن جزم البخاري وابن أبي شيمية وابن جبان بأنه الأزدى والعلم عند الله **«قوله باضطراب لحيته»** فيه الحكم بإدليل لأنهم حكموا باضطراب لحيته على قراءته لكن لا بد من قرينة تبين القراءة دون الذكر والدعاء مثلاً لأن اضطراب اللحية يحصل بكل منها وكانهم نظروا بالصلوة الجهرية لأن ذلك المحل منها هو محل القراءة لا الذكر والدعاء وإذا انضم إلى ذلك قول أبي قتادة

الكتاب وسورتين يطول في الأولى ويصغر في الثانية ويسمع الآتية أحبنا وكان يقرأ في العصر فشاخص الكتاب وسورتين وكان يطول في الأولى وكان يطول في الأولى من صلاة الصبح ويصغر في الثانية وحدثنا عمر قال حدثنا أبي قال حدثنا الأعمش قال حدثنا عمارة عن أبي معمر قال سألنا غيباً أكان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر قال نعم قلنا بأي شيء كنتم تعرفون ذلك قال باضطراب لحيته



كما تنوضه وحكى الخطابي أنه منسبطه عن بعضهم بكسر الطاء وقطع الواو قال وليس بشئ لان الطول  
الحبل والمعنى له هنا تنهتس ووقع في رواية الامام علي باطول الطولين بالتذكير ولم يقع تفسيرهما في  
رواية البخاري ووقع في رواية أبي الاسود المذكورة باطول الطولين المصوفي رواية أبي داود قال قلت  
وما طول الطولين قال الاعراف وبين الناس في رواية له ان التفسير من قول عمر ولفظه قال قلت  
يا ابا عبد الله هي كنية عمر وفي رواية اليه في قال قلت لعمر وفي رواية الامام علي قال ابن أبي مليكة  
وما طول الطولين زاد ابو داود قال يعني ابن جريح وسألت ابا ابن أبي مليكة فقال لي من قبل نفسه المائدة  
والاعراف كذا رواه عن الحسن بن علي عن عبد الرزاق والليث بن سعد عن عبد الرحمن بن بشر عن عبد  
الر زاق مثله لكن قال الانعام بدل المائدة وكذا في رواية جراح بن محمد والصفي المذكورين وعند أبي  
مسلم الكشي عن أبي هاشم الانعام بدل يونس أخرجه الطبراني وأبو نعيم في المستخرج فحصل الاتفاق على  
تفسير الطولي بالاعراف وفي تفسير الاخرى ثلاثة أقوال المحفوظ منها الانعام قال ابن طلال البقرة أطول  
السبع الطوال فلو أرادها قال طول الطوال فلما روي هادلي على انه أراد الاعراف لانها أطول السور بعد  
البقرة وتنفذ بان النساء أطول من الاعراف وليس هذا التعقب عرضي لانه اعتبر عدد الايات وعدد  
آيات الاعراف أكثر من عدد آيات النساء غير انها من السبع هذا البقرة والتعقب اعتبر عدد الكلمات  
لان كلمات النساء تزيد على كلمات الاعراف عاثنى كلمة وقال ابن المنير تسمية الاعراف والامام  
بانا وبين انما هو يعرف فيهما لانها أطول من غيرهما والله أعلم واستدل بهذين الحديثين على اعتماد  
وقت المغرب وعلى استحباب القراءة فيها غير قصار المفصل وسألت البعث في ذلك في الباب الذي بعده  
﴿ قوله باب الجهر في المغرب ﴾ اعترض ابن بن المنير على هذه الترجمة التي بعدها بان الجهر فيها  
لا خلاف فيه وهو عيب لان الكتاب موضوع لبيان الاحكام من حيث هو وليس هو مقصورا على  
الخلافيات ﴿ قوله عن محمد بن جبير ﴾ في رواية ابن خزيمة من طريق سفيان عن الزهري حدثني محمد بن  
جبير ﴿ قوله قرأ في المغرب بالطور ﴾ في رواية ابن عساكر يقرأ وكذا هو في الموطأ وعند مسلم زاد المصنف  
في الجهاد من طريق محمد بن عمر وعن الزهري وكان جاني أسارى بدر ولان حبان من طريق محمد بن  
عمر وعن الزهري في ذاء أهل بدر زاد الامام علي من طريق معمر وهو يومئذ مشرك وللمصنف في  
الغزاه من طريق معمر أيضا في آخره قال وذلك أول ما قرأ الايمان في قلبي وقلطبراني من رواية أسامة  
ابن زيد عن الزهري نحوه وزاد فأخذني من قرأته الكعب ولسعيد بن منصور عن هشيم عن الزهري  
فكانا معاذ فلي حين معمت القرآن واستدل به على صحة آداسا محمله الراوي في حال الكفر وكذا  
الفسق اذا أداه في حال العدالة وسألت في الاشارة الى ورائد أخرى فيه لبعض الرواة ﴿ قوله بالطور ﴾ أي  
بسورة الطور وقال ابن الجوزي يحتمل ان يكون الباء بمعنى من كوفه تعالى عينا شرب بها عباد الله  
وسند كرامته قريبا قال الترمذي ذكر عن مالك انه كره ان يقرأ في المغرب بالسور الطوال فغوا الطور  
 والمرسلات وقال الشافعي لا يكره ذلك بل استحبه وكذا نقله البخاري في شرح السنة عن الشافعي  
والمعروف عند الشافعية انه لا كراهة في ذلك ولا استحباب وأما مالك فاعتقد العمل بالمدينة بل وبغيرها  
قال ابن دقيق العيد استقر العمل على طول القراءة في الصبح وتقصيرها في المغرب والحق عندنا ان ما صح  
عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وثبتت مواظبته عليه فهو مستحب وما لا تثبت مواظبته عليه فلا  
كراهة فيه ﴿ قلت ﴾ الاحاديث التي ذكرها البخاري في القراءة هنا ثلاثة مختلفة المقادير لان الاعراف  
من السبع الطوال والطور من طوال المفصل والمرسلات من أساطله وفي ابن حبان من حديث ابن عمر  
انه قرأهم في المغرب بالقرآن كقروا وسدوا عن سيد الله ولم أر حديثا مرفوعا فيه التخصيص على القراءة  
فيها بشئ من قصار المفصل الا حديثا في ابن ماجه عن ابن عمر فيه على الكافرون والاخلاس ومثله  
لا بن حبان عن جابر بن عمر قال حديث ابن عمر ظاهر اسناداه الصحة الا انه معاول قال الدارقطني أخطأ

﴿ باب الجهر في المغرب ﴾  
حدثنا عبد الله بن يوسف قال  
أخبرنا مالك عن ابن شهاب  
عن محمد بن جبير بن مطعم  
عن أبيه قال سمعت النبي  
صلى الله عليه وسلم يقرأ في  
المغرب بالطور



فيه بعض رواته واما حديث جابر بن جعدة فقيه سعيد بن معاذ وهو متروك والمحمولون أنه قرأهما في  
الركعتين بعد المغرب واعتمد بعض أصحابنا وغيرهم حديث سليمان بن يسار عن أبي هريرة أنه قال  
ما رأيت أحد أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من فلان قال سليمان فكان يقرأ في الصبح طوال  
المفصل وفي المغرب بقصا والمفصل الحديث أخرجه النسائي وصححه ابن خزيمة وغيره وهذا بشر  
بالمواظبة على ذلك لكن في الاستدلال به نظر يأتي مثله في باب جهرا الامام بالتأمين بعد ثلاثة عشر بابا في  
حديث رافع الذي تقدم في المواقيت أنهم كانوا ينتضلون بعد صلاة المغرب يدل على تخفيف القراءة فيها  
وطريق الجمع بين هذه الأحاديث أنه صلى الله عليه وسلم كان أحيانا يطيل القراءة في المغرب اما ليليان  
الجواز واما لعله بعدم المشقة على المأمومين وليس في حديث جبير بن مطعم دليل على أن ذلك تكرر منه  
واما حديث زيد بن ثابت ففيه اشعار بذلك لكونه أنكر على مروان المواظبة على القراءة بقصا والمفصل  
ولو كان مروان يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم وأتباعه على ذلك لاحتج به على زيد لكن لم يرد ذلك منه  
فيما يظهر المواظبة على القراءة بالطول وانما أراد منه أن يعاهد ذلك كراهة من النبي صلى الله عليه  
وسلم وفي حديث أم الفضل اشعار بأنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العصة بأطول من المرسلات  
لكونه كان في حال شدة مرضه وهو مظنة التقشف وهو يدعى أبي داود اذ ما نسخ التطويل لانه يرى  
عقب حديث زيد بن ثابت من طريق عروة أنه كان يقرأ في المغرب بالقصا قال وهذا يدل على نسخ  
حديث زيد بن ثابت وجه الدلالة وكأنه لما رأى عروة راوى الخبر عمل بخلافه حله على أنه اطاع على ناصته  
ولا يخفى بعد هذا الجمل وكيف تصح دعوى النسخ وأم الفضل تقول إن آخر صلاة صلاها بهم قبل المرسلات  
قال ابن خزيمة في صحيحه هذا من الاختلاف المباح فجاز للمصلي أن يقرأ في المغرب وفي الصلوات كلها  
بما أحب الا أنه اذا كان اماما استحبه أن يخفف في القراءة كما تقدم اه وهذا أولى من قول  
القراطي ما ورد في مسلم وغيره من تطويل القراءة فيما استقر عليه التقصير أو عكسه فهو متروك  
وادعى الطحاوي أنه لا دلالة في شيء من الأحاديث الثلاثة على تطويل القراءة لاحتمال أن يكون المراد  
أنه قرأ بعض السورة ثم استدل بذلك عمار واه من طريق هشيم عن الزهري في حديث جبير بلفظ  
فدعته يقول ان عذابا بذلك واقع قال فأخبر أن الذي سمعه من هذه السورة هي هذه الآية خاصة اه  
وليس في السياق ما يقتضي قوله خاصة مع كون رواية هشيم عن الزهري بخصوصها مضعفة بل جافى  
روايات أخرى ما يدل على أنه قرأ السورة كلها فعند البخاري في التفسير سمعته يقرأ في المغرب بالطور  
فلهذا بلغ هذه أم خلفا من غير شيء أم هم الخالقون الآتيان إلى قوله المصيبة طرون كاد قلبي بطرو فحواه  
لقاسم بن أسبغ وفي رواية أسامة ومحمد بن عمرو المتقدمين سمعته يقرأ بالطور وكتاب مسطور  
ومثله لا ينسعدون إذ في أخرى فاستمعته قراءته حتى خرجت من المسجد ثم ادعى الطحاوي أن الاحتمال  
المدكور يأتي في حديث زيد بن ثابت وكذا ابتداء الخطابي احتمالا وقوله لا نلو كان قرأ بشئ منها  
يكون قد سر سورة من قصا والمفصل لما كان لا تكثر في معنى وقد روى حديث زيد بن ثابت من عروة  
عن أبيه عنه أنه قال لمروان انك تخفف القراءة في الركعتين من المغرب فوالله لقد كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقرأ فيها بسورة الاعراف إلى ركعتين جمعا أخرجه ابن خزيمة واختلف على هشام في صحابه  
والمحمولون عن عروة أنه زيد بن ثابت وقال أكرار راءه عن هشام عن زيد بن ثابت أو أبي أيوب وقيل  
عن عائشة أخرجه النسائي مقتصر على المتن دون العصة واستدل به الخطابي وغيره على امتداد وقت  
المغرب إلى غروب الشمس فوجه نظره لا من قال ان لها وقتا واخذ المصنف بقراءة معينة بل قالوا لا يجوز  
بأخبرها عن أول غروب الشمس وله أن يعد القراءة فيها ولو غاب الشفق واستكمل الحب الطبري  
اطلاق هذا وجه الخطابي قبله على أنه وقع ركعة في أول الوقت وديم الباقي ولو غاب الشفق ولا يخفى  
ما فيه لان ثمنا خارجا عن بعض الصلاة عن الوقت ممنوع ولو أجزأت فلا يحمل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه

**(باب الجهر في العشاء)** حدثنا أبو التعمان قال حدثنا معتمر عن أبيه عن بكر عن أبي رافع قال سئلت مع أبي هريرة العمة فقراً إذا السماء انشقت فوجدت قلت له قال وجدت خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم فلا يزال أعجبها حتى ألقاه حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبه عن عدي قال سمعت البراء بن النبي صلى الله عليه وسلم كان في سفر فقرأ في العشاء في إحدى الركعتين بالتين والتين

**(باب القراءة في العشاء بالجملة)** حدثني ١٧٠ مسدد قال حدثنا يزيد بن زريع قال حدثنا التيمي عن بكر عن أبي رافع قال سئلت

مع أبي هريرة العمة فقراً إذا السماء انشقت فوجدت قلت ما هذا قال وجدت فيها خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم فلا يزال أعجبها حتى ألقاه **(باب القراءة في العشاء)** حدثنا خلاد ابن يحيى قال حدثنا مسدد قال حدثنا عدي بن ثابت أنه سمع البراء رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ والتين والتين في العشاء وما سمعت أحداً أحسن صوتاً منه أو قراءة **(باب يطول في الأوليين ويحذف في الآخرين)** حدثنا سليمان ابن حرب قال حدثنا شعبه عن أبي عون قال سمعت جابر بن سمرة قال قال عمر لسعد لقد شكوك في كل شيء حتى الصلاة قال أما أنا فأمسد في الأوليين وأحذف في الآخرين ولا ألوأما فتدبت به من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صدقت ذلك الظن بك أوتيتي بذلك **(باب القراءة في الفجر)** وقالت أم سلمة قرأ النبي صلى الله عليه وسلم بالطور

وسلم على ذلك واختلف في المراد بالمفصل مع الاتفاق على أن منتهى آخر القرآن هل هو من أول المصافات أو الجائزية أو القتال أو النفع أو الجرات أو في أو الصلوة أو تبارك أو سمع أو النصي إلى آخر القرآن أقوالاً كثيرة ما تغرب اقتصر في شرح المذهب على أربعة من الأوائل سوى الأول والرابع وحكي الأول والسابع والثامن ابن أبي الصيف البصري وحكي الرابع والثامن الهزلمري في شرح التيسير وحكي التاسع الرزوقي في شرحه وحكي الخطابي والمادودي والعاشر والرابع الجرجاني ذكره النووي ونقل المذهب الطبري قولاً شاذاً أن المفصل جميع القرآن وأما ما أخرجه الطحاوي من طريق زائدة بن أبي أوفى قال قرأتني أبو موسى كتاب عمر البسة أقرأ في المغرب آخر المفصل وآخر الفصل من لم يكن إلى آخر القرآن فليس تفسيراً للمفصل بل لا تخبره فدل على أن أوله قبل ذلك **(قوله باب الجهر في العشاء)** قدم ترجمة الجهر على ترجمة القراءة عكس ما صنع في المغرب ثم الصبح والذي في المغرب أولى وله من النسخ **(قوله حدثنا معتمر)** هو ابن سليمان التيمي وبكر هو ابن عبد الله المزني وأبو رافع هو الصائغ وهو ومن قبله من رجال الأسناد بصريون وهو من كبار التابعين وبكر من أساطيم وسليمان من صغارهم **(قوله قتلته)** أي في شأن البجدة يعني سأله عن حكمها وفي الرواية التي بعدها قتلته ما هذه **(قوله سمعت)** زاد غير أبي ذرهما أي بالبجدة أو بالاء للظرف أي فيها يعني السورة وفي الرواية الثانية تغير التيميمي سمعت فيها **(قوله خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم)** أي في الصلاة وبه يتم استدلال المصنف لهذه الترجمة والتي بعدها فوزع في ذلك لأن سجدة في السورة أعم من أن يكون داخل الصورة أو خارجها فلا يهض الدليل وقال ابن المنير لا حاجة فيه على مالك حيث كره البجدة في الفريضة يعني في المشهور وعنه لأنه ليس مرفوعاً وغفل من رواية أبي الأشعث عن معتمر هذا الأسناد بلفظ سئلت خلف أبي القاسم فوجدتها أخرجه ابن خزيمة وكذلك أخرجه الجوزقي من طريق يزيد ابن هرون عن سليمان التيمي بلفظ سئلت مع أبي القاسم فوجدتها **(قوله حتى ألقاه)** كناية عن الموت وسأني الكلام على بقية قوائمه في أبواب مصدق التلاوة أن شاء الله تعالى **(قوله عن عدي)** هو ابن ثابت كافي الرواية الثانية بعد باب **(قوله في سفر)** زاد الاسماعيلي فصولي العشاء ركعتين **(قوله في إحدى الركعتين)** في رواية النسائي في الركعة الأولى **(قوله بالتين)** أي بسورة التين وفي الرواية الثانية والتين على الحكاية وإنما قرأت في العشاء بقصار المفصل لكونه كان مسافراً والسفر يطلب فيه التخصيف وحديث أبي هريرة يحمل على الحضر فلذلك قرأه في أواسط المفصل **(قوله باب القراءة في العشاء بالجملة)** تقدم ما فيه قبل والقول في استناده كافئ قبله والتيميمي هو سليمان بن طرخان والله المعتمر **(قوله باب القراءة في العشاء)** تقدم أيضاً قوله فيه وما سمعت أحداً أحسن صوتاً منه يأتي الكلام عليه في آخر كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى **(قوله باب يطول في الأوليين)** أي من صلاة العشاء ذكر فيه حديث سعد وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب وجوب القراءة ووجهه هنا إنا الإشارة إلى إحدى الروايتين في قوله صلاتي العشاء والعشاء وأما إلحاق العشاء بالظهر والعصر المحزون كل منهن رباعية **(قوله باب القراءة في الفجر)** يعني صلاة الصبح **(قوله وقالت أم سلمة قرأ النبي صلى الله عليه وسلم بالطور)** يأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده **(قوله عن وقت الصلاة)** في رواية غير أبي ذر

حدثنا آدم قال حدثنا شعبه قال حدثنا سليمان بن سلامة قال دخلت أنا وأبي على أبي هريرة الأسلمي فسلنا عن وقت الصلاة فقال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر حين تهول الشمس والعصر ويرجع الرجل إلى أقصى المدينته والشمس حية ونبتت ما قال في المغرب ولا يزال بتأخير الصلاة إلى ثلث الليل ولا يحب التوهم لظلمها ولا الحديث بعدها يصلي الصبح ويصوم الرجل فيعرق جلوسه وكان يقرأ في الركعتين أو أحدهما ما بين السنين إلى المائة **(حدثنا مسدد)**

الصلوات

حدثنا اسمعيل بن ابراهيم قال أخبرنا ابن جريح قال أخبرني عطاء أنه سمع أباه رضى الله عنه يقول في كل صلاة قرأنا أسعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أسعنا كما أسعنا أخينا عينا فنعنا عنكم وإن لم ترد على أم

١٧١

(باب الجهر بقراءة صلاة الصبح) وقالت أم سلمة طفت برأه الناس والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي ويقرأ بالطور حدثنا مسدد قال حدثنا أبو عروبة عن أبي بشر وهو جعفر بن أبي وحشة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما قال أطلق النبي صلى الله عليه وسلم في طائفة من أصحابه ما دهن إلى سوق عكاظ وقيل بين الشياطين وبين خبر السماء وأرسل عليهم الشهب فرجعت الشياطين إلى وههم فقالوا ما نكم فقالوا حيل بيننا وبين خبر السماء وأرسل علينا الشهب قالوا ما نكم بين خبر السماء إلا نحن حدث فاضروا مشارق الأرض ومفارها فاطروا ما هذا الذي حال بينكم وبين خبر السماء فانصرف أولئك الذين فوجها وهو تنامة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو مظنة ما دهن إلى سوق عكاظ وهو يصلي بأصحابه صلاة الغبر فلما سمعوا القرآن استمعوا له فقالوا هذا والله الذي حال بينكم وبين خبر السماء فهناك حين رجعوا إلى قومه فقالوا يا قومنا

الصلوات والمراد المكتوبات وقد تقدم الكلام على حديث أبي هريرة المذکور في المواقيت وقوله هنا وكان يقرأ في الركعتين أو أحدهما ما بين السنتين إلى المائة أي من الآيات وهذه الزيادة تفرد بها شعبة عن أبي النضال والشاذ فيهما وقد تقدم عن رواية الطبراني تقديرها بالحق وهو حافظ في تقدير أن يكون ذلك في كل ركعتين فهو منطبق على حديث ابن عباس في قرأته في صبح الجمعة تنزل الجمعة وعلى تقدير أن يكون في كل ركعة فهو منطبق على حديث جابر بن سمرة في قرأته في الصبح بق أخرجه مسلم وفي رواية له بالصافات وفي أخرى عند الحاكم بالواقعة وكان المصنف قصد بإيراد حديثي أم سلمة وأبي هريرة في هذا الباب بيان حال السفر والحضر ثم نلت بحديث أبي هريرة المال على عدم اشتراط قدر معين (قوله اسمعيل بن ابراهيم) هو المعروف بابن عليه وقد تكلم يحيى بن معين في حديثه عن ابن جريح خاصة لكن تابعه عليه عبد الرزاق ومحمد بن بكر ويحيى بن أبي الخلاج عند أبي عروبة وغندر عند أحمد وخالفه الحارث عند الحسن بن وهب عند ابن خزيمة منهم عند ابن جريح منهم من ذكر الكلام الأخير ومنهم من لم يذكره وتابع ابن جريح حبيب المعلم عند مسلم وأبي داود وحبيب بن الشهيد عند مسلم وأحمد ورويه بن مصقلة عند النسائي وبن سعد عن حمزة بن عيسى عن أبي داود وحسين المعلم عند أبي نعيم في المسخر جرحهم عن عطاء منهم من طوله ومنهم من اختصره (قوله في كل صلاة يقرأ) يضم أوله على البناء للجهول ووقع في رواية الأصمعي ثرايون مقتوحة في أوله كذا هو وقوف وكذا هو عند من ذكرنا رواه الأصبغ بن الشاهد فراءه هو فاعلم في صلاة الا بقراءة هكذا أو رده مسلم من رواية أبي أسامة عنه وقد أنكره الفارابي على مسلم وقال إن المحفوظ عن أبي أسامة وقفه كل راء أصحاب ابن جريح وكذا رواه أحمد بن يحيى الفطاني وأبي عبيدة الحداد كلاهما عن حبيب المذکور موقوفوا أخرجه أبو عروبة من طريق يحيى بن أبي الخلاج عن ابن جريح كرواية الجماعة لكن زاد في آخره وسمعت يقول لاصلاة الا بفتح الكنا بوظاهر سابقه أن ضمير سمعته للنبي صلى الله عليه وسلم فيكون هو فواختلف في رواية الجماعة نعم قولها أسعنا وما أخفى عنا يشعر بأن جميع ما ذكره متفق عن النبي صلى الله عليه وسلم فيكون للجمع حكم الرفع (قوله وان لم ترد) بلفظ الخطاب وينتهر راية مسلم عن أبي خزيمة وعمر والنخعي عن اسمعيل قال له رجل إن لم أزد وكذا رواه يحيى بن محمد عن مسدد شيخ البزار في أنه أخرجه البيهقي وزاد أبو يعلى في أوله عن أبي خزيمة بهذا السند إذا كنت ملما تخفف وإذا كنت وحدا فطول ما بدا لك وفي كل صلاة قراءة الحديث (قوله أجزأت) أي كفت وحكى ابن التبريد راية أخرى حوت بغير ألف وهي رواية القاسمي واستشكله ثم حكى عن الخطابي قال يقال حرز وأجزى مثل وفي وأوفى قال فزال الاشكال (قوله فهو خير) في رواية حبيب المعلم فهو أفضل وفي هذا الحديث أن من لم يقرأ الفاتحة لم تصح صلاته وهو شاهد على حديث عباد المتقدم وفيه استصحاب السورة أو الآيات مع الفاتحة وهو قول الجمهور في الصبح والجمعة والأول من غيرهما وصح إيجاب ذلك عن بعض الصحابة كما تقدم وهو عثمان بن أبي العاص وقال به بعض الحنفية وإن كانت من الملائكة وسكاه القاضي الفراء الحنطلي في الشرح الصغير ورواية عن أحمد وقيل تصب في جميع الركعات وهو ظاهر حديث أبي هريرة هذا والله أعلم (قوله باب الجهر بقراءة صلاة الصبح) ولغير أبي ذر صلاة الغبر وهو موافق للترجمة الماضية وعلى رواية أبي ذر فقله أشاؤالي أنها تسمى بالأميرين (قوله وقالت أم سلمة الخ) وصله المصنف في باب طواف النساء من كتاب الحج من رواية مالك عن أبي الأسود عن عروة عن زينب عن أمها أم سلمة قالت شكوت إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنني اشتكى أي أن جاهرا ضاقا لظوني ذرا الناس وأنت ركية قالت فطقت حينئذ والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي الحديث وليس فيه بيان أن

أنما معناه أنما يصلي إلى الرشد فأخابه ولن ننكره برنا أحمد الفاروق الله تعالى عن نبيه صلى الله عليه وسلم قل أوصي إلى ربنا أوصي إليه قول ابن \* حدثنا مسدد

الصلاة حيث كانت الصبح ولكن تبين ذلك من رواية أخرى أو ردها بدسنة أبواب من طريق يحيى  
 ابن أبي بكر الطائفي عن هشام بن عروة عن أبيه ولفظه فقال إذا افتت الصلاة الصبح فطوي وهكذا  
 أخرجه الامام علي بن مريه ورواه حسان بن ابراهيم عن هشام وأما ما أخرجه ابن خزيمة من طريق ابن وهب  
 عن مالك وابن لهيعة جميعا عن أبي الاسود في هذا الحديث قال في نفسه قالت وهو يقرأ في الصلاة آخر  
 فشاؤنا أن سياه لفظ ابن لهيعة لأن ابن وهب ورواه في الموطأ عن مالك فلم ينعين الصلاة كإرواه أصحاب  
 مالك كلهم أخرجه الدارقطني في الموطأ أنه من طرق كثيرة عن مالك منها رواية ابن وهب المذكورة  
 وإذا اقرروا ذلك فابن لهيعة لا يمتنع به إذا انفرد فكيف إذا خالف وعرف بهذا اندفاع الاعتراض الذي حكاه  
 ابن التين عن بعض المالكية حيث أنكروا أن تكون الصلاة المذكورة صلاة الصبح فقال ليس في الحديث  
 بيانها والاولى أن نحمل على النافذة لأن الطوائف يمتنع إذا كان الامام في صلاة الفريضة انتهى وهو  
 رد للحديث الصحيح بغير وجه بل يستفاد من هذا الحديث جواز ما نعه بل يستفاد من الحديث التفصيل  
 فنقول ان كان الطائفة يصحح عمر بين يدي المصلين فمتنع كقول والا فيجوز وحال أهم سلمة والثاني لانها  
 طائفة من رواد الصغوف ويستنبط منه أن الجماعة في الفريضة ليست فرضا على الاعيان الا ان يقال  
 كانت أم سلمة حيث نشأ كره في معذرة أو الوجوب يحتمل بالرجال وسباني شيعة مباحث هذا  
 الحديث في كتاب الحج ان شاء الله تعالى وقال ابن رشيد ليس في حديث أم سلمة نص على ما ترجمه من  
 الجهر بالقراءة الا أنه يؤخذ بالاستنباط من حيث ان قولها طقت وراه الناس يستلزم الجهر بالقراءة لانه  
 لا يمكن جماعها لظاهرها من ورائهم الا ان كانت جهرية قال ويستفاد منه جواز اطلاق قراءته  
 جهر والله أعلم ثم ذكر البخاري حديث ابن عباس في قصة معاذ بن القرآن وسباني الكلام عليه  
 في موضعه من التفسير وبأن بيان حكاية في كتاب الحج في شرح حديث ابن عباس أيضا كانت عكاظ من  
 أسواق الجاهلية الحديث المقصود منه هنا قوله وهو يصلي بأصحابه صلاة الغيم فلما جمعا القرآن  
 استمعوا وهو ظاهر في الجهر ثم ذكر حديث ابن عباس أيضا قال قرأ النبي صلى الله عليه وسلم فيما امر  
 وسكت فيها أمروا ما كان بطن نسيا ولقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ووجه المناسبة منه ما تقدم  
 من اطلاق قراءته في الجهر لكن كان يتي خصوصا تناول ذلك للصلاة الصبح فيستفاد ذلك من الذي قبله  
 فكأنه يقول هذا الاجالها مفسر بالبيان في الذي قبله لان الحديث جمعا واحدا اشار الى ذلك ابن رشيد  
 ويحتمل أن يكون مراد البخاري بهذا ختم تراجم القراءة في الصلوات اشارة منه الى أن المعتد في ذلك هو  
 فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأنه لا ينبغي لاحد ان يغير شيئا مما سمعه وقال الامام علي ابراهيم بن  
 عباس هنا بغاير ما تقدم من اثبات القراءة في الصلوات لان مذهب ابن عباس كان ترك القراءة في  
 السرية وأجيب بأن الحديث الذي أورده البخاري ليس فيه دلالة على الترك وأما ابن عباس فكان  
 يشك في ذلك تأوده في القراءة أخرى وربما أثبتا أماتيه قروا أو داود وغيره من طريق عبد الله بن  
 حبيب الله بن عباس عن حماد بن عمار أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر  
 والعصر قال لا قبل له كان يقرأ في نفسه قال هذه شري من الاولى كان عبدا أمروا بلغ ما أمر به وما لم يشك  
 فروا أو داود أيضا والطبري من رواية حصين عن عكرمة عن ابن عباس قال ما أدري ان كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر أم لا انتهى وقد أثبت قراءته فيهم ما خباب وأوقادة وغيرها  
 كما تقدم فرأيتهم مقدمة على من نفي فضلا على من شذو لعل البخاري أراد ايراد هذا خاصة لوجه عليه  
 لانه احتج بقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة فيقال لقد ثبت أن قراة فلنزل ان تقرأ والله  
 أعلم ولقد علم ابن عباس اثبات ذلك أيضا ورواه أبو عن أبي العالية البراء قال سألت ابن عباس أقرأ  
 في الظهر والعصر قال هو ما علمنا أنه ما قبل أو كثر أخرجه ابن المنذر والبخاري وغيرهما (قوله  
 حدثنا امجد) هو ابن ابراهيم العروفي بن عليه (قوله وما كان بطن نسيا ولقد كان لكم في رسول الله

قال حدثنا امجد  
 حدثنا أيوب عن عكرمة  
 عن ابن عباس قال قرأ  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 فيما أمر وسكت فيما أمر  
 وما كان بطن نسيا ولقد  
 كان لكم في رسول الله

اسوة حسنة) قال الخطابي مراده انه لو شاء الله ان ينزل بيان أحوال الصلاة حتى تكون قرأنا يتلى لفعّل ولم يترك عن نسيان ولكنه وكل الامر في ذلك الى بيان نية صلى الله عليه وسلم ثم شرع الاقتداء به قال ولا خلاف في وجوب أفضاله التي هي لبيان محل الكتاب وقوله اسوة بكسر الهمزة وضمة أي قدوة ﴿قوله﴾ باب الجمع بين السورتين في ركعة والقراءة بالخواتم بسورة قبل سورة وبأول سورة ﴿اشتمل هذا الباب على أربع مسائل فأما الجمع بين سورتين فظاهر من حديث ابن مسعود ومن حديث أنس أيضا وأما القراءة بالخواتم فوخذا لا لاطلاق من القراءة بالأوائل والجامع بينهما أن كلامهما بعض سورة ويمكن ان يؤخذ من قوله قرأهم بجانته من البقرة ويشاهد بقول قتادة كل كتاب الله وأما تقديم السورة على السورة على ما في ترتيب المصحف فن حديث أنس أيضا ومن فضل عمر في رواية الاحنف عنه وأما القراءة بأول سورة فن حديث عبد الله بن السائب من حديث ابن مسعود أيضا ﴿قوله﴾ يذكر عن عبد الله بن السائب (أي ابن أبي السائب بن صبيح بن جابر) عن جعفر بن محمد بن عباد بن جعفر بن عبد الله بن عمر بن محمد بن مسلم عن طريق ابن جريج قال سمعت محمد بن عباد بن جعفر يقول أخبرني أبو سلمة بن سفیان وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن المسيب العابدی كلهم عن عبد الله بن السائب قال صلى لنا النبي صلى الله عليه وسلم الصبح عكة فاستفتح بسورة المؤمنين حتى جاز ذكر موسى وهرون أو ذكر عيسى ثم محمد بن عباد أخذت النبي صلى الله عليه وسلم سعة فركع وفي رواية بخلف فركع وقوله بن عمرو بن العاص وهو من بعض أصحاب ابن جريج وقد رويناه في مصنف عبد الرزاق عنه فقال عبد الله بن عمر والقارئ وهو الصواب واختلف في استناده على ابن جريج فقال ابن عيينة عنه عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن السائب أخرجه ابن ماجه وقال ابو عاصم عنه عن محمد بن عباد بن أبي سلمة بن سفیان بن أبي سلمة وكان البصري علقه بصيغته ويذكره هذا الاختلاف مع ان استناده مما شوهه بالجملة قال الترمذي وقوله ابن العاص غلط عند الحفاظ فليس هذا عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي المعروف بل هو تابعي حجازي قال في الحديث جواز قطع القراءة وجواز القراءة ببعض السورة وكرهه مالك انتهى وتعبان الذي كرهه مالك أن يقرأ بعض السورة مختارا والمستدل به ظاهري انه كان للضرورة فلا يرد عليه وكذا يرد على من استدل به على انه لا يكره قراءة بعض الآية أخذ من قوله حتى جاز ذكر موسى وهرون أو ذكر عيسى لان كلام من الموضوعين يقع في وسط آية وفيه ما تقدم نعم الكراهة لا تثبت الا بدليل وأدلة الجواز كثيرة وقد تقدم حديث يزيد بن ثابت انه صلى الله عليه وسلم قرأ الاعراف في الركعتين ولم يذكر ضرورة وفيه القراءة بالأول وبالاخير وروي عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي بكر الصديق انه أم العاصبة في صلاة الصبح بسورة البقرة فقرأها في الركعتين وهذا إجماع منهم وروي محمد بن عبد السلام الخشني يضم الخاء المحجمة بعدها مهمة مفتوحة تنقيفة ثم وزن من طريق الحسن البصري قال غز وناخر امان ومعنا ظلماته من العاصبة فكان الرجل منهم يصلي بناقرأ الآيات من السورة ثم ركع أخرجه ابن خزم مجتاهد وروي الدارقطني بإسناد قوي عن ابن عباس انه قرأ الفاتحة وآية من البقرة في كل ركعة ﴿قوله﴾ أخذت النبي صلى الله عليه وسلم سعة ﴿فخرج أثره من السعال ويجوز الضم ولا يباحه شرحه فيجوز وفيه وقوله في رواية مسلم خلف أي ترك القراءة وفسره بعضهم برب القناعة الناشئة عن السعة والأول أظهر لقوله فركع ولو كان أزال ما عاقبه عن القراءة لتماذى فيها واستدل به على ان السعال لا يبطل الصلاة وهو واضح فيما اذا غلبه وقال الرازي في شرح المسند قد يستدل به على ان سورة المؤمنين مكبة وهو قول الأكثر قال ولن خالف أن يقول يحتمل أن يكون قوله عكة أي في الفتح أو جهة (وداع قلت) قد صرح بقضية الاحتمال المذكور السابق في روايته فقال في فتح مكة ويزيد منه ان قطع القراءة اجاز السعال ونحوه أولى من التماذى في القراءة مع السعال وان التخصيص ولو استلزم تخفيف القراءة فيما احتجب فيه تطويلها ﴿قوله﴾ قرأهم بال (وهو ما بين أبي شيبة من طريق أبي رافع قال

اسوة حسنة) باب الجمع بين السورتين في ركعة والقراءة بالخواتم وبسورة قبل سورة وبأول سورة) يذكر عن عبد الله بن السائب قرأ النبي صلى الله عليه وسلم المؤمنين في الصبح حتى اذا جاز ذكر موسى وهرون أو ذكر عيسى أخذته سعة فركع وقرأ عمر في الركعة الأولى بجانته وعشرين آية من البقرة في الثانية بسورة من المثاني

كان عمر يقرأ في الصبح عائة من البقرة ويضعها بسورة من المثاني انتهى والمثاني قبل ما يبلغ مائة آية أو بلغها وقبل ما عدا السبع الطوال إلى المفصل قبل سبعين مثاني لأنها ثنت السبع وسبعين الفاتحة السبع المثاني لأنها ثنتي في كل صلاة وأما قوله سبحانه وتعالى ولقد آتيناك سبعاً من المثاني فاعرضاها سورة الفاتحة وقيل غير ذلك (قوله وقرأ الأحنف) وصله جعفر القرياني في كتاب الصلاة له من طريق عبد الله ابن شقيق قال صلى بنا الأحنف فذكره وقال في الثانية يونس ولم يشك قال وزعم أنه صلى خلف عمر كذلك ومن هذا الوجه أخرجه أبو نعيم في المستخرج (قوله وقرأ ابن مسعود الخ) وصله عبد الرزاق بلفظه من رواية عبد الرحمن بن يزيد الغنوي عنه وأخرجه هو وسعيد بن منصور ومن وجه آخر عن عبد الرزاق بلفظه فافتتح بالانفال حتى بلغ ونعم النصر انتهى وهذا الموضع هو رأس آر بعين آة قال وابن عوف اقتتان وتبين بهذا أن قرأ باربعين من أولها فاندفع الاستدلال به على قراءة خاتمة السورة بخلاف الأثر عن جعفر أنه محتمل قال ابن التين أن لم تؤخذ القراءة بالخواص من أثر عمر أو ابن مسعود (٢) والأول بآثار البخاري دليل على ذلك فإنه ما قد مناه من أنه ما أخذ بالحق مؤيد بقول قتادة (قوله وقال قتادة) وصله عبد الرزاق و قتادة تابعي صغير يستدل لقوله ولا يستدل به وإنما أراد البخاري منه قوله كل كتاب الله فإنه يستنبط منه جواز جميع ما ذكر في الترجمة وأما قول قتادة في ترديد السورة فلم يذكره المصنف في الترجمة فقال ابن رشيد له أنه لا يقول لما روى فيه من الكراهة عن بعض العلماء (قلت) يرفيه نظره لأنه لا يراعي هذا المقدار إذا صح له الدليل قال ابن بن المنير ذهب مالك إلى أن يقرأ المصلي في كل ركعة بسورة كما قال ابن عمر لكل سورة خطمان الزكوع والجود قال ولا تقسم السورة في ركعتين ولا تقصر على بعضها ويترك الباقي ولا يقرأ بسورة قبل سورة بخلاف ترتيب المصنف قال فان ذلك فعل كله لم تقصد صلاته بل هو خلاف الأولى قال وجب ما استدلل به البخاري لا يخفى ما قال مالك لا يجوز أن يكون بيان الجواز انتهى وأما حديث ابن مسعود ففيه إشعار بالمواظبة على الجمع بين سورتين كما سيأتي في الكلام عليه وقد نقل البيهقي في مناقب الشافعي عنه أن ذلك منسحب وماعد ذلك حماد كراهة خلاف الأولى هو مذهب الشافعي أيضاً وعن أحدوا الحنفية كراهية قراءة سورة قبل سورة بخلاف ترتيب المصنف واختلف أهل رتبة الصلابة بترتيبهم من النبي صلى الله عليه وسلم أو باجتهادهم قال القاضي أبو بكر الصبح الثاني وأما ترتيب الآيات فتوقيفي بخلاف ثم قال ابن المنير والذي يظهر أن الشكر رافع من قسم السورة في ركعتين انتهى وسبب الكراهة فيما يظهر أن السورة من ينط بعضها ببعض فأى موضع قطع فيه لم يكن كتابتها إلى آخر السورة فإنه انقطع في وقف غير تام كانت الكراهة ظاهرة وإن قطع في وقف تام فلا يخفى أنه خلاف الأولى وقد تقدم في الظاهرة قصة الاتصاري الذي رماه العدو بسهم فلم يقطع صلاته وقال كنت في سورة فكفرت أن أقطعه وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك (قوله وقال عبد الله بن عمر) أي ابن حفص بن عاصم وحديثه هذا وصله أنرمذي والبراء بن البخاري عن أمعيل بن أبي أويس والبيهقي من رواية حمز بن سلمة كلاهما عن عبد العزيز بن رواد وردي عنه بطوله قال الترمذي حسن صحيح غريب من حديث عبد الله بن ثابت قال وقدر وي مبارك بن فضالة عن ثابت فذكره طوافاً من آخره وذكره الطبراني في الأوسط أن الدراوردي تفرد به عن عبد الله وذكر الدارقطني في العلل أن جاد بن سلمة تخاف عبد الله في استاده فرأه عن ثابت عن حبيب بن سيحان في سبيله وهو أشبه بالصواب وإنما رجحه لأن جاد بن سلمة تقدم في حديث ثابت لكن عبد الله بن عمر حافظ حجة وقد رافقه مبارك في استاده فصتمل أن يكون ثابت في شيخان (قوله كان رجل من الأنصار يؤمنه في مسجد قباء) هو كاثوم بن الهدم رواه ابن مندة في كتاب التوحيد من طريق أبي صالح عن ابن عباس كذا أورده بعضهم والهدم بكسر الهاء وسكون الهمزة وهو من بني عمرو بن عوف سكان قباء وعليه رآه النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم في الهجرة إلى قباء فيل وفي تعيين المذهب به هنا نظر لأن في حديث عائشة في هذه القصة أنه كان أميراً من

وقرأ الأحنف بالكهف في الأولى وفي الثانية يونس أو يونس وذكر أنه صلى مع عمرو بن عبد الله عنه الصبح بها وقرأ ابن مسعود باربعين آية من الانفال وفي الثانية بسورة من المفصل وقال قتادة فبين يقرأ بسورة واحدة يقرأها في ركعتين أو يردد سورة واحدة في ركعتين كل كتاب الله وقال عبد الله بن عمر عن ثابت عن أنس بن مالك كان رجل من الأنصار يؤمنهم في مسجد قباء فكان كلما افتتح سورة يقرأ بها لهم في الصلاة

(٢) والأول بآثار هذا يزيادة والأول في الدعوى المول عليها التي بأيدينا ولا حاجة إليها فهي زائدة لئلا يكيد بخبره اه

وكلّهم من الهدم مات في أوائل ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فبعاد كره الطبري وغيره من أصحاب المغازي وذلك قبل أن يبعث السرايا ثم رأيت بخط بعض من تكلم على رجال العدة كلّهم من زهدم وعزاه لابن منده لكن رأيت أن يخطئ الحافظ وشيد الدين الططاري حواشي مهمات الخطيب فتلحق صفة التصوف لأن طاهر أخبرنا بعد الوهاب بن أبي عبد الله بن منده عن أبيه فعمه كرز بن زهدم قاله أعمر على هذا قالني كان يؤم في مسجد قباء غير أمير السرية ويدل على تغايرهما أن في رواية البلب أنه كان يبدأ بقل هو الله وأمير السرية كان يحتم بها وفي هذا أنه كان يصنع ذلك في كل ركعة ولم يصح بذلك في قصة الاستمر وفي هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم سأله أمير السرية أمر أصحابه أن يسألوه وفي هذا أنه قال أنه يحجب بفشيرة بالجنّة وأمير السرية قال أنها صفة الرحمن فبشروا بالجنّة والجمع بين هذا التغاير كله يمكن لو أنما قدم من كون كلّهم من الهدم مات قبل البعوث والسرايا وأعلن فسرهم بأنه قتادة بن النعمان فأبعد جدافان في قصة قتادة أنه كان يقرأ في الليل ردها يس فيه أنه أمر بها لأن في سفر ولا في حضر ولا في سئل عن ذلك ولا بشي وسأني ذلك واضافي نضائل القرآن وحديث عائشة الذي أمرت إليه أو رده المصنف في أوائل كتاب التوحيد كما يأتي أن شاء الله تعالى (قوله لما يقرأ به) أي من السورة بعد الفاتحة (قوله افتتح قل هو الله أحد) غلبه من قال لا يشترط قراءة الفاتحة وأوجب بأن الراوي لم يذكر الفاتحة اعتناء بالعلم لأنه لا بد منها فيكون معناه افتتح بسورة بعد الفاتحة أو كان ذلك قبل ورودها لئلا يدل الله على اشتراط الفاتحة (قوله فكلّمه أصحابه) يظهر منه أن نصيحه ذلك خلاف ما أفروه من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وكروا أن يؤمهم غيره) أما لكونه من أفضلهم كما ذكر في الحديث وأما لكون النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي قرره (قوله ما يأمر بك به أصحابك) أي يقولون لك أو لم يرد الأمر بالصيغة المعروفة لكنه لا من الضمير الذي ذكره كأنهم قالوا الأفضل كذا وكذا (قوله ما يمتنعك وما يحملك) سأله عن أمرين فأجاب به قوله أني أحبها وهو جواب عن الثاني مستلزم للأول بانفهام شيء آخر وهو إقامة السنة المعهودة في الصلاة لما منع كعب من المحبة والأمر اليهود والحامل على الفعل المنجبة وحدها ودل بشي به بالجنّة على الرضا بقله وغيره بالفضل الماضي في قوله أحد شك وإن كان دخول الجنة مستقبلا تحققة فالوقوع ذلك قال ناصر الدين بن المنبر في هذا الحديث أن المقاصد تغير أحكام الفعل لأن الرجل لو قال إن الحامل له على إعادة ما أنه لا يحفظ غير هالاً يمكن أن يأمره بحفظ غيره لكنه اعتل بحجها فظهرت محقة قصده فصور به قال وفيه دليل على جواز تخصيص بعض القرآن بغير النفس إليه والاستكثار منه ولا بعد ذلك هجرنا لغيره وفيه ما يشعر بأن سورة الاخلاص مكعبة (قوله جاء رجل الى ابن مسعود) هو نبيك بفتح النون وكسر الهمزة من سنان الجلي معناه منصور وفي رواية عن أبي وائل عنده وسلم وسأني من وجه آخر (قوله قرأت المفضل) تقدمت منه من أني آخر القرآن على الصحيح وهي مفضل لا كثره الفصل بين سورة البقرة على الصحيح ولقول هذا الرجل قرأت المفضل سبب بينه وسلم في أول حديثه من رواية وكيع عن الأعشى عن أبي وائل قال جاء رجل يقال له نعيم بن سنان الى عبد الله فقال يا أبا عبد الرحمن كيف تقرأ هذا الحرف من ماء غير آسن أو غير بأسن فقال عبد الله كل القرآن أصحبت غير هذا قال يا لآخر المفضل في ركعة (قوله هذا) بفتح الهمزة وتشديد الهمزة الجملة أي سردا وافرطاني السرعة وهو منصوب على المصدر وهو استفهام انكار بحذف أداة الاستفهام وهي ناسئة في رواية منصور وعند مسلم وقال ذلك لأن نالة الصفة كانت عادتهم في انشاد الشعر وزاد فيه مسلم من رواية وكيع ابضان أقواما يقرؤون القرآن لا يجاوزون رقابهم وزاد جعد عن أبي معاوية واسحق عن عيسى بن يونس كلاهما عن الأعشى فيه ولكن اذا وقع في القلب فرغ فيه فقع وهو في رواية مسلم دون قوله نفع (قوله لقد عرفت النظائر) أي السور المتماثلة في المعاني كالواحدة أو الحكم أو الفصص المتماثلة في عدد الأسماء. ظهر عن تحقيقنا في الحب الطبري كتب أنظن أن المراد أنها

مما يقرأ به افتتح بقل هو الله أحد حتى يفرغ منها ثم يقرأ سورة أخرى معها وكان يصنع ذلك في كل ركعة فكلّمه أصحابه وقالوا والله تفتتح بهذه السورة ثم لا تقرأ غيرها تجزئك حتى تقرأ بالآخر فاما أن تقرأها واما أن تقرأها وتقرأها فقال ما أبا تباركها أن أحييتن أن أوكم بذلك فخط وان كرهتم ترككم وكانوا يرون أنه من أفضلهم وكروا أن يؤمهم غيره فلما أنام النبي صلى الله عليه وسلم أخبروه الخبر فقال يا فلان ما يمنعك أن تفعل ما يأمر بك به أصحابك وما يحملك على أن ترم هذه السورة في كل ركعة فقال أني أحبها فقال حديثنا ياهاذا شك الجنة حدثنا آدم قال حدثنا شعبة حدثنا عمرو بن مرة قال سمعت أبا وائل قال جاء رجل الى ابن مسعود فقال قرأت المفضل البقرة في ركعة فقال هذا كهلنا الشعر لقد عرفت النظائر التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

متساوية في الحديث اعتبرنا قلنا أجد فيها شأنا متساويا (قوله بقرن) يضم الراوي كسرهما (قوله عشرين  
سورة من المفصل سورتين من آل حم في كل ركعة) وقع في فضائل القرآن من رواية واصل عن أبي وائل  
ثلاث عشرة سورة من المفصل وسورتين من آل حم وبين نفسه من رواية أبي حنيفة عن الأعشى أن قوله  
عشرين سورة ألقاها مع أبي وائل من علقمة عن عبد الله لفظه فقام عبد الله ودخل معه علقمة ثم  
خرج علقمة قاصدا لئلا يقال فقال عشرين سورة من المفصل على تأليف ابن مسعود آخرهن حم الدخان  
وعم يسألون ولان خزيمة من طريق أبي خالد الأجر عن الأعشى مثله زاد فيه فقال الأعشى أو لهن  
الرجن وآخرهن الدخان ثم سردها وكذلك سردها أبو جعفر عن علقمة والاسود عن عبد الله فيما أخرجه  
أبو داود متصل بالحديث بعد قوله كان يقرأ النظم السورتين في ركعة الرجن والنجم في ركعة واقربت  
والحاقة في ركعة والذاريات والطور في ركعة والواقعة وفون في ركعة وسألوا النازعات في ركعة وويل  
للمطافئين وعبس في ركعة والمدثر والمزمل في ركعة وهمل أو لا أقسم في ركعة وعم يسألون  
والمرسلات في ركعة وإذا الشمس كورت والدخان في ركعة هذا لفظ أبي داود والآخر مثله إلا أنه لم  
يقبل في ركعة في شيء منها وذكر السورة الرابعة قبل الثالثة والعاشرة قبل النامسة ولم يخاله في الاقتران  
وقد سردها أيضا محمد بن سنان بن كهيل عن أبيه عن أبي وائل فيما أخرجه الطبراني لكن قدم آخر  
في بعض وحذف بعضها ومحمد بن عيسى وعرف بهذا أن قوله في رواية واصل وسورتين من آل حم  
مثل كل لان الروايات لم تختلف أنه ليس في العشرين من المطروحة غير الدخان فعمل على التقلب أو  
فيه حذف كأنه قال وسورتين أحدهما من آل حم وكذا قوله في رواية أبي حنيفة آخرهن حم الدخان  
وعم يسألون مشكل لان حم الدخان آخرهن في جميع الروايات وأما عم في رواية أبي خالد السابعة  
عشرة وفي رواية أبي إسحق النامسة عشرة فكان فيه تجاوزا لأن عم وقفت في الركعتين الأخيرتين  
في الجاهلية يبين بهذا أن في قوله في حديث الباب عشرين سورة من المفصل تجوزا لان الدخان ليست  
منه ولذلك فصلها من المفصل في رواية واصل نعم يصح ذلك على أحد الآراء في حذف المفصل كما  
تقدم وكما سيأتي بيانه أيضا في فضائل القرآن وفي هذا الحديث من القوائد كراهة الإفراط في سرعة  
التلاوة لانه ينافي المطلوب من التدبر والتفكير في معاني القرآن ولا خلاف في جواز السرد بدون تدبر  
لكن القراءة بالتدبر أعظم أجرا وفيه جواز تطويل الركعة الأخيرة على ما قبلها وهذا الحديث أول  
حديث موصول أورد في هذا الباب فلهذا أصدر الترجمة بإدخاله عليه وفيه ما ترجم له وهو الجمع بين  
السور لانه إذا جمع بين السورتين ساغ الجمع بين ثلاث فصاعد العلم الفرق وقد روي أبو داود وصححه  
ابن خزيمة من طريق عبد الله بن شقيق قال سألت عائشة أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين  
السور قالت نعم من المفصل ولا يخالف هذا ما سيأتي في التهجد انه يجمع بين البقرة وغيره من الطوال  
لانه يحول على التادير وقال عياض في حديث ابن مسعود هذا يدل على أن هذا التقدير كان قد قرأه غالبا  
وأما تطويله فإنما كان في التدبر والترنيل وما ورد غير ذلك من قراءة البقرة وغيره في ركعة فكان  
نادرا (قلت) لكن ليس في حديث ابن مسعود دليل على المواظبة فيه أنه كان يقرن بين هذه السور  
المعنيات إذا قرأ من المفصل وفيه واقفة لقول عائشة وابن عباس إن صلواته بالليل كانت عشر ركعات  
غير الوتر وفيه ما يقرى قول القاضي أبي بكر المتقدم أن تأليف السور كان عن اجتهاد من الصحابة لان  
تأليف عبد الله المذکور مضارب لتأليف مصحف عثمان وسيأتي ذلك في باب مفرد في فضائل القرآن أن شاء  
الله تعالى (قوله باب يقرأ في الآخر بين فاتحة الكتاب) يعني بغير زيادة وسكت عن ثالثة المغرب  
رواية لفظ الحديث مع أن حكمها حكم الآخر بين من الرباعية ويحتمل أن يكون لم يذكرها لما رواه  
مالك من طريق الصائبي أنه سمع أبا بكر الصديق يقرأ فيها ربنا لا تزغ قلوبنا الآية (قوله عن يحيى)  
هو ابن أبي كثير (قوله بام الكتاب) فيه ما ترجمه وفيه التنصيص على قراءة الفاتحة في كل ركعة وقد

بقرن بينهما فلا ذكر عشرين  
سورة من المفصل سورتين  
من آل حم في كل ركعة  
(باب يقرأ في الآخر بين  
فاتحة الكتاب) حدثنا  
موسى بن اسماعيل قال  
حدثناهم عن يحيى عن  
عبد الله بن أبي قتادة  
عن أبيه أن النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يقرأ في  
الطهسور في الأولين بام  
الكتاب وسورتين وفي  
الركعتين الآخرتين بام  
الكتاب وبسمنا الآية  
ويطول في الركعة الأولى



ابن سعيد قال حدثنا جابر عن الأعمش عن عمار بن عمير عن أبي معمر قال قلنا لحباب أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهور والعصر قال نعم قلنا من أين علمت قال بأضطراب لحبته (باب إذا أجمع الإمام الآية) حدثنا محمد بن يوسف قال حدثني الأوزاعي قال حدثني يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بأتم الكتاب وسورة معهما في الركعتين الأولين من صلاة الظهور والعصر وبسبعنا الآية أحيانا وكان يطول في الركعة الأولى (باب يطول في الركعة الأولى) حدثنا أبو نعيم قال حدثنا هشام عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطول في الركعة الأولى من صلاة الظهر وبصرفي الركعة الثانية يفعل ذلك في صلاة الصبح (باب جهز الإمام بالتأمين وقال عطاء أمين دعاه ابن الزبير

تقدم البحث فيه قال ابن خزيمة قد كنت زمانا أحسب أن هذا اللفظ لم يرو عنه يحيى غير همام وتابعه أبان إلى أن رأيت الأوزاعي قد رواه أيضا عن يحيى يعني أن أصحاب يحيى اقتصر وأعلى قوله كان يقرأ في الأولين بأتم الكتاب وسورة كاتقدم عنه من طريقان هما زاد هذه الآية وهي الاختصار على الفاتحة في الآخر بين فكان يحسب شذوذا إلى أن قويت عنده عتبا به من ذكر لكن أصحاب الأوزاعي لم يتفقوا على ذكرها كاستظهر ذلك بهد باب (قوله لا يطول) كذا لاكثر ولكن عتبا ملا يطول وما نكرة موصوفة أو مصدرية وفي رواية المستعطي والحوي على لا يطول واستدل به على تطويل الركعة الأولى على الثانية وقد تقدم البحث في ذلك في باب القراءة في الظهور وسأيت أيضا (قوله لا يطول من خلف القراءة) أي أسرو في رواية الكشميني خلفت بالقراءة وهو أوجه ولا لتحديث حباب للترجمة وخاصة وقد تقدم الكلام على قصة قوائمه قريبا (قوله لا إذا أسمع) والكشميني إذا أجمع تشديد الميم (الإمام الآية) أي في السرية خلافاً لما قال بسيد السهوان كان ساهداً كذا لما قال بسيد طلقا وحديث أبي قتادة وأخفى في الترجمة وقد تقدم الكلام عليه أيضا (قوله لا يطول في الركعة الأولى) أي في جميع الصلوات وهو ظاهر الحديث المذكور في الباب وقد تقدم البحث فيه أيضا وعن أبي حنيفة يطول في أولى الصبح خاصة وقال البيهقي في الجمع بين الحديثين المستدل بطول في الأولى كان ينظر أحدا والأول بين الأولين وروى عبد الرزاق نحوه عن ابن جريح عن عطاء قال أتني لأب أن يطول الإمام الأولى من كل صلاة حتى يكثر الناس فإذا أصليت لنفسى فأتني أحرس على أن أجعل الأولين سواء وذهب بعض الأئمة إلى احتساب تطويل الأولى من الصبح دائما ما غير هان كان يرجى كثرة المأمومين ويبادروا أول الوقت فينتظرون الأفلاد كرفي حكمه اختصاص الصبح بذلك إنما تكون عقب الزهر والراحة وفي ذلك الوقت يواظب السمع واللسان القلب لفراغه وعدم تمكن الاشتغال بأمور المعاش وغيرها منه والعلم عند الله (تنبيه) أبو يعقوب والمذكور في السند هو الأبو واسمه واقد بالقاف وقيل وقدان وجزم النوروي في شرح مسلم بأنه الأصغر واسمه عبد الرحمن بن عبيدو بالأول جزم أبو علي الجبائي والمزني وغيرهما وهو الصواب (قوله لا جهز الإمام بالتأمين) أي بعد الفاتحة في الجهر والتمائم مصدر آمن بالشد يد أي طأ أي طأ وهي بالمدو التخفيف في جميع الروايات وعن جميع القراء وحكي الواحد في عن حجرة والكسائي الأمانة وفيها ثلاث لغات أخرى شاذة القصر حكاها وتعلب وأنشد له شاهدوا أنكره ابن دوستويه وطعن في الشاهد بأنه لضرورة الشعر وحكي عياض ومن تبعه عن ثعلب أنه إنما أجازه في الشعر خاصة والتشديد مع المد والقصر وخطأها جماعة من أهل اللغة وآمن من أسماء الأفعال مثل صه للسكون ونفض في الوصل لأنها مبنية بالاتفاق مثل كيف وإنما تكسر لتقليل الكسرة بعد الياء ومعناها اللهم استجب عند الجمهور وقيل غير ذلك مما جمع جمعه إلى هذا المعنى كقول من قال معناه اللهم آمنا بخير وقيل كذلك يكون وقيل درجة في الجنة تحب لها لها وقيل لمن استجيب كما استجيب للملائكة وقيل هو اسم من أسماء الله تعالى ورواه عبد الرزاق عن أبي هريرة بأسناد ضعيف وعن هلال بن يساف التابعي مثله أنكره جماعة وقال من مدوشدد معناها هاتين الحديث وقيل ذلك عن جعفر الصادق وقال من قصر وشدهى كلمة عبرانية أو مصرية وعنده أبي داود من حديث أبي زهير التميمي العصامي أن آمين مثل الطابع على الصبيحة ثم ذكر قوله صلى الله عليه وسلم أن ختم آمين فقد (قوله) وقال عطاء إلى قوله بآمين وصله عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاء قال قلته أكان ابن الزبير يؤمن على أثر أتم القرآن قال نعم ويؤمن من وراءه حتى أن المسجد لليلة ثم قال إنما آمين دعا قال وكان أبو هريرة يدخل المسجد وقد قام الإمام فينادي فيقول لا تسبني بآمين وقوله حتى أن يكسر الهمة للمسجد أي لاهل المسجد لليلة اللام لتأكيدهم الله قال آمنة الصوت المرتفع وروى البيهقي وحده وتخفف الجيم حكاها ابن التين وهي الأصوات المتخلطة ورواه البيهقي لرجلة بالراء بدل اللام كاسياني (قوله

لافتتني﴾ بضم الفاء وسكون المثناة وحكى بعضهم عن بعض النسخ بالقاموسين المجمة ولم أر ذلك في شيء من الروايات وإنما هي بالمتناة من القوات وهي بمعنى ما تقدم عند عبد الرزاق من السابق وما زاد أبي هريرة أن يؤمن مع الإمام داخل الصلاة وقد تسلبه بعض المالكية في أن الامام لا يؤمن وقال معناه لا تنازعني بالتأمين الذي هو من وظيفة المأموم وهذا تأويل بعيد وقد جاء عن أبي هريرة من وجه آخر أخرجه البيهقي من طريق جاد عن ثابت عن أبي رافع قال كان أبو هريرة يؤذن لمروان فاشترط أن لا يسبقه بالضامن حتى يعلم أنه دخل في الصف وكان ابن بشغل بالإقامة وتقبل الصفوف وكان مروان يبادر إلى الدخول في الصلاة قبل فراغ أبي هريرة وكان أبو هريرة ينهض عن ذلك وقد وقع ذلك مع غيره مروان فروى سعيد بن منصور من طريق محمد بن سيرين أن أباه هريرة كان مؤذناً بالبحرين وأنه اشترط على الامام أن لا يسبقه بأمين والامام بالبحرين كان الصلاء بن الحضرمي بينه وبين عبد الرزاق من طريق أبي سلمة عنه وقد روى شيوخ أبي هريرة عن بلال أخرجه أبو داود من طريق أبي عثمان عن بلال أنه قال يا رسول الله لا تسبقني بأمين ورجاله ثقات لكن قيل إن أبا عثمان لم يبق باللا وقد روى عنه بلطف أن بلال قال وهو ناظر الأرسال ورجحه الله رطني وغيره على الموصول وهذا الحديث بضعف التأويل السابق لأن بلال لا يقع منه ما حل هذا القائل كلام أبي هريرة عليه وتسلم به بعض الحنفية بأن الامام يدخل في الصلاة قبل فراغ المؤذن من الإقامة وفيه نظر لأنها واقعة عين وسيم احتمل فلا يصح التسليم بها قال ابن المنير مناسبه قول عطاء للترجمة أنه حكم بأن التأمين دعاء فاقضى ذلك أن يقوله الامام لأنه في مقام الله بخلاف قول المانع أنها جواب للسلطان فيخص بالمأموم وجوابه أن التأمين قائم مقام التخصيص بعد البسط فالذي فصل المقاسد بقوله هذا الصراط المستقيم إلى آخره والمؤمن أتى بكلمة تشمل الجميع فإن قالوا الامام فكان دعاءه من مفسلاتهم مجازاً (قوله وقال نافع الخ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنا نافع أن ابن عمر كان إذا ختم أم القرآن قال آمين لا بدع أن يؤمن إذا ختمها ويحضرهم على قولها قال ومعت منه في ذلك خيراً وقوله ويحضرهم بالضاد المجمة وقوله خير ما يكون اقتضاه أي فضلاً وثواباً وهي رواية الكشي في تفسيره خبراً بضع الموحدة أي حديثاً بغير فواو وبشر به ما أخرجه البيهقي كان ابن عمر إذا آمن الناس آمن معهم ويرى ذلك من السنة ورواية عبد الرزاق مثل الأول وكذلك و بناء في فوائد يحيى بن معين قال حدثنا جاج بن محمد عن ابن جريج ومناسبه أثر ابن عمر من جهة أنه كان يؤمن إذا ختم الفاتحة وذلك أعم من أن يكون اماماً أو مأموماً (قوله عن ابن شهاب) في أن ترمي من طريق يزيد بن الحباب عن مالك أخبرنا ابن شهاب (قوله أنهم أخبروا) ظاهره أن لفظها واحد لكن سيأتي في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة مقابلة بسيرة لفظ الزهري (قوله إذا آمن الامام فأتوا) ظاهره أن الامام يؤمن وقيل معناه إذا دعا والمراد دعا الفاتحة من قوله أهدنا إلى آخره بناء على أن التأمين دعاء وقيل معناه إذا بلغ إلى موضع استدعى التأمين وهو قوله والاضالين ويرد ذلك التصريح بالمراد في حديث الباب واستدل به على مشروعية التأمين للامام قبل وفيه نظر لكونها قضية شرعية وأجيب بأن التمييز إذا يشترط تحقيق الوقوع وخالف مالك في إحدى الروايتين عنه وهي رواية ابن القمام فقال لا يؤمن الامام في الجهرية وفي رواية عنه لا يؤمن مطلقاً أجاب عن حديث ابن شهاب هذا بأنه لم يره في حديث غيره وهي علة غير قادمة فإن ابن شهاب امام لا يضره التفرد مع ما سيذكره في بيان ذلك جاء في حديث غيره ووجه بعض المالكية كون الامام لا يؤمن من حيث المعنى بأنه داع فاسباب ان يخص المأموم بالتأمين وهذا يجيء على قولهم أنه لا قراءة على المأموم وأما من أوجبها عليه فله أن يقول كما شئت كالتفريضة فينبغي أن يشتر أن التأمين ومنهم من أول قوله إذا آمن الامام فقال معناه دعا قال وتسمية الداعي مؤمناً نفسه لأن المؤمن يسمى داعياً كما جاء في قوله تعالى قد أجبت دعوتكما وكان موسى داعياً وهو مؤمن كما رواه ابن مردويه من حديث أنس وقتب بعلم الملازمة

ومن رواه حتى ان المصنف  
البسة وكان أبو هريرة  
تأذن الامام لا فتني بأمين  
وقال نافع كان ابن عمر لا  
يدعه ويحضرهم ومعت  
منه في ذلك خيراً حدثنا  
عبد الله بن يوسف قال  
أخبرنا مالك عن ابن شهاب  
عن سعيد بن المسيب  
وأبي سلمة بن عبد الرحمن  
أنهما أخبرا عن أبي  
هريرة أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال إذا آمن  
الامام

فلا يلزم من تسمية المؤمن داعيا عكسه قاله ابن عبد البر على ان الحديث في الاصل لم يصح ووصف فاطمات  
 كونهن هرون داعيا اغما هو لقلب وقال بعضهم معنى قوله اذا آمن بلغ موضع التأمين كما يقال ائتمنا اذا  
 بلغ نجدوا وان لم يدعها قال ابن العربي هذا بعيد لثقة وشرا وقال ابن دقيق العيد وهذا مجاز فان وجد  
 دليل بر حجه على به والا فالاصل عدمه (قلت) استدلو الله برواية أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي بعد  
 باب بلفظ اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين قالوا فالجمع بين الروايتين يقتضي جعل قوله اذا آمن على  
 المجاز وأجاب الجمهور على تسليم المجاز المذكور بأن المراد بقوله اذا آمن أي أراد التأمين ليتوافق تأمين  
 الامام والمأموم معا ولا يلزم من ذلك أن لا يقولها الامام وقد ورد التصريح بان الامام يقولها وذلك في  
 رواية ويدل على خلافه تأويلهم رواية معمر عن ابن شهاب في هذا الحديث بلفظ اذا قال الامام ولا  
 الضالين فقولوا آمين فان الملائكة تقول آمين وان الامام يقول آمين الحديث أخرجه ابوداود والنسائي  
 والترمذي وهو صحيح في كون الامام يؤمن وقيل في الجمع بينهما المراد بقوله اذا قال ولا الضالين يقولوا  
 آمين أي ولو لم يقل الامام آمين وقيل يؤخذ من الخبرين بخير المأموم في قولهما مع الامام أو بعده قاله  
 الطبري وقيل الاول لمن قرب من الامام والثاني لمن نبأ عنه لان جهر الامام بالتأمين أخفض من  
 جهره بالقراءة فقد يسمع قراءته من لا يسمع تأمينه فمن سمع تأمينه آمن معه والا يؤمن اذا سمعه يقول  
 ولا الضالين لا وقت تأمينه قاله الخطابي وهذه الوجوه كلها محتملة وليست بدون الوجه الذي ذكره  
 وقد رده ابن شهاب بقوله وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين كما نه استشرع التأويل المذكور  
 فيمن ان المراد بقوله اذا آمن حقيقة التأمين وهو وان كان من سلافة الاعتقاد اعتضد به من أبي هريرة رواه  
 سائر المصنفين ورواية عن مالك فقال يسر به مطلقا ووجه الدلالة من الحديث انه لم يكن التأمين مسوعا  
 للمأموم بل على وقدر علق تأمينه بتأمينه وأجواب بان موضعه معلوم فلا يستلزم الجهر به وفيه نظرا لاختلاف  
 أن يجمل به فلا يستلزم علم المأموم به وقد ورد في وجوب عبادته عن مالك في هذا الحديث قال ابن شهاب وكان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال ولا الضالين جهر بآمين أخرجه السراج ولا ابن حبان من رواية  
 الزبيدي في حديث الباب عن ابن شهاب كان اذا قرأ من قراءة أم القرآن رفع صوته وقال آمين وللحميد  
 من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة نحوه بلفظ اذا قال ولا الضالين ولا يداود من طريق أبي عبد  
 الله ابن عم أبي هريرة عن أبي هريرة مثله وزاد حتى يسمع من يليه من الصف الاول ولا يداود ويحييه  
 ابن حبان من حديث وائل بن حجر نحوه ورواه الزبيدي وفيه رد على من أوال التسخير فقال انما  
 كان صلى الله عليه وسلم يجهر بالتأمين في ابتداء الاسلام ليعلمهم فان وائل بن جهر اقامه الاسلام في آخر  
 الامر (قوله فأمنا) استدلل على تأخير تأمين المأموم عن تأمين الامام لانه ترتيب عليه بالفاء لكن تقدم  
 في الجمع بين الروايتين المراد المقارن وبذلك قال الجمهور وقال الشيخ أبو محمد الجوزي لا يستحب  
 مقارنة الامام في شيء من الصلاة غيره قال امام الحرمين يمكن تبليغه بان التأمين لقراءة الامام للتأمينه  
 فلذلك لا يتأخر عنه وهو واضح ثم ان هذا الامر عند الجمهور والندب وسكن ابن بركة عن بعض أهل  
 العلم وجوبه على المأموم ملاحظا لظاهر الامر قال وأوجبه الظاهرية على كل مصلى ثم مطلقا أمر المأموم  
 بالتأمين انه يؤمن ولو كان مشتغلا بقراءة الفاتحة وبه قال أكثر الشافعية ثم اختلفوا هل تنقطع بذلك  
 الموالاة على وجهين أصحهما لا تنقطع لانه مأمور بذلك لمصلحة الصلاة بخلاف الامر الذي لا يتعلق بها  
 كالجدد لعل طمس والله أعلم (قوله فانه من وافق) زاد بنون عن ابن شهاب عندهم فان الملائكة تؤمن  
 قبل قوله فانه وافق وكذا لا ينه عن ابن شهاب كإساق في الدعوات وهو دال على ان المراد بالمواظفة  
 في القول والزمان خلافا من قال المراد الموافقة في الاخلاص والخشوع كما بن حبان فانما ذكر الحديث قال  
 يزيد موافقة الملائكة في الاخلاص بغير الحجاب وكذا انضأ اليه غيره فقال نحو ذلك من الصفات المحموده

فأمنا فانه من وافق  
 تأمينه تأمين الملائكة

غفرله ماتقدم من ذنبه  
قال ابن شهاب وكان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
يقول آمين  
(باب فضل التأمين)  
حدثنا عبد الله بن يوسف  
قال أخبرنا مالك عن أبي  
الزناد عن الأصرح عن  
أبي هريرة رضي الله عنه  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال إذا قال  
أحدكم آمين وقالت  
الملائكة في السماء آمين  
فوافقتم أحداهما الآخر  
غفرله ماتقدم من ذنبه

أوفى أجابة الدعاء أوفى الدعاء بالطاعة خاصة أو المراد بتأمين الملائكة استغفارهم للمؤمنين وقال ابن  
المنبر الحكمه في إثبات الواقفة في القول والزمان أن يكون المأموم على يقظة فلا يأتى بالوظيف في  
مجلسها إلا الملائكة لا غفلة عندهم فمن وافقهم كان متيقظا ثم إن ظاهره أن المراد بالملائكة جمعهم  
وأشاره ابن زبير وقيل الحظفة منهم وقيل الذين يتعاقبون منهم إذا قلنا أنهم غير الحظفة والذي  
يظهر أن المراد بهم من يشهد تلك الصلاة من الملائكة فمن في الأرض أوفى السماء وسبأ في رواية  
الأعرج حديثا وقالت الملائكة في السماء آمين وفي رواية محمد بن عمرو والآية أيضا فوافق ذلك قول  
أهل السما بحسب السهل عن أبيه عند مسلم وروى عبد الرزاق عن عكرمة قال صفوا أهل الأرض  
على صفوف أهل السماء فإذا وافق آمين في الأرض آمين في السماء غفر للعبد انتهى ومثله لا يقال بال رأى  
فالمصير إليه أولى (قوله غفرله ماتقدم من ذنبه) ظاهره غفران جميع الغيوب الماضية وهو محمول عند  
العلماء على الصغائر وقد تقدم البحث في ذلك في الكلام على حديث عثمان بن قيس كوضوئه صلى الله  
عليه وسلم في كتاب الطهارة (فائدة) وقع في أماني الجرب جاني عن أبي العباس الاصم عن جبر بن نصر  
عن ابن وهب عن يونس في آخر هذا الحديث وما نثره وحى زيادة شاذة فقد رواه ابن الجارود في المنقح  
عن جبر بن نصر بدونها وكذا رواه مسلم عن حماد بن عيسى عن يونس بن عبد الأعلى كلاهما عن  
ابن وهب وكذلك في جميع الطرق عن أبي هريرة الأوفى وجدته في بعض النسخ من ابن ماجه عن هشام بن  
عمار وأبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن ابن عيينة يانباها ولا يصح لأن أبي بكره قد رواه في مسنده  
ومصنفه بدونها وكذلك حفاظ أصحاب ابن عيينة الحميدي وابن أبي الدنيا وغيرهما وله طريق أخرى  
ضعيفة من رواية أبي ضررة محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه عن عثمان والوليد ابني ساج عن سهل  
عن أبيه عن أبي هريرة (قوله قال ابن شهاب) هو متصل إليه برواية مالك عنه وأعطاهم زعم أنه  
معلق ثم هو من مراسيل ابن شهاب وقد قدمنا وجه اعتضاده وروى عنه موصولا أخرجه الإدراقي  
في القرائب والطلل من طريق حفص بن عمر والصدني عن مالك عنه وقال الإدراقي تفرد به حفص بن  
عمر وهو ضعيف وفي الحديث حجة على الإمامية في قولهم أن التأمين يبطل الصلاة لأنه ليس بلفظ  
قرآن ولا ذكر ويمكن أن يكون مستندهم ما نقل عن جعفر الصادق أن معنى آمين أي فاسدين اليك  
وبمعنى قال أنه بالمد والشد يد وصرح المتولي من الشافعية بأن من قاله هكذا بطلت صلاته وفيه  
فضيلة الإمام لأن تأمين الإمام بوافق تأمين الملائكة ولهذا شرع للمأموم موافقته وظاهر سياق الأمر  
أن المأموم إنما يؤمن إذا آمن الإمام لا إذا ترك وقال به بعض الشافعية كما صرح به صاحب الفخار وهو  
مقتضى إطلاق الرافعي الخلاف وادعى النووي في شرح المهذب الاتفاق على خلافه ونص الشافعي في  
الإمام على أن المأموم يؤمن ولو تركه الإمام عمدا أو سهوا واستدل به القرطبي على تعيين قراءة الفاتحة  
للالمام وعلى أن المأموم ليس عليه أن يقرأ آية الجهر به امامه فلما الأول فكانه أخذ من أن التأمين مختص  
بالفاتحة فظاهر السياق يقتضي أن قراءة الفاتحة كانت أمرا معلوما عندهم وأما الثاني فتعديله على  
أن المأموم لا يقرأ الفاتحة حال قراءة الإمام لها لأنه لا يقرأها أصلا (قوله باب فضل التأمين) أو رد  
فيه رواية الأعرج لأنها مطلقة غير مقيدة بحالة الصلاة قال ابن المنبر وأى فضل أعظم من كونه قولا  
يسير إلا كلفه فيه ثم قد ترتب عليه المنفعة اهـ وبؤخذ منه مشروعية التأمين لكل من قرأ الفاتحة  
سواء كان داخل الصلاة أو خارجها لقوله إذا قال أحدكم آمين في رواية مسلم من هذا الوجه إذا قال  
أحدكم في صلاته فعمل المطلق على المقيد نعم في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد وصاق مسلم أسنده  
إذا من القارئ فأمنوا فهذا يمكن جملة على الإطلاق فيسبب التأمين إذا آمن القارئ مطلقا لكل من  
سمعه من مصلى أو غيره ويمكن أن يقال المراد بالقارئ الإمام إذا قرأ الفاتحة فإن الحديث واحد اختلفت  
الفاظه واستدل به بعض المعتزلة على أن الملائكة أفضل من الأدميين وسبأ في البحث في ذلك في باب

الملائكة من بعده الخلق ان شاء الله تعالى ﴿قوله باب جهرا بالمأموم بالتأمين﴾ كذلك كرو وفي رواية  
المستملى والجهري جهرا بالامام آمين والاول هو الصواب ثلاثا تكرو ﴿قوله موسى ابي بكر﴾ ابي ابن عبد  
الرحمن بن الحرث ﴿قوله اذا قال الامام الخ﴾ استدل به على أن الامام لا يؤمن وقد تقدم البحث فيه قبل  
قال ابن من المنبر مناسبة الحديث الترجمة من جهة أن في الحديث الامر بحمل امين والقول اذا وقع به  
الخطاب مطلقا جعل على الجهر ومضى ارضيه الاسرار وحديث النفس قيد بذلك وقال ابن رشد تؤخذ  
المناسبة منه من جهات منها انه قال اذا قال الامام قفولوا فقابل القول بالقول والامام انما قال ذلك جهرا  
فكان الظاهر الاتفاق في الصفة ومنها انه قال قفولوا ولم يقيد بهجرا ولا غيره وهو مطلق في سياق الاثبات  
وقد جعل به في الجهر بدليل ما تقدم يعني في مسئلة الامام والمطلق اذا عمل به في صورة لم يكن بهجة في غيرها  
باتفاق ومنها انه تقدم ان المأموم مأمور بالاعتقاد بالامام وقد تقدم أن الامام يحجر فلزم جهرا بجهره  
اه وهذا الاخير سبق اليه ابن بطال ونعقب بانه يستلزم أن يحجر المأموم بالقراءة لان الامام جهرا بها  
لكن يمكن أن ينفصل عنه بان الجهر بالقراءة خلف الامام قد نهى عنه في التامين داخل تحت عموم  
الامر بانساع الامام ويتقوى ذلك بما تقدم من عطاء أن من خلف ابن الزبير كانوا يؤمنون جهرا  
وروى البيهقي من وجه آخر عن عطاء قال أدركت مائتين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
هذا المسجد اذا قال الامام ولا الضالين سمعته من وجه بآمين والجهرة الاموم ذهب اليه الشافعي في  
القديم وعليه الفتوى وقال الرافعي قال الاكثر في المسئلة قولان أحدهما انه يحجر ﴿قوله تابعه محمد  
ابن عمرو﴾ ابي ابن علقمة البشبي ومناقبه وصلها احمد الهارمي عن يزيد بن هرون وابن شريك عن  
طريق احمد بن محمد بن جعفر والبيهقي من طريق النضر بن شميل ثلاثتهم عن محمد بن عمرو ونحو رواية  
سمى عن ابي صالح وقال في روايته فوافق ذلك قول اهل السماء ﴿قوله ونعيم الجهر﴾ بارفع  
عطف على محمد بن عمرو وأغرب الكرماني فقال حاصله أن سميا ومحمد بن عمرو ونعيما ثلاثتهم روى  
عنهم مالك هذا الحديث لكن الاول والثاني وباعن ابي هريرة بالواسطة ونعيم بدلونها وهذا جزم منه  
بشي لا يدل عليه السابق ولم يروى مالك طريق نعيم ولا طريق محمد بن عمرو وأصله وقد ذكرنا من وصل  
طريق محمد واما طريق نعيم فرواها الناسي وابن خزيمة والسرّاج وابن حبان وغيرهم من طريق  
سعيد بن ابي هلال عن نعيم الجهر قال سليل واه ابي هريرة فقرأ اسم الله الرحمن ثم قرأ ايام  
الفرآن حتى بلغوا الضالين فقال آمين وقال الناس آمين ويقول كلما صدق الله كبر واذا قام من الجلاس  
في الاثنتين قال الله اكبر ويقول اذا سلم والذي نفسي بيده اني لاشبهكم صلاة برسول الله صلى الله  
عليه وسلم طوب الناسي عليه الجهر بسم الله الرحمن وهو أصح حديث ورد في ذلك وقد نعقب  
استدلاله باحتمال أن يكون أبو هريرة أراد بقوله أشبهكم أي في معظم الصلاة لا في جميع أجزائها وقد  
رواه جماعة غير نعيم عن ابي هريرة بدون ذكر البسلة كما سيأتي قريباً والجواب ان نعيم ما نقه قتيب  
زيادته والمطر ظاهر في جميع الأجزاء فيعمل على عمومته حتى يشتد دليله بخصوصه ﴿تنبيه﴾ عرق ما  
ذكرناه ان متابعية نعيم في أصل اثبات التامين فقط بخلاف متابعية محمد بن عمرو والله أعلم ﴿قوله  
باب اذا ركع دون الصف﴾ كان الاتفاق اراد هذه الترجمة في أبواب الامامة وقد سبق هناك ترجمة  
المراة وحدها تكون صفوا ذكرنا هناك أن ابن بطال استدلل بتحديث أنس المذكورة في صلاة أم  
سلم لصفه صلاة المفرد خلف الصف الخلفا للرجل بالمرأة ثم وجدته مسبوقا بالاستدلال به عن جماعة  
من كبار الأئمة لكنه متعقب وأقدم من وقف على كلامه من تعقبه ابن خزيمة فقال لا يصح  
الاستدلال به لان صلاة المرأة خلف الصف وحده منهي عنها باتفاق من يقول بخبره أو لا يخبره  
وصلاة المرأة وحدها لا يمكن هناك امرأة أخرى مأمورة بانساق فكيف يقاس مأمورة على منهي  
والظاهر أن الذي استدلل به نظرا إلى مطلق الجواز جلا للنهي على التنزيه والامر على الاستيعاب وقال

﴿باب جهرا بالمأموم  
بالتأمين﴾ حدثنا عبد الله  
ابن مسلة عن مالك عن  
سفيان بن عيينة عن ابي بكر  
عن ابي صالح عن ابي  
هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال اذا قال  
الامام غير المفضوب  
عليهم ولا الضالين قفولوا  
آمين فانه من وافق قوله  
قول الملائكة غفر له  
ما تقدم من ذنبه تابعه  
محمد بن عمرو وعن ابي سلمة  
عن ابي هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ونعيم  
المجهر عن ابي هريرة رضي  
الله عنه

﴿باب اذا ركع دون الصف﴾  
حدثنا موسى بن اسمعيل  
قال حدثناهم

ناصر الدين بن المنير هذه الترجمة مما نوزع فيها البخاري حيث لم يأت بجواب اذا الاشكال الحديث واختلاف العلماء في المراءى بقوله ولا تعد (قوله عن الاعلم) وهو زياد في رواية عفان عن همام حدثنا زياد الاعلم أخرجه ابن أبي شيبة وزياد هو ابن حسان بن قرة الباهلي من سفار التابعين قيل له الاعلم لانه كان مشقوق الشفة والاسناد كله بصريون (قوله عن الحسن) هو البصري (قوله عن أبي بكر) هو الشافعي وقد أعده بعضهم بان الحسن عن نفسه وقيل انه لم يسمع من أبي بكره وإنما يروى عن الاخف عنه ورد هذا الاعلال برواية سعيد بن أبي عروبة عن الاعلم قال حدثني الحسن ان ابا بكره حدثه أخرجه أبو داود والنسائي (قوله انه انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية سعيد المذكورة أنه دخل المسجد زاد الطبراني من رواية عبد العزيز بن أبي بكره عن أبيه وقد أقيمت الصلاة فأتى النبي والطحاوي من رواية جابر بن سلمة عن الاعلم (٢) وقد حفزه النفس (قوله فذكر ذلك) في رواية جابر عند الطبراني فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أياكم دخل الصف وهو راكع (قوله زادك الله سرًا) أي على الخبير قال ابن المنير صوب النبي صلى الله عليه وسلم فعل أبي بكره من الجهة العامة وهي الحرس على ادراك فضيلة الجماعة وخطأه من الجهة الخاصة (قوله ولا تعد) أي الى ما صنعت من السيئ الشديد ثم انزل كوع دون الصف ثم من المشي الى الصف وقد ورد ما يقتضي ذلك صريحاً في طرق حديثه كما تقدم بعضها وفي رواية عبد العزيز المذكورة فقال من السامعي وفي رواية ثوبان بن عبيد عن الحسن عند الطبراني فقال أياكم صاحب هذا النفس قال خبثت أن تفتني الى كفة معك وله من وجه أخر عنه في آخر الحديث صل ما أدركت واقض ما سبقك وفي رواية جابر عند أبي داود وغيره أياكم انزلوا الصف وقد تقدم من روايته قريباً أياكم دخل الصف وهو راكع وتعلم المذهب هذه الرواية الأخيرة فقال اغما قال لا تصد لانه مثل نفسه في شبهة كما لا نأكلها كشيء البهائم اهـ ولم ينصير انتهى في ذلك كما حرمته ولو كان منصرف الاقتصي ذلك عدم الكراهة في احرام المنفرد خلف الصف وقد تقدم نقل الاتفاق على كراهيته وذهب الى تحريمه أحد رواه عن بعض محدثي الشافعية كابن خزيمة واستدلوا بحديث وابصة بن معبد أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده فامره أن يعيد الصلاة أخرجه أصحاب السنن وصححه أحمد وابن خزيمة وغيرهما وابن خزيمة أيضاً من حديث علي بن شيبان نحوه وزاد الصلاة المنفرد خلف الصف واستدل الشافعي وغيره بحديث أبي بكره على أن الأمر في حديث وابصة فلا تصيب الكون أبي بكره أي يحرم من الصلاة خلف الصف ولم يؤمر بالاعادة لكن نهى عن العود الى ذلك فكانه أن شدد الى ما هو الافضل وروى البيهقي من طريق المغيرة عن ابراهيم فبين صلى خلف الصف وحده فقال سلاته تامة وليس له تصفيف وجع أحد وغيره بين الحديثين وجه آخر وهو أن حديث أبي بكره مخصص لعموم حديث وابصة فن ابتدأ الصلاة منفردا خلف الصف ثم دخل في الصف قبل القيام من الركوع لم تجب عليه الاعادة كإني حديث أبي بكره والا فتجب على عوم حديث وابصة وعلى بن شيبان واستنبط بعضهم من قوله لا تعد أن ذلك الفصل كان جائزاً ثم رد النبي عنه بقوله لا تعد فلا يجوز العود الى ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم وهذه طريقة البخاري في جزء القراءة خلف الامام يؤخذ من لمحررته جواب من قال لا داعية لعدم العود الى ذلك كما دله بزيادة الحرس وأجاب بانه جوز أنه ربما تأخر في أمره فيكون أفضل من ادراك أول الصلاة اهـ وهو مبني على أن النبي اغما وقع عن التأخير وليس كذلك (تنبيه) قوله ولا تعد ضبطناه في جميع الروايات بفتح أوله ضم العين من العود وحكى بعض شراح المصابيح أنه يروى بضم أوله وكسر العين من الاعادة ويرجح الرواية المشهورة ما تقدم من ان زياد في آخره عند الطبراني صل ما أدركت واقض ما سبقك ثوروي الطحاوي بإسناد حسن عن أبي هريرة ثم فوجا اذا

عن الاعلم وهو زياد عن الحسن عن أبي بكره انه انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركع قبل ان يصل الى الصف فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال زادك الله سرًا وقال لا تعد

(٢) قوله وقد حفزه بجاء مهمة ففادى اياه ضرب اى دفعه نفسه بفتح الفاء اهـ

أنى أحدكم الصلاة فلا يركع دون الصف حتى يأنس ذلك مكانه من الصف واستدل بهذا الحديث على استحباب موافقة الإمام لخالص الامام على أى حال وجده عليها وقيل ورد الأمر بذلك صريحاً فى حديث سعد بن منصور ومروان بن ربيعة بن عبد العزيز بن رفيع عن أنس من أهل المدينة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من وجدني قائماً أو راكعاً أو ساجداً فليكن معي على الحال التي أنا عليها وفي الترمذي نحوه عن علي ومعاذ بن جبل مرفوعاً عن أسناده ضعفاً لكنه يجبر بطريق سعيد بن منصور المذكور في قوله باب انعام التكبير في الركوع أي مده بحيث ينهض تمامه أو المهراد انعاماً بعدد تكبيرات الصلاة بالتكبير في الركوع قاله الكرماني (قلت) ولعله أراد بلفظ الانعام الإشارة إلى تضاعف معاراة أو إدوارد من حديث عبد الرحمن بن أبي قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلم يتم التكبير وقد نقل البخاري في التاريخ عن أبي داود الطيالسي أنه قال هذا عندنا باطل وقال الطبري والبزاق قد روي الحسن بن عمران وهو مجهول وأجيب على تقدير محتمل بأنه فصل ذلك لبيان الجواز أو المصادم يتم المهرية أو لم يده (قوله قاله ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم) أي الانعام ومراعاة أنه قال ذلك بالمعنى لأنه أشار بذلك إلى حديثه الموصول في آخر الباب الذي بعده وفيه قوله لعكرمة لما أخبره عن الرجل الذي كبر في الظهر ثنتين وعشرين تكبيرة أنها صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فيستلزم ذلك أنه نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم انعام التكبير لأن رابعه لا يقع فيها لأنها أكثر من ذلك ومن لازم ذلك التكبير في الركوع وهذا بعد الاحتمال الأول (قوله وفيه ما لا ينال الحويرث) أي يدخل في الباب حديث ما لا وقد أورد المؤلف بعد أبواب في باب المأكل بين الصلوات ولفظه فقام ثم كبر فكبر (قوله أخبرنا خالد) هو الطحان والحري هو سعيد وأبو العلاء هو ابن زيد عبد الله بن النخعي أخو مطرف الذي روى هذا الحديث عنه والاسناد كله بصريون وفيه رواية الأقران والأخوة (قوله صلى) أي عمران (مع علي) أي ابن أبي طالب (بالبصرة) يعني بعد وقعة الجمل (قوله ذكرنا) بتشديد الكاف ونوع إلى أوفيه إشارة إلى أن التكبير الذي ذكره كان قد ترك وقد روى أحمد والطحاوي بإسناد صحيح عن أبي موسى الأشعري قال ذكرنا على صلاة كنا نصلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أما نسينا هو إمامنا كنا هم أجدادنا من وجه آخر عن مطرف قال قلنا يعني لعمران بن حصين ياباً يخدع بالثوب والجلب مصغراً من أول من ترك التكبير قال عنه ابن عوفان حين كبر وضعت صوته وهذا يخفى إرادة ترك الجهر وروى الطبراني عن أبي هريرة أن أول من ترك التكبير معاوية وروى أبو عبيد أن أول من تركه يزيد وهذا الذي قبله لأن يزيد تركه معاوية وكان معاوية تركه عثمان وقد حل ذلك جماعة من أهل العلم على الاختصار ورشده حديث أبي حنيفة لا حتى في باب يكبر وهو ينهض من المسجد نين لكن حكى الطحاوي أن قوماً كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع قال وكذلك كانت بنو أمية تفعل وروى ابن المنذر نحوه عن ابن عمر وعن بعض السلف أنه كان لا يكبر سوى تكبيرة الإحرام وروي بعضهم بين المنفرد وغيره ووجهه بأن التكبير شرع للذي ان يجزأه الإمام فلا يحتاج إليه المنفرد لكن استقر الأمر على مشروعية التكبير في الخفض والرفع لكل مصل فالحجوه وعلى نية معاذا تكبيرة الإحرام وعن أحمد وبعض أهل العلم بظاهر يجب كله قال ناصر الدين بن المنبر الحكمة في مشروعية التكبير في الخفض والرفع أن المكلف أمر بالنية أول الصلاة مقررة بالتكبير وكان من حقه أن يستحب النية إلى آخر الصلاة فأمراً يحدد العهد في تأنيهاً بالتكبير الذي هو شعار النية (قوله كما رفع وكلوا وضع) هو عام في جميع الانتقالات في الصلاة لكن خص منه الرفع من الركوع بالاجماع فإنه شرع فيه التعميد وقد جاء بهذا اللفظ العام أيضاً من حديث أبي هريرة في الباب ومن حديث أبي موسى الذي ذكرناه عند أحمد والنسائي ومن حديث ابن مسعود عند الدارمي والطحاوي ومن حديث ابن

### باب انعام التكبير في

الركوع قاله ابن عباس عن

النبي صلى الله عليه وسلم

وفيه ما لا ينال الحويرث

\* حدثنا الحسن الواسطي

قال أخبرنا خالد عن الحويرث

عن أبي العلاء عن مطرف

عن عمران بن حصين

قال صلى مع علي رضي الله

عنه بالبصرة فقال ذكرنا

هذا الرجل صلاة كنا

نصلها مع رسول الله صلى

الله عليه وسلم فذكرنا

كان يكبر كما رفع وكلوا وضع

\* حدثنا عبد الله بن

يوسف قال أخبرنا مالك

عن ابن شهاب عن أبي

سلة

عن أبي هريرة أنه كان يخطب بهم فيكبر كلما خضع ورفع فإذا انصرف قال اني لا شريك لصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حدثنا أبو النعمان قال حدثنا جاد عن غيلان بن جريح عن طرف بن

عباس في الباب الذي بعده ومن حديث ابن عمر عند أجدو النسائي ومن حديث عبد الله بن زيد عند  
سعيد بن منصور ومن حديث وائل بن حجر عند ابن جبان ومن حديث جابر عند الزهري وسبأ بن مفسر  
من حديث أبي هريرة فيه (قوله في حديث أبي هريرة يخطب بهم) في رواية الكشي يخطب بهم (قوله  
باب انعام التكبير في المجدد) فيه ما تقدم في الذي قبله (قوله حدثنا جاد) هو ابن زيد (قوله صليت  
خلفي عن أبي طالب أنا وعمران) استدله على ان موقف الاثنين يكون خلف الامام خلافا لما قال  
يحمل أحدهما عن عيونه والاخر عن عمله وفيه نظر لانه ليس فيه انه لم يكن معهما غيرهما وقد تقدم  
ان ذلك كان بالبحر وكذا رواه سعيد بن منصور ومن رواية جيسد بن هلال عن عمران ووقع لاجل من  
طريق سعيد بن أبي عروبة عن غيلان بالكوفة وكذا العبدال زان عن معمر عن قتادة وغير واحد عن  
طرف فيحمل ان يكون ذلك موقع منسب بالبادين وقد ذكره في رواية أبي العلاء بصيغة المصوم وهنا  
يذكر كرا المجدد والرفع والنهوض من الركعتين فقط فيه اشعار بان هذه المواضع الثلاثة هي التي كان  
ترك التكبير فيها حتى نذكرها عمران بصلاة على (قوله قد ذكر في) في رواية الكشي يخطب بهم لقد ذكر في  
(قوله أو قال) هو شئ من أحد رواه ويحتمل ان يكون من جاد فقد رواه أحد من رواه سعيد بن أبي  
عروبة يخطب على هذا ما مثل صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسلط في رواية قتادة عن طرف  
قال عمران ما صليت من غير ان أومئذ كذا أو أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه  
الصلاة قال ابن بطال ترك التكبير على من ترك التكبير يدل على ان السلف لم يتقوه على ان يركن من  
الصلاة وأشار الطحاوي الى ان الاجماع استقر على ان من تركه فضلاته تامة وفيه نظر لما تقدم من أحد  
والخلافي في بطلان الصلاة تركه ثابت في مذهبه ما لا الا ان يرد اجابا سابقا (قوله عن أبي بشر) صرح  
سعيد بن منصور عن هشيم بن ابي بشر حدثه (قوله أو أت رجلا عند انعام) في رواية الاسماعيلي  
صليت خلف شيخ بالبطح والاولى اصح الا ان يكون المراد بالبطح البطحاء التي تفرش في المسجد وسبأني  
في أول الباب الذي بعده بلفظ صليت خلف شيخ بجملة وفي بعض الطرق بآه ريرة وانفقت هذه  
الروايات على انه ريرة بجملة والمراجع من طريق حبيب بن ابراهيم عن عكرمة رأيت رجلا يصلي في مسجد  
النبي صلى الله عليه وسلم فان لم يعمل على العبادة الا في شاة (قوله أو ليس تلك صلاة النبي صلى الله عليه  
وسلم) هو استهزاء كما لا ريب ان كرا المجدد كرو ومقتضاه الاثبات لانه في النبي (قوله لا أم لك) هي كلمة  
تقولها العرب عند الزجر وكذا قوله في الرواية التي بعدها تكلمت أم لك فكانت دعا عليه ان يفقد أمه أو ان  
يفقد أمه لكهم قد يلقون ذلك ولا يردون بحقيقته واستحق عكرمة ذلك عند ابن عباس لكونه نسب  
ذلك الرجل الجليل الى الحق الذي هو عليه الجليل وهو يرى من ذلك (قوله باب التكبير اذا قام من  
المجدد) (قوله صليت خلف شيخ) زاد سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عند الاسماعيلي الطهرى بذلك  
بعض عدد التكبير الذي ذكره لان في كل ركعة خمس تكبيرات تقع في الركعة عشرة وثلاثون تكبيرة مع  
تكبيرة الافتتاح وتكبيرة القيام من التشهد الاول والاحد الطحاوي والطبراني من طريق عبد الله  
الماناج وهو بالنون والجميع الحقيقتين عن عكرمة قال صلى بنا أبو هريرة (قوله وقال موسى) هو ابن  
امميرل راوى الحديث عن همام وهو عنده متصل عن همام وأبان كلاهما عن قتادة وانما أفردهما  
لكونه على شرطه في الاصول بخلاف أبان فانه على شرطه في المناجات وأقاربه وابان تصرح بقتادة  
بالحدث عن عكرمة وقد وقع مثله من رواية سعيد بن أبي عروبة المذكور عند الاسماعيلي وقوله  
سنة بالرفع خبر مبتدأ محذوف تقديره ثلاث سنين وثبت ذلك في رواية عبيد الله بن موسى عن همام عند  
الاسماعيلي (قوله أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن) كذا قال عقيل ونايه ابن جريح عن ابن شهاب عند

الذي عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحرف الهمع  
بأه ريرة يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة





انصرف قال ذلك شيء كنا نفعله ثم تركه وفي الترمذي من طريق أبي عبد الرحمن السلمي قال قال لنا عمر بن الخطاب ان الرب سفت لكم نخذوا بالركب وواه اليه في بلفظ كنا اذا كنا جئنا أيدينا بين أنفخاذا فقال عمران من السنة الاخذ بالركب وهذا أيضا حكمه حكم الرقع لان العاصي اذا قال السنة كذا أو سن كذا كان الظاهر انصرف ذلك إلى سنة النبي صلى الله عليه وسلم ولا سيما اذا قاله مثل عمر **﴿قوله ففينا عنه﴾** استدلل به ابن خزيمة على ان التطبيق غير جائز وفيه نظر لاحتمال جل النبي على الكراهة فقد روى ابن أبي شيبة من طريق طاهر بن حمزة عن علي قال اذا ركعت فان شئت قلت هكذا بعضي وضعت يدي على ركبتيك وان شئت طبقت واستناده حسن وهو ظاهر في انه كان يرى الصغير فاما ما يبلغه التمس وامامه على كراهة التزيم ويدل على انه ليس بجرام كون عمر وغيره ممن أنكروه لم يأمر من فعله بالاعادة **﴿فائدة﴾** حتى ابن بطال عن الطحاوي وأقره ان طريق النظر يقتضي ان تقرق بالسدين أولى من تطبيقهما لان السنة جاءت بالتباني في الركون والسجود بالترابح في القعدة من قال طائفا تقفوا على أولوية تقرقهما في هذا واختلفوا في الأول اقضى النظران يطبق ما اختلفوا فيه بهما اتفقوا عليه قال ثبت تنفاه التطبيق وجوب وضع السدين على الركبتين انتهى كلامه وتعبه الزين بن المسير بان الذي ذكره معارض بالمواضع التي سن فيها الضم كوضع اليمنى على اليسرى في حال القيام قال واذا ثبت مشروعية الضم في بعض مقاصد الصلاة بطل ما اعتمد من القياس المذكور ثم لوقال ان الذي ذكره ما يقتضي حرية التفريع على التطبيق لكان له وجه **﴿قلت﴾** وقد وردت الحكمة في اثبات التفريع على التطبيق عن عائشة رضي الله عنها وأورد سيفي الفتوح من رواية مسروق أنها سألتها عن ذلك فاجابت بما عساه ان التطبيق من دينع اليهود وان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه لذلك وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحبه مراعاة أهل الكتاب فيما ينزل عليه ثم أمر في آخر الامر بمخالفتهم والله أعلم **﴿قوله﴾** ان تضع أيدينا أي اكفنا من اطلاق الكل وارادة الجزر واه مسلم من طريق أبي عوانة عن أبي بصير بلفظ وأمرنا ان نضرب بالاكف على الركبتين وهو مناسب لفظ الترجمة **﴿قوله باب اذا لم يتم الركون﴾** أفرد الركون بالركعة كرمع السجود مثله لكونه أفردة بترجمة تأتي وفرضه سابق سفة الصلاة على ترتيب أركانها وكفى عن جواب اذا بما ترجم به بعدم من أمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي لم يتم ركوعه بالاعادة **﴿قوله عن سليمان﴾** هو الاعمش **﴿قوله رأى حذيفة رجلا﴾** لم اقف على اسمه لكن عند ابن خزيمة وابن حبان من طريق الثوري عن الاعمش انه كان عند أبواب كندة ومثله لعبد الرزاق عن الثوري **﴿قوله لا يتم الركون والسجود﴾** في رواية عبد الرزاق جعل ينقروا لا يتم ركوعه زاد أحد عن محمد بن جعفر عن شعبة فقال منذ كم صليت فقال منذ أربعين سنة ومثله في رواية الثوري والنسائي من طريق طاهر بن مطرف عن زيد بن وهب مثله وفي حله على ظاهره ونظر واطن ذلك هو السبب في كون البصري يذهب كذلك وذلك لان حذيفة مات سنة ست وثلاثين فمضى هذا يكون ابتداء صلاة المذكور قبل الهجرة بأربع سنين أو أكثر ولعل الصلاة لم تكن فرضت بعد فقلعه أطلق وأراد المبالغة أو راعه من كان يصلي قبل اسلامه ثم أعلم فحصلت المدة المذكورة من الامر بن **﴿قوله ما صليت﴾** هو نظير قوله صلى الله عليه وسلم لعيسى صلاته فانك لم تصل وسيأتي بعد باب **﴿قوله فطر الله محمدا﴾** زاد الكشي في عليها واستدل به على وجوب الطمأنينة في الركون والسجود وعلى ان الاخلال بها يبطل للصلاة وعلى تكفير نارك الصلاة لان ظاهره ان حذيفة نبي الاسلام من أخل ببعض أركانها فيكون فيه من أخل بها كلها أولى وهذا بناء على ان المراد بالفطرة الدين وقد أطلق الكفر على من لم يصل كما رواه مسلم وهو اما على حقيقته عند قوم واما على المبالغة في الزجر عند آخرين قال الخطابي الفطرة الملة أو الدين قال ويحتمل ان يكون المراد بها هاتئ السنة كما جاء خمس من الفطرة الحديث ويكون حذيفة قد أراد في بعض الرجل ليرتدع في المستقبل ويرجعه ووروده من وجه آخر بلفظ سنة محمد كاسيأتي بعد عشرة أبواب وهو مصبر من البخاري إلى ان العاصي اذا

ففينا عنه وأمرنا ان  
نضع أيدينا على الركبتين  
**﴿باب اذا لم يتم الركون﴾**  
حدثنا حفص بن عمر قال  
حدثنا شعبة عن سليمان  
قال سمعت زيد بن وهب  
قال رأى حذيفة رجلا  
لا يتم الركون والسجود  
فقال ما صليت ولومت  
على غير الفطرة التي فطر الله  
محمدا صلى الله عليه وسلم



وقال المزاري لم يتابع يحيى عليه ورجح الترمذى برواية يحيى (قلت) لكل من الروايتين وجه مرجح أما رواية يحيى فقليل من الحفاظ وأما الرواية الأخرى فلكثرة ولأن سعيد الموصق بالتدليس وقد ثبت جماعه من أبي هريرة ومن ثم أخرج الشيخان الطريقين فأخرج البخارى طريق يحيى هنا وفى باب وجوب القراءة وأخرج فى الاستئذان طريق سعيد الله بن غير وفى الإيمان والتذوق طريق أبي أسامة كلاهما عن سعيد الله ليس فيه عن أبيه وأخرجه مسلم من رواية الثلاثة وللدديث طريق أخرى من غير رواية أبي هريرة أخرجهما أبو داود والنسائى من رواية إسحق بن أبي طلحة ومحمد بن اسحق ومحمد بن عمرو ومحمد بن عثمان وداد بن قيس كلهم عن علي بن يحيى بن خلاد بن رافع الزرق عن أبيه عن محمد بن رافع فخرجهم من لم يسم رفاعه قال عن محمد بن إدري ومنهم من لم يقل عن أبيه ورواه النسائى والترمذى من طريق يحيى بن علي بن يحيى عن أبيه عن جده عن رفاعه لكن لم يقل الترمذى عن أبيه وفيه اختلاف آخر ذكره قريبا (قوله قد دخل رجل) فى رواية ابن غير ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فى ناحية المسجد والنسائى من رواية إسحق بن أبي طلحة بنخار رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس ونحن حوله وهذا الرجل هو خلاد بن رافع جد علي بن يحيى راوى الخبر بينه ابن أبي شيبة عن عباد بن العوام عن محمد بن عمرو عن علي بن يحيى عن رفاعه أن خلاد دخل المسجد وروى أبو موسى فى القليل من جهة ابن عينة عن ابن جحلان عن علي بن يحيى بن عبد الله بن خلاد عن أبيه عن جده أنه دخل المسجد اه وفيه أمران زيادة عبد الله فى نسب علي بن يحيى وبحل الحديث من رواية خلاد جد علي فاما الاول فهوهم من الراوى عن ابن عينة وأما الثانى فن ابن عينة لأن سعيد بن منصور قد روى عنه كذلك لكن باسقاط عبد الله والمحموط أنه من حديث رفاعه كذلك أخرجه أحمد عن يحيى بن سعيد القطان وابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر كلاهما عن محمد بن عثمان وأما ما وقع عند الترمذى إذا جد رجل كالبدوى فعلى فأخف صلته فهذا الاعمق تفسيره بخلا لا من رفاعه شبه بالبدوى لكونه أخف الصلاة ولغير ذلك (قوله فعلى) زاد النسائى من رواية داود بن قيس وكتبته وفيه اشعار بأنه صلى تفلوا الاقرب انها محبة المصطفى وفى الرواية المذكورة وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم برمقه فى صلته زاد فى رواية إسحق بن أبي طلحة ولا ندرى ما يوجب منها وعند ابن أبي شيبة من رواية أبي خالصة برمقه ونحن لا نشعر بهذا المحمول على حاله فى المرة الاولى وهو مختصر من الذى قبله كانه قال ولا نشعر بما يعيب منها (قوله ثم جاء فلم) فى رواية أبي أمامة بقاء فلم وهى أولى لانه لم يكن بين صلته وجيشه تراخ (قوله فرد النبي صلى الله عليه وسلم) فى رواية مسلم وكذا فى رواية ابن غير فى الاستئذان فقال وعليك السلام وفى هذا ما عقب على ابن المنير حيث قال فيه ان الموعظة فى وقت الحاجة أهم من رد السلام ولانه لم رد عليه السلام تأديبا على جهله فيؤخذ منه التأديب بالهجر وترك السلام اه والذى وقفنا عليه من نسخ الصحيحين ثبوت الرد فى هذا الموضع وغيره الا الذى فى الإيمان والتذوق وقد ساق الحديث صاحب العمدة بلفظ الباب الا أنه حذف عنه فرد النبي صلى الله عليه وسلم فعلى ابن المنير اعتمد على النسخة التى اعتمد عليها صاحب العمدة (قوله راجع) فى رواية ابن جحلان فقال أعد صلته (قوله فالتلم تصل) قال عاصم فيه ان أفعال الجاهل فى العبادة على غير علم لا تجزئ وهو مبنى على أن المراد بالتلى نى الاجزاء وهو الظاهر ومن جملة على نى المكالمات على أنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر بعد التعليم بالعادة فدل على اجزائها والازم تأخير البيان كذا قاله بعض المالكية وهو المذهب ومن تبعه وفيه نظرا لانه صلى الله عليه وسلم قد أمره فى المرة الأخيرة بالعادة فسأله التعليم فعلم فكانه قال له أعد صلته على هذه الكيفية أشار الى ذلك ابن المنير وسأنى فى آخر الكلام على الحديث مز يد بحث فى ذلك (قوله ثلاثا) فى رواية ابن غير فقال فى الثالثة أوفى التى بعدها وفى رواية أبي أسامة فقال فى الثانية أو الثالثة وتترج الاول لعدم وقوع الشك فيها ولكونه صلى الله عليه وسلم كان من عادته استعمال الثلاث فى تعليمه طالبا (قوله فعلى) فى رواية يحيى بن علي فقال الرجل فأرى وعلى فاما أنا بأمر أصيب

فدخل رجل فعلى ثم جاء  
فلم على النبي صلى الله  
عليه وسلم فرد النبي صلى  
الله عليه وسلم عليه  
السلام فقال ارجع فصل  
فالتلم تصل فعلى ثم جاء  
فلم على النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال ارجع  
فصل فالتلم تصل ثلاثا  
فقال والنبي يشك بالحق  
ما أحسن غيره فعلى قال

وأعطى فقال اجل (قوله اذا قميت الى الصلاة فكبر) في رواية ابن غير اذا قميت الى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر وفي رواية يحيى بن علي فتوضأ كما أمرك الله ثم تشهدوا قم وفي رواية اصحق بن أبي طلبة عند النسائي انه لم يتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيسل وجهه ويديه الى المرفقين ويصبر رأسه ورجليه الى الكعبين ثم يكبر الله ويحمده ويمجده وعند أبي داود وبني عليه بدل ويمجده (قوله ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن) لم تختلف الروايات في هذا عن أبي هريرة أو ما رافعة قنن في رواية اصحق المذكورة وقروا ما تيسر من القرآن جماعه الله وفي رواية يحيى بن علي فان كان معك قرآن فاقرأه أو الا فاحمد الله وكبره وقله وفي رواية محمد بن عمرو عند أبي داود ثم اقرأ ما من القرآن أو بما شاء الله ولا حدودا بين جان من هذا الوجه ثم اقرأ ما من القرآن ثم اقرأ ما شئت ترجمه ابن جبان بباب فرض المصل في قراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة (قوله حتى تطمئن راكعا) في رواية أحد هذه القريسة فاذا ركعت فاجعل راحتيك على ركبتيك وامد ظهرك وتكن ركوعك وفي رواية اصحق بن أبي طلبة ثم يكبر فركع حتى تطمئن مفاصله ويستريح (قوله حتى تعندل قائما) في رواية ابن غير عند ابن ماجه حتى تطمئن قائما أخرجه علي بن أبي شيبة عنه وقد أخرج مسلم اسناده عنه في هذا الحديث لكن لم يسبق لفظه فهو على شرطه وكذا أخرجه اصحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة وهو في مستخرج أبي نعيم من طريقه وكذا أخرجه السراج عن يوسف بن موسى أحد شيوخ البخاري عن أبي أسامة ثبت ذكر الطمأنينة في الاعتدال على شرط الشيخين ومثله في حديث رافعة عند أحمد وابن جبان وفي لفظ لا حد قائم صلته حتى ترجع العظام الى مفاصلها وعرف بهذا ان قول امام الحرمين في القلب من ايجابها أي الطمأنينة في الركوع عن لا نهال تذكري حديث المسألة صلته على أنه لم يقف على هذه الطرق الصحيحة (قوله ثم اسجد) في رواية اصحق بن أبي طلبة ثم يكبر فيسجد حتى يمكن وجهه أو جبهته حتى تطمئن مفاصله ويستريح (قوله ثم ارفع) في رواية اصحق المذكورة ثم يكبر فيرفع حتى يستوي فاعدا على مفعدته ويقم عليه وفي رواية محمد بن عمرو فاذا رفعت رأسك فاجلس على غنك البصري وفي رواية اصحق فاذا جلست في وسط الصلاة فاطمئن جالسا ثم اقرش غنك البصري ثم تشهد (قوله ثم اقل ذلك في صلاتك كلها) في رواية محمد بن عمرو ثم اسنح ذلك في كل ركعة ومجدة (تنبيه) وقع في رواية ابن غير في الاستئذان بعد ذكر السجود الثاني ثم ارفع حتى تطمئن جالسا وقد قال بعضهم هذا يدل على ايجاب جلسة الاستراحة ولم يقل به أحد وأما البخاري الى أن هذه الملاحظة وهم فانه عقيب ما قال قال أبو أسامة في الاخير حتى تستوي قائما ويمكن أن يحمل ان كان محفوظا على الجلوس للشهادة بوقوع رواية اصحق المذكورة قريبا وكلام البخاري ظاهر في أن أبا أسامة خالف ابن غير لكن رواه اصحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة كما قال ابن غير بلفظ ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم اقل حتى تطمئن فاعدا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم اقل حتى تطمئن فاعدا ثم اسجد حتى تطمئن فاعدا ثم اقل ذلك في كل ركعة وأخرجه البيهقي من طريقه وقال كذا قال اصحق بن راهويه عن أبي أسامة والصحيح رواية عبيد الله بن سعيد بن أبي قدامة في مسنده عن يوسف بن موسى عن أبي أسامة بلفظ ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تستوي قائما ثم اسجد من طريق يوسف بن موسى كذلك واستدل بهذا الحديث على وجوب الطمأنينة في أركان الصلاة به قال الجوهري واشهره الخنفية ان الطمأنينة سنة وصرح بذلك كثير من مصنفيه لكن كلام الطحاوي كالصريح في الوجوب عندهم فانه ترجم مقدار الركوع والسجود ثم ذكر الحديث الذي أخرجه أبو داود وغيره في قوله سبحانه رب العظيم ثلاثي الركوع وذلك أنه قال فذهب قوم الى أن هذا مقدار الركوع والسجود لا يجزئ أدنى منه قال وقالهم آخرون فقالوا اذا استوى راكعا واطمأن ساجدا آخر ثم قال وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد قال ابن دقيق العيد تكسر من الفقهاء الاستدلال بهذا الحديث على وجوب سائر ركعة وعلى عدم وجوب ما لم يذكر كما

اذا قميت الى الصلاة فكبر  
ثم اقرأ ما تيسر معك من  
القرآن ثم اركع حتى تطمئن  
واكها ثم ارفع حتى تعندل  
قائما ثم اسجد حتى تطمئن  
ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن  
جالسا ثم اسجد حتى تطمئن  
ساجدا ثم اقل ذلك في  
صلاتك كلها

الوجوب فلتعلق الامر به أو ما عده فليس بمجرد كون الأصل عدم الوجوب بل لكون الموضوع تعلم وبيان العاهل وذلك يقتضي انحصار الواجبات فيما ذكر وبتقوى ذلك يكونه صلى الله عليه وسلم ذكر ما تعلق به الاسماء من هذا المصلى والمتمتع بقدره على أنه لم يقصر المقصود على ما تعلق به الاسماء قال فكل موضع اختلف الفقهاء في وجوبه وكان مذكورا في هذا الحديث قلنا ان نقلته في وجوبه وبالعكس لكن يحتاج أولا الى جمع طرق هذا الحديث واحصاء الامور والمذكورة فيه والاختلاف انما قاله نائدا ثم ان عارض الوجوب أو عدمه دليل أقوى منه على ان واجبات سبغة الامر في حديث آخر شيء لم يذكر في هذا الحديث قدمت (قلت) قد امتثلنا ما أشار اليه وجعت طرقه القوية من رواية أبي هريرة ورفاعة وقد أمليت الزيادات التي اشتملت عليها قام المذكر فيه صريحان الواجبات المتفق عليها التية والتعود الأخير ومن المختلف فيه تشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه السلام في آخر الصلاة قال النووي وهو محمول على أن ذلك كان معلوما عند الرجل اه وهذا يحتاج الى تكملة وهو ثبوت الدليل على ايجاب ما ذكر كما تقدم وفيه بعد ذلك نظر قال وفيه دليل على أن الإقامة والتوضوء والافتتاح ورفع اليدين في الاحرام وغيره ووضع اليمنى على اليسرى وتكبيرات الانتقال وتيسعات الركوع والسجود وهينأت الجلوس ووضع اليد على الفخذ ونحو ذلك مما لم يذكر في الحديث ليس بواجب اه وهو في معرض المنع لثبوت بعض ما ذكر في بعض الطرق كما تقدم بانه فصيحا من لم يقل بوجوبه الى دليل على عدم وجوبه كما تقدم تقريره واستدل به على تعيين لفظ التكبير خلافا من قال بجزئ بكل لفظ يدل على التعظيم وقد تقدم تحذره المسألة في أول صفة الصلاة قال ابن دقيق العيد وينأخذ ذلك بان العبادات محل التبعيدات ولان رب هذه الاذكار عطفه فقد لا يأتى برتبة منها ما يقصد برتبة أخرى ونظيره الركوع فان المقصود به التعظيم بالخصوع فلا يبدله بالسجود لجزئ مع انه غاية الخصوع واستدل به على أن قراءة الفاتحة لاتعين قال ابن دقيق العيد وجهه اما ان يفسر فيه غير الفاتحة فقرأه يكون ممثلا فخرج عن العهدة قال والذين عيشوها ائولو ابان الدليل على تعيينها فقيس هذا المطابق في هذا الحديث وهو متعقب لانه ليس بطلن من كل وجه بل هو مقيد بقيد التيسير الذي يقتضي التخيير وانما يكون مطلقا قال افسر أقرأنا ثم قال اقرأ الفاتحة الكتاب وقال بعضهم هو بيان للمجمل وهو متعقب ايضا لان المجمل ما لم تنضج دلالة وقوله ما تيسر متعقب لانه ظاهر في التخيير قال وانما يشرب ذلك ان جعلت ما موصولة وأدبها شئ معين وهو الفاتحة لكثرة حفظ المسلمين لها فهي المتيسرة وقيل هو محمول على انه عرف من حال الرجل انه لا يحفظ الفاتحة ومن كان كذلك كان الواجب عليه قراءة ما تيسر وقيل محمول على انه منسوخ بالدليل على تعيين الفاتحة ولا يخفى ضعفه ما لم يكن محتمل ومع الاحتمال لا يترك الصريح وهو قوله لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بقا فحة الكتاب وقيل ان قوله ما تيسر محمول على ما ذكره في الفاتحة جمعا بينه وبين دليل ايجاب الفاتحة ويؤيده الرواية التي تقدمت لاحد ابان حبان حيث قال فيها اقرأ بأبام القرآن ثم اقرأ ما شئت واستدل به على وجوب الطمأنينة في الاكوان واعتذر بعض من لم يقل به بانه زيادة على النص لان المأمور به في القرآن مطلق اليهود فيصدق بغير طمأنينة فالطمأنينة زيادة والزيادة على المتواتر بالأحاد لا تعتبر وعرض بانهم ليست زيادة لكن لبيان المراد بالسجود وانما خالف اليهود القوي لأنه مجرد وضع الجبهة فينت السنة ان السجود الشرعي ما كان بالطمأنينة ويؤيده أن الآية نزلت تأكيداً كيداً لوجوب السجود وكان النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه يصلون قبل ذلك ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يصل بغير طمأنينة وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم وجوب الاعادة على من أغلثن من واجبات الصلاة وفيه أن الشرع في النافلة ملزم لكن يحتمل أن تكون تلك الصلاة كانت فريضة فيقتل الاستدلال وفيه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وحسن التعليم بغير تعنيف وابطاح

المسئلة وتخليص المقاصد وطلب المتعلم من العالم أن يعلمه وفيه تكرار السلام وردده وإن لم يخرج من  
الموضع إذا وقعت صورة انفصال وفيه أن القيام في الصلاة ليس مقصودا وإنما يقصد القراءة  
فيه وفيه جلوس الإمام في المسجد وجلوس أصحابه معه وفيه التسليم للعالم والافتداء والاعتراف  
بالنقصير والتعريض بحكم البشرية في جواز الخطأ وفيه أن فرائض الوضوء مقصورة على ما ورد به  
القرآن لا ما زادته السنة فيسند وفيه حسن خلقه على الله عليه وسلم ولطف معاشرة وفيه تأخير  
البيان في المجلس المصلي وقدا استشكل تقرير النبي صلى الله عليه وسلم له على صلواته في قاعدة  
على القول بأنه أدخل ببعض الواجبات وأجاب المأزوي بأنه أراد استدراجه بفعل ما يجعله موات  
لا احتمال أن يكون فعله ناسيا أو غافلا فيسند كره فيفعله من غير تعليم وليس ذلك من باب التقرير على  
الخطأ بل من باب تنقيح الخطأ وقال النووي نحوه قال وأما ما يعلمه أو لا يكون أبلغ في تعريفه  
وتعريف غيره بصفة الصلاة المجزئة وقال ابن الجوزي يحتمل أن يكون زديده لتعظيم الأمام وتبليغ  
عليه ورأى أن الوقت لم يقفه فرأى إيقاظ النطقة للمترول وقال ابن دقيق العيد ليس التقرير بدليل  
على الجواز مطعنا بل لا بد من انتفاء الموانع والاشارة أن في زيادة قبول المتعلم لما بقي إليه بعد تكرار فصله  
واستماع نفسه وتوحيده من وجوب المبادرة إلى التعليم لإجماع عدم خوف الفوات  
إما بناء على ظاهر الحال أو بوجوبه خالص وقال الترمذي في كتابه في تعذيبه أو لا في الجارح  
يستكشف الحال من مورد الوحي وكان ما غتر جماعته من العلم فسكت عن تعليمه زحرا له وتأديبا لو شادا  
إلى استكشاف ما سبهم عليه فلما طلب كشف الحال من مورد أو شدا إليه انتهى. لكن فيه مناقشة لأنه  
إن تم في الصلاة الثانية والثالثة لم يتم في الأولى لأنه صلى الله عليه وسلم بدأ بالجماد أول مرة بقوله  
ارجع فصل فأنزل فصل فأسأل وأردع في تقريره على الصلاة الأولى كيف لم يكره عليه في أثناءها  
لكن الجواب بصريح بيان الحكم في تأخير البيان بعد ذلك والله أعلم وفيه جملة على من أجاز القراءة  
بالتفاسير بكونه ليس بأسان العرب لا يسي قرأنا فله عياض وقال النووي وفيه وجوب القراءة  
في الركعات كلها وإن اختلف إذا سئل عن شيء وكان هناك شيء آخر يحتاج إليه أسأل فيسببه منه  
أن يذكره وإن لم يسأله عنه ويكون من باب التضييق لأن الكلام في حال لا معنى له وموضع الخلاف فيه  
كونه قال علي أي الصلاة فعله الصلاة وقد ماتها ﴿قوله باب الدعاء في الركوع﴾ ترجم بعد هذا  
باب الواسع والدعاء في السجود وساق فيه حديث الباب فقيل الحكمة في تخصيص الركوع بالدعاء  
دون التسبيح من أن الحديث واحد أنه قصد الإشارة إلى الركوع من كره الدعاء في الركوع كالك وأما  
التسبيح فلا خلاف فيه فاهم هنا بذكر الدعا بذلك وحجة المخالف الحديث الذي أخرجه مسلم من رواية  
ابن عباس من فروا وفيه فأما الركوع فعظم مواقفه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن أن يستجاب  
لكم لكنه لا يفهمه فلا يمنع الدعاء في الركوع كما لا يمنع التعظيم في السجود وظاهر حديث عائشة أنه  
كان يقول هذا الذي كرهه في الركوع وكذلك السجود وساق في الكلام عليه في الباب المذكور أن  
شأنه تعالى ﴿قوله باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع﴾ وقع في شرح  
ابن بطال هتاف القراءة في الركوع والسجود وما يقول الإمام ومن خلفه الخ ونصقه بأنه قال لم يدخل منه  
حديث الجواز للقراءة ولا منعها وقال ابن رشد هذه الزيادة لم تقع فمار وبناء من نسخ البخاري انتهى  
وكذلك أقول وقد تسع ابن المنبر ابن بطال ثم اعتذر عن البخاري بأن قال يحتمل أن يكون وضعه للأمام  
فذكر أحدهما وأخلى للآخر يا ضاليد كرفيه ما يناسبه ثم عرض له ما نصبت الترجمة بالحديث  
وقال ابن رشد يحتمل أن يكون ترجم بالحديث مشيرا إليه ولم يخرج له لأنه ليس على شرطه لأن في إسناده  
اضطرابا وقد أخرجه مسلم من حديث ابن عباس في أثناء حديث في آخره أو لا في حيث أن أقرأ القرآن  
وأما أرسا جذا ثم تعبه على نفسه بأن ظاهر الترجمة الجواز وظاهر الحديث المنع قال فيحتمل أن يكون

﴿باب الدعاء في الركوع﴾

حدثنا حصن بن عمر قال

حدثنا شعبة عن منصور

عن أبي الصمى عن مسروق

عن عائشة رضى الله عنها

قالت كان النبي صلى الله

عليه وسلم يقول في ركوعه

وسجوده سبحان الله ربنا

وبحمدك اللهم اغفر لي

﴿باب ما يقول الإمام ومن

خلفه إذا رفع رأسه من

الركوع﴾ حدثنا آدم قال

حدثنا ابن أبي ذئب عن

سعيد المقبري عن أبي

هريرة قال كان النبي صلى

الله عليه وسلم

معنى الترجمة باب حكم القراءة وهو أهم من الجواز أو المنع وقد اختلف السلف في ذلك جواز أو منعه فله  
 كان يرى الجواز لأن حديث النبي لم يصح عنده انتهى ملخصا ومال الزبير بن المنبر إلى هذا الأخير لكن  
 حمله على وجه آخر منه فقال لعله أراد أن الحمد في الصلاة لا يعرفه وإذا ثبت أنه من مطالبها ظهر تسويغ  
 ذلك في الركوع وغيره بأي لفظ كان قد دخل في ذلك آيات الحمد كمقتضى الإلزام وغيره فإن قيل ليس في  
 حديث الباب ذكر ما يقوله المأموم أجاب ابن شيد بأنه أشار إلى التذكير بلغة دعوات تكون الأحاديث  
 عند الاستنباط طبع بعين المستنبط فقد تقدم حديث اغتصاب الإمام بلوغه وحديث صلوا كما  
 رأيتموني أصلي قال ويمكن أن يكون قائل المأموم على الإمام لكن فيه ضعف (قلت) وقد ورد في ذلك  
 حديث عن أبي هريرة أيضا أخرجه الدارقطني بلفظ كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال سمع الله لمن حمله قال من وراءه سمع الله لمن حمله ولكن قال الدارقطني المحفوظ في هذا فليقل من  
 وراءه وبنائك الحمد وسند كرا لا اختلاف في هذه المسئلة في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى (قوله إذا  
 قال سمع الله من حمله) فخر رواية أبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب كان إذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم  
 ربنا لك الحمد ولولا أنافاة بينهما الآن أحد هما ذكر كراما يذكره الآخر (قوله اللهم ربنا) ثبت في أكثر  
 الطرق هكذا وفي بعضها بحذف اللهم وثبوتهما أو جمع وكلاهما جائز في ثبوتهما ذكر الزيد الكاشي قال بالله  
 ياربنا (قوله ولك الحمد) كذا ثبت زيادة الواو في طرق كثيرة وفي بعضها كافي الباب الذي يليه بحذفها  
 قال النووي المختار لا يرجع لاحدهما على الآخر وقال ابن دقيق العيد كان إثبات الواو دال على معنى  
 زائد لأنه يكون التقدير مثلنا استجب ولك الحمد فيشتمل على معنى الدعاء ومعنى الخبر انتهى وهذا  
 بناء على أن الواو عاطفة وقد تقدم في باب التكبير إذا قام من السجود قول من جعلها حالية وأن الأكثر  
 رجحوا ثبوته وقال الأثرم سمعت أحد ثبت الواو في بناوك الحمد ويقول ثبت فيه عدة أحاديث (قوله  
 ذاركع وإذا رفع رأسه) أي من السجود وقد ساق البخاري هذا المتن مختصرا ورواه أبو يعلى  
 من طريق شاذ عن أبيه عنده عن أبي هريرة وقال أنا أشبهكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كان يكبر إذا ركع وإذا قال سمع الله من حمله قال اللهم ربنا لك الحمد وكان يكبر إذا سجد وإذا رفع رأسه  
 وإذا قام من السجدةتين ورواه الإسماعيلي من وجه آخر عن ابن أبي ذئب بلفظ وإذا قام من السجدةتين  
 كبر ورواه الطيالسي بلفظ كان يكبر بين السجدةتين والظاهر أن المراد بالسجدةتين الركعتان والمعنى أنه  
 كان يكبر إذا قام إلى الثالثة ويؤيده الرواية الماضية في باب التكبير إذا قام من السجود بلفظ يكبر  
 حين يقوم من السجدة بعد الجلوس وأما رواية الطيالسي فالمراد بها التكبير للسجدة الثانية وكان  
 بعض الرواة ذكر كراما يذكره الآخر (قوله قال الله أكبر) كذا وقع مغيرا لاسلوب ذكره أو لا بلفظ يكبر  
 قال الكرماني هولتة من أولادة التعميم لأن التكبير يتناول التعريف ونحوه انتهى والذي يظهر أنه من  
 تصرف الرواة فإن الروايات التي أشرنا إليها إجماعا كلها على أسلوب واحد ويحتمل أن يكون المراد به تعيين  
 هذا اللفظ دون غيره من ألفاظ التعظيم وقد تقدم الكلام على بقية قوائمه في باب التكبير إذا قام من  
 السجود وبأن الكلام على محل التكبير عند القيام من السجدة الأولى بعد بضعة عشر بابا (قوله  
 باب فضل اللهم ربنا لك الحمد) في رواية الكشي عن ذلك الحمد بإثبات الواو وفيه رد على ابن القيم حيث  
 جزم بأنه لم يرد الإجماع بين اللهم والواو في ذلك وثبت لفظ باب عندهم عدا أبازر والأصيلي والراجح حذفه كما  
 سيأتي (قوله إذا قال الإمام الخ) استدله على أن الإمام لا يقول وبنائك الحمد وعلى أن المأموم لا يقول  
 سمع الله من حمله لكن ذلك لم يذكر في هذه الرواية كما حكاه الطحاوي وهو قول مالك وأبي حنيفة وفيه  
 نظر لأنه ليس فيه ما يدل على التثنية بل فيه أن قول المأموم وبنائك الحمد يكون عقب قول الإمام سمع الله من  
 حمله والواقع في التصوير ذلك لأن الإمام يقول التمجيع في حال انتقائه والمأموم يقول التحميد في حال  
 اعتداله فقوله يقع عقب قول الإمام كافي الخبر وهذا الموضع يقرب من مسئلة التأمين كما تقدم من أنه

إذا قال سمع الله من حمله  
 قال اللهم ربنا لك الحمد  
 وكان النبي صلى الله عليه  
 وسلم إذا ركع وإذا رفع رأسه  
 يكبر وإذا قام من السجدةتين  
 قال الله أكبر (باب فضل  
 اللهم ربنا لك الحمد) حدثنا  
 عبد الله بن يوسف قال  
 أخبرنا مالك بن سنان عن  
 أبي صالح عن أبي هريرة  
 رضي الله عنه أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 قال إذا قال الإمام سمع الله  
 من حمله فقولوا اللهم ربنا  
 لك الحمد



لا يلزم من قوله اذا قال ولا الضالين فقولوا آمين ان الامام لا يؤمن بحديثه ولا الضالين وليس فيه أن  
الامام يؤمن كما أنه ليس في هذا أنه يقول بنائك الحمد لكنهما مستفادان من أدلة أخرى بحجة صريحة كما  
تقدم في التأمين وكما مضى في الباب الذي قبله وفي غيره وبأنى أنه صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين التجميع  
والتحديد وأما ما احتجوا به من حيث المعنى من أن معنى جمع الله لن حله طلب التعميد فينا سبب حال الامام  
وأما المأموم فتنا سببه الاجابة بقوله بنائك الحمد وقوله حديث أبي موسى الأشعري عند مسلم وغيره  
ففيه اذا قال مع الله لن حله يقولوا بنائك الحمد يسمع الله لكم فجاوبه أن يقال لا يدل ما ذكرتم على أن  
الامام لا يقول بنائك الحمد اذا لا يمنع أن يكون طالباً ومجيباً وهو ظهير ما تقدم في مسألة التأمين من أنه  
لا يلزم من كون الامام داعياً والمأموم مؤمناً أن لا يكون الامام مؤمناً وقرب منه ما تقدم البص في  
الجمع بين الحلة والطهارة لاسماع المؤذن وقضية ذلك أن الامام يجمعهما وهو قول الشافعي وأحد أبي  
يوسف ومحمد والجمهور والاحاديث الصحيحة تشهد له وزاد الشافعي أن المأموم يجمع بينهما أيضاً لكن لم  
يصح في ذلك شيء ولم يثبت من ابن المنذر أنه قال ان الشافعي انصرف بذلك لأنه قد نقل في الاثر عن  
عطاء بن سببر وغيرهما القول بالجمع بينهما للمأموم وأما المنفرد في الطهارة والطهارة وابن عبد البر  
الاجماع على أن يجمع بينهما وجعله الطهارة محبة لتكون الامام يجمع بينهما للاتفاق على اتخاذ حكم  
الامام والمنفرد لكن أشار صاحب الهادي الى خلاف عنده في المنفرد (قوله فانه من وافق قوله) فيه  
اشعار بان الملائكة تقول ما يقول المأمومون وقد تقدم بان البص في باب التأمين (قوله باب)  
كذا الوجه يجمع بينهما في غير جنة الا لا يصلي خذفه وعليه شرح ابن بطال ومن تبعه والراجح اثباته كما ان  
الراجح حذف باب من الذي قبله وذلك ان الاحاديث المذكورة فيه لا دلالة فيها على فضل اللهم بنائك  
الحمد لا شك في الاول ان يكون بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله كما تقدم في عدة مواضع وذلك أنه لما  
قال اولاً باب ما يقول الامامون من خلفه اذا رفع رأسه من الركوع ذكر فيه قوله صلى الله عليه وسلم  
اللهم بنائك الحمد استدرأ في ذكر فضل هذا القول بخصوصه ثم فصل بلفظ باب لتكميل الترجمة  
الاولى فاورق به ما ثبت على شرطه مما يقال في الاعتدال كالقنوت وغيره وقدره الى ابن المنذر دخول  
الاحاديث الثلاثة تحت رتبة فضل اللهم بنائك الحمد فقال وجه دخول حديث أبي هريرة أن القنوت  
لما كان مشروعا في الصلاة كانت هي مفتاحه ومقدمته ولعل ذلك سبب تخصيص القنوت بما بعد ذكرها  
انتهى ولا يخفى ما فيه من التكلف وقد تعقب من وجه آخر وهو ان الطهارة المذكورة في الباب لم يقع فيه  
قول بنائك الحمد لكن له أن يقول وقع في هذه الطريق اختصاص وهي مذكورة في الاصل ولم يتعرض  
لحديث أنس لكن له أن يقول نعم أو رده استطراد الاجل ذكر المغرب قال وأما حديث رافعة فظاهر في  
أن الابدار الذي تنشأ عنه الفضيلة إنما كان زيادة قول الرجل لكن لما كانت الزيادة المذكورة صفة  
في التعميد جارية مجرى التأكيد لم يعمد الى جعل الاصل سبباً أو سبباً للسبب فثبت بذلك الفضيلة والله أعلم  
وقدر جم بهضهم بباب القنوت ولم أره في شيء من رواياتنا (قوله حديثنا هشام) وهو الدستواني ويحيى  
هو ابن أبي كثير (قوله عن أبي سلمة) في رواية مسلم من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن يحيى حدثني أبو  
سلمة (قوله لاقرين صلاة النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية مسلم المذكورة لاقرين لكم  
وللاجماع على ان لاقرينكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فكان أبو هريرة الى آخره)  
قبل المرفوع من هذا الحديث وجود القنوت لا وقوعه في الصلوات المذكورة فانه مرفوع على أبي هريرة  
ويوضحه ما سألنا في تفسير النساء من رواية شيخان عن يحيى من تخصيص المرفوع بصلاة العشاء ولا في  
داود من رواية الأوزاعي عن يحيى فثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة العشاء شهرها ونحوه مسلم  
لكن لا ينافي هذا كونه صلى الله عليه وسلم قنط في غير العشاء وظاهر سابق حديث الباب ان جمعه  
مرفوع ولعل هذا هو الصريح في تعقب المصنف لم يحدث أنس إشارة الى أن القنوت في النارة لا يختص

فانه من وافق قوله قول  
الملائكة غفر له ما تقدم  
من ذنبه (باب) حدثنا  
معاذ بن فضالة قال حدثنا  
هشام عن يحيى عن أبي  
سلمة عن أبي هريرة قال  
لاقرين صلاة النبي صلى  
الله عليه وسلم فكان أبو  
هريرة رضى الله عنه بقنت

بصلة معسنة واستشكل التقييد في رواية الأربعة زاعج بشهر لان المحفوظ انه كان في قصة الذين قتلوا أصحاب  
 بئر عوة كاسياني في آخر أبواب التوروسباني في تفسير آل عمران من رواية الزهري عن أبي سلمة في هذا  
 الحديث ان المراد بالمؤمنين من كان مأسورا وبكعة والكافرين كفار قريش وان مدته كانت طويلة  
 فيستل أن يكون التقييد بشهر في حديث أبي هريرة يتعلق بصفة من الدعاء مخصوصة وهي قوله اشدد  
 ومأثله على قصر (قوله في الركعة الاخرى) في رواية الكشمي الاخرة وسباني بعد باب من رواية  
 الزهري عن أبي سلمة أن ذلك كان بعد الركوع وسباني في تفسير آل عمران بيان الخلاف في مدة الدعاء عليهم  
 والتنبية على أحوال من غي منهم وقد اختصر يحيى سياق هذا الحديث عن أبي سلمة وطوله الزهري  
 كاسياني بعد باب وسباني في الدعوات بالاسناد الذي ذكره المصنف أتم بحسافة هنا ان شاء الله تعالى  
 (قوله امعيل) هو المعروف بابن عليه والاسناد الذي ذكره المصنف أتم بحسافة هنا ان شاء الله تعالى  
 أبيه واسم أبيه محمد بن حمد (قوله كان القنوت) أبقى أول الامر واحتج به داعي أن قول الصحابي كنا  
 نفعل كذا الحكم الواقع لم يقده من النبي صلى الله عليه وسلم كما هو قول الظاهر وقد اتفق الشنخا  
 على اخراج هذا الحديث في المسند الصحيح وليس فيه تقييد وسند كراختلاف النقل عن أنس في القنوت  
 في محله من الصلاة وفي أي الصلوات شرع وهل استمر مطلقا أو مدة معينة أو في حال القنوت حاله حيث أورد  
 المصنف بعض ذلك في آخر أبواب التوران شاء الله تعالى (قوله المجر) بالخفض وهو صفة لنعم ولايه  
 (قوله عن علي بن يحيى) في رواية ابن خزيمة أن علي بن يحيى حدثه والاسناد كاه مدينون وقبره رواية  
 الا كابر عن الاسافر لان نعيمأ كبرنا من علي بن يحيى وأقدم معاه وفيه ثلاثة من التابعين في نسق  
 وهم من بين مالك والصابي هذا من حيث الرواية وأما من حيث شرف الصحبة فيحيى بن خلداد والعل  
 المذكور في الصحابة لانه قبل ان النبي صلى الله عليه وسلم حنكه لما ولد (قوله طارفع رأسه من الركعة  
 قال مع الله ان جده) ظاهره أن قول التميمي وقع بصرف الرأس من الركوع فيكون من اذكار  
 الاعتدال وقدمه في حديث أبي هريرة وغيره ما يدل على أنه ذكر الانتقال وهو المعروف ويمكن الجمع  
 بينهما بأن معنى قوله طارفع رأسه أي طارفع رأسه ابتدأ القول المذكور وأنت بعد ان اعتدل  
 (قوله طارفع رأسه) زاد الكشمي رواية قال ابن بك وال هذا الرجل مورفاع بن رافع راوى الخبر ثم  
 استدلل على ذلك بما رواه النسائي وغيره عن قتيبة عن رفاع بن يحيى الزرق عن عم أبيه معاذ بن رفاع  
 عن أبيه قال صليت خلفا النبي صلى الله عليه وسلم فطست فقلت الحمد لله الحديث وفوزع في تفسيره  
 به لاختلاف سياق السبب القصص والجواب لانه عارض بينهما بل يحمل على أن عاهه وقع عند رفع  
 رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا مانع أن يكن عن نفسه لقصد اخفاء عمله أو كنى عنه لئلا يباين  
 بعض الرواة لاهمه وأما هذا ذلك من الاختلاف فلا يخفى من الإزادة لعل الراوى اختصرها كاسيانيه  
 وأما بشر بن عمار هرا في روايته عن رفاع بن يحيى أن ثلث الصلاة كانت المغرب (قوله مبار كاهيه)  
 زاد رفاع بن يحيى مبار كاهيه كما يحسنوا ورضي فأما قوله مبار كاهيه فيصطلح أن يكون ناكدا وهو  
 الظاهر وقيل الأول بمعنى الإزادة والثاني بمعنى البقاء قال الله تعالى وإياها فاعلموا هذا يناسب  
 الأرض لان المقصود به التمام وان يادة لا البقاء لانه بعدد التغير وقال تعالى وإياها كاهيه وعلى اصحق  
 فهذا يناسب الانبياء لان الركعة باقية لهم ولما كان الحمد يناسبه المعنيان جمعها كذا قوله بعض الشراح  
 ولا يخفى ما فيه وأما قوله كما يحسنوا ورضي فافهم من حسن التقويض الى الله تعالى ما هو الغاية في  
 القصد (قوله من التمسك) زاد رفاع بن يحيى في الصلاة فلم يتكلم أحد ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد  
 ثم قالها الثالثة فقال رفاع بن رافع أنا قال كيف قلت فذكره فقال والذي نفسي بيده الحديث (قوله  
 بضعه وثلاثين) فيه رد على من زعم كالجوهري أن البضع تحت خمس عملون العشرين (قوله أيم يكسها  
 أول) في رواية رفاع بن يحيى المذكورة أيم بعد هذا أول ولما براني من حديث أبي أيوب أيم برقيها

في الركعة الاخرى من  
 صلاة الظهر وصلاة العشاء  
 وصلاة الصبح بعدما يقول  
 مع الله ان جده قد عو  
 للمؤمنين ويطعن الكفار  
 \* حدثنا عبد الله بن أبي  
 الأسود قال حدثنا امعيل  
 عن ثالك الحديث عن أبي  
 قلابه عن أنس وصى الله  
 عنه قال كان القنوت في  
 المغرب والفجر \* حدثنا  
 عبد الله بن مسلمة عن  
 مالك عن نعيم بن عبد الله  
 الجهم عن علي بن يحيى بن  
 خلد الزرق عن أبيه عن  
 رفاع بن رافع الزرق قال كنا  
 نصلي يوما رواه النبي صلى  
 الله عليه وسلم فلما رفع  
 رأسه من الركعة قال مع  
 الله ان جده قال رجل ربه  
 ولك الحمد جدا كثير اطيبا  
 مبار كاهيه فلما انصرف  
 قال من التمسك قال أنا قال  
 رأيت بضعه وثلاثين ملكا  
 يتدرونها أيم يكسها أول

قال السهيلي روى أول ما فهم على البناء لأنه طرق قطع عن الإضافة بالنصب على الحال انتهى وأما أنهم فرو بناء بالرفع وهو مبتدأ وخبره بكتبها قاله الطائي وغيره تبعاً لابي البقاعي أعرب قوله تعالى بقون أفلا هم أعم بكفل مريم قال وهو في موضع نصب والعامل فيه ما دل عليه بقون وأى استفهامية والتقدير مقول فيهم أعم بكتبها ويجوز في أعم النصب بأن عذر المحذوف فيه ينظرون أعم وعند سيدي به أى موصولة التقدير يندرون الذي هو بكتبها أول وأنكر جماعة من البصريين ذلك ولا تعارض بين روايتي بكتبها ويصدمه لأنه يحمل على أنهم يكتبونها ثم يصعدون بها والظاهر أن هؤلاء الملائكة غير الحفظة يؤيده ما في النصيبين من أي هريرة من قول الله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذرير الحديث واستدل به على أن بعض الطاعات قد يكتبها غير الحفظة وقد استشكلنا خير رفاعة إجابة النبي صلى الله عليه وسلم حين كرسوا له ثلاثاً من أن إجابته واجبة عليه بل وعلى كل من جمع رفاعة فإنه لم يسأل المتكلم وحده وأجيب بأنه علم بيمين واحد بعينه لم تعد من المبادأة بال جواب من المتكلم ولا من واحد بعينه فكانهم انتظروا بعضهم ليصيبوهم على ذلك خشية أن يبدوا في حقه شيء ظنناهم أنه أخطأ في حال فعورجوا أن يقع الدفوع عنه وكأنه صلى الله عليه وسلم لم أرى كونهم فهم ذلك فعرفهم أنه لم يقل بأساً ودل على ذلك أن في رواية سعيد بن عبد الجبار عن رفاعة بن يحيى عن ابن قانع قال رفاعة فوجدت في خرقت من مالي واني لم أشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم تلك الصلاة ولا في دار من حديث عامر بن ربيعة قال من القائل الكلمة فإنه لم يقل بأساً فقالوا لا قلت لم أردها الاخيراً ولطبراني من حديث أبي أيوب فسكت الرجل ورأى أنه قد فهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء كرهه فقال من هو فإنه لم يقل الا صواباً فقال الرجل أياها رسول الله فقلت أيا جوبها الخبر ويحتمل أيضاً أن يكون المصلون لم يعرفوه بعينه املاً لاقبالهم على صلاتهم وامالكونه في آخر الصفوف فلا يريد السؤل في فهمهم والعذر عنه هو ما قد مناه والحكمة في سؤاله صلى الله عليه وسلم له عن قال ان يعلم السامعون كلامه فيقولوا مثله واستدل به على جواز أحداث كرفي الصلاة غير ما ثور اذا كان غير مخالف لما ثور وعلى جواز رفع الصوت بالذكر ما لم يشوش على من معه وعلى أن الماطس في الصلاة بمحمد الله بغير كراهته وإن المتلبس بالصلاة لا يتعين عليه تسميت الماطس وعلى نظو بل الاعتدال بالذكر كإسائي البعث فيه في الباب الذي بعده واستنبط منه ابن بطال جواز رفع الصوت بالتبليغ خلف الإمام وتعبه الزين بن المنير بأن معاصه صلى الله عليه وسلم لصوت الرجل لا يستلزم رفعه لصوته كرفع صوت المبلغ في هذا التقب نظر لأن غرض ابن بطال إثبات جواز الرفع في الجملة وقد سبقه إليه ابن عبد البر واستدل به بإجماعهم على أن الكلام الاجنبي يبطل عمدة الصلاة ولو كان مراً قال وكذلك الكلام المشروع في الصلاة لا يبطلها ولو كان جهراً وقد تقدم الكلام على مسألة المبلغ في باب من أسمع الناس تكبير الإمام (قائدة) قيل الحكمة في اختصاص العدد المذكور من الملائكة بهذا الذكر أن عددهم وقته مطابق للعدد المذكور فان البضع من الثلاث إلى التسع وعند الذكر المذكور ثلاثة وثلاثون حرفاً ويعكر على هذه الزيادة المتقدمة في رواية رفاعة بن يحيى وهي قوله مباركا عليه كما يجب بنا ورخص بناء على أن القصة واحدة ويمكن أن يقال المتبادر إليه هو الثناء الزائد على المعتاد وهو من قوله جداً كثيراً إلى آخره دون قوله مباركا عليه فإنه كما تقدم لثنا كيد وعد ذلك سبعة وثلاثون حرفاً وأما ما وقع عند مسلم من حديث أنس لقد رأيتني عشر ملكاً يتدرونه وفي حديث أبي أيوب عند الطبراني ثلاثة عشر حرفاً ومطابق للعدد المذكور المذكور في سياق رفاعة بن يحيى ولعدده أيضاً في سياق حديث الباب ولكن على اصطلاح النحاة والله أعلم ﴿قوله باب الاطمأنينة﴾ كذلك ذكره في الطائفة وقد تقدم الكلام عليها في باب استواء الظهر ﴿قوله وقال أبو جهم﴾ يأتي موصولاً مطرولاً في باب استواء الجلوس في التشهد وقوله روى أي من الركوع فاستوى أي قائماً كإسائي بيانه هناك وهو ظاهر فيما ترجم له وروى في رواية كريمة بالسا

﴿باب الاطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع﴾ وقال أبو جهم رفع النبي صلى الله عليه وسلم رأسه واستوى حتى يعود كل فقار مكانه حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن ثابت

بعد قوله فاستوى فان كان محضو ظاهر على أنه عبر عن السكون بالجلوس وفيه بعد أول عمل المصنف أراد  
الحاق الاعتدال بالجلوس بين السجدين بجامع كون كل منهما غير مقصود لانه فيطابق الترجمة (قوله  
ينعت) بفح المهمة أي يصف وهذا الحديث ساقه شعبة عن ثابت مختصر او رواه عنه جاذب زيد مطولا  
كإسباني في باب المكث بين السجدين فقال في أوله عن أنس قال اني لا أرو أن أسلي بكم كما رأيت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يصلي يتأخر في صلاته حتى يصف أنس الصلاة التي صلى الله عليه وسلم بالنقل وقوله لا أرو  
همزة ممدودة مدح حرف التثنية ولا مضمومة بعدها واو خفيفة أي لا أقصر وزاد جاذب زيد أيضا فقال ثابت  
فكان أنس يصنع شيئا أراكم تصنعونه وفيه اشعار بانهم كانوا يتخللون بتطويل الاعتدال وقد تقدم  
حديث أنس وانكاره عليهم في أمر الصلاة في أبواب المواقيت وقوله حتى نقول بالنصب وقوله قد نسى أي  
نسى وجوب الهوى الى السجود قاله الكرماني ويحتمل أن يكون المراد أنه نسى أنه في صلاة أو ظن أنه  
وقت الفتن حيث كان معتدلا أو وقت التشهد حيث كان جالسا ووقع عند الإصباح على من طريق  
شاذ عن شعبة قلنا قد نسى من طول القيام أي لاجل طول قيامه وحديث البراء تقدم التنبيه عليه في  
باب استواء الظهر وقوله قري يمان السواء فيه اشعار بان قياما وتاكثرا لم يعينه وهو دل على الطمأنينة  
في الاعتدال وبين السجدين لما علم من عارضة من تطويل الركوع والسجود (قوله واذارفع) أي ورفعه  
اذا رفع وكذا قوله وبين السجدين أي وجلسه بين السجدين والمراد ان زمان ركوعه وسجوده واعتداله  
وجالسه متغارب ووقع في هذه الطريق الاستثناء الذي مر في باب استواء الظهر وهو قوله ما خلا القيام  
والتعود ووقع في رواية مسلم فوجدت قيامه فركعتا فاعتدله الحديث وحكي ابن دقيق العيد عن بعض  
العلماء أنه نسب هذه الرواية الى الوهم ثم استبعده لان فهم الراوي الثقة على خلاف الأصل ثم قال في آخر  
كلامه فليتأمل ذلك من الروايات ويحقق الاتحاد أو الاختلاف من مخارج الحديث اهـ وقد جمعت طروقه  
فوجدت مداره على ابن أبي ليلى عن البراء لكن الرواية التي فيها زيادة ذكر القيام من طريق هلال بن  
أبي حميد عنه ولم يذكرها الحكم عنه وليس بينهما اختلاف في سوى ذلك الامازدة بعض الرواة عن شعبة  
عن الحكم من قوله ما خلا القيام والتعود واذ اجمع بين الروايتين ظهور من الاختلاف زيادة فيما أن المراد  
بالقيام المستثنى القيام للقراءة وكذا التعود والمراد به التعود للشهادة كما تقدم قال ابن دقيق العيد هذا  
الحديث يدل على أن الاعتدال ركن طويل وحديث أنس بن مالك الذي قبله اصرح في الدلالة على ذلك بل هو  
نص فيه فلا ينبغي للعلول عنه دليل ضعيف وهو قوله لم يسن فيه تكرر بالتبصيص كالركوع والسجود  
ووجه ضعفه أنه قياس في مقابلة النص وهو فاسد أيضا فالله كذا المشروع في الاعتدال أطول من الذكر  
المشروع في الركوع فتكرير سبحان في العظم فلا يهيى وقد قوله اللهم بنا ولك الحمد جدا كثيرا طيبا  
مباركا وفيه وقد مر في الاعتدال كذا أطول كما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن أبي أوفى وأبي سعيد  
الخدري وعبد الله بن عباس بعد قوله جدا كثيرا طيبا ممل السموات وممل الأرض وممل ما شئت من شيء  
بعد زائدة حديث ابن أبي أوفى اللهم ظهر في التلخيص زائدة في حديث الآخرين أهل الشام المجدلخ وقد  
تقدم في الحديث الذي قبله زلة انكار النبي صلى الله عليه وسلم على من زاد في الاعتدال ذكر غيره أمور  
ومن ثم اختار النووي جواز تطويل الركن القصير بالذكر خلافا للمرجح في المذهب واستدل لذلك أيضا  
بحديث حذيفة في مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعة بالبقرة أو غيرها ثم ركع نحوها مقرا ثم قام حد  
ان قال ربنا لك الحمد قياما طويلا قرأ بيا معاركم قال النووي الجواب عن هذا الحديث صعب والاقوى  
جواز الاطالة بالذكر اهـ وقد اشار الشافعي في الام الى عدم البطلان فقال في ترجمته كيف القيام من  
الركوع ولو اطال القيام بذلك كراه الله أو يدعو سائيا وهو لا ينوي به الفتن كرهت له ذلك ولا اطاعه الى  
آخر كلامه في ذلك فالعجب من بعض مع هذا بطلان الصلاة بتطويل الاعتدال وفق جههم ذلك انه اذا  
أطيل اتفت الموالاة معترض بان معنى الموالاة أن لا يخلل فصل تطويل بين الاركان بما ليس منها ما ورد به

قال كان أنس بن مالك ينعت  
لصلاة النبي صلى الله  
عليه وسلم فكان يصلي فإذا  
وقع رأسه من الركوع قام  
حتى يقول قد نسى  
\* حدثنا أبو الوليد قال  
حدثنا شعبة عن الحكم عن  
ابن أبي ليلى عن البراء  
رضي الله عنه قال كان  
ركوع النبي صلى الله عليه  
وسلم وسجوده واذارفع من  
الركوع وبين السجدين  
قري يمان السواء \* حدثنا  
سليمان بن حرب قال حدثنا  
جاذب زيد عن أيوب عن  
أبي قلابة قال

الشرع لا يصح في كونه منها والله أعلم وأجاب بعضهم عن حديث البراء إن المراد بقوله ربنا من السواء ليس أنه كان يركع بقدر قامه وكذا السجود والاعتدال بل المراد أن صلواته كانت قريباً معتدلة فكان إذا أطال القراءة أطال بقية الأركان وإذا أخفها أخف بقية الأركان فقد ثبت أنه قرأ في الصبح بالصافات وثبت في السنن عن أنس أنهم خروا في السجود قدر عشرين سجدة فيصلي على أنه إذا قرأ بدون الصافات اقتصر على دون العشر وأقله كما ورد في السنن أيضاً ثلاث نسيجات ((قوله كان مالك بن الحويرث)) في رواية الكشي في قام الأول يشعر بتسكير بذلك منه وقد تقدم بعض الكلام عليه في باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم ويأتي بقية الكلام عليه في باب المكث بين السجدين ((قوله فأنصت)) في رواية الكشي يعني بهمة مقطوعة وآخره مثناة خفيفة والباقي بالف موصولة وآخره موحدة مشددة وسكنى ابن التين أن بعضهم ضبطه بالمشاة المشددة بدل الموحدة ووجهه بان أصله أنصت فأنزل من الواو ياء ثم ادغمت إحدى التاءين في الأخرى وقياس إعلاله أنصت فخركت الواو وانفتح ما قبلها فأنقلت ألفاً قال ومعنى أنصت استوت فأنصت بعد الإختفاء كأنه أقبل شيابه قال الشاعر  
ومعرب دهمان الهنيدة شامها \* ونسحين طامتم قوم فأنصتا  
وعادسواد الرأس بعد إياضه \* وطاوده شرخ الشباب الذي فاما

أه وعرف بهذا أن من نقل من ابن التين وهو المساقى أنه ضبطه بتشديد الموحدة فقد صحف ومضى رواية الكشي يعني أنصت أي سكت فلم يكبر للهوى في الحال فله بعضهم وفيه نظروا والوجه أن يقال هو كتابة عن يكون أعضائه صبر عن عدم تركها بالانصات وذلك دال على المطابقة وأما الرواية المشهورة بالوحدة المشددة فأنفصل من الصب كأنه كنى عن رجوع أعضائه عن الإختلاء إلى القيام بالانصات ووقع عند الاسم على فأنصت فأنصت أي وضع من الجميع ((قوله هنية)) أي قليلا وقد تقدم ضبطها في باب ما يقول بعد التكبير ((قوله صلاة شيخنا هذا أبي يزيد)) هو عمرو بن سلمة الجرمي اختلف في ضبط كنيته ووقع هناك كثير بالتحانية والراي وعند الحموي ذكره بالوحدة والراء صغرا وكذا ضبطه مسلم في المكتبي وقال عبد الغني بن سعيد لم أجد له أحد إلا راى لكن مسلم أعلم والله أعلم ((قوله باب جوى بالتكبير حين يسجد)) قال ابن التين رو بناء الفتح وضبطه بعضهم بالضم والفتح أخرج ووقع في روايتنا بالوجهين ((قوله كان ابن عمر الخ)) وصلى ابن خزيمة والطحاوي وغيرهما من طريق عبد العزيز الدوادري عن عبيد الله بن عمر عن نافع هذا وزاد في آخره يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك قال البيهقي كذا رواه عبد العزيز ولا يراه إلا وهما يعني رفعه قال والمحقوظ ما اخترنا ثم أخرج من طريق أبيوب عن نافع عن ابن عمر قال إذا مضى أحدكم فليضع يديه وإذا وقع فليرفعهما أ ه ولقال أن يقول هذا الموقوف غير المرفوع فإن الأول في تقديم وضع اليد على الركبتين والثاني في إثبات وضع اليد في الجملتين واستشكل إيراد هذا إلا في هذه الترجمة وأجاب الزين بن المنبر بما حاصله أنه لما ذكره الهوى إلى السجود القولية أراد فيها بصفة الفعلية وقال أخوه أراد بالترجمة وصف حال الهوى من فعال ومقال أه والذي يظهر أن أثر ابن عمر من جملة الترجمة فهو مترجم به لا مترجم له والترجمة قد تكون مفسرة تحمل الحديث وهذا منها وهذه من المسائل المختلف فيها قال مالك هذه الصفة أحسن في خشوع الصلاة به قال الأوزاعي وفيه حديث عن أبي هريرة رواه أصحاب السنن وعورض بحديث عنه أخرجه الطحاوي وقد روى الأثر من حديث أبي هريرة إذا مضى أحدكم فليبدأ بركبته قبل يديه ولا يركأ بركوا القبل ولكن إسناده ضعيف وعند الخفيفية والشافعية الأفضل أن يضع ركبته ثم يديه وفيه حديث في السنن أيضاً عن وائل بن حجر قال الخطابي هذا أصح من حديث أبي هريرة ومن غم التوروى لا يظهر ترجيح أحد المذهبين على الآخر من حيث السنة أه وعن مالك وأحمد رواية بالتغيير وادعى ابن خزيمة أن حديث أبي هريرة منسوخ بحديث سعد قال كنا

كان مالك بن الحويرث يرنا كيف كان صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وذلك في غير وقت الصلاة فقام فأمكن القيام ثم ركع فأمكن الركوع ثم رفع رأسه فأنصت هنية قال أبو قلابة فصرى بن صلاة شيخنا هذا أبي يزيد وكان أبو يزيد أرفع رأسه من السجدة الأخيرة استوى قاعدة ثم خضع ((باب جوى بالتكبير حين يسجد وقال نافع كان ابن عمر يضع يديه قبل ركبته حدثنا أبو العيان قال حدثنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وأبو سلمة ابن عبد الرحمن

قوله وعمر بن دهمان كذا في النسخ التي بأيدينا والغنى في الصحاح وغيره نصر الباقون والمهمتين أه محصه

أن أبا هريرة كان يكبر في صلاة من المكتوبة وغيرها في رمضان وغيره فيكبر حين يقوم ثم يكبر حين ركع ثم يقول سمع الله لمن حمده ثم يقول ربنا ولك الحمد قبل أن يسجد ثم يقول الله أكبر حين هو ساجد ثم يكبر حين رفع رأسه من السجود ثم يكبر حين يسجد ثم يكبر حين يقوم من السجود ثم يكبر حين يقوم من الجلوس في الأتئين ويضع ذلك في كل ركعة حتى يفرغ من الصلاة ثم يقول حين يصرف والذى

نضع اليدين قبل الركبتين فأما بالركبتين قبل اليدين وهذا الوجه كان قاطعا للزاع لكنه من أفراد إبراهيم بن اسماعيل بن يحيى بن سلف بن كهيل عن أبيه وهما ضعيفان وقال الطحاوي مقتضى تأخير وضع الرأس عما في الخطأ ورفضه قبلهما أن يتأخر وضع اليدين عن الركبتين لا اتفاقهم على تقديم اليدين عليهما في الرفع وأبدى الزين بن المنير لتقديم اليدين مناسبة وهي أن يلقى الأرض عن جبهته ويضع يديه على الأرض في الرفع كما فعله أبو هريرة (قوله أن أبا هريرة كان يكبر) زاد النشائي من طريق بونس عن الزهري حين استخلفه مروان على المدينة (قوله ثم يقول الله أكبر حين هو ساجد) فيه أن التأكيد كراهي فيستدعي من حين يشرع في الهوى بعد الاعتدال إلى حين يتمكن ساجدا (قوله ثم يكبر حين يقوم من الجلوس في الأتئين) فيه أنه يشرع في التكبير من حين ابتداء القيام إلى الثالثة بعد التشهد الأول خلافاً لما لا يكبر حتى يسوي قائما وسبأ في باب مفرد بعد بضعة عشر بابا (قوله أن كانت هذه لصلاة) قال أبو داود هذا الكلام يؤيد رواية مالك وغيره عن الزهري عن علي بن حسين يعني مراسلا (قلت) وكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن الزهري لكن لا يلزم من ذلك أن لا يكون الزهري وأما بضاعة أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وغيره عن أبي هريرة يؤيد ذلك ما تقدم في باب التكبير إذا قام من السجود من طريق عقيل عن الزهري فاما صريح في أن الصفة المذكورة مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله قال) يعني أبا بكر بن عبد الرحمن وأبلة المذكورين وهو وصول بالاسناد المذكور إليهما والكلام على المتن المذكور يأتي في تفسير آل عمران أن شاء الله تعالى وأما ذكره هنا مستطردا وقد أورد مختصرا في الباب الذي ذكر فيه ما يقول في الاعتدال واستدل به على أن عمل القنوت بعد الرفع من الركوع وعلى أن تسجدة الرجال بأيمانهم فيما يدعيهم وعليهم لا تنفس الصلاة (قوله عن فرس ورجال - سفیان) وهو ابن عيينة (من فرس) فيه اشعار بتبعية علي بن عبد الله ومحافظته على الأتيان بالفاظ الحديث وقد تقدم الكلام عليه في باب اغماجل الامام ليؤتم به وأن قوله جش أي خدش ووقع في قصر الصلاة عن أبي نعم عن ابن عيينة بلفظ جش وأخذش على الشئ (قوله كذا جاء به معمر) القائل هو سفیان والمقول له على وهومة الاستفهام قبل كذاه قدرة (قوله قلت نعم) كان مستند على ذلك رواية عبد الرزاق عن معمر فانه من شايخه بخلاف معمر فانه لم يذكره واغماري عنه واسطة وكلام الكرماني هوهم خلاف ذلك (قوله قال لقد حفظ) أي حفظا جيدا وقوله اشعار بقوة حفظ سفیان بحيث يستجد حفظه معروا اذا قامه وقوله كذا قال الزهري ولك الحمد فيه إشارة إلى أن بعض أصحاب الزهري لم يذكر كراوا في ذلك الحمد وقد وقع ذلك في رواية الليث وغيره عن الزهري كما تقدم في باب اغماجل التكبير (قوله حفظت) في رواية ابن عساكر وحفظت بزيادة واو وهي أوضع وقوله من شقة الايمن إشارة إلى ما ذكرناه من جودة حفظ سفیان لأن ابن جرير سمعه معهم من الزهري بلفظ شقة فحدث به عن الزهري بلفظ ساقه وهي أخص من شقة لكن هذا محمول على أن ابن جرير عرف من الزهري في وقت آخر أن الذي خدش هو ساقه بعد أن يكون نسي هذه الكلمة في هذه المدة ليسيرة وقد قدمنا ذلك على ذلك في باب اغماجل الامام ليؤتم به وقوله وأما عنده قال الكرماني هو معطوف على مقدرا وأوجه حاله من فاعل قال مقدرا إذ تقدم قال الزهري وأما عنده هو محتمل أن يكون هو مقول سفیان والضمير لابن جرير (قلت) وهذا أقرب إلى الله وأبومقول ابن جرير هو جش الخ والله أعلم (قوله باب فضل السجود) أورد

ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد وإذا سجد فاسجدوا كذا جاء به معمر قلت نعم قال لقد حفظ كذا قال الزهري ولك الحمد حفظت من شقة الايمن فليترجمنا من عند الزهري قال ابن جرير وأما عنده جش ساقه الايمن (باب فضل السجود) حدثنا أبي العباس قال أخبرنا شعب عن الزهري قال

أخبرني سعيد بن المسيب وعطاء بن يزيد الليثي أن أباه مرة أخبرهما أن الناس قالوا لرسول الله هل نرى نبأ يوم القيامة قال هل  
تأرون في القمرة ليلة البدر ليس دونه معاب قالوا لا يا رسول الله قال فهل تأرون في رؤية الشمس ليس دونه معاب قالوا لا قال فأنكم  
ترونه كذلك يحشر الناس يوم القيامة فيقول من كان يعبد شياً فليبع  
يتبع الطواغيت وتبني هذه الأمة فقاموا فقروا فهايتهم الله عز وجل فيقول أناركم فيقولون هذامكانا حتى يأتيانرنا فاذاجار بنا  
عرفناه فبأنهم الله فيقول أناركم فيقولون أنارنا فبأنهم الله عز وجل فيقول أناركم فيقولون هذامكانا حتى يأتيانرنا فاذاجار بنا  
بأمنه ولا يتكلم يومئذ أحد إلا بالرسول وكلام الرسل يومئذ اللهم سلم سلم وفي جهنم كلاب لمثل شوك السعدان هل رأيت شوك السعدان  
قالوا نعم قال فأنما مثل شوك السعدان غير أنه لا يعرف قدر عظمتها إلا الله تحطف الناس بأعمالهم فثم من يوق بعمله ومنهم من يجرد  
ثم يوضو حتى إذا أراد الله رحمة من أراد من أهل النار أمر الله الملائكة أن يخرجوا من كان يعبد الله ففقر جرحهم ويعرفهم بما كانوا  
السجود وحرم الله على النار أن تأكل أنثرا السجود فيخرجون من النار فكل

١٩٩

فخرجون من النار قد  
امتضوا فأنصب عليهم ماء  
الحياة فينبئون كأنيت  
الحية في جبل السيل ثم  
يقرع الله من القضاء  
بين العباد ويبقى وجل  
بين الجنة والنار وهو آخر  
أهل النار دخلا الجنة  
مقبلا وجهه قبل النار  
فيقول يارب اصرف  
وجهي عن النار فقد  
قضى ربها وأمر قسني  
ذكاؤها فيقول هل  
عبت أن فعل ذلك  
أن نسال غير ذلك فيقول  
لا عز لك فيعطى الله ما شاء  
من عهده ميتا فيصرف  
الله وجهه عن النار فإذا  
أقبل به على الجنة رأى  
جميعها سكنت ما شاء الله  
أن يسكن ثم قال يارب

فيه حديث أبي هريرة في سنة البعث والشفاعة والمقصود منه هنا قوله وحرم الله على النار أن تأكل  
أنثرا السجود وقد أوردته بقائه أضاف في أبواب صفات الجنة والنار من كتاب الفائق وبأنى الكلام عليه  
هناك مستوفى إن شاء الله تعالى مع ذكر اختلاف القاطر وأنه واختلف في المراد بقوله أنثرا السجود  
ف قيل هي الأعضاء السبعة إلا في ذكرها في حديث ابن عباس قريبا وهذا هو الظاهر وقال عباس  
المراد بالجنة خاصة ويؤيد ما في رواية مسلم من وجه آخر أن قوما يخرجون من النار فيخرجون فيها  
الادارات ووجوههم فإن ظاهر هذه الرواية يخص النعموم الذي في الأولى ﴿ قوله باب يبدى ضيعه ﴾  
يفتح المجمة وسكون الموحدة تنبيه ضيع وهو وسط العضد من داخل وقيل هو لجة تحت الإبط ﴿ قوله ﴾  
عن جعفر هو ابن ربيعة وابن هرم بن عبد الرحمن الأعرج والأسناد كله بصريون ﴿ قوله فرج بين  
يديه ﴾ أى تضي كل يد عن الجنب الذي يليها قال القرطبي الحكمة في استعجاب عده الهيئة في السجود أنه  
يختصها بعمده عن وجهه ولا يأنثر أنفه ولا وجهه ولا يأنثر عظامه الأرض وقال غيره هو أشبه  
بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة والأف من الأرض مع مغاربه الهيئة الكلال وقال ناصر الدين بن  
المنير في الماشية الحكمة فيه أنه أن يظهر كل عضو نفسه ويقرض حتى يكون الإنسان الواحد في سجوده كأنه  
مدود وقضى هذا أن يستقل كل عضو نفسه ولا يعطد بعض الأعضاء على حض في سجوده وهذا ضد  
ما ورد في الصوفى من التصاق بعضهم ببعض لأن المقصود هناك إظهار الاتحاد بين المصلين حتى كأنهم  
سجد واحد ورى الطبراني وغيره من حديث ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال لا تفتش إقرارا السمع وادع  
على راحتك وأبدض عيكت فإذا قلت ذلك معبد كل عضو منك ولست من حديث عائشة نهي النبي صلى الله  
عليه وسلم أن يفتش إلى رجل ذراعيه إقرارا السبع وأخرج الترمذى وحسنه من حديث عبد الله بن أرقم  
صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكانت أنظر إلى عقرى أبيه إذا سجد ولابن خزيمة عن أبي هريرة رفعه  
إذا سجد أحدكم فلا تفتش ذراعيه إقرارا السبع وأبدض عيكت ولما كان من حديث ابن عباس نحو  
حديث عبد الله بن أرقم وعنه عندنا كما كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد يرى وضع أبيه وله من

قدمى عند باب الجنة فيقول الله أليس قد أعطيت العهود والمواثيق أن لا تسأل غير الذى كنت سألت فيقول يارب لا أكون  
أشقى خلقا فيقول فما عبت أن أعطيت ذلك أن لا تسأل غيره فيقول لا عز لك لا تسأل غير ذلك فيعطى ربها ما شاء من عهده ميتا  
فيقدمه إلى باب الجنة فإذا بلغ بابها فرأى زهرا ومقامها من النضرة والسرور فيسكن ما شاء الله أن يسكن فيقول يارب أدخلني الجنة  
فيقول الله تعالى ويحلل ثياب آدم أعندك أليس قد أعطيت العهد والميثاق أن لا تسأل غير الذى أعطيت فيقول يارب لا تغفلني أشقى  
خلق فيصحن الله عز وجل منه ثم يأذن له في دخول الجنة فيقول له ممن فيمنى حتى إذا انقطع أمنيه قال الله عز وجل زد من كذا وكذا  
أقبل يد كرهه عز وجل حتى إذا انتهت به الأمانى قال الله تعالى لك ذلك ومثله معه قال أبو سعيد الخدرى لابي هريرة رضي الله عنه أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال الله عز وجل لك ذلك وعشرة أمثاله قال أبو هريرة لم أحفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا  
قوله لك ذلك ومثله معه قال أبو سعيد الخدرى أنى معناه يقول ذلك لك وعشرة أمثاله ﴿ باب ﴾ يبدى ضيعه ويجاني في السجود وحديثنا  
يجي بن عبد الله بن بكير قال حدثني بكر بن مضر عن جعفر عن ابن عمر عن عبد الله بن مالك بن بختة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان  
إذا صلى فرج بين يديه حتى يبلو يباس أبيه

حديثه وسلم من حديث البراءة رضي الله عنه إذا جددت قميصك فارتفع من قبله هذه الأحاديث مع حديث  
 محمود عند مسلم كان النبي صلى الله عليه وسلم يحافى يديه فلأن هيمه أراد أن تغمرت مع حديث ابن  
 جينة الملقب هنا ظاهرها وجوب التفرغ المذكو ولكن أخرجه أبو داود ومالك على أنه للاستقبال  
 وهو حديث أبي هريرة شك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم له من ثمة السجود عليهم إذا انقلبوا فقال  
 استمعوا يا أيها الركب وترجمه له الرخصة في ذلك أي في ترك التفرغ قال ابن عجلان أحد رواه وذلك أن  
 يضع مرقبيه على ركبتيه إذا طال السجود وأعيان وقد أخرجه الترمذي الحديث المذكو ولم يقع في  
 روايته إذا انقلب حوافر جملة ما حافى في الاعتقاد إذا طام من السجود فجعل محل الاستعانة بالركبتين يرفع  
 من السجود طالبا للقيام والمقظ بمحمل مقال لكن الزيادة التي أخرجه أبو داود تعين المراد وقال ابن  
 التين فيه دليل على أنه لم يكن عليه قبض لاكتشاف باطنه وتقبها احتمال أن يكون القميص واسع  
 الأكمام وقد روى الترمذي في الشمائل عن أم سلمة قالت كان أحب الثياب إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
 القميص وأراد الراءى أن موضع يديه لا يمكن عليه ثوب لئلا يراه الناس فارتفع يديه على أن  
 باطنه صلى الله عليه وسلم لم يكن عليه ما شعر وفيه تفرق فذكر الحكيم الطبري في الاستفاء من الأحكام  
 له أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن لا يلبس من جسد الناس متغير اللون غيره واستدل بطلاقة على  
 استقبال التفرغ في الركوع أيضا وفيه نظران في رواية قتيبة عن بكر بن مضمر التميمي السجود  
 وأخرجه المصنف في المناقب والمطلق إذا استعمل في صورة اكتفى بها (قوله وقال الليث حدثني جعفر بن  
 ربيعة نحوه) وصلة مسلم من طريقه بلفظ كان إذا سجد فخرج يديه عن باطنه حتى لا يرى يداها عليه  
 (تنبيه) تقدم قبيل أبواب القبلة أنه وقع في كثير من النسخ وقوع هاتين الترتيبين هذه والتي بعدها هناك  
 وأعيدا هنا وان الصواب أن ياتيها هنا وذكرنا وجه ذلك بما عني عن حديثه (قوله باب استقبال القبلة  
 بطريق جليله قاله أبو جريد) يأتي موصولا في باب سنة الجالس في التشهد ذكرنا ما مر في صفته السجود  
 قال ابن بن القيم المراد أن يجعل قدميه قائمتين على طول أصابعهما وعقباهم متفعا فيستقبل بظهر  
 قدميه القبلة قال آخره ومن ثم تدبض الأصابع في السجود لأنها لو تفرجت انخرقت رؤس بعضها عن  
 القبلة (قوله باب إذا لم يتجدد سجود) أو دفعه حديث حذيفة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب  
 إذا لم يتجدد الركوع (قوله باب السجود على سبعة أعظم) لفظ المتن الذي أورده في هذا الباب على سبعة  
 أعضاء لكنه أشار بذلك إلى لفظ الرواية الأخرى وقد أوردها من وجه آخر في الباب الذي يليه قال ابن  
 دقيق العيد يبي كل واحد عظاما باعتبار الجملة وإن اشتمل على واحد على عظام ويجوز أن يكون من  
 باب تسجدة الجملة باسم بعضها (قوله سفيان) وهو الثوري (قوله أمر النبي صلى الله عليه وسلم) هو ضم  
 الهمزة في جميع الروايات البناء لما لم يسم فاعله والمراد به الله جل جلاله قال البيضاوي عرف ذلك  
 بالعرف وذلك يقتضي الوجوب قبل وفه نظرا لأنه ليس فيه صبغة فاعله ولما كان هذا السياق بمحمل  
 الخصوصية عقب المصنف بلفظ آخر دل على أنه لعموم الأمة وهو من رواية شعبة عن حماد بن دينار  
 أيضا بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أمرنا عرف بهذا أن ابن عباس تلقاه من النبي صلى الله  
 عليه وسلم أماما طامته وأما بلاغته وقد أخرجه مسلم من حديث العباس بن عبد المطلب بلفظ إذا  
 سجد العبد سجدة سبعة أرباب الحديث وهذا راجع أن النور في أمرنا نافع الجمع والأرباب بالجمع  
 أرباب بكسر أوله واسكان ثابته وهو العنصر ويحتمل أن يكون ابن عباس تلقاه عن أبيه رضي الله عنه  
 (قوله ولا يكف شعرا ولا ثوبا) جملة معترضة بين المحمل وهو قوله سبعة أعضاء والمفسر وهو قوله الجليله إلى  
 آخره وذكره جدياب من وجه آخر بلفظ ولا تكف الثياب والشعر والتكف غشا في آخره هو الضم  
 وهو معنى الكف والمراد أنه لا يجمع ثيابه ولا شعره وظاهره يقتضي أن انتهى عنه في حال الصلاة واليسه  
 جرحه أودى وترجم المصنف بدليل باب لا يكف ثوبه في الصلاة وهي تؤيد ذلك ورده عباس بأنه خلاف

وقال الليث حدثني جعفر  
 ابن ربيعة نحوه (باب)  
 استقبال القبلة بطريق  
 جليله \* قاله أبو جريد  
 الساعدي عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم (باب)  
 إذا لم يتجدد سجود \* حدثنا  
 الصلت بن محمد قال حدثنا  
 مهدي عن واصل عن أبي  
 وائل عن حذيفة أنه رأى  
 رجلا لا يتحركه ولا  
 سجود فلما قضى صلاته  
 قال له حذيفة ما صليت  
 قال وأحسبه قال لموت  
 مت على غير سنة محمد صلى  
 الله عليه وسلم (باب)  
 السجود على سبعة أعظم  
 \* حدثنا قتيبة قال حدثنا  
 سفيان عن عمرو بن دينار  
 عن طاوس عن ابن عباس  
 أمر النبي صلى الله عليه  
 وسلم أن يسجد على سبعة  
 أعضاء ولا يكف شعرا ولا ثوبا



ما عليه الجمهور فانهم كروا ذلك للمصلي سواء فعله في الصلاة أو قبل ان يدخل فيها وانفقوا على انه لا يفسد الصلاة لكن حكى ابن المنذر عن الحسن وجوب الاعادة قيل في الحكمة في ذلك انه اذا فرغ من ربه وشعره عن مباشرة الارض أشبه المتكبر (قوله الجبهة) زاد في رواية ابن طلاس عن أبيه في الباب الذي يليه وأشار بيده على نفسه كأنه ممن أشار معنى أمر يشهد بالراء فذلك عداه على دون الى ووقف في العدة بلطف الى وهي في بعض النسخ من رواية كريمة وعند النسائي من طريق سفيان بن عيينة عن ابن طلاس فذكر هذا الحديث وقال في آخره قال ابن طلاس ووضع يده على جبهته وأمره على أخيه وقال هذا واحد فهدى رواية مفسرة قال القرطبي هذا يدل على ان الجبهة الاصل في السجود والاتساع وقال ابن دقيق العيد قبل معناه انها محل كعضو واحد من الكائنات الاعضاء ثمانية قال وفيه نظر لا يلزم منه ان يكتفى بالسجود على الانف كما يكتفى بالسجود على بعض الجبهة وقد اخرج هذا الابن حنفية في الاكتفاء بالسجود على الانف قال الحق ان مثل هذا لا يارضو انصرح بذلك الجبهة وان أمكن أن يستفاد أنها كعضو واحد فذلك في السجدة والعبارة في الحكم الذي يدل عليه الامر وأيضاً فان الإشارة قد لا تعين المشار اليه فانها افتتحت على الجبهة لا لجل العبادة فاذا اتقارب ما في الجبهة أمكن ان لا يعين المشار اليه فينبأ أن العبارة فانها معينة لما وضعت فنقله في أول انتهى وما ذكره من جواز الاختصار على بعض الجبهة قال به كثير من الشافعية وكانه أخذ من قول الشافعي في الامان الاختصار على بعض الجبهة بكرة وقد أزهقه بعض الحنفية بما تقدم وتقول ابن المنذر اجماع الصحابة على انه لا يجوز السجود على الانف وحده وذهب الجمهور الى انه يجوز على الجبهة وحدها وعن الاوزاعي وجدوا حق واس حبيب من المالكية وغيرهم يجب ان يجتمعها وهو قول الشافعي أيضاً (قوله واليدان) قال ابن دقيق العيد المراد بهما الكفان فلا يدخل تحت المني عنهما من اقتراس السجدة والكف انتهى ووقع بلطف الكفة في رواية حازم بن زيد عن حمرو بن دينار عند مسلم (قوله والرجلين) في رواية ابن طلاس المذكورة وأطراف القدمين وهو مبعين للمراد من الرجلين وقد تقدمت كيفية السجود عليها قيل بباب قال ابن دقيق العيد ظاهراً يدل على وجوب السجود على هذه الاعضاء واخرج بعض الشافعية على ان الواجب الجبهة دون غيرها بحيث يثبت المني صلاته حيث قال فيه ويمكن جبهته قال وهذا غاية انه مفهوم لقب المنطوق مقدم عليه وليس هو من باب تخصيص العموم قال وأضعف من هذا استدلالهم بحديث سجود وجهي فإنه لا يلزم من اضافة السجود الى الوجه ان يختص السجود به وأضعف منه قولهم ان معنى السجود يحصل بوضع الجبهة لأن هذا الحديث يدل على اثبات زيادة على المني وأضعف منه المعارضة بقياس شبيهاً كان يقال اعضاء لا يجب كشفها فلا يجب وضعها قال وظاهر الحديث انه لا يجب كشف ثمن من هذه الاعضاء لان معنى السجود يحصل بوضعها دون كشفها لم يختلف في ان كشف الركنين غير واجب بل يختص نفسه من كشف العورة وأما عدم وجوب كشف القدمين فلذلك لبل الطيف وهو ان الشارع وقت المسح على الخف عمدة تقع فيها الصلاة بالخف فوجب كشف القدمين لوجوب نزع الخف المقضي لنقص الطهارة فبطل الصلاة انتهى وفيه نظر فلهذا خالفنا في قول بعض لابس الخف لاجل الرخصة وأما كشف اليدين فقد تقدمت الجبهة في باب السجود على التوب في شد الحرقيل أو اب استقبال القبلة وفيه أثر الحسن في نقله عن الصحابة ترك الكشف ثم أورد المصنف حديث البراء في الركوع وقد تقدم الكلام عليه في باب منى يسجد من خاف الامام ومراة منه هنا قوله في آخره حتى يضع جبهته على الارض قال الكرماني ومناسبة لترجمته من حيث ان الاعادة أن وضع الجبهة انما هو باستماعة الاعظم الستة غالباً انتهى والذي يظهر في مراده ان الاحاديث الواردة بالاختصار على الجبهة كـ هذا الحديث لا تعارض الحديث المنصوص فيه على الاعضاء السبعة بل الاختصار على ذكر الجبهة أما كونها أكثر من الاعضاء المذكورة أو أشهر في تحصيل هذا الركن فليس فيه ما يثبت الزيادة التي في

الجبهة واليدان والرجلين  
والرجلين حدثنا مسلم  
ابن ابراهيم قال حدثنا  
شعبة عن حمرو بن طلاس  
عن ابن عباس عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال  
أمرنا ان نسجد على سبعة  
أعظام ولا تكف ثوباً ولا  
شعرًا • حدثنا آدم قال  
حدثني اسرائيل عن أبي  
اسحق عن عبد الله بن يزيد  
الخطمي قال حدثنا ابراه  
بن عازب وهو غير كذوب  
قال كان صلى خلف النبي  
صلى الله عليه وسلم فإذا  
قال سمع الله لمن حمده لم  
يكن أحد منا يظهره حتى  
يضع النبي صلى الله عليه  
وسلم جبهته على الارض

**(باب السجود على الألف)** حدثنا معلى بن أسد قال حدثنا وهيب عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة وأشار بيده على أنفه واليدين والركبتين وأطراف القدمين ولا تكف الثياب والشعر **(باب السجود على الألف في الطين)** حدثنا موسى قال حدثنا همام عن يحيى عن أبي سله قال انطلقت إلى أبي سعيد الخدري فقلت لا أخرج بنائي القمل تخلصت فخرج قال قلت حدثني ما جئت من النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة القدر قال اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم العشر الأول من رمضان واعتكفنا معه فأتاه

٢٠٢

جبريل فقال إن الذي تطلب أمامك فاعتكف العشر الأوسط فاعتكفنا معه فأتاه جبريل فقال إن الذي تطلب أمامك فقام النبي صلى الله عليه وسلم خطيباً صبيحة عشرين من رمضان فقال من كان اعتكف مع النبي صلى الله عليه وسلم فليرجع فإني رأيت ليلة القدر وإنني سميت وأنها في العشر الأواخر في وتراني رأيت كافي أسجد في طين وماء وكان سقف المسجد جريد الفضل ومازني في السماء شيئاً فجات قزعة فامطرنا صلي بنات النبي صلى الله عليه وسلم حتى رأيت أنظر الطين والماء على جبهة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأرنبته تصدق رؤياه **(باب عقد الثياب وشدها ومن ضم إليه ثوبه إذا خاف أن تكشف عورته)** حدثنا محمد بن كثير قال أخبرنا سفيان عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال كان الناس يصلون مع النبي صلى الله عليه وسلم وهم طافوا وزعمهم الصغرى على رقابهم فقيل للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى يسوي الرجال - **(باب)** لا يكف شعرا حدثنا أبو النعمان قال حدثنا حاد هوان بن زيد عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبعة أعظم ولا يكف ثوبه ولا شعره **(باب)** لا يكف ثوبه في الصلاة **(باب)** لا يكف شعرا ولا ثوبا **(باب)** التضييق والذهاب في السجود حدثنا سعد قال حدثنا يحيى عن سفيان قال حدثني منصور بن المعتمر عن مسلم عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي

قال كان الناس يصلون مع النبي صلى الله عليه وسلم وهم طافوا وزعمهم الصغرى على رقابهم فقيل للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى يسوي الرجال - **(باب)** لا يكف شعرا حدثنا أبو النعمان قال حدثنا حاد هوان بن زيد عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبعة أعظم ولا يكف ثوبه ولا شعره **(باب)** لا يكف ثوبه في الصلاة **(باب)** لا يكف شعرا ولا ثوبا **(باب)** التضييق والذهاب في السجود حدثنا سعد قال حدثنا يحيى عن سفيان قال حدثني منصور بن المعتمر عن مسلم عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي





قلاية قال جادنا مالك بن الحويرث فقص لي بناق مسجدنا هذا فقال اني لاصلي بكم وما أريد الصلاة ولكنني أريد أن أرىكم كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قال أيوب قتلنا لاني قلاية وكيف كانت صلاته قال مثل صلاة شيخنا هذا يعني هرون بن سلمة قال أيوب وكان ذلك الشيخ يتم التكبير واذا رفع رأسه عن السجدة الثانية جلس واعند على الأرض ثم قام (باب) يكبر وهو ينهض من السجدة وكان ابن الزبير يكبر في نهضة حدثنا يحيى بن صالح قال حدثنا فلان بن سليمان عن سعيد ابن الحرث قال لني أبو سعيد فهو بالتكبير حين رفع رأسه من السجود وحين يصعد وحين رفع وحين قام من الركعتين وقال هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا جابر بن زيد قال حدثنا غيلان بن جرير عن مطرف قال صليت أنا وعمران صلاة خلف عن أبي أيوب طالب فكان اذا سجد كبير واذا رفع كبير واذا نهض من الركعتين كبر فلما سلم أخذ عمران يسدي فقال لقد لي بنا هذا صلاة محمد صلى الله عليه وسلم أوقال

بعضهم لو كانت سنة لا كرها كل من وصف صلاته فيقوى أنه فعلها الحاجة فقيه تقرر فان السنين المتفق عليها لم يتوجهها كل واحد من وصفها وأما أخذ مجموعها عن مجموعهم (قوله باب كيف بعد على الأرض اذا قام من الركعة) أي أي ركعة كانت وفي رواية المسخلى والكشميني من الركعتين أي الاولى والثالثة (قوله عن السجدة) في رواية المذكورين في السجدة وفي بعض نسخ أبي ذر من السجدة وهي رواية الامام علي وقد تقدم الكلام على حديث مالك بن الحويرث والغرض منه هذا ذكر الاعتدال على الأرض عند القيام من السجود والجلوس والاشارة الى رد ما روي بخلاف ذلك فتد سعيد ابن منصور وباسناد ضعيف عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم كان ينهض على صدره وقد مديه وعن ابن مسعود مثله باسناد صحيح وعن ابراهيم أنه كره أن يعبد على يديه اذا نهض فان قيل ترجم على كنيته الاعتقاد والذى في الحديث اثبات الاعتماد فقط اجاب انكرماني بان بيان الكيفية مستفاد من قوله جلس واعند على الأرض ثم قام فكأنه أراد بالكنية أن يقوم معتداعن جلوس لاعن سجود وقال ابن رشد تأدق في الترجمة التي قبل هذه اثبات الجلوس في الاولى والثالثة وفي هذه ان ذلك الجلوس جلوس اعتماد على الأرض يمكن بدليل الاتيان بحرف ثم الدال على المهلة وانه ليس جلوس استيقاظ فأدق في الاولى مشروعية الحكم وفي الثانية صفته اه ملخصا وفيه شيء اذ لو كان ذلك المراد لقال كيف جلس مثلا وقيل يستفاد من الاعتماد أنه يكون باليد لانه افتتال من العماد والمراد به الاتكاء وهو باليد وروى هذا زرارة عن ابن عمر أنه كان يقوم اذا رفع رأسه من السجدة معتداعلى يديه قبل أن يرضعها (قوله باب يكبر وهو ينهض من السجدة) ذهب كثر العلماء الى أن المصلي يشرع في التكبير أو غيره عند ابتداء الخفض أو الرفع الا أنه اختلف عن مالك في القيام الى الثالثة من التشهد الاول فروي في الموطاعن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما أنهم كانوا يكبرون في حال قيامهم وروى ابن وهب عنه أن التكبير بعد الاستواء اولى وفي المدونة لا يكبر حتى يسوي قائما وجهه بعض أتباعه بأن تكبيرا لا افتتاح يضع بعد القيام فينبغي أن يكون هذا نظيره من حيث ان الصلاة فرضت ولا ركعتين ثم زيدت الى باعية فيكون افتتاح المزيد كافتتاح المزيد عليه وكان ينبغي لصاحب هذا الكلام أن يصف برفع اليدين حدثنا لشكول المناسبة ولا فائول منهم (قوله وكان ابن الزبير) وصله ابن أبي شيبة باسناد صحيح (قوله صلى لنا أبو سعيد) أي الحمد في المدينة وبين الامام علي في روايته من طريق يونس بن محمد عن فلان بن جابر حدثنا ولفظه أشكى أبو هريرة وأغاب فقصلي أبو سعيد فجهر بالتكبير حين اذنع وحين ترك الحديث وزاد في آخره أيضا فلما انصرف قيل له قد اختلف الناس على صلاتك فقام عند المنبر فقال اني والله ما أبالي اختلفت صلاتكم أم لم تختلف اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا يصلي والذي يظهر أن الاختلاف بينهم كان في الجهر بالتكبير والامرار به وكان من واهن وغيره من بني أمية يسرونه كما تقدم في باب انعام التكبير في الركوع وكان أبو هريرة يصلي بالناس في امارته وان على المدينة وأما مقصود الباب فالتأشير عن أبي هريرة أنه كان يكبر حين يقوم ولا يؤخره حتى يسي قائما كما تقدم عن الموطأ وأما ما تقدم في باب ما يقول الامام ومن خلفه من حديثه بلفظ واذا قام من السجدة قال الله اكبر فحصل على أن المعنى اذا شرع في القيام قال الزين بن المنبر جرى البخاري الترجمة وأثن ابن الزبير يجرى التبيين لحديث الباب لانها ما باصرا فيمن في أن ابتداء التكبير يكون مع قول النهوض وقال ابن رشد في هذه الترجمة اشكال لانه ترجم فيما مضى باب التكبير اذا قام من السجود وأورد فيه حديث ابن عباس وأبي هريرة وفيهما النصص على أنه يكبر في حالة النهوض وهو الذي اقتضته هذه الترجمة فكان ظاهرها التكرار ويجعل قوله من السجدة ين على أنه أراد من الركعتين لان الركعة تدعى سجدة مجازا ثم استبعد ثم رجح أن المراد بهذه الترجمة بيان عمل التكبير حين ينهض من السجدة الثانية بأنه اذا قعد على التوركيب يكون تكبير في الرفع الى العمود ولا يؤخره الى ما بعد العمود ويتوجه ذلك بان الترجعتين القنيتين قبله

فهما بيان المجلس ثم بيان الاعتمادين في هذه الثالثة محل التكبير اه ملخصا ويحتمل أن يكون مراده بقوله من الصديقين ما هو أهم من ذلك فيسهل ما قبله أولا وثانياً يؤيد ذلك احتمال حديث الباب على ذلك ففي حديث أبي سعيد حين رفع رأسه من السجود وحين قام من الركعتين وفي حديث عمران بن حصين وإذا رفع كبر وإذا نهض من الركعتين كبر وأما عمران الزبير فيمكن شموله للأميرين لأن النهضة تحتلها لكن استعمالها في القيام أكثر وهذا يرجح الحل الأول الذي استبعده ابن رشد ولا بد فيه فقد تقدم أن خلاف مالك إنما هو في النهوض من الركعتين بعد التشهد الأول والكلام على حديث عمران بن حصين قد تقدم في باب إتمام التكبير في الركوع ﴿قوله باب سنة المجلس في التشهد﴾ أي السنة في المجلس الهيئة التي ذكرها ولم يرد أن نفس المجلس سنة ويحتمل إرادته على أن المراد بالسنة الطريقة الشرعية التي هي أهم من الواجب والمنسوبة وقال الزين بن المنذر ضمن هذه الترجمة سنة أحكام وهي أن هيئة المجلس غير مطلق المجلس والشرقة بين المجلس للتشهد الأول والآخر وبينهما وبين المجلس بين الصديقين وأن ذلك كله سنة وأن لا فرق بين الرجال والنساء وأن ذا العلم يحتج بعمله اه وهذا الأخير أغايته إذا ضم أثر أم الدرداء إلى الترجمة وقد تقدم تقرير ذلك وأثر أم الدرداء المذكور وصله المصنف في التاريخ الصغير من طريق مكحول باللفظ المذكور وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه لكن لم يقع عنده قول مكحول في آخره وكانت فقهاء غنم بعض الشراح بأن ذلك من كلام البخاري لأن كلام مكحول فقال موطأ القاضي وكان فقهاء هو البخاري فعارياً رتبته شيخنا ابن الملقن فقال الظاهر أنه قول البخاري أن الدليل إذا كان عاماً وعمل بعمومه بعض العلماء يرجعوا إلى ما يسنده إلى مكحول ومن طريقة البخاري أن الدليل إذا كان عاماً وعمل بعمومه بعض العلماء يرجعوا إلى ما يسنده إلى مكحول وعرف من رواية مكحول أن المراد بأم الدرداء الصغرى التابعة لآل الكبري الصغرى لانه أدرك الصغرى ولم يدرك الكبري وعمل التابعي بغيره ولو لم يخالف لا يحتج به وإنما وقع الاختلاف في العمل بقول الصحابي كذلك ولم يورد البخاري أثر أم الدرداء الجعفي بل للثقة ﴿قوله عن عبد الله بن عبد الله﴾ أي ابن عمرو هو تابعي ثقة جلي بأم أبيه وكفى بكنيته ﴿قوله أنه أخيراً﴾ صريح في أن عبد الرحمن بن القاسم حله عنه بلا واسطة وقد اختلف فيه إرادة من مالك فأدخل من ابن عيسى وغيره عنه فيه بين عبد الرحمن بن القاسم وعبد الله بن عبد الله القاسم بن محمد والد عبد الرحمن بن ذلك إلا جماعلي وغيره فكان عبد الرحمن مدحه من أبيه عنه ثم لقبه أروجه منه معه وثبت فيه أبوه ﴿قوله وثني البصري﴾ لم يسن في هذه الرواية ما يصنع بعد ثبائها بل يجلس فوقها أو يورك ويقع في الموطأ عن يحيى بن سعيد أن القاسم بن محمد أراه المجلس في التشهد نصيب رجله اليمنى وثني البصري وجلس على زوركه اليسرى ولم يجلس على قدمه ثم قال أراهي هذا عبد الله بن عبد الله بن عمرو حدثني أباه كان يسأل ذلك فتبين من رواية القاسم ما جلي في رواية ابنه وإنما اقتصر البخاري على رواية عبد الرحمن لتصريحه فيها بأن ذلك هو المسنة لاقتضاء ذلك الرفع بخلاف رواية القاسم ورجح ذلك عنده حديث أبي جده المفضل بن المجلس الأول والثاني على أن الصفة المذكورة قد يقال إنها لا تختلف حديث أبي جده لأن في الموطأ أوضاع عبد الله بن دينار التصريح بأن جلوس عمر المذكور كان في التشهد الأخير وروى النسائي من طريق عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد أن القاسم حدثه عن عبد الله بن عبد الله بن عمرو عن أبيه قال من سنة الصلاة أن نصب اليمنى ويجلس على اليسرى فأحلت هذه الرواية على التشهد الأول ورواية مالك على التشهد الأخير اتفقت عليهما التعارض ووافق ذلك التنقيص المذكور في حديث أبي جده والله أعلم ﴿قوله فقلت إنك تفعل ذلك﴾ أي التبرع قال ابن عبد البر اختلفوا في التبرع في النافلة وفي الفريضة للمريض وأما الصحيح فلا يجوز له التبرع في الفريضة باجتماع العلماء كذا قال وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال لأن أقعد على وضعتين أحب إلي

﴿باب سنة المجلس في التشهد﴾ وكانت أم الدرداء تجلس في صلاتها جلسة الرجل وكانت فقهاء حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن عبد الله أنه أخبره أنه كان يرى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يتربع في الصلاة إذا جلس ففعلته وأنا يومئذ حدث السن فنهاني عبد الله بن عمر قال إنما سنة الصلاة أن تصير رجلك اليمنى وثني اليسرى فقلت إنك تفعل ذلك فقال

من أن أقدمت بها في الصلاة وهذا شر بصر به عنده ولكن المشهور عن أكثر العلماء أن هشة  
الجلوس في التشهد سنة قتل ابن عبد البر وأبو بنى الجوابات الكرامة (قوله أن رجلا) كذا  
للأكثر وفي رواية حكاه ابن السمين أن رجلا بو وجهه على أن أن يعني نعم ثم استأنف فقال و جلاى  
لا تخملى في وأعلى الثقة المشهورة لفة بنى الحارث ولها وجه آخر لم يذكره وقد ذكرت الأوجه في قراءة من  
قرأ أن هذان لاسرارن (قوله لا تخملى) بتشديد النون ويجوز التحقيف (قوله عن خالد) هو ابن  
يزيد الجعفي المصري وهو من أقران سعيد بن أبي هلال شيخه في هذا الحديث (قوله قل حدثنا الليث)  
فأهل ذلك هو يحيى بن بكير المذكور والحاصل أن بين الليث وبين محمد بن عمرو بن حنبل في الرواية الأولى  
التي بينهم ما في الرواية الثانية وإطاعة واحدة وبين يحيى بن أبي حبيب مصرى معروف من صفراء التابعين  
وبين محمد بن حنبل في هذا الحديث من بني قيس بن مخزوم بن المطلب مد في سكن مصر وكل من فوقهم مدنى  
أيضا فالاستناد أثر بين مدنى ومصرى وأورد في الرواية الثالثة ما في رواية العالية على عادة أهل الحديث  
وروى عنه في رواية كريمة مع نفور كذا اختلف على عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء  
في رواية عامر عنه عند أبي ذرود وغيره سمعت أبا حميد في عشرة وفي رواية هشيم عنه عند سعيد بن  
منصور رأيت أبا حميد مع عشرة ولفظ مع ربح أحد الاحتجاجين في لفظ في لا تخملى لأن يكون أبو حميد  
من العشرة أو رأوا أبا حميد ثم أن رواية الليث ظاهرة في اتصاله بين محمد بن عمرو وأبي حميد ورواية عبد  
الحميد مصرى في ذلك وزعم ابن القطان تبع الطحاوى أنه غير متصل لأمير بن أحمد هما ابن عيسى بن عبد  
الله بن مالك رواه عن محمد بن عمرو بن عطاء فدخل بينهما وبين العصابة عباس بن سهل آخر جهه أبو داود  
وغيره ما يأمرون أن في بعض طرقه تدعى أبي قتادة في العصابة المذكورة بن وأبو قتادة قديم الموت لصغر سن  
محمد بن عمرو بن عطاء عن إدراكها والجواب عن ذلك أما الأول فلا يصح الثقة بالمصري سمعاه أن يدخل  
بينهم وبين شيخه واسطة أما زيادة في الحديث وأما الليث فبسيه وقد صرح محمد بن عمرو المذكور بسماعه  
فتمكون ورواية عيسى عنه من المزيدي متصل بالإسناد وأما الثاني فالتعدي في قول بعض أهل التاريخ  
أن أبا قتادة مات في خلافة علي وعلى عليه علي وكان قتل على سنة أو بعين وان محمد بن عمرو بن عطاء مات  
بعد سنة عشرين ومائة وله نبذة ثمانون سنة فعلى هذا لم يدرك أبا قتادة والجواب أن أبا قتادة اختلف في  
وقت موته فقبيل مات سنة أو بضع وخسين وعلى هذا قلنا بمجده يمكن وعلى الأول فلهل من ذكر مقدار  
عمره أو وقت وفاته وهم أو الذي سمى أبا قتادة في العصابة المذكورة بن وهب في ترجمته ولا يلزم من ذلك أن  
يكون الحديث الذي رواه غلط لأن غيره ممن رواه معه عن محمد بن عمرو بن عطاء أو عن عباس بن سهل  
قد وافقه (قائدة) معنى من النفر المذكور بن في رواية فليج عن عباس بن سهل مع أبي حميد أبو العباس  
سهل بن سعد وأبو أسيد الساعدي ومحمد بن مسلمة آخر جهه أحد وغيره ومعنى منهم في رواية عيسى بن عبد  
الله عن عباس المذكور وسوى محمد بن مسلمة قد كره له أبو هريرة آخر جهه أبو داود وغيره ومعنى منهم  
في رواية ابن أبي عمير عن عباس عند ابن خزيمة وفي رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء عند  
أبي داود والترمذي أو قتادة وفي رواية عبد الحميد المذكورة أنهم كانوا عشرة كما تقدم ولم أقف على  
تسمية الباقيين وقد اشغل حديث أبي حميد هذا على جهة كثيرة من صفات الصلاة وسأبين ما في رواية غير  
الليث من الزيادة ناسبا كل زيادة إلى مخبرها إن شاء الله تعالى وقد أشرت قبل إلى مخارج الحديث لكن  
بسيان الليث فيه حكاه أبي حميد لصفة الصلاة بالقول وكذا في رواية كل من رواه عن محمد بن عمرو بن  
حنبل في حضوره رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء واقفهما فليج عن عباس بن سهل  
وخالف الجميع عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عيسى بن خنك أن أبا حميد وصفها بالفضل  
ولفظه عند الطحاوى وابن حبان قالوا أن أبا حميد يصفى بهم ينظرون فيذكر أكبر الحديث ويمكن الجمع

أن رجلا لا تخملى وحدثنا  
يحيى بن بكير قال حدثنا  
الليث عن خالد عن سعيد  
هو ابن أبي هلال عن محمد  
ابن عمرو بن حنبل عن محمد  
ابن عمرو بن عطاء وحدثنا  
الليث عن يزيد بن أبي  
حبيب ويزيد بن محمد عن  
محمد بن عمرو بن حنبل عن محمد  
ابن عمرو بن عطاء أنه كان  
جالسا في نفر من أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فذكر صلاة النبي  
صلى الله عليه وسلم فقال  
أبو حميد الساعدي

بين الر واثنين بان يكون وصفها مرة بالقول ومرة بالفعل وهذا يؤيد ما جناه أبو ألقان عيسى المذكور هو الذي زاد عباس بن سهل بن محمد بن عمرو بن عطاء وأبي جند فكان محمد اشهد هو عباس حكاية أبي جند بالقول غمها عنه من تقدم ذكره وكان عباس اشدها وحده بالفعل فسمع ذلك منه محمد بن عمرو بن عطاء فحدث بها كذلك وقد وافق عيسى أيضا عنه عطاء بن خالد لكنه أجمع عباس بن سهل أخرجه الطحاوي أيضا وقوى ذلك أن ابن خزيمة أخرجه من طريق ابن اسحق أن عباس بن سهل حدثه فقال الحديث بصفة الفعل أيضا والله أعلم **«قوله أنا كنت أحفظكم»** زاد عبد الحميد قالوا فأنتم فوالله ما كنت يا كثرنا له انبأنا وفي رواية الترمذي انبأنا ولا أقدمنا له بحجة وفي رواية عيسى بن عبد الله قالوا فكيف قال اتبع ذلك منه حتى حفظته زاد عبد الحميد قالوا فاعرض وفي رواية عند ابن حبان استقبال القبلة ثم قال الله أكبر وزاد فليج عند ابن خزيمة ذكر الرضوخ **«قوله جعل يديه حذو منكبيه»** زاد ابن اسحق بن ثمر بعض القرآن ونحوه لعبد الحميد **«قوله ثم صهر ظهره»** بالهاو والصاد الملهمة المفتوحين أي شاة في استواء من غير تقوس ذكره الخطابي وفي رواية عيسى بن غير مضع رأسه ولا مصوره ونحوه لعبد الحميد وفي رواية فاجع عند أبي داود فوضع يديه على ركبتيه كما نفاه عن عليهما ووتر يديه فقبض على عنقبه وفي رواية أن لهبعه عن يزيد بن أبي حبيب وفرج بين أصابعه **«قوله فاذا رفع رأسه استوى»** زاد عيسى عند أبي داود فقال مع الله أن حده اللهم بئناك الحمد ورفع يديه ونحوه لعبد الحميد وزاد حتى يحاذيهما منكبيه معذرا **«قوله حتى يعرد كل قنار»** الفقار يرفع الفأو القاف جمع فقارة وهي عظام الظهر وهي العظام التي يقال لها خروا الظهر قاله القرطبي وقال ابن سبيدة هي من الكاهل إلى العقب وحكي ثلث من فواد ابن الاعرابي أن عندها تسعة عشر وفي أمالي الزجاج أصولها سبع غير التوابع وعن الأصمعي هي خمس وعشرون سبع في العنق وخمس في الصلب وبقية في أطراف الاضلاع وحكي في المطالم أنه رفع في رواية الاصل في رفع الفأو بكسر هاو لابن السكن بكسرهما والاصواب بفتحها وسأني ما فيه في آخر الحديث والمراد بذلك كمال الاعتدال وفي رواية هشيم عن عبد الحميد ثم يحك فأنما حتى يقع كل عظم موقعه **«قوله فاذا مضى وضع يديه غير مفرش»** أي هما ولا ابن حبان من رواية عتبة بن أبي حكيم عن عباس بن سهل غير مفرش ذراعيه **«قوله ولا فاضهما»** أي بان يضعهما إليه وفي رواية عيسى فاذا مضى فرج بين يديه غير حامل بطنه على شيء منهما وفي رواية عتبة المذكورة ولا حامل بطنه على شيء من ثغديه وفي رواية عبد الحميد جاني يديه عن جنبه وفي رواية فاض ونحى يديه عن جنبه ووضع يديه حذو منكبيه وفي رواية ابن اسحق فاعلى على جنبه وراحتيه وركبته وصلور ذراعيه حتى رأيت يابض ابطيه ما تحت منكبيه ثم ثبت حتى اطمان كل عظم منه ثم رفع رأسه فاعتدل وفي رواية عبد الحميد ثم يقول الله أكبر ويرفع رأسه ويثنى رجله اليسرى فيقعدها عليها حتى يرجع كل عظم إلى موضعه ونحوه وفي رواية عيسى بلفظ ثم كبر فجلس فتورل ونصب قدمه الأخرى ثم كبر فجلس وهذا بخلاف رواية عبد الحميد في صفة الجلوس ويقوى رواية عبد الحميد ورواية فاجع عند ابن حبان بلفظ كان إذا جلس بين المسجد وبين اقترش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته أو رده نحو ما حكى في كتاب الصلاة وفي رواية ابن اسحق خلاف الروايتين ولفظه فاعتدل على عقبه وصلور قدميه فان لم يحمل على التعدد والاخر رواية عبد الحميد أرجح **«قوله فاذا جلس في الركعتين»** أي الأولى ليتشهد وفي رواية فليج ثم جلس فاقترش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته ووضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى وأشار بأصبعه وفي رواية عيسى بن عبد الله ثم جلس بعد الركعتين حتى إذا هو أراد أن ينهض إلى القيام قام بتكبيره وهذا بخلاف في الظاهر رواية عبد الحميد حيث قال ثم إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه كما كبر عند افتتاح الصلاة ويمكن الجمع بينهما بان التشبيه واقع على صفة التكبير لا على محله ويكون معنى قوله إذا قام أي أراد القيام

أما كنت أحفظكم لصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأيته إذا كبر جعل يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من ركبته ثم صهر ظهره فاذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فقار مكانه فاذا مضى وضع يديه غير مفرش ولا فاضهما واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة فاذا جلس في الركعتين جلس على رجليه اليسرى ونصب اليمنى وإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم وجهه اليسرى ونصب الأخرى وقد روى على معنيته



أوسر فيه **﴿قوله وإذا جلس في الركعة الآخرة﴾** في رواية عبد الحميد حتى إذا كانت السجدة التي يكون فيها التسليم وفي رواية عند ابن جابر التي تكون خاتمة الصلاة أخرج رجله اليسرى وقعد متوركاً على شفته اليسرى زاد ابن أبي عمير في روايته ثم سلم وفي رواية عيسى عند الحارثي فلما سلم عن عيسى سلام عليكم ورحمة الله وعن ثعلبة كذلك وفي رواية أبي حاتم عن عبد الحميد عند أبي داود وغيره قالوا أي الصلاة المذكورون صدقت هكذا كان يصلي وفي هذا الحديث جملة قوية تشافهي ومن قال بقوله في أن هيئة الجلوس في التشهد الأول معارضة لهيئة الجلوس في الأخير وخالف في ذلك المالكية والحنفية فقالوا يسوي بينهما ما لكن قال المالكية بتورك فيهما كما جله في التشهد الأخير وعكسه الآخرون وفي قيل في حكمه المغايرة بينهما أنه أقرب إلى عدم اشتباه عدد الركعات ولأن الأول نفسه حركة بخلاف الثاني ولأن المسبوق إذا راعى قدمه لم يبق له واستدل به الشافعي بضاعلي أن تشهد الصبح كالشهد الأخير من غيره لعموم قوله في الركعة الأخيرة واختلف فيه قول أحمد والمشهور عنه اختصاص التورك بالصلاة التي فيها تشهدان وفي الحديث من الفوائد أيضاً جواز وصف الرجل جلث نفسه بكونه أعلم من غيره إذا أمن الإحباب وأرادنا كذلك عند من معه لمافي التعليم والأخذ من العلم من الفضل وفيه أن كان يستعمل فيما مضى وفيما يأتي لقول أبي حنيفة كنت أحفظكم وأراد استمراره على ذلك أشار إليه ابن التين وفيه أنه كان يخشى على الكثيرين الصعابة بعض الأحكام المتلفة عن النبي صلى الله عليه وسلم وربما ذكر بعضهم إذا ذكر وفي الطرق التي أشرت إلى زيادتها جملة من صفات الصلاة ظاهرة لمن تدرك ذات وتفهمه **﴿قوله ومعهم الليث إلى آخره﴾** اعلام منه بأن الضعفة الواقعة في اسناد هذا الحديث بمنزلة الجماع وهو كلام المصنف وهم من جزم بأنه كلام يحيى ابن بكير وقد وقع التصريح بتصديق ابن حنبل في رواية ابن المبارك كـ **﴿قوله وقال أبو صالح عن الليث﴾** يعني بإسناده الثاني عن الزبيرين كذلك وصلة الطبراني عن مطلب بن شبيب وابن عبد البر عن طريقين فأمم بن أبي صالح عن عبد الله بن صالح كاتب الليث وهم من جزم من جزم بأن أبي صالح هنا هو ابن عبد الغفار الخوافي **﴿قوله كل فقار﴾** ضبط في رواية بتقديم القاف على الفاء وكذلك الصواب وعند الباقرين بتقديم الفاء كرواية يحيى بن بكير لكن ذكر صاحب المطالع أنهم كسروا الفاء وجزم جماعة من الأئمة بأن تقديم القاف تصحيف وقال ابن التين لم يشين لي وجهه **﴿قوله وقال ابن المبارك﴾** وصلة الجوز في ترجمته وإبراهيم الحارثي في غريبه وجعفر الطبراني في صفات الصلاة كلهم من طريق ابن المبارك هذا الإسناد ووقع عندهم بلفظ حتى يعود كل فقار مكانه وهي بخروج رواية يحيى بن بكير ووقع في رواية الكشميهني وحده كل فقار واختلف في ضبطه فقيل بهاء الضمير وقيل بها التانيث أي حتى يعود كل عظام من عظام الظهر مكانها والأول معناه حتى يعود جميع عظام ظهره وأما رواية يحيى بن بكير ففيها اشكال وكان ذكر الضمير لأنه أعاده على لفظ الفقار والمعنى حتى يعود كل عظام مكانها أرادته عمل الفقار وهو واحد تجوز **﴿قوله باب من لم ير التشهد الأول وأجاب أن النبي صلى الله عليه وسلم قام من الركعتين ولم يرجع﴾** قال الزين بن المنير ذكر في هذه الترجمة الحكم ودليله ولم يثبت الحكم مع ذلك كان يقول باب لا يجب التشهد الأول وسببه ما يطرئ الدليل المذكور من الاحتمال وقد أشار إلى معارضته في الترجمة التي نفي هذه حيث أوردنا بنظرهما أورده الترجمة التي بعدها في لفظ حديث الباب فيها ما شعر بالوجوب حيث قال وعليه جالس وهو محتمل أيضاً وسأني الكلام على حديث التشهد وورد الأمر بالتشهد الأول أيضاً ووجه الدلالة من حديث الباب أنه لو كان واجباً لرجع إليه لما أجابوه بهذا فأم كـ **﴿سأني بيانه في الكلام على حديث الباب في أبواب مجود السهو ويصرف منه أن قول ناصر الدين بن المنير في الحاشية لو كان واجباً لجوابه ولم يسارعوا إلى الموافقة على الترك غفلة عن الرواية المنصوص فيها على أنهم سجدوا﴾** قال ابن بطال والدليل على أن مجود السهو لا ينوب عن

ومع الليث يزيد بن أبي حبيب ويريد محمد بن عمرو ابن حنبل وابن حنبل من ابن عطاء **﴿وقال أبو صالح عن الليث كل فقار وقال ابن المبارك عن يحيى بن أيوب﴾** قال حدثني يزيد بن أبي حبيب أن محمد بن عمرو بن حنبل حدثه عن كل فقار **﴿باب من لم ير التشهد الأول وأجاب أن النبي صلى الله عليه وسلم قام من الركعتين ولم يرجع﴾** حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال

حدثني عبد الرحمن بن  
هرمز مولى بنى عبد المطلب  
وقال مرة مولى ربيعة بن  
الحارث أن عبد الله بن  
بجينة وهو من أزد شونة  
وهو حليف لبنى عبد مناف  
وكان من أصحاب النبي  
صلى الله عليه وسلم أن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
صلى بهم الظهر فقام في  
الركعتين الأولين لم يجلس  
فقام الناس معه حتى إذا  
قضى الصلاة وانتظروا أن  
تجلس كبروه وجالس  
فجدد ركعتين قبل أن  
يسلم ثم سلم (باب تشهد  
في الأولى) حدثنا قتيبة  
ابن سعيد قال حدثنا بكر  
عن جعفر بن ربيعة عن  
الأعرج عن عبد الله بن  
مالك ابن بجينة قال صلى  
بنا رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الظهر فقام وعليه  
جلوس فلما كان في آخر  
صلاته سجدة مجتدين وهو  
جالس (باب تشهد في  
الأخرة) حدثنا أبو نعيم  
قال حدثنا الأعمش عن  
شقيق بن سلمة قال قال  
عبد الله كنا إذا صلينا  
خلف رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قلنا السلام  
على جبريل وميكائيل

الواجب أنه لو نسي تكبيرة الإحرام لم يجز فكذلك التشهد ولأنه ذكر ولا يجزى به بحال فلم يجب  
كدهما لا افتتاح واحتج غيره بقوله صلى الله عليه وسلم الناس على ما تبعه بعد أن علم أنهم تعدوا  
تركه وفيه نظار ومن قال بوجوبه الليث وأصح وأجحد في المشهور وهو قول الشافعي وفي رواية عند  
الحنفية واحتج الطبري بوجوبه بان الصلاة فرضت ولا ركعتين وكان التشهد فيها واجبا فلما بدت لم  
تكن الزيادة من ذلك الواجب وأبيح بان الزيادة تتمين في الأخرتين بل يحتمل أن يكوناها الغرض  
الأول والمزبد هما الركعتان الأولتان يشهدهما يؤده استمرار السلام بعد التشهد الأخير كما كان  
واحتج أيضا بان من تعد ترك الجلوس الأول بطلت صلاته وهذا لا بد من لا وجه له لا يبطل الصلاة  
بتركه (قوله التشهد) هو تفعل من تشهد معي بذلك لاشتباهه على النطق بشهادة الحق فليقبلها على  
بقية أذكاره لثمة فيها (قوله حدثني عبد الرحمن بن هرمز) هو الأعرج المذكور في الإسناد الذي بعده  
(قوله مولى بنى عبد المطلب وقال مرة) أي الزهري (مولى ربيعة بن الحارث) ولاتفاق بينهما لأنه  
مولى ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب فذكره أولا يحدد واليه الأعلى وثانياً بجلاء الحق (قوله  
أزد شونة) بفتح الهاء وسكون الزاي بعدها هاء ثم ميم مفتوحة ثم نون مضمومة وههزة  
مفتوحة وزن فعول فقيبة مشهورة (قوله حليف لبنى عبد مناف) صواب لأن جد حالف المطلب بن  
عبد مناف قال ابن سعد وغيره وسأني ما في نسخة في أبواب مصد السهو أن شاء الله تعالى (قوله فقام في  
الركعتين الأولين لم يجلس) أي التشهد ووقع في رواية بنى عساكر ولم يجلس زيادة أو وفي صحيح مسلم  
فلم يجلس بالفاء وسأني في السهو كذلك قال ابن رشد إذا أطلقي الأحاديث الجلوس في الصلاة من غير  
تقييد فالمراد به جلوس التشهد وهذا يظهر وجه مناسبه الحديث للترجمة (قوله باب التشهد في  
الأولى) أي الجلسة الأولى من ثلاثه أو رباعية قال الكرماني الفرق بين هذه الترجمة والتي قبلها أن  
الأولى لبيان عدم وجوب التشهد الأول والثانية لبيان مشروعيتها أي والمشروعية أعم من الواجب  
والمندوب (قوله بكر) هو ابن مضر وعبد الله بن مالك ابن بجينة وهو عبد الله بن بجينة المذكور في الإسناد  
الذي قبله وبجينة والدة عبد الله على المشهور فينبغي أن ثبت الألف في ابن بجينة إذا ذكر مالك و يعرف  
أعراب عبد الله (قائده) لاختلاف في أن ألفاظ التشهد في الأولى كالتي في الأخيرة الأمازوي الزهري  
عن سالم قال وكان ابن عمر لا يسلم في التشهد الأول كان يرى ذلك نهضاً لصلاته قال الزهري فاما أنا فاسلم  
بني قوله السلام على كل أيها النبي إلى الصالحين هكذا أخرجه عبد الرزاق (قوله باب التشهد في  
الأخرة) أي الجلسة الأخيرة قال ابن رشد ليس في حديث الباب تعيين محل القول لكن يؤخذ ذلك  
من قوله فإذا سلم أحدكم فليقل فإن ظاهر قوله إذا سلم أي أتم صلاته لكن تعدوا محل على الحقيقة لأن  
التشهد لا يكون بعد السلام فلما تعين الجواز كان حله على أن يخرج من الصلاة أولى لأنه هو الأقرب إلى  
الحقيقة (قلت) وهذا التقدير على مذهب الجمهور في أن السلام جزء من الصلاة لأنه للصلوات منها فقط  
والأشبه بتصريف البخاري أنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه من تعيين محل القول كما سأني قريباً  
(قوله عن شقيق) في رواية يحيى الأتية بعد ما بنى الأعمش حدثني شقيق (قوله كنا إذا صلينا)  
في رواية يحيى المذكورة كنا إذا كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة ولا يرد عن مسدد وشيخ  
البخاري فيه إذا كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة ولا يرد عن مسدد وشيخ  
ولابن اسحق في مسنده عن عيسى بن يونس كلاهما عن الأعمش نحوه (قوله قلنا السلام على جبريل)  
وقع في هذه الرواية اختصار ثبت في رواية يحيى المذكورة وهو قلنا السلام على الله من عباده كذا وقع  
للمصنف فيها وأخرجه أبو داود عن مسدد وشيخ البخاري فيه فقال قبل عباده وكذا المصنف في  
الاستئذان من طريق حفص بن غياث عن الأعمش وهو المشهور في أكثر الروايات وبهذه الزيادة يبين  
موقع قوله صلى الله عليه وسلم إن الله هو السلام ولقلته في رواية يحيى المذكورة لا تقولوا السلام على

الله فان الله هو السلام ﴿قوله السلام على فلان وفلان﴾ في رواية عبد الله بن عمر عن الاعمش عن ابن  
 ماجه يعنون الملائكة ولا ملا على بن مسهر فذكر الملائكة ومثله السراج من رواية محمد  
 ابن فضيل عن الاعمش بلفظ قد عد من الملائكة ماشاء الله ﴿قوله فالتفت﴾ ظاهره انه كلهم بذلك في  
 أثناء الصلاة ويخوف في رواية حصن عن أبي رائل وهو شقيق عند المصنف في أواخر الصلاة بما يظفره  
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال قولوا لكن بين حصن بن غياث في روايته المذكورة - المحل الذي  
 خاطبهم بذلك فيه وانه بعد الفراغ من الصلاة وللفظة ظاهرا انصرف النبي صلى الله عليه وسلم أقبل علينا  
 في وجهه وفي رواية عيسى بن يونس أيضا فلما انصرف من الصلاة قال ﴿قوله ان الله هو السلام﴾ قال  
 البضاوي ما حاصله انه صلى الله عليه وسلم أنكر التسليم على الله وبين ان ذلك عكس ما يجب أن يقال فان  
 كل سلام ورجة له ومنه وهو ملكها ومعطيا وقال التوربشتي وجهه انه صلى عن السلام على الله لانه  
 المرجوع اليه بالمسائل المتعالي عن المعاني المذكورة فكيف يدعي له وهو المدعو على الحالات وقال  
 الخطابي المراد أن الله هو السلام فلا تقولوا السلام على الله فان السلام منه بدأ وليه يعود ورجع  
 الامر في اضافته اليه انه ذو السلام من كل آفة وعيب ويحتمل أن يكون مرجعا الى خط العبد فياقلبه  
 من السلامة من الآفات والمهلك وقال التوربشتي معناه أن السلام اسم من أسماء الله تعالى يسمى السالم  
 من النقائص ويقال للمسلم أولياده وقيل المسلم عليهم قال ابن الأباري أمرهم أن يصرفوه الى الخلق  
 لحاجتهم الى السلامة وغناه سبحانه وتعالى عنها ﴿قوله فاذا صلى أحدكم فليقل﴾ بين حصن في روايته  
 المذكورة محل القول وللفظة فاذا جلس أحدكم في الصلاة وفي رواية حصن المذكورة اذا قعد أحدكم في  
 الصلاة وأنتسأ من طريق أبي الاحوس عن عبد الله كئلا ندري ما تقول في كل ركعتين وأن يمجدا علم  
 فواتح الخير ونحوها فقال اذا قعدت في كل ركعتين فتقول اوله من طريق الاسود عن عبد الله فتقولوا في كل  
 جلسة ولان خزعة من وجه آخر عن الاسود عن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد في  
 وسط الصلاة وفي آخرها وأزاد الطحاوي من هذا انه في أوله وأخذت التشهد من في رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ولقنته كلمة كلمة وللمصنف في الاستدذان من طريق أبي معمر عن ابن مسعود عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد وكفي بين كفيه كما يعلى السورة من القرآن واستدل بقوله  
 فليقل على الوجوب خلافا لمن لم يقل به كالك وأجاب بعض المالكية بان التسبيح في الركوع والمعبود  
 مندوب وقد وقع الامر به في قوله صلى الله عليه وسلم لما زلت فسيح باسم ربك العظيم اجعلوا في ركوعكم  
 الحديث فكذلك التشهد واجب الاكرام في بيان الامر حقيقة الوجوب فيصل عليه الا اذا دل دليل على  
 خلافه ولو لا الاجماع على عدم وجوب التسبيح في الركوع والمعبود لجهلاء على الوجوب انتهى وفي  
 دعوى هذا الاجماع نظر فان أحد يقول بوجوبه ويقول بوجوب التشهد الاول أيضا ورواية أبي  
 الاحوس المتقدمة وغيرها تقويه وقد قدمنا فيه قبل بباب وقد جاء عن ابن مسعود التصريح  
 بفرضية التشهد كذا في أخباره المارقات وغيره بأسناد صحيح من طريق علقمة عن ابن مسعود كذا  
 لا ندري ما تقول قبل أن يفرض علينا التشهد ﴿قوله التقيات﴾ جمع تحية ومعناها السلام وقيل  
 البقا وقيل العظيمة وقيل التسمية من الآفات والنقص وقيل الملائكة وقال أبو سعيد الضرري ليت  
 التقيات الملائكة لنفسه لكنها الكلام الذي يحياه الملك وقال ابن قتيبة لم يكن مجيها الملائكة خاصة وكان لكل  
 من تحية تخصه فلها جاءت فكان المعنى التقيات التي كانوا يسلمون بها على الملوك كلها مستقيمة  
 وقال الخطابي ثم البقوى ولم يكن في تحياتهم شيء يصلح للشاء على الله فلهذا أهمت أنفاظها واستعمل منها  
 معنى التعظيم فقال قولوا التقيات لله أي أنواع التعظيم له وقال المحب الطبري يحتمل أن يكون لفظ  
 التقيات مشتركا بين المعاني القديمة كرها وكونها بمعنى السلام أنسب هنا ﴿قوله والصلوات﴾ قيل  
 المراد انفس أو ما هو أهم من ذلك من الفرائض والتوافل في كل شريعة وقيل المراد العبادات كلها وقيل

السلام على فلان وفلان  
 فالتفت البنا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقال  
 ان الله هو السلام فاذا صلى  
 أحدكم فليقل التقيات لله  
 والصلوات



طرق حديث ابن مسعود هذا ما يقتضي المغفرة بين زملته صلى الله عليه وسلم فقال بلفظ الخطاب وأما بعده فقال بلفظ الغيبة وهو مما يحدث في وجه الاحتمال المذكور في الاستدلال من بعض البخاري من طريق أبي معمر عن ابن مسعود هذان ساق حديث التشهد قال وهو بين ظهرنا فلما قبض قلنا السلام يعني على النبي كذا وقع في البخاري وأخرجه أبو عوانة في صحيحه والسرراج والجوزقي وأبو نعيم الاصبهاني والبيهقي من طرق متعددة الى أبي نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ فلما قبض قلنا السلام على النبي بحذف اللفظ يعني وكذلك رواه أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي نعيم قال السبكي في شرح المنهاج هذان ذكر هذه الرواية من عند أبي عوانة وحده ان مع هذا عن العصابة يدل على أن الخطاب في السلام بعد النبي صلى الله عليه وسلم غير واجب فيقال السلام على النبي (قلت) قد صرح بلارب وقد وجدت له متابعا قويا قال عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح أخبرني عطاء أن العصابة كانوا يقولون والنبي صلى الله عليه وسلم حي السلام علينا أي النبي فلما مات قالوا السلام على النبي وهذا اسناد صحيح وأما ما روى سعيد بن منصور من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه التشهد فذكره قال فقال ابن عباس انما كنا نقول السلام علينا أي النبي اذ كان حيا فقال ابن مسعود هكذا علمنا وهكذا فعل قفاه ان ابن عباس قاله بخار ان ابن مسعود لم يرجع اليه لكن رواية أبي معمر اضع لان ابا عبيدة لم يسمع من أبيه والاسناد اليه مع ذلك ضعيف فان قيل لم يدل عن الوصف بالرسالة في الوصف بالنبوة مع أن الوصف بالرسالة أهم في حق البشر أجاب بعضهم بان الحكمه في ذلك أن يجمع له الوصفين لكونه وصفه بالرسالة في آخر التشهد وان كان الرسول البشري يستلزم النبوة لكن التصريح بهما أبلغ قيل والحكمه في تقديم الوصف للنبوة انها كذلك وجدت في الخارج لتزول قوله تعالى اقربا باسم ربك قيل قوله أيها المذرم فأنذر والله أعلم ﴿قوله ورحمة الله﴾ أي احسانه وركانه أي زاملته من كل خير ﴿قوله السلام علينا﴾ استدله على استحباب البداء بالنفس في الدعاء وفي الترمذي معصمان حديث أبي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا ذكر احد اقداه بدأ بنفسه واسمته في مسلم ومنه قول فوح وابراهيم عليهم السلام كافي التزويل ﴿قوله عباد الله الصالحين﴾ الاشهر في تفسير الصالح انه المقام بما يحب عليه من حقوق الله وحقوق عباده وتنفاوت درجانه قال الترمذي الحكيم من أراد أن يحظى بهذا السلام الذي يسلمه يخلق في الصلاة فيكون عبدا صالحا والاحرم هذا الفضل العظيم وقال الفاكهاني ينبغي له صلى أن يستحضر في هذا العمل جميع الانبياء والملائكة والمؤمنين يعني ليتوافق لفظه مع قصده ﴿قوله فانكم اذا قلتموها﴾ أي وعلى عباد الله الصالحين وهو كلام معترض بين قوله الصالحين وبين قوله أشهد الى آخره وانما قدمت للاهتمام بها لكونه أنكر عليهم عدم الملائكة واحدا واحدا ولا يمكن استيعابهم لهم مع ذلك فلهذه لفظا شمل الجميع مع غير الملائكة من النبيين والمرسلين والصديقين وغيرهم غير مشقة وهذا من جوامع الكلم التي أوتيناها صلى الله عليه وسلم وإلى ذلك الاشارة بقول ابن مسعود وان محمد اعلم فوائغ الخير وخوائمه كما تقدم وقد ورد في بعض طرقه سياق انفسهم متواليا وتأخير الكلام المذكور بعدوه من تصرف الرواة وسياق في أو آخر الصلاة ﴿قوله كل عبد لله صالح﴾ استدله على أن الجمع المضاف والجمع المحلى بالافتقار لا يلزم من قوله أولا عباد الله الصالحين ثم قال أصابت كل عبد صالح وقال انقرطي فيه دليل على أن جمع التكسير للعموم وفي هذه العبارة نظروا استدله على أن للعموم صبغة قال ابن دقيق العيد وهو معطويع بعد نافي لسان العرب وتصرفات ألفاظ الكتاب والسنة قال والاستدلال بهذا فرد من أفراد لا تخصي لا لاقتصار عليه ﴿قوله في السماء والارض﴾ في رواية مسند عن يحيى أو بين السماء والارض والتلفيق فيه من مسندوا لا قد رواه غيره عن يحيى بلفظ من أهل السماء والارض أخرجه الاسماعيلي وغيره ﴿قوله أشهد أن لا اله الا الله﴾ زاد ابن أبي شيبة من رواية أبي عبيدة عن أبيه

ورحمة الله وبركاته السلام  
علينا وعلى عباد الله  
الصالحين فانكم اذا قلتموها  
أصابت كل عبد لله صالح  
في السماء والارض أشهد  
أن لا اله الا الله

وأشهد أن محمدا عبده  
ورسوله

وحده لا شريك له وسنده ضعيف لكن ثبتت هذه الزيادة في حديث أبي موسى عند مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطن وفي حديث ابن عمر عند المارقطين إلا أن سنده ضعيف وقد روى أبو داود من وجه آخر صحيح عن ابن عمر في التشهد أن لا إله إلا الله قال ابن عمر زدت في أو حده لا شريك له وهذا ظاهره الوقت (قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) لم تختلف الطرق عن ابن مسعود في ذلك وكذا هو في حديث أبي موسى وابن عمر وعائشة المذكور وباري ابن الزبير عند الطحاوي وغيره وروى عبد الرزاق عن ابن عمر عن عطاء قال بينا النبي صلى الله عليه وسلم يعلم التشهد إذ قال رجل وأشهد أن محمدا رسوله وعبد فقال عليه الصلوات والسلام لقد كنت عبد أقبل أن أكون رسولا قبل عبده ورسوله ورجاله ثقات إلا أنه هزل وفي حديث ابن عباس عند مسلم وأصحاب السنن وأشهد أن محمدا رسول الله ومنهم من حذف وأشهد ورواه ابن ماجه بلفظ ابن مسعود قال الترمذي حديث ابن مسعود روى عنه من غير وجه وهو أصح حديث روى في التشهد ولا يعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم قال ذهب الشافعي إلى حديث ابن عباس في التشهد وقال البراء لما سئل عن أصح حديث في التشهد قال هو عندى حديث ابن مسعود وروى من ينف وعشرين طريقا ثم سرد أكثرها وقال لا أعلم في التشهد أثبت منه ولا أصح أن يندول أشهر رجلا اه ولا اختلاف بين أهل الحديث في ذلك وعن جزم بذلك بغوى في شرح السنن ومنه بجهانه أنه متفق عليه دون غيره وإن رواة عنه من الثقات لم يختلفوا في ألفاظه بخلاف غيره وأنه تلقاه عن النبي صلى الله عليه وسلم تلقينا فروى الطحاوي من طريق الأسود ابن يزن عنه قال أخذت التشهد من في رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظه كلمة وقد تقدم أن في رواية أبي معمر عنه علمي رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد وكفى بين كفيه ولا ين أي شيعة وغيره من رواة جامع عن أبي واقد عن أبي وائل عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن وقد وافقه على هذا اللفظ أبو سعيد الخدري وسأله بلفظ ابن مسعود أخرجه الطحاوي لكن هذا الأخير ثبت مثله في حديث ابن عباس عند مسلم ورجح أيضا ثبوت الواو في الصلوات والمليبات وهي تقتضي المقابلة بين المعطوف والمعطوف عليه فتكون على جملة تنافي مستغلا بخلاف ما إذا حذفنا ثانيا تكون صفة لما قبلها وتعدد التنافي الأول صريح فيكون أولى ولوقيل إن الواو مقدرة في الثاني ورجحناه ورد بصيغة الأمر بخلاف غيره فانه مجرد حكاية ولا جرم من حديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه التشهد وأمره أن يعلمه الناس ولم ينقل ذلك لغيره ففيه دليل على مزبته وقال الشافعي بعد أن أخرج حديث ابن عباس رويت أحاديث في التشهد مختلفة وكان هذا أحب إلى لأنه لا يكلفها وقال في موضع آخر وقد سئل عن اختياره أشهد ابن عباس لما رأته وأساوم معجته عن ابن عباس معها كان عندى أجمع وأكثرا لفظا من غيره وأخذت به غير مصنف لمن أخذ بغيره مما صرح به بعضهم بكونه مناسبا للفظ القرآن في قوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة وأما من رجحه بكون ابن عباس من أحداث الصحابة فيكون أشبه لما روى أو بأنه أقدم من رواه أو بكون أساد حديثه حجازيا وأسانا ابن مسعود كوفيا وهو عمار رجحه فلا ظالم فيه لمن أنصفهم يمكن أن يقال إن الزيادة التي في حديث ابن عباس وهي المباركات لا تأتي رواية ابن مسعود ورجح الإحدى الكون أخذ عن النبي صلى الله عليه وسلم كان في الأخير وقد اختار مالك وأصحابه تشبهه دمج لكونه علمه للناس وهو على المنبر ولم يتكروه فيكون اجبا على لفظه نحو حديث ابن عباس إلا أنه قال الزاكيات بدل المباركات وكأنه بالمعنى لكن أو رد على الشافعي زيادة بسم الله في أول التشهد ووقع ذلك في رواية عمر المذكور لكن من طريق هشام بن عروة عن أبيه لا من طريق الزهري عن عروة التي أخرجهما مالك أخرجه عبد الرزاق وسعيد ابن منصور وغيرهما وصححه الحاكم مع كونه موقوفا وثبت في الموطن أيضا عن ابن عمر موقوفا ووقع أيضا في حديث جابر المرفوع تفرد به عيين بن نابل بالنون ثم الموحدة عن أبي الزبير عنه وحكم الحافظ البخاري

وغيره على أنه أنطاني في اسناده وإن الصواب رواية أبي الزبير عن طاوس وغيره عن ابن عباس وفي  
الجملة لم تصح هذه الزيادة وقد ترجم البيهقي عليها من استحب أو أباح التسمية قبل التسمية وهو وجه لبعض  
الشافعية وضفي يدل على عدم اعتبارها أنه ثبت في حديث أبي موسى المرفوع في التشهد وغيره فإذا  
قد أحس ذلك فليكن أول قوله التحيات لله الحديث كذا رواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة بسنده  
وأخرج مسلم من طريق عبد الرزاق هذه وقد أنكر ابن مسعود وابن عباس وغيرهما على من زادها  
أخرجه البيهقي وغيره ثم إن هذا الاختلاف إنما هو في الإفضال وكلام الشافعي المتقدم يدل على ذلك ونقل  
جماعة من العلماء الاتفاق على جواز التشهد بكل ما ثبت لكن كلام الطحاوي يشعر بأن بعض العلماء  
يقولون بوجوب التشهد المروى عن عمر وذهب جماعة من محدثي الشافعية كابن المنذر إلى اختيار تشهد  
ابن مسعود وذهب بعضهم كابن خزيمة إلى عدم الترجيع وقد تقدم الكلام عن المسألة أن التشهد  
مطلقا غير واجب والمعروف عند الشافعية أنه واجب لا فرض بخلاف ما وجد عن طريق كتب الفقهاء وقال  
الشافعي وهو فرض لكن قال لو لم يزد رجل على قوله التحيات لله سلام عليه أمّا النبي الخ كرهت ذلك ولم  
أر عليه إعادة هذا لفظه في الأم وقال صاحب الروضة بعبارة ما أقل التشهد فقص الشافعي وأكثر  
الاحتجاج إلى أنه ذكره لكنه قال وإن محمد رسول الله قال وقوله ابن كعب والصبيداني قالا وأشهد أن  
محمد رسول الله لكن أسقطا بركانه اه وقد استشكل جواز حذف الصلوات مع نيتها في جميع  
الروايات الصحيحة وكذلك الطحاوي مع جزم جماعة من الشافعية بأن اقتصر عليه هو الثابت في جميع  
الروايات ومنهم من وجه الحذف بكونها ماسة في كمالها الظاهر من سياق ابن عباس لكن يحكى على  
هذا ما تقدم من البحث في ثبوت العطف فيها في سياق غيره وهو يقتضي المفارقة (قائدة) قال الفضل  
في فتاويه ترك الصلاة بضر جميع المسلمين لأن المصلّي يقول اللهم اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات ولا بد  
أن يقول في التشهد السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فيكون مقصرا بخدمة الله وفي حق رسوله وفي  
حق نفسه وفي حق كافة المسلمين ولذلك عظامت العصبة تركها واستنبت منه السبكي أن في الصلاة حقا  
للعباد مع حق الله وإن من تركها أخل بحق جميع المؤمنين من مضى ومن يحيى إلى يوم القيامة أو جوب  
قوله في السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين (تنبيه) ذكر كطرف في الأطراف أن في بعض النسخ من  
صحج البخاري عقب حديث الباب في التشهد عن أبي نعيم حدثنا قيس بن سعد ثنا سفيان عن الأعمش  
ومسعود بن حماد عن أبي وائل وبذلك جزم أبو نعيم في مسخره فأخرجه من طريق أبي نعيم عن الأعمش  
به ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان به ثم أخرجه من طريق أبي نعيم عن سيف بن سليمان وقال أخرجه  
البخاري عن أبي نعيم فعلم أني اه وبذلك جزم المزني في الأطراف ولم يره في شيء من الروايات التي اتصلت  
لنا هنا لأن قيس بن سعد لا عن أبي نعيم عن سيف بن سعد في الاستدلال عن أبي نعيم هذا الإسناد والله أعلم  
(قوله باب الدعاء قبل السلام) أي بعد التشهد هذا الذي ينبغي أن يربيه لكن قوله في الحديث كان يدعو  
في الصلاة لا يقتضيه بما بعد التشهد وأجاب الكرماني فقال من حيث إن لكل مقام ذكرا مخصوصا  
فتعين أن يكون محله بعد الفراغ من الكل اه وفيه نظور لأن التعيين الذي ادعاه لا يخص هذا المحل  
لورود الأمر بالدعاء في السجود فكان أن سجود كذا مخصوص مع ذلك أمر فيه بالدعاء فكذلك الجلوس في  
آخر الصلاة لكذا مخصوص وأمر فيه مع ذلك بالدعاء إذا فرغ منه وأيضا فإن هذا هو ترتيب البخاري  
لكنه مطالب بدليل اختصاص هذا المحل بهذا الذي ذكره ولو قطع النظر عن ترتيبه لم يكن بين الترجيع والحديث  
مناخاة لأن قبل السلام يصعد على جميع الأركان وبذلك جزم الزين بن المنذر وأشار إليه النووي  
وسأد كرامه آخر الباب وقال ابن دقيق العيد في الكلام على حديث أبي بكر وهو ثاني حديثي الباب  
هذا يقتضي الأمر بهذا الدعاء في الصلاة من غير تعيين محله وهل الأولى أن يكون في أحد موضعين السجود  
أو التشهد لأنهما أمر فيه بالدعاء (قلت) والذي يظهر لي أن البخاري أشار إلى ما ورد في بعض الطرق من

(باب الدعاء قبل السلام)

حدثنا أبو العيان قال أخبرنا

شعيب عن الزهري قال

أخبرنا عروة بن الزبير عن

عائشة أخبرته أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

كان يدعو في الصلاة اللهم

أنى أعوذ بك

تعيينه هذا المحلل فقد وقع في بعض طرق حديث ابن مسعود بهذا كرا الشهد ثم ليقيم من الدعا ماشاء  
وسبأني اليه فيه ثم قد أخرج ابن خزيمة من رواية ابن جريح أخبرني عبد الله بن طلاس عن أبيه أنه كان  
يقول بعد الشهد كلمات بظمن جدا قلت في المتن كل ما قال بل في الشهد الأخير قلت ما هي قال  
أعوذ بالله من عذاب القبر الحديث قال ابن جريح أخبرني عن أبيه عن عائشة عن فوطا ومسلم من طريق  
محمد بن أبي عائشة عن أبي هريرة فوطا ذات شهد أحدكم فليقل فذكر نحوه هذه رواية وكيع عن  
الأوزاعي عنه وأخرجه أيضا من رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي بإفظ إذا فرغ أحدكم من الشهد  
الأخير فذكره وصرح بالتدبير في جميع الأسناد فهذا فيه تعيين هذه الاستعاذة بعد الفراغ من الشهد  
فيكون سابقا على غيره من الأدعية ولم يرد إلا في أن المصلي يقيم من الدعا ماشاء يكون بعده هذه  
الاستعاذة وقبل السلام (( قوله من عذاب القبر )) فيه رد على من أنكروه وسبأني اليه في ذلك في كتاب  
الجنائز أن شاء الله تعالى (( قوله من فتنة المسيح الدجال )) قال أهل اللغة الفتنة الامتحان والاختبار قال  
عياض واستعمالها في العرف لكشف ما بكرة اه وتطلق على القتل والاحراق والنهضة وغيرها  
والمسيح يرفع الميع وتخفيف المهمة المكسورة وآخر ما مهملة يطلق على الدجال وعلى عيسى بن مريم عليه  
السلام لكن إذا ورد الدجال فيقيد به وقال أبو داود وفي السنن المسيح مثقل الدجال وتخفف عيسى والمشهور  
الاول وأما نقل القريري في رواية المقتلى وحده عنه عن خلف بن عامر وهو الهمداني أحد الحفاظ أن  
المسيح بالتشديد والتخفيف واحد يقال للدجال ويقال لعيسى وأنه لا فرق بينهما معني لا اختصاص  
لا حدهما بأحد الأمرين فهو أي ثالث وقال الجوهرى من قاله بالتخفيف فلم يصح الأرض ومن قاله  
بالتشديد فلكونه مروج العين وحكى بعضهم أنه قال بالخاء المعجمة في الدجال ونسب قائله إلى التعصيف  
واختلف في تليق الدجال بذلك قيل لأنه مسموح العين وقيل لأن أحد شي وجهه خلق مسموحا لعين فيه  
ولا حاجب وقيل لأنه يجمع الأرض إذا خرج وأما عيسى قيل معنى بذلك لأنه خرج من بطن أمه مسموحا  
بالهين وقيل لأن زكروا مصحه وقيل لأنه كان لا يصح ذاعاها الإبرى وقيل لأنه كان يسمع الأرض  
بسياحتها وقيل لأن وجهه كانت لا أخص لها وقيل لبسه المسموح وقيل هو بالعبرانية ما شافا فرب  
المسيح وقيل المسيح الصديق كاسياني في التفسير ذكر قائله أن شاء الله تعالى وقد كررنا الشيخ محمد الدين  
الشبرا في صاحب القاموس أنه جمع في سبب تسمية عيسى بذلك خمسة قولاً وأورد في شرح الماشاء  
(( قوله فتنة الدجال وفتنة الممات )) قال ابن دقيق العيد فتنة الدجال ما يعرض للإنسان مدة حياته من  
الاقتنائ بالهنا والشهوات والجهاالات وأعظمها والعباد بالله أمر الخاتمة عند الموت وفتنة الممات  
يجوز أن يراد به الفتنة عند الموت أضعف إليه لقرابته ويكون المراد بفتنة الدجال في هذا ما قيل ذلك  
ويجوز أن يراد به فتنة القبر وقد صرح بعضي في حديث أسماء الأ في الجنائز أنكم تفتنون في قبوركم  
مثل أقربيا من فتنة الدجال ولا يكون مع هذا الوجه منكر ما مع قوله عذاب القبر لأن العذاب ممتد  
عن الفتنة والسبب غير السبب وقيل أراد بفتنة الدجال ابتلاء مع زوال الصبر وفتنة الممات السؤال  
في القبر مع الحيرة وهذا من العام بعد الخاص لأن عذاب القبر داخل تحت فتنة الممات وفتنة الدجال  
داخله تحت فتنة الدجال وأخرج الحكيم الترمذي في نوادر الأصول عن سفیان الثوري أن الميت إذا سئل  
من ربه تراه إلى الشيطان فيشير إلى نفسه في آثاره فلهذا ودسؤال التثبت له حين يسئل ثم أخرج  
بسند جيد إلى عمرو بن مرة كذا في أصحابنا إذا وضع الميت في القبر أن يقولوا اللهم أعذه من الشيطان  
(( قوله والمغرم )) أي الدين يقال غرم بكسر الراء أي إذا قيل والمراد به ما يستدان فحيا لا يجوز وفيها  
يجوز ثم يبرهن عن أدائه ويحتمل أن يراد به ما هو أهم من ذلك وقد استعاذ على الله عليه وسلم من غلبة الدين  
وقال القرطبي المغرم الغرم وقد نبه في الحديث على الضرر والا ح من المغرم والله أعلم (( قوله فقال له  
قائل )) لم أقف على اسمه ثم وجدت في رواية للنبائي من طريق معمر عن الزمري أن السائل عن ذلك

من عذاب القبر وأعوذ بك  
من فتنة المسيح الدجال  
وأعوذ بك من فتنة الدجال  
وفتنة الممات اللهم  
أعوذ بك من الممات والمغرم  
فقال له قائل



عائشة وانظها فقلت يا رسول الله ما كرم ما استعبد الخ (قوله ما كثر) بفتح الراء على التعجب وقوله  
 اذا غرم بكسر الراء (قوله ووعدا خلف) كذلك كثر وفي رواية الخوى يواذ وعدا خلف والمراد ان  
 ذلك شأن من يستدين غالبا (قوله وعن الزهري) انظاها انه معطوف على الاستاذ المذكور فكان  
 الزهري حدث به مطولا ومختصرا لكن لم أره في شيء من المسانيد والمختصرات من طريق شبيب عنه  
 الا مطولا ورأيت به بالقطر المختصر المذكور سنداً ومتاعداً المصنف في كتاب الفتن من طريق صالح بن  
 كيسان عن الزهري وكذلك أخرجه مسلم من طريق صالح وقد استشكل دقاؤه صلى الله عليه وسلم بما  
 ذكره من انه معصوم مغفور له ما تقدم وما تأخر وأجيب باجوبة أحدها انه قصد التعليم لامته فانها ان  
 المراد السؤال منه لامته فيكون المعنى هنا أو ذل لا متى بالهاء ساوكت طريق التواضع وانها راء العيردية  
 والزام خوف الله واعظامه والاقتدار اليه وامثال أمره في الرغبة اليه ولا يتعنت تكرار الطلب مع تحقق  
 الاجابة لان ذلك يحصل الحسنات ويرفع الدرجات وفيه تحرر بعض لامته على ملازمة ذلك لانه اذا كان  
 مع تحقق المغفرة لا يترك التخصر في لم يحقق ذلك أخرى بالملازمة وأما الاستعاذه من فتنه الفجال مع  
 تحققه انه لا يدرك فلا إشكال فيه على الوجهين الاولين وقيل على الثالث يحتمل أن يكون ذلك قبل تحقق  
 عدم ادراكه يدل عليه قوله في الحديث الآخر عند مسلم ان يخرج وأيا فيكم فانا نجيبه الحديث والله  
 أعلم (قوله عن أبي الخليل) هو الميزني بالقنانية وراي المفوضين ثم نون والاسناد كله سوى طرفه  
 مصرعون وفيه تابعي عن عيسى وهو زبدي عن أبي الخير وصحاحي عن صحابي وهو عبد الله بن عمرو بن  
 العاص عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه هذه رواية الثالث عن يزدني ومقتضاها ان الحديث من مسند  
 الصديق رضي الله عنه وأروى من ذلك رواية أبي الوليد الطيالسي عن الليث بن النضر عن أبي بكر قال  
 قلت يا رسول الله أخرجه الزمان من طريقه وخالف عمرو بن الحارث الليث فجعله من مسند عبد الله بن عمرو  
 ولقطه عن أبي الخير ان سمع عبد الله بن عمرو يقول ان أبا بكر قال للنبي صلى الله عليه وسلم هكذا رواه  
 ابن وهب عن عمرو ولا يقدح هذا الاختلاف في صحة الحديث وقد أخرج المصنف طريق عمرو وحلقه في  
 الدعوات وموسولة في التوسيد وكذلك أخرجه مسلم الطريقين طريق الليث وطريق ابن وهب وزاد مع  
 عمرو بن الحارث وسلامهما وابن خزيمة في روايته انه ابن لهيعة (قوله ظلت نفسي) أي علبسة  
 ما يستوجب العقوبة أو ينقص الحظ وفيه أن الانسان لا يمرى عن تقصير ولو كان صدقا (قوله ولا يغفر  
 الذنوب الا أنت) فيه اقرار بالوحدانية واستحلاب المغفرة وهو كقوله تعالى والذين اذا فعلوا فاحشة أو  
 ظلموا انفسهم الآية فأتى على المستغفر وفي من تئنه عليهم بالاستغفار لو حال الامر به كما قيل ان كل  
 شيء أتى الله على فاعله فهو أمر به وكل شيء ذم فاعله فهو ناه عنه (قوله مغفرة من عندك) قال الطبري  
 دل التذكير على ان المطلوب غفران عظيم لا يدرك كنهه ووصفه بكونه من عنده سبحانه وتعالى مريد ذلك  
 العظيم لان الذي يكون من عند الله لا يحيط به وصف وقال ابن دقيق العيد يحتمل وجهين أحدهما الاشارة  
 الى التوحيد المذكور كانه قال لا يشعل هذا الا أنت فاعله أنت والثاني وهو أحسن انه اشارة الى طلب  
 مغفرة متفضل بها لا يقتضيهما سبب من العبد من عمل حسن ولا غيره انتهى وهذا الثاني خرم ابن الجوزي  
 فقال المعنى هي المغفرة تفضل الا ان لم أكن لها أهلا بعمل (قوله ان أنت الغفور الرحيم) هاسفتان  
 ذكرتا خاتمة الكلام على جهة المقابلة لتقدم الغفور ومقابل لقوله اغفر لي والرحيم مقابل لقوله ارحمني  
 وهي مقابلة مرتبة وفي هذا الحديث من القوائد ايضا احتساب طلب التعليم من العالم خصوصا في  
 الدعوات المطلوب فيها جوامع الحكم ولم يصح في الحديث تعيين محله وقد تقدم كلام ابن دقيق العيد في  
 ذلك في أوائل الباب الذي قبله قال ولعله ترجح كونه في بعدا تشهد لظهور العناية بتعليم دعاة مخصوصي  
 هذا المجل ونازعه الفا كها في فقال الاولى الجمع بينهما في المجلين المذكورين أي البصود والنشهد  
 وقال النووي استدلال البخاري صحيح لان قوله في سلاتي بمعجمه هو من مظانه هذا الموطن (قلت) ويحتمل

ما أكثر ما استعبد  
 من المغرم فقال ان الرجل  
 اذا غرم حدث فيكذب  
 ووعدا خلف وعن الزهري  
 قال أخبرني عمرو بن  
 الزبير ان عائشة رضي الله  
 عنها قالت سمعت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 يستعذ في صلاته من فتنه  
 الفجال حدثنا قتيبة بن  
 سعيد قال حدثنا الألبان  
 عن يزيد بن أبي حبيب عن  
 أبي الخير عن عبد الله بن  
 عمرو عن أبي بكر الصديق  
 رضي الله عنه أنه قال  
 لرسول الله صلى الله عليه  
 وسلم على دعاة وعوبه  
 في صلاتي قال قل اللهم اني  
 ظلت نفسي ظالما كثيرا  
 ولا يغفر الذنوب الا أنت  
 فاغفر لي مغفرة عن عندك  
 وارحمني انك أنت الغفور  
 الرحيم

ان يكون سؤال أبي بكر عن ذلك كان عند قوله لما علمهم التشهد ثم ليتخير من الدعاء ما شاءه من ثم أعقب المصنف الترجمة بذلك ﴿قوله باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب﴾ يشير إلى ان الدعاء السابق في الباب الذي قبله لا يجب ان كان قد ورد بصيغة الأمر كما أثرت إليه لقوله في آخر حديث التشهد ثم ليتخير والمنى وجوبه يحتمل ان يكون الدعاء الذي لا يجب دعاءه مخصوص وهذا واضح مطابق لحديث وان كان التخيير مأمورا به ويحتمل أن يكون المنى التخيير يجعل الأمر الوارد به على السند ويجتاح إلى دليل قال ابن رشد ليس التخيير في إحدى الشئ يدل على عدم وجوبه فقد يكون أصل الشئ واجبا ويقع التخيير في وصفه وقال الزين بن المنير قوله ثم ليتخير وان كان بصيغة الأمر لكنها كثيرا ما ترد للندب وإدعى بعضهم الإجماع على عدم الوجوب فيه نظرا فقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طاوس مبدل على أنه يرى وجوب الاستعاذة بالمأمور بها في حديث أبي هريرة المذكور في الباب قبله وذلك أنه سأل أنه هل قالها بعد التشهد فقال لأقصره أن بعد الصلاة به قال بعض أهل الظاهر أفرط ابن حزم فقال وجوبها في التشهد الأول أيضا قال ابن المنذر لو لا حديث ابن مسعود ثم ليتخير من الدعاء لقلت وجوبها وقد قال الشافعي أيضا وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد وإدعى أبو الطيب الخبزي من أتباعه والطحاوي وآخرون أنه لم يسبق إلى ذلك واستدلوا على نفيها بحديث الباب مع دعوى الإجماع وفيه نظر لأنه ورد من جعفر الباقر والشعبي وغيرهما مبدل على القول بالوجوب وأعجب من ذلك أنه صرح عن ابن مسعود وإدعى حديث الباب ما يقتضيه فقد سعيد بن منصور وأبي بكر بن أبي شيبة بإسناد صحيح إلى أبي الأحوص قال قال عبد الله يشهد الرجل في الصلاة ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو لنفسه بعد ودوافي الشافعي أحدى الروايتين عنه وبعض أصحاب مالك وقال اصح بن راهويه أيضا بالوجوب لكن قال ان ركعها ناسرا رجوت ان يجزئه فقبل ان له في المسئلة قولين كاحد وقيل بل كان راها واجبة لا شرطا ومنهم من قيد بفرد الشافعي بكونه عنها بعد التشهد لا قبله ولا فيه حتى لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في أثناء التشهد مثلا لم يجزئ عنده وسيأتي من هذا في كتاب الدعوات ان شاء الله تعالى ﴿قوله ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فبدعو﴾ زاد أبو دواد عن مسدد شيخ البخاري فيه فبدعو به ونحوه للنسائي من وجه آخر بلفظ فليدع بولا يصح عن عيسى عن الأعمش ثم ليتخير من الدعاء ما أحب وفي رواية منصوص عن أبي وائل عند المصنف في الدعوات ثم ليتخير من التناشأ ونحوه لمسلم بلفظ من المسئلة واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة بما اختار المصلي من أمر الدنيا والآخرة قال ابن بطال خالف في ذلك القاضي وطاوس وأبو حنيفة فقالوا لا يدعوى الصلاة إلا بما وجد في القرآن كذا أطلق هو ومن تبعه عن أبي حنيفة والمعروف في كتب الحنفية أنه لا يدعوى الصلاة إلا بما جاء في القرآن أو ثبت في الحديث وبعبارة بعضهم ما كان مأثورا قال قالهم المأثور أعم من أن يكون مر فوعا أو غير مر فوع لكن ظاهر حديث الباب رد عليهم وكذا رد على قول ابن سيرين لا يدعوى في الصلاة إلا بما الآخرة واستثنى بعض الشافعية ما يقع من أمر الدنيا فان أراد الفاحش من اللفظ فحتمل والا فلا شأن بالدعاء بالأمور المحرمة مطلقا لا يجوز وقد ورد فيما يقال بعد التشهد أخبار من أحسنها لمرواه سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق غير بن سعد قال كان عبد الله يعني ابن مسعود يعلمنا التشهد في الصلاة ثم يقول إذا فرغ أحدكم من التشهد فليقل اللهم اني أسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم اللهم اني أسألك من خير ما سألتك منه عبادك الصالحون وأعوذ بك من شر ما سألتك منه عبادك الصالحون وبنّا آتينا في الدنيا حسنة الآية قال ويقول لم يدع نبيا ولا صالحا شئ إلا دخل في هذا الصلوة وهذا من المأثور غير مر فوع وليس هو ما ورد في القرآن وقد استدل البيهقي بالحديث المتفق عليه ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فبدعو به وحدثت أبي هريرة رفته إذا فرغ أحدكم من التشهد فليقل اللهم اني أسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم

﴿باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب﴾  
حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن الأعمش قال حدثني شقيق عن عبد الله قال كنا إذا كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة قلنا السلام على الله من عباده السلام على فلان وفلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام على فلان فان الله هو السلام ولكن قولوا الصليات لله والصلاة والسلام على النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فانكم إذا قلتم ذلك أصاب كل عبد من السعداء وسعين السعداء والأرض أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فبدعو

(باب من لم يصح جهته وأغفه حتى صلى) قال أبو عبد الله رأيت المجسلي يخج ٢١٩ هذا الحديث أن لا يصح الجبهة في الصلاة

بداله هكذا أخرجه البيهقي وأصل الحديث في مسلم وهذه الزيادة صحيحة لأنها من الطريق التي أخرجه  
مسلم ﴿قوله باب من لم يصح جهته وأغفه حتى صلى﴾ قال الزين بن المنير لما مضى ذكر البخاري المستدل  
ودله وركل الأمر فيه لنظر المجتهد هل يوافق المجسدي أو يخالفه وانما فصل ذلك لما يتطرق إلى الدليل من  
الاحتقالات لأن بقا أثر الطين لا يستلزم في مسح الجبهة أن يجوز أن يكون مسحها وبقي الأثر بعد المسح  
ويحتمل أن يكون ترك المسح ناسيا أو تركه غامدا التصديق بزياده أو لكونه لم يشعر ببقائه أثر الطين في جهته  
أو لبيان الجواز أو لأن ترك المسح أولى لأن المسح عمل وان كان قليلا وإذا تطرقت هذه الاحتمالات لم ينض  
الاستدلال لاسيما وهو فصل من الجلبيلات لا من القرب ﴿قوله قال أبو عبد الله﴾ هو المصنف والمجسدي  
هو شيخه المشهور أحد تلامذة الشافعي ﴿قوله يخج بهذا﴾ فيه إشارة إلى أنه واقف على ذلك ومن ثم لم  
ينقبه وقد تقدم ما فيه وأنه ان احتج به على المنع جله لمسلم من الاعتراض وإن الفرق الأولى ﴿قوله حدثنا  
هشام﴾ هو الدستوائي ويحيى هو ابن أبي كثير ﴿قوله حتى رأيت أثر الطين﴾ وهو محمول على أثر خفيف  
لا يمنع مباشرة الجبهة للمعبود وسأني بقية الكلام على فوائده في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى  
﴿قوله باب التسليم﴾ أي من الصلاة قبل لم يذكر المصنف حكمه لتعارض الأدلة عنده في الوجوب  
وعدمه ويمكن أن يؤخذ أن وجوب من حديث الباب حيث جاء فيه كان إذا سلم لأنه يشعر بتحقق مواظبة على  
ذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم سألو أباي عن أبيي وحديث تخيلها التسليم أخرجه أصحاب السنن  
بسند صحيح وأما حديث إذا أحدث وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته فقد ضعفه  
الحفاظ وسأني الكلام على بقية فوائده بعد أربعة أبواب ﴿تنبيه﴾ لم يذكر عدد التسليم وقد أخرج  
مسلم من حديث ابن مسعود ومن حديث سعد بن أبي رفاع التلمذتين وذكر العجلي وابن عبد البر أن  
حديث التسليمة الواحدة معلول وبسط ابن عبد البر الكلام على ذلك ﴿قوله باب يسلم﴾ أي المأموم  
﴿حين يسلم الإمام﴾ قال الزين بن المنير ترجم بلفظ الحديث وهو محتمل لأن يكون المراد أنه يتبذئ السلام  
بعد ابتداء الإمام له فيشرع المأموم فيه قبل أن يقره الإمام ويحتمل أن يكون المراد أن المأموم يتبذئ  
السلام إذا أغف الإمام قول فلما كان محتملا للمهرين وكل النظر فيه إلى المجتهد انتهى ويحتمل أن يكون أراد  
أن الثاني ليس بشرط لأن اللفظ يحتمل أن يكون أراد أن الثاني ليس بشرط لأن اللفظ يحتمل الصورتين  
فأجسما فعل المأموم جاز وكأنه أشار إلى أنه يتبذئ أن لا يتأخر المأموم في سلامه بعد الإمام متشاغلا بدعاء  
وغيره يدل على ذلك ما ذكره عن ابن عمر رواه الأثر المذكور لم أقف على من وصله لكن عند ابن أبي شيبة  
عن ابن عمر ما عني معناه وقد تقدم الكلام على حديث عتيان مطولا في أوائل الصلاة وأورده هنا  
مختصرا جدا وفي الباب الذي يليه أهم منه وكلاهما من طريق عبد الله وهو ابن المبارك ﴿قوله باب من  
لم يرد السلام على الإمام واكتفى بتسليم الصلاة﴾ أورده فيه حديث عتيان كما ذكرنا وأعمده فيه على قوله  
ثم سلم وسلمنا حين سلم فإن ظاهره أنهم سلموا نظير سلامه وسلامه أملاوا حقوقه التي يتصل بها من الصلاة  
واما هي وأخرى معها فيحتاج من استعجب تسليمة لأنه على الإمام بين التسليتين كما قوله للمالكية إلى دليل  
خاص وإلى ذلك أشار البخاري وقال ابن طلال أظنه قصد الرد على من يوجب التسليمة الثانية وقد نقله  
الطباطبائي عن الحسن بن الحسن انتهى وفي هذا الظن بعد والله أعلم ﴿قوله وزعم﴾ الزعم يطلق على  
القول المحقق وعلى القول المشكوك فيه وعلى الكذب ويتزل في كل موضع على ما يليق به والظاهر أن  
المراد به هنا الأول لأن محمود بن الربيع موثق عند الزهري فقله عنده مقبول ﴿قوله من دلو كانت في  
دارهم﴾ قال الكرماني كانت سفلة موصوفة محذوفة أي من شعر كانت في دارهم ونظ الدلو يدل عليه  
وقال غيره بل الدلو يذكروث فلا يحتاج إلى تقدير ﴿قوله جمعت عتيان بن مالك الانصاري ثم أحد  
بنو سالم﴾ ينصب أحد عطفا على قوله الانصاري وهو يعنى قوله الانصاري ثم السامي هذا الذي يكاد  
من له أدنى ممارسة بجمرفة الرجال أن يقطع به وقال الكرماني يحتمل أن يكون عطفا على عتيان يعني جمعت

صلى الله عليه وسلم وعقل جمعة نجما من دلو كانت في دارهم قال جمعت عتيان بن مالك الانصاري ثم أحد بن سالم قال كتب أسلى لقوى يعني

عتيان ثم سمعت أحدى بنى سالم أيضا قال والمراد به فيما يظهر الحصين بن محمد فكان محمود ومع من عتيان ومن الحصين قال وهو بخلاف ما تقدم في باب المساجد البيوت ان الزهري هو الذي سمع محمودا والحصين قال ولا عناقلة بينهما الا احتمال ان الزهري ومحمودا معا جميعا من الحصين قال ولوروى برقم أحد بنان يكون عطا على محمود وسالغ ووافق الرواية الاولى يعني فقصير التقدير قال الزهري أخبرني محمود بن الربيع ثم أخبرني أحدى بنى سالم أى الحصين انتهى وكان الحامل له على ذلك كله قول الزهري في الرواية السابقة ثم سألت الحصين بن محمد الانصاري وهو أحدى بنى سالم فذكر أنه ظن ان المراد بقوله ثم أحدى بنى سالم هنا هو المراد بقوله أحدى بنى سالم هناك ولا حاجة لذلك فان عتيان من بنى سالم أيضا وهو عتيان بن مالك بن عمرو بن الجحلان بن زيد بن غنم بن سالم بن عوف وقيل في نسب غير ذلك مع الاتفاق على انه من بنى سالم والاصل عدم التقدير في ادخل أخبرني بن ثم وأحد على الاحتمال الذي ذكره اشكال آخر لانه يلزم منه ان يكون الحصين بن محمد هو صاحب القصة المذكورة وانها تعددت له ولعتيان وليس كذلك فان الحصين المذكور لا يحسبه له بل لم أر من ذكره أباه في العصابة وقد ذكر ابن أبي حاتم الحصين بن محمد في الجرح والتعديل ولم يذكره شيئا غير عتيان بن مالك ونقل عن أبيه ان روايته عنه هي سلة ولم يذكر أحد من صف في الرجال لمحمود بن الربيع رواية عن الحصين والله أعلم **«قوله فلوددت»** أى فوالله لوددت **«قوله لما شئت النهار»** أى ارتفعت الشمس **«قوله فاشأرا اليه من المكان الذي أحب أن يصلى فيه»** قال الكرماني فاعل أشار النبي صلى الله عليه وسلم ومن التبعية قال ولا ينافي ما تقدم انه قال فاشأرت له الى المكان لا مكان وقوع الاشارة من منه ومن النبي صلى الله عليه وسلم امامعا وامامبا ولا حقا **«قلت»** والذي يظهر ان فاعل أشار هو عتيان لكن فيه التناقض اذ ظاهرا السياق ان يقول فاشأرت الى آخره وهذا يتوافق الروايات والله أعلم **«قوله باب الذي كره الصلاة»** أورد فيه أولا حديث ابن عباس من وجهين أحدهما أنتم من الاشرار أغرب المزي ففعل ما حدثين والذي يظهر انه ما حدث واحد كحديثه **«قوله أخرى عمرو»** هو ابن دينار المدني **«قوله كان له رسول الله صلى الله عليه وسلم»** فيه ان مثل هذا عند البخاري يحكمه بالرفع خلافا لشد من عذوقه واقعه وسلم والجهور على ذلك وفيه دليل على جواز الجهر بالذ كر عقب الصلاة قال الطبري في الابانة عن محبة ما كان يفعله بعض الامراء من التكبير عقب الصلاة وتعبه ابن بطال بأنه لم يقف على ذلك عن أحد من السابقين الا ما حكاه ابن حبيب في الواضحة أنهم كانوا يستقيمون التكبير في العسا كر عقب الصبح والعشاء كبيرا طاب ثلثا قال وهو قديم من شأن الناس قال ابن بطال وفي التبيين عن مالك ان ذلك حدث قال وفي السياق اشار ابن العاصبة لم يكونوا يرفعون أصواتهم بالذ كر في الوقت الذي قال فيه ابن عباس ما قال **«قلت»** في التقييد بالصلاة نظر لم يكن حينئذ من العصابة الا القليل وقال النووي حل الشافعي هذا الحديث على أنهم جهورا به وقتنا يسيرا لاجل تعليم صفة الذ كر لآتهم مداومعا الى الجهر والمختار ان الامام والمأموم يخفيان الذ كر الا ان احتج الى التعليم **«قوله قال ابن عباس»** وهو موصول بالاستناد المبدا به كما في رواية مسلم عن اصحق بن منصور عن عبد الرزاق به **«قوله كنت أعلم»** فيه اطلاق العلم على الامر المستند الى لظن الغالب **«قوله اذا انصرفوا»** أى أعلم انصرفهم بذلك أى برفع الصوت اذا سمعته أى الذ كر والمعنى كنت أعلم بسماع الذ كر انصرفهم **«قوله حدثني علي»** هو ابن المسيب وسفيان هو ابن عيينة وعمرو هو ابن دينار **«قوله كنت أعرف انقضاء صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالتكبير»** وقع في رواية الحميدي عن سفيان بصيغة المحصر ولفظه ما كنا نعرف انقضاء صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالتكبير ولا الظاهر انه لم يكن يحضر الجماعة لانه كان صغيرا عن لاي اطلب على ذلك ولا يلزم به فكان يعرف انقضاء الصلاة عما ذكره في غيره فيحتمل أن يكون حاضر في آخر الصلوة فكان لا يعرف انقضاء ما بالنسب

سالم فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت اني أنكرت بصري وان السيول تحول بيني وبين مسجد قوى فلو ددت اني حث فضلت في بيتي مكانا اتخذه مسجد فقال أفعل ان شاء الله فقد اعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر معه بعدما اشتد النهار فاستأذن النبي صلى الله عليه وسلم فأذنت له فلم يجلس حتى قال أين تحب أن أصلى من بيتك فأشار اليه من المكان الذي أحب أن يصلى فيه فقام فصعدنا خلقه ثم سلم وسلمنا حين سلم **«باب الذ كر بعد الصلاة»** حدثنا اصحق بن نصر قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرني ابن جريج قال أخبرني عمرو أن ابامعبد مولى ابن عباس أخبره أن ابن عباس رضي الله عنهما أخبره أن رفع الصوت بالذ كر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابن انصرفوا بذلك اذا سمعته حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال حدثنا عمرو قال أخبرني أبو معبد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كنت أعرف انقضاء صلاة النبي صلى الله عليه وسلم

وانما كان يعرفه بالتكبير وقال ابن دقيق العبد يؤخذ منه انه لم يكن هناك مبلغ جهر الصوت  
يسمع من بعد **(قوله بالتكبير)** هو اخص من رواية ابن جريح التي قبلها لانها اكثر اعم من التكبير  
ويحتمل ان تكون هذه مفسرة لذلك فكان المراد ان رفع الصوت بالتكبير كراى بالتكبير وكانهم كانوا  
يبدؤن بالتكبير بعد الصلاة قبل التسبيح والتعبد وسأقي الكلام على ذلك في الحديث الذي بعده  
**(قوله قال على)** هو ابن المديني المذكور وبنت هذه الزيادة في رواية المستطلي والتكثير يعني وزاد مسلم  
في روايته المذكورة قال عمرو يعني ابن دينار وزاد كرت ذلك لابي معبد بعد ذكره وقال لم يحدث بهذا  
قال عمرو قد أخبرني به قبل ذلك قال الشافعي بعد ان رواه عن سفيان كانه نسيه بعد ان حدثه به انتهى وهذا  
يدل على ان مسلما كان يرى صحة الحديث ولو انكره واراه اذا كان الناقل عنه عدلا ولا اهل الحديث  
فيه تفصيل قالوا اما ان يحجز برده اولاد اجزم فلما بن بصرح بتكذيب الراوى عنه ولا فان لم يحجز  
بارد كان قال لا ذكره فهو متفق عندهم على قبوله لان الفرع ثقة والاصل لم يطمع فيه وان جزم وصرح  
بالتكذيب فهو متفق عندهم على رده لان جزم الفرع يكون الاصل حديثه يستزم بتكذيب الاصل في  
دعواه انه كذب عليه وليس قبول قول أحدهما بأولى من الآخر وان جزم بالرد ولو بصرح بالتكذيب  
فأراج عندهم قبوله واما الفقهاء فاختلوا في هذه الصورة الى القبول وعن بعض الحنفية  
ورواية عن أحمد لا يقبل قياسا على الشاهد وللأمام نفع الدين في هذه المسئلة تفصيل نحو ما تقدم وزاد  
فان كان الفرع مترددا في معامه والاصل جازما بعده سقط لوجود التعارض ومحصل كلامه اننا  
انما ان تساوي بالارد وان رجح أحدهما على به وهذا الحديث من أمثله وأبعد من قال انما نفي أبو معبد  
التحديث ولا يلزم منه نفي الاخبار وهو الذي وقع من عمرو ولا مخالفة وترده الرواية التي فيها ذكره ولو  
كان كازعم لم يكن هناك انكار ولان الفرق بين التحديث والاخبار انما يحدث بعد ذلك وفي كتب  
الاصول - كتابة الخلاف في هذه المسئلة عن الحنفية **(قوله عن عبيد الله)** هو ابن عمر العمري ويسمى هو  
مولي أبي بكر بن عبد الرحمن وهما مدينيان وعبيد الله تابعي صغير ولم أقض لاسمى على رواية عن أحد من  
الصحابه فهو من رواية الكبير عن الصغير وهما مدينيان وكذا أبو صالح **(قوله جاء الفقراء)** سمى منهم في  
رواية محمد بن أبي حاشية عن أبي هريرة أو زكريا النخاري أخرجه أبو دارود وأخرجه جعفر القزويني كتاب  
الذ كره من حديث أبي ذر نفسه وسمى منهم أبو الدرداء عند النسائي وغيره من طرق عنه وسلم من  
روايته سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أنهم قالوا يا رسول الله قد كرا الحديث والظاهر ان أبا  
هريرة منهم وفي رواية النسائي عن زيد بن ثابت قال أمرنا أن نسبح الحديث كاسمائي لفظه وهذا يمكن  
أن يقال فيه ان زيد بن ثابت كان منهم ولا يعارضه قوله في رواية ابن عجلان عن سمى عندهم جاء فقراء  
المهاجرين لكون زيد بن ثابت أنصاري من الانصار لاحتمال التغليب **(قوله الدثور)** بضم المهملة  
والمثناة جمع دثر بفتح شيمكون هو المال الكثير ومن في قوله من الاموال لبيان وقوع عند الخطا في ذهب  
أهل الدور ومن الاموال وقال كذا وقع الدور جمع دار والصواب الدثور انتهى وذكر صاحب المطالع عن  
رواية أبي زيد المرزوي أيضا الدور **(قوله بالدرجات العلى)** بضم العين جمع العلية وهي ثابتة الاعلى  
ويحتمل أن تكون حسيه والمراد درجات الجنات أو معنوية والمراد علو القدر عند الله **(قوله والنعم)**  
المقيم وصفه بالاقامة إشارة الى ضده وهو النعم العاجل فانه قل ما يصفون ان صفاهو بعدد از وال  
وفي رواية محمد بن أبي حاشية المذكورة ذهب أصحاب الدثور بالاجور وكذا لمسلم من حديث أبي ذر وزاد  
المصنف في الدعوات من رواية ورقاء عن سمى قال كفضلك ونحوه لمسلم من رواية ابن عجلان عن سمى  
**(قوله ويصومون كانهوم)** زاد في حديث أبي الدرداء المذكور يذكر كرون كاذ كروا لابرار من حديث  
ابن عمر صدقوا تصديقا وأمنوا ايماننا **(قوله ولهم فضل أموال)** كذا لاكثر بالاضافة وفي رواية  
الاصلي فضل الاموال والتكثير في فضل من أموال **(قوله يحبون بها)** أي ولا ينجح بشكل عليه ما وقع

بالتكبير قال على حدثنا  
سفيان عن عمرو قال كان  
أبو معبد أصدق موالى  
ابن عباس قال على واجبه  
ناقضه حدثنا محمد بن أبي  
بكر قال حدثنا معمر عن  
عبيد الله عن سمى عن  
أبي صالح عن أبي هريرة  
رضي الله عنه قال جاء  
الفقراء الى النبي صلى الله  
عليه وسلم فقالوا ذهب  
أهل الدثور من الاموال  
بالدرجات العلى والنعم  
المقيم يصلون كما يصل  
ويصومون كما يصوم ولهم  
فضل أموال يحبون بها  
ويستمرون ويصعدون

في رواية جعفر القريابي من حديث أبي الدرداء ويحجون كالنجم وتظهره ملوقع هنا ويجاهدون ووقع في الدعوات من رواية ورقاء عن سمى وجاهدوا كجاهدنا لكن الجواب عن هذا الثاني ظاهر وهو التفرقة بين الجهاد الماعني فهو الذي اشترى كوافيه وبين الجهاد المذوق فهو الذي تقدر عليه أصحاب الاموال غالباً ويمكن أن يقال مثله في الحج ويحتمل أن يقرأ يحجون بها بضم أوله من الراعي أي يعينون غيرهم على الحج بلال (قوله ويصدقون) عند مسلم من رواية ابن عجلان عن سمى ويصدقون ولا تصدقو ويعتقون ولا نتق (قوله فقال ألا أحدنكم عما أن أخذتم به) في رواية الاصيلي بأمران أخذتم وكذا الامعاء على وسقط قوله عما أن أكثر الروايات وكذا قوله به وقد فسر الساقط في الرواية الاخرى في رواية مسلم أنلا علمكم شيأ وفي رواية أبي داود فقال يا بأذر ألا أعلمك كلمات تقولون (قوله أدرنكم من سبقكم) أي من أهل الاموال الذين امتازوا وعليكم بالصدقة والسبقية هنا يحتمل أن تكون معنوية وأن تكون حسية قال الشيخ في الدين والاول أقرب وسقط قوله من سبقكم من رواية الاصيلي (قوله وكنتم خير من أنتم بين ظهرانيهم) بفتح النون وسكون الصاد ثنية وفي رواية كريمة وأبي الوقت ظهرانيه بالافراد وكذا الامعاء على وعند مسلم من رواية ابن عجلان ولا يكون أحد أفضل منكم قيل ظاهره يخالف لمسلم لان الادراك ظاهره المساواة وهذا ظاهره الافضلية وأجاب بعضهم بان الادراك لا يلزم منه المساواة فقد يترك ثم يثوب وعلى هذا التقرب بهذا الذي كراجه على التقرب بالمال ويحتمل أن يقال الضمير في كنتم للمجموع من السابق والمدرك وكذا قوله الام عمل مثل عملكم أي من الفقراء فقال الذي كراهم من الاغنياء فتصدق أو ان الخطاب للفقراء خاصة لكن يشار بهم للاغنياء في الخيرية المذكورة فيكون كل من الصنفين خيراً من لا يتقرب بذلك ولا صدقة وبشبهه قوله في حديث ابن عمر هند البزار أدرنكم مثل فضلهم ولمسلم في حديث أبي ذر أو ليس قد جعل لكم ما تصدقون ان بكل نسيعة صدقة وبكل تكبيرة صدقة الحديث واستشكل تساوي فضل هذا الذي كره بفضل التقرب بالمال من شدة المشقة فيه وأجاب الكرماني بأنه لا يلزم أن يكون الثواب على قدر المشقة في كل حالة واستدل لذلك بفضل كلمة الشهادة مع سهولتها في كثير من العبادات الشاقة (قوله تسبحون وتحمدون وتكبرون) كذا وقع في أكثر الاحاديث تقديم التسبيح على التكبير وتأخير التكبير وفي رواية ابن عجلان تقديم التكبير على التكبير خاصة وفيه أيضاً قول أبي صالح يقول الله أكبر وسبحان الله والحمد لله ومثله لابي داود من حديث أم الحكم ولهم حديث أبي هريرة تكبر وتحمّد وتسبح وكذا في حديث ابن عمر وهذا الاختلاف دال على أن لا ترتب فيها ويستأنس لذلك بقوله في حديث الباقيات الصالحات لا يضرك بأيهن بدأت لكن يمكن أن يقال الاولى البداء بالتسبيح لانه يضمن في التقاض عن الباري سبحانه وتعالى ثم التكبير لانه يضمن اثبات الكمال له اذ لا يلزم من نسي التقاض اثبات الكمال ثم التكبير اذ لا يلزم من نسي التقاض واثبات الكمال أن يكون هناك كبير آخر ثم يختم بالتسبيح لانه دال على انفراد سبحانه وتعالى بجميع ذلك (قوله خلف كل صلاة) هذه الرواية مفسرة للرواية التي عند المصنف في الدعوات وهي قوله در كل صلاة ولجعفر القريابي في حديث أبي ذر ان كل صلاة وأما رواية ثمر بن جهمي يضمن قال الا زهرى دبر الامي يعني يضمن دبره يعني يفتح ثم سكن آخره وادعى أبو جهمي رواة الزاهد أنه لا يقال بالضم الا بالمبارحة وروى عن قولهم أعتق غلامه عن دبر ومقتضى الحديث أن الذكر المذكور يقال عند الفراغ من الصلاة فلما أخر ذلك عن الفراغ فإن كان يسيراً بحيث لا يعذر ضاؤه كان ناسياً أو متساهلاً عما ورد أيضاً بعد الصلاة وكاتبه الكرمي ولا يضر ظاهر قوله كل صلاة يشمل الفرض وينقل لكن جعله أكثر العلماء على الفرض وتدفع في حديث كتب بن عبدة عند مسلم ان يقبض بالكتابة وكانهم حاولوا المخلقات عليها وعلى هذا ل يكون الشاغل به المكتوب به الراتبه بعد ما قالوا لا بين المكتوبة والله كراولاً على النظر والله أعلم (قوله ثلاثاً وثلاثين) يحتمل أن يكون المجموع للبعي

ويصدقون فقال ألا  
أحدنكم عما أن أخذتم  
به أدرنكم من سبقكم ولم  
يدرككم أحد بعدكم وكنتم  
خير من أنتم بين ظهرانيهم  
الامن هل مثله تسبحون  
وتحمّدون وتكبرون  
خلف كل صلاة ثلاثاً  
وثلاثين

فإذا وقع كان بكل واحد إحدى عشرة وهو الذي فهمه سهل بن أبي صالح كراه مسلم من طريق روح بن  
انفاس عنه لكن لم يتابع مع سهل على ذلك بل لم أوفى شيء من طرق الحديث كلها التصريح بأحدى عشرة إلا  
في حديث ابن عمر عند الزوار واستاده ضعيف ولا يظهر أن المراد أن المجموع لكل فرد قد فعل هذا ففيه  
تنازع ثلاثة أفعال في طرف ومصدر والتقدير تسعون خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين وتحمدون كذلك  
وتكبرون كذلك (قوله فاختلفنا بيننا) ظاهره أن أبا هريرة هو القائل وكذا قوله فرجعت إليه وان الذي  
رجع أبو هريرة إليه هو النبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا الخلاف في ذلك وقع بين الصحابة لكن بين مسلم  
في رواية ابن عجلان عن أبي القائل فاختلفا هو معنى أنه هو الذي رجع إلى أبي صالح وان الذي خلفه  
بعض أهله وأهله قال معنى حدثت بعض أهلي هذا الحديث قال وهبت قد ذكر كلامه قال فرجعت إلى  
أبي صالح وعلى رواية مسلم اقتصر صاحب العبدية لكن لم يصل مسلم هذه الزيادة فإنه أخرج الحديث عن  
قتيبة عن البيث عن ابن عجلان ثم قال زاد غير قتيبة في هذا الحديث عن البيث فذكره هو الغير المذکور  
يحتمل أن يكون شعب بن الليث أو سعيد بن أبي حمزة قد أخرجه أبو عوانة في مسنده عن أبي الربيع بن  
سلمان عن شعب وأخرجه الجوزقي والبيهقي من طريق سعيد بن جابر في رواية عبيد الله بن عمر  
عن أبي حمزة في حديث الباب إدارا وقد روى ابن حبان هذا الحديث من طريق المغيرة بن سليمان بالاستناد  
المذكور فلم يذكر قوله فاختلفنا إلى آخره (قوله وتكبر أربعين) هو قول بعض أهل معنى كاتقدم  
النتيجة عليه من رواية مسلم وقد تقدم احتمال كونه من كلام بعض الصحابة وقد جاء مثله في حديث أبي  
الدرداء عند النسائي وكذا عنده من حديث ابن عمر بسند قوي ومثله لمسلم من حديث كعب بن عجرة  
ونحوه لابن ماجه من حديث أبي ذر لكن شل بعض روايته أن أربع وثلاثين ويحذف ذلك ما في رواية  
محمد بن أبي عائشة عن أبي هريرة عند أبي داود وفيه ما يحتج المائة بالاله والله وحده لا شريك له إلى  
آخره وكذلك المسلم في رواية عطاب بن زيد عن أبي هريرة ومثله لا في داود في حديث أم الحكم ومطهر  
الغريابي في حديث أبي ذر وقال النووي ينبغي أن يجمع بين الأربعين وأربعين وثلاثين ويقول معها  
لا اله الا الله وحده إلى آخره وقال غيره بل يجمع ما يحتج به بزيادة تكبيرة وحده بالاله الله على وفق  
ما وردت به الأحاديث له (قوله حتى يكون منهم كلهن) يكسر اللام تأكيداً كيد الصغير المجرور (قوله ثلاث  
وثلاثون) بالرفع وهو اسم كان وفي رواية كرمه والاصلي وأبي الوقت ثلاثا وثلاثين وفيه بان اسم كان  
محذوف والتقدير حتى يكون العدد منهم كلهن ثلاثا وثلاثين وفي قوله منهم كلهن الاحتمال المتقدم هل  
العدد لجميع أو المجموع وفي رواية ابن عجلان ظاهره أن العدد لجميع لكن يقول ذلك مجموعا وهذا  
اختيار أبي صالح لكن إلى رواية الثانية عن غيره الأفراد قال عباس وهو أولى ويرجح بعضهم الجمع لأن  
فيه تواضع واللفظ والذي يظهر أن كلام ابن عمر بن حسن لأن الأفراد تجوز بأمر آخر وهو أن إذا كرر  
يحتاج إلى العدد وله على كل حركة فذلك سواء كان بأصابعه أو بغيرها ثواب لا يحصل لصاحب الجمع منه  
إلا الثلث (تنبيهان) الأول وقع في رواية ورواه عن أبي عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر وعند أبي داود  
تسعون عشرا وتحمدون عشرا وتكبرون عشرا ولم أتصفي شيء من طرق حديث أبي هريرة على من تابع  
ورواه على ذلك إلا عن أبي هريرة وغيره ويحتمل أن يكون تأويل ما أول سهل من التوفيق ثم التني الكسر  
ويكسر عليه أن السباق صريح في كونه كلام النبي صلى الله عليه وسلم وقوله حدثت رواية العشر شواهد  
منها عن علي عند أحمد وعن سعد بن أبي وقاص عند النسائي وعن عبد الله بن عمر وعند أبي داود  
والترمذي وعن أم سلمة عند الزوار وعن أم مالك الأنصارية عند الطبراني وجمع البغوي في شرح السنة  
بين هذا الاختلاف باحتمال أن يكون ذلك صدر في أوقات متعددة أولها عشر أعشار ثم إحدى عشرة  
أحدى عشرة ثم ثلاثا وثلاثين ثلاثا وثلاثين ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل التغيير أو بغيره بافتراق  
الأحوال وقد جاء من حديث زيد بن ثابت وابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يقولوا كل ذكرها

فاختلفنا بيننا فقال  
بعضنا تسع ثلاثا وثلاثين  
وبعضنا ثلاثا وثلاثين  
وتكبر أربعين وثلاثين  
فرجعت إليه فقال تقول  
سبحان الله والحمد لله والله  
أكبر حتى يكون منهم  
كلهن ثلاثا وثلاثون

خساوعشرين ويزيدوا فيها الاله الا الله خساوعشرين ولفظ زيد بن ثابت أمرنا أن نسبح في دبر كل صلاة  
 ثلاثا وثلاثين ونحمد ثلاثا وثلاثين ونكبر أربعين ثلاثين فأقر جل في منامه فقبل له أمركم محمد أن تسبحوا  
 فذكره قال نعم قال اجعلوا خساوعشرين واجعلوا فيها التهليل فلما أصبح أتى النبي صلى الله عليه وسلم  
 وأخبره فقال فافعلوه أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان ولفظ ابن عمر رأى رجلا من الأنصار  
 في بئر النائم قد كبر نحوه وفيه قبيل لمسح خساوعشرين واجد خساوعشرين وكبر خساوعشرين  
 وهل خساوعشرين قبلت مائة فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يفعلوا كما قال أخرجه النسائي  
 وجعفر القزويني واستنبط من هذا أن هي إعادة العدد المخصوص في الاذكار معتبرة والا لكان يمكن أن  
 يقال لهم أن يضيفوا التهليل ثلاثا وثلاثين وقد كان بعض العلماء يقول إن الأعداد الواردة كالذكر  
 عقب المسلمات إذا رتب عليها ثواب مخصوص فزاد الألفي بها على العدد المذكور لا يحصل له ذلك  
 الثواب المخصوص لاحتمال أن يكون لذلك الأعداد حكمه وخاصة تقوت بمجاورة ذلك العدد قال  
 شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي وفيه نظره أنه أتى بالمقداد الذي رتب الثواب على الأتيان  
 به فحصل له الثواب بذلك فإذا زاد عليه من جنسه كيف تكون الزيادة من جهة ذلك الثواب بعد حصوله  
 اه ويمكن أن يفرق الحال فيه بالنسبة فإن فوى عند الانتهاء إليه امتثال الأمر الوارد ثم أتى بالزيادة  
 فالأمر كما قال شيخنا لا محالة وإن زاد غير نسبة بأن يكون الثواب رتب على عشرة مثلا فربما هو على مائة  
 فيجبه القول الماضي وقد بالغ القرافي في القواعد فقال من البدع المكروهة الزيادة في المسدوبات  
 المحدودة شرعا لأن شأن العظماء إذا حدوا شيئا أن يوقف عنده وبعد الخراج عنه مسألا للادب اه  
 وقد مثله بعض العلماء بالذات يكون مثله أوقية سكر فلو زيد فيه أوقية أخرى تخلف الانتفاع به  
 فلما اقتصر على الأوقية في الدواء ثم استعمل من السكر بعد ذلك ما شام تخلف الانتفاع وبزيد  
 ذلك أن الاذكار المتعارفة إذا ورد لكل منها عدد مخصوص مع طلب الأتيان يجبيها متواليات لم تحسن  
 الزيادة على العدد المخصوص لما في ذلك من قطع المواصلة - قال أن يكون فاه والاذكار في ذلك حكمه  
 خاصة تقوت بفوائدها والله أعلم (الذنية الثاني) زاد مسلم في روايته ابن عجلان عن سمى قال أبو  
 صالح فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا مع أخواننا أهل الأموال  
 بما قطعنا فقه إخوانهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ثم ساقه مسلم  
 من روايته روح بن القاسم عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة فذكر كبره فأمناه ثم قال بمثل حديث  
 قتيبة قال إلا أنه أدرج في حديث أبي هريرة قول أبي صالح فرجع فقراء المهاجرين (قلت) وكذا  
 رواه أبو معاوية عن سهيل مدرجا أخرجه جعفر القزويني وبين هذا أن الزيادة المذكورة  
 هي سنة وقد روى الحديث البزار من حديث ابن عمر وفيه فرجع الفقراء فذكره موصولا لكن قد  
 قدمت أن أسنده ضعيف وروى جعفر القزويني من رواية شعراء بن حكيم وهو يجهل راده مهملتين  
 عن أبي ذر وقال فيه فقال أنذر يا رسول الله أنهم قد قالوا مثل ما تقول فقال ذلك فضل الله يؤتيه  
 من يشاء ونقل الخطيب أن شعراء بن حكيم روى الرواية عن أبي ذر فعلى هذا لم يصح هذه الزيادة  
 إسناد الأئمة هذين الطريقين بقوى جهام بن أبي صالح قال ابن بطال عن المهلب في هذا الحديث  
 فضل الغني نصا لا تأويل لا إذا استوت أعمال الغني والفقير فيما اقتضى الله عليه مما قلعي حينئذ فضل  
 عمل البر من الصدقة ونحوها مما لا يسيل للفقير إليه قال وروايت بعض المتكلمين ذهب إلى أن هذا  
 الفضل يخص الفقراء دون غيرهم أي الفضل المترتب على الذكر المذكور وغفل عن قوله في نفس  
 الحديث الأمن صنع مثل ما صنعت فغل الفضل لقائه كائنا من كان وقال القرطبي تأويل بعضهم  
 قوله ذلك فضل الله يؤتيه بأن قال الإشارة واجبة إلى الثواب المترتب على العمل الذي يحصل به  
 التفضل عند الله فكانه قال ذلك الثواب الذي أخبركم به لا يستحقه أحد محجب الذي كروا



بحسب الصدقة وانما هو بفضل الله قال وهذا التأويل فيه بعد ولكن اضطره اليه ما عارضه  
وتعقب بأن الجمع بينه وبين ما عارضه ممكن من غير احتياج الى التفسير وقال ابن دقيق العيد  
ظاهر الحديث القريب من النص أنه فضل الغنى وبعض الناس تأوله بتأويل مستكره كأنه يشير  
الى ما تقدم قال والذي يقتضيه النظر أنهم ان تساوا بارفضت العبادة المالية أنه يكون الغنى  
أفضل وهذا لا شك فيه وانما النظر اذا تساوا وانقر كل منهما عصبه ما هو فيه أي ما أفضل  
أن يفسر الفضل بزيادة الثواب فالقياس يقتضي أن المصالح المتعدية أفضل من القاصرة فيسترجع  
الغنى وان يفسر بالاشرف بالنسبة الى صفات النفس فالذي يحصل لها من التطهير بسبب الفقر  
أشرف فيسترجع الفقر ومن ثم ذهب جمهور الصوفية الى ترجيح الفقير الصابر وقال القرطبي  
للملحة في هذه المسئلة خمسة أقوال ثالثها الافضل الكفاف رايها يختلف باختلاف الأشخاص  
خامسها التوقف وقال الكرماني قضية الحديث أن شكوى الفقير تبيح مجالها وأجاب بأن  
مقصودهم كان تحصيل الدرجات والاعلاؤ النعم المقيم لهم أيضا لاني الزيادة عن أهل الدنيا مطلقا  
اه والذي يظهر أن مقصودهم انما كان طلب المساواة وتطهران الجواب وقم قبل أن يعلم النبي صلى  
الله عليه وسلم أن معنى الشيء يكون شر كالفاعله في الاجر كالمسبق في كتاب العلم في الكلام على  
حديث ابن مسعود الذي أوله لاحسد الا في اثنين فان في رواية للترمذي من وجه آخر النص صريح بان  
المتفق والمفني اذا كان صادقا للنية في الاجر سواء وكذا قوله صلى الله عليه وسلم من سن سنة حسنة  
فله اجرها واجر من يعمل بها من غير أن ينقص من أجره شيء فان الفقراء في هذه القصة كافي السبب  
في تعلم الاغنياء الذي كرم المذكوروا السنوا ومهمهم في قوله انما زاد الفقراء بأجر السبب مضاعف الى  
الغنى ففعل ذلك يقاوم التقرب بالمال وتبقى المقايضة بين صبر الفقير على شظف العيش وشكر الغنى  
على النعم بالمال ومن ثم وقع التردد في تفضيل أحدهما على الآخر وسكون لنا عودة الى ذلك في  
الكلام على حديث الطاعم الشاكر من الصائم الصابر في كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى وفي  
الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن العالم اذا سئل عن مسألة يقع فيها الخلاف أن يجيب بما يلحق  
به المفضل ودوجه المفضل ولا يجيب بنفس المفضل للاتباع الخلاف كذا قال ابن بطال وكراته  
أخذ من كونه صلى الله عليه وسلم أجاب بقوله ألا أدلكم على أمر تساوونهم فيه وعدل عن قوله نعم  
هم أفضل منكم بذلك وفيه التوسعة في النية وقد تقدم تفسيره في كتاب العلم والفرق بينها  
وبين المسئلة المذكور وفيه المسابقة الى الاعمال المصلحة للدرجات العالية لمبادرة الاغنياء الى  
العمل بما بلغهم ولم يشكروا عليهم صلى الله عليه وسلم فيؤخذ منه ان قوله الامن عمل عام للفقراء  
والاغنياء خلا فان أوله بغير ذلك وفيه أن العمل السهل قد يترك به صاحبه فضل العمل الشاق وفيه  
فضل الذي كرم عقب الصلوات واستدل به البخاري على فضل الدعاء عقب الصلاة كما سيأتي في  
الدعوات لانه في معناها ولاها أوقات فاستدل به في الجابة الدعاء وفيه أن العمل القاصر قد  
يساوى المتدنى خلا فان قال ان المتدنى أفضل مطلقا نبيه على ذلك الشيخ عز الدين بن عبد السلام  
«قوله حدثنا سفيان» هو الثوري ورجال الاسناد كلهم كوفيون الا محمد بن يوسف وهو افراسي  
«قوله من ورا» في رواية معتمر بن سليمان عن سفيان عند الامام علي حدثني ورا «قوله  
أمل على المغيرة» أي ابن شعبة «في كتاب الى معاوية» كان المغيرة اذذاك أميرا على الكوفة من  
قبل معاوية وسيأتي في الدعوات من وجه آخر عن وراد بن السبي في ذلك وهو أن معاوية كتب  
اليه اكتب لي بحديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الصدور رواية لعبد بن أبي  
لبابة عن ورا قال كتب معاوية الى المغيرة اكتب الى ما سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول  
خلف الصلاة وقد قيله في رواية الباب بالكتابة فكان المغيرة فهم ذلك من قرينة في السؤال

• حدثنا محمد بن يوسف  
قال حدثنا سفيان عن  
عبد الملك بن عيسى عن  
وراد كاتب للمغيرة بن  
شعبة قال أمل على المغيرة  
في كتاب الى معاوية أن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يقول في ذكر كل صلاة  
مكتوبة لا اله الا الله وحده

لا شريك له

واستدل به على العمل بالمكاتبه واجرائها بحسرى الدجاج في الرواية ولولم تقتصر بالايجازة وعلى الاعتماد على خبر الشخص الواحد وسبأني في القدر في آخره انه ورادا قال ثم قدمت بعد على معاوية فسمعت به بأمر الناس بذلك وزعم به عن معاوية كان قدم مع الحديث المذكور وانما اراد استنبات المغيرة واحتج بما في الموطان وجه آخر عن معاوية أنه كان يقول على المنبر أيها الناس انه لا ملأ لما أعطى الله ولا ملأ على لما منع الله ولا ينفع ذا الجسد منه الجسد من يراد الله به خيرا يفقهه في الدين ثم يقول سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه الاعواد ((قوله له الملك وله الحمد)) زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة يحيى وعيت وهو حي لا يموت يسده الخير الى قدس ورواهه وثقون وثبت مثله عند البراز من حديث عبد الرحمن بن عوف بسند ضعيف لكن في القول اذا أصبح واذا أمسى ((قوله ولا ينفع ذا الجسد من الجسد)) قال الخطابي الجسد الغني ويقال الخط قال ومن في قوله مثل بمعنى البدل قال الشاعر

قلبت لنا من ماضى مشربة • مبردة باتت على الظما آن

يريد ليت لنا بدل ماضى مشربة اه وفي الصحاح معنى مثل هنا عندك أى لا ينفع ذا الغنى عندك غناه انما ينفعه العمل الصالح وقال ابن التين الصحيح عندى أنها ليست بمعنى البدل ولا عند بل هو كما تقول ولا ينفعك متى شئت ان أنا أردت ذلك بسوء ولم يظهر من كلامه معنى ومقتضاه أنها بمعنى عند أو فيه حذف تقديره من قضائي أو سطوتي أو عذابي واختار الشيخ جلال الدين في المغنى الأول قال ابن دقيق العيد قوله مثل يجب أن يتعلق ينفع وينبغي أن يكون ينفع قدس من معنى يمنع وما قال به ولا يجوز أن يتعلق مثل بالجسد كما قال حظى مثل كثير لان ذلك نافع اه والجسد مضبوط في جميع الروايات بفتح الجيم ومنها الغنى كما قاله المصنف عن الحسن أو الحظ وحكى: لا رغب أن المراد به هنا أو الاب أى لا ينفع احدا نسبه قال القرطبي حكى عن أبي عمرو الشيباني أنه رواه بالكسر وقال معناه لا ينفع ذا الاجتهاد اجتهاده وأنكره الطبري وقال القرطبي في حقه انكاره الاجتهاد في العمل نافع لان الله قد عدا الخلق الى ذلك فكيف لا ينفع عنده قال فيتمه ل أن يكون المراد أنه لا ينفع الاجتهاد في طلب الدنيا وتضييع أمر الآخرة وقال غيره له ل المراد أنه لا ينفع بمجرد ما يشارنه القبول وذلك لا يكون الا بفضل الله ورحمته كما تقدم في شرح قوله لا يدخل احدا منكم الجنة عمله وقيل المراد على رواية الكسر السمي التام في الحرص أو الامراع في الهرب قال النووي الصحيح المشهور الذي عليه لجه ورواه بالفخ وهو الخط في الدنيا بالمال أو الولد أو العظمة أو السلطان والمعنى لا يفيع حظه مثل وانما يفيعه فضله ورجل وفي الحديث استحباب هذا الذي كرهت الصلوات لما اشغل عليه من ألقاظ التوحيد ونسبه الافعال الى الله والتمتع والاعطاء وتعام القدرة وفيه المبادرة الى امتثال السنن واشاعتها ((فائدة)) اشتهر على الاسنة في الذكر المذكور زيادة ولا اذ لم اقبلت وهي في مسند عبد بن جلد من رواية معمر عن عبد الملك بن عمير بهذا الاسناد لكن حذف قوله ولا ملأ على لما منعت ووقع عند الطبراني ما من وجه آخر كما سجد كره في كتاب القدر ان شاء الله تعالى ووقع عند أحد والنسائي وابن خزيمة من طريق هشيم عن عبد الملك بالاسناد المذكور أنه كان يقول الله كرام المذكور أو لا ثلاث مرات ((قوله وقال شبهه عن عبد الملك بن عمير بهذا)) وصله السراج في مسنده والطبراني في المعطا من جيلان من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة وانقله عن عبد الملك بن عمير هجت وراوا كاتب المغيرة بن شعبة أن المغيرة كتب الى معاوية يفتد كره وفي قوله كتب تجوز لما تبين من رواية سفيان وغيره أن الكاتب هو وراوا لكنه كتب بامر المغيرة واملأه عليه وعند مسلم من رواية عبد عن وراوا قال كتب المغيرة الى معاوية كتب ذلك الكتاب هو وراوا جميع بين الحقيقة والمجاز ((قوله وقال الحسن جدغني)) الاولى في قراءة هذا الحرف ان قرأ بالرفع فيرتفعون على الحكاية ويظهر ذلك من لفظ الحسن فقد وصله

له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا ملأ على لما أعطيت ولا ملأ على لما منعت ولا ينفع ذا الجسد من الجسد وقال شعبة عن عبد الملك بن عمير بهذا وقال الحسن جدغني

حدثنا جابر بن مزاحم قال  
حدثنا جابر بن مزاحم عن مرة  
ابن خديج قال كان النبي  
صلى الله عليه وسلم اذا صلى  
صلاة اقبل علينا بوجهه  
حدثنا عبيد الله بن مسلمة  
عن مالك عن صالح بن  
كيسان عن عبيد الله بن  
عبد الله بن عتبة بن  
مسعود عن زيد بن خالد  
الجهمي انه قال صلى لنا  
النبي صلى الله عليه وسلم  
صلاة الصبح بالحديبية  
على اثر رماء كانت من الليل  
فلما انصرف اقبل على  
الناس فقال هل تدرون  
ماذا قال ربكم قالوا الله  
ورسوله اعلم قال اصبح من  
عبادي مؤمن بي وكافر  
فاما من قال مطرنا بفضل  
الله ورحته فذلك مؤمن  
بي كافر بالكوكب واما من  
قال بركوكبا وكذا وكذا  
فكافر بربهم ومؤمن بالكوكب  
حدثنا عبد الله بن معمر بن  
قاسم عن ابي جابر عن انس  
قال اخبرنا النبي صلى الله عليه  
وسلم الصلاة ذات ليلة الى  
شطر الليل ثم خرج علينا  
فلما صلى اقبل علينا بوجهه  
فقال ان الناس قد وسوا  
ورقدوا وانكم لن تزالوا في  
صلاة ما انتظروا الصلاة  
(باب مكث الامام في صلاة  
بعد السلام) وقال لنا آدم  
حدثنا شعبة عن ابي جابر  
عن ابي عمير قال كان ابن عمر

ابن ابي حاتم من طريق ابي جابر وعبد بن عبيد بن جابر عن طريق سليمان التيمي كلاهما عن الحسن في  
قوله تعالى وانه تعالى جدر بنا قال غنى ربنا وعادة البخاري اذا وقع في الحديث لفظه غريسة وقع  
مثله في القرآن يحكى قول اهل التفسير فيها وهذا ما وقع في رواية ذكره قال الحسن الجدي  
غنى وسقط هذا الاثر من اكثر الروايات (قوله عن الحكم) هكذا وقع في رواية ابي ذر العلوي عن  
الحكم مؤخر عن اثير الحسن في رواية ذكره بالعكس وهو الاصل لان قوله عن الحكم معطوف على  
قوله عن عبيد الله فهو من رواية شعبة عن الحكم ايضا كذلك أخرجه السراج والطبراني وابن حبان  
بالاسناد المذكور الى شعبة ولفظه كلفظ عبيد الله الا انه قال فيه كان اذا قضى صلاته وسلم قال قد ذكره  
ووقع فهو هذا التصريح لمسلم من طريق السيب بن رافع عن وراثة (قوله باب استقبال الامام  
الناس اذ اسلم) او ردفه ثلاثة احاديث احدها حديث مرة بن خديج وسياق طويل في اخر الجنايز  
ثانيها حديث زيد بن خالد الجهني وسياق في كتاب الاستسقاء ثالثها حديث انس وقد تقدم الكلام عليه  
في المواقيت وفي فضل انتظار الصلاة من ابواب الجماعة والاحاديث الثلاثة مطابقة لما ترجمه  
واصرح بها حديث زيد بن خالد حيث قال فيه فلما انصرف واما قوله في حديث مرة كان النبي صلى الله  
عليه وسلم اذا صلى صلاة اقبل علينا بوجهه فلغني اذا صلى صلاة ففرغ منها اقبل علينا لغيره ورواه  
لا يصول عن القبلة قبل فراغ الصلاة وقوله في حديث انس فلما صلى اقبل بآتي فيه يجوز ذلك وسياق  
سعة ظاهره انه كان يواظب على ذلك قيل الحكمة في استقبال المؤمنين ان يعلمهم بما يحتاجون اليه  
فعلى هذا يخص بمن كان في مثل حاله صلى الله عليه وسلم من قصد التعليم والموعظة وقيل الحكمة فيه  
تعرف الدخايل بان الصلاة انقضت اذ لو اسلم الامام على حاله لا وهم انه في التشهد مثلا وقال الزين  
ابن المنير استدار الامام المؤمنين فاعاود الحق الامامة فاذا انقضت الصلاة زال السبب فاستقبلهم  
حينئذ يرفع الخيلاء والرفع على المؤمنين والله اعلم (قوله باب مكث الامام في صلاة بعد السلام)  
أخبر بعد استقبال القوم فيلزم ما تقدم ثم ان مكث لا يتجدد بخلاف من ذكره اوردناه او تعليم اول صلاة  
ناقلة ولهذا ذكر في الباب مسئلة بطوع الامام في مكانه (قوله وقال لنا آدم الى آخره) هو موصول  
واغماير بقوله قال لنا لكونه موقفا غاميرا بينه وبين المرفوع هذا الذي عرفته بالاستقراء من حديثه  
وقيل انه لا يقول ذلك الا في حاله هذا كره وهو محتمل لكنه ليس بطرد لا في وجوب كثير مما قال فيه  
قال لنا في الصبح قد أخرجه في تصانيف أخرى بصيغة حدثنا وقد روى ابن ابي شيبة اثر ابن عمر من وجه  
آخر عن ابي جابر عن ابي عمير قال كان ابن عمر يصلي سبعة مكات (قوله وفعلة اقامه) أي ابن محمد بن ابي  
بكر الصديق وقد وصله ابن ابي شيبة عن معمر بن عبيد الله بن عمر قال رأت القاسم وسلمان يصليان  
في القرية فسمعتهم يتطوهران في مكاتهما (قوله ويذكر عن ابي هريرة رفعه) أي قال فيه قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم (قوله لا يتطوع الامام في مكانه) ذكره بالمعنى ولفظه عند ابي داود ابهر احدثكم  
ان يتقدم او يتأخر أو عن عينة أو عن شعبة في الصلاة ولا يماجه اذا صلى أحدكم زاد او دأبني  
في السجدة واليهم اذا اراد أحدكم ان يتطوع بعد المغرب فليتقدم الحديث (قوله ولم يصح) هو  
كلام البخاري ذلك لضعف اسناده واضطرابه فخره لبيت بن ابي سليم وهو ضعيف واختلف عليه فيه  
وقد ذكر البخاري الاختلاف فيه في تاريخه وقال لم يثبت هذا الحديث وفي الباب عن ابي جابر بن شعبة  
مرفوعا ايضا بلفظ لا يصلي الامام في الموضع الذي صلى فيه حتى يقول واه ابو داود واسناده منقطع  
وروى ابن ابي شيبة بإسناد حسن عن علي قال من السنة ان لا يتطوع الامام حتى يقول من مكاه وحكى  
ابن قدامة في المعنى عن أحمد كره ذلك وقال لا أخرجه عن غير علي فكان لم يثبت عنده حديث ابي  
هريرة ولا المغيرة وكان المعنى في كراهة ذلك خشية النباس النافذة بالمغربضة وفي مسلم عن السائب بن

أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سلم بكت في مكانه يسيرا قال ابن شهاب بنزى والله أعلم لكي ينشد من ينصرف من النساء وقال ابن أبي عمير أخبرنا نافع بن يزيد قال حدثني جعفر بن ربيعة أن ابن شهاب كتب إليه قال حدثني هند بنت الحارث القرظية عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وكانت من مواعباتها قالت كان يسلم فينصرف النساء فيدخلن بيوتهن من قبل أن ينصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب أخبرني هند القرظية وقال عبد الله بن عمرو أخبر يونس عن الزهري حدثني هند القرظية وقال الزبيدي أخبرني الزهري أن هند بنت الحارث القرظية أخبرته وكانت تحت معبد بن المقداد وهو حليف بني زهرة وكانت تدخل على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وقال شعيب عن الزهري حدثني هند القرظية وقال بن أبي عمير عن الزهري عن هند القرظية أخبرني ابن سعيد حدثني ابن شهاب عن امرأة من قيس بن كلاب حدثته عن النبي صلى الله عليه وسلم

يزيد أنه صلى مع معاوية بالجمعة فتشغل بعدها فقال معاوية إذا صليت الجمعة فلا تصلها بسلامة حتى تنكلم أو تخرج فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك ففي هذا الإشاد إلى طريق الأيمن من الالتباس وعليه فحصل الأحاديث المذكورة يؤخذ من مجموع الأدلة أن الامام أحوالاً في الصلاة ما أن تكون مما يتطوع بعدها أو لا يتطوع الأول اختلف فيه هل يشاغل قبل التطوع بالذكر المأثور وم يتطوع وهذا الذي عليه عمل الأكثر وعند الحقيقة يبدأ بالتطوع ويحذف الجهر وحديث معاوية ويمكن أن يقال لا ينعين الفصل بين القرظية والناقلة بالذكر بل إذا نسي من مكانه كفى فإن قيل لم يثبت الحديث في النسي قلنا قد ثبت في حديث معاوية وأخرج جويرج تقديم الذكر المأثور بتقييده في الأخبار الصحيحة بدور الصلاة وزعم بعض الحنابلة أن المراد بدور الصلاة ما قبل السلام وتعقب بحديث ذهب أهل الله ورعان فيه ينعون بذكر صلاة وهو بعد السلام جز ما فذلك ما مشاهه وأما الصلاة التي لا يتطوع بعدها فيشغل الامام ومن معه بالذكر المأثور ولا يتسبب مكان بل إن شاء انصرف فواؤذ كروا وإن شاء استكمل فواؤذ كروا وعلى الثاني أن كان الامام عادة أن يحلم أو يعظم فيسبح أو يقبل عليهم وجهه جميعاً وإن كان لا يزيد على الذكر المأثور وقيل يقبل عليهم جميعاً أو يستقل فيسبح بينه من قبل المأمومين ويساره من قبل القبلة ويدعو الثاني هو الذي جزم به أكثر الشافعية ويحتمل أن قصر زمن ذلك أن يقره مستقبل القبلة فمن أجل أنها أليق باللهاء ويحتمل الأول على ما لو طال الذكر والهاء والله أعلم (قوله عن هند بنت الحارث) هي تابعة ولا أعرف عنها رواة غير الزهري وهي من أفراد البزارى عن مسلم وسبأى الخلاف في نسبتها (قوله قال ابن شهاب) هو الزهري وهو موصول بالاسناد المذكور وقوله فترى يضم التثنية أي تظن (قوله من النساء) زائدة باب التسليم من هذا الوجه قبل أن يدركهن من انصرف من القوم أي إلى حال وهو لفظه في رواية يحيى بن قزعة الآتية بعد أبواب (قوله قال ابن أبي عمير) رواه موصولاً في الزهريات لمحمد بن يحيى الذهلي قال حدثنا سعيد بن أبي حمير فذكره (قوله من مواعباتها) جمع صاحبية وهي لغة والمشهور صاحب كضارب وشاربه وقيل هو جمع صاحب وهو جمع صاحب (قوله كان يسلم) أي النبي صلى الله عليه وسلم وأثبت هذه الرواية الإشارة إلى أقل مقدار كان يمكنه صلى الله عليه وسلم (قوله وقال ابن وهب إلى آخره) وصله النسائي عن محمد بن سلمة عنه بالاسناد المذكور ولفظه أن النساء كن إذا سلمن قمن وثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن صلى من الرجال ما شاء الله فإذا قام رسول الله صلى الله عليه وسلم قام الرجال (قوله وقال عثمان بن عمر) سبأى موصولاً بعد أربعة أبواب من طريقه (قوله وقال ابن أبي عمير) وصله الطبراني في مسند الشاميين من طريق بن عبد الله بن سالم عنه بتمامه وفيه أن النساء كن يشهدن الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا سلم قام النساء فانصرفن إلى بيوتهن قبل أن يقوم الرجال (قوله وقال شعيب) هو ابن أبي حمزة وابن أبي عمير هو محمد بن عبد الله ورواه معاوية موصولاً في الزهريات أيضاً وهو البزارى بيان الاختلاف في نسب هند وأن منهم من قال القرظية نسبة إلى بني قريظ يسكن الشام وتخفف الزاء آخره مهملة وهم بطن من كنانة ومنهم من قال القرظية فن قال من أهل النسب أن كنانة جمع قريش فلا منافية بين النسبتين ومن قال أن جمع قريش فهو بمنزلة فصلت أن يكون اجتماع النسبتين لهند على أن أحدهما بالاصالة والآخر بالخالفه وأشار البزارى برواية الليث الأخيرة إلى أن دعوى من زعم أن قول من قال القرظية تعييف القرظية لقوله فيه عن امرأة من قريش وفي رواية الكشي عن ابن أبي عمير أنه قال في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم قبر موصول لا ما تاجه كما تقدم وكان التقصير فيه من يحيى بن سعيد وهو الأصح ورواه عنه ابن شهاب من رواية الأقران وفي الحديث امرأة الامام أحوال المأمومين والاحتياط في اجتناب ما يندفع إلى المنور وفيه اجتناب مواضع التهم وكراهة تحنط لطله الرجال للنساء في الطرقات فضلاً عن البيوت ومقتضى التعليل المذكور أن المأمومين إذا كانوا جالفاً فقط أن

(باب من صلى بالناس)

فذكر حاجة قضاهاهم

حدثنا محمد بن عيسى قال

حدثنا عيسى بن موسى

عن محمد بن عبد الله بن عيسى

ابن أبي مليكة عن عتبة

قال سئلت واء النسي

صلى الله عليه وسلم بالمدينة

العصر فلم يقيم مسرعا

فقططى رقاب الناس إلى

بعض حجر سائمه ففرع

الناس من سرعتهم فخرج

عليهم قرأ أيهم قد عجبوا

من سرعتهم فقال ذكرت

شيئا من رب عندنا ففكرت

أن يجيئني فأمرت بقميته

(باب الانشغال والانصراف

عن الجنب والشمال)

وكان أنس بن مالك يقول

عن عيمته وعن يساره

وعيمه على من يتوشى

أومن بعد الانشغال عن

يمينه حدثنا أبو الوليد

قال أخبرنا شعبة عن

سليمان عن حمارة بن عمار

عن الأسود قال قال

عبد الله لا يجعل أحدكم

لشيطان شيئا من صلاته

يرى أن يحاط عليه أن

لا ينصرف إلا عن يمينه لقد

رأيت النبي صلى الله عليه

وسلم كثيرا ينصرف عن

٢ قوله أو تهمد كذا بالنسخ

التي يأبى بنا والذي نرى

المن يأبى بنا أو من يهمد

ورواية أبي ذر أو من يعمد

ولابن صا كروا لاسي

أو يمد فقل ما في الشارح

روايته اه معصمه

لا يضب هذا المكث وعليه حل ابن قدامة حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت إذا بالجلال والاكرام أخرجه مسلم وفيه ان النساء كن يهجنن الجماعة في المسجد وسأني المسئلة قريبا (قوله باب من صلى بالناس فذكر حاجة قضاهاهم) الغرض من هذه الترجمة بيان ان المكث المذكور في الباب قبله محله ما إذا لم يعرض ما يحتاج معه إلى القيام (قوله حدثنا محمد بن عيسى) أي ابن عيون الخلاف ثبت كذلك في رواية ابن عساكر (قوله عن محمد بن سعيد) أي ابن أبي حسين المكي (قوله عن عتبة) هو ابن الحرث التوفلي ولعمري في الزكاة من رواية أبي حاتم عن محمد بن سعيد أن عتبة بن الحرث حدثه (قوله فلم يقيم) في رواية الكشي عن ثمام (قوله ففرع الناس) أي خافوا وكانت تلك حالتهم إذا رأوه غير ما يهونونه خشية أن ينزل فهم من يسوهم (قوله قرأ أيهم قد عجبوا) في رواية أبي حاتم فقلت أو قيل له وهو شتم من الراوي فإن كان قوله فقلت محط فافقدنا من الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم من الصلاة عن ذلك (قوله ذكرت شيئا من رب) في رواية زوج عن محمد بن عيسى في أخر الصلاة ذكرت وأني الصلاة وفي رواية أبي حاتم نرا من الصدقة والتبر بكمس الشاة وسكون المودة الذهب الذي لم يصف ولم يضرب قال الجوهري لا يقال إلا للذهب وقد قاله بعضهم في الفضة انتهى وأما قوله بعضهم على جميع حواهر الأرض قبل أن تصاغ أو تضرب سكاها ابن الأنباري عن الكسائي وكذا أشار إليه ابن دريد وقيل هو الذهب المكسور سكاها ابن سيدة (قوله يجيئني) أي يشغلني التفكر فيه عن التوجه والإقبال على الله تعالى وقوله من ابن بطال معنى آخر فقال فيه ان تأخير الصدقة تجلب صاحبها يوم القيامة (قوله فأمرت بقميته) في رواية أبي حاتم فقده وفي الحديث ان المكث بعد الصلاة ليس واجب وان التخطي للعاجلة مباح وان التفكر في الصلاة في أمر لا يتعلق بالصلاة لا يشدها ولا ينقص من كمالها وان انشاء العزم في أثناء الصلاة على الأمور الجائرة لا يضرو فيه إطلاق الفعل على ما يأمر به الإنسان وجوازا لاستنباطه مع القدرة على المباشرة (قوله باب الانتقال والانصراف عن العيم والشمال) قال الزين من المنبر جمع في الترجمة بين الانتقال والانصراف فلا شارة إلى أنه لا فرق في الحكم بين الماكث في صلاة إذا انشغل لا يستقل المأمومين وبين الترجمة حاجته إذا انصرف إليها (قوله وكان أنس بن مالك إلى آخره) وصلة مسند في مسنده الكبير من طريق سعيد بن قتادة قال كان أنس فذكره وقال فيه ويعيب على من يتوشى ذلك ان لا ينقل إلا عن يمينه ويقول يدركه ويدركه الجار وقوله يتوشى بخفاء معجمة مشددة أي يقصد وقوله أو تهمد ٣ شتم من الراوي (قلت) وظاهر هذا الاثر عن أنس يخالفه رواه مسلم من طريق أبي جعفر ابن عبد الرحمن السدي قال سألت أنسا كيف أنصرف إذا صليت عن يميني أو عن يساري قال أما أنا فأكثرا ما أت النبي صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه ويجمع بينهما بان أنسا عاب من يعتقد تخم ذلك وجوبه وأما إذا استوى لأمران لجهة العيم أولى (قوله من سليمان) هو الأعشى (قوله عن حمارة) في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة عن الأعشى سمعت حمارة بن عمار وفي الاستاذة ثمة من التابعين كوفون في نسخ آخرهم لا سود وهو ابن زيد الخني (قوله لا يجعل) في رواية الكشي لا يجعل من زيادة نور التأكد (قوله شيئا من صلاته) في رواية وكيع وغيره عن الأعشى عن مسلم بن حمران صلاته (قوله يرى) بفتح أوه أن يعتقد ويجوز ان يظن وقوله أن يحاط عليه هو بيان للعلل في قوله لا يجعل (قوله أن لا ينصرف) أي يرى ان عدم الانصراف حق عليه فهو من باب العلب فله الكرماني في الجواب عن ابتدائه بالنكرة قال ألوان النكرة المخصوصة كالعرف (قوله كثيرا ينصرف عن يساره) في رواية مسلم أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصرف عن شماله فأما رواية البخاري فلا تعارض حديث أنس الذي أشرت إليه عند مسلم وأما رواية مسلم فظاهر التعارض لأنه يعبر عن كل منهما بصيغة أفضل قال النووي يجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وسلم كان يفعل قارة هذا وتارة هذا أخبر كل منهما حاجبا

اعتقاده الا كثر وانما كره ابن مسعود ان يعتقد وجوب الانصراف عن الميعن (قلت) وهو موافق  
 للآثار المذكورة أولا عن أنس ويمكن ان يجمع بينهما في آخر وهو ان يحمل حديث ابن مسعود على  
 حالة الصلاة في المسجد لان حجة النبي صلى الله عليه وسلم كانت من جهة يساره ويحمل حديث أنس على  
 ما سوى ذلك كحال السفر ثم اذا نارض اعتقاد ابن مسعود وأنس رجح ابن مسعود لانه أعلم وأسن وأجل  
 وأكثر ملازمة للنبي صلى الله عليه وسلم وأقرب الى موقفه في الصلاة من أنس وبأن في اسناد حديث  
 أنس من تكلم فيه وهو السدي وبأنه متفق عليه بخلاف حديث أنس في الامر بين يوان واية ابن مسعود  
 توافق ظاهر الحال لان حجة النبي صلى الله عليه وسلم كانت على جهة يساره كما تقدم ثم ظهر لي أنه يمكن  
 الجمع بين الحديثين بوجه آخر وهو أن من قال كان أكثر انصرافه عن يساره نظر الى حيثنه في حال  
 الصلاة من قال كان أكثر انصرافه عن يمينه نظر الى حيثنه في حالة انصرافه القوم بعد سلامه من الصلاة  
 فعلى هذا لا يختص الانصراف بجهة معينة ومن ثم قال العلماء بسبب الانصراف الى جهة حاجته لكن  
 قالوا اذا استوت الجهتان في حقه فاليمين أفضل لعدم الاحاديث المصرحة بفصل النيام كحديث  
 عائشة المتقدم في كتاب الظاهرة قال ابن المنبر في ان المنذر باب قد تنقلب مكروهات اذا رفعت من  
 رتبته لان الزمان مستحب في كل شيء أي من أمور العبادة لكن لما خشي ابن مسعود ان يعتقد وجوبه  
 أشار الى كراهته والله أعلم **(قوله باب ما جازي الصوم)** هذه الترجمة والتي بعدها من أحكام المساجد  
 واما التراجع الي قبلها فكلاما من صفة الصلاة لكن مناسبة هذه الترجمة وما بعد هذا لك من جهة أنه يبي  
 صفة الصلاة على الصلاة في الجماعة ولهذا لم يفردها بعد كتاب الاذان بكتاب لانه ذكر فيه أحكام  
 الاقامة ثم الامامة ثم الصفوف ثم الجماعة ثم صفة الصلاة فلما كان ذلك كما مر تطابره بعضه وبعضه  
 فضل حضور الجماعة بطريق العموم ناسب ان يرد فيه من قام به عارض كما كل الصوم ومن لا يجب عليه  
 ذلك كالصبيان ومن تندب له حاله دون حاله كالنساء فذكر هذه التراجع لختصها بصفة الصلاة **(قوله**  
**الصوم)** يضم التامثلة (والتي) بكسر النون بعدها تختار فيه ثم هزمت وقد تقدم وتقييده بالي محل  
 منه فلا حديث المطلقة في الصوم على غير النصح منه وقوله في الترجمة والكراهات لم يقع ذكره في أحاديث  
 الباب التي ذكرها لكنه أشار به الى ما وقع في بعض طرق حديث جابر كما سأذكره وهذا أولى من قول  
 بعضهم انه فاسد على البصل ويحتمل أن يكون استنبط الكراهات من عموم الحضرات فانه يدخل فيها  
 دخولاً أولياً لان راجحة أشد **(قوله وقول النبي صلى الله عليه وسلم)** هو بكسر الهمزة وقوله من الجوع  
 أو غيره لم أره في تفسيره بالجوع وغيره صريحاً لكنه مأخوذ من كلام الصحابي في بعض طرق حديث جابر  
 وغيره فعند مسلم من رواية أبي الزبير عن جابر قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل البصل  
 والكراث فقلبتا الحاجة الحديث ولهم رواية أبي نضرة عن أبي سعيد لم نعد أن نقتض خبر فروقنا  
 في هذه البقعة والناس يجيئون الحديث وقال ابن المنبر في الحاشية الحق بعض أصحابنا المحدثين وغيره  
 بأكل الصوم في المنع من المسجد قال وفيه نظر لان أكل الصوم داخل على نفسه باختياره هذا المانع  
 والمجذوم عنه مما هو قال لكن قوله صلى الله عليه وسلم من جوع أو غيره يدل على التوسية بينهما انتهى  
 وكأنه رأى قول البخاري في الترجمة وقول النبي صلى الله عليه وسلم الى آخره فظنه لفظ حديث وليس كذلك  
 بل هو من نفعه البخاري ونحوه لذكر الحديث بالمتن **(قوله من أكل)** قال ابن بطال هذا يدل على إباحة  
 أكل الصوم لان قوله من أكل لفظ إباحة وتعبه ابن المنبر بان هذه الصيغة إنما تطلى الوجود لا الحكم  
 أي من وجد منه الاكل وهو أعلم من كونه مباحاً وغير مباح وفي حديث أبي سعيد الذي أشرت اليه عند  
 مسلم الدلالة على عدم تحريمه كما سبأني **(قوله حديثنا يحيى)** هو القطان وعبيد الله هو ابن عمر **(قوله قال**  
**في غزوة خيبر)** قال الداودي أي حين أراد الخروج أو حين قدم وتعبه ابن التين بان الصواب انه قال  
 ذلك وهو في الغزاة نفسه ما قال ولا ضرر ووقع ان يحرمهم بذلك في السفر انتهى فكان الذي جل الداودي

**(باب ما جاء في الصوم التي)**  
 والبصل والكراث وقول  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 من أكل الصوم أو البصل  
 من الجوع أو غيره فلا  
 يحرم من مسجداً حدثنا  
 مسدد قال حدثنا يحيى  
 عن عبيد الله قال حدثني  
 نافع عن ابن عمر رضي الله  
 عنهما أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال في غزوة  
 خيبر من أكل

على ذلك قوله في الحديث فلا يقرب من مسجد نالان الظاهر أن المراد به مسجد المدينة فلذلك أحل الجرح على ابتداء التوجه إلى خيبر أو إلى جوع إلى المدينة لكن حديث أبي سعيد عند مسلم دال على أن القول المذكور صدر منه صلى الله عليه وسلم عقب فتح خيبر فعلى هذا قوله مسجد نالان فيه المكان الذي أعد له صلى الله عليه وسلم مدة إقامة هناك أو المراد بالمسجد الجنس والأخافة إلى المسلمين أي فلا يقرب من مسجد المسلمين ويؤيده رواية أحمد عن يحيى القطان فيه بلفظ فلا يقرب من المساجد ونحوه وسلم وهذا ينافي قول من خص النهي بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم كإسباني وقد حكاه ابن بطال عن بعض أهل العلم ورواه وفي مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لمطاهل النهي للمسجد الحرام خاصة أو في المساجد قال لا بل في المساجد (قوله من هذه الشجرة يعني الثوم) لم أعرف نقائل يعني ويحتمل أن يكون عبيد الله بن عمر فقد روى السراج من رواية يزيد بن الهادي عن ناقد بن دونهوا ولفظه نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الثوم يوم خيبر وزاد مسلم من رواية ابن غيرة عن عبيد الله حتى يذهب ريحها وفي قوله شجرة مجاز لأن المعروف في اللغة أن الشجرة ما كان لها فروع ولا ساق له يقال له شجر وما كان له ساق لم يقل له شجر وهذا تفسير ابن عباس وغيره قوله تعالى والقيم والشجر سجدة ومن أهل اللغة من قال كل ما ثبتت أرومة أي أصل في الأرض يختلف ما قطع منه فهو شجر ولا يقسم وقال الخطابي في هذا الحديث إطلاق الشجرة على الثوم والعامه لا تعرف الشجر إلا ما كان له ساق اهـ ومنهم من قال بين الشجر والقيم عموم وتصوص فكل نجم شجر من غير عكس كالشجر والقمل فكل نخل شجر من غير عكس (قوله حدثنا عبد الله بن محمد) هو المسندى أبو حاتم هو النبي وهو شيخ البخاري ورواه عن أبيه واسطة كاهنا (قوله يريد الثوم) لم أعرف الذي فسره أيضا وأظنه ابن جريج فإن في الرواية التي نال هذه عن الزهري عن عطاء الجرم يذكر كراهة على أنه قد اختلف في سابقه عن ابن جريج فقد روى عنه مسلم من رواية يحيى القطان عن ابن جريج بلفظ من أكل من هذه البقلة الثوم وقال مرة من أكل البصل والثوم والكراث ورواه أبو يوسف في المستخرج من طريقين وروى عن عباد عن ابن جريج مثله وعين الذي قال وقال مرة ولفظه قال ابن جريج وقال عطاء بن وقتار أخر الثوم والبصل والكراث ورواه أبو الزوارق بن جابر بلفظ نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل البصل والكراث قال ولم يكن يبدل الثوم هذا الثوم هكذا أخرجه ابن خزيمة من رواية يزيد بن ابراهيم وعبد الرزاق عن ابن عيينة كلاهما عن أبي الزبير (قلت) وهذا لا ينافي التفسير المتقدم إذ لا يلزم من كونه لم يكن بأرضهم أن لا يحبب إليهم حتى لو امتنع هذا الحبل لكاتبه رواية المصنف مقدمه على رواية الثاني والله أعلم (قوله فلا يشأنا) كذافه بصيغة التثنية التي يراد بها النهي قال الكرماني أو هي أفعه من يجرى المعتل يجرى الصم أو أشبع الراوي القصة فظن أنها ألف والمراد بالفتيان الإنبان أي فلا يأنبأ (قوله في مسجدنا) في رواية الكشميهني وفي الوقت مساجدنا بصيغة الجمع (قوله قلت ما يعني به) لم أفسد على تعيين القائل والمقول وأظن السائل ابن جريج والمسؤول عطاء وفي مصنف عبد الرزاق ما يشد إلى ذلك وجرم الكرماني بأن القائل عطاء والمسؤول جابر وعلى هذا فالصحيح في رواه النبي صلى الله عليه وسلم وهو بضم اللهمزة أي أظنه وثبه تقدم ضبطه (قوله وقال مخلد بن يزيد عن ابن جريج الانثى) بفتح النون وسكون المثناة من فوق يبدلها نون أخرى ولم يجد بطريق مخلد هذه موصولة بالاسناد المذكور وقد أخرج السراج عن أبي كريب عن مخلد هذا الحديث لكن قال من أي إلى يبدل عطاء عن جابر ولم يذكر المعصوم من التعليق المذكور ولا أنه قل فيه ألم أتمهم عن هذه البقلة الحبيثة أو المذمومة فإن كان أشار إلى ذلك والأخا أظنه لا يصح فاصد روى أبو عاتق في مصنفه من طريق روح ابن عباد عن ابن جريج كما قال أبو حاتم ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج بلفظ أراه يعني التثنية التي لم يطبخ وكذا لا ينفرد في المستخرج من طريق ابن أبي عدي عن ابن جريج بلفظ يريد الذي الذي لم يطبخ وهو تفسير لقي بانه الذي لم يطبخ وهو حقيقته كما تقدم وقد يطلق على أعم من ذلك وهو ما لم ينضج فيدخل

من هذه الشجرة يعني  
الثوم فلا يقرب من مسجدنا  
حدثنا عبد الله بن محمد  
قال حدثنا أبو حاتم قال  
أخبرني ابن جريج قال  
أخبرني عطاء قال سمعت  
جابر بن عبد الله قال قال  
النبي صلى الله عليه وسلم  
من أكل من هذه الشجرة  
يريد الثوم فلا يشأنا  
مسجدنا قلت ما يعني به  
قال ما أراه يعني الانثى  
وقال مخلد بن يزيد عن ابن  
جرير قال حدثنا سعيد  
ابن عفراء قال حدثنا ابن وهب

فيه ما طبع قبله لا يبلغ النصح (قوله عن يونس) هو ابن يزيد (قوله زعم عطاء) هو ابن يرباع وفي رواية الأصيلي عن عطاء ومسلم من وجه آخر عن ابن وهب حدثني عطاء (قوله ابن جابر بن عبد الله زعم) قال الخطابي لم يقل زعم في وجه التهمة لكنه لما كان أمرًا مختلفًا فيه أن يلفظ الزعم لأن هذا اللفظ لا يكاد يستعمل إلا في أمر رتابه أو يختلف فيه (قلت) وقد يستعمل في القول الحق أيضًا كما تقدم وكلام الخطابي لا يثبت ذلك وقد روى أحمد بن صالح الأصبهاني عن جابر ولم يقل زعم (قوله فليعتزلنا أو فليعتزل مسجدنا) شئ من الراوي وهو الزهري ولم يختلف الرواة عنه في ذلك (قوله أو ليعقد في بيته) كذا لا يثبت بالثقة أيضا وليس فيه وليصدق في بيته أو العطف وكذا المسلم وهي أخص من الاعتزال لانه أعم من أن يكون في البيت أو غيره (قوله وإن النبي صلى الله عليه وسلم) هذا حديث آخر وهو مقطوف على الإسناد المذكور والتقدير وحدثنا سعد بن عفير بإسناده أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى وقد

عن يونس عن ابن شهاب  
وعنه عطاء أن جابر بن  
عبد الله زعم أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال  
من أكل ثوما أو بصلا  
فليعتزلنا أو فليعتزل  
مسجدنا أو ليعقد في بيته  
وإن النبي صلى الله عليه  
وسلم أتى بقدر فيه خضر  
من يقول فوجدها ربحا  
فقال فاحبر عما فيها من  
البقول فقال فربوها إلى  
بعض أصحابه كان معه فلما  
وأمره أكلها قال كل  
فأنا أناجي من لانساجي  
وقال أحمد بن صالح عن  
ابن وهب أني

زرد البضاري فيه هل هو موصول أو مرسل كما سألني وهذا الحديث الثاني كان متقدما على الحديث الأول  
بستينين لأن الأول تقدم في حديث ابن عمر وغيره وأنه قد مضى على الله عليه وسلم في غزوة خيبر وكانت  
في سنة سبع وهذا وقع في السنة الأولى عند قدومه صلى الله عليه وسلم إلى المدينة وتزوره في بيت أبي أيوب  
الأنصاري كما سألني (قوله أتى بقدر) بكسر القاف وهو ما طبع فيه ويجوز فيه التأنيت والتذكير  
والثابت أشهر أركان الضمير في قوله فيه خضرات يعود على الطعام الذي في القدر فالتقدير أتى بقدر من  
طعام فيه خضرات ولهذا لما أعاد الضمير على القدر أعاده بالثابت حيث قال فاحبر عما فيها ربح  
قال قريوها وقوله خضرات بضم الخاء وقع الضاد المجهمة كذا ضبط في رواية أبي ذر وغيره بفتح أوله  
وكسر ثانيه وهو جمع خضرة ويجوز ضم أوله ضم الضاد وتسكينها أيضا (قوله إلى بعض أصحابه) قال  
الكرمان في نسخة النقل بالمعنى إذا أرسل صلى الله عليه وسلم بل يقوله هذا اللفظ بل قال قريوها أي فلان  
مثلا وفيه حذف أي قال قريوها مشبرا أو أشار إلى بعض أصحابه (قلت) والمراد ببعض أبي أيوب  
الأنصاري في صحيح مسلم من حديث أبي أيوب في قصة نزول النبي صلى الله عليه وسلم عليه قال فكان  
يصنع للنبي صلى الله عليه وسلم طعاما فآذني به إليه أي بعد أن يأكل النبي صلى الله عليه وسلم منه سأل  
عن موضع أصابع النبي صلى الله عليه وسلم فصنع ذلك مرة فقبل له بما أكل كان الطعام فيه ثوم فقال  
أمرام هو يا رسول الله قال لا ولكن أكرهه (قوله كل فاني أناجي من لانساجي) أي الملائكة وفي حديث  
أبي أيوب عند ابن خزيمة وابن جبان من وجه آخر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إليه بطعام من  
خضرة فيه بصل أو كرات فلم يرفهه أو رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني أن يأكل فقال له ما منعك قال لم  
أؤثر ذلك قال أضحى من ملائكة الله وليس يجوز لهم ما من حديث أم أيوب قالت نزل علينا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فتكلمنا طعاما فافيه بعض البقول فذكر الحديث نحوه وقال فيه كلوا فاني لست  
كأحد منكم أني أخاف أن أؤذي صاحبي (قوله وقال أحمد بن صالح عن ابن وهب أني بئدر) مراده أن  
أحمد بن صالح خلف سعد بن عفير في هذه القطة فقط وشاؤكه في سائر الحديث عن ابن وهب بإسناده  
المذكور وقد أخرجه البخاري في الاعتصام قال حدثنا أحمد بن صالح فذكره بلفظ أتى بئدر وفيه قول  
ابن وهب يعني طبقا فيه خضرات وكذا أخرجه أبو داود عن أحمد بن صالح لكن أخرجه تفسير  
ابن وهب فذكره بعد فراغ الحديث وأخرجه مسلم عن أبي الطاهر وسرحلة كلاهما عن ابن وهب فقال  
يقدر بالقاف وروح جماعة من الشراح رواية أحمد بن صالح لكون ابن وهب فسر البدر بالطبق فدل  
على أنه حدث به كذلك وزعم بعضهم أن لفظه يقدر بضمير لانها تسمى بالطبخ وقدر بالاذن بالي  
القول مطبوعه بخلاف الطبخ فظاهره أن القول كانت فيه نية والذي يظهر لي أن رواية القدر  
أصح لما تقدم من حديث أبي أيوب وأم أيوب جميعا فإن فيه التصريح بالطعام لا تعارض بين منعه  
صلى الله عليه وسلم من أكل الثوم وغيره مطبوعا وبين أنه لهم في أكل ذلك مطبوعا فقد عا



ذلك بقوله اني لست كاحد منكم ونرجع ابن خزيمة على حديث أبي أيوب عن كروان عن النبي صلى الله عليه وسلم من ترك  
أكل التوم ونحوه مطبوخا وقد جمع القسطنطيني في المفهم بين الروايتين بان الذي كان في القدر لم ينضج  
حتى تضعه رايحة فيقي في حكم التوم (قوله يدر) بفتح الموحدة وهو المطبق وهي بذلك لاستدارته  
تدبيرها بالنفوس عند كاله (قوله يدر كرا ليش وأبو صفوان عن يونس قصة القدر) أما رواية  
الليث فوصلها الذهلي في الزهريات وأما رواية أبي صفوان وهو الاموي فوصلها المؤلف في الاطعمة  
عن علي بن المديني عنه واقتصر على الحديث الاول وكذا اقتصر عقيل عن الزهري كما أخرجه  
ابن خزيمة (قوله فلا أدري الخ) هو من كلام البخاري ورواه عن زعم أنه كلام أحمد بن صالح أو من  
فوقه وقد قال البيهقي الاصل أن ما كان من الحديث متصلا به فهو منه حتى يجيء البيان الواضح بأنه  
مدرج فيه (قوله عن عبد العزيز) هو ابن سهيب (قوله سأله رجل) لم اقتض على تسميته وقد  
تقدم الكلام على الاطلاق الثبوت على التوم وقوله فلا يقرب بفتح الراء الموحدة وتشديد التاء  
وليس في هذا تقييد النبي بالمسجد فيستدل بعمومه على الحاق الجامع بالمسجد كما على المسجد بالجامع  
وكان الواجبة وقد أحقها بعضهم بالقياس واتخذ هذا العموم أولى وتظهره قوله في معنى بينه  
كما تقدم لكن قد علم المنع في الحديث بترك أذى الملائكة وترك أذى المسلمين فإن كان كل منهما مجزا  
عنه اختص النبي بالمسجد وما في معناها وهذا هو الاظهر والائتم النبي كل مجمع كالساوق ويؤيد هذا  
البحث قوله في حديث أبي عبد الله عن مسلم من أكل من هذه الشجرة شيئا فلا يقرب مني المسجد قال  
القاضي ابن العربي ذكر الصفة في الحكم يدل على التعليل بها ومن ثم رد على المازري حيث قال لو أن  
جماعة مبعدة كلوا كلهم بالله راحة كريمة لم يعصوا منه بخلاف ما إذا أكل بعضهم لان المنع  
يختص بهم بل يعمو بالملائكة وعلى هذا يتناول المنع من تناول شيئا من ذلك ودخل المسجد طفاقا ولو  
كان وحده واستدل بالحديث الباء على أن صلاة الجماعة ليست فرض عين قال ابن دقيق العيد  
لان الاذن من منعه أحد أمرين أما أن يكون أكل هذه الامور باحثة تكون صلاة الجماعة ليست  
فرض عين أو امراماتكون صلاة الجماعة فرضا وجهور الامامة على اباحة أكلها فيلزم أن لا تكون  
الجماعة فرض عين وتقرره أن يقال أكل هذه الامور جائز ومن لوازمه ترك صلاة الجماعة  
 وترك الجماعة في حق أكلها جائز ولازم الجائز جائز وذلك بناء على الوجوب وتخل عن أهل الظاهر  
أو بعضهم غيرهما بناء على أن الجماعة فرض عين وتقرره أن يقال صلاة الجماعة فرض عين ولا تتم  
الابتراء أكلها وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ترك أكل هذا واجب فيكون حراما اه وكذا انفصله  
غيره عن أهل الظاهر لكن صرح ابن حزم منهم بأن أكلها حلال مع قوله بان الجماعة فرض عين  
وانفصل عن الاذن المذكور بان المنع من أكلها مختص بمن علم بخروج الوقت قبل زوال الرائحة  
وتأثيره أن صلاة الجمعة فرض عين بشروطها ومع ذلك تنقطع بالسفر وهو في أصله مباح لكن يحرم على  
من أنشأه بدوام النداء وقال ابن دقيق العيد أيضا يستدل بهذا الحديث على أن أكل هذه  
الامور من الاعذار المرخصة في ترك حضور الجماعة وقد يقال ان هذا الكلام خرج مخرج  
الزجر عنها فلا يقتضي ذلك أن يكون عذرا في تركها الا ان تدعو الى أكلها ضرورة قال ويعد هذا  
من وجهه تقريره الى البعض أمحاه فان ذلك ينفي الزجر اه ويمكن حله على حالتين والفرق بينهما  
أن الزجر وقع في حق من أراد اتيان المسجد والاذن في التفسير يوقع في حقه لم يكن فيها ذلك بل لم يكن  
المسجد النبوي اذ كان بني فقه قد تمت أن الزجر متأخر عن قصة التمرير يستسنين وقال الخطابي  
بأنهم بعضهم أن أكل التوم عذر في التغلب عن الجماعة وانما هو عقوبة لا كله على فسله انحر  
فضل الجماعة اه وكأنه يخص الخمسة بما لا يسبب المرء فيه كالمطبوخا لكن لا يلزم من ذلك أن يكون  
أكلها حراما ولان الجماعة فرض عين واستدل المهلب بقوله تعالى انجس من لا تناسج هي أن

يدور قال ابن وهب يعني  
طباقتهم خضرات ولم  
يدكر الليث وأبو صفوان  
عن يونس قصة القدر ولا  
أدري هو من قول الزهري  
أوفي الحديث حديثنا  
ابو ميمون قال حدثنا عبد  
الوارث عن عبد العزيز  
قال سأله رجل أنس بن مالك  
ما دعيت نبي الله صلى الله  
عليه وسلم في التوم  
فقال قال النبي صلى الله  
عليه وسلم من أكل من  
هذه الشجرة فلا يقربنا  
ولا يصلين معنا

**(باب وضوء الصبيان)** ومضى يجب عليهم الفسل والظهور وحضورهم الجماعة والعبد بن الجناز وصوفهم \* حدثنا ابن المنذر قال حدثني غندر قال حدثنا شعبه قال سمعت سليمان الشيباني قال سمعت الشعبي قال أخبرني عن مرمر عن النبي صلى الله عليه وسلم على قبر منبوذ فقامه وصفوا عليه فقلت يا أبا عمر من حدثك فقال ابن عباس \* حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال حدثني صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الفسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم \* حدثنا علي بن عبد الله قال أخبرنا سفيان عن عمر وقال أخبرني كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما قال بت عندنا حتى يموت ليلة قنم التي صلى الله عليه وسلم فلما كان في بعض الليل ٢٣٤ قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ من شئ معلق وضوء أخفيا يخففه عمر وروى عنه

حدثنا ثم قام صلى الله عليه وسلم فتوضأ من شئ معلق وضوء أخفيا يخففه عمر وروى عنه جئت فقسمت عن يساره فقلت يا أبا عمر من حدثك فقال ابن عباس \* حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال حدثني صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الفسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم \* حدثنا علي بن عبد الله قال أخبرنا سفيان عن عمر وقال أخبرني كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما قال بت عندنا حتى يموت ليلة قنم التي صلى الله عليه وسلم فلما كان في بعض الليل ٢٣٤ قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ من شئ معلق وضوء أخفيا يخففه عمر وروى عنه

الملائكة أفضل من الأدميين وتعقب بأنه لا يلزم من تفضيل بعض الأفراد على بعض تفضيل الجنس على الجنس واختلف هل كان كل ذلك حراما على النبي صلى الله عليه وسلم أولا والراجح الحل اسموم قوله صلى الله عليه وسلم وليس عمرم كما تقدم من حديث أبي أيوب عند ابن خزيمة ونقل ابن التين عن مالك قال القبل أن كان يظهر وجهه فو كاشوم وقيدته عياض بالجشاء (قلت) وفي الطبراني الصغير من حديث الزبير عن جابر التميمي عن علي ذكر القبل في الحديث لكن في إسناده يحيى بن راشد وموضيغ وألق بعضهم بذلك من فيه بخر أو بهرجه رائحة وزاد بعضهم فألق أصحاب الصنائع كالجمالك والمعادن كالخزوم ومن يؤذي الناس بلسانه وأشار ابن دقيق العيد إلى أن ذلك كله توسع غير مضي (قائده) حكم رغبة المجدوم مقرب منها حكمه ولقد كان صلى الله عليه وسلم إذا وجد رجلا يحيا في المسجد أمر بإخراجه من وجدته منه إلى البيت كائنه في مسلم عن عمر رضي الله عنه (تنبيه) وقع في حديث حذيفة عند ابن خزيمة من أكل من هذه البقلة الحبيثة فلا يقرب من مسجدا ثلاثا وثلاثين يوما عليه وقت النهي عن آتيان الجماعة لا كل التوم وفيه نظرا لاحتمال أن يكون قوله لا يتابع بالقول أي قال ذلك ثلاثا ولا يظاهره الظاهر لأن هلة المنع وجود الراضة وهي لا تستمر هذه المدة (قوله بآب وضوء الصبيان) قال الزبير بن المنذر بنصر على حكمه لأنه لو عبر بالندب لا يقتضي صحة صلاة الصبي بغير وضوء ولو عبر بالوجوب لا يقتضي أن الصبي يعاقب على تركه كإلزامه الواجب فافهم عبارة سائلة من ذلك وأغافل بكرا الفسل لندوم وجهه من الصبي بخلاف الوضوء ثم أرفده بذكر الوقت الذي يجب فيه ذلك عليهم فقال ومضى يجب عليهم الفسل والظهور وقوله والظهور من عطف الاسم على الخاص وليس في أحاديث الباب تعيين وقت الإيجاب إلا في حديث أبي سعيد فإن مفهومه أن غسل الجمعة لا يجب على غير المحتلم فيؤخذ منه أن الاحتلام شرط لوجوب الفسل وأما لرواه أبو داود والترمذي وصححه وكذا ابن خزيمة والحاكم من طريق عبد الملك بن الربيع من سيرة عن أبيه عن جده مرفوعا علوا الصبي الصلاة سبع واضربوه عليها بن عشره فروان قضى تعيين وقت الوضوء والتوقف الصلاة عليه فلم يقل بظاهره إلا بعض أهل النعل قالوا لا يجب الصلاة على الصبي إلا مضر به على تركها وهذه صفة الواجب به قال أحد في رواية وحكى البندجي أن الشافعي أومأ إليه وذهب الجمهور إلى أنها لا تجب عليه إلا بالابن أو غ وقالوا الأمر مضر به للتدريج وجرم البيهقي بأنه منسوخ بحديث رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم لأن الفرسندي سبق وضع وسيأتي البحث في ذلك في كتاب الشكاح ويؤخذ من إطلاق الصبي على ابن سبع الردي من زعم أنه لا يسمى صيدا إلا إذا كان وضيعا ثم قاله غلام إلى ابن بصير ابن سبع ثم بصير بأفعالي عشره يوافق الحديث قول الجوهري الصبي الغلام (قوله وحضورهم) بالجر عطفًا على قوله وضوء الصبيان وكذا قوله وصوفهم ثم روى الباب بسبعة أحاديث

حدثنا ثم قام صلى الله عليه وسلم فتوضأ من شئ معلق وضوء أخفيا يخففه عمر وروى عنه جئت فقسمت عن يساره فقلت يا أبا عمر من حدثك فقال ابن عباس \* حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال حدثني صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الفسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم \* حدثنا علي بن عبد الله قال أخبرنا سفيان عن عمر وقال أخبرني كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما قال بت عندنا حتى يموت ليلة قنم التي صلى الله عليه وسلم فلما كان في بعض الليل ٢٣٤ قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ من شئ معلق وضوء أخفيا يخففه عمر وروى عنه

من ورائه فاصلي بنا ركعتين \* حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال أقبلت راكبيا على جماعة من أناس أو ما قد ناهزت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس فمضى إلى غير جدار فمرت بين يدي بعض الصف فقلت وأرسلت أنا أن ترع وتدخل في الصف فلم تذكر ذلك على أحد \* حدثنا أبو الحسن قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت أهم النبي صلى الله عليه وسلم وقال عياض حدثنا عبد الأعلى قال حدثنا معمر بن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت أهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله غير مضي في بعض النسخ إسقاط لفظة غير اه مصححه

الارض يعلى هذه الصلاة  
غيركم ولم يكن أحد  
يومئذ يعلى غير أهل  
المدينة \* حدثنا عمرو بن  
على قال حدثنا يحيى قال  
حدثنا صفوان قال حدثني  
عبد الرحمن بن عابس  
عن عمت ابن عباس رضى  
الله عنهم قال له رجل  
شهدت الخروج مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
قال نعم ولولا مكاني منه  
ماشهدته يعني من سفره  
أتى العلم الذى عند دار  
كثير بن الصلت ثم خطب  
ثم أتى النساء فوعظهن  
وذكرهن وأمرهن أن  
يتصدقن فخطبت المرأة  
تتوييها إلى حلقها  
فلقي في ثوب بلال ثم أتى  
هو بلال البيت (باب  
خروج النساء إلى المساجد  
بالبل والغسل) حدثنا  
أبو الهيثم قال أخبرنا  
شعيب عن الزهري قال  
أخبرني عروة بن الزبير عن  
عائشة رضى الله عنها  
قالت أتم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الجمعة حتى  
قاده عرس نام النساء  
والصبيان فخرج النبي  
صلى الله عليه وسلم فقال  
ما ينظره أأحد غيركم  
من أهل الأرض ولا  
يعلى يومئذ إلا بالمدينة  
وكافوا يصلون العمة فيما  
بين أن يقب الشفق إلى  
ثالث الليل الأول \* حدثنا  
عبيد الله بن موسى عن  
البلال إلى المسجد فأذن ألهم

• وأولها حديث ابن عباس في الصلاة على القبور القرض منه صلاة ابن عباس معهم ولم يكن ادراكا باقيا كما سبأني دليله في خامس أحاديث الباب وسبأني الكلام عليه في كتابنا الجواز أن شاء الله تعالى  
• ثانيها حديث أبي سعيد وقد تقدمت فوجه إرادته و يأتي للكلام عليه في كتابنا الجملة أن شاء الله تعالى  
• ثالثها حديث ابن عباس في مبيته في بيت ميمونة وفيه وضوءه وصلاؤه مع النبي صلى الله عليه وسلم وتقريره له على ذلك بأن حوله فجعله عن يمينه وقد تقدم من هذا الوجه في أوائل كتاب الطهارة و يأتي بقية مباحثه في كتاب الوتر أن شاء الله تعالى • رابعها حديث أنس في صف اليتيم معه خلف النبي صلى الله عليه وسلم ومطابقته للترجمة من جهة أن اليتيم دال على الصبا لا لأنهم بعد احتلام وقد أقره صلى الله عليه وسلم على ذلك • خامسها حديث ابن عباس في مجيئه إلى منى وحروبه بين يدي بعض الصفوف ودخوله معهم وتقريره على ذلك وقال فيه أنه كان ناهرا للاحتلام أي قاربه وقد تقدمت مباحثه في أبواب حرفة المصلي • سادسها حديث عائشة في تأخير العشاء حتى قال عمر إن النساء والصبيان قال ابن رشد ففهم منه البخاري أن النساء والصبيان الذين ناموا كانوا أحضروا في المسجد وليس الحديث مصر محقق ذلك إذ يحتمل أنهم ناموا في البيوت لكن الصبيان جمع محلي بالكلام فيهم من كان منهم مع أمه أو غيرها في البيوت ومن كان مع أمه في المسجد وقد أورد المصنف في الباب الذي يليه حديث أبي قتادة رفعه أني لأقوم إلى الصلاة الحديث وفيه فأجمع بكاء الصبي فأتجوز في حلق كراهية أن أشق على أمه وقد تقدمت في شرحه في أبواب الجماعة أن الظاهر أن الصبي كان مع أمه في المسجد وأن احتمال أنها كانت تركته نائمة في بيتها وحضرت الصلاة فاستيقظ في غيبته فبكى بسبب ذلك الظاهر الذي فهمه أن القضاء بالمأزني أولى من القضاء بالمقدرا انتهى وقد تقدمت مباحثه في أبواب المواقيت وساقه المصنف ههنا من طريق عمر وشعيب باللفظ مع عمر ثم ساق لفظ شعيب في الباب الذي بعده وقوله قال عباس وقع في بعض الزوايا قال لي عباس وهو القضاة والمجتمعة وتحوّل الاستدعاء إلا أكثر من بعد الزهري وأتبعه في رواية المسخمي ثم ختم الباب بحديث ابن عباس في شهوده صلاة العيد مع النبي صلى الله عليه وسلم وقد صرح فيه بأنه كان صغيرا وسبأني الكلام عليه في كتاب العيدين وترجمه ههنا باب خروج الصبيان إلى المصلي واستشكل قوله في الترجمة وصفوه لأنه يقتضي أن يكون للصبيان صفوف تخصهم وليس في الباب ما يدل على ذلك وأوجب بأن المراد بصفوفهم وقوفهم في الصف مع غيرهم وفقه ذلك هل يخرج من وقف معه الصبي في الصف من أن يكون فردا حتى يسلم من إعلان صلته عندهم عندهم أو كراهته وظاهر حديث أنس يقتضي الأخير فهو حجة على من منع ذلك من الجملة مطلقا وقد نص أحمد على أنه يجزئ في القتل دون القرض وفيه ما فيه • (قوله باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والغلس) وأورد فيه ستة أحاديث تقدم الكلام عليها الاثنان والآخر وبهضمها مطلق في الزمان وبهضمها مقيد بالليل أو الغلس فحمل المطلق في الترجمة على المقيد للفقهاء في ذلك تفاصيل ستأتي الإشارة إلى بعضها فأول أحاديث الباب حديث عائشة في تأخير العشاء حتى نادى عمر نام النساء والصبيان وقد تقدم سادسا لأحاديث الباب الذي قبله • ثانيها حديث ابن عمر في النهي عن منع النساء عن المسجد ثالثها حديث أم سلمة في مكث الإمام بعد السلام حتى ينصرف النساء وقد تقدم الكلام عليه قبل أربعة أبواب رابعها حديث عائشة في صلاة الصبح بغلس ووجوع النساء متلفعات وقد تقدم الكلام عليه في المواقيت خامسها حديث أبي قتادة في تخفيف الصلاة حين بكى الصبي لأجل أمه وقد تقدم الكلام عليه في الإمامة سادسها حديث عائشة في منع نساء بني إسرائيل المساجد سادسا كرفوائده بعد الكلام على الحديث الثاني وهو حديث ابن عمر (قوله عن حنظلة) هو ابن أبي سفيان الجمعي وسالم بن عبد الله أي ابن عمر (قوله إذا استأذنتكم نساءكم بالليل إلى المسجد) فيذكر كثر الراوة عن حنظلة قوله بالليل كذلك أخرجه مسلم وغيره وقد اختلف فيه على زهري عن سالم أيضا فأورد المصنف بهدايين حنظلة عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا استأذنتكم نساءكم

عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا عثمان بن عمر قال أخبرنا يونس عن الزهري قال حدثني هند بنت الحارث أن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرنا أن النسائي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كن إذا سلم من المكسوبة قس وثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرجل ما شاء الله فإذا قام رسول الله صلى الله عليه وسلم قام الرجال \* حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك ح وحدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن حمزة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لبصلى الصبح فيصرف النساء متلفعات بمبر ومهمن ما يصرهن من اللباس \* حدثنا محمد بن مسكين قال حدثنا بشير قال أخبرنا الأزهرى قال حدثني يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة الانصاري عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انى لا قوم الى الصلاة وأنا أريد أن أطول فيها فأسمع بكاء الصبي فأتجه ورتى صلاتي كراهية أن أشق على أمه

من رواية معمر ومسلم من رواية يونس بن زيد وأحمد من رواية عقيل والسراج من رواية الأوزاعي كلام عن الزهري بغير تقييد وكذا أخرجه المصنف في النكاح عن علي بن المدين عن سفيان بن عيينة عن الزهري بغير قيد ووقع عند أبي هوانة في صحيحه عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن عيينة مثله لكن قال في آخره يعني بالليل وبين ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء أن سفيان بن عيينة هو القائل يعني وله عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابن عيينة قال قال نافع بالليل وله عن يحيى بن حكيم عن ابن عيينة قال جاءنا رجل فحدثنا عن نافع قال قال النما هو بالليل وسمى عبد الرزاق عن ابن عيينة لرجل المجهول فقال بحدوثه عن الزهري قال ابن عيينة وحدثنا عبد القفار يعني ابن القاسم أنه سمع أبا جعفر يعني الباقر يخبر بعجل هذا عن ابن عمر قال فقال له نافع مولى ابن عمر أن ذلك بالليل وكان اختصاص الليل بذلك لكونه أستر ولا يخفى أن محل ذلك إذا أمئت المفسدة منهن وعليهن قال الثوري استدل به على أن المرأة لا تخرج من بيت زوجها إلا بآذنه لتوجه الامراه الى الأزواج بالأذن ونعنه ابن دقيق العيد بأنه إن أخذ من المنهم فهو مفهوم لقب وهو ضعيف لكن يتقوى بأن قال ان من الرجال نساءهم أهم مقرر وانما على الحكم بالساجدين على الجواز فينبى ما عده على المنع وفيه اشارة الى أن الاذن المذكور ليس بالوجوب لانه لو كان واجبا لا تنفي معنى الاستئذان لان ذلك انما يقتضي اذا كان المستأذن مخيرا في الاجابة أو الرد (قوله) تابعه شعبة عن الاعشى عن مجاهد عن ابن عمر (ذ) كرا المزي في الاطراف بغير الخلف وأبو مسعود أن هذه المتابعة وقعت بعد رواية ورقة عن عمرو بن دينار عن مجاهد عن ابن عمر بهذا الحديث ولم أقف على ذلك في شيء من الروايات انى اتصلت لنا من البخاري في هذا الموضع وانما وقعت المتابعة المذكورة عقب رواية حنظلة عن سالم وقد وصلها أحد قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة قد كرا الحديث بزيادة سيأتي ذكرها فوري بيانهم أخرج البخاري رواية يوراني في أوائل كتاب الجمعة بلفظ اثنو النساء بالليل الى المساجد لم يذكر بعده متابعة ولا غيره وواقعه مسلم على إخراجهم من هذا الوجه ايضا و زاد فيه فقال له ابن له قال له واذا اتخذته دخلا قال فضربت في صدره وقال أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول ولولم أر هذه القصة كرا في شيء من الطرق التي أخرجه البخاري لهذا الحديث وقد أوهم منسج صاحب العدة خلاف ذلك ولم يشعر ببيان ذلك أحمد من شراجه وأظن البخاري اختصره لاختلاف في نسبة ابن عبد الله بن عمرو فقد رواه مسلم من وجه آخر عن ابن عمرو وسمى الابن بلالا فخرجه من طريق كعب بن علقمة عن بلال بن عبد الله بن عمرو عن أبيه بافظ لا نغمو النساء حظوظهن من المساجد اذا استأذنتكم فقال بلال والله لنمنعن من الحديث والطهارة من طريق عبد الله بن هبيرة عن بلال بن عبد الله بن عمرو وفيه قتل اما أنا فسمعت أبا علي حن شافلي سرح أهله وفي رواية يونس عن ابن شهاب الزهري عن سالم في هذا الحديث قال قال بلال بن عبد الله والله لنمنعن ومن ثل في رواية عقيل عند أحمد وعنده في رواية شعبة عن الاعشى المذكورة قال سالم أو بعض بنيته والله لا نمنعن من تخذته دخلا الحديث والراجح من هذا أن صاحب القصة بلال لو روى ذلك من روايته نفسه ومن رواية أخيه سالم ولم يختلف عليهم في ذلك وأما هذا الزاوية الأخيرة فخرجوه لوقوع الشك فيها ولم أره مع ذلك في شيء من الروايات عن الاعشى وسمى ولا عن شعبة مجاهد فقد أخرجه أحمد من رواية ابراهيم بن مهابر وابن أبي نجيب وليث بن أبي سليم كلهم عن مجاهد ولم يسمه أحد منهم فان كانت رواية عمرو بن دينار عن مجاهد محفوظة في نسبة وادافعتل أن يكون كل من بلال وواقف وقعه منه ذلك انما في مجلس أو في مجلسين وأجاب ابن عمر كلامهما بجواب يلحق به وقوه اختلاف النقلة في جواب ابن عمر في رواية بلال عند مسلم فأقبل عليه عبد الله فسيه سياستهما معه به مثله فوقفه عبد الله بن هبيرة في رواية الطبراني السب المذكور بالهين ثلاث مرات وفي رواية زائدة عن الاعشى فاقته وقال أف لك وله عن ابن عمر عن الاعشى فضل الله بلنا وهل ومثله للترمذي من رواية عيسى بن يونس ومسلم من رواية أبي

معاوية فزبره ولا يداود من روايته جريسه وغضب فيمنع أن يكون لئلا البسائى لذلك أجابه بالسب المقسر باللعن وأن يكون واقدا بدأه فلذلك أجابه بالسب المقسر بالتأقيف مع الدفع في صدره وكان السري ذلك أن بالاعراض الخبر برأيه ولا يذكره كرهة الخلق وواقعه واقدا كذا ذكرها بقوله يتخذونه غلا وهو بفتح المهملة ثم المجمة وأصله الخبر المنف ثم استعمل في المخادعة لكون المخادع يلف في ضميره أمرا أو يظهر غيره وكانه قال ذلك لما رأى من فساد بعض النساء في ذلك الوقت وجلسه على ذلك الفخيرة وإنما أنكر عليه ابن عمر لتصرحه بمخالفة الحديث والأصول قال ملان الزمان قد تغير وان بعضهم ربما ظهر منه قصد المجدد واجار غيره لكان يظهر أن لا ينكر عليه وإلى ذلك أشارت عائشة بما ذكر في الحديث الأخير وأخذ من أنكار عبد الله على ولده تأديب المعترض على السن برأيه وعلى العالم وماء وتأديب الرجل ولده وان كان كبيرا إذا تكلم بما لا ينبغي له وجواز التأديب بالهجران فقد وقع في رواية ابن أبي نجيح من مجاهد عند أحدنا كلفه عبد الله حتى مات وهذا ان كان محفوفاً يحتمل أن يكون أحد ما مات عقب هذه القصة يسير ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث في مطا في حضور النساء الجماعة مع الرجال وهي حديث أم سلمة أن النساء كن إذا سلن من الصلاة فمن وثب رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي الصبح فينصرف النساء متلفعات وقد مضى الكلام عليه في آخر صفة الصلاة وحديث عائشة أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي الصبح فينصرف النساء متلفعات وقد تقدم شرحه في المواقيت وحديث أبي قتادة رفعه إلى أن قوم في الصلاة الحديث وفيه أن تجوز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه وقد تقدم شرحه في أبواب الإمامة قال ابن دقيق العبد هذا الحديث عام في النساء إلا أن الفقهاء خصوه بشرط منها أن لا تطيب وهو في بعض الروايات ولغيره من تفصلات (قلت) هو بفتح المثناة وكسر الفاء أى غير مطيبات ويقال امرأته نافلة إذا كانت متترة إلى الحج وهو عند أبي داود وابن خزيمة من حديث أبي هريرة وعنده ابن جابر من حديث زيد بن خالد وأوله لا تغتسل امرأة الله مساجد الله ولمسلم من حديث زينب أم أبي مسعود إذا شهدت أحدا كن المسجد فلا تغسن طيبا انتهى قال ويعلق بالطيب ما في معناه لأن سبب المنع منه ما فيه من تحريك داعية الشهوة كتمسك اللبس والحلى الذي يظهر والزينة الفاخرة وكذا الاختلاط بالرجال وفريق كثير من الفقهاء المالكية وغيرهم بين الشابة وغيرها وفيه نظرا إلا أن أخذ الخوف عليها من جهة أنها اذا عرفت مجاز كروا كانت مستترة حصل الامن عليها ولا سيما إذا كان ذلك بالليل وقد ورد في بعض طرق هذا الحديث وغيره ما يدل على أن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد وذلك في رواية حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر بلفظ لا تغتسلن النساء كم المساجد ويؤمن خير لهن أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة ولا جد والطبراني من حديث أم جندب الساهدية أنها اجابت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني أحب الصلاة معك قال قد علمت وسالني في بيتك خيرك من صلاتك في حجرتك وسالني في حجرتك خير من صلاتك في دارك وسالني في دارك خير من صلاتك في مسجد قومك وسالني في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجد الجماعة واسناد أحمد حسن وله شاهد من حديث ابن مسعود عند أبي داود وجه كون صلاتها في الاخفاء أفضل لتحقق الامن فيه من الفتنة وبناء كذا في بعد وجود ما أحدث النساء من التعرج والزيه ومن ثم قالت عائشة ما قالت وعنه بعضهم يقول عائشة في منع النساء مطلقا وفيه انمراد لا ترتب على ذلك نفير الحكم لأنها علقته على شرط لم يوجد بناء على ظن ظنته فقالت لو رأى منع فيقال عليه لم يبرم منع فاستمر الحكم حتى ان عائشة لم تنصرح بالمنع وان كان كلاما مبشرا بأنها كانت ترى المنع وأيضا فقد علم الله سبحانه ما سجدت في أوامري اني نبيه بمنعهن ولو كان ما أحدثن يستلزم منعهن من المساجد لكان منعهن من غيرها كالاسواق وأولى وأيضا فالأحداث اذا تفرقت عن بعض النساء لامن جميعهن فان تعين المنع فليكن لمن أحدثت والاولى أن ينظر الى ما يحتمل منه الفساد فيصحب لاشارته صلى

رضي الله عنها قالت لو أدرك  
النبي صلى الله عليه وسلم  
ما أحدث النساء لعنه  
المجد كما نعت نساء بني  
إسرائيل قلت لعمرة أو  
منع قالت نعم (باب صلاة  
النساء خلف الرجال)  
حدثنا يحيى بن قزعة قال  
حدثنا إبراهيم بن سعد بن  
الزهري عن هند بنت  
المطهر عن أم سلمة رضي  
الله عنها قالت كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم إذا  
سلم فام النساء حين يقضي  
سأله وبكث هو في مقامه  
يسأله أن يقوم قال  
يؤمر والله أعلم أن ذلك كان  
يكنى به يعرف النساء قبل  
أن يذكر كنس أحد من  
الرجال حدثنا أبو نعيم  
قال حدثنا سفيان بن  
هيثم عن اسحق بن عبد  
الله عن أنس رضي الله عنه  
قال قال النبي صلى الله  
عليه وسلم في بيت أم سلمة  
فتمت ويقيم خلفه وأم  
سلمة خلفنا (باب سرعة  
انصراف النساء من الصبح  
وقلة مقامهن في المسجد)  
حدثنا يحيى بن موسى قال  
حدثنا سعيد بن منصور  
قال حدثنا سفيان بن عبد  
الرحمن بن القاسم عن أبيه  
عن عائشة أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان  
يصل في الصبح بغلس  
منصرف من نساء المؤمنين

الله عليه وسلم إلى ذلك منع التطبيل والزينة وكذلك التقييد بالليل كاسبق (قوله في حديث عائشة آخر  
أحاديث الباب كما نعت نساء بني إسرائيل وقول حمزة نعم في جواب سؤال يحيى بن سعيد لها) يظهر أنها  
تنته عن عائشة ويحتمل أن يكون عن غيرها وقد ثبت ذلك من حديث عروة عن عائشة موقوفاً آخرجه  
عبد الرزاق بإسناد صحيح ولفظه قالت كن نساء بني إسرائيل ينفذن أرجلنا من خشب يثبشن للرجال  
في المساجد فحرم الله عليهن المساجد وسلط عليهن الحيف وهذا وإن كان موقوفاً حكمه حكم الرقع لأنه  
لا يقال لأبي روى عبد الرزاق أيضاً نحوه بإسناد صحيح عن ابن مسعود وقد أشرت إلى ذلك في أول  
كتاب الحيف (تنبيه) وقع رواية كريمة عقب الحديث الثاني من هذا الباب بانتظار الناس  
قيام الإمام العالم وكذلك لفظة الصفاة وليس ذلك بمعتد إذ لا تعلق لذلك بهذا الموضوع بل قد تقدم في  
موضع من الإمامة بجمناه (قوله باب صلاة النساء خلف الرجال) وأورد فيه حديث أم سلمة في مكث  
الرجال بعد التطبير وقد تقدم الكلام عليه ومطابقته للترجمة من جهة أن صف النساء لو يكن أمام  
الرجال أو بعضهم لزم من انصرافهن قبلهن أن يتطبينهم وذلك منهي عنه ثم أورد فيه حديث أنس في  
صلاة أم سلم خلفه والنيب معه وهو ظاهر في ترجمه وقد تقدم الكلام عليه في آخر أبواب الصغوف  
وقوله فيه قصمت يمين خلقه فيه شاهد للمذهب الكوفي في جازة العطف على الضمير المرفوع المتصل  
بدون التأكد (قوله باب سرعة انصراف النساء من الصبح) قيد بالصباح لأن طول التأخير فيه  
يفضي إلى الاسفار فناسب الإصراف بخلاف العسافانة فبقي إلى زيادة الظلمة فلا يضار المكث (قوله  
سعد بن منصور) هو من شيوخ البخاري وروى عنه بواسطة كاهنا (قوله فينصرفن) هو  
على نفسه بني الحرث وكذا قوله لا يعرف بعضهن بعضاً وهذا في رواية الحموي والنسائي وغيرهما  
لا يعرف بالافراد على الجادة (قوله نساء المؤمنين) ذكر الكرماني في بعض النسخ نساء المؤمنين  
وذكر ترتيبه وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في أبواب المواقيت (قوله باب استئذن المرأة  
زوجها بالخروج إلى المسجد) أورد فيه حديث ابن عمر وقد تقدم الكلام عليه قريبا لكن أورد  
هنا من طريق يزيد بن ربيع عن معمر وإسحق في قيد بالمسجد ثم أخرجه الإسماعيلي من هذا الوجه  
بذكر المسجود كما أخرجه أحمد عن عبد الأعلى عن معمر وزاد فيه زيادة ستأتي قريبا ومقتضى  
الترجمة أن جواز الخروج يحتاج إلى إذن الزوج وقد تقدم البحث فيه أيضا والله المستعان (خاتمة)  
اشتملت أبواب صفة الصلاة إلى هاتين الأحاديث المرفوعة على مائة وعشرين حديثا المعلق منها ثمانية  
ولأون حديثا والبقية موصولة المكر منها قريبا وبعاض مائة حديث وخمسة أحاديث وهي جملة  
المعلق الثلاثة منه وسبعون أخرى موصولة قالها مني منها خمسة وسبعون منها الثلاثة المعلقة واقفه  
مسلم على غير مجها سوى ثلاثة عشر حديثا وهي حديثان عن عمر في الرقع عند القيام من الركعتين  
وحديث أنس في النهي عن رفع البصر في الصلاة وحديث عائشة في أن الالتفات اختلاس من الشيطان  
وحديث زيد بن ثابت في قراءة الأعراف في المغرب وحديث أنس في قراءة الرجل قل هو الله أحد وهو  
معلق وحديث أبي بكر في الركوع دون الصفوح وحديث أبي هريرة في جمع الإمام بين السميع والتعبد  
وحديث زرافعة في القول في الاستدال وحديث أبي سعيد في الجهر بالتكبير وحديث ابن عمر في سنة  
الجلوس في التشهد وحديث أم سلمة في سرعة انصراف النساء بعد السلام وحديث أبي هريرة لا ينطوع  
الإمام في مكانه وهو معلق وحديث عقبه في الحرث في قصة التبر وفيه إلا ثارا الموقوفة على الصعاب  
وغيرهم ستة عشر أنماها ثلاثة موصولة وهي حديث أبي زهرو وابن سلمة في مواقيته في سنة الصلاة  
لحديث مالك بن الحويرث وقد كره وحديث ابن عمر في صلته مترعا ذكر في أثناء حديثه في سنة الجلوس  
في التمدد وحديثه في تطوعه في المكان الذي صلى فيه أفرضه والبقية مقطعات والله أعلم بالصواب

لا يعرف من القس أو لأحد من بعضهن بعضها (باب استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد) حدثنا محمد بن وهيب بن زياد عن معمر بن الزهرى عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا استأذنتني امرأة أحدكم فلا

واليه المرجع والمآب سبحانه وبكرب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الجمعة)

منها

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الجمعة)

(باب فرض الجمعة لقول

الله تعالى اذ اودى للصلاة

من يوم الجمعة فاسعوا الى

ذكر الله وذروا البيع)

فاسعوا فامضوا حدثا ابو

الاجان قال اخبرنا شبيب

قال حدثنا ابو الزناد ان

ابن عبد الرحمن بن هرم

الاعرج مولى ربيعة بن

الحارث حدثنا انه سمع ابا

هريرة رضي الله عنه انه

سمع رسول الله صلى الله

ثبتت هذه الترجمة الاكثر ومنهم من قدمها على البسطة وسقطت ذكر جمعة وأي ذرعن الجوى والجمعة  
بضم الميم على المشهور وقد نكسها وقراها الاعش وحكى الواحدى عن القراء فصحها وسكى الزجاج  
الكسر ايضا والمراد بيان احكام صلاة الجمعة واختلف في تسمية اليوم بذلك مع الاتفاق على أنه  
كان يسمى في الجاهلية العروبة بفتح العين المهملة وتوضم الراء بالموحدة فتقبل معنى بذلك لان كمال  
الخلاقي جمع فيه ذكره ابو حذيفة البخاري في المبتدأ عن ابن عباس واسناده ضعيف وقيل لان خلق  
آدم جمع فيه ورد ذلك من حديث سلمة بن اخرجة أحد رواة شريفة وغيره في انشاء حديث وله شاهد  
عن أبي هريرة ذكره ابن أبي حاتم موقوفا بسناد قوي وأحدهم فروا بسناد ضعيف وهذا أصح الأقوال  
وبالله ما أخرجه هبة بن جند عن ابن سيرين بسند صحيح اليه في قصة تجميع الانصار مع أسعد بن زبارة  
وكان أسعد يوم الجمعة يوم العروبة فصلى بهم وذكرهم فسموه بالجمعة حين اجتماع اليه ذكره ابن  
أبي حاتم موقوفا قبل لان كعب بن لؤي كان يجمع قومه فيه فيذكرهم ويأمرهم بتعليم الحرم ويخبرهم  
بأنه سيحدث منه نبي روى ذلك الزبير في كتاب النسب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف موقوفاً به  
جزء القراء وغيره وقبل ان قصها هو الذي كان يجمعهم في ذكره تعجب في أماليه وقيل معنى بذلك اجتماع  
الناس للصلاة فيه وهذا من اجزائهم من حرم فقال انه اسم اسلاوى لكن في الجاهلية وانما كان يسمى العروبة  
انتهى وفيه وقد نقل أهل اللغة ان العروبة اسم قديم كان للعاجلة وقالوا في الجمعة هو يوم العروبة  
بظواهرهم وغيره وأما الايام السبعة بعد ان كانت تسمى أول آهون جبار ديار مؤنس عروبة شبار  
وقال الجوهري كانت العرب تسمى يوم الاثنين آهون في أمثالهم انقذوه وهذا يفسر بانهم أحد ثلثيها  
أسماء ومعنى هذه المتعارفة الآن كالتبت والاحد إلى آخرها وقبل ان أول من سمي الجمعة العروبة  
كعب بن لؤي وبه حرم القروا وغيره فيحتاج من قال انهم غيروها إلى الجمعة فأخبره على تسمية العروبة  
الى نقل خاص وذكر ابن القيم في المهدى ليوم الجمعة اثنين وثلاثين خصوصية وفيها انها يوم عيد ولا  
يصام منفردا وقراءة ألم تنزل وهل أتى في صيغتها والجمعة والمنافقين فيها والفصل لها والطيب والسؤال  
وليس أحسن الثباب وتخصير المصعد والتكبير والاستغفار بالعبادة حتى يخرج الخطيب والخطبة  
والانصات وقراءة الكهف ونفي كراهية النافلة وقت الاستواء ومنع السدة وقبلها ونصيف أحرارها  
اليها بكل خطوة أحرست ونفي تصغير جهنم في يومها وساعة الاجابة وتكفير الاثام وانها يوم الميزان والشاهد  
والمدخل لهذه الامة وخير ايام الاسبوع وتجمع فيه الارواح ان ثبت الخبر فيه ذكر كراشياء أخر فيها ناطق  
وترك أشياء بطول تبعتها انتهى ملخصا رآه أعلم ﴿قوله باب فرض الجمعة لقول الله تعالى اذ اودى  
للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع﴾ اني هنا عند الاكثر وسيأتي بقية الآية في  
رواية كريمة وأي ذر ﴿قوله فاسعوا فامضوا﴾ هذا في رواية أبي ذرعن الجوى وحده وهو تفسير منه  
له راد بالسعي هنا بخلاف قوله في الحديث المتقدم فلان أوقها تسعون والمراد به الجرى وسيأتي في التفسير  
أن عمره وأفاضوا وهو يؤيد ذلك واستدلال البخاري بهذه الآية على فرضية الجمعة سبقه اليه الشافعي  
في الام وكذا حديث أبي هريرة ثم قال فالنزل ثم السنة يدلان على انها باقية لا يعلم بالاجماع أن يوم  
الجمعة هو الذي بين الخميس وال السبت وقال الشيخ الموفق الامر بالسعي يدل على الوجوب فلا يجب السعي  
الا في واجب واختلف في وقت فرضيتها فالأكثر على انها فرضت بالمدينة وهو مقتضى ما تقدم أن فرضيتها  
بالآية المذكورة وهي مدينة وقال الشيخ أبو حامد فرضت بمكة وهو غير جواز بن من التبر وجه





في قوله تعالى انما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه قال ارادوا الجمعة فاخطوا واخذوا السبت مكانه  
ويحتمل أن ارادوا الاختلاف اليهود والنصارى في ذلك وقد روي ابن أبي حاتم عن طريق أسباط بن  
نصر عن السدي التصرع بانهم فرض عليهم يوم الجمعة بسببه فأبوا فقلته ان الله فرض على اليهود الجمعة  
فأبوا وقالوا يا موسى ان الله لم يخلق يوم السبت شيئا فاجعله لنا جعل عليهم وليس ذلك بحجيب من مخالفتهم  
كأن وقع لهم في قوله تعالى ادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وغير ذلك وكيف لا وهم اقلون معتنا وعصينا  
(قوله هذا والله) يحتمل أن اراد بان نص لنا عليه وان اراد الهداية اليه بالاجتهاد ويشهدنا في ما رواه  
عبد الرزاق باسناد صحيح عن محمد بن سيرين قال جمع أهل المدينة قبل أن يقدمها رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وقبل أن تنزل الجمعة فقاتل الانصاران اليهود يوما يجتمعون فيه على سبعة أيام والنصارى كذلك ففهم  
فلجعل يومًا يجتمع فيه فنذر الله تعالى ونصلي ونشكره فعمله يوم العروبة واجتمعوا إلى أسعد بن زرارة  
فقصي بهم يومئذ أنزل الله تعالى بعد ذلك اذا ودى الصلاة من يوم الجمعة الا يهذهوا وان كان من سلا  
فله شاهد باسناد حسن أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وغير واحد من حديث كعب  
ابن مالك قال كان أول من صلى بنا الجمعة قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة أسعد بن زرارة  
الحديث قرسل ابن سيرين يدل على أن أولئك العصاة اختاروا اليوم الجمعة بالاجتهاد ولا يمنع ذلك أن يكون  
النبي صلى الله عليه وسلم علمه بالوحي وهو بحكمة فلم يكن من اقامتها ثم فقد روي عنه حديث عن ابن عباس  
عند اقدار طي ولذلك جمعهم أول ما قدم المدينة كما حكاها ابن اسحق وغيره وعلى هذا فقد حصلت  
الهداية للجميع بجهتي البيان والتوفيق وقيل في الحكمة في اختيارهم الجمعة وقوع خلق آدم فيه  
والانسان اغما خلق للعبادة فناسب أن يشغل بالعبادة فيه ولأن الله تعالى أكمل فيه الموجودات وأوجد  
فيه الانسان الذي ينفعهم فناسب أن يشكر على ذلك بالعبادة فيه (قوله اليهود غدوا والنصارى بعد غد)  
في رواية أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة عن عبد بن خزيمه فقولنا لليهود يوم السبت وللنصارى يوم الاحد  
والمعنى أنه لنا به راية الله تعالى ولهم باعتبار اختيارهم وخطيئتهم في اجتهادهم قال القرطبي غدا هنا  
منصوب على الظرف وهو متعلق بمحمد بن سيرين وقد روي عن اليهود يعظمون غدا وكذا قوله بعد غد ولا بد من هذا  
التقدير لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة انتهى وقال ابن مالك الاصل أن يكون في الخبر لظرف  
الزمان من أمعاء المعاني كقولك غدا التائب بعد غد الرحيل فيقدوها مضافا لظرف الزمان  
خبر بن عنها أي تعبد اليهود غدوا وتعبد النصارى بعد غد اه وسبقه الى نحو ذلك عياض وهو أوجه  
من كلام القرطبي وفي الحديث دليل على فرضية الجمعة كما قال النووي لقوله فرض عليهم فهذا والله  
فان التقدير فرض عليهم وعليها فضلا وهدينا وقد وقع في رواية سفيان عن أبي الزناد عند مسلم بلفظ  
كتب علينا وفيه أن الهداية والاضلال من الله تعالى كما هو قول أهل السنة وان سلامة الاجماع من  
الخطا مخصوص بهذه الامور استنباط معنى من الاصل يعود عليه بالابطال باطل وأن القياس مع  
وجود النص فاسد وأن الاجتهاد في زمن نزول الوحي جائز وأن الجمعة أول الاسبوع شرعا ويدل على  
ذلك تسعة الاسبوع كله جمعة وكانوا يسمون الاسبوع سبنا كاسياني في الاستسقاء في حديث أنس وذلك  
انهم كانوا يجاورون اليهود فتبعوهم في ذلك وفيه بيان واضح لمزيد فضل هذه الامة على الامم السابقة  
زادها الله تعالى (قوله باب فضل الفسل يوم الجمعة) قال الزين بن المنير يذ كرا الحكم لما وقع  
فيه من الخلاق واقتصر على الفضل لأن معناه الترغيب فيه وهو الهدى الذي تنفق الادة على ثبوته  
(قوله وهل على العصى شهود يوم الجمعة أو على النساء) اعترض أبو عبد الملك في احكام ابن السنين على  
هذا الشق الثاني من الترجمة فقال ترجم هل على العصى أو النساء الجمعة وأورد اذاجا أحدهم الجمعة  
فليقتل وليس فيه ذكر وجوب شهود ولا غيره وأجاب ابن التين بأنه أراد سقوط الوجوب عنهم أما  
الصبيان فبالحديث الثالث في الباب حيث قال على كل محتلم قتل على أنها عروبة على الصبيان قال

فهذا والله فالتاس لنا  
فيه تبع اليهود غدوا  
والنصارى بعد غد (باب  
فضل الفسل يوم الجمعة  
وهل على العصى شهود  
يوم الجمعة أو على النساء)  
حدثنا عبد الله بن يوسف  
قال أخبرنا مالك بن نافع  
عن عبد الله بن عمر رضي  
الله عنهما أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال  
اذا جاء أحدكم الجمعة  
فليغتسل حدثنا عبد الله  
ابن محمد بن أسماء قال حدثنا  
جويرية بن أسماء عن  
مالك عن الزهري عن سالم  
ابن عبد الله بن عمر  
ابن عمر أن عمر بن  
الخطاب

وقال الفاروقى فيه دليل على سقوطها عن النساء لان الضرر وجب عليهن في الاكثر بالحض  
 لا بالاحتلام ونقيب بأن الحيض في حقهن علامة للبوغ كالاحتلام وليس الاحتلام مختصا بالرجال  
 وانما ذكر في الخبر لكونه الغالب والاضد لا يحتمل الانسان أصلا ويبلغ بالانزال أو السمن وحكمه  
 حكم المحسمل وقال الزين بن المنير انما أشار الى أن غسل الجمعة شرع للروح اليها كما دل عليه  
 الأخبار فيحتاج الى مصرف من بطبر واحه فيطبخ غسله واستعمل الاستنهام في الترجعة  
 للإشارة الى وقوع الاحتمال في حق العصي في عموم قوله أحدكم لكن تقيده بالمحسمل في الحديث الآخر  
 بخبره وأما النهاية فيقع فيها الاحتمال بأن يدخل في أحدكم بطريق التسع وكذا احتمال عموم النهي  
 في منعهن المساجد لكن تقيده بالليل يخرج الجمعة اهـ ولعل البخارى أشار بذكر النساء الى المسائى  
 قربا في بعض طرق حديث نافع والى الحديث المصرح بان لاجعة على امرأة ولا يصح لكونه ليس على  
 شرطه وإن كان الاسناد صحيحا وهو عند أبي داود من حديث طارق بن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 ورجاله ثقات لكن قال أبو داود لم يسمع طارق من النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنه رآه وقد أخرجه الحاكم  
 في المستدرک من طريق طارق عن أبي موسى الأشعري قال الزين بن المنير وتقل عن مالك أن من حضر  
 الجمعة من غير الرجال ان حضره لا يتفاء الفضل شرع له الفصل وسائر آداب الجمعة وإن حضره لا امر  
 اتقأ فلا تم وأورد المصنف في الباب ثلاث أحاديث ١ أحدها حديث نافع عن ابن عمر أخرجه من حديث  
 مالك عنه بلفظ إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل وقد رواه ابن وهب عن مالك أن نافعا حدثهم فذكره  
 أخرجه البيهقي والقال للتعقيب وظاهره أن الفصل يعقب الجنب وليس ذلك المراد وانما التقدير إذا أراد  
 أحدكم وقد جاء مصرحاً في رواية الليث عن نافع عند مسلم ولفظه إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة  
 فليغتسل وتظهر ذلك قوله تعالى إذا ناجيت الرسول فقد موأبى يدى نجاكم صدقة فإن المعنى إذا أردتم  
 المناجاة بلا خلاف ويقوى رواية الليث حديث أبي هريرة ألا ترى قريبا بلفظ من اغتسل يوم الجمعة  
 ثم راح فهو مصرح في تأخير الرواح عن الفصل وعرف بهذا فساد قول من حمله على ظاهره واحتج به على  
 أن الفصل اليوم لا للصلاة لان الحديث واحد ومخرجه واحد وقد بين الليث في روايته المراد وقواه  
 حديث أبي هريرة ورواية نافع عن ابن عمر لهذا الحديث مشهورة جدا فقد اعترف بخبره بطريقه أبو  
 عوانة في صحيحه فساقه من طريق سبعين نصاروه وعن نافع وقد تبعته ما تهاه وجمعت ما وقع في من طريقه  
 في جزء مفرد لغرض اقتضى ذلك فبلغت أسماء من رواه عن نافع مائة وعشرين نقاشا استفاد منه هنا  
 ذكر سبب الحديث في رواية أم جميل بن أمية عن نافع عند أبي عوانة وقام من أصبح كان الناس  
 يبدون في أعمالهم فإذا كانت الجمعة جاؤا وعليهم ثياب متغيرة فشكلوا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال من جاء منكم الجمعة فليغتسل ومنها ذكر عمل القول في رواية الحكم بن عتيبة عن نافع عن ابن عمر  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على أرواده هذا المنبر بالمدينة يقول أخرجه يعقوب الجصاص في فوائده  
 من رواية اليسر بن قيس عن الحكم و طريق الحكم عند النسائي وغيره من رواية شعبه عنه بدون هذا  
 السببان بلفظ حديث الباب الا قوله جاء فضده راح وكذا رواه النسائي من رواية ابراهيم بن طهمان  
 عن أيوب ومنصور ومالك ثلاثتهم عن نافع ومنها ما يدل على تكرار ذلك في رواية مصير بن جويرية عن  
 نافع عند أبي مسلم الكنجي بلفظ كان إذا خطب يوم الجمعة قال الحديث ومنها زيادة في المتن في  
 رواية عثمان بن واقد عن نافع عند أبي عوانة وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم بلفظ من أتى الجمعة  
 من الرجال والنساء فليغتسل ومن لم يأتيها فليس عليه غسل ورجاله ثقات لكن قال البزار أخشى أن يكون  
 عثمان بن واقد وهم فيه ومنها زيادة في المتن والاسناد أيضا أخرجه أبو داود والنسائي وابن خزيمة  
 وابن حبان وغيرهم من طرق عن فضالة عن عياش بن عباس القتيبي عن بكير بن عبد الله بن  
 الأشج عن نافع عن ابن عمر عن حفصة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة واجبة على كل

محتلم وعلى من راح إلى الجمعة الفسل قال الظهري في الاوسط لم يرو عنه نافع زيادة حفصة الأكبر ولا عنه الاعباش تغرد به مفضل **(قلت)** رواه ثقات فان كان محفوظا فهو حديث آخر ولا مانع أن يسمعه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن غيره من الصحابة قيس بن قيس في ثاني أحاديث الباب من رواية ابن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجمع اختلاف المتن قال ابن دقيق العيد في الحديث دليل على تطبيق الأمر بالفسل بالمجيء إلى الجمعة واستدل به مالك في أنه يعتبر أن يكون الفسل متصلا بالذهاب وواقفه الأوزاعي والليث والجمهور وقالوا يجوز أن يكون بعد الفجر ويشهد لهم حديث ابن عباس الثاني قريبا وقال الأثرم سمعت أحمد بن حنبل من اغتسل ثم أحدث هل يكفيه الوضوء فقال نعم ولم أجمع فيه أعلى من حديث ابن أريش إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سعيد بن عبد الرحمن بن أريش عن أبيه وله نسخة أنه كان يفسل يوم الجمعة ثم يحدث فيوضا ولا بعد الفسل ومقتضى النظر أن يقال إذا عرف أن الحكم في الأمر بالفسل يوم الجمعة والتنظيف رغبة الحاضرين من التأذي بالحنطة الكريمة فنحن نحكي أن يصيبه في أثناء النهار ما يزيل تنظيفه استحبه أن يؤخر الفسل لوقت ذهابه ولعل هذا هو الذي لحظه مالك فشرط اتصال الذهاب بالفسل ليحصل الأمن مما ينافر التنظيف والله أعلم قال ابن دقيق العيد ولقد أبد الظاهري ابتداء يكاد أن يكون مجزوما بطلانه حيث لم يشترط تقدم الفسل على إقامة صلاة الجمعة حتى لو اغتسل قبل الغروب كفي عنده تعلقا بإضافة الفسل إلى اليوم يعني كإساق في حديث الباب الثالث وقد بين من بعض الروايات أن الفسل لازالة الروائح الكريهة يعني كإساق في حديث عائشة بعد أبواب قال وفهم منه أن المقصود عدم تأذي الحاضرين وذلك لا يتأتى بعد إقامة الجمعة وكذلك أقول وقد مر بحث لا يتحصل هذا المقصود لم يتعده والمعنى إذا كان معلوما كالنقص قطعا أو ظاهرا مقارنا لقطع ما يتبعه وتعلق الحكم به أولى من اتباع مجرد اللفظ **(قلت)** وقد حكى ابن عبد البر الاجماع على أن من اغتسل بعد الصلاة لم يفسل الجمعة ولا فصل ما أمر به وادعى ابن حزم أنه قول جماعة من الصحابة والتابعين وأطال في تقرير ذلك بما هو بسد المنع والرد يفضي إلى التطويل بما لا طائل تحته ولم يورد عن أحمد من ذكر التنصير بجزء الاغتسال بعد صلاة الجمعة وإنما ورد عنهم ما يدل على أنه لا يشترط اتصال الفسل بالذهاب إلى الجمعة فاخذوه منه أنه لا فرق بين ما قبل الزوال أو بعده والفرق بينهما ظاهر كالشمس والله أعلم واستدل من مفهوم الحديث على أن الفسل لا يشترع لمن لم يحضر الجمعة وقد تقدم التنصير بمقتضاه في آخر رواية عثمان بن نافع وهذا هو الأصح عند الشافعية وبه قال الجمهور خلافا لكثير الحنفية وقوله فيه الجمعة المراد به الصلاة أو المكان الذي تقام فيه وذكر كراهي، لكونه الغالب والأحكام شامل لمن كان مجاورا للجامع أو مقصيا به واستدل به على أن الأمر لا يحمل على الوجوب الإيجابي لقوله **كان يأمرك** بالجامع أو المقصيا على التندب كإساق في الكلام على الحديث الثالث وهذا يختلف في صفة أقل فأنها على الوجوب حتى تظهر قرينة على التندب \* الحديث الثاني حديث مالك عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر بن الخطاب بينا هو قائم في الخطبة يوم الجمعة الحديث أوردته من رواية جويرية بن أسماء عن مالك وهو عند رواية الموطأ عن مالك ليس فيه ذكر ابن عمر فحكى الامعاء على عن الغزوي بعد أن أخرجه من طريق روح بن عبادة عن مالك أنه لم يذكر في هذا الحديث أحد عن مالك عبد الله بن عمر غير روح بن عبادة وجويرية اهـ وقد تابعهما أيضا عبد الرحمن بن مهدي أخرجه أحمد بن حنبل عنه بن **كان** عن عمر وقال الله ارطني في الموطأ رواه جماعة من أصحاب مالك الثقات عنه خارج الموطأ موصولا عنهم فذكر هو والأثر الثلاثة ثم قال وأبو عاصم النبيل وإبراهيم بن طهمان والولي بن مسلم وعبد الوهاب بن عطاء وذكر جماعة غيرهم في بعضهم مقال ثم أساقا سيدهم اليهم بذلك وزاد ابن عبد البر فبين وصله عن مالك أيضا القضي في روايته ما جعل ابن ماجه القاضى عنه ورواه عن الزهري موصولا

فونس بن بز يد عند مسلم ومعه عند أحمد وأبو أيوب عند قاسم بن أصبغ وجوزية بن أسماء فيه اسناد آخر أعلى من روايته عن مالك أخرجه الطحاوي وغيره من رواية أبي غسان عنه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما (قوله بينا) أصله بين وأشيعت القصة وقد تبق بلا اشباع وزيد فيها ما قصير يبين ما هو رواية بنونس وهي طرف زمان فيه معنى المفاجأة (قوله إذا جاء رجل) في رواية المستنلى والاصلي وكريمة اذ دخل (قوله من المهاجرين الاولين) قيل في تعريفهم من صلى الى القبلتين وقيل من شهد بدرا وقيل من شهد بيعة الرضوان ولا شك أنهم ارباب نسيبة والاول أولى في التعريف لسبقه فمن هاجر بعد نحو بل القبلتين وقيل وقعة بدر هو آخر بالنسبة الى من هاجر قبل التحويل وقدمه ابن وهب وابن القاسم في روايتهما عن مالك في الموطن الى بل المذكور عثمان بن عفان وكذا أسماء معمر في روايته عن الزهري عند الشافعي وغيره وكذا وقع في رواية ابن وهب عن أسماء بن زيد عن نافع عن ابن عمر قال ابن عبد البر لا أعلم خلافا في ذلك وقدمه أسماء أيضا أو هريرة في روايته لهذه القصة عند مسلم كإسائي بعد ما بين (قوله فتداه) أي قال بها فلان (قوله أبة ساعة هذه) أي بتشديد التثنية تأنيث أي يستفهم بها والساعة اسم يلزم من النهار مقدر وتطلق على الوقت الحاضر وهو المورد هنا وهذا الاستفهام استفهام توبيخ وانكار وكان يقول لم تأخرت الى هذه الساعة وقد ورد التصريح بالانكار في رواية أبي هريرة فقال عمر لم تحبسون عن الصلاة وفي رواية مسلم فعرض عنه عمر فقال ما بال رجال يتأخرون بعد النداء والذي يظهر من عمر قول ذلك كله فحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ الآخر وهو ادھر التلميح الى ساعات التكبير التي وقع الترخيب فيها وانها اذا انقضت طوت الملائكة الصف كإسائي في رواية هذا من أحسن التعريفات وارشق الكتابات وفهم عثمان ذلك فيادري الى الاعتذار عن التأخر (قوله فاني شغلت) بضم أله وقد بين جهه شغله في رواية عبد الرحمن بن مهدي حيث قال ان شغلت من السوق فسمعت النداء والمراذبة الاذان بين يدي الخطيب كإسائي بعد ابواب (قوله فلم أرذ على أن نوضأ) لم اشتغل بشئ بعد أن سمعت النداء بالوضوء وهذا يدل على أنه دخل المسجد ابتداء مشروع عن في الخطبة (قوله والوضوء أيضا) فيه اشعار بأنه قبل عذره ترك التكبير لكنه استنبط منه معنى آخر اتجهه عليه فيه انكار ثان مضاف الى الاول وقوله والوضوء في رواية بالنصب وعليه اقتصر النووي في شرح مسلم أي والوضوء أيضا اقتصر عليه أو اخترت دون الفسل والمعنى ما كتبت بتأخير الوقت وتقويت الفضيلة حتى تركت الفسل واقتصر على الوضوء ورا القرطبي الرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف أي والوضوء أيضا يقتصر عليه وأغرب السهيلي فقال اتفق الرواة على الرفع لان النصب يخبر به الى معنى الانكار يعني والوضوء لا ينكر وجواب ما تقدم والظاهر أن الواو عاطفة وقال القرطبي هي عوض عن هزة استفهام كقراءة ابن كثير قال فرعون وأمنت به وقوله أيضا أي ألم يكفل أن تأخذ فضل التكبير الى الجمعة حتى انقضت اليه ترك الفسل المرغبه ولم أقض شي من الروايات على جواب عثمان عن ذلك والظاهر أنه سكت عنه اكتفا بالاعتذار الاول لانه قد أشار الى أنه كان ذاهلا عن الوقت وأنه بدو عند معاج النداء وانما ترك الفسل لانه تعارض عنده ادراك معاج الخطبة والاشتغال بالفسل وكل منهما غرض فيه فأثر معاج الخطبة ولعله كان يرى فرضيته فلذلك أخره والله أعلم (قوله كان يأمر بالفسل) كذا في جميع الروايات لم يذكر كراما والاولان في رواية جوزية عن نافع بلفظ كنا نؤمر وفي حديث ابن عباس عند الطحاوي في هذه القصة أن عمر قال له لقد علمنا ما نال الفسل قلت انتم المهاجرون الاولون أم الناس جميعا قال لا أدري وأنه ثقات الا انه معلول وقد وقع في رواية أبي هريرة في هذه القصة أن عمر قال ألم سمعوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا راح أحدكم الى الجمعة فليفسل كذا هو في الصحيحين وغيرها هو ظاهر في عدم التخصيص بالمهاجرين الاولين وفي هذا الحديث من الفوائد القيام في الخطبة على المنبر وتفقد الامام وعينه وأمره لهم بمصالح دينهم وانكاره عن من أغل

بينما هو قائم في الخطبة يوم الجمعة اذ جاء رجل من المهاجرين الاولين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فتداه أي أبة ساعة هذه قال اني شغلت فلم اتحلب الى أهلي حتى سمعت التأذين فلم ازد على أن وضأت فقال والوضوء أيضا وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالنفل حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

بالفضل وان كان عظيم المحل ومواجهته بالانكار ليردع من هودونه بذلك وان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في اثناء الخطبة لا يفسدها وسقوط منع الكلام عن الخطاب بذلك وفيه الاعتدال الى ولاية الامر وباحية الشغل والتصرف يوم الجمعة قبل النداء ولوافى الى ترك فضيلة البكروا الى الجمعة لان مجمل يوم رفع السوق بعد هذه القصة واستدل به مالك على ان السوق لا ينع يوم الجمعة قبل النداء لكونها كانت في زمن عمرو لكون القاهب اليها مثل عثمان وفيه شهود الفضلاء السوق ومعاينة المتجر فيها وفيه ان فضيلة التوجه الى الجمعة انما تحصل قبل التأذين وقال عياض فيه حجة لان انسى انما يجب سماع الاذان وان شهود الخطبة لا يجب وهو مقتضى قول اكثر المالكية ونصب بانه لا يلزم من التأخر الى سماع النداء فوات الخطبة بل تقدم ما يدل على انه لم يفت عثمان من الخطبة شيء وعلى تقدير ان يكون فاته من شيء فليس فيه دليل على انه لا يجب شهودها على من تتعده به الجمعة واستدل به على ان غسل الجمعة واجب لقطع عمر الخطبة وانكاره على عثمان تركه وهو متعبد لانه أنكر عليه ترك السنة المذكورة وهي التكبير الى الجمعة فيكون الفصل كذلك وعلى أن الفصل ليس شرطاً للصلاة الجمعة وسبأني البحث فيه في الحديث بعده الحديث اثالث حديث مالك أيضاً عن صفوان ابن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري لم تحتلف رواية الموطأ على مالك في استناده ورواه مدينون كالآل وفيه رواية تايى عن تايى صفوان عن عطاء وقد تابعه مالك على روايته الدراودى عن صفوان عند ابن حبان وخالفهما عبد الرحمن بن اسحق فرواه عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أخرجه أبو بكر المروزي في كتاب الجمعة **«قوله غسل يوم الجمعة»** استدلل به مالك قال الفصل لليوم للاضافة اليه وقد تقدم ما فيه واستنبط منه أيضاً ان ليوم الجمعة غسلاً مخصوصاً حتى لو وجدت سورة الفصل فيه لم يجز عن غسل الجمعة الا بالنية وقد أخذ بذلك أبو قتادة فقال لانه وقد رآه يغسل يوم الجمعة ان كان غسلاً عن جناية فاعده غسلاً آخر للجمعة أخرجه الطحاوى وابن المنذر وغيرهما وقع في رواية مسلم في حديث الباب الفصل يوم الجمعة وكذا هو في الباب الذى بعده هذا وظاهره أن الفصل حديث وجد فيه كنى ليكون اليوم جعل طرفاً للفصل ويحتمل أن يكون اللاحق العهد فتفق الروايتان **«قوله واجب على كل محتمل»** أى بالغ واغاد كرا الاحتلام لكونه الغالب واستدل به على دخول النساء في ذلك كما سيأتى بعد غائبة أبواب واستدل بقوله واجب على فرضه غسل الجمعة وقد حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة وعمار بن ياسر وغيرهما وهو قول أهل الظاهر واحدى الروايتين عن أحد وحكاه ابن خزم عن عمرو بن حمرو جمع من الصحابة ومن بعدهم ثم ساق الرواية عنهم لكن ليس فيها عن أحد منهم التصريح بذلك الا نادراً وانما اعتقد في ذلك على أشياء محتملة كقول سعد لما كنت أظن مسلماً يدع غسل يوم الجمعة وحكاه ابن المنذر والخطابي عن مالك وقال القافى عياض وغيره ليس ذلك بمعروف في مذهبه قال ابن دقيق العيد قد نص مالك على وجوبه فحمله من لم يارس مذهبه على ظاهره وأيضاً أحياه اه والرواية عن مالك بذلك في التمهيد وفيه أيضاً من طرق أشبه عن مالك أنه سئل عنه فقال حسن وليس واجب وحكاه بعض المتأخرين عن ابن خزيمة من أصحابنا وهو غلط عليه فقد صرح في محبته بانه على الاختيار واحضج لكونه مندوباً بعدة أملاط في عدة تراجم وحكاه شارح الغنية لابن مريج قولاً شافياً واستغروب وقد قال الشافى في الرسالة بعد ان أو رد حديث ابن عمرو وأبي سعيد احتمل قوله واجب معينين الظاهر منها أنه واجب فلا تجزى الطهارة للصلاة الجمعة الا بالفصل واحتمل أنه واجب في الاختيار وكرم الاخلاق والنظافة ثم استدلل لاحتمال الثاني بقصة عثمان مع عمر التي تقدمت قال ظالم يترك عثمان الصلاة للفصل ولم يأمره عمر بالخروج للفصل دل ذلك على أنه ما قد علم ان الامر بالفصل للاختيار اه وعلى هذا الجواب على أكثر المصنفين في هذه المسئلة كابن خزيمة والطبري والطحاوى وابن حبان وابن

غسل يوم الجمعة واجب على كل محتمل

عبد البر وهم جراؤد بعضهم فيه أن من حضر من العصاة واقصروا على ذلك فكان اجاباهمهم على أن  
 الفصل ليس شرطاً في صحة الصلاة وهو استدلال قوي وقد نقل الخطابي وغيره الاجماع على أن صلاة  
 الجمعة بدون الغسل مجزئة لكن حكى الطبري عن قوم انهم قالوا بوجوبه ولو بقولوا انه شرط بل هو واجب  
 مستقل تصح الصلاة بدون كان أصله قصد التنظيف وإزالة الروائح الكريهة التي يتأذى بها  
 الحاضرون من الملائكة والناس وهو موافق لقول من قال يحرم كل الثوم على من قصد الصلاة في  
 الجماعة ويرد عليهم أنه يلزم من ذلك تأميم عثمان والجواب أنه كان معذوراً لأنه اغترس في ذلك  
 الوقت مع أنه يتحتم أن يكون قد اغتسل في أول النهار لما ثبت في صحيح مسلم عن جرّان أن عثمان لم يكن  
 يغني عليه يوم حتى يغني عليه الماء وانما لم يتدبر بذلك لعدم الاعتذار عن التأخر لأنه لم يسهل غسله  
 بذهابه إلى الجمعة كما هو الأفضل وعن بعض الحنابلة التفصيل بين ذى النظافة وغيره فيجب على الثاني  
 دون الاول نظراً إلى العلة فكاه صاحب الهدى وحكى ابن المنذر عن اصحق بن راحة أنه ان قصه عمر  
 وعثمان يدل على وجوب الغسل لا على عدم وجوبه من جهة ترك عمر الخطبة وأشتهر بما لبس عثمان  
 وثق بغير مثله على رؤس الناس فلو كان ترك الغسل مباحاً لافعل عمر ذلك وانما لم يرجع عثمان الغسل  
 لضيق الوقت اذ لو فعل لفاتته الجمعة أو لكونه كان اغتسل كما تقدم قال ابن دقيق العيد ذهب الاكثرون  
 إلى استحباب غسل الجمعة وهم محتاجون إلى الاعتذار عن مخالفة هذا الظاهر وقد أولوا صبغة الامر  
 على التذب وصيغة الوجوب على التأكيذ كما يقال اكرام الله على واجب وهو تأويل ضعيف انما يصار  
 اليه اذا كان المعارض واجها على هذا الظاهر وأقوى ما عارضوا به هذا الظاهر حديث من توضأ يوم  
 الجمعة فهاو نعتوم من اغتسل بالغسل أفضل ولا يعارض سندُه هذه الأحاديث قال ورجماً تأولوه  
 تأويلاً مستكبرها كن حل لفظ الوجوب على السقوط انتهى فلما الحديث فقول على المعارضة به كثير من  
 المصنفين وجه الامتناع قوله بالغسل أفضل فإنه يقتضي اشتراك الوضوء والغسل في أصل الفضل  
 فيستلزم اجزاء الوضوء ولهذا الحديث طرق أشهرها وأقواها رواية الحسن عن حمزة أخرجهما أصحاب  
 السنن الثلاثة وابن خزيمة وابن حبان وله عثمان احداهما انهم منعتة الحسن والاخرى انه اختلف  
 عليه فيه وأخرجه ابن ماجه من حديث أنس والطبراني من حديث عبد الرحمن بن مبرة والبراز من  
 حديث أبي سعيد وأبي عدي من حديث جابر وكلها ضعيفة وعارضوا أيضاً بأحاديث منها الحديث الا في  
 في الباب الذي بعده فإن فيه وأن يستأنس طبيباً قال القرطبي ظاهره وجوب الاستئذان والطبيب  
 لذلك كرهها بالعاطف فالتقدير الغسل واجب والاستئذان والطبيب كذلك قال وليسوا واجبين اتفاقاً فدل على  
 ان الغسل ليس بواجب اذا لم يصح نشره ما ليس بواجب مع الواجب بلفظ واحد انتهى وقد سبق إلى ذلك  
 الطبري والطحاوي ونفسه ابن الجوزي بأنه لا يمنع عطف ما ليس بواجب على الواجب لاجتماعه  
 التصريح بحكم الموقوف وقال ابن المنبر في الحاشية ان سلم ان المراد بالواجب القرض لم ينفع دفعه بعطف  
 ما ليس بواجب عليه لان للقاتل أن يقول أخرجه بدليل فبق ما عاده على الاصل وعلى ان دعوى الاجماع  
 في الطبيب مردودة فقد روى سفيان بن عيينة في جامعه عن أبي هريرة أنه كان يوجب الطبيب يوم الجمعة  
 واسناده صحيح وكذا قال بوجوبه بعض أهل الظاهر ومنها حديث أبي هريرة مر فوطان توضأ فأحسن  
 الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأتعت غفر له أخرجه مسلم قال القرطبي ذكر الوضوء وما معه من تباعده  
 الثواب المقترن للجمعة فدل على ان الوضوء كافٍ بواجب بأنه ليس فيه تنقي الغسل وقد ورد من وجه آخر  
 في الصحيحين بلفظ من اغتسل فيتمهل أن يكون ذكر الوضوء لمن تقدم غسله على الذهاب فاحتاج إلى  
 إعادة الوضوء ومنها حديث ابن عباس أنه سئل عن غسل يوم الجمعة أو اجب هو فقال لا ولكنه أظهر لمن  
 اغتسل ومن لم يغسل فليس بواجب عليه وسأخبركم عن بدء الغسل كان الناس مجمعين بلبس  
 الصوفى بعمائون وكان مسجدهم شيقاً فلما أذى بعضهم بعضاً قال النبي صلى الله عليه وسلم أيها الناس

إذا كان هذا اليوم فاعسوا قال ابن عباس ثم جاء الله بالخبر وليسوا غير الصوفى كفوا العمل ووسع  
المسجد أخرجه أبو داود والطحاوى واستاده حسن لكن الثابت عن ابن عباس خلافه كإسباني قريبا  
وعلى تقدير الصحة فالمرقوع منه ورد بصيغة الأمر الدالة على الوجوب وإماني الوجوب فهو موقوف لأنه من  
استنباط ابن عباس وفيه نظر ألا يلزم من زوال السبب زوال المسبب كما في الرمل والجوارى على تقدير  
تسليمه فلن قصر الوجوب على من يروا أنه كرمه أن يجلسه ومنها حديث طلوس قلت لأن ابن عباس  
زعموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اغتسلوا يوم الجمعة واغسلوا رؤسكم إلا أن تكونوا جنباً الحديث  
قال ابن حبان بعد أن أخرجه فيه أن غسل الجمعة يحجز عنه غسل الجنابة وإن غسل الجمعة ليس بفرض  
أذ لو كان فرضاً لم يحجز عنه غيره انتهى وهذه الزيادة إلا أن تكونوا جنباً نفرد بها ابن أبي عمير عن الزهري  
وقد رواه شعب عن الزهري بلفظ وإن تكونوا جنباً وهذا هو المحفوظ عن الزهري كإسباني بعد ابن  
ومنها حديث عائشة ألا ترى بعد أبواب اللفظ لو اغتسلت ففقه عرض وتنبه لاحت وجوب وأجيب بما  
ليس فيه نفي الوجوب وبله سابق على الأمر به والإعلام به وجوبه ونقل الزين المنبر بعد قول الطحاوى  
لماذا كرهت عائشة فدل على أن الأمر بالنقل لم يكن للوجوب وإنما كان لعلته ثم ذهبت تلك العلة فذهب  
الفعل وهذا من الطحاوى يقتضى سقوط الفعل أسلاً فلا بد فرضاً لا مندوباً بقوله زالت اللة الآية أخره  
فيكون مذهبا ثالثا في المسئلة انتهى ولا يلزم من زوال اللة سقوط التذنب بعد الإلزام مع احتمال  
وجود اللة المذكرة ثم إن هذه الأحاديث كلها لو سلمت لم تدا على نفي اشتراط النقل إلا على الوجوب  
المجرد كما تقدم وأما ما أشار إليه ابن دقيق العيد من أن بعضهم أوله بتأويل مستنكر فقد نقله ابن دحية  
عن القدورى من الخفيفة وأنه قال قوله واجب أى ساقط وقوله على معنى عن فيكون المعنى أنه غير لازم ولا  
يحتج ما به من التكليف قال الزين المنبر أصل الوجوب في اللغة السقوط فلما كان في الخطاب على  
المكلف غث ثقل كان كل ما كد طلبه منه يسمى واجبا كأنه سقط عليه وهو أهم من كونه فرضاً أو ندبا  
وهذا سبقه ابن زينة إليه ثم نفيه بأن اللفظ الشرعى خاص بمقتضا شرط الأضعا وكان الزين استشعر  
هذا الجواب فزاد أن تخصيص الواجب بالفرض اصطلاح حادث وأجيب بأن وجب في اللغة لم ينصرف في  
السقوط بل ورد بمعنى ملت وجمعى اضطرربو بمعنى لزم وغير ذلك والذي يبادر إلى الفهم مناهى الأحاديث  
انها بمعنى لزم لا سيما إذا سيق بيان الحكم وقد تقدم في بعض طرق حديث ابن عمر الجمعة واجبة على كل  
محتلم وهو بمعنى اللزوم قطعاً يؤيده أن في بعض طرق حديث الباب واجب كفيل الجنابة أخرجه ابن  
حبان من طريق أخرجه الدراوردى عن صفوان بن سليم وظاهره اللزوم وأجاب عنه بعض القائلين  
بالندبية بأن التشبه في الكيفية لا في الحكم وقال ابن الجوزى يحتمل أن يكون لفظه الوجوب  
مغيرة من بعض الرواة أو ثابته ونسخ الوجوب ورد بان الطعن في الروايات الثابتة بالظن الذى لا مستند  
له لا يقبل والنسخ لا يصار إليه إلا بدليل ومجموع الأحاديث يدل على استمرار الحكم فإن في حديث عائشة أن  
ذلك كان في أول الحال حيث كانوا يجهون وأبو هريرة وابن عباس إنما صحبا النبي صلى الله عليه وسلم  
بعد أن حصل التوسع بالنسبة إلى ما كانوا فيه أولا ومع ذلك فقد سمع كل منهما منه صلى الله عليه وسلم  
الأمر بالنقل والحث عليه والترغيب فيه فكيف يدعى النسخ بعد ذلك (قائمة) حكى ابن العربي وغيره  
أن بعض أصحابهم قالوا يحجز عن الاغتسال للجمعة التطيب لأن المقصود النظافة وقال بعضهم  
لا يشترط له الماء المطلق بل يحجزى بماء الرود ونحوه وقد طاب ابن عمر في ذلك وقال هؤلاء موقوفوا مع المعنى  
وأغفلوا المحافظة على التعبد المعين والجمع بين التعبد المعين أولى انتهى وعكس ذلك قول بعض الشافعية  
بالتعميم فإنه بعد دون نظرا إلى المعنى وأما الاكتفاء بغير الماء المطلق فمردود لأنها عبادة لتبوت الترغيب  
فيها فبأنها إلى النسبة ولو كان محض النظافة لم تكن كذلك والله أعلم ﴿قوله باب التطيب للجمعة﴾  
لم يذكر كرمه أيضا لوقوع الاحتمال فيه كإسباني ﴿قوله حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر﴾ كذا في رواية

﴿باب التطيب للجمعة﴾

حدثنا علي بن عبد الله بن

جعفر قال أخبرنا حري

ابن حمزة قال حدثنا

شعبة عن أبي بكر بن

المكدر قال حدثني عمرو

ابن سليم الأنصاري

ابن عساكر وهو ابن المديني واقتصر الباقون على حديثنا على **(قوله قال أشهد على أبي سعد)** فظاهره أنه  
 معناه **قال ابن التين** أو أدب هذا اللفظ التأكيدي لرواية انتهى وقد أدخل بعضهم بين عمرو بن سليم  
 القائل **أشهد** وبين أبي سعيد جلا كسائي **(قوله وان يست)** أي بذلك استأنه بالسؤال **(قوله وان يست)**  
 يقع الميم على الألف **(قوله وان وجد)** متعلق بالطبيب أي ان وجد الطبيب معه ويحتمل تعلقه باعتقوله  
 أيضا وفي رواية مسلم وعيسى من الطبيب ما يصدق عليه وفي رواية ولومن طبيب المرأة قال عياض يحتمل  
 قوله ما يصدق عليه أراد التأكيدي لفعله ما يمكنه ويحتمل أراد الكثرة والاول أظهر يؤيده قوله ولو  
 من طبيب المرأة لانه يكره استعماله لرجل وهو ما ظهر لونه ونحوه يحتمل ما يحسنه للرجل لاجل عدم غيره  
 يدل على تأكيد الامر في ذلك ويؤخذ من اقتصاره على المس الاخذ بالتخفيف في ذلك قال ابن من المنبر  
 فيه تنبيه على الفرق وعلى تيسر الامر في التطيب بان يكون باقل ما يمكن حتى انه يجوز في نفسه من غير  
 تناول قدر ينقصه تحريضا على امتثال الامر فيه **(قوله قال عمرو)** أي ابن سليم وأوى الخبر وهو  
 موصول بالاستناد المذكور اليه **(قوله وأما الاستئذان والطبيب فله أعلم)** هذا يؤيد ما تقدم من أن  
 العطف لا يقتضي التشرية بل من جميع الوجوه وكان القدر المشترك تأكيد الطب الثلاثة وكان خبره  
 بوجوب الفصل دون غيره للتصريح به في الحديث وتوقف فيما عداه لوقوع الاحتمال فيه قال ابن من  
 المنبر يحتمل أن يكون قوله وان يست معطوفا على الجملة المصروفة بوجوب الفصل فيكون واجبا أيضا  
 ويحتمل أن يكون مستأنفا فيكون التقدير وان يست وقطعيا مستجابا يؤيد الاول ما سبأني في آخر  
 الباب من رواية البث عن خالد بن زيد حيث قال فيها ان الفصل واجب ثم قال السؤال وان يست من  
 الطبيب وبأني في شرح باب الدهن يوم الجمعة حدث ابن عباس وأصيبوا من الطبيب فبسه تردد ابن عباس  
 في وجوب التطيب قال ابن الجوزي يحتمل أن يكون قوله وان يست الخ من كلام أبي سعيد خاطئه الراوي  
 بكلام النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وانما قال ذلك لانه ساقه بلفظ قال أبو سعيد وان يست وهذا مآله  
 في شيء من نسخ الجمع بين الصعيين الذي تكلم ابن الجوزي عليه ولا في واحد من الصعيين ولا في شيء من  
 المسانيد والمستخرجات بل ليس في جميع طرق هذا الحديث قال أبو سعيد قد عوى الادراج فيه لاختلاف  
 لها ولتعلق بالاستئذان والتطيب الترتيب بالباس وسبأني استعمال النفس التي عدت من الفطرة وقد  
 صرح ابن حبيب من المالكية به قال يلزم الاتي بالجمعة جميع ذلك وسبأني في باب الدهن للجمعة ويدهن  
 من دهنه وعيسى من طبيبه والله أعلم **(قوله قال أبو عبد الله)** أي البخاري ومجاهد عما ذكر ابن محمد بن  
 المنكدر وان كان يكنى أيضا أي انكر لكنه من كان مشهورا بجمعه دون كنيته بخلاف أخيه أبي بكر وأوى  
 هذا الخبر فانه لا اسم له الا كنيته وهو مدني تابعي كشيء **(قوله روى عنه بكر بن الأشج وسعيد بن  
 أبي هلال)** كذا في رواية أبي ذر وغيره ورواه عنه وكان المراد أن شعبة لم ينقله برواية هذا الحديث منه  
 لكن بين رواية بكر وسعيد مخالفة في موضع من الاسناد فرواية بكر موافقة لرواية شعبة ورواية سعيد  
 أدخل فيها بين عمرو بن سليم وأبي سعيد واسطة كما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق عمرو بن  
 الحارث ان سعيد بن أبي هلال وبكر بن الأشج حدثاه عن أبي بكر بن المنكدر عن عمرو بن سليم عن  
 عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه فذكر الحديث وقال في آخره الا ان بكرًا لم يذكره عبد الرحمن  
 وكذلك أخرجه أحمد من طريق ابن لهيعة عن بكر ليس فيه عبد الرحمن وقيل الدارقطني في العلل عن  
 هذا الكلام الاخير خرم بان بكرًا وسعيدا مخالفا لشعبة فزاد في الاسناد عبد الرحمن وقال انهما ضلطا  
 اسناده وجوده وهو الصحيح وليس كما قال بل المنفرد بزيادة عبد الرحمن هو سعيد بن أبي هلال وقد وافق  
 شعبة وبكر اعلى اسقاطه محمد بن المنكدر أخو أبي بكر أخرجه ابن خزيمة من طريقه والصداد الكثير  
 أولى بالحفظ من واحد والذى يظهر ان عمرو بن سليم معناه من عبد الرحمن بن أبي سعيد بن أبيه ثم في أبي  
 سعيد قد عده ومجاهده ليس ينكر لانه قديم ولحق خلافة عمر بن الخطاب ولم يوصف بالتدليس وحتى

قال أشهد على أبي سعيد قال  
 أشهد على رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال الفصل  
 يوم الجمعة واجب على كل  
 محتلم وان يست وان يست  
 طيبان وجد قال عمرو  
 الفصل فاشهد أنه واجب  
 وأما الاستئذان والطبيب  
 فانه أعلم أو واجب هو أم لا  
 ولكن هكذا في الحديث  
 قال أبو عبد الله هو أخو  
 محمد بن المنكدر ولم يسم  
 أبو بكر هذا روى عنه  
 بكر بن الأشج وسعيد بن  
 أبي هلال وعدة وكان  
 محمد بن المنكدر يكنى  
 بأبي بكر وأبي عبد الله



الدارقطني في العمل فيه اختلافاً آخر على علي بن المديني شيخ البخاري فيه فذكر ان الباغندي حدث به عنه بن يادة عبد الرحمن أيضاً خلفه تمام عنه فلم يذكر عبد الرحمن وفيما حال نظر فقد أخرجه الامام علي بن الباغندي باسقاط عبد الرحمن وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن أبي اسحق بن حنيفة وأبو أحمد القطراني كلاهما عن الباغندي فهو ثلاثة من الحفاظ حدثوا به عن الباغندي فلم يذكره وأبو عبد الرحمن في الاسناد فضل الوهم فيه من حديثه الدارقطني عن الباغندي وقد وافق البخاري على ترك ذكره محمد بن يحيى الذهلي عند الجوزي ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة عند ابن خزيمة وعبد العزيز بن سلام عند الامام علي بن ابي حمزة القاسمي عند ابن منده في غرائب شعبة كلها عن علي بن المديني ووافقه علي بن المديني على ترك ذكره أيضاً ابراهيم بن محمد عن عهره عن حري بن عمارة عند أبي بكر المروزي في كتاب الجمعة له ولم أقف عليه من حديث شعبة الا من طريق حري وأشار ابن منده الى أنه تفرد به عنه ((تتبعه)) ذكر المزي في الاطراف ان البخاري قال عقب رواية شعبة هذه وقال البيث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن أبي بكر بن المنكدر عن حماد بن سليمان عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه ولم أقف على هذا التعليق في شيء من النسخ التي وقعت لنا من الصحيح ولا ذكره أبو مسعود ولا الخطيب وقد وصله من طريق البيث كذلك أحمد والنسائي وابن خزيمة بلطف ان الفضل يوم الجمعة واجب على كل محتمل والساوئ وأن يس من الطبيب ما يقدر عليه ((قوله باب فضل الجمعة)) أورده حديث مالك عن رمي عن أبي صالح عن أبي هريرة من اغتسل يوم الجمعة ثم راح الحديث واسناده مدنيون ومناسبتهم للترجمة من جهة ما تقتضاه الحديث من مساواة المبادر الى الجمعة للمقترب بالمال فكانت جمع بين عبادتين بدنية ومالية وهذه خصوصية للجمعة ثبتت لغيرها من الصلوات ((قوله من اغتسل)) يدخل فيه كل من يصح التقرب منه من ذكر أو أنثى حر أو عبد ((قوله غسل الجنابة)) بالنصب على أنه تمت لمصدر محذوف أي غسلًا كغسل الجنابة وهو قوله تعالى وفي حرمة المصابين وفي رواية ابن جريج عن سمى عند عبد الرزاق فاغتسل أحدكم كما يغتسل من الجنابة وظاهره ان التشبيه للكيفية لا الحكم وهو قول الأكثر وقيل فيه إشارة الى اجتماع يوم الجمعة ليغتسل فيه من الجنابة والحكمة فيه ان تسكن نفسه في الرواح الى الصلاة ولا تغتدب عنه الى شيء براء وفيه حل المرأة أيضاً على الاغتسال ذلك اليوم وعليه حل قائل ذلك حديث من اغتسل واغتسل المخرج في السن على رواية من روى غسل بالاشد في قول النووي ذهب بعض أصحابنا الى هذا وهو ضعيف أو باطل والصواب الاول انتهى وقد حكاه ابن قدامة عن الامام أحمد وثبت أيضاً عن جماعة من التابعين وقال القرطبي انه أنسب الاقوال فلا وجه لادعاء بطلانه وان كان الاول أرجح ولعله عني أنه باطل في المذهب ((قوله ثم راح)) زاد أصحاب الموطأ عن مالك في الساعة الاولى ((قوله فكانت اقرب بدنية)) أي تصديقاً من مقرب الى الله وقبول المراد ان المبادرة في أول ساعة نظير ما لصاحب البدنة من الثواب من شرح له القربان لان القربان لم يشرع لهذه الامعة على الكيفية التي كانت الامم السالفة وفي رواية ابن جريج المذكورة فله من الاجرم مثل الجزور وظاهره ان المراد ان الثواب لو تجدد لكان قدر الجزور وقيل ليس المراد بالحديث الا بيان تفاوت المبادرين الى الجمعة وان نسبة الثاني من الازل نسبة البقرة الى البدنة في القيمة مثلاً يدل عليه ان في هرسل طلاس عند عبد الرزاق كفضل صاحب الجزور وعلى صاحب البقرة وقوله في رواية الزهري الا تيق في باب الاستماع الى الخطبة فلفظ كمثل الذي حسدي بدنية فكان المراد بالقرابان في رواية الباب الاهداء الى الكعبة قال الطبري في لفظ الاهداء ادماج بمعنى التعظيم للجمعة وان المبادر اليها كن ساق الهدى والمراد بالبدنة البعير ذكره كان أو أنثى والهاء فيها للوحدة لا للتأنيث وكذا في باقي ما ذكره وحكي ابن التين عن مالك انه كان يهيب عن محض البدنة بالانثى وقال الا زهري في شرح ألقاظ المختصر البدنة لا تكون الا من الابل وضع ذلك عن عطاء وأما الهدى فمن الابل والبقر والغنم هذا لفظه وحكي النووي عنه أنه قال البدنة تكون من الابل

((باب فضل الجمعة)) حدثنا  
 هم سعد الله بن يوسف قال  
 أخبرنا مالك عن رمي مولى  
 أبي بكر بن عبد الرحمن  
 عن أبي صالح السمان  
 عن أبي هريرة رضى الله  
 عنه أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال من  
 اغتسل يوم الجمعة غسل  
 الجنابة ثم راح فكانما  
 قرب بدنه ومن راح في  
 الساعة الثانية فكانما  
 قرب بقرة ومن راح في  
 الساعة الثالثة فكانما  
 قرب كبشاً أقرب ومن راح  
 في الساعة الرابعة فكانما  
 قرب

والبقرة والغنم وكأنه خطأ شائع سقط وفي الصحاح البدنة أبقه أو بقره تعمره سميت بذلك لأنهم كانوا  
يسجنونها انتهى والمراد بالبدنة هنا الناقة بلا خلاف واستدل به على أن البدنة تخص بالأبل لأنها  
قوبلت بالبقرة عند الإطلاق وقسم الشيء لا يكون قسمه أشار إلى ذلك ابن دقيق العيد وقال إمام الحرمين  
البدنة من الأبل ثم الشرع قديم مقامها البقرة وسبعا من الغنم وتظهر غرة هذا أبقا إذا قال الله على  
بدنه وفيه خلاف الأصح تعين الأبل أن وجدت والأقل بقره أو سمع من الغنم وقيل تعين الأبل مطلقا  
وقيل بخير مطلقا (قوله دجاجة) بالفتح ويجوز الكسر وحكى الليث الضم أيضا وعن محمد بن حبيب  
أنها بالفتح من الحيوان والكسر من الناس واستشكل التعسير في الدجاجة والبيضة بقوله في رواية  
الزهرى كالذي سدى لأن الهدى لا يكون منهما وأجاب القاضي عياض تعالى أن بطلان ما به لم يعطفه  
على ما قبله أعطاه حكمه في اللفظ فيكون من الاتباع كقوله \* متقداسية فورما \* وتعقبه ابن  
المنبريق الحاشية بأن شرط الاتباع أن لا يصحح باللفظ في الثاني فلا يسوغ أن يقال متقداسية وأسفا ومتقددا  
ومحاو الذي يظهر أنه من باب المشاكلة وإلى ذلك أشار ابن العربي بقوله هو من ذميمة الشيء باسم قربته  
وقال ابن دقيق العيد قوله قرب بيضة وفي الرواية الأخرى كالذي سدى يدل على أن المراد بالتقريب الهدى  
وينشأ منه أن الهدى يطلق على مثل هذا حتى لو اتزم هدايل بكيفية ذلك أو انتهى والصحيح عند  
الشافعية الثاني وكذا عند الحنيفة والحنابلة وهذا ينبغي على أن النذر هل يسلط به مسلط جائز الشرع  
أو واجبه فعلى الأول يكفي أقل ما يتقرب به وعلى الثاني يحمل على أقل ما يتقرب به من ذلك الجنس ويقوى  
الصحيح أيضا أن المراد بالهدى هنا التصديق كإدله عليه لفظ التقريب والله أعلم (قوله فإذا خرج الإمام  
حضرت الملائكة يستمعون الذكر) استند منه الماوردي أن التكبير لا يسحب للإمام قال ويدخل  
المسجد من أقرب أبوابه إلى المنبر ومقالة غير مظاهر لا مكان أن يجمع الأمرين بأن يكبر ولا يخرج من  
المكان المصلى في الجامع إلا إذا حضر الوقت ويحمل على من ليس له مكان معصودا وفي رواية الزهرى  
الآتية طأروا وصحفهم وسلم من طريقه فإذا جلس الإمام طأروا الصف وجازوا يستمعون الذكر وكان  
ابتداء طأ الصف عند ابتداء خروج الإمام واتهازه يجلسه على المنبر وهو أول سمعهم للذكر  
والمراد به ما في الخطبة من المواظب وغيرها \* وأول حديث الزهرى إذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة  
على باب المسجد يتكبرون الأول فالأول ونحوه في رواية ابن عجلان عن معمر بن عبد الله النخعي وفي رواية العلاء  
عن أبيه عن أبي هريرة عند ابن خزيمة على كل باب من أبواب المسجد ملكان يكسبان الأول فالأول فكان  
المراد بقوله في رواية الزهرى على باب المسجد جنس الباب ويكون من مقابلة المجموع بالمجموع فلا حاجة  
فيه لمن أحاز التعبير عن الاثنين بلفظ الجمع ووقع في حديث ابن عمر صفه الصف المذكورة أخرجه أبو  
نعيم في الحلية فهو ما بلفظ إذا كان يوم الجمعة بعث الله ملائكة يحضون من نور وأقلام من نور والحديث  
وهو دال على أن الملائكة المذكورة من غير الحفظة والمراد بطأ الصف على صف الفضائل المتعلقة  
بالمبادرة إلى الجمعة دون غيرها من معاج الخطبة وأدراك الصلاة والذكر والهدوء والخشوع ونحو ذلك  
فانه يكتبه الحافظان قطعاً ووقع في رواية ابن عينة عن الزهرى في آخر حديثه المشار إليه عند ابن ماجه  
ثم جاء بعد ذلك فائحي مطلق الصلاة وفي رواية ابن جريح عن معمر بن الزيادة في آخره ثم إذا سمع  
وأنتفت غفرله ما بين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند ابن  
خزيمة فيقول بعض الملائكة لبعض ما حبس فلا نفق قول اللهم ان كان ضالا فاهده وان كان قتيلا فاعنه  
وان كان من يضاعفاه وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم الحضر على الاغتسال يوم الجمعة وفضله  
وقضل التكبير اليها وان الفضل المذكور انما يحصل لمن جمعها وعليه يحصل ما أطلق في باقي الروايات  
من ترتيب الفضل على التكبير من غير تقييد بالفضل وفيه أن مراتب الناس في الفضل بحسب أعمالهم  
وأن القتل من الصدقة قبيح محقق في الشرع وأن التقرب بالأبل أفضل من التقرب بالبقرة وهو لا تفتان

دجاجة ومن راح في  
الساعة الخامة فكأنما  
قرب بيضة فإذا خرج  
الإمام حضرت الملائكة  
يستمعون الذكر

في الهدى واختلف في الضحايا والجمهور على انها كذلك وقال ابن بن المنير فرق مالك بين التقريين باختلاف المقصودين لان أصل مشروعية الأضحية التذكير بقصة الذبيح وهو قد فدى بالغنم والمقصود بالهدى التوسعة على المساكين فتناسب البدن واستدل به على ان الجمعة تصح قبل الزوال كإسباني نقل الخلاف فيه بقدر أبواب وجه الدلالة منه تقسيم الساعة الى خمس ثم عقب بخروج الامام وخروجه عند أول وقت الجمعة فيقتضى أن يخرج في أول الساعة السادسة وهي قبل الزوال والجواب انه ليس في شيء من طرق هذا الحديث ذكر الانيان من أول النهار فعمل الساعة الأولى منه جعلت لتأهب بالانحسار وغيره ويكون مبدأ الحجى من أول الثانية فهي أولى بالنسبة للحجى وثانية بالنسبة لنهار وعلى هذا في الخامسة أول الزوال فيرفع الاشكال والى هذا أشار الصبيد لاني شارح المختصر حيث قال ان أول التكبير يكون من ارتفاع النهار وهو أول الضحى وهو أول الهاجرة ويؤيده الحث على التهيؤ الى الجمعة ولغيره من الشافعية في ذلك وجهان اختلف فيهما الترجيح فقيل أول التكبير طلوع الشمس وقيل طلوع القمر ووجه جمع وفيه نظر اذ يلزم منه أن يكون التأهب قبل طلوع القمر وقد قال الشافعي يجرى الفصل اذا كان بعد الفجر فاشهر بأن الأولى أن يقع بعد ذلك ويحتمل أن يكون ذكر الساعة السادسة لم يذكره الراوى وقولهم في رواية ابن عجلان عن عيسى عن ابن عجلان عنه زيادة مرتبة بين الهاجرة والضحى وهي العصفور وتابعه صفوان بن عيسى عن ابن عجلان أخرجه محمد بن عبد السلام لا تحصى وله شاهد من حديث أبي سعيد أخرجه جدي بن زنجويه في الترقيب له بلفظ فكهدى البدقة الى البقرة الى الشاة الى عليه الطير الى العصفور والحديث ونحوه في مرسل طائوس عند سعيد بن منصور ووقع عند النسائي أيضا في حديث الزهري من رواية عبد الأعلى عن ميمون زيادة البطة بين الكباش والهاجاجة لكن خالفه عبد الرزاق وهو أثبت منه في معمر فلم يذكرها على هذا ونحوه الامام يكون عند انتهاء السادسة وهذا كله مبنى على أن المراد بالساعات ما يتبادر الى ذهن اليه من العرف فيها وفيه نظر اذ لو كان ذلك المراد لاختلف الامر في اليوم الثاني والثالث لان النهار فحق في القصر الى عشر ساعات وفي الطول الى اربع عشرة وهذا الاشكال للفقهاء واجاب عنه القاضي حسين بان المراد بالساعات ما لا يختلف عددها بالطول والقصر فانها اثنا عشرة ساعة لكن يزيد كل منها ونقص والليل كذلك وهذه تسمى الساعات الاضافية عند أهل الميقات وتلك التعديلية وقد روى أبو داود والنسائي وصححه الحاكم من حديث جابر بن عمر فوجم الجمعة اثنا عشرة ساعة وهذا وإن لم يرد في حديث التكبير فيستأنس به في المراد بالساعات وقيل المراد بالساعات بيان مراتب المبكرين من أول النهار الى الزوال وانما تنقسم الى خمس ونحوها الغزالي قسمها برأيه فقال الأولى من طلوع الفجر الى طلوع الشمس والثانية الى اوقاعها والثالثة الى انبساطها والرابعة الى ان ترمض الافدام والخامسة الى الزوال واعترضه ابن دقيق العيد بان الزوال الساعات المعروفة أولى والامم يكن تخصيص هذا العدد بالذكرة لان المراتب متفاوتة جدا وأولى الاجوبة الاول ان لم تكن زيادة ابن عجلان محمولة ولا الاصحى المعتمدة وانفصل المالكية لا يقللها منهم وبعض الشافعية عن الاشكال بان المراد بالساعات الخمس لحظات الطبيعة أولها زوال الشمس وأخرها قعود الخطيب على المنبر واستدلوا على ذلك بان الساعة تطلق على جزء من الزمان غير محدود تقول جئت ساعة كذا وابن قولته في الحديث ثم راجع على أن أول الذهاب الى الجمعة من الزوال لان حقيقة الزواح من الزوال الى آخر النهار والحدوث من أوله الى الزوال قال المازري تمثل تلك حقيقة الزواح ونحوه في الساعة وعكس غيره انتهى وقد أنكره الأزهري على من زعم ان الزواح لا يكون الا بعد الزوال ونقل ان العسرب تقول راح في جميع الاوقات بمعنى ذهب قال وهي لغة أهل الجواز وتقول أبو عبيد الله الغريبي نحوه (قلت) وفيه رد على ابن بن المنير حيث أطلق ان الزواح لا يستعمل في الماضي في أول النهار ووجه حيث قال ان استعمال الزواح بمعنى الغد لم يسمع ولا ثبت ما يدل عليه ثم انى لم أو التعبير بالزواح في شيء من طرق

هذا الحديث الأخرى رواية مالك هذه عن يحيى وقد رواه ابن جريج عن يحيى بلفظ غدا ورواه أبو سلمة عن أبي هريرة بلفظ المنع إلى الجمعة كالمهدي بدنه الحديث وصححه ابن خزيمة وفي حديث سمرة ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الجمعة في التكبير كمثل السدنة الحديث أخرجه ابن ماجه ورواه داود من حديث علي بن مرة إذا كان يوم الجمعة غدت الشياطين برأئهم إلى الأسواق وتقدموا للملائكة فتجلس على باب المسجد فتكتب إلى رجل من ساعة وإلى رجل من ساعة من ساعتين الحديث فدل مجموع هذه الأحاديث على أن المراد بالواحد الغهاب وقيل التكتف في التعبير بالواحد الإشارة إلى أن الفضل المقصود إنما يكون بعد الزوال فيسمى الذهاب إلى الجمعة وانحازوا إلى يحيى وقت الزوال كما هي القاصد إلى مكة حيا وقد أشد انكار أحد وابن حبيب من المالكية ما نقل عن مالك من كراهة التكبير إلى الجمعة وقال أحد هذا خلاف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم واحتج بعض المالكية أيضا بقوله في رواية الزهري مثل المهر لانه مشتق من التهجير وهو السير في وقت الهجرة وأجيب بان المراد بالتهجير هنا التكبير كما تقدم نقله عن الخليل في المواقيت وقال ابن المنبر في الحاشية يتحمل أن يكون مشتقا من التهجير بالكسر وتشديد الجيم وهو ملازمة ذكر الشيء وقيل هو من هجر المنزل وهو ضيف لان مصدره الهجر لا التهجير وقال القرافي الحق أن التهجير هنا من الهجرة وهو السير في وقت الحرو وهو صالح لما قبل الزوال وبعد فلا حجة فيه لما ذكره وقال التوريشي جعل الوقت الذي يرتفع فيه النهار وأخذ الحسري في الأزمان من الهجرة تغليباً بخلاف ما بعد الزوال الشمس فان الحرو وأخذ في الانحطاط وعامل على استعمالهم التهجير في أول النهار ما أشد ان الأعرابي في نوادره لبعض العرب \* ثم جردون تهجير القبر \* واحتجوا أيضا بان الساعة لو لم تطل لزم تساوي الأتئين فيما رواه الأدلة تقتضي وجهاً السابق بخلاف ما إذا قلنا أنها لحظة لطيفة والجواب ما ذكره النووي في شرح المذهب بغيره أن التساوي وقع في معنى البدنة والتفاوت في صفاتها وبؤده أن في رواية ابن عجلان نكرير كل من المتقرب به من حين قال كل رجل قدم بدنة وكرجل قدم بدنة الحديث ولا رد على هذا أن في رواية ابن جريج وأول الساعة وآخرها سواء لان هذه التسوية بالنسبة إلى البدنة كما قررنا وخبر من كره التكبير أيضا بأنه يستلزم تخطي الرقاب في الرجوع وان عرضته حاجة فخرج لها ثم رجوع وتعقب بأنه لا مرجع عليه في هذه الحالة لانه قاصد للوصول لحقه وانما الخرج على من تأخر عن الجعي ثم جاء فخطى والله سبحانه وتعالى أعلم **في قوله باب** كذا في الأصل بغير رجة وهو كالفصل من الباب الذي قبله ووجه نقله به أن فيه إشارة إلى الرد على من ادعى إجماع أهل المدينة على ترك التكبير إلى الجمعة لان عمر أنكر عدم التكبير بمحض من الصحابة وكبار التابعين من أهل المدينة وجه دخوله في فضل الجمعة ما يترجم من أنكار عمر على الداخل احتباسه مع عظم شأنه لولا عظم الفضل في ذلك لما أنكر عليه وإذا ثبت الفضل في التكبير إلى الجمعة ثبت الفضل لها **في قوله** اندخل رجل **في** معناه عيسى الله بن موسى في روايته عن شيان عثمان بن عفان أخرجه الإسماعيلي ومحمد بن سابق عن شيان عند قاسم بن أصبغ وكذا معناه الأوزاعي عند مسلم وحريز شدا عند الطحاوي كلاهما عن يحيى بن أبي كثير وصرح مسلم في روايته بالصدقة في جميع الأسناد وقد تقدمت بقية مباحثه في باب فضل الفسل يوم الجمعة **في قوله** باب الدهن للجمعة أي استعمال الدهن ويجوز أن يكون بفتح الدال فلا يحتاج إلى تقدير **في قوله** عن ابن دويبة هو عبد الله معناه أبو علي الحنفي عن ابن أبي ذئب بهذا الإسناد عند الدارمي وليس له في البخاري غير هذا الحديث وهو تابعي جليل وقد ذكره ابن سعد في الصحابة وكذا ابن منند وعزه الأوزاعي حاتم ومسندهم ابن فضال رواه في رواية ذكره عنه وبين النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث أحد أنكم لم يصرح بجماعه فالصواب إثبات الواسطة وهذا من الأحاديث التي تنهها الدار فطن على البخاري وذكر أنه اختلف فيه عن سعيد المقبري فرواه ابن أبي ذئب عنه هكذا ورواه ابن عجلان

**باب** حدثنا أبو نعيم قال حدثنا شيان عن يحيى بن أبي سلمة عن أبي هريرة أن عمر رضي الله عنه بينما هو خطيب يوم الجمعة اندخل رجل فقال هم لم يفتحبسون من الصلاة فقال الرجل ما هو الآن جمعت النداء فتروا فقال لم تسمعوا التي صلى الله عليه وسلم يقول إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليغتسل **باب الدهن للجمعة** حدثنا آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري قال أخبرني أبي عن ابن دويبة عن سلمان الفارسي قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة

عنه فقال عن أبي ذر بدل سلمان وأرسله أبو معشر عنه فمئذ كرسلمان ولا يأذروا وعبيد الله  
العمرى عنه فقال عن أبي هريرة ١٥ ورواية ابن بجلان المذكورة عند ابن ماجه ورواية أبي  
معشر عند سعيد بن منصور ورواية العمرى عند أبي يعلى فاما ابن بجلان فهو دون ابن أبي ذر في  
الحفظ فروايته صحيحة مع أنه يحتفل أن يكون ابن دبيعة معه من أبي ذر وسلمان جميعا ويرجح كونه  
عن سلمان ورواه وجه آخر عنه أخرجه النسائي وابن خزيمة من طريق هلمة بن قيس عن قرع  
الضبي وهو بقاء مفتوحة ورأسا كنه ثم مثله قال وكان من القراء الاولين عن سلمان نحوه ورواه  
ثقات وأما أبو معشر فضعيف وقد قصر فيه بإسقاط الصحابي وأما العمرى فحافظ وقد تابعه صالح بن  
كيسان عن سعيد بن عبد الله بن خزيمة وكذا أخرجه عبد الله بن عمار عن رجل عن سعيد بن خزيمة  
ابن السكن من وجه آخر عن عبد الله بن زاذل وزاد فيه مع أبي هريرة عمار بن عمرو بن حزم أخرجه ابن خزيمة  
وبين الفضل ابن عثمان عن سعيد بن عمار فإجماعه من سلمان ذكره الإسماعيلي وأما في هذه  
الرواية أن سعيدا حضر أباه لما سمع هذا الحديث من ابن دبيعة وساقه الإمام علي بن ربيعة جادين  
مسعدة وقاسم بن زبدا الجري كلاهما عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن عمرو بن حزم أخرجه ابن خزيمة  
معه مع أبيه من ابن دبيعة ثم استثبت أباه فيه فكان برويه على الوجهين وإذا تقرر ذلك عرف أن  
الطريق التي اختارها البخاري أنتم إلى روايات وبقيها اماموافقة له أو فاصرة عنها أو يمكن الجمع  
بينها وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق فان ثبت أن ابن دبيعة صحبه فقيه تابعيان ومكان كلهم  
من أهل المدينة (قوله ويتطهر ما استطاع من الطهر) في رواية الكشي عن من تطهر والمراد به المبالغة  
في التنظيف ويؤخذ من علفه على الفصل أن أفاضه الماء تكني في حصول الغسل والمراد به التنظيف  
بأخذ الشارب والقافر والعانة أو المراد بالغسل غسل الجسد وبالطهر غسل الرأس (قوله ويدهن)  
المراد به الزينة فثبت الشرب وفيه إشارة إلى القرن يوم الجمعة (قوله أو يمس من طيب يينه) أي أن  
لم يجد دهنه ويحتفل أن يكون أو بمعنى الواو وإضاقة إلى البيت تؤذن بأن السنة أن يتخذ المرء لنفسه  
طيبا ويحفل استعماله له عادة فذكره في البيت كذا قال بعضهم بناء على أن المراد بالبيت حقيقة لكن في  
حديث عبد الله بن عمر وعند أبي داود وأبو يعلى من طيب امرأته فعل هذا قاله ابن أبي شيبة لم يتخذ لنفسه طيبا  
فليستعمل من طيب امرأته وهو وافق لحديث أبي سعيد الماضي ذكره عند مسلم حيث قال فيه ولو من  
طيب المرأة وفيه أن بيت الرجل يطلن ويراد به امرأته في حديث عبد الله بن عمرو المذکور من الزيادة  
وبليس من صالح ثياب وسباني الكلام عليه في الباب الذي بعده (قوله ثم يخرج) زاد في حديث  
أبي أيوب عند ابن خزيمة إلى المسجد ولا حدم حديث أبي الفرداء ثم عني وعليه المكيبة (قوله  
فلا يفرك بين اثنين) في حديث عبد الله بن عمرو المذکور ثم لم يشط رقاب الناس وفي حديث أبي  
الفرداء ولم يشط أحد ولم يؤذ (قوله ثم يصلي ما كتب له) في حديث أبي الفرداء ثم عني ما قضى له  
وفي حديث أبي أيوب فبرك أن بداله (قوله ثم نعت إذا تكلم الامام) زاد في رواية قرع الضبي  
حتى يقضى صلاته ونحوه في حديث أبي أيوب (قوله غفرله ما بينه وبين الجمعة الأخرى) في رواية قاسم  
ابن بزيد عنه غفر ما بينه وبين الجمعة الأخرى والمراد بالآخرى التي مضت بينه وبين الجمعة التي قبلها ولا بين حبان من طريق  
بجلان في روايته عند ابن خزيمة ولغظه غفرله ما بينه وبين الجمعة التي قبلها ولا بين حبان من طريق  
يسهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة غفرله ما بينه وبين الجمعة الأخرى ورواه ثلاثة أيام  
من التي بعدها وهذه الزيادة أيضا في رواية سعيد بن عمار عن سلمان لكن لم يسل من التي بعدها  
وأصله عند مسلم من حديث أبي هريرة باختصار وزاد ابن ماجه في رواية أخرى عن أبي هريرة ما لم  
نفس الكبار ونحوه لم وفي هذا الحديث من القوائد أيضا كراهة التخطي يوم الجمعة قال الشافعي

ويتطهر ما استطاع من  
الطهر ويدهن من دهنه  
أو يمس من طيب يينه ثم  
يخرج فلا يفرك بين اثنين  
ثم يصلي ما كتب له ثم يمس  
إذا تكلم الامام لا يغفر له  
ما بينه وبين الجمعة  
الأخرى وحدثننا أبو  
اليمان قال أخبرنا شعيب  
عن الزهري قال طائوس  
قلت لابن عباس

أكره التخطي إلا لمن لا يجد السبل إلى المصلى إلا بذلك ١٥ وهذا يدل على فيه الامام ومن يريد وصل  
 الصف المنقطع أن أبي السابق من ذلك ومن يريد الرجوع إلى موضعه الذي قام منه لفرضه كما  
 تقدم واستثنى التولي من الشافعية من يكون معظمه منه أو عليه أو ألف مكان يجلس فيه إذا كراهه  
 في حقه وفيه نظر وكان مالك يقول لا يكره التخطي إلا إذا كان الامام على المنبر وفيه مشرعية  
 النافذة قبل صلاة الجمعة بقوله صلى ما كتبته ثم قال ثم نصت إذا تكلم الامام فدل على تقدم  
 ذلك على الخطبة وقد ينه أحد من حديث نبينا الهذلي بلفظ فإن لم يجد الامام فخرج صلى  
 ما بدا له وفيه جواز النافذة نصف النهار يوم الجمعة واستثنى به على أن التكبير ليس من ابتداء  
 الزوال لأن خروج الامام بعقب الزوال فلا يسع وقتا يفضل فيه وتبين مجموع ما ذكرنا أن تكفير  
 الغنوب من الجمعة إلى الجمعة مشروط وجود جميع ما تقدم من غسل وتنظيف وتطيب أو دهن وليس  
 أحسن الثياب والمشي بالسكينة وترك التخطي والتفرقة بين الاثنين وترك الأذى والتفصل والانصات  
 وترك الغفوة ووقف في حديث عبد الله بن عمرو بن غنم غطى أولغا كانت له ظهرا ودل التقييد بعدم  
 غشيان الكبار على أن الغنى بكفر من الغنوب هو الصغار ففضل المطلقات كلها على هذا المقيد وذلك  
 أن معنى قوله ما تفش الكبار أي فاتها إذا غشيت لا تكفر وليس المراد أن تكفير الصغار مشروطه  
 اجتناب الكبار إذا اجتناب الكبار ثم يجزئ بكفرها كإطاعة القرآن ولا يلزم من ذلك أن لا يكفرها  
 الإاجتناب الكبار وإذا لم يكن للمصنفين تكفير وجهه أن يكفر عنه فصار ذلك من الكبار والوا  
 أعطى من الثواب بمقدار ذلك وهو جاري في جميع ما ورد في تطائركم والله أعلم ﴿قوله ذكروا﴾ لم يسم  
 طائوس من حديثه بذلك والذي يظهر أنه أبو هريرة فصدروا ابن خزيمة وابن حبان والطحاوي من  
 طريق عمرو بن دينار عن طائوس عن أبي هريرة نحوه وثبت ذكر الطيب أيضا في حديث أبي سعيد  
 ولسان وأبي ذر وغيرهم كما تقدم ﴿قوله اغتسلوا يوم الجمعة وان لم تكونوا حنبا﴾ معناه اغتسلوا  
 يوم الجمعة إن كنتم حنبا الجناية وان لم تكونوا حنبا الجمعة وأخذ منه أن الغتسل يوم الجمعة  
 للجناية يجزئ عن الجمعة سواء فراه الجمعة أم لا وفي الاستدلال به على ذلك بعدد روى ابن حبان  
 من طريق ابن أبي اسحق عن الزهري في هذا الحديث اغتسلوا يوم الجمعة إلا أن تكونوا حنبا وهذا أضعف  
 في الدلالة على المطلوب لكن رواية شعيب عن الزهري أصح قال بن المنذر حفظنا الإجزاء من أكثر أهل  
 السلم عن العصابة والتابعين ١٥ والخلاف في هذه المسئلة منتشر في المذاهب واستدل به على أنه يجزئ  
 قبل طلوع الفجر لقوله يوم الجمعة وطلوع الفجر أول اليوم شرعا ﴿قوله واغسلوا رؤسكم﴾ هو من  
 عطف الخاص على العام للتبني على أن المطلوب الغسل التام ثلاثا لأن فاضة الماعدون حل الشعر  
 ثلاثا يجزئ في غسل الجمعة وهو موافق لقوله في حديث أبي هريرة كغسل الجنابة ويحتل أن يراد  
 بالتالي المباحة في التنظيف ﴿قوله وأصيبوا من الطيب﴾ ليس في هذه الرواية ذكر الدهن  
 المترجمه لكن لما كانت المادة تقتضي استعمال الدهن بعد غسل الرأس أشعر ذلك بكذا وجهه  
 الزين بن المنبر جوابا لقول المداودي ليس في الحديث دلالة على الترجة والذي يظهر أن البخاري أراد أن  
 حديث طائوس عن ابن عباس واحد ذكر فيه إبراهيم بن ميسرة الدهن ولم يذكر الزهري وزيادة الثقة  
 الحافظ مقبولة وكانه أراد بإيراد حديث ابن عباس عقب حديث سلمان الإشارة إلى أن ما عدا الغسل  
 من الطيب والدهن والسواك وغيرها ليس هو في التأكد كالغسل وإن كان الترغيب ورد في الجميع لكن  
 الحكم يختلف ما لم يوجب عدمه من قوله أو بتأكيد بعض المندوبات على بعض ﴿قوله قال ابن عباس  
 أما الغسل فنعم وأما الطيب فلا أدري﴾ هذا يخالف ما رواه عبيد بن السباق عن ابن عباس من فوطا من جاء  
 إلى الجمعة فليغتسل وإن كان له طيب فليمس منه أخرجه ابن ماجه من رواية صالح بن أبي الأخضر عن  
 الزهري عن عبيد صالح ضعيف وقتلنا له مالك فرواه عن الزهري عن عبيد بن السباق بمعناه مرسلا

ذكرنا أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال اغتسلوا  
 يوم الجمعة واغسلوا  
 رؤسكم وان لم تكونوا  
 حنبا وأصيبوا من الطيب  
 قال ابن عباس أما الغسل  
 فنعم وأما الطيب فلا أدري  
 حدثنا إبراهيم بن موسى  
 قال أخبرنا هشام ابن  
 جريح أخبرهم قال  
 أخبرني إبراهيم بن ميسرة  
 عن طائوس عن ابن  
 عباس رضي الله عنهما  
 أنه ذكر قول النبي صلى  
 الله عليه وسلم في الغسل  
 يوم الجمعة فقلت لابن  
 عباس أيس طيبا أو دهن  
 ان كان عند أهله فقال  
 لا أعلمه

(باب يلبس أحسن ما يجد)  
 حدثنا عبد الله بن يوسف  
 قال أخبرنا مالك عن نافع  
 عن عبد الله بن عمر أن عمر  
 ابن الخطاب رضى الله  
 عنه رأى حلة سيرة عند  
 باب المسجد فقال يا رسول  
 الله لو اشتريت هذه  
 فلبستها يوم الجمعة  
 ولأودعها إذا دعوا علي  
 فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اغلبها بلبس هذه  
 من لا خلق له في الآخرة  
 ثم جاءت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم منها حلل  
 فأعطى منها عمر بن  
 الخطاب رضى الله عنه  
 حلة فقال عمر يا رسول  
 الله كسوتها وقد قلت في  
 حلة عطار ما قلت قال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم اني لم اكسها  
 لتلبسها فكساها عمر بن  
 الخطاب رضى الله عنه  
 أخاه عكة مشركا (باب  
 السوال يوم الجمعة)  
 وقال أبو سعيد عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم يستن  
 \* حدثنا عبد الله بن يوسف  
 قال أخبرنا مالك عن أبي  
 الزناد عن الأعرج عن أبي  
 هريرة رضى الله عنه أن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال لو أن أشق على  
 أمتي أولوا لأن أشقنى  
 على الناس لأمرهم بهم  
 بالسوال

فإن كان صالح حفظ فيه ابن عباس احتل أن يكون ذكره بعد ما نسيه أو عكس ذلك وهشام المذکور  
 في طريق ابن عباس الثانية هو ابن يوسف الصنعاني (قوله باب يلبس أحسن ما يجد) أي يوم الجمعة  
 من الجائر وأورد فيه حديث ابن عمر رأى حلة سيرة عند باب المسجد فقال يا رسول الله لو اشتريت  
 هذه فلبستها يوم الجمعة الحديث ووجه الاستدلال به من جهة تقريره صلى الله عليه وسلم لعمر على أصل  
 التبعيل للجمعة وقصر الإنكار على لبس مثل تلك الحلة لكونها كانت حرة وأورد تفصيحه الفارودي بأنه  
 ليس في الحديث دلالة على الترتيب وأجاب ابن بطال بأنه كان معهودا عندهم أن يلبس المرء أحسن ثياب  
 للجمعة ونسبه ابن التين وما تقدم وأولى وقد ورد الترغيب في ذلك في حديث أبي أيوب وعبد الله بن عمرو عند  
 ابن خزيمة بلفظ وليس من خير ثيابه ونحوه في رواية الليث عن ابن عجلان ولا يداود من طريق محمد بن  
 إبراهيم عن أبي سلمة وأبي امامة عن أبي سعيد وأبي هريرة نحو حديث سليمان وفيه وليس من أحسن ثيابه  
 وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ماعلى أحدكم  
 لو اتخذ ثوبين للجمعة سوى ثوبي مهنته وصله ابن عبد البر في التمهيد من طريق يحيى بن سعيد الأوسى عن  
 يحيى بن سعيد الأنصاري عن حمزة عن عائشة رضى الله عنها وفي أسناده نظر فقد رواه أبو داود من طريق  
 حمزة بن الحارث وسعيد بن منصور عن ابن عيينة وعبد الزان عن الثوري ثلاثهم عن يحيى بن سعيد  
 عن محمد بن يحيى بن حبان مرسلًا وصله أبو داود وابن ماجه من وجه آخر عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن  
 سلام ولحديث عائشة طريق عن عبد ابن خزيمة وابن ماجه وسياق الكلام على حديث ابن عمر في كتاب  
 اللباس وقوله سيرة بكسر الميم صلة وفتح التانية ثم أمرهم مديهم برى قال ابن قزول ضبطاه عن المتقدمين  
 بالإضافة إلى يقال ثوب خرو عن بعضهم بالنون على الصفة أو البدل قال الخطابي يقال حلة سيرة كافة  
 عشراء ووجهه ابن التين فقال يريد أن عشرا مائة وخمسة عشر أي أكلت المائة عشرة أشهر فسميت  
 عشراء وكذلك الحلة سميت سيرة لأنها مأخوذة من السيرة وهذا وجه التشبيه وعطار صاحب الحلة هو ابن  
 حاجب التميمي وقوله فكساها أخاه عكة مشركا يعني أن اسمه عثمان بن حكيم وكان أخا عمر من أمه وقيل  
 غير ذلك وقد اختلف في إسلامه والله أعلم (قوله باب السوال يوم الجمعة) وأورد فيه حديثا معظما وثلاثة  
 موصولة والمعلق طريق من حديث أبي سعيد المذکور في باب الطيب للجمعة فإن فيه وأن يستأى أي بذلك  
 أسنائه بالسوال وأما الموصولة فأولها حديث أبي هريرة لو أن أشقى ومطابقته لترجمة من جهة اندراج  
 الجمعة في عموم قوله كل صلاة وقال الزبير بن المنير لما خصت الجمعة بطلب تحسين الظاهر من القسل  
 والتنظيف والطيب سبب ذلك طيب القم الذي هو محل الذكروا المناجاة وإزالة ما مضى الملائكة وبني  
 آدم \* ثاني الموصولة حديث أنس أكرت عليكم في السوال قال ابن رشيد مناسبة للذي قبله من جهة  
 أن سبب منعه من إيجاب السوال احتياجه إلى الاعتذار عن إكثاره عليهم فيه وجود المشقة والامتناع  
 في فعل ذلك في يوم واحد وهو يوم الجمعة \* ثالث الموصولة حديث حذيفة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا قام  
 من القيل يستن فاه ووجه مناسبة أنه شرع في الليل لتجمل الباطن فيكون في الجمعة أخرى لأنه شرع  
 لها التجمل في الباطن والظاهر وقد تقدم الكلام على حديث حذيفة في آخر كتاب الضوء وأما حديث  
 أبي هريرة فلم يختلف على مالك في أسناده وإن كان له في أصل الحديث أسناد آخر بلفظ آخر سبأني  
 الكلام عليه في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى (قوله أولوا لأن أشقنى على الناس) هو شق من الراوى ولم  
 أقف عليه بهذا اللفظ في شيء من الروايات عن مالك ولا عن غيره وقد أخرجه الدارقطني في الموطأ أت من  
 طريق الموطأ لعبد الله بن يوسف شيخ البخاري فيه بهذا الأسناد بلفظ أو على الناس لم يعدد لولا أن  
 أشق وكذا رواه كثير من رواة الموطأ ورواه أكرمهم بلفظ المؤمنين بدل أمتي ورواه يحيى بن يحيى الليثي  
 باللفظ على أمتي دون الشك (قوله لأمرهم بالسوال) أي يستعمل السوال لأن السوال هو الالة  
 وقد قبل أنه يطلق على الفعل أيضا فاعلى هذا التقدير السوال المذكور على الصحيح وكفى في المحكم تأنيته

وأكثر ذلك لأزهري (قوله مع كل صلاة) لم أرها أضافي شيء من روايات الموطأ إلا عن معمر بن عيسى لكن  
 بلفظ عند كل صلاة وكذا النسائي عن قتيبة عن مالك وكذا رواه مسلم من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد  
 وخالفه سعيد بن أبي هلال عن الأعمش فقال مع الوضوء بدل الصلاة أنمرجه أحد من طريقه قال  
 القاضي البياض لا لولا كلمة تبدل على انتفاء الشيء لثبوت غيره والحق أنهم كبره من الوالد على انتفاء  
 الشيء لا انتفاء غيره ولا النافية فدل الحديث على انتفاء الأمر لثبوت المشقة لأن انتفاء الشيء لثبوت فيكون  
 الأمر منفيًا لثبوت المشقة وفيه دليل على أن الأمر لا وجوب من وجهين أحدهما أنه في الأمر مع ثبوت  
 التدبيرة ولو كان للتدبير لما جاز أن نثبت ما أنه جعل الأمر مشقة عليهم وذلك إنما يتحقق إذا كان الأمر  
 للوجوب إذا لندب لا مشقة فيه لأنه جاز أن ترك وقال الشيخ أبو إسحق في العمدة في هذا الحديث دليل على أن  
 الاستدعاء على جهة التدبیر ليس بأمر حقيقة لأن السؤال عند كل صلاة مندوب إليه وقد أخبر الشارع  
 أنه لم يأمر به وبذلك قوله في رواية عبد المقري عن أبي هريرة عند النسائي بلفظ لفرضت عليهم بدل  
 لأمرهم وقال الشافعي فيه دليل على أن السؤال ليس واجب لأنه لو كان واجبًا لأمرهم به بشئ عليهم  
 أولم يشق اهـ إلى القول بعدم وجوبه صراحة كثر أهل العلم بل ادعى بعضهم فيه الإجماع لكن حكى  
 الشيخ أبو حامد ونسبه الماوردي عن إسحق بن راهوي قال هو واجب لكل صلاة فمن تركه عامدا بطلت  
 صلاته وعن داود أنه قال وهو واجب لكن ليس شرطًا وأخرج من قال وجوبه بغير ورود الأمر به فعند ابن  
 ماجه من حديث أبي أمامة عن قوم أسروا ولا جد نخوة من حديث العباس في الموطأ في أثناء حديث  
 عليكم بالسؤال ولا يثبت شيء منها وعلى تقدير الصحة فالنفي في مفهوم حديث الباب الأمر به مقيد بكل  
 صلاة لا على مطلق الأمر ولا بزمان من نفي المقيد نفي المطلق ولان ثبوت المطلق التكرار كإسبائي  
 واستدل بقوله كل صلاة على استحبابه للفرار من النوافل ويحتمل أن يكون المراد الصلوات المكتوبة  
 وما ضاهاها من النوافل التي ليست تبعًا لغيرها كصلاة الصلوة هذا اختاره أبو شامة وثنايد بقوله في  
 حديث أبي حنيفة عند أحمد بلفظ لأمرهم بالسؤال عند كل صلاة كما يتوضؤون وله من طريق أبي سلمة  
 عن أبي هريرة بلفظ لولا أن أشتى على أمي لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء ومع كل وضوء بسؤال فسوى  
 بينهما وكان الوضوء لا يندب للرابعة التي بعد الفريضة إلا أن طال الفصل فلا فائدة في ذلك السؤال  
 ويمكن أن يفرق بينهما بأن الوضوء أشتى من السؤال وثنايد بجارواه ابن ماجه من حديث ابن عباس قال  
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتين ثم ينصرف فيسألك واستأذنه يصح لكنه مختصر من  
 حديث طويل أورده أبو داود وبين فيه أنه يتخلل بين الأضراس والسؤال قوم وأصل الحديث في مسلم  
 مينا وأما استدلاله على أن الأمر يقتضي التكرار لأن الحديث يدل على كون المشقة هي المنفعة من  
 الأمر بالسؤال ولا مشقة في وجوبه مرة وإنما المشقة في وجوب التكرار وفي هذا البعث نظر لان  
 التكرار لا يؤخذ هنا من مجرد الأمر وإنما أخذ من تنبيهه بكل صلاة وقال المهلب فيه أن المندوبات  
 ترتفع إذا شئت منها المخرج وفيه ما كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه من المشقة على أمته وفيه جواز  
 الاجتهاد منه فيقال ينزل عليه فيه نص لكونه جعل المشقة سبيلًا لعدم أمره فلو كان الحكم متوقفًا على  
 النص لكان سبب انتفاء الوجوب عدم ورود النص لا وجود المشقة قال ابن دقيق العيد وفيه بحث وهو كما  
 قال ووجهه أنه يجوز أن يكون أخبار أمته صلى الله عليه وسلم بان سبب عدم ورود النص وجود المشقة  
 فيكون معنى قوله لأمرهم أي عن الله يأنه واجب واستدل به النسائي على استحباب السؤال لهما ثم بعد  
 الزوال للعموم قوله كل صلاة وسأني الصلوة في كتاب الصيام (فائدة) قال ابن دقيق العيد الحكمة في  
 استحباب السؤال عند القيام في الصلاة كونها حالًا تقرب إلى الله فقتضى أن يكون حال كمال وطاعة  
 اظهار الشرف للعبادة وقد ورد من حديث علي بن عيسى الزناد يدل على أنه لا أمر يتعلق بالملة الذي يستمع  
 القرآن من المصلّي فلا يزال يدفون منه حتى يضع يده على فيه لكنه لا ينافي ما تقدم وأما حديث أنس فرجال

مع كل صلاة حدثنا أبو  
 معمر قال حدثنا عبد  
 الوارث قال حدثنا شعب  
 ابن الحجاب قال حدثنا أنس  
 قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أكثرت عليكم في  
 السؤال حدثنا محمد بن  
 كثير قال أخبرنا سفيان  
 عن منصور وحصين عن  
 أبي وائل عن حذيفة قال  
 كان النبي صلى الله عليه  
 وسلم إذا قام من الليل  
 يشوص فاه



استاده بصريون وقوله أكثر وقع في رواية الامام عجل الله فرجه كثيراً الخ أي باثني في تكرار طلبه  
منكم أرى إراداً للإخبار في الترغيب فيه وقال ابن التين معناه أكثر عليكم وحقيق أن أفضل وحينئذ  
أن طاعة واسكن الكرماني أنه روى بضم أوله أي بولفت من عند الله طلبه منكم ولم أقف على هذه  
الرواية إلى الآن صريحاً (تنبيه) ذكره ابن المنبر بلفظ عليكم بالسؤال ولم يقع ذلك في شيء من الروايات  
في صحيح البخاري وقد نقله ابن رشد واللفظ المذكور وقع في المطاعن الزهري عن عبيد بن السباق  
هر سلا وهو في أثناء حديث وصله ابن ماجه من طريق صالح بن أبي الأخضر عن الزهري يذكر ابن عباس  
فيه وسبق الكلام عليه في آخر باب الله من الجمعة ورواه معمر عن الزهري قال أخبرني من لا أتهم من  
أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أنهم معوه يقولون ذلك (قوله باب من تسولك بسؤال غيره) أورده  
حديث عائشة في قصة دخول عبدالرحمن بن أبي بكر على النبي صلى الله عليه وسلم معه سؤال وأما أخذته  
منه فاستأذنه على النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن مضته وهو مطابق لما ترجمه والكلام عليه يذكر  
مستوفى إن شاء الله تعالى في آخر المغازي عند ذكر وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فإن القصة كانت في  
مرضه وموته وتوافقه في قصته بقاؤه وصاهاة لئلا أكثر أي كثرته في رواية كريمة وابن السكك  
بضاده بجمعة وانضم بالمجتمعة لكل باطراف الاستسنان قال ابن الجوزي وهو أصح (قلت) ويحمل  
الكسر على كسره موضع الاستسنان فلا شافي الثاني والله أعلم وقد أورد الزين بن المنير على مطابقة الترجمة  
بان تعين عائشة موضع الاستسنان بالقطع وأجاب أن استعمله بعد أن مضته وإني بالقصد وتعقب بأنه  
اطلاق في موضع التقييد فينبغي تقييد التعيين بأن يكون من إياها في أثره أذلولاً لذلك ما غيرته عائشة ولا  
يقال لم يتقدم فيه استعمال لأن في نفس الخبر يستلزم بوقوع دلالة على تأكد أمر السوال لكونه صلى الله  
عليه وسلم ليحل به مع ما هو فيه من شغل الأرض (قاعدة) رجال الاستناد مدينون وجميع شيوخ البخاري  
هو ابن أبي أويس ولم أره في شيء من الروايات من غير طريق البخاري عنه هذا الاستناد وقد ضاع على  
الامام عجل الله فرجه ما في نسخة من طريق البخاري نفسه عن اسمعيل وكان اسمعيل تفرده أيضاً فإني  
لم أره من رواية غيره عن سليمان بن بلال إلا أنهم أوردوه في المستخرج من طريق محمد بن الحسن المدني  
عن سليمان ومحمد ضعيف جداً فكان ماصعه الامام عجل الله فرجه أولى وقد مر اسمعيل من سليمان وروى  
عنه أيضاً واسطة كثيراً (قوله باب ما يقرأ) بضم الياء ويحذفها أي الرجل ولم يقع قوله يوم الجمعة  
في أكثر الروايات والترجمة وهو ما قال الزين بن المنير مافي قوله ما يقرأ لظاهر أنها موصولة  
لا استفهامية (قوله حديث أنونيم) في نسخة من رواية كريمة حديثنا محمد بن يوسف أي القرطبي  
وذكر أن في بعض النسخ جيعا وسفيان هو الثوري وسعد بن إبراهيم أي ابن عبدالرحمن بن عوف نسبة  
النسائي من طريق عبدالرحمن بن مهدي وغيره عن الثوري وهو تابعي صغير وشيخ تابعي كبير وهما  
معاملان (قوله في الغبر يوم الجمعة) في رواية كريمة والأصلي في الجمعة في صلاة الغبر (قوله  
المتزبل) بضم اللام على الحكاية زائد في رواية كريمة السجدة وهو بالنصب (قوله وهل أتى على  
الإنسان) زاد الأصلي في روايته حين من الدهر والمراد أن يقرأ في كل ركعة سورة وكذا بينه مسلم  
من طريق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه بلفظ المتزبل في الركعة الأولى وفي الثانية هل أتى على  
الإنسان وفيه دليل على استحباب قراءة هاتين السورتين في هذه الصلاة من هذا اليوم لما شعر الصيغة  
به من مواطنته صلى الله عليه وسلم على ذلك أو كثاره منه بل ورد من حديث ابن مسعود التصريح  
بإقامته صلى الله عليه وسلم على ذلك أخرجه الطبراني ولفظه يديم ذلك وأصله في ابن ماجه بدون هذه  
الزيادة ورجاله ثقات لكن صوب أبو خاتم إرساله وكان ابن دقيق العيد لم يقف عليه فقال في الكلام  
على حديث الباب ليس في الحديث ما يقتضي فعل ذلك دائماً اقتضاه قويا وهو كما قال بالنسبة حديث  
الباب فإن الصيغة ليست ناصية المداومة لكن الزيادة التي ذكرناها من في ذلك وقد أشار أبو الوليد

(باب من تسولك بسؤال غيره) حدثنا اسمعيل  
قال حدثني سليمان بن  
بلال قال قال هشام بن  
هريرة أخبرني أبي عن عائشة  
رضي الله عنها قالت دخل  
عبدالرحمن بن أبي بكر  
ومعه سؤال يستن به  
فقرأ إليه رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فقالت له  
أعطني هذا السؤال  
يا عبد الرحمن فأعطانيه  
فقصصته ثم مضته  
فأعطانيه رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فاستن به  
وهو مستند إلى صدره  
(باب ما يقرأ في صلاة  
الغبر يوم الجمعة)  
حدثنا أبو نعيم قال حدثنا  
سفيان عن سعد بن  
إبراهيم عن عبدالرحمن  
هو ابن هريرة رضي الله عنه  
قال كان النبي صلى الله  
عليه وسلم يقرأ في الغبر  
يوم الجمعة المتزبل  
وهل أتى على الإنسان

الباحي في رجال البخاري الى الطائفة في سعد بن ابراهيم وابنه لهذا الحديث وان مالكاً امتنع من الرواية عنه لاجله وان الناس تركوا العمل به لاسيما أهل المدينة اهـ وليس كما قال فان سعداً لم ينقر به مطلقاً فقد أثر به مسلم من طريق سعد بن جبير عن ابن عباس مثله وكذا ابن ماجة والطبراني من حديث ابن مسعود وابن ماجة من حديث سعد بن أبي وقاص والطبراني في الاوسط من حديث علي وأما عواء أن الناس تركوا العمل به فباطلة لان أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين قد قالوا به كقولهم ابن المنذر وغيره حتى انه ثابت عن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف والسعد وهو من كبار التابعين من أهل المدينة انه أم الناس بالمدينة بما في التفسير يوم الجمعة أخرجه ابن أبي شيبة باسناد صحيح وكلام ابن العربي بشعر بان ترك ذلك أمر طرأ على أهل المدينة لانه قال وهو أمر لم يعلم بالمدينة والله أعلم عن قطعه كإقطع غيره اهـ وأما امتناع مالك من الرواية عن سعد فليس لاجل هذا الحديث بل لكونه طعن في نسب مالك كذا حكاها ابن البرقي عن يحيى بن معين وحكى أبو حاتم عن علي بن المديني قال كان سعد بن ابراهيم لا يتحدث بالمدينة فلذلك لم يكتب عنه أهلها وقال الساجي أجمع أهل العلم على صدقه وقدرى مالك عن عبد الله بن ادريس عن شعبه عنه فصح أنه حجة بانفاقهم قال ومالك اتهم بروعنه لمعني معروف فاما أن يكون تكلم نفسه فلا أحفظ ذلك اهـ وقد اختلف تعليل المالكية بكرامه قراءة السجدة في الصلاة فقبل لكونها تشتمل على زيادة سجود في الفرض قال القرطبي وهو تعليل فاسد بشهادة هذا الحديث وقيل لشبهة التخليط على المصلين ومن ثم فرق بعضهم بين الجهرية والسرية لان الجهرية يتوهم معها التخليط لكن صرح من حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قرأ سورة فيها سجدة في صلاة الظهر فمسجد بهم فيها أخرجه أبو داود والحاكم فطلعت التفرقة ومنهم من علل بكرامه بخشية اعتقاد العوام انه فرض قال ابن دقيق العيد أما القول بلكرامه لمطلقاً فبإياه الحديث لكن اذا انتهى الحال الى وقوع هذه المفسدة فينبغي أن تترك أحياناً لتندفع فان المصعب قد يترك دفع المفسدة المتوقعة وهو يحصل بالترك في بعض الاوقات اهـ والى ذلك أشار ابن العربي بقوله فينبغي أن يفعل ذلك في الأغلب لقلوته ويقطع أحياناً لئلا تلظن العامة سنة اهـ وهذا على قاعدة تم في التفرقة بين السنة والمصعب وقال صاحب المحط من الخفية ينسب قراءة هاتين السورتين في صبح يوم الجمعة بشرط أن يقرأ غير ذلك أحياناً لئلا تلظن الجاهل أنه لا يجزئ غيره وأما صاحب الهداية منهم فذكر أن على الكراهة غير ان الباقي وإيهام التفضيل وقول الطحاوي يناسب قول صاحب المحط فانه خص الكراهة بمن رآه حتملاً لا يجزئ غيره أو يرى القراءة بغيره مكروهه (فان ذلك) الاول ما أرى في شيء من الطارق التصرع بأنه صلى الله عليه وسلم مجتهداً قرأ سورة تنزل بالسجدة في هذا المثل الا في كتاب الشريعة لابن أبي ذر وأد من طريق أخرى عن سعد بن جبير عن ابن عباس قال غدوت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة في صلاة الفجر فقرأ سورة فيها سجدة فجعل الحديث وفي استناذه من ينظر في حاله والطبراني في الصغير من حديث علي أن النبي صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الصبح في تنزل بالسجدة لكن في استناذه ضعف (الثانية) قبل الحكمه في اختصاص يوم الجمعة بقراءة سورة السجدة قصد المصنف من ذلك انما ينسب لمن لم يقرأ هذه السورة عينها أن يقرأ سورة غيرها فيها سجدة وقد طاب ذلك على فاعله غير واحد من العلماء ونسب صاحب الهدى الى قلة العلم ونقص المعرفة لكن عند ابن أبي شيبة باسناد قوى عن ابراهيم القتيبي انه قال ينسب أن يقرأ في الصبح يوم الجمعة بسورة فيها سجدة وعنده من طريقه أيضاً انه فعل ذلك فقرأ سورة حم ومن طريق ابن عوف قال كذا يقرؤون في الصبح يوم الجمعة بسورة فيها سجدة وعنده من طريقه أيضاً انه فعل ذلك فقرأ سورة حم ومن طريق ابن سيرين عنه فقال لا أعلم به بأساً اهـ فهذا قد ثبت عند بعض علماء الكوفة والمصر فلا ينبغي القطع بتريهه وقد ذكر النووي في زيادات الروضة هذه المسئلة فقال لم أروها كلاماً لا يصحنا ثم قال وقباس مذهبنا انه يكره في الصلاة اذا قصده اهـ وقد أثنى ابن عبد السلام قبله بالمتن ويطلبان الصلاة بقصد ذلك قال صاحب المهمات مقتضى كلام

القاضي حسين الجواز قال الفارق في فوائد المذهب لا تنصرف اعادة قراءة غير نزل فان ضاق الوقت  
 عن قراءتها قريبا أمكن منها ولو بأية السجدة منها وواقعه ابن أبي عصرون في كتاب الاتصار وفيه  
 نظر (تكملة) قال الزين بن المنير مناسبة ترجمة الباب لما قيلها أن ذلك من جملة ما يتعلق بفضل يوم  
 الجمعة لاختصاص صحبها بالمواظبة على قراءة هاتين السورتين وقيل ان الحكمة في هاتين السورتين  
 الاشارة الى ما فيها من ذكر خلق آدم وأحوال يوم القيامة لان ذلك كان وسيقع يوم الجمعة ذكره  
 ابن دحية في العلم المشهور وقدره تقرير احسنه (قوله باب الجمعة في القرى والمدن) في هذه الترجمة  
 اشارة الى خلاف من خص الجمعة بالمدن دون القرى وهو مروى عن الحنفية وأسند ابن أبي شيبة عن  
 حذيفة وعلى وغيرهما وعن عمر أنه كتب الى أهل البصرى أن جعوا حيثما كنتم وهذا يشمل المدن  
 والقرى أخرجه ابن أبي شيبة أيضا من طريق أبي رافع عن أبي هريرة عن عمر ومحمد بن ابن خزيمة وروى  
 البيهقي من طريق الوليد بن مسلم سألت النبي عن سعد فقال كل مدينة أو قرية فيها جماعة أمر بالجمعة  
 فان أهل مصر وسواها أهلها كانوا يجمعون الجمعة على عهد عمرو عثمان بأمرهما وفيها رجال من المجابة  
 وعند عبد الرزاق باسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يرى أهل المياه بين مكة والمدينة يجمعون فلا ييب  
 عليهم فلما اختلف الصحابة وجب الرجوع الى المرفوع (قوله عن ابن عباس) كذا رواه الحفاظ من  
 أصحاب ابراهيم بن طهمان عنه وخالفهم الماعاني بن عمران فقال عن ابن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي  
 هريرة أخرجه النسائي وهو خطأ من الماعاني ومن ثم تكلم محمد بن عبد الله بن عمار بن ابراهيم بن طهمان  
 ولا ذنب له فيه كما قاله صالح جزرة واما الخطأ في اسناده من الماعاني ويحتمل أن يكون لابراهيم فيه استناد  
 (قوله ان أول جمعة جعت) زاد وكيع عن ابن طهمان في الاسلام أخرجه أبو داود (قوله بعد جمعة) زاد  
 المصنف في أواخر المغازي جعت (قوله في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية وكيع بالمدينة  
 ووقع في رواية الماعاني المذكورة تحكي وهو خطأ بالاصح (قوله يجيئني) يضم الجيم وتخفيف الواو وقد  
 تميزت مثلثة خفيفة (قوله من البصرين) في رواية وكيع قر به من قرى البصرين وفي أخرى عنه من قرى  
 عبد القيس وكذا اللام على من من رواية محمد بن أبي حفصة عن ابن طهمان وبه يتم مراد الترجمة ووجه  
 الدلالة منه أن الظاهر أن عبد القيس لم يجمعوا الا بالاصح النبي صلى الله عليه وسلم لما عرف من عادة الصحابة  
 من عدم الاستد بالامور الشرعية في زمن نزول الوحي لانه لو كان ذلك لا يجوز لقل فيه القرآن كما  
 استدلل جابر وأبو سجيده على جواز العزل فانهم فصلوه والقرآن نزل فلم ينعوا عنه وحكي الجوهرى  
 والبخاري وابن الاثير أن جوائى اسم حصن بالبصرين وهذا لا ينافي كونها قرية وحكى ابن التين عن أبي  
 الحسن النعماني أنهم مدينة ومائتة في نفس الحديث من كونها قرية أصح مع احتمال أن تكون في الاول  
 قرية ثم صارت مدينة وفيه اشار بتقدم اسلام عبد القيس على غيرهم من أهل القرى وهو كذلك كآثره  
 في أواخر كتاب الاعمال (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك وبؤس هو ابن زيد الابلي (قوله كنتم  
 راع وزاد الليث الخ) فيه اشارة الى أن رواية الليث متفقة مع ابن المبارك الا في القصة فانها مختصة  
 برواية الليث ورواية الليث معقصة وقد وصلها لفظي عن أبي صالح كاتب الليث عنه وقد ساق المصنف  
 رواية ابن المبارك بهذا الاسناد في كتاب الوصايا فلم يخاف رواية الليث الا في اعادة قوله في آخره ولكنكم  
 راع الخ (قوله كتبت رزق بن حكيم) هو بتقدم الراى والتصغير في امه واسم أبيه في روايتنا  
 وهذا هو المشهور في غيرها وقيل بتقدم الراى والتصغير فيه دون أبيه (قوله أجمع) أى أصلى بن  
 مولى الجمعة (قوله على أرض يعملها) أى يزرع فيها (قوله رزق بن يوسف على أبيه) بفتح الهمزة  
 وسكون التانيئة بعد هاء لام بلدة معروف في طريق الشام بين المدينة ومصر على ساحل الفرم وكان  
 رزق أميراعلمها من قبل عمر بن عبد العزيز والذي يظهر أن الأرض التي كان يزرعها من أعمال أبيه  
 ورأسان من أبيه نفسها لانها كانت بمدينة كبيرة ذات قلعة وهى الآن خراب ينزل الحاج المصرى

(باب الجمعة في القرى والمدن) حدثني محمد  
 ابن المثنى قال حدثنا أبو  
 طاهر العقدي قال حدثنا  
 ابراهيم بن طهمان عن أبي  
 جرة الضبيعي عن ابن  
 عباس أنه قال ان أول  
 جمعة جعت بعد جمعة في  
 مسجد رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في مسجد عبد  
 القيس يجيئني من  
 البصرين حدثنا بشر  
 ابن محمد المروزي قال  
 أخبرنا عبد الله قال  
 أخبرني يونس عن الزهري  
 قال أخبرنا سالم بن عبد الله  
 عن ابن عمر روى الله  
 عنهما قال سمعت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول لكلكم راع وزاد  
 الليث قال يونس وكتب  
 رزق بن حكيم الى ابن  
 شهاب وأما هو يومئذ  
 بوادى القرى هل ترى أن  
 أجمع ورزق بن حامل على  
 أرض يعملها وفيها جماعة  
 من البدوان وغيرهم  
 ورزق بن يوسف على أبيه  
 فكتب ابن شهاب

وأنا مع أسير بأمره أن يجمع خبره أن السامح له أن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته والامام راع

والقري وميض آثارا نظاهر (قولهوا أنا أجمع) هو قول يونس والجملة حالية وقوله بأمره حالة أخرى وقوله بخبره حال من فاعل بأمره والمكتوب هو الحديث والمسوع المأمور به قاله الكرمانى والذي يظهر أن المكتوب هو عين المسوع وهو الأما والحديث معاقوف قوله كتب تجوز كان ابن شهاب أملاء على كاتبه فسمعه يونس منه ويحتمل أن يكون الزهري كتبه بخطه وقرأه بلفظه فيكون فيه حذف قد بدله فكاتب ابن شهاب وقرأه وأنا أجمع وجه ما خرج به على التجميع من قوله صلى الله عليه وسلم كلكم راع أن على من كان أمير إقامة الأحكام الشرعية والجمعة منها وكان يرقى عمالا على الخائفة أن يذكروا وكان عليه أن يراعى حقوقهم ومن جعلها إقامة الجمعة قال الزين بن المنبر في هذه القصة إسماء إلى أن الجمعة تعقد فيراذن من السلطان إذا كان في القوم من يقوم بعصا لهم وفيه إقامة الجمعة في القرى خلافا لمن شرط لها المدن فإن قيل قوله كلكم راع يعبر جميع الناس فيدخل فيه المرعى أيضا فالجواب أنه مرعى باعتبار راع باعتبار راسي ولو لم يكن له أحد كان راعيا لجوارحه وحواشيه لأنه يجب عليه أن يقوم بحق لله وحق عباده وسيأتي الكلام على بقية فوائدها الحديث في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى (قوله فيه قال وسبب أن قد قال) جزم الكرمانى بأن فاعل قال هنا هو يونس وفيه نظر والذي يظهر أنه سالم ثم ظهر لي أن ابن عمر وسيأتي في كتاب الاستقراض بيان ذلك إن شاء الله تعالى وقد رواه الليث أيضا عن نافع عن ابن عمر بدون هذه الزيادة أخرجه مسلم (قوله باب هل على من يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم) تقدم التنبيه على ما تضمنته هذه الترجمة في باب فضل الغسل ويدخل في قوله وغيرهم العبد والمساقر والمعذور كما تستعمل الاستفهام في الترجمة لاحتمال الوقوف في حديث أبي هريرة - حق على كل مسلم أن يغتسل فله شامل للجميع والتقييد في حديث ابن عمر بن جاه منكم يخرج من لم يجئ والتقييد في حديث أبي سعيد بالختم يخرج الصبيان والتقييد في النهي عن منع النساء المساجد بالليل يخرج الجمعة وعرف بهذا وجه إيراد هذه الأحاديث في هذه الترجمة وقد تقدم الكلام على أكثرها (قوله وقال ابن عمر أغتسل على من يجب عليه الجمعة) وصلة البيهقي بإسناد صحيح عنه وزاد الجمعة على من يأتي أهل ومعهنى هذه الزيادة أن الجمعة يجب عنده على من يمكنه الرجوع إلى موضعه قبل دخول الليل فن كان فوق هذه المسافة لا يجب عليه عنده وسيأتي البحث فيه بعد باب وقد قرر أن الآثار التي ورد بها البخاري في التراجم تدل على اختيار ما تضمنته عنده فهذا مصبر منه إلى أن الغسل للجمعة لا يشرع إلا أن وجبت عليه (قوله في حديث أبي هريرة فسكت ثم قال - حق على كل مسلم الخ) فاعل سكت هو النبي صلى الله عليه وسلم فقد أورد المصنف ذكره بن إسرائيل من وجه آخر عن وهيب بهذا الاسناد دون قوله فسكت ثم قال يؤكده كونه مرفوعا رواه مجاهد عن طاوس المقتصر على الحديث الثاني ولهذا التكنة أو رده بعده فقال رواه أبان بن صالح إلى آخره وكذا أخرجه مسلم من وجه آخر عن وهيب مقتصر أو هذا التعليق عن مجاهد ورواه البيهقي من طريق سعيد بن أبي هلال عن أبان المذكور وأخرجه الطحاوى من وجه آخر عن طاوس وصرح فيه بسماعه لمن أبي هريرة أخرجه من طريق عمرو بن دينار عن طاوس وزاد فيه ويس طيبا إن كان لاهله واستدل بقوله الله على كل مسلم حق لفتائل بالوجوب وقد تقدم البحث فيه (قوله في كل سبعة أيام يوما) هكذا أجمع في هذه الطريق وقد عينة جابر في حديثه عند النسائي لفظ الغسل واجب على كل مسلم في كل أسبوع يوما وهو يوم الجمعة وصححه ابن خزيمة ولـ سعيد بن منصور وأبي بكر بن أبي شيبة من حديث البراء بن عازب مرفوعا نحوه ونقطه أن من الحق على المسلم أن يغتسل يوم الجمعة الحديث ونحوه

بيت زوجها ومسؤلة عن رعيته والامام راع في مال سيده ومسؤل عن رعيته قال وسبب أن قد قال والرجل راع في مال أبيه وهو مسؤول عن رعيته وكلكم راع ومسؤل عن رعيته (باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم) وقال ابن عمر أغتسل على من يجب عليه الجمعة حدثنا أبو الهيثم قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال حدثني سالم بن عبد الله أنه سمع عبد الله بن عمر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من جاء منكم الجمعة فليغتسل (حدثنا عبد الله ابن مسleme عن مالك عن صفوان بن سالم عن عطاء ابن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم (حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا وهيب قال حدثني ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نحن الآن نرون السابقين يوم القيامة أوفوا الكتاب من قبلنا وأوتينا من بعدهم فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه فهذا ما الله فقد المودود بعد غد للصاري فسكت ثم قال - حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوما يغتسل فيه رأسه وجسده رواه أبان بن صالح عن مجاهد عن طاوس عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الله تعالى على كل مسلم حق أن يغتسل في كل سبعة أيام يوما يغتسل فيه رأسه وجسده حدثنا شعبة حدثنا وهيب حدثنا عمرو بن دينار

وأوتينا من بعدهم فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه فهذا ما الله فقد المودود بعد غد للصاري فسكت ثم قال - حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوما يغتسل فيه رأسه وجسده رواه أبان بن صالح عن مجاهد عن طاوس عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الله تعالى على كل مسلم حق أن يغتسل في كل سبعة أيام يوما يغتسل فيه رأسه وجسده حدثنا شعبة حدثنا وهيب حدثنا عمرو بن دينار



أكثر الروايات بلفظ أنها عزمة أي كلمة المؤذن وهي على الصلاة لا نهاطة إلى الصلاة فتقتضى  
 لسماعه الإجابة ولو كان معنى الجمعة عزمة لكانت العزمة لازماً وترك بقية الأذان انتهى والذي  
 يظهر أنه لم يترك بقية الأذان وإنما بدل قوله صلى على الصلاة بقوله صلى بيوئكم والمراد بقوله إن الجمعة  
 عزمة أي فلو تركت المؤذن يقول صلى على الصلاة لبادر من معه إلى الجنب في المطر فيشقى عليهم فأمره أن  
 يقول صلى بيوئكم ليعلموا أن المطر من الأعذار التي تصير العزمة رخصة **(قوله والله ص)** بفتح  
 الدال المهملة وتسكون الحاء المهملة ويجوز فتحها وأخره ضاد ميمية هو الزلق وحي ابن التين إن في  
 رواية القاسمي بالراء بدل الدال وهو الغسل قالوا لا معنى له هنا إلا أن جل على أن الأرض حين أصابها  
 المطر كالغسل والجوامع بينهما الزلق وقد تقدمت بقية مباحث الحديث في أبواب الأذان **(تنبيه)**  
 وقع في السياق عن عبد الله بن الحارث بن عمير بن سيرين وأُنكره الدمي ما طي فقال كان زوج بنت سيرين  
 فهو سهراب بن سيرين لأن جمعه **(قلت)** ما المانع أن يكون بين سيرين والحارث اثنتان من رضاء ونحوه  
 فلا ينبغي تغليب الرواية الصحيحة مع وجود الاحتمال المقبول **(قوله باب من أين تؤذي الجمعة وعلى)**  
 من يجب لقول الله تعالى إذا ودئ الصلاة من يوم الجمعة فاقهوا إلى الذكر **(قوله باب من أين تؤذي الجمعة وعلى)**  
 صريحه في وجوب بيان الحكم المذكور فذلك أن في ترجمة مصيعة الاستفهام والذي ذهب إليه  
 الجمهور وأما يجب على من سمع النداء أو كان في قوة السامع سواء كان داخل البلد أو خارجه ومحل كاصرح  
 به الشافعي ما إذا كان المأذون صيئراً أو صوتاً هادئاً أو جالساً معارف السنن لا يداود من حديث  
 عبد الله بن عمرو فرواها الجمعة على من سمع النداء وقال إنه اختص في رفعه وقفه وأخرجه  
 الدارقطني من وجه آخر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مروفاً ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم  
 لأن أم مكتوم أسمع النداء قال نعم قال فاجب وقد تقدم في صلاة الجماعة ذكر من احتج به على  
 وجوبها فيكون في الجمعة أول ثبوت الأمر بالسعي إليها وأما حديث الجمعة على من أواء الميسل إلى  
 أهله فأخرجه الترمذي ونقل عن أحدهما لم يرو شيئاً وقال لمن ذكره استغفر ربك وقد تقدم قبل  
 باب من قول ابن عمر ونحوه المعنى أنها تجب على من يمكنه الرجوع إلى أهله قبل دخول الليل واستشكل  
 بأنه يلزم منه أنه يجب السعي من أول النهار وهو بخلاف الآية **(قوله وقال عطاء الخ)** وصله عبد  
 الزاق عن ابن جريج عنه وقوله سمعت النداء أول سمعته يعني إذا كنت داخل البلد وهذا صرح أحد  
 ونقل الزواي أنه لا خلاف فيه وزاد عبد الزاق في هذا الأثر عن ابن جريج أيضاً قلت عطاء ما القرية  
 الجماعة قال ذات الجماعة والأمير والقاضي والدمور والمحجعة إلا تخذ بعضها ببعض مثل جدة **(قوله)**  
 وكان أنس إلى قوله لا يجتمع وصله سديد في مسنده الكبير عن أبي عوانة عن جده هذا وقوله يجتمع أي  
 يصلح من معه الجمعة أو يشهد الجمعة يجتمع البصرة **(قوله وهو)** أي أقصر الزاوية موضع ظاهر  
 البصرة معروف كانت فيه وقعة كبيرة بين الجالح وابن الأشعث قال أبو عبيد البكري هو بكسر الراء  
 موضع دان من البصرة وقوله على فرضين أي من البصرة وهذا هو صلبه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن  
 أنس أنه كان يتم بالجمعة من الزاوية وهي على فرضين من البصرة وهذا يرد على من زعم أن الزاوية  
 موضع بالمدينة النبوية كان فيه قصر لانس على فرضين منها ويرجح الاحتمال الثاني وعرفهم بذلك  
 التعليق المذكور مطلق من أثرين ولا يعارض ذلك ما رواه عبد الزاق عن معمر بن ثابت قال كان  
 أنس يكون في أرضه ويديه وبين البصرة ثلاثة أميال فيشهد الجمعة بالبصرة لتكون الثلاثة أميال  
 فرسخاً واحداً لا يجتمع إلا الأرض المذكورة غير القصر وبأن أنسا كان يرى الجميع حتماً كان على  
 فرضين ولا يراه حتماً إذا كان أكثر من ذلك ولهذا لم يعم في رواية ثابت التفسير الذي في رواية جده **(قوله)**  
 حدثنا أحمد بن صالح كذا في رواية أبي ذرورقة ابن السكن وعند غيرهما حدثنا أحمد بن مسعود  
 وجرم أبو عبيد بن المستخرج باه ابن عيسى والأول أصوب وفي هذا الاستناد لطيفة وهو أن فيه ثلاثة دون

والدحض **(باب من أين)**  
 تؤذي الجمعة وعلى من  
 يجب لقول الله تعالى إذا  
 ودئ الصلاة من يوم  
 الجمعة فاقهوا إلى ذكر  
 الله وقال عطاء إذا كنت  
 في قرية جامعة فودئ  
 بالصلاة من يوم الجمعة  
 حتى عيسى أن تشهدا  
 سمعت النداء أول سمعته  
 وكان أنس رضي الله عنه  
 في قصره أحياناً يجتمع  
 وأحياناً لا يجتمع وهو  
 بالزاوية على فرضين  
 حدثنا أحمد بن صالح قال  
 حدثنا عبد الله بن وهب  
 قال أخبرني عمرو بن الحارث  
 عن عبد الله بن أبي جعفر  
 أن محمد بن جعفر بن  
 الزبير حدثه عن مروان بن  
 الزبير عن عائشة زوج  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 قالت كان الناس

عبد الله بن أبي جعفر من أهل مصر وثلاثة قومه من أهل المدينة (قوله يتأبون الجمعة) أي يحضرونها  
 فبأول الأتيان افتعال من التوبة وفي رواية يتأبون (قوله العوالي) تقدم تفسيره في المواقيت  
 وأما على أربعة أميال فصاعداً من المدينة (قوله يتأبون في الضيافة فيصيبهم الضيافة) كذا وقع للأكثر  
 وعند القاسمي فيتأبون في العبادة فضع المهمة والمودع وأصوب كذا هو عند مسلم والاماعيلي وغيرهما  
 من طريق ابن وهب (قوله إنسان منهم) لم أقف على اسمه ولا ماعيلي ناس منهم (قوله لو أنكم تظهِرتم  
 لي يومكم هذا) ولولتي فلا تحتاج إلى جواب وللشروط والجواب محذوف تقديره لكان حسناً وقدره في  
 حديث ابن عباس عند أبي داود أن هذا كان مبدأ الأمر بالفصل للجمعة ولا يبي عوانة من حديث ابن  
 عمر نحوه وصرح في آخره بأنه صلى الله عليه وسلم قال حينئذ من جاء منكم الجمعة فليغتسل وقد استدل  
 به مرة على أن غسل الجمعة شرع للتنظيف لاجل الصلاة كإسائي في الباب الذي بعده فلي هذا فلي قوله  
 ليومكم هذا أي في يومكم هذا وفي هذا الحديث من القوائد أيضاً فرق العالم بالتسليم واستحباب التنظيف  
 لمجالسة أهل الخير وأجتناب أذى المسلم بكل طريق وحرص الصلابة على امتثال الأمر ولوشق عليهم  
 وقال القرطبي فيه رده على الكوفيين حيث لم يوجبوا الجمعة على من كان خارج المصير كذا قال وقبه ظاهر  
 لأنه لو كان واجباً على أهل العوالي ما تأنوا لو كانوا يحضرون جميعاً والله أعلم (قوله باب وقت  
 الجمعة) أي أوله (إذا زالت الشمس) جزم بهذه المسئلة مع وقوع الخلاف فيها لضعف دليل الخلف عنه  
 (قوله) وكذا يذكر من عمره على والنعمان بن بشير وعمر بن حريث (قيل انما انصرف على هؤلاء من  
 العصابة دون غيرهم لأنه نقل عنهم خلاف ذلك وهذا فيه نظر لأنه لا خلاف عن علي ومن بعده في ذلك  
 وأغرب ابن العربي فنقل الإجماع على أنها لا تجب حتى تزول الشمس الاما نقل عن أحمد أنه ان صلاها  
 قبل الزوال أجزأه وقد نقل ابن قدامة وغيره عن جماعة من السلف كما سأتى فأما لا ترفع عمر  
 فروى أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة أنه روى ابن أبي شيبة عن ربيعة بن عبد الله بن سيدان قال شهدت  
 الجمعة مع أبي بكر فكانت صلاته وخطبته قبل نصف النهار وشهدتها مع عمر رضي الله عنه فكانت صلاته  
 وخطبته أن أقول قد انقصف النهار جالته انقضاء العبد لله بن سيدان وهو يكسر المهمة بسدها  
 تخشعاً يساً كنهاً فإنه نابي كبير إلا أنه غير معروف العدالة قال ابن عدي شبه المجهول وقال البخاري  
 لا يتابع على حديثه بل عارضه ما هو أقوى منه فروى ابن أبي شيبة من طريق سويد بن غفلة أنه صلى مع  
 أبي بكر وعمر حين زالت الشمس اسناده قوي في لموطاعن مالك بن أبي عامر قال كنت أرى بنفسه ليعقل  
 ابن أبي طالب فخرج يوم الجمعة إلى جدار المسجد الغربي فإذا غشيها ظل الجدار خرج عمر اسناده صحيح وهو  
 ظاهر في أن عمر كان يخرج بعد زوال الشمس وفهم منه بعضهم عكس ذلك ولا يتبعه إلا أن حمل على أن  
 الطنفسة كانت تفرش خارج المسجد وهو يعبد والذي يظهر أنها كانت تفرش لها داخل المسجد وعلى هذا  
 فكان عمر يتأخر بعد الزوال قليلاً وفي حديث السقيفة عن ابن عباس قال فلما كان يوم الجمعة  
 وزالت الشمس خرج عمر فجلس على المنبر وأما على فروى ابن أبي شيبة من طريق أبي إسحق أنه  
 صلى خلف علي الجمعة بعد ما زالت الشمس اسناده صحيح وروى أيضاً من طريق أبي زرارة قال كنا  
 نصل على الجمعة فأجأنا لنجد فياً وأجأنا لنجد وهذا محمول على المبادرة عند الزوال والتأخير قليلاً  
 وأما النعمان بن بشير فرواه ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن معاذ بن حرب قال كان النعمان بن بشير  
 يصلي بنا الجمعة يستأزول الشمس (قلت) وكان النعمان أميراً على الكوفة في أول خلافة يزيد بن  
 معاوية وأما عمر بن حريث فخرجه ابن أبي شيبة أيضاً من طريق الوليد بن العديار قال لما رأيت  
 أبا بكر أحسن صلاة للجمعة من عمر بن حريث فكان يصليها إذا زالت الشمس اسناده صحيح أيضاً  
 وكان عمر بن حريث عن زياد عن ولده في الكوفة أيضاً وأما ما عارض ذلك عن العصابة فروى ابن أبي  
 شيبة من طريق عبد الله بن سلمة وهو يكسر اللام قال صلى بنا عبد الله بن عبد الله عن ابن مسعود الجمعة فصرى

يتأبون الجمعة من  
 منازلهم والعوالي يتأبون  
 في الضيافة فيصيبهم الضيافة  
 والعرف فيخرج منهم  
 العرف فأتى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم إنسان  
 منهم وهو عندي فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 لو أنكم تظهِرتم لي يومكم  
 هذا (باب) وقت الجمعة  
 إذا زالت الشمس وكذا  
 يذكر من عمره وعلى  
 والنعمان بن بشير وعمر  
 ابن حريث رضي الله عنهم  
 وحدثن عبدان قال

وقال خشيت عليكم الحر عبد الله صدوق الا انه من تغير لما كبر قاله شعبة وغيره ومن طريق سعد بن  
سويد قال صلى بنا معاوية الجمعة صهي وسعيد ذكره ابن عدي في الضعفاء واحتج بعض الحنابلة بقوله  
صلى الله عليه وسلم ان هذا يوم جعله الله عيد المسلمين قال فلما عهد عبد الجبار الصلاة فيه في وقت العيد  
كالقصر والاضى وتضبط بأنه لا يلزم من تسمية يوم الجمعة عيداً أن يشق على جميع أحكام العيد  
بدليل أن يوم العيد يجوز صومه مطلقاً سواء صام قبله أو بعده بخلاف يوم الجمعة باقائهم ﴿قوله أخبرنا  
عبد الله﴾ هو ابن المبارك وبجى بن سعيد هو الانصارى ﴿قوله كان الناس مهنة﴾ بنون وفصائل جمع  
ماهي ككتبة وكاتب أى خدم أنفسهم وحكى ابن التين أن روى بكسر أوله وسكون الهاء ومعناه  
باسقاط محذوف أى ذوى مهنة ولمسلم من طريق الليث عن بجى بن سعيد كان الناس أهل عمل ولم يكن  
لهم كفارة أى لم يكن لهم من يكفهم العمل من الخدم ﴿قوله كانوا ذاروا إلى الجمعة راحوا في  
هنتهم﴾ استدل البخارى بقوله راحوا على أن ذلك كان بعد الزوال لانه حقيقة الزوال لا تقصد من  
أكثر أهل اللغة ولا عارض هذا ما تقدم عن الأزهري أن المراد بالراح في قوله من اغتسل يوم الجمعة ثم  
راح الذهاب مطلقاً لانه ما كان يكون مجازاً أو مشتركا وعلى كل من التقديرين فالمرح به متخصصة وهى في  
قوله من راح في الساعة الأولى فاعث في اراده مطلق الذهاب وفي هذا فاعث في الذهاب بعد الزوال والما جاء  
في حديث عائشة للذ كورنى طريق التى في آخر الباب الذى قبل هذا حيث قالت يهيم القبار والعرق  
لان ذلك غالباً اغيا يكون بعد ما يشهد الحرو وهذا في حال مجيئهم من انعوا إلى ظاهر أنهم لا يصلون إلى  
المسجد الا حين الزوال أو قريباً من ذلك وعرف به مذاق حيه ايراد حديث عائشة في هذا الباب (تنبيه)  
أورد أبو نعيم في المستخرج طريق عمر في عمرة هذه في الباب الذى قبله وعلى هذا فلا إشكال فيه أصلاً ﴿قوله عن  
أنس﴾ صرح في رواية الامعاء على من طريق زريق بن الجباب عن فاجي سماع عثمان لم يأنس ﴿قوله  
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان صلى الجمعة حين غيل الشمس﴾ فيه اشعار بعواظته صلى الله عليه  
وسلم على صلاة الجمعة اذا زالت الشمس وأما رواية حميد التي بعده هذان أنس كنا نكر بالجمعة ونقبل  
بعد الجمعة فظاهره أنهم كانوا يصلون الجمعة بكر التمار ولكن طريق الجمع أولى من دعوى التمار وقد  
تفرق فمما تقدم أن التكبير يطلع على فعل الشيء في أول وقته أو تنقذه على غير هو المراد هنا والمعنى  
أنهم كانوا يبدئون بالصلاة قبل التيمولة بخلاف ما جرت به عادتهم في صلاة التاهرة في الحرف فأنهم كانوا يقبلون  
ثم يصلون لمشرعية الإبراد وهذه النكته أو ودالتى تارى طريق حميد عن أنس عقب طريق عثمان بن  
عبد الرحمن عنه وسأيت في الترجمة التي بعد هذه التعبير بالتكبير والمراد بالصلاة في أول الوقت وهو  
يؤدع قائم قال الزين بن المنبر في الحاشية فسر البخارى حديث أنس الثاني بحديث أنس الأول اشارة  
منه إلى أنه لا تضار بينهما (تنبيهان) الأولى حكى ابن التين عن ابن عبد الله أنه قال انما أورد  
البخارى الا تار عن الصحابة لانه لم يجد حديثاً يوافق ذلك وتعبه بحديث أنس هذا وهو كإقال  
\* الثاني يفرح التصريح عند المصنف برفع حديث أنس الثاني وقد أخرجه الطبراني في الأوسط من  
طريق فضيل بن عياض عن حميد بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذا أخرجه ابن حبان في صحيحه  
عن طريق محمد بن اسحق حديث حميد الطويل وشاهد من حديث سهل بن سعد يأتي في آخر كتاب الجمعة  
وفيه رد على من زعم أن الساعات المطالبة في الذهاب إلى الجمعة من عند الزوال لانه كانوا يتبادرون إلى  
الجمعة قبل القائلة ﴿قوله باب اذا اشتد الحر يوم الجمعة﴾ لما اختلفت ظاهراً النقل عن أنس وتقرر  
أن طريق الجمع أن يحمل الامر على اختلاف الحال بين الظهور والجمعة كما قدمنا جاء عن أنس حديث  
آخر يومه خلاف ذلك فترجم المصنف هذه الترجمة لاجله ﴿قوله حدثنا أبو خذلة﴾ بفتح المعجمة  
وسكون اللام والاستناد كله بصريون ﴿قوله بكر بالصلاة﴾ أى صلاه في أول وقتها ﴿قوله واذا اشتد  
الحر أربد بالصلاة﴾ أى بجزم المصنف بحكم الترجمة للاحتمال الواقع في قوله بفتح المعجمة للاحتمال

أخبرنا عبد الله قال أخبرنا  
بجى بن سعيد أن سأل عمره  
عن الفضل يوم الجمعة  
فكانت قالت عائشة رضى  
الله عنها كان الناس مهنة  
أنفسهم وكانوا اذا راحوا  
إلى الجمعة راحوا في هنتهم  
فقبل لهم فواغسلتم  
\* حدثنا سمر بن عثمان  
قال حدثنا فاجي بن سليمان  
عن عثمان بن عبد الرحمن  
ابن عثمان التميمي عن  
أنس بن مالك رضى الله  
عنه أن النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يصلى  
الجمعة حين غيل الشمس  
\* حدثنا عبد الله قال  
أخبرنا عبد الله قال أخبرنا  
حميد عن أنس بن مالك  
قال كنا نكر بالجمعة  
ونقبل بعد الجمعة  
(باب) اذا اشتد الحر يوم  
الجمعة \* حدثنا محمد بن  
أبى بكر الملقم قال حدثنى  
حري بن عسيرة قال حدثنا  
أبو خذلة وهو خاله بن دينار  
قال سمعت أنس بن مالك  
يقول كان النبي صلى الله  
عليه وسلم اذا اشتد البرد  
بكر بالصلاة واذا اشتد  
الحر أربد بالصلاة يعنى  
الجمعة



أن يكون من كلام التابى أو من دونه وهو ظن من قاله والتصريح عن أنس في رواية جسد الماشية أنه كان يكرها مطلقاً من غير تفصيل ويؤيده الرواية المتعلقة الثانية فإن فيها البيان بأن قوله يعنى الجمعة اغما أخذناه فإنه مما فهمه من السوية بين الجمعة والظهر عند أنس حيث استدلل لما سئل عن الجمعة بقوله كان يعنى الظهر وأوضح من ذلك رواية الإسماعيلي من طريق أخرى عن حمى ولقظه سمعت أنسا وناداهم بالصبي يوم جمعة بالاجرة قد شهدت الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف كان يعنى الجمعة فقد كرم ولم يقل بعده يعنى الجمعة (قوله وقال يونس بن بكير) وصله المصنف في الأدب المفرد ولقظه سمعت أنس بن مالك وهو مع الحكم أمير البصرة على السير يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان الحار أو برداً بالصلاة وإذا كان البرد بكر بالصلاة وأخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن يونس وزاد يعنى الظهر والحكم المذکور هو ابن أبي عقيل الثقفي كان تابعاً عن ابن عمه الجراح بن يوسف وكان على طريقة ابن عمه في تطويل الخطبة يوم الجمعة حتى يكاد الوقت أن يخرج وقد أورد أبو يعنى قصة يزيد الضبي المذکور وناكاه على الحكم هذا الصنيع واستشهاده بأنس واعتداله أنس عن الحكم بأنه آخر للبراد فساها مطولة في نحو ورقة وعرف بهذا أن البراد بالجمعة عند أنس اغما هو بالقياس على الظهر لا بالصبي لكن أكثر الأحاديث تدل على التفرقة بينهما (قوله وقال بشر بن ثابت) وصله الإسماعيلي والبيهقي بلفظ كان إذا كان الشتاء بكر بالظهر وإذا كان الصيف أبردها وعرف من طريق الأدب المفرد تسمية الأمر المبهم في هذه الرواية المتعلقة ومن رواية الإسماعيلي وغيره سبب تحديث أنس بن مالك بذلك حتى سمعه أبو خلدة وقال ابن زين المنبري البخاري إلى مشروعيه البراد بالجمعة ولم يثبت الحكم بذلك لأن قوله يعنى الجمعة يتحمل أن يكون قول التابى مما فهمه أو يتحمل أن يكون من قوله فرج عندهما بالظهر لأنها أمان ظهر أو زيادة أو بدل عن الظهر وأيد ذلك قول أمير البصرة لأنس يوم الجمعة كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يعنى الظهر جواب أنس من غير انكار ذلك وقال أيضاً إذا تقرر أن البراد يشترع في الجمعة أخذته أنها لا تشترع قبل الزوال لأنه لو شرع لما كان اشتداد الحر سبباً لتأخيرها بل كان يستغنى عنه بتجملها قبل الزوال واستدل به ابن بطال على أن وقت الجمعة وقت الظهر لأن أناساً سوى بينهما في جوابه خلافاً لما أجاز بالجمعة قبل الزوال وقد تقدم الكلام عليه في الباب الذي قبله وفيه إزالة التشوش عن المصلي بكل طريق بمحافظته على الخشوع لأن ذلك هو السبب في مراعاة البراد في المردون البرد (قوله باب المشي إلى الجمعة وقول الله جل ذكره فاعملوا الذي كراهه من قال السبي العمل والذهب لقوله تعالى وسى لهاسعياً) قال ابن المنبر في الحاشية لما قال الله بين الأمر بالسبي والنهي عن البيع دل على أن المراد بالسبي العمل الذي هو المصلحة لأنه هو الذي يقابل بسى الدنيا كالبيع والصناعة والحاصل أن المأمور به سبى الآخرة والمنهى عنه سبى الدنيا وفي الموطأ عن مالك أنه سأل ابن شهاب عن هذه الآية فقال كان عمر يقرأها إذا أدى للصلاة فامضوا كما تفسر السبي بالذهب قال مالك وإنما السبي العمل لقول الله تعالى وإذا نزل السبي في الأرض وقال وأما من جاءك بسى قال مالك وليس السبي الاشتداد اه وقرأه عمر المذکور كورة سبأ الكلام عليها في التفسير وقد أورد المصنف في الباب حديث لا تأقوها وأنتم تسعون إشارة منه إلى أن السبي المأمور به في الآية غير السبي المنهى عنه في الحديث والخلة فيه أن السبي في الآية يفسر بالمضى والسبي في الحديث يفسر بالبعد ولما جاءته بالمشي حيث قال لا تأقوها تسعون وأقوها تسعون (قوله وقال ابن عباس يحرم البيع حينئذ) أي إذا أدى بالصلاة وهذا لا يرد ذكره ابن حزم من طريق حكيمه عن ابن عباس بلفظ لا يبيع البيع يوم الجمعة معين ينادى للصلاة فإذا قضيت الصلاة فاشترى وبيع ورواه ابن مردويه من وجه آخر عن ابن عباس مرغوثاً والى القول بالتحريم ذهب الجمهور وأبتدأوه عندهم من حين الأذان بين يدي الأمام لأنه الذي كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كسباً في قرية وروى عمر بن شبة في أخبار المدينة من

\* وقال يونس بن بكير أخبرنا أبو خزيمة وقال بالصلوة ولم يثبت حديثنا \* وقال بشر بن ثابت حدثنا أبو خزيمة قال صلى بنا أمير الجمعة ثم قال لأنس رضي الله عنه كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يعنى الظهر (باب المشي إلى الجمعة وقول الله جل ذكره فاعملوا الذي كراهه من قال السبي العمل والذهب) لقوله تعالى وسى لهاسعياً وقال ابن عباس رضي الله عنهما يحرم البيع حينئذ

وقال غطاء تحرم الصناعات كلها وقال ابراهيم بن سعد عن الزهري اذا أدن المؤذن يوم الجمعة وهو مسافر فليهد أن يشهد \* حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا الوليد بن مسلم قال حدثنا يزيد بن أبي حرم قال حدثنا عبيدة بن رفاعه قال أدركني أبو عيسى وأنا أذهب إلى الجمعة فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أغبرت قدمه في سبيل الله حرمه الله على النار \* حدثنا آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب قال حدثنا الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم \* حدثنا أبو إيمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون واثنها تسعون عليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا \* حدثنا عمرو بن علي قال حدثنا أبو قتبة قال حدثنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة قال أبو عبد الله لا أعلمه الا عن أبيه

طريق مكحول أن النداء كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذن يوم الجمعة مؤذن واحد ينخرج الامام وذلك النداء الذي يحرم عنده البيع وهو مرسى بعضه شواهدنا في هربا ما اما الاذان الذي عندنا قال فيجوز عندهم البيع فيه مع الكراهة وعن الحنفية بكرهه مطلقا ولا يحرم وهل يصح البيع مع القول بالتحريم قولنا منبينا على أن النهي هل يقتضي الفساد مطلقا أولا (قوله وقال غطاء تحرم الصناعات كلها) وصلة عبيد بن جحيد في تفسيره بلفظ اذا تؤدى بالاذان حرم الله والبيع والصناعات كلها والرقاد وأن يأتي الرجل أهله وأن يكتب كتابا ويأخذ بالجمعة هو أيضا (قوله وقال ابراهيم بن سعد عن الزهري الخ) لم أراه من رواية ابراهيم وقد ذكر ابن المنذر عن الزهري وقال انه اختلف عليه فيه فقبيل عنه هكذا قيل عنه مثل قول الجماعة انه لا جمعة على مسافر كذا روى الوليد بن مسلم عن الاوزاعي عن الزهري قال ابن المنذر وهو كالا جماع من أهل العلم على ذلك لان الزهري اختلف عليه فيه اه ويمكن جعل كلام الزهري على حالين فيختار لاجمعة على مسافر اراد على طريق الوجوب وحيث قال فعله أن يشهد اراد على طريق الاستقبال ويمكن أن يحمل رواية ابراهيم بن سعد هذه على صورة مخصوصة وهذا اتفاق حضوره في موضع تقام فيه الجمعة فسمع النداء لها لأنها تارم المسافر مطالقات يحرم عليه السفر قبل الزوال من البلد الذي دخلها بمجانزات ملا وكان ذلك رجع عند البخاري وبناب عنه بصور قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا تؤدى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله فلم يخص مقاما من مسافر وأما ما احتج به ابن المنذر على سقوط الجمعة عن المسافر بكونه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر جميعا بغيره وكان يوم جمعة فدل ذلك من فضله على أنه لا جمعة على مسافر وهو عمل صحيح الا أنه لا يدفع الصورة التي ذكرتها وقال الزين بن المنير في البخاري في هذه الترجمة اثبات المشي إلى الجمعة مع معرفته بقول من فسر ما بالذهاب الذي يشاؤل المشي والركوب وكانه حل الأمر بالسكنة والوفاء على عمومته في الصلوات كلها فتدخل الجمعة كاهو مقتضى حديث أبي هريرة وأما حديث أبي قتادة فيؤخذ من قوله وعليكم السكينة فانه يقتضي عدم الامراع في حال السعي إلى الصلاة أيضا (قوله حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن المديني (قوله يزيد) بالتخانة والزاي وعباية بنختم المهمل بعد ها موحدة وهو ابن رفاعه بن رافع بن خديج (قوله أدركني أبو عيسى) بفتح المهمل وتسكون الموحدة وهو ابن جابر بفتح الجيم وتسكون الموحدة واصله عبد الرحمن بن أبي الصبح وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد (قوله وأنا أذهب) كذا وقع عند البخاري أن القصة وقعت لعباية مع أبي عيسى وعند الامام علي من رواية علي بن بحر وغيره عن الوليد بن مسلم أن القصة وقعت ليزيد بن أبي حرم مع عباية وكذا أخرجه النسائي عن المسيز بن حريث عن الوليد ولفظه حدثني يزيد قال حدثني عباية بن رفاعه وأنا ماش إلى الجمعة زاد الامام علي في روايته وهو راكب فقال احسب خطاك هذه وفي رواية النسائي فقال أبشر فان خطاك هذه في سبيل الله فاني جمعت أبا عيسى بن جبر فذكر الحديث فان كان محظوظا احتل أن تكون القصة وقعت بكل منهما وسياقي الكلام على المتن في كتاب الجهاد أو رده ههنا لمعوم قوله في سبيل الله قد خلت فيه الجمعة ولكن رآري الحديث استدلل به على ذلك وقال ابن المنير في الحاشية رجه دخول حديث أبي عيسى في الترجمة من قوله أدركني أبو عيسى لانه لو كان بعد ولما احتل وقت المحادثة تصدراها مع الجري ولان أبا عيسى جعل حكم السعي إلى الجمعة حكم الجهاد وليس العدوم من مطالب الجهاد فكذلك الجمعة انتهى وحدثني أبي هريرة تقدم الكلام عليه في أواخر أبواب الاذان وقد سبق في أول هذا الباب توجيهه اراده هنا (قوله عن عبد الله بن أبي قتادة قال أبو عبد الله لا أعلمه الا عن أبيه) انه سأل أبو عبد الله هذا هو المصنف وقع قوله قال أبو عبد الله في رواية المسجلي وحده وكان وقع عنده توقف فوصله لكونه كتبه من حفظه أو لغير ذلك وهو في الأصل موصول لا يرب فيه فقد أخرجه الامام علي عن ابن ناجية عن أبي حفص وهو عمرو بن علي شيخ البخاري فيه فقال عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ولم يشك

(باب لا يفرق بين الاثنين)

(يوم الجمعة)

حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل

عبد الله قال أخبرنا ابن

أبي ذئب عن سفيان

المعمر عن أبيه عن ابن

وديع عن سلمان الفارسي

قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم من اغتسل

يوم الجمعة وتطهر بما

استطاع من طهر ثم أدهن

أومس من طيب ثم راح فلم

يفرق بين الاثنين فصلى

ما كتب له ثم إذا خرج

الامام أنصت غفر له ما بينه

وبين الجمعة الأخرى

(باب لا يقيم الرجل أخاه

يوم الجمعة بقرعة مكانه)

حدثنا محمد بن أحمد بن حنبل

ابن يزيد قال أخبرنا ابن

جرير قال سمعت نافع يقول

سمعت ابن عمر رضي الله

عنهما يقول هي النبي

صلى الله عليه وسلم أن

يقوم الرجل الرجل من

مقعده ويجلس فيه قلت

لنافع الجمعة قال الجمعة

وغيرها (باب الأذان

يوم الجمعة) حدثنا آدم

قال حدثنا ابن أبي ذئب

عن الزهري عن السائب

ابن يزيد قال كان النداء

يوم الجمعة أوله إذا جلس

الامام على المنبر على عهد

النبي صلى الله عليه وسلم

وأبي بكر وعمر رضي الله

عنها

وأغرب الكرماني فقال إن هذا الاستناد منقطع وإن حكم البخاري بكونه موصولا لأن شيخه لم يروه إلا منقطعاً انتهى وقد تقدم في أو آخر الأذان أن البخاري على هذه الطريق من جهة علي بن المبارك ولم يتعرض للشك الذي هنا وقد تقدم الكلام على المتن أيضاً وموضع الحاجة منه هنا قوله وعليكم السكينة قال ابن رشييد والنكتة في انتهى عن ذلك لئلا يكون مقامهم سبباً لاسراعه في الدخول إلى الصلاة فينبغي مقصوده من هيئة الوقوف وكان البخاري استعرا بآراء الفرق بين الساعي إلى الجمعة وغيرها بأن الساعي إلى الصلاة غير الجمعة منه لاجل ما يليق الساعي من التعويض النفس فيدخل في الصلاة وهو منبر فينا في ذلك خشوعه وهذا بخلاف الساعي إلى الجمعة فإنه في العادة يحضر قبل إقامة الصلاة فلا تقام حتى يستريح عما يقامه من الانهيار وغيره وكأنه استشعر هذا الفرق فأخذ يستدل على أن كل ما آل إلى الذهاب الوقوف منه فاشتركت الجمعة مع غيره في ذلك والله أعلم (قوله باب لا يفرق) أي الداخل (بين الاثنين) كذا ترجم ولم يثبت الحكم وقد نقل الكراهة عن الجمهور وابن المنذر واختار التعريم وبه جزم النووي في زوال الدال وضه ولا كثر على أنها كراهة تنزيهية ونقله الشيخ أبو حامد عن النص والمشهور عند الشافعية الكراهة كما جزم به الرافعي والأحدث الواردة في الزجر عن التخطي مخرجة في المسند والسنن وفي غالبها ضعف وأقوى ما ورد فيه ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق أبي الزاهرية قال كنعان عبد الله بن عمر صاحب النبي صلى الله عليه وسلم فذكر أن رجلاً جاءه بتطيط والنبي صلى الله عليه وسلم يغضب فقال اجلس فقد آذيت ولا بد من طريق عمر بن شبيب عن أبيه عن جده رفعه ومن تخطى رقاب الناس كآتته لظهورا وقسم مالك والأوزاعي الكراهة بما إذا كان التطيط على المنبر قال الزبير بن المنبر التفرقة بين الاثنين يتناول التعويمينهما وإخراج أحدهما والقعود مكانه وقد يطلق على مجرد التخطي وفي التخطي زيادة رفع رجله على رؤسهما أو أكتافهما أو ما يعلق شيئا مما شئ بما برجله وقد استثنى من كراهة التخطي ما إذا كان في الصفوف الأولى فرجة فأراد الدخول سدها فيغفر له نقصيرهم أو رد فيه حديث سلمان وقد تقدم الكلام عليه متوفي في باب الأذان (قوله باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة بقعة مكانه) هذه الترجمة المقيدة يوم الجمعة ورد فيها حديث صحيح لكنه ليس على شرط البخاري أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن أبيه عن أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم يخالف إلى المقعدة فيجده فيه ولكن يقول خصوا ويؤخذ منه أن الذي تخطى بعد الاستئذان خارج عن حكم الكراهة وقوله في الحديث لا يقيم الرجل أخاه لا مفهوم له بل ذكر لمزيد التفسير عن ذلك لقصة لأنه أن فعله من جهة الكبر كان فيها وإن فعله من جهة الإشارة كان أفضح وكان البخاري اغتنى عنه بعموم حديث ابن عمر المذكور في الباب وبالعموم المذكور واجتزأ نافع حين سألته ابن جرير عن الجمعة وسبأني الكلام عليه مستوفي في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى وقد تقدم بيان دخول هذه الصورة في التفرقة التي قبلها وشرح البخاري فيه هو محمد بن سلام كما وقع منسوبة في رواية أبي ذئب (قوله باب الأذان يوم الجمعة) أي متى يشرع (قوله عن السائب بن يزيد) في رواية عقیل عن ابن شهاب أن السائب بن يزيد أخبره وفي رواية فوسن عن الزهري سمعت السائب وسألتان بعدهما (قوله كان النداء يوم الجمعة) في رواية أبي عامر عند ابن أبي ذئب عن ابن خزيمة كان ابتداء النداء الذي ذكره الله في القرآن يوم الجمعة وله في رواية وكعب عن ابن أبي ذئب كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر إذا نزل يوم الجمعة قال ابن خزيمة قوله أذانين يريد الأذان والأقامة يعني تغليبا أو لاشتركا كما في الإعلام كما تقدم في أبواب الأذان (قوله إذا جلس الامام على المنبر) في رواية أبي عامر المذكورة إذا خرج الامام وإذا أقبعت الصلاة وكذا لا يفرق بين طريق أبي فديق عن ابن أبي ذئب وكذا في رواية المجاشعون الآية عن الزهري ولفظه وكان التاذين يوم الجمعة حين يجلس الامام يعني على المنبر وأخرجه الإجماع على من وجه آخر عن المجاشعون بدون

قوله يعني ولقائني من رواية سليمان التيمي عن الزهري كان بلال يؤذن اذا جلس النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فاذا ازل اقام وقد تقدم نحوه في مرسل مكحول قريباً قال المهلب الحكمة في جعل الاذان في هذا المثل يعرف الناس يحلوس الامام على المنبر فينصتونه اذا خطب كذا قال وفيه نظر فان في سباني ابن امصق عند الطبراني وغيره عن الزهري في هذا الحديث أن بلالا كان يؤذن على باب المسجد فالتقاهم أنه كان لطلق الاعلام لا لخصوص الانصات نعم لما زيد الاذان الاول كان للاعلام وكان الذي بين يدي الخطيب للانصات (قوله فلما كان عثمان) أي خليفة (قوله وكثر الناس) أي بالمدينة وصرح به في رواية الماحشون وظاهره أن عثمان أمر بذلك في ابتداء خلافته لكن في روايته أبي هريرة عن يونس عند أبي نعيم المستخرج أن ذلك كان بعد مضي مدة من خلافته (قوله زاد النداء الثالث) في رواية وكيع عن ابن أبي ذئب فامر عثمان بالاذن الاول ونحوه للشافعي من هذا الوجه ولا منافاة بينهما لانه باعتبار كونه من يدايسى ثانياً باعتبار كونه جعل مقسماً على الاذان والاقامة يسمى أولاً ولافظ رواية عقيل الاسمية بعدلين ان التآذين بالتاني أمر به عثمان وتسميته ثانياً ايضاً متوجه بالنظر الى الاذان الحقيقي لا الاقامة (قوله على الزوراء) بفتح الزاي وسكون الواو بعدها راء ممدودة وقوله قال أبو عبد الله هو هو المصنف وهذا في رواية أبي ذر وحده ومافسر به الزوراء هو المعتمد بحزم ابن بطال بانه حركير عند باب المسجد وفيه نظر سابق في رواية ابن امصق عن الزهري عند ابن خزيمة وابن ماجه بلقط زاد السنداء الثالث على دارق السوقي قال لها الزوراء في رواية عند الطبراني فامر بالنداء الاول على داره يقال لها الزوراء فكان يؤذنه له عليه اذن جلس على المنبر اذن مؤذنه الاول فاذا ازل اقام الصلاة وفي رواية له من هذا الوجه فاذن بالزوراء قبل خروجه ليعلم الناس أن الجمعة قد حضرت ونحوه في مرسل مكحول المتقدم وفي صحيح مسلم من حديث أسان بن الله وأصحابه كانوا بالزوراء والزوراء بالمدينة عند السدس وفي الحديث زاد أبو طاهر عن ابن أبي ذئب ثبت ذلك حتى الساعة وسباني نحوه قريبيان رواية يونس بلفظ ثبت الامر كذلك والذي يظهر أن الناس أخذوا بفعل عثمان في جميع البلاد اذ ذلك لكونه خليفة مطاع الامر لكن ذكر الفكاكيات أن أول من أحدث الاذان الاول بمكة الجاهل بالبصرة زياد وبلغني أن أهل المغرب الادنى الآن لا تاذن عندهم سوى مرة وروى ابن أبي شيبة عن طريق ابن عمر قال الاذان الاول يوم الجمعة بدعه فيحتمل أن يكون قال ذلك على سبيل الانكار ويحتمل أنه بدأه لئلا يكون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكل ما لم يكن في زمنه يسمى بدعه لكن منها ما يكون حسناً ومنها ما يكون بخلاف ذلك وتبين بما مضى ان عثمان أحدثه للاعلام الناس بدخول وقت الصلاة قياساً على بقية الصلوات فالحق الجمعة بها وأبقى خصوصيتها بالاذن بين يدي الخطيب وفيه استنباط معنى من الاصل لا يبطله وأما أحدث الناس قبل وقت الجمعة من الدعاء اليها بالاذن كروا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فهو في بعض البلاد دون بعض واتباع السلف الصالح أولى (تنبيهان) الاول ورد ما يخالف هذا الخبر أن عمر هو الذي زاد الاذان في تفسير جوير عن النضال من زيادة الراوي عن رزين بن سنان عن مكحول عن معاذ بن عمر أمر مؤذنين أن يؤذنا الناس الجمعة خارجاً من المسجد حتى يسمع الناس وأمر أن يؤذن بين يديه كما كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر ثم قال عمر بن الخطاب لكثر المسلمين انتهى وهذا منقطع بين مكحول ومعاذ ولا يثبت لان معاذ كان يخرج من المدينة الى الشام في أول ما غزوا الشام واستمر الى أن مات بالشام في طاعون حمواس وقد قاروت الروايات ان عثمان هو الذي زاده فهو المعتمد ثم وجدت لهذا الاثر ما يشوبه فقد أخرج عبد ازرع عن ابن جريج قال قال سليمان بن موسى أول من زاد الاذان بالمدينة عثمان فقال عطاء كلاً لا كان يدعو الناس دعاء ولا يؤذن غير اذان واحد انتهى وعطاء لم يدرك عثمان فرواية من أثبت ذلك عنه مقدمة على انكاره ويمكن الجمع بأن الذي ذكره عطاء هو الذي كان في زمن عمر واستمر على عهد عثمان ثم رأى أن يجعله اذاناً وأن يكون على مكان حال ففعل ذلك فذهب اليه

فلما كان عثمان رضى الله  
عنه وكثر الناس زاد النداء  
الثالث على الزوراء قال  
أبو عبد الله الزوراء موضع  
بالسوق بالمدينة

(باب المؤذن الواحد يوم الجمعة) حدثنا أبو يعقوب قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة الماحشون عن الزهري عن السائب بن يزيد أن الذي زاد التأذين الثالث يوم الجمعة عثمان بن عفان رضي الله عنه حين كثر أهل المدينة ولم يكن للنبى صلى الله عليه وسلم مؤذن غير واحد وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام يعني على المنبر (باب يجلس الإمام على المنبر) ٣٦٩ المنبر أجمع الزيادة \* حدثنا

ابن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا أبو بكر بن عثمان بن سهيل ابن حنيف عن أبي أمامة ابن سهيل بن حنيف قال سمعت معاوية بن أبي سفيان وهو جالس على المنبر أذن المؤذن فقال الله أكبر الله أكبر قال معاوية بن أبي سفيان أكره أن يقرأ الله أكبر في الصلاة وأنا فقال أشهد أن محمداً رسول الله قال معاوية وأنا فقال أنقض التأذين قال يا أيها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا المجلس حين أذن المؤذن يقول ما هممتم مني من مقالتي (باب الجالس على المنبر عند التأذين) حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن السائب بن يزيد أخبرنا أن التأذين الثاني يوم الجمعة أمره عثمان بن عفان حين كثر أهل المسجد وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام (باب التأذين عند الخطبة) حدثنا محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا أبو بكر بن عثمان بن سهيل ابن حنيف عن أبي أمامة ابن سهيل بن حنيف قال سمعت معاوية بن أبي سفيان وهو جالس على المنبر أذن المؤذن فقال الله أكبر الله أكبر قال معاوية بن أبي سفيان أكره أن يقرأ الله أكبر في الصلاة وأنا فقال أشهد أن محمداً رسول الله قال معاوية وأنا فقال أنقض التأذين قال يا أيها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا المجلس حين أذن المؤذن يقول ما هممتم مني من مقالتي (باب الجالس على المنبر عند التأذين) حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن السائب بن يزيد أخبرنا أن التأذين الثاني يوم الجمعة أمره عثمان بن عفان حين كثر أهل المسجد وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام (باب التأذين عند الخطبة) حدثنا محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا أبو بكر بن عثمان بن سهيل ابن حنيف عن أبي أمامة ابن سهيل بن حنيف قال سمعت معاوية بن أبي سفيان وهو جالس على المنبر أذن المؤذن فقال الله أكبر الله أكبر قال معاوية بن أبي سفيان أكره أن يقرأ الله أكبر في الصلاة وأنا فقال أشهد أن محمداً رسول الله قال معاوية وأنا فقال أنقض التأذين

لكنه بأقراط الإذان وترك ما كان فعله من كونه مجرد اعلام \* الثاني فأورد الشراح على أن معنى قوله الإذان الثالث أن الأولين الإذان والإقامة لكن نقل الداودي أن الإذان أولاً كان في سفل المسجد فلما كان عثمان جعل من يؤذن على الزوراء فلما كان هشام يعني ابن عبد الملك جعل من يؤذن بين يديه فصار ثلاثة فمضى فعل عثمان ثالثاً انتهى وهذا الذي ذكره يعني ذكره عن تكافؤه فليس له فيما سلف ثم خلا في الظاهر فتسميه بأمره عثمان ثالثاً يعني سبق اثنين قبله وهشام أعما كان بعد عثمان ثمانين سنة واستدل البخاري بهذا الحديث أيضاً على الجالس على المنبر قبل الخطبة خلافاً لبعض الخلفاء واختف في أثنائه هل هو الإذان أو راحة الخطيب في الأول لا يسن في البلد إذا أذن هناك واستدله أيضاً على التأذين قبل الخطبة وعلى ترك تأذين اثنين معا وعلى أن الخطبة يوم الجمعة سابقة على الصلاة ووجهه أن الإذان لا يكون الا قبل الصلاة وإذا كان يقع حين يجلس الإمام على المنبر على سبق الخطبة على الصلاة (قوله باب المؤذن الواحد يوم الجمعة) أورد فيه حديث السائب بن يزيد المذكور في الباب قبله وزاد فيه ولم يكن للنبى صلى الله عليه وسلم مؤذن غير واحد ومثله للنسائي وأبو داود ومن رواية صالح بن كيسان ولا يروى داود وابن خزيمة من رواية ابن حنبل كلاهما عن الزهري وفي هرسل مسكول المتقدم نحوه وهو ظاهر في إرادته في تأذين اثنين معا والمراد أن الذي كان يؤذن هو الذي كان يقيم قال الامام علي لعلى قوله مؤذن يريد به التأذين فيبعثه بلفظ المؤذن لانه عليه انتهى وما أدري ما الحاصل له على هذا التأويل فان المؤذن الراتب هو ليل وأما أبو محذور وسعد القرظ فكان كل منهما يجسده الذي رتب فيه وأما ابن أم مكتوم فلم ير أنه كان يؤذن إلا في الصبح كما تقدم في الإذان فعمل الامام علي استعرا بآراءه ولا فقال مقال ويمكن أن يكون المراد بقوله مؤذن واحد أي في الجمعة فلا تزد الصبح مثلاً وعرف بهذا الرتبة على ما ذكره ابن حبيب أنه صلى الله عليه وسلم كان أذاني المنبر جلس أذن المؤذن وكانوا ثلاثة واحد بعد الآخر فخرج الثالث قام فخطب فانه عوى فحتاج لدليل ولم يرد ذلك من يحمي من طريق متصلة ثبت مثلها ثم وجدته في مختصر البيهقي عن الشافعي (قوله باب يجيب الامام على المنبر أجمع الزيادة) في رواية كريمة يؤذن بليل يجيب فكانت معاً إذا لم تكن بلفظه (قوله عن أبي أمامة) في رواية الامام علي من طريق جابر وعبدان عن عبد الله وهو ابن المبارك سمعت أبا أمامة (قوله ما) أي أشهد أو أنا أقول مثله (قوله فلما أن قضى) أي فرغ وأن زائدة وسقطت في رواية الاسيلي ولكن شتمني فلما أنقض أي انتهى وفي هذا الحديث من الفوائد تعلم العلم وتعلمه من الامام وهو على المنبر وان الخطيب يجيب المؤذن وهو على المنبر وان قول الجيبوا أنا كذلك ونحوه يعني في اجابة المؤذن وفيه اباحة الكلام قبل الشرع في الخطبة أن لتكبر في أول الإذان غيرهم جمع وفيه ما نظر وفيه الجالس قبل الخطبة وفيه مما حقه تقدمت في أبواب الإذان (قوله باب الجالس على المنبر عند التأذين) تقدمت مباحث حديث السائب في باب ما ينبهه الذي فعله ظاهر جداً وأشار الزين بن المنبر إلى أن مناسبة هذه الترجمة الإشارة إلى خلاف من قال الجالس على المنبر عند التأذين غير مشروع وهو من بعض الكوفيين وقال مالك والشافعي والجمهور هوسنة قال الزين والحكمة فيه سكون اللفظ والتهين للانصات والاستقصاء لسماع الخطبة واحضار الذهن لا ذكر (قوله باب التأذين عند الخطبة) أي عند إرادتها أو ردفه حديث السائب أيضاً وقد تقدم ما فيه وعبد الله هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد (قوله باب الخطبة على المنبر) أي مشروعيها ولم يقيد بها بالجمعة لئلا يؤولها ويتناول غيرها (قوله قال أنس خطب النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر) هذا طرف من حديث أوردته المصنف في الانعصاف وفي الفن مطولاً وفيه قصة عبد الله بن

يوم الجمعة كان أوله حين يجلس يوم الجمعة على المنبر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما فلما كان في خلافة عثمان رضي الله عنه وكثروا أمر عثمان يوم الجمعة بالإذان الثالث فأذن به على الزوراء فثبت الأمر على ذلك (باب الخطبة على المنبر) قال أنس خطب النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر حدثنا قتيبة قال حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد

حذافه من حديثه أيضا في الاستسقاء قصة الذي قال هلا المال وسباني ثم ((قوله ان رجلا أتوا سهل  
ابن سعد)) لم أقف على أحاسنهم ((قوله امروا)) من المماراة وهي المجادلة وقال الكرماني من الامتراء  
وهو الشك ويؤيد الاول قوله في رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن مسلم ان غاروا فان معناه  
تجادلوا قال الراغب الاستراء والمارة المجادلة ومنه فلما تمار فيهم الامر اظهروا وقال ايضا المربة  
الترويض الشيء ومنه فلا تكن في مربيته لقائه ((قوله والله اني لا عرف مما هو)) فيه القسم على الشيء  
لارادة تأكيد كيد السامع وفي قوله ولد قد رأيت اول يوم وضعه واول يوم جلس عليه زيادة على السؤال لكن  
فائدة اعلامهم بقوة معرفته جلسا له عنه وقد تقدم في باب الصلاة على المنبر ان سهل قال ما بقي أحد  
أعلم به مني ((قوله أرسل الى آخره)) هو شرح الجواب ((قوله الى فلانة امرأة من الانصار)) في رواية أبي  
غسان عن أبي حازم امرأة من المهاجرين كاسيأتى في المهمة وهو وهم من أبي غسان لاطيان أصحاب  
أبي حازم على قولهم من الانصار وكنه قال أئمن عن جابر كاسيأتى في علامات النبوة وقد تقدم  
الكلام على اسمها في باب الصلاة على المنبر في أوائل الصلاة ((قوله مري غلامك البخار)) ساء عباس بن  
سهل عن أبيه فيما أخرجه قاهم بن أبي صبح وأبو سعد في شرف المصطفى جميعا من طريق يحيى بن بكير عن  
ابن لهيعة حدثني حمارة بن غزينة عنه ونقله كن رسول الله صلى الله عليه وسلم بخطب الى خشبة فلما  
كثر الناس قيل له لو كنت جلست منبر اهل وكان بالمدينة فجار واحد يقال له مبرون فذكر الحديث  
وأخرجه ابن سعد من رواية سعد بن عبد الانصاري عن ابن عباس نحو هذا السياق ولكن لم يسمه وفي  
الطبراني من طريق أبي عبد الله الفخاري سمعت سهل بن سعد يقول كنت جالسا مع خالي من الانصار  
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اخرج الى القاعة وأنتي من خشيتنا فاجعل لي منبرا الحديث وجاء في صانع  
المنبر أقوال أخرى أحدها اسمه ابراهيم أخرجه الطبراني في الاوسط من طريق أبي نضرة عن جابر في  
استناده العلان بن مسلمة الراس وهو متروك ثانيها يقول بمجدة قاف مضجعة وراء عبد الرزاق  
بإسناد ضعيف منقطع ووصله أبو نعيم في المعرفة لكن قال باقوم آخره هو واستناده ضعيف أيضا ثالثها  
صباح بضم الميملة بعدها موحدة خفيفة وآخره مهملة أيضا ذكره ابن بسكوال بإسناد شديد الانقطاع  
رابعا قبيصة أو قبيصة الخزومي مولاهم ذكره عمر بن شبة في الصحابة بإسناد مرسل خامسها كلاب  
مولي العباس كاسيأتى سادسها تميم الداري واه أوداد وود مختصر او الحسن بن سفيان والبيهقي من طريق  
أبي حاتم عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر أن عبد الله الداري قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لما كثر له الاتخذت منبرا يجعل عظاما فقال لي ياخذك منبرا الحديث واستناده جيد وسباني  
ذكره في علامات النبوة فان البخاري أشار اليه ثم وروى ابن سعد في الطبقات من حديث أبي هريرة أن  
النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب وهو مستند الى جذع فقال ان القيام قد شق علي فقال له تميم الداري  
ألا أعلم لك منبرا كإرأيت يصنع الشام فشا والتمس النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين في ذلك فقرأوا أن يقضه  
فقال العباس بن عبد المطلب اني غلاما يشاله كلاب أعمل الناس فقال مره أن يعمل الحديث رجلاه  
فكانت الاوقاتى سابعها ميناخذ ذكره ابن بسكوال عن الزبير بن بكار حديثي اسمعيل هو ابن أبي أويس  
عن أبيه قال عمل المنبر غلام لامرأة من الانصار من بني سلمة أو من بني ساعدة أو امرأته رجل منهم قال  
له ميناذا انتهى وهذا يحتمل أن يعود التميمية على الاقرب فيكون ميناذا امرؤ زوج المرأة وهو بخلاف  
ما حكته في باب الصلاة على المنبر والسطوح عن ابن التين أن المنبر عمله غلام سعد بن عباد فوجوز أنان  
تكون المرأة زوج سعد وليس في جميع هذه الروايات التي سمى فيها البخار شي أقوى السند الا حديث ابن  
عمر وليس فيه التصريح بأن الذي اتخذ المنبر تميم الداري بل قد تبين من رواية ابن سعد أن تميم الدار  
وأشبهه الاقوال بالصواب قول من قال هو مبرون لكون الاسناد من طريق سهل بن سعد أيضا واما الاقوال  
الآخر فلا اعتداد بها لو هاتوا بيعد جدا أن يجمع بينهما بان البخار كانت له أسماء متعددة واما احتمال كون

الفخاري القسري  
الاسكندراني قال حدثنا  
أبو حازم بن دينار أن رجلا  
أتوا سهل بن سعد الساعدي  
وقد امروا في المنبر يومه  
فقالوا عن ذلك فقال  
والله اني لا عرف مما هو  
وقد رأيت اول يوم وضع  
واول يوم جلس عليه  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أرسل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الى فلانة  
امرأة من الانصار قد  
تمها سهل مري غلامك  
البخار أن يعمل لي أعودا  
أجلس عليهن اذا كنت  
الناس قاهمته

قوله قبيصة أو قبيصة  
بضم القاف في أحدهما  
وصحفي الآخر مسع  
التصغير في نسخة أخرى  
أو قبيصة ويصير هـ  
مصحف

الجميع اشتر كوا في عمله فيمنع قوله في كثير من الروايات السابقة لم يكن بالمدينة النجار واحد الا ان كان يحمل على أن المراد بالواحد الماهر في صناعته والبقية أعوانه فيمكن والله أعلم وقع عند الترمذي وابن خزيمة وصححه من طريق عكرمة بن عمار عن اسحق بن أبي طلحة عن أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم يوم الجمعة فيسند ظهره الى جذع منصوب في المسجد فيخطب بقاء اليه روى فقال الأصابع من المحدث ولم يسه يحتمل أن يكون المراد بالواحد الماهر لانه كان كثير السفر الى أرض الروم وقد عرف مما تقدم سبب عمل المنبر وجزء من سعد بأن ذلك كان في السنة السابقة وفيه نظر لئلا كرا العباس وتقيم فيه وكان قدوم العباس بعد الفتح في آخر سنة ثمان وقدوم غيم سنة تسع وجزء من النجار بأن عمله كان سنة ثمان وفيه نظراً بصل ما ورد في حديث الألف في الصحيحين عن عائشة قالت فثار الحبان الاوس والخزرج حتى كادوا أن يقتلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فقل نخفهم حتى سكتوا فان حل على المنبر في ذكر المنبر والافواه صمها صمى وحكى بعض أهل السير أنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب على منبر من طين قبل أن يتخذ المنبر الذي من خشب ويكره عليه ان في الاحاديث الصحيحة أنه كان يستند الى الجذع اذا خطب ولم يزل المنبر على حاله ثلاث درجات حتى زاده من وان في خلافة معاوية ست درجات من أسفله وكان سبب ذلك ما حكاه ابن جرير بكاف في أخبار المدينة باسناده الى جدي بن عبد الرحمن بن عوف قال بعث معاوية الى مروان وهو عامله على المدينة أن يحمل اليه المنبر فأمر به فقلع فأظلمت المدينة فخرج مروان غاضب وقال إنما أمرت في أمر المؤمنين أن أرفعهم فخطا نجارا وكان ثلاث درجات فزاد فيه الزيادة التي هو عليها اليوم ورواه من روجه آخر قال فكشف الشمس حتى رأينا النجوم وقال فزاد فيه ست درجات وقال اغلظت فيه حين كثرت الناس قال ابن النجار وغيره استمر على ذلك الا ما أصح منه الى أن احترق مسجد المدينة سنة أربع وخمسين وستمائة فاخترق ثم جدد المظفر صاحب العين سنة ست وخمسين منبراً ثم أرسل الظاهر بيبس بعد عشرين (٤) منبراً فأزيل منبر المظفر فلم يزل ذلك الى هذا العصر فأسفل المظفر سنة عشرين وثمانمائة منبراً جديداً وكان أرسل في سنة ثمان عشرة منبراً جديداً الى مكة أيضاً شكر الله له صالح عمله آمين (قوله فعملها من طرف الغابة) في رواية سفيان عن أبي حازم من أهل الغابة كما تقدم في أوائل الصلاة ولا مغارة بينهما فان الأئمة هو الطرفا وقبل شبه الطرفا وهو أعظم به والغابة بالمجعة وتخفيف الموحدة موضع من عوالي المدينة من جهة الشام وهي اسم قرية بالبحرين أيضاً وأصلها كل شجرة ملتفت (قوله فأرسلت) أي المرأة فعلم به فرغ (قوله فأمر بها فوضعت) أنه لا زيادة الاعداد والدرجات في رواية مسلم من طريق عبد العزيز بن أبي حازم فعمل له هذه الدرجات الثلاث (قوله ثم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على عليها) أي على الاعداد وكانت سلانه على الدرجة العليا المنبر (قوله وكبر وهو عليها ثم ركع) وهو عليها ثم نزل القهقري (لم يركع القيام بعد الركوع في هذه الرواية وكذا لم يركع القراءة بعد التكبير وقد بين ذلك في رواية سفيان عن أبي حازم ولفظه كبر فقرأ أو ركع ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري والقهقري بالقصر المشي الى خلفه والحامل عليه المحافظة على استقبال القبلة وفي رواية هشام بن سعد عن أبي حازم عند الطبراني في خطب الناس عليه ثم أتم الصلاة فكبر وهو على المنبر فأظلمت هذه الرواية تقدم الخطبة على الصلاة (قوله في أصل المنبر) أي على الأرض ان جنب الدرجة السفلى منه (قوله ثم عاد) زاد مسلم من رواية عبد العزيز حتى فرغ من سلانه (قوله ولعلوا) بكسر اللام وفتح المشاوة وتشديد اللام أي لتعلموا وعرف منه ان الحكمة في سلانه في أعلى المنبر ليراه من قد يخفى عليه رؤيته اذا صلى على الأرض ويستفاد منه ان من فعل شيئاً يخالف العادة ان يبين حكمته لا يحجبها وفيه مشروعية الخطبة على المنبر لكل خطيب خطبة كان أو غيره وفيه جواز قصد تعليم المأمومين أفضل الصلاة بالفضل وجواز العمل بالسيرة في الصلاة وكذا الكثيران تفرق وقد تقدم البحث فيه وكذا في جواز ارتفاع العلم في باب

فعملها من طرف الغابة  
ثم جاء بها فأرسلت الى  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فأمر بها فوضعت ههنا  
ثم رأيت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم على عليها  
وكبر وهو عليها ثم ركع وهو  
عليها ثم نزل القهقري  
فصعد في أصل المنبر ثم عاد  
فلم يركع فأقبل على الناس  
فقال أيها الناس انما صنعت  
هذا لتأعوا بي ولتعلوا  
صلاتي حدثنا سعد بن  
أبي حمزة قال حدثنا محمد  
ابن جعفر

(٥) قوله بعد عشرين  
في نسخة أخرى بعد  
عشرين سنة





لما كثر نهم بطنه ولجه وأمان احتيج بانه لو كان شرطاً ماضى من أنكر ذلك مع القاعد فخواه أنه محمول على أن من صنع ذلك خشي الفتنة أو أن الذي قد قعد بجأه كذا قالوا في أعام عثمان الصلاة في السفر وقد أنكر ذلك ابن مسعود ثم انه صلى خلقه فأتم معه واعتذر بان الخلاف شر (قوله وقال أنس الآخر) هو طرف من حديث الاستسقاء أيضاً سيأتي في باب ثم أورد في الباب حديث ابن عمر وقد ترجمه بعد بابين القعدة بين الخطيبين وسيأتي الكلام عليه ثم في الباب حديث جابر بن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخطب فأتم ثم يجلس ثم يقوم فيخطب فأتم فأنابك أنه كان يخطب جالساً قعد كذب أخرجه مسلم وهو أصح حتى المواظمة من حديث ابن عمر إلا أن استناده ليس على شرط البخاري وروى ابن أبي شيبة من طريق طاوس قال أول من خطب قاعدا معاوية حين كثر نهم بطنه وهذا من سبل بعضه ما روى سعيد بن منصور عن الحسن قال أول من استراح في الخطبة يوم الجمعة عثمان وكان إذا أعجى جلس ولم يشكلم حتى يقوم وأول من خطب جالساً معاوية وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يخطبون يوم الجمعة قياماً حتى شق على عثمان القيام فكان يخطب فأتم ثم يجلس فلما كان معاوية يخطب الأولى جالساً والأخرى قاعداً لوجه ذلك لمن أجاز الخطبة قاعداً لأنه ثبت أن ذلك للضرورة (قوله باب استقبال الناس الإمام إذا خطب) زاد في رواية كرمي في أول الترجمة يستقبل الإمام القوم ولم يثبت الحكم وهو مقبض عند الجمهور وفي وجه يجب حزنه أو الطبيب الظهري من الشافعية قال أنس أوقيل لاذ كره الشافعي ويقل في شرح المذهب أن الالتفات عينا وشعلا مكره اتفاقاً الإمامي عن بعض الحنفية فقال أكثرهم لا يصح ومن لازم الاستقبال استدبار الإمام القبلة واغتفر للابصير مستدبر القوم الذين يظهرون من حكمه استقبالهم للإمام التبرؤ لسمع كلامه وسلكوا الأدب معه في استماع كلامه فإذا استقبلوه وجهه وأقبل عليه يجسده وبقية وحضوره منه كان أدى لفهم موعظته وهو اقتضه فيما شرع له القيام لاجله (قوله واستقبل ابن عمر وأمس الإمام) أما ابن عمر فرواه البجلي من طريق الوليد بن مسلم قال ذكر لي ابن عمر قال أخبرني عن ابن عجلان أنه أخبره عن نافع أن ابن عمر كان يفرغ من سبحة يوم الجمعة قبل خروج الإمام فإذا خرج لم يقعد الإمام حتى يستقبله وأما أنس فروياه في نسخة نعيم بن حاد باسناد صحيح عنه أنه كان إذا أخذ الإمام في الخطبة يوم الجمعة يستقبله وجهه حتى يفرغ من الخطبة ورواه ابن المنذر من وجه آخر عن أنس أنه جاء يوم الجمعة فاستدال الحائط واستقبل الإمام قال ابن المنذر لا أعلم في ذلك خلافاً بين العلماء وسكنى غيره عن سعيد بن المسيب والحسن شيئا فجعلوا وقال الترمذي لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء يعني صريحاً وقد استنبط المصنف من حديث أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله لمقصود الترجمة وهو طرف من حديث طويل سيأتي بهذا الاستناد في كتاب الزكاة في باب الصدقة على السامي وبأن الكلام عليه في الرقاق أن شاء الله تعالى ووجه الدلالة منه أن جلوسهم حوله لسمع كلامه يقتضي نظره إليه غالباً ولا يصحرك على ذلك ما تقدم من القيام في الخطبة لأن هذا محمول على أنه كان يتحدث وهو جالس على مكان حال وهم جلوس أسفل منه وإذا كان ذلك في غير حال الخطبة كان حال الخطبة أولى لو ردد الأمر بالاستماع لها والانتصاف عندها والله أعلم (قوله باب من قال في الخطبة بعد التثنية أما بعد) قال الزين من المنبر يحتمل أن تكون شرطية والجواب بخلافه والتقدير والمراد النبي صلى الله عليه وسلم كافي أخبار الباب ويحتمل أن تكون شرطية والجواب بخلافه والتقدير فقد أصاب السنة وعلى التقديرين فينبغي للخطباء أن يستعملوها تأسياً واتباعاً أما لمصالحهم فيعبد الجفاري في صفة خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة حديثاً على شرطه فاقصر على ذكر التثنية واللفظ الذي وضع لفصل بينه وبين ما بعده من موعظة ونحوها قال سيبويه أما بعد معناهما يمكن من شيء بعد وقال أبو إسحق هو الإيجاز إذا كان الراجح في حديث فأراد أن يأتي بغيره قال أما بعد وهو مبني على

وقال أنس يثنا النبي صلى الله عليه وسلم بخطب فأتم حدثنا عبيد الله ابن عمر القواريري قال حدثنا علي بن الحرث قال حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب فأتم ثم يقعد ثم يقوم كما تفعلون الآن (باب استقبال الناس الإمام إذا خطب) واستقبل ابن عمر وأمس الإمام وحدثنا معاذ ابن فضالة قال حدثنا هشام عن يحيى عن هلال ابن أبي ميمونة حدثنا عطاء بن يسار أنه جمع أبا سعيد الخدري قال أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله (باب من قال في الخطبة بعد التثنية أما بعد

قوله في نسخة نعيم هكذا في نسخة وفي أخرى من نسخة شيخه نعيم اه



في الزكاة أيضا باختصار (وقوله تابعه العدي عن سفيان) يحتمل أن يكون العدي هو عبد الله بن الوليد وسفيان هو الثوري ومن هذا القول وجه وصلة الامام علي وفيه قوله أما بعدو يحتمل أن يكون العدي هو محمد بن يحيى بن أبي عمر وسفيان هو ابن عيينة وقد وصله مسلم عنه وأما به على رواية أبي كريب عن أبي أسامة وقد تبين أن فيها قوله أما بعدو هو المقصود هنا ولم أزه مع ذلك في مسند ابن أبي عمر خامسا حديث المسور بن مخرمة قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطبه حين تشدد بقول أما بعدو هذا طرف من حديثه في قصة خطبة علي بن أبي طالب بنت أبي جهل وسأقي بتمامه في المنقب وبأني الكلام عليه ثم (قوله تابعه الزبيدي) وصله الطبراني في مسند الشاميين من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عنه عن الزهري بتمامه سادسا حديث ابن عباس قال سعد النبي صلى الله عليه وسلم المنبر وكان أي سعده آخر مجلس الحديث وفيه فحمد الله وأثنى عليه وفيه ثم قال أما بعدو سبأني في فضائل الانصار بتمامه وبأني الكلام عليه ثم إن شاء الله تعالى في الباب مما يلي ذكره عن فاشقة في قصة الافتخار عن أبي سفيان في الكتاب المرقوم متفق عليه جاء عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خطب أخرجت عيناه وعلاهوته الحديث وفيه فيقول أما بعدو فإن خيرا الحديث كتاب الله آخر به مسلم وفي رواية له عنه كانت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة يحمد الله ويثني عليه ثم يقول على أن ذلك وقديلا صوت فقد كرا الحديث وفيه يقول أما بعدو فإن خيرا الحديث كتاب الله وهذا الذي مراد المصنف للتخصيص فيه على الجمعة ولكنه ليس على شرطه كما قدمناه ويستفاد من هذه الاحاديث أن أما بعدو لا يختص بالخطب بل يقال أيضا في صدور والرسائل والمصنفات ولا اقتصار عليها في ارادة الفصل بين الكلامين بل ورد في القرآن في ذلك لفظ هذا وان وقد كرا استعمال المصنفين لها بلفظ وبعد ومنهم من صدر بها كلامه فيقول في أول الكتاب أما بعدو هذا لأن الامر كذا ولا يجوز في ذلك وقد تتبع طرق الاحاديث التي وقع فيها أما بعدو الم حافظ عبد القادر الهاوي في خطبة الاربعين التي بانه فانه خرج عن اثنين وثلاثين معايبا منها ما أخرجه من طريق ابن جريج عن محمد بن سيرين عن المسور بن مخرمة كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خطب خطبة قال أما بعدو جله ثقات وظاهره الموافقة على ذلك (وقوله باب القعدة بين الخطبتين) قال الزين بن النسيب لم يصرح بحكم الترجمة لان مستند ذلك الفعل ولا عموم له اولا اختصاص بذلك هذه الترجمة فانه لم يصرح بحكم غيرها من أحكام الجمعة وظاهر صناعته انه يقول وجوبها كما يقول في أصل الخطبة (قوله بخطب خطبتين بقعد بينهما) مقتضاه انه كان بخطبهما فاعلمنا صرح به في رواية خالد بن الحرث المقدمة قبل بيان بيا وبلفظه كان بخطب فاعلمنا ثم يقوم ولقائنا والدارقطني من هذا الوجه انه كان بخطب خطبتين فاعلمنا بفصل بينهما بجلاس وغفل صاحب الهدى فقرأ هذا اللفظ للصحين ورواه أبو داود ولفظه كان بخطب خطبتين كان يجلس اذا سعد المنبر حتى يقرق المؤذن ثم يقوم فخطب ثم يجلس فلا يتكلم ثم يقوم فخطب واستفاد من هذا ان حال الجلوس بين الخطبتين لا كلام فيه لكن ليس فيه نفي أن يذكر الله أو يدعو سرا واستدل به الشافعي في ايجاب الجلوس بين الخطبتين لموافاقته صلى الله عليه وسلم على ذلك مع قوله صلاوا كل ايقون أصلي قال ابن دقيق العيد يتوقف ذلك على ثبوت أن اقامة الخطبتين داخل تحت كيفية الصلاة والا فلو استدلال بحد الفعل وزعم الطحاوي أن الشافعي نفرد بذلك وتعبق بانه يحكي عن مالك أيضا في رواية وهو المشهور عن أحمد فقه شيخنا في شرح الترمذي وحكي ابن المنذر أن بعض العلماء عارض الشافعي بانه صلى الله عليه وسلم وأظن على الجلوس قبل الخطبة الاولى فان كانت موافقة لدلالة على شرطية الجلسة الوسطى فلنكن دليلا على شرطية الجلسة الاولى وهذا متعقب بان كل الروايات عن ابن عمر ليست فيها هذه الجلسة الاولى وهي من رواية عبد الله العمري المضعف فلم تثبت الموافقة عليها باختلاف التي بين الخطبتين وقال صاحب الفتن لم يوجها أكثر أهل العلم لانها جلسة ليس فيها ذكر مشرووع فلم تحب وقدروا من قال بها بخدر جلسة الاستراحة

في الزكاة أيضا باختصار (وقوله تابعه العدي عن سفيان) يحتمل أن يكون العدي هو عبد الله بن الوليد وسفيان هو الثوري ومن هذا القول وجه وصلة الامام علي وفيه قوله أما بعدو يحتمل أن يكون العدي هو محمد بن يحيى بن أبي عمر وسفيان هو ابن عيينة وقد وصله مسلم عنه وأما به على رواية أبي كريب عن أبي أسامة وقد تبين أن فيها قوله أما بعدو هو المقصود هنا ولم أزه مع ذلك في مسند ابن أبي عمر خامسا حديث المسور بن مخرمة قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطبه حين تشدد بقول أما بعدو هذا طرف من حديثه في قصة خطبة علي بن أبي طالب بنت أبي جهل وسأقي بتمامه في المنقب وبأني الكلام عليه ثم (قوله تابعه الزبيدي) وصله الطبراني في مسند الشاميين من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عنه عن الزهري بتمامه سادسا حديث ابن عباس قال سعد النبي صلى الله عليه وسلم المنبر وكان أي سعده آخر مجلس الحديث وفيه فحمد الله وأثنى عليه وفيه ثم قال أما بعدو سبأني في فضائل الانصار بتمامه وبأني الكلام عليه ثم إن شاء الله تعالى في الباب مما يلي ذكره عن فاشقة في قصة الافتخار عن أبي سفيان في الكتاب المرقوم متفق عليه جاء عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خطب أخرجت عيناه وعلاهوته الحديث وفيه فيقول أما بعدو فإن خيرا الحديث كتاب الله آخر به مسلم وفي رواية له عنه كانت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة يحمد الله ويثني عليه ثم يقول على أن ذلك وقديلا صوت فقد كرا الحديث وفيه يقول أما بعدو فإن خيرا الحديث كتاب الله وهذا الذي مراد المصنف للتخصيص فيه على الجمعة ولكنه ليس على شرطه كما قدمناه ويستفاد من هذه الاحاديث أن أما بعدو لا يختص بالخطب بل يقال أيضا في صدور والرسائل والمصنفات ولا اقتصار عليها في ارادة الفصل بين الكلامين بل ورد في القرآن في ذلك لفظ هذا وان وقد كرا استعمال المصنفين لها بلفظ وبعد ومنهم من صدر بها كلامه فيقول في أول الكتاب أما بعدو هذا لأن الامر كذا ولا يجوز في ذلك وقد تتبع طرق الاحاديث التي وقع فيها أما بعدو الم حافظ عبد القادر الهاوي في خطبة الاربعين التي بانه فانه خرج عن اثنين وثلاثين معايبا منها ما أخرجه من طريق ابن جريج عن محمد بن سيرين عن المسور بن مخرمة كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خطب خطبة قال أما بعدو جله ثقات وظاهره الموافقة على ذلك (وقوله باب القعدة بين الخطبتين) قال الزين بن النسيب لم يصرح بحكم الترجمة لان مستند ذلك الفعل ولا عموم له اولا اختصاص بذلك هذه الترجمة فانه لم يصرح بحكم غيرها من أحكام الجمعة وظاهر صناعته انه يقول وجوبها كما يقول في أصل الخطبة (قوله بخطب خطبتين بقعد بينهما) مقتضاه انه كان بخطبهما فاعلمنا صرح به في رواية خالد بن الحرث المقدمة قبل بيان بيا وبلفظه كان بخطب فاعلمنا ثم يقوم ولقائنا والدارقطني من هذا الوجه انه كان بخطب خطبتين فاعلمنا بفصل بينهما بجلاس وغفل صاحب الهدى فقرأ هذا اللفظ للصحين ورواه أبو داود ولفظه كان بخطب خطبتين كان يجلس اذا سعد المنبر حتى يقرق المؤذن ثم يقوم فخطب ثم يجلس فلا يتكلم ثم يقوم فخطب واستفاد من هذا ان حال الجلوس بين الخطبتين لا كلام فيه لكن ليس فيه نفي أن يذكر الله أو يدعو سرا واستدل به الشافعي في ايجاب الجلوس بين الخطبتين لموافاقته صلى الله عليه وسلم على ذلك مع قوله صلاوا كل ايقون أصلي قال ابن دقيق العيد يتوقف ذلك على ثبوت أن اقامة الخطبتين داخل تحت كيفية الصلاة والا فلو استدلال بحد الفعل وزعم الطحاوي أن الشافعي نفرد بذلك وتعبق بانه يحكي عن مالك أيضا في رواية وهو المشهور عن أحمد فقه شيخنا في شرح الترمذي وحكي ابن المنذر أن بعض العلماء عارض الشافعي بانه صلى الله عليه وسلم وأظن على الجلوس قبل الخطبة الاولى فان كانت موافقة لدلالة على شرطية الجلسة الوسطى فلنكن دليلا على شرطية الجلسة الاولى وهذا متعقب بان كل الروايات عن ابن عمر ليست فيها هذه الجلسة الاولى وهي من رواية عبد الله العمري المضعف فلم تثبت الموافقة عليها باختلاف التي بين الخطبتين وقال صاحب الفتن لم يوجها أكثر أهل العلم لانها جلسة ليس فيها ذكر مشرووع فلم تحب وقدروا من قال بها بخدر جلسة الاستراحة

وبقدر ما يقر أسوء الاخلاص واختلاف في حكمه اقل القليل بين الخطيئين وقيل للراحه وعلى الاول  
وهو الاظهر يعني السكوت بقوله او يظهر أثر الخلاف أيضا فمن خطب قاعدا المجزء عن القيام وقد أزم  
الطحاوي من قال بوجوب الجلوس بين الخطيئين أن يجب القيام في الخطيئين لأن كلامهما اقتصر  
على فعل شيء واحد وتعبه الزين بن المنير وبالله التوفيق ﴿١﴾ (قوله باب الاستماع) أي الاستماع  
للمسمع فكل مسمع سامع من غير عكس وأورد المصنف فيه حديث كتابه الملائكة من يبكر يوم الجمعة  
وفيه اذا خرج الامام طورا ويحفظهم يستمعون الذكر وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب فضل  
الجمعة وفيه اشارة الى أن منع الكلام من ابتداء الامام في الخطبة لأن الاستماع لا يشبه اذا تكلم  
وقالت الحنفية يحرم الكلام من ابتداء خروج الامام ورد فيه حديث ضعيف سنخ كره في الباب  
الذي بعده ان شاء الله تعالى ﴿٢﴾ (قوله باب اذا رأى الامام جللا وهو يحطب أمره أن يصلي ركعتين)  
أي اذا كان يصليهما قبل أن يراه (قوله من جابر بن عبد الله) صرح في الباب الذي يليه بسماع عمره  
من جابر (قوله جابر) هو سليل جملة مصغر ابن هبة وقيل ابن عمرو النبطاني بضع المجهمة ثم  
المهمله جدها فان من خطب ابن سعيد بن قيس علان ووقع معي في هذه القصة عند سلم من رواية البث  
ابن سعد عن أبي الزبير عن جابر بلفظ جاء سليل النبطاني يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم  
على المنبر فقدم سليل قبل أن يصلي فقال له أصليت ركعتين قال لا فقال فاركعها ومن طريق  
الاعمش عن أبي سفيان عن جابر نحوه وفيه فقال له يا سليل قم فاركع ركعتين وتجوز فيهما كذا رواه  
حفاظ أصحاب الاعمش عنه ووافقه الوليد بن أبي بشر عن أبي سفيان عند أبي داود والدارقطني وشذ  
منصور بن أبي الاسود عن الاعمش هذا الاسناد فقال جاء النعمان بن زويل فذكر الحديث أخرجه  
الطبراني قال أبو حاتم الرازي وهم فيه منصور يعني في تسمية الاسي وقد روى الطحاوي من طريق  
حقن بن غياث عن الاعمش قال سمعت أبا صالح يحدث يحدث سليل النبطاني ثم سمعت أبا سفيان  
يحدث به عن جابر فقصر رأه هذه القصة لسليل روى الطبراني أيضا من طريق أبي صالح عن أبي ذر أنه  
أبى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يحطب فقال لا بي ذر سليل ركعتين قال لا الحديث وروى اسناده ابن  
لهيعة وشذ قوله وهو يحطب فان الحديث مشهور عن أبي ذر أنه جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو  
جالس في المسجد أخرجه ابن حبان وغيره وأما رواه الدارقطني من حديث أنس قال دخل رجل من  
قبس المسجد فذكر نحوه وقصة سليل فلا يخالف كونه سليلا فان عطفان من قبس كما تقدم وان كان بعض  
شيء خافير بينهما وجوز أن تكون الواقعة تصدقت فانه لم يشيئ لي ذلك واختلف فيه على الاعمش  
اختلافا آخر رواه الثوري عنه عن أبي سفيان عن جابر عن سليل ففعل الحديث من مسند سليل قال  
ابن عدي لأعلم أحدنا قاله عن الثوري هكذا غير الثوري وبارهم بن خالد اه وقد قاله عنه أيضا عبد  
الرزاق أخرجه هكذا في مصنفه وأحمد عنه وأبو عرواف والدارقطني من طريقه ونقل ابن عدي عن  
النسائي انه قال هذا خطأ اه والذي يظهر له انه ما عني أن جابر اجل القصصه عن سليل وانما معناه أن  
جابر احدهم عن قصة سليل ولهذا نظير سأذكره في حديث أبي مسعود في قصة أبي شبيب اللعاعي كتاب  
البيوع ان شاء الله تعالى ومن المستقر بات محاكاة ابن بشكوال في المجهات أن الداحل المذكور يقال  
له أو هبة فان كان محفوظا فلعلمها كنية سليل صادفت اسم أبيه (قوله فقال صليت) كذا لاكثر  
بحديث حمزة الاستفهام وثبت في رواية الاصيلي (قوله قم فاركع) زاد المعنى والاصلي ركعتين وكذا في  
رواية سفيان في الباب الذي بعده فصل ركعتين واستدل به على أن الخطبة لا تغني الا عن صلاة تحية  
المسجد وتعب بانها واقعة عين لا عموم لها فيتمثل اختصاصها بسليل ويدل عليه قوله في حديث أبي  
سعيد الذي أخرجه أصحاب السنن وغيرهم جابر وحل والنبي صلى الله عليه وسلم يحطب والرجل في هيئة بذة  
فقال له أصليت قال لا قال سليل ركعتين وحض الناس على الصلوة الحديث قائم أن يصلي ليراه بعض

(باب الاستماع الى الخطبة)  
يوم الجمعة) حدثنا آدم  
قال حدثنا ابن أبي ذئب  
عن الزهري عن أبي عبد  
الله الاغر عن أبي هريرة  
رضي الله عنه قال قال  
النبي صلى الله عليه وسلم  
اذا كان يوم الجمعة وقفت  
الملائكة على باب المسجد  
يكتبون الاول فالاول  
ومثل المهبر كل الذي  
يحدثه ثم كذا يهدي  
قصة ثم كذا ثم يجاء  
ثم يصفه وذا خرج الامام  
طورا يحفظهم ويستمعون  
الذكر (باب اذا رأى  
الامام رجلا جلا وهو  
يحطب أمره أن يصلي  
ركعتين) حدثنا أبو  
النعمان قال حدثنا جاد  
ابن زيد عن مروان بن  
هن جابر بن عبد الله قال  
جاء رجل والنبي صلى الله  
عليه وسلم يحطب الناس  
يوم الجمعة فقال صليت  
يا فلان قال لا قال ثم  
فاركع

الناس وهو قائم فيصدق عليه و يؤيده أن في هذا الحديث عند أحد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن هذا الرجل دخل المسجد في هيئة بذة فامرته أن يصلي ركعتين وأما أن رجلاً من أهل بدر يفتصد على عرفة بهذه الرواية الرديئة من طعن في هذا التأويل فقال لو كان كذلك لقال لهم إذا رأيتم هذا بذة فتصدوا عليه أو إذا كان أحدًا بذة فليقم فليركع حتى يصدق الناس عليه والذي يظهر أنه صلى الله عليه وسلم كان يعتق في مثل هذا بالاجال دون التفصيل كما كان يصنع عند المعاتبة وبما يصف الاستدلال به أيضاً على جواز التخصة في تلك الحال أنهم أطلقوا أن التخصة تفوت بالجلوس وورد أيضاً ما يؤيد كذا الخصوصية وهو قوله صلى الله عليه وسلم لسليل في آخر الحديث لا تعودن لمثل هذا أخرجه ابن حبان انتهى ما اعتل به من طعن في الاستدلال بهذه القصة على جواز التخصة وكلمه مردود لأن الأصل عدم الخصوصية والتعليل بكونه صلى الله عليه وسلم قصد التصديق عليه لا يمنع القول بجواز التخصة فإن الماتنين منها لا يميزون التطوع لعله التصديق قال ابن المنبر في الحاشية لو باع ذلك لبايع مثله في التطوع عند طلوع الشمس وسائر الأوقات المكروهة ولا قائل به وما يدل على أن أمره بالصلاة لم يخص في قصد التصديق معارضة صلى الله عليه وسلم بأمره بالصلاة أيضاً في الجمعة الثانية بعد أن حصل في الجمعة الأولى ثوبين فدخل جماعتها في الثانية فتصدق بأحدهما فقهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك أخرجه النسائي وابن خزيمة من حديث أبي سعيد أيضاً ولا جدوا بن حبان أنه كرو أمره بالصلاة ثلاث مرات في ثلاث جمع فدل على أن قصد التصديق عليه بمنزلة الصلاة وأما إطلاق من أطلق أن التخصة تفوت بالجلوس فقد سكت النور في شرح مسلم عن المحققين أن ذلك في حق العامد العالم أما الجاهل أو النامس فلا وحال هذا الداهل محمول في الأولى على أحدهما وفي المرتين الآخرين على التسيان والحامل للعائفين على التأويل المذكور أنهم زعموا أن ظاهره معارض الأمر بالانصات والاستماع للخطبة قال ابن العربي عارض قصة سليل ما هو أقوى منها بكلمة تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا وقوله صلى الله عليه وسلم إذا قلت لصاحبك أنصت والامام بخطب يوم الجمعة فقد نفوت متفق عليه قال فإذا امتنع الأمر بالمعصية وفي وهو الأمر بالإصغاء بالانصات مع قصر زمنه فتح الشاغل بالتخصة مع طول زمنها أولى وعارضوا أيضاً بكلمة صلى الله عليه وسلم وهو بخطب للذي دخل يتخطى رقب الناس اجلس فقد أذيت أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وغيره من حديث عبد الله بن بشر قالوا فامرهم بالجلوس ولم يأمرهم بالتخصة وروى الطبراني من حديث ابن عمر رفعه إذا دخل أحدكم والامام على المنبر فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الامام والجواب عن ذلك كله أن المعارضة التي نزل إلى إسقاط أحد الدليلين إنما جعلها عند قصور الجمع والجمع هنا ممكن أما لاية فليست الخطبة كلها قرأنا وأما ما فيها من القرآن فالجواب عنه كالجواب عن الحديث وهو تخصيص هجومه بالداهل وأيضاً فصل التخصة يجوز أن يطلق عليه أنه منصت فقد تقدم في افتتاح الصلاة من حديث أبي هريرة أنه قال يا رسول الله سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول فيه فاطلق على القول مرا السكوت وأما حديث ابن بشر فهو أيضاً واقعه عين لا عموم فيها فاحتمل أن يكون ترك أمره بالتخصة قبل مشروعيته وقد عارض بعضهم في قصة سليل بمثل ذلك ويحتمل أن يجمع بينهما بأن يكون قوله له اجلس أي بشرطه وقد عرف قوله للداهل فلا تجلس حتى تصلي ركعتين فعنى قوله اجلس أي لا تخطأ أو ترك أمره بالتخصة لبيان الجواز فأنه ليست واجبة أو لتكون دخوله ورفع في أواخر الخطبة بحيث ضاق الوقت عن التخصة وقد اتفقوا على استثناء هذه الصورة ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم في مؤثر المسجد ثم قصد لم يقرب من جماع الخطبة فوقع منه الغفلة فانكر عليه والجواب عن حديث ابن عمر بأنه ضعف فيه أبو بن خيثم وهو متكرر الحديث قاله أبو زرعة وأبو حاتم والأحاديث الخمسة لا عارض بمثلها وأما قصة سليل فقد ذكر الترمذي أنها أصح من روى في هذا الباب وأقوى وأجاب الماتنون أيضاً بوجه غير ما تقدم ما جمع لنا منها زيادة على عشرة أو ردها المنصبة مع

الجواب عنها التسفاد (الأول) قالوا انه صلى الله عليه وسلم لما خطب سلك كسكت عن خطبته حتى فرغ  
سليمن من حالته فعلى هذا فقد جمع سليك بين سماع الخطبة وصلاة الصلوة فليس فيه حجة لمن أجاز الصلوة  
والخطيب يحطب والجواب أن الدارقطني الذي أخرجه من حديث أنس قد ضعفه وقال أن الصواب  
أنه من رواية سليمان التيمي من سلا أو معضلا وقد تعقبه ابن المنبر في الحاشية بأنه لو ثبت لم يسم على  
قاعدهم لانه يستلزم جواز قطع الخطبة لأجل الداخل والعمل عندهم لا يجوز قطعه بعد الشروع فيه  
لا سيما إذا كان واجبا (الثاني) قيل لما شاغل النبي صلى الله عليه وسلم بخطبته سلك سقط فرض  
الاستماع عنه اذ لم يكن منه حديث خطبته لأجل تلك الخطبة قاله ابن العربي وادعى أنه أقوى الأجوبة  
وتعقب بأنه من أضعفها لان الخطبة لما انقضت رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خطبته و شاغل  
سليكم بامثال ما أمر به من الصلاة فصح انه صلى في حال الخطبة (الثالث) قيل كانت هذه القصة قبل  
شروع صلى الله عليه وسلم في الخطبة ويدل عليه قوة رواية ثعلب عند مسلم والنبي صلى الله عليه  
وسلم قاعد على المنبر وأجيب بان القعود على المنبر لا يختص بالابتداء بل يحتمل أن يكون بين الخطبتين  
أيضا فيكون كله بذلك وهو قاعد فلما قام ليصلي قام النبي صلى الله عليه وسلم للخطبة لان زمن القعود بين  
الخطبتين لا يطول ويحتمل أيضا أن يكون الراوي يجوز في قوله قاعد لان الروايات العديدة كلها مطبقة  
على أنه دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يحطب (الرابع) قيل كانت هذه القصة قبل تهريم الكلام في  
الصلاة وتعقب بان سليكا متأخرا لاسلام جد أو تهريم الكلام متقدم جدا كسائتي في موضعه في  
أواخر الصلاة فكيف يدعى نسخ المتأخر بالمتقدم مع أن النسخ لا يثبت بالاحتمال وقيل كانت قبل  
الامر بالانصات وقد تقدم الجواب عنه وعرض هذا الاحتمال بعينه في الحديث الذي استدلوا به وهو  
ما أخرجه الطبراني عن ابن عمر اذ اخرج الامام فلا صلاة ولا كلام لاحتمال أن يكون ذلك قبل الامر  
بصلاة الصلوة والاولى في هذا أن يقال على تقدير تسليم ثبوت رفعه يخص عمومهم بمحدث الامر بالصلاة  
خاصة كما تقدم (الخامس) قيل اتفقوا على أن منع الصلاة في الاوقات المكروهة يستوى فيه من كان  
داخل المسجد أو خارجه وقد اتفقوا على أن من كان داخل المسجد عتق عليه التنفل حال الخطبة  
فليكن الا أنى كذلك قاله الطحاوي وتعقب بأنه قياس في مقابلة النص فهو جاسد وما نقله من الاتفاق  
واقفه عليه الماوردي وغيره قد شذبه بعض الشافعية فقال ينبغي على وجوب الانصات فان قلنا به امتنع  
التنفل والا فلا (السادس) قيل اتفقوا على أن الداخل والامام في الصلاة تسقط عنه الصلوة ولا شك أن  
الخطبة صلاة تسقط عنه فيها أيضا وتعقب بان الخطبة ليست صلاة من كل وجه والفرق بينهما ظاهر من  
وجوه كثيرة والداخل في حال الخطبة مأمور بشغل البقعة بالصلاة قبل جلوسه بخلاف الداخل في حال  
الصلاة فان اتيه بالصلاة التي أقيمت يحصل المقصود هذا مع تفرق الشارع بينهما فقال اذا أقيمت  
الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة وقد وقع في بعض طرقه فلا صلاة الا التي أقيمت ولم يقل ذلك في حال الخطبة  
بل أمر فيها بالصلاة (السابع) قيل اتفقوا على سقوط الصلوة عن الامام مع كونه يجلس على المنبر من أنه  
ابتداء الكلام في الخطبة دون المأموم فيكون ترك المأموم الصلوة بطريق الاولى وتعقب بأنه أيضا  
قياس في مقابلة النص فهو جاسد ولان الامر وقع مقيد بحال الخطبة فلم يتناول الخطيب وقال الزين بن  
الذبي عن الكلام انما هو لمن شهد الخطبة لان خطب فكذا ذلك الامر بالانصات واستماع الخطبة  
(الثامن) قيل لا نسلم أن المراد بالركعتين المأمومين بما تحية المسجد بل يحتمل أن تكون صلاة قاسية  
كالصبح مثلا قاله بعض الحنفية وقواه ابن المنبر في الحاشية وقال لعنه صلى الله عليه وسلم كان كشفه عن  
ذلك وانما استقهمه ملاطفة في الخطاب قال ولو كان المراد بالصلاة الصلوة لم يحتاج الى استقهمه لانه  
قد رآه لما دخل وقد ورد في ابن جبرين في محبته فقال لو كان كذلك لم يشكر وأمره به بذلك مرة بعد  
أخرى ومن هذه المادة قوله انما أمره بسنة الجمعة التي قبلها ومستند قوله في قصة سليك عند ابن

ملجأه أصليت قبل أن تجي، لأن ظاهره قبل أن تجي، من البيت ولهذا قال الأوزاعي أن كان صلى في البيت  
 قبل أن يجي، فلا يصلي إذا دخل المسجد وتعقب بأن المنافع من صلاة النجاسة لا يجيز التنفل حال الخطبة  
 مطلقا، ويحتمل أن يكون معنى قبل أن تجي، أي إلى الموضع الذي أنت به الآن وفائدة الاستفهام  
 احتمال أن يكون صلاها في مؤخر المسجد ثم تقدم ليقر من معاص الخطبة كما تقدم في قصة الذي غطى  
 وبؤركه أن في رواية تسلم أصليت بالآلف واللام وهو العهد ولا عهد هناك أقرب من نجية  
 المسجد وأما نسخة الجملة التي قبلها فلم يثبت فيها شيء كسابق في باب (التاسع) قبل أن تسلم أن الخطبة  
 المذكورة كانت للجمعة ويدل على أنها كانت لغرضها قوله لا دخل أصليت لأن وقت الصلاة لم يكن دخل  
 اه وهذا ينبغي أن الاستفهام وقع من صلاة الفرض فيحتاج إلى ثبوت ذلك وقد وقع في حديث الباب  
 وفي الذي بعده أن ذلك كان يوم الجمعة فهو ظاهر في أن الخطبة كانت لصلاة الجمعة (العاشرة) قال جماعة  
 منهم القرطبي أقوى ما اعتده المالكية في هذه المسئلة عمل أهل المدينة خلقا من سلف من دن العصابة  
 إلى عهد ذلك أن التنفل في حال الخطبة ممنوع مطلقا وتعقب بفتح اتفاق أهل المدينة على ذلك فقد ثبت  
 فعل النجاسة عن أبي سعيد الخدري وهو من فقهاء العصابة من أهل المدينة وحله عنه أصح ما به من أهل  
 المدينة أيضا فروى الترمذي وابن خزيمة وصححه عن عياض بن أبي سرح أن أبا سعيد الخدري دخل  
 وهو وإن يخطب فعلى الركعتين فإذا رحس مردان أن يمتنعوا فأبى حتى صلاهما ثم قال كنت لأدعها  
 بعد أن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمهم بما انتهى ولم يثبت عن أحد من العصابة صريحا  
 بما يخالف ذلك وأما ما نقله ابن بطال عن عمرو عثمان وغير واحد من العصابة من المنع مطلقا فاعتاده في  
 ذلك على روايات عنهم فيها احتمال كقول ثعلبة بن أبي مالك أدركت عمرو عثمان وكان الإمام إذا خرج ركنا  
 الصلاة وجه الاحتمال أن يكون ثعلبة معنى بذلك من كان داخل المسجد خاصة قال شيخنا الحافظ أبو  
 الفضل في شرح الترمذي كل من نقل عنه يعني من العصابة منع الصلاة والإمام يخطب فيجوز على من كان  
 داخل المسجد لا نهى يقع عن أحد منهم التصريح بفتح النجاسة وقد ورد فيها حديث بخطها فلا يترك  
 بالاحتمال انتهى ولم أقف على ذلك صريحا عن أحد من العصابة وأما ما رواه الطحاوي عن عبد الله بن  
 صفوان أنه دخل المسجد وابن الزبير يخطب فاستلم الركن ثم سلم عليه ثم جلس ولم يركع وعبد الله بن  
 صفوان وعبد الله بن الزبير صحابيان صغيران فقد استدلل به الطحاوي فقال لما لم ينكر ابن الزبير على ابن  
 صفوان ولا من حضرهما من العصابة ترك النجاسة دل على صحته ما قلناه وتعقب بأن تركهم التكبر لا يدل  
 على تحريمها بل يدل على عدم وجوبها ولم يقل به مخالفوه ومن سبأ في أوائل الكلام على هذا الحديث  
 البحث في أن صلاة النجاسة هل تعم كل مسجد أو يقتضي المسجد الحرام لأن نجاسة الطواف فلعن ابن صفوان  
 كان يرى أن نجاسة استلام الركن فقط وهذه الإجابة التي قدمناها تندفع من أسهلها وهو قوله صلى  
 الله عليه وسلم في حديث أبي قتادة إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين متفق عليه وقد  
 تقدم الكلام عليه وورد أخص منه في حال الخطبة في رواية شعبة عن عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن  
 عبد الله يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب إذا جاء أحدكم أو الإمام يخطب أو قد خرج  
 فاصبر ركعتين متفق عليه أيضا ولمسلم من طريق أبي إسحاق عن جابر أنه قال ذلك في قصة سليمان وقلقه  
 بعد قوله خار كهماء وتجوز فهم ما ثم قال إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فلا يركع ركعتين وليتجاوز  
 فيما قال التوروي هذا نص لا يطرق إليه التأويل ولا ظن ظالم يلقه هذا اللفظ ويعتقده صحيحا  
 فجاءه وقال أبو محمد بن أبي جرة هذا الذي أخرجه مسلم نص في الباب لا يحتمل التأويل وحكي ابن  
 دقيق العيد أن بعضهم تأول هذا العموم بتأويل مستكره وكأنه يشير إلى بعض ما تقدم من ادعاء  
 النسخ أو التخصيص وقد عارض بعض الحنفية الشافعية بأنهم لا جهة لهم في قصة سليمان لأن النجاسة  
 عندهم نقطة بالجلوس وقد تقدم جوابه وعارض بعضهم بحديث أبي سعيد رفعه لا صلوا والإمام يخطب

وخلف رجل من الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم بخطب فقال صليت قال لا قال فصل ركعتين (باب رفع اليدين في الخطبة) حدثنا مسدد قال حدثنا جابر بن زيد عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس وعن يونس عن ثابت عن أنس قال بينما النبي صلى الله عليه وسلم بخطب يوم الجمعة إذ قام رجل فقال يا رسول الله هلك الكراع وهلك الشاة فادع الله أن يستقينا فهدينا ودها (باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة) حدثنا إبراهيم بن المنذر قال حدثنا أبو الوليد مسلم الأوزاعي قال حدثنا أبو عمرو قال حدثني أمي ابن عبد الله بن أبي طحمة عن أنس بن مالك قال أصابت الناس سنة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فيمنع النبي صلى الله عليه وسلم بخطب في يوم الجمعة فقام أعرابي فقل يا رسول الله هلك المال وجاع العيال فادع الله لنا فرفع يديه وما يرى في السماء قرعة فوالذي نفسي بيده ما رؤيهما حتى تار الحجاب أمثال الجبال ثم لم يزل عن منبره حتى وأبت المطر يتحدر على جنبه صلى الله عليه وسلم خطرا يومئذ ذلك ومن

ونعقبه باله لا يشترط على تصدير ثبوته فخص عمومها بالإمام صلاة الجمعة وبعضهم بان عمر بن أبي عثمان بصلاة الجمعة معناه أن تكر عليه الاقتصار على الوضوء وأجيب بحتم أن يكون صلاحها وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم جواز صلاة الجمعة في الأوقات المكروهة لأنها إذا لم تنطق في الخطبة مع الإمام بالنص لها فغيرها أولى وفيه أن الجمعة لا تقوت بالعود لكن بقده بعضهم بالجاهل أو الناسي كما تقدم وأن الخطيب أن يأمر في خطبته ونهى وبين الأحكام المتنازع فيها ولا يقطع ذلك التواني المشترط فيها بل لقائل أن يقول كل ذلك بعد من الخطبة واستدل به على أن المسجد شرط للجمعة فلا تغلق على أنه لا تنزع الجمعة لفرض المسجد فيه ونظر واستدل به على جواز رد السلام ونسجبت العاطس في حال الخطبة لأن أمرهما أخف وزنها وأقصر ولا يحارم السلام فانه واجب وسبأ في البحث في ذلك بعد ثلاثة أبواب (فائدة) قيل يخص عموم حديث الباب بالداخل في آخر الخطبة كما تقدم قال الشافعي أرى للإمام أن يأمر الأعرابي بالركعتين ويزيد في كلامه ما يكتفه الاتيان بما قبل إقامة الصلاة فإن لم يفعل كرهت ذلك وحي النور عن المحققين أن المختار أن لم يفعل أن يفت حتى تمام الصلاة لئلا يكون جالسا بغير تحية أو متفلا حال إقامة الصلاة واستثنى المأثم المسجد الحرام لأن تحيته الطواف وفيه فطر لظول زمن الطواف بالنسبة إلى الركعتين والذي يظهر من قولهم أن تحية المسجد الحرام الطواف اغما هو حق تقدم ليكون أول شيء يفعله الطواف وأما المقيم فحكم المسجد الحرام وغيره في ذلك سواء وأهل قول من أطلق أنه بدائي المسجد الحرام بالطواف لكون الطواف بعقبه صلاة الركعتين فيحصل شغل الدعاء بالصلاة غالباً وهو المقصود ويختص المسجد الحرام بزادة الطواف والله أعلم (قوله باب من جاء والإمام بخطب صلى ركعتين خفيين) قال الأمام علي لم يقع في الحديث الذي ذكره التقييد بكونهما خفيين (قلت) هو كإلحاقه لأن المصنف جرى على عادة في الإشارة إلى ما في بعض طرق الحديث وهو كذلك وقد أخرجه أبو قرة في السنن عن الثوري عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر بلطف قم فخرج ركعتين خفيين وقد تقدم أنه عند مسلم بلطف ونحوه فيها وقال ابن منبر ما لم يخلص في الترجمة الأولى أن الأمر بالركعتين يتقيد برونه الإمام الداخل في حال الخطبة بعد أن يستقره صلى على أم لا وذلك كله خاص بالخطيب وأما حكم الداخل فلا يتقيد بشئ من ذلك بل يسحب له أن يصلي تحية المسجد فاشارة المصنف إلى ذلك كله بالترجمة الثانية بعد الأولى مع أن الحديث فيهما واحد (قوله عن عمرو) هو ابن دينار ووقع التصريح به مع سفيان منه في هذا الحديث في مسند المجدي وهو عند أبي نعيم في المستخرج (قوله صليت) كذلك كثر أيضا بحذف الهمزة وثبت لكرمه وللمسئلي (قوله قال فصل) زاد في رواية أبي ذر قال فصل (قوله بابر رفع اليدين في الخطبة) أورد فيه طرفاً من حديث أنس في قصة الاستسقاء وقصته المصنف بجملة في علامات النبوة من هذا الوجه وهو مطابق للترجمة وفيه إشارة إلى أن حديث عمارة بن ربيعة الذي أخرجه مسلم في إنكار ذلك ليس على إطلاقه لكن قيد مالك الجواز بدها الاستسقاء كما في هذا الحديث (قوله عن يونس عن ثابت) يونس هو ابن عبيد وهو معطوف على الأسناد المذكور والتقدير هو حديث مسدد أيضا عن جابر بن زيد عن يونس وقد أخرجه أبو داود عن مسدد أيضا بالأسنادين معا وأخرجه البراء أيضا عن طريق مسدد وقال تفرد به جابر بن زيد عن يونس بن عبيد والرجال من الطريقين كلام بصريون (قوله فهدى بدها) في الحديث الذي بعده فرفع يديه كلفظ الترجمة وكأنه أراد أن يبين أن المراد بالرفع هنا المد لا كالرفع الذي في الصلاة وسبأ في كتاب الدعوات صفه رفع اليدين في الدعاء فان في رفعهما في دعاء الاستسقاء صفه زائدة على رفعهما في غيره وعلى ذلك يحمل حديث أنس لم يكن يرفع يديه في شئ من دعائه إلا في الاستسقاء وأنه أراد العفة الخاصة بالاستسقاء وبأني شئ من ذلك في الاستسقاء أيضا شاء الله تعالى (قوله باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة) أورد فيه الحديث المذكور وطولاً ومن وجه آخر عن أنس وهو مطابق للترجمة أيضا وفيه الاكتفاء



في الاستسقاء بخطبة الجمعة وصلاتها وبأنى الكلام عليه مستوفى في كتاب الاستسقاء ابن شاذان الله تعالى واستدل به على جواز الكلام في الخطبة كما سيأتي في الباب الذي بعده ﴿ قوله باب الانصات يوم الجمعة والامام يتخطب ﴾ أشار بهذا الى الرد على من جعل وجوب الانصات من خروج الامام لان قوله في الحديث والامام يتخطب جملة ماله يخرج ما قبل خطبته من حين خروجه وما بعده الى ان يشرع في الخطبة ثم الاولى ان ينصت كما تقدم الترغيب فيه في باب فضل النفس للجمعة واما حال الجلوس بين الخطبتين فحكى صاحب المغني عن العلماء فيه واين بناء على أنه غير مخاطب أو وان زمن سكوت يقل فاشبهه السكوت للنفس ﴿ قوله وإذا قال لصاحبه أنصت فقد لفتا ﴾ هو كلفظ حديث الباب في بعض طرقه وهي رواية النسائي عن قتيبة عن الثابت بالاسناد المذکور ولفظه من قال لصاحبه يوم الجمعة والامام يتخطب أنصت فقد لفتا والمراد بالصاحب من مخاطبه بذلك مطلقا وانما ذكر صاحب لكونه القالب ﴿ قوله وقال سلمان ﴾ هو طرف من حديثه المتقدم في باب الدهن للجمعة وقوله ينصت يضم الاول على الاصح ويجوز الفتح قال الازهرى يقال أنصت وانصت وانصت قال ابن خزيمة المراد بالانصات السكوت عن مكالمه الناس دون ذكر الله ونصيب بأنه يلزم منه جواز القراءة والفتح كرحال الخطبة قال الظاهر ان المراد السكوت مطلقا ومن فرق استأج الى دليل ولا يلزم من تجوز انصت دليلها الخاص جواز الفتح مطلقا ﴿ قوله أخبرني ابن شهاب ﴾ هكذا رواه يحيى بن بكير عن الثابت ورواه شعيب بن الثابت عن أبيه فقال عن عقیل عن ابن شهاب عن عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن ابراهيم بن قارظ عن أبي هريرة أخرجه مسلم والنسائي والطبري بقان معاصيهم وقدره أبو صالح عن الثابت بالاسنادين معا أخرجه الطحاوي وكذا رواه ابن جرير وغيره عن الزهري ما أخرجه عبد الرزاق وغيره ورواه مالك هند في داود وابن أبي ذئب عند ابن ماجه كلاهما عن الزهري بالاسناد الاول ﴿ قوله يوم الجمعة ﴾ مفهومه ان غير يوم الجمعة بخلاف ذلك وفيه بحث ﴿ قوله فقد لفتوت ﴾ قال الاخفش اللغو الكلام الذي لا أصل له من الباطل وشبهه وقال ابن عرفة اللغو السقط من القول وقيل الميل عن الصواب وقيل اللغو الاثم كقوله تعالى واذا هم وباللغو ومروا كراما وقال الزبير بن المنذر انفتحت أقوال المفسر بن علي أن اللغو لا يحسن من الكلام وأغرب أبو عبيد الهروي في الغريب فقال معنى لفتاكم كذا أطلق والصواب التقيد وقال النضر بن شعيب معنى لفتوت خبت من الامر وقيل بطلت فضيلة جعلت وقيل صارت جعلت ظهرا ﴿ قلت ﴾ أقوال أهل اللغة متقاربة المعنى وبشدة القول الاخير مارواه أبو داود وابن خزيمة عن حديث عبد الله بن عمر فروعا ومن لغوا خطي رقاب الناس كانت له ظهرا قال ابن وهب أحد رواة معناه أجزأت عنه الصلاة وحرمت فضيلة الجمعة ولا حدم حديث علي بن فروان قال سمعته قد تكلمت ومن تكلم فلا جلة له ولا في داود نحوه ولا أحد والبراء من حديث ابن عباس مروا من تكلم يوم الجمعة والامام يتخطب فهو كالجارح يحمل أسفارا والذي يقول له انصت ليست له جمعة وله شاهد قوي في جامع جادين سلة عن ابن عمر فروقا قال العلماء معناه لا جمعة له كاملة فلا جاع على اسقاط فرض الوقت عنه وحكى ابن التين عن بعض من جواز الكلام في الخطبة أنه تأول قوله فقد لفتوت أي أمرت بالانصات من لا يجب عليه وهو جود شديد لان الانصات لم يختلف في مطلوبه فكيف يكون من أمر بما يطلبه الشرع لا غيا بل النهي عن الكلام مأخوذ من حديث الباب بدلالة الموافقة لانه اذا جعل قوله انصت مع كونه أمر يعرف لغوا فغيره من الكلام أولى أن يسمى لغوا وقد وقع عند أحد من رواة الاخر عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث بعد قوله فقد لفتوت عليك بنفسك واستدل به على منع جميع أنواع الكلام حال الخطبة وبه قال الجمهور في حق من سمعها وكذا الحكم في حق من لا يسمعها عند الاكثر قالوا واذا أراد الامر بالمعروف فليعمل بالاشارة وأغرب ابن عبد البر فقل الاجاع على وجوب الانصات على من سمعها الا عن قليل من التابعين ولفظه لا خلاف علمه بين فقهاء الامصار في وجوب الانصات للخطبة على من سمعها في الجمعة وأنه غير جائز أن يقول

الله تهدم البناء وغرق المال فادع الله لنا فرفع يده فقال اللهم حولنا ولا علينا فما يشير يده الى ناحية من العصاب الا انفرجت وصارت المدينة مثل الجوبة وسال الوادي فتاة شهرا ولم يبعني أحد من ناحية الاحدث بالجدو ﴿ باب الانصات يوم الجمعة والامام يتخطب وإذا قال لصاحبه أنصت فقد لفتا ﴾ وقال سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم ينصت اذا تكلم الامام حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الثابت أخبرني ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب أن ابا هريرة أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت والامام يتخطب فقد لفتوت

لمن معه من الجهال يتكلم والامام يحطّب انصت وغوها أخذ هذا الحديث وروى عن الشعبي وناس قليل انهم كانوا يتكلمون الا في حين قراءة الامام في الخطبة خاصة قال وقوله في ذلك مردود عند أهل العلم وأحسن آهوالهم أن يقال انه لم يبلغهم الحديث (قلت) الشافعي في المسئلة قولان مشهوران وبناهما بعض الاصحاب على الخلاف في أن الخطيبين بدل عن الركعتين أم لا فعلى الاول يحسمر لاعلى الثاني والثاني هو الاصح فمن ثم أطلق من أطلق منهم اباحة الكلام حتى شنع عليهم من شنع من المخالفين وعن أحد أيضا روايتان وعنه أيضا التفارقة بين من يسمع الخطبة ومن لا يسمعها وبعض الشافعية التفارقة بين من تنعقد بهم الجمعة فيجب عليهم الانصات دون من زاد فعله شيئا بفروض الكفاية واختلف السلف اذا خطب على النبي من القول وعلى ذلك يحمل ما نقل عن السلف من الكلام حال الخطبة والذي يظهر أن من نفي وجوبه أراد أنه لا يشترط في صحة الجمعة بخلاف غيره وبذلك على الوجوب في حق السامع أن في حديث على المشار إليه آقاؤه من نافله نصبت كان عليه كفلا من الوزان الوزان لا يرتفع على من فعل مباحا ولو كان مكروها كراهه تنزيه وأما استدلاله من أجاز مطلعا من قصة السائل في الاستسقاء ونحوه ففيه نظر لانه استدلال بالاحص على الاعم فيمكن أن يخص عموم الامر بالانصات بعقل ذلك كما مر عارض في مصلحة عامة كما خص بعضهم منه رد السلام لوجوبه ونقل صاحب المعنى الاضافي على أن الكلام الذي يجوز في الصلاة يجوز في الخطبة كحديث الضرير من البئر وعبارة الشافعي واذا خاف على أحد لم أو بأسا إذا لم يفهم عنه بالإيمان أن يتكلم وقد استنتى من الانصات في الخطبة ما إذا انتهى الخطيب الى كل مالم يشرع مثل الدعاء السلطان مثلا بل جزم صاحب التذنب بان الدعاء السلطان مكروه وقال النووي محله ما اذا جاز والافاء لولا الامور مطلوب اه ومحمل الترتل اذا لم يحث الضرير والافياح الخطيب اذا خشي على نفسه والله أعلم ﴿قوله باب الساعة التي في يوم الجمعة﴾ أي التي يجاب فيها الدعاء ﴿قوله عن أبي الزناد﴾ كذا رواه اصحاب مالك في الموطن ولهم فيه اسناد آخر أي أبي هريرة وفيه قصة له مع عبد الله بن سلام ﴿قوله فيه ساعة﴾ كذا فيه مبهم وعينت في احاديث آخر كما سألني ﴿قوله لا يوافقها﴾ أي يصادفها وهو أعم من أن يقصد لها أو يتفق له وقوع الدعاء فيها ﴿قوله وهو قائم يصلي بسأل الله﴾ هي صفات لمسلم أعربت حالا وبمحتمل أن يكون يصلي حاله لا تصافه بقائم ويسأل حال مترادفة أو متداخلة وأما ابن عبد البران قوله وهو قائم سقط من رواية أبي مصعب وابن أبي أويس ومطرف والتنيسي وقتيبة وأثبتنا الباقيون قال وهو زيادة محمولة عن أبي الزناد من روايته مالك ورواه غيره معا عنه وحكى أبو محمد بن السبعم عن محمد بن وضاح أنه كان يأمر بمحذفتها من الحديث وكان السبعم في ذلك أنه يشكل على أصح الاحاديث الواردة في تعيين هذه الساعة وهذا حديثان أحدهما انهما من جالوس الخطيب على المنبر أي انصرفا من الصلاة والثاني انهما من بعد العصر الى غروب الشمس وقد احتج أبو هريرة على عبد الله بن سلام لما ذكره القول الثاني بانها ليست ساعة صلاة وقد ورد النص بالصلاة فاجابه بالنص الا تخبر أن منتظر الصلاة في حكم المصلي فلو كان قوله وهو قائم عند أبي هريرة ثانيا لا احتج عليه بها لكنه سلم الجواب وارضاء وأفتى به بعده وأما اشكاله على الحديث الاول فمن جهة أنه يتناول حال الخطبة كله وليست صلاة على الحقيقة وقد أجب عن هذا الاشكال بحمل الصلاة على الدعاء أولا وانتظاره بحمل القيام على الملازمة والمواظبة ويؤيد ذلك أن حال القيام في الصلاة غير حال السجود والركوع والشهد مع ان السجود مظنة اجابة الدعاء فلو كان المراد بالقيام حقيقة لاخرجه فدل على أن المراد بمجاز القيام وهو المواظبة ونحوها ومنه قوله تعالى الامام عليه قائما فعلى هذا يكون التعبير عن المصلي بالقائم من باب التبصير عن الكل بالجزم التكنية فيه أنه أشهر أحوال الصلاة ﴿قوله شيئا﴾ أي مما يليق أن يدعوه المسلم ويسأل ربه تعالى وفي رواية سلمه بن علقمة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عند المصنف في الطلاق بسأل الله خيرا

﴿باب الساعة التي في يوم الجمعة﴾ حدثنا عبد الله ابن مسعود عن مالك عن أبي الزناد عن الاصمعي عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي بسأل الله تعالى شيئا الا أعطاه الله إياه

ولسلم من رواية محمد بن زيد عن أبي هريرة مثله وفي حديث أبي لبابة عند ابن ماجه ما لم يسأل حراما وفي حديث سعد بن جبادة عند أحمد ما لم يسأل اغما أو قطيعة رحم وهو نحو الاول وقطيعة الرحم من جهة الاثم فهو من عطف الخاص على العام للاهتمام به (قوله وأشار بيده) كذا هنا بإيها المفاعل وفي رواية أبي مصعب عن مالك وأشار رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية سلمة بن علقمة التي أشرت إليها ووضع أظفله على بطن الوسطى أو الخنصر فتنارزها وبين أو مسلم الكشي أن الذي وضع هو بشر بن المغضل راوى عنه سلمة بن علقمة وكان تفسير الإشارة بذلك وإنما ساعه لطيفة تنتقل ما بين وسط النهار إلى قرب آخره وبهذا يحصل الجمع بينهما وبين قوله بزهدا أي بقلها وسلم من رواية محمد بن زيد عن أبي هريرة وهي ساعة خفيفة وللطبراني في الأوسط في حديث أنس وهي قدر هذا حتى قبضه قال الزبير بن المنبر الإشارة لتقليلها هو لترغيب فيها والحض عليها يسارة وقتها وزرارة ضلها وقد اختلف أهل العلم من العصابة والتابعين ومن بعدهم في هذه الساعة هل هي باقية أو رفعت وعلى البقاء هل هي في كل جمعة أو في جمعة واحدة من كل سنة وعلى الاول هل هي وقت من اليوم معين أو مبهم وعلى التعيين هل تستوعب الوقت أو تبهم فيه وعلى الإيهام ما ابتدأه وما انتهاه وعلى كل ذلك هل تستقر أو تنتقل وعلى الانتقال هل تستغرق اليوم أو بعضه وهذا إذا ذكر تخصيص ما اتصل إلى من الاقوال مع أدلتها ثم أعود إلى الجمع بينها والترجيح فالاول أنها رفعت حكاه ابن عبد البر عن قوم وزيفه وقال عباس بن وهيد السلف على قائله وروى عبد الرزاق عن ابن جريح أخبرني داود بن أبي حصم عن عبد الله بن شخص مولى معاوية قال قلت لأبي هريرة أنهم يزعمون أن الساعة التي في يوم الجمعة يستجاب فيها الدعاء رفعت فقال كذب من قال ذلك قلت فهي في كل جمعة قال نعم أسنده قوى وقال صاحب الهدى إن أروادها أنها كانت معلومة فرفع عليها عن الأمانة قصارت مبهمه اجعل وإن أراد حقيقته فهو مردود على قائله القول الثاني أنها موجودة لكن في جمعة واحدة من كل سنة قاله كعب الأجلابي في هريرة فرد عليه فرجع إليه رواه مالك في الموطأ وأصحاب السنن الثالث أنها تخفى في جميع اليوم كما أخفيت ليلة القدر في العشر روى ابن خزيمة والحاكم من طريق سعيد بن الحرث عن أبي سلمة سألت أبي سعيد عن ساعة الجمعة فقال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عنها فقال قد أعلمتها ثم أنسيتها كما أنسيت ليلة القدر وروى عبد الرزاق عن معمر أنه سأل الزهري فقال لم أعلم فيها شيء إلا أن كعبا كان يقول لو أن إنسانا سمع جمعة في جمع لا شيء على تلك الساعة قال ابن المنذر معناه أنه يبدأ فيدعو في جمعة من الجمع من أول النهار إلى وقت معلوم ثم في جمعة أخرى يبتدئ من ذلك الوقت إلى وقت آخر حتى يأتي على آخر النهار قال وكعب هذا هو كعب الأجلابي قال وروى عن ابن عمر أنه قال إن طلب حاجة في يوم ليسر قال معناه أنه ينبغي المداومة على الدعاء يوم الجمعة كله أيام الوقت الذي يستجاب فيه الدعاء انتهى والذي قاله ابن عمر يصلح لمن يقوى على ذلك والألفاظ في كعب هل على كل أحد وقضية ذلك أنها كما يراى أنها غير معينة وهو قضية كلام جمع من العلماء كالإمامين وصاحب المغني وغيرهما حيث قالوا يستحب أن يكثروا الدعاء يوم الجمعة رجاء أن يصادق ساعة الإجابة ومن جهة هذا القول تشييعها بلسة القدر والاسم الأعظم في الأسماء الحسنى والحكمة في ذلك بحث العباد على الاجتهاد في الطلب واستيعاب الوقت بالعبادة يتحقق الأمر في شيء من ذلك لكان مقتضا للاقتصار عليه وإعمال ما عداه الرابع أنها تنتقل في يوم الجمعة ولا تنزيم ساعة معينة لا ظاهرة ولا مخفية قال الغزالي هذا أشبه الاقوال وذكره الاثرم احتمالا وجرم به ابن عساکر وغيره وقال الحب الطبري أنه لا يظهر وعلى هذا لا يتأني ما قاله كعب في الجزم بنصها الخامس إذا أذن المؤذن لصلاة الغداة ذكره شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي وشيخنا سراج الدين بن المقفع في شرحه على البخاري ونسباه لشيخ ابن أبي شيبة عن عائشة وقد رواه الزواني في مسنده عنها فاطلق الصلاة ولم يقيد بها ورواه ابن المنذر فقيدها بصلاة الجمعة والله أعلم السادس

وأشار بيده بقلها

قوله ابن شخص كذا في بعض  
المتن وفي بعضها بدون  
تقطوع حرر الاسم اه

من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ورواه ابن عساكر من طريق أبي جعفر الرازي عن ليث بن أبي سلمة عن مجاهد عن أبي هريرة وحكاية القاضي أبو الطيب الطبري وأبو نصر بن الصباح وعياض والقروطي وغيرهم وعبارة بعضهم ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس السابع مثله ورواه من العصر إلى الغروب ورواه سعيد بن منصور عن خلف بن خليفة عن ليث بن أبي سلمة عن مجاهد عن أبي هريرة ونافعه فضل بن سباح عن ليث عند ابن المنذر وليث ضعيف وقد اختلف عليه في كثر الأثر الثامن مثله ورواه ما بين أن ينزل الإمام من المنبر إلى أن يكبر ورواه حديد بن زنجويه في الترغيب له من طريق عطاء ابن قرة عن عبد الله بن صهري عن أبي هريرة قال التمسوا الساعة التي يحجب فيها الله يوم الجمعة في هذه الأوقات الثلاثة فذكرها التاسع أنها أول ساعة بعد طلوع الشمس حكاية الجيبي في شرح التبيين وتبعه المحب الطبري في شرحه العاشر عند طلوع الشمس حكاية الغزالي في الإحياء وعبر عنه الزين ابن المنبر في شرحه بقوله ما بين أن ترتفع الشمس شبها إلى ذراع وعزها لا يذر الحادي عشر أنها في آخر الساعة الثالثة من النهار حكاية صاحب المغني وهو في مسند الإمام أحمد من طريق علي بن أبي طلحة عن أبي هريرة فروى يوم الجمعة في طبع طينة آدم وفي آخر ثلاث ساعات منه ساعة من دعا الله فيها استجيب له وفي أسناده فروج بن فضالة وهو ضعيف وعلي لم يسمع من أبي هريرة قال المحب الطبري قوله في آخر ثلاث ساعات يحتمل أمرين أحدهما أن يكون المراد الساعة الأخيرة من الثلاثة الأولى ثانيهما أن يكون المراد أن في آخر كل ساعة من الثلاثة ساعة أجابة فيكون فيه تجزؤا لاطلاق الساعة على بعض الساعة \* الثاني عشر من الزوال إلى أن يصير الظل نصف ذراع حكاية المحب الطبري في الإحكام وقبلة الكشي المنذرى \* الثالث عشر مثله لكن قال إلى أن يصير الظل ذراعاً حكاية عياض والقروطي والنوري \* الرابع عشر بعد زوال الشمس بشبر إلى ذراع ورواه ابن المنذر وابن عبد البر بإسناد قوي إلى الحرب بن يزيد الحفري عن عبد الرحمن بن حجيبة عن أبي ذر أن امرأته سأله عنها فقال ذلك ولهم مأخذ القولين الذين قبله الخامس عشر إذا زالت الشمس حكاية ابن المنذر عن أبي العالبة وورد نحوه في أثناء حديث عن علي وروى عبد الزان من طريق الحسن أنه كان يضراها عند زوال الشمس بسبب قصة وقعت لبعض أصحابه في ذلك وروى ابن سعد في الطبقات عن عبيد الله بن نوفل نحو القصة وروى ابن عساكر من طريق سعيد بن أبي هريرة عن قتادة قال كانوا يرون الساعة المستجاب فيها الدعاء إذا زالت الشمس وكان مأخذهم في ذلك أنها وقت اجتماع الملائكة وابتداء دخول وقت الجمعة وابتداء الأذان ونحو ذلك \* السادس عشر إذا أذن المؤذن لصلاة الجمعة ورواه ابن المنذر عن حنيفة قالت يوم الجمعة مثل يوم عرفة تنفض فيه أبواب السماء وفيه ساعة لا يسأل الله فيها العبد شيئاً إلا أعطاه قيل أية ساعة قالت إذا أذن المؤذن لصلاة الجمعة وهذا يغير الذي قبله من حيث أن الأذان قد يتأخر عن الزوال قال الزين بن المنبر ويعين حمله على الأذان الذي بين يدي الخطيب \* السابع عشر من الزوال إلى أن يدخل الرجل في الصلاة ذكره ابن المنذر عن أبي السوار العدوي وحكاية ابن الصباح بلفظ إلى أن يدخل الإمام \* الثامن عشر من الزوال إلى خروج الإمام حكاية القاضي أبو الطيب الطبري \* التاسع عشر من الزوال إلى غروب الشمس حكاية أبو العباس أحمد بن علي بن كتاب الدزماري وهو زاي ساكنة وقيل بإدخاله في التبع في نكته على التبيين عن الحسن وقله عنه شيئاً سراج الدين بن المقفع في شرح البخاري وكان الدزماري المنذر كروفي عصر ابن الصلاح \* العاشر من ما بين خروج الإمام إلى أن تقام الصلاة ورواه ابن المنذر عن الحسن وروى أبو بكر المروزي في كتاب الجمعة بإسناد صحيح إلى الشعبي عن عوف بن حضير رجل من أهل الشام مثله الحادي والعشرون عند خروج الإمام ورواه حديد بن زنجويه في كتاب الترغيب عن الحسن أن رجلاً مر به وهو ينص في ذلك الوقت الثاني والعشرون ما بين خروج الإمام إلى أن تنفض الصلاة ورواه ابن جرير من

طريق اسمعيل بن سالم عن الشعبي قوله ومن طريق معاوية بن قرة عن أبي بردة عن أبي موسى قوله وفيه أن ابن عمر استحب ذلك \* الثالث والعشرون ما بين أن يحرم البيع إلى أن يحل رواه سعيد بن منصور وابن المنذر عن الشعبي قوله أيضا قال الزين بن المنبر وجهه أنه أخص أحكام الجمعة لأن الفضل باطل عند الأكره فلا تخلف ذلك في غير هذه الساعة بحيث ضاقت الوقت فتشاغل اثنان بفتح البيع فخرجوا فانتقلت الصلاة لا تغلوم بطل البيع \* الرابع والعشرون ما بين الأذان إلى انقضاء الصلاة رواه جدي بن زنجويه عن ابن عباس وحكاه البغوي في شرح السنة عنه \* الخامس والعشرون ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن تقضى الصلاة رواه مسلم وأبو داود ومن طريق مخزومة بن بكير عن أبيه عن أبي بردة عن أبي موسى أن ابن عمر سأله عما سمع من أبيه في ساعة الجمعة فقال سمعت أبي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره وهذا القول يمكن أن يتخذ من اللذين قبله \* السادس والعشرون عند التأذين وعند تكبير الإمام وعند الإقامة رواه جدي بن زنجويه من طريق سالم بن عامر عن عوف بن مالك الأشجعي الهباني \* السابع والعشرون مثله لكن قال إذا أذن وإذا قرأ المنبر وإذا أقيمت الصلاة رواه ابن أبي شيبة وابن المنذر عن أبي أمامة الهباني قوله قال الزين بن المنبر ما ورد عند الأذان من إجابة الله فانيأكل يوم الجمعة وكذلك الإقامة وأما ما كان جلوس الإمام على المنبر فلا نه وقت استماع الاكروالات في المقصود من الجمعة \* الثامن والعشرون من حين يفتح الإمام الخطبة حتى يفرغها رواه ابن عبد البر من طريق محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن عمر فروعا واسناده ضعيف \* التاسع والعشرون إذا بلغ الخطيب المنبر وأخذ في الخطبة حكاه الغزالي في الأحياء \* الثلاثون عند الجلوس بين الخطبتين حكاه الطبري عن بعض شراح المصابيح \* الحادى والثلاثون انما عند نزول الإمام من المنبر رواه ابن أبي شيبة وجدي بن زنجويه وابن جرير وابن المنذر بإسناد صحيح إلى أبي أمامة عن أبي بردة قوله وحكاه الغزالي قولاً بلفظ إذا قام الناس إلى الصلاة \* الثانية والثلاثون حين تقام الصلاة حتى يقوم الإمام في مقامه حكاه ابن المنذر عن الحسن أيضا وروى الطبراني من حديث مجوعة بنت سعد بن جهم فروعا بإسناد ضعيف \* الثالث والثلاثون من إقامة المصطفى صلى الله عليه وسلم الصلاة رواه الترمذي وابن ماجه من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده فروعا وفيه قالوا أيساعة يارسول الله قال حين تقام الصلاة إلى أن تصرف منها وقد ضعف كثير روايته كثير ورواه البيهقي في الشعب من هذا الوجه بلفظ ما بين أن ينزل الإمام من المنبر إلى أن تقضى الصلاة ورواه ابن أبي شيبة من طريق مغيرة بن واصل الأحمد عن أبي بردة قوله واسناده قوى إليه وفيه أن ابن عمر استحسن ذلك منه وبرك عليه ومصح على رأسه وروى ابن جرير وسعيد بن منصور عن ابن سيرين نحوه \* الرابع والثلاثون هي الساعة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فيها الجمعة رواه ابن عساکر بإسناد صحيح عن ابن سيرين وهذا يغاير الذي قبله من جهة إطلاق ذلك وتضيدها أو كانه أخذ من جهة أن صلاة الجمعة أفضل صلوات ذلك اليوم وإن الوقت الذي كان يصلي فيه النبي صلى الله عليه وسلم أفضل الأوقات وإن جميع ما تقدم من الأذان والخطبة وغيرها مسائل وصلاة الجمعة هي المقصودة بالذات ويؤيده ورود الإلهام في القرآن بتكثير الذكر حال الصلاة كأورد الإلهام بتكثير الذكر حال القتال وذلك في قوله تعالى إذا قمتم فتأبوا واذكروا الله كثيرا لعلمكم فقلون وفي قوله إذا فرغ من الصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله إلى أن ختم الآية بقوله واذكروا الله كثيرا لعلمكم فقلون وليس المراد إشباع الذكر بعد الاشارة وإن عطف عليه وإنما المراد تكثير الذكر المشارة إليه أول الآية والله أعلم \* الخامس والثلاثون من صلاة العصر إلى غروب الشمس رواه ابن جرير من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً ومن طريق صفوان بن سليم عن أبي مسلمة عن أبي سعيد فروعا بلفظ فالتسوا بعد العصر وذكر ابن عبد البر أن قوله فالتسوا إلى آخره مدرج في

المقبر من قول أبي سلمة ورواه ابن مسنيد عن هذا الوجه وزاد عقل ما يكون الناس ورواه أبو  
 نعيم في الحلية عن طريق الشيباني عن عون بن عبد الله بن عتبة عن أخيه عبيد الله كقول ابن عباس  
 ورواه الترمذي عن طريق موسى بن وردان عن أنس مرفوعا بلفظ بعد العصر إلى غيبوبة الشمس  
 واستاده ضعيف السادس والثلاثون في صلاة العصر ورواه عبد الرزاق عن عمر بن ذر عن يحيى بن ابي  
 ابن أبي طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة في قصة السابع والثلاثون بعد العصر إلى آخر  
 وقت الاختيار حكاية الغزالي في الأحياء الثامن والثلاثون بعد العصر كما تقدم عن أبي سعيد مطلقا  
 ورواه ابن عساكر عن طريق محمد بن سلمة الأنصاري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعا  
 بلفظ وهي بعد العصر ورواه ابن المنذر عن مجاهد مثله ورواه ابن جرير عن طريق ابراهيم بن مسرة  
 عن رجل أرسله عمرو بن أبي هريرة فذكر مثله قال ومعه عن الحكم عن ابن عباس مثله  
 ورواه أبو بكر المروزي عن طريق الثوري وشعبة جميعا عن يونس بن خباب قال الثوري عن عطاء  
 وقال شعبة عن أبيه عن أبي هريرة مثله وقال عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه أنه كان  
 يخبرنا بعد العصر وعن ابن جرير عن بعض أهل العلم قال لأعله إلا عن ابن عباس مثله فقليل لا صلاة  
 بعد العصر فقال بلى لكن من كان في مصلاة لم يقم منه فهو في صلاة التاسع والثلاثون من وسط النهار  
 إلى قرب آخر النهار كما تقدم أول الباب عن سلمة بن علقمة الأديب عن من حديث تصفوا الشمس إلى أن  
 تغيب ورواه عبد الرزاق عن ابن جرير عن اسمعيل بن كيسان عن طاوس قوله وهو قريب من الذي  
 بعده الحادي والأربعون آخر ساعة بعد العصر ورواه أبو داود والنسائي والحاكم بإسناد حسن عن  
 أبي سلمة عن جابر مرفوعا في أوله أن النهار ثنتا عشرة ساعة ورواه مالك وأصحاب السنن وابن خزيمة  
 وابن جبان عن طريق محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عبد الله بن سلام قوله وفيه مناظرة  
 أبي هريرة في ذلك واحتجاج عبد الله بن سلام بأن منتظر الصلاة في صلاة وروى ابن جرير عن طريق  
 العلان بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا مثله ولم يذكر عبد الله بن سلام قوله ولا القصة  
 ومن طريق ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن عبد الجبار قوله وقال عبد  
 الرزاق أخبرنا ابن جرير أخبرني موسى بن عفيف أنه سمع أبا سلمة يقول حدثنا عبد الله بن عامر فذكر  
 مثله وروى البراء وابن جرير عن طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عبد الله بن سلام  
 مثله وروى ابن أبي خزيمة عن طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وأبي هريرة وأبي سعيد فذكر  
 الحديث وفيه قال أبو سلمة فقلت لعبد الله بن سلام فذكر ذلك له فلم يعرض بذلك النبي صلى الله عليه  
 وسلم بل قال النهار ثنتا عشرة ساعة وانها في آخر ساعة من النهار ولا بن خزيمة عن طريق أبي النضر  
 عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام قال قلت رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس أتابع في كتاب الله  
 أن في الجمعة ساعة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بعض ساعة قلت نعم أو بعض ساعة الحديث  
 وفيه قلت أي ساعة فذكره وهذا يحتمل أن يكون القائل قلت لعبد الله بن سلام فيكون مرفوعا ويحتمل  
 أن يكون بأسلة فيكون موقوفا وهو الأرجح لتصريره في رواية يحيى بن أبي كثير بأن عبد الله بن سلام  
 لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الجواب الثاني والأربعون من حين تغيب نصف قرص الشمس  
 أو من حين غلبت الشمس للغروب إلى أن يشكك في غروبها ورواه الطبراني في الأوسط والدارقطني في العلل  
 والبيهقي في الشعب وفضائل الأوقات من طريق زيد بن علي بن الحسين بن علي حدثني من جده عن مولاة  
 فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت حدثني فاطمة عليها السلام عن أبيها فذكر الحديث  
 وفيه قلت النبي صلى الله عليه وسلم أي ساعة هي قال إذا تدلى نصف الشمس للغروب فكانت فاطمة إذا  
 كان يوم الجمعة أرسلت غلاما إليها يقال له زيد ينظر لها الشمس فإذا أخبرها أنها تالت للغروب أقبلت على  
 الدعاء إلى أن تغيب في استاده اختلاف على زيد بن علي وفي بعض رواه من لا يعرف حاله وقد أخرج بعض

ابن راهوي في مسنده من طريق سعيد بن راشد عن زهير بن علي عن فاطمة لم يذكرها بانه وقال فيه اذا  
 نزلت الشمس الغروب وقال فيه تقول لغلالم يقال له اربدا صعد على القراب فاذا نزلت الشمس للغروب  
 فآخر في الباقي بخروفي آخره ثم صلى يعني المغرب فهذا جميع ما اتصل الى من الاقوال في ساعة الجمعة  
 مع ذكر أدلتها وبيان حالها في الصحة والضبط والرفع والوقف والاشارة الى ما أخذ بعضها ولاست كلها  
 متفارة من كل جهة بل كثير منها يمكن أن يتقدم غيره ثم ظفرت بعد كتابة هذا بقول زائدة على ما تقدم  
 وهو غير منقول استنبطه صاحبنا العلامة الحافظ شمس الدين الجزري وأذن لي في روايته عنه في  
 كتابه السعي الحسن الحسين في الادعية لما ذكر الاختلاف في ساعة الجمعة واقتصر على غايته أقوال  
 مما تقدم ثم قال ما نصه والذي أعرفه أنها وقت قراءة الامام الفاتحة في صلاة الجمعة الى أن يقول آمين  
 جعابن الاحاديث التي تحت كذا قال ويخذه في نفسه أنه يقوت على الداعي حينئذ الانصات لقراءة الامام  
 فليتمل قال الزين بن المنبر يحسن جمع الاقوال وكان قد ذكر مما تقدم عشرة أقوال تبعها ابن بطال  
 قال فتكون ساعة الاجابة واحدة منها لا يبينها فيصافها من اجتهاد في الدعاء في جميعها والله المستعان  
 وليس المراد من أكثره أنه يستوعب جميع الوقت الذي عين بل المعنى أنها تكون في أثناء لقوله فيها مضى  
 بقولها وقوله وهي ساعة خضفة وفائدة كرا الوقت انها تنقل فيه فيكون ابتداء مظنتها ابتداء الخطبة  
 مثلا وتاخرها انتهاء الصلاة وكان كثيرا من القائلين عين ما تنقله وقوعها فيه من ساعة في أثناء وقت  
 من الاوقات المذكورة فهذا التقرير بقل الانتشار جدا ولا شك أن أروج الاقوال المذكورة حديث  
 أبي موسى وحديث عبد الله بن سلام كما تقدم قال المحب الطبري أصح الاحاديث فيها حديث أبي موسى  
 وأشهر الاقوال فيها قول عبد الله بن سلام وما عداهما اماما موافقا لهما أو لاحدهما أضعف  
 الاسناد أو موقوف استند قاله اليه ابنه دوزن فوقف ولا يعارضهما حديث أبي سعيد في كونه صلى الله  
 عليه وسلم أتت بها بعد أن علموا الاحتمال أن يكونا معاذك منه قيل أن أنسى أن أثار ذلك اليه في غيره  
 وقد اختلف السلف في أيهما أروج فروى البيهقي من طريق أبي الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري أن  
 مسلما قال حديث أبي موسى أجود شيء في هذا الباب وأصحوه بذلك قال البيهقي وابن العربي وجاعة  
 وقال القرطبي هو نص في موضع الخلاف فلا يلتفت الى غيره وقال التوروي هو الصحيح بل الصواب جزم في  
 الرخصة بأنه الصواب وجهه أيضا بكونه هو فواصر يحاوي أحد الصيغين وذهب آخرون الى ترجيح  
 قول عبد الله بن سلام حكى الترمذي عن أحمد أنه قال أكثر الاحاديث على ذلك وقال ابن عبد البر أنه  
 أثبت شيء في هذا الباب وروى سعيد بن منصور باسناد صحيح الى أبي سلمة بن عبد الرحمن أن ناسا من  
 الصحابة اجتمعوا فتمدحوا ساعة الجمعة ثم اختلفوا في مختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة وجهه  
 كثير من اللغة أيضا كاحد واسحق ومن المالكية الطرطوشي وحكى العلاني أن شيخه ابن الزمكنا  
 شيخ السانبة في وقته كان يختاره ويحكيه عن نص الشافعي وأجابوا عن كونه ليس في أحد الصيغين  
 بان الترجيح على الصيغين أو أحدهما القما هو حيث لا يكون مما انتقد الحافظ كحديث أبي موسى  
 هذا فإنه أعلى لا تقطاع والاضطراب أما الاقطاع فلان مخروعة من تكريم لم سمع من أبيه قاله احمد بن  
 حاد بن خاله عن مخروعة نفسه وكذا قال سعيد بن أبي حمزة عن موسى بن سلمة عن مخروعة وزادنا في  
 كتب كانت عندنا في علي بن المديني لم أجمع أحدا من أهل المدينة يقول عن مخروعة أنه قال في شيء من  
 حديثه سمعت أبي ويا قال مسلم يكن في المنع من ساكن اللقاء مع المعاصرة وهو كذلك هنا لا نقول بوجود  
 التصريح عن مخروعة بأنه لم يسمع من أبيه كاف في دعوى الاقطاع وأما الاضطراب فنقد رواه أبو اسحق  
 وواصل الاحد بوجهه وبين قرعة وغيرهم عن أبي بردة من قوله هو ولا من أهل المكوفة وأوردته كوفي  
 فهم أعلم بجديته من يكبر الذي يوم عدد وهو واحد وأيضا قاله كان عند أبي بردة هو فوالله بقت فيه  
 رأي بخلاف المرفوع ولهذا جزم الدارقطني بان الموقوف هو الصواب وسلك صاحب الهدى مسلكا آخر

فاختار أن ساعة الإجابة منحصره في أحد الوقتين المذكورين وإن أحدهما لا يعارض الآخر لا احتمال أن يكون صلى الله عليه وسلم دل على أحدهما في وقت وعلى الآخر في وقت آخر وهذا أقول ابن عبد البر الذي ينبغي الاجتهاد في الدعاء في الوقتين المذكورين وسبق إلى نحو ذلك الإمام أحمد وهو أولى في طريق الجمع وقال ابن المنير في الحاشية إذا علم أن فائدة الإجماع لهذه الساعة والجملة لا تصدر من الله تعالى على الأكتار من الصلاة والدعاء ولو بين لا تكل الناس على ذلك وتركوا ما عداها فالجواب بعد ذلك بمن يحتاج في طلب تحديد هاتين الحديتين من القوائد غير ما تقدم فضل يوم الجمعة لا اختصاصه بساعة الإجابة وفي مسلم أنه خبر يوم طلعت عليه الشمس وفيه فضل الدعاء واستجاب الأكتار منه واستدل به على بقاء الأجل بعد النبي صلى الله عليه وسلم وتعقب بأن الاختلاف في بقاء الأجل في الأحكام الشرعية لا في الأمور الجردية كوقت الساعة فهذا الخلاف في آجاله والحكم الشرعي المتعلق بساعة الجمعة ليلته القدور وهو تحصيل الأفضلية يمكن الوصول إليه والعمل بمقتضاه باعتدال اليوم والليله فلم يبق في الحكم الشرعي آجال والله أعلم فإن قبل ظاهره الحديث حصول الإجابة لكل راع الشرط المتقدم مع أن الزمان يختلف باختلاف البلاد والمصلي فيقدم بعض على بعض وساعة الإجابة متقطعة بالوقت فكيف تتفق مع الاختلاف أجب باحتمال أن تكون ساعة الإجابة متقطعة بفعل كل مصلي كما قبل نظيره في ساعة الكراهة ولعل هذا فائدة جعل الوقت الممتد مظنة لها وإن كانت هي خفيفة ويحتمل أن يكون عبر عن الوقت بالفعل فيكون التقدير وقت جواز الخطبة أو الصلاة ونحو ذلك والله أعلم ﴿ قوله باب إذا نذر لناس عن الإمام في صلاة الجمعة الخ ﴾ ظاهر الترجمة أن استقرار الجماعة الذين تنعقد بهم الجمعة إلى غماها ليست بشرط في محتمل بشرط أن ينبئ منهم بقية ما لم تعرض الجارية لصدورهم تقوم بهم الجمعة لانه ثبت منه شيء على شرطه وجهه للعلمانية خمسة عشر قولاً أحدها نص من الواحد نقله ابن حزم الثاني اثنان كالجماعة وهو قول النخعي وأهل الظاهر والحسن بن يحيى الثالث اثنان مع الإمام عند أبي يوسف ومحمد الرابع ثلاثة معه عند أبي حنيفة والخامس سبعة عند عمرمة السادس تسعة عند ربيعة السابع اثنا عشر عنه في رواية الثامن مثله غير الإمام عند اصق التاسع عشرون في رواية أبي حبيب عن مالك العاشر ثلاثون كذلك الحادي عشر أربعون بالإمام عند الشافعي الثاني عشر غير الإمام عنه به قال عمر بن عبد العزيز بزوافئة الثالث عشر بخون عن أحمد في رواية وحكى عن عمر بن عبد العزيز الرابع عشر غافون حكاه المازري الخامس عشر جمع كثير غير ذلك لعل هذا الأخير أرجحهما من حيث الدليل ويمكن أن يزداد العدد باعتبار زيادة شرط كالكورة والحرية والبوغي والافاسمة والاسيطان فيكمل بذلك عشرين قولاً ﴿ قوله جازة ﴾ في رواية الأصلي تامة ﴿ قوله عن حصين ﴾ هو ابن عبد الرحمن الواسطي ومدار هذا الحديث في الحصين عليه وقد رواه تارة عن سالم بن أبي الجعد وحده كاهنا وهي رواية أكثر أصحابه وتارة عن أبي سفيان طه بن نافع وحده وهي رواية قيس بن الربيع وامرأئيل عند ابن مردويه وتارة جمع بينهما عن جابر وهي رواية خالد بن عبد الله عند المصنف في التفسير وعند مسلم وكذا رواية هشام عنده أيضاً ﴿ قوله بينما نحن نعلي ﴾ في رواية خالد المذكورة عند أبي يعقوب المستخرج بيننا نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة وهذا ظاهر في أن انقضاءهم وقع بعد دخولهم في الصلاة لكن وقع عند مسلم من رواية عبد الله بن إدريس عن حصين ورسول الله صلى الله عليه وسلم بخطبه وله في رواية هشام بينا النبي صلى الله عليه وسلم قائم زاد أبو عوانة في صحيحه والترمذي والمدار قطني من طريقه بخطبه ومثله لأبي عوانة من طريق عبد بن العوام ولعبد بن حميد من طريق سليمان بن كثير كلاهما عن حصين وكذا وقع في رواية قيس بن الربيع واسرائيل ومثله في حديث ابن عباس عند البزار وفي حديث أبي هريرة عند الطبراني في الأوسط وفي مسند قتادة عند الطبراني وغيره فعلى هذا فقله بصلى أى ينتظر الصلاة وقوله

(باب) إذا نذر الناس  
عن الإمام في صلاة الجمعة  
فصلاة الإمام ومن بقي  
جائزاً حدثنا معاوية بن  
عمر وقال حدثنا زائدة عن  
حصين عن سالم بن أبي  
الجعد قال حدثنا جابر بن  
عبد الله قال بينما نحن  
نصلي مع النبي صلى الله  
عليه وسلم



في الصلاة أي في الخطبة مثلا وهو من نسجته الشيء بما قارب به فهذا يجمع بين الروايتين ويؤيده استدلال ابن مسعود على القيام في الخطبة الآية المذكورة كما أخرجه ابن ماجه بإسناد صحيح وكذا الاستدلال بكتب ابن حجر في صحيح مسلم وحل ابن الجوزي قوله بخطب فقال على أنه خبر آخر خبر خبر كونهم كانوا معه في الصلاة فقال التقدير سليمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان خطب قائما الحديث ولا يخفى تكلفه (قوله إذا قبلت غير) بكسر الهمزة هي الابل التي تحمل التجارة طعاما كانت أو غيره وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها ونقل ابن عبد الحق في جمعه أن البخاري لم يخرج قوله إذا قبلت غير تحمل طعاما وهو ذلول منه نعم سقط ذلك في التفسير وثبت هنا في أوائل البيوع وزاد فيه إنما أقبلت من الشام ومثله لمسلم من طريق جرير عن حصين ووقع عند الطبري من طريق السدي عن أبي مالك حمزة فرقهما أن الذي قدمهما من الشام دحية بن خليفة الكلبي ونحوه في حديث ابن عباس عند المزاري ولا ين مردويه من طريق الفضال عن ابن عباس جاءت غير عبد الرحمن بن عوف وجمع بين هاتين الروايتين بأن التجارة كانت لعبد الرحمن بن عوف وكان دحية السفي فيهما وكان مقارضا لوقوف رواية ابن وهب عن الثبث أنها كانت لوردة الكلبي ويجمع بأنه كان رفيق دحية (قوله فالتفتوا إليها) فروايتها ابن فضيل في البيوع ناقض الناس وهو وافق لفظ القرآن: وال على أن المراد بالالتفات الانصراف ويؤيده على من جعل الالتفات على ظاهره فقال لا يفهم من هذا الانصراف عن الصلاة وقطعها وانما يفهم منه التفتهم وجوههم أو فلو بهم وأما هيئة الصلاة المخرجة فبإقية ثم هو مبني على أن الالتفات وقع في الصلاة وقد رجع فيما مضى أنه إنما كان في الخطبة فلو كان كاقبل لما وقع هذا الإنكار الشديد فإن الالتفات فيها لا ينافي الاجتماع وقد غفل قائمه عن بقية ألفاظ الخبر وفي قوله فالتفتوا الحديث التفات لأن السياق يقتضي أن يقول فالتفتوا كأن الحكمه في عدول جابر من ذلك أنه لو لم يكن ممن التفت كسبائي (قوله الاثني عشر) قال الكرماني ليس هذا الاستثناء مقررا فيصير رفعه بل ممن ضمير بن الذي يعود الي المصلين فيؤدونه الرفع والنصب قال وقد ثبت الرفع في بعض الروايات اهـ ووقع في تفسير الطبري وابن أبي حاتم بإسناد صحيح إلى أبي قتادة قال قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كم أنتم قدوة أنفسهم فأنهم اثنا عشر رجلا واهم اهـ وفي تفسير اسمعيل بن أبي زياد الشامي وأما أنان وابن مردويه من حديث ابن عباس وسبع نسوة لكن إسناده ضعيف وانفتحت هذه الروايات كلها على اثني عشر رجلا وأما رواه علي بن أبي عاصم عن حصين بإسناد المذكور فقال الأربعين رجلا أخرجه المداوقني وقال تفرد به علي بن أبي عاصم وهو ضعيف الحفظ وخالفه أصحاب حصين كلهم وأما ما نسبهم فوقع في رواية خالد الطيمان عند مسلم أن جابرا قال أنا فنيهم وله في رواية هشيم فنيهم أبو بكر وعمر وفي الترمذي أن هذه زيادة في رواية حصين عن أبي سفيان دون سالم وله شاهد عند عبد بن جبر عن الحسن مرسل ورجال إسناده ثقات وفي تفسير اسمعيل بن أبي زياد الشامي أن سالم لم يأت في حديثه منهم وروى العقيلي عن ابن عباس أن منهم الخلفاء الأربعة وابن مسعود وأما من الانصار وحكى السهيلي أن أسد بن عمرو روى بسند منقطع أن الاثني عشر هم العشرة المبشرون بلال وابن مسعود قال وفي رواية عمار بن عبد الله بن مسعود اهـ ورواية العقيلي أقوى وأشبهه بالصواب ثم وجدت رواية أسد بن عمر وعند العقيلي بسند متصل لا كالأثر السهيلي أنه منقطع أخرجه من رواية أسد بن حصين عن سالم (قوله فنزلت هذه الآية) ظاهر في أنها نزلت بسبب قدوم العير المذكورة والمراد بالله وعلى هذا ما ينشأ من رؤية القادمين وماء معهم ووقع عند الشافعي من طريق جعفر بن محمد عن أبيه مرسل أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوم الجمعة وكانت لهم سوق كانت بنو سليم يجلبون إليها الخيل والابل والسمن يقدموا فخرج إليهم الناس وركبوه وكان لهم لهم بصر فوهم فنزلت ووصله أبو عواذ غني بحجة والطبري بن ذكر جابريه أنهم كانوا إذا نسكوا انصرفوا إلى الجوارير بالمزمار فيشدد

إذا قبلت غير تحمل طعاما  
فالتفتوا إليها حتى ما بقي  
مع النبي صلى الله عليه  
وسلم الاثني عشر رجلا  
فنزلت هذه الآية وإذا  
رأوا تجارة أولهوا انفتخوا  
المهاوتر كوكبا

الناس اليهم ويدعون رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاموا فزلت هذه الآية وفي مرسل مجاهد عن  
 عدي بن حديد كان رجال يقومون الى فوافهم الى السفر يقدمون بدعون النجارة ولهم فزلت ولا بعد  
 فان نزل في الامر من ماوا أكثر وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى مع تفسير الآية المذكورة في  
 كتاب التفسير ان شاء الله تعالى والنكتة في قوله انفضوا اليها دون قوله الما آرا اليه ان الجمهور يكن  
 مقصودا لانه ما كان نجا للتجارة أو حذف لدلالة أحدهما على الآخر وقال الزجاج أعبد الصبر  
 الى المحسن أي انفضوا الى آية أي لربو امامه معوه (فائدة) ذكر الحجة في الجمع ان أبا مسعود  
 الدمشقي ذكر في آخر هذا الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال لو تابعتهم حتى يريق منكم أحدا لسال  
 بكم الوادي نارا قال وهذا المأجدة في الكتابين ولا في مستخرجي الامعاء والبرقاني قال وهي فائدة  
 من أبي مسعود ولعلنا نجد ما بالاسناد فيما بعد انتهى ولم أرهذه الزيادة في الاطراين لابي مسعود ولا هي  
 في شيء من طرق حديث جابر المذكورة وانما وقعت في مرسل الحسن وقتادة المتقدم ذكرهما وكذا  
 في حديث ابن عباس عند ابن مردويه وفي حديث أنس عند أبيه بن أبي يادوسند ساقط وفي هذا  
 الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن الخطبة تكون عن قيام كما تقدم وانما اشتراط في الجمعة حكاه  
 القرطبي واستبعده وأن البيع وقت الجمعة ينقذر جم عليه سعد بن منصور وكأنه أخذ من كونه  
 صلى الله عليه وسلم لم يأمرهم بفتح ما بنا به أو فافيه من العير المذكورة ولا يفتي فافيه وفيه كراهية ترك  
 معاج الخطبة بعد الشروع فيها واستدل به على جواز انعقاد الجمعة باثني عشر نفسا وهو قول ربيعة  
 ويحيى أيضا على قول مالك وجه الدلالة منه أن العدد المعترف في الابتداء يعتبر في الدعاء فلما تبطل  
 الجمعة بانقضاء الزائد على الاثني عشر دل على أنه كاف وتعب يانه يحمل على غاى حتى عادوا أو عاد  
 من تجزئتهم اذ لم يرد في الخبر أنه أم الصلاة ويحمل أيضا أن يكون انهما ظهورا أو إضافا فقد فرق كثير من  
 العلماء بين الابتداء والدوام في هذا قيل اذا انقضت فيضطر ما طرأ بعد ذلك ولو بقي الامام وحده وقيل  
 يشترط بقاء واحد معه وقيل اثنتين وقيل يفرق بين ما اذا انقضوا بعد قيام الر كعة الاولى فلا يضر بخلاف  
 ما قيل ذلك والى ظاهر هذا الحديث صار اصح بن راهويه فقال اذا انقضوا بعد الانقضاء فبشترط بقاء  
 اثني عشر رجلا وتعب بانها واقعة عين لا عموم فيها وقد تقدم أن ظاهر رجس البخاري يقتضى أن  
 لا ينقضي الجمع الذي يبقى مع الامام بعد معين وتقدم رجع كون الانقضاء وقع في الخطبة لا في الصلاة  
 وهو اللائق بالصلاة تحسينا للطن بهم وعلى تقدير أن يكون في الصلاة حل على أن ذلك وقع قبل النهي  
 كما لا يتناولوا أعمالكم وقبل النهي عن الفعل الكثير في الصلاة وقول المصنف في المترجمة فصلاة  
 الامام من بني جائرة يؤخذ منه انه يرى ان الجميع لو انفضوا في الر كعة الاولى ولو بقي الا الامام وحده انه  
 لا يصح له الجمعة وهو كذلك عند الجمهور كما تقدم فربما قيل تصح ان بني واحد وقيل ان بني اثنان وقيل  
 ثلاثة وقيل ان كل من صلى بهم الر كعة الاولى يحسب ان بني وقيل يشهدا ظهورا مطلقا وهذا الخلاف كله أقوال  
 مخترجة في مذهب الشافعي الا الاخير فهو قوله في الحديث وان ثبت قول مقاتل بن حبان الذي أخرجه أبو  
 داود في المراسيل ان الصلاة كانت حيثما قبل الخطبة زال الاشكال لكنه مع شذوذه معضل وقد  
 استشكل الاصلي حديث الباب فقال ان الله تعالى قد وصف أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بانهم لا تظهرهم  
 نجارة ولا يبيع عن ذكر الله ثم أجاب باحتمال أن يكون هذا الحديث كان قبل نزول الآية انتهى وهذا  
 الذي تبين المصير اليه مع انه ليس في آية النور التفسير بجزءها في الصلاة وعلى تقدير ذلك فلا يمكن تقدم  
 لهم نهى عن ذلك فلما نزلت آية الجمعة وفهموا منها ذلك اجتنبوه فوصفوا بذلك بمات آية  
 النور والله أعلم ﴿قوله باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها﴾ أو ردفه حديث ابن عمر في  
 النطق عيال واتب وفيه وكان لا يصلى بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلى ركعتين ولم يذكر شيئا في  
 الصلاة قبلها قال ابن المنير في الحاشية كأنه يقول الاصل استواء الظهر والجمعة حتى يدل دليل

﴿باب الصلاة بعد الجمعة  
 وقبلها﴾ حديث عبد الله بن  
 يوسف قال أخبرنا مالك عن  
 نافع عن عبد الله بن عمر  
 أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم كان يصلى قبل  
 الظهر ركعتين وبعدهما  
 ركعتين وبعد المغرب  
 ركعتين في بيته وبعد  
 العشاء ركعتين وكان  
 لا يصلى بعد الجمعة حتى  
 ينصرف فيصلى ركعتين

على خلافه لان الجمعة بدل الظهر قال وكانت عنايته بحكم الصلاة بعدها أكثر ولذلك قدمه في الترجمة على خلاف العادة في تقديم القبل على البعد انتهى ووجه العناية بالذكورة ورود الخبر في البعد صريح بخلاف القبل وقال ابن طلال إنما أعاد ابن عمر ذكر الجمعة بعد الظهر من أجل أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي سنة الجمعة في بيته بخلاف الظهر قال والحكمة فيه ان الجمعة لما كانت بدل الظهر واقتصرت فيها على ركعتين ترك التنقل بعدها في المسجد خشية أن يظن أنها التي حذقت انتهى وعلى هذا فينبغي أن لا ينقل قبلها ركعتين متصلتين بها في المسجد لهذا المعنى وقال ابن التين لم يقع ذكر الصلاة قبل الجمعة في هذا الحديث فلعن البخاري أراد اثباتها قياسا على الظهر انتهى وقواه الزين بن المنير بأنه قصد التسوية بين الجمعة والظهر في حكم التنقل كما قصد التسوية بين الامام والمأموم في الحكم وذلك يقتضي أن النافلة لهما سواء انتهى والذي يظهر ان البخاري أشار الى ما وقع في بعض طرق حديث الباب وهو ما رواه أبو داود وابن جبان من طريق أبي بن نافع قال كان ابن عمر يطل الصلاة قبل الجمعة يصلي بعدها ركعتين في بيته ويحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك احتج به النووي في الخلاصة على اثبات سنة الجمعة التي قبلها وتعقب بان قولهم كان يفعل ذلك ما تد على قوله يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته ويحل عليه رواية الليث عن نافع عن عبد الله أنه كان اذا صلى الجمعة انصرف فجدد ركعتين في بيته ثم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك أخرجه مسلم وأما قوله كان يطل الصلاة قبل الجمعة فإن كان المراد بعد دخول الوقت فلا يصح أن يكون مرفوعا لأنه صلى الله عليه وسلم كان يخرج اذا زالت الشمس فيستعمل بالطهية ثم بصلاة الجمعة وان كان المراد قبل دخول الوقت فذلك مطلق نافلة لا صلاة راتبة فلا جرحه لسنه الجمعة التي قبلها بل هو تنقل مطلق وقدره الترغيب فيه كما تقدم في حديث سليمان وغيره حيث قال فيه ثم صلى ما كتب له وورد في سنة الجمعة التي قبلها الحديث أخرى ضعيفة منها عن أبي هريرة رواه البزار بلطف كان يصلي قبل الجمعة ركعتين وبعدها أربعا وفي اسناده ضعف عن علي بن مهزيار رواه الأثرم والطبراني في الاوسط بلطف كان يصلي قبل الجمعة أربعا وبعدها أربعا وفيه محمد بن عبد الرحمن السهمي وهو ضعيف عند البخاري وغيره وقال الأثرم انه حديث واه ومنه عن ابن عباس مثله وزاد لا يفصل في شيء منهن أخرجه ابن عاصم بسند واه قال النووي في الخلاصة انه حديث باطل وعن ابن مسعود عند الطبراني أيضا مثله وفي اسناده ضعف وانقطاع ورواه عبد الرزاق عن ابن مسعود موقوفا وهو الصواب وروى ابن سعد عن سفيان بن عيينة عن النبي صلى الله عليه وسلم موقوفا نحو حديث أبي هريرة وقد تقدم في أثناء الكلام على حديث جابر في قصة سيدنا قبل سبعة أبواب قول من قال ان المراد بالركعتين اللتين أمرهما الله النبي صلى الله عليه وسلم سنة الجمعة والجواب عنه وقد تقدم نقل المذهب في كراهة التطوع بنصف النهار ومن استثنى يوم الجمعة دون بقية الايام في باب من لم يكره الصلاة الا بعد العصر والتعجيل أو اخر المواقيت وأقوى ما قيل في مشروعية ركعتين قبل الجمعة عموم ما صححه ابن جبان من حديث عبد الله بن الزبير مرفوعا من صلاة مفروضة الاو بين يديهما ركعتان ومثله حديث عبد الله بن مغفل الماضي في وقت المغرب بين كل أذانين صلاة وسيأتي الكلام على بقية حديث ابن عمر في أبواب التطوع ان شاء الله تعالى ﴿ قوله باب قول الله عز وجل فإذا قضيت الصلاة الاية ﴾ أورده في حديث سهل بن سعد في قصة المرأة التي كانت تطعمهم بعد الجمعة تفصيل أراد بذلك بيان ان الامر في قوله فانتشر وارا يتنقل للاباحة لا للوجوب لان انصرفا عنهم إنما كان للفداء ثم لقائهم عوضا عما فاتهم من ذلك في وقته المعتاد لا شغلا لهم بالتأهب للبيعة ثم يحضرونها وهم من زعم ان الصاويل للامر عن الوجوب هنا كونه ورد بعد الخطر لان ذلك لا يستلزم عدم الوجوب بل الإجماع هو الدال على ان الامر بالذكورة للاباحة وقد جرحه الداودي الى انه على الوجوب في حق من

﴿باب قول الله تعالى فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابشعوا من فضل الله﴾ حديثنا سعيد ابن أبي حمزة

يقدر على الكسب وهو قول شاذ نقل عن بعض الناهرية وقيل هو في حق من لا شيء عنده ذلك اليوم  
 فصر بالطلب بأي صورة اتفقت ليعصر عليه ذلك اليوم لأنه يوم عبد الذي يشرع في قوله انشروا  
 وابنوا إشارة الى استدراك ما تقدم من الذي انقضت اليه فتقبل الى انها قضيت شرطية أي من وقع  
 له في حال خطبة الجمعة وصلاتها زمان يحصل فيه ما يحتاج اليه من أمر دنيا ومعايش فلا يقطع العادة  
 لاجل بل يفرغ منها ويذهب حيثما تحصل حاجته وبالله التوفيق **﴿قوله حدثنا أبو غسان﴾** وهو محمد  
 ابن مطرف المدني وأبو حازم هو سلمة بن دينار وروى عن زعيم أنه سئل عن رجل عزى صاحب أبي هريرة **﴿قوله﴾**  
 كانت فينا امرأة لم أقف على اسمها **﴿قوله يتحمل﴾** في رواية الكشي في تحصيل بمجملة بعدها  
 فاف أي تزرع ولا يجمع ربيع ككأنصبوا ونصيب والربيع الجدول وقيل الصغير وقيل  
 السابقة وقيل الصغيرة وقيل كانت الاحواض والزراعة بقض الرأى وحكى ابن مالك جواز تنبيهها  
 والساق بكسر الهمزة معروفة وحكى الكرماني أن موقع هاتين بالرفع وتكلف في توجيه **﴿قوله﴾**  
 طعنهما في رواية المستحلى بطعنهما بتقديم المرحمة بعدها بمجملة وكلامهما مجتمعا **﴿قوله فتكون﴾**  
 أصول الساق عرقه **﴿قوله﴾** يقع للمهملة تسكون الراء بعدها فاف ثم جاء خبر أي عرق الطعام والعرق اللحم  
 الذي على العظم والمراد ان السلق يقوم مقامه عندهم وسأني في الاطعمة من وجه آخر في آخر  
 الحديث والله ما فيه ضم ولادون وفي رواية الكشي عرقه يقع المقصود كسر الراء وبعدها القاف  
 ها التانيث والمراد ان السلق يرقق في المرققة لشدة نضجه وفي هذا الحديث جواز السلام على النسوة  
 الاجابات واستصحاب التقرب بالخبر ولو بالشيء الحقيق وبما كان الصحابة عليه من القناعة وشدة  
 العيش والمبادرة الى الطاعة رضي الله عنهم **﴿قوله هذا﴾** أي بالحديث الذي قبله وظاهر ان أبا  
 غسان وعبد العزيز بن أبي حازم اشتركا في رواية هذا الحديث عن أبي حازم وزاد عبد العزيز الزيادة  
 المذكورة وهي قوله ما كنا نقبل ولا نتعدى الا بعد الجمعة وقد رواها أبو غسان مفردة كقافي الباب  
 الذي بعده لكن ليس فيه ذكر الغدا وما بين رواية أبي غسان وعبد العزيز تفاوت يأتي بيانه في باب  
 تسلم لرجال على النساء من كتاب الاستئذان ان شاء الله تعالى واستدل بهذا الحديث لاجد على  
 جواز صلاة الجمعة قبل الزوال ورجع عليه ابن أبي شيبة باب من كان يقول الجمعة أول النهار وأورد  
 فيه حديث سهل هذا حديث أنس الذي بعده وعن ابن عمر ثم وعن عمرو عثمان وسعد بن مسعود  
 مثل من قولهم وتقبيلاته لادلالة فيه على أنهم كانوا يصلون الجمعة قبل الزوال بل فيه أنهم كانوا  
 يشغلون عن الغدا والقائلة بالتمسك بالجمعة ثم بالصلاة ثم يصومون فينبذا كروى ذلك بل ادعى ابن  
 ابن المنيرة يؤخذ منه ان الجمعة تكون بعد الزوال لان العادة في القائلة أن تكون قبل الزوال فأجاب  
 الصحابي أنهم كانوا يشتغلون بالتمسك بالجمعة عن القائلة ويؤخرون القائلة حتى تكون بعد صلاة  
 الجمعة **﴿قوله باب القائلة بعد الجمعة﴾** أورد فيه حديث أنس وقد تقدم في باب وقت الجمعة  
 وحديث سهل وقد تقدم في الباب الذي قبله والله الموفق **﴿خاتمة﴾** اشتمل كتاب الجمعة من الاحاديث  
 المرفوعة على تسعة وتسعين حديثا الموصول منها أربعة وستون حديثا والمعلق والمتابعة خمسة  
 عشر حديثا المكرره هنا فيها وفيما مضى ستة وثلاثون حديثا والخاص ثلاثة وأربعون حديثا  
 كلها موصولة وفقه مسلم على تخريجها الاحاديث سلمان في الاغتسال واللهن والطيب وحديث  
 عمرو امرأة عمر في النهي عن منع النساء المساجد وحديث أنس في صلاة الجمعة حين يغسل الشمس  
 وحديث في القائلة بعدها وحديثه كان اذا اشتد البرد يكر بالصلاة وحديث أبي عيسى من  
 اغبرت قدما وحديث السائب بن يزيد في تسده يوم الجمعة وحديث أنس في الجذع وحديث  
 عمرو بن قنبل في كل أقوالا وحديث ابن عباس في الوصية بالانصات وحديث سهل بن سعد  
 الاخير في قصة المرأة والقائلة بعد الجمعة وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين أربعة عشر أثرا

قال حدثنا أبو غسان قال  
 حدثني أبو حازم عن  
 سهل بن سعد قال كانت  
 فينا امرأة تجعل على  
 أرباع في من رعة لها سلقا  
 فكانت اذا كان يوم الجمعة  
 تفرغ أصول السلق فتعمله  
 في قدر ثم تجعل عليه قبضة  
 من شعير خضراء فتكون  
 أصول السلق عرقه وكنا  
 ننصرف من صلاة الجمعة  
 فنسلم عليها فتقبل ذلك  
 الطعام لينال طعمه وكنا  
 نتخى يوم الجمعة لطعامها  
 ذلك وحدثنا عبد الله بن  
 مسلمة قال حدثنا ابن أبي  
 حازم عن أبيه عن سهل  
 بهذا وقال ما كنا نقبل  
 ولا نتعدى الا بعد الجمعة  
**﴿باب القائلة بعد الجمعة﴾**  
 حدثنا محمد بن عيسى  
 الشيباني قال حدثنا أبو  
 اسحق الفراء عن جده  
 قال سمعت أنس يقول كنا  
 نكرى الجمعة ثم نقبل  
 وحدثنا سعد بن أبي حمزة  
 قال حدثنا أبو غسان قال  
 حدثني أبو حازم عن سهل  
 قال كنا نصلى مع النبي صلى  
 الله عليه وسلم الجمعة ثم  
 نكون القائلة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أبواب صلاة الخوف﴾

وقول الله تعالى واذعبرتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفت من العدو الذي كفووا أن يقتلكم وكاف لكم عذابا مهينا وإذا

﴿قوله أبواب صلاة الخوف﴾ ثبت لفظ أبواب للعسلى وأبي الوقت في رواية الأصيلي وذكره باب بالافراد وسقط للباقيين ﴿قوله وقول الله عز وجل واذعبرتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة﴾ ثبت سابقا لا يتبين بظنهما إلى قوله مهينا في رواية كريمة واقتصر في رواية الأصيلي على ما هنا ويقال إلى قوله عذابا مهينا وأما أبو ذر فماذا الأولى بتمامها من الثانية إلى قوله مهينا ثم قال إلى قوله عذابا مهينا قال الزين بن المنذر ذكر صلاة الخوف أن صلاة الجمعة لا يجتمع لأجها من جملة الخمس لكن يخرج كل منهما من قياس حكم باقي الصلوات ولما كان خروج الجمعة أخف قدمه نال الصلوات الخمس وعقبه بصلاة الخوف لكثرة المخالفة ولا سيما عند شدّة الخوف وساق الأصيلي في هذه الترجمة مشيرا إلى أن خروج صلاة الخوف عن هيئة بقية الصلوات ثبت بالكتاب قولاً وبالسنة فعلا انتهى ملخصا وبالمكانت الأصيلي أن قد اشتمل على مشروعه القصر في صلاة الخوف وعلى كيفية تأديتها مع ما أورد في شرح حديث ابن عمر لقوله شبه الكيفية التي ذكرها فيه بالأية ومعنى قوله تعالى واذعبرتم أي سافروا ومفهومه أن القصر مختص بالسفر وهو كذلك وأما قوله إن خفت فقهوه اختص القصر بالخوف أيضا وقد سأل بعلني بن أمية الصحابي عن ابن الخطاب عن ذلك فذكر أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صدقة صدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته أخرجه مسلم ثبت القصر في الأمان ببيان السنة واختلف في صلاة الخوف في الحضر فخصه ابن الماجشون أخذها بالمفهوم أيضا وأجازها الباقر وأما قوله وإذا كنتم فيهم فقد أخذ في مفهومه أبو يوسف في إحدى الروايتين عنه والسنن بن زياد القول في من أجهاب إبراهيم بن عليه وحكى عن المرتضى صاحب النشائي وأجيب عليهم بإجماع الصحابة على فعل ذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم وقوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموه قومكم من غير أن تعلموا ما يقولون وقال ابن العربي وغيره شرط كونه صلى الله عليه وسلم فيهم ففهموا من ذلك أن كل عذر يطرأ على العبادة فهو على التساوي كالقصر والكيفية وردت لبيان الحذر من العدو وذلك لا يقتضي التقصير في يقوم دون قوم وقال الزين بن المنذر الشرط إذا خرج من حصر التعليم لا يكون له مفهوم كالخوف في قوله تعالى أن تقصروا من الصلاة إن خفت وقال الطحاوي كان أبو يوسف قد قال مرة لا تصلي صلاة الخوف بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وزعم أن الناس إنما صلوا معه أفضل الصلاة معه صلى الله عليه وسلم قال وهذا القول عندنا ليس بشيء وقد كان محمد بن شعاع يبيحه ويقول إن الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وإن كانت أفضل من الصلاة مع الناس جميعا إلا أنه يقطعها ما يقطع الصلاة خلف غيره انتهى وسبقنا بسبب النزول وبيان أول صلاة صليت في الخوف في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى ﴿قوله عن الزهري سألته﴾ القائل هو شعيب والمسؤل هو الزهري وهو القائل أخرني سالم أي ابن عبد الله بن عمرو وقع بخط بعض من نضع الحديث عن الزهري قال سألته فثبت قال فلما أنها حذفت خطأ على العادة وهو محتمل ويكون حلق فاعل قال لأن الزهري هو الذي قال والتبعه خذنها ويكون الجملة حالية أي أخبرني الزهري حال سؤالي إياه وقد رواه النسائي من طريق بقية عن شعيب حدثني الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه وأخرجه السراج عن محمد بن يحيى عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه فزاد فيه وله ظنه سألته هل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف أم لا وكيف صلاحها كان صلاحا في أي مغازي كان ذلك فإدباني المسؤل عنه وهو صلاة الخوف ﴿قوله غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم قبل نجد﴾ بكسر القاف وفتح الموحدة أي جهة نجد ونجد كل ما ارتفع من بلاد العرب وسبقنا بيان هذه الغزوة في الكلام على غزوة ذات الرقاع من المغازي ﴿قوله فوازنا﴾ بإزاي أي فإينا قال صاحب الصحاح يقال آذيت بمعنى بهمة محدودة لا بالوالد والذى يظهر أن أصله الهمة فقلت واولا ﴿قوله فصافقناهم﴾ في رواية السجلى والمرحبي فصافقناهم وقوله فصلى لنا أي لاجلنا ونا ﴿قوله ثم انصرفوا مكان الطائفة التي لم

التي لم

نصل) أى قياموا فى مكانهم ومصرح به فى رواية بقية المذكورة والمالك فى الموطن نافع عن ابن عمر ثم استأخر وامكان الذين لم يصلوا ولا يسلمون وسبأنى عند المصنف فى التفسير (قوله ركمه ومجد مجدين) زاد عبد الزاق عن ابن جريح عن الزهري مثل نصف صلاة الصبح وقوله مثل نصف صلاة الصبح إشارة إلى أن الصلاة المذكورة كانت غير الصبح فعلى هذا فهى رباعية وسبأنى فى المغازى ما يدل على أنها كانت العصرية ودليل على أن الركعة المقضية لا بد فيها من القراءة لكل من الطائفتين خلافاً لـ (أجاز الثانية ترك القراءة) (قوله فقام كل واحد منهم فركع لنفسه) لم تختلف الطرق عن ابن عمر فى هذا وظاهره أنهم أقاموا لأنفسهم فى حالة واحدة ويحتمل أهم أنواع على التعاقب وهو الراجح من حيث المعنى والأقرب لتزيم تضييع الحراسة المطلوبة وأفراد الإمام وحده وبرحه مارواه أبو داود من حديث ابن مسعود وقوله ثم سلم فقام هؤلاء أى الطائفة الثانية فقاموا لأنفسهم ركعة ثم سلموا ثم ذهبوا ورجعوا وهكذا فى مقامهم فقاموا لأنفسهم ركعة ثم سلموا اه وظاهره أن الطائفة الثانية والتبين ركعتيها ثم أتت الطائفة الأولى بعدها ووقع فى الرافى تبعاً لغيره من كتب الفقه أن فى حديث ابن عمر هذا أن الطائفة الثانية تأخرت وجاءت الطائفة الأولى فقاموا ركعة ثم تأخروا وبادت الطائفة الثانية فقاموا ولم يخف على ذلك فى شئ من الطرق وهذه الكيفية أخذ الحنفية واختار الكيفية التى فى حديث ابن مسعود أشبه والأوزاعى وهى الموافقة لحديث سهل بن أبى حشمة من رواية مالك عن يحيى بن سعيد واستدل بقوله طائفة على أنه لا يشترط استواء الفريقين فى العدد لكن لا بد أن تكون التى تخرس بحصل الثقة بها فى ذلك والطائفة تطلق على الكثير والقليل حتى على الواحد فلو كانوا ثلاثة ووقع لهم الخوف جازوا لحدهم أن يصلوا واحد ويحرس واحد ثم صلى الآخرون وهو أقل ما يصرورى صلاة الخوف جامعة على القول بأقل الجماعة مطلقاً لكن قال الشافعى كره أن يكون كل طائفة أقل من ثلاثة لأنه أمدهم جميعاً فجمع بقوله أسلمهم ذكره النووي فى شرح مسلم وغيره واستدل به على عظم أمر الجماعة بل على ترجيح القول بوجوبه لأن كتاب أمور كثيرة لا تنفرد فيها غيرها ولو صلى كل امرئ منفرد لم يقع الاحتياج إلى عظم ذلك وقد ورد فى كيفية صلاة الخوف صفات كثيرة ورجح ابن عبد البر هذه الكيفية الواردة فى حديث ابن عمر على غيرها لقوة الاستدلال الواقعة الأصولى أن المأموم لا يتم صلاته قبل سلام إمامه وهن أحد قال ثبت فى صلاة الخوف ستة أحاديث أو سبعة أهمها فعل المروءة واما الذى ترجح حديث سهل بن أبى حشمة الآتى فى المغازى وكذا روى الشافعى ولم يختره حتى شياً على شئ وبه قال الطبرى وغير واحد منهم ابن المنذر وسرد غايته أوجه وكذا ابن عساق فى صحيحه وزاد ناسها وقال ابن حزم مع قيام أربعة عشر رجلاً وبينها فى جزء مفرد وقال ابن العربى فى القس حافها روايات كثيرة أهمها ستة عشر رواية مختلفة ولم يبينها وقال النووي يخوفه فى شرح مسلم ولم يبينها أيضاً وقد بينها شيئاً لما ظن أن الفصل فى شرح الترمذى وزاد وجهاً آخر فصارت سبعة عشر رجلاً لكن يمكن أن تتداخل قال صاحب الهدى أصولها ست صفات يلقها بهم كثر هؤلاء كلاً أو اختلافاً الرواة فى قصة جعلوا ذلك وجهاً من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو من اختلاف الرواة اه وهذا هو المقتضى لآيه أشار شيئاً بقوله يمكن تدخلها وسكى ابن القصار المالكي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها عشرين مرة وقال ابن العربى صلاها أربعين مرة وقال الخطيب صلاها النبي صلى الله عليه وسلم فى أيام مختلفة بأشكال متباينة يخفى فيها ما هو الاحوط للصلاة والابغ للحراسة فهى على اختلاف صورها متفقة المعنى اه وفى كتب الفقه تفاصيل لها كثيرة وفروع لا يصل هذا الشرح بسطها والله المستعان (قوله باب صلاة الخوف رجالاً وركباً) قبل مفصوده أن الصلاة لا تسقط عند العجز عن التزول عن الدابة ولا تؤخر عن وقتها بل تصلى على أى وجه حصلت القدرة عليه بدليل الآتية (قوله راجل قائم) برهان قوله رجالاً جامع راجل والمساربه هنا القائم ويطلق على الماشي

نصل فإذا فرغ ركع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعة ومجد مجدين ثم سلم فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة ومجد مجدين (باب صلاة الخوف رجالاً وركباً) راجل قائم حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد القرشي قال حدثني أبي قال حدثنا ابن جريح عن موسى بن

أيضا وهو المراسد في سواد الحج قوله تعالى يا أولئك رجالا أي مشاة وفي تفسير الطبري يستدعي عن  
 مجاهد أن فحتم فرجا أو ركبانا إذا وقع الخوف فليصل الرجل على كل جهة فاعلموا ركبنا (قوله عن  
 نافع عن ابن عمر نحو من قول مجاهد إذا اختلفوا قايما وزاد ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن  
 كانوا أكثر من ذلك فليصلوا قايما نوركبنا) هكذا أورده البخاري محتمة أو أعال على قول مجاهد ولم  
 يذكره هنا ولا في موضع آخر من كتابه فأشكل الأمر فيه فقال الأكرمان في معناه أن نافع روى عن ابن عمر  
 نحو ما روى مجاهد عن ابن عمر والمرى المشترك بينهما هو ما إذا اختلفوا قايما وزيادة نافع على مجاهد  
 قوله وإن كانوا أكثر من ذلك الخ قال ومفهوم كلام ابن بطال أن ابن عمر قال مثل قول مجاهد وإن قولهما  
 مثلان في صورتين أي في الاختلاط وفي الأكرية وأن الذي زاد هو ابن عمر لا نافع اه وماتسه لابن  
 بطال بين في كلامه الاثني في الأكرية انتهى مختصة بابن عمر وكلام ابن بطال هو الصواب وإن كان لم  
 يذكر دليله والحاصل أنهما حديثان مرفوع وموقوف فالمرفوع من رواية ابن عمر وقد روى كله أو بعضه  
 مرفوعا عليه أيضا والموقوف من قول مجاهد لم يروه عن ابن عمر ولا غيره ولم أعرف من أين وقع للكرمان  
 أن مجاهد روى هذا الحديث عن ابن عمر فإنه لا وجود لذلك في شيء من الطرق وقد رواه الطبري عن سعيد  
 ابن يحيى شيخ البخاري فيه بإسناده المذکور عن ابن عمر قال إذا اختلفوا بسنى في القتال فاعلموا والذكر  
 وإشارة الرأس قال ابن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم فإن كانوا أكثر من ذلك فليصلوا قايما نوركبنا  
 هكذا انقص على حديث ابن عمر وأخرجه الإسماعيلي عن الهيثم بن خلف عن سعيد المذکور مثل  
 ما سانه البخاري سواء وزاد بعد قوله اختلفوا فاعلموا والذكر وإشارة الرأس اه وتبين من هذا أن قول  
 البخاري أما الأولى تصح من قوله فاعلموا وقد ساقه الإسماعيلي من طريق أخرى بين لفظ مجاهد  
 وبين فيها الراسطة بين ابن جريح وبينه فأخرجه من رواية حجاج بن محمد عن ابن جريح عن عبد الله بن  
 كثير عن مجاهد قال إذا اختلفوا فاعلموا بالأس قال ابن جريح حدثني موسى بن عقبة عن  
 نافع عن ابن عمر مثل قول مجاهد إذا اختلفوا فاعلموا والذكر وإشارة الرأس وزاد عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم فإن كانوا قليلا صلوا ركبانا أو قايما على أقدامهم تبين من هذا سبب التعبير بقوله نحو قول مجاهد إن  
 بين لفظه وبين لفظ ابن عمر متغيرة وتبين أيضا أن مجاهد إنما قاله برأيه لا من روايته عن ابن عمر والله  
 أعلم وقد أخرجه مسلم حديث ابن عمر من طريق سفيان الثوري عن موسى بن عقبة فذكر صلاة الخوف  
 نحو سابق الزهري عن سالم وقال في آخره قال ابن عمر فإذا كان خوف أكثر من ذلك فليصلوا ركبانا أو  
 فاعلموا موسى إمام ورواه ابن المنذر من طريق داود بن عبد الرحمن عن موسى بن عقبة موقفا كله لكن  
 قال في آخره وأخرنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يخبر بهذا عن النبي صلى الله عليه وسلم فاقضى ذلك رفعه  
 كله وروى مالك في الموطأ عن نافع كذلك لكن قال في آخره قال نافع لا أرى عبد الله بن عمر كذلك إلا  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يزد في آخره مستقبلي القبلة أو غير مستقبلها وقد أخرجه المصنف من  
 هذا الوجه في تفسير سورة البقرة ورواه عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا كله بغير شك أخرجه  
 ابن ماجه ولفظه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف أن يكون الإمام يصلي طائفة فذكر  
 نحو سابق سالم عن أبيه وقال في آخره فإن كان خوف أشد من ذلك فرجا أو ركبانا أو استأذنه يبد  
 والحاصل أنه اختلف في قوله فإن كان خوف أشد من ذلك هل هو مرفوع أم موقوف على ابن عمر والراجح  
 رفعه والله أعلم (قوله وإن كانوا أكثر من ذلك) أي إن كان العدو والمعنى أن الخوف إذا اشتد والعدو  
 إذا كثر تخيف من الانعام لئلا تجازت الصلاة حينئذ بحسب الامكان وجاز تركه إماما لا يقدر عليه  
 من الارتفاع فيقتل عن القيام إلى الركوع وعن الركوع إلى السجود إلى الارتفاع إلى غير ذلك وهذا قال  
 الجمهور ولكن قال المالكية لا يصنعون ذلك حتى يخشى فوات الوقت وسأبني مذهب الأوزاعي في ذلك بعد  
 باب نفيه ابن جريح مع الكثير من نافع وقد أدخل في هذا الحديث بينه وبين نافع موسى بن عقبة ففي هذا

عقبه عن نافع عن ابن عمر  
 نحو من قول مجاهد إذا  
 اختلفوا قايما وزاد ابن عمر  
 عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم وإن كانوا أكثر من ذلك  
 فليصلوا قايما نوركبنا

في صلاة الخوف حدثنا

سبيد بن شرح قال

حدثنا محمد بن حرب عن

الزبيدي عن الزهري عن

عبد الله بن عبد الله بن

عتبة عن ابن عباس

رضي الله عنهما قال قام

النبي صلى الله عليه وسلم

فقام الناس معه فكبر

وكبر واعمه وركع وركع

ناس منهم محمد وسجدوا

معه ثم قام للثانية فقام

الذين سجدوا معه وحرسوا

اخواتهم وأنت الطائفة

الآخرى فركعوا وسجدوا

معه والناس كلهم في صلاة

ولكن يحرس بعضهم بعضا

بعضا (باب الصلاة عند

مناخضة الحصون ولقاء

العدو) وقال الأوزاعي

ان كان تيمم الفتح ولم

يقدروا على الصلاة صلوا

أيام كل امرئ لنفسه

فان لم يقدروا على الأيام

أثروا الصلاة حتى

ينكشف القتال أو

يأمنوا فيصلوا ركعتين

فان لم يقدروا صلوا ركعة

ومجدتين فان لم يقدروا

فلا يجزئهم التكبير

ويؤثرون حاجتي يأمنوا

قوله باب يحرس بعضهم

بعضا في الخوف هكذا في

نسخ الشرح التي يابينا

بأسقاط لفظ صلاة والذي

في نسخ المتن بانياته كآري

بأهاش اه مصححه

التقوية لمن قال انه أثبت الناس في نافع ولا بن جريح فيه اسناد آخر أخرجه عبد الرزاق عنه عن الزهري

عن سالم عن أبيه (قوله باب يحرس بعضهم بعضا في الخوف) قال ابن بطال يحمل هذه الصورة اذا كان

العدو في جهة القبلة فلا يفرقون والحالة هذه بخلاف الصورة الماضية في حديث ابن عمر وقال الطحاوي

ليس هذا بخلاف القرآن لجوار أن يكون قوله تعالى ولما طأ طأ من أمرى اذا كان العدو في غير القبلة

وذلك بديان صلى الله عليه وسلم ثم بين كيفية الصلاة اذا كان العدو في جهة القبلة والله أعلم (قوله عن

الزبيدي) في رواية الاسماعيلي حدثنا الزبيدي ولم أره من حديثه الا من رواه محمد بن حرب عنه وقد

وافقه عليه النعمان بن راشد عن الزهري أخرجه البراء وقال لا نعلم رواه عن الزهري الا النعمان ولا

عنه الا وهيب يعني ابن خالد اه ورواية الزبيدي ترد عليه (قوله وركع ناس منهم) زاد الكشميني

معه (قوله ثم قام للثانية فقام الذين سجدوا معه) في رواية النسائي والاسماعيلي ثم قام الى الركعة

الثانية فتأخر الذين سجدوا معه (قوله فركعوا وسجدوا) في روايتهم أيضا فركعوا مع النبي صلى الله عليه

وسلم (قوله في صلاة) زاد الاسماعيلي يكبرون ويرقعون في رواية الزهري هذه هل أكلوا الركعة الثانية

أم لا وقد رواه النسائي عن طريق أبي بكر بن الجهم عن شيخه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فزاد في آخره

ولم يقضوا وهذا كالمسرح في اقتصارهم على ركعة ركعة وفي الباب عن حذيفة وعن زيد بن ثابت عند

أبي داود والنسائي وابن حبان وعن جابر عند النسائي ويشهد له ما رواه مسلم وأبو داود والنسائي من

طريق مجاهد عن ابن عباس قال فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أو في السفر ركعتين

وفي الخوف ركعة وبالاقتصار في الخوف على ركعة واحدة يقول الحق والثوري ومن تبعهما وقال به أبو

هريرة وأبو موسى الأشعري وغير واحد من التابعين ومنهم من يفتد ذلك بشدة الخوف وسيأتي عن بعضهم

في شدة الخوف أسهل من ذلك وقال الجوهري وقصر الخوف قصر هيئة لا قصر عدد أو لوار واية

بجاهد هذه على أن المراد بركعة مع الإمام وليس فيه نفي الثانية وقالوا لا يحمل أن يكون قوله في الحديث

السابق لم يقضوا أي لم يبدوا الصلاة بعد الامن والله أعلم (قائده) لم يقضى شيء من الاحاديث المروية

في صلاة الخوف تعرض لكيفية صلاة المغرب وقد أجوعا على أنه لا بد منها قصر واختلاف وهل الاولى أن

يصلى بالاولى فتبين الثانية واحدة أو العكس (قوله باب الصلاة عند مناخضة الحصون) أي عند

امكان فتحها وغلبة الظن على القدرة على ذلك (قوله ولقاء العدو) وهو من عطف الاعمال على

الاخرى قال الزين بن المنير كان المصنف خص هذه الصورة لا اجتماعها والخوف في تلك الحالة فإن

الخوف يقتضي مشروعية صلاة الخوف والرجاء يحصل الطهر يقتضي اغتفار التأخير لاجل استكمال

مصلحة الفتح فلها خلاف الحكم في هذه الصورة الحكم في غيرها عند من قال به (قوله وقال الأوزاعي الخ)

كذا ذكره الوليد بن مسلم عنه في كتاب السير (قوله ان كان تيمم الفتح) أي تمكن في رواية القاسمي

ان كان بها الفتح وسددها الضمير وهو تعجب (قوله فان لم يقدروا على الأيام) قيل فيه اشكال

لان الجزع عن الأيام لا يتعدى حصول العقل الا أن تعدد هيئة فيعزب استحضار ذلك وتعقب قال ابن

رشيد بن بشار الحارث واستشكل القلب والحوارح اذا اشتغلت عرف كيف يتعدى الأيام أو ان

بطلان الى أن عدم القدرة على ذلك يتصور الجزع لو ضوؤا والتمه اشتغال بالقتال ويحتمل أن

الأوزاعي كان يرى استقبال القبلة شرط في الأيام فيتصور الجزع عن الأيام اليها حينئذ (قوله فلا

يجزئهم التكبير) فيه إشارة الى خلاف من قال يجزئ كالثوري وروى ابن أبي شيبة عن طريق

عطاء بن سعید بن جبر وأبي العزري في آخره من قالوا اذا التقي الزحفان وحضرت الصلاة فقلوا سبحان

الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر فقل صلواتهم بلا عادة وعن مجاهد الحكم اذا كان عند الطراد

والمسايرة يجزئ أن تكون صلاة الرجل تكبيرا فان لم يكن الا تكبيرة واحدة أجزأه أن يركع وجهه

وقال اسحق بن راهويه يجزئ عند المسايرة ركعة واحدة يركعها فان لم يقدروا فبجدة فان لم يقدروا



فتكبرية (قوله به قال مكحول) قال الكرماني يحتمل أن يكون بقية من كلام الأوزاعي يحتمل أن يكون من تعليق البخاري انتهى وقد وصله عبد بن جسد في تفسيره عنه من غير طريق الأوزاعي باطناً إذ لم يقدر القوم على أن يصلوا على الأرض صلوا على ناهي القوابير كعتين فإن لم يقدر واقر كعتين وجعدين فإن لم يقدر واخرها الصلاة حتى يأمنوا فاصلا لها بالارض (تنبيه) ذكر ابن شيدان سياق البخاري لكلام الأوزاعي مشوش وذلك أنه جعل الأبناء مشروطاً بتصدد القدرة والتأخير عشر وطاً بتعذر الأبناء وجعل غاية التأخير انكشاف القتال ثم قال أو بأمنوافيه لواز كعتين بفعل الامن قسم الانكشاف وبالأمن انكشاف يحصل الامن فكيف يكون قسمه وأجاب الكرماني عن هذا بأن الانكشاف قد يحصل ولا يحصل الامن لحوق المعادة كأن الامن يحصل بزيادة القوة واتصال المدبر انكشاف فعلي هذا فالامن قسم الانكشاف أيهما حصل اقتضى صلاة وكعتين وأما قوله بأن لم يقدر واقضاء على صلاة وكعتين بالفعل أو بالأبناء فواحدة وهذا يؤخذ من كلامه الأول قال فإن لم يقدر وعليها أخرى أي حتى يحصل الامن التام والله أعلم (قوله وقال أنس) وصله ابن سعد وابن أبي شيبة من طريق قتادة عنه وذكره خليفة في تاريخه وعمر بن شبة في أخبار البصرة من وجهين آخرين عن قتادة ولقبه عمر مسند قتادة عن الصلاة إذا خسر القتال فقال حدثني أنس بن مالك أنهم قهوا أنس وهو يومئذ على مقدمة الناس وعبد الله بن قيس يعني أبي موسى الأشعري أميرهم (قوله تتر) يضم المنة الفوقانية وسكون المهملة وفتح المنة أيضاً بدمع وفتح من بلاد الأمازيغ وكنتيجة أن فيها كان في سنة عشر بن في خلافة عمر وسبأ في الإشارة إلى كيفية في أواخر الجهاد أن شاء الله تعالى (قوله أشبه حال القتال) بالدين المهمة (قوله فلم يقدر وعلى الصلاة) يحتمل أن يكون الجهر عن النزول ويحتمل أن يكون الجهر عن الأبناء أيضاً فوافق ما تقدم عن الأوزاعي وجزم الأصلي بأن سببه أنهم لم يجدوا والى الوضوء وسلاماً من شدة القتال (قوله الأبعاد نقاع النهار) في رواية عمر بن شبة حتى انصف النهار (قوله ما يسرى بذلك الصلاة) أي يدل تلك الصلاة وفي رواية الكشيبي من تلك الصلاة (قوله الدنيا وما فيها) في رواية خليفة الدنيا كلها والذي ينادى إلى الذهن من هذا أن مراده الاحتياط عما وقع بالمراد بالصلاة على هذا هي القضية التي وقعت وجه احتياطه كونهم لم يستقلوا عن العبادة الإجماعاً أهم منها عندهم ثم ذكروا ما فاتهم منها فقصوه وهو كقول أبي بكر الصديق لو طلعت لم تجدنا غافلين وقيل مراد أنس الأسف على التفويت الذي وقع لهم والمراد بالصلاة على هذا لفظة معناه لو كانت في وقتها كانت أحب إلى الله أعلم ومن جزم بهذا الزين ابن المنبر فقال أشار أنس الصلاة على الدنيا وما فيها بشعر بمخالفته لآي موسى في اجتهاده المذكور وأن أنسا كان يرى أن يصلي للوقت وإن فات الفتح وقوله هذا موافق لحديث ركنة القيسري من الدنيا وما فيها انتهى وكأنه أراد الموافقة في اللفظ والاقصه أنس في المفروضة والحديث في النافلة يتحدش فمأذ كره عن أنس من مخالفة اجتهد أي موسى أنه لو كان كذلك لصلّى أنس وحده ولو بالأبناء لكنه وافق أبي موسى ومن معه فكيف يسد مخالفاً والله أعلم (قوله حديث يحيى حديثاً وكيع) كذا في معظم الروايات ووقع في رواية أبي ذر في نصبة يحيى بن موسى وفي أخرى يحيى بن جعفر وهذا المتحدوه نصبة صحيحة بسلامة المستطلى وفي بعض النسخ يحيى بن موسى بن جعفر وهو غلط ولعله كان فيه يحيى بن موسى وفي الحاشية ابن جعفر على أنها نصبة فجمع بينهم ما حص من نسخ الكتاب وأما حديث يحيى بن موسى عبد بن بن سالم وهو الملقب خت بنهم الجمجمة بعد هامة فوفانية قبله وأما حديث يحيى بن جعفر أعين وكلاهما من شيوخ البخاري وكلاهما من أصحاب وكيع (قوله عن جابر) تقدم الكلام على حديثه في أواخر المواقيت ونقل الاختلاف في سبب تأخير الصلاة يوم الخندق هل كان نسباً أو عدداً وعلى الثاني هل كان لثقل

• وبه قال مكحول وقال  
أنس بن مالك حضرت عند  
منافضة حصن نستر عند  
أشامة القيسري واشتد  
اشتعال القتال فلم يدروا  
على الصلاة فلم يصلوا  
بعد ارتضاع النهار  
فصليناها ونحن مع أبي  
موسى ففزع لنا قال أنس  
وما يسرى بذلك الصلاة  
الدنيا وما فيها • حدثنا  
وكيع عن علي بن المبارك  
عن يحيى بن أبي كسر عن  
أبي سلمة عن جابر بن عبد الله  
قال جاء عمر يوم الخندق فجعل  
يسب كفاراً فريش ويقول  
يا رسول الله ما سلبت العصر  
حتى كادت الشمس أن  
تغرب فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم وأنا والله  
ما سلبتها فقال فنزل إلى  
بطحان فتوضأ وصلى  
العصر بعد ما قامت الشمس  
ثم صلى المغرب بعدها

قوله ما يسرى هكذا جافق  
نسخ الشارح بإدبنا  
بأسقاط الواو والذي في  
في نسخ المتن بإثباتها اه  
مصححه

بالبقتال أول تغذز الطهارة وأقبل ترول آية الخوف والى الأول وهو الشغل جنج البخارى في هذا الموضع ونزل عليه السلام تأتيرهم بها بالشر وط المذكورة ولا يرد ما تقدم من ترجيح كون آية الخوف نزلت قبل الخندق لان وجهه أنه أقر على ذلك وآية الخوف التي في البقرة لا تخالفه لان التأخير مشروط بعدم القدرة على الصلاة طلقا والى الثاني جنج المالكية والخنا بة لان الصلاة لا تبطل عندهم بالشغل الكثير في الحرب اذا احتيج اليه والى الثالث جنج الشافعية كما تقدم في الموضع المذكور وعكس بعضهم فادعى أن تأخيرهم صلى الله عليه وسلم الصلاة يوم الخندق دال على نسخ صلاة الخوف قال ابن القصار وهو قول من لا يصرق السنن لان صلاة الخوف أنزلت بعد الخندق فكيف ينسخ الاول الا خر فانه المستعان ﴿قوله باب صلاة الطالب والمطلوب را كبا و اعمام﴾ كذا لا كثر وفي رواية الجوى من الطريقين اليه وفاقا قال ابن المنذر كل من أحفظ عنه من أهل العلم يقول ان الطالب يصل على دابته يومئى مما وان كان طالبا نزل فصل على الأرض قال الشافعي الأذن ينقطع عن أصحابه فيخاف هو الطالب عليه فيجزئه ذلك وعرف بهذا أن الطالب فيه التفصيل بخلاف الطالب ووجه الفرق أن شدة الخوف في الطالب ظاهرة لتحقق السبب المقضي لها وأما الطالب فلا يخاف استيلاء العدو عليه وانما يخاف أن يفوته العدو وما يظهر ابن المنذر متعقب بكلام الأوزاعي فانه قيده بخوف القوات ولم يستثن الباطن مطلوب ووجه قال ابن عيب من المالكية وذكر أروا وصق القسراى في كتاب السيرة عن الأوزاعي قال اذ خاف الطالبون أن نزلوا بالأرض فوث الله وسوا حيث وجعوا على كل حال لان الحديث جاء من النصير لا يرفع مدام الطلب ﴿قوله وقال الوليد﴾ كذا ذكره في كتاب السير ورواه الطبري وابن عبد البر من وجه آخر عن الأوزاعي قال قال شرحبيل بن السهم لا يصح أن يصلى الصبح الا على ظهر قنزل الا شتره يعنى النخى فصلى على الأرض فقال شرحبيل يخالف خلف الله به وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق رجا بن جروة قال كان ثابث بن الصمت في خوف فحضرت الصلاة فصلا وكنا نأقنزل الا شتره يعنى النخى فقال يخالف خوفه فقلنا ما كنا مع أمه شرحبيل في ذلك الوجه وشرحبيل المذكور يضم المجهمة وقمع الراوسكون الحاد الممهلة بعده ما موحدة مكسورة ثم يا تخفائية ساكنة كندى هو الذى افتتح حصن ثمولى أمرتها وقد اختلفت في محبة وليس له في البخارى غير هذا الموضع ﴿قوله اذ تخوف القوات﴾ زاد المستمل في الوقت ﴿قوله واحتج الوليد﴾ معناه ان الوليد قوى مذهب الأوزاعي في مسئلة الطالب بهذه القصة قال ابن بطال لو وجدنى بعض طرق الحديث ابن الذين صالوا في الطريق صالوا ركبا نالكان ينافى الاستدلال فان لم يوجد ذلك فذكر ما حاصله أن وجه الاستدلال يكون بالقياس فكما ساغ لأولئك أن يؤخروا الصلاة عن وقتها المفترض كذلك يسوغ للطالب ترك اتمام الأركان والانتقال الى الأعمام قال ابن المنبر والابن عدى أن وجه الاستدلال من جهة أن الاستيصال المأمور به يقتضى ترك الصلاة أصلا كما جرى لبعضهم أو الصلاة على الدواب كما وقع للأخريين لان النزول ينافى مقصود الحديث الوصول فالاولون بنوعاى أن النزول معصية لما رضى الله امر الخاص بالاسراع وكان تأخيرهم لهالو جود المعارض والاخرون جعوا بين دليلي وجوب الاسراع وجوب الصلاة في وقتها فصلا ركبا نال فلو فرضنا أنهم نزلوا المكان ذلك مضادا للأمر بالاسراع وهو لا يظن بهم لما فيه من المخالفة انتهى وهذا الذى حاوله ابن المنبر قد أشار اليه ابن بطال بقوله لو وجدنى بعض طرق الحديث نال إلى آخره فلم يستحسن الجزم في النقل بالأحتمال وأما قوله لا يظن بهم المخالفة فعترض عليه بأن يقال لا يظن بهم المخالفة بتغيير هيئة الصلاة بغير توقف والاولى في هذا ما قاله ابن المراهط ووافقه الزين بن المنبر أن وجه الاستدلال منه بطريق الاولوية لان الذين أخروا الصلاة حتى وصلوا الى بنى قريظة لم يعتصموا مع كونهم فوق الوقت فصلا من لا يشترط الوقت بالاعاء أو كيفما يمكن أولى من تأخير الصلاة حتى يخرج وقتها والله أعلم ﴿قوله حدثنا

﴿باب صلاة الطالب والمطلوب را كبا و اعمام﴾ وقال الوليد ذكرت للأوزاعي صلاة شرحبيل ابن السهم وأصحابه على ظهر الدابة فقال كذلك الامر عندنا اذ تخوف القوات واحتج الوليد بقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلين أحد العصر الا بنى قريظة فحدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا

جور به) هو الجمل تصغير جارية وهو عم عبد الله الرازي عنه (قوله لايصلين أحد العصر) في رواية مسلم عن عبد الله بن محمد بن أحمد شيخ البخاري في هذا الحديث الظهور وسيأتي بيان الصواب من ذلك في كتاب المغازي مع بقية الكلام على هذا الحديث ان شاء الله تعالى (فائدة) أخرج أبو داود في صلاة الطالب حديث عبد الله بن أنس اذ بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى سفيان المهدي قال فرأيت به وحضرت العصر فغشيت فوقها فاطلقت أمشي وأنا على أوى أيعا واستناده حسن (قوله باب التكبير) كذا لا كثر ولا تكبيري من الطريقتين التكبير بتقديم الموحدة وهو أوجه (قوله والصلاة عند الاغارة) بكسر الهمزة بعدها مجمة وهي متعلقة بالصلاة والتكبير أيضا أو ردفه حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم صلى الصبح بغلس ثم ركب وقد تقدم في أوائل الصلاة في باب ما يذكر في الغنم من طريق أخرى عن أنس وأوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا خيبر صلى الله عليه صلاة الغداة الحديث بطوله وهو أتم سبيلنا مما هنا وقوله يقولون محمد والنخيس فيه جمل راية عبد العزيز ابن مهيوب على راية ثابت فقد تقدم في الباب المذكور وأن عبد العزيز لم يسمع من أنس قوله والنخيس وانها في رواية ثابت عند مسلم (قوله فصارت صفة لاجبة الكلي وصارت رسول الله صلى الله عليه وسلم ظاهر أنها صارت له جامعا وليس كذلك بل صارت لاجبة أولا ثم صارت بعده رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تقدم ايضا في الباب المذكور وسيأتي بقية الكلام عليه في المغازي وفي الكناح ان شاء الله تعالى ووجه دخوله هذه الترجمة في أبواب صلاة الخوف للاشارة الى ان صلاة الخوف لا يشترط فيها التأخير الى آخر الوقت كما شرطه من شرطه في صلاة شدة الخوف عند الطامق فانه أشار الى ذلك الزين من المنبر ويحتمل أن يكون للاشارة الى تعين المبادرة الى الصلاة في أول وقتها قبل الدخول في الحرب والاشتغال بأمر العذر وأما التكبير فلانه ذكر ما تروى عنه ذلك أمر مهول وعند ذلك حدث سرور شكر الله تعالى وتبرهنه من كل مناسب اليه أعداؤه ولا سيما اليهم وقيهم الله تعالى (خاتمة) اشتملت أبواب صلاة الخوف على ستة أحاديث هي فوعة موصولة تكرر منها في بعض حديثان والاربعة خالصة وافقه مسلم على تحريجها الاحديث ابن عباس وفيها من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة آثار منها واحد موصول وهو أن رجلا هذوا الله أعلم

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب العيدين)

(باب العيدين والتجمل فيه) كذا في رواية أبي علي بن شبيب ونحوه لابن عساكر وسقطت البسملة لأبي ذر وفي رواية المسجلى أبواب بدل كتاب واقتصر في رواية الاصل والباقي على قوله باب الى آخره والخبر في فيه راجع الى جنس العيد وفي رواية السكيتي فيها (قوله أخذهم حجة من استبرق نباع في السوق فأخذهم أقرى رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا لا كثر أخذهم حجة وخلفوا ذلك مجمعين في الموشعين وفي بعض النسخ وجدوا في جميع الأول وهو أوجه وكذا أخرجه الامام علي والطبراني في مسند الشاميين وغير واحد من طرق الى أبي العباس شيخ البخاري فيه ووجه الكرماني الأول بأنه أراد ملزوم الاخذ وهو الشراء وفيه نظر لانه لم يقع منه ذلك قطعه أراد السوم (قوله اشبع هذه تجمل بها) كذا لا كثر بصيغة الامر مجز وماو كذا جوابه ووقع في رواية أبي ذر عن المسجلى والسرخي اشباع هذه تجمل وضبط في نسخ معتدلة حجة استفهام مجردة ومقصودة ضم لام تجمل على أن أصله تجمل فخذت احدي التاني كان عمر استأذن أن يبتاعها لتجمل بها النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون بعض الرواة أشبع فقعه التامة فظنت ألفا وقال الكرماني قوله هذه اشارة الى نوع الجبة كذا قال والذي يظهر اشارة الى حينها بل يلقى بها جفنها وقد تقدم في كتاب الجمعة توجيه الترجمة وأنها مأخوذة

فرحلة فأدرك بعضهم العصر في الطريق وتجال بعضهم لانسلي حتى أتيا وقال بعضهم بل نصلي لربنا ذلك فذكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينف أحد منهم (باب التكبير والغسل بالصبح والصلاة عند الاغارة والحرب) حدثنا مسدد قال حدثنا جاد ابن زيد عن عبد العزيز ابن مهيوب وثابت البناني عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصبح بغلس ثم ركب فقال الله أكبر خربت خيبر أنا فاذ لنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين فخر جوابا ليعون في السكوت ويقولون محمد والنخيس قال والنخيس الجيش فظهر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتل مقاتلة وسبي الذراري فصارت صفة لاجبة الكلي وصارت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تزوجها وجعل صداقها عتقا فقال عبد العزيز لثابت يا أبا محمد أنت سألت أنس بن مالك ما أمهرها قال أمهرها نفسها فتبسم (بسم الله الرحمن الرحيم) (كتاب العيدين) (باب العيدين والتجمل فيه) حدثنا أبو العباس قال أخبرنا شعب بن الزهري قال أخبرني سالم ابن عبد الله أن عبد الله

ابن عمر قال أخذهم حجة من استبرق نباع في السوق فأخذهم أقرى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اشبع هذه تجمل بها

لقبيد والوفود فقال له  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اغاهذه لباس من  
لا خلاق له فلبث عسر  
مشاء الله أن يلبث ثم  
أرسل اليه رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بجبة ديباج  
فأقبل بها عمر فأتى بها  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال يا رسول الله  
انك قلت اغاهذه لباس  
من لا خلاق له وأرسلت  
الي بهذه الجبة فقال له  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم تبعها وتصببها  
حاجلت (باب الحراب  
والدرق يوم العيد) حدثنا  
أحمد قال حدثنا ابن وهب  
قال أخبرنا عمرو أن محمد  
ابن عبد الرحمن الأسدي  
حدثه عن عروة عن  
عائشة قالت دخل على  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وعندي جاريتان  
تغنيان بفناء بعث  
قوله السلي في نسخة  
للمعقل اه

من تفرره صلى الله عليه وسلم على أصل التجميل وانما جرحه من الجبة لكونها كانت حريرا (قوله العبد  
والوفود) تقدم في كتاب الجمعة لفظ الجمعة بدل للعدوه ورواية نافع وهذه رواية سالم وكلاهما  
صحيح وكان ابن عمر ذكرهما معا فاقصر كل راو على أحدهما (قوله تبعها وتصببها حاجلت) في  
رواية الكشيبي أو تصبب ومعنى الأول وتصبب بضمها والثاني يتجمل أن أو بمعنى الواو فهو كالاول  
أو التفسير والمراد للمقابلة أو أرفع من ذلك والله أعلم وسيأتي الكلام على شبهة فوائدها الحديث في  
كتاب اللباس أن شاء الله تعالى (فائدة) روى ابن أبي الدنيا والبيهقي بإسناد صحيح أن ابن عمر أنه كان  
يلبس أحسن ثيابه في العيدين (قوله باب الحراب والدرق يوم العيد) الحراب بكسر الميم المهملة جمع حربة  
والدرق جمع درقه وهي القرص قال ابن دالم حل السلاح في العيد لا مدخل له في سنة العيد ولا في صفة  
الخروج اليه ويمكن أن يكون صلى الله عليه وسلم كان يحارب بانها فافراى الاستظهار بالسلاح لكن  
ليس في حديث الباب أنه صلى الله عليه وسلم خرج بأحباب الحراب معه يوم العيد ولا أمر أحبابه بالثأب  
بالسلاح يعني فلا يطابق الحديث الترجمة وأجاب ابن المنبر في الحاشية بأن مراد البخاري الاستدلال  
على أن العيد يتفرقه من الانبساط عما لا يتفرق في غيره اه وليس في الترجمة أيضا تقييده بحال  
الخروج الى العيد بل الظاهر أن لعب الجبة انما كان بعد رجوعه صلى الله عليه وسلم من المعلى لانه  
كان يخرج أول النهار فيصلي ثم يرجع (قوله حدثنا أحمد) كذلك كثر غير منسوب ورواية أبي  
ذروان عسا كحدثنا أحمد بن عيسى وبجرم أبو نعيم في المسفرج ووقع في رواية أبي علي بن شوية  
حدثنا أحمد بن صالح وهو مقتضى إطلاق أبي علي بن الحسن حيث قال كلاني البخاري حدثنا أحمد بن  
منسوب فهو ابن صالح (قوله أخبرنا عمرو) هو ابن الحرث المصري وشطره هذا الإسناد الاول مصريون  
والثاني مدنيون (قوله دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد في رواية الزهري عن عروة في أيام  
حني وسيأتي بعد ثلاثة وعشرين بابا (قوله جاريتان) زاد في الباب الذي بعده من جوارى الانصار  
ولطراف من حديث أم سلمة ان احدهما كانت لحسان بن ثابت وفي الاربعين السلي أنهما كانتا  
لعبد الله بن سلام وفي العيدين لابن أبي الدنيا من طريق فليح عن هشام بن عروة وجماعة وصاحبها  
تغنيان وإسناده صحيح ولم أقف على نسخة الاخرى لكن يحتمل أن يكون اسم الثانية زب وب وقد ذكره في  
كتاب الشكاح ولم يذكر جماعة الذين صفوا في الصحابة وهي على شرطهم (قوله تغنيان) زاد في رواية  
الزهري تدفقان بفناء أي تضر بان يالف ويسلم في رواية هشام أيضا تغنيان بدف ولقائى بدفين  
والدف بضم الدال على الاشهر وقد خضع وبالف أيضا الكرك بال بكسر الكاف وهو الفاذي لا جلال فيه  
فان كانت فيه فهو المزهر وفي حديث الباب الذي بعده ما تقولت به الانصار يوم بعث أي قال بعضهم  
لبعض من نغر أو هاجموا المصنف في الهجرة بما تنازع في جملة وزايقاه من الغزو وهو الصوت الذي  
لهدوى وفي رواية تهاذفت بقاء بدل العين وذال ميمه بدل الزايق وهو من القذف وهو هاجم بعضهم  
لبعض ولا أحد من رواية حاد بن سلمة عن هشام يذكر أن يوم بعث يوم قتل فيه سنانيد الاوس  
والخزرج اه وبعث بضم الموحدة وبعدها مهملة وآخره مثله قال عياض ومن تبعه أنعمها أبو  
عبيدة وحده وقال ابن الاثير في الكامل أنعمها صاحب العين يعني الخليل وحده وكذا حكى أبو عبيد  
البكري في معجم البلدان عن الخليل وجرم أبو موسى في ذيل الغرب بأنه تعييف وتبعه صاحب النهاية  
قال البكري هو موضع من المدينة على ليلتين وقال أبو موسى وصاحب النهاية هو اسم حسن الاوس وفي  
كتاب أبي الفرج الاسفهان في ترجمة أبي عيسى بن الاسلمت هو موضع في دار بني نرفة فيه أموال لهم وكان  
موضع الوقفة في منزعة لهم هناك ولا منافاة بين القولين وقال صاحب المطالع الأشهر فيه ترك الصرف قال  
الطحا في يوم بعث يوم مشهور من أيام العرب كانت فيه مقتلة عظيمة للاوس على الخزرج وقت الحروب  
فأتمه مائة وعشرين سنة الى الاسلام على ماذكر ابن الصقي وغيره (قلت) تبعه على هذا جماعة من شراح

العجيين وفيه نظر لانه يومهم أن الحرب التي وقعت يوم بعثت دامت هذه المدة وليس كذلك في أوائل الهجرة قول عائشة كان يوم بعثت يوم قدمه الله لرسوله فقدم المدينة وقد افتقر مؤمنهم وقتلت سراهم وكذا ذكر ابن اسحق والواقدي وغيرهما من أصحاب الاخبار وقد روى ابن سعد بأسانيد أن النفر الستة أو الثمانية الذين لقوا النبي صلى الله عليه وسلم بنى أول من لقيه من الانصار وكافوا فقدموا الى مكة ليحلفوا فريشا كان في جملة ما قالوه له لما دخلهم الى الاسلام والنصر له واعلم انما كانت وقعة بعثت عام الاول فوصل ذلك الموسم القابل فقدموا في السنة التي تليها فبأبوابه وهي البيعة الاولى ثم قدموا الثانية فبأبوابه وهم سبعون نضابوا هاجر النبي صلى الله عليه وسلم في أوائل التي تليها فدل ذلك على أن وقعة بعثت كانت قبل الهجرة بثلاث سنين وهو المختد وهو أصح من قول ابن عبد البر في رجعة زيد بن ثابت من الاستيعاب انه كان يوم بعثت ابن ست سنين وحين قدم النبي صلى الله عليه وسلم كان ابن احدى عشرة فيكون يوم بعثت قبل الهجرة بخمس سنين نعم دامت الحرب بين الحيين الاوس والخزرج المدة التي ذكرها في أيام كثيرة شهيرة وكان أولها فبما ذكر ابن اسحق وهشام بن الكلبي وغيرهما أن الاوس والخزرج لما تزلوا المدينة وجدوا اليهود مستوطنين بها خالفوهم وكافوا تحت قهرهم ثم غلبوا على اليهود في قصة طويلة عسيدة أبي حنيفة ثم غلبوا على بني النضير حتى كانت أول حرب وقعت بينهم حرب دهمير بالمهمة تصغيرا بسبب رجل يقال له كعب بن بنى ثعلبة نزل على مالك بن عجلان الخزرجي خالفه فقتله رجل من الاوس يقال له عبيدة فكان ذلك سبب الحرب بين الحيين ثم كانت بينهم وقائع من أشهرها يوم السرارة يوم ثلاث و يوم فارع بقاومهم ليلة يوم الغضار الاول والثاني وحرب حصين بن الاسد وحرب عاطب بن قيس الى ان كان آخر ذلك يوم بعثت وكان رئيس الاوس فيه حضير واد أبي بكر وكان يقال له حضير الكتاب ورجع يومئذ ثم مات بعد مدة من جراحته وكان رئيس الخزرج عمرو ابن التعمان وجاءه سهم في القتال فصرعه فقتلوه بعد ان كافوا اقداسا ظهروا ولحان وغيره من الخزرج وكذا القيس بن الحطيم وغيره من الاوس في ذلك اشعار كثيرة مشهورة في دواوينهم **﴿قوله فاططع على الفرائش﴾** في رواية الزهري المذكورة انه نقشى ثوبه وفي رواية لمسلم نسجى أى التف ثوبه **﴿قوله وجاء أبو بكر﴾** في رواية هشام بن عروة في الباب الذي بعده دخل على أبو بكر وكان جارا لها بعد أن دخل النبي صلى الله عليه وسلم بيته **﴿قوله فانتزني﴾** في رواية الزهري فانتزها أى الجار يشين ويجمع بانه شرك بينهن في الانتهار والزرع أما عائشة فلتقصر بها وأما الجار بنان فلقه لهما **﴿قوله من مارة الشيطان﴾** بكسر الميم بمعنى الغناء أو الفل لأن المزمار والمزمار متشقق من الزمير وهو الصوت الذي له الصقير ويطبق على الصوت الحسن وعلى الغناء ومجئ به الآية المعروفة التي روى بها واضافها الى الشيطان من جهة أنها تلهي ذلك تشغل القلب عن الذكر وفي رواية جابر بن سلمة عند أحمد قال يا عباد الله أعز من الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القرطبي المزمار الصوت ونسجه الى الشيطان ذم على ما ظهروا لا يكره وضبطه عباس بن ميمون وحكى فقها **﴿قوله فاقبل عليه﴾** في رواية الزهري فكشف النبي صلى الله عليه وسلم عن وجهه وفي رواية فلق فكشف رأسه وقد تقدم انه كان ملثما **﴿قوله ودعها﴾** زاد في رواية هشام بن بكران لكل قوم عيدا وهذا عيدا فافيه تعليل الامر بتركها وما يوضح خلاف ما ظنه الصديق من أنها مقلت ذلك بشير على صلى الله عليه وسلم لكونه دخل فوجده مغشى ثوبه فقلته بانما فتوجه له الانكار على ابنته من هذه الاوجه مستحبا لما تقرر عنده من منع الغناء والهوى فبادر الى انكار ذلك قياما عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك مستندا الى ما ظهروا فوضح له النبي صلى الله عليه وسلم الحال وعرفه الحكم مقررا ببيان الحكمة بانه يوم عيدا أى يوم سرور شرعى فلا ينكر فيه مثل هذا كما لا ينكر في الاعراس وجهذا رقع الاشكال عن قال كيف ساء الصديق انكاره حتى أقروا النبي صلى الله عليه وسلم ونكف جوابا لا يخفى نفسه وفي قوله لكل قوم أى من

فاططع على الفرائش  
 وحول وجهه وجاء أبو بكر  
 فانتزني وفي رواية من مارة  
 الشيطان عند رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فاقبل  
 عليه رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقال دعها  
 فلما غفل غمزت لها خربنا

الطوائف وقوله عيد أي كالنور والمهوجان وفي النسائي وابن حبان بإسناد صحيح عن أنس قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال قداً بذلك الله تعالى بما خيرا منها يوم الفطر والأضحى واستنبت منه كراهة الفرح في أعياد المشركين والنسب بهم وبالغ الشيخ أبو حفص الكبير التستبي من الحنفية فقال من أهدى فيه رخصة إلى مشرك تخطئ اليوم فقد كفر بالله تعالى واستنبت من تسمية أيام منى بأنها أيام عيد مشروعية قضاء صلاة العيد فيها لمن فاتته كإسائى بعد واستدل جماعة من الصوفية بحديث الباب على إباحة الغناء ومعاذ الله لا توفى إلا بغيره لا يكتفى في رد ذلك تصريح عائشة في الحديث الذي في الباب بعده بقولها وليست بعنيتين فتفت عنهم من طريق المعنى ما أثبت له باللفظ لأن الغناء يطلق على رفع الصوت وعلى الترم الذي سميته العرب النصب بفتح النون وسكون المهملة وعلى الحداء ولا يسمى فاعله مغنياً أو غايدى بذلك من ينشد بقطيع وتكبير وتهج ونشوب عاقبه تعريض بالقواش أو تصريح قال القوطي قولها ليست بعنيتين أي ليستا بمن يعرف الغناء كما يعرفه المغنيات المعروفات بذلك وهذا منها تحرر عن الغناء المعتاد عند المشركين به وهو الذي يحرك الساكن ويبعث الكامن وهذا النوع إذا كان في شعره وصف محاسن النساء والنحو وغيرهما من الأمور المحرمة لا يختلف في تحريمه قال وأما ما بدعته الصوفية في ذلك فن قليل ما لا يختلف في تحريمه لكن النفوس الشهوانية غلبت على كثير من ينسب إلى الخيرية حتى لقد ظهرت من كثير منهم فضلات الجاهل والصبيان حتى رفعوا بحركات منطوقة وقطيعات متلاحقة وانتهى التواقيع قوم منهم أن يجعلوها من باب القرب وصالح الأعمال وأن ذلك يمرضى الأحوال وهذا على التحقيق من آثار الزندقة وقول أهل الخرفة والله المستعان اهـ وينبغي أن يمسك من أدهم ويقرأ أسنى عوض النون الخفيفة المكسورة بغير همز عثانة تحتانية تعليه هموزا وأما الآلات فسيأتي الكلام على اختلاف العلماء فيها عند الكلام على حديث المعازني في كتاب الأشرطة وقد حكى قوم الإجماع على تحريمها وحكى بعضهم عكسه وسند كريان شبهة الفريقين أن شام الله تعالى ولا يلزم من إباحة الضرب بالدف في العرس ونحوه إباحة غيره من الآلات كالعود ونحوه كما سجد كذا في رواية العرس أن شاء الله تعالى وأما التفاهة صلى الله عليه وسلم بثوبه ففيه أعراض عن ذلك لكون مقامه يقتضى أن يرتفع عن الأصغار إلى ذلك لكن عدم إنكاره دال على تسويغ مثل ذلك على الوجه الذي أقره إذا لم يقر على باطل والاصل التزهد عن اللعب والله وفيه يقتصر على ما ورد فيه النص وقتنا وكيفيه تغليب لافئاة الأصل والله أعلم وفي هذا الحديث من القوا لند مشروعية التوسعة على العمال في أيام الأعياد بأنواع ما يحصل لهم بسط النفس وترويح البدن من كلف العبادات وأن الأعراض عن ذلك أولى وفيه أن الظاهر السري في الأعياد من شعائر الدين وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وهي عند زوجها ذاك لانه بذلك عادة وتأديب الأب بحضرة الزوج وان تركه الزوج إذا تداوب وظيفة الأباؤ لعطف مشروع من الأزواج لفساد وفيه الرقي بالمرأة واستبلاء ودونها وأن مواضع أهل الخير تفرغ عن اللهو واللغو وان لم يكن فيه اثم إلا إذا نهى وفيه أن التلبذ إذا رأى عند شخص ما شكره مثله ياد إلى إنكاره ولا يكون في ذلك اقتيات على شخص بل هو أدب منه ورعاية لخدمته وإجلال لمنصبه وفيه فتوى التلبذ بحضرة شخص ما يعرف من طريقه ويحتمل أن يكون أبو بكر ظن أن النبي صلى الله عليه وسلم نام غشى أن يستيقظ فيغضب على ابنته فبادر إلى سد هذه الفريعة وفي قول عائشة في آخر هذا الحديث فلما غفل غمزته ما غر جتاد لالة على أنها مع ترخيص النبي صلى الله عليه وسلم لها في ذلك راعت خاطر أباها وخشيت غضبه عليها فغرمها ما واقتناعها في ذلك بالإشارة فيما يظهر للعيان من الكلام بحضرة من هو أكبر منها والله أعلم واستدل به على جواز سماع صوت الجارية بالغناء ولولم تكن مملوكة لانه صلى الله عليه وسلم لم ينكر على أبي بكر معاهه بل أنكر إنكاره واستمرنا أن أن أشارت إليها عائشة بالخروج ولا يخفى أن مجمل الجواز ما إذا امتنت الفتنة

بذلك والله أعلم (( قوله وكان يوم عبد )) هذا حديث آخر وقد جمعه بعض الرواة وأوردوا بعضهم  
وقد تقدم هذا الحديث الثاني من وجه آخر عن الزهري عن عمرو بن أبي أواب المساحد وقم عند الجوزي  
في حديث الباب هنا قالت أي عائشة كان يوم عبد قتيب بن عبد الله موصول كالاول (( قوله لم يلب فيه  
السودان )) في رواية الزهري المذكورة والحديث يلبون في المسجد وزاد في رواية معلقة ورسولها مسلم  
بحراهم وسلم من رواية هشام عن أبيه جاء جنس يلبون في المسجد قال المحب الطبري هذا السياق  
بشعر بان عادتهم ذلك في كل عبد ووقع في رواية ابن حبان لما تقدم وقد اختلفوا في يلبون في المسجد  
وهذا بشعر بان الترخيص لهم في ذلك بحال القدوم ولا تنافي بينهما لاحتمال أن يكون قدومهم سادف  
يوم عبد وكان من عادتهم اللب في الأعياد فضعوا ذلك كما دهم ثم صاروا يلبون يوم كل عبد ويؤيده  
ما رواه أبو داود عن أنس قال لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة لعبت الحبشة فحاربوا ذلك لعبوا  
بحراهم ولا شأن أن يوم قدومه صلى الله عليه وسلم كان عندهم أعظم من يوم العيد قال الزين بن المنبر  
« جاء ليعاون كمال أسلمه الغزو يب على الحرب وهو من الحبشة من شبه اللب لكونه يعصدا على الطعن  
ولا يلقه ويومهم بذلك قرنه ولو كان أباه أو ابنته (( قوله فامسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم واما قال  
نشتهين تنظرين )) هذا ترددها فيما كان وقع له هل كان أذن لها في ذلك ابتداء منه أو عن سؤال منها  
وهذا ابتداء على أن سألت بسكون اللام على أنه كلامها ويحتمل أن يكون يقع اللام فيكون كلام الراوي  
فلا ينافي مع ذلك قوله واما قال نشتهين تنظرين وقد اختلفت الروايات عنها في ذلك في رواية النسائي  
من طريق يزيد بن رومان هنا سمعت لفظا وصوت سليمان بن قوام النبي صلى الله عليه وسلم فإذا حبشته ترفن  
أي ترقص والصبيان حولها فقال بعائشة تعالي فانظري في هذا الله ابتداء وفي رواية عبيد بن عمر  
عنها عند مسلم أنها قالت لما بين وددت أني أراهم في هذا أنها سألت ويجمع بينهما بأنها التفت منه ذلك  
فأذن لها وفي رواية النسائي من طريق أبي سلمة عنها دخل الحبشة يلبون فقال النبي صلى الله عليه  
وسلم جازيا أنت حين أن تنظري إليهم فقلت نعم أسأله صحح ولم أرف في حديث صحيح ذكر الجوزي إلا في هذا وفي  
رواية أبي سلمة هذه من الزيادة عنها فالتسوية قولهم يوم ابتداء بالقام طيبا كذا فيه بالنسب وهو حكاية  
قول الحبشة ولا جدو السراج وابن حبان من حديث أنس أن الحبشة كانت ترفن بين يدي النبي صلى الله  
عليه وسلم ويتكلمون بكلام لهم فقال ما يقولون قال يقولون محمد عبد صالح (( قوله فامسألت وراه خدي  
على خده )) أي متلاصقين وهي جلوسه بدون واو كقيل في قوله تعالي اهبطوا نعكم لبعض عدو  
وفي رواية هشام عن أبيه عند مسلم فوضعت رأسي على منكبه وفي رواية أبي سلمة المذكورة فوضعت  
ذقني على فاقه وأسندت وجهي إلى خده وفي رواية عبيد بن عمر عنها أنظر بين أذنيه وعاتقه ومعانها  
متقاربة ورواية أبي سلمة أي بينها وفي رواية الزهري الأتية بعد عن عمرو بن قتيب بن أنس أنظر وقد  
تقدم في أبواب المساجد بلفظ يسفر بردائه ويتعقبه على الزين بن المنبر في استنباطه من لفظ حديث  
الباب جوازا اكفاه المرأة بالستر بالقام خلف من تستر به من زوج أو ذي محرم إذا قام ذلك مقام الرداء  
لان القصبة واحدة وقد وقع فيها التنصيص على وجود التستر بالرداء (( قوله وهو يقول دونكم ))  
بالنصب على الظرفه بمعنى الأعراف والمغربي به محذوف وهو لهم بالحرب وفيه اذن وتنهض لهم  
وتنشط (( قوله يا بني أرفدة )) يفتح الهمزة وسكون لام أو كسر القام وقد فتح قيل هو لب الحبشة  
وقيل هو اسم جنس لهم وقيل اسم جدهم الأكبر وقيل المعنى يا بني الاما زاد في رواية الزهري عن عمرو  
قترهم عن رسول النبي صلى الله عليه وسلم أمنا بني أرفدة وفي الزهري أيضا عن سعيد بن أبي هريرة  
وجه أن جرحيت قال فاهوى إلى الحصباء فخص بهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعهم يا عمر وسأني  
في الجهاد وزاد أبو عوانة في محبته فاتهم بنوا أرفدة كانه يعني أن هذا شأنهم وطريقهم وهم من الأمور  
المباحة فلا تكار عليهم قال المحب الطبري فيه تنبيه على أنه يتقرر لهم ما لا يتقرر لغيرهم لان الأصل في

وكان يوم عبد لم يلب فيه  
السودان بالدرق والحرايب  
فامسألت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم واما قال  
أنشتهين تنظرين قلت نعم  
فامسألت وراه خدي على  
خده وهو يقول دونكم  
يا بني أرفدة

المساجد تنزهها عن العبث فيقتصر على ما ورد فيه النص انتهى وروى المراجع من طريق أبي الزناد عن  
 عمرو بن ماثنة أنه صلى الله عليه وسلم قال يومئذ تعلم يهود أن في ديننا قصة أني بعثت بحبيبة سمعة  
 وهذا شعر بعلم القصص وكان عمر بن أبي الأسفل في تنزيه المساجد فينبه النبي صلى الله عليه وسلم  
 وجهه الجواز فيها كان هذا سيده كسائقي تقريره أوله لم يكن علم النبي صلى الله عليه وسلم كان راسم  
 (قوله حتى إذا ملأت) بكسر الهمزة الأولى وفي رواية أخرى حتى أكون أنا الذي أسام وأسلم من  
 طريقه ثم يقوم من أجلي حتى أكون أنا التي أنصرف وفي رواية يزيد بن رومان عند النساء أما شيعت  
 أما شيعت قالت فجعلت أقول لا لا نظرم تزلي عنده وله من رواية أبي سلمة عنها قلت يا رسول الله لا تهمل  
 فقام لي ثم قال حسبت قلت لا تهمل قالت وما لي بحب النظر إليهم ولكن أحبت أن يبلغ النساء مقامه في  
 ومكان منه وزاد في النكاح في رواية الزهري فاقدروا قدر الجارية بالحسد بثمة السن الحريية على الهر  
 وقولها القدر واضم المال من التقدير ويجوز كسر هاو أشارت بذلك إلى أنها كانت حينئذ شابة وقد عكس  
 به من ادعى نزح هذا الحكم وأنه كان في أول الإسلام كما قدمت حكايته في أبواب المساجد ورد بان قولها  
 يسترقى رداءه على أن ذلك كان بعد نزول الجلب وكذا قولها أحبت أن يبلغ النساء مقامه في مشعر  
 بأن ذلك وقع بعد أن سارت لها ضرائر أراحت الفقر عطين فإظهار أن ذلك وقع بعد بلوغها وقد تقدم من  
 رواية ابن جبان أن ذلك وقع لما تقدم وقد الحبيبة وكان قدومه سنة سبع فيكون عمرها حينئذ خمس عشرة  
 سنة وقد تقدم في أبواب المساجد حتى نحو هذا والجواب عنه واستدل به على جواز اللعب بالسلاح على  
 طريق التواضع للدرج على الحرب والتشط عليه واستنطه من جواز المتأقصة لما فهم من عمر بن  
 الأدي على آلت الحرب قال عباس وفيه جواز نظر النساء إلى فضل الرجال الأجانب لانه غايته ليهن  
 النظر إلى المحاسن والاستلذاذ بذلك ومن تراجم البخاري عليه باب نظر المرأة إلى الحبس وهوهم من غير  
 ريبة وقال الزهري أما النظر بشهوة وعند شعبة الفتنة فحرام اتفاقا وأما بشهوة فالأصح أنه محرم  
 وأجاب عن هذا الحديث بأنه يحتمل أن يكون ذلك قبل بلوغ عائشة وهذا قد تقدمت الإشارة إلى ما فيه  
 قال أو كانت نظري إلى بهم بجرأهم لا إلى وجوههم وأبدانهم وإن وقع بلا قصد أمكن أن تصرف في الحال  
 انتهى وقد تقدمت بقية قوائمه في أبواب المساجد وسيأتي بعد سنة أبواب وجه الجمع بين ترجمة  
 البخاري هذا الباب والباب الآخر في هناك حيث قال باب ما يكره من جل السلاح في العيدان شاء الله تعالى  
 (قوله باب سنة العيدين لأهل الإسلام) كذا الملا كثر وقد اقتصر عليه إلا ما عجل في المستخرج  
 وأوفيه زاد أو ذكر عن الحموي في أول الترجمة الدعاء في العيد قال ابن رشد أراءه تصحفا وكانه كان فيه  
 اللب في العيد يعني فيناسب حديث عائشة وهو الثاني من حديثي الباب ويحتمل أن وجه بان الدعاء بعد  
 صلاة العيد يؤخذ حكمه من جواز اللعب بعد ما طريق الأولى وقد روى ابن عدي من حديث وائل أنه  
 أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم العيد فقال تقبل الله منا ومنك فقال نعم تقبل الله منا ومنك وفي  
 أسناده محمد بن إبراهيم الشافعي وهو ضعيف وقد تقدم به فروا وخالف فيه فروى البيهقي من حديث  
 عبادة بن الصامت أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال ذلك فعل أهل الكتابين وأسناد  
 ضعيف أيضا وكانه أراد أنه لم يصح فيه شيء وروينا في المحامليات بأسناد حسن عن جبير بن نفير قال كان  
 أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا التقوا يوم العيد يقول بعضهم لبعض تقبل الله منا ومنك وأما  
 مناسبة حديث عائشة لترجمة التي اقتصر عليها الأكثر فقد قبل أنهما من قوله وهذا بعد أن لا إشعاره  
 بالنسب المذكور وفيه نظر لأن اللعب لا يوصف بالندية لكن يفرضه أن المباح قد يرفع بالنسبة إلى درجة  
 ما يشاب عليه ويحتمل أن يكون المراد أن تقديم العبادة على اللعب سنة أهل الإسلام أو تحمل السنة في  
 الترجمة على المعنى القوي وأما حديث البراء فهو طرف من حديث سبأ بن قيس بصداب وحجاج  
 المذكور في الأسناد هو ابن مهال واستشكل الزين بن المنير مناسبتها لترجمة من حيث أنه قال فيها العيدين

حتى إذا ملأت قال حسبت  
 قلت نعم قال فاذهي (باب  
 سنة العيدين لأهل  
 الإسلام) حدثنا حجاج  
 قال حدثنا سمعة قال  
 أخبرني يزيد قال سمعت  
 الشعبي عن البراء قال  
 سمعت النبي صلى الله عليه  
 وسلم يخطب فقال إن أول  
 ما تبدا به في يومنا هذا أن  
 نصل ثم نرجع فنخرف  
 فصل فقد أصاب ستنا  
 حدثنا عبيد بن اسمعيل  
 قال حدثنا أبو أسامة عن  
 هشام عن أبيه عن عائشة  
 رضي الله عنها قالت دخل  
 أبو بكر وعندي جاريان  
 من جوارى الأنصار  
 فغسان ما تناولتا  
 يوم بعثت قالت ولدتنا  
 عفتين فقال أبو بكر  
 أجزأهما الشيطان في بيت  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وذلك في يوم عيد فقال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يا أبا بكر إن لكل قوم  
 عيدا وهذا عيدنا



بالثانية مع انها لاتعلق الا بعد التمر وأجاب بأن في قوله أن أول ما تبدا به في يومنا هذا أن نصلى اشعارا بان الصلاة ذلك اليوم هي الامر المهم وأن مأسواها من الخطية والتمر والذكر وغير ذلك من أعمال البر يوم الفطر يفرق بين التبع وهذا القدر مشترك بين العبدین حسن أن لا نفرد الترجمة بعبد الصرا انتهى وقد تقدم الكلام على حديث عائشة مستوفى في الباب الذي قبله ﴿قوله باب الاكل يوم الفطر قبل الخروج﴾ أي الى صلاة العيد ﴿قوله أخبرنا عبيد الله﴾ هو بالتصغير وفي نسخة الصغاني حدثنا عبيد الله بن أنس يحدثن أبي بكر هكذا رواه سعيد بن سليمان عن عثمة ونابغة أو الوارث بن سفيان عن عثمة عن الامام عبيد بن جابر بن المغلس عن ابن ماجه ورواه عن هشيم عن قتبية عن الترمذي وأحمد بن منيع عن عبد بن خزيمة وأبو بكر بن أبي شيبة عن عبد بن حبان والامام عبيد بن عمر بن عون عند الحارث بن كاهم عن هشيم عن محمد بن اسحق عن حفص بن عبيد الله بن أنس عن أنس قال الترمذي صحيح غريب وأعله الامام عبيد بن حنبل وأبو حنبل وأبو داود والبيهقي وقد اختلف عليه فيه وابن اسحق ليس من شرط البخاري قلت وهي علة غير فاحدة لأن هشيم قد صرح فيه بالاخبار فأمن تدليس ولهذا نزل فيه البخاري درجة لان سعيد بن سليمان من شيوخه وقد أخرجه هذا الحديث عنه بواسطة لكونه لم يسمعه منه ولم يلق من أصحاب هشيم مع كثرة من لقيه منهم من يحدثن به مصر ما عنه فيه بالاخبار وقد جزم أبو مسعود الترمذي بأنه كان عنده هشيم على الوجهين وان أصحاب هشيم القلاء كانوا رويوه عنه على الوجه الاول فلا تضر طريق ابن اسحق المذكورة قال البيهقي ويزك ذلك ان سعيد بن سليمان قد رواه عن هشيم على الوجهين ثم ساقه من رواية معاذ بن المنجي عنه عن هشيم بالاسنادين المذكورين فخرج صنيع البخاري ويزيد ذلك متابعة مرجي بن رجاء لهشيم على رايته له عن عبيد الله بن أبي بكر وقد علقه البخاري هنا وأفادت ثلاث فوائدا الاولى هذه والثانية تصریح عبيد الله بن أبي بكر وقد علقه البخاري هنا الثالثة تعييد الاكل بكونه رواه وقد وصلها ابن خزيمة والامام عبيد بن جابر عن أبي النضر عن مرجي بلفظ يخرج بدل يفسد والباقى مثل لفظ هشيم وفيه الزيادة وكذا وصله أبو ذر في رواية في الصحيح عن أبي حامد بن نعيم عن الحسين بن محمد بن مصعب عن أبي داود السجستاني عن أبي النضر وأخرجه الامام أحمد عن مرجي بن عمار عن مرجي بلفظ وبأكله انفرادا ومن هذا الوجه أخرجه البخاري في تاريخه وله روايات عن عبيد الله بن أبي بكر أخرجه الامام عبيد بن حبان والحاكم بن مرزوق وابو عتبة بن جابر عنه بلفظ ما خرج يوم فطر حتى يأكل غرات ثلاثا أو خسا أو سبعا أو أقل من ذلك أو أكثر ورواهي أصرح في المداومة على ذلك قال المهلب الحكمة في الاكل قبل الصلاة أن لا يظن ظان لزوم الصوم حتى يصلي العيد فكانه أراد سد هذه الفرية وقال غيره لما وقع وجوب الفطر عقب وجوب الصوم استحب تجهيل الفطر مبادرة الى امتثال أمر الله تعالى ويشعر بذلك اقتصاره على القليل من ذلك ولو كان لغير الامتثال لاكل قدر الشبع وأشار الى ذلك ابن أبي جرة وقال بعض المالكية لما كان المعتكف لا يتم اعتكافه حتى يغسل الى المصلى قبل انصرافه الى بيته خشى أن يعتكف في هذا الجزء من النهار باعتباره استحباب الصائم ما بهتم من استحباب الاعتكاف ففرق بينهما بمشروعية الاكل قبل الفطر وقيل لان الشيطان الذي يجبس في رمضان لا يطلق الا بعد صلاة العيد فاستحب تجهيل الفطر بدار الى السلامة من وسوسته وسأني فرجه آخر لابن المنير في الباب الذي بعده وقال ابن قدامة لا يلزم استحباب تجهيل الاكل يوم الفطر اختلافا انتهى وقد روي ابن أبي شيبة عن ابن مسعود التمر فيه وعن النخعي أيضا مثله والحكمة في استحباب التمر لما في الحلو من تقوية البصر الذي تضعفه الصوم ولان الحلو مما يوافق الايمان ويعبر به المنام ويرق به القلب وهو أسير من غيره ومن ثم استحب بعض التابعين انه يفسر على الحلو مطلقا كالعسل ورواه ابن أبي شيبة عن معاوية بن قرة وابو سيرين وغيرهما وروى فيه مرجي آخر عن ابن عون أنه سئل عن ذلك فقال انه يجبس البول هذا كله في حق من يقدر على ذلك والا

﴿باب الاكل يوم الفطر قبل الخروج﴾ حدثنا محمد بن عبد الرحيم أخبرنا سعيد بن سليمان قال حدثنا هشيم قال أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفطر يوم الفطر حتى يأكل غرات وقال مرجي بن رجاء حدثني عبيد الله قال حدثني أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم وبأكله من وزا

فينبغي أن يفطر ولو على الماء لحصل له شبهة تأمن الاتباع أشار إليه ابن أبي جرة وأما جعله وثرا فقال  
المطلب فلاشارة الى وحداية الله تعالى وكذلك كان صلى الله عليه وسلم يفطره في جميع أموره تبركا  
لذلك (تنبية) مخرجون من على وأووه بلفظ جماعة بالخوف بصري تخلف في الاحتجاج به وليس له في  
البحار غير هذا الموضع الواحد ﴿قوله باب الاكل يوم الصبر﴾ قال ابن من المنبر ما حصله لم يقيد  
المصنف الاكل يوم الصبر وقت معين كالتفدية في الفطر ووجه ذلك من حديث انس قول الرجل هذا  
يوم يشتهي فيه الصوم وقوله في حديث البراء ان اليوم يوم اكل وشرب ولم يقيد ذلك بوقت انتهى ولعل  
المصنف أراد الاشارة الى تضعيف ما روي عن طريق الحديث الذي قبله من مفارقة يوم الفطر ليوم  
الغفر من استعجاب البداهة بالصلاة يوم الصبر قبل الاكل لان في حديث البراء ان اباردة اكل قبل  
الصلاة يوم الصبر فينبغي صلى الله عليه وسلم ان التي ذبحها لا تجزئ عن الاضحية وآقره على  
الاكل منها وأما ما روي في الترمذي والحاكم من حديث بريدة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم  
لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحية حتى يصلي ونحوه عند الزارعين جابر بن سمرة وروى  
الطبراني والدارقطني من حديث ابن عباس قال من السنة أن لا يخرج يوم الفطر حتى يخرج الصدقة  
و يطعم شيئا قبل أن يخرج وفي كل من الاسانيد الثلاثة فقال وقد أخذ أكثر الفقهاء بما عدلت عليه  
قال زين بن المنبر وقع أكله صلى الله عليه وسلم في كل من العبد في الوقت المشرع واخراج  
صدقة من الخاصة بها فخرج صدقة الفطر قبل الصدقات المحلى واخراج صدقة الاضحية بعد ذبحها  
فاجتمع من جهة واحدة من جهة أخرى واختار بعضهم تفصيلا آخر فقال من كان له ذبح استحب له أن  
يد بالآكل يوم الغفرته ومن لم يكن له ذبح تغير وسيأتي الكلام على حديثي انس والبراء المذكورين  
في هذا الباب في كتاب الاضحية ان شاء الله تعالى وقوله في حديث البراء ومن سئل قبل الصلاة فانه قبل  
الصلاة ولا نسلكه كذا في الاصول باثبات الواو وحذفها للنسائي وهو الوجه ويمكن توجيه اثباتها بتقدير  
لا يجزئ ولا نسلكه وهو قريب من حديث فن كانت هجرة الى الله ورسوله فانه جرة الى الله ورسوله  
وقد أخرجه مسلم عن عثمان بن أبي شيبة هذا وامض بن ابراهيم جميعا عن جرير بلفظ وآخر جمعه  
الامام علي بن طريق أبي خزيمة ويوسف بن موسى وعثمان هذا الاثنتم عن جرير بلفظ ومن نسلك  
قبل الصلاة فثانته شاة لم يرد ذكر أن ما هم واحد وقد أخرجه أبو يعلى عن أبي خزيمة بهذا اللفظ  
وأظن التصرف فيه من عثمان واه بالمعنى والله أعلم وفي حديثي انس والبراء من القوائد ان كيد  
أمر الاضحية أو أن المقصود منها طيب اللحم واثباتها على غيره وان المقتضى اذا ظهرت له من المستغنى  
امارة الصدق كان له أن يسهل عليه حتى لو استغنى اثنان في قضية واحدة جاز أن يفتي كلا منهما بما  
يناسبه وجواز اخبار المسر عن نفسه بما يستحق به الثناء عليه بقوله الحاجة ﴿قوله باب  
الخروج الى المعلى بغير منبر﴾ يشير الى ما روي في بعض طرق حديث أبي سعيد الذي ساقه في هذا الباب  
وهو ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من طريق الاصح عن اسمعيل بن رجاء عن أبيه قال أخرجه  
مروان المنبر يوم عيده وبدا بالخطبة قبل الصلاة فقام اليه رجل فقال يا مروان خالفت السنة الحديث  
﴿قوله حدثنا محمد بن جعفر﴾ أي ابن أبي كثير المدني وعباس بن عبد الله أي ابن سعد بن أبي سرح  
القرشي المدني ورجاله كلهم مدنيون ﴿قوله عن أبي سعيد﴾ في رواية عبد الرزاق عن داود بن قيس  
عن عباس قال سمعت أبا سعيد وكذا أخرجه أبو عوانة عن طريق ابن وهب عن داود ﴿قوله الى المعلى﴾  
هو موضع بالمدينة معروف بينه وبين باب المسجد الفسار قاله عمر بن شبة في اخبار المدينة عن  
أبي غسان الكناني صاحبها ﴿قوله ثم نصرف فيقوم مقابل الناس﴾ في رواية ابن حبان من

محمد بن جعفر قال أخبرني زيد بن اسلم عن عباس بن عبد الله بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدري قال كان  
النبي صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر والاضحية الى المعلى فأول شيء يذبحه الصلاة ثم نصرف فيقوم مقابل الناس والناس جلوس

طريق

طريق داود بن قيس عن عياض فينصرف الى الناس فائتما في مصلاه ولا ينخرم في رواية مختصرة عطف يوم عبد على وجهه وهذا مشعر بأنه لم يكن بالمصلي في زمانه صلى الله عليه وسلم من يركب ويدل على ذلك قول أبي سعيد فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان ومقتضى ذلك أن أول من اتخذ مروان وقد وقع في المدونة لما ذكره ورواه عمر بن شبة عن أبي غسان عنه قال أول من خطب الناس في المصلي على المنبر عثمان ابن عفان كلهم على منبر من طين بناء كثير من الصلوات وهذا معضل وما في الصحيحين أصح فقد رواه مسلم من طريق داود بن قيس عن عياض نحو رواية البخاري ويحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك مرة ثم تركه حتى أعاده مروان ولم يطلع على ذلك أبو سعيد وإنما اختص كثير من الصلوات ببناء المنبر بالمصلي لأن داره كانت مجاورة للمصلي كما سيأتي في حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم أتى في يوم العيد إلى العلم الذي عند دار كثير من الصلوات قال ابن سعد كانت دار كثير من الصلوات قبله المصلي في العيد وهي تطل على بطن طحان الوادي الذي في وسط المدينة انتهى وإنما بقي كثير من الصلوات داره بعد النبي صلى الله عليه وسلم سلمة لكنها لما صارت مشهورة في تلك المنطقة وصف المصلي بمجاورتها وكثير المذكور هو ابن الصلوات معاوية الكندي تابعي كبير ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقدم المدينة هو وأخواته بعد فكسها وحافظ بن جهم وروى ابن سعد بإسناد صحيح أن نافع قال كان اسم كثير من الصلوات قبله أسماء عمر كثير أو رواد أبو عوانة فوصله بذلك ابن عمر ورواه عنه بكر النبی صلى الله عليه وسلم والاول اصح وقد صرح مع كثير من عمر فمن بعده وكان مشرفا وكرو هو ابن أخى جده فضع الحميم وسكون الميم أو فتحها أحد ملوك كنده الذين قتلوا في الردة وقد ذكر أبو في الصلاة لابن منته وفي نسخة ذلك نظر قوله فان كان يريد أن يقطع بيتا أي يخرج طائفة من الجيش إلى جهة من الجهات (قوله خرجت مع مروان) زاد عبد الرزاق عن داود بن قيس وهو يروي عن أبي سعيد بن عبيدة عن عمرو الأنصاري (قوله فجذبه ثوبه) أي ليبدأ بالصلاة قبل الخطبة على العادة وقوله فقلت لغيرته والله صريح في أن أبا سعيد هو الذي أنكر وقوعه عند مسلم من طريق طارق بن شهاب قال أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان فقام إليه ورجل فقال الصلاة قبل الخطبة فقال ذلك ما هنا قال أبو سعيد أما هذا فقد قضى ما عليه وهذا ما انفرد به غير أبي سعيد وكذا في رواية رجاه عن أبي سعيد التي تقدمت في أول الباب فيحتمل أن يكون هو أبا سعيد الذي وقع في رواية عبد الرزاق أنه كان معهما ويحتمل أن تكون القصة تعددت ويدل على ذلك المغاربة الواقعة بين ر و ابني عياض ورجاه في رواية عياض أن المنبر ترك أخراجه بعدوا أمر ببنائه من ابن وطحن بالمصلي والمنبر معه فعل مروان لما أنكروا عليه إخراج المنبر ترك أخراجه بعدوا أمر ببنائه من ابن وطحن بالمصلي ولا بعد في أن ينكر عليه تقدم الخطبة على الصلاة مرة بعد أخرى ويدل على التباين أيضا أن أنكار أبي سعيد وقع بينه وبينه وأنكار الآخر وقع على رؤس الناس (قوله أن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة فجلسوا) أي الخطبة (قبل الصلاة) وهذا مشعر بأن مروان فعل ذلك باجتهاد منه وسألت في الباب الذي بعده أن عثمان فعل ذلك أيضا لكن لعله آخرى في هذا الحديث من القوائد ببيان المنبر قال الزين بن المنبر وإنما اختاروا أن يكون بالن من الخشب لكونه ترك باله صرا في غير رؤسهم من عليه النقل بخلاف خشب منبر الجامع وفيه أن الخطبة على الأرض عن قيام في المصلي أولى من القيام على المنبر والفرق بينه وبين المسجد أن المصلي يكون مكان فيه فضاء فيتمكن من رؤيته كل من حضر بخلاف المسجد فإنه يكون في مكان محصور وقد لا يراه بعضهم وفيه الخروج إلى المصلي في العيد دون صلواتها في المسجد لا تكون إلا عن ضرورة وفيه أنكار العلماء على الأمراء إذا استعزوا بما يخالف السنة وفيه حلف العالم على صدق ما يخبر به بالمباشرة في الأحكام وجواز عمل العالم بخلاف الأولى إذا لم يوافقها الحاكم على الأولى لأن أبا سعيد حضر الخطبة ولم ينصرف فيستدل به على أن البداية بالصلاة فيها ليس بشرط في محبتها والله أعلم قال ابن المنبر في الحاشية حل أبو سعيد فعل النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك على التعيين وحمله مروان على

على صفوفهم فيه فلمهم  
ووصيهم بأمرهم  
فان كان يريد أن يقطع  
بها قطعه أو بأمره  
أمر به ثم ينصرف فقال أبو  
سعيد فلم يزل الناس على  
ذلك حتى خرجت مع مروان  
وهو أمير المدينة في أصح  
أو فطر فلما أتينا المصلي  
إذا منبر بناء كثير من  
الصلوات فإذا مروان يريد  
أن يرتقيه قبل أن يصلي  
فجذبه ثوبه فجذني  
فارتفع فخطب قبل الصلاة  
فقلت لغيرته والله فقال  
أبا سعيد قد ذهب ما تعلم  
فقلت ما أعلم وخبر الله مما  
لا أعلم فقال إن الناس لم  
يكونوا يجلسون لنا بعد  
الصلاة فجعلنا قبل الصلاة

الاولية واعتذر عن ترك الاول عاذ كرهه من فقير حال الناس فرأى أن المحافظة على أصل السنة وهو اجماع الخطبة أولى من المحافظة على هيئة فيها ليست من شرطها والله أعلم واستدل به على استحباب الخروج الى المصراة لصلاة العبد وان ذلك أفضل من صلاحته في المسجد لما خيبت النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك مع فضل مجده وقال الشافعي في الام بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج في العيدين الى المصلى بالمدينة وكذا من بعده الامن عذرو مطر ونحوه وكذلك عامة أهل البلدان الأهل مكة ثم أشار الى أن سبب ذلك سعة المسجد وشيق أطراف مكة قال فلو عمر بلد فكان مسجد أهله بهم في الاعداد لم أر أن يخرجوا منه فإن كان لا يسعهم كرهت الصلاة فيه ولا إعادة ومقتضى هذا أن العلة تدور على الضيق والسعة لا لذات الخروج الى المصراة لان المطلوب حصول هموم الاجتماع فإذا حصل في المسجد مع أفضليته كان أولى **باب المشي والركوب الى العبد والصلاة قبل الخطبة وبغير أذان ولا إقامة** في هذه الترجمة ثلاثة أحكام صفة التوجه وتأخير الخطبة عن الصلاة وترك الإذاعة فيها فأما الاول فقد اعترض عليه ابن التين فقال ليس فيما ذكره من الاحاديث ما يدل على مشي ولا ركوب وأجاب الزين ابن المنير بأن عدم ذلك مشعر بتسويغ كل منهما وان لا هزيمة لا حذما على الآخر ولعله أشار بذلك الى تضعيف ما ورد في التذلل الى المشي في الترمذي عن علي قال من السنة أن يخرج الى العبد ماشيا وفي ابن ماجه عن سعد القرظ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ياتي العبد ماشيا وفيه عن أبي رافع ونحوه وأما سبب الثلاثة نعا في وقال الشافعي في الام بلفظ ان الزهري قال ما ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبدا ولا جنازة قط ويحتمل أن يكون البخاري استنبط من قوله في حديث جابر وهو يتوكل على يده بلال ومشروعة الركوب بلن احتاج اليه وكأنه يقول الاولى المشي حتى يحتاج الى الركوب كأخطب النبي صلى الله عليه وسلم فأما على رجليه فلما تعجب من الوقوف فركب على بلال والجامع بين الركوب والتوكل الارتقاء بكل منهما أشار الى ذلك ابن المراتب وأما الحكم الثاني فظاهر من أحداث الباب وسبب الكلام عليه في الباب الذي بعده واختلف في أول من غير ذلك فرأيه طارق بن شهاب عن أبي سعيد عن عدي بن مسروق عن أبيه عن وان كاشم في الباب قبله وقيل بل سبقه الى ذلك عثمان وروى ابن المنذر باسناد صحيح الى الحسن البصري قال أول من خطب قبل الصلاة عثمان صلى بالناس ثم خطبهم يعني على العادة فرأى ناسا لم يدركوا الصلاة ففعل ذلك أي صار يخطب قبل الصلاة وهذه العلة غير التي اعتل بها مروان لان عثمان رأى مصلحة الجماعة في ادراكهم الصلاة وأما مروان فرأى مصلحة في إتمامهم الخطبة لكن قيل انهم كانوا في زمن مروان يتعمدون ترك سماع خطبته لما فيها من سب مالا يستحق السب والافراط في مدح بعض الناس فعلى هذا انما راعى مصلحة نفسه ويحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك أجنبيا لما خلف مروان فواظب عليه فلذلك نسب اليه وقدرى عن عمر مثل فعل عثمان قال عباس ومن تبعه لا يصح عنه وفيما قاله نظر لان عبد الرزاق وابن أبي شيبة زوياه جميعا عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد الانصاري عن يوسف بن عبد الله بن سلام وهذا اسناد صحيح لكن يعارضه حديث ابن عباس المذكور في الباب الذي بعده وكذا حديث ابن عمر بن جمع وقوع ذلك منه نادرا والافاضة للصحيح أصح وقد أخرج الشافعي عن عبد الله بن يزيد بنحو حديث ابن عباس وزاد حتى قدم معاوية فقدم الخطبة فهذا بشيرا الى أن مروان إنما فعل ذلك ليتعالم معاوية لانه كان أمير المدينة من جهته وروى عبد الرزاق عن ابن عمر عن الزهري قال أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العبد معاوية وروى ابن المنذر عن ابن سيرين أن أول من فعل ذلك في باديا بالبصرة قال عباس ولا مخالفة بين هذين الاثرين وأثر مروان لان كلا من مروان وزيد كان عاملا لمعاوية فجعل على انه ابتداء ذلك وتبعه عماله والله أعلم وأما الحكم الثالث فلاس في الحديث الباب ما يدل عليه الا حديث ابن عباس في ترك الإذان وكذا أحاديث جابر وقد وجهه بعضهم بأنه يؤخذ من كون الصلاة قبل الخطبة بخلاف الجمعة فقتلها أيضا في الإذان

**(باب المشي والركوب الى العبد والصلاة قبل الخطبة وبغير أذان ولا إقامة)**  
حدثنا ابراهيم بن المنذر قال حدثنا أنس بن عباس عن عبيد الله عن نافع عن عبيد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في الاضحية والفطر ثم يخطب بعد الصلاة حدثنا ابراهيم بن موسى قال أخبرنا هشام أن ابن جريح أخبرهم

قال أخبرني عطاء عن جابر بن عبد الله قال سمعته يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم الفطر فبدأ بالصلاة قبل الخطبة قال  
وأخبرني عطاء عن ابن عباس أرسل الي ان الزبير في أول ما لم يبع له أنه لم يكن يؤذن بالصلاة يوم الفطر وإنما الخطبة بعد الصلاة وأخبرني  
عطاء عن ابن عباس وعن جابر بن عبد الله قال لا يمكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الاضحية وعن جابر بن عبد الله قال سمعته يقول ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قام فبدأ بالصلاة ثم خطب الناس بعد فلما فرغ من الخطبة صلى الله عليه وسلم ٣٠٩

فذكرهم وهو يتوكل  
على يد بلال وبلال باسط  
توبه يلقى فيه النساء  
صدقة قلت لعطاء أرى  
حقا على الامام الآن أن  
يأتي أناس فيذكرهم  
حين يفرغ قال ان ذلك  
لحق عليهم وما لهم أن  
لا يفعلوا **(باب الخطبة بعد العيد)** حدثنا أبو  
عاصم قال أخبرنا ابن جريح  
قال أخبرني الحسن بن  
مسلم عن طاوس عن ابن  
عباس قال شهدت العيد  
مع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وأبي بكر وعمر  
وعثمان ورضي الله عنهم  
فكلهم كانوا يصلون  
قبل الخطبة حدثنا  
يعقوب بن ابراهيم قال  
حدثنا أبو أسامة قال  
حدثنا عبد الله عن نافع  
عن ابن عمر قال كان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وأبو بكر وعمر رضي  
الله عنهم يصلون العيدين  
قبل الخطبة حدثنا  
سليمان بن حرب قال  
حدثنا شعبه عن عدي  
ابن ثابت عن سعيد بن  
جبير عن ابن عباس ان

والاقامة ولا يخفى بعده والذي يظهر أنه أشار الى ما روي في بعض طرق الاحاديث التي ذكرها أما حديث  
ابن عمر ففي رواية النسائي خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم عيدته صلى غير اذان ولا اقامة  
الحديث وأما حديث ابن عباس وجابر ففي رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر عن مسلم  
فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغیر اذان ولا اقامة وعنده من طريق عبد الزاق عن ابن جريح عن عطاء عن  
جابر قال اذان للصلاة يوم العيد ولا اقامة ولا شيء وفي رواية يحيى القطان عن ابن جريح عن عطاء ان  
ابن عباس قال لا يراؤذن لهوا لا تقيم آخر جهابذة ابن أبي شيبة عنه ولا يداود من طريق طاوس  
عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى العيد بلا اذان ولا اقامة استأذنه صحیح وفي الحديث  
عن جابر بن عمر عن سعد بن أبي وقاص عن عبد العزيز عن البراء عند الطبراني في الاوسط وقال  
ملائك في الموطأ معتمدين غير واحد من علمائنا يقول لم يكن في الفطر ولا في الاضحية نداء ولا اقامة منذ زمن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليوم وثالث السنة التي لا اختلاف فيها عندنا وعرف بهذا وجه احدث  
الباب ومطابقا للترجمة واستدل بقول جابر ولا اقامة ولا شيء على أنه لا يقال أمام صلواتنا من  
الكلام لكن روى الشافعي عن الثقة عن الزهري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر المؤذن  
في العيدين أن يقول الصلاة جامعة وهذا من بعضه القياس على صلاة الكسوف لثبوت ذلك فيها  
كإسباني قال الشافعي أحب أن يقول الصلاة أو الصلاة جامعة فان قال حلوا الى الصلاة لم أكرهه فان  
قال صلى على الصلاة أو غيرها من ألقاظ الاذان أو غيرها كرهت لذلك واختلف في أول من أحدث  
الاذان فيها أيضا فروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن سعيد بن المسيب أنه معاوية وروى الشافعي  
عن الثقة عن الزهري مثله وزاد أخذ به الحاج حين أمر على المدينة وروى ابن المنذر عن حسين بن  
عبد الرحمن قال أول من أحدثه زيدا بالبصرة وقال الداودي أول من أحدثه مروان وكل هذا لا ينافي  
أن معاوية أحدثه كما قدم في البداية بالخطبة وقال ابن حبيب أول من أحدثه هشام وروى ابن  
المنذر عن أبي قلابة قال أول من أحدثه عبد الله بن الزبير وقد وقع في حديث الباب أن ابن عباس  
أخبر أنه لم يكن يؤذن لها لكن في رواية يحيى القطان أنه لما ساء ما بينهما أذن يعني ابن الزبير فأقام وقوله  
يؤذن يخفى فقال على البناء المعروف والضمير ضمير الشأن وهشام المذکور في الاستناد الثاني هو ابن  
يوسف السنهاني **(قوله قال وأخبرني عطاء)** القائل هو ابن جريح في الموضعين وهو معطوف على  
الاستناد المذكور وكذا قوله عن جابر بن عبد الله معطوف أيضا والمراد بقوله لم يكن يؤذن أي في  
زمن النبي صلى الله عليه وسلم وهو صريح في البخاري الى ان لهذه الصيغة حكم الرفع **(قوله أول ما لم يبع له)**  
أي لابن الزبير بالخلافة وكان ذلك في سنة أربع وستين عقب موت يزيد بن معاوية وقوله وإنما  
الخطبة بعد الصلاة كذلك أكثر وهو الصواب وفي رواية السخفي وأما بلال وأما هو متصف وسباني  
الكلام على بنية فوات حديث جابر بعد عشرة أبواب ان شاء الله تعالى **(قوله باب الخطبة بعد العيد)**  
أي بعد صلاة العيد وهذا ما رجح رواية الذين أسقطوا قوله والصلاة قبل الخطبة من الترجمة التي قبل

النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفطر ركعتين يصل قبلها ولا بعدها ثم أتى الناس يومه بلال فأمره بالصدقة فخطب بلال فلقن تلقى  
المرأة نحرها وخطبها \* حدثنا آدم قال حدثنا شعبه قال حدثنا زبيد قال سمعت الشريفي عن البراء بن عازب قال قال النبي صلى  
الله عليه وسلم ان أول ما يبدؤ في يوم هذا أن ينصلي ثم يرجع فتنصرف فقل ذلك فقد أصاب سنننا ومن غفر قبل الصلاة فأغما هو لم قدمه  
لأهله ليس من السنن شي فقل لرجل من الانصار يقال له أبو بردة بن نيار يا رسول الله ذهبت وشدتي بدعة خير من سنن فقال  
اجعله مكانه ولن توفي أبوي بخير عن أحد بعدك

هذه وهم الاكثر وقال ابن رشد اظهر هذه الترجمة لانه أراد أن يخص هذا الحكم بترجمة اعتنا به لكونه  
وقفي التي قبلها بطريق التسع اه وحديث ابن عباس صريح فيما ترجمه وسيأتي في أواخر العبدین  
انهم ما هنا وحديث ابن عمر أيضا صريح فيه وأما حديث ابن عباس الثاني فن ترجمه أن أمره للنساء  
بالصدقة كان من جهة الخطبة كإرشادنا في ذلك حديث جابر الذي في الباب قبله ويحتمل أن يكون ذكره  
لتعلقه بصلاة العبدین في الجملة فهو كالتمهيد للفتنة وقوله فيه خبرها باسم الجمعة وحكى كسرهما  
وسكون الراء بعدها صاد موهلة والحققة من الغيب أو الفضة وقيل هو القرب إذا كان بحجة واحدة  
وقوله وضاعها بكسر الميم ثم معجمة ثم موحدة هو قلادة من عنبر أو قنفذ أو غيره ولا يكون فيه خرز  
وقيل هو خيط فيه خرز وهي ضياء الصوت خرزه عند الحركه مأخوذ من الضبط وهو اختلاط  
الاصوات يقال بالصاد والسين وسيأتي الكلام على بقية فوائده عند الكلام على حديث جابر بعد  
عشرة أبواب ويأتي الكلام على التنفل يوم العید بعد ذلك بسنة أبواب وأما حديث البراء فظاهره  
يحالف الترجمة لان قوله أول ما تبدا به أي في يومنا هذا أن نصلی ثم رجع فنحرم شعره بأن هذا الكلام وقع  
قبل إيقاع الصلاة فيستلزم تقديم الخطبة على الصلاة بناء على أن هذا الكلام من الخطبة ولانه عقب  
الصلاة بالتحرو والجواب ان المراد أنه صلى الله عليه وسلم صلى العید ثم خطب فقال هذا الكلام وأراد  
بقوله ان أول ما تبدا به أي في يوم العید تقديم الصلاة في أي عید كان والتعقيب بمن لا يستلزم عدم تخلل  
أمر آخر بين الأمرين قال ابن بطال غلط الثاني فترجم حديث البراء فقال باب الخطبة قبل الصلاة  
قال وخي عليه أن العرب قد تضع الفعل المستقبل مكان الماضي وكان قال عليه الصلاة والسلام  
أول ما يكون به الابتداء في هذا اليوم الصلاة التي قدمنا فعلها قال وهو مثل قوله تعالى واتقوا منهم الا  
أن يؤمنوا أي الايمان المتقدم منهم اه والمعتقد في صحة ما تأولناه رواية محمد بن طلحة عن زيد بن ثابت  
بعد ثمانية أبواب في هذا الحديث بعينه بلفظ خرج النبي صلى الله عليه وسلم يوم أخصى الى البقيع  
فصلى ركعتين ثم أقبل علينا بوجهه وقال ان أول نكنا في يومنا هذا أن تبدا بالصلاة ثم رجع فنصر  
الحديث فقين أن ذلك الكلام وقع منه بعد الصلاة وقال الكرماني المستفاد من حديث البراء أن  
الخطبة مقدمة على الصلاة ثم قال في موضع آخر فان قلت فدل لانه على الترجمة قلت لو قدم الخطبة على  
الصلاة لم تكن الصلاة أول ما بدئ به ولا يلزم من كون هذا الكلام وقع قبل الصلاة أن تكون الخطبة  
وقعت قبلها اه وحاصله انه يحتمل الكلام المذكور سابقا على الصلاة ويمنع كونه من الخطبة لكن قد  
ينشروا به محمد بن طلحة عن زيد المذكور أن الصلاة لم تقدمها شي لانه عقب الخروج اليها بالقاء  
وصرح منصور في روايته عن الشعبي في هذا الحديث بان الكلام المذكور وقع في الخطبة وانظره  
عن البراء بن عازب قال خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم يوم أخصى بعد الصلاة فقال فذكر الحديث  
وقد تقدم قبل بابين ويأتي أيضا في أواخر العید فحين التأويل التي قدمناه والله أعلم ﴿قوله باب  
ما يكره من جل السلاح في العید والحرم﴾ هذه الترجمة تتوافق في الظاهر الترجمة المتقدمة وهي باب  
الحروب والفرق يوم العید لان مقتضى دائرة بين الإباحة والتدب على ما دل عليه حديثها وهذه دائرة بين  
الكرهية والصريح لقول ابن عمر في يوم لا يحل فيه جل السلاح ويجمع بينهما باجماع الحالة الأولى على  
وقوعها من جلها بالفرق وعهدت منه السلامة من ابتداء أحد من الناس بها ووجع الحالة الثانية على  
وقوعها من جلها بطرا وأمر أوله يتحقق حال جلها ويحجزها من إصابتها أحد من الناس ولا سيما عند  
المزاحمة أو في المسالك الضيقة ﴿قوله وقال الحسن﴾ أي البصري ﴿نحو أن يحملوا السلاح يوم عید  
الآن يتخافوا عسدا﴾ لم أقص عليه موصلا الآن ابن المنذر قد ذكر نحوه عن الحسن وفيه تقييد  
لاطلاق قول ابن عمر انه لا يحل وقد ورد مثله في رواية غير مقيد بغيري عبد الله بن زاذبانسانداهم سئل  
قال نعم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرج بالسلاح يوم العید وروي ابن ماجه باسناد ضعيف

﴿باب ما يكره من حمل  
السلاح في العید والحرم﴾  
وقال الحسن نه وان  
يحملوا السلاح يوم عید  
الا أن يتخافوا عسدا  
حدثنا زكريا بن يحيى

عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي أن يلبس السلاح في بلاد الاسلام في العدين إلا أن  
يكونوا بحضرة العذر وهذا كله في العبد وأما في الحرم فروي مسلم من طريق معقل بن عبيد عن أبي  
الزبير عن جابر قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحمل السلاح بمكة (قوله أبو السكين)  
بالمهمله والكاف مصغرا والمحاري هو عبد الرحمن بن محمد لابنه عبد الرحمن ومحمد بن سوقة ضم السين  
المهمله وبالقاف تايي صغير من أملاء الناس (قوله أخصى قدمه) الاخص بإسكان الخاء المعجمة وقفع  
الميم بعد هاء مهمله باطن القدم ومارق من أسفلها وقيل هو خصر باطنها الذي لا يصيب الارض عند المشي  
(قوله بالركاب) أي وهي في واصلته (قوله فخرتها) ذكر الفخيرة مؤنثا مع أنه أعاده على السنان  
وهو مذكور لانه أراد الحد يد ويحمل أنه أراد القدم (قوله فبلغ الحاج) أي ابن يوسف التقي وكان  
اذنك أميرا على الجواز وذلك بعد قتل عبد الله بن الزبير (قوله فجعل يهوده) في رواية المستحلى فجاء  
ويؤيده رواية الأمام علي فأناه (قوله فوئس من أسابك) في رواية أبي ذر عن الهوي والمسخي  
ما أسابك وحذف الجواب لالة السباق عليه أو هي فلتقي فلا محمد وفي راج الأثر أن ابن سعد  
أخرجه عن أبي نعيم عن اسحق بن سبغ فقال فيه لوئس من أسابك عقيبناه وهو روج رواية الأثر أيضا  
وله من وجه آخر قال لو أعلم الذي أسابك لصرمت عنقه (قوله أنت أسبتني) فيه نسبة الفعل إلى الأمر  
بشيء يتسبب منه ذلك الفعل وإن لم يكن إلا أمره ذلك لكن حكى الزبير في الأنساب أن عبد الملك لما كتب  
إلى الجراح أن لا يخاف ابن عمر شق عليه فأمر رجلا معه حربة فقال أنها كانت مسمومة فقصق ذلك الرجل  
به فأمر الحربة على قدمه ففرض منها أياما ثم مات وذلك في سنة أربع وسبعين فقل هذا فقيه نسبة الفعل  
إلى الأمر به فقط وهو كثير وفي هذه القصة تعقب على المذهب حيث استدلل به على سدا الذرائع لأن ذلك  
مبنى على أن الجراح لم يقصد ذلك (قوله جلت السلاح) أي فتبعك أصحابك في حله أو المراد بقوله جلت  
أي أمرت بحمله (قوله في يوم لم يكن يحمل فيه) هذا موضع الترجمة وهو صغير من البخاري إلى أن قول  
العاصي كان يفعل كذا على البناء على اسم فاعله يحكم رفعه (قوله أما بني من أمر) هذا فيه نعر بض  
بالجاء ورواية سعيد بن جبير التي قبلها مصححة بأنه الذي فعل ذلك ويجمع بينهما بتعدد الواقعة أو  
السؤال فقلعه عرض به أولا فلما أمد عليه السؤال صرح وقدرى ابن سعد من وجه آخر رجاله لأبأس  
بهم أن الجراح دخل على ابن عمر بعوده لما أسبت وجهه فقال له يا أبا عبد الرحمن هل تدري من أساب  
رجلك قال لا قال أمأوا الله لو علمت من أسابك لقتلته قال فاطرق ابن عمر فجعل لا يكلمه ولا يلتفت إليه  
فوثب كلفضبه وهذا يجوز على أمر ثالث كأنه عرض به ثم عاوده فصرح ثم عاوده فأعرض عنه (قوله  
يعني الجراح) بالنصب على المفعول به وفاعله القائل وهو ابن عمر زاد الإجماع على في هذه الطريق  
قال لوهرفناه لعاقبناه قال وذلك لأن الناس نفروا عيشه ورجل من أصحاب الجراح عارض حربه  
فصر بظاهر قدم ابن عمر فأصبح وهناه حتى مات (تنبيه) وقع في الأطراف المعزى في ترجمة سعيد بن  
جبير عن ابن عمر في هذا الحديث البخاري عن أحمد بن يعقوب عن اسحق بن سعيد عن أبي السكين عن  
الحاربي كلاهما عن محمد بن سوقة عنه به وهو في ذلك فإن اسحق بن سعيد أعادوا عن أبيه عن ابن عمر  
لأن محمد بن سوقة وقد ذكره هو بعد ذلك في ترجمة سعيد عن ابن عمر على العواب (قوله باب  
التكبير للعبد) كذا لاكثر بتقديم الموحدة من اليكور وعلى ذلك جرى شارحه ومن احتجج عليه  
ووقع المسخ على التكبير بتقديم الكاف وهو مخرب (قوله قال عبد الله بن عمر) يعني المازني  
العاصي ابن العاصي وأبوه بضم الموحدة وسكون المهمله (قوله ان كنا فرغنا في هذه الساعة) أي هي  
المنقضية من التقية وهذا التعليل وضله أحد وصرح برفع وسياقه أتم آخر به من طريق يزيد بن جبر وهو  
بالمهمله مصغرا قال خرج عبد الله بن عمر صاحب النبي صلى الله عليه وسلم مع الناس يوم عيد فظروا ناضيا  
فأنكروا بطاء الإمام وقال إن كرامع النبي صلى الله عليه وسلم وقد فرغنا ساعتنا وكذا رواه أبو داود

أبو السكين قال حدثنا  
الحاربي قال حدثنا محمد  
ابن سوقة عن سعيد بن  
جبير قال كنت مع ابن  
عمر حين أسابك سنان  
الرمح في أخصى قدمه  
فارتفعت قدمه بالركاب  
فقلت فخرتها وذلك يعني  
فبلغ الحاج فجعل يهوده  
فقال الحاج لوئس من  
أسابك فقال ابن عمر أنت  
أسبتني قال وكيف قال  
جئت السلاح في يوم لم  
يكن يحمل فيه وأدخلت  
السلاح الحرم ولم يكن  
السلاح يدخل الحرم  
حدثنا أحمد بن يعقوب  
قال حدثني اسحق بن سعيد  
ابن عمرو بن سعيد بن  
العاصي عن أبيه قال  
دخل الجراح على ابن عمر  
وأعانه فقال كيف هو  
فقال صالح قال من أسابك  
قال أما بني من أمر يحمل  
السلاح في يوم لا يحمل فيه  
جاءه يعني الجراح (باب  
التكبير للعبد) وقال  
عبد الله بن عمر ان كنا  
فرغنا في هذه الساعة

عن أحمد والحاكم من طريق أحمد أيضا وصححه **(قوله وذلك حين التسليم)** أي وقت صلاة الصلوة وهي النافلة وذلك إذا مضى وقت الكراهة وفي رواية صحيحه للطبراني وذلك حين تسليع الضمى قال ابن بطال أجمع الفقهاء على أن العید لا تصلي قبل طلوع الشمس ولا عند طلوعها ولا عما تجوز عند جواز النافلة ويعكر عليه إطلاق من أطلق أن أول وقتها عند طلوع الشمس واختلفوا هل عند وقتها إلى الزوال أو لا واستدل ابن بطال على المنع بحديث عبد الله بن بسر هذا وليس دلالة على ذلك ظاهرة ثم أورد المصنف حديث البراء أن أول ما تبدأ به في يومها هذا أن تصلي وهو دلالة على أنه لا ينبغي الاشتغال في يوم العید بشيء غير التأهب للصلوة والخروج إليها من لازمه أن لا يفعل قبلها شيء غير ما تقتضي ذلك التكبير إليها **(قوله باب فضل العمل في أيام التشریق)** مقتضى كلام أهل اللغة والفقهاء أن أيام التشریق ما بعد يوم القر على اختلافهم هل هي ثلاثة أو يومان لكن ما ذكره من سبب تسميتها بذلك يقتضي دخول يوم العید فيها وقد حكى أبو عبد الله فيه قولين أحدهما لا نعم كانوا يشرقون فيها لوم الأضاحي أي يقدرونها ويرزونها للشمس تأنيسا لأنها كلها أيام تشریق لصلوة يوم القر فصار تبعاً ليوم القر وهذا أحب القولين إلى وأظنه أراد ما حكاه غيره أن أيام التشریق هي حيث بذلك لأن صلاة العید إنما تصلى بعد أن تشرق الشمس وعن ابن الأعرابي قال سميت بذلك لأن لهذا يوم الضحى بالانفراق تشرق الشمس ومن يعقوب بن السكيت قال هو من قول أهل الجاهلية أشرق تبيخ كما تغير أي تدفع لغزائهم وأظنهم أخر جواب يوم العید منها لشهرته بقلب يخصه وهو يوم العید والافه في الحقيقة تسليع في التسمية كاتبين من كلامهم ومن ذلك حديث علي لا جعة ولا تشریق في الأفي مصر جامع أخرجه أبو عبد الله بإسناد صحيح إليه موقوفاً ومعناه لا صلاة جعة ولا صلاة عبد قال وكان أبو حنيفة ذهب بالتشریق في هذا إلى التكبير في دبر الصلاة يقول لا تكبير إلا على أهل الأمصار قال وهذا الخ إذا عرفه ولا وافقه عليه صاحباه ولا غيرهما انتهى ومن ذلك حديث من ذبح قبل التشریق أي قبل صلاة العید فليعد رواه أبو عبيد عن مرسل الشعبي ورجاله ثقات وهذا كله يدل على أن يوم العید من أيام التشریق والله أعلم **(قوله وقال ابن عباس ويذكروا اسم الله في أيام معلومات)** كذلك في ذر عن السكيت وفي رواية كريمة وابن شبيب وقال ابن عباس ويذكروا الله في آخره والعمد والمسلخ ويذكروا الله في أيام معلومات واعترض عليه بأن التلاوة ويذكروا اسم الله في أيام معلومات أو ذكروا الله في أيام معلومات وأجيب بأنه لم يفسد التلاوة وإنما حكى كلام ابن عباس وابن عباس أراد تفسير المعلومات والمعلومات وقد مر له عبد بن جهم من طريق عمرو بن دينار عنه وفيه الأيام المعلومات أيام التشریق والأيام المعلومات أيام العشر وروى ابن مريه من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال الأيام المعلومات التي قبل يوم التروية ويوم التروية ويوم عرفة والمعلومات أيام التشریق أسنده صحيح وظاهره ادخال يوم العید في أيام التشریق وقد روي ابن أبي شيبة عن جده آخر عن ابن عباس أن المعلومات يوم القر وثلاثة أيام بعده ورجح الطحاوي هذا لقوله تعالى ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام فإنه مشعر بأن المراد أيام القر انتهى وهذا لا يخفى نجية أيام العشر معلومات ولا أيام التشریق معلومات بل تسمية أيام التشریق معلومات متفق عليه لقوله تعالى واذكروا الله في أيام معلومات الآية وقد قيل إنها انقضاء بموت معلومات لأنها إذا زيد عليها شيء لم يزدت حصراً أي في حكم حصراً والله أعلم **(قوله وكان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان إلى السوق في أيام العشر الخ)** لم أره موصلاً عنهما وقد ذكره البيهقي أيضاً معلقاً عنهما وكذا البغوي وقال الطحاوي كان مشايخنا يقولون بذلك أي بالتكبير في أيام العشر وقد اعترض على البخاري في ذكر هذا إلا في ترجمة العمل في أيام التشریق وأجاب الكرماني بأن علته أن يضيف إلى الترجمة ماله بها أدنى ملابسة استطراد انتهى والذي يظهر أنه أراد تساوي أيام التشریق بأيام العشر لجامع ما بينهما

وذلك حين التسليع حدثنا سليمان بن محبوب قال حدثنا شعبة عن زبيد عن الشعبي عن البراء قال خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم يوم القر فقال إن أول ما تبدأ به في يومنا هذا أن تصلي ثم ترجع فتصرفن فعل ذلك فقد أصاب مستثناً ومن ذبح قبل أن يصلي فانهالهم عليه لاهل ليس من النسك في شيء فقام خالي أبو بردة بن نيار فقال يا رسول الله اني ذبحت قبل أن أصلي وعندي جذعة خير من مسنة قال اجعلها مكانها أو قل اذبحها ولن تجزي جذعة عن أحد بعدك **(باب فضل العمل في أيام التشریق)** وقال ابن عباس ويذكروا اسم الله في أيام معلومات أيام العشر والأيام المعلومات أيام التشریق هو كان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان إلى السوق في أيام العشر يكبران ويكبر الناس بتكبيرهما



لما قيل فيها من أعمال الحج وبطل على ذلك أن أثر أبي هريرة وابن عمر رضي عنهما في أيام العشر والاثني عشر بعده في أيام التشريق وسأيت حماد بن زيد بن خلف بدليل (قوله وكبر محمد بن علي خلف النافله) هو أبو جعفر الباقر وقد وصله الدارقطني في المؤلف من طريق معين بن عيسى القزاز قال حدثنا أبو وهبة وزريق المدني قال رأيت أبا جعفر محمد بن علي يكبر عني في أيام التشريق خلف النوافل وأبو وهبة يفتح الواد وسكون المهاجرات فون وزريق بتقديم الراء مصفرا وفي سياق هذا الاثر تنقيب على الكرماني حيث جعله يتعلق بكبير أيام العشر كذا في قبله قال ابن التين لم يتابع محمد علي هذا أحد كذا قال والخلاف ثابت عند المالكية والشافعية هل يختص التكبير الذي بعد الصلاة في العبد بالفرائض أو يعم واختلف الترجيح عند الشافعية والراجح عند المالكية الاختصاص (قوله عن سليمان) هو الامش ومسلم هو البطين يفتح الموحدة لقب بذلك لعظم بطنه وقدر واه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فصرح بسماع الامش له منه وله أنه عن الامش قال سمعت مسلما وكذا رواه الثوري وأبو معاوية وغيرهما من الحفاظ عن الامش وأخرجه أبو داود ومن وياه وكيع عن الامش فقال عن مسلم ومجاهد وأبي صالح عن ابن عباس فأما طريق مجاهد فقد رواه أبو عوانة عن طريق موسى بن أبي عائشة عن مجاهد فقال عن ابن عمر بدل ابن عباس وأما طريق أبي صالح فقد رواه أبو عوانة أيضا من طريق موسى بن أبي عن ابن عمر عن الامش فقال عن أبي صالح عن أبي هريرة والمحقوف في هذا حديث ابن عباس وفيه اختلاف آخر عن الامش رواه أبو اسحق الفزاري عن الامش فقال عن أبي وائل عن ابن مسعود أخرجه البطيني وقد رافق الامش على روايته عن مسلم البطين سلمه بن كهيل عن أبي عوانة أيضا ورواه عن سعيد بن جبير أيضا القاسم بن أبي أيوب عبد الحمري وأبو عوانة وأبو جبر الصنعاني عند أبي عوانة وعدي بن ثابت عند البطين وسند كرماني وروايته من القوائد والواثق ان شاء الله تعالى (قوله ما العمل في أيام أفضل منها في هذه) كذا الاكثر وأما الاجام ووقع في رواية كريمة عن الكشي في ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه وهذا يقتضي في أفضلية العمل في أيام العشر على العمل في هذه الايام ان فسرت بأنها أيام التشريق وعلى ذلك جرى بعض شراح البخاري وحله على ذلك ترجمه البخاري المذكورة فزعم أن البخاري فسر الايام المهمة في هذا الحديث بأنها أيام التشريق وفسر العمل بالتكبير لكونه أورد الايام المذكورة المنقطعة بالتكبير فقط وقال أن أبي جرة الحديث دل على أن العمل في أيام التشريق أفضل من العمل في غيره قال ولا يحكر على ذلك كونها أيام عيدكم تقدم من حديث عائشة ولا ما صرح من قوله عليه الصلاة والسلام أنها أيام أكل وشرب كما رواه مسلم لأن ذلك لا يمنع العمل فيها بل قد شرع فيها على العبادات وهو ذكر الله تعالى ولم يمنع فيها منها الا الصيام قال وسكون العبادة فيها أفضل من غيرها لأن العبادة في أوقات الصلوة فاضلة على غيرها وأيام التشريق أيام غفلة في الغالب فصار لها بدورها فضل على العباد في غيرها كن قيام في جوف الليل وأكثر الناس نيام وفي أفضلية أيام التشريق نكتة أخرى وهي أنها وقعت فيها محنة الخليل ولله ثم من عليه بإفادته ثبت لها الفضل بذلك اه وهو قوي حجة حسن الاثر المنقول بما روىه والسياق الذي وقع في رواية كريمة تنازع مخالف لما رواه أبو ذر وهو من الحفاظ عن الكشي في شيخ كريمة لفظ ما العمل في أيام أفضل منها في هذا العشر وكذا أخرجه أحمد وغيره عن غندر عن شعبة بالاسناد المذكور ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فقال في أيام أفضل منه في عشر ذي الحجة وكذا رواه الحمري عن سعيد بن الربيع عن شعبة ووقع في رواية وكيع المتقدم ذكرها من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الايام يعني أيام العشر وكذا رواه ابن ماجه من طريق أبي معاوية عن الامش ورواه الترمذي من رواية أبي معاوية فقال من هذه الايام العشر بدون يعني وقد ظن بعض الناس أن قوله يعني أيام العشر تفسير من بعض رواه لكن ما ذكرناه من رواية

وكبر محمد بن علي خلف  
النافله حدثنا محمد بن  
عمره قال حدثنا شعبة  
عن سليمان عن مسلم  
البطين عن سعيد بن جبير  
عن ابن عباس عن النبي  
صلى الله عليه وسلم أنه قال  
ما العمل في أيام أفضل  
منها في هذه

الطبايى وغيره ظاهر في أنه من نفس الخبر وكذا وقع في رواية القاسم بن أبي أيوب بلفظ ما من عمل  
 أزكى عند الله ولا أعظم أجراً من خير يعمه في عشر الاضحي وفي حديث جابر في بعض أبي عوانة وابن  
 حبان ما من أيام أفضل عند الله من أيام عشر ذي الحجة فظهر أن المراد بالأيام في حديث الباب أيام عشر  
 ذي الحجة ~~لكنه~~ مشكل على ترجمة البخاري بآيام التشريق وبحاج بأجوبة \* أحدها أن الشئ  
 يشرف بمجاورته للثلاث الشريفة وآيام التشريق تقع ثلث أيام العشر وقد ثبتت الفضيلة لأيام العشر  
 بهذا الحديث ثبتت بذلك الفضيلة لأيام التشريق ثانياً أن عشر ذي الحجة أعظم شرف في وقوع أعمال  
 الحج فيه وفيه أعمال الحج تقع في أيام التشريق كالرمي والطواف وغير ذلك من تقاضيه فصارت مشتركة  
 معها في أصل الفضل ولذلك اشتركت معها في مشروعية التكبير في كل منها وهذا يظهر مناسبة إيراد  
 الآثار المذكورة في صدر الترجمة حديث ابن عباس كأنه قدمت الإشارة إليها ثالثاً أن بعض أيام  
 التشريق هو بعض أيام العشر وهو يوم العيد وكانه خاتمة أيام العشر فهو مفتتح أيام التشريق فهما  
 ثبت لأيام العشر من الفضل شاركته أيام التشريق لأن يوم العيد بعض كل منها بل هو رأس كل منها  
 وشريفه وعظيمه وهو يوم الحج الأكبر كاسماني في كتاب الحج إن شاء الله تعالى (قوله قالوا ولا  
 الجهاد) في رواية سلمة بن كهيل المذكورة فقال رجل ولم أرفق شئ من طرق هذا الحديث تعين هذا  
 السائل وفي رواية عندنا عندنا لا معاصي قال ولا الجهاد في سبيل الله منين وفي رواية سلمة بن كهيل  
 أيضاً حتى أعادها ثلاثاً ودل سؤالهم هذا على تقرير أفضلية الجهاد عندهم وكانهم استفادوه من قوله  
 صلى الله عليه وسلم في جواب من سأله عن عمل يعدل الجهاد فقال لا أحده الحديث وسأني في أوائل  
 كتاب الجهاد من حديث أبي هريرة وذلك كرهناك وجه الجمع بينه وبين هذا الحديث إن شاء الله  
 تعالى (قوله الأرجل خرج) كذلك كثروا التقدير الأعمل رجل وللمسئلي الأمن خرج (قوله  
 يحاطر) أي يقصد قهر عدوه ولو أدى ذلك إلى قتل نفسه (قوله فمهر رجع شئ) أي فيكون أفضل  
 من العامل في أيام العشر أو مساوياً له قال ابن بطال هذا اللفظ يحتمل أمرين أن لا يرجع شئ من ماله  
 وأن يرجع هو وأن لا يرجع هو ولا ماله بأن رزقه الله الشهادة وتغيبه الزين من المنية بأن قوله فمهر رجع  
 شئ يستلزم أنه يرجع بنفسه ولا بد أنه وهو تغيب ماله ودفعان قوله فمهر رجع شئ نكرة في سياق النفي  
 فتعمد كرو وقد وقع في رواية الطبايى وغندر وغيرهما عن شعبة وكذا في أكثر الروايات التي  
 ذكرناها فمهر رجع من ذلك شئ والحاصل أن نفي الرجوع بالشئ لا يستلزم إثبات الرجوع بغير شئ بل  
 هو على الاحتمال كما قال ابن بطال ويدل على الثاني ووجه بلفظ يقتضيه فقد أتى عوانة من طريق  
 إبراهيم بن حنبل عن شعبة بلفظ الأمن عفر جواده وأهريق دمه وعنده في رواية القاسم بن أبي أيوب  
 الأمن لا يرجع بنفسه ولا ماله وفي طريق سلمة بن كهيل فقال لا الآن لا يرجع وفي حديث جابر  
 الأمن عفر وجهه في التراب فظهر بهذه الطرق ترجيح ما رده والله أعلم وفي الحديث تعظيم قدر الجهاد  
 وتفاوت درجاته وأن الغاية القصوى فيه بذل النفس وفيه تفضيل بعض الأزمته على بعض  
 كالأمكة وفضل أيام عشر ذي الحجة على غيرها من أيام السنة وتظهر فائدة ذلك فمن نذر الصيام  
 أو علق غلامن الأعمال بأفضل الأيام فلو أفردي يوماً منهن يوم عرفه لانه على الصحيح أفضل أيام العشر  
 المذكورة فإن أراد أفضل أيام الأسبوع تعين يوم الجمعة جمعاً بين حديث الباب وبين حديث أبي هريرة  
 من فوطا خبر يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة واه مسلم أشار إلى ذلك كله والنووي في شرحه وقال  
 الداودي لم يرد عليه الصلاة والسلام أن هذه الأيام خير من يوم الجمعة لانه قد يكون فيها يوم الجمعة يعني  
 فيلزم تفضيل الشئ على نفسه وتغيب بأن المراد أن كل يوم من أيام العشر أفضل من غيره من أيام  
 السنة سواء كان يوم الجمعة أم لا ويوم الجمعة فيه أفضل من يوم الجمعة في غيره لا اجتماع الفضل في  
 واستدل به على فضل صيام عشر ذي الحجة لا ندرج الصوم في العمل واستشكل بضم الصوم يوم العيد

قالوا ولا الجهاد قال ولا  
 الجهاد الأرجل خرج  
 يحاطر بنفسه وماله فلم  
 يرجع شئ

وأجيب بأنه يجوز على الغالب ولا يرد على ذلك ما رواه أبو داود وغيره عن عائشة قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صائعا العشر قط لاحتمال أن يكون ذلك لكونه كان يترك العمل وهو يحب أن يعمل خشية أن يفرض على أمته كراهة الصيام من حديث عائشة أيضا والذي يظهر أن السبب في امتياز عشرين الأجرة لمكان اجتماع أهملات العبادة فيه وهي الصلاة والصيام والصدقة والمجوع ولا يتأني ذلك في غيره وعلى هذا هل يختص الفضل بالحاج أو يعم المقيم فيه احتمال وقال ابن بطال وغيره المراد بالعمل في أيام التشريق التكبير فقط لأنه ثبت أنها أيام أكل وشرب وبطلت تحريم صومها وورد فيه إباحة الله والحجاب ونحو ذلك فدل على تغيرها لذلك مع الحضي على ذلك المشرع منه فيها التكبير فقط ومن ثم اقتصر المصنف على إيراد الآثار المتعلقة بالتكبير ونقصه الزين بن المنير بأن العمل إنما يفهم منه عند إطلاق العبادة وهي لا تنافي استيفاء ما في النفس من الكل وسائر ما ذكره فان ذلك لا يستغرق اليوم واليلة وقال الكرماني الحديث على العمل في أيام التشريق لا يختص في التكبير بل المتبادر إلى الفهم منه أنه المناسب من الرى وغيره الذي يتجمع مع الأكل والشرب قال مع أنه لو جمل على التكبير وحده لم يبق لقول المصنف بعده باب التكبير أيام من معنى ويكون تكرار بعضها والذى يتجمع مع الأكل والشرب لكل أحد من العبادة هو ذلك المأمور به وقد فسر بالتكبير كمال ابن بطال وأما المناسب فخصه بالحاج وحزمه بأنه تكرار متعقب لان الترجمة الأولى لم تحصل التكبير والثانية لمشرعيته وصفته أو أراد تفسير العمل الحمل في الأولى بالتكبير المصرح به في الثانية فلا تكرار وقد وقع في رواية ابن عمر من الزيادة في آخره فأكثرنا فيمن من التهليل والتعبد والليق في الشعب من طريق عدي بن ثابت في حديث ابن عباس فأكثرنا فيمن من التهليل والتكبير وهذا يؤيد ما ذهب إليه ابن بطال وفي رواية عدي من الزيادة وان صيام يوم منها يبدل صيام سنة والعمل بسبع عمارة ضيف ولتروى من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة يبدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيل كل ليلة منها بعام ليلة القدر لكن استاده ضعيف وكذا الاستناد إلى عدي بن ثابت والله أعلم ﴿ قوله باب التكبير أيام من ﴾ أي يوم العيد والثلاثة بعده وقوله وإذا عدا إلى عرفة أي صوم التاسع قال الخطابي حكمة التكبير في هذه الأيام أن الجاهلية كانوا يذبحون الطواغيتهم فيها فشرع التكبير فيها إشارة إلى تخصيص الذبح له وعلى أمته عز وجل ﴿ قوله وكان عمر يكبر في قبة ﴾ وصلة سعيد بن منصور ومن رواية عبيد بن عمر قال كان عمر يكبر في قبة بني ويكرأه صل المسجد ويكرأه أهل السوق حتى ترجع مني تكبير أو وصلة أبو عبيد من وجه آخر بلفظ التعليق ومن طريقه الهيثمي وقوله ترجع بتقبل الجهم أي تضطرب وتفتقر وهي بالغة في اجتماع رفع الأصوات ﴿ قوله وكان ابن عمر الخ ﴾ وصلة ابن المنذر والفاكهة في أخبار مكة من طريق ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر ذكره سواء انضطاط بضم الفاء ويجوز كسرهما ويجوز مع ذلك بالثناء بدل الطاء أو بادغامها في السين قلست لغات وقوله فيه وتلك الأيام جميعا أراد بذلك التأكيد ووقع في رواية أبي ذر يدون وأوعى أنها ظرف لامة دمد كره ﴿ قوله وكانت ميمونة ﴾ أي بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم ولم أقف على أثرها هذا موصولا ﴿ قوله وكان النساء ﴾ في رواية غدير أبي ذر وكن النساء هو على اللغة القليلة وأبان المذكور هو ابن عثمان بن عفان وكان أميراً على المدينة في زمن ابن عمر أبيه عبد الملك بن مروان وقد وصل هذا الآثار أو يكرن أي ألحقها في كتاب العيدين وحديث أم عطية في الباب بسلفهن في ذلك وقد اشتملت هذه الآثار على وجود التكبير في تلك الأيام عقب الصلوات وغير ذلك من الأحوال وفيه اختلاف بين العلماء في مواضع ختم من قصر التكبير على أعقاب الصلوات ومنهم من خص ذلك بالكتابة دون التوافق ومنهم من خصه بالجل دون التسمية بالجماعة دون المنفرد بالثبوت دون المقضية بالقيم دون المسافرو بسكن المصدرون القرية

﴿ باب التكبير أيام من ﴾

وإذا عدا إلى عرفة

وكان عمر رضي الله عنه

يكبر في قبة بني فسمعه

أهل المسجد فيكبرون

ويكبر أهل الأسواق حتى

ترجع مني تكبير أو كان ابن

عمر يكبر عني تلك الأيام

وخطب الصلوات وعلى

فراشه وفي فسطاطه

ومجلسه وعشاءه وتلك

الأيام جسا وكانت ميمونة

تصوم يوم الصلوات وكان

النساء يكبرن خلف أبي بن

عثمان وعمر بن عبد

العزير إلى التشريق مع

الرجال في المسجد حدثنا

أبو نعيم قال حدثنا مالك بن

أنس قال حدثني محمد بن

أبي بكر الثقفي

قادون من متى الى عرفات  
عن التلبية كيف كنتم  
تصنعون مع النبي صلى الله  
عليه وسلم قال كان يلي  
الملي لا ينكر عليه ويكبر  
المكبر فلا ينكر عليه  
\* حدثنا محمد حدثنا عمر  
ابن حفص قال حدثنا أبي  
عن مام عن حفصة عن  
أم عطية قالت كنا نؤم  
أن نخرج يوم العيد حتى  
نخرج البكر من خدرها  
حتى نخرج الحبيض فيكن  
خلف الناس فيكبرن  
بتكبيرهم مودعون  
بما فهم رجون بركة ذلك  
اليوم وله سرته (باب  
الصلاة الى الحربه)  
حدثنا محمد بن شار قال  
حدثنا عبد الوهاب قال  
حدثنا عبيد الله عن نافع  
عن ابن عمر أن النبي صلى  
الله عليه وسلم كان تركز  
له الحرب بقدمه يوم الفطر  
والتحرير يصلي (باب جل  
العزة أو الحربه بين يدي  
الامام يوم العيد) حدثنا  
ابراهيم بن المنذر قال حدثنا  
الوليد قال حدثنا أبو عمرو  
قال أخبرني نافع عن ابن  
عمر قال كان النبي صلى الله  
عليه وسلم يقدو الى المصلي  
والعزة بين يديه فيصلي  
وتنصب المصلي بين يديه  
فصلي اليها (باب خروج  
النساء والحبيض الى  
المصلي) حدثنا عبيد الله بن  
عبد الوهاب قال حدثنا

محمد بن أبي عن محمد عن أم عطية قالت

ونظا واختار البخاري شمول ذلك للجميع والآخر الى ذكرها تساعده ولعلها اختلاف أيضا في  
ابتدائه وانتهائه فقصيل من صبح يوم عرفة وقيل من ظهره وقيل من عصره وقيل من صبح يوم الفطر وقيل  
من ظهره وقيل في الانتهاء الى ظهر يوم الفطر وقيل الى عصره وقيل الى ظهر ثانيه وقيل الى صبح آخر أيام  
الشرق وقيل الى ظهره وقيل الى عصره حكى هذه الأقوال كلها التورق الا لثانيه من الانتهاء وقد رواه  
البيهقي عن أصحاب ابن مسعود ولم يثبت في شيء من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث وأصح ما ورد  
فيه عن الصحابة قول علي وابن مسعود أنه من صبح يوم عرفة الى آخر أيام منى أخرجه ابن المنذر وغيره والله  
أعلم وأما صفة التكبير فأصح ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سلمان قال كبر والله الله  
أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر أو نقل عن سعيد بن جبير ومجاهد وعبد الرحمن بن أبي ليلى أخرجه جعفر  
القرطبي في كتاب العيدين من طريق يزيد بن أبي زياد عنهم وهو قول الشافعي وزاد الله الحمد وقيل يكبر  
ثلاثا يزيد الله لا اله الا الله وحده لا شريك له الى آخره وقيل يكبر ثنتين بعدهما لا اله الا الله والله أكبر الله  
أكبر والله الحمد ذلك عن عمرو بن ابن مسعود نحوه موهب قال أحمدوا صق وقد أجمعت في هذا الزمان زيادة  
في ذلك لأصل لها (قوله سالت أنسا) في رواية أبي ذر سالت أنس بن مالك (قوله) يكبر المكبر فلا ينكر  
عليه (قوله) هذا موضع الترجمة وهو متعلق بقوله فيها وإذا غدا الى عرفة وظاهره أن أنسا احتج به على جواز  
التكبير في موضع التلبية ويحتمل أن يكون من كبر أخاف التكبير الى التلبية وسيأتي بسط الكلام عليه  
في كتاب الحج إن شاء الله تعالى (قوله) حدثنا محمد حدثنا عمر بن حفص (قوله) كذا في بعض النسخ عن أبي ذر  
وكذا الكرمه وأبي الوقت حدثنا محمد بن عمرو بن مسعود وسقط منه رواية ابن شبيب وهو وإن السكت وأبي زيد  
المرزوقي وأبي أحمد الجرجاني ووقع في روايه الاصيل عن بعض مشايخه حدثنا محمد البخاري فعلى هذا  
لا واسطة بين البخاري وبين عمر بن حفص فيه وقد حدث البخاري عنه بالكثير وبغير واسطة وربما أدخل  
بينه وبينه واسطة أحيانا والراجح سقوط الواسطة بينهما في هذا الأسناد وذلك لجرم أبو نعيم في المتخرج  
ووقع في حاشية بعض النسخ لابي ذر محمد هذا شبه أن يكون هو الذي قاله أعلم وهو مام المذكور في الأسناد  
هو ابن سليمان وحفصة هي بنت سيرين وسيأتي الكلام على المتن بعد سبعة أبواب وسبق بعضه في كتاب  
الحبيض وموضع الترجمة منه قوله ويكبرن بتكبيرهم لان ذلك في يوم العيد هو من أيام منى ويلحق به بقية  
الايام لجامع ما بينهما من كونهن أياما معدودات وقد ورد الأمر بالذكر فبهن (قوله) كذا في  
هذه رواية قريباً لفظاً أمرنا نسينا (قوله) حتى نخرج) يضم آخره وسق الغاية والتي بعدها للمبالغة  
(قوله) من خدرها) بكسر المجهمة أي سترها وفي رواية الكشميني من خدرها بالثابت وقوله في آخره  
بتكبيرهم) ذكر التكبير في حديث أم عطية من هذا الوجه من غرائب الصحيح وقد أخرجه مسلم أيضاً  
\* (قوله) باب الصلاة الى الحربه) زاد الكشميني يوم العيد وقد تقدمت هذه الترجمة بهذا الحديث  
دون زيادة الكشميني في أبواب البقرة وعبد الوهاب المذكور هنا هو ابن عبد المجيد الثقفي (قوله)  
باب جل العزة أو الحربه بين يدي الامام) أورد فيه حديث ابن عمر المذکور من وجه آخر وكأنه أفرد  
له ترجمة يشعر بخيار الحكم لان الأولى تبين أن ستره المصلي لا يشرط فيها أن توارى جسده والثانية  
تبين مشروعية المنى بين يدي الامام لتمكن السلاح ولا يعارض ذلك ما تقدم من النهي عن جل  
السلاح يوم العيد لان ذلك إنما هو عند خشية التأذي به كأنه دم قريب أو الوليد المذکور هنا هو  
ابن مسلم وقد صرح بتحديث الأوزاعي وهو تصدق نافع لا وزاعي فأم تدلس الوليد ونسوته  
وليس للأوزاعي عن نافع عن ابن عمر موصولاً في الصحيح غير هذا الحديث أشار الى ذلك الحمدي وقد  
تقدم الكلام على المتن في باب ستر الامام مستوفى بحمد الله تعالى (قوله) باب خروج النساء  
والحبيض الى المصلي) أي يوم العيد (قوله) حدثنا جاد) كذا الكرمه ونسبه الياقون ابن زيد

أمرنا بتأنيصلى الله عليه وسلم أن نخرج العواتق ذوات الطلور وعن أيوب عن ٣١٧ خصصة بنحوه وزاد في حديث خصصة قال أو قالت

العواتق وذوات الطلور  
ويقتلن الحيف المصلى  
(باب خروج الصبيان  
إلى المصلى) حدثنا عمرو  
ابن عباس قال حدثنا  
عبد الرحمن قال حدثنا  
سفيان عن عبد الرحمن  
ابن عباس قال سمعت ابن  
عباس قال خرجت مع  
النبي صلى الله عليه وسلم  
يوم فطر أراضى فصلى  
العبد ثم خطب ثم أتى  
النساء فوعظهن وذكرهن  
وأمرهن بالصدقة (باب  
استقبال الإمام الناس في  
خطبة العبد) قال أبو سعيد  
قام النبي صلى الله عليه  
وسلم مقابل الناس  
• حدثنا أبو نعيم قال  
• حدثنا محمد بن طه عن  
زيد عن الشعبي عن  
البراء قال خرج النبي صلى  
الله عليه وسلم يوم أراضى  
فصلى العبد ركعتين ثم  
أقبل علينا بوجهه وقال  
إن أول نسكنا في يومنا  
هذا أن نبدأ بالصلاة ثم  
نرجع فنخرج من فعل ذلك  
فقد وافقنا سنتنا ومن ذبح  
قبل ذلك فإنه شئ عجل لأهله  
ليس من النسك في شئ  
فقام رجل فقال يا رسول  
الله إن ذبحت وعندى  
جذعة خير من مسنة قال  
اذبحها ولا تني عن أحد  
بعدي (باب العلم الذى  
بالمصلى) حدثنا مسدد

(قوله أمرنا بتأنيصلى الله عليه وسلم) كذا لا يدرى الجوى والمستملى والباقي أمرنا بضم الهمزة  
وحذف لفظ تنيصلى ووقع اسم عن أبي الربيع الزهراني عن جلد قالت أمرنا بتأنيصلى الله عليه  
وسلم وفي رواية سليمان بن حرب عن جلد عند الامام علي قال تأمرنا بأيا يكسر الموحدة بعدها  
همزة مفتوحة ثم موحدة مائلة وعلى هذا فأكناه كان في رواية الجوى كذلك لكن بإبدال الهمزة  
بهاء تحتانية قصيرة صورتهما بإبدالها ثم انقصت فصار تنيصلى وأخاف اليها بعض الكتاب الصلاة بعد  
التصنيف وأما رواية مسلم فكانها كانت أمرنا على البناء كما وقع عند الكشمي وغيره فأفصح بعض  
الرواة بتسمية الأمر والله أعلم وانما كانت ذلك لأن سليمان بن حرب أثبت الناس في جلد بن زيد وقد  
تقدم مدعى قول أم عطية بأبى في كتاب الحيف (قوله عن أيوب) هو معطوف على الاستناد  
الذكر والاصل أن أيوب حدث به جلد عن محمد عن أم عطية وعن خصصة عن أم عطية أيضا  
وقد وقع ذلك مصرحاً في رواية سليمان بن حرب المذكورة ورواه أبو داود عن محمد بن عبد الله وأبو  
علي عن أبي اليزيد كذا همام عن جلد عن أيوب عن محمد عن أم عطية وعن أيوب عن خصصة عن امرأة  
تحدثت عن امرأة أخرى وزاد أبو اليزيد في رواية خصصة ذكر الجلباب وتبين بذلك أن سياق محمد بن  
سبير من مغاير لسياق خصصة استنادا ومتناول لم يصب من حل إحدى الروايتين على الأخرى وسبأني  
الكلام على الجلباب وعلى بقية فوائد هذا الحديث بعد أربعة أبواب إن شاء الله تعالى (قوله  
باب خروج الصبيان إلى المصلى) أى في الأعياد وإن لم يصلها قال ابن الزبير بن المنير أترام المصنف في  
الترجمة قوله إلى المصلى على قوله صلاة العبد لم يأتى منه الصلاة ومن لا يأتى (قوله عن عبد  
الرحمن بن عباس) بموحدة مكسورة ثم هلهلة وصرح بحج القطان عن الثوري بن عبد الرحمن  
الذكر كور حديثه كإساقى بعد باب (قوله خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم فطر وأراضى)  
ليس في هذا السياق بيان كونه كان صيا حديثاً لطابق الترجمة لكن جرى المصنف على ما ذهب في  
الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث الذى ورد فسيأتى بعد باب يلفظ ولولا مكانى من الصغر  
ما شهدته وبأى بقية الكلام عليه في الباب المذكور إن شاء الله تعالى وقوله يوم فطر أراضى شئ  
من الراوى عن ابن عباس وسبأني بعد بابين من وجه آخر عن ابن عباس الجرم بأنه يوم الفطر  
(قوله باب استقبال الإمام الناس في خطبة العبد) قال ابن الزبير بن المنير ما صله أن إعادة هذه  
الترجمة بعد أن تقدم نظيرها في الجمعة لرفع احتمال من يتوهم أن العبد يخالف الجمعة في ذلك وأن  
استقبال الإمام في الجمعة يكون ضرورياً لكونه يتخطب على منبر بخلاف العبد فإنه يتخطب فيه على  
رجله كما تقدم في باب خطبة العبد فأرد أن يبين أن الاستقبال سنة على كل حال (قوله قال أبو سعيد  
قام النبي صلى الله عليه وسلم مقابل الناس) هو طرف من حديث وصلى المصنف في باب الخروج إلى  
المصلى وقد تقدم قبل عشرة أبواب يلفظ ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس وفي رواية مسلم قام فأقبل  
على الناس الحديث (قوله في حديث البراء فإنه شئ عجل لأهله) في رواية المصنف في فطره وشئ وقوله  
فيه ولا تني عن أحد بعدك كذا المستملى والجوى فقاموا لكشمي والباقي ولا تني بالنسب المجهدة  
والنون وضع أوله والمعنى متقارب وسبأني الكلام عليه مستوفى في كتاب الأناشئ إن شاء الله تعالى  
وموضع الترجمة منه قوله ثم أقبل علينا بوجهه (قوله باب العلم الذى بالمصلى) تقدم في باب  
الخروج إلى المصلى بغير منبر العر بغير مكان المصلى وإن تعرب بكونه عند دار كبير بن النعلت  
على سبيل التقريب للسمع والأداء وكثير بن الصلت محدثة هذا النبي صلى الله عليه وسلم ونظير من  
هذا الحديث أنهم جعلوا لمصلاة شياً يعرف به وهو المراد بالعلم وهو بقتين التنى الشخص (قوله  
ولولا مكانى من الصغر ما شهدته) أى خبرته هذا مفسراً لمراد من قوله في باب خروج الصبيان ولولا مكانى

قال حدثنا يحيى عن سفيان قال حدثني عبد الرحمن بن عباس قال سمعت ابن عباس قيل له أشهدت العبد مع النبي صلى الله عليه وسلم قال  
نعم ولولا مكانى من الصغر ما شهدته خرج

منه ما شهدته فقل هذا على أن التفسير في قوله منه يعود على غيره مذكور وهو الصغر ومشي  
بعضهم على ظاهر ذلك السياق فقال إن التفسير يعود على النبي صلى الله عليه وسلم والمعنى ولولا  
منزلي من النبي صلى الله عليه وسلم لما شهدت معه العبد وهو متبعه لكن هذا السياق يخالفه  
وفيه نظير لأن الغالب أن الصغرى في مثل هذا يكون ما تعالا مقتضا لفعل فيه تقديم وتأخير ويكون  
قوله من الصغرى متعلقا بما بعده فيكون المعنى لولا منزلي من النبي صلى الله عليه وسلم ما حضرت لأجل  
صغرى ويمكن حسله على ظاهره وأراد بشهوده ما وقع من وعظه النساء لأن الصغرى يقتضي أن يفقر  
له الحضور معهن بخلاف الكبير قال ابن بطال خروج الصبيان للمصلى أغماها إذا كان الصبي من  
يضبط نفسه عن اللعب ويعقل الصلاة ويصطف عما يفسدها ألا ترى إلى ضبط ابن عباس القصص ١٥  
وفيه نظير لأن مشي وعبة أخرجا الصبيان إلى المصلى أغماها للترك وأما شعار الإسلام بكثرته من  
يحضر منهم ولذلك شرع البيض كاسياني فهو شامل لمن تقع منهم الصلاة أو لا وعلى هذا أغما يحتاج  
أن يكون مع الصبيان من يضبطهم عما ذكر من العبث ونحوه سواء صلوا أم لا وأما ضبط ابن عباس  
القصص فلهذا كان لفرط ذلك والله أعلم **﴿قوله حتى أتى السلم﴾** كذا وقع في هذه الرواية وذكر  
القافية خبرا ابتدأ المعنى خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم أو شهدت المخرج مع جمع حتى أتى وكان  
حذف دلالة السياق عليه **﴿قوله ثم أتى النساء﴾** يشعر بأن النساء كن على حدة من الرجال غير  
مختلطات بهم **﴿قوله ومعهم بلال﴾** فيه أن الأدب في مخاطبة النساء في الموعظة أو الحكم لا يخصص  
من الرجال إلا من يدعو الحاجة إليه من شاهد ونحوه لأن بلالا كان خادم النبي صلى الله عليه وسلم  
ومثولي قبض الصدقة وأما ابن عباس فقد تقدم أن ذلك اغتفر له بسبب صغره **﴿قوله هو بن﴾** ضم  
أوله أي يلقين وقوله يصدقن أي يلقين الذي هو بن وهو قد صهر في الباب الذي يليه من طريق أخرى  
من حديث ابن عباس أيضا وسياقه **﴿ثم تبيها﴾** وقع في رواية أبي علي الكشاني عقب هذا الحديث  
قال محمد بن كثير العلم انتهى وقد وصل المؤلف طريق ابن كثير هذا في كتاب الاعتصام فقال حدثنا  
محمد بن كثير حدثنا سفيان فذكره ولما أخرج البيهقي طريق ابن كثير هذا في العبد بن قال أخرجه  
البخاري فقال وقال ابن كثير فكانت أشار إلى هذه الرواية ولم يخص الطريق التي في الاعتصام  
**﴿قوله باب موعظة الإمام انس يوم العيد﴾** أي إذا لم يدع عن الخطبة مع الرجال **﴿قوله حدثني﴾**  
أصحق بن إبراهيم بن نصر **﴿نسب في رواية الأصملي إلى جده﴾** فقال أصمق بن نصر **﴿قوله ثم خطب﴾**  
فلما فرغ **﴿زل﴾** فيه اشعار بأنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب على مكان ثم رفع لما يقتضيه وقوله زل  
وقد تقدم في باب الخروج إلى المصلى أنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب في المصلى على الأرض فقل الراوي  
ضمن القول معنى الانتقال وزعم بعض أن وعظه النساء كان في أثناء الخطبة وأن ذلك كان في أول  
السلام وأنه خاص بصلى الله عليه وسلم ونسبه النووي هذه الرواية المصرحة بأن ذلك كان بعد الخطبة  
وهو قوله فلما فرغ **﴿زل﴾** قال في النسا ما يخصائص لا ثبت بالأحتمال **﴿قوله قلت له طاء﴾** القائل هو ابن  
جريح وهو موصل بالأسناد المذكور وقد تقدم الحديث من وجه آخر عن ابن جريح في باب المشي  
بلون هذه الزيادة ودل هذا السؤال على أن ابن جريح فهم من قوله الصدقة أنها صدقة الفطر بقراءة  
كوتاهم الفطر وأخذ من قوله وبلال باسط ثوبه لأنه يشعر بأن الذي يلي فيه شيء يحتاج إلى ضم فهو  
لأن صدقة الفطر المقدرة بالكيل لكن بين له عطاءها كانت صدقة تطوعوا بها كانت مما لا يجزئ  
في صدقة الفطر من خاتم ونحوه **﴿قوله تلقى﴾** أي المرأة والمراد جنس النساء ولذلك عطف عليه بصيغة  
الجمع فقال ويلقن أو المعنى تلقى الواحدة وكذلك الباقيات يلقن **﴿قوله فتعها﴾** يفتح الغاء والمثناة  
من فوق وباطن المجع كذا لاكثر والمعنى والجوى فتعها بالتأنيب وسباني نفسه فربما وحذف  
مفعول يلقن اكتفاء وكر بالفعل المذكور في رواية مسلم إشارة إلى التنويع وسباني في حديث ابن

حتى أتى العلم الذي عند  
دار كثير بن الصلت فصل  
ثم خطب ثم أتى النساء معه  
بلال فوعظهن وذكرهن  
وأمرهن بالصدقة فأرأيتن  
يهونن باليهن يصدقن في  
ثوب بلال ثم انطلق هو  
وبلال إلى بيته **﴿باب﴾**  
موعظة الإمام انس يوم  
العيد **﴿حدثني أصمق بن﴾**  
إبراهيم بن نصر قال حدثنا  
عبد الرزاق قال حدثنا  
ابن جريح قال أخبرني  
عطاء عن جابر بن عبد  
الله قال سمعته يقول قام  
النبي صلى الله عليه وسلم  
يوم الفطر فصلى فبدأ  
بالصلاة ثم خطب فلما فرغ  
قل فاتى النساء فذكرهن  
وهو نكوا على يد بلال  
وبلال باسط ثوبه يلقى فيه  
النساء الصدقة قالت لهما  
ذكاة يوم الفطر قال لا ولكن  
صدقة يتصدقن حينئذ  
تلقى فتعها ويلقن

عباس بلفظ فيلقين الفتح والحواتم **«قوله قلت»** القائل أيضا ابن جريج والمسؤل عطاء، وقوله انطلق عليهم ظاهرا ان عطاء كان يرى وجوب ذلك ولهذا قال عباس بلفظ ذلك غيره وأما التروى فحمله على الاستصحاب وقال لامانح من اتول بهاذم يرتب على ذلك مفسدة **«قوله قال ابن جريج وأخبرني الحسن ابن مسلم»** هو معطوف على الاسناد الاول وقد أفرد مسلم الحديث من طريق عبد الرزاق وساق الثاني قبل الاول فقدم حديث ابن عباس على حديث جابر وقد تقدم من وجه آخر عن ابن جريج مختصرا في باب الطهبة **«قوله خرج النبي صلى الله عليه وسلم»** كذا فيه بغير أداة عطف وسبأ في باب تفسير الممتحنة من وجه آخر عن ابن جريج بلفظ فقلل النبي صلى الله عليه وسلم وكذا مسلم من طريق عبد الرزاق هذه وقوله ثم خطب بضم أوله على البناء للمجهول **«قوله حين يجلس»** بتشديد اللام المكسورة وحذف مقعوله وهو ثابت في رواية مسلم بلفظ يجلس الرجال بيده وكانهم لما انتقل عن مكان خطبته أرادوا الانصراف فأمرهم بالجلوس حتى يفرغ من حاجته ثم ينصرفوا جميعا وأولعهم أرادوا أن يتبعوه فغضبهم فبقي البيت المأخوذ في آخر الباب الذي قبله **«قوله فقالت امرأة واحدة منهن لم يحبه غيرها زاد مسلم بن أبي الله وفيه دلالة على الاكتفاء في الجواب بنعم وتزبطها منزلة الاقرار وأن جواب الواحد عن الجماعة كاف إذا لم يتكروا ولم يمنع مانع من انكارهم»** **«قوله لا يدري حسن من هي»** حسن هو الراوي له من طائوس ووقع في مسلم وحده لا يدري حيث تدور جزم جمع من الحفاظ بأنه تخفيف ووجه الزورى بأمر محتمل لكن اتحاد المخرج على تركه روي رواية الجماعة ولا سيما وجود هذا الموضع في مصنف عبد الرزاق الذي أخرجه من طريقه كافي البخاري وموافقة رواية الجماعة والفرق بين الروايتين أن في رواية الجماعة تعيين الذي لم يدرك من المرأة بخلاف رواية مسلم ولم أقف على تسمية هذه المرأة إلا أنه يتخلف في خاطري أم أسماء بنت زيد بن السكن التي تعرف بخطبة النساء فاهاروت أصل هذه القصة في حديث أخرجه البيهقي والطبراني وغيرهما من طريق شهر بن حوشب عن أسماء بنت زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى النساء وأما منهن فقال يا معشر النساء اتكنن؟ فمئثر حطب جهنم فناديت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت عليه جريئة لم يارسول الله قال لا تكن تكفرن اللعن وتكفرن العشير الحديث فلا يبعد أن تكون هي التي أجابته أولاً بنعم فإن القصص واحدة فقلل بعض الرواة ذكر ما لم يذكره الآخر كافي طائره والله أعلم وقد روي الطبراني من وجه آخر عن أم سلمة الانصارية وهي أسماء المذكورة أنها كانت في النسوة اللاتي أخذ عليهن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أخذ الحديث وابن سعد من حديثها أخذ عليهن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا تشرك بالله شيئا ولا تسرق الآية **«قوله قال فتصدقن»** هو فعل أمر لهن بالصدقة والغامضية أو دأخل على جواب شرط محذوف تقديره ان كنن على ذلك فتصدقن ومناسبة الآية من قوله ولا يصعبن في معروف فان ذلك من جهة المعروف الذي أمر به **«قوله ثم قال علم»** القائل هو بلال وهو على القصة القصص في التعبير بها للمفرد والجمع **«قوله لكن»** بضم الكاف وتشديد النون وقوله قد تابكسر الفاء والقصر **«قوله قال عبد الرزاق الفتح الخواتيم العظام كانت في الجاهلية»** لم يذكر عبد الرزاق أي شيء كانت تبكسر وقد ذكر تلخيص ابن جريج في أسابع الأجل اه ولهذا عطف عليها الخواتيم لاهم عند الاطلاق تنصرف إلى ما ليس في الأيدي وقد وقع في بعض طرقه عند مسلم هناك كراخل الخليل وحتى عن الأصمعي أن الفتح الخواتيم التي لفصوص لها فعل هذا هو من عطف الاعمال على الأخص وفي هذا الحديث من الفوائد أيضا استحباب عطف النساء وتعليمهن أحكام الاسلام وذكر كبرهن مما يجب عليهن ويصحبهن من الصدقة وتخصيصهن بذلك في مجلس مفرد ومحل ذلك كله إذا أمن الفتنة والمفسدة وفيه خروج التام إلى المصلحة كما سألني في الباب الذي بعده وجوه التفتيدية بالاب والام وملا بلفة العامل على الصدقة بمن يدفعها اليه واستدل به على جواز صدقة المرأة من مالها من غير

قلت أنرى حقا على الامام ذلك يذكرهن قال انطلق عليهم وما لهم لا يعقلونه **«قوله قال ابن جريج وأخبرني الحسن ابن مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال شهدت الفطر مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم يصلونها قبل الطهبة ثم خطب بعد خرج النبي صلى الله عليه وسلم كافي أنظر إليه حين يجلس بيده ثم أقبل بشقه»** حتى أتى النساء معه بلال فقال يا أبا النسيب إذا جازلك المؤمنات بياجنك الآية ثم قال حين فرغ منها أنن على ذلك فقالت امرأة واحدة منهن لم يحبه غيرها نعم لا يدري حسن من هي قال فتصدقن فسط بلال ثوبه ثم قال لم تكن فدا أبي وأبي فلقين الفتح والخواتيم في ثوب بلال **«قوله قال عبد الرزاق الفتح الخواتيم العظام كانت في الجاهلية»**

قوله فدا الخ عبارة القسطنطين بكسر الفاء مع المد والقصر اه مصححه

قالت كنا نفتح جواربنا أن يخرج من يوم العبد فقامت امرأتان فزلزلت فصر يني خلفنا فأتينا فحدثنا أن زوج أختنا غرامع التي صلى الله عليه وسلم تنفي هشة غرورة فكانت أختها معه في ست غرورات قالت فكنا نقوم على المرضى ونداوى الكملى فمالت يارسول الله أعلى أهدانا بأس اذا لم يكن لها جلباب أن لا تخرج فقال لتلبسها صاحبها من جلبابها فليشهدن الخبر ودعوة المؤمنين قالت حفصة فلما قدمت أم عطية أيتها فسلاتها أصبحت في كذا وكذا قالت نعم بابا وفلما كرت التي صلى الله عليه وسلم الا قالت بابا قال لتخرج العواتق ذوات الخدور أو قال العواتق وذوات الخدور شك أيوب والحبيص ويعزل الحبيص المصلى وليشهدن الخبر ودعوة المؤمنين قالت فقلت لها الحبيص قالت نعم ليس الحائض تشهد عرفات وتشهد كذا وتشهد كذا (باب اعتزال الحبيص المصلى) حدثنا محمد بن المتنى قال حدثنا ابن أبي عدي عن ابن عون عن محمد بن قيس قال قال أم عطية أمي نأخذ نخرج فخرج الحبيص والعواتق ٣ قوله وليشهدن كذا في نسخ الشرح التي

توقفت على اذن زوجها أو على مقدار معين من مالها كالثقل خلافا لبعض المالكية ووجه الله لا تمن القصص ترك الاستفصال عن ذلك كله قال القرطبي ولا يقال في هذا ان أزواجهن كانوا أحضروا لان ذلك لم يتصل ولو نقل فليس فيه تسليم أزواجهن لمن ذلك لان من ثبت له الحق فالأصل بقاؤه حتى يصرح بأسقاطه ولم ينقل أن القوم صرحوا بذلك اه وأما كونه من الثلث فمادونه فإن ثبت أنها لا يجوز لمن التصرف فيما زاد على الثلث لم يكن في هذه القصص دليل على جواز الزيادة وفيه أن الصدقة من دوافع العذاب لانه أمرهم بالصدقة ثم علل بأنهم أكثر أهل النار لما يقع منهم من كفران النعم وغير ذلك كما تقدم في كتاب الحبيص من حديث أبي سعيد ووقع هجومه عند مسلم من وجه آخر في حديث جابر وعند البيهقي من حديث أسماء بنت يزيد كما تقدمت الإشارة اليه وفيه بطلان النصيحة والاعتذار بها من احتج في حقها بذلك والعناية بذلك محتاج اليه لتلاوة آية المحضنة لكونها خاصة بالنساء وفيه جواز طلب الصدقة من الاغنياء المحتاجين ولو كان المطلب غير محتاج وأخذ منه الصوفية جواز ما أسقطوا عليه من المطلب ولا يخفى ما يشرط فيه من أن المطلب به يكون غير قادر على التكسب مطلقا ولا لما يبدله منه وفي مبادرة تلك الدعوة إلى الصدقة بما يعز عليهم من حللهم مع ضيق الحال في ذلك الوقت دلالة على رفيع مقامهم في الدين وحسنهم على امتثال أمر الرسول صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم وقد تقدمت بقية فوائد هذا الحديث في كتاب الحبيص (وقوله باب اذا لم يكن لها جلباب) بكسر الجيم وسكون اللام وموحدين تقدم تفسيره في كتاب الحبيص في باب شهود الحائض العيصين قال الزبير بن المنذر لم يذكر جواب الشرط في الترجمة حوالا على ما ورد في الخبر اه والذي يظهر لي أنه حذفه لما فيه من الاحتمال فقد تقدم في الباب المذكور أنه يحتمل أن يكون البنس أي نصير هامن جنس ثيابها ويؤيده رواية ابن خزيمة من جلابيها والترمذي فطرها أختها من جلابيها والمراد بالاخت الصاحبة ويحتمل أن يكون المراد نشرها مهن في ثوبها ويؤيده رواية أبي داود وتلبسها صاحبها نافع من ثوبها يعني اذا كان واسعا ويحتمل أن يكون المراد بقوله ثوبها جنس الثياب فيرجع الدليل ويؤيده جواز اشتغال المرأتين في ثوب واحد عند السفر وقيل أنه ذكر على سبيل المبالغة أي يخرج من على كل حال ولو اثنتين في جلباب (وقوله قالت نعم بابا) بموحدين بينهما حمزة مفتوحة والثانية خفيفة وفي رواية كريمة وأبي الوقت بأبي بكسر الثانية على الأصل أي أفديه بأبي وقد تقدم في الباب المذكور بلفظ يبي بابدال الهمزة ياء تختانية ووقع عند أحمد من طريق حفصة عن أم عطية قالت أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي وأمي (وقوله تخرج العواتق ذوات الخدور) كذلك ذكر على أنه سقته وللكشيحي ٣ (أوقال (وقوله قتلها) القاتلة المرأة والمقول لها أم عطية ويحتمل أن تكون القاتلة حفصة والمقول لها المرأة وهي أخت أم عطية والأول أرجح والله أعلم (وقوله باب اعتزال الحبيص المصلى) مضمون هذه الترجمة بعض ما تضمنه الحديث الذي في الباب الماضي وكان أعادهما للحكم لا أحكامهم وقد تقدم مضمونا إلى الباب المذكور في كتاب الحبيص (وقوله عن ابن عيون) هو عبد الله ومحمد هوان بن سيرين وقد شك ابن عيون في العواتق كاشك أيوب في الذي قبله ووقع في رواية منصور بن راذان عن ابن سيرين عند الترمذي فخرج انكاروا عواتق وذوات الخدور وفي هذا الحديث عن القوائد جواز مداواة المرأة للرجال الاجاب اذا كانت باحضر الغوام مثلا والمعالجة بتغير مباشرة الا ان احتج اليها عند أمن الفتنة وفيه ان من شأن العواتق والخدورات عدم البروز الا فمأذن لهن فيه وفيه استحباب اعداد الجلباب للمرأة ومشروعية عارية الثياب واستدلاله على وجوب صلاة العبد وفيه نظران من جهة من أمر بذلك من ليس يكلف فظهر أن القصد منه اظهار شعار الاسلام بالمبالغة في الاجتماع ولتم الجميع البركة والله أعلم وفيه استحباب خروج النساء إلى شهود العيصين سواء كن شواب أم لا وذوات



وفوات الخلد و زوال ابن عثون أو الفوات ذوات الخلد وقت الحضي فثبت هذا جامع المسلمين ودعوتهم وبثزلن مصلاهم (باب النصر)  
والفتح بالمصلى يوم النصر حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا الليث قال حدثني كثير بن قرق عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه  
وسلم كان يصراؤ يذبح بالمصلى (باب كلام الامام والناس في خطبة العيد ٣٢١) وأداسل الامام عن شيء وهو يختب

حدثنا مسدد قال حدثنا  
أبو الاحوص قال حدثنا  
منصور بن المعتز عن  
الشعبي عن البراء بن عازب  
قال خطبنا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يوم  
النصر بعد الصلاة فقال  
من صلى صلاتنا ونسبنا  
نسكنا فقد آسبب الله  
ومن نك قبل الصلاة  
فذلك شاة لحم فقام أبو  
برزة بن نيار فقال يا رسول  
الله والله لقد نكبت قبل  
أن أخرج إلى الصلاة  
وعرفت أن اليوم يوم أكل  
وشرب فجهلت وأكث  
وأطعمت أهلي وجيران  
فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم تلك شاة لحم قال  
فان عدى عناق جذعة  
هي خير من شاة لحم فهل  
تخبرني عنى قال نعم وان  
تجزى عن أحد بعدك  
حدثنا حماد بن عمر عن  
حماد بن زيد عن أيوب عن  
محمد أن أس بن مالك قال  
ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم صلى يوم النصر  
ثم خطب فامر من ذبح  
قبل الصلاة أن يمسك  
ذبحه فقام وجعل من  
الانصار فقال يا رسول  
الله جيرانى اما قال بهم  
خصاصة واما قال قصر

حيات أم لا وقد اختلف فيه السلف ففصل عباس وجوبه عن أي بكر وعلى وابن عمر والذى وقع لنا عن  
أي بكر وعلى ما أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنهما قال لا على كل ذات طلاق الطروج إلى العيدين وقد  
وردهما في رواية إسناد لا بأس به أخرجه أحمد وأبو يعلى وابن المنذر من طريق امرأته من عبد القيس  
عن أخت عبد الله بن رواحة وهو المرأة لم نسم ولا اخت اسمها مرة محاسبية وقوله حتى يحتمل الجواب  
ويحتمل تأكدا للاستصحاب وروى ابن أبي شيبة أيضا عن ابن عمر أنه كان يخرج إلى العيدين من استطاع  
من أهل وهذا ليس صريحاً في الجواب أيضاً بل قد روى عن ابن عمر المنع فيمن أن يحمل على حالين  
ومهم من جعله على التسديد وجزم بذلك المسرجاني من الشافعية وابن حاد من الحنابلة ولو كن نص  
الشافعي في الام يقتضى استثناء ذوات الهيات تنقل وأحب شهودها المجاز وغير ذوات الهيئة الصلاة وأما  
لشهودها الاعباد أشد استحباباً وقد سقطت وأواله من رواية المزني في المختصر فصارت غير ذوات  
الهيئة سفة للمجاز فتنى على ذلك صاحب النهاية ومن تبعه وفيه ما فيه بل قد روى البيهقي في المعرفة  
عن الربيع قال قال الشافعي قد روى حديث فيه أن النساء يتركن إلى العيدين فان كان تابنا قلت به  
قال البيهقي قد ثبت وأخرجه الشيخان يعني حديث أم عطية هذا فيلزم الشافعية القول به ونقوله ابن الرفعة  
عن البندني وقال انه ظاهر كلام التنبيه وقد ادعى بعضهم النسخ فيه قال الطحاوي وأمره عليه السلام  
يخرج الحضي وذوات الخلد وإلى العيد ويحتمل أن يكون في أول الاسلام المسلمون قليل فأريد  
الكثير بحضورهم اراه بالعدو وأما اليوم فلا يحتاج إلى ذلك ونصيبان النسخ لا يتأخرا قال  
الكرمانى تاريخ الوقت لا يعرف (قلت) بل هو معروف بدلالة حديث ابن عباس أنه شهدده وهو صغير  
وكان ذلك بعد فقه مكة فليتم مراد الطحاوي وقد صرح في حديث أم عطية ببقاء الحكم وهو شهودهم الخبر  
ودعوة المسلمين و جابر كذا في اليوم وطهرته وقد أقتبته أم عطية بعد النبي صلى الله عليه وسلم عدة  
كأن هذا الحديث ولم يثبت عن أحد من الصحابة بخلافها في ذلك وأما قول عائشة لو رأى النبي صلى الله  
عليه وسلم ما أحدث النساء لمنعهن المساجد فلا يعارض ذلك لتدوره ان سلمنا أن فيه دلالة على انها  
أقتبته بخلافه مع ان الدلالة منه بأن عائشة أقتبته بالمنع ليست صريحة وقوله اراه بالعدو فظن ان  
الانصار بالنساء والتكبر من في الحرب دال على الضعف والاولى أن ينص ذلك عن يؤمن عليها وها  
الفتنة ولا يترتب على حضورها محذور ولا تراحم إل جال في الطرق ولا في الجامع وقد ثبت فيه فوائد  
هذا الحديث في الباب المشار اليه من كتاب الحضي (قوله باب النصر والفتح بالمصلى يوم النصر) أو رد  
فيه حديث ابن عمر في ذلك قال ان بين المنبر وعطف الفتح على الصفي الترجمة وان كان حديث الباب  
ورد بأول مقتضيه للتدراشارة الى انه لا يفتن أن يجمع يوم النصر بين نكبت أحدهما بما يصرا ولا آخر  
بما يذبح وليفهم اشتراكه في الحكم انتهى ويحتمل أن يكون أشار إلى أنه ورد في حق طرفة أو  
الجمع كما سيأتى في كتاب الاضاحى و يأتي الكلام هناك على فوائده ان شاء الله تعالى (قوله باب كلام  
الامام والناس في خطبة العيد واداسل الامام عن شيء وهو يختب) في هذه الترجمة كان وطن بعضهم  
أن فيها تكرار وليس كذلك بل الاول أهم من الثاني ولم يذكر المصنف الجواب استثناء عما في الحديث  
ووجه من حديث البراء أن المراجعة الصادرة بين أبي بردة وبين النبي صلى الله عليه وسلم دالة على الحكم  
الاول وسؤال أبي بردة عن حكم الصناديق على الحكم الثاني (قوله عن الأسود) هو ان قيس لا ابن يزيد  
لان شعبة لم يلق ابن يزيد بل وجد هو ابن عبد الله البجلي (قوله قال من ذبح) هو من جهة الخطبة

(٤٤ - فتح الباري ثاني) وانى ذبحت قبل الصلاة وعندى عناقى إلى أعبال من شاة لحم فخص له فيها حدثنا مسلم قال حدثنا  
شعبة عن الاسود عن جندب قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم النصر ثم خطب فذبح وقال من ذبح قبل أن يصلى فليذبح أخرى مكانها  
ومن لم يذبح فليذبح ما يميم الله

وليس معطوفا على قوله ثم خرج ثلاثون فخلل الذبح بين الخطبة وهذا القول وليس الواقع ذلك على ما بينه  
 حديث البراء الذي قبله وسيأتي الكلام عليهم في كتاب الاضاحي ان شاء الله تعالى (قوله باب من خالف  
 الطريق) أي التي توجهت إلى المصلى (قوله حدثنا محمد) كذا في غير منسوب وفي رواية أبي  
 علي بن السكن حدثنا محمد بن سلام وكذا في السفي وجزءه الكلابي وغيره وفي نسخة من أطراف  
 خلف أنه وجد في حاشية أبي محمد بن مقاتل انتهى وكذا هو في رواية علي بن شجويه والاول هو المحدث وقد  
 رواه عن أبي عمارة أن أبا عبد الله محمد بن حيدر الرازي لكنه خالف في اسم صحابه كاساني وليس هو  
 ممن خرج عنهم البخاري في صحيحه وأبو عمارة المشتهر مصغرا مروى في ان البخاري ذكره في الضعفاء  
 لكن أبو جندب في التصنيف المذكور قاله الذهبي ثم انه لم ينفرد به كاساني نعم تفرد به شيخه فليح وهو  
 مضعف عند ابن معين والتسائي وأبو داود وثقه آخرون فحدثه من قبيل الحسن لكن له شواهد من  
 حديث ابن عمر وسد القرط وأبي رافع وثمان بن عبيد الله التيمي وغيرهم يعضد بعضها بعضا فاعلى  
 هذا فهو من القسم الثاني من قسم الصحيح (قوله عن سعيد بن الحرث) هو ابن أبي سعيد بن المعلى  
 الانصاري (قوله اذا كان يوم عيد خالف الطريق) كان تأمة أي اذا وقع في رواية الاساعلي كان  
 اذا خرج إلى العيد رجع من غير الطريق الذي ذهب فيه قال الترمذي أخذ هذا بعض أهل العلم فاستحبوه  
 للإمام وبه يقول الشافعي انتهى والذي في الام أنه يتحب للام والمأموم وبه قال أكثر الشافعية وقال  
 الرافعي لم يتعرض في الوجيز الا للإمام اه وبالتعمه قال أكثر أهل العلم ومنهم من قال ان علم المعنى وبقيت  
 العلة في الحكم والا تنفي بانتفاء وان لم يعلم المعنى في الاقتداء وقال الأكثر يبي الحكم ولو انتفت العلة  
 للاقتداء كافي الرعي وغيره وقد اختلف في معنى ذلك على أقوال كثيرة اجمع على أنها أكثر من عشرين  
 وقد نقلتها وبيت الواهي منها قال القاضي عبد الوهاب المالكي ذكر في ذلك فوائد بعضها قريب  
 وأكثرها دواوي دارغة انتهى فمن ذلك أنه فضل ذلك ليشهد له الطريقان وقيل سكانهما من الجن والانس  
 وقيل ليسوى بينهما في حرية الفضل بمروره أو في التبرك به أو ليشهد راحة المسكين من الطريق التي عبر بها  
 لانه كان معروفا بذلك وقيل لأن طريقه له معنى كانه على العين فهو رجع منها رجع على جهة التبرك  
 فرجع من غير هاد وهذا يحتاج إلى دليل وقيل لظاهر شعار الاسلام فيه ما قيل لظاهر ذكر الله وقيل ليعظم  
 المنافقين أو ليرد وقيل ليرهم بكثرة من معه ورجعه ابن بطال وقيل حذر من كذا الطائفتين أو  
 احداهما وفيه نظرا لانه لو كان كذلك لم يكرهه قال ابن التين وتعقب بانه لا يلزم من مواظبة على مخالفة  
 الطريق المواظبة على طريق منها عين لكن في رواية الشافعي من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب  
 مرسل أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول يوم العيد إلى المصلى من الطريق إلى الأعظم ورجع من الطريق  
 الاخرى وهذا لو ثبت لقوي بحث ابن التين وقيل فضل ذلك ليعظم في السور به أو لتبرك بمروره  
 وبرؤيته والاتقاف به في فضاء أو انهم في الاستسقاء أو التعلم والاقتصاد والاسترخاء أو الصدقة أو  
 السلام عليهم وغير ذلك وقيل ليزور آثاره الاحياء والاموات وقيل ليصل رحمه وقيل ليشتمل بتغير الحال  
 إلى المغفرة والرضا وقيل كذا في ذهابه تصدق فاذا رجع لم يبق معه شيء يرجع في طريق أخرى فلا يرد  
 من سألته وهذا ضعيف جدا مع احتياجه إلى الدليل وقيل فعل ذلك لتخفيف الزحام وهذا رجمه الشيخ  
 أبو حامد وأيده الحب الطبري بمارواه البيهقي في حديث ابن عمر قال فيه ليسع الناس وتعقب بانه ضعيف  
 وبأن قوله ليسع الناس يحتمل أن يغسر بركته وفضله وهذا الذي رجمه ابن التين وقيل كان طريقه  
 التي توجه منها أبعد من التي يرجع فيها فأراد تكثير الاجر بتكثير الخطى الذهاب وأما في الرجوع  
 فليسرع إلى منزله وهذا اختيار الرافعي وتعقب بانه يحتاج إلى دليل وبأن أجزا الخطى يكتب في الرجوع  
 أيضا كما ثبت في حديث أبي بن كعب عند الترمذي وغيره فلو عكس مقال لما اجتهد ويكون سألوك  
 الطريق القرية بالمبادرة إلى فعل الطاعة وادراك فضيلة أول الوقت وقيل لان الملازمة تعقب في

(باب من خالف الطريق  
 اذا رجع يوم العيد)  
 حدثنا محمد قال أخبرنا  
 أبو عيسى يحيى بن واضح  
 عن فليح بن سليمان عن  
 سعيد بن الحرث عن جابر  
 قال كان النبي صلى الله  
 عليه وسلم اذا كان يوم  
 عيد خالف الطريق

الطرائق فأراد أن يشهد له فريقان منهم وقال ابن أبي جرة هو في معنى قول يعقوب لبنية لا تندخلوا من باب واحد فأشار إلى أنه فعل ذلك حذرا صابة العين وأشار صاحب الهدى إلى أنه فعل ذلك لجميع ماذ كرم من الأشياء المحقة القريبة والله أعلم (قوله تابعه يونس بن محمد عن فلج وحديث جابر أصح) كذا عند جهور رواة البخاري من طريق الفريوري وهو مشكل لأن قوله أصح يابن قوله تابعه اذ هو تابعه لنا واه فكيف تحبب الاحجية المالة على عدم المساواة وذكر أبو علي الجبائي أنه سقط قوله وحديث جابر أصح من رواية إبراهيم بن معقل النسبي عن البخاري فلا إشكال فيها قال ووقع في روايته ابن السكن تابعه يونس بن محمد عن فلج من سعيد بن أبي هريرة وفي هذا أقبحه قوله أصح وبيق الإشكال في قوله تابعه فإنه لم يتابعه بل خالفه وقد أزال هذا الإشكال أبو نعيم في المستخرج فقال أخرجه البخاري عن محمد بن أبي تميمة وقال تابعه يونس بن محمد عن فلج وقال محمد بن الصلت عن فلج عن سعيد بن أبي هريرة وحديث جابر أصح وهذا جزم أبو مسعود في الأثر افعو كذا أشار إليه البرقي وقال البيهقي أنه وقع كذلك في بعض النسخ وكانها رواية حادين شاكر عن البخاري ثم واجهت رواية النسبي فلم يذكر قوله وحديث جابر أصح فسلم من الإشكال وهو مقتضى قول الترمذي رواه أبو عتيبة ويونس بن محمد عن فلج عن سعيد بن جابر فلي هذا يكون سقط من رواية الفريوري قوله وقال محمد بن الصلت عن فلج قط وبنى ما داذك هذا على رواية أبي علي بن السكن وقد وقع كذلك في نسخ من روايته أبي ذر عن مشايخه وأما على رواية الباقرين فيكون سقط اسناد محمد بن الصلت كله وقال أبو علي الصدوق في حاشيته أنه خبطه من البخاري لا يظهر معناه من ظاهر الكتاب وانما هي إشارة إلى أن أبا تميمة ويونس المتابع له خولفا في سند الحديث وروايتها أصح وخالفهما وهو محمد بن الصلت رواه عن فلج شيخهما الخالفة الهامية فقال عن أبي هريرة (قلت) فيكون معنى قوله وحديث جابر أصح أي من حديث من قال فيه عن أبي هريرة وقد اعترض أبو مسعود في الاطراف على قوله تابعه يونس اعتراضا آخر فقال انما رواه يونس بن محمد عن فلج عن سعيد بن أبي هريرة لا جابر وأجيب بنج الحصر فانه ثابت عن يونس بن محمد كالأخبار البخاري أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم في مسخر جميعا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن يونس وكذا هو في مسنده ومسننه نعم رواه ابن خزيمة والحاكم والبيهقي من طريق أخرى عن يونس بن محمد كالأخبار أبو مسعود وكذا اختلف عليه فيه وكذا اختلف فيه على أبي عتيبة فآخرجه البيهقي من وجه آخر عنه فقال عن أبي هريرة وأما رواية محمد بن الصلت المشاهير أفاضلها الداروي ومعه كالأخبار عنه والترمذي وابن السكن والعقيلي كلهم من طريقه بالفظ كان اذا خرج يوم العيد في طريق رجوع في غيره وذكر أبو مسعود ان الهيثم بن جيل رواه عن فلج كالأخبار الصلت عن أبي هريرة والذي يغلب على الظن أن الاختلاف فيه من فلج فقل شيخه معه من جابر ومن أبي هريرة بقوى ذلك اختلاف اللفظين وقد رجح البخاري أنه عن جابر وخالفه أبو مسعود والبيهقي فرجعا عن أبي هريرة ولم يظهر في ذلك ترجيح والله أعلم (قوله ياب اذ فانه العيد) أي مع الامام (يعني ركعتين) في هذه الترجمة حكاه مشر وعبه استدرالك صلاة العيد اذ اقامت مع الجماعة سواء كانت بالاضطرار أو بالاختيار وكونها تخص ركعتين كالأخبار وانما في الاول جماعة منهم المزمع فقال لا تقضى في الثاني التوري وأحد قال ان صلاحه مد صلى او بعاولهما في ذلك سلف قال ابن مسعود من فانه العيد مع الامام فليصل أولها أخرجه سعيد بن منصور وساند صحيح وقال اصح ان صلاحها في الجماعة فركعتين والا فاحد بها قال ابن المنير كانهم قاسروا على الجمعة لكن الفرق ظاهر لان من فاتته الجمعة يعود لفرضه من الظهر بخلاف العيد انتهى وقال أبو حنيفة بخير بين القضاء والترك وبين التثنية والاربعة وأورد البخاري في هذا الباب حديث عائشة في قصة الجاريتين المغنيتين وأثبت كل مطابقتها للترجمة على جماعة وأجاب ابن المنير بأن ذلك يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم انها أيام عيد فأضاف نسبة العيد إلى اليوم فيستوي في إقامتها القسود والجماعة والنساء والرجال قل

تابعه يونس بن محمد  
عن فلج عن أبي هريرة  
وحديث جابر أصح (باب  
اذا فانه العيد يعلى ركعتين)  
وكذلك النساء



و بالأول قال الأوزاعي هو الثوري والحنفية وبالثاني قال الحسن البصري وجاعة وبالثالث قال الزهري وابن جريج وأما مالك فنهى في المصل وعن في المسجد وبأن قال الشافعي في الام وتقه البيهقي عنه في المعرفة بعد أن روى حديث ابن عباس حديث الباب ما فيه وهكذا يجب للام أن لا يتنفل قبلها ولا بعدها وأما المأمون فخالفة في ذلك ثم بسط الكلام في ذلك وقال الرازي بكرة للام التنفل قبل العبد وبعدها وقيدته في البوطي بالمصل وجرى على ذلك الصغير فقال لا بأس بالتأخلة قبلها وبعدها مطلقا إلا للام في موضع الصلاة وأما الثوري في شرح مسلم فقال قال الشافعي وجاعة من السلف لا كراهة في الصلاة قبلها ولا بعدها فإن حل كلامه على المأمون والافهوع غالف لنس الشافعي المذكور ويؤيد في البوطي حديث أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي قبل العبد شيئا فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين ثم رجع ابن ماجه بإسناد حسن وقد سمعه الحاكم وهذا قال اصحق ونقله من المالكية الإجماع على أن الام لا يتنفل في المصل وقال ابن العربي التنفل في المصل لو فعل لنقل ومن أجاز به رأى أنه وقت مطلق للصلاة ومن تركه رأى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ومن اقتدى فقد اهتدى انتهى والحاصل أن صلاة العبد لم يثبت لها سنة قبلها ولا بعدها خلافا لمن فاسها على الجمعة وأما مطلق التنفل فثبت فيه منع بدليل نص إلا أن كان ذلك في وقت الكراهة الذي في جميع الأيام والله أعلم (قوله وقال أبو المصلي) بضم الميم وتشديد اللام المفتوحة اسم يحمي من يعون العطا والكوفي وليس له عند البخاري سوى هذا الموضع ولم أقف على أثره هذا موصولا وقد تقدم حديث ابن عباس المرفوع بأن من هذا السباق في باب الخطبة بعد العبد (حقه) اشقل كتاب العبد من الأحاديث المرفوعة على خمسة وأربعين حديثا المعلق منها أربعة وأربعون موصولة للمكرر منها فيه وفيما مضى ستة وعشرون والبقية خالصة واقفه مسلم على تخريجها سوى حديث أنس في أصل التبريل صلاة عيد الفطر وحديث ابن عمر في قصته مع الجاهل وحديث ابن عباس في العمل في ذي الحجة وحديث ابن عمر في الدعاء بالمصل وحديث جابر في مخالفة الطريق وأما حديث عبيد بن عامر المشار إليه في الباب الماضي فإن كان مرادنا زيادة العدة واحدا معلقا ليس هو في مسلم وفيه من الآثار على الصلاة والتابعين ثلاثة وعشرون أثر معلقة إلا أن أبي بكر ومرو وعثمان في الصلاة قبل الخطبة قائما موصولا في حديث ابن عباس والله الهادي إلى الصواب

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(أبواب الوتر)

كذا عند المصنف وعند الباقرين باب ما جاء في الوتر وسقطت البسمة عند ابن شبيب وهو الأصلي وكريمة والوتر بالكسر الفرد وبالفتح التآثر وفي لغة مترادفان ولم تعرض البخاري حكمه لكن أفرادها ترجع عن أبواب التمسجد والتطوع يقتضى أنه غير ملحق بها عند هؤلاء أو بالحديث الذي فيه إجماعه على الدابة إلا المكتوبة لكان في ذلك إشارة إلى أنه يقول وجوبه أو رد البخاري فيه ثلاثة أحاديث مرفوعة حديث ابن عمر ومن وجع حديث ابن عباس وحديث عائشة فأما حديث ابن عمر فأثرجه من الموطأ ولم يختلف على ما نقله أسناده إلا أن قرر وأباه يحيى بن إبراهيم عن مالك أن نافع وعبد الله بن دينار أخبراه كذا في الموطأ لا دارقطني وأورده الباقرين بالفتنة (فائدة) قال ابن التين اختلف في الوتر في سبعة أشياء في وجوبه وعنده واشتراط التمسك فيه واختصاصه بقرأة واشتراط شفع قبله في آخر وقته وصلاته في السفر على الحافة (قلت) وفي قضائه والقنوت فيه وفي محل القنوت منه وفيما قاله في وقته فصله وصله وهل تسن ركعتان بعده في سلامته من تعبد لكن هذا الأخير ينبغي على كونه منسوبا بالأول وقد اختلفوا في أول وقته أي ما في كونه أفضل صلاة التطوع أو الوتر أو بأفضل منه أو خصوصا ركعتي الفجر وقد

وقال أبو المصلي سمعت سبيدا  
عن ابن عباس كره الصلاة  
قبل العبد \* حدثنا أبو  
الوليد قال حدثنا شعبة  
قال حدثني علي بن ثابت  
قال سمعت سبيدا بن جبير  
عن ابن عباس أن النبي  
صلى الله عليه وسلم خرج  
يوم الفطر صلى ركعتين  
لم يصل قبلها ولا بعدها  
ومعه بلال  
(بسم الله الرحمن الرحيم)  
(أبواب الوتر)  
حدثنا عبد الله بن يوسف  
قال أخبرنا مالك عن نافع  
وعبد الله بن دينار عن  
ابن عمر

ترجم البخاري بعض ما ذكرناه وأتى الكلام على ما ترجمه في أثناء الكلام على أحاديث الباب وما بعدها (قوله أن رجلاً) لم أقف على اسمه وفي المجمع الصغير لطبراني أن السائل هو ابن عمر ولكن يعكر عليه رواية عبد الله بن شقيق عن ابن عمر أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم وأما بينه وبين السائل فذكر الحديث وفيه ثم سأله رجل على رأس الحول وأما بذلك المكان منه قال فما أدري أهو ذلك الرجل أو غيره وعند الناس من هذا الوجه أن السائل المذكور من أهل البادية وعند محمد بن نصر في كتاب أحكام الوتر وهو كتاب نفيس في مجلدة من رواية عطية عن ابن عمر أن رجلاً يسأل فنهى أن يجمع بتعدد من سأل وقد سبق في باب الحلق في المسجد أن السؤال المذكور وقع في المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم على المنبر (قوله عن صلاة الليل) في رواية أيوب عن نافع في باب الحلق في المسجد أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يحط بقال كيف صلاة الليل ونحوه في رواية سالم عن أبيه في أبواب التطوع وقد بين من الجواب أن السؤال وقع عن عددها وعن الفصل والرجل وفي رواية محمد بن نصر من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رجل يارسل الله كيف أمر بأن نصلي من الليل وأما قول ابن بزرة جوابه بقوله مني يدل على أنه فهم من السائل طلب كيفية العدد لا مطلق الكيفية فنهى نظر وأولى ما قرره الحديث من الحديث واستدل بحقه موه على أن الأفضل في صلاة النهار أن تكون أرباعاً وعن الحنفية وأصح وتعب بأنه مفهوم لقب وليس بحجة على الراي وعلى تقدير الأخذ به فليس يخص في أربع وأية أخرجه جواباً للوال عن صلاة الليل فقيد الجواب بذلك مطابقة للسؤال وبأنه قد بين من رواية أخرى أن حكم المسكوت عنه حكم المنطوق به في السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من طريقين على الأزدي عن ابن عمر فروع صلاة الليل والنهار مني مني وقد تعقب هذا الأخير بأن أكثر أئمة الحديث أعلا هذه الزيادة وهي قوله والنهار بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروا عنه وحكم الناس على رأيه بأنه أخطأ فيها وقال يحيى بن معين بن علي الأزدي حتى أقبل منه وادعى يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع أن ابن عمر كان يتطوع بالنهار أربعين يوماً بفصل بينهما ولو كان حديث الأزدي صحيحاً لما خلفه ابن عمر يعني مع شدة اتباعه واه عنه محمد بن نصر في سؤالاته لكن روى ابن وهب بإسناد قوي عن ابن عمر قال صلاة الليل والنهار مني مني موقوف أخرجه ابن عبد البر من طريقه فلهذا فعل الأزدي اختلط عليه الموقوف بالمرفوع فلا تكون هذه الزيادة صحيحة على طريقة من يشترط في الصحيح أن لا يكون شاذاً وقد روى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان يصلي بالنهار أربعين يوماً وهذا موافق لما نقله ابن معين (قوله مني مني) أي اثنين اثنين وهو غير منصرف لتكرار العدد فيه قاله صاحب الكشاف وقال آخرون للعدل والوصف أما إعادة مني فلهذا الغية في التأكيده وقد فسر ابن عمر راوي الحديث ففسد مسلم من طريقه فنهى بن ريث قال قلت لابن عمر ما معنى مني مني قال تسلم من كل ركعتين وفيه ردعي من زعم من الحنفية أن معنى مني أن يتشهد بين كل ركعتين لأن راوي الحديث أعلم بالمراد به وما قرره به هو المبادر إلى الفهم لأنه لا يقال في الرابعة مثلاً انما مني واستدل بهذا على تعيين الفصل بين كل ركعتين من صلاة الليل قال ابن دقيق العيد وهو ظاهر السابق لحصر المبتدأ في الخبر وحله الجمهور على أنه لبيان الأفضل لما صرح من فعله صلى الله عليه وسلم بخلافه ولم يتعين أيضاً كونه ذلك بل يحتمل أن يكون للدلالة على الاختلاف إذا السلام بين كل ركعتين أخذ على المصلي من الأربع فأنفقها لمافي من الراية غالباً وقضاء ما يعرض من أمرهم ولو كان الوصل لبيان الجواز فقط لم يطلب عليه صلى الله عليه وسلم وإن ادعى اختصاصه به فعليه البيان وقد صرح عنه صلى الله عليه وسلم الفصل كما صرح عنه الوصل ففسد أبي داود ومحمد بن نصر من طريق الأزدي وابن أبي ذئب كلاهما عن الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ما بين أن يفرغ من العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين واستأذنها على شرط الشنئين واستدل به أيضاً على عدم نقصان من

أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل فقال صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مني مني

ركعتين في النافلة بعد الزوال ابن دقيق العيد والاستدلال به أقوى من الاستدلال بامتناع قصر الصبح في السقراي وكه شير بذلك إلى الطحاوي فإنه استدلى على منع التنفل بركعة بذلك واستدل بعض الشافعية للجواز بسننهم صلى الله عليه وسلم الصلاة خير موضوع فمن شاء استكثر ومن شاء استقل صححه ابن حبان وقد اختلف السلف في الفصل والوصل في صلاة الليل أيها أفضل وقال الأثرم عن أحمد الذي أختاره في صلاة الليل متى مشى فإن صلى بالنهار أو بعافلا بأس وقال محمد بن نصر بنحوه في صلاة الليل قال وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أوتر بخمس لم يجلس إلا في آخرها رغب بذلك من الأحاديث الواردة على الوصل إلا أن يختار أن يسلم من كل ركعتين لكونه أجاب به السائل وليكون أحاديث الفصل أثبت وأكثر طرقا وقد تضمن كلامه الردي الشارح ومن تبعه في دعواهم أنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى النافلة أكثر من ركعتين ركعتين (قوله فاذا خشى أحدكم الصبح) استدلى به على خروج وقت الوتر بطاوع الفجر وأصرح منه ما رواه أبو داود والنسائي وصححه أبو عوانة وغيره من طرق عن سليمان بن موسى عن نافع أنه حدثه أن ابن عمر كان يقول من صلى من الليل فليصل آخر صلاته وتر فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بذلك إذا كان الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر وفي صحيح ابن خزيمة من طريق قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعا من أدركه الصبح أو بوتر فلا وتر له وهذا يجوز على التعمد أو على أنه لا يقع أداه المارواه أبو داود من حديث أبي سعيد أيضا مرفوعا من نسي الوتر أو نام عنه فليصله إذا ذكره وقيل معنى قوله فاذا خشى أحدكم الصبح أي وهو في شفق فليصرف على وتره وهذا ينبغي على أن الوتر لا يفقر إلى نية وحكي ابن المنذر عن جماعة من السلف أن الذي يخرج الفجر وقته الاختياري وبيق وقت الضرورة إلى قيام صلاة الصبح وحكاه القرطبي عن مالك والشافعي وأحمد وإسحاق الشافعي في القديم وقال ابن قدامة لا ينبغي لأحد أن يتعمد ترك الوتر حتى يصح واختلاف السلف في مشروعية قضاءه فناء الأكثر وفي مسلم وغيره عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا نام من الليل من وجع أو غيره فلم يقم من الليل صلى من النهار ثقتي عشرة ركعة وقال محمد بن نصر لم يجد عن النبي صلى الله عليه وسلم في شيء من الأخبار أنه قضى الوتر ولا أمر بقضائه ومن زعم أنه صلى الله عليه وسلم في ليلة فومهم عن الصبح في الوادي قضى الوتر فلم يصب وعن عطاء والأوزاعي يقضى ولو طلعت الشمس وهو وجه عند الشافعية حكاه النووي في شرح مسلم وعن سعيد بن جبير يقضى من الغالبة وعن الشافعية يقضى مطلقا ويستدل لهم بمحدث أبي سعيد المتقدم والله أعلم **(فائدة)** يؤخذ من سياق هذا الحديث أن ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس من النهار شرعا وقد روى ابن جرير في أماليه بسند جيد أن الخليل بن أحمد سئل عن حد النهار فقال من الفجر المستطير إلى بداية الشفق وحكي عن الشعبي أنه وقت منفرد لأمم الليل ولأمم النهار (قوله صلى ركعة واحدة) في رواية الشافعي وعبد الله بن وهب ومكي بن إبراهيم ثلاثهم عن مالك فليصل ركعة أخرجه الدارقطني في الموطآت هكذا بصيغة الأمر روي بصيغة الأمر أيضا من طريق ابن عمر الثانية في هذا الباب ولمسلم من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه مرفوعا نحوه واستدل بهذا على أنه لإحالة بعد الوتر وقد اختلف السلف في ذلك في موضعين أحدهما في مشروعية ركعتين بعد الوتر عن جالوس والثاني فيمن أوتر ثم أراد أن يتنفل في الليل هل يكفي بوتره الأول ولا يتنفل ما شاء أو يشفع وتره ركعة ثم يتنفل ثم يفعل ذلك هل يحتاج إلى وتر آخر أو لا فأما الأول فوقع عنده مسلم من طريق أبي سلفة عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس وقد ذهب إليه بعض أهل العلم وجعلوا الأمر في قوله جعلوا آخر صلاتكم من الليل وتر اختصا بمن أوتر آخر الليل وأجلب من لم يقل بذلك بأن الركعتين المذكورتين هما ركعتا الفجر وجهه النووي على أنه صلى الله عليه وسلم فعله لبيان جواز التنفل بعد الوتر وجواز التنفل جالسا وأما الثاني فذهب إليه الأثر إلى أنه يصلي شغلا ما أراد ولا يقض وتره عملا بقوله صلى الله

فاذا خشى أحدكم الصبح  
صلى ركعة واحدة

وتر لم يقد علىه وعن  
نافع

عليه وسلم لا وتران في ليلة وهو حديث حسن أخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهما من حديث طلاق بن  
علي وأما يصح نقض الوتر عند من يقول عشرة وعية التنفل بركعة واحدة غير الوتر وقد نظم ما فيه  
وروى محمد بن نصر من طريق سعد بن الحرث أنه سأل ابن عمر عن ذلك فقال إذا كنت لا تخاف الصبح  
ولا النوم فاشفع ثم سلم ما بد لك ثم أوتر والافصل وترك على الذي كنت أوترت ومن طريق أخرى  
عن ابن عمر أنه سئل عن ذلك فقال أما أتأبى متى فإذا انصرفت ركعت ركعة واحدة فقبل أربابنا  
أوترت قبل ابن أنام ثم قمت من الليل فشفعت حتى أصبح قال ليس بذلك بأس واستدل بخبره صلى الله  
عليه وسلم سلم ركعة واحدة على أن فصل الوتر أفضل من وصله ونقصه ليس صريحاً في الفصل فيفضل  
أن يرد بقوله سلم ركعة واحدة أي مضافة إلى ركعتين مما مضى واجتمع بعض الحنفية لما ذهب إليه من  
تعيين الوصل والاقصر على ثلاثين الصلاة أجمعوا على أن الوتر ثلاث موصولة حسن جائز واختلفوا  
في إعادته قبل فأخذنا بما أجمعوا عليه وتركنا ما اختلفوا فيه وتعبه محمد بن نصر المروزي بمارواه من  
طريق عراك بن مالك عن أبي هريرة فرواه موقوفاً لا وتر وأبنا ثلاث تشبهوا بإدلة المغرب وقد حصه  
الحاكم من طريق بن عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة والأعرج عن أبي هريرة فرواه نحوه وأسنداه على  
شرط الشيخين وقد صححه ابن حبان والحاكم ومن طريق مقسم عن ابن عباس وطائفة كراهية الوتر  
بثلاث وأخرجه النسائي أيضاً وعن سليمان بن يسار أنه كره الثلاث في الوتر وقال لا يشبهه التطوع  
الفرصة فهذه الآثار قد حذرت في الإجماع الذي نقله وأما قول محمد بن نصر لم يحدد النبي صلى الله عليه  
وسلم خبراً ثابتاً يصح أنها أوتر بثلاث موصولة نعم ثبت عنه أنه أوتر بثلاث لكن لم يبين الراوي هل هي  
موصولة أو مقصورة انتهى فبرده عليه مارواه الحاكم من حديث طائفة أنه كان صلى الله عليه وسلم يوتر  
بثلاث لا يفصل إلا في آخرهن وروى النسائي من حديث أبي بن كعب نحوه ولقاه يوتر سبع أسمر برك  
الأعلى وقل بأنهم الكافرون وتل هو الله أحد ولا يسلم إلا في آخرهن ويبين في عدة طرق أن السور  
الثلاث بثلاث ركعات ويحجب عنه بإحقال أنهم لم يشأ عنده والجمع بين هذا وبين ما تقدم من النهي  
عن التشبه بصلاة المغرب أن يجعل النهي على صلاة الثلاث يشهد به وقد فعله السلف أيضاً فقرر محمد  
بن نصر من طريق الحسن أن عمر كان ينهض في الثالثة من الوتر بالتكبير ومن طريق المسورين مخزومة  
أن عمر أوتر بثلاث لم يسلم إلا في آخرهن ومن طريق ابن طاووس عن أبيه أنه كان يوتر بثلاث لا يفصل بينهما  
ومن طريق قيس بن سعد عن عطاء وحادي بن زيد عن أبيوب مثله وروى محمد بن نصر عن ابن مسعود  
وأنس وأبي العالية أنهم أوتروا بثلاث كالمغرب وكانهم لم يسلطهم النهي المذكور وسيأتي في هذا الباب  
قول القاسم بن محمد في تجوز الثلاث ولكن النزاع في تعيين ذلك فإن الأخبار الصحيحة تأباه (قوله وتر لم يقد  
على) استدلل به على أن الركعة الأخيرة هي الوتر وإن كل ما تقدمها شفع وأدعى بعض الحنفية أن  
هذا التماس على طرقه الغير قبل أن يوتر فيكتفي واحدة لقوله فإذا خشى الصبح فيصتاج إلى دليل تعيين  
الثلاث وسند كرمافيه من رواه القاسم الآتية واستدل به على تعيين الشفع قبل الوتر وهو عن  
المالكية بناء على أن قوله ما قبل أي من التنفل وحله من لا يشترط شيق الشفع على ما هو أهم من التنفل  
والفرض وقالوا إن سبق الشفع شرط في الكمال لا في الصحة ويؤيده حديث أبي أيوب فرواه الوتر حتى  
نحن شاء أوتر بخمس ومن شاء بثلاث ومن شاء بواحدة أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان  
والحاكم وصح عن جماعة من الصحابة أنهم أوتروا بواحدة من غير تقدم تنفل قبلها ففي كتاب محمد بن نصر  
 وغيره بإسناد صحيح عن السائب بن زيد أن عثمان قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل غيرها وسيأتي في  
المنهازي حديث عبد الله بن ثعلبة أن سعداً أوتر بركعة وسيأتي في المناقب عن معاوية أنه أوتر بركعة  
وأن ابن عباس استمعوه وفي كل ذلك رد على ابن التين في قوله إن الفقهاء لم يأخذوا بجعل معاوية في ذلك  
وكانه أراد فقهاءهم (قوله عن نافع) هو موقوف على الإسناد الأول وهو في الموطأ كذلك إلا أنه ليس



مقر ونابه في سياق واحد بل بين الموقف والموقف عدة أحداث ولهذا فقه البخاري عنه **﴿قوله أن عبد الله بن عمر كان يسلّم بن الركعة والركعتين في التور حتى يأمر ببعض حاجته﴾** ظاهره أنه كان يعلّي التور ويصلي ركعتين ثم يركع الركعة الواحدة في التور حتى يأمر ببعض حاجته وفي هذا دفع لقول من قال لا يصح التور إلا مقصوداً ولا واضح من ذلك ما رواه سعيد بن منصور وبإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال صلى ابن عمر ركعتين ثم قال لا غلام أدخل لنا ثم قام فالتور ركعة وروى الطحاوي عن طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمة وأخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله وإسناده قوي ولم ينعذر الطحاوي عنه إلا باحتمال أن يكون المراد بقوله بتسليمة أي التسليمة التي في التشهد ولا يخفى بعده هذا التأويل والله أعلم وأما حديث ابن عباس فقد تقدم في عدة مواضع في العلم والطهارة والمساجد والإمامة وأحلب بشرحه على ما هنا وقد رواه عن ابن عباس جماعة منهم كريب وسعيد بن جبيرة عن أبي عبد الله بن عباس وعطاء موطاس والشعبي وطه بن نافع ويحيى بن الجزار وأبو جرة وغيرهم مطولاً ومختصراً زاد كرماني طرقه من الفوائد ناسباً لكل رواية إلى خروجها إن شاء الله تعالى **﴿قوله أنه بات عند مجونة﴾** زاد شريك بن أبي نجر عن كريب عند مسلم في رقت رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يعلّي زاد أبو عروبة في صحيحه من هذا الوجه بالليل ولسلم من طريق حماد عن ابن عباس قال يعني العباس إلى النبي صلى الله عليه وسلم زاد النسائي من طريق جيب بن أبي ثابت عن كريب في أبل أعطاه إياها من الصدقة ولا يروى عنه من طريق علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه أن العباس بعثه إلى النبي صلى الله عليه وسلم في حاجته قال فوجدته جالساً في المسجد فقام أستطع أن أكله فمالي المقرب فقام فركم حتى أذن بصلاة العشاء ولا يروى عنه من طريق طه بن نافع عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وعد العباس ذوداً من الأبل فمضى إليه بعد العشاء وكان في بيت مجونة وهذا يخالف ما قبله ويجمع بينهما لم يكلمه في المسجد أمّا: إليه بعد العشاء إلى بيت مجونة ولحمدين أصر في كتاب قيام الليل من طريق محمد بن الوليد بن نويرة عن كريب من الزيادة فقال لا يابني بيت الليلة عندنا وفي رواية حبيب المذكورة فقلت لا أنا حتى أنظر ما يصنع في صلاة الليل وفي رواية من طريق الضحاك بن عثمان بن مخزومة فقلت لمجونة إذا قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فابتهل فظنني وكان عزم في نفسه على السهر ليطلع على الكيفية التي أرادها ثم خشي أن يغلبه النوم فومى بمجونة أن يوقظه **﴿قوله في عروضة وادة﴾** في رواية محمد بن الوليد المذكورة وسادة من آدم حشوها بالدف وفي رواية شريك بن أبي نجر عن كريب في التفسير فحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهلها ساعة وقد سبقنا الإشارة إليه في كتاب العلم وتقدم الكلام على الاضطجاع والغرض ومع النوم والعشر الآيات في باب قراءة القرآن بعد الحداث وكذا على الشن **﴿قوله حتى انتصف الليل أو قرب بامته﴾** جزم شريك بن أبي نجر في روايته المذكورة بثلاث الليل الأخير ويجمع بينهما ما بين الأسديّة ما وقع من في الأولى نظر إلى السماء ثم تلا الآيات ثم عاد لخصمه فقام في الثانية أعاد ذلك ثم قسأ ولسلم وقد بين ذلك محمد بن الوليد في روايته المذكورة وفي رواية الثوري عن سلمة بن كهيل عن كريب في الصحيحين فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم من الليل فأتى حاجته ثم غسل وجهه ويديه ثم قام ثم قام فأتى القربة الحديث وفي رواية سعد بن مسروق عن سلمة عند مسلم ثم قام قومه أخرى وعنده من رواية شعبة عن سلمة في أبل بدل فأتى حاجته **﴿قوله ثم قام إلى الشن﴾** زاد محمد بن الوليد ثم استقرغ من الشن في أناه ثم قسأ **﴿قوله فاحسن الوضوء﴾** في رواية محمد بن الوليد وطه بن نافع جميعاً فاحسن الوضوء وفي رواية عمرو بن دينار عن كريب فتوضأ وضواً خفيفاً وقد تقدم في باب تخفيف الوضوء ويجمع بين هاتين الروايتين برواية الثوري فإن لفظة فتوضأ وضواً أي وضواً لم يكثر وقد أبلغ ولسلم من طريق عياض عن مخزومة فاحسن الوضوء ولم يسن من الماء الأقل بل زاد فيها تسوّل

أن عبد الله بن عمر كان يسلّم بين الركعة والركعتين في التور حتى يأمر ببعض حاجته وهذا عندنا عبد الله بن مسعود عن مالك عن مخزومة بن سليمان عن كريب أن ابن عباس أخبره أنه بات عند مجونة وهي خالته فاضطجعت في عرض وسادة واضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأله في طولها فقام حتى انتصف الليل أو قرباً منه فاستيقظ فاحسن الوضوء ثم قرأ عشر آيات من آل عمران ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الشن من مضطجاً فاحسن الوضوء

وكذا الشريفة عن كريب قال قلت لما تقدمت الإشارة إليه قبيل كتاب الفضل (قوله ثم قام بصلى) في رواية محمد بن الوليد ثم أخذ برأيه حضرميا فتوضعه ثم دخل البيت فقام بصلى (قوله فصنعت مثله) يقتضى أنه صنع جميع مذكرا من القول والنظر والوضوء والركوع والتوسيع ويحتمل أن يحصل على الأغلب وزاولة عن كريب في الدعوات في أوله فقامت فغطت كراهية أن يرى أني كنت أرقبه وكأنه خشي أن يترك بعض عمله لما جرى من حالته صلى الله عليه وسلم أنه كان يترك بعض العمل خشية أن يفرض على أمته (قوله وقمت إلى جنبه) تقدم الكلام عليه في أبواب الإمامة مستوفى (قوله وأخذ بأذى) زاد محمد بن الوليد في روايته فعرفت أنه انما صنع ذلك ليؤنسني بيده في ظلمة الليل وفي رواية الضمالي بن عثمان فجعلت اذا أغفيت أخذ بشمسه أدنى وفي هذا رد على من زعم أن أخذ الأذى انما كان في حالة ادارته لمن اليساري الذين منجسكروا به سلمة بن كهيل الآتية في التفسير حيث قال فاخذ بأذى فادارني في عيونه لكن لا يلزم من ادارته على هذه الصفة أن لا يعود إلى مسكها اذ لما ذكره من تأنيبه وباطله لأن حاله كانت تقتضى ذلك لمفسرسته (قوله فصلى ركعتين ثم ركعتين) كذا في هذه الرواية وظاهره أنه فصل بين كل ركعتين ووقع التصريح بذلك في رواية طلحة بن نافع حيث قال فيها سلم من كل ركعتين وسلم من رواية علي بن عبد الله بن عباس التصريح بالفصل أيضا وأنه استاك بين كل ركعتين إلى غير ذلك ثم إن رواية الباب فيها التصريح بذلك ركعتين ست حرمت ثم قال ثم أوتر ومقتضاه أنه صلى ثلاث عشرة ركعة وصرح بذلك في رواية سلمة الآتية في الدعوات حيث قال فتنامت وسلم فتكاملت صلاة ثلاث عشرة ركعة وفي رواية عبد الله بن سعيد المديني في الإمامة عن كريب فصلى ثلاث عشرة ركعة وفي رواية محمد بن الوليد المذكورة مثله وزاد ركعتين بعد طلوع الفجر قبل صلاة الصبح وهي موافقة لرواية الباب لأنه قال بعد قوله ثم أوتر فقام فصلى ركعتين فأتى وقال على الثلاث عشرة وصرح بعضهم بأن ركعتي الفجر من غيرها لكن رواية شريفة بن أبي فراس الآتية في التفسير عن كريب تخالف ذلك ولفظه فصلى إحدى عشرة ركعة ثم أذن بلال فصلى ركعتين ثم خرج فهذا ما في رواية كريب من الاختلاف وقدر عرف أن أكثرنا فواشرا بكافة روايتهم مقدمه على روايته لما معهم من الزيادة ولكونهم أحفظ منه وقد حل بعضهم هذه الزيادة على سنة العشاء ولا يخفى بعده ولا سيما في رواية مخمرة في حديث الباب إلا أن حل على أنه آخر سنة العشاء حتى استنقظ لكن يعكر عليه رواية المنهال الآتية قريبا وقد اختلف على سعيد بن جبيرة أيضا في التفسير من طريق شعبة عن الحكم عنه فصلى أربع ركعات ثم نام ثم صلى خمس ركعات وقد حل محمد بن نصر هذه الأربعة على أنها سنة العشاء لكونها وقعت قبل النوم لكن يعكر عليه ما رواه هو من طريق المنهال بن عمرو عن علي بن عبد الله بن عباس فإن فيه فصلى العشاء ثم صلى أربع ركعات بعدها حتى لم يبق في المسجد غيره ثم انصرف فإنه يقتضى أن يكون صلى الأربع في المسجد لا في البيت ورواية سعيد بن جبيرة أيضا تقتضى الاقتصاد على خمس ركعات بعد النوم وفيه نظر وقد رواها أبو داود من وجه آخر عن الحكم وفيه فصلى سبعا أو حسا أوتر بين لم يسلم إلا في آخرهن وقد ظهر من رواية أخرى عن سعيد بن جبيرة ما يرفع هذا الإشكال وروى عن أن رواية الحكم وقع فيها تقصير فقصدا أنشأ من طريق يحيى بن عباد عن سعيد بن جبيرة فصلى ركعتين وركعتين حتى صلى ثمان ركعات ثم أوتر بخمس لم يجلس بينهما فهذا يجمع بين رواية سعيد ورواية كريب وأما ما وقع في رواية عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبيرة عند أبي داود فصلى ثلاث عشرة ركعة منها ركعتا الفجر فهو ظاهر ما تقدم من الاختلاف في رواية كريب وأما ما في روايتهم من الفصل والوصل فرواية سعيد صحيحة في الوصل ورواية كريب محتملة فتعمل على رواية سعيد وأما قوله في رواية طلحة بن نافع سلم من كل ركعتين فيصير فصله بانما في فوافق رواية سعيد ويؤيده رواية يحيى بن الجزار الآتية ولم أرى شيئا من طرق حديث ابن عباس ما يخالف ذلك لأن أكثر

ثم قام بصلى فصنعت مثله  
فقامت إلى جنبه فوضعت  
يدها على راسي  
وأخذ بأذى فبغلها ثم صلى  
ركعتين ثم ركعتين ثم  
ركعتين ثم ركعتين ثم  
ركعتين ثم ركعتين ثم أوتر

الرواية عنه ليدكر أوعدا ومن ذكر العدد منهم لم يزد على ثلاث عشرة ولم ينقص عن إحدى عشرة إلا أن في رواية علي بن عبد الله بن عباس عندهم مسلم ما يخالفه فإن فيه فصل ركعتين أحاط فيها ثم انصرف فنام حتى نغم ففعل ذلك ثلاث مرات بسكر كان كل ذلك بسنالك وبوضوء وقراءه ولا الآيات يعني آخر آل عمران ثم أوتر ثلاث فاذن المؤذن فخرج إلى الصلاة انتهى فزاد على الرواية تكرار الوضوء وما معه ونقص عنه ركعتين أو أربعا وليدكر ركعتي الفجر أيضا وأطلق ذلك من الراوي عنه حبيب بن أبي ثابت فإن فيه مقالا وقد اختلفت عليه فيه في أسانيد ومثله اختلافا تقدم ذكره وهو ويحتمل أن يكون لم يزد كالأربع الأول كالربد كرحمك الثاني كما تقدم وأما سنة الفجر فقد ثبت ذكرها في طريق أخرى عن علي بن عبد الله عند أبي داود والحاصل أن قصة ميت ابن عباس يغلب على الظن عدم تعدد ما قلناه ينبغي الاعتناء بالجمع بين مختلف الروايات فيها ولا شك أن الاختصاص اتفاق عليه الأكثر والاحتفاظ أولى مما خالفه ثم فيه من هو دونهم ولا سيما زاد أو نقص والمحقق من عدد صلاته في تلك الليلة إحدى عشرة وأما رواية ثلاث عشرة فيحتمل أن يكون منها سنة العشاء ويوافق ذلك رواية أبي جبر عن ابن عباس إلا أنه في صلاة الليل بلفظ كانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة يعني بالليل ولم يبين هل سنة الفجر منها أو لا وإنما يجيء في الجزار عن ابن عباس عند النسائي باقظ كان يصلي ثمان ركعات ويوتر بثلاث ويصلي ركعتين قبل صلاة الصبح ولا يكر على هذا الجمع إلا ما هرساق الباب فيمكن أن يحمل قوله صلى ركعتين ثم ركعتين أي قبل أن ينام ويكون منها سنة العشاء وقوله ثم ركعتين أي بعد أن قام وسبأني نحوه الجمع في حديث عائشة في أبواب صلاة الليل أن شاء الله تعالى وجمع الكرماني في ما اختلف من روايات قصة ابن عباس هذه باحتمال أن يكون بعض رواه ذكر القدر الذي اقتضى ابن عباس فيه وفيه فصله مما لم يقدره فيه وفيه بعضهم ذكر الجمع بمجمل والله أعلم (قوله ثم اضطلع حتى جاءه المؤذن فقام فصل ركعتين) تقدمت سمعة المؤذن قريبا سبأني بيان الاختلاف في الاضطجاع هل كان قبل ركعتي الفجر أو بعدهما في أوائل أبواب الطلوع (قوله ثم خرج) أي إلى المسجد (فصل الصبح) أي بالجماعة أو زاد سلمة بن كهيل عن كريب هنا كاسياني في الدعوات وكان من دعائه اللهم اجعل في قلبي نور والحدیث وسبأني الكلام عليه في أول أبواب صلاة الليل أن شاء الله تعالى في حديث ابن عباس من الفوائد غير ما تقدم جواز إعطاء بني هاشم من الصدقة وهو محمول على الطلوع ويحتمل أن يكون إعطاءه العباس ليتولى صرفه في مصالح غيره من أجل أنه أخذ ذلك وفيه جواز تقاضي الوعد وإن كان من وعده مقطوعا لو فاته وفيه الملاحظة بالصغير والقريب والضيف وحسن المعاشرة بالعدل والدعوى من يؤثروا بالانقباض وفيه ميت الصغير عند جده وإن كان زوجها عنددها وجواز الاضطجاع مع المرأة الحائض وزك الاحتشام في ذلك بحضرة الصغير وإن كان غيرا بل مرهافا وفيه صحة صلاة الصبي وجواز قتل أذنه لتأنيبه وإيقاظه وقد قيل إن المتمرد إذا تعهد بقتل أذنه كان أذنه لله وفيه حل أفعاله صلى الله عليه وسلم على الاقتداء به ومشرعية التثقل بين المغرب والعشاء وفضل صلاة الليل ولا سيما النصف الثاني والبدء بالسواك واستصحابه عند كل وضوء وعند كل صلاة وتلاوة آخر آل عمران عند القيام إلى صلاة الليل واستصحاب غسل الوجه واليدين لمن أراد النوم وهو محدث وله المراد بالوضوء الغلب وفيه جواز الاعتزال من الماء القليل لأن الماء المذكور كان قصعة أو نصفه واستصحاب التقبيل من الماء الطاهر مع حصول الأسباغ وجواز الصغير والذكر بالصفة كما تقدم في باب السفر في العلم حيث قلنا نام الظهير وبيان فضل ابن عباس وقوة فهمه وحرصه على تعلم أمر الدين وحسن تأنيبه في ذلك وفيه اتخاذ مؤذن راتب المسجد وأعلام المؤذن الإمام بحضور وقت الصلاة واستدعاؤه لها والاستعانة باليد في الصلاة وتكرار ذلك كاسياني البحث فيه في آخر كتاب الصلاة وفيه مشروعية الجماعة في النافذة والالتزام بمن ينسوا

ثم اضطلع حتى جاءه المؤذن فقام فصل ركعتين ثم خرج فصل الصبح حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أخبرني عمرو بن عبد الرحمن بن القاسم حدثه عن أبيه عن عبد الله بن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الليل متى متى فإذا أردت أن تنصرف فارك ركة فترك ما سبقت وقال القاسم وأينا أمانا منذ أذكرنا يوم نرون بثلاث وإن كلالا واسع وأرجوان لا يكون بشئ منه بأس حدثنا أبو الجان قال أخبرنا شبيب عن الزهري عن عروة أن عائشة أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي إحدى عشرة ركة كانت تلك صلاته تعني بالليل فيسجد المجدد من ذلك قد مضى أحدكم خمسين آية قبل أن يرفع رأسه ويرك ركعتين قبل صلاة الفجر ثم يضطلع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن للصلاة

(باب ساعات الوتر) وقال  
أبو هريرة أوصاني رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
بالتور قبل النوم حديثنا  
أبو النعمان قال حدثنا  
حماد بن زيد قال حدثنا  
أنس بن سيرين قال قلت  
لأبي هريرة رأيت الركعتين  
قبل صلاة الفداة تطيل  
فيهما القراءة فقال كان  
النبي صلى الله عليه وسلم  
يصل من الليل متى متى  
ويوتر ركعة ويصل ركعتين  
قبل صلاة الفداة وكان  
الأذان بأذنيه

الامامة وبيان موقف الامام والمأموم وقد تقدم كل ذلك في أبواب الامامة والله المستعان واستدل به  
على ان الاحاديث الواردة في كراهية القرآن على غير وضوء ليست على العموم في جميع الاحوال وأوجب  
بارزومه كان لا ينقض وضوءه فلا يتم الاستدلال به الا ان ثبت انه قرأ الآيات بين قضاء الحاجة والوضوء  
والله اعلم انتهى الكلام على حديث ابن عباس وأما طريق ابن عمر الثانية فالحق القاسم المذكور في اسناده  
هو محمد بن أبي بكر الصديق وقوله فيه فاذا أردت أن تنصرف فاركع ركعة فيه دفع لقول من ادعى أن  
الوتر واحد مختص بمن خشى طلوع الفجر لانه علقه بإرادة الانصراف وهو أعلم من أن يكون لشبهة  
طلوع الفجر أو غير ذلك وقوله فيه قال القاسم هو بالاسناد المذكور كذلك أخرجه أبو يعقوب مستخرجه  
ووهب من زعم انه معلق وقوله فيه منذ أدركنا أي بلغنا الحلم أو عقلا وقوله يوترون ثلاث وإن كلاً  
لواحد يقتضي أن القاسم فهم من قوله فاركع ركعة أي منفردة منفصلة ودل ذلك على انه لا فرق عنده بين  
الوصل والفصل في الوتر والله أعلم وأما حديث عائشة فقد أعاده المصنف اسناداً لو متنا في كتاب صلاة  
الليل وأبني الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى وكاه أن أراد بإرادته هناك أن لا معارضة بينه وبين حديث  
ابن عباس اذ ظاهر حديث ابن عباس فصل الوتر وهذا محتمل الامرين وقد بين القاسم ان كلام  
الامرين واسع فحمل الفصل والوصل والاقصار على واحد وأكثرت في الكلامين في قوله وان كلاً أي وان  
كل واحد من الركعة والثلاث والخمس والسبع وغيره جائز وأما تعين الثلاث موصولة ومفصلة  
فلم يشمله كلامه لان المخالف من الحنفية يحمل كل ما ورد من الثلاث على الوصل مع أن كثيراً من  
الاحاديث ظاهرة في الفصل كحديث عائشة يعلم من كل ركعتين فانه يدخل فيه الركعتان اللتان قبل  
الآخرة فهو كالنصف في موضع النزاع وحل المطاوعة هذا موثقه على أن الركعة مضمومة الى الركعتين  
قبلاً ولا يتصل في دعوى ذلك الا بالنهي عن التباعد مع احتمال أن يكون المراد بالتباعد أن يوتر بواحدة  
فردة ليس قبلها شيء وهو أعلم من أن يكون مع الوصل أو الفصل وصرح كثير منهم أن الفصل يقطعها  
عن أن يكونا من جلة الوتر ومن خالفهم يقول انها منه بالنسبة والله التوفيق والله أعلم ﴿قوله﴾  
(باب ساعات الوتر) أي أوقاته ومحصل ما ذكره أن الليل كله وقت للوتر لكن أجمعوا على أن ابتداءه  
مغيب الشفق بعد صلاة العشاء كذا نقله ابن المنذر لكن أطلق بعضهم أنه يدخل بدخول العشاء قالوا  
ويظهرون الخلاف فيمن صلى العشاء بان أنه كان بغير طهارة ثم صلى الوتر من طهارة أو بان أنه صلى العشاء  
فصلى الوتر فانه يجزئ على هذا القول دون الاول ولا معارضة بين وصية أبي هريرة بالوتر قبل النوم  
وبين قول عائشة وانتهى وتره الى البحر لان الاول لارادة الاحتياط والآخر لمن علم من نفسه قوة كما  
ورد في حديث جابر عند مسلم واظهروه من طمع منكم أن يقوم آخر الليل فليوتر من آخره فان صلاة آخر  
الليل مشهورة وذلك أفضل ومن خاف منكم أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر من اوله ﴿قوله وقال أبو  
هريرة﴾ هو طرف من حديث أورده المصنف من طريق أبي عثمان عن أبي هريرة بلفظ وان أوتر  
قبل أن أنام وأخرجه اصحق بن راهوية في مسنده من هذا الوجه بلفظ التتابع وكذا أخرجه أحمد من  
طريق أخرى عن أبي هريرة ﴿قوله رأيت﴾ أي أخبرني ﴿قوله تطيل﴾ كذا لا كترينون الجمع ولكنك شهي  
أطيل بالافراد وحزركم ما في أطيل أن يكون بلفظ مجهول الماضي ومعروف المضارع على الاول  
بعد ﴿قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يصل من الليل متى متى﴾ استدله على فضل الفصل  
لكونه أحر بذلك وفعله وأما الوصل فورد من فعله فقط ﴿قوله يوتر ركعة﴾ ليعين وقتها وينت عائشة  
أنه فعل ذلك في جميع أجزاء الليل والسبب في ذلك ما سيذكر في الباب الذي بعده ﴿قوله وكان﴾ بشديد  
التون ﴿قوله بأذنيه﴾ أي تقرب صلاته من الاذان والمراد به هنا الاقامة فالمعنى انه كان يسرع بركعتي  
الفجر اسراعاً من سماع اقامة الصلاة خشية قنات أول الوقت ومقتضى ذلك تخفيف القراءة فيهما فيحصل  
به الجواب عن سؤال أنس بن سيرين عن قنات الفداة فيهما وقع في رواية مسلم ان أساقلاً لابن

قال حاد أي بسرعة حدثنا

عمر بن حفص قال حدثنا  
 أبي قال حدثنا الاعشى  
 قال حدثني مسلم عن  
 مسروق عن عائشة قالت  
 كل الليل أو ترسل الله  
 صلى الله عليه وسلم واتى  
 وتره الى العصر (باب  
 ايقاظ النبي صلى الله عليه  
 وسلم أهله بالور) حدثنا  
 مسدد قال حدثنا يحيى  
 قال حدثنا عطاء قال  
 حدثني أبي عن عائشة قالت  
 كان النبي صلى الله عليه  
 وسلم يصلى وأنا راكدة  
 معترضة على فراشه فإذا  
 أراد أن يوتر أيقظنى  
 فأوترت (باب ليعمل آخر  
 صلواته) حدثنا مسدد  
 قال حدثنا يحيى بن سعد  
 عن عبد الله قال حدثني  
 نافع عن عبد الله بن عمر  
 عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال اجعلوا آخر  
 صلواتكم بالليل وتروا (باب  
 الوتر على الهابة) حدثنا  
 اسمعيل قال حدثني مالك  
 عن أبي بكر بن عمر بن  
 عبد الرحمن بن عبد الله بن  
 عمر بن الخطاب عن سعيد  
 ابن يسار أنه قال كنت أسير  
 مع عبد الله بن عمر بطريق  
 مكة فقال سعيد فلما  
 خشيت الصبح نزلت فأوترت  
 ثم طلعت فقال عبد الله بن  
 عمر أين كنت قلت خشيت  
 الصبح فنزلت فأوترت  
 فقال عبد الله أما لك في  
 رسول الله أسوة حسنة

عمراني است عن هذا أما لك قال انما لضعف الاندعي استقرئ كتاب الحديث ويستفاد من  
 هذا جواب السائل بأكثر مما سأل عنه اذا كان محتاج اليه ومن قوله انما لضعف أن  
 السمع في الغالب يكون قليل الفهم (قوله قال حاد) أي ابن زيد الراوي وهو بالاسناد المذكور  
 (قوله بسرعة) كذا في ذرو أبي الوقت وابن شبيب وهو لغوهم سرعة بغير مودة وهو تفسير من  
 الراوي لقوله كان الاذان بآذنيه وهو موافق لما تقدم (قوله حدثنا أبي) هو حفص بن غياث ومسلم  
 هو أبو الضحى لابن كيسان (قوله كل الليل) ينصب كل على الظرفية والرفع على أنه مبتدأ  
 والجملة خبره والتقدير أو تر فيه ولمسلم من طريق يحيى بن وثاب عن مسروق عن كل الليل قد أو تر رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم من أول الليل وأوسطه وآخره فأتى وتره الى العصر والمراد بأوله بعد صلاة  
 العشاء كما تقدم (قوله الى العصر) زاد أبو داود والترمذي حين ملت ويحتمل أن يكون اختلاف وقت  
 الوتر باختلاف الأحوال حيث أوتر في أوله لعله كان وجها حيث أوتر وسطه لعله كان مسافرا أو ما لوتره  
 في آخره فكانه كان غائبا أو حاله ما عرف من موافقته على الصلاة في أكثر الليل والله أعلم والعصر  
 قيل الصبح وحكى الماوردي أنه السدس الأخير وقيل أوله الغير الأول وفي رواية طلحة بن نافع عن  
 ابن عباس هذان خزع قلما تغصم القصر قام فأوتر ركعة قال ابن خزيمة المراد به الغير الأول وروى  
 أحمد بن حنبل حديث معاذ بن عمرو فإذ في ربي صلاة وهي الوتر وقتها من العشاء الى طلوع الفجر وفي أسناده  
 ضعيف وكذا في حديث خارج بن حذاف في السنن وهو الذي احتج به من قال بوجوب الوتر وليس صريحا  
 في الوجوب والله أعلم وأما حديث بريدة فضعف الوتر حق فمن يوتر فليس منا أو عاذن ذلك ثلاثا في سننه  
 أبو المنجب وفيه ضعف وعلى تقدير قبوله فيحتاج من احتج به إلى أن يشهد أن لفظ حق بمعنى واجب في عرف  
 الشارع وإن لفظ واجب بمعنى ما ثبت من طريق الاتحاد (قوله باب ايقاظ النبي صلى الله عليه وسلم  
 أهله بالور) في رواية الكشميني الور (قوله حدثنا يحيى) هو القبطان وهشام هو ابن عروة (قوله  
 وأنا راكدة معترضة) تقدم الكلام عليه في ستره المصلى (قوله أيقظني فأوترت) أي قممت فتوضأت  
 فأوترت واستدل به على استحباب جعل الوتر آخر الليل سواء المنهبد وغيره ومعه هذا ادق أن يستفيظ  
 بنفسه أو بإيقاظ غيره واستدل به على وجوب الوتر لكونه صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم  
 حيث لم يدعها نائمة وإيقاظها التمسد ونقص بانه لا يلزم من ذلك الوجوب نعم يدل على تأكد أمر الوتر  
 وأنه فوق غيره من النوافل البلية وفيه استحباب ايقاظ النائم لادراك الصلاة ولا يختص ذلك بالمفروضة  
 ولا بخشية خروج الوقت بل يشرع ذلك لادراك الحماية وادراك أول الوقت وغير ذلك من المنذورات  
 قال القرطبي ولا يبعد أن يقال أنه واجب في الواجب مندوب في المنسوب لان النائم وإن لم يكن مكلفا  
 لكن مانعه سريع الزوال فهو كالغافل وتنبه الغافل واجب (قوله باب ليعمل آخر صلواته وتروا)  
 أي بالليل وقد تقدم الكلام على حديث الباب في أثناء الحديث الأول وقد استدل به بعض من قال بوجوب  
 ونعقب بان صلاة الليل ليست واجبة فكذلك آخره وبأن الأصل عدم الوجوب حتى يقوم دليله (قوله  
 باب الوتر على الهابة) لما كان حديث عائشة في ايقاظها للوتر وحديث ابن عمر في الأمر بالوتر آخر الليل  
 قد غلبت جهاجض من ادعى وجوب الوتر عقبهما المصنف بحديث ابن عمر قال على أنه ليس واجب  
 فذكره في ترجيح أحدهما يدل على كونه غلطا والثانية تدل على أنه آكد من غيره (قوله عن أبي  
 بكر بن عمر) لا يعرف اسمه وهو ثقة ليس له في الصحيحين غيره هذا الحديث الواحد (قوله أما لك في رسول  
 الله أسوة) فيه إرشاد العالم فيقه ما قد بحثني عليه من السنن (قوله بلى والله) فيه الحلف على الأمر  
 الذي أراد تأكيده (قوله كان يوتر على البعير) قال الزبير بن المنير توجه بالهابة تنبيهها على أن لا فرق بينها  
 وبين البعير في الحكم والجامع بينهما أن الفرض لا يجزى على واحدة منهما انتهى ولعل البخاري أشار إلى  
 ما ورد في بعض طرقه فسأني في أبواب تبصير الصلاة من طريق سالم عن أبيه أنه كان يصلي من الليل على

قلت بلى والله قال فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر على البعير

دأبته وهو مسافر و روى محمد بن نصر من طريق ابن جريح قال حدثنا نافع أن ابن عمر كان يوتر على دأبته  
قال ابن جريح وأخبرني موسى بن عقبة عن نافع أن ابن عمر كان يجهر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل  
ذلك **(فائدة)** قال الطحاوي ذكر عن الكوفي أن الزبير لا يصلي على الراحلة وهو خلاف السنة الثابتة  
واسئل بعضهم برواية يجاهدانه وأى ابن عمر نزل فأوتر وليس ذلك بعارض لكونه أوتر على الراحلة  
لأنه لا نزاع أن صلته على الأرض أفضل وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان يوتر على  
راحلته وبعائزل فأوتر بالأرض **(قوله باب الوتر في السفر)** أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من  
قال أنه لا يسن في السفر وهو منقول عن النخعي وأما قول ابن عمر لو كنت مسافرا للسفر لاعتمت كما  
أخرجه مسلم وأبو داود من طريق حفص بن عاصم عنه فأنما أراد به رابته المكتوبة لا النافذة المقصودة  
كالوتر وذلك بين من سبقنا الحديث المذكور فصدروا الترمذي من وجه آخر لفظ سافرت مع  
النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان فكأنوا يصلون الظهر والعصر ركعتين ركعتين لا يصلون  
قبلها ولا بعدها ولو كنت مصليا قبلها أو بعدها لاعتمت ويحتمل أن تكون الشرقية بين زوايا النهار  
وزوايا الليل فإن ابن عمر كان يشغل على راحلته وعلى دأبته في الليل وهو مسافر وقد قال مع ذلك ما قال  
**(قوله الأقرانض)** أى لكن الأقرانض بخلاف ذلك كان لا يصل على الراحلة واسئل به على أن  
الوتر ليس بفرض وعلى أنه ليس من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم وجوب الوتر عليه لكونه أوقعه  
على الراحلة فأقول بعضهم أنه كان من خصائصه أيضا أن يوقعه على الراحلة مع كونه واجبا عليه ففى  
دعوى لا دليل عليها لأنه لم يثبت دليل وجوبه عليه حتى يحتاج إلى تكلف هذا الجمع واسئل به على أن  
الفرصة لا تصلى على الراحلة قال ابن دقيق العيد وليس ذلك بقوى لأن الترك لا يدل على المنع إلا أن  
يقال إن دخول وقت الفريضة مما يكثر على المسافر فتترك الصلاة على الراحلة دائما ثم يفرق بينها  
وبين النافذة في الجواز وعدمه وأجاب من ادعى وجوب الوتر من الحنفية بأن الفرض عندهم غير  
الواجب فلا يلزم من نفي الفرض نفي الواجب وهذا يتوقف على أن ابن عمر كان يفرق بين الفرض والواجب  
وقد بالغ الشيخ أبو حامد فادعى أن أباحنيفة انفردوا بوجوب الوتر ولم يوافقهم أصحابنا مع أن ابن أبي شبة  
أخرج من سعيد بن المسيب وأبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود وأنها مكينة وأنها مصنوعة وكانه  
وعنده عن مجاهد الوتر واجب ولم يشترطه ابن السري عن أصبغ من المالكية وأنها مصنوعة وكانه  
أخذ من قول مالك من تركه أدب وكان جرعة في شهادته **(قوله باب القنوت قبل الركوع وبعده)**  
القنوت يطلق على معان والمراد به هنا الدعاء في الصلاة في محل مخصوص من القيام قال ابن المنبر  
أثبت هذه الترجمة مشروعية القنوت إشارة إلى الرد على من روى عنه أنه دعى كما عرفت في الموطأ  
عنه أنه كان لا يقنت في شيء من الصلوات ووجه الرد عليه ثبوت من فعل النبي صلى الله عليه وسلم فهو  
مر تفع من درجة المباح قال ولربقده في الترجمة يصح ولا غيره مع كونه مقيدا في بعض الأحاديث بما صح  
وأورد في أبواب الوتر أخذ من الخلق أنس في بعض الأحاديث كذا قال ويظهر أنه أشار بذلك إلى  
قوله في الطريق الرابعة كان القنوت في القبر واغرب لا ثبت أن المغرب وتر النهار فإذا ثبت القنوت  
فيها ثبت وتر الليل بجامع ما بينهما من التورية مر أنه قد ورد الأمر به صريحاً في الوتر فرأى أصحاب  
السنن من حديث الحسن بن علي قال علي رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن في قنوت الوتر  
اللهم اهدني فيمن هديت الحديث وقد صححه الترمذي وغيره لكن ليس على شرط البخاري **(قوله سئل)**  
**(أنس)** في رواية اسمعيل عن أيوب عن مسلم قلت لأنس تعرف بذلك أنه أهم نفسه **(قوله قيل أوفنت)**  
في رواية الكشميني بنعير وأبو داود اسمعيل هل قنت **(قوله قبل الركوع)** زاد الأسماعيلي أو بعد  
الركوع **(قوله بعد الركوع سيرا)** قد بين طمحي روايته مقدارهذا اليسير حيث قال فيها اغافنت  
بعد الركوع شهرا وفي صحيح ابن خزيمة من وجه آخر عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يغنت

**(باب الوتر في السفر)**  
حدثنا موسى بن اسمعيل  
قال حدثنا جويرية بن  
أسمعيل عن نافع عن ابن  
عمر قال كان النبي صلى الله  
عليه وسلم يصلي في السفر  
على راحلته حيث قهرت  
به يومئذ صلاة الليل  
الأفرائض ويوتر على  
راحلته **(باب القنوت)**  
قبل الركوع وبعده  
حدثنا سعد قال حدثنا  
جواد بن زيد عن أيوب عن  
محمد بن سيرين قال سئل  
أنس بن مالك أفتنت النبي  
صلى الله عليه وسلم في  
الصبح قال نعم قيل أو  
قنت قبل الركوع قال  
قنت بعد الركوع سيرا  
حدثنا سعد قال

الا اذا دعا لقوم أردع على قوم وكأنه محمول على ما بعد الرفع كوع بناء على أن المراد بالحصر في قوله اغتاشت  
شعرا أى متواليا **«قوله حدثنا عبد الواد»** هو ابن زياد وعاصم هو ابن سليمان الاحول **«قوله قد**  
**كان القنوت»** فيه اثبات مشروعيته في الجلة كاتقدم **«قوله قال فان فلانا آخرى عندنا»** قلت بعد  
الركوع فقال **«كذب»** لم أقف على نسبة هذا الرجل صريحا ويحتمل أن يكون محمد بن سيرين  
بدليل روايته المتقدمة فان مفهوم قوله بعد الرفع كوع سريحا يحتمل أن يكون وقبل الرفع كوع كثيرا ويحتمل  
أن يكون لا قنوت قبله أصلا ومعنى قوله **«كذب أى أخطأ وهولف»** أى الخلف يطقون الكذب على ما هو  
أهم من العمد والخطا ويحتمل أن يكون أراد بقوله **«كذب أى»** أن كان حكى أن القنوت دعا بعد الرفع كوع  
وهذا يرجح الاحتمال الاول ويبينه ما أخرجه ابن ماجه من رواية جيدة عن أنس أنه سئل عن القنوت  
فقال قبل الرفع كوع وبه اسناده قوي وروى ابن المنذر عن طريق أخرى عن جيدة عن أنس أن بعض  
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قنوت في صلاة الفجر قبل الرفع كوع وبعضهم بعد الرفع كوع وروى محمد بن  
نصر عن طريق أخرى عن جيدة عن أنس أن أول من جعل القنوت قبل الرفع كوع أى دعا غامعا ثمانى لى  
يدرك الناس الركعة وقد وافق عاصم على روايته هذه عبد العزيز بن صهيب عن أنس كما سأتى في  
المغازي بلطف سأل رجل أناس عن القنوت بعد الرفع كوع أو عند الفراغ من القراءة قال لا بل عند الفراغ  
من القراءة وبمجموع ما جاء عن أنس من ذلك أن القنوت للماحبة بعد الرفع كوع لا خلاف عنه في ذلك وأما الغير  
الماحبة فانه يصح عنه أنه قبل الرفع كوع وقد اختلف على الماحبة في ذلك والظاهر أنه من الاختلاف المباح  
**«قوله كان بعث قوميا قال لهم القراء»** سأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب المغازي وكذا على رواية  
أبي مجلز والتي راوى عنه هو سليمان وهو روى عن أنس نفسه وروى عنه أيضا بواسطة كافي  
هذا الحديث **«قوله حدثنا اسمعيل»** هو ابن عيسى وخادمه والحداء **«قوله كان القنوت في المغرب**  
**والفجر»** قد تقدم توجيهه ابراد هذه الرواية في أول هذا الباب وتقدم الكلام على بعضه في  
أثناء صفة الصلاة وقد روى مسلم من حديث البراء بن خزيمة أن أنس هذا وعنه في الماحبة ترك  
القنوت في الصبح قال لانهم أجمعوا على نسخه في المغرب فيكون في الصبح كذلك انتهى ولا يخفى ما فيه وقد  
عارضه بعضهم فقال أجمعوا على أنه صلى الله عليه وسلم قنوت في الصبح ثم اختلفوا هل تركه فيمضيا  
أجمعوا عليه حتى ثبت ما اختاروا فيه وظهر لي أن الحكمة في جعل قنوت النازلة في الاعتدال دون  
السيود مع أن السيود مظنة الإجابة كانت أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وثبت الأمر بالقاء  
فيه أن المطلوب من قنوت النازلة أن يشارك المأموم الإمام في الدعاء ولو بالتأمين ومن ثم انشقوا على أنه  
يجهر به بخلاف القنوت في الصبح فاختفى بمحله وفي الجهر به **«تكلمة»** ذكر ابن العربي أن القنوت  
وذلك عشرة معان فنظمها شيخنا الحافظ زين الدين العراقي فيما أنشدنا نفسه اجازة غير مرة  
ولفظ القنوت اعدو مائة نجد \* من دنا لي عشر معنى مرضيه  
دعا خشوع والعبادة طاعة \* أقامتها انصراره بالعبودية  
سكوت صلاة والقيام وطولة \* كذلك دوام الطاعة الرابع القنوة  
**«خاتمة»** اشتملت أبواب التور من الاحاديث المرفوعة على خمسة عشر حديثا منها واحد معلق المكرر  
منه فافيه وفيها مضى ثمانية احاديث والخالص سبعة وافقه مسلم على تخريجها وفيه من الاثر ثلاثة  
موصولة والله أعلم

**«بسم الله الرحمن الرحيم»**

**«أبواب الاستسقاء»**

**«باب الاستسقاء وخروج النبي صلى الله عليه وسلم»** كذا المستمل دون البجلة سقط ما قبل باب من

رواية الجري والكشميني وللأصلي كتاب الاستسقاء فقط وثبتت البسطة في رواية ابن شبيب  
والاستسقاء لغة طلب سقي الماء من القبر للنفس أو الثور وسأطلمه من الله عند حصول الجذب على وجه  
مخصوص **(قوله عن عبد الله بن أبي بكر)** أي ابن محمد بن عمرو بن حزم قاضي المدينة وسأني في باب  
تحويل الرداء التصريح بسماع عبد الله من عباد **(قوله عن عه)** هو عبد الله بن زيد بن عامر كسائي  
صريح في الباب المذكور وسأني **(قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم)** أي أبي الحسن المصلي كسائي  
التصريح به بالإضافة وبأن الكلام فيه على كيفية تحويل الرداء وادفنه وصلى ركعتين وقد اتفق فقهاء  
الأمصار على مشروعية صلاة الاستسقاء وأما ركعتان الأمر من أبي حنيفة أنه قال يبرزون للدعاء  
والتضرع وإن خطب لهم غسن ولم يعرف الصلاة هذا هو المشهور عنه وقيل أبو بكر الرازي عنه  
الخير بين الفعل والتكلم وحكى ابن عسدي الإجماع على استحباب الخروج إلى الاستسقاء والبروز  
إلى ظاهر المصير لكن حكي القروطي عن أبي حنيفة أيضاً أنه لا يجب الخروج وكأنه أشبهه عليه  
بقوله في الصلاة **(قوله بآب دواء النبي صلى الله عليه وسلم)** جعلها سنن كسني يوسف **(أورد)**  
فيه حديث أبي هريرة في الدعاء في القنوت للمؤمنين والدعاء على الكافرين وفيه معنى الترجع وجه  
ادخاله في أبواب الاستسقاء التيسير على أنه كاشع الدعاء بالاستسقاء للمؤمنين كذلك شرع الدعاء  
بالقط على الكافرين لمخافة من تقع القرينين بأضعاف عدد المؤمنين ورقة قلوبهم لذل المؤمنين  
وقد ظهر من غرة ذلك التجاؤم إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن يدعولهم رفع القط كما في الحديث الثاني  
ويمكن أن يقال إن المراد أن مشروعية الدعاء على الكافرين في الصلاة تقتضي مشروعية الدعاء  
للمؤمنين فيها فثبت بذلك صلاة الاستسقاء خلافاً لمن أنكروها والمراد بسني يوسف ما وقع في زمانه عليه  
السلام من القط في السنين السبع كما وقع في التتريل وقد ثبت في الحديث الثاني حيث قال سبعا  
كسيع يوسف وأضيف إليه لكونه الذي أنذر بها وألوه الذي قام بأمر الناس فيها **(قوله حدثنا)**  
مغيرة بن عبد الرحمن هو الحزاني بالمهمل والزاوي الحزوي وهما مدنيان من طبقة واحدة لكن  
الحزاني معروف بالرواية عن أبي الزنادون الحزوي وقد ينفرد به ابن معين والنسائي لكنهم ينفرد بهذا  
الحديث فسيأتي في الجهاد من رواية الثوري وفي أحاديث الانقياد من رواية شعيب وأخرجه  
الإمام علي بن مزيار في موضعين بن عيسى كاهم عن أبي الزناد **(قوله اللهم اجعلها سنين)** في الرواية  
الماضية في باب جهوى بالتكبير من صفة الصلاة اللهم اجعلها عليهم والضمير في قوله اجعلها يعود على  
المدة التي تقع فيها الشدة المعبر عنها بالوطء وزاد بعد قوله فيها كسني يوسف وأهل المشرق يؤمنون  
مضر مخالفون له وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في تفسير آل عمران إن شاء الله تعالى **(قوله)**  
وإن النبي صلى الله عليه وسلم قال غفار غفر الله لها **(الح)** هذا حديث آخر وهو عند المصنفين بالاسناد  
المذكور وكأنه جمعه هكذا أو رده كما جمعه وقد رده جماعة عن قتيبة كما أخرجه البخاري ويحتمل أن  
يكون له تعليق ياتر جمعه من جهة أن الدعاء على المشركين بالقط ينبغي أن يخص بمن كان يحاربهم من  
كان مسلماً **(قوله غفار غفر الله لها)** فيه الدعاء بما يشق من الاسم كما يقول لأحمد أحمد الله  
فأقبلت داعي أملاك الله هو من جناس الاشتقاق ولا يخص بالدعاء بل ياتي مثله في الخبر ومنه قوله تعالى  
وأسلت مع سليمان وسياقي في المغازي حديث عصبه عصت الله ورسوله وإنما اختصت القليلتان بهذا  
الدعاء لأن غفارا أسلو قديما وأسلم سالوا النبي صلى الله عليه وسلم كسائي بيان ذلك في أوائل المناقب  
إن شاء الله تعالى **(قوله قال ابن أبي الزناد عن أبيه هكذا كله في الصبح)** يعني ابن عبد الرحمن بن أبي  
الزناد في هذا الحديث عن أبيه بهذا الاستدفاعين أن الدعاء المذكور كان في الصبح وقد تقدم بعض  
بيان الاختلاف في ذلك في أثناء صفة الصلاة **(قوله كنعان عبد الله)** يعني ابن مسعود وسيأتي في  
تفسير الخن سبب تحديث عبد الله بن مسعود هذا الحديث **(قوله لما رأى من الناس أديارا)** أي من

عن عبد الله بن أبي بكر  
عن صباد بن عيم عن عه  
قال خرج النبي صلى الله  
عليه وسلم يسأني وحوّل  
رداه **(باب دعاء النبي)**  
صلى الله عليه وسلم أجابها  
سنتين كسني يوسف  
حدثنا قتيبة قال حدثنا  
مغيرة بن عبد الرحمن عن  
أبي الزناد عن الأصم  
عن أبي هريرة أن النبي  
صلى الله عليه وسلم كان  
إذا فرغ رأسه من الركعة  
الاستسقاء يقول اللهم أنج  
عباس بن أبي ربيعة  
الله أنج سلة بن شام  
الله أنج الوليد بن الوليد  
الله أنج المستضعفين  
من المؤمنين اللهم أشد  
وطئت على مصر الله  
اجعلها سنين كسني يوسف  
وأن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال غفار غفر الله لها  
وأسلم سالها الله فقال ابن  
أبي الزناد عن أبيه هذا  
كله في الصبح وحدثنا  
هشام بن أبي شيبة قال  
حدثنا سمر عن منصور  
عن أبي الضمير عن  
مسروق قال كنا عند عبد  
الله قال إن النبي صلى الله  
عليه وسلم لما رأى من  
الناس أديارا قال اللهم  
سبعا كسيع يوسف



الاسلام وسياقي في تفسيره الخ ان قرئ بالاسلام (قوله فأخذتهم سنة) بفتح المعجمة بعدها  
 فون خفيفة أى أسامهم القط وقوله حصت بفتح الحاء والصاد للمعتن أى استأملت النبات حتى  
 خلعت الارض منه (قوله حتى أكلنا) في رواية السلي والجرى حتى أكلوا وهو الوجه وكذا  
 قوله بنظر أحدكم عندا كثر بنظر أحدكم وهو الصواب وسياقي بقية الكلام عليه بدسمة  
 أبواب (قوله بسؤال الناس الامام الاستسقاء اذ قد طوا) قال ابن رشيد لو أدخل تحت هذه  
 الترجمة حديث ابن مسعود الذي قبله لكان أرفع عما ذكر انتهى ويظهر لي أنه لما كان من سأل  
 قد يكون مسلما وقد يكون مشركا وقد يكون من القرقيين وكان في حديث ابن مسعود المذكور أن الذي  
 سأل كان مشركا بس أن يذكر في الذي بعده ما يدل على ما إذا كان الغلب من القرقيين كما بينه  
 ولذلك كرر لفظ الترجمة على ما قبله سؤال الناس وذلك ان المصنف أورد في هذا الباب قتل ابن عمر  
 بشر أبي طالب وقول سنان عمر كان اذ قد طوا استسقى بالعباس وقد اعترضه الامام علي فقال حديث  
 ابن عمر خارج الترجمة اذ ليس فيه أن أحدا سأل أن يستسقى ولا في قصة العباس التي أوردها أيضا  
 وأجاب ابن المنبر عن حديث ابن عمر بأن المناسبة تؤخذ من قوله فيه يستسقى الغمام لان فاعله محذوف  
 وهم الناس وعن حديث أنس بأن في قول عمر كانت توسل اليك بنبيل دلالة على أن للامام مدخل في  
 الاستسقاء وتعقب بأنه لا يلزم من كون فاعل يستسقى هو الناس أن يكونوا سألوا الامام أن يستسقى لهم  
 كافي الترجمة وكذا ليس في قول عمر أنهم كانوا يسألون بدلالة على أنهم سألوه أن يستسقى لهم اذ يحتمل  
 أن يكونوا في الحالين طلبوا الاستسقاء من الله مستشفعين به صلى الله عليه وسلم وبأن ابن رشيد يحتمل  
 أن يكون أراد بالترجمة الاستدلال بطريق الاول لانهم اذا كانوا يسألون الله فيه فسبحهم فأحرى أن  
 يقره ولا سؤال انتهى وهو حسن ويمكن أن يكون أراد من حديث ابن عمر سياتي الطريق الثانية عنه  
 وان يبين أن الطريق الاولى مختصرة هنا وذلك ان لفظ الثانية وما ذكر قول الشاعر وأما ناز  
 الوجه انتهى صلى الله عليه وسلم يستسقى فدل ذلك على أنه هو الذي يأسر الطلب صلى الله عليه وسلم  
 وان ابن عمر أشار إلى قصة وقعت في الاسلام حضرها هو لا بمجرد دل عليه شعر أبي طالب وقد علم من  
 بقية الاحاديث أنه صلى الله عليه وسلم لما استسقى اجابة لسؤال من سأل في ذلك كافي حديث ابن مسعود  
 الماضي وفي حديث أنس في غيره هاهنا الاحاديث وأرفع من ذلك ما أخرجه البيهقي في الملائل  
 من رواية مسلم الملائكة عن أنس قال جاء رجل أعرج إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله  
 أتيتك وملائكيتك ولا يصير يخط ثم أنشده شعرا يقول فيه

وليس لنا الا اليك فرارنا \* وأن فرار الناس الا الى الرسل

فقام بحجج رده حتى صد المنبر فقال اللهم اسقنا الحديث وفيه ثم قال صلى الله عليه وسلم لو كان أبو طالب  
 حيا لقرت عيناه من يشد ناقره فقام على فقال يا رسول الله كأنك أردت قوله

\* وأيض يستسقى الغمام وجه \* الايات فظهرت بذلك مناسبة حديث ابن عمر لترجمة واستناد  
 حديث أنس وان كان فيه ضعف لكنه يصلح المتابعة وقد ذكره ابن هشام في زوائد في السيرة تعليقا  
 عن ياقبه وقوله يخط بفتح أوله كسر الهمزة وكذا يخط بالمهجمة والاطح صوت البعر المنقل والخط  
 صوت النائم كذلك وكفى بذلك عن شدة الجوع لانهما انما يقنعان غالباً عند الشبع وأما حديث أنس  
 عن عمر فأشار به أيضا لما ورد في بعض طرقه وهو عند الامام علي من رواية محمد بن الحسن عن  
 الانصاري باسناد البخاري الى أنس قال كانوا اذا قحطوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم استقوا به  
 فيستسقى لهم فيقومون فلما كان في اماره عرفه كرا حديث وقد أشار إلى ذلك الامام علي فقال هذا الذي  
 رويته يحتمل المعنى الذي ترجمه بخلاف ما أورده هو (قلت) وليس ذلك بعيدا عما عرف بالاستسقاء من  
 طائفة من الاكفاء بالاشارة الى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده وقد روي عبد الرزاق من

فأخذتهم سنة حسنت كل  
 شيء حتى أكلنا الجلود  
 والميتة والجيف ويظهر  
 أحدكم الى السماء فبى  
 الدخان من الجوع فأنه  
 أبو سفيان فقال يا محمد  
 ان تأمر بطاعة الله وبصلة  
 الرحم وان قولك قد هلكوا  
 فادع الله لهم قال الله  
 تعالى فارتقب يوم تأتي  
 السماء بدخان مبين الى  
 قوله انكم طائون يوم  
 ينطفئ البتة الكبرى  
 وينطفئ الكبرى يوم  
 يدركهم مضت الدخان  
 والبتة والازار وآية  
 الزوم (باب سؤال الناس  
 الامام الاستسقاء اذا  
 قحطوا) حدثنا عمرو بن  
 علي قال حدثنا أبو قتيبة  
 قال حدثنا عبد الرحمن بن  
 عبد الله بن دينار عن أبيه  
 قال سمعت ابن عمر

حديث ابن عباس أن عمر استسقى بالمصل فقال للعباس قم فاستسقى فقام العباس فذكر الحديث قتيبن  
 بهذا أن في القصة المذكورة أن العباس كل من سؤلا وأنه ينزل منزلة الامام إذا أمره الامام بذلك وروى  
 ابن أبي شيبة بأسناد صحيح من رواية أبي صالح السمان عن مالك الدار وكان خازن عمر قال أصاب الناس  
 قحط في زمن عمر فاجتمع إلى عمر النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله استسقى لنا من الله فأنهم قد  
 هلكوا فأتى الرجل في المنام فقيل له أنت عمر الحديث وقد روى سيفي القشوح أن الذي رأى المنام  
 المذكور هو بلال بن الحارث المزني أحد الصحابة وظهر بهذا كله مناسبة الترجمة لاصل هذه القصة  
 أيضا والله الموفق (قوله يقتل) أي يشد شعر غيره (قوله وأبيض) بفتح الصاد وهو مجرور برب مقدرة  
 أو منصوب بأضمار أي أو أخص والراجح أنه بالنصب عطفا على قوله سيدا في البيت الذي قبله (قوله  
 غمال) بكسر المثلثة وتخفيف الميم والعماد والمجاء المظم والمغيب والمعين والكافي قد أطلق على كل من  
 ذلك وقوله عصمه للأرامل أي يمنعهم مما يضرمهم والأرامل جمع أرمله وهي الفقيرة التي لا زوج لها وقد  
 يستعمل في الرجل أيضا مجازا ومن ثم لو أوصى للأرامل خص النساء دون الرجال وهذا البيت من أبيات  
 في قصيدة لابي طالب ذكرها ابن اسحق في السيرة بطولها وهي أكثر من غانين بيتا قالها لما قاتلته قريش  
 على النبي صلى الله عليه وسلم ونفروا عنه من يريه الاسلام أوها

يقتل بشعر أبي طالب  
 وأبيض يستسقى الغمام  
 بوجه  
 غمال اليتامى عصمه  
 للأرامل وقال عمر بن حنظلة  
 حدثنا سالم عن أبيه رعا  
 ذكرت قول الشاعر وأما  
 أظن إلى وجه النبي صلى  
 الله عليه وسلم

ولما رأيت القوم لا ود فيهم \* وقد قطعوا نائل العراو الوائل  
 وتندجأهروا بالصدارة والأذى \* وقد طأوا عوا أمر العدو والمزابل  
 (يقول فيها) أبعد مناف أنتم خير قومكم \* فلانتم كوفي أمر كل كل واغل  
 فقد خفت أن لم يصلح الله أمركم \* فكروا فكما كانت أحداث وائل  
 (يقول فيها) أعوذ برب الناس من كل طاعن \* علينا بسوء أو طع باطل  
 وثور ومن أرمى بسير امكاه \* وراق لسبج في حرام ونازل  
 وبالبيت حق البيت من يدان مكة \* وبالله أن الله ليس بشاغل  
 (يقول فيها) كذبتم وبيت الله نبي محمد \* ولما نفا عن حوله وتناضل  
 ونطه حتى نصرع حوله \* ونذهل عن أبنائنا والخلائل  
 (يقول فيها) وماتك قوم لا أباك سيدا \* يحوط الغمارين بكرين وائل  
 وأبيض يستسقى الغمام بوجه \* غمال اليتامى عصمه للأرامل  
 يلوذ به الهلال من آل هاشم \* فهم عنده في نعمة وفواضل

قال السهيلي فإن قيل كيف قال أبو طالب يستسقى الغمام بوجه ولم يرد قط استسقى إنما كان ذلك منه بعد  
 الهجرة وأجاب عما حاده أن أبا طالب أشار إلى موقع في زمن عبد المطلب حيث استسقى لقريش والنبي  
 صلى الله عليه وسلم معه غلام انتهى ويحتمل أن يكون أبو طالب مدحه بذلك لما رأى من محابيل ذلك فيه  
 وإن لم يشاهد وقوعه وسيأتي في الكلام على حديث ابن مسعود ما يشعر بأن سؤال أبي سفيان للنبي صلى  
 الله عليه وسلم في الاستسقاء وقع بمكة وذكر ابن التين أن في شعر أبي طالب هذا دلالة على أنه كان يعرف  
 نبوة النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يبعث لما أخبره بمجرة أو غيره من شأنه فوقع نظر لما تقدم من ابن  
 اسحق أن إنشاء أبي طالب لهذا الشعر كان بعد المبعث ومعرفة أبي طالب بنبوة رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم جاءت في كثير من الاخبار وتعليق الشيعية في أنه كان مسلما ورأت له بن حنظلة المصري جزأ  
 جمع فيه شعر أبي طالب وضم في أوله أنه كان مسلما وأنه مات على الاسلام وان الحشوية ترتفع أممات على  
 انكروا أنهم بذلك ينجيزون لغنه ثم بالغ في سبهم والرد عليهم واستدل لدعوا بما لا دلالة فيه وقد بينت  
 فساد ذلك كله في ترجمة أبي طالب من كتاب الإصابة وسيأتي بعضه في ترجمة أبي طالب من كتاب مبعث  
 النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وقال عمر بن حنظلة) أي ابن عبد الله بن عمر وسالم شيخه هو وعمر

مختلف في الاحتجاج به وكذلك عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المذكور في الطريق الموصولة  
 فاعتضدت إحدى الطريقين بالآخرى وهومن أمثلة أحادي قسبي الصحيح كاتر في علوم الحديث  
 وطريق هر الملققة وصلها أحد وابن ماجه والاسماعيلي من رواه أبي عقيل عبد الله بن عقيل التقي  
 عنه وعقيل فيها بفتح العين (قوله يستق) بفتح أوله زاد ابن ماجه في روايته على انس بن وفي روايته  
 أيضا في المذبذبة (قوله يجيش) بفتح أوله وكسر الجيم وآخره معجمة يقال جاش الراي اذا زخر بالماء  
 وجاشت الصدرة اذا غلت وجاش الشيء اذا تحرك وهو كناية عن كثرة المطر (قوله كل ميزاب) بكسر  
 الميم والزاى معروف وهو ما يسيل منه الماء من موضع عال ووقع في رواية الجوى حتى يجيش لك بتقديم  
 اللام على الكاف وهو مصنف (قوله حدثني الحسن بن محمد) هو الزعفراني ولا نصارى فيه يروى عنه  
 البخاري كثيرا وربما أدخل بينهم واسطة كهذا الموضع وهم من زعم أن البخاري أخرج هذا الحديث  
 عن الانصاري نفسه (قوله ان عمر بن الخطاب بكافوا اذ قطعوا) بضم القاف وكسر الميم لى أصحابهم  
 المقط وقد بين الزبير بن بكار في الانساب صفته ما طاعه العباس في هذه الواقعة والوقت الذي وقع فيه ذلك  
 فاخرج اسناداه ان العباس لما استسقى به عمه قال اللهم انهم ينزل بلاءا لا ينبغي ولا ينبغي ولا ينبغي ولا ينبغي  
 فوجه القوم في السيل فكان في من ينزل هذه الآية المثلث الفوب فو اصحابنا بالسيل بالثوبه فاسقنا الفيت  
 فأرخت الدمام مثل الجبال حتى انصببت الارض وعاش الناس وأخرج أيضا عن طريق داود عن عطاء  
 عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال استسقى عمر بن الخطاب عام الرمادة بالعباس بن عبد المطلب فذكر الحديث  
 وفيه غلط الناس معروف قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرى للعباس ما يرى للولاء فاعتدوا  
 أي الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمه العباس واتخذوه وسيلة الى الله وفيه قبحا رسوا حتى سقاهم  
 الله وأخرجه البلاذري من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم قال عن أبيه بدل ابن عمر فيقول أن  
 يكور زبديفه شجان وذكر ابن سعد وغيره ان عام الرمادة كان سنة ثمان عشرة وكان ابتداءه مصدر  
 الحاج منها ودام تسعة أشهر ورمادة بفتح الراء وتخفيف الميم معنى العام الماحل من شدة الجلب  
 فاغربت الارض جدا من عدم المطر وقد تقدم من رواية الامام اعلى رفع حديث أنس المذكور في قصة عمر  
 والعباس وكذلك أخرجه ابن جابر في صحيحه من طريق محمد بن المنثري بالاسناد المذكور ويستفاد من  
 قصة العباس استحباب الاستشفاع بأهل الخير والصالح وأهل بيت النبوة وفيه فضل العباس وفضل  
 عمر لرواؤه ومعرفة بحقه (قوله باب تحويل الرداء في الاستسقاء) ترجم لشروعيته  
 خلافا لمن نفاه ثم ترجم بذلك كيف يشق كسبائي (قوله حدثنا اسحق) هو ابن رواحه به كاجزم به أبو نعيم  
 في المستخرج وأخرجه من طريقه (قوله عن محمد بن أبي بكر) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم وهو أبو عبد  
 الله بن أبي بكر المذكور في الطريق الثانية من هذا الباب وقد حدثت عن عباد أبوهما أبو بكر بن  
 محمد بن عمرو وكسبائي بعد خمسة عشر بابا (قوله استسقى فقلب رداءه) ذكر الكوفي قدس في طول رداءه  
 صلى الله عليه وسلم كان سنة أذرع في ثلاثة أذرع وطول ازاره أربعة أذرع وشرب من زراعين وشرب كان  
 يلبسه ما في الجمعة والعبدین ووقع في شرح الاحكام لابن بزرة ذرع الرداء كالذي ذكره الواقدي في ذرع  
 الازار والاول أولى قال الزبير بن المنثري ترجم لفظ التحويل والذي وقع في الطريقين الذين ساقهما لفظ  
 القلب وكأنه أراد أنهما بمعنى واحد انتهى ولم يتفق الراء في الطريق الثانية على لفظ القلب فان رواية  
 أبي ذر حوّل وكذا هو في أول حديث في الاستسقاء وكذلك أخرجه مسلم من طريق مالك عن عبد الله بن أبي  
 بكر وقد وقع بيان المراد من ذلك في باب الاستسقاء بالمصلى في زيادة سفيان عن المسعودي عن أبي بكر بن  
 محمد لفظه قلب رداءه جعل الميم على الشمال وزاد فيه ابن ماجه وابن خزيمة من هذا الوجه والشمال على  
 الجنب والمسعودي ليس من شرط الكتب وإنما ذكر زيادة استطراد وسيأتي بيان كون زيادة موصولة  
 أو معلقة في الباب المذكور ان شاء الله تعالى شاهد أخرجه أبو داود من طريق الزبيدي عن الزهري عن

يستق فابنزل حتى  
 يجيش كل ميزاب  
 وأيض يستق الغمام  
 بوجه

قال السامي عممة  
 للارامل وهو قول أبي  
 طالب حدثني الحسن بن  
 محمد قال حدثنا الانصاري  
 قال حدثني أبي عبد الله  
 المنثري عن شامة بن عبد  
 الله بن أنس عن أنس أن  
 عمر بن الخطاب رضى الله  
 عنه كان اذا قطعوا  
 استسقى بالعباس بن عبد  
 المطلب فقال اللهم انما كنا  
 نتوسل اليك بذي ناصلى الله  
 عليه وسلم فتسقيننا وانا  
 نتوسل اليك بهم فنعينا  
 فاسقنا قال فسقون  
 (باب تحويل الرداء في  
 الاستسقاء) حدثنا  
 اسحق قال حدثنا وهب  
 قال أخبرنا شعبة عن  
 محمد بن أبي بكر عن صابدين  
 قيم عن عبيد الله بن زيد  
 ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم استسقى فقلب رداءه  
 حدثنا علي بن عبد الله

عبد بلقظ فجعل عذافه الايمن على طاقه الايسر وعطافه الايسر على طاقه الايمن وله من طريق عمارة  
ابن غزية عن عباد اسنقى وعليه تحبسة سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها فيصعله أعلاها فلما تقلت عليه  
قابها على طاقه وقد أحب الشافعي في الجليل فعل ما هم به صلى الله عليه وسلم من تنكيس الرداء مع  
التحويل الموصوف وزعم القرطبي كغيره أن الشافعي اختار في الجليل تنكيس الرداء لا تحويله والذي في  
الامهني كونه تحويله وعلى استحباب تحويله ولا ريب أن الذي استحبه الشافعي أسوأ وعن أبي  
حنيفة وبعض المالكية لا يستحب شيء من ذلك واستحب الجمهور أيضاً أن يحول الناس نحو رجل الامام  
وبشده له ما رواه أحمد من طريق أخرى عن عباد في هذا الحديث بلطف وحول الناس معه وقال اللث  
وأبو يوسف يحول الامام وحده واستحب ابن المباحثون النساء فقال لا يستحب في حقهن ثم إن ظاهر  
قوله قلب رداه أن التحويل وقع بعد فراغ الاستسقاء وليس كذلك بل المعنى قلب رداه في أثناء  
الاستسقاء وقدينه مالك في روايته المذكورة ولفظه حول رداه حين استقبال القبلة ولمسلم من رواية  
يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد وأنه لما أراد أن يدعو واستقبل القبلة وحول رداه وأصله لعله منصف كما  
سيأتي بعد أبواب وله من رواية الزهري عن عباد فقام فذاع الله فقام ثم توجه قبل القبلة فحول رداه  
فعرف بذلك أن التحويل وقع في أثناء الخطبة عند إرادة الدعاء واختص في حكمة هذا التحويل بالزم  
المهل بانه لفتاؤل بتحويل الحال مما هي عليه وتعبه ابن العربي بأن من شرط القول أن لا يقصد  
الابه قال وإنما التحويل إشارة منه وبينه قبله حول رداه ليحول حاله وتعبه ابن الذي جزم به  
يحتاج إلى نقل والذي رده وروفيه حديث رجاله ثقات أخرجه الدارقطني وأما حكم من طريق غيره  
محمد بن علي عن أبيه عن جابر ورجح الدارقطني إرساله على كل حال فهو أولى من القول بالنقل وقال  
بعضهم إنما حول رداه ليكون أثبت على طاقه عند رفع يديه في الدعاء فلا يكون سنة في كل حال وأوجب ابن  
التحويل من جهة إلى جهة لا يقتضي الثبوت على المكان فالحال على المعنى الاول أولى فإن الانباع أولى  
من تركه لغيره أحتمل الله ومن الله أعلم (قوله حدثنا سفيان) هو ابن عيينة (قوله قال عبد الله بن  
أبي بكر) أي قال قال ويجوز أن يكون ابن عيينة حذف الصيغة مرة وجرى حادثهم بحذف أحدهما  
من الأنط وفي حديثهما من اللفظ بحث ووقع عند الجوى والمسهلي بلفظ عن عبد الله وصرح ابن خزيمة في  
روايته بتحديث عبد الله بن لابن عيينة (قوله نه مع عباد بن نعيم يحدث أباه) الضمير في قوله أباه يعود  
على عبد الله بن أبي بكر لا على عباد وضبطه الكرماني بضم الهمزة وراه بدل المودة أي أظنه ولم أر ذلك  
في شيء من الروايات التي اتصلت بنا ومقتضاه أن الراوي لم يجزم بإزاره رواية عباد له عن عمه ووقع في بعض  
النسخ من ابن علية عن عبد الله بن أبي بكر من عباد بن نعيم عن أبيه عن عبد الله بن زيد وقوله عن أبيه  
زيادة وهي وهم الصواب ما وقع في النسخ المختلفة من ابن ماجه عن محمد بن الصباح وكذا الان خزعة  
عن عبد الجبار بن العلاء كلاهما عن سفيان قال حدثنا المسعودي ويحيى هو ابن سعيد عن أبي بكر أي  
ابن محمد بن عمرو بن حزم قال سفيان قلت لعبد الله أي ابن أبي بكر حديث حدثنا يحيى والمسعودي عن  
أبيك عن عباد بن نعيم فقال لعبد الله بن أبي بكر سمعته أنا من عباد يحدث أبي عن عبد الله بن زيد بن أبي بكر  
فذكر الحديث (قوله تخرج إلى المصلى فاستسقى) في رواية زهري المذكورة تخرج الناس يستسقى ولم  
أقف في شيء من طرق حديث عبد الله بن زيد في سبب ذلك ولا صفته في الله عليه وسلم حال الذهاب إلى  
المصلى ولا في وقتها هاهنا وقد وقع ذلك في حديث عائشة عند أبي داود وابن حبان قالت شككنا الناس إلى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع المطر فأمر بمنبره فوضع له بالمصلى ووعدا الناس يوم يخرجون فيه  
تخرج حين بدا حاجب الشمس فعد على المنبر الحديث وفي حديث ابن عباس عند أحمد وأصحاب السنن  
تخرج النبي صلى الله عليه وسلم متبذلاً من أوضاعه متضرعاً حتى أتى المصلى فركب المنبر وفي حديث أبي  
الدرداء عند التبرار والطبراني قطع المطر فأتانا النبي صلى الله عليه وسلم أن يستسقى لنا فندنا النبي الله

قال حدثنا سفيان قال  
عبد الله بن أبي بكر  
أنه مع عباد بن نعيم يحدث  
أباه عن عمه عبد الله بن  
زيد أن النبي صلى الله عليه  
وسلم تخرج إلى المصلى فاستسقى

صلى الله عليه وسلم الحديث وقد حكى ابن المنذر الاختلاف في وقتها والراجح أنه لا وقت لها مع من وان كان  
 أكثر أحكامها كالعبادة لغيرها فأنها لا تخص بيوم معين وهل تصح بالليل استنبط بعضهم من  
 كونه صلى الله عليه وسلم جهر بالقراءة فيها بالنهار أنها نارية كالعبادة والافلوكانت فعل بالليل لاسر  
 فيها بالنهار وجهر بالليل لخلق النوافل ونقل ابن قدامة الاجماع على أنها لا تصلى في وقت النكراهة  
 والقدران جبان أخرجه صلى الله عليه وسلم الى المصلى للاستسقاء كان في شهر رمضان سنة ثمان من  
 الهجرة (قوله فاستقبل القبلة وحول رداء) تقدم ما فيه قريباً (قوله وصلى ركعتين) في رواية يحيى بن  
 شعيب المذكورة عند ابن خزيمة وصلى بالناس ركعتين وفي رواية الزهري الآية في باب كيف يركع  
 ناهره ثم صلى لنار كعتين واستدل به على ان الخطبة في الاستسقاء قبل الصلاة وهو مقتضى حديث  
 عائشة وابن عباس المذكورين لكن وقع عند أحد في حديث عبد الله بن زيد التصريح بأنه بدأ بالصلاة  
 قبل الخطبة وكذا في حديث أبي هريرة عند ابن ماجه حيث قال فصلى بنا ركعتين بغير اذان ولا إقامة  
 والرجع عند الشافعية والمالكية الثاني وعن أحمد رواية كذلك ورواية يحيى (٣) ولم يقع شيء من  
 طرق حديث عبد الله بن زيد بصفاء الصلاة المذكورة ولا ما عداها وقد أخرج الدارقطني من حديث  
 ابن عباس أنه يكبر في خمس صلوات كالعبادة وأما بقراءة ما بعد وهل أناك وفي اسناده مقال لكن أصله  
 في السنن بلفظ ثم صلى ركعتين كالعبادة في بعد فاذن بظاهره انشأ في فقال يكبر فيها ونقل الفاكهي  
 شيخ شيوخنا عن الشافعي استحباب التكبير حال الخروج اليها كافي العبادة وهو غلط منه عليه ويمكن  
 الجمع بينهما باختلاف الروايات في ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم بدأ بالعبادة ثم صلى ركعتين ثم خطب فانه مر  
 بعض الروايات على شيء وبعضهم على شيء وعبر بعضهم عن العبادة بالخطبة فلذلك وقع الاختلاف وأما قول  
 ابن بطال ان رواية أبي بكر بن محمد الداعلي تقدم أصالة على الخطبة وهو أسطى من رواية عبد الله ومحمد  
 فليس ذلك بالبين من سبيل البخاري ولا مسلم والله أعلم وقال القرطبي يعتد بالقول بتقديم الصلاة على  
 الخطبة لما فيها بالعبادة وكذا ما تقدم من تقديم الصلاة أمام الحاجة وقد ترجم المصنف هذا الحديث  
 أسبغاً على الاستسقاء قائماً واستقبال القبلة فيه وجهه ابن العربي على حال الصلاة ثم قال يحتمل أن  
 يكون ذلك خاماً ابتداء الاستسقاء ولا يفتي ما فيه وقد ترجمه المصنف في الدعوات بالعبادة استقبال القبلة  
 من غير قيد بالاستسقاء وكأنه أطلقه لأن الأصل عدم الاختصاص وترجم أيضاً لكونها ركعتين وهو اجماع  
 عند من قل بها ولو كن في المصلى وقد استثنى الخفاف من الشافعية مسجد مكة كالعبادة والجمهور بالقراءة  
 في الاستسقاء ويصوب الظاهر ان الناس عند الله عاين وهو من لازم استقبال القبلة (قوله قال أبو عبد الله)  
 هو المصنف وقوله كان ابن عينة الخ يحتمل أن يكون تعليقا ويحتمل أن يكون مع ذلك من شذوه على بن  
 عبد الله المذكور وروح الثاني أن الامعاء على أخرجه عن جعفر الثوري عن علي بن عبد الله هذا  
 الاسناد فقال عن عبد الله بن زيد الذي أرى المذاك كذا أخرجه النسائي عن محمد بن منصور عن سفيان  
 وثقه باب ابن عينة غلط فيه (قوله لان هذا) يعني راوى حديث الاستسقاء (عبد الله) أي هو عبد الله  
 (بن زيد بن عاصم) فالتقدير لان هذا أي عبد الله بن زيد هو عبد الله بن زيد بن عاصم (قوله ما من الانصار)  
 احتراز عن ما من قيس وهو ما من بن مالك بن عمرو بن نجيم أو ما من قيس وهو ما من بن منصور بن الحرث بن  
 خصفة بجماعة ثم مهمل مفتوح حسين ابن قيس بن عيلان وما من بن عصف بن معاوية بن بكر بن هوازن  
 وما من بن شيبة وهو ما من بن كعب بن ربيعة بن ثعلبة بن سعد بن شيبة وما من بن شيان وهو ما من بن ذهل بن  
 ثعلبة بن شيان وغيرهم قال الرضا طي ما من في القابل كثير والممازن في اللغة بعض النمل وقد حذف  
 البخاري مقابلة والتقدير وذلك أي عبد الله بن زيد رأي الاذان عبد الله بن زيد بن عاصم وقد اتفقا  
 في الاسم واسم الاب والنسبة الى الانصار ثم اني الخرج والعبادة والرواية ما تقدمت في الجداول البطلان الذي  
 من الخرج لان حفيد عاصم من ما من وحفيد عبد من بن الحرث بن الخرج والله أعلم (قوله باب)

فاستقبل القبلة وحول  
 رداءه وصلى ركعتين  
 قال أبو عبد الله كان ابن  
 عينة يقول هو صاحب  
 الاذان ولكنه وهم لان  
 هذا عبد الله بن زيد بن  
 عاصم المازني انصار

(٣) ورواية يحيى هكذا  
 في النص التي بأيدينا غير  
 خبره فاعقل فيها سقطاً  
 وحرراه مصحح

انتقام الرب عز وجل من خلقه بالقسط اذا انتهكت محارمه ﴿ هكذا وقعت هذه الترجمة في رواية الحموي  
 وحده غالبية من حديث ومن أنفق ابن رشيد كلها كانت في رقيقة مفردة فأهملها الباقر وكان وضعها  
 ليدخل تحتها حديثا وألقى شيء من حديث عبد الله بن مسعود يعني المذكور في ثاني باب من الاستسقاء  
 وأنشد ذلك يقع لما التفت في بعض سنده كجرت به عاذته غالب إضافة عن ذلك مائتي والله أعلم ﴿ قوله باب  
 الاستسقاء في المسجد الجامع ﴾ أشار بهذه الترجمة إلى أن الخروج إلى المصلى ليس بشرط في الاستسقاء  
 لأن الموقوف في الخروج إلى المصلى في اجتماع الناس وذلك حاصل في المسجد الأعظم بناء على المهور في ذلك  
 الزمان من عدم تعدد الجامع بخلاف ما حدث في هذه الأعصار في بلاد مصر والشام والله المستعان وقد  
 ترجمه المصنف بعد ذلك من أكتفى بصلاة الجمعة في خطبة الاستسقاء وترجمه أيضا الاستسقاء في خطبة  
 الجمعة فأشار بذلك إلى أنه انفق وقوع ذلك يوم الجمعة أن لا رجعت خطبة الاستسقاء وصلاها في الجمعة  
 ومصادر الطرق الثلاثة على شرطه فالأولى عن أبي حمزة والثانية عن مالك والثالثة عن اسمعيل بن  
 جعفر ثلاثتهم عن شرطه وأخرجه أيضا من طرق أخرى عن أنس بن شبيب إليها عند النقل وللهان  
 شاء الله تعالى ﴿ قوله ابن جابر ﴾ لم أقف على نصيبته في حديث أنس وروى العلم أجد من حديث كعب  
 ابن مرة ما يقتضي أن يفسر هذا المذهب بأنه كعب المذكور وسأذكر بعض سياقه بعد قليل وروى البيهقي  
 في الخلائل من طريق مرسلة ما يمكن أن يفسر بأنه خارج عن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري ولكن  
 ورواه ابن ماجه من طريق شريك بن جابر السعدي أنه قال لكعب بن مرة كعب حدثنا عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم واحد قال - ورجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله استسقى الله عز  
 وجل فرفع يديه فقال اللهم اسقنا الحديث في هذا أنه غير كعب وسأبني بعد أو باب في هذه القصة فأنه  
 أبو سفيان ومن ثم زعم بعضهم أنه أبو سفيان بن حرب وهو وهم لأنه جاني واقعة أخرى كاستسقاء  
 شاء الله تعالى في باب اذا استشف المشركون بالمسلمين وقد تقدم في الجمعة من رواية اسمعيل بن أبي طرفة  
 عن أنس أصاب الناس سنة أي جذب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فينار رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم تحيط يوم الجمعة قام أعرابي وسأبني من رواية يحيى بن سعيد عن أنس أي رجل أعرابي من  
 أهل البدو وأما قوله في رواية ثابت الآتية في باب الدعاء اذا كثرا المطر عن أنس فقام الناس فصاحوا  
 فلا يعارض ذلك لأنه يحتمل أن يكونوا أسأله بعد أن سأل ويحتمل أنه نسب ذلك إليهم لخوافة سؤال السائل  
 ما كانوا يريدونه من طلب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لهم وقد وقع في رواية ثابت أيضا عند أحد أجدان قال  
 بعض أهل المسجد هو ترجيح الاحتمال الأول ﴿ قوله من باب كان وجه المنبر ﴾ بكسر واو وجهه ويجوز  
 ضمها أي مواجهة ووقع في شرح ابن كثير ان معناه مستند القيسة وهو وهم وكان ظن ان الباب  
 المذكور كان مقابل ظهر المنبر وليس الامر كذلك ووقع في رواية اسمعيل بن جعفر من باب كان نحو  
 دار القضاء وفسر بعضهم دار القضاء بأنها دار الإمارة وليس كذلك وإنما هي دار عمر بن الخطاب ومجيت  
 دار القضاء لأنها بيعت في قضاء دينه فكان يقال لها دار قضاء دين عمر ثم طال ذلك فقيل لها دار القضاء  
 ذكره الزبير بن بكار بسنده إلى ابن عمر وقد كرمه بن شبة في اخبار المدينة عن أبي غسان المدني سمعت  
 ابن أبي ذئب عن عمه كانت دار القضاء لعمر فأمه عبد الله وخفصة أن يبعها ما عتدوا فأنه في دين كان  
 عليه قباه وهما من معاوية وكانت تسمى دار القضاء قال ابن أبي ذئب سمعت عمر يقول ان كانت لعمري  
 دار قضاء الدين قال وأخبرني عن أن الخوخة الشارعة في دار القضاء غربي المسجد هي خوخة أبي بكر  
 الصديق التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبق في المسجد خوخة الا خوخة أبي بكر وقد صارت  
 بعد ذلك إلى من وهو أمير المدينة فلعلمها شبهة من قال انها دار الإمارة فلا يكون غلطًا كما قال صاحب  
 المطالع وغيره وجاء في منبتها دار القضاء قول آخر ورواه عمر بن شبة في أخبار المدينة عن أبي غسان  
 المدني أباضع بن عبد العزيز بن عمران عن راشد بن حفص عن أم الحكم بنت عبد الله عن عمتها أمه

﴿ باب انتقام الرب عز وجل من خلقه بالقسط اذا انتهكت محارمه ﴾ باب الاستسقاء في المسجد الجامع ﴿ حدثنا حماد قال أخبرنا أبو حمزة أنس بن عبيد الله بن أبي غرارة مع أنس بن مالك يذكر أن رجلا دخل يوم الجمعة من باب كان وجه المنبر ورسول الله صلى الله عليه وسلم

بفتاحهم قالت كانت دار القضاء لعيد الرحمن بن عوف وانما سميت دار القضاء لان عبد الرحمن بن عوف  
اعتزل فيها بالي الشورى حتى قضى الامر فيها فباعها بنو عبد الرحمن من معاوية بن أبي سفيان قال  
عبد العزيز فكانت فيها الدواوين وبيت المال ثم صيرها السفاح رجبة لله مسجد زاد احدني رواية  
ثابت عن أنس اني لقاتم عند المنبر فاذا بذلك قوة ضبطه القصص لقربه ومن ثم بردها الحديث بهذا  
السياق كله الامن روايته **(قوله فاقم بخطب)** زاد في رواية قتادة في الادب بالمدنية **(قوله فقال)** بارسل  
الله هذا يدل على ان السائل كان مسلما فانني ان يكون اباسفيان فانه حين سؤله تلك لم يكن يعلم  
شيئا في حديث عبد الله بن مسعود فربما **(قوله هلكت الاموال)** في رواية كريمة وفي رواية جمعان  
للكشميني المواتي وهو المراد بالاموال هنا الاموال وقد تدم في كتاب الجمعية بلفظ هلكت لكرام  
وهو يضم الحذف يطلق على الخيل وغيره او في رواية يحيى بن سعيد الانباري **(قوله هلكت الماشية)** هلكت العيال  
هلكت الناس وهو من ذكر العام بعد الخاص والمراد به لا حكمهم وعدم وجود ما يعشون به من الاقوات  
المفقودة يجيبس المطر **(قوله واغطت السبل)** في رواية الاسدي وقطعت عيشته وتشديد الطامو المراد  
بذلك ان الابل ضعفت لقلة القوت عن السفر ولو كونها لا تجل في طريقها من الكلال ما يقيم اودها وقيل  
المراد فنادما عند الناس من الطام أو قلته فذبح يذنون ما يحملونه بحيلته الى الاسواق ووقع في رواية  
قتادة الانباري عن أنس قط المطر اقل وهو بفتح القاف والطاموسكى يضم ثم كسر وزاد في رواية  
ثابت الانباري عن أنس واجرت الشجر واجرارها كتابه عن يسور فقها قدم شر بها الماء ألا فتارة  
قصير الشجر اعدوا ابسور ووقع لاحد في رواية قتادة وأعطت الارض وهذه الالفاظ يحتمل ان  
يكون الرجل قال كلها ويحتمل ان يكون بعض الرواة رأى شيئا مما قاله المعنى لانها مقاربة فلا تكون غلطا  
كأن صاحب المطالع وغيره **(قوله فادع الله فيبشنا)** أي فبهو فيبشنا وهدو رواية لا كثر ولا في ذوان  
فيبشنا وفي رواية اسمعيل بن جعفر الانباري **(قوله فبشنا بالجرم)** ويجوز انضم فيبشنا على انه من  
الاعانة بالفتح على انه من الغيث ورجح الاول قوله في رواية اسمعيل بن جعفر فقال اللهم اغثنا  
في رواية قتادة فادع الله ان يسقينا له في الادب فاستحسن ذلك قال قاسم بن ثابت واهلنا موسى بن هرون  
الله اغثنا وجامران يكون من القوت ومن الغيث والمعروف في كلام العرب غثنا لانه من القوت وقال  
ابن القطاع غاث الله عباده غيا او غيا ناسقاه المطر وأغاثهم أجاب دعاهم وبقال غاث وأغاث بمعنى  
والرباعي أعلى وقال ابن زيد الاصل غاثه الله بغوته غوثا أغثت واستعمل أغاثه ومن فغث أوله من الغيث  
ويحتمل ان يكون هني أغثنا أعطنا غوثا وغثنا **(قوله فرغ يدبه)** زاد النسائي في رواية سعيد بن يحيى بن  
سعيد ووقع الناس أي دعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعون وزاد في رواية شريك هذا وجه  
ولان خزيمة من رواية جند عن أنس حتى رأيت يباض ابطيه وتقدم في الجمعة بلفظ قد يدعوهما زاد في  
رواية قتادة في الادب فطر الى السماء **(قوله فقال اللهم اسقنا)** أعاده ثلاثا في هذه الرواية ووقع في رواية  
ثابت الانباري عن أنس اللهم اسقنا مرتين والاخذ بالزيادة أولى ورجعها ما تقدم في العلم ان الله  
عليه وسلم كان اذا دعا ثلاثا **(قوله ولا والله)** كذلك لا كثر بالواو ولا في ذربا فاعاد وفي رواية ثابت  
الذكرة وياي الله **(قوله من محاب)** أي مجتمع **(ولا قرعة)** بفتح القاف والزاى بعدها مفعلة أي  
معصاة متفرقة قال ابن سبويه القرعة قطع من السحاب قال زاد أبو عبيدوا كرميحي في الخريف **(قوله)**  
ولا شيا بالنصب عطف على موضع الجار والمجرور رأى ما نرى شيئا والمراد في علامات المطر من ربح  
وغيره **(قوله وما ينشأ بين سلع)** بفتح الهمزة وسكون اللام جبل معروف بالمدنية وقد فسده أنه بفتح  
اللام **(قوله من بيت ولا دار)** أي تحببنا عن رؤيته وأشار بذلك الى أن السحاب كان مفعولا  
لا مستترا بيت ولا غيره ووقع في رواية ثابت في علامات النبوة قال أنس وان السحاب في مثل الزحاجة  
أي لشدة صفائها ذلك مشعر بعلم السحاب أيضا **(قوله فطلعت)** أي ظهرت **(من ورائه)** أي

فان خطب فاستقبل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فانما فقال بارسل الله  
هلكت الاموال وانقطعت  
السبل فادع الله فيبشنا  
قال فرغ رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يديه فقال  
اللهم اسقنا اللهم اسقنا  
اللهم اسقنا قال أنس ولا  
والله ما نرى في السماء من  
معصاة ولا قرعة ولا شيا  
وما ينشأ بين سلع من بيت  
ولا دار قال فطلعت من  
ورائه معابة

صلح وكانها نشأت من جهة البحر لان وضع صلح يقتضي ذلك **(قوله مثل الترس)** أى مستديرة ولم يرد  
 أنها مثلها في القدر لان في رواية حفص بن عبيد الله عند أبي عوانة فقتات صحابة مثل رجل الطائر وأما  
 أنظر إليها فهي ذات شعر بها كانت صغيرة وفي رواية ثابت المذكورة فيها حرج أنشأت معها ثم  
 اجتمع وفي رواية قتادة في الأدب فقتات الصحاب بعضه الى بعض وفي رواية اصحق الاثنية حتى ناز  
 الصحاب أمثال الجبال أى لكثرته وفيه ثم لم ينزل عن منبره حتى رأى المطر يتقاد على لحينه وهذا يدل  
 على أن السقف لو كان لكونه كان من جرد النخل **(قوله فأتى سبط السماء انتشرت)** هذا شعر بأنها  
 استقرت مستديرة حتى انتهت الى الأفق فانسبط حيث شذ وكان فائدة نعميم الأرض بالمطر **(قوله)**  
 ما رأينا الشمس سبتا كناية عن استقرار الغيم المطر وهذا في الغالب والاقدير يستمر المطر والشمس  
 باقية وقد تعجب الشمس غير مطر وأصرح من ذلك رواية اصحق الاثنية بلفظ فطرنا يومنا ذلك ومن  
 الضد ومن بعد الغدو الذي يليه حتى الجمعة الأخرى وأما قوله سبتا فوقع لا كثر بلفظ السبت يعني أحد  
 الايام والمراد به الاسبوع وهو من تسعة الشئ باسم بعضه كما يقال جمعة فله صاحب النهاية قال ويقال  
 أراد قطعة من الزمان وقال الزين بن المنيرة فله سبتا أى من السبت الى السبت أى جمعة وقال الحب  
 الطبري مثله وزاد أن فيه تجوز لان السبت لم يكن ميذاً ولا الثاني منه سوى وانما عبر أنس بذلك لانه كان  
 من الانصار وكأفوا فجلوا روا اليهود فأخذوا بكبر من اصطلاحهم وانما هموا الاسبوع سبتا لانه أعظم  
 الايام عند اليهود كما أن الجمعة عند المسلمين كذلك وحكي النورى في الغيرة كتاب في الدلائل أن المراد  
 بقوله سبتا قطعة من الزمان وافظ ثابت الناس يقولون معنا من سبت الى سبت وانما السبت قطعة من  
 الزمان وأن الله اودى رواه بلفظ سبتا وهو تعجيب وتعجب بأن الله اودى لم ينفرد بذلك فقد وقع في رواية  
 الحوى والمحتلى هنا سبتا وكذا رواه سعيد بن منصور عن الدراودى عن شريك وثوابه أحد من  
 رواية ثابت عن أنس وكان من ادعيائه تعجيبا متبعا لجماع قوله سبتا مع قوله في رواية اسمعيل بن جعفر  
 الاثنية سبتا وليس بمعتدلان من قال سبتا أراد سبتا أيام تامة ومن قال سبتا أضاف أيضا ما ملقفا  
 من الجمعين وقد وقع في رواية مالك عن شريك فطرنا من جمعة الى جمعة ورواية للسنن قد امت جمعة  
 وفي رواية عبيدوس والثاقبي فيما أحكامه عياض سبتنا كما يقال جفتنا وهم من عزاه هذه الرواية لا يذرو  
 وفي رواية قتادة الاثنية فطرنا كما كذا ناضل الى منازلنا أى من كثرة المطر وقد تقدم المصنف في  
 الجمعة من وجه آخر بلفظ فخرنا فخرنا من الماء حتى أتينا منازلنا ولمسلم في رواية ثابت فأمطرنا حتى  
 رأيت الى جل حمة نفسه أن يأتي أهله ولان خزعة في رواية جسد حتى أهم الشاب القريب الدار  
 الرجوع الى أهله والمصنف في الأدب من طريق قتادة حتى سالت متاعب المدينة ومتاعب جمع متعب  
 بالمشقة وآخره موحدة مسبل الماء **(قوله ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة)** ظاهره أنه  
 غير الاول لان الذكر اذا تكررت دل على التعدد وقد قال شريك في آخر هذا الحديث هنا سالت  
 انسا أهوال جل الاول قال لا أدري وهذا يقتضي أنه لم يحزم بالتأخير فالظاهر أن اشاعة المذكورة  
 محمولة على الغالب لان أناس من أهل اللسان وقد تعددت وسباني في رواية اصحق عن أنس فقام ذلك  
 الى جل أو غيره وكذا القتادة في الأدب وقد تقدم في الجمعة من وجه آخر كذلك وهذا يقتضي أنه كان يسلك  
 فيه وسباني من رواية يحيى بن سعيد فأتى الى جل فقال يا رسول الله ومثله لا في عوانة من طريق حفص  
 عن أنس بلفظ فأتانا فظهر حتى جاز ذلك الاعرابي في الجمعة الأخرى وأصله في مسلم وهذا يقتضي الجزم  
 بكونه واحدا فقل أنسا ذكره بعد أن نسيه أو نسيه بعد أن كان ذكره يؤيد ذلك واية البهيقي في  
 الدلائل من طريق يزيد بن عبيد الله السلمي قال لما قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة تبوك  
 أنما وفدي في فزارة وفيه خارجة من حصن أخو عيشة قدموا على ابل جحاف فقالوا يا رسول الله ادع لنا  
 ربك لأن يعقبا فذكر الحديث عرفه فقال اللهم اسق بلدك وجمعتنا واشركك اللهم اسقنا عياضا مغبيا

مثل الترس فلما سقطت  
 السماء انتشرت ثم أمطرت  
 قال والله ما رأينا الشمس  
 سبتا ثم دخل رجل من ذلك  
 الباب في الجمعة المقبلة  
 ورسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قائم خطب فاستقبله  
 قائما فقال يا رسول الله



من يأمر يعاطفوا ساعا فاجل غير أجل نافعاً غير ضار اللهم سقار حجة لا سقار عذاب اللهم اسقنا الغيث  
 وانصرنا على الاعداء وفيه قال فلا والله ما ترى في السماء من قرعة ولا مصاب وما بين المصعد وسلع من  
 بناء فذكر نحو حديث أنس بن مائة وفيه قال الرجل يعني القيس أنه يستحق لهم هلكت الاموال  
 الحديث كذا في الاصل واما احران السائل هو خارجة المذكور لكونه كان كبير الوغد ولذلك سمى  
 من بينهم واقه اعلم وأدات هذه الرواية صفة الغناء المذكور والوقت الذي وقع ذلك فيه (قوله  
 هلكت الاموال وانقطعت السبل) أي بسبب غير السبب الاول والمراد أن كثرة الماء انقطع المرمى  
 بسببها فهلك المواشي من عدم المرمى وأولدم ما يكتفيهم من المطر ويصل على ذلك قوله في رواية سعيد بن  
 شريك عند القسائي من كثرة الماء وأما انقطاع السبل فلتعذر سبل الطرق من كثرة الماء وفي رواية  
 جيد عند ابن خزيمة واحتسب الركب ان وفي رواية ملك عن شريك تهتمت السيوت وفي رواية احمق  
 الآتية هدم البناء وغرق المال (قوله فادع الله بحسبها) يجوز في بحسبها الضم والكون ولكن شئني  
 هنا أن يحسبها والاضطرير يعود على المطر أو على السحاب أو على السماء والعرب تطلق على المطر ماء  
 ووقع في رواية سعيد بن شريك أن يحسبها عن الماء وفي رواية أحمد بن مطر عن ثابت أن يرفعها عنها  
 وفي رواية قتادة في الأدب فادع ربك أن يحسبها عن الماء وفي رواية ثابت فادع ربك في رواية جيد  
 لسرعة ملال ابن آدم (قوله فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه) تقدم الكلام عليه قريباً (قوله  
 اللهم حوالينا) بفتح اللام وفيه حذف تقديره اجل أو أمطر والمراد به صرف المطر عن الابنية والدور  
 (قوله ولا علينا) فيه بيان المراد بقوله حوالينا لا اننا نشل الطرق التي حولهم فأراد اخراجها بقوله  
 ولا علينا قال الطبري في ادخال لوانها معنى لطيف وذلك انه لو أسقطها كان مستغنياً لا كلام وما  
 معهما فقط ودخل الواو يقضي أن طلب المطر على المذكورات ليس مقصود العينة ولكن ليكون  
 وقاية من أذى المطر فليت الواو انحصاراً للعطف ولكنها لتعليل وهو قوله لهم تجوع الحر ولا تأكل  
 بشد يمان الجوع ليس مقصود العينة ولكن لكونه مانعاً من الرضاع بأجرة اذ كانوا يكرهون ذلك  
 أنفاً اه (قوله اللهم على الاكلام) فيه بيان المراد بقوله حوالينا لا اكلام بكسر الهمزة وقد تفرغ وعند  
 جمع أكمة بضمها قال ابن البرقي هو الثراب المتجمع وقال الداودي هي أكبر من الكدية وقال القزاز هي  
 التي من حجر واحد وهو لؤلؤ الخليل وقال الخطابي هي الهضبة الضخمة وقيل الجبل الصغير وقيل ما ارتفع  
 من الارض وقال الثعالبي الا كة أعمى من الرابية وقيل دوماً (قوله الطراب) بكسر المعجمة وآخره  
 موحدة جمع طرب بكسر الراء وقد سكن وقال القزاز هو الجبل المنبسط ليس بالعالي وقال الجوهري  
 الرابية الصغيرة (قوله ولا اودية) في رواية مالك بطون الاودية والمراد بها ما يتصل فيه الماء ليتفرق  
 به قالوا لم تسمع أفعله جمع فاعل الا الاودية جمع واد وفيه نظر وزاد مالك في روايته دور وس الجبال (قوله  
 فانقطع) أي السماء والسحاب الماطرة والمعنى أنها أمسكت عن المطر على المدينة وفي رواية مالك  
 فانجابت عن المدينة انجابت الثوب أي خرجت عنها كما يخرج الثوب عن لباسه وفي رواية سعيد بن  
 شريك تخاهوا لأن تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فترق السحاب حتى ما ترى منه شيئاً والمراد  
 بقوله ما ترى منه شيئاً أي في المدينة وليس في رواية حفص فقلت رأيت السحاب يفرق كأنه الملاحين  
 تطوى والملاحيم الميم والقصر قد جمع ملاء وهو ثوب معروف وفي رواية قتادة عند المصنف فقلت  
 رأيت السحاب ينقطع عينا ونملا لا يعطرون أي أهل النواحي ولا يعطرون أهل المدينة وله في الأدب لجعل  
 السحاب ينصدع عن المدينة وزاد فيه برهم الله كرامة نبيه واجابة دهون قوله في رواية ثابت عن أنس  
 فتكشفت أي تكشفت غططه فطر حول المدينة ولا تعطر بالمدينة قطرة فنظرت الى المدينة وانما المثل  
 الاكليل ولا حدم هذا الوجه فتعقرو ما فوق رؤسنا من السحاب حتى كأننا اكليل والاكليل بكسر  
 الهمزة وسكون الكاف كل شيء دار من جوانبه واشهر لما يوضع على الرأس فيصيط بها وهو من ملابس

هلكت الاموال وانقطعت

السبل فادع الله بحسبها

قال فرقع رسول الله صلى

الله عليه وسلم يديه ثم قال

اللهم حوالينا ولا علينا

اللهم على الاكلام حوالينا

والطراب والادوية

وصنابت الشجر قال

فانقطع وتر جنانا حتى

في الشمس قال شريك

فألت أنسا أهو الرجل

الاول قال لا أدري

المالك كالتاج وفي رواية أصح عن أنس قاتشير بيده إلى ناحية من الصحاب الإفرت حتى صارت  
 المدينة في مثل الجوبة والجوبة بفتح الجيم ثم الموحدة وهي الحفرة المستديرة الواسعة والمراد بها هنا  
 القرعة ثم الصحاب وقال الخطابي المراد بالجوبة هنا القرس وضبطها ابن بن المنير بفتح السين بنون بدل  
 الموحدة ثم فسره بالشئ إذا ظهرت في خلال الصحاب لكن جزم عياض بأن من قاله بنون فقد حذف  
 وفي رواية أصح من أن يادة أيضا وسال الوادي وادي قناة شهر أو قناة بفتح القاف والتون الخفيفة  
 علم على أرض ذات مزارع ناحية أحدو وأدحا أحدو بفتح الهمزة المشهورة قاله الخطابي وذ كرهم بن  
 الحسن الخزرجي في أخبار المدينة بإسناده أن أول من عماد وادي قناة تبع الجاني لما قدم يثرب قبل  
 الاسلام وفي رواية له أن تبعاً بعث واثداً ينظر إلى مزارع المدينة فقال تطرت فإذا ثمانية حب ولا ثنية  
 والجرف حب وتين والمزارع يعني جمع حرة بمهملتين لا حب ولا تين اه وتقدم في الجمعة من هذا الوجه  
 وسال الوادي قناة وأعرب بالضم على البدل على أن قناة اسم الوادي ولعله من نوعية الشئ باسم ما جاوره  
 وقرأت بخط الرضى الشاطبي قال الفقهاء قوله بالنصب والتونين يتوهمونه ثمانية من القنوات وليس  
 كذلك اه وهذا الذي ذكره قد جزم به بعض الشراح وقال هو على التشبيه أي سال مثل القناة  
 وقوله في رواية المذكورة الأحداث بالجوده بفتح الجيم المطر الغزير وهذا يدل على أن المطر اسحق فيما  
 سوى المدينة فقد شكل بأنه لم يزل أن قول السائل هلكت الأموال وانقطعت السبل لم يرفع الا هلاك  
 ولا القطم وهو خلاف ما طوره ويمكن الجواب بأن المراد أن المطر اسحق حول المدينة من الأكام والظراب  
 وبطن الأودية لأن الطرق المسلوكة ووقوع المطر في بقعة دون بقعة كثيرة ولو كانت تجارها وإذا  
 جاز ذلك جاز أن يكون جملها شبيهة أما كن تكنها وترعى فيها بحيث لا يضرها ذلك المطر فيزول الاشكال وفي  
 هذا الحديث من القوافي ما تقدم جواز مكاملة الامام في الخطبة للباحة وفيه القيام في الخطبة وأنها  
 لا تنقطع بالكلام ولا تنقطع بالمطروفة قيام الواحد بأمر الجماعة وأعمالها يشتر ذلك بعض أكابر الصحابة  
 لأنهم كانوا يسلكون الأدب بالتسليم وترك الابتداء بالسؤال ومنه قول أنس كان يجهننا نبي الرجل  
 من البادية فيسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم وسؤال الدعاة من أهل الخير ومن يرضى منه القبول  
 واجابتهم بذلك ومن أدبه بالاحال لهم قبل الطلب لفصيل الرقة المقنضية للصحة التوجه فترجى الاجابة  
 عنده وفيه تكرار الدعاة ثلاثاً وأدخل دواعي الاستسقاء في خطبة الجمعة والدعاة على المنبر ولا تقوم بل فيه  
 ولا استقبال والاجتزاء بصلاة الجمعة من صلاة الاستسقاء وليس في السابق ما يدل على أنه هو اجمع الجمعة  
 وفيه علم من أعلام النبوة في اجابة الله دعاء نبيه عليه الصلاة والسلام عقبه أو معه ابتداء في الاستسقاء  
 وانتهى في الاستسقاء ومثال الصحاب أمره بمجرد الإشارة وفيه الاربع في الدعاة حيث لم يدع رفع المطر  
 مطلقاً لاحتمال الاحتياج في استمراره فاحترق فيه بما يقتضي رفع الضرر وإبقاء النفع ويستنبط منه  
 أن من أتم الله عليه نعمة لا ينبغي له أن يستخطها العارض بعرض فيها بل يسأل الله في ذلك العارض  
 وإبقاء النعمة وفيه ان الدعاة برفع الضرر ولا ينافي التوكل وان كان مقام الأفضل التفرغ لانه صلى الله  
 عليه وسلم كان طالباً وقع لهم من الجسد وأخر السؤال في ذلك فهو يضال به ثم أجابهم إلى القائل  
 سألو في ذلك بينا للعباد وتقرر السنة هذه العبادة الخاصة أشار إلى ذلك ابن أبي جرة فتح الله وفيه  
 جواز تنسب الخطيب على المنبر نحيباً من أحوال الناس وجواز الصياح في المسجد بسبب الحاجة المقنضية  
 لذلك وفيه لتأكيده الكلام ويحتمل أن يكون ذلك جرى على لسان أنس بغير قصد العيب واستدل  
 به على جواز الاستسقاء بغير صلاة مخصوصة على أن الاستسقاء لا يشرع فيه صلاة ما لا يؤل فقال به  
 الشافعي وكرهه سفيان الثوري وأما الثاني فقال به أبو حنيفة كما تقدم وتعبين الذي وقع في هذه  
 الفصة بمجرد دعا لا ينافي مشروعية الصلاة لها وقد بينت في واقعة أخرى كما تقدم واستدل به على  
 الاكتفاء بدعاء الامام في الاستسقاء قاله ابن بطال وتعب عيسى بن أبي بكر واية يحيى بن سعيد ورفع الناس

(باب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة) حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا حماد بن عيسى بن جعفر عن شريك عن أنس بن مالك أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة من باب كان نحو دار القضاء ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم خطب فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً ثم قال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يغفرنا فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم أغثنا اللهم أغثنا اللهم أغثنا قال أنس ولا والله ما تروى في السماء من مصاب ولا قرعة وما يئنا من بيت ولا دار قال فطلعت من وراءه مصاباً مثل الترس فلما قسفت السماء انتشرت ثم أمطرت فلا والله ما رأينا الشمس شيئاً ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم خطب فاستقبله قائماً فقال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله عسكها فقال فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الأكام والطراب وبطون الأودية ومنابت الشجر قال فطلعت وشربنا غش في الشمس قال شريك سألت أنس بن مالك أهو الرجل الأول فقال (٣٤٧) ما أدري (باب الاستسقاء على المنبر) حدثنا مسدد قال

حدثنا أبو عروانة عن قتادة عن أنس قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة إذ جاء رجل فقال يا رسول الله خطب المطر فادع الله أن يسقينا فخطب قائماً كذا أن نصل إلى منازلنا فمطرنا فخطب إلى الجمعة المقبلة قال فقام ذلك الرجل أو غيره فقال يا رسول الله ادع الله أن يصرف عنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا علينا قال ففقدوا آباً والصاب ينقطع عينا وشمالاً مطرون ولا يحطرو أهل المدينة (باب من أكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء) حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن شريك بن عبد الله عن أنس قال جاء رجل

أخبرهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعون وقد استدبل به المصنف في الدعوات على رفع اليدين في كل دعاء وفي الباب عدة أحاديث جمعها المنذري في جزء مفرد وأورد منها النووي في سبعة الصلوات في شرح المهذب وقد رتلتنا في حديثنا وسند كروجه الجمع بينها وبين قول أنس كان لا يرفع يديه إلا في الاستسقاء بعد أربعة عشر باباً إن شاء الله تعالى وفيه جواز الاستسقاء للمعاجة وقد ترجمه البخاري بعد ذلك ﴿قوله باب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة﴾ وأورد فيه حديث أنس المذكور من طريق إسماعيل بن جعفر عن شريك المذكور وقد تقدمت فوائده في الذي قبله وقوله في يوم الجمعة في روايته كروية يوم الجمعة بالتشكير ﴿قوله باب الاستسقاء على المنبر﴾ وأورد فيه الحديث المذكور أيضاً من رواية قتادة عن أنس وقد تقدمت فوائده أيضاً ﴿قوله باب من أكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء﴾ وأورد فيه الحديث المذكور أيضاً من طريق مالك عن شريك وقد تقدمت فوائده أيضاً وقوله في خطب المطر في رواية الأصلية فادع الله بدل فادعوا كل من القطنين مقدر في الحديث كرفته وفيه تعقب على من استدبل بملن بقول لا تشرع الصلاة للاستسقاء لأن الظاهر ما تضمنته الترجمة ﴿قوله باب الدعاء إذا انقطعت السبل من كثرة المطر﴾ وأورد فيه الحديث المذكور أيضاً من طريق أخرى عن مالك وقد تقدمت فوائده ومرواه بقوله من كثرة المطر أرى سائر ما ذكر في الحديث مما يشرح الاستسقاء عند وجوده وظاهره أن الدعاء بذلك متوقف على سبق السبق أو كلام في الثاني في الأم واقعه زاد أنه لا بأس بالخروج للاستسقاء ولا الصلاة ولا تحويل الرداء بل يدعى بذلك في خطبة الجمعة أو في أعقاب الصلاة وفي هذا تعقب على من قال من الشافعية أنه ليس قول الدعاء المذكور في أثناء خطبة الاستسقاء لأنه لم يرد به السنة ﴿قوله باب ما قيل إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحول رداءه﴾ إنما عرئته بلفظ قيل مع صحة الخبر لأن الذي قال في الحديث ولم يذكروا أنه حول رداءه يحتمل أن يكون هو الراوي عن أنس أو من دونه فلاجل هذا التردد لم يحزم بالحكم وأيضاً ففكرت الراوي عن ذلك لا يقتضي في الوقوع أو ما يقتضيه بقوله يوم الجمعة فليبين أن قوله في بعض باب تحويل الرداء في الاستسقاء أي الذي يقام في المصلح وهذا السياق الذي أورد المصنف هذا الحديث في هذا الباب مختص جداً وسيأتي مطولاً من الوجه المذكور بعد اتى عشر باباً وفيه خطب على المنبر يوم الجمعة ﴿قوله باب إذا استسقوا إلى الإمام ليستسقى لهم

إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلكت المواشي ونقطت السبل فخطب قائماً من الجمعة إلى الجمعة ثم جاء فقال تهدمت البيوت ونقطت السبل وهلكت المواشي فادع الله عسكها فقال اللهم على الأكام والطرابيع الأودية ومنابت الشجر فاجابت عن المدينة انجيب الثوب (باب الدعاء إذا انقطعت السبل من كثرة المطر) حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن شريك بن عبد الله بن أبي رخر عن أنس بن مالك قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هلكت المواشي وانقطعت السبل فادع الله فدار رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطروا من جهة إلى جهة فقام رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله تهدمت البيوت ونقطت السبل وهلكت المواشي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم على رؤس الجبال والأكام وبطون الأودية ومنابت الشجر فاجابت عن المدينة انجيب الثوب (باب ما قيل إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحول رداءه في الاستسقاء يوم الجمعة) حدثنا الحسن بن شريك قال حدثنا معاذ بن عمر عن من الأرواحي عن إسماعيل بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن رجلاً شكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم هلاك المال وجهه فقال فادع الله ليستسقى ولم يذكروا أنه حول رداءه ولا استقبل القبلة (باب إذا استسقوا إلى الإمام ليستسقى لهم

يردهم) حدثنا عبد الله  
ابن يوسف قال أخبرنا  
مالك عن شريك بن عبد  
الله بن أبي غر عن أنس بن  
مالك أنه قال جاء رجل  
إلى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقبل بأرسول  
الله هلكت المواشي  
وتقطعت السبل فادع  
الله فداها الله فطرامن  
الجمعة إلى الجمعة فجاء  
رجل إلى النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال يا رسول  
الله تهمدت البيوت  
وتقطعت السبل وهلكت  
المواشي فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اللهم  
على ظهور الجبال والأكام  
وبطون الأودية ومنابت  
الشجر فليجاب عن  
المدينة انجاب الثوب  
(باب إذا استشفع  
المشركون بالمسلمين عند  
القطع) حدثنا محمد بن  
كثير عن سفيان قال حدثنا  
منصور والاعمش عن  
أبي القصي عن مسروق  
قال أنبت ابن مسعود  
فقال أن قرشا أبطوا  
من الإسلام فداهم  
التي صلى الله عليه وسلم  
فأخذتهم منه حتى هلكوا  
فما أكلوا المدينة والعظام  
فجاءه أبو سفيان فقال  
يا محمد جئت تأمر بصلوة  
الرحم وأن قومك هلكوا  
فأدع الله تعالى فقرأ فاتق  
يوم تأتي السماء بطلان  
مبين الآية ثم نادوا إلى

يردهم) أو ردفه الحديث المذكور من وجه آخر عن مالك أن ضاقل الزين بن المنير تقدم له باب سؤال  
الناس الإمام إذا قطعو أو الفرق بين الترجتين أن الأولى لبيان ما على الناس أن يفعلوه إذا احتاجوا إلى  
الاستسقاء والثانية لبيان ما على الإمام من اجابة وسؤالهم ﴿قوله﴾ (باب إذا استشفع المشركون  
بالمسلمين عند القطع) قال الزين بن المنير ظاهر هذه الترجة منع أهل الذمة من الاستبداد بالاستسقاء  
كذلك قال ولا يظهر وجه المنع من هذا اللفظ واستشكل بعض شيوخنا ما يفتي به حديث ابن مسعود للترجة  
لان الاستشفاع اغماق وعقب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم عليهم بالقطع ثم سئل أن يدعو برفع ذلك  
فقبل فظنير أن يكون امام المسلمين هو الذي دعا على الكفار بالجذب فأجيب فجاءه الكفار بأسألونه  
الهاء بالقبية اتهمى ومحصله أن الترجة أعم من الحديث ويمكن أن يقال هي مطابقة لما وردت فيه  
وبلى بها قبية الصور إذا لا يظهر الفرق بين ما إذا استشفعوا بسبب داهنه أو بابتلاء الله لهم بذلك فان  
الجامع بينهما ظهور الخضوع منهم والخلة فيهم في التماسهم منهم الدعاء لهم برفع من مطالب الشرع  
ويجوز أن يكون ما ذكره شيخنا هو المذهب في حذف المصنف جواب إذا من الترجة ويكون التقدير في  
الجواب مثلاً أياهم مطلقاً أو أياهم بشرط أن يكون هو الذي دعا عليهم أو ليبيحهم إلى ذلك أصلاً ولا  
دلالة فيما وقع من النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة على مشروعيتها ذلك لغيره إذا اظهر أن ذلك  
من خصائصه لا خلاصه على المصلحة في ذلك بخلاف من بعده من الأئمة ولعله حذف جواب إذا لوجود  
هذه الاحتمالات ويمكن أن يقال إذا رجا امام المسلمين رجوعهم عن الباطل أو وجود نفع عام للمسلمين  
شرع دعاءهم والله أعلم (قوله من مسروق قال أنبت ابن مسعود) سيأتي في تفسير الروم بالاسناد  
المذكور في أوله ينسجوا رجل يحدث في كندة فقال يجي دخان يوم القيامة قد كرا القصة وفيها فخرنا  
فأنبت ابن مسعود الحديث (قوله فقال أن قرشاً أبطوا) سيأتي في الطبري المذكور انكار ابن  
مسعود لما قاله القاص المذكور وسند كوفي تفسير سورة الدخان لما وقع لنا في نسخة القاص المذكور  
وأقوال العلماء في المراد بقوله تعالى فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين مع قبية شرح هذا الحديث  
وتقتصر في هذا الباب على ما يتعلق بالاستسقاء ابتداء وانتهاء (قوله فدعاهم عليهم) تقدم في أوائل  
الاستسقاء صفة ما دعا به عليهم وهو قوله اللهم سبعاً كسيع يوسف وهو منصوب بفعل تقديره أسألك  
أوساط عليهم وسيأتي في تفسير سورة يوسف بلفظ اللهم أكفنيهم سبع كسيع يوسف وفي سورة الدخان  
اللهم أعي عليهم إلى آخره وأما الدعاء على أن ابتدأ دعاء النبي صلى الله عليه وسلم على قرش بذلك  
كان عقب طرحهم على ظهره على الجوز الذي تقدمت قصته في الطهارة وكان ذلك بمكة قبل الهجرة  
وقد دعا النبي صلى الله عليه وسلم عليهم بذلك بعد ما بالدينه في القنوت كما تقدم في أوائل الاستسقاء  
من حديث أبي هريرة لا يلزم من ذلك اتحاد هذه القصص إذا لما أن يدعو بذلك عليهم مراراً والله أعلم  
(قوله فجاءه أبو سفيان) يعني الاموي والدماوية واطهاراً من يحشمه كان قبل الهجرة لقول ابن  
مسعود ثم ودوا فذلك قوله يوم تبشيط البطشة الكبرى يوم بدر ولم ينقل أن أباسفيان قدم المدينة قبل  
بدر وعلى هذا فحينئذ أن يكون أبو طالب كان حاضر ذلك لذلك قال أبو ايض بنسفي النعمان وجهه  
البيت لكن سيأتي بعدهما بغير ما يدل على أن القصة المذكورة وقعت بالدينه فان لم يحمل على التعدد  
والا فهو مثل كل جده والله المستعان (قوله جئت تأمر بصلوة الرحم) يعني والذين هلكوا بداهاتك من  
ذوي رحلك فينبغي أن تصل رجلاً بالدعاء لهم ولم يقع في هذا السياق التصريح بأنه دعاهم وسيأتي هذا  
الحديث في تفسير سورة ص بلفظ فكذب عنهم ثم نادوا في سورة الدخان من وجه آخر بلفظ فاستسقى  
لهم فسقوا ونحوه ورواية أسباط الملقبة (قوله بدخان مبين الآية) سقط قوله الآية لغير أبي ذر  
وسيأتي ذكر قبية اختلاف الرواية في تفسير سورة الدخان (قوله يوم تبشيط البطشة الكبرى)  
زاد الأسبيلي بقية الآية (قوله زاد أسباط) هو ابن نصر وهو من زعم أنه أسباط بن محمد

(قوله عن منصور) يعني بإسناده المذكور قوله إلى ابن مسعود وقد وصله الجوزي والبيهقي من رواية على ابن ثابت على أسباط بن نصر عن منصور وهو ابن المغيرة عن أبي الضحى عن مسروق عن ابن مسعود قال لما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الناس ادباراً فذكر نحو الذي قبله وزاد لجاهه أوسقيان وناس من أهل مكة فقالوا يا محمد انك تزعم أنك بعثت رجلاً وان قومك قد هلكوا فإدع الله لهم فهداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فسقوا الغيث الحديث وقد أشار وأيقولهم بعثت رجلاً إلى قوله تعالى وما أرسلناك إلا رجلاً عالمين (قوله فسقوا الناس حولهم) كذا في جميع الروايات في الصحيح بضم السين والقاف وهو على لغة بني الحارث وفي رواية البيهقي المذكورة فأسق الناس حولهم زاد بعد هذا قال يعني ابن مسعود لقد حضرت آية الله الخان وهو الجوع الخ وقد تعقب الله داود وغيره هذه الزيادة ونسبوا أسباط بن نصر إلى الغلط في قوله وشكا الناس كثرة المطراخ وزعموا أنه أدخل حديثاً في حديث وان الحديث الذي فيه شكوى كثرة المطر وقوله اللهم حوالينا ولا علينا يمكن في قصة قرش وانما هو في القصة التي رواها أنس وليس هذا التعقب عندي بجيد لأما أن يقع ذلك في خبرين الدليل على أن أسباط بن نصر لم يخط ما ساق في تفسير الخان من رواية أبي معاوية عن الأعمش عن أبي الضحى في هذا الحديث فقول يارسل الله استسقى الله لمصر فأنشد هلكت قال لمصر فاستسقى فسقوا اه وانقال فقبل يظهر لي أنه أوسقيان لما ثبت في كثير من طرق هذا الحديث في الصحيحين فجاهه أوسقيان ثم وجدت في اللآل للبيهقي من طريق شاذة عن شعبه عن عمر بن مرة عن سالم عن أبي الجعد عن شرحبيل بن السمط عن كعب بن مرة أروى عن كعب قال دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم على مصر فأتاه أوسقيان فقال ادع الله لقومنا فأنهم قد هلكوا ورواه أحمد وابن ماجه من رواية الأعمش عن عمر بن مرة بهذا الاسناد عن كعب بن مرة وروى عنه أوسقيان قال جاء رجل فقال استسقى الله لمصر فقال انك تجرى، ألمصر قال يارسل الله استنصرت الله فنصرك ودعوت الله فأجابك فرقم يديه فقال اللهم استنصرتك مغياهم يعاصم بأطعما جلا غير الرب فأنعاه غير ضار قال فاجيبوا بالبشوات أن قومك شكا اليه كثرة المطر فقالوا قد تدمت البيوت فرقم يديه فقال اللهم حوالينا ولا علينا نجعل السحاب ينقطع عنا، لا يظهر بذلك أن هذا الرجل المجهل المقول له انك تجرى، هو أوسقيان لكن يظهر لي أن فاعل قال يارسل الله استنصرت الله الخ هو كعب بن مرة روى هذا الخبر لما أخرجه أحمد وأبو داود الحاكم من طريق شعبة أيضاً عن عمر بن مرة بهذا الاسناد إلى كعب قال دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم على مصر فأتته فقلت يارسل ان الله قد نصرك وأعطاك وأعطاك واتحابك وان قومك قد هلكوا الحديث فقل هذا كان أوسقيان وكما حضر اجتماعهم أوسقيان بشى وكعب بشى فدل ذلك على اتحادهما وقد ثبت في هذه ما ثبت في ذلك من قوله انك تجرى، ومن قوله فقال اللهم حوالينا ولا علينا وغير ذلك وظاهر بذلك أن أسباط بن نصر لم يخط في الزيادة المذكورة ولم ينتقل من حديث إلى حديث وسباق كعب بن مرة بشعر بأن ذلك وقع في المدينة بقوله استنصرت الله فنصرك لان كلامهما كان بالمدينة بعد اللهجرة لكن لا يلزم من ذلك اتحادهما هذه القصة مع قصة أنس بل قصة أنس واقعة أخرى لان في رواية أنس فلم يزل على المنبر حتى مطروا وفي هذه فما كان الاجمة أو نحوها حتى مطروا والسائل في هذه القصة غير السائل في تلك فهما قصتان ووقع كل منهما طالب الله بما لا يستقام ثم طلب الله بالاستسقاء وان ثبت أن كعب بن مرة ألقى قبل الهجرة حمل قوله استنصرت الله فنصرك على النصرياجاة دعائه عليهم وزال الاشكال المتقدم والله أعلم وإنى لا أكثر في معنى كثرة أقدم الدعا على تغليب ما في الصحيح بمجرد التوجه مع امكان التصويب عند التأمل والتعقب عن الطرق جميع ما ورد في الباب من اختلاف اللفاظ فنه الحمد على ما علم وأنتم (قوله باب الدعاء اذا كثرت المطر حوالينا ولا علينا) كان التقدير أن يقول حوالينا وتكافئه الكرماني أعرباً آخر وأورد فيه حديث أنس من طريق ثابت عنه وقد تقدم

عن منصور فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسقوا الغيث فأطقت عليهم سحبا وشكا الناس كثرة المطر قال اللهم حوالينا ولا علينا فأنشدت الصلاة عن رأسه فسقوا الناس حولهم (باب الدعاء اذا كثرت المطر حوالينا ولا علينا) حدثني محمد بن أبي بكر قال حدثنا معمر بن عبيد الله عن ثابت عن أنس رضي الله عنه أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحلب يوم الجمعة فقام الناس فصاحوا فقالوا يارسل الله قط المطر واحموت الشجر وهلكت البهائم فادع الله أن يسقينا فقال اللهم استنصرتك ومن أوم الله ماري في السماء فرقمه من سحاب فقتلت مهابة فأمرت ونزل عن المنبر فصلى فلما انصرف لم يزل المطر إلى الجمعة التي تليها فلما ظلم الذي صلى الله عليه وسلم يحلب صاوحا اليه تدمت البيوت وأقطعت السبل فادع الله بحسبها عنا فقبس النبي صلى الله عليه وسلم وقال اللهم حوالينا ولا علينا فكشفت المدينة فجعلت تظفر حولها وأما قطر بالمدينة قطرة فنظرت إلى المدينة وانما في مثل الاكل

الكلام عليه مستوفى وانما اختار لهذه الترجمة رواية ثابت لقوله فيها وما تظن بالمدنية قطرة لان ذلك  
أبلغ في انكشاف المخر وهذه اللفظة لم تنع الا في هذه الرواية وقوله فيها وانكشفت كذا لا أكثر  
ولكرمة فكشفت على البناء المجهول ﴿ قوله باب الطحا في الاستسقاء فانما ﴾ أي في النطقة وغيرها  
قال ابن بطال الحكمة فيه كونه حال خشوع واثابة فتناسبه القيام وقال غيره القيام شعار الاعتناء  
والاهتمام والداة أهم أعمال الاستسقاء فتناسبه القيام ويحتمل أن يكون ظاهرا لبراه الناس فيقتدوا بما  
يصنع ﴿ قوله وقال لنا أبو نعيم ﴾ قال الكرماني تبعه غيره الفرق بين قال لنا وحديثنا أن القول يستعمل  
فيما يسمع من الشيخ في مقام المذاكرة والتحديث فيما يسمع في مقام التعميل اه لكن ليس استعمال  
البخاري لذلك مقصرا في المذاكرة فانه يستعمل فيما يكون ظاهرا للوضوء وما يصلح للمناجات لخص  
سيفه التحديث لما وضع الكتاب لآله من الأصول المرفوعة والدليل على ذلك وجود كثير من الأحاديث  
التي عبر فيها في الجامع بصفة القول معارفها بصفة التحديث في تصانيفه الخارجية عن الجامع ﴿ قوله  
عن زهير ﴾ هو ابن معاوية أبو خنيسة الجعفي وأبو اسحق هو السبيعي ﴿ قوله يخرج عبد الله بن يزيد  
الانصاري ﴾ يعني إلى الصحراء يستق وذلك حيث كان أمرا على الكوفة من جهة عبد الله بن الزبير  
سنة أربع وستين قبل غلبة المختارين أبي عبيد عليا فترك ذلك ابن سعد وغيره وقد روى هذا الحديث  
قبيلته عن الثوري عن أبي اسحق قال بعث ابن الزبير إلى عبد الله بن يزيد الخطمي ان استسقى بالناس  
فخرج فخرج الناس معه وفيهم يزيد بن أرقم البراء بن هازب أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه وخالفه  
عبد الرزاق عن الثوري فقال فيه ان ابن الزبير يخرج يستسقى بالناس الحديث وقوله ان ابن الزبير هو  
الذي فعل ذلك ثم روي عنه واغما الذي فعله هو عبد الله بن يزيد بأمر ابن الزبير وقد وافق قبيلة عبد الرحمن بن  
مهدى عن الثوري على ذلك ﴿ قوله فقام بهم ﴾ في رواية أبي الوقت وأبو ذر لهم ﴿ قوله فاستسقى ﴾ في  
رواية أبي الوقت فاستسقى ﴿ فائدة ﴾ أورد الحديث في الجمع هذا الحديث فيما انفرد به البخاري وهو في  
ذلك وسيب عنه رواية مسلم وقعت في المغازي ضمن حديث ابن أرقم ﴿ قوله ثم صلى ركعتين ﴾ ظاهره  
أنه أخر الصلاة عن النطقة وصرح بذلك الثوري في رواية وخالفه شعبة فقال في روايته عن أبي اسحق  
أن عبد الله بن يزيد خرج يستسقى بالناس فصلى ركعتين ثم استسقى أخرجه مسلم وقد تقدم في أوائل  
الاستسقاء كروا الاختلاف في ذلك لأن الجمهور ذهبوا إلى تقديم الصلاة ومن اختار تقديم النطقة ابن  
المنذر وصرح الشيخ أبو حامد وغيره بأن هذا الخلاف في الاحتجاب لا في الجواز ﴿ قوله ولم يؤذن ولم يسم ﴾  
قال ابن بطال أجمعوا على ان لا أذان ولا إقامة للاستسقاء والله أعلم ﴿ قوله قال أبو اسحق وروى عبد  
الله بن يزيد النبي صلى الله عليه وسلم ﴾ كذا اللام كثر للعمى وروى عبد الله بن يزيد عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ثم وجدته كذلك في نسخة الصغى فان كانت روايته محفوظة أحتمل أن يكون المراد  
أنه رأى هذا الحديث بينه والظاهر أن مراده أنه روى في الجملة فوافق قوله رأى لان كلامه مما ثبت له  
العبارة أما جماع هذا الحديث فلا وقوله قال أبو اسحق هو موصول وقد رواه الامام علي بن رواية  
أحمد بن حنبل وعلي بن الجعد عن زهير وصرح بإفصاله إلى أبي اسحق وكان السري في إراده هذا الموقوف  
هنا كونه يقصر المراد بقوله في الرواية المرفوعة بعده فقدم الله فانما أي كان على رجله لا هي المتروكة والله  
أعلم ﴿ قوله باب الطهر بالقراءة في الاستسقاء ﴾ أي في صلاته ونقل ابن بطال أيضا الإجماع عليه  
﴿ قوله ثم صلى ركعتين يجهر ﴾ في رواية كريمة والاصلي جهر بلفظ الماضي ﴿ قوله باب كيف يحول  
النبي صلى الله عليه وسلم ظهره إلى الناس ﴾ أو رقبته الحديث المذكور وفيه غرور إلى الناس ظهره  
وقد استشكل لان الترجمة لكيفية التحويل والحديث دال على وقوع التحويل فقط وأجاب الكرماني  
بأن معناه حوله حال كونه داعيا وحول الزين بن المتير قوله كيف على الاستسقاء فقال لما كان التحويل  
المذكور لم يشين كونه من ناحية العين أو اليسار احتاج إلى الاستفهام عنه اه والظاهر أنه لما ثبت من

فانما وقال لنا أبو نعيم  
عن زهير عن أبي اسحق  
خرج عبد الله بن يزيد  
الانصاري وخرج معه  
البراء بن هازب وزيد بن  
أرقم رضي الله عنهم  
فاستسقى فقام بهم على  
رجليه على غير منبر  
فاستسقى ثم صلى ركعتين  
يجهر بالقراءة ولم يؤذن  
ولم يسم قال أبو اسحق  
ورأى عبد الله بن يزيد  
النبي صلى الله عليه وسلم  
حدثنا أبو الجان قال  
حدثنا شبيب عن الزهري  
قال حدثني عباد بن غيث أن  
هم وكان من أصحاب النبي  
صلى الله عليه وسلم أخبره  
أن النبي صلى الله عليه  
وسلم خرج بالناس يستسقى  
لهم فقام فقدم الله فانما ثم  
فوجه قبل النطقة وحول  
ودا ما فسقوا ﴿ باب الطهر  
بالقراءة في الاستسقاء ﴾  
حدثنا أبو نعيم قال حدثنا  
ابن أبي ذئب عن الزهري  
عن عباد بن غيث عن  
قال خرج النبي صلى الله  
عليه وسلم يستسقى فوجه  
إلى القبلة يدعو وحول  
رواه ثم صلى ركعتين  
يجهر فيها بالقراءة ﴿ باب  
كيف يحول النبي صلى الله  
عليه وسلم ظهره إلى الناس ﴾  
حدثنا آدم قال حدثنا ابن  
أبي ذئب عن الزهري عن  
عباد بن غيث عن  
رأى النبي صلى الله عليه  
وسلم يوم خرج يستسقى قال غول إلى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو

ثم حول رواه ثم صلى لنا ركعتين جهرا فيما بالراء (باب صلاة الاستسقاء ركعتين) حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا سليمان بن عبد الله  
ابن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عمه أن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فصلى ٣٥١ ركعتين وقلب رواه (باب

الاستسقاء في المصل) حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا قتيبان عن عبد الله بن أبي بكر مع عباد ابن تميم عن عمه قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى المصلى يستسقى واستقبل القبلة فصلى ركعتين وقلب رواه قال سفيان فأخبرني المسعودي عن أبي بكر قال جعل العيين على الشمال (باب استقبال القبلة في الاستسقاء) حدثنا محمد قال حدثنا عبد الوهاب قال حدثنا يحيى بن سعيد قال أخبرني أبو بكر بن محمد بن عباد ابن تميم أخبره أن عبد الله ابن زيد الأنصاري أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى المصلى وصلى وأتمها وأراد أن يدعو واستقبل القبلة وحول رواه قال أبو عبد الله عبد الله بن زيد هذا ما زني والاول كوفي وهو ابن يزيد (باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء) وقال أيوب ابن سليمان حدثني أبو بكر بن أبي أريس عن سليمان بن بلال عن يحيى ابن سعيد قال سمعت أنس بن مالك قال أتت رجل

الخير ذلك بأنه يقول هو على الخير لكن المستفاد من نخرج أنه التفت بجانبه الايمن لما ثبت أنه كان يصحبه التمن في شأنه كله ثم ان عمل هذا الصويل بعد فراغ الوعظ و ارادة الدعاء (قوله ثم حول رواه) ظاهره أن الاستقبال وقع سابقا للصويل الزاد وهو ظاهر كلام المشافى ووقع في كلام كثير من الشافعية أنه يحوله حال الاستقبال والفرق بين تحويل الظاهر والاستقبال أنه في ابتداء الصويل وأوسطه يكون مضرا حتى يبلغ الانحراف فإنه يصير مستقبلا (قوله باب صلاة الاستسقاء ركعتين) هو مجرور على البدل من صلاة الجهر وبالاضافة والتقدير صلاة ركعتين في الاستسقاء وهو عطف بيان أو منصوب بمقدر وقد تقدم حديث الباب في باب تحويل الرء وقوله فيه عن عمه أن النبي صلى الله عليه وسلم في رواه أي الوقت سمع النبي صلى الله عليه وسلم (قوله باب الاستسقاء في المصل) هذه الترجمة أخص من الترجمة المتقدمة فأول الاواب هو باب الخروج إلى الاستسقاء لانه أعم من أن يكون إلى المصلى و وقع في رواية هذا الباب تعيين الخروج إلى الاستسقاء إلى المصلى بخلاف تلك فتساب كل رواية ترجحها (قوله قال سفيان) هو ابن عيينة وهو متصل بالاسناد الاول وهو هم من زعم أنه معلق لكاري حيث علم على المسعودي في التذييل علامة التعليق فإنه عذبان ما به من وجه آخر عن سفيان عن المسعودي وكذا قول ابن ماجه القطان لا تدري من أخذه البخاري قال ولهذا لا يبدأ أحد المسعودي في رجاءه وقد نفيه ابن المواق بأن الظاهر أنه أخذه عن عبد الله بن محمد شفيقه فيه ولا يلزم من كونهم لم يعدوا المسعودي في رجاءه أن لا يكون وصل هذا الموضع عنه لانه لم يقصد الزاوية عنه وانما ذكرنا زيادة التي زادها استطرادا وهو كمال (قوله عن أبي بكر) يعني ابن محمد بن عمرو بن حزم بإسناده وهو عن عباد بن تميم عن عمه وزعم ابن القطان أيضا أنه لا يدري عن أخذ أبو بكر هذه الزاوية وقد بين ذلك ما أخرجه ابن ماجه وابن خزيمة من طريق سفيان بن عيينة وفيه بيان كون أبي بكر رواها عن عباد بن تميم عن عمه وكذا أخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان بن عيينة مينا قال ابن بطال حديث أبي بكر يدل على أن الصلاة قبل الخطبة لانه ذكر أنه صلى قبل قلب رواه قال وهو أخطب القصة من ولده عبد الله بن أبي بكر حيث ذكرنا خطبة قبل الصلاة (قوله باب استقبال القبلة في الاستسقاء) أي في أثناء الخطبة التي تقع من أجله في المصل (قوله حدثنا محمد) بين أوفد في روايته أنه ابن سلام (قوله حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد الحميد الثقفي (قوله خرج إلى المصلى يصلى) في رواية المصلى يدعو (قوله وأنه لما دعا وأراد أن يدعو) الثامن الراوى ويحتمل أنه يحيى بن سعيد فقد رواه السراج من طريق يحيى بن أيوب عنه بالمثل أيضا ورواه مسلم من رواية سليمان بن بلال عنه فلم يشك كما تقدم في باب تحويل الرء وكانه كان شافعية تاروه ويجزم به أخرى وتقدم الكلام على بقية فوائد هذا (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف (قوله عبد الله بن زيد هذا ما زني) يعني راوى حديث الاستسقاء (والاول كوفي وهو ابن زيد) كذا وقت هذه الزاوية رواية الكشمي وحده هنا والبق المواضع بها باب الدعاء في الاستسقاء فاما ما نفي عن عبد الله بن زيد حدثنا وعن عبد الله بن زيد حديثا فحسن بيان ظاهرهما حيث ذكرنا جميعا وأما هذا الباب فليس فيه لعبد الله بن زيد ذكر واصل هذا من تصرف الكشمي وكانه رأى في ورقة مفردة كتب في هذا الموضع احتياطا ويمكن أن يكون قوله الاول أي الذي مضى في باب الدعاء في الاستسقاء هو ابن زيد بزيادة الباء في أول اسم أبيه (قوله باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء) فثبت هذه الترجمة الرء على من زعم أنه يكتبي بدعاء الإمام في الاستسقاء وقد أئسنا إليه قريبا (قوله قال أيوب بن سليمان) أي ابن بلال وهو من شيوخ البخاري الا أنه ذكر هذه الطريق عنه بصيغة التعليق وقد وصلها الامماعلي وأبو نعيم والبيهقي من طريق أبي

أعرابي من أهل البدواي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة فقال يا رسول الله هلكت الماشية هذه الغنم هذه النعام هذه الناس فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه يدعو ورفع الناس أيديهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعون قال فأخرجنا من المسجد حتى مطرنا فاما

اسماعيل الترمذي عن ايوب وقد تقدم الكلام على بقية المتن في باب تحويل الرداء **«قوله فأتى الرجل**  
**الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله بشق المسافر»** كذا الاكثر بفتح الموحدة وكسر  
 المجهمة بعدها قاف واختلف في معناه فوقع في البخاري بشق أى مل وحكى الخطابي انه وقع فيه بشق اشتد  
 أى اشتد عليه الضرر وقال الخطابي بشق ليس بشئ وإنما هو لثق بغير يلام ومثله بدل الموحدة والشين  
 يقال لثق الطريق أى صار ذوا حبل ولثق الثوب اذا آسأ به نداء المطر (قلت) وهو رواية أبي اسمعيل  
 التي ذكرناها قال الخطابي ويحتمل أن يكون مشق بالميم بدل الموحدة أى صارت الطريق زلقه ومنه  
 مشق الخط والميم والياء متقاربان وقال ابن بطال بل لمجد ليشق في لغة معنى وفي نوادر الجساني نشق  
 بالنون أى نسب انتهى وفي النون والقاف من يحمل اللفظ لابن فارس وكذا في الصحاح نشق الطي في  
 الحباله أى علق فيها ورجل نشق اذا كان ممن يدخل في أمور لا يخلص منها ومقتضى كلام هؤلاء ان الذي  
 وقع في رواية البخاري خفيف وليس كذلك بل له وجه في اللغة لا كما قالوا في المنهك لكرع مشق بفتح  
 الموحدة تأخر ولم تقدم فعلى هذا فعلى بشق هنا ضعف عن السقوط وعجز عنه كصف الباشق وعجزه عن  
 الصيد لانه نمر الصيد ولا يصيد وقال أبو موسى في ذيل القريب الباشق طائر معروف فلو اشتق منه  
 فعل فقل بشق لما منع قال وقال بشق التوبو بشكه قطعه في خفه فعلى هذا يكون معنى بشق أى  
 قطع بمن السير انتهى كلامه وأما لوقوع في بعض الروايات بشق بموحدة ومثله فلم أره في شيء مما اتصل  
 بنا وهو خفيف فان البشق الانقباض ولا معنى له هنا **«قوله وقال الاويسى»** هو عبد العزيز بن عبد الله  
 وكبره في آخر الباب الذي بعده وسقط الباقين رأسا لانه مذكور عند الجميع في كتاب الدعوات وقد  
 وصله أبو نعيم في المستخرج كإسباني الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى **«قوله باب رفع الامام بعده في**  
**الاستسقاء»** ثبتت هذه الترجمة في رواية الهروي والمسنق قال ابن رشد مقصوده بتكرار رفع الامام  
 بعده وان كانت الترجمة التي قبلها تفهم منه لنفسه فائدة زائدة وهي انه لم يكن يفعل ذلك الا في الاستسقاء  
 قال ويحتمل أن يكون قصد التنصيص بالقصد الاول على رفع الامام بعده كقصد التنصيص في الترجمة  
 الاولى بالقصد الاول على رفع الناس وان اندرج معه رفع الامام قال ويجوز أن يكون قصد هذه  
 الكيفية رفع الامام بعده لقوله حتى يرى بياض ابطيه انتهى وقال الزبير بن المنصور ما حصله لسكرار في  
 ذاتين الترجعتين لان الاولى لبيان اتباع المأمومين الامام في رفع البدن والثانية لاثبات رفع البدن  
 للأمام في الاستسقاء **«قوله عن سعيد»** هو ابن أبي عمرو **«قوله عن قتادة عن أنس»** في رواية  
 يزيد بن زريع عن سعيد عن قتادة أن أنسا حدثهم كإسباني في حصة النبي صلى الله عليه وسلم **«قوله**  
**الافى الاستسقاء»** ظاهره في الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء وهو معارض بالاحداث الثانية بالرفع في غير  
 الاستسقاء وقد تقدم انها كثيرة وقد أفردها المصنف بترجمة كتاب الدعوات وساق فيها عدة  
 أحاديث فذهب بعضهم الى أن العمل بها أولى وحدث أنس على نفي رؤيته وذلك لا يستلزم نفي  
 رؤيته غيره وذهب آخرون الى تأويل حديث أنس المذكور لا لجل الجمع بأن يحمل المتن على صفة  
 مخصوصة أما الرفع البالغ فسدل عليه قوله حتى يرى بياض ابطيه ويؤيده أن غالب الاحداث التي  
 وردت في رفع البدن في السماء انما المراد به البدن وبسطهما عند الدعاء وكأنه عند الاستسقاء مع  
 ذلك زاد رفعهما الى جهة وجهه حتى حذا تاه به حيث يرى بياض ابطيه وأما صفة البدن في ذلك فلما  
 رواه مسلم من رواية ثابت عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى فأشار بظهر كفيه الى  
 السماء ولا يحد من حديث أنس أيضا كان يستسقى هكذا ومديده وحمل طوعهما بما جلى الارض  
 حتى رأيت بياض ابطيه قال النووي قال العلماء السنة في كل دعاء بالرفع البلا أن يرفع يديه كما لا يظهر  
 كفيه الى السماء وإذا دعا بسؤال شئ وتخصيه أن يجعل كفيه الى السماء انتهى وقال غيره الحكيم في

ولنا غطر حتى كانت الجمعة  
 الاخرى فأتى الرجل الى  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقال يا رسول الله  
 بشق المسافر ومنه  
 الطريق هو قال الاويسى  
 حدثني محمد بن جعفر عن  
 يحيى بن سعيد وشريك  
 سمعا أنسا عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم رفع يديه  
 حتى رأيت بياض ابطيه  
**«باب رفع الامام بعده في**  
**الاستسقاء»** أخبرنا محمد  
 ابن بشار قال حدثنا يحيى  
 وابن أبي عدي عن سعيد  
 عن قتادة عن أنس بن  
 مالك قال كان النبي صلى  
 الله عليه وسلم لا يرفع يديه  
 في شيء من دعائه الا في  
 الاستسقاء وأنه يرفع حتى  
 يرى بياض ابطيه



الإشارة بظهور الكفين في الاستسقاء دون غيره لقفاؤل تقاب الحمال ظهر البطن كاقبل في تحويل الرداء  
أو هو إشارة إلى صفته المذلول وهو نزول النصاب إلى الأرض ﴿قوله باب ما يقال﴾ يحتمل أن تكون  
ما موصولة أو وسوفة أو استفهامية ﴿قوله إذا مطرت﴾ كذا في زمن الثلاثين ولما قبلت مطرت من  
الرباعي وهو ما يعني عند الجهور وقيل يقال مطر في المسير ومطر في الشر ﴿قوله وقال ابن عباس كعب  
المطر﴾ وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه بذلك وهو قول الجمهور وقيل بعضهم العيب  
النصاب وأعله أطلق ذلك مجازاً قال ابن المنير مناسبة أثر ابن عباس لحديث عائشة لما وقع في حديث  
الباب المرفوع قوله سيما قدم المصنف تفسيره في الترجمة وهذا فعله كثيراً قال أخوه الزين وجه المناسبة  
أن العيب لما جرى ذكره في القرآن قرن بأحوال مكروهة ولما ذكر في الحديث وصفه بالنفع فأراد  
أن يبين يقول ابن عباس أنه المطر وإنه ينقسم إلى نافع وضار ﴿قوله وقال غيره صاب وأصاب بصوب﴾  
كذا وقع في جميع الروايات وقد استشكل من حيث أن بصوب مضارع صاب وأصاب فصارعه  
بصوب قال أبو عبيدة الصيب تقديره من الفعل يصب وهو من صاب بصوب فلهذا كان في الأصل صاب  
وانصاب كإحكام صاحب المحكم نقطت النون كاستقطت نصاب بصوب أو المراد ما كاه صاحب  
الأفعال صاب المطر بصوب إذا نزل فأصاب الأرض وقوعه تقديم وتأخير ﴿قوله حدثنا محمد﴾ هو  
ابن مقاتل وعبد الله هو ابن المبارك وعبد الله هو ابن عمر العمري ونافع هو ابن عمرو القاسم بن محمد رأى  
ابن أبي بكر الصديق وقد سمع نافع من عائشة ونزل في هذه الرواية عنها وكذا سمع عبيد الله من القاسم  
ونزل في هذه الرواية عنه مع أن عمره قد رواه عن عبيد الله بن عمر عن القاسم نفسه بإسقاط نافع من  
السند أخرجه عبد الرزاق عنه ﴿قوله اللهم صيباً نافعاً﴾ كذا في رواية المسخى وسقط اللهم لغيرهما  
وصيباً من صوب بفعل فقدر أي أحله ونافعاً صفة للصب وكأنه أنزل بها عن الصيب الضار وهذا الحديث  
من هذا الوجه مختصر وقد أخرجه مسلم من رواية عطاء عن عائشة ما لم نقله كان إذا كان يوم ربيع  
عمر في ذلك في وجهه ويقول إذا رأى المطر رجعة وأخرجه أبو داود والذائي من طريق شرح هانئ  
عن عائشة أرفع منه ولهظة كان إذا رأى ناشئاً أفق السماء ترك العمل فإن كشف جد الله فإن  
أمطرت قال اللهم صيباً نافعاً وسبأني له مصنف في أوائل بدء الخلق من رواية عطاء أيضاً عن عائشة  
مقتصر على معنى الشئ الأول وفيه قبل وأدبر وتغير وجهه وفيه وما أدري لعله كمال قوم جلد هذا عارض  
الآية وعرف برواية شرح ابن المذکور بسحب بعد نزول المطر لزيادة من الخير والبركة مقيداً  
بدفع ما يجذر من ضرر ﴿قوله تابعه القاسم بن يحيى﴾ أي ابن عطاء بن مقدم المقدسي عن عبيد الله بن  
عمر المذکور بإسناده ولم أقف على هذه الرواية موصولة وقد أخرج البخاري في التوحيد عن مقدم بن  
محمد عن عمه القاسم بن يحيى في الاستسقاء حديثاً غير هذا وزعم غلط ما في أن الهارظني وصل هذه  
المتابعة في غرائب الأفراد من رواية يحيى عن عبيد الله قلت ليس ذلك عطاء إلا أن كان نصخته سقط  
منها من البخاري لفظ القاسم بن يحيى ﴿قوله ورواه الأوزاعي وعقيل عن نافع﴾ يسئ كذلك فأما  
رواية الأوزاعي فآخرها النسائي في عمل يوم وليلة عن محمود بن خالد عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي  
بهذا ولهظة هنا بدل نافعاً وروى بناه في إضليات من طريق دحيم عن الوليد وشبيب هو ابن أصف  
قالا حدثنا الأوزاعي حدثني نافع فذكره وكذلك وقع في رواية أبي العشرين عن الأوزاعي حدثني نافع  
أخرجه ابن ماجه وزال هذا ما كان يخشى من تدليس الوليد وتسويته وقد اختلف فيه على الأوزاعي  
اختلافاً كثيراً ذكره الهارظني في الدلائل وأرى جمها هذه الرواية وبسبب تقدم من رواية دحيم صحة تمام  
الأوزاعي من نافع خلافاً لمن فاه وأما رواية عقيل فذكرها الهارظني أيضاً قال الكرماني قال أروا تابعه  
القاسم ثم قال ورواه الأوزاعي فكان تغير الأسلوب لاختلاف العموم في الثاني لأن الرواية أعم من أن تكون  
على سبيل المتابعة أم لا فيستعمل أن يكونا رواية عن نافع كما رواه عبيد الله ويحتمل أن يكونا رواية عن

﴿باب ما يقال إذا مطرت﴾  
وقال ابن عباس كعب  
المطر وقال غيره صاب  
وأصاب بصوب حدثنا  
المروزي قال أخبرنا عبد  
الله قال أخبرنا عبد الله  
عن نافع عن القاسم بن  
محمد عن عائشة أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم كان  
إذا رأى المطر قال اللهم  
صيباً نافعاً تابعه القاسم  
ابن يحيى عن عبيد الله  
ورواه الأوزاعي وعقيل  
عن نافع

(باب من غطى المطر حتى تضاد على طينه) حدثنا محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا الأوزاعي قال حدثنا إسماعيل بن عبد الله بن أبي طهالة الأنصاري قال حدثني ٣٥٤ أنس بن مالك قال أصابت الناس سنة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبينما

النبي صلى الله عليه وسلم  
يخطب على المنبر يوم الجمعة  
قام أعرجي فقال يا رسول  
الله هذه المال وباج العبال  
فادع الله لنا أن يسقينا  
قال فرفع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يديه وماقي  
الساعة فزعه قال فثار  
الصحاب أمثال الجبال ثم  
لم يزل عن منبره حتى  
رأيت المطر تضاد على  
طينه قال فطرونا يومنا  
ذلك ومن الغد ومن بعد  
الغد والذى يبله إلى الجمعة  
الأخرى فقسام ذلك  
الأعرجي أو رجل غيره  
فقال يا رسول الله تهتم  
ببناء وغرق المال فادع  
الله لنا فرفع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يديه  
فقال اللهم حوالنا ولا  
علينا قال فما جعل يشير  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بيده إلى ناحية من  
السماء إلا تفرجت حتى  
صارت المديسة في مثل  
الجوبة حتى سال الوادي  
وادي قناة شهر قال فلم  
يجئ أحد من ناحية  
الأحدث بالجد (باب إذا  
هبت الريح) حدثنا  
سعيد بن أبي مريم قال  
أخبرنا محمد بن جعفر قال  
أخبرني جيسد أنه سمع  
أنس بن مالك يقول كانت

صفة أخرى انتهى وما أدومى ترك احتمال أنه منع ذلك للفتن في العبارة مع أنه الواقع في نفس الأمر لما ينأ  
من أذرواية الجميع متفقة لأن الخلاف الذي ذكره القارطني أغايرج إلى ادخال واسطة بين الأوزاعي  
ونافع وأولا البصري قد قدس روايته الأوزاعي بكونه نافع والواو لم يخلو عن أن نافعاً ورواه عن  
القاسم عن عائشة فظهر بهذا كونها متابعه لا مخالفة وكذلك رواية عقيل لكن لما كانت متابعه  
القاسم أقرب من متابعه المال تابع في عبيد الله وهما تابعان في شيخه حسن أن يفردها منهما ولما  
أفردوها تفتن في العبارة (قوله باب من غامر) بتشديد الطاء أي تعرض لوقوع المطر وتغفل بأن الحان  
البقها هاته بمعنى مواصلة العمل في مهلة نحو تفكر ولله أشار إلى ما أخرجه مسلم من طريق جعفر بن  
سليمان عن ثابت عن أنس قال قال حمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبه حتى أصابه المطر وقال لانه  
حديث عهد به قال انطباء معناه قريب العهد بشكونه وبه كان المصنف أولاد ابن ابن نجاد  
المطر على طينه صلى الله عليه وسلم لم يكن انطباء واغما كان قصد افلاذك ترجع قوله من غامر أي قصد  
نزول المطر عليه لانه لو لم يكن باختياره لنزل عن المنبر أول ما ركف السفك لكنه غمادي في خطبه حتى  
كثرت زوله بحيث تضاد على طينه صلى الله عليه وسلم وقدم في الكلام على حديث أنس مستوفى في  
باب نحويل الرداء (قوله باب إذا هبت الريح) أي ما يصنع من قول أو فعل قبل وجه دخول هذه  
الترجمة في أبواب الاستعانة بالمطوب بالاستعانة نزول المطر والريح في الغالب تغيبه وقد سبق  
قريباً التنبيه على إيضاح ما يصنع عند هبوبها ووقع في حديث عائشة الا في بيده الخلق ووقع عند  
أبي يعلى بإسناد صحيح عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا هبت ريح شديدة قال  
اللهم اني أسألك من خير ما أمرت به وأعوذ بكم من شر ما أمرت به وهذا زيادة على رواية حميد يجب قبولها  
لثقة روايتها وفي الباب عن عائشة عند الترمذي وعن أبي هريرة عند أبي داود والنسائي وعن ابن  
عباس عند الطبري وعن غيرهم والتعريف في هذه الرواية وفي وصف الريح بالشديدة يخرج الريح انقصفة  
والله أعلم وفيه الاستعداد بالمرأفة لله والاتجاه إليه عند اختلاف الأحوال وحدث ما يخاف بيده  
(قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم نصرت بالصبا) قال ابن المنبر في هذه الترجمة إشارة إلى  
تخصيص حديث أنس الذي قبله عباسي الصبيان جميع أنواع الريح لأن قضية نصرة الهان يكون بها  
يسر بما دون غيرهما ويحتمل أن يكون حديث أنس على عمومها لما كان يكون نصرة هاله متأخر عن ذلك لأن  
ذلك وقع في غزوة الأحزاب وهو المراد بقوله تعالى فأرسلنا عليهم ريحا وجنودهم تررها كما جزم به مجاهد  
 وغيره وأما ما كان نصرة هاله بسبب أهلال أعدائه فيجس من هبوبها أن تلك أهدام من عصاة أمته  
 وهو كان يمد فثار حمائل الله عليه وسلم وأيضاً بالصبا لأن الصبا وتجميعه فالطرف الغالب يقع  
 حينئذ وقد وقع في الخبر الماضي أنه كان إذا مطرت مري عنه وذلك يقتضي أن تكون الصبا أيضاً  
 يقع الخوف عند هبوبها فيفكر ذلك على التخصيص المذكور والله أعلم (قوله حديثنا مسلم) هو ابن  
أبراهيم (قوله بالصبا) يقع المهلة بعدها موحدة مقصورة يقال لها القبول يقع القاف لأنها تقابل  
 باب الكسبة أذ منهم من مشرق الشمس وضد الغلو وهي التي أهلكتها قوم عاد ومن لطيف  
 المناسبة كون القبول نصرت أهل القبول وكون أبو رهلكت أهل الأديار وان الله وأشد من  
 الصبا المستند كونه في قصة عاد أنهم يخرج من الماء الأقدوس ومع ذلك استأصلهم قال الله تعالى فهل  
 ترى لهم من باقية فلما علم الله رافة نبيه صلى الله عليه وسلم بقوم عاد أن يسلموا علىهم الصبا  
 فكانت سبب ردها لهم عن السلم لما أصابهم بسببها من الشدة ومع ذلك فلم تفلت منهم أحد ولم تستأصلهم

الريح الشديدة إذا هبت عرف ذلك في وجه النبي صلى الله عليه وسلم (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم نصرت بالصبا) حدثنا مسلم قال حدثنا شعبه عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال نصرت بالصبا وأهلكت عاد بالبادور

﴿باب ما قيل في الزلازل والايات﴾ حدثنا أبو العباس قال أخبرنا شعب بن خالد حدثنا أبو الزناد عن عبد الرحمن عن الأعمش عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى يقبض العلم وتكثر الزلازل وتقارب الزمان وتظهر الفتن ويكثر الهرج وهو القتل النفس حتى يكثر فيكم المنافق فيقبض \* حدثني محمد بن المثنى قال حدثنا حسين بن الحسن قال حدثنا ابن عرون عن نافع عن ابن عمر قال قال اللهم مبارك لنا في شامنا وفي غننا قال قالوا وفي نجدنا فقال قال اللهم بارك لنا في شامنا وفي غننا فقال قالوا وفي نجدنا فقال قال هناك الزلازل والفتن ويهاطم قرون الشيطان ﴿باب قول الله تعالى وتجعلون وزقكم أنكم تكذبون﴾ قال ابن عباس شكركم \* حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زيد ابن خثالة الجهني أنه قال

ومن الرياح أيضا الجنوب والشمال فهذه الأربع تهب من الجهات الأربع وأى رحبت من بين جهتين منها شال لها النكبات ففتح التون وسكون الكاف بعدها موحدة ومدة وسبأى الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في بدا الخلق إن شاء الله تعالى ﴿قوله باب ما قيل في الزلازل والايات﴾ قيل لما كان هبوب الريح الشديدة وجب القنوق المغضى الى الخسوع والالامة كانت الزلازل تنفوخها من الايات أولى بذلك لسيادة نص في الخبر على أن أكثر الزلازل من أسراط الساعة وقال الزين المنبر وجه ادخال هذه الترجفة في أبواب الاستسقاء ابن جود الزلازل ونفوخها يقع غالبها مع نزول المطر وقد تقدم لزول المطر وما يخصه فأراد المصنف ان يبين أنه لم يثبت على شرطه في القول عند الزلازل ونفوخها تى هو بل يصلى عند وجودها حكى ابن المنذرية الاختلاف به قال أحدواصحق وجامعة وعلق الشافعى القول على صحة الحديث عن علي ومعه ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق وغيره وروى ابن حبان في صحيحه من طريق عبيد بن عمير عن عائشة مرفوعا صلاة الايات ست ركعات تراوى مع عبادات \* ثم أورد المصنف في هذا الباب حديثين أحدهما حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى يقبض العلم وتكثر الزلازل والحديث الرحمن وهو ابن هرم الأعمش عنه مرفوعا لا تقوم الساعة حتى يقبض العلم وتكثر الزلازل والحديث وسبأى الكلام عليه مستوفى في كتاب الفتن فاه أخرج هذا الحديث هناك مطولا وذكرتمه قطعاً هنا وفي الزكوة في الزمان واختص في قوله بتقارب الزمان فقيل على ظاهره فلا يظهر التفاوت في الليل والنهار بالقصر والطول وقيل المراد تقارب يوم القيامة وقيل يذهب البركة فيذهب اليوم واليلة بسرعة وقيل المراد بتقارب أهل ذلك الزمان في الشر وعدم الخير وقيل بتقارب صدور الدول (٣) وتطول مدة أحد لكثرة الفتن وقال النووي في شرح قوله حتى يقبض الزمان معناه حتى يقرب القيامة وتوها الكرماني وقال هو من تحصيل الحاصل وليس كذلك بل معناه قرب الزمان العام من الزمان الخاص وهو يوم القيامة وعند قبره يقع ما ذكر من الامور المنكرة \* الحديث الثاني حديث ابن عمر اللهم بارك لنا في شامنا والحديث وفيه قالوا وفي نجدنا قال هناك الزلازل والفتن هكذا وقع في هذه الروايات التي انفصلت لنا بصورة الموقوف عن ابن عمر قال اللهم بارك لنا في شامنا وفي نجدنا وقال القاسبي سقط ذكر النبي صلى الله عليه وسلم من النسخة ولا بد منه لان مثله لا يقال بالرائى انتهى وهو من رواية الحسين بن الحسن البصري من آل مالك بن يسار عن عبد الله بن عون عن نافع ورواه أزهري السمان عن ابن هرون مصرحاً به ذكر النبي صلى الله عليه وسلم كإسناد في كتاب الفتن وبأى الكلام عليه أيضاً هناك ونذكر فيه من وافق أزهري عن النضر بن عوف عن الله تعالى وقوله فيه قالوا وفي نجدنا قال ذلك بعض من حضر من الصحابة كافي الحديث الا أخرجه الله تعالى في قوله وقالوا وفي نجدنا عن ابن عباس شكركم \* ﴿قوله باب قول الله تعالى وتجعلون وزقكم أنكم تكذبون﴾ قال ابن عباس شكركم \* حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زيد ابن خثالة الجهني أنه قال

(٣) قوله وتطول الخ كذا بالنسخ التي لا بد من اعل لا سقطت من النامخ ان المعنى عليها ظاهر وحرق

اه مصححه

هكذا يقول صالح بن كيسان لم يختلف عليه في ذلك وخالفه الزهري فرواه عن شيخه ما عبيد الله فقال عن أبي هريرة أخرجه مسلم عقبر رواية صالح فصيح الطريقتين لأن عبيد الله مع من زيد بن خالد وأبي هريرة جميعا عدة أحاديث منها حديث المسيق وحديث الامة إذا زنت فقله مع هذا من حيث ما أخذت به تارة عن هذا وتارة عن هذا وانما يتجه معهما للاختلاف لفظهما كما سنشير اليه وقد مر صالح بهما له من عبيد الله عن أبي عوانة وروى صالح عن عبيد الله بواسطة الزهري عدة أحاديث منها حديث ابن عباس في شاء معونة كاتقدم في الطهارة وحديثه منه في قصة هرقل كاتقدم في بدء الوحي (قوله صلى لنا) أي لاجلنا أو لآدم بمعنى الباء أي صلى بنا وفيه جواز اطلاق ذلك مجازا ونما الصلاة لله تعالى (قوله بالحديبية) بالمهلة والتصغير وتخفيف باؤها وشغل يقال سميت بشجرة حديباء هناك (قوله على اثر) بكسرا وهزة وسكون المثناة على المشهور وهو ما يعقب الشيء (قوله معناه) أي مطر وأطلق عليه معناه لكونه ينزل من جهة السماء وكل جهة علوية معناه (قوله كانت من الليل) كذا لاكثر وللمستفي والجوى من الليلة بالافراد (قوله فلما انصرف) أي من صلاته أو من مكانه (قوله هل تدرون) لفظ استفهام معناه التفتية ووقع في رواية سفيان عن صالح عندنا نسائي ألم تسعوا ما قال ربكم المليون وهذا من الاحاديث الالهية وهو يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أخذها عن الله بلا واسطة أو بواسطة (قوله أصبح من عبادي) هذه اضافة عموم دليل التقسيم الى مؤمن وكافر بخلاف مثل قوله تعالى ارعبي عبادي ليس لك عليهم سلطان فانها اضافة تشريف (قوله مؤمنين وكافرين) يحتمل أن يكون المراد بالكفر هنا كفر الشرك بقرينة مقابلته بالايمان ولا جرم رواية تصري بن حاتم الليثي عن معاوية الليثي مر فوا يكون الناس مجدين فيقول الله عليهم رؤساء السماء من رزقة فصيحون وشركين يقولون مطرنا بنوء كذا ويحتمل أن يكون المراد به كفر النعمة ويرشد اليه قوله في رواية معمر عن صالح بن سفيان فأما من حدى على سفيان وأتى على فذلك آمن بي وفي رواية سفيان عندنا نسائي والاسماء على نحوه وقال في آخره وكفر بي أو قال كفر نعمتي وفي رواية أبي هريرة عن عبيد الله ما أنعمت على عبادي من نعمة الا أصبح فريق منهم كافرين به اليه في حديث ابن عباس أصبح من الناس شاكروا ومنهم كافر وعلى الاوّل حله كثير من أهل العلم وعلى ما وقف عليه من ذلك كلام الشافعي قال في الام من قال مطرنا بنوء كذا وكذا على ما كان بعض أهل الشرك يعنون من اضافة المطر الى أنه مطر فوه كذا فذلك كفر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان النوء وقت والوقت مخلوق لا يعك لنفسه ولا لغيره شيئا ومن قال مطرنا بنوء كذا على معنى مطرنا في وقت كذا فلا يكون كفرا وغيره من الكلام أحبال منه يعني حسم الامة على ذلك بحمل اطلاق الحديث وحكى ابن قتيبة في كتاب الانواء أن العرب كانت في ذلك على مذهبين على نحو ما ذكره الشافعي قال ومعنى التوسقوط تخيم من المشرق من اليوم الثمانية والعشرين التي هي منازل القمر قال وهو ما نخوذ من ناء اذا سقط وقال آخرون بل النوء طالع تخيم منها وهو ما نخوذ من ناء اذا نهض ولا تخالف بين القولين في الوقت لان كل تخيم منها اذا طلع في المشرق وقع حال طالعوه آخر في المغرب لا زال ذلك مستقرا الى أن تنتهي الثمانية والعشرون بانتهاء السنة فان لكل واحد منها ثلاثة عشر يوما تقر بها قال وكافوا في الجاهلية تظنون أن نزول الغيث بواسطة النوء اما يصنعه على زعمهم واما بعلامته فأجل الشرع قولهم جعله كفرا فان اعتقد قائل ذلك أن النوء صنع في ذلك فكفركه كفر تشريطا وان اعتقد أن ذلك من قبيل الجبر به قليس شرك لكن يجوز اطلاق الكفر عليه واردة كفر النعمة لانه لم يقع في شيء من طرق الحديث بين الكفر والشكر واسطة فجعل الكفر فيه على المعنيين لتناوله الامرين والله أعلم ولا يراد الساكن لان المعتقد قد يشكر بقلبه أو يكفر وعلى هذا القول في قوله فأما من قال لها هو أم من النطق والاعتقاد كما أن الكفر فيه لها هو أم من كفر الشرك وكفر النعمة والله أعلم بالصواب (قوله مطرنا بنوء كذا وكذا) في

صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الحج بالحديبية على اثر معناه كانت من الليل فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم أقبل على الناس فقال هل تدرون ماذا قال ربكم قالوا الله ورسوله أعلم قال أصبح من عبادي مؤمنين وكافرين فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمنين بكافرون بالأكوكب وأما من قال مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر في مؤمنين بالأكوكب

حدثني أبي سعيد عند السائي طرنا به المجدح بكسر الميم وسكون الهمزة وقص المثل بعدها  
مهمة ويقال يضم أوله والبران يفتح المهملة والموحدة بعدها وقبله من ذلك لاستدباره  
التريا وهو ضم أحرفه من غير محو عندهم انتهى وكان ذلك ورد في الحديث تنبيها على مخالفتهم  
في نسبة المطر إلى الله ولو لم يكن محو أو اتفق وقوع ذلك المطر في ذلك الوقت ان كانت القصة  
واحدة وفي معارزي الوقيدي ان الذي قال في ذلك الوقت طرنا به المجدح الشعري هو عبد الله بن أبي  
المصر وفي ابن سبيل آخره من حديث أبي قتادة في هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم طرح  
الامام المسئلة على أصحابه وان كانت لا تدرك الا بدقة النظر ويستنبط منه أن الولي المتكلم من  
النظر في الإشارة أن يأخذ منها عبارات ينسبها إلى الله تعالى كذا قرأت بخط بعض شيوخنا  
وكانه أخذ من إسناده النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه عما قال بهم رجل الاستفهام  
فيه على الحقيقة فكلمهم رضى الله عنهم فجماعه لا في ذلك ولهذا يجب والابتدوا في الامر  
إلى الله ورسوله ﴿قوله باب لا يدري متى يجي المطر الا الله تعالى﴾ عقب الترجمة الماضية بهذه لان  
ذلك تضمنت أن المطر انما ينزل بقضاء الله وانه لا تأثير لكونا كسبي نزوله وقضية ذلك أنه لا يعلم أحد متى  
يجي الا هو ﴿قوله وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم حسن لا يعلم الا الله﴾ هذا طرف من  
حديث وصلة المؤلف في الايمان وفي تفسير لقمان من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة في سؤال جبريل  
عن الايمان والاسلام لكن لفظة في حسن لا يعلم الا الله وقع في بعض الروايات في التفسير بلغة  
وخس وروى ابن مردويه في التفسير من طريق يحيى بن أيوب البجلي عن جده عن أبي زرعة عن  
أبي هريرة رفعه حسن من الغيب لا يعلم الا الله ان الله عنده علم الساعة الآية ﴿قوله حدثنا محمد  
ابن يوسف﴾ هو القري بايوسف بن وهب وهو الثوري ﴿قوله مفتاح﴾ في رواية الكشي في معانيه ﴿قوله  
ومليدي أحد من يجي المطر﴾ زاد الاسماعيلي الا الله آخره من طريق عبد الرحمن بن مهيدي  
عن الثوري وفيه رد على من زعم أن قول المطر وقامعنا لا يتخلف عنه وسيأتي الكلام على  
قوائمه هذا الحديث من تفسير لقمان ان شاء الله تعالى ﴿خاتمة﴾ اشقلت أبواب الاستفهام من  
الاحاديث المرفوعة على أربعين حديثا للعراق منها تسعة والبقية موصولة المكر وفيها فيما مضى  
سبعة وعشرون حديثا والخالص ثلاثة عشر واقفه مسلم على تحريمها سوى حديث ابن عمر الذي  
فيه شهر إلى طالب وحديث أنس عن عمر في الاستسقاء بالعباس وحديث عبد الله بن زيد في الاستسقاء  
على رجله وحديث عبد الله بن زيد في سفه تحويل الرداء وان كان أخرجه أصله وحديث عائشة في  
قوله سياناعا وأصله ايضا فيه وحديث أنس كان اذا هبت الريح الشديدة وسيأتي بيان ما انفرد  
به من حديث أبي هريرة في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم  
أنه ان والله أعلم

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿أبواب الكسوف﴾

ثبت البسطة في رواية كريمة والترجمة في رواية المصنف وفي بعض النسخ كتاب بدل أبواب الكسوف  
لفظة التفسير إلى سواد منه كسوف وجهه وحاله وكسفت الشمس اسودت وذهب شعاعها واختلف في  
الكسوف والمصنف هل هما مترادفان أولا كما سيأتي قريبا ﴿قوله باب الصلاة في كسوف الشمس﴾  
أي مشروع فيها وهو أمر متفق عليه لكن اختلف في الحكم وفي الصفة فالجمهور على أنها سنة مؤكدة  
ومصرح أبو حنيفة في صحبه يجوزها ولم أره لغيره الا ما حكى عن مالك أنه أجازها بحسب الجوعة وتصل

﴿باب لا يدري متى يجي  
المطر الا الله تعالى﴾ وقال  
أبو هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم حسن لا يعلم  
الا الله حدثنا محمد بن  
يوسف قال حدثنا سفيان  
عن عبد الله بن دينار  
عن ابن عمر قال قال النبي  
صلى الله عليه وسلم مفتاح  
الغيب حسن لا يعلم الا  
الله لا يعلم أحد ما يكون  
غدا ولا يعلم أحد ما يكون  
في الارحام ولا تعلم نفس  
ماذا كسب غدا وما  
تدري نفس بأي أرض  
تموت ومليدي أحد من  
يجي المطر  
﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾  
﴿أبواب الكسوف﴾  
﴿باب الصلاة في كسوف  
الشمس﴾ حدثنا عمرو بن  
عون

الزبن بن المنصور عن أبي حنيفة أنه أوجهم أو كذا نقل بعض مصنفى الحنفية أنها واجبة وسيأتى الكلام على الصفة قريباً (قوله حديث خالد) هو ابن عبد الله الطحان وبنو بن هوان بن عبيد والاسناد كله بصريون ورجحة الحسن عن أبي بكر متصلة عند البخاري منقطعة عند أبي داود والدارقطني وسيأتى التصريح بالأخبار فيه بعد آية أو اب وهو يؤيد صنع البخاري (قوله فأنكسفت) يقال كسفت الشمس يفتح الكاف وانكسفت بمعنى وأكسر القمر إذا انكسفت وكذا الجوهري حيث نسبته للعامة والمحدث يرد عليه وسكت كسفت بضم الكاف وهو نادى (قوله فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يجر رداءه) زاد في القياس من وجه آخر عن يونس مستجلاً ولفسائى من رواية يزيد بن زريع عن يونس من البجليه ومسلم من حديث أسماء كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرغ فأخطأ يدور حتى أدرك رداءه بمعنى أنه أراد لبس رداءه فلبس الدرع من شغل خاطره بذلك واستدل به على أن جرائد الألبان لا يذم إلا من قصد به الخيلاء ووقع في حديث أبي موسى بيان السبب في الفرع كما سيأتى (قوله فصل في نثار كتمين) زاد النسائي كما صلوا واستدل به من قال أن صلاة الكسوف كهلال النافلة وجهه ابن حبان واليهي على أن المعنى كانوا يصلون في الكسوف لأن أبي بكره مخاطب بذلك أهل البصرة وقد كان ابن عباس عليهم آهار كتمان في كل ركعة ركوعان في كل ركعة ركوعان في كل ركعة ركوعان وغيرهما ويؤيد ذلك أن في رواية عبد الوارث عن يونس الآية في أو آخر الكسوف أن ذلك وقع يوم مات إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وقد ثبت في حديث جابر عند مسلم أنه قال فيه أن في كل ركعة ركوعين فدل ذلك على اتحاد القصة وظهور أن رواية أبي بكره مطلقة وفي رواية جابر زيادة بيان في سنة الركوع والاختصاص الأول ووقع في أكثر الطرق عن عائشة أيضاً أن في كل ركعة ركوعين وعند ابن خزيمة عن حديثها أيضاً أن ذلك كان يوم مات إبراهيم عليه السلام (قوله حتى انجثت) استدله على اطالة الصلاة حتى يقع الانجلاء وأجاب الطحاوي بأنه قال فيه فصله لئلا يدعو فدل على أنه سلم من الصلاة قبل الانجلاء يشاغل بالعبادة حتى تنجلي وقوله ابن دقيق العيد بأنه جعل الغاية لمجموع الأمرين ولا يلزم من ذلك أن يكون غاية لكل منهما على انفراد فغاية أن يكون الالهام مستند إلى غاية الانجلاء بعد الصلاة فيصير غاية لمجموع ولا يلزم منه تطويل الصلاة ولا تكررها وأما ما وقع عند النسائي من حديث التميمي بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنهما حتى انجثت فان كان محفوظاً احتمل أن يكون معنى قوله ركعتين أي ركوعين وقد وقع التعبير عن الركوع بالركعة في حديث الحسن خشف القمر وابن عباس بالبصرة فصل في ركعتين في كل ركعة ركوعان الحديث أخرجه الشافعي وأن يكون السؤال وقع بالاشارة فلا يلزم التكرار وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي قلابه أنه صلى الله عليه وسلم كان قمار ركعة أرسل رجلاً ينظر هل انجثت فتعين الاحتمال لذلك وإن ثبت تعدد القصة زال الاشكال أصلاً (قوله فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الشمس) زاد في رواية ابن خزيمة فلما كشف عنا خطيئة انقال واستدل به على أن الانجلاء لا يسقط الخطيئة كما سيأتى (قوله لموت أمد) في رواية عبد الوارث الآية بيان سبب هذا القول ولفظه وذلك أن ابن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهما إبراهيم مات فقال اناس في ذلك وفي رواية مباركة بن فضالة عند ابن حبان فقال اناس انما كسفت الشمس لموت إبراهيم ولا جدوا نسائى وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان من رواية أبي قلابه عن التميمي بن بشير قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج فزعا يجر ثوبه حتى أتى المسجد فمزل يصلي حتى انجثت فلما انجثت قال ان الناس يزعمون ان الشمس والقمر ولا ينكسفان الا لموت عظيم من العظام وليس كذلك الحديث وفي هذا الحديث ما لا مال كان أهل الجاهلية يعتقدونه من تأثير الكواكب في الارض وهو نحو قوله في الحديث الماضي في الاحتفاء يقولون مطرنا بنوء كذا قال الخطابي كانوا في الجاهلية يعتقدون أن الكسوف يوجب حدوث تغير في الارض

قال حديثنا خالد عن يونس  
عن الحسن عن أبي بكر  
قال كنا عند النبي صلى الله  
عليه وسلم فأنكسفت  
الشمس فقام رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يجر  
رداءه حتى دخل المسجد  
فدخلنا فصل في نثار كتمين  
حتى انجثت الشمس فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم  
ان الشمس والقمر  
لا ينكسفان لموت أحد

من موت أو ضرر فاعلم النبي صلى الله عليه وسلم أنه اعتقاد باطل وإن الشمس والقمر خلقان مسخران  
لله ليس لهما سلطان في غيرهما ولا قدرة على الدفع عن أنفسهما وفيه ما كان النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه من الشفقة على أمته وشدة الخوف من ربه وسبأ في ذلك خبر ديان **«قوله فإذا أتوها»** في  
رواية كرم عن رأيتوها بالتثنية وسبأ القول فيه أن شاء الله تعالى **«قوله حدثنا شهاب بن عبد الله بن**  
**العبدى الكوفى من شيوخ البخارى ومسلم ولهم شيوخ آخر قال لشهاب بن عبد الله العبدى لكنه يصرى**  
**وهو أقدم من الكوفى يكون في طبقة شيوخه آخر جرح البخارى وحده في الأدب المفرد وأبراهيم بن**  
**جيد شخه هو ابن عبد الرحمن الرأسى بضم الراء بها معزة خفيفة وفي طبقة أبراهيم بن جيد بن عبد**  
**الرحمن بن عوف الزهرى ولم يخبر جرحوا هو اسمعيل هو ابن أبي خالد وقيس هو ابن أبي حازم وهذا الإسناد كله**  
**كوفيون «قوله آيتان»** أى علامتان من آيات الله أى آيات الله على وحدانيته الله وعظم قدرته وأعلى  
تخوف العباد من بآي الله وسطون يؤيد قوله تعالى وما رسل إلا آيات الانخوف وسبأ في قوله  
صلى الله عليه وسلم يخوف الله جماعه بآي بامفرد **«قوله فإذا رأيتوها»** أى الآية ولكن شئنى  
رأيتوها بالتثنية وكذا في رواية اسمعيل والمعنى إذا رأيتم كسوف كل منها لا استعانة بقرع ذلك  
فيمامعا في حال واحدة عادة وإن كان ذلك جائزا في القدر والالهية واستدل به على مشروعية الصلاة في  
كسوف القمر وسبأ في الكلام عليه في باب مفرد أن شاء الله تعالى وفيه رواية ابن المنذر حتى ينجلي  
كسوف أجسام الكسوف هو أصح في المراد وأما أبو عوانة أن في بعض الطرق أن ذلك كان يوم مات  
أبراهيم وهو كذلك في مسند الشافعى وهو يؤيد ما قدمناه من اتحاد القصص **«قوله فمروا فاصلاوا»**  
استدل به على أنه لا وقت لصلاة الكسوف معين لأن الصلاة علقته برؤيته وهى يمكنه في كل وقت من  
النهار وهذا قال الشافعى ومن تبعه واستثنى الحنفية أوقات الكراهة وهو متهم بذهب أحد وعن  
المالكية وقتها من وقت حل النافذة إلى الزوال وفي رواية إلى صلاة العصر ورجع الأول بان المقصود  
إيقاع هذه العبادة قبل الانجلاء وقد اتفقوا على أنها لا تقضى بعد الانجلاء فلما انحصرت في وقت لا يمكن  
الانجلاء قبله فيقوت المقصود ولم أنقص شئ من الطرق مع كثرتها على أنه صلى الله عليه وسلم صلاها  
الأضحية لكن ذلك وقع اتفاقا ولا يدل على منع ما عداها وانفتحت الطرق على أنه بادر إليها **«قوله أخبرني**  
**عمرو»** هو ابن الحرث لمصرى وعبد الرحمن بن القاسم هو ابن أبي بكر الصديق ونصف رجال هذا  
الاسناد الأعلى مدينون ونصفه الأدنى مصريون **«قوله لا يخففان»** بفتح أولهما ويجوز الظم ويحكى  
ابن الصلاح منعه وروى ابن خزيمة والبيهقي عن طريق نافع عن ابن عمر قال خسفت الشمس يوم مات  
أبراهيم الحديث وفيه **«فخرجوا إلى الصلاة وإلى ذكر الله وأدعوا وتصدقوا «قوله ولا حياة»**  
استشكلت هذه الزيادة لأن السياق انما ورد في حق من فإن ذلك موت أبراهيم وليد ذكر ولا حياة  
والجواب أن الفائدة ذكر الحياة دفع قومهم من قول لا يبر من نفى كونه سببا للقدن أن لا يكون سببا للإيجاد  
فعمم الشارع النفي لدفع هذا التوهم **«قوله حدثنا عبد الله بن محمد»** هو المسمى وهاشم هو أبو النضر  
وشيبان هو النخوى **«قوله يوم مات أبراهيم»** يعنى ابن النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكره وهو أهل  
السيرة أهمات في السنة العاشرة من الهجرة فقيل في ربيع الأول وقيل في رمضان وقيل في ذى الحجة  
والأكثر على أنها وقعت في ثامن الشهر وقيل في رابعه وقيل في رابع عشره ولا يصح شئ منها على قول ذى  
الحجة لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دال بمكة في الحج وقد ثبت أنه شهد وقائعا كانت بالمدينة  
بلا خلاف نعم قيل أهمات سنة تسع فإن ثبت بهم وجزم النووي بأنها كانت سنة الحديبية ويجب بآيه  
كان يومئذ بالمدينة ورجع منها في آخر ذي القعدة فلعلمها كانت في أواخر الشهر وفيه رد على أهل  
الهيئة لأنهم يزعمون أنه لا يقع في الأوقات المذكورة وقد فرض الشافعى وقوع العيد والكسوف معا  
واعراضه عن من اعتمد على قول أهل الهيئة وأما سبب أصحاب الشافعى لدفع قول المسترض فأجابوا

فإذا رأيتوها فاصلاوا  
وادعوا حتى ينكشف  
ما بكم حدثنا شهاب بن  
عبد الله حدثنا أبراهيم بن  
جيد عن اسمعيل عن قيس  
قال سمعت أبا مسعود يقول  
قال النبي صلى الله عليه  
وسلم إن الشمس والقمر  
لا ينكسفان لموت أحد  
من الناس ولكنهما آيتان  
من آيات الله فإذا أتوها  
فمروا فاصلاوا حدثنا  
أصبغ قال أخبرني ابن  
وهب قال أخبرني عمرو  
عن عبد الرحمن بن القاسم  
حدثنا عن أبيه عن ابن عمر  
رضي الله عنهما أنه كان  
يخبر عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أن الشمس  
والقمر لا يخففان لموت  
أحد ولا لحياة ولكنهما  
آيتان من آيات الله فإذا  
رأيتوها فاصلاوا حدثنا  
عبد الله بن محمد قال حدثنا  
هاشم بن القاسم قال حدثنا  
شيبان أبو معاوية عن  
زياد بن حلقمة عن المغيرة  
بن شعبه قال كسفت الشمس  
على عهد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يوم مات  
أبراهيم فقال الناس كسفت  
الشمس لموت أبراهيم فقال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم إن الشمس والقمر  
لا ينكسفان لموت أحد  
ولا لحياة

(قوله فاذا رأيتم) أي شأ من ذلك وفي رواية الامعاء لي فاذا رأيتم ذلك وسيأتي من وجه آخر بعد أبواب  
فاذا رأيتموها (تنبيه) ابتدأ البخاري أبواب الكسوف بالأحاديث المطمعة في الصلاة بغير تفصيل  
بصفة إشارة منه إلى أن ذلك يعطى أصل الامتنال وإن كان إيقاعها على الصفة المتصورة عنده أفضل  
وبهذا قال أكثر العلماء ووقع بعض الشافعية كالسنديين أن صلاتها ركعتين كالنافلة لا يحجزى والله أعلم  
(قوله باب الصدقة في الكسوف) أو دفيه حديث عائشة من رواية هشام بن عروة عن أبيه عنها  
ثم أورده بعد باب من رواية ابن شهاب عن عروة ثم بعد باب من رواية حماد بن عمار عن عائشة وعند كل منهم  
ما ليس عند الآخر ورود الأمر في الأحاديث التي أوردها في الكسوف بالصلاة والصدقة المذكورين الله ما  
وغير ذلك وقد قدم منها الإهم فالأهم ووقع الإهم بالصدقة في رواية هشام دون غيرها فغالب أن يرجع  
بها لأن الصدقة نالها فصلا فلذلك جعلها نورة الصلاة في الكسوف (قوله خسفت الشمس في  
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلي) استدلل به على أنه صلى الله عليه وسلم كان يحاج إلى الوضوء  
فلهذا لم يخرج إلى الوضوء في تلك الحال وفيه نظر لأن في السياق حديثا في رواية ابن شهاب خسفت  
الشمس فخرج إلى المسجد فصلى الناس وراءه وفي رواية حماد عن عروة خسفت فرجع حتى فر بين الحجر ثم قام  
يصلي وإذا ثبتت هذه الأفعال جاز أن يكون حذف أيضا فتوضأ ثم قام يصلي فلا يكون نصا في أنه كان على  
وضوء (قوله فاطال القيام) في رواية ابن شهاب فقرأه طوي بطريق أو آخر الصلاة من وجه آخر  
عنه فقرأ سورة طوية وفي حديث ابن عباس بعد أربعة أبواب فقرأ نحو من سورة البقرة في الركعة  
الأولى ونحوه لا يداود من طريق سليمان بن يسار عن عروة وزاد فيه أنه قرأ في القيام الأول من الركعة  
الثانية نحو من آل عمران (قوله ثم قام فاطال القيام) في رواية ابن شهاب ثم قال سمع الله الله حده  
وزاد من وجه آخر عنه في أو آخر الكسوف ربنا وقل الحمد واستدل به على استحباب الذكر المشرع في  
الاعتدال في أول القيام الثاني من الركعة الأولى واستشكله بعض متأخري الشافعية من جهة كونه  
قيام قراءة لا قيام اعتدال بدليل اتفاق العلماء من قال بزيادة الركوع في كل ركعة على قراءة الفاتحة  
فيه وإن كان محمد بن مسلمة المالكي خالف فيه والجواب أن صلاة الكسوف جاءت على سبعة مخصوصة  
فلا مدخل للقياس فيما بل كل ما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم فعله كان مشروعا لا أن أصل رأسه وبهذا  
المعنى رد الجهور على من قاله على صلاة النافلة حتى منع من زيادة الركوع فيها وقد أشار الطحاوي إلى  
أن قول أصحابه أجرى على القيام في صلاة النوافل لكن اعترض بأن القيام مع وجود النص بضمحل  
وبأن صلاة الكسوف أشبه بصلاة العيد ونحوها مما يجتمع فيه من إطلاق النوافل فامتازت صلاة الجنائز  
بترك الركوع والعبود وصلاة العبد من زيادة التكبيرات وصلاة الخوف من زيادة الأفعال الكثيرة  
واستدبار القبلة فلذلك اختصت صلاة الكسوف بزيادة الركوع فلا خسد به جامع بين العمل بالنص  
والقيام بخلاف من لم يعمل به (قوله فاطال الركوع) لم أرفق شي من الطرق بأن ما قال فيه إلا أن  
العلماء اتفقوا على أنه لا قراءة فيه وإنما فيه ذكر من تسبى وتكبير ونحوهما لم يقع في هذه الرواية  
ذكر تطويل الاعتدال الذي يقع السجود بعده ولا تطويل الخوف بين السجدين وسيأتي البحث فيه في  
باب طول السجود (قوله ثم فعز في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولى) وقع ذلك مقسرا في رواية حماد  
الآتية (قوله ثم انصرف) أي من الصلاة (وقد تجلست الشمس) في رواية ابن شهاب تجلست  
الشمس قبل أن ينصرف ولقناني ثم تشهد وسلم (قوله تخطب الناس) فيه مشروعية الخطبة  
للكسوف والعجب أن مالك راوى حديث هشام هذا وفيه التصريح بالخطبة ولم يقل به أصحابه وسيأتي  
البحث فيه بعد باب واستدل به على أن الانحلاء لا يقطع الخطبة بخلاف ما لو تجلست قبل أن يشرع في  
الصلاة فإنه يسقط الصلاة والخطبة فلما تجلست في أثناء الصلاة أتت على الهيئة المذكورة عند من قال بها  
وسيأتي ذكر دليله وعن أصبغ بنهما على هيئة النوافل المعتادة (قوله فحمد الله وأثنى عليه زاد القناني

فاذا رأيتم فصلوا وادعوا  
الله (باب الصدقة في  
الكسوف) حدثنا عبد  
الله بن مسلمة عن مالك عن  
هشام بن عروة عن أبيه  
عن عائشة أنها قالت  
خسفت الشمس في عهد  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فصل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بالناس  
قيام فاطال القيام ثم ركع  
فاطال الركوع ثم قام  
فاطال القيام وهو دون  
القيام الأول ثم ركع  
فاطال الركوع وهو دون  
الركوع الأول ثم سجد  
فاطال السجود ثم فعل في  
الركعة الثانية مثل ما فعل  
في الأولى ثم انصرف وقد  
تجلت الشمس فخطب  
الناس فحمد الله وأثنى  
عليه ثم قال إن الشمس  
والقمر آياتان من آيات الله  
لا يفسدن الموت أحدا ولا  
حليته فاذا رأيتم ذلك



في حديث مسندة وشهد أنه عبد الله ورسوله **(قوله فاذكروا الله)** في رواية الكشي في فاذعوا الله **(قوله والله مامن أحد)** فيه القسم لتأكيده الخبر وإن كان السامع غير ناك فيه **(قوله مامن أحد)** أغبر بالنصب على أنه خبر وعلى أن من زائد ويجوز فيه الرفع على لغة قوم أو غير مخصوص صفه لأحد والطبري مخلوق تقديره موجود **(قوله أغبر)** أفعل تفضيل من الفيرة بفتح الفين المحبة زهي في اللغة تغير يحصل من الحمية والافتقار وأصلها في الزوجين والأهلين وكل ذلك محال على الله تعالى لأنه منزّه عن كل تغير ونقص فيعين وجهه على المجازة قبل لما كانت غيرة الفيرة صون الحريم ومنعهم وزجرهم بقصد البهم أطلق عليه ذلك لكونه منع من فعل ذلك وزجره فاعله ونوعه فهو من باب تسمية الشيء بما يترتب عليه وقال ابن قورق المعنى ما أهدأ كثر جراح الفواحش من الله وقال غيره غير الله ما يغير من حال المعاصي بانتقامه منه في الدنيا والآخرة أو في أحدهما ومنه قوله تعالى إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وقال ابن دقيق العيد أهل التزوي في مثل هذا على قولين لمساكت وإما مؤول على أن المراد بالغيرة شدة المنع والحماية فهو من مجاز الملازمة وقال الطبري وغيره وجه اتصال هذا المعنى بما قبله من قوله فاذكروا الله الخ من جهة أنهم لم يأمر وأبسط دفاع البلايا فاذكروا الله والصلاة والصدقة ناسب ردهم عن المعاصي التي هي من أسباب جلب البلاء وخص منها الزكاة لأنه أعظمها في ذلك وقيل لما كانت هذه العصية من أخص المعاصي وأشدها تأثيرا في إثارة النفوس وغلبة الغضب ناسب ذلك تنقيحهم في هذا المقام من مؤاخذة رب الفيرة وخالقها سبحانه وتعالى وقوله يا أمة محمد فيه معنى الاشتقاق كما يتخاطب الوالد له إذا اشتق عليه بقوله يا بني كذا قيل وكان قضية ذلك أن يقول يا أمي لكن لدولته عن المضمر إلى المظهر وحكمة وكأنه بسبب كون المقام مقام تحذير وتخويف لئلا يضاف إلى الضمير من الأشعار بالتركيب ومثله بالفاضة بنت محمد لا أغنى عنه من الأشياء الحديث وسدس على الله عليه وسلم كلامه بالعين لإرادة التأكيده الخبر وإن كان لا يأتى في صدقه ولعل تخصيص العبدا لامة بالذكورية بحسن الأدب مع الله تعالى لتزجعه عن الزجر والأهل من تعلق بهم الفيرة غالباً يؤخذ من قوله يا أمة محمد أن الواعظ ينبغي له حال وعظه أن لا يأتي بكلام فيه تغييب لنفسه بل يبالغ في التواضع لأنه أقرب إلى انتفاع من سمعه **(قوله لو تعلمون ما أعلم)** أي من عظيم قدرة الله وانتقامه من أهل الإجماع وقيل معناه لو دام عليكم كما دام علمي لأن علمه متواصل بخلاف غيره وقيل معناه لو علمتم من سعة رحمة الله وحله وغير ذلك ما أعلم بكميتي على ما فاتكم من ذلك وقوله فصيكنم قليلا قيل معنى القلة هنا العلم والتقدير لتركتم الصلوة ولم يرفع منكم إلا نادرا قليلا الخوف واستيلاء الحزن وحكي ابن بطال عن المهلب أن سبب ذلك ما كان عليه الانصار من محبة الله والفضاء وأما في تغير ذلك بما لا طائل فيه ولا دليل عليه ومن أن له أن المخاطب بذلك الانصار دون غيرهم والقصة كانت في أو آخر زمنه صلى الله عليه وسلم حيث امتلأت المدينة بأهل مكة وفود العرب وقد بالغ الزين بن المنير في الرد عليه والتشيع بما يستغنى عن حكايته وفي الحديث ترجع القلوب في الخطيئة على التوسع بالترخيص لما ذكره الرخص من ملازمة النفوس لما جبلت عليه من الشهوة والطيب الحاذق يقابل الصلة بما يصادها لا يعاير بها واستدل به على أن الصلاة الكسوف هيبة تخصها من التطويل الزائد على العادة في القيام وغيره ومن زيادة ركوع في كل ركعة وقد وافق عائشة على رواية ذلك عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو ومثقف عليهما ومثله عن أسماء بنت أبي بكر كما تقدم في صفة الصلاة وعن جابر عند مسلم وعن علي عند أحمد وعن أبي هريرة عند النسائي وعن ابن عمر عند البراء وعن أم سفيان عند الطبراني وفي رواياتهم زيادة رواها الحفاظ المتأخرين فلا أخذ بها الأولى من الغامض وذلك قال جمهور أهل العلم من أهل الفتيا وقد وردت الزيادة في ذلك من طرق أخرى فمنهم من وجه آخر عن عائشة وآخر عن جابر أن في كل ركعة ثلاث ركوعات وعنده من وجه آخر عن ابن عباس أن في كل ركعة أربع ركوعات ولا يبدلها

فاذكروا الله وكبروا وصلوا  
وتصدقوا ثم قال يا أمة  
محمد والله مامن أحد أغبر  
من الله أن يذني عبده أو  
تذني أمته يا أمة محمد والله  
لو تعلمون ما أعلم فصيكنم  
قليلا وليكنم كثيرا

حدث أبي بن كعب وازرار من حديث علي أن في كل ركعة خمس ركوعات ولا تخلوا سناد منها على علة وقد أروى ذلك النبي وابن عبد البر وقيل صاحب المهدي عن الشافعي وأحد البخاري أنهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطاً من بعض الرواة فإن أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها إلى بعض ويجمعها أن ذلك كان يوم مات إبراهيم عليه السلام وإذا اتحدت القصة تعين الأخذ براج وجمع بعضهم بين هذه الأحاديث بشدة لقوة وأن الكسوف وقع مراراً فيكون كل من هذه الأوجه جائزاً وإلى ذلك نفاصحة لكن لم تثبت عنده الزيادة على أربع ركوعات وقال ابن خزيمة وابن المنذر والطحاوي وغيرهم من الشافعية يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك وهو من الاختلاف المباح وقواه النووي في شرح مسلم وأبدي بعضهم أن حكمه الزيادة في الركوع والنقص كان بحسب سرعة الإجماع وبطئه فحين وقع الاختلاف في أول ركوع أقمه على مثل النافلة حتى أبطل زائد ركوعاً وحين زاد في الإبطاء زاد ثالثاً وهكذا إلى غاية ما ورد في ذلك وتعبه النووي وغيره بأن إبطاء الاختلاف وعدمه لا يعلم في أول الحل ولا في الركعة الأولى وقد انفقت الروايات على أن عدد الركوع في الركعة سواء وهذا يدل على أنه مقه وفي نفسه منوى من أول الحال وأوجب باحتمال أن يكون الاعتماد على الركعة الأولى وأما الثانية فهي تباع لها فهاهما اتفق وقوعه في الأولى بسبب إبطاء الاختلاف يقع مثله في الثانية ليساوي بينهما ومن ثم قال أصبغ كما تقدم إذا وقع الاختلاف في أثنائها يعلى الثانية كالعادة وعلى هذا فقد خيل المصنف فيها على نية مطابق الصلاة ويزيد في الركوع بحسب الكسوف ولا مانع من ذلك وأجاب بعض الحنفية عن زيادة الركوع بحمله على رفع رأس رؤية الشمس هل انجلت أم لا فإذا لم يرها انجلت رجع إلى ركوعه ففعل ذلك مرة أو مراراً فظن بعض من رآه بفعل ذلك ركوعاً ثانياً وتعب بالاحاديث الصحيحة الصريحة في أنه أطال القيام بين الركوعين ولو كان الركوع رؤية الشمس فقط لم يجز أن يطول ولا سيما الأخبار الصريحة بأنه إذا كوز ذلك الاعتدال ثم شرع في القراءة فكل ذلك يرد هذا الجمل ولو كان كإعصم هذا القائل لكان فيه إخراج لفعل الرسول عن العبادة المشروعة وأول من أناب هشبة في الصلاة لأعدهما وهو ما فرقه وفي حديث عائشة من الفوائد غير ما تقدم بالمادة بالصلاة سأئزاد ذكر عند الكسوف وإن جرح كثرة الفضل والاحتياط على كثرة البكاء والتحقق بحسب ما صير إليه المزمع من الموت والفناء والاعتبار بآيات الله وفيه الرد على من زعم أن لكواكب آثاراً في الأرض لا تتفاد ذلك عن الشمس والقمر وكيف عباد ربه ما وفيه تقديم الامام في الموقر وتسهيل الصلوة والتكبير بعد الوقوف في موضع الصلاة وبما إن ما يخشى اعتقاده على غير الصواب وإحتمال العبادة بنقل أفعال النبي صلى الله عليه وسلم ليقنته به فيها من حكمه وقوع الكسوف وتبين أن غزوهم ما سبق في القيامة وصورة عقاب من أذنب والتنبية على سلوك طريق الخلق مع الرجا لوقوع الكسوف بالتكوك ثم كشف ذلك عنه ليكون المؤمن من ربه على خوف ورجاء وفي الكسوف إشارة إلى تقبيل رأسه من عبدة الشمس أو القمر ورجل بعضهم الأمر في قوله تعالى لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن على صلاة الكسوف لأنه الوقت الذي يناسب الإعراض عن عبادتهما لما يظهرون فيه من النقص والمنزلة عنه المعبود وجل ولا سبحانه وتعالى ﴿قوله باب النداء بالصلاة جامعة﴾ هو بالنصب فيهما على الحكاية ونصب الصلاة في الأصل على الأغراء وجامعة على الحال أي احضروا الصلاة في حال كونها جامعة وقيل برفعها على أن الصلاة مبتدأ أو جامعة خبره ومعه ذات جماعة وقيل جامعة صفة والم خبر محذوف تقديره فاحضروها ﴿قوله حدثني أصح﴾ هو ابن منصور على رأي الجبالي وأبو زاهر يهوى على رأي أبي نعيم ويحيى بن صالح من شيوخ البخاري وربما أخرج عنه بواسطة كهذا ﴿قوله الحديث﴾ بفتح المهملة ثم الواحدة بعدها بحجمة ووهوم من ضبطه بضم أوله وسكون ثانيه ﴿قوله أخبرني أبو سلمة عن عبد الله﴾ خبر رواية حجاج العواف عن يحيى حدثني أبو سلمة حدثني عبد الله أخبره ابن خزيمة ﴿قوله﴾

﴿باب النداء بالصلاة جامعة في الكسوف﴾ حدثني أصح قال أخبرنا يحيى بن صالح قال حدثنا معاوية بن سلام بن أبي سلام الحديث الله شفي قال أخبرنا يحيى بن أبي كثير قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري عن عبد الله بن محمد وروى الله عنهم قال لما كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

﴿٧﴾ قول المصنف أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري عن عبد الله بن محمد كذا في نسخ الصحيح التي بأيدينا وسقط من نسخة الخارج فقط ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري غفر له



قال حدثنا الليث قال  
حدثني عجيل عن ابن  
شهاب قال أخبرني عروة  
ابن الزبير أن عائشة زوج  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أخبرته أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم صلى يوم خسفت  
الشمس مقام فذكر قفراً  
قراءة طويلاً ثم ركع ركوعاً  
طويلاً ثم قرأ رأسه فقال  
سمع الله لمن حده وقام كما هو  
ثم قرأ قفراً طويلاً وهي  
أدنى من القراءة الأولى ثم  
ركع ركوعاً طويلاً وهي  
أدنى من الركعة الأولى ثم  
سجد سجدة طويلاً ثم فعل  
في الركعة الآخرة مثل  
ذلك ثم سلم وقد تجلجت  
الشمس فخطب الناس فقال  
في كسوف الشمس والقمر  
انهما آيتان من آيات الله  
لا يخسفان لموت أحد  
ولا يهبطان فإذا رآتموهما  
فاذعوا إلى الصلاة (باب  
قول النبي صلى الله عليه  
وسلم يخوف الله عباده  
بالكسوف) قاله أبو موسى  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم \* حدثنا قتيبة بن  
سعيد قال حدثنا جادين  
زيد عن يونس عن الحسن  
عن أبي بكرة قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
ان الشمس والقمر آيتان  
من آيات الله لا ينكسفان  
لموت أحد ولكن يخوف  
الله عباده هو قال أبو

آخر كما سألني في أوائل الكسوف ولا مما عجل فقلت لعروة والله ما فعل ذلك أخوك عبد الله بن الزبير  
انخسف الشمس وهو بالمدينة زمن أراد أن يسري الشام فأسلى الامتل الصبح (قوله قال أجل لانه  
أخطأ السنة) في رواية ابن جابر فقال أجل كذلك صنع وأخطأ السنة واستدل به على أن السنة أن  
يصل صلاته الكسوف في كل ركعة ركوعاً وخسب بأن عروة تابعي وعبد الله صحابي فالأخذ بفضله أولى  
وأجيب بأن قول عروة وهو تابعي السنة كذا وإن قلنا أنه من صلى على الصبح لكن قد ذكر عروة مستنده  
في ذلك وهو خبر عائشة المرفوع فأتى عنه احتمال كونه موقوفاً أو منقطعاً فبرح المرفوع على الموقوف  
فلذلك حكم على صنيع أخيه بالخطأ وهو أمر نسي والأما صنعه عبد الله بتأدي به أصل السنة وإن كان  
فيه تقصير بالنسبة إلى كمال السنة ويحتمل أن يكون عبد الله أخطأ السنة عن غير قصد لانها لم يلقه والله  
أعلم (قوله باب هل يقول كسفت الشمس أو خسفت) قال الزبير بن المنذر أتى بلطف الاستفهام  
اشعاراً منه بأنه لم يبرج عنده في ذلك شيء (قلت) وأما أشار إلى ما رواه ابن عيينة عن الزهري عن  
عروة قال لا تقولوا كسفت الشمس ولكن قولوا خسفت وهذا موقوف صحيح رواه سعيد بن منصور  
عنه وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عنه لكن الأحاديث الصحيحة تخالفه لثبوته بلطف الكسوف في  
الشمس من طرق كثيرة والمشهد في استعمال الفقهاء أن الكسوف للشمس والخسوف للقمر واختاره  
ثعلب وذكر الجوهري أنه أفصح وقيل يتعين ذلك وحكي عياض عن بعضهم عكسه وغلطه لثبوته  
بالنافية في القمر في القرآن وكان هذا هو السرفي استشهد المؤلف به في الترجمة وقيل يقال بهما في كل منهما  
وبه جاءت الأحاديث ولا شأن أن مدلول الكسوف لغة تغير مدلول الخسوف لأن الكسوف التقريبي السواد  
والخسوف نقصان أوائل فإذا قيل في الشمس كسفت أو خسفت لانهما تغيب وتلطفها النقص ساغ  
وكذلك القمر ولا يلزم من ذلك أن الكسوف والخسوف مترادفان وقيل بالكسوف في الإبتداء وبالخسوف في  
الانتهاء وقيل بالكسوف لانهما جميع الضروب بالخسوف لبعضه وقيل بالخسوف لانهما على كل لاون وبالكسوف  
لتغيره (قوله وقال الله عز وجل وخسف القمر) في إيراد هذه الآية احتمالان أحدهما أن يكون  
أراد أن يقال خسف القمر كما جازي القرآن ولا يقال كسوف واذا انخسف القمر بالمدحوف أشعر  
باختصاص الشمس بالكسوف والثاني أن يكون أراد أن الذي ينقضي قسماً كالذي ينقضي للقمر وقد  
سمى في القرآن بالخسوف في القمر فليكن الذي الشمس كذلك ثم ساق المؤلف حديث ابن شهاب عن عروة عن  
عائشة بلطف خسفت الشمس وهذا موافق لما قال عروة لكن روايات غيره بلطف كسفت كثيرة جداً  
(قوله فيه ثم سجد سجدة طويلاً) فيه رد على من زعم أنه لا ين طول السجدة في الكسوف وسبأني  
ذكره في باب مفرد (قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم يخوف الله عباده بالكسوف) قاله أبو  
موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم سبأني حديثه موصولاً بعد سبعة أبواب ثم أورد المصنف  
حديث أبي بكرة من رواية جادين زيد عن يونس وفيه ولكن يخوف الله عباده وفي رواية  
الكتيبي عن الحسن بن علي بن فضال عن جادين زيد عن يونس يخوف الله عباده (قوله لم يذكر عبد الوارث  
وسبعة وخالفه بن عبد الله وجادين سلمة عن يونس يخوف الله عباده) أما رواية عبد الوارث  
فأورد بها المصنف بسبعة عشر أبواباً عن أبي معمر عنه وليس فيها ذلك لكنه ثبت من رواية عبد الوارث  
من وجه آخر أخرجه النسائي عن عمران بن موسى عن عبد الوارث وذكره يخوف الله عباده  
وقال البيهقي لم يذكره أبو معمر وذكره غيره عن عبد الوارث وأما رواية شعبه فوصلها المصنف في  
الباب المذكور وليس فيها ذلك وأما رواية خالفه بن عبد الله فسقت في أول الكسوف وأما رواية  
جادين سلمة فوصلها الطبراني من رواية حجاج بن منهل عنه بلطف رواية خالفه عنه وقاله فإذا  
كسف واحد منهم فاصلوا ودعوا (قوله وتابعه أشعث) يعني ابن عبد الملك الجراحي (عن الحسن) يعني

في حذف قوله يخوف الله جماعباده وقد وصل القسائي هذه الظريفة وابن جبان وغيرهما من طرق عن  
 أشعث عن الحسن وليس فيها ذلك (قوله وتأباه موسى عن مبارك عن الحسن قال أخبرني أبو بكر عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم يخوف الله جماعباده) في رواية غير أبي ذر إن الله تعالى وموسى هوان  
 اسماعيل السوء كي كاجزم بالمزى وقال له مياطي ومن تبعه هوان داود الضبي والاول أوج لان ابن  
 اسمعيل معروف في رجال البخاري دون ابن داود ولم تقع في هذه الرواية الى الآن من طريق واحد منها  
 وقد أخرجه الطبراني من رواية أبي الوليد وابن جبان من رواية هذيلة وقاسم بن أسبغ من رواية سليمان  
 ابن حرب كلهم عن مبارك وساق الحسديت ثمانية الا أن رواية هذيلة ليس فيها يخوف الله جماعباده  
 (تنبيه) وقع قوله تأباه أشعث في رواية كريمة عقب متابعة موسى والصواب تقديم لما بيناه من خلا  
 رواية أشعث من قوله يخوف الله جماعباده (قوله يخوف) فيه رد على من يزعم من أهل الهيئة أن  
 الكسوف أمر عادي لا يتأخروا ليقدم اذلو كان كما يقولون لم يكن في ذلك تخوف وبصير بمنزلة الجوز  
 والمسد في البحر وقد ورد ذلك عليهم ابن العربي وغير واحد من أهل العلم يعني حديث أبي موسى الاتي  
 حيث قال مقام فرس ياخني أن تكون الساعة قالوا فلو كان الكسوف بالحساب لم يقع انقزع ولو كان  
 بالحساب لم يكن للامر بالعتق والصدقة والصلاة والذكر معنى فان ظاهر الاحاديث أن ذلك يقيد بالتخوف  
 وأن كل ما ذكر من أنواع الطاعة ربحي أن يدفع به ما يخشى من أن ذلك الكسوف وما تنقض ابن العربي  
 وغيره أنهم يزعمون أن أشعث لا تنكشف على الحقيقة وإنما يحول القمر بينها وبين أهل الأرض عند  
 اجتماعها في القدرتين فقال هم يزعمون أن الشمس أشعث في القمري الجرم فكيف يحجب الصغير  
 الكبير اذا قابله أم كيف يظلم الكثير القليل ولا سجاو هو من جنسه وكيف يحجب الأرض نور الشمس  
 وهي في زاوية منها لا هم يزعمون أن الشمس أكبر من الأرض سبعين ضعفا وقد وقع في حديث النعمان  
 ابن بشير وغيره للكسوف سبب آخر غير ما يزعمه أهل الهيئة وهو ما أخرجه أحمد وأبو حنيفة وابن ماجه  
 وصححه ابن خزيمة وابن حبان بلقاء أن الشمس والقمر لا يتكسفا من موت أحد ولا لحياته ولكنهما آتيا  
 من آيات الله وأن الله إذا أنجلي لشي من خلقه شمس له وقد استشكل الفرساني هذه الزيادة وقال انها  
 ثبت فيصيب تكذيب ناقلا قال ولو بحث لكأن تأويلها أن من مكاره أمور قطعية لا تصادم أصلا  
 من أصول الشريعة قول ابن زبير هذا عجيب منه كيف يسلم دعوى الفلاسفة يزعم انها انقضاء  
 الشريعة مع أنها مبنية على أن العالم كرى الشكل وظاهر الشرع يبطى خلاف ذلك والثابت من قواعد  
 الشريعة أن الكسوف أثر الارادة القدسية وفعل الفاعل المختار فيقتضي في هذين الجرمين التورمض شاء  
 والظلمة متى شاء من غير توقف على سبب أو ربط باقتراب والحديث الذي رده الفرساني قد أثبت غير واحد  
 من أهل العلم وهو ثابت من حيث المعنى أيضا لان النور بقوا الاضاء من عالم الجاز الحسي فاذا انحلت سفة  
 الحلال انطمت الافوار لهيئته ويؤيده قوله تعالى فلما أنجلي ر به العمل جعله كالأه ويؤيد هذا الحديث  
 ما روينا عن طاووس أنه نظر الى الشمس وقد انكسفت فبكى حتى كاد أن يموت وقال هي أخوف الله منا  
 وقال ابن دقيق العيد جماعيتقد بعضهم أن الذي يذكره أهل الحساب يتناقض قوله يخوف الله جماعباده  
 وليس بشيء لان الله أفعال على حسب العادة وأفعالا خارجة عن ذلك وقدرته حاكم على كل سبب فله أن  
 يقطع ما يشاء من الأسباب والمسببات بعضها عن بعض وإذا ثبت ذلك فالعلماء بالله لقوة اعتقادهم في  
 عموم قدرته على غرق العادة وأنه يقبل ما يشاء اذ وقع شيء غريب حدث عندهم الخوف لقوة ذلك  
 الاعتقاد وذلك لا يمنع أن يكون هناك أسباب تجري عليها الادة الى أن يشاء الله ترفعه وأما سله أن الذي  
 يذكره أهل الحساب ان كان حقا في نفس الامر لا ينبغي أن يكون ذلك مخوفا لعبد الله تعالى ﴿قوله باب  
 التوهم من عذاب القمري (الكسوف)﴾ قال ابن المنبر في الحاشية متباعدة التوهم عند الكسوف أن ظاهره  
 النهار بالكسوف تشابه ظلمة القمر وان كان نهارا والشيء بالشيء يذكر فيخاف من هذا كما يخاف من هذا

• وتأباه موسى عن  
 مبارك عن الحسن قال  
 أخبرني أبو بكر عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 يخوف جماعباده  
 (باب التوهم من عذاب  
 القمري (الكسوف)  
 حدثنا عبد الله بن مسلمة  
 عن مالك عن يحيى بن  
 سعيد عن عمرة بنت عبد  
 الرحمن عن عائشة زوج  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 أن حوذية جاءت تسألها  
 عذاب القمري فسلت  
 عائشة رضى الله عنها  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أيعذب الناس في  
 قبورهم فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم





لا الحاقاً ببقاء هذه الأمور على ظواهرها إلا سيما على مذهب أهل السنة في أن الجنة والنار قد خلقتا  
 ووجدتا فيرجع إلى أن الله تعالى خلق نبيه صلى الله عليه وسلم إدراكاً خاصاً به أدرك به الجنة والنار على  
 حقيقتهما (قوله ولو أصبته) في رواية مسلم ولو أخذتموا استشكل مع قوله تناولت وأجيب بحمل تناول  
 على تكلف الاختلاص حقيقة لاخذ وقيل المراد تناولت لنفسى ولو أخذته لكم حكاية الكرماني وليس  
 بعيد وقيل المراد بقوله تناولت أى وضعت يدي عليه بحيث كنت قادر على تحريكه لكن لم بقدرتي قطفه  
 ولو أصبته أى لو عكست من قطفه وبدل عليه قوله في حديث عقبة بن عامر هذا ابن خزيمة أهوى بيده  
 ليتناول شيئاً ولم يصنف في حديث أم هانئ في أوائل الصلاة حتى لو استأثرت عليها وكان له يؤذنه في ذلك فلم  
 يجترئ عليه وقيل الإرادة مقدرة أى أردت أن أتناول ثم لم أقبل ويؤيده حديث جابر عند مسلم ولقد  
 مدت يدي وأنا أريد أن أتناول من عرهما لتنظر واليه ثم بدى أن لا أفعل ومثله للمصنف من حديث  
 عائشة كسأبني في آخر الصلاة بلفظ حتى لقد سأبني أريد أن آخذ قطعاً من الجنة حين رأيتوني جعلت  
 أقدم ولعبد الرزاق من طريق حمزة أردت أن آخذ منها قطعاً لا يركمونه فلم يقدر ولا حدث من حديث  
 جابر بن عبد الله بن بريدة قال ابن بطال لم يأخذ العنقود لأنه من طعام الجنة وهو لا يقضى والدنيا فيه لا يجوز  
 أن يؤكل فيها ما لا يقضى وقيل لأنه لو رآه الناس لكان من إيمانهم بأشياء هائلة لا بالنيب فيضئ أن يقع  
 رفع التوبة فلا ينفع نفساً عما لا يقبل لأن الجنة جزاء الأعمال والجزاء لا يقع إلا في الآخرة وحتى  
 ابن العربي في قانون التأويل عن بعض شيوخه أنه قال معنى قوله لا أكتم منه الخ أن يخاف أن ينسحق في نفس الآكل  
 مثل الذي أكل دأباً بحيث لا يضيغ عن ذوقه وتعبه بأنه رأى فلسق ميني على أن داراً لا تسره إلا حقائق  
 لها وانما هي أمثال والحق أن غمار الجنة لا مقطوعة ولا مضموعة وإذا قطعت خلقت في الحال فلا مانع أن  
 يتخلق مثل ذلك في الدنيا إذا شاء والفرق بين الدارين في وجوب الدوام وجوازها (قائمه) بين سعد بن  
 منصور في روايته من وجه آخر عن زيد بن أسلم أن تناول المذكور كان حين قيامه الثاني من الركعة  
 الثانية (قوله وأريت النار) في رواية غير أبي ذر وأريت ووقع في رواية عبد الله بن زاذان المذكورة أن  
 رؤيته المار كانت قبل رؤيته الجنة وذلك أنه قال قد عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم النار فأتاها  
 من مصلاه حتى إن الناس لم يركب بعضهم بعضاً وإذا رجعت عرضت عليه الجنة فذهب يمشي حتى وقف  
 في مصلاه وسلم من حديث جابر لقد جئني بالنارين رأيتوني تأخرت مخافة أن يصيبني من لفسها وفيه  
 ثم جئني بالجنة وذلك حين رأيتوني تقدمت حتى قمت في مقامى زاد فيه ما من شيء قد عدونه إلا قد رأيت أنه  
 في صلاتي هذه وفي حديث مرة عند ابن خزيمة لقد رأيت منذ قمت أصلي ما أتم إلا قون في الدنيا كما آمخرونيكم  
 (قوله فلم أر منظرًا كالיום قط أظلع) المراد باليوم الوقت الذي هو فيه أى لم أر منظرًا مثل منظر رأيت  
 اليوم غدى المرئي وأدخل التشبيه على اليوم لبساعة ما رأى فيه وبصده عن المنظر المألوف وقيل  
 الكافي اسم والتقدير ما رأيت مثل منظر هذا اليوم منظرًا ووقع في رواية المسنن والحموي فلم أنظر كالיום  
 قط أظلع (قوله ورأيت أكثر أهلها النساء) هذا يفسر وقت الرؤية في قوله لمن في خطبة العبد تصديق  
 خافي وأبشكن أكثر أهل النار وقد مضى ذلك في حديث أبي سعيد في كتاب الحبض وقد تقدم في العبد  
 الملامم بسمية القائل أن يكفرون (قوله يكفرون بالله قال يكفرون العشير) كذا الجهمي عن مالك وكذا  
 أخرجه مسلم من رواية خص بن ميسرة عن زيد بن أسلم ووقع في موطن يحيى بن يحيى إلا ندلسي قال  
 ويكفرون العشير بزائدة وأو وانفقوا على أن زائدة الواو غلط منه فإن كان المراد من تغلبه كونه خائف  
 غيره من الرواة فهو كذلك وأطلق على الشذوذ غلطاً وإن كان المراد من تغلبه فساد المعنى فليس كذلك  
 لأن الجواب طابق السؤال وادون ذلك أنه أطلق لفظ النساء فمؤمنات منهن والكافرة فلما قبل يكفرون  
 بالله جابج ويكفرون العشير الخ وكأنه قال نعم يقع منهن الكفر بالله وغيره لأن منهن من يكفر بالله  
 ومنهن من يكفر بالاحسان وقال ابن عبد البر وجه رواية يحيى أن يكون الجواب لم يقع على وفق سؤال

ولو أصبته لا أكتم منه ما  
 بقيت الدنيا وأريت النار  
 فلم أر منظرًا كالיום قط أظلع  
 ورأيت أكثر أهلها النساء  
 قالوا لم أر رسول الله قال  
 يكفرون من قبل يكفرون بالله



قال يكفر العشير ويكفر الاحسان واحسن الى احداهن الدهركه ثم ان من شأنا قالت مارأت مثل خرافك **(باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف)** حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن امرأته فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت آتيت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين خسفت الشمس ٣٦٩ فإذا الناس قيام يصلون وإذا هي نائمة تعلى فقلت ما للناس فأشارت

بيدها الى السماء وقالت سبحان الله فقلت آتيت فأشارت اى نعم قالت ففعلت

حتى تحبلى الغشى فجعلت أصب فوق رأسى الماء فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم حمد الله وأثنى عليه ثم قال ما من شئ كنت لم أراه الا وقد رأيت في مفاتي هذا حتى الجنة والنار ولقد أدركت الى أنكم تفتنون في القبور مثل أوقريه ما من فتنة الدجال لا أدري أيهما قالت أسماء يؤتى أحدكم فقال له ما على هذا الرجل فأما المؤمن أو المؤمن لا أدري أى ذلك قالت أسماء فيقول محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا وأمننا واعتنا فقال لهم صالحا فقد علمنا أن كنت لموقنا وأما المنافق أو المرتاب لا أدري أيهما قالت أسماء فيقول لا أدري سمعت الناس يقولون شيئا فقلت **(باب من أحب النافقة في كسوف الشمس)** حدثنا يبيع بن يحيى قال حدثنا زائدة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت آتيت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين خسفت الشمس ٣٦٩ فإذا الناس قيام يصلون وإذا هي نائمة تعلى فقلت ما للناس فأشارت

السائل لحاطة العلم بأن من النساء من يكفر بالله فلم ينج الى جوابه لان المقصود في الحديث خلافة **(قوله يكفر العشير)** قال الكرماني في بعد كسر العشير بالباء كما عدى الكفر بالله لان كفر العشير لا يشتمل معنى الاعتراف **(قوله يكفر الاحسان)** كانه بيان لقوله يكفر العشير لان المقصود كفر احسان العشير لا كفر ذاته وتقدم تفسير العشير في كتاب الايمان والمراد بكفر الاحسان تغطيته أو حمله وبدل عليه آخر الحديث **(قوله لو احسن الى احداهن الدهركه)** بيان للتعاطية المذكورة وتوهمنا شرطية لا امتناعية قال الكرماني في محتمل أن تكون امتناعية بأن يكون الحكم ثابتا على التام في الطرفين المسكوت عنه أولى من المذكور والدهر منصوب على الظرفية والمراد منه مدة عمر الرجل أو الزمان كله مبالغ في كفران وليس المراد بقوله احسن تعاطية رجل بعينه بل كل من يتأذى منه أن يكون مخاطبا فهو خاص لفظا عام معنى **(قوله شأنا)** التنوين فيه للتقليل أى شأنا قليلا لا يوقع في غرضهما من أى نوع كان ووقع في حديث جابر لم يل على أن المرئي في النار من النساء من انصبت بسفاهت ذميمة كرت لفظه وأكثر من رأيت فيها من النساء الا انى ان أوغى أفشين وان سئلن بخن وان سألن الحفن وان أعطين لم يشكرن الحديث وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم المبادرة الى الطاعة عند رغبة ما يحذر منه واستدفاع البلاء بذكره أنواع طاعته ومجته ظاهرة للنبي صلى الله عليه وسلم وما كان عليه من نصع أمرته وتعليمهم ما ينفعهم وتغذيرهم ما يضرهم ومراجعة المعلم العالم فيما لا يدرك فهمه وجواز الاستفهام من علة الحكم وبيان العالم ما يحتاج اليه تليده وتخرجه كقران الحق وتوجوب شكر النعم وفيه أن الخفة والنار مختلفتان موجودتان اليوم وجواز اطلاق الكفر على من لا يخرج من الملة وتغذيب أهل التوحيد على المعاصي وجواز العمل في الصلاة اذا لم يكفر **(قوله باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف)** أشوا هذه الترجمة الى رد قول من منع ذلك وقال يصلون فرادى وهو منقول عن الثوري وبعض الكوفيين وفي المدونة تعلى المرأة في بيتها وتخرج المتجاوز عن الشافعي يخرج الجميع الا من كانت بارعة الجمال وقال القرطبي روى عن مالك أن الكسوف اغتياط ببه من مخاطبة جمعة والمشهور عنه خلاف ذلك وهو الحائض المصلى في حقهن بحكم المسجد **(قوله عن أسماء بنت أبي بكر)** هي جدة فاطمة وهشام للإوجها **(قوله)** فأشارت اى نعم وفي رواية الكشمشني أن نعم بنون بدل الغنائسة وقد تقدمت فوائد في باب من أحب الغنائسة في كتاب العلو وفي باب من لم يرضأ الا من الفصل المنقل من كتاب الطهارة ويأتى الكلام على ما يتعلق بالقرى كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى قال الذين من المنرا استدله بان بطل على جواز خروج النساء الى المسجد لصلاة الكسوف وفيه نظر لان أسماء اغتاضت في حجرة عائشة لكن يمكنه أن يقول لما ورد في بعض طرقه ان نساء غير أسماء كن يصعدن عضا في هذا فقد كفى مؤخر المسجد كحرم حادتين في سائر الصلوات **(قوله باب من أحب العنقة)** يقع العين المهمة **(في كسوف الشمس)** قيدها باليب الذي ورد فيه لان أسماء لما روت قصة كسوف الشمس وهذا طرف منه اما أن يكون هشام حدث به هكذا فسمع منه زائدة أو يكون زائدة اختصره والاول أرجح فنبأني في كتاب العنق من طريق هشام بن عروة عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت آتيت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين خسفت الشمس ٣٦٩ فإذا الناس قيام يصلون وإذا هي نائمة تعلى فقلت ما للناس فأشارت بيدها الى السماء وقالت سبحان الله فقلت آتيت فأشارت اى نعم قالت ففعلت حتى تحبلى الغشى فجعلت أصب فوق رأسى الماء فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم حمد الله وأثنى عليه ثم قال ما من شئ كنت لم أراه الا وقد رأيت في مفاتي هذا حتى الجنة والنار ولقد أدركت الى أنكم تفتنون في القبور مثل أوقريه ما من فتنة الدجال لا أدري أيهما قالت أسماء يؤتى أحدكم فقال له ما على هذا الرجل فأما المؤمن أو المؤمن لا أدري أى ذلك قالت أسماء فيقول محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا وأمننا واعتنا فقال لهم صالحا فقد علمنا أن كنت لموقنا وأما المنافق أو المرتاب لا أدري أيهما قالت أسماء فيقول لا أدري سمعت الناس يقولون شيئا فقلت **(باب من أحب النافقة في كسوف الشمس)** حدثنا يبيع بن يحيى قال حدثنا زائدة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت آتيت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين خسفت الشمس ٣٦٩ فإذا الناس قيام يصلون وإذا هي نائمة تعلى فقلت ما للناس فأشارت

(٤٧ - فتح الباري ثاني)

الكسوف في المسجد حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن يحيى بن سعيد عن حمزة بن عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها أن حمزة بن عبد الله بن أبي قحافة أتته من عذاب القبر فسلت عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعذب الناس في قبورهم فقال رسول الله

عليه السلام ما شاء الله أن يقول ثم أمرهم أن يشعروا من عذاب القبر (باب) لا تنكشف الشمس لموت أحد ولا حياته. ورواه أبو بكره والغصيرة وأبو موسى وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم. حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن إسماعيل قال حدثني قيس عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم الخمس والقبر لا ينسكان لموت أحد ولا حياته ولكتهما آياتان من آيات الله فإذا أتتوها فصلوا. حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا هشام قال أخبرنا معمر عن الزهري وهشام بن عمرو عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام النبي صلى الله عليه وسلم فقام في الناس فأطال القراءة ثم ركع فأطال الركوع ثم رفع رأسه

وقد تقدم قبل أربعة أبواب من هذا الوجه ولم يقع فيه التصريح بكونه في المسجد لكنه يؤخذ من قولنا فيه ثم بين ظهراني الجبلان الجربوت أرواح النبي صلى الله عليه وسلم وكانت لاصقة بالمسجد وقد وقع التصريح بذلك في رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن عمه عند مسلم ولفظه نحر جث في نسيه بين ظهراني الجرف المسجد فأبى النبي صلى الله عليه وسلم من ركبه حتى أتى إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه الحديث والمركب الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم فيه بسبب موت ابنه إبراهيم كان قد قدم في الباب الأول فلهما رجوع صلى الله عليه وسلم إلى المسجد ولم يصلهما ظاهرهما وضع أن السنة في صلاة الكسوف أن تصلي في المسجد ولو لا ذلك لكانت صلواتها في العراء أحسن ربوبة الانجلاء والله أعلم (قوله باب لا تنكشف الشمس لموت أحد ولا حياته) تقدم الكلام على ذلك بمسوط في الباب الأول (قوله واه أبو بكره والغصيرة) تقدم حديثهما فيه (قوله وأبو موسى) سألني حديثه في الباب الذي يليه (قوله وابن عباس) تقدم حديثه قبل ثلاثة أبواب (قوله وابن عمر) تقدم حديثه في الباب الأول وقد ذكر المصنف في الباب أيضا حديث ابن مسعود وفيه ذلك وقد تقدم في الباب الأول أيضا من وجه آخر وكذا حديث عائشة وفي الباب ما لم يذكره من جابر عند مسلم وعن عبد الله بن عمرو والنعمان بن بشير وقبيصة وأبي هريرة كلها عند السائري وغيره وعن ابن مسعود ومرة بن جذب ومجود بن لبيد كلها عند أحمد وغيره وعن عقبه بن عامر وبلال عند الطبراني وغيره فهذه عدة طرق غالبها على شرط الصحة وهي تفيد القطع عند من اطلع عليهم من أهل الحديث بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال فيجب تكذيب من زعم أن الكسوف علامة على موت أحد أو حياة أحد (قوله ومعمر عن الزهري وهشام) ساقه على لفظ الزهري وقد تقدمت روايته هشام مفردة في الباب الثاني وتقدم الكلام عليه هناك وبين عبد الرزاق عن معمر أن في رواية هشام من الزيادة تصعدوا وقد تقدم ذلك أيضا (قوله باب الذي كرى الكسوف) واه ابن عباس (أى عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم حديثه في بابا بلطف خاذ كرو الله (قوله فقام النبي صلى الله عليه وسلم فقام) بكسر الزاى صفة مشبهة ويجوز الرفع على أنه مصدر بمعنى الصفة (قوله يخشى أن تكون الساعة) بالضم على أن كان تأميه أى يخشى أن تخسر الساعة أو ناقصة والساعة اسمها والخبر محذوف أو العكس قبل وفيه جواز الأخبار بما يجوبه الظن من شاهد الحال لأن سبب الفرع يخفى عن المشاهد لصورة الفرع فيجوز أن يكون الفرع لغيره ما ذكره في هذا فيشكل هذا الحديث من حيث أن الساعة مقدمات كثيرة لم تكن وقت كفتح البلاد واستخلاف الخلفاء ونحو ذلك الخوارج من الأشراف كطوع الشمس من مغربها واهية والدجال والله الخ وغير ذلك ويجب عن هذا احتمال أن تكون قصة الكسوف وقعت قبل إعلام النبي صلى الله عليه وسلم بهذه العلامات أو لمه تخشى أن يكون ذلك بعض المقدمات وأن الراوى ظن أن الخشية لذلك كانت لغیره كمعونه يتحدث كما كان يخشى عند هبوب الريح هذا حاصل ما ذكره النووي في تعليقه ورواه بعضهم أن المراد بالساعة غير يوم القيامة أى الساعة التي جعلت علامة على أمر من الأمور وركوعه صلى الله عليه وسلم أو غير ذلك في الأول نظرا لأن قصة الكسوف متأخرة فلا فقد تقدم أن موت إبراهيم كان في العاشرة كاتفق عليه أهل الأخبار وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم

فأطال القراءة وهي دون قرأتها في الأولى ثم ركع فأطال الركوع ودون ركوعه الأول ثم رفع رأسه فبعد معدنين ثم بكبر فقام فصنع في ركعه الثانية مثل ذلك ثم قام فقال ان الشمس والقمر لا يحصيان لموت أحد ولا حياته ولكتهما آياتان من آيات الله يرحما عباده فإذا رأيت ذلك فاقموا إلى الصلاة (باب الذي كرى الكسوف) ورواه ابن عباس رضي الله عنهما. حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا أبو أسامة عن يزيد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى قال خفت الشمس فقام النبي صلى الله عليه وسلم فقام في الساعة

فأبى المسجد فصل بطول قيامه ركوعه ومجوده رأسه فطأ ضعه وقال هذه الآيات التي يرسل الله لا تكون لوت أحد ولا لحياة ولكن يخوف الله بها عباده فإذا رأيت شيئا من ذلك فافزعوا إلى ذكر الله ودعائه واستغفاره (باب الدخا في الكسوف) قاله أبو موسى وعائشة رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا أبو الوليد قال حدثنا زائدة ٣٧١ قال حدثنا زائدة بن جندب قال سمعت

المفسرة بن شعبة يقول انكسفت الشمس يوم مات ابراهيم فقال الناس انكسفت لوت ابراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الشمس واقعة آياتنا من آيات الله لا ينكسفان لوت أحد ولا لحياة فإذا رأيتوهما فادعوا الله وصلوا حتى ينجلي (باب قول الامام في خطبة الكسوف أما بعد) وقال أبو أسامة حدثنا هشام قال أخبرني فاطمة بنت المنذر عن أسماء قالت فأنصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تجلعت الشمس فخطب فحمد الله عما هوأله ثم قال أما بعد (باب الصلاة في كسوف القمر) حدثنا محمود قال حدثنا سعيد بن عامر عن شعبة عن يونس عن الحسن عن أبي بكره رضي الله عنه قال انكسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ففصل على ركعتين

بكثر من الاشراف والحدوث قبل ذلك وأما الثالث فقصين الظن بالصحابي يفتنى أنه لا يجوز ذلك الا بتوقيف وأما الرابع فلا يخفى بعده وأقر بها الثاني فقلعه خشى أن يكون انكسوف مقدمة لبعض الاشراف كطولع الشمس من مفرها ولا يستحيل أن يغفل بين الكسوف والطالع المذكور أشياء مما ذكره وقع متتابعة بعضها اثر بعض مع استحضار قوله تعالى وما أمر لاساعة لا كلح البصر أو هو اقرب ثم ظهر لي أنه يحتمل أن يخرج على مسئلة دخول السحابة في الانخار فإذا قبل يجوز ذلك زال الاشكال وقيل لعله قد وقوع الممكن لو لم أعلم الله تعالى بأنه لا يقع قبل الاشراف تنظيماته لاسيما الكسوف لئتين لمن يقوله من أمته ذلك كيف يخشى ويضرع لاسيما إذا وقع لهم ذلك بعد حصول الاشراف أو أكثرها وقيل لعل حالة استحضار امكان القدرة غلبت على استحضار ما تقدم من الشروط لاحتمال أن تكون تلك الاشراف كانت مشروطة بشرط ما يتقدم ذكره فيقع الخوف بغير اشراف لفقد الشرط والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله هذه الآيات التي يرسل الله) ثم قال (ولكن يخوف الله بها عباده) موافق لقوله تعالى وما يرسل بالآيات الا نحو بقاء موافق لما تقدم ذكره في الباب الاول واستدل بذلك على أن الامر بالمبادرة الى الذكر والدعاء والاستغفار وغير ذلك لا يتخص بالكسوفين لان الآيات اعم من ذلك وقد تقدم القول في ذلك في آخر الاستسقاء ولم يقع في هذه الرواية ذكر الصلاة فلا جهة فيه لمن استحبها عند كل آية (قوله لا ذكر الله) في رواية الكشميني الى ذكره والضمير يعود على الله في قوله يخوف الله بها عباده وفيه التندب الى الاستغفار عند الكسوف وغيره لانه مما يدفع به ابتلاء (قوله باب الدخا في الكسوف) في رواية كريمة وأبى الوقت في الكسوف (قوله قاله أبو موسى وعائشة) بشر الى حديث أبي موسى الذي قبله وأما حديث عائشة فوقع الامر فيه بالدعاء من طريق هشام عن أبيه وهو في الباب الثاني وورد الاثر بالدعاء ايضا من حديث أبي بكره وغيره ومنهم من حل الذكر والدعاء على الصلاة لكونهما من أجزاءها والاول أولى لانه جامع بينهما في حديث أبي بكره حيث قال فصولا وادعوا ووقع في حديث ابن عباس عند سعيد بن منصور فاذكروا الله كبروه وسبحوه ودهلوه وهوم من عطف الخاص على العام وقد تقدم الكلام على حديث المفسرة في الباب الاول (قوله باب قول الامام في خطبة الكسوف أما بعد) ذكر فيه حديث أسماء مختصرا معلقا فقال وقال أبو أسامة وقد تقدم مطولان من هذا الوجه في كتاب الجمعة ووقع فيه هاتين روايتي أبي عن السكن وهم نبيه عليه أبو على البياضي وذلك أنه أدخل بين هشام وفاطمة بنت المنذر عروة بن الزبير والصواب حديثه (قلت) له كان عند هشام بن عروة بن الزبير فتعقبت ابن فصار عن ذلك من الناسخ والاخبار السكن من الحفاظ الكبار وفيه تأييد لمن استحب صلاة الكسوف خطبة كما تقدم في باب (قوله باب الصلاة في كسوف القمر) أو رده في حديث أبي بكره من وجهين مختصرا ومطولا واعترض عليه بأن المختصر ليس فيه ذكر القمر لا بالتصريح ولا بالاحتمال والجواب أنه أراد أن يبين أن المختصر بعض الحديث المطول وأما المطول فيؤخذ المقصود من قوله وإذا كان ذلك فصلا بعد قوله ان الشمس والقمر وقد وقع في بعض طرقه ما هو أصح من ذلك فعند ابن حبان من طريق قيس عن يونس بن عبيد في هذا الحديث فإذا رأيت شيئا من ذلك وعنده في حديث عبد الله بن عمر وإذا انكسف أحدهما وقد تقدم حديث أبي مسعود بلفظ كسوف أيهما انكسف في ذلك ردعي من قال لا تندب الجمع عني كسوف القمر وفرب وجود المشقة في الليل فالبادون النهار ووقع عند ابن حبان من وجه آخر انه صلى الله عليه وسلم صلى

الله عليه وسلم فخرج بمجرده حتى انتهى الى المسجد وثاب الناس اليه فصل فيهم ركعتين فاجلعت الشمس والقمر آياتنا من آيات الله وهما لا ينكسفان لوت أحد وإذا كان ذلك فصلا وادعوا حتى ينكسف ما بينكم وذلك أن ابن النبي صلى الله عليه وسلم ما نة فقال له ابراهيم فقال الناس في ذلك

باب الر كسة الاولى في الكسوف أطول أخبرنا محمود بن غبيلان قال حدثنا أبو أحمد قال حدثنا سفيان عن يحيى عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم في كسوف الشمس أربع ركعات في مسجدتين الأولى والأول أطول (باب الجهر بالقراءة في الكسوف) حدثنا محمد بن مهران قال حدثنا الوليد بن مسلم قال أخبرنا ابن عمر عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها جهر النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف بقراءته فإذا فرغ من قراءته كبر فركع وإذا رفع من الركعة قال مع الله ملن حده وبناولك الحمد ثم يعاود القراءة في صلاة الكسوف أربع ركعات في ركعتين وأربع مجلدات

في كسوف القمر ولقناه من طريق النضر بن معمر عن أشعث بإسناده في هذا الحديث صلى في كسوف الشمس والقمر ركعتين مثل صلاتكم وأخرجه الأدارقطني أيضا وفي هذا رد على من أطلق كابن رشيد أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل فيه ومنهم من أول قوله صلى أي أمر بالصلاة جمع بين الرايتين ومجال صاحب الهدى لم ينقل أنه صلى في كسوف القمر في جماعة لكن حكى ابن حبان في السيرة له أن القمر خسف في السنة الخامسة قصلي النبي صلى الله عليه وسلم بأصحابه صلاة الكسوف وكانت أول صلاة كسوف في الإسلام وهذا ان ثبت اتنى التأويل المذكور وقد جزمه مغلطاي في سيرته المختصرة وتبعه شيخنا في نظمه (تنبيه) حكى ابن التين أنه وقع في رواية الأصلية في حديث أبي بكر هذا انكسف القمر بدل الشمس وهذا تغيير لا معنى له وكأه عسرت عليه مطابقة الحديث للترجمة فظن ان لفظه مغير فغيره هو إلى ما ظنه هو وأبوليس كذلك (قوله باب الر كسة الاولى في الكسوف أطول) كذا وقع هنا العموي والكشميني ووقع بدل للمعنى باب صلب المرأة على رأسها الماء إذا أطال الامام القيام في الركعة الاولى قال ابن رشيد ووقع في هذا الموضع تخليط من الروايات وحدث عائشة المذكور مطابق للترجمة الاولى قطعا وأما الثانية فحقه أن تذكر في موضع آخر وكان المصنف ترجمه أو أخى رياضيد كراهنا حدثنا أبو طرغا حاكم عاده فنه يحصل غرضه فضع بعض الكتاب إلى بعض فنتا هذا واللاتيها حديث أسماء المذكور قبل سبعة أبواب فبورض فيه انتهى وبؤذله كره ما وقع في روايه أبي علي بن شبيب عن القزري فانه ذكر باب صلب المرأة أولا وقال في الحاشية ليس فيه حديث ثم ذكر باب الر كسة الاولى أطول وأورد فيه حديث عائشة وكذا صنع الاماعيلي في مستخرجه فعلى هذا قلنا وقع من صنع شيوخ أبي ذر من اقتصار بعضهم على احدي الترجمتين ليس بجيد أما من اقتصر على الاولى وهو المستعمل خطأ محض اذ لا تعلق لها بحديث عائشة وأما آخران فمن حيث أنهما حديثا للترجمة أصلا وكأنهما استشكلاهما فحذفاهما ولهذا حذف من رواية كروية أيضا عن الكشميني وكذا من رواية الأكثر (قوله حدثنا أبو أحمد) هو ابن يبري وسفيان هو الثوري وهذا المتن طرف من الحديث الطويل الماضي في باب صلاة الكسوف في المسجود كانه مختصر منه بالمعنى فانه قال فيه ثم قام قاسما ويلاد هو ودون القيام الاول وقال في هذا أربع ركعات في مسجدتين الاولى أطول وقدرناه الاماعيلي بلفظ الاولى فالاولى أطول وفيه دليل لمن قال ان القيام الاول من الركعة الثانية يكون دون القيام الثاني من الركعة الاولى وقد قال ابن بطال انه لا خلاف ان الركعة الاولى قيامها وركوعها تكون أطول من الركعة الثانية قيامها وركوعها وقال النووي اتفقوا على ان القيام الثاني وركوعه فيها أقصر من القيام الاول وركوعه فيها وأختلفوا في القيام الاول من الثاني وركوعه هل هما أقصر من القيام الثاني من الاول وركوعه أو يكونان سواء قيل بسبب هذا الخلاف فهم معنى قوله هو ودون القيام الاول هل المراد به الاول من الثانية أو يرجع إلى الجميع فيكون كل قيام دون الذي قبله ورواية الاماعيلي تعين هذا الثاني وبرجعه أيضا لو كان المراد من قوله القيام الاول أول قيام من الاول فقط لكان القيام الثاني والثالث مكسوتان مقدارهما فالأول أكثر فائدة والله أعلم (قوله باب الجهر بالقراءة في الكسوف) أي سواء كان الشمس أو القمر (قوله أخبرنا ابن عمر) بفتح النون وكسر الميم معهما عبد الرحمن وهو دمشقي وثقه ابن دحيم والذهلي وابن البرقي وآخرين وضعفه ابن معين لانه لم يرو عنه غير الوليد وليس له في الصحاح غير هذا الحديث وقد تابعه الاوزاعي وغيره (قوله جهر النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف بقراءته) استدلل على الجهر فيها بالنهار وجهه جماعة ممن لم يرد ذلك على كسوف القمر وليس بجيد لان الاماعيلي روى هذا الحديث من وجه آخر عن الوليد بلفظ كسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وكذا رواه الاوزاعي التي بعده صريحه في الشمس (قوله

وقال الاوزاعي وغيره سمعت الزهري الخ) وصلى عليه عن محمد بن مهران عن الوليد بن مسلم حدثنا  
 الاوزاعي وغيره فذكرهم اعادة الاسناد الى الوليد قال أخبرنا عبد الرحمن بن غفران كره وزاد فيه مسلم  
 طريق كثير بن عباس عن اخيه ولما كره قصة عبد الله بن الزبير واستدل بعضهم على ضعف رواية  
 عبد الرحمن بن غفران الجهر بأن الاوزاعي لم يذكر رواية الجهر وهذا ضعيف لان من ذكره على  
 من لم يذكره لا سيما والذي لم يذكره لم يتعرض لنفسه وقد ثبت الجهر في رواية الاوزاعي عند علي داود  
 والحملي كم من طريق الوليد بن منبذ عنه وواقعه سليمان بن كثير وغيره كما ترى (قوله قال اجل) أي نعم  
 وزاد معنى وفي رواية الكشمي من اجل يسكون الجهر وعلى الاول فقوله انه اخطأ بكبره مرة انه وعلى  
 ما ثانی بقضها (قوله تابعة سليمان بن كثير وسفيان بن حسين عن الزهري في الجهر) يعني باسناده  
 المذکور ورواية سليمان وصلها أحمد بن عبد الصمد بن عبد الوارث عنه بلفظ خفت الشمس على  
 عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فكبر ثم كبر الناس ثم قرأ الجهر بالقراءة  
 الحديث وروى عنه في متني داود الطيالسي من سليمان بن كثير بهذا الاسناد مختصرا ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم جهر بالقراءة في صلاة الكسوف وأما رواية سفيان بن حسين فوصلها الترمذي  
 والطحاوي بلفظ صلى صلاة الكسوف جهر بالقراءة فيها وقد تابعهم على ذلك الجهر عن الزهري  
 عقيل عند الطحاوي وأما بن برشيد عند الاقطاني وهذه طرق بعضها بعضها ببعض مجموعها  
 الجهر بذلك فلامعني لتعليل من أعله تضعيف سفيان بن حسين وغيره فلو لم يرد في ذلك الا رواية الاوزاعي  
 لكانت كافية وقد ورد الجهر فيها عن علي بن عمر فاعو موقفا أخرجه ابن خزيمة وغيره وقال به صاحب أبي  
 حنيفة وأحمد وأما بن خزيمة وابن المنذر وغيرهما ممن حدثوا الشافعية وابن العربي عن المالكية  
 وقال الطبري بخبر بن الجهر والاسرار وقال الأئمة الثلاثة يسرى الشمس ويبحر في القمر وأما  
 الشافعي فيقول ابن عباس فرأيت من سورة البقرة لا تلو جهر لم يخرج الى تقدير وتعبا محتمل أن يكون  
 بعد أمه لكن ذكر الشافعي تليقا عن ابن عباس انه صلى يجنب النبي صلى الله عليه وسلم  
 في الكسوف فلم يسمع منه سوا وصلة البقرة من ثلاثة طرق أسانيد لها وهي وعلى تقدير ضعفها ثبت  
 الجهر معه قدر زائد فلا أخذه أولى وإن ثبت التعدد فكان فصل ذلك لبيان الجواز وهكذا الجواب  
 عن حديث مرة عند ابن خزيمة والترمذي لم يسمع له صوته انه ان ثبت لا يدل على نفي الجهر قال ابن  
 العربي الجهر عندى أولى لانها صلاة جامعة ينادى لها ويحط بها فاشبهت الصلوة والاستسقاء  
 والله أعلم (خاتمة) اشتملت أبواب الكسوف على أربعين حديثا نصفها موصول ونصفها  
 معلق المكررها فيه وفيها مائة اثنان وثلاثون والخالص ثمانية واقفه مسلم على تحريمها  
 سوى حديث أبي بكر وحديث أسماء في الصنعة ورواية حمزة عن عائشة الاولى أطول لكنه  
 أخرج أسفه وفيه من الآثار عن العصابة والتابعين خمسة آثار فيها أثر عبد الله بن الزبير وفيها أثر  
 عروة في تحطئه وهما موصولان

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(قوله أبواب مبيد القرآن)

كذلك المستمل وغيره باب ما جاء في مبيد القرآن وسنها أي سنة مبيد التلاوة والاصلي وسنها أي  
 ذكر من قال هو جوهي آخر الاواب وسقطت اليسلة لا يذرو وقد أجمع العلماء على انه يصدق في عشرة  
 مواضع وهي متواليه الا ثمانية الحج وص وأما حاله ص فقط والشافعي في القديم ثمانية الحج فقط  
 وفي الحديث معنى وفي الفصل وهو قول عطاء وعن أحمد مثله في رواية وفي أخرى مشهورة زيادة ص وهو  
 قول الليث وأما بن وهب وابن حبيب من المالكية وابن المنذر وابن مريح من الشافعية وعن أبي

وقال الاوزاعي وغيره  
 سمعت الزهري عن عروة  
 عن عائشة رضي الله عنها  
 أن الشمس خفت على  
 عهد رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فحث مناديا  
 الصلاة جامعة فتقدم  
 فصلى أربع ركعات في  
 ركعتين وأربع ركعات  
 قال الوليد أخبرني عبد  
 الرحمن بن غفران ابن شهاب  
 مثله قال الزهري فقلت  
 ما صنع أخوك ذلك عبد  
 الله بن الزبير ما صلى الا  
 ركعتين مثل الصبح اذ صلى  
 بالمدينة قال اجل انه اخطأ  
 السنة تابعة سليمان بن  
 كثير وسفيان بن حسين  
 عن الزهري في الجهر  
 (بسم الله الرحمن الرحيم)  
 أبواب مبيد القرآن  
 وسنها • حدثنا محمد بن  
 بشر قال حدثنا غندر  
 قال حدثنا شعبة عن أبي

اصحق قال سمعت الاسود  
عن عبد الله رضى الله  
عنه قال قرأ النبي صلى الله  
عليه وسلم التيمم بركعة  
فوجد فيها مسجد من معه  
غير شيخ أخذ كفاه من حصي  
أوراب ورفعها الى جبهته  
وقال يكفيني هذا فرائبه  
بعد ذلك قتل كافرا (باب  
مسجده تزيل المسجدة)  
حدثنا محمد بن يوسف قال  
حدثنا سفيان عن سعد بن  
ابراهيم عن عبد الرحمن  
عن أبي هريرة رضى الله  
عنه قال كان النبي صلى  
الله عليه وسلم يقرأ في الجمعة  
في صلاة العشاء ثم يزيل  
المسجدة وحمل أتى صلى  
الإنسان (باب مسجده من)  
حدثنا سليمان بن حرب  
وأبو النعمان قال حدثنا  
حماد بن زيد عن أيوب  
عن عكرمة عن ابن عباس  
رضي الله عنهما قال من  
ليس من عزائم اليهود  
وقدر أيت النبي صلى الله  
عليه وسلم بسجدها

• قوله عبد الكريم  
بنصفه عبد الكريم وحرق

حنيفة مثله لكن في ثمانية المجمع وهو قول داود ورام ذلك أقوال أخرى منها عن عطاء الخراساني المجمع  
الاثانية المجمع والاشقاق وقيل باسقاطهما واسقاط ص أيضا وقيل الجميع مشروع ولكن العزائم  
الاعراف وسجان وثلاث الفصل روى عن ابن مسعود وعن ابن عباس التميز بل وحرم التزيل والتجم وأقرأ  
وعن سعيد بن جبير مثله باسقاط أقرأ وعن عبيد بن عمير مثله لكن باسقاط التجم وثابت الاعراف  
وسجان وعن علي ما ورد الأمر فيه بالسجود عزمة وقيل شرع بالسجود عند كل لفظ وقع فيه الأمر  
بالسجود أو الحث عليه والثناء على فاعله أو سبق مساق الملاح وهذا يبلغ عددا كثيرا وقد أشار إليه أبو  
محمد بن الحشاش في قصيدته الانفاضة (قوله سمعت الاسود) هو ابن زيد وعبد الله هو ابن مسعود  
(قوله وسجد من معه غير شيخ) معناه في تفسير سورة النجم من طريق إسرائيل عن أبي اسحق أمية بن  
خلف و وقع في سيرة ابن اسحق أنه الوليد بن المغيرة وفيه نظرا لأنه لم يقتل وفي تفسيره الوليد بن المغيرة  
أوعنه بن ربيعة بالثلث وفيه نظرا لما أخرجه الطبراني من حديث عذرة بن قوف قال لما أظهر النبي  
صلى الله عليه وسلم الاسلام أسلم أهل مكة حتى أنه كان ليقرأ الحمد فيجدون فلا يقدر بعضهم أن  
يسجد من الزحام حتى قدم رؤساء قريش الوليد بن المغيرة وأبو جهل وغيرهما وكانوا باطلا ففرجوا  
وقالوا تدعون دين آبائكم لكن في ثبوت هذا نظرا لقول أبي سفيان في الحديث الطويل أنه لم يرد أحد من  
أسلم ويمكن أن يجمع بأن النبي مقيد بن ارتد خطا لا بسبب ما عاينوا من طوره رؤسائه و روى الطبراني من  
طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير أن الذي رفع التراب فسجد عليه هو سعيد بن العاص بن أمية أبو أجيصة  
وتبعه العاصم و ذكر أبو حيان شيخ شيوخنا في تفسيره أنه أبو لهب وليد كرم مستدده وفي مصنف ابن أبي  
شيبه عن أبي هريرة مسجودا في التيمم الارجلين من قريش أراد بذلك الشهرة ولقائى من حديث المطلب  
ابن أبي ربيعة قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم التيمم فجد وسجد من معه فزعت رؤسائهم وأيت أن  
أعبد ولم يكن المطلب يومئذ أسلم ومهما ثبت من ذلك فقل ابن مسعود لم يرد أو خص واحدا بذلك كره  
لاخصاصه بأخذ الكف من التراب دون غيره وأخاد المصنف في رواية إسرائيل أن التيمم أول سورة  
أنزلت فيها مسجدة وهذا هو السرفي بداء المصنف في هذه الأبواب بهذا الحديث واستشكل بأن أقرأ باسم  
ربنا أول السورن ولا وفيها أيضا مسجدة فهي سابقة على التيمم وأجيب بأن السابق من أقرأ وأنها  
وأما بقية ما قتل بذلك بدليل قصة أبي جهل في نية النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة والأولسية  
مقيدة بشئ محذوف ينشئ رواية ذكر ابن أبي زائدة عن أبي اسحق عند ابن مردويه بلفظ أن أول سورة  
استعلن بها رسول الله صلى الله عليه وسلم والتيمم وله من رواية عبد الكريم • بن دينار عن أبي اسحق أول  
سورة لاها على المشركين فذكر كره فيجمع بين الروايات الثلاث بأن المراد أول سورة فيها مسجدة لاها  
بها على المشركين وسأني بقية الكلام عليه في تفسير سورة النجم أن شاء الله تعالى (قوله باب  
مسجدة تزيل المسجدة) قال ابن بطال أجهوا على المسجود فيها وأما اختلافنا في اليهود في الصلاة  
انتهى وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى حديث أبي هريرة المذكور في الباب في كتاب الجمعة مستوفى  
(قوله باب مسجدة من) أو رويته حديث ابن عباس من ليس من عزائم اليهود يعني اليهود في  
من إلى آخره والمراد بالعزائم ما وردت العزيمة على فعله كصيغة الأمر مثلاً بناء على أن بعض المنذوبات  
أكد من بعض عند من لا يقول بالوجوب وقد روى ابن المنذر وغيره عن علي بن أبي طالب باسناد حسن  
أن العزائم هم والتجم وأقرأ والم تزيل وكذلك ثبت عن ابن عباس في الثلاثة الأخر وقيل الاعراف  
وسجان وحرم والم أخرجه ابن أبي شيبة (قوله وقد رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيها) وقع  
في تفسير من عند المصنف من طريق مجاهد قال سألت ابن عباس من أين سمعت في ص ولا بن خزيمة  
من هذا الوجه من أين أخذت مسجدة من ثم اتفقا فقال ومن رويته داود وسليمان أن قوله فبها هم  
اقتده ففي هذا أنه استنبط مشروعية السجود فيها من الآية وفي الأول أنه أخذ عن النبي صلى الله عليه

وسلم ولا تعارض بينهما احتمال أن يكون استقاده من الطريقين وقد وقع في أحاديث الانبياء من طريق  
 مجاهد في آخره فقال ابن عباس ينيكم من أمر أن يقتدي بهم فاستنبط وجه سجود النبي صلى الله عليه  
 وسلم فيهم من الآية وسبب ذلك كوز السجدة التي في ص الخلودت بلفظ الركوع فقولاً التوقف  
 مظهران فيها سجدة وفي الثانية من ط. يعني سعيد بن جبير عن ابن عباس من فوجعا هذا ردق وبغنى  
 نسجدها شكراً فاستدل الشافعي بقوله شكر أعني أنه لا يسجد فيها في الصلاة لأن سجود الشاكر لا يشرع  
 داخل الصلاة لا في داود وإن خزعوا لها حكم من حديث أبي سعيدان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ وهو  
 على المنبر من فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه ثم قرأها في يوم آخر فقرباً الناس للسجود فقال  
 إني أهاجر قربة نبي ولكني رأيتكم تهايم فتزل وسجد وسجدوا معه فهذا السياق يشعر بأن السجود فيها  
 لم يؤكدها كذا في غيرها واستدل بعض الحنفية من مشروعية السجود عند قوله ونحراً كما أوأاب  
 بأن الركوع عندها ينوب عن السجود فإن شاء المصل ركبها وإن شاء سجد ثم طرده في جميع سجدة  
 التلاوة وبه قال ابن مسعود ﴿قوله باب سجدة التيمم قال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم﴾  
 يأتي موسى لاني الذي يليه والكلام على حديث ابن مسعود يأتي في التيمم إن شاء الله تعالى واستدل به  
 على أن من وضع يديه على كتفيه ونحوه لا يهدأ ساجدا حتى يضعها بالارض وفيه نظر ﴿قوله باب سجود  
 المسلمين مع المشركين والمشركون نجس ليس له وضوء﴾ قال ابن التينروي يقول نجس بفتح النون والجيم  
 ويجوز كسرهما وقال القراء تسكن الجيم إذا ذكرت أنبأ في قوله من ركب نجس ﴿قوله وكان ابن عمر  
 يسجد على غير وضوء﴾ كذا لا أكثر وفي رواية الأسلمي يحد في غير الأولى وقد روى أن أبي شبة  
 من طريق عيسى بن الحسن عن رجل زعم أنه كشفه عن سعيد بن جبير قال كان ابن عمر يقول عن  
 راحله فيهرق الماء ثم يركب فيقرأ السجدة فيسجد وما ينوياً وأما رواه البيهقي بإسناد صحيح عن الثابت  
 عن نافع عن ابن عمر قال لا يسجد الرجل الا وهو طاهر فجمع بينهما بأنه أراد بقوله طاهر الطهارة الكبرى  
 أو الثانية على حالة الاختيار والأول على الضرورة وقد اعترض ابن بطال على هذه الترجمة فقال إن  
 أراد البخاري الاحتجاج لابن عمر بسجود المشركون فلا حجة فيه لأن سجودهم لم يكن على وجه العبادة  
 وإنما كان لما يليق بالشيطان إلى آخر كلامه قال وإن أراد أن يدعي ابن عمر بقوله والمشركون نجس فهو أشبه  
 بالصواب وأجاب ابن رشيد بأن مقصود البخاري تأكيده مشروعية السجود بأن المشركون قد أقر على  
 السجود وسعى الصحابي فله سجود مع عدم أهليته فالتأهل لذلك أخرى بأن يسجد على كل حال يؤيده أن  
 في حديث ابن مسعود أن النبي ما سجد عقيب أن قتل كافراً فقل جميع من وفق للسجود يؤيد ذلكم له بالحسن  
 فأسلم لبركة السجود قال ويحفل أن يجمع بين الترجمة وأثر ابن عمر بأنه يعطف العادة أن يكون جميع من  
 حضر من المسلمين كلواً عند قراءة الآية على وضوء لا لهم تهايم أو التهاون إذا كان كذلك فن بادروا إلى  
 السجود خوفاً القراء بلا وضوء وأنه النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك استدل بذلك على جواز السجود  
 بلا وضوء وعند وجود المصلحة بالوضوء يؤيده أن لفظ المتن وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس  
 فسوى ابن عباس في نسبة السجود بين الجميع وفيهم من لا يصح منه الوضوء فيلزم أن يصح السجود من كان  
 بوضوء ومن لم يكن بوضوء والله أعلم بالقصة التي أشار إليها فيحصل لنا المقام بشئ منها في تفسير سورة الحج  
 إن شاء الله تعالى ﴿فائدة﴾ لم يوافق ابن عمر أحد على جواز السجود بلا وضوء الا الشعبي أخرجه ابن أبي  
 شبة عنه بسند صحيح وأخرجه أيضاً سند حسن عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرأ السجدة ثم يسلم  
 وهو على غير وضوء إلى غير القبلة وهو يحيى يوتئأ ﴿قوله بسجدة التيمم﴾ زاد الطبراني في الاوسط من هذا  
 الوجه بحكمة فإذ اتحد قصة ابن عباس وابن مسعود ﴿قوله والجن﴾ كان ابن عباس استند في ذلك إلى  
 اختيار النبي صلى الله عليه وسلم أمامه شافهة له وأما بسطة لانه لم يحضر القصة لصغره وأيضاً فهو من الامور  
 التي لا يبلغ الانسان عليها الا بتوقيف ونحوه أنه كشفه عن ذلك بعد لانه لم يحضرها فاعطاه ﴿قوله رواه

(باب سجدة التيمم) قاله  
 ابن عباس رضي الله عنهما  
 عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم حدثنا حفص بن  
 عمر قال حدثنا شعبة عن  
 أبي اسحق عن الاسود عن  
 عبد الله رضي الله عنه أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 قرأ سورة التيمم فسجد بها  
 فأتى أحد من القوم  
 الا بسجدة فخذ رجل من  
 القوم كفان مضى أو  
 رآب فرفعه إلى وجهه وقال  
 يكفيني هذا قال عبد الله  
 فخذ رأيت بعد قتل كافراً  
 (باب سجود المسلمين مع  
 المشركين والمشركون نجس  
 ليس له وضوء) وكان ابن  
 عمر رضي الله عنهما يسجد  
 على غير وضوء حدثنا  
 مسدد قال حدثنا عبد  
 الوارث قال حدثنا أيوب  
 عن عكرمة عن ابن عباس  
 رضي الله عنهما أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم يسجد  
 بالتيمم وسجد معه المسلمون  
 والمشركون والجن والانس  
 رواه





تجدد قبل هواسفهام انكار من أبي سلمة يشعر بأن العمل استمر على خلاف ذلك ولذا أنكره أبو رافع  
كأسياني بعد ثلاثة أو اربو هذا فيه نظر وعلى التزويل فيمكن أن يفسد منه من لا يرى السجود بها في الصلاة  
أما تركها مطلقا فلا يدل على بطلان المدعى أن أسأله وأبارف لم ينزأ أبو هريرة بعد أن أعلمها  
بالسنة في هذه المسئلة ولا احتجاعه بالعدل على خلاف ذلك قال ابن عبد البر وأي عمل يدعى مع مخالفة  
الشيء صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين بعده ﴿قوله باب من سجده لسجد القارئ﴾ قال ابن بطال  
أجمعوا على أن القارئ إذا سجد لم يستمع أن يسجد كذا أطلق وسيأتي بعد باب قول من جعل ذلك  
شعرا وطا بقصد الاستماع وفي الترجمة أشار إلى أن القارئ إذا لم يسجد لم يستمع السامع ويتأدعا  
سأذكره ﴿قوله وقال ابن مسعود لتعير بن حذلم﴾ بضع المهلة واللام بينهما مجعبة ساكنة ﴿قوله أمانا﴾  
زاد الحموي فيها وهذا الأثر وسجد بن منصور ومن رواية مفسرة عن إبراهيم قال قال تعير بن حذلم قرأت  
القرآن على عبد الله أو أن غلام فمرت بسجدة فقال عبد الله أنت أمانا فيها وقد روى مرفوعا أخرجه  
ابن أبي شيبة من رواية ابن بجلان عن زيد بن أسلم أن غلاما قرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم السجدة  
فانظر الغلام النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد فلهما لم يسجد قال يارسول الله أليس في هذه السجدة مسجد  
قال بلى ولكنك كنت أمانا فيها ولو لم يسجد لسجد نازحاً فثقت إلا أنه لم يسجد وقد روى عن زيد بن أسلم  
عن عطاء بن يسار قال بلغني فذكره أخرجه البيهقي من رواية ابن وهب عن هشام بن سعد وخصص  
ابن ميسرة معاذ بن زيد بن أسلم به وجوز الشافعي أن يكون القارئ المذكور هو زيد بن ثابت لأنه يفتي  
أنه قرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم فلم يسجد وإن عطاء بن يسار روى الحديثين المذكورين انتهى  
﴿قوله حدثنا يحيى﴾ هو القاطن وسيأتي الكلام على المتن في الباب الآخر ﴿قوله حدثنا بشر بن آدم﴾ هو الصري  
إذا قرأ الإمام السجدة ﴿أي لضيق المكان وكثرة الساجدين﴾ ﴿قوله حدثنا بشر بن آدم﴾ هو الصري  
البغدادي بصري الأصل ليس له في إنضاري إلا هذا الموضع الواحد وفي طبعته بشر بن آدم بن يزيد  
بصري أيضا وهو ابن بنت أزهري السمان وفي كل منهما مقال ورجح عن عدي أن شيخ البخاري هنا هو ابن  
بنت أزهري وعلى كل تقدير فلم يخرج له إلا في المناجعات قسباً من طريق أخرى بعد باب ويأتي الكلام  
عليه ثم ووافقه على هذه الرواية عن علي بن مسهر وسويد بن سعيد أخرجه الأسامي ﴿قوله باب  
من رأى أن الله يوجب السجود﴾ أي وحل الأمر في قوله اجسدوا على التسبب أو على أن المراد به سجود  
الصلاة أو في الصلاة المكتوبة على الوجوب في سجود التلاوة على التسبب على قاعدة الشافعي ومن  
تابه في حل المشترك على معنييه ومن الإذلة على أن سجود التلاوة ليس واجبا أشار إليه الطحاوي  
من أن الآيات التي في سجود التلاوة منها ما هو بصيغة الخبر ومنها ما هو بصيغة الأمر وقد وقع الخلاف  
في التي بصيغة الأمر هل فيها سجود أو لا وهي ثمانية الخ واتفق الجمهور وأبو قل كان سجود التلاوة واجبا  
لكان ما ورد بصيغة الأمر أولى أن يتفق على السجود فيه مما ورد بصيغة الخبر ﴿قوله وقيل لعمران بن  
حصين﴾ وصله ابن أبي شيبة عنه من طريق مطرف قال سألت عمران بن حصين عن الرجل لا يدري  
أمع السجدة أو لا فقال ومعها أو لا فإذا روى عبد الرزاق من وجه آخر عن مطرف أن عمران مر  
بشخص فقرأ القصص السجدة قضى عمران ولم يسجد معه استأذنه ما يصحح ﴿قوله قال سلمان﴾ هو  
القاوسي ﴿قوله ما لهذا غدونا﴾ هو طرف من أثر وصله عبد الرزاق من طريق أبي عبد الرحمن السلمي قال  
مر سلمان على قوم فوجدوا قسراً والسجدة فوجدوا قسراً له فقال ليس لهذا غدونا واستأذنه ما يصحح ﴿قوله  
وقال عثمان إنما السجدة على من استمعها﴾ وصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب  
أن عثمان مر بشخص فقرأ سجدة ليسجد معه عثمان فقال عثمان إنما السجود على من استمع ثم مضى  
ولم يسجد ورواه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب بلغة أنما السجدة على من سمعها اعتقروا وروى  
ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور من طريق قتادة عن سعيد بن المسيب قال قال عثمان إنما السجدة

﴿باب من نسي السجود  
القارئ﴾ وقال ابن مسعود  
لتعير بن حذلم وهو غلام  
فقرأ عليه سجدة فقال  
اجسدوا لئلا نمانا حدثنا  
مسدد قال حدثنا يحيى  
حدثنا عبيد الله قال حدثني  
نافع عن ابن عمر رضي  
الله عنهما قال كان النبي  
صلى الله عليه وسلم يقرأ  
علينا السورة فيها السجدة  
فيسجدون سجدة حتى ما يسجد  
أحدنا لموضع جهته ﴿باب  
ازدحام الناس إذا قرأ  
الإمام السجدة﴾ حدثنا  
بشر بن آدم قال حدثنا  
علي بن مسهر قال أخبرنا  
عبيد الله عن نافع عن  
ابن عمر قال كان النبي صلى  
الله عليه وسلم يقرأ السجدة  
وتنحن عنده فيسجد  
ونسجد معه فزودهم حتى  
ما يسجد أحدنا لوجهه  
مرضا يسجد عليه ﴿باب  
من رأى أن الله عز وجل  
ليوجب السجود﴾ وقيل  
لعمران بن حصين الرجل  
يسمع السجدة ولم يحس  
لها قال أرايتلو قسدا لها  
كانه لا يوجب عليه وقال  
سلمان ما لهذا غدونا  
وقال عثمان رضي الله عنه  
إنما السجدة على من  
استمعها

على من جلس لها واستمع والطرفان يحجان **«قوله وقال الزهري الخ»** وصله عبد الله بن وهب عن  
يونس عنه بشماه وقوله فيه لا يسجد إلا أن يكون طاهراً قيل ليس بذلك على عدم الوجوب لأن المذموم  
يقول علق فضل السجود من القارئ والسامع على شرط وهو وجود الطهارة فثبت وجوب الشرط لكن  
موضع الترجمة من هذا لا أثر قوله فإن كنت راكباً فلا عليك حيث كان وجهك لأن هذا دليل النقل  
ولو اجاب لا يؤذي على الدابة في الامن **«قوله وكان السائب بن يزيد لا يسجد للعبود القاص»** البصائر  
المهمة التي التقية الذي يقص على الناس الاخبار والمواظ وألف على هذا الاثر موصولاً ومناسبة هذه  
الاثر للترجمة ظاهرة لأن الذين يزعمون أن سجود التلاوة واجب لم يفرقوا بين قارئ ومستمع قال  
صاحب الهداية من الحنفية السجدة في هذه المواضع أي مواضع سجود التلاوة سوى ثانية الحج واجبة  
على الثاني والسامع سواء قصد معاجلة القرآن أو لم يقصد اه وفرق بعض العلماء بين السامع والمستمع  
جمادى عليه هذه الآثار وقال الشافعي في البيهقي لا يؤكده على السامع كما يؤكده على المستمع  
وأقوى الدلالة على نفي الوجوب حديث عمر المذكور في هذا الباب **«قوله أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة»**  
هو أخو محمد وعثمان بن عبد الرحمن التيمي وقته أبو حاتم وليس له في البخاري غير هذا الحديث ولا فيه  
سجدة ورواية وهو ابن عثمان بن عيسى الله ابن أخي طلحة بن عيسى الله أحد العشرة ورواية بن عبد الله  
ابن الهدير هو عم أبي بكر بن المنذر بن عبد الله بن الهدير الراوي عنه والهدير بلفظ التصغير ذكر  
ابن سعد أن ربيعة ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس له إلا بضائع البخاري غير هذا الحديث  
الواحد **«قوله معاصر ربيعة من عمر»** متعلق بقوله أخبرني أي أخبرني راوي عن عثمان بن ربيعة  
عن قصة حضوره مجلس عمر ووقع عند الامام على من طريق حجاج عن ابن جريح أخبرني أبو بكر  
ابن أبي مليكة أن عبد الرحمن بن عثمان التيمي أخبره عن ربيعة بن عبد الله أنه حضر عرفة ذكره  
اه وقوله عبد الرحمن بن عثمان مغلوب والصواب ما تقدم وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريح  
**«قوله قسراً»** أي أنه قرأ يوم الجمعة **«قوله ناظر بالسجود»** في رواية الكشي بنى انما **«قوله ولم يسجد**  
**فلا اثم عليه»** ظاهر في عدم الوجوب **«قوله ولم يسجد عمر»** فيه في كبدليان جواز ترك السجود بغير  
ضرورة **«قوله وزاد ناظر»** هو مقول ابن جريح والخبر متصل بالاستناد الاول وقد بين ذلك عبد الرزاق  
في مصنفه عن ابن جريح أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة قد ذكره وقال في آخره قال ابن جريح وزادني نافع  
عن ابن عمر أنه قال لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء وكذلك رواه الامام علي والبيهقي وغيرهما من  
طريق حجاج بن محمد عن ابن جريح فذكر الاستناد الاول قال وقال حجاج قال ابن جريح وزادنا قد ذكره  
وفي هذا رد على الجدي في زعمه أن هذا مطلق وكذا علم عليه المزني هلامه التعليق وهو وهم وله شاهد من  
طريق هشام بن عروة عن أبيه من عمر لكنه منقطع بين عروة وعمر **«تنبيه»** قوله في رواية عبد الرزاق  
أنه قال الضمير يعود على عمر أشار الى ذلك انظر مدني في جامعته حيث نسب ذلك الى عمر في هذه القصة  
بصفة الجرم واستدل بقوله لم يفرض على عدم وجوب سجود التلاوة وأجاب بعض الحنفية على قاعدتهم  
في التفرقة بين الفرض والواجب بأن نفي الفرض لا يستلزم نفي الوجوب وتوقف بأنه اصطلاح لهم حادث  
وما كان الصواب يفرقون بينهما يعني عن هذا قول عمرو بن لم يسجد فلا اثم عليه كما سألني تقرير واستدل  
بقوله إلا أن نشاء على أن السر مختير في السجود فيكون ليس بواجب واجاب من أوجب به أن المتي إلا أن  
نشاء قوامها فيجب ولا يفتي بعده وقد تصرح عمر بقوله لم يسجد فلا اثم عليه فإن انتفاء الاثم عن  
ترك الفعل مختار يدل على عدم وجوبه واستدل به على أن من شرع في السجود وجب عليه اتمامه  
وأوجب بأنه استثناء منقطع والمعنى لكن ذلك موكل الى مشيئة المشرع بدليل الخلافة ومن لم يسجد فلا اثم  
عليه وفي الحديث من التواتر أن التنطيط أن يقرأ القرآن في الخطبة وانما اذا ما باية معجدة ينزل الى  
الارض ليسجد بها الا انه يمكن من السجود فوق المنبر وأن ذلك لا يقطع الخطبة ووجه ذلك فعل عمر مع حضور

وقال الزهري لا يسجد  
الا أن يكون طاهراً فاذا  
سجدت وأنت في حضر  
فاستقبل القبلة فإن كنت  
راكباً فلا عليك حيث  
كان وجهك وكان السائب  
ابن يزيد لا يسجد لسجود  
القاص حدثنا ابراهيم  
ابن موسى قال أخبرنا  
هشام بن يوسف أن ابن  
جريح أخبرهم قال أخبرني  
أبو بكر بن أبي مليكة عن  
عثمان بن عبد الرحمن  
التيمي عن ربيعة بن عبد  
الله بن الهدير التيمي قال  
أبو بكر وكان ربيعة من  
خير الناس معاصر  
وبيعه من عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه قرأ يوم  
الجمعة على المنبر بصورة  
الفضل حتى اذا جاء السجدة  
نزل فسجد وسجد الناس  
حتى اذا كان الجمعة  
القابلة قرأها حتى اذا جاء  
السجدة قال يا أيها الناس  
انفسر بالسجود فمن سجد  
فقد آسا بامر لم يسجد فلا  
اثم عليه ولم يسجد عمر  
رضي الله عنه هو زادنا نافع  
عن ابن عمر رضي الله  
عنه أن الله لم يفرض  
علينا السجود إلا أن نشاء

الصلاة ولم ينكر عليه أحد منهم وعن مالك بن عمار في خطبته ولا يسجد هذا الاثر وورد عليه **(قوله باب من قرأ السجدة في الصلاة فوجد بها)** أشار بهذه الترجمة الى من كره قراءة السجدة في الصلاة المفروضة وهو منقول عن مالك وعنه كراهته في السرية دون الجهرية وهو قول بعض المنقبين ايضا وغيرهم وحديث أبي هريرة المخرج به في الباب تقدم الكلام عليه في باب الجهر في العشاء ويتنافيه أن في رواية أبي الأشعث عن معمر بن النضر جرح بأن مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فيها كان داخل الصلاة وكذا في رواية يزيد بن هريرة عن سليمان التيمي في صحيح أبي عوانة وغيره وفيه جرح على من كره ذلك وقد تقدم النقل فمن زعم أنه لا يسجد إذا أضاء السماء انشقت ولا غيرها من المفصل وأن العمل استقر عليه بدليل انكار أبي رافع وكذا أنكره أبو سلمة فبيننا أن النقل من علماء المدينة بخلاف ذلك كعمر وابن عمر وغيرهما من الصحابة والتابعين **(قوله حديث بكر)** هو ابن عبد الله المزني **(قوله باب من لم يسجد موضعا للسجود مع الإمام من الزحام)** أي ما إذا يفعل قال ابن بطال لم أجده هذه المسئلة الا في سجود الفريضة واختلفوا في ذلك فقال عمر بن محمد علي ظهر أخيه وبه قال الكوفيون وأجدوا صحق وقال عطاء والزهرري يؤخر حتى رفعوا وبه قال مالك والجمهور وإذا كان هذا في سجود الفريضة فيعير من مثله في سجود التلاوة وظاهر صريح البخاري أنه يذهب إلى أنه يسجد بقدر استطاعته ولو على ظهر أخيه **(قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ السورة التي فيها السجدة)** زاد علي بن مسهر في روايته عن عبيد الله ونحن عنده وقد مضى قبل باب **(قوله في سجدة بعد)** زاد الكشي مع **(قوله لموضع جهنم)** يعني من الزحام زاد مسلم في رواية له في غير وقت صلاة لم يذكر ابن عمر ما كانوا يصنعون حينئذ ولذلك وقع الاختلاف كما مضى ووقع في الطبراني من طريق مصعب بن ثابت عن نافع في هذا الحديث أن ذلك كان بمكة لما قرأ النبي صلى الله عليه وسلم القيوم زاد فيه حتى يسجد لجل على ظهر أخيه وهو يؤيد ما فهمناه عن المصنف والذي يظهر أن هذا الكلام وقع من ابن عمر على سبيل المبالغة في أنه لم يبق أحد الا يسجد ويسبق حديث الباب مشعر بأن ذلك وقع مما راى في بعض أهل مكة من أن يكون رواية الطبراني في بيت منذ ذلك ويؤيده ما رواه الطبراني أيضا من رواية المسور بن عمار عن أبيه قال أظهر أهل مكة الاسلام يعني في أول الامر حتى أن كان النبي صلى الله عليه وسلم ليقرا السجدة في سجود ما يستطيع بعضهم أن يسجد من الزحام حتى قدّم رؤساء أهل مكة وكذا ما نقله جرحهم عن الاسلام واستدل به البخاري على السجود لسجود الفاري كما مضى وعلى الازدحام على ذلك **(خاتمة)** اشتملت أبواب السجود على خمسة عشر حديثا اثنان منها معلقان المكر منها فيه وفيما مضى تسعة أحاديث وانظر الى حسن ما وقع مسلم على تخريجها سوى حديثي ابن عباس في ص وفي التجم وحديث ابن عمر في التغيير في السجود وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم سبعة آثار والله أعلم بالصواب

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(قوله أبواب التقصير)

ثبتت هذه الترجمة للمستعمل وفي رواية أبي الوقت أبواب تقصير الصلاة وثبتت السجدة في رواية كريمة والاصح **(قوله باب ما جاء في التقصير)** تقول قصرت الصلاة بفتحين مخففا قصرا وقصرت بالشداد تقصيرا وأقصرت القصرا والاول أشهر في الاستعمال والمراد به تخفيف الابعاء الى ركعتين ونقل ابن المنذر وغيره الاجماع على أن لا تقصير في صلاة الصبح ولا في صلاة المغرب وقال النووي ذهب الجمهور الى أنه لا يجوز التقصير في كل سفر مباح وذهب بعض السلف الى أنه يشترط في القصير الحنوف في السفر وبعضهم كونه سرح أو عمرة أو جهاد وبعضهم كونه سقراطية وعن أبي حنيفة واشوري في كل سفر سواء كان طاعة أم معصية **(قوله وكه يقم حتى يقصر)** في هذه الترجمة أشكال لان الإقامة

(باب من قرأ السجدة في

الصلاة فوجد بها حدثنا

مسدد قال حدثنا مسمر

قال حدثني أبي قال حدثني

بكر عن أبي رافع قال

صليت مع أبي هريرة

الضمة فقرأ إذا أضاء

السماء انشقت فجد فقط

ما هذه قال وجدت بها

خلف أبي القاسم صلى

الله عليه وسلم فلا زال

أيسجد فيها حتى ألقاه

(باب من لم يسجد موضعا

للسجود مع الإمام من

الزحام) حدثنا سفيان قال

أخبرنا يحيى عن عبيد الله

عن نافع عن ابن عمر رضي

الله عنهما قال كان النبي

صلى الله عليه وسلم يقرأ

السورة التي فيها السجدة

في سجدة بعد حتى ما يسجد

أحدنا مكانا لموضع جهنم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(أبواب التقصير)

(باب ما جاء في التقصير

وكه يقم حتى يقصر)

حدثنا موسى بن اسمعيل

قال حدثنا أبو عوانة

ليست سبياً القصر ولا القصر غاية الاقامه قاله الكرماني و اجاب بأن عدد الايام المذكورة حبيب  
 لمعرفة جواز القصر فيها ومنع الزيادة عليها و اجاب غيره بأن المعنى وكم اقامته المضافة بالقصر وحاصله  
 كم يقصر وقيل المراد كم يقصر حتى يقيم أى حتى يسقى مقيماً فانقلب اللفظ أوحى هنا معنى حين  
 أى كم يقيم حتى يقصر وقيل فاعل يقيم هو المسافر والمراد اقامته في بلاد ما غابها التي اذا حصلت يقصر  
 (قوله عن حاصم) هو ابن سلمان و حصين بن حاصم هو ابن عبد الرحمن (قوله تسعة عشر) أى يوماً بيلته زاد  
 في المغازى من وجه آخر عن حاصم وحده بحكمة وكذا رواه ابن المنذر عن طريق عبد الرحمن الاصبهاني عن  
 عكرمة و أخرجه أبو داود من هذا الوجه بلفظ تسعة عشر بتقديم السين وكذا أخرجه عن طريق حفص  
 ابن غياث عن حاصم قال وقال عباد بن منصور عن عكرمة تسعة عشر كذا ذكرها مع لفظه وقد وصلها  
 البيهقي ولا يابى داود أيضاً من حديث عمران بن حصين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح  
 فأقام بحكمة ثمانى عشرة ليلة لا يصلى الا ركعتين وله من طريق ابن ابي عمير عن الزهري عن عبيد الله عن ابن  
 عباس أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بحكمة عام الفتح خمس عشرة بقصر الصلاة و جمع البيهقي بين هذا  
 الاختلاف بأن قال تسع عشرة عدوى الدخول والخروج ومن قال سبع عشرة حذفها ومن قال  
 ثمانى عشرة عد أحدهما أو أمار واية خمسة عشر فضعفها النووي في الخلاصة وليس بجيد لأن روايتها  
 ثقات ولم يفردها ابن ابي عمير فقد أخرجهما النسائي من رواية عمار بن مالك عن عبيد الله كذلك  
 واذا ثبت أنها صحيحة فليصل على أن الراوى ظن أن الأصل رواية سبع عشرة فحذف منها يومى الدخول  
 والخروج فذكر أنها خمس عشرة واقتضى ذلك أن رواية تسع عشرة أخرج الارباب و هو بهذا أخذاً عن ابن  
 راهويه وورجها أيضاً أنها أكثره وروثه الروايات الصحيحة وأخذ الثوري بأهل الكوفة رواية خمس  
 عشرة ليكون أقل ما رووه فيصلى ما زاد على أنه وقع اتفاقاً أخذ الشافعي بحديث عمران بن حصين لكن  
 محله عنده فيمن لم يزم الاقامة فإنه اذا مضت عليه المدة المذكورة وجب عليه الاقامة فان أزمع الاقامة  
 في أول الحال هل أدى بعد أيام أم لم يدرى على خلاف بين أصحابنا في دخول يومى الدخول والخروج فيها أو لا وجهه  
 حديث أنس الذى يلبه (قوله ففرض اذا سافرنا تسعة عشر قصرنا وان زدنا ثماناً) ظاهره أن السفر اذا  
 زاد على تسعة عشر لم يلزم الاقامة وليس ذلك المراد وقد صرح أبو يعلى عن شيخان عن أبي عوانة في هذا  
 الحديث بالمراد ولفظه اذا سافرنا فأقمنا في موضع تسعة عشر ويؤيده صدر الحديث وهو قوله أقام  
 ولترمدى من وجه آخر عن حاصم فاذا أقمنا أكثر من ذلك صلينا ربعاً (قوله في حديث أنس خرجنا من  
 المدينة) في رواية تسعة عن يحيى بن أبي عمير عند مسلم الى الحج (قوله فكان يصلى ركعتين ركعتين)  
 في رواية البيهقي من طريق علي بن حاصم عن يحيى بن أبي عمير عن أنس الا في المغرب (قوله أقمنا  
 عشر) ليعارض ذلك حديث ابن عباس المذكور لأن حديث ابن عباس كان في فقه مكة وحديث أنس  
 في حجة الوداع وسألت جدياً عن حديث ابن عباس قدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لصبح  
 رابعة الحديث ولا شك أنه خرج من مكة صبح الرابع عشر فتكون مدة الاقامة بحكمة وضواحيها عشرة  
 أيام بيلها كما قال أنس وتكون مدة اقامته بحكمة أو بعد أيام سواء لأنه خرج منها في اليوم الثامن فصلى  
 الظهر عتي ومن ثم قال الشافعي ان المسافر اذا أقام ليلة قصر أو بعد أيام وقال أحدنا إحدى وعشرين  
 صلاة وأما قول ابن رشيد أراد البخاري أن يبين أن حديث أنس داخل في حديث ابن عباس لان اقامة  
 عشرة داخل في اقامة تسع عشرة فأشار بذلك الى ان الاختلاف انتم من فقيه نظر لان ذلك انما يجي على  
 اتحاد القصتين والحق أنها مختلفان فالمدلة التي في حديث ابن عباس يسوغ الاستدلال بها على من لم ينبو  
 الاقامة بل كان متبرداً حتى ينهأ له فراغ حاجته ورحل والمدة التي في حديث أنس يستدل بها على من  
 قوى الاقامة لأنه صلى الله عليه وسلم في أيام الحج كان جازماً بالاقامة تلك المدة ووجه الدلالة من حديث  
 ابن عباس لما كان أن الأصل في المقيم الاقامة فلما لم يجز عنه صلى الله عليه وسلم أنه أقام في حال السفر

عن حاصم وحصين عن  
 عكرمة عن ابن عباس  
 رضى الله عنهم ما قال أقام  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم تسعة عشر بقصر  
 ففرض اذا سافرنا تسعة  
 عشر قصرنا وان زدنا  
 ثماناً حدثنا أبو معمر  
 قال حدثنا عبد الوارث  
 قال حدثنا يحيى بن أبي  
 عمير قال سمعت أنس  
 يقول خرجنا مع النبي  
 صلى الله عليه وسلم من  
 المدينة الى مكة فكان  
 يصلى ركعتين ركعتين  
 حتى رجعنا الى المدينة  
 قلت أقمتم بحكمة شيئاً قال  
 أقمنا بها عشرة

أكثر من ثلث المسدة جعلها غايه للقصر وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال كثيرة كسبأني وفيه أن الإقامة في أثناء السفر تسمى إقامة وإطلاق اسم البلدة على ما جاورها وقرب منها لأن من وعرفه ليس من مكة أما عرفه فلا يخرج الحرم فليست من مكة قطعاً وأما من قطع الحقل والظاهر أنها ليست من مكة إلا أن قلنا أن اسم مكة يشمل جميع الحرم قال أحمد بن حنبل ليس يحدث أنس وجه الآله حسب أيام إقامته صلى الله عليه وسلم في حجة من دخل مكة إلى أن خرج منها لا وجه له إلا هذا أو قال الحب الطبري أطلق على ذلك إقامة لكنه لأن هذه المواضع موضع التسلوحي في حكم التابع لمكة لأنها المقصود بالسلامة لا بجهة سوى ذلك كإمام أحمد والله أعلم وزعم الطحاوي أن الشافعي لم يسبق إلى أن للمسافر بصير بنية إقامته أو بعة أيام مقبلاً وقد قال أحمد بن حنبل قال الشافعي هو رواية عن مالك **﴿قوله باب الصلاة﴾** بئني أي في أيام الرى وليذكر المصنف حكم المسئلة لقوة الخلاف فيها وخص من بالذكر لأن أهل الذي وقع فيها ذلك قديماً واختلف السلف في المقيم على حل بقصر أو يتم بناه على أن القصر به السفر والقتل واختار الثاني مالك ونسبه الطحاوي بأنه لو كان كذلك لكان أهل منى يقولون لا قائل بذلك وقال بعض المالكية لو لم يجز لأهل مكة القصر بئني لقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم أغوا وليس بين مكة ومنى مسافة القصر فدل على أنهم قصر والقتل وأوجب بأن الترمذي روى من حديث عمر بن حصين أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي عكة ركعتين ويقول بأهل مكة أغوا فأنقروهم سقروا نزلت عليهم بذلك يعني استغناء بمائة مكة (قلت) وهذا ضعيف لأن الحديث من رواية علي بن زيد بن جدلان وهو ضعيف ولو صح فالقصة كانت في الفتح وقصة من في جهة الوداع وكان لا بد من بيان ذلك بعد العهد ولا يخفى أن أصل البحث مبني على تسليم أن المسافة التي بين مكة ومنى لا يتصرف فيها روم من محال الخلاف كسبأني به باب **﴿قوله بئني﴾** زاد مسلم في رواية سالم عن أبيه يعني وغيره **﴿قوله ثم أغما﴾** في رواية أبي أسامة عن عبيد الله عند مسلم ثم أن عثمان بن مولى أبي أسامة كان ابن عمر ذا صلي مع الإمام على أو ما إذا صلى وحده صلى ركعتين وسبأني ذكر السبب في إقامته عثمان بئني في باب بقصر ذات خرج من موضعه **﴿قوله أنبأنا أبو اسحق﴾** كذا هو بلفظ الانبأ وهو في عرف المتقدمين بمعنى الأخبار وتخصيص وهذا منه **﴿قوله سمعت حارث بن وهب﴾** زاد البرقي في مستدرجه وجلا من خزاعة أخرجه من طريق أبي الوليد شيخ البخاري فيه **﴿قوله آسن﴾** أفضل تفضيل من الأيمن **﴿قوله ما كان﴾** في رواية الكشميني والحوي كانت أي حاله كونها آمن وأوقاته وفي رواية مسلم والناس أكثر مما كانوا وله شاهد من حديث ابن عباس عند الترمذي وصححه النسائي بلفظ خرج من المدينة إلى مكة لا يخاف إلا الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قال الطبري ما مصدرية ومعناه الجمع لأن ما أضيف إليه أفضل يكون جمعا والمعنى صلى بنا والحال أنا أكثر أو كائنا في سائر الأوقات أو ما سبأني في باب الصلاة بئني من كتاب الحج عن آدم عن شعبة بلفظ عن أبي اسحق قول في روايته ونحن أكثر ما كنا قط وأمنه وكلمة قط متعلقة بمعدون تقديره ونحن ما كنا أكثر منافي ذلك الوقت ولا أكثر منا وهذا يستدل به على أن مالك حيث قال استعمال قط غير مبوقه بالتي مما يخفى على كثير من نحو بين وقد جافى هذا الحديث بدون النفي وقال المكرمان في قوله وأمنه بالرفع ويجوز نصب بأن يكون فعلا مضيا أو فاعله الله وضعير المفعول الذي صلى الله عليه وسلم والتقدير وآمن الله نبيه حيث لا يخفى بعد هذا الأعراب وفيه رد على من زعم أن القصر عتق من بالخوف والذي قال ذلك تحس بقوله تعالى وذاتر بئني الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتن أن يقتنكهم الذين كفروا وليأخذوا الجاهدين بهذا المذهب فقول لا شرط مفهوما مخالفاً لأن لا يكون خرج مخرج الغالب وقيل هو من الأشياء التي شرع الحكم فيها بسبب ثم زال السبب وبقي الحكم كالرمل وقيل المراد بالقصر في الآية قصر الصلاة في الخوف ليركع فيه نظراً لما رواه مسلم من طريق يحيى بن أمية وله حجة أنه سأل عمر عن قصر الصلاة في السفر فقال أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

### ﴿باب الصلاة عني﴾

حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن عبيد الله ابن عمر رضي الله عنهما قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم عني ركعتين وأبي بكر وعمر وعثمان صدرا من أمارته ثم أغما **•** حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبه قال أنبأنا أبو اسحق قال سمعت حارثة ابن وهب قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم آمن ما كان يعني ركعتين **•** حدثنا قتيبة قال حدثنا عبد الواحد عن الأعمش قال

سمعت عبد الرحمن بن يزيد يقول صلى بناعثمان بن عفان رضي الله عنه عني أربع ركعات فقبل ذلك

لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه فاسترجع قال صليت مع رسول الله صلى

الله عليه وسلم عني ركعتين وصليت مع أبي بكر

الصديق رضي الله عنه عني ركعتين وصليت مع

عمر بن الخطاب رضي الله عنه ركعتين فليت حظي

من أربع ركعات ركعتان مستقبلتان (باب كم أقام

النبي صلى الله عليه وسلم حديثنا موسى في جهنة) حدثنا موسى

ابن اسمعيل قال حدثنا وهيب قال حدثنا أيوب

عن أبي العالبة البراء عن ابن عباس رضي الله

عنهما قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه

لصبح رابعة يلبون بالحج فأمرهم أن يجعلوا عمرة

الامن معه الهدى وتاباه عطاء عن جابر (باب في

كم يقصر الصلاة) ومضى النبي صلى الله

عليه وسلم يوماً وليلة سقرا

٣ قوله صلى بناعثمان عني وقوله الاتي مع عمر ركعتين هكذا في نسخ الشرح التي يابنناو الذي في نسخ المتن يابننا في الاوّل صلى بناعثمان بن عفان عني وفي الثاني وصليت

ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فهدا نظاه في أن الصلاة فيها، وأمن ذلك قصر الصلاة في السفر مطلقاً لا قصرها في الخوف خاصة وفي جواب هو إشارة إلى القول الثاني وروى السراج من طريق

اسماعيل بن أبي خازم عن أبي حنيفة وهو الحديث لا يعرف اسمه قال سألت ابن عمر عن الصلاة في السفر فقال ركعتان فقلت ان الله عز وجل قال ان خفتن ومن آمنون فقال سنة النبي صلى الله عليه وسلم وهذا

رجح القول الثاني أيضاً (قوله حدثنا ابراهيم) هو الضي لا التميمي (قوله صلى بناعثمان عني ٢ أربع ركعات) كان ذلك بسدر جوعه من أعمال الحج في حال إقامته عني الروي كإسبا في ذلك في رواية عباد بن

عبد الله بن الزبير في قصة معاوية بعد يابن (قوله فقبل ذلك) في رواية أبي ذر والاصلي فقبل في ذلك (قوله فاسترجع) أي فقال الله وانا لله راجعون (قوله ومع عمر ركعتين) زاد الثوري عن الأعمش ثم

تفرقت بكم المارق أخرجه المصنف في الحج من طريقه (قوله فليت حظي من أربع ركعات ركعتان) لم يقل الاصيل ركعات ومن للبديلة مثل قوله تعالى أرسيت الحياة الدنيا من الاخرة وهذا يدل على أنه

كان يرى الإتمام جائزاً ولو لا لما كان له حظ من الأربع ولا من غير هاتفا كانت تكون فاسدة كلها وانما استرجع ابن مسعود لما وقع عنده من مخالفة الأولى يؤيده ما روى أبو داود أن ابن مسعود صلى أربعاً

فقبل له عبت على عثمان ثم صليت أربعاً فقال الخلاف شروفي رواية السبيعي في أنه كره الخلاف ولا أحد من حديث أبي ذر مثل الاول وهذا يدل على أنه لم يكن يعتقد أن القصر واجب كإلحاق الحنفية ووافقهم

القاضي اسمعيل من المالكية وهو رواية عن مالك وعن أحمد قال ابن قدامة المشهور عن أحمد أنه على الاختيار والقصر عنده أفضل وهو قول جمهور الصحابة والتابعين وأصح الشافعي على عدم الوجوب

بأن المسافر اذا دخل في صلاة المقيم صلى أربعاً بما نقاهم ولو كان فرضه القصر لم يأثم مسافر عقيم وقال الطحاوي لما كان الفرض لا بد من هو عليه أن يأتي به ولا يتخير في الإتيان ببعضه وكان التفسير مختصاً

بالتطوع يدل على أن المعصية لا يتخير في الاثنين والأربع وتعبه ابن طلال بأننا وجدنا أوجباً يتخير بين الاثنين بينهما أو ببعضه وهو الإقامة عني ١٥ وتخل الداودي عن ابن مسعود أنه كان يرى القصر فرضاً

وفيه نظر لما ذكرته ولو كان كذلك لما حذر ترك الفرض حيث صلى أربعاً وقال ان الخلاف شر وظهور أثر الخلاف فيما اذا قام إلى الثالثة عمداً فصلاته عند الجله ورجحته وعند الحنفية فاسدة ما لم يكن جلس

للتشهد وسبق ذكر السبب في إتمام عثمان بعد ما بين أن شاء الله تعالى (قوله باب كم أقام النبي صلى الله عليه وسلم في جهنة) أي من يوم قدومه إلى أن خرج منها وقد تقدم بيان ذلك في الكلام على حديث أنس

في الباب الذي قبله والمقصود بهذه الترجمة بيان ما تقدم من أن المحقق فيه نية الإقامة هي مدة المقام بمكة قبل الخروج إلى منى ثم إلى عرفة وهي أربعة أيام مطلقاً لأنه قدم في الرابع وخرج في الثامن فصلى بها

أحدى وعشرين صلاة من أول ظهر الرابع إلى آخر ظهر الثامن وقيل أراد مدة إقامته إلى أن توجه إلى المدينة وهي عشرة كافي حديث أنس وإن كان لم يصح في حديث ابن عباس بغايتها فما تعرف من

الواقع فإن بين دخوله وخروجه يوم النفر الثاني من منى إلى الأبطح عشرة أيام سواء (قوله عن أبي العالبة البراء) هو بشيد الزاهد كان يرى النبل وابعه يادوقيل غير ذلك وهو غير أبي العالبة أو يابن وقد اشتركا

في الرواية عن ابن عباس وسبأ في الكلام على هذا الحديث وعلى متابعة عطاء عن جابر في كتاب الحج إن شاء الله تعالى (قوله باب في كم يقصر الصلاة) يريد بيان المسافة التي اذا أراد المسافر الوصول إليها

ساغ له القصر ولا يسوغ له قل منها وهي من المواضع التي انتشر فيها الخلاف جدا حتى ابن المنذر وغيره فيها نحو من عشرين قولاً أقل ما قبل في ذلك يوم وبسببوا كرهه مادام غائباً عن بلد وقد ورد

المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام أو زد ما يدل على أن اختياره أن أقل مسافة يقصر يوم وليلة (قوله ومضى النبي صلى الله عليه وسلم يوم وليلة سقرا) في رواية أبي ذر السفر يوم وليلة وفي كل منما نحو زوال الغنى

مضى مدة اليوم واليلة سقرا وكأنه يشير إلى حديث أبي هريرة المذكور عنده في الباب وقد تعقب بأن في

بعض طرقه ثلاثة أيام كما أوردته من حديث ابن عمر روى بعضهما يوم وليلة وفي بعضهما يوم وفي بعضها ليلة وفي بعضها يوم فإن حمل اليوم المطلق أو الليلة المطلقة على الكامل أي يوم بليته أو ليلة بيومها قال الاختلاف وإن درج في الثلاث فيكون أقل المسافة يومًا وليلة لكن يسكر عليه روايته يريد ويحب عنه عباس في قريباً (قوله وكان ابن عمر وابن عباس الخ) وصله ابن المنذر من رواية يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح أن ابن عمر وابن عباس كانا يصليان ركعتين ويفطران في أربعين يوماً فورد ذلك وروى السراج من طريق عمرو بن دينار عن ابن عمر نحوه وروى الشافعي عن مالك عن ابن شهاب عن سالم أن ابن عمر ركب إلى ذات النصب فقصر الصلاة قال مالك وبينها وبين المدينة أربعين يوماً ورواه عبد الرزاق عن مالك هذا فقال بين المدينة وذات النصب ثمانية عشر ميلاً في الموطأ عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه كان يقصر في مسيرة اليوم الزمان ومن طريق عطاء أن ابن عباس سئل أقصر الصلاة إلى عرفة قال لا ولكن إلى عسفان أو إلى جدية أو الطائف وقد روى عن ابن عباس من فوقاً أخرجه البخاري عن ابن شعبة عن طريق عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه وعطاء عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بأهل مكة لا تقصر والصلاة في أدنى من أربعين يوماً من مكة إلى عسفان وهذا اسناد ضعيف من أجل عبد الوهاب وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال لا تقصر الصلاة إلا في اليوم ولا تقصر فيها دون اليوم ولا في أبي شعبة من وجه آخر صحيح عنه قال تقصر الصلاة في مسيرة يوم وليلة ويمكن الجمع بين هذه الروايات بأن مسافة أربعين يوماً يمكن سيرها في يوم وليلة وأما حديث ابن عمر الدال على اعتبار الثلاث فلما أن يجمع بينه وبين اختياره بأن المسافة واحدة ولكن السير يختلف وأما الحديث المرفوع سابق لأجل بيان مسافة القصر بل انتهى المرأة عن الخروج وحدها وذلك اختفت اللفاظ في ذلك ولو بد ذلك أن الحكيم في نهي المرأة عن السفر وحدها متعلق بالزمان فلو قطعت مسيرة ساعة واحدة مثلاً في يوم تام لتعلق بها النهي بخلاف المسافر فإنه لو قطع مسيرة نصف يوم مثلاً في يومين لم يقصر فافترقا والله أعلم وأقل ما ورد في ذلك لفظ يزيد بن كان كانت محفوظاً وسند كرهافي آخر هذا الباب وعلى هذا في غسلة الخليفة حديث ابن عمر عن أن أقل مسافة القصر ثلاثة أيام اشكال ولا سيما على قاعدتهم بأن الاعتبار بما رأى الصحابي ليجازي ولو كان الحديث عنده لبيان أقل مسافة القصر لما خلفه وقصر في مسيرة اليوم الزمان وقد اختلف عن ابن عمر في تحديد ذلك اختلافاً غير ما ذكره روى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر كان أدنى ما يقصر الصلاة فيه مال بهجيرة وبين المدينة وخير سنة وتسعون ميلاً وروى وكيع من وجه آخر عن ابن عمر أنه قال يقصر من المدينة إلى السويداء وبينهما اثنتان وسبعون ميلاً وروى عبد الرزاق عن مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه سافر إلى يوم يقصر الصلاة قال عبد الرزاق وهي على ثلاثين ميلاً من المدينة وروى ابن أبي شعبة عن وكيع عن مسعر عن محارب سمعت ابن عمر يقول إنني لاسافر الساعة من النهار فأقصر وقال الثوري سمعت جليل بن صميم سمعت ابن عمر يقول لو خرجت ميلاً قصرت الصلاة اسناد كل منهما صحيح وهذه أقوال متغيرة جداً والله أعلم (قوله وهي) أي الأربعة بد (ستة عشر فرسخاً) ذكرها الرعا أن القرمخ فارسي مغرب وهو ثلاثة أميال والميل من الأرض منتهى مد البصر لأن البصر يبلغ عنه على وجه الأرض حتى يبقى إدراكه وبذلك يعم الجوهر ويقل حده أن ينظر إلى الشخص في أرض مصطنعة فلا يرى أهو رجل أو امرأة أو مؤذاهب أو آت قال الووي الميل ستة آلاف ذراع وذراع أربعين أو مائة وعشرون أسبعا معترضة معتدلة والأصبع ست شعيرات معترضة معتدلة ٨١ وهذا الذي قاله هو الأشهر ومنهم من عبر عن ذلك باني عشر ألف قدم يقدم الإنسان وقيل هو أربع آلاف ذراع وقيل بل ثلاثة آلاف ذراع تقه صاحب البيان وقيل وخمسائة سمحه ابن عبد البر وقيل هو ألف ذراع ومنهم من عبر عن ذلك بألف خطوة للميل ثم إن الذراع الذي ذكره النووي لتحديد قدره غيره بذراع الحليد

وكان ابن عمر وابن عباس  
رضي الله عنهم يقصران  
ويطهران في أربعين يوماً  
وهي ستة عشر فرسخاً

المستعمل إلا أن في مصر والجبان في هذه الاعصار فوجهه ينقص عن ذراع الحديد بقدر الثمن فقل هذا  
 فاليل بل ذراع الحديد على القول المشهور خمسة آلاف ذراع ومائتان وخمسون ذراعاً وهذه فائدة بنفسه  
 قل من يبيعها وسكى التوى أن أهل الظاهر ذهبوا إلى أن أقل صافى القصر ثلاثة أميال وكانهم  
 احتجوا في ذلك بما رواه مسلم وأبو داود من حديث أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج  
 مسيرة ثلاثة أميال أو فراسخ قصر الصلاة وهو أصح حديث ورد في بيان ذلك وأصرحه وقد جعله من  
 خلفه على أن المراد به المسافة التي يتبدأ منها القصر لا غاية السفر ولا ينجى بعدها الجمل مع أن البيهقي  
 ذكر في روايته من هذا الوجه أن يحيى بن يزيد رواه عن أنس قال سألت أساء عن قصر الصلاة  
 وكنت أخرج إلى الكوفة يعني من البصرة فأصلى ركعتين ركعتين حتى أرجع فقال أنس فذكر الحديث  
 فظنر أنه سأله عن جواز القصر في السفر لأن الموضوع الذي يتبدأ القصر منه ثم ان التخصيص في ذلك أنه  
 لا يتبدى عسافة بل بمجاوزة البلد الذي يخرج منها ورده القرطبي بأنه مشكوك فيه فلا يجهز به فإن كان  
 المراد به أنه لا يجهز به في العديد بثلاثة أميال فسلم لكن لا يمنع أن يجهز به في العديد بثلاثة فراسخ فإن  
 الثلاثة أميال مدرجة فيها فيؤخذ بالأكثرا احتياطاً وقد روى ابن أبي شيبة عن حاتم بن أمميسيل عن  
 عبد الرحمن بن حرمة قال قلت لسعيد بن المسيب أقصر الصلاة أو أطول في ريد من المدينة قال نعم والله أعلم  
 (تنبيه) اختلف في معنى الفرج فقبل السكون ذكره ابن سيده وقبل السعة وقبل المكان الذي  
 لا فرجة فيه وقبل الشيء الطويل (قوله حدثنا مصنف) قال أبو علي الجبائي حيث قال البخاري حدثنا  
 مصنف فهو إمامان راهبو وإمامان نصر السدي وإمامان منصور الكوفي لأن الثلاثة أخرج عنهم عن أبي  
 أسامة (قلت) لكن اصنف هاهنا هو ابن راهبه لأنه ساق هذا الحديث في مسنده بهذه اللفاظ سنداً ومثلاً  
 ومن عاده الاتيان بهذه العبارة دون الأخيرين (قوله حدثنا مصنف) هو ابن عمر العمري واستدل  
 به على أنه لا يشترط في صحة العمل قول الشيخ نعم في جواب من قال له حديثكم فلان بكذا وفيه نظر لأن في  
 مسند مصنف في آخره فآخيه أبو أسامة وقال نعم (قوله لا تسافر المرأة ثلاثة أيام) في رواية مسلم من  
 طريق الفضال بن عثمان عن نافع مسيرة ثلاث ليال والجمع بينهما أن المراد ثلاثة أيام بلياليها وثلاث  
 ليال بآيامها (قوله لا مع ذى محرم) في رواية أبي ذر والأسيلي الامهال ومحرم والمحرم بفتح الميم  
 الحرام والمراد به من لا يحل له نكاحها ووقع في حديث أبي سعيد عن مسلم وأبي داود الامهال أو هاء  
 أخوها أو زوجه أو أربابها أو ذومحرم منها أخرجه من طريق الأعمش عن أبي صالح عنه (قوله تابعه  
 أحمد) هو ابن محمد المروزي أحد شيوخ البخاري ووهب من زعم أنه أحمد بن حنبل لأنه لم يسمع من عبد  
 الله بن المبارك ونقل الدارقطني في العلل عن يحيى القطان قال ما أنكرت على عبد الله بن عمر الأهدا  
 الحديث ورواه أخوه عبد الله مرفوعاً (قلت) وعبد الله ضعيف وقد تابع عبد الله الفضال كما تقدم  
 باعقده البخاري لذلك (قوله لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) مفهومة أن التمس المذكور  
 يخص بالمؤمنات فتخرج الكافرات كتابية كانت أحرية وقد قال به بعض أهل العلم وأجيب بأن  
 الأيمان هو الذي يستقر المنصف به خطاب الشارع فينتفع به بتقائه فلذلك قيد به وأن الوصف ذكر  
 لتأكيد التحريم ولم يقصد به إخراج مسأله والله أعلم (قوله مسيرة يوم وليلته ليس بمعاهرة) أي محرم  
 واستدل به على عدم جواز السفر للمرأة بلا محرم وهو واجماع في غير الحج والعمرة والخروج من دار  
 الشرك ومنهم من جعل ذلك من شرائط الحج كإسائي البص في موضعها أن شاء الله تعالى (تنبيه)  
 قال شيخنا ابن المنين بطلان شبهة مغلطى الهاء في قوله مسيرة يوم وليلته للمرة الواحدة والتقدير أن تسافر  
 مرة واحدة مخصوصة بيوم وليلته لا سلف في هذا الأعراب مسيرة أيامها مصدر ساو قوله سبها مثل  
 طاش معيته وعيشا (قوله تابعه يحيى بن أبي كثير وسهيل ومالك عن المقبري) يعني سعيداً (من أبي  
 هريرة) يعني لم يقلوا عن أبيه فقل هذا فهو متابع في المتن لا في الإسناد على أنه قد اختلف على سهيل

• حدثنا مصنف بن إبراهيم  
 الخليلي قال قلت لأبي  
 أسامة حدثكم عبيد الله  
 عن نافع عن ابن عمر رضي  
 الله عنهما أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال لا تسافر  
 المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذى  
 محرم • حدثنا مسدد قال  
 حدثنا يحيى عن عبيد الله  
 عن نافع عن ابن عمر رضي  
 الله عنهما عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال لا تسافر  
 المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذى  
 محرم • تابعه أحمد عن ابن  
 المبارك عن عبد الله عن  
 نافع عن ابن عمر عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 حدثنا آدم قال حدثنا مسدد  
 أي ذهب قال حدثنا مسدد  
 المقبري عن أبيه عن أبي  
 هريرة رضي الله عنه قال  
 قال النبي صلى الله عليه  
 وسلم لا يحل لامرأة تؤمن  
 بالله واليوم الآخر أن  
 تسافر مسيرة يوم وليلته  
 ليس بمعاهرة • تابعه  
 يحيى بن أبي كثير وسهيل  
 ومالك عن المقبري عن أبي  
 هريرة رضي الله عنه



وعلى ما ذكره وكان الراوية التي خرج بها المصنف أرجح عنده عنهم ورجح المارقني أنه عن سعيد عن أبي هريرة ليس فيه عن أبيه كإرواه معظم رواة الموطأ لكن الزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما إذا كان حافظاً وقد وافق ابن أبي ذئب على قوله عن أبيه الليث بن سعد عند أبي داود والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس في سعيد فأما رواية يحيى فأخرجها أحمد عن الحسن بن موسى عن شيبان النخعي عنه ولم يجد عنه فيه اختلاف إلا أن لفظه أن تسافر يوماً لا مذي حموم يحمل قوله وما على أن المراد به اليوم بيلته فيوافق رواية ابن أبي ذئب وأما رواية سهل فقد كره ابن عبد البر أنه اضطرب في إسنادها ومثما وأخرجه ابن خزيمة عن طريق خالد الواسطي وحاجد بن سلمة وأخرجه أبو داود وابن حبان والحاكم من طريق جرير كلاهما عن مهمل بن أبي صالح عن سعيد عن أبي هريرة كماله البخاري إلا أن جريراً قال في روايته برزاً بديل ربما وقال بشر بن المفضل عن مهمل بن أبيه عن أبي هريرة بديل سعيداً بآبي صالح وخالف في اللفظ أيضاً فقال تسافر ثلاثاً أخرجه مسلم ويحتمل أن يكون الحديثان معاً عند مهمل ومن ثم صحح ابن حبان الطريقين عنه لكن المحفوظ عن أبي صالح عن أبي سعيد كماله في الإشارة إليه وأما رواية مالك فهي في الموطأ كإقبال البخاري وأخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما وهو المشهور عنه ورواهما بشر بن عمر الزهراني عنه فقال عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة أخرجه أبو داود والترمذي وأبو عوانة وابن خزيمة عن طريقه وقال ابن خزيمة أنه تفرد به عن مالك وفيه نظر لأن المارقني أخرجه في الثرائيب من رواية أصح بن محمد القروي عن مالك كذلك وأخرجه الإسماعيلي عن طريق الوليد بن مسلم عن مالك والمحفوظ عن مالك ليس فيه قوله عن أبيه والله أعلم ﴿قوله باب قصر إذا خرج من موضعه﴾ يعني إذا قصد سفرًا قصر في مثله الصلاة وهي من المسائل المختلف فيها أيضاً قال ابن المنذر أجمعوا على أن لمن يريد السفر أن يقصر إذا خرج عن جميع بيوت القرية التي خرج منها واختلفوا فيها قبل الخروج عن البيوت فذهب الجمهور إلى أنه لا بد من مقارنة جميع البيوت وذهب بعض الكوفيين إلى أنه إذا أراد السفر صلى ركعتين ولو كان في منزله ومنهم من قال إذا ركع قصران شاء ورجح ابن المنذر الأول بأنهم أشفقوا على أنه يقصر إذا فارق البيوت واختلفوا فيما قبل ذلك فقلبه الاتعام على أصل ما كان عليه حتى ثبت أن له القصر قال ولا أعلم النبي صلى الله عليه وسلم قصر في شيء من أسفاره إلا بعد خروجه عن المدينة ﴿قوله وخرج على قصر وهو يرى البيوت فلما رجع قبل له هذه الكوفة قال لاحتى ندخلها﴾ وصلها لهما كمن من رواية الثوري عن وقاه بن ياس وهو يكسر الواو بعد هاء فان ثم مدة عن علي بن ربيعة قال خرج جنامع على بن أبي طالب فقصرنا الصلاة ونحن نرى البيوت ثم رحنا فقصرنا الصلاة ونحن نرى البيوت وأخرجه البيهقي عن طريق يزيد بن هرون عن وقاه بن ياس بالفظ خرج جنامع على متوجهين ههنا وأشار بيده إلى الشام فسلم ركعتين وكعتين حتى أذا رجعنا ونظرنا إلى الكوفة حضرت الصلاة فلوأبأ أمير المؤمنين هذه الكوفة أتم الصلاة قال لاحتى ندخلها وفهم ابن بطال من قولهم التعليق لاحتى ندخلها أنه امتنع من الصلاة حتى يدخل الكوفة قال لأنه لو سلم قصر سأل به ذلك لكنه اختار أن يتم لناس الوقت اه وقد تبين من سياق أثر على أن الأمر على خلاف ما فهمه ابن بطال وأن المراد بقولهم هذه الكوفة أي فأتتم الصلاة فقال لاحتى ندخلها أي لا تزال تقصر حتى ندخلها فإنا لم ندخلها حتى ندخلها في حكم المسافر بن ﴿قوله في حديث أنس صليت الظهر مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة أربعا بذي الحليفة ركعتين﴾ في رواية الكشي عن العصر بذي الحليفة ركعتين وهي ثابتة في رواية مسلم وكذلك في رواية أبي قلابة عن أنس عند المصنف في المجمع واستدل به على استحباب قصر الصلاة في السفر القصير لأن ابن المدينة وذي الحليفة ستة أميال ونصيبان من ذي الحليفة لم تكن منه في السفر وإنما خرج إليها حيث كان قاصداً إلى مكة فاتفق نزولهما وكانت أول صلاة حضرت بها العصر فقصرها واستمر يقصر إلى أن رجع ومناصبه أنروى على حديث أنس ثم لحديث عائشة أن

﴿باب يقصر إذا خرج من موضعه﴾ وخرج على رضى الله عنه فقصر وهو يرى البيوت فلما رجع قبل له هذه الكوفة قال لاحتى ندخلها حدثنا أبو نعيم قال حدثنا سفيان عن محمد بن المشكدر وإبراهيم ابن ميسرة

حديث على دال على أن القصر شرع بقواف الحضرة وكونه صلى الله عليه وسلم لم يقصر حتى رأى إذا  
 الخليفة انما هو لكونه أول منزل منزله ولم يقصر قبله وقت صلاة يؤيده حديث عائشة ففيه تعليق لحكم  
 بالسفر والحضر فثبت وجد السفر شرع القصر وحيث وجد الحضرة شرع الاتمام واستدل به على أن  
 من أراد السفر لا يقصر حتى يبرز من البلد خلافاً لما قال من السالف يقصر ولو في بيته وفيه جهة على  
 مجاهد في قوله لا يقصر حتى يدخل الليل **(قوله في حديث عائشة الصلاة أول ما فرشت)** في رواية  
 الترمذي في الصلوات بصيغة الجمع أول بالرفع على أنه بدل من الصلاة أو مبتدأ ثان وبجوز أن نصب  
 على أنه ظرف أي في أول **(قوله ركعتين)** في رواية كريمة ركعتين ركعتين **(قوله فأفرت صلاة**  
**السفر)** تقدم الكلام عليه في أول الصلاة واستدل بقوله فرشت ركعتين على أن صلاة المسافر  
 لا تجوز إلا مقصورة وروايته معارض بقوله تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ولأنه دال  
 على أن الأصل الاتمام ونهمن من حل قول عائشة فرشت أي فدرت وقال الطبري معناه أن المسافر  
 إذا اختار القصر فهو قصره ومن أدل دليل على تعين تأويل حديث عائشة هذا كونها كانت تتم في  
 السفر وذلك أورد الزهري عن عروة **(قوله تأولت مأثول عثمان)** هذا فيه رد على من زعم أن  
 عثمان إنما أتى لكونه تأهل بمكة أو لأنه أمير المؤمنين وكل موضع له دار أو لأنه عزم على الإقامة بمكة أو لأنه  
 استجدله أرضاً يعني أو لأنه كان يسبق الناس إلى مكة لأن جميع ذلك منتفٍ في حق عائشة وأكثره  
 لا دليل عليه بل هي تلون بمن قالها ورد الأول أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسافر وزوجاته وقصر  
 والثاني أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أولى بذلك والثالث أن الإقامة بمكة على المهاجرين حرام  
 كما سبقت تقريره في الكلام على حديث العلامة بن الحضرة في كتاب المغازي وأربع والخامس  
 لم ينسأ فلا يكتفي العوض في ذلك والأول وإن كان نسل وأخرجه أحدوا اليه من حديث عثمان  
 وأنه لما سأل بني أبي ربيعة ركعات أمكر الناس عليه فقال إنني تأملت بمكة لما قدمت وإني سمعت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يقول من تأهل ببلدة فله صلى صلاة مقيم فهذا الحديث لا يصح لأنه منقطع وفي  
 روايته من لا يخرج به وروده قول عروة أن عائشة تأولت مأثول عثمان ولا جائز أن تأهل عائشة أصلاً  
 فدل على وجه ذلك الخبر ثم ظهر لي أنه يمكن أن يكون مراد عروة بقوله كما تأول عثمان التشبيه بثمان  
 في الاتمام وتأويل لا تحاد تأويلهما وبقوله أن الأسباب اختلفت في تأويل عثمان فتكاثر بخلاف  
 تأويل عائشة وقد أخرج ابن جرير في تفسيره سورة النساء أن عائشة كانت تصلي في السفر أربعا فإذا  
 احتجوا عليها تقول إن النبي صلى الله عليه وسلم كان في حرب وكان يخاف فهل تخافون أتم وقد قيل في تأويل  
 عائشة إنما أتت في سفرها إلى البصرة إلى قتال علي والقصر عندها إنما يكون في سفرها معه وهذا من  
 القولان باطلان لأسباب الثاني ولعل قول عائشة هذا هو السبب في حديث حارثة بن وهب الماضي قبل  
 يبابين والمنقول أن سبب اتعان عثمان أنه كان يرى القصر مختصاً بمن كان شاخصاً سائراً وأما من أقام في  
 مكان في أثناء سفره فله حكم المقيم فيتم بالحجة ما رواه أحد باسناد حسن عن عباد بن عبد الله بن الزبير  
 قال لما قدم علينا معاوية جالساً بنا الظهر ركعتين بمكة ثم انصرف إلى دار الندوة فدخل عليه مروان  
 وعمر بن عثمان فقالا لقد عبت أمر ابن عمك لأنه كان قد أتم الصلاة قال وكان عثمان حيث أتم  
 الصلاة إذا قدم مكة صلى بها الظهر والعصر والعشاء أربعا ثم إذا خرج إلى المدينة وعرفه قصر  
 الصلاة فلاذ فرغ من الحج وأقام يعني أتم الصلاة وقال ابن بطال الوجه الصحيح ذلك أن عثمان وعائشة  
 كانا يريان أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما قصر لأنه أخذ بالإسراء من ذلك على أمته فأخذ الانسهما  
 بالشداه وهذا رجمه جماعة من آخرهم القرطبي لكن الوجه الذي قبله أولى لتصريح الراوي بالسبب  
 وأما ما رواه عبد الرزاق عن معمر بن الزهري أن عثمان إنما أتم الصلاة لأنه نوى الإقامة بعد الحج فهو  
 مرسى وفيه نظر لأن الإقامة بمكة على المهاجرين حرام كما سبقت في الكلام على حديث العلامة بن الحضرة

عن أنس رضي الله عنه  
 قال صلينا الظهر مع  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 بالمدنية أربعا وبذي  
 الحليفة ركعتين حدثنا  
 عبد الله بن محمد قال حدثنا  
 سفيان عن الزهري عن  
 عروة عن عائشة رضي الله  
 عنها قالت الصلاة أول  
 ما فرشت ركعتين فأفرت  
 صلاة السفر وأتت صلاة  
 الحضرة قال الزهري فقلت  
 لعروة ما بال عائشة تتم قال  
 تأولت مأثول عثمان

في المغازي وضع عن عثمان أنه كان لا يودع النساء الا على ظهر راحلته ويسرع الخروج خشية أن يرجع في محرمته وثبت عن عثمان أنه قال لما حاصر وه وقاله الغيرة أركب راحلك الى مكة قال لن أفارق دار هيمتي ومع هذا النظر في رواية معمر عن الزهري قد روى أيوب عن الزهري من مخالفة قهروى الطحاوي وغيره من هذا الوجه عن الزهري قال انما على عثمان بن جابر ان الاعراب كانوا اكثر وافي ذلك انما ما يجب أن يعلمهم أن الصلاة أربع وروى البيهقي من طريق عبد الرحمن بن جبريد عن عوف عن أبيه عن عثمان أنه أتته في ثم خطب فقال ان القصر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه ولكنه حدث طعام يعني ففتح الطاء والمجعة تخفت أن يستنوا وعن ابن جريج أن أعرابيا ناداه في منى يا أمير المؤمنين ما زلت أصليها منذ أول تلك عام أول ركعتين وهذه طرق يجرى بعضها بعضا ولا مانع أن يكون هذا أصل سبب الانعام وليس يعارضه الوجه الذي اخترته بل يقول من حيث ان حائلا لا فاعلة في أثناء السفر أقرب الي قياس الاقامة المطلقة عليها بخلاف السار وهذا أدى اليه اجتهاد عثمان وأما عائشة فقد جاء عن سبب الانعام صريح وهو قهرا أخرجه البيهقي من طريق هشام بن عروة عن أبيه أنها كانت تضي في السفر فأما قلت لها ولست بركعتين فقالت يا ابن أخي انه لا يثبت على استناده صحيح وهو دل على أنها أولت أن القصر نخصة وأن الانعام لمن لا يثبت عليه أفضل وبدل على اختيار الجمهور وما روى أبو أيوب والطيبراني بإسناد جيد عن أبي هريرة أنه سافر مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر وعمر فكلهم كان على ركعتين من حين يخرج من المدينة الى مكة حتى يرجع الى المدينة في السير وفي المقام بمكة قال الكرمانى ما له نخصة تسلك الحنفية بحيث عائشة في أن القصر في السفر أن يصلى الرباعية ركعتين وتغيبها لو كان على ظاهرها لما أتت عائشة وعندهم العبرة بما رأى الراوى اذا عارض ما روى ثم ظاهر الحديث مخالفة ظاهر القرآن لانه يدل على أنها فرضت في الأصل ركعتين واستمرت في السفر وظاهر القرآن أنها كانت أو ما انفقت ثم أن قولها الصلاة ثم الخمس وهو مخصوص بخروج المغرب وطحا والصح عدم الابداء فيها في الحضر قال والعالم اذا خص ضعف دلالة حتى اختلف في بقاء الاحتجاج به ﴿ قوله باب تسمى المغرب ثلاثا في السفر ﴾ أى ولا يدخل القصر فيها ونقل ابن المنذر وغيره فيه الاجماع وأراد المصنف أن الاحاديث المطلقة في قول الراوى كان يصلى في السفر ركعتين محمولة على المقيدة بأن المغرب بخلاف ذلك وروى أحمد بن من طريق غمامة بن شرحبيل قال خرجت الى ابن عمر فقلت ما صلاة المسافر قال ركعتين ركعتين الصلاة المغرب ثلاثا ﴿ قوله اذا أعجله السير في السفر ﴾ يخرج ما اذا أعجله السير في الحضر كان يكون خارج البلد في بستان مثلا ﴿ قوله وزاد البيهقي حديث يونس ﴾ وسيله الامام على بطوله عن القاسم بن زكريا عن ابن زنجويه عابرا هيم بن هاني عن الرمادي كلاهما عن أبي صالح عن البيهقي ﴿ قوله وأما ابن عمر المغرب ﴾ وكان استصرخ على صفية بنت أبي عبيد بن أمية اخت المختار التقي وقوله استصرخ بالضم أى استغيت بصوت مرتفع وهو من الصراخ لثناء المجبة والصراخ الميث قال الله تعالى ما أجمع ترككم ﴿ قوله فقلت له الصلاة ﴾ بالنصب على الاعشاء ﴿ قوله فقلت له الصلاة ﴾ فيه ما كانوا عليه من مراعاة أوقات العبادة وفي قوله من جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب ﴿ نفيه ﴾ ظاهر بيان المؤلف أن جميع ما بعده قوله زاد البيهقي ليس داخل في رواية شعيب وليس كذلك فانه أخرجه رواية شعيب بعد ثمانية أبواب وفيها أكثر من ذلك وانما زيادة في قصة صفية ومنع ابن عمر خاصة وفي التصريح بقوله قال عبد الله رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط ﴿ قوله حتى سار ميلين أو ثلاثة ﴾ أخرجه المستغنى في باب السرعة في السير من كتاب الجهاد من رواية أسلم بن مولى عمر قال كنت مع عبد الله بن عمر بطريق مكة فبلغه عن صفية بنت أبي عبيد شدة وجع فأمرع السير حتى اذا كان بعد غروب الشمس في فصل في المغرب والجمع بين ما أفادت هذه الرواية تعيين السفر المذكور وقت انتهاء السير والتصريح بالجمع

﴿ باب تسمى المغرب ثلاثا في السفر ﴾ حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أعجله السير في السفر يركب المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء ﴿ قال سالم وكان عبد الله يفعلها اذا أعجله السير ﴾ وزاد البيهقي حديث يونس عن ابن شهاب قال سالم كان ابن عمر رضي الله عنهما يجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة قال سالم وأما ابن عمر المغرب وكان استصرخ على امرأته صفية بنت أبي عبيد فقلت له الصلاة فقال سرفقت له الصلاة فقال سر حتى سار ميلين أو ثلاثة ثم نزل فصلى ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي اذا أعجله السير ﴿ قوله استصرخ على صفية هكذا يشرح بإدبنا والذي في المسق بإدبنا استصرخ على امرأته صفية قلل ما في الشارح روايته اه مصححه

وقال عبد الله رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا أعجمه السير بقيم المغرب فيصلها ثلثا ثم يسلم ثم قلما يلبث حتى يقسم العشاء فيصلها ركعتين ثم يسلم ولا يسبح بعد العشاء حتى يقوم من جوف الليل (باب صلاة التطوع على الدابة وحشا فوجئت) حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا عبد الأعلى قال حدثنا محمد بن الزهري عن عبد الله بن طاهر بن ربيعة عن أبيه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصل على راحلته حيث فوجئت به \* حدثنا أبو نعيم قال حدثنا شيبان عن يحيى بن محمد بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى التطوع وهو راكب في غير القبلة \* حدثنا عبد الأعلى ابن حاد قال حدثنا وهيب قال حدثنا أم موسى بن عقبة عن نافع قال كان ابن عمر رضي الله عنهما يصل على راحلته ويوتر عليها ويخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل (باب الإيماء على الدابة)

ابن الصلتين وأما النسائي في رواية أنها كتبت إليه تعلمه بذلك ولمسلم نحوه من رواية نافع عن ابن عمر وفي رواية لابي داود من هذا الوجه فسار حتى غاب الشفق ونصو بت الغيوم نزل فصلي الصلتين جعلا والنسائي من هذا الوجه حتى إذا كان في آخر الشفق نزل فصلي المغرب ثم أقام العشاء وقد قرأ الشفق فصلي بنا هذا مجمل على أنها قصة أخرى ويدل عليه أن في أوله خرجت مع ابن عمر في سفر يريد أرساه وفي الأول أن ذلك كان بعد جوعه من مكة فدل على التعدد (قوله وقال عبد الله) أي ابن عمر (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أعجمه السير) يؤخذ منه تقييد جواز التأخير بمن كان على ظهر سير وسيأتي الكلام عليه بعد ستة أبواب (قوله بقيم المغرب) كذا اللعمي والأكثر بالقاف وهي موافقة للرواية الآتية والشمس في الكشحي يسمي من مهملة ساكنة بعدها مشددة فوقانية مكسورة أي يدخل في الصلوة ولكرامة يؤخر وفي الباب عن عمران بن حصين قال سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة السفر ركعتين إلا المغرب بمكة الترمذي وعن علي صلبي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة السفر ركعتين إلا المغرب ثلثا أخرجه البراء فوقعه أيضا عن خزعة بن ثابت وجابر وغيرهما وعن عائشة كما تقدم في أول الصلاة (قوله باب صلاة التطوع على الدابة) في رواية كريمة وأبي الوقت على الدواب بصيغة الجمع قال ابن رشد أورد فيه الصلاة على الراحلة فيمكن أن يكون ترجيحهم ليحق الحكم بانقياس ويمكن أن يستفاد ذلك من إطلاق حديث جابر المذكور في الباب اه وقد تقدم في أبواب الوتر قول الزين بن المنيرة أنه ترجم بالذبة تنبيه على أن لافرق بينها وبين البحر في الحكم إلى آخر كلامه وأما هنا كذا إلى ما ورد هنا بعد باب بلفظ الدابة (قوله حدثنا عبد الأعلى) هو ابن عبد الأعلى (قوله عن عبد الله بن طاهر بن ربيعة عن أبيه) هو العسزي بفتح المعجمة والتون بعد هاء زاي حليف آل الخطباء كان من المهاجرين الأولين وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الحناظر وآخر علقه في الصيام وفي رواية عقيل بن ابن شهاب الآتية بعد باب ابن طاهر بن ربيعة أخبره (قوله صلى على راحلته) بين في رواية عقيل أن ذلك في غير المكتوب وسياق باب بعد باب وكذا المسلم من رواية تون عن ابن شهاب بلفظ السجدة (قوله حيث فوجئت به) هو أعم من قول جابر في غير القبلة قال ابن التين قوله حيث فوجئت به مفهوما أنه يجلس عليها على هيئة التي يركبها عليها ويستقبل بوجهها مستقبلة الراحلة فتقديري صلى على راحلته التي حيث فوجئت به فعلى هذا يتعلق قوله فوجئت به بقوله يصلى ويحتمل أن يتعلق قوله على راحلته لكن يؤيد الأول الرواية الآتية يعني رواية عقيل عن ابن شهاب بلفظ وهو على الراحلة يسبح قبل أي وجهه فوجئت (قوله حدثنا شيبان) هو الثوري ويحيى هو ابن أبي كثير ومحمد بن عبد الرحمن هو ابن ثوبان كما سنبينه بعد باب (قوله وهو راكب) في الرواية الآتية على راحلته فهو المشرق وزاد وإذا أراد أن يصل المكتوب نزل فاستقبل القبلة بين في المغازي من طريق عثمان بن عبد الله بن سراقه عن جابر أن ذلك كان في غزوة أنمار وكانت أرضهم قبل المشرق لمن يخرج من المدينة فتكون القبلة على يسار القاصد اليهم وزاد الترمذي من طريق أبي نازير عن جابر بلفظ جئت وهو يصل على راحلته فهو المشرق السجود أخفض من الركوع (قوله كان ابن عمر يصل على راحلته) يعني في السفر وصرح به في حديث الباب الذي بعده (قوله ويوتر عليها) لا يارض ما رواه أحد باسناد صحيح عن سعيد بن جبير أن ابن عمر كان يصل على الراحلة تطوعا فإذا أراد أن يوتر نزل فأوتر على الأرض لأنه مجمل على أنه فعل كلاما من الأمرين ويؤيد رواية الباب ما تقدم في أبواب الوتر أنه أنكر على سعيد بن يسار أنه الأرض ليوتر وإنما أنكر عليه مع كونه كان يفعله لأنه أراد أن يبين له أن الترتيل ليس يحتمل ويحتمل أن يتنزل فعل عمر على جالين غيث أو ترعى الراحلة كلن مجد في السير وحسب نزل فأوتر على الأرض كان بخلاف ذلك (قوله باب الإيماء على الدابة) أي الركوع والسجود ولم يمكن من ذلك وهذا قال الجمهور

وروى أشهب عن مالك أن الذي يصلي على الدابة لا يجبدل يديه (قوله حدثنا موسى بن اسمعيل قال حدثنا عبد العزيز) تقدم هذا الحديث في أبواب الوتر في باب الوتر في السفر عن موسى هذا عن جويرية بن أسماء فكان موسى فيه شجين فان راوى عن ابن عمر في ذلك مغاير لهذا وزاد في رواية جويرية بن موسى إجماع الألفاظ قال ابن دقيق العيد الحديث يدل على الإجماع لقامز الركوع والسجود معا ولقها قالوا يكون الإجماع في السجود أخض من الركوع ليكون البذل على وفق الأصل وليس في لفظ الحديث ما يثبت ولا ينفيه (قلت) إلا أنه وقع في حديث جابر عند الترمذي كما تقدم (قوله) باب ينزل للمكتوبة) أي لأجلها قال ابن بطال أجمع العلماء على اشتراط ذلك وأنه لا يجوز لأحد أن يصلي الفريضة على الدابة من غير هذا شأنا مذكره في صلاة شدة الخوف وذكره في حديث جابر بن ربيعة وقد تقدم قريبا (قوله يبع) أي يصلي النافلة وقد تذكر في الحديث كثيرا وسأيت قريبا حديث عائشة صفة الفصح والسيح حقيقة في قول سبحان الله فإذا ألتقى على الصلاة قوم من باب إطلاق اسم البيض على السكك أولان المصل منزهة لله سبحانه وتعالى باخلاص العبادة والتسبيح التزنية فيكون من باب الملازمة وأما اختصاص ذلك بالنافلة فهو عرف شرعي والله أعلم (قوله وقال البث) وصله الإسماعيلي بالاسنادين المذكورين قبل بيابين (قوله حدثنا هشام) هو الدستوائي ويحيى هو ابن أبي كثير قال المذهب هذه الأحاديث تخص قوله تعالى وحشما كنتم فقولوا وجعكم شرطه ونبيين أن قوله تعالى فلا يشاقفوا ثم وجه الله في النافلة وقد أخذت في هذه الأحاديث فقها الأصحاب الآن أحدوا بأنور كانا يستقبل القبلة بالتكبير حال ابتداء الصلاة وأجبه ذلك حديث الجارودين أبي سبرة ٢ عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن ينطق في السفر استقبل بناقته القبلة ثم لم يلبث ووجهت ركابه أخرجه أبو داود وأحمد وأبو داود وأبو حنيفة في الدواب في السفر الذي لا قصر فيه الصلاة فذهب الجمهور إلى جواز ذلك في كل سفر غير مالك فخصه بالسفر الذي تقصر فيه الصلاة قال الطبري لأهل أحداء ناقته على ذلك (قلت) ولم ينطق في ذلك عنه ووجهه من هذه الأحاديث أنما وردت في سفره صلى الله عليه وسلم ولم ينقل عنه أنه سافر سفرا قصر فيه فصنع ذلك ووجه الجاه هو مطلق الأخبار في ذلك واحتج الطبري بالجمهور من طريق النظر أن الله تعالى جعل الأجر خصه للمريض والمسافر وقد أجمعوا على أن من كان خارجا إلى مصر على ميل أو أقل وينتهي العود إلى منزله لا إلى سفر آخر ولم يحدد أنه يجوز له التيمم قال فكما جاز له التيمم في هذا القدر جاز له التيمم على الدابة لأشرا كهما في الرخصة اه وكان السرفيذا كرتيسر تحصيل التوافل على العباد وتكثيرها تخليما لاجورهم رحمة من الله بهم وقد جرد أبو يوسف ومن وافقه التوسعة في ذلك بخوضه في الحضرة أيضا وقال به من الشافعية أبو سعيد الأسفري وأسدل بقوله حيث كان وجهه على أن جهة الطريق تكون بدلا من القبلة حتى لا يجوز لأحراق عنها عاذا مقاصد الغير حاجة الميرالان كان سائر في غير جهة القبلة فأنصرف إلى جهة القبلة فإن ذلك لا ضرورة على الصحيح واستدل به على أن الوتر غير واجب عليه صلى الله عليه وسلم لا بقاها إياه على الراحة كما تقدم البحث فيه في باب الوتر في السفر من أبواب الوتر واستنبط من دليل التنفل للراكب جواز التنفل للعاشي ومنعه مالك مع أنه أجاز للراكب السقيفة (قوله) باب صلاة التطوع على الجمار) يسكون اللام (قوله حين قدم من الشام) كان أنس قد توجه إلى الشام بشكوى من الجراح وقد كرت طرقا من ذلك في أوائل كتاب الصلاة ووقع في رواية مسلم حين قدم الشام

رضي الله عنهم ما صلى في السفر على راحلته أنما توجهت يديه وكعبه الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل (باب ينزل للمكتوبة) حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث بن عوف عن ابن شهاب عن عبد الله بن عمر بن ربيعة أن جابر بن ربيعة أخبره قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو على راحلته يسبح يديه برأسه قبل أن يركبه فوجه ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك في الصلاة المكتوبة وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال قال سالم كان عبد الله بن عمر يصلي على دابته من الليل وهو مافر ما ياتي حيث كان وجهه قال ابن عمر وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح على الراحلة قبل أي وجه توجه ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة وحدثنا معاذ بن فضال قال حدثنا هشام عن يحيى بن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال حدثني جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته فهو المشرق فإذا أراد أن يصلي المكتوبة نزل فاستقبل القبلة (باب صلاة التطوع على الجمار) حدثنا أحمد بن محمد قال

حدثنا جابر قال حدثنا هشام حدثنا أنس بن سيرين قال استقبلنا أنس بن مالك حين قدم من الشام ٢ قوله ابن أبي سبرة في نسخة معبرة

وغلطوه لان أنس بن سيرين أنما تلقاه لما رجع من الشام فخرج ابن سيرين من البصرة ليستلقاه ويمكن  
 فوجهه بأن يكون المراد بقوله حين قدم الشام مجرد ذكر الوقت الذي وقع فيه ذلك كما تقول فعلت  
 كذا لما جمعت قال النووي رواية مسلم صحيحة ومعناه تلقيناه في رجوعه حين قدم الشام (قوله  
 فلقيناه بعين النور) هو موضع بطريق العراق مما يلي الشام وكانت به وقعة شهيرة في آخر خلافة أبي  
 بكر بن خالد بن الوليد والأعاجم وجد بها غلمانا من العرب كانوا هنا تحت يد كسرى منهم جد الكلي  
 المفسر وجران مولى عثمان وسيرين مولى أنس (قوله رأيت تصلي لغير القبلة) فيه اشعار بأنه لم  
 يذكر الصلاة على الحار ولا غير ذلك من هيئة أنس في ذلك وإنما ذكر عدم استقبال القبلة فقط وفي  
 قول أنس لولا أن رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل يعني ترك استقبال القبلة لمتغل على الدابة وهل  
 يؤخذ منه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حماره احتمال وقد نازع في ذلك الإجماع على فقال  
 خبر أنس أنما هو في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم را كما تلو طغير القبلة فافراد الترخيصة في الحمار من  
 جهة السنة لا وجه له عندى اه وقدرى السراج من طريق يحيى بن سعيد عن أنس أنه رأى النبي  
 صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو ذاهب إلى خير أسناده حسن وله شاهد عند مسلم من طريق عمرو  
 ابن يحيى المازني عن سعيد بن بارس عن ابن عمر رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو  
 متوجه إلى خير فهذا راجح الاحتمال الذي أشار إليه البخاري (قائدة) لم يبين في هذه الرواية كيفية  
 صلاة أنس وكراهة في الموطأ عن يحيى بن سعيد قال رأيت أنسا وهو يصلي على حمار وهو متوجه إلى غير  
 القبلة يركع ويحجد أعاء من غير أن يضع يده على شيء (قوله وراه ابراهيم بن طهمان عن حجاج  
 يعني ابن حجاج الباهلي ولم يسبق المصنف المتن ولا ذكرنا عليه موصولا من طريق ابراهيم بن طهمان عن  
 السراج من طريق عمر بن طاهر عن الحجاج بن الجراح بلغة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي  
 على ناقته حيث توجهت به فلي هذا كان أساسا الصلاة على الراحلة بالصلاة على الحمار وفي هذا  
 الحديث من القوائد غير ماضى أن من صلى على موضع فيه نجاسة لا يباشرها شيء منه أن صلاته صحيحة  
 لان الدابة لا تخوف من نجاسة ولو على متفدها وفيه الرجوع إلى أقواله كل رجوع إلى أقواله من غير عثرة  
 لا اعتراض عليه وفيه تاتي المسافر وسؤال التلذذ شغفه عن مسنده والحواب بالدليل وفيه الناطف  
 في السؤال والعمل بالإشارة لقوله من ذا الجانب (قوله باب من لم يتطوع في السجود بالصلاة)  
 زاد الحموي في روايته وقبلها والاربع رواية الاكثر لما سألني في الباب الذي بعده وقد تقدم شيء من  
 مباحث هذا الباب في أبواب الوزر والمقصود هنا بيان ان مطلق قول ابن عمر بحديث النبي صلى الله عليه  
 وسلم قل أنه يصح في السرقة أن يتنقل الارباع التي قبل القريضه بعدها وذلك مستفاد من قوله  
 الرواية الثانية وكان لا يزيد في السرقة ركعتين قال ابن دقيق العيد وهذا اللفظ يحتمل أن يراد  
 ان لا يزيد في عدد ركعات الفرض فيكون كتابه عن نبي الانعام والمراد به الاخبار عن المداومة على  
 القصر ويحتمل أن يراد لا يزيد فضلا ويمكن أن يراد ما هو أهم من ذلك (قلت) أو يدل على هذا الثاني  
 رواية مسلم من الوجه الثاني الذي أخرجه المصنف ولفظه بحديث ابن عمر في طريق مكة فصلي لنا  
 الظهور ركعتين ثم أقبل وأقبلنا معه حتى جاء رحله وجلسنا معه فحانت منه التفاته فقرأ ناسقا ما فقال  
 ما يصنع هؤلاء قلت يسبحون قال لو كنت معا لآمنت فذكر المرفوع كإسائه المصنف قال النووي  
 أجابوا عن قول ابن عمر هذا بأن القريضه محبة فلا شمرت تامعة لقمنا انماها واما النافذة فهي إلى خيرة  
 المصلي فطريق الرقبه بأن تكون مشروعة ويخبر فيها اه ومقب بأن مراد ابن عمر بقوله لو كنت  
 معا لآمنت يعني انه لو كان مخبرا بين الانعام وصلاة الرابطة لكان الانعام أحب إليه لكنه فهم من  
 القصر التقصيف فلذلك كان لا يصلي الرابطة ولا يتم (قوله حديثي عمر بن محمد) هو ابن يزيد بن عبد  
 الله بن عمر وحفص هو ابن طاهر أي ابن عمر بن الخطاب ويحيى شيخ مسدد هو النعمان (قوله وأبا بكر)

قلقينا بين التفرق رأيت  
 يصلي على حمار ووجهه من  
 الجانب يعني عن يسار  
 القبلة فقلت رأيت تصلي لغير  
 القبلة فقال لولا أني رأيت  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فعله لم أفعله وراه  
 ابراهيم بن طهمان عن  
 حجاج عن أنس بن سيرين  
 عن أنس بن مالك رضى  
 الله عنه عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم (باب من لم  
 يتطوع في السجود  
 الصلاة) حديث يحيى  
 ابن سلمان قال حدثنا ابن  
 وهب قال حدثني عمر بن  
 محمد أن حفص بن طاهر  
 حدثه قال سافر ابن  
 عمر فقال بحديث النبي  
 صلى الله عليه وسلم فلم أره  
 يسبح في السجود وقال الله  
 جل ذكره لقد كان لكم  
 في رسول الله أسوة حسنة  
 حدثنا مسدد قال حدثنا  
 يحيى عن عيسى بن حفص  
 ابن طاهر قال حدثني أبي  
 انه مع ابن عمر يقول  
 بحديث رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فكان  
 لا يزيد في السرقة على  
 ركعتين وأبا بكر

الله عنهم (باب من تطوع في  
السفر في غير در الصلاة  
وقبها) وروى النبي صلى  
الله عليه وسلم في السفر  
ركعتي الفجر حدثنا  
حفص بن عمر قال حدثنا  
شعبة عن عمرو بن  
عن ابن أبي لبيس قال ما  
أخبرنا أحد أنه رأى  
النبي صلى الله عليه وسلم  
صلى الصبح غير أم هانئ  
ذكرت أن النبي صلى  
الله عليه وسلم يوم فتح  
مكة أغفل في بيته فاصلى  
ثمان ركعات فزار أئنته  
صلى صلاة أخف منها غير  
أنه لم يكوع والسجود  
وقال الليث حدثني يونس  
عن ابن شهاب قال حدثني  
عبد الله بن عامر أن أمه  
أخبرته أنه رأى النبي صلى  
الله عليه وسلم صلى السجدة  
بالليل في السفر في ظهر  
راحلة حيث توجهت به  
حدثنا أبو المعان قال أخبرنا  
شعيب عن الزهري قال  
أخبرنا سالم بن عبد الله  
عن ابن عمر رضى الله  
عنهما أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كان يسبح  
على ظهر راحلته حيث  
كان وجهه يولى رأسه  
وكان ابن عمر يراه  
(باب الجمع في

مطوف على قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وعمر وعثمان كذلك) أي أمه جميع  
وكافوا لا يزيدون في السفر على ركعتين وقد ذكر عثمان اشكال لانه كان في آخر أمره يوم الصلاة كما  
تقدم قريبا فيجعل على الغالب والمراعاة أنه كان لا يثقل في أول أمره ولا في آخره وأنه كان يتم إذا  
كان نازلا وما إذا كان سارفا فيصير فالثلاث بقية في هذه الرواية السفر وهذا أولى لما تقدم تقريره في  
الكلام على تأويل عثمان (قوله ما بين تطوع في السفر في غير در الصلاة) هذا مشعر بان  
نفي التطوع في السفر محمول على ما بعد الصلاة خاصة فلا يشاؤل ما قبلها ولا ما تلاها بل هو من التوافل  
المطافعة كالتهجد والوتر والضحى وغير ذلك والفرق بين ما قبلها وما بعد هذا ان التطوع قبلها لا يظن أنه  
منها لأنه يفصل عنها بالاقامة وانتظار الإمام غالباً ونحو ذلك بخلاف ما بعد هذا فإنه الغالب يتصل بها  
فقد يظن أنه منها (قائده) نقل النووي تبعاً لغيره أن العلماء اختلفوا في التسفل في السفر على  
ثلاثة أقوال المنع مطلقاً والجواز مطلقاً والفرق بين الرواتب والمطافعة وهو مذهب ابن عمر كما أخرجه  
ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن جماعة قال سمعت ابن عمر من المدينة إلى مكة وكان يصلى تطوعاً على دابته  
حتى يماق وجهه فإذا كانت الفريضة نزل فصرى وأغفلوا قولاً رابعا وهو الفرق بين الليل والنهار في المطافعة  
وناماً وهو ما فرغنا من تقريره ٣ (قوله وركعتي النبي صلى الله عليه وسلم في السفر وركعتي الفجر)  
قلت ورد ذلك في حديث أبي قتادة عنده من صلى قصة النوم عن صلاة الصبح فبقي ثم صلى ركعتين قبل  
الصبح ثم صلى الصبح كان يصلى وله من حديث أبي هريرة في هذه القصة أيضاً ثم دعا عبداً فمواثم  
صلى سبعين (٣) أى ركعتين ثم أقبلت الصلاة فصلى صلاة الغداة الحديث ولا ينزح جمعة والدارقطني  
من طريق سعيد بن المسيب عن بلال في هذه القصة فأمره بالافاذن ثم قضاها فأوركتين ثم صلوا  
الغداة ونحوه للدارقطني من طريق الحسن بن عمران بن حصين قال صاحب الهدى لم يحفظ عن النبي  
صلى الله عليه وسلم أنه صلى سنة الصلاة قبلها ولا بعدها في السفر لاما كان من سنة الفجر (قلت) ورد  
على اطلاقه ما رواه أبو داود والترمذي من حديث البراء بن مازن قال سافرت مع النبي صلى الله عليه وسلم  
ثمانية عشر سفراً فلم أره ترك ركعتين إذا زادت الشمس قبل انظهوره وكان ثبت عنده لكن الترمذي  
استغربه ونقل عن البخاري أنه رآه حسناً وقد جعله بعض العلماء على سنة نازل والاعلى الرابعة قبل  
الظهور والله أعلم (قوله ما أخبرنا أحد أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصبح غير أم هانئ) هذا  
لا يدل على نفي الوقوع لأن عبد الرحمن بن أبي ليلى إنما نفي ذلك عن نفسه وأما قول ابن بطال لاجبة في  
قول ابن أبي ليلى ونحوه عليه الأحداث الواردة في أنه صلى الصبح وأمرهم بما ثم ذكر منها جلة فلا بد على ابن  
أبي ليلى شيء منها وسباني الكلام على صلاة الصبح في باب مفرد في أبواب التطوع والمقصود هنا أنه صلى  
الله عليه وسلم صلاة يوم فصح مكة وقد تقدم في حديث ابن عباس أنه كان حينئذ يقرأ الصلاة المكتوبة  
بأن كان حكمه حكم السائر (قوله وقال الليث حدثني يونس) قد تقدم قبل بين موصولاً من رواية الليث  
عن عقيل ولكن لفظ الروايتين مختلف ورواية يونس هذه وصلها الذهلي في الزهرى عن أبي صالح  
عنه (قوله يولى رأسه) هو تفسير لقوله يسبح أى يصلى أياماً وقد تقدم في باب الإيماء على الدابة من وجه  
آخر عن ابن عمر أن هناد كرهه موقوفاً ثم عقبه بالمرقوع وهذا ذكره في قواعده عقبه بالموقوف وفائدة  
ذلك مع أن الجمة قائمة بالمرقوع أن يبين ابن العمل استمر على ذلك ولم يتطرق اليه نسخ ولا معارض ولا راج  
وقد اشتملت أحاديث الباب على أنواع مما تطوع به سوى الرابعة التي بعد المكتوبة بالآل ما قبل المكتوبة  
والثاني لما له وقت مخصوص من التوافل كالنهي والثالث لصلاة الليل والرابع لطلوع النوافل وقد جمع  
ابن بطال بين ما اختلف عن ابن عمر في ذلك بأنه كان يجمع التسفل على الأرض ويقول به على الدابة وقال  
النووي تبعاً لغيره لعل النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى الرابعة في رحله ولا يراه ابن عمر ولا يراه لعله كان  
بعض الأوقات ليلى الجواز ما واجبه تبعاً للبخاري فيما يظهر أنه ظهر والله أعلم (قوله باب الجمع في

السفر بين المغرب والعشاء) أو ردفه ثلاثة أحاديث حديث ابن عمر وهو مقيد بما إذا جد السير وحديث ابن عباس أو هو مقيد بما إذا كان سائر أو حديث أنس وهو مطلق واستعمل المصنف الترجمة مطلقاً إشارة إلى العمل بالمطلق لأن المقيد قد روي من أفراده وكان يرى جواز الجمع بالسفر سواء كان سائر أو أم لا سواء كان سير مجدداً أم لا وهذا هو الواقع فيه لا خلاف بين أهل العلم فقال بالامتنان كثير من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد وأصق وأشبهم قال قوم لا يجوز الجمع مطلقاً لا يعرفون ردفه وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة ومالك بن أنس وعند الثوري أن صاحبين خالفوا فيه ما روي عنه السريجي في شرح الهداية وهو أن يعرف بعذبه وسبب الكلام على الجمع يعرفه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى وأما ما روي من الأخبار في ذلك بأن الذي وقع جمع صوري هو أنه أخر المغرب مثلاً إلى آخر وقتها وبطل العشاء في أول وقتها ونقصه الخطأ وبغيره بأن الجمع رخصة فلو كان على ما ذكره لكان أعظم شقاً من الإتيان بكل صلاة في وقتها لأن أوائل الأوقات وأواخرها مما لا يدركه أكثر الخاصة فضلاً عن العامة ومن الدليل على أن الجمع رخصة قول ابن عباس أراد أن لا يصح أمه أشرحه مسلم وأيضاً فإن الأخبار جاءت صريحة بالجمع في وقت أحادي الصلوات كسبائي في الباب الذي يليه وذلك هو المتبادر إلى الفهم من لفظ الجمع ومما روي على أن الجمع الصوري جمع التقديم الذي ذكره بذياب وقيل يخص الجمع عن يحيى بن عيسى السيرة قاله البلب وهو القول المشهور عن مالك وقيل يخص بالسافر دون النازل وهو قول ابن حبيب وقيل يخص بمن له عذر حتى عن الأوزاعي وقيل يجوز جمع التناخرون التقديم وهو مروي عن مالك وأحدوا إسناده عن حم (تنبه) أو ردف المصنف أو باب التقصير أو باب الجمع لأنه تقصير بالنسبة إلى الزمان ثم أو باب صلاة المذنوقاً على التقصير بالنسبة إلى بعض صور الأفعال ويجمع الجميع الرخصة المعذور (قوله في حديث ابن عمر جديده السير) أي أنه قد قاله صاحب الحكم وقال عياض جديده السير أسرع كذا قال وكان نسب الإسراع إلى السير توسعاً (قوله قال إبراهيم بن طهمان) وصله البيهقي من طريق محمد بن عبدوس عن أحمد بن حفص النيسابوري عن أبيه عن إبراهيم المذکور بسنده المذکور إلى ابن عباس بلفظه (قوله على ظهره) كذا لا كثيراً بالإضافة وفي رواية الأشجسي على ظهره بالتسوية يسير بلفظ المضارع بمتابعة مفتوحة في أوله قال الطبري في قوله ظهره سراً كيد كقوله الصدقة عن ظهر غني ولفظ الظهر يقع في مثل هذا اسماً على الكلام كأن السير كان مستنداً إلى ظهره في من المطى مثلاً وقال غيره جعل السير ظهره لأن الركبة ما سائر فكانت ركبة ظهره (قلت وفيه جناس القصر بين الظهور والظهور واستدل به على جواز جمع التناخير وأما جمع التقديم فبسي في الكلام عليه بعد باب (قوله هو عن حسين) وهو معطوف على الذي قبله والتقدير وقال إبراهيم بن طهمان عن حسين عن يحيى عن حفص وبذلك جزم أو نعم في السفر جزمه لأن يكون علقه عن حسين لا يشهد كونه من رواية إبراهيم بن طهمان عنه (قوله تابعه على بن المبارك وحب) أي ابن شداد (عن يحيى) هو ابن أبي كثير (عن حفص) أي تابعه أحسن فأما ما جاءه على بن المبارك فوصلها أو نعم في السفر جزمه من طريق عثمان بن عمر بن فارس عنه وأما ما جاءه بحرب فوصلها المصنف في آخر الباب الذي بعده وقد تابعهم معمر عند أحد وأما بن بزيد عند الطحاوي فلاهما عن يحيى بن أبي كثير (قوله ياب هل يؤذن أو يقيم إذا جتمع بين المغرب والعشاء) قال ابن رشد ليس في حديث الباب تنصيص على الإذان لكن في حديث ابن عمر منما يقيم المغرب فيصليهما ولم يرد إلا إقامة نفس الإذان وإنما أراد يقيم المغرب فعلى هذا فإمكان ما رده بالترجفة هل يؤذن أو يقتصر على الإقامة وجعل حديث أنس مقسماً بحديث ابن عمر لأن في حديث ابن عمر حكماً زائداً له ولعل المصنف أشار بذلك إلى ما روي في بعض طرق حديث ابن عمر في الفارقين من طريق عمر بن محمد بن زيد عن نافع عن ابن عمر في قصة جع بين المغرب والعشاء فأنام الصلاة وكان لا ينادي بشئ من الصلاة في السفر فقام جمع بين المغرب والعشاء ثم رفع الحديث وقال الكرماني لعل الراوي لما

السفر بين المغرب والعشاء) أو ردفه ثلاثة أحاديث حديث ابن عمر وهو مقيد بما إذا جد السير وحديث ابن عباس أو هو مقيد بما إذا كان سائر أو حديث أنس وهو مطلق واستعمل المصنف الترجمة مطلقاً إشارة إلى العمل بالمطلق لأن المقيد قد روي من أفراده وكان يرى جواز الجمع بالسفر سواء كان سائر أو أم لا سواء كان سير مجدداً أم لا وهذا هو الواقع فيه لا خلاف بين أهل العلم فقال بالامتنان كثير من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد وأصق وأشبهم قال قوم لا يجوز الجمع مطلقاً لا يعرفون ردفه وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة ومالك بن أنس وعند الثوري أن صاحبين خالفوا فيه ما روي عنه السريجي في شرح الهداية وهو أن يعرف بعذبه وسبب الكلام على الجمع يعرفه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى وأما ما روي من الأخبار في ذلك بأن الذي وقع جمع صوري هو أنه أخر المغرب مثلاً إلى آخر وقتها وبطل العشاء في أول وقتها ونقصه الخطأ وبغيره بأن الجمع رخصة فلو كان على ما ذكره لكان أعظم شقاً من الإتيان بكل صلاة في وقتها لأن أوائل الأوقات وأواخرها مما لا يدركه أكثر الخاصة فضلاً عن العامة ومن الدليل على أن الجمع رخصة قول ابن عباس أراد أن لا يصح أمه أشرحه مسلم وأيضاً فإن الأخبار جاءت صريحة بالجمع في وقت أحادي الصلوات كسبائي في الباب الذي يليه وذلك هو المتبادر إلى الفهم من لفظ الجمع ومما روي على أن الجمع الصوري جمع التقديم الذي ذكره بذياب وقيل يخص الجمع عن يحيى بن عيسى السيرة قاله البلب وهو القول المشهور عن مالك وقيل يخص بالسافر دون النازل وهو قول ابن حبيب وقيل يخص بمن له عذر حتى عن الأوزاعي وقيل يجوز جمع التناخرون التقديم وهو مروي عن مالك وأحدوا إسناده عن حم (تنبه) أو ردف المصنف أو باب التقصير أو باب الجمع لأنه تقصير بالنسبة إلى الزمان ثم أو باب صلاة المذنوقاً على التقصير بالنسبة إلى بعض صور الأفعال ويجمع الجميع الرخصة المعذور (قوله في حديث ابن عمر جديده السير) أي أنه قد قاله صاحب الحكم وقال عياض جديده السير أسرع كذا قال وكان نسب الإسراع إلى السير توسعاً (قوله قال إبراهيم بن طهمان) وصله البيهقي من طريق محمد بن عبدوس عن أحمد بن حفص النيسابوري عن أبيه عن إبراهيم المذکور بسنده المذکور إلى ابن عباس بلفظه (قوله على ظهره) كذا لا كثيراً بالإضافة وفي رواية الأشجسي على ظهره بالتسوية يسير بلفظ المضارع بمتابعة مفتوحة في أوله قال الطبري في قوله ظهره سراً كيد كقوله الصدقة عن ظهر غني ولفظ الظهر يقع في مثل هذا اسماً على الكلام كأن السير كان مستنداً إلى ظهره في من المطى مثلاً وقال غيره جعل السير ظهره لأن الركبة ما سائر فكانت ركبة ظهره (قلت وفيه جناس القصر بين الظهور والظهور واستدل به على جواز جمع التناخير وأما جمع التقديم فبسي في الكلام عليه بعد باب (قوله هو عن حسين) وهو معطوف على الذي قبله والتقدير وقال إبراهيم بن طهمان عن حسين عن يحيى عن حفص وبذلك جزم أو نعم في السفر جزمه لأن يكون علقه عن حسين لا يشهد كونه من رواية إبراهيم بن طهمان عنه (قوله تابعه على بن المبارك وحب) أي ابن شداد (عن يحيى) هو ابن أبي كثير (عن حفص) أي تابعه أحسن فأما ما جاءه على بن المبارك فوصلها أو نعم في السفر جزمه من طريق عثمان بن عمر بن فارس عنه وأما ما جاءه بحرب فوصلها المصنف في آخر الباب الذي بعده وقد تابعهم معمر عند أحد وأما بن بزيد عند الطحاوي فلاهما عن يحيى بن أبي كثير (قوله ياب هل يؤذن أو يقيم إذا جتمع بين المغرب والعشاء) قال ابن رشد ليس في حديث الباب تنصيص على الإذان لكن في حديث ابن عمر منما يقيم المغرب فيصليهما ولم يرد إلا إقامة نفس الإذان وإنما أراد يقيم المغرب فعلى هذا فإمكان ما رده بالترجفة هل يؤذن أو يقتصر على الإقامة وجعل حديث أنس مقسماً بحديث ابن عمر لأن في حديث ابن عمر حكماً زائداً له ولعل المصنف أشار بذلك إلى ما روي في بعض طرق حديث ابن عمر في الفارقين من طريق عمر بن محمد بن زيد عن نافع عن ابن عمر في قصة جع بين المغرب والعشاء فأنام الصلاة وكان لا ينادي بشئ من الصلاة في السفر فقام جمع بين المغرب والعشاء ثم رفع الحديث وقال الكرماني لعل الراوي لما



ثم سلم ثم قدامت حتى بقي  
العشاء فحصلها ركعتين  
ثم سلم ولا يصح بينهما  
ركعة ولا بعد صلاة العشاء  
بعبادة حتى يفرغ من  
خوف الليل • حدثنا الحسن  
قال أخبرنا عبد الله  
ابن عبد الوارث قال حدثنا  
حرب قال حدثنا يحيى قال  
حدثني حفص بن عبيد  
الله بن أنس أن أنسا  
رضي الله عنه حدثه أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم كان يجمع بين اثنين  
الصلاة في السفر  
يعني المغرب والعشاء  
﴿باب يؤخر الظهر  
الى العصر اذا اقبل قبل  
أن تزيغ الشمس﴾ • وفيه  
ابن عباس عن النبي صلى  
الله عليه وسلم • حدثنا  
حسان الواسطي قال  
حدثنا الفضل بن فضالة  
عن عقيل عن ابن شهاب  
عن أنس بن مالك قال كان  
النبي صلى الله عليه وسلم  
اذا ارتحل قبل أن تزيغ  
الشمس أخر الظهر الى  
وقت العصر ثم يجمع بينهما  
واذا زاعت على الظهر  
ثم ركب ﴿باب اذا ارتحل  
بعسما زاعت الشمس  
صلى الظهر ثم ركب﴾  
• حدثنا قتيبة بن سعيد قال  
حدثنا الفضل بن فضالة  
عن عقيل عن ابن شهاب  
عن أنس بن مالك قال كان  
النبي صلى الله عليه وسلم  
اذا ارتحل قبل أن تزيغ

أطلق لفظ الصلاة استفيد منه أن المراد بها التامة بأكملها أو شرأطها وسننها ومن جعلها الاذان  
والاقامة وسبقه ابن بطال الى نحو ذلك ﴿قوله يؤخر صلاة المغرب﴾ لم يرد فيه التاخير بينه مسلم من  
طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بأنه بعد أن يغيب الشفق وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن  
أيوب وموسى بن عقبة عن نافع فأنظر المغرب بعد ذهاب الشفق حتى ذهب هوى من الليل ولا يصح في  
الجهاد من طريق أسلم مولى عمر بن ابن عمر في هذه القصة حتى كان بعد غروب الشفق نزل فصل  
المغرب والعشاء جاعليهما من طريق ربيعة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر في هذه  
القصة فصار حتى غاب الشفق وتصورت النجوم نزل فصل الصلاةين وجاءت عن ابن عمر  
روايات أخرى أنه صلى المغرب في آخر الشفق ثم أقام الصلاة وقد نوارى الشفق فصل العشاء أخرجه  
أبو داود من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن نافع ولا تعارض بينه وبين سابق لانه كان في واقعة  
أخرى ﴿قوله ثم قدامت حتى يفرغ من خوف الليل﴾ فيه اثبات للثبوت قبل ذلك نحو ما وقع في الجمع مجرد لانه  
من اتاخذه الى وحصل ويدل عليه ما تقدم من الطرق التي فيها جاع بينهما وصلاهما جميعا وفيه جمعة على  
من جعل أماديت الجمع على الجمع الصوري قال امام الحرميين ثبت في الجمع أحاديث تفصيص لا تطرق  
اليها تأويل يدل عليه من حيث المعنى الاستنباط من الجمع بعرفة وغير ذلك فان سببه احتياج الحاج اليه  
لا شقة لهم بمناسكهم وهذا المعنى وجود في كل الاسفار ولم يتقدم الرخص كالقصر والفطر بالنسبة الى أن  
قال ولا يخفى على منصف ان الجمع أرفق من القصر فان القائم الى الصلاة لا شق عليه ركعتان يضمهما  
الى ركعتيه ورفع الجمع واضح أشقة النزول على المسافر وأخبر به من قال باختصاص الجمع لمن جده السير  
وسبق ذلك في الباب الذي بعده ﴿قوله حدثنا الحسن﴾ هو ابن راهويه كاجزه به أبو نعيم في المستخرج ومال  
أبو علي الجاني الى أنه محقق من منصور وقد تقدم الكلام على حديث أنس في الباب الذي قبله • ﴿قوله﴾  
باب يؤخر الظهر الى العصر اذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس ﴿في هذا الاشارة الى أن جمع التأخير عند  
المنصف يختص من ارتحل قبل أن يدخل وقت الظهر﴾ ﴿قوله فيه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم﴾  
يشير الى حديثه الماضي قبل بانه قال بعد الجمع فيه بما اذا كان على ظهر السير ولا قال بأنه يصلح ما هو  
راكب فحسين أن المراد به جمع التأخير يؤخره ورايه يحيى بن عبد الحميد الجاني في مسنده من طريق  
مقيم عن ابن عباس ففيه التصريح بذلك وان كان في أسناده مقال لكنه يصلح للمتابعة ﴿قوله﴾  
حدثنا حسان الواسطي ﴿هو ابن عبد الله بن سهل الكندي المصري كان أوه واسطيا فقدم مصر فولد بها  
حسان المذكور واستمر بها الى أن مات﴾ ﴿قوله حدثنا الفضل بن فضالة﴾ بفتح الفاء بعدها همزة  
خفيفة من ثقات المصريين وفي الرواة حسان الواسطي آخر لكنه حسان بن حسان روى عن شعبة  
وع غيره ضعفه الدارقطني وهم بعض الناس فزعم أن شيخ البخاري هنا وليس كذلك فانه ليست له رواية  
عن المصريين ﴿قوله تزيغ﴾ بزاي ومجهم أي قبل وزاعتها والت وذلك اذا قام الى • ﴿قوله ثم يجمع  
بينهما﴾ أي في وقت العصر وفي رواية قتيبة عن الفضل في الباب الذي بعده ثم نزل جمع بينهما وسلم  
من رواية جابر بن اسمعيل عن عقيل يؤخر الظهر الى وقت العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب حتى  
يجمع بينهما ما بين العشاء حين يغيب الشفق وله من رواية شعبة عن عقيل حتى يدخل أول  
وقت العصر ثم يجمع بينهما ﴿قوله واذا زاعت﴾ أي قبل أن يرتحل كاسيأتي الكلام عليه في الباب  
الذي بعده • ﴿قوله باب اذا ارتحل بعد ما زاعت الشمس صلى الظهر ثم ركب﴾ أورده حديث أنس  
المذكور قبله وفيه فاذا زاعت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب كذا فيه الظاهر فقط وهو  
المحفوظ عن عقيل في الكتب المشهورة ومقتضاه أنه كان لا يجمع بين الصلاةين الا في وقت الثانية منهما  
وبما خرج من أبي جعفر المتقدم كما تقدم لكن روى الحسن بن راهويه هذا الحديث عن شعبة فقال كان  
اذا كان في سفر فزانت الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم ارتحل أخرجه الاسماعيلي وأعدل



غنية عن تكلف ابن حبان إمامة الدليل على أن تريدة عامر عمران (قوله وأخبرنا أمصق) في رواية  
الكوفي عن زاذان أمصق والمراد به على المالين أمصق بن منصور وشيخه في الإسناد الذي قبله (قوله سمعت أبي)  
هو عبد الوارث بن عبد التنوير وهذه الطريق أنزل من التي قبلها وكذا من التي بعدها بدرجة لكن  
استفيد منها أمصق بن إبراهيم بقوله حديثي عمران (قوله وكان مبسورا) بسكون الموحدة بعدها معلقة  
أي كانت به وباسير كأمير به بعد باب والبواسير جمع باسور يقال بالموحدة وبالنون أو بالي الموحدة  
ورمى بالطن القعدة ولذي بالنون قرحة فاسدة لا تقبل البرم ما دام فيها ذلك الفساد (قوله عن صلاة  
الرجل قاعدا) قال الخطابي كنت نأوت هذا الحديث على أن المراد به صلاة التطوع يعني للقادر لكن  
قوله من صلى نائما يقسمه لأن المضطجع لا يصل التطوع كما يصل القاعدا لا في لأ حفظ عن أحد من  
أهل العلم أنه رخص في ذلك قال فان سمعت هذه القصة ولم يكن بعض الزوايا أدر بها قياسه للمضطجع  
على القاعدا كما يتطوع المسافر على راحته فالتطوع للقادر على القعود مضطجعا بأثر هذا الحديث  
قال وفي القيام المتقدم نظرا لنقصه شكل من أشكال الصلاة بخلاف الاضطجاع قال وقد رأيت  
الآن أن المراد بهذا حديث عمران الرخص المفترض الذي يمكنه أن يتصل فيقوم مع مشقة فجعل أجر القاعدا  
على النصف من أجر القائم ترغيبا في القيام مع جواز قعوده انتهى وهو جل مضيه ويؤيده ضيق البخاري  
حيث أدخل في الباب حديثي عائشة وأنس وهما في صلاة المفترض قطعاً وكانه أراد أن يكون الترجمة  
شاملة لأحكام المصلي قاعداً أو يفتي ذلك من الأحاديث التي أو ردها في الباب فمن صلى فرضاً قاعداً وكان  
يشق عليه القيام أجزأه وكان هو ومن صلى قائماً أو كدل عليه حديث أنس وعائشة فلو تخالفا هذا  
المعذور وتكلف القيام ولو شق عليه كان أفضل لمزجاً بذكر تكلف القيام فلا يمنع أن يكون أمره على  
ذلك نظراً لجزءه على أصل الصلاة فيجوز أجر القاعدا على النصف من أجر القائم ومن صلى النفل قاعداً  
مع القدرة على القيام أجزأه وكان أجره على النصف من أجر القائم بغير اشكال وأما قول الباجي أن  
الحديث في المفترض والمنفعل معافان أراد بالمفترض ما قرأه فذلك والافتقار إلى ذلك أكثر العلماء  
وحكي ابن النسيم وغيره عن أبي عبيد الله وابن الماجشون وأسمعيل القاضي وابن شيبان والامام علي  
والداودي وغيرهم أنهم جازوا حديث عمران على المنفعل وكذا أنه الترمذي عن الثوري قال وأما المعذور  
إذا صلى جالساً فله مثل أجر القائم قال وفي هذا الحديث ما يشهد به بشري ما أخرجه البخاري في الجهاد  
من حديث أبي موسى رفعه إذا مرض العبد أو سافر كتب له صالح ما كان يعمل ٣ وهو صحيح مقمٍ ولهذا  
الحديث شواهد كثيرة سيأتي ذكرها في الكلام عليه إن شاء الله تعالى ويؤيد ذلك قاعدة تغليب فضل  
الله تعالى وقبول عذره من عذر رآه أعلم ولا يلزم من اقتصار العلماء المذكورين في حل الحديث  
المذكور على صلاة النافلة أن لا ترد الصورة التي ذكرها الخطابي وقد ورد في الحديث ما يشهد لها فقد  
يخدم طريق ابن جريح عن ابن شهاب عن أنس قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهي حجة  
فغم الناس فدخل النبي صلى الله عليه وسلم المسجد والناس يصلون من قعود فقال صلاة القاعدا نصف  
صلاة القائم رجاله ثقات وعند النسائي متابِع من وجه آخر وهو وارد في المعذور فيصلى على من  
تكلف القيام مع مشقته عليه كما يحبه الخطابي وأما في الخطابي جواز التنفل مضطجعا فقد تبعه ابن  
بطلال في ذلك وزاد لكن الخلاف ثابت فقد تها الترمذي بإسناده إلى الحسن البصري قال إن شاء الرجل  
صلى صلاة التطوع قائماً جالساً ومضطجعا وقال به جماعة من أهل العلم وهو أحد الوجهين للشافعية  
وصحبه المتأخرون وعكاه عياض وجهنا المالكية أيضاً وهو اختيار الأبهري منهم وأخبر بهذا  
الحديث (تنبيه) سؤال عمران عن الرجل يخرج مخترج الغالب فلا مفهوم بل الرجل جالساً والمراد في  
ذلك رواية (قوله من صلى قاعداً) بمقتضى من عموه النبي صلى الله عليه وسلم فإن صلاة قاعداً  
لا ينقص أجره عن صلاة قائم الحديث عبد الله بن عمرو قال بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة

وسلم ح وأخبرنا أمصق  
قال أخبرنا عبد الصمد  
قال سمعت أبي قال حدثنا  
الحسين عن ابن بريدة  
قال حديثي عمران بن  
الحصين وكان مبسورا  
قال سألت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن  
صلاة الرجل قاعداً فقال  
إن صلى قائماً فهو أفضل  
ومن صلى قاعداً فهو نصف  
أجر القائم ومن صلى نائماً  
فله نصف أجر القاعدا

قوله كتب له صالح ما كان  
يعمل في نسخة كتب له ما كان  
الخواصم

### (باب صلاة القاعد

بالإمام) حدثنا أبو معمر

قال حدثنا عبد الوارث قال

حدثني الحسين المعلم عن

علي بن عبد الله بن بريدة أن

عمران بن حصين وكان

رجلا مبسورا وقال أبو

معمر عن عمر بن

حصين قال سألت النبي

صلى الله عليه وسلم عن

صلاة الرجل وهو قاعد

فقال من صلى قائما فهو

أفضل ومن صلى قاعدا

نصف أجر قائما ومن

صلى قائما نصف أجر

القاعد (باب إذا لم يطحن

قاعدا صلى على جنب)

وقال عطاء أن لم يقدر أن

يتحول إلى القبلة صلى

حيث كان وجهه حدثنا

عبدان عن عبد الله عن

إبراهيم بن طهمان قال

حدثني الحسين المكتوب

عن ابن بريدة عن عمران بن

حصين رضي الله عنه قال

كانت بي وسير فقلت

النبي صلى الله عليه وسلم

٢ قوله ثم بنت في نسخة

ثم بنت والمعنى متقارب

الرجل قاعدا على نصف الصلاة فإنه في جده يصلي جالساً فوضعت يدي على رأسي فقال مالك يا عبد  
الله فأخبرته فقال أجل ولكني لست كأحد منكم أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وهذا ينبغي على  
أن المتكلم داخل في عموم خطابه وهو الصحيح وقد عد الشافعية في خصائصه صلى الله عليه وسلم هذه  
المسئلة وقال عياض في الكلام على تنقله صلى الله عليه وسلم قال قاعدا قد علمه في حديث عبد الله بن  
عمر بن بريدة لست كأحد منكم فيكون هذا من خص به قول ولله أشار بذلك إلى من لا عزله فكان أنه قال  
في ذوق عذر وتدرج النوى هذا الاحتمال قال وهو ضعيف أو باطل (فائدة) لم يبين كيفية  
القيود فيؤخذ من إطلاقه جواز على أي صفة شاء المصلي وهو قضية كلام الشافعي في البورطى وإل  
اختلف في الأفضل فمن الأربعة ثلاثة يصلي متربعا وقيل يجلس مقفرا وهو موافق لقول الشافعي في  
مختصر المزني وصححه الرافعي ومن تبعه وقيل متوركوفي كل منها حديث وسبأني الكلام على قوله  
ناغما في الباب الذي يليه (قوله باب صلاة القاعد بالإمام) أورده حديث عمران بن حصين  
أيضا وليس فيه ذكر الإمام وإنما فيه مثل ما في الذي قبله ومن صلى ناغما فله نصف أجر القاعد قال ابن  
رشد مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن من صلى على جنب فقد احتاج إلى الإمام انتهى وليس ذلك  
بلازم نعم يمكن أن يكون البخاري يختار جواز ذلك ويستدرك التفصيل فيه من الشارع وهو أحد  
الوجهين للشافعية وعليه شرح لكرمانى والأصح عند المتأخرين أنه لا يجوز للقاعد الإمام لركوع  
والسجود وأن حاز التنفل مضطجعا بل لا بد من الانبساط إلى الركوع والسجود حقيقة وقد اعترضه  
الإسماعيلي فقال ترجمه بالإمام ولم يقع في الحديث إلا ذكر التوم فكانه يخفف قوله ناغما يعني ينون  
على اسم القائل من النوم فظنه بإيماء يعني بوجدة بعد ما صدر أو ما فهذا ترجم بذلك انتهى ولم يصب  
في ظنه أن البخاري يخففه فقد وقع في رواية كرمه وغيره ما عقب حديث الباب قال أبو عبد الله يعني  
البخاري قوله ناغما أعني أي مضطجعا فكان البخاري كوشف بذلك وهذا التفسير قد وقع مثله في رواية  
عفان عن عبد الوارث في هذا الحديث قال عبد الوارث الناظم المضطجع أخرجه الإمام عياض  
الإسماعيلي معنى قوله ناغما أي على جنب ١٥ وقد وقع في رواية الإصمعي على التخصيف أيضا حكاه ابن  
رشد وجهه بأن معناه من صلى قاعدا أو مأبلا ركوع والسجود وهذا موافق للمشهور عند المالكية  
أنه يجوز له الإمام إذا صلى نلقا قاعدا مع اقتضائه على الركوع والسجود وهو الذي ينبغي من اختيار  
البخاري وعلى رواية الإصمعي شرح ابن بطال وأنكر على النسائي ترجمته على هذا الحديث فضل صلاة  
القاعد على الناظم وأدعى أن النسائي يخففه قال وغلظه فيه ظاهر لا يثبت الأمر للمصلي إذا وقع عليه  
النوم أن يقطع الصلاة وتلك بانه له يستغفر قريب بنفسه قال فكيف يأمره بقطع الصلاة ثم  
بيئت ٢ أنه علم نصف أجر القاعد اه ومنتقد من التعقب على الإسماعيلي يرد عليه قال  
شيخنا في شرح الترمذي بعد أن حكى كلام ابن بطال له هو الذي يخفف وأما الخلاء في ذلك حل قول  
ناغما على النوم الحقيقي الذي أمر المصلي إذا وجده يقطع الصلاة وليس ذلك المراد هنا غما المراد  
الاضطجاع كما تقدم تقريره وقد ترجم النسائي فضل صلاة القاعد على الناظم والصواب من الرواية  
ناغما بنور على اسم القائل من النوم والمراد بالاضطجاع كما تقدم من قال غير ذلك فهو الغر يخفف  
والذي غرهم ترجمه البخاري وعسر ترجمه عليها لله الحمد على ما هو (قوله باب إذا لم يطحن  
أي الإنسان الصلاة في حال السجود صلى على جنبه) (قوله وقال عطاء إذا لم يقدر) في رواية الكشي  
أن لم يقدر الخ وهذا الآثار وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بمعناه ومطابقته للترجمة من جهة  
أن الجامع بينهما أن الناعز من أداء فرض يتنقل إلى فرض دونه ولا يترك وهو حجة على من زعم أن  
العاجز عن القعود في الصلاة لم يقطع عنه الصلاة وقد حكاه الفراء عن أبي حنيفة وتعب بانه لا يجوز  
في كتب الحنفية (قوله عن عبد الله) هو ابن المبارك وسقط ذكره من رواية أبي زرعة لم يروى وإليه

منه فان عدنان لم يسمع من ابراهيم بن طهمان والحسين المكتوب هو ابن ذكوان المعلم الغني سبق في الباب قبله قال الترمذي لا نعلم احدا روى هذا عن حسين الا ابراهيم وروى ابو اسامة وعيسى بن يونس وغيرهما عن حسين على اللفظ السابق اه ولا يؤخذ من ذلك تضعيف رواية ابراهيم كانهما ابن العسري نجا لان طال وروى الترمذي بان رواية ابراهيم موافق للاصول ورواية غيره مخالفا فتكبر رواية ابراهيم ارجح لان ذلك راجع الى الترجيع من حيث المعنى لان حيث الاسناد والاقتان لا كثر على شيء يقتضي ان رواية من خلفهم تكون شذوذا وانما في الرواية بين مجتنبين كاستماع البصري كل منهما مشقة على حكم غير الحكم الذي اشتملت عليه الاخرى والله اعلم (قوله عن الصلاة) المراد عن صلاة المريض بدليل قوله في قوله كانت في بواسير وفي رواية توكيع عن ابراهيم بن طهمان سألت عن صلاة المريض أخرجه الترمذي وغيره (تنبيه) قال الخطابي لعل هذا الكلام كان جواب قضا استفتناهما عن ان الاصلية على الواسير بما عفا من القيام في الصلاة على ما فيها من الاذى اه ولا مانع من ان يسأل عن حكم ما يعله لا جمل ان يحتاج اليه فيما بعد (قوله فان لم تستطع) استدلل به من هل لا ينتقل المريض الى القعود الا بعد عدم القدرة على القيام وقد حكاه عباس عن الشافعي وعن مالك وأحمد وامتنع لا بشرط العزم بل وجود المشقة والمعروف عند الشافعية ان المراد بنفي الاستداعة وجود المشقة الشديدة باقيا م أو خوف زيادة المرض أو الهلاك ولا يكتفي بأذى مشقة ومن المشقة الشديدة دوران الرأس في حرقا كسب السقنة وخوف الغرق ولو صلى قائما فيها وهل يعدل عدم الاستداعة من كان كافيا في الجهاد ولو صلى قائما آله لعدم قبوز الصلاة قاعدة أو لافيه وجهان للشافعية الاصح الجواز لكن يفتى بصحة كونه عذرا نادرا واستدلل به على تساوي عدم الاستداعة في القيام والقعود في الانتقال خلافا لفرق بينهما كلام الحرميين ويدل للجمهور أيضا حديث ابن عباس عند الطبراني بلفظ يصلي قائما فان ثلثه مشقة فبالساقان ثلثه مشقة صلى قائما الحديث فاعتبر في المأين وجود المشقة ولم يفرق (قوله فعلى جنب) في حديث علي عند الدارقطني على جنبه الايمن مستقبل القبلة بوجهه وهو وجه الجمهور في الانتقال من القعود الى الصلاة على الجانب وعن الحنفية وبعض الشافعية يستلحق ظهره ويحمله الى القبلة ووقع في حديث علي ان حالة الاستلقاء تكون عند العجز عن حالة الاضطجاع واستدل به من قال لا ينتقل المريض بعد عجزه عن الاستلقاء الى حالة أخرى كالاشارة بأرأس ثم الاعماء بالطرف ثم لجماء القصرن والذ كر على الانسان ثم على القلب ليكون جميع ذلك لا يذ كر في الحديث وهو قول الحنفية والمالكية وبعض الشافعية وقال بعض الشافعية بالترتيب المذكور وجعلوا مناط الصلاة حصول العقل فثبت كان حاصر العقل لا يسقط عنه التكليف بما يأتي بما يستطعه بدليل قوله صلى الله عليه وسلم اذا أمرتكم بحمل المأمر أو لضعف أو لا يستقل على القيام كذا ما بهد الى آخر ما ذكر وأجاب عنه ابن الصلاح بالانقول ان الا في القعود استماعه من القيام مثلا ولكننا نقول يكون آتيا بما استطاعه من الصلاة لان المذكورات أنواع لجنس الصلاة بعضها أدنى من بعض فاذا عجز عن الاعلى وأتى بالادنى كان آتيا بما استطاع من الصلاة وتعب بأن كون هذه المذكورات من الصلاة فرع لمعروية الصلاة بما هو محل النزاع (قاعدة) قال ابن المنير في الحاشية اتفق لبعض شيوخنا فرغ غريب في النقل كثير في الوقوع وهو ان عجز المريض عند التذ كر وقد رعل الفصل فاهمه الله ان يتخذ من يفضنه فكان يقول أكرم الصلاة قل الله أكبر اقرأ الفاتحة قل الله أكبر للرکوع الى آخر العبادة فظنه ذلك تقبيلاً وهو يفعل جميع ما يقوله بالبطق أو بالاعماره الله (قوله اب اذا صلى قاعداً صح) و جده فتمهاين في رواية الكشي معنى أتم ما بين أي لا يستأنف بل يني عليه آتيا

عن الصلاة فقال صل قائما  
فان لم تستطع قاعدا فان  
لم تستطع فعلى جنب  
(اب اذا صلى قاعدا ثم  
صح أو وجده جده فقم  
ما بين)







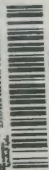








Bibliotheca Alexandrina



0407970